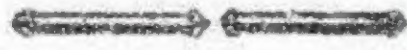


ذب ذبابات الدراسات

عن

المذاهب الأربعة المتناسبات



لقاضى قضاة الديار السندية العلامة الهارغ المحدث الحجة
المتقن الأصولى الفقيه الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ الامام ناصر السفة
الحافظ المحدث الفقيه العلامة محمد هاشم الجارثى المطلبى الهاشمى
القرشى التوى للسندى المتوفى ١١٨٩

الجزء الثانى

حققه وعلق عليه

الفقيه إلى الله تعالى محمد عبد الرشيد النعمانى



قامت بنشرها وطبعها

لجنة إحياء الأدب السندى بكراتشى

THE SINDHI ADABI BOARD
KARACHI

ذب ذبابات الدراسات

عن

المذاهب الأربعة المتناسبات



قام باعدادہ للطبع
السید شاہ محمد شاہ بن
الحاج أرباب علی شاہ



الطبعة الأولى
۱۳۸۱ هـ - ۱۹۶۱ م

مطبعة العرب - کراچی - پاکستان

سنة ١٤٠٢ هـ
١٩٨١ م

مقدمة الناشر

طبع هذا الكتاب تحت إشراف "لجنة إحياء الأدب السندي" وفقاً لمشروع المساهمة في إحياء التراث القومي للأدب والتاريخ الذي يرمي إلى بعث ما اندثر من الموسوعات القيمة ، وعلى الخصوص ما كان منها بالعربية والفارسية ، خاصة في التاريخ وسير مشاهير الرجال ، وفي الحديث والتفسير والأدب والشعر مما دبحه كبار علماء السند ، وأبرزه إلى حيز الوجود ، من المخطوطات النادرة والموسوعات المهدومة التي توجد مبعثرة في المكاتب الخصوصية بدون حفظ أو رعاية .

وطبقاً لهذا المشروع الذي يمتد إلى أربع سنوات من سنة ١٩٥٦ - إلى - سنة ١٩٥٩ فقد قررت اللجنة القيام بطبع ١٢ موسوعة وكتاباً باللغة العربية ، و ٣٠ كتاباً في التاريخ باللغة الفارسية و ٥٧ كتاباً وديواناً في الأدب والشعر باللغة الفارسية أيضاً ، و ٧ كتب باللغة الأردية ، و ٦ كتب باللغة الإنجليزية .

وهذا هو ثالث كتاب من المجموعة العربية ، والثامن عشر الذي تم وطبع وأنجز من هذه المجموعة الكبيرة تحت إشراف هذا المشروع .

اعتراف بالشكر

اعترافاً بواجب الشكر تقدم " لجنة إحياء الأدب السندى " امتنانها الخالص لوزارة المعارف الباكستانية على تفضلها بإعانة اللجنة ومساعدتها مالياً في مشروعها هذا الخاص بأعداد سلسلة هذه المطبوعات التي تقوم باحيائها وإبرازها .

(الجزء الثانى)

بحث ما يتعلق بالدراسة السادسة

قوله فى الدراسة السادسة - وما نقل عن أبى حنيفة من خلاف
ذلك الخ (ص ٢٥٣)

قلت : لكن ما نقل القول بتقديم القياس على خبر الواحد
من الأئمة الأربعة إلا عن الإمام مالك وعن بعض العلماء ممن
ذكره شراح " التحرير " فى " شرحيهما " عليه ، والقول بإجماع
الصحابه على تقديم خبر الواحد عليه صحيح ، والقول بإجماع
الأمة عليه غير صحيح أصلاً . وأما القول بإجماع الأمة على أن
القياس كالهيئة إن احتجت إليها بالخمسة أكتفها فباطل أشد البطلان .
ومن ادعى ذلك فليأت دليل عليه فهو كالتعود فى الفريضة إذا
لم يطق القيام أو لم يطق الركوع والسجود . ومن قال : إن أهل
الكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم موجود عندهم ، وإن

العارفين محفوظون عن الخطأ - ولو اجتهداً - يلزم عليه أن يقول : إن قياس الأئمة الأربعة يجوز ولو مع وجود خبر الواحد في خلافه . وكون القياس في مقابلة النص حراماً خارجاً عن الشريعة لا يدل على أنه كالميتة كما أن كون قول العرفاء في مقابلة النص حراماً لا يستلزم أن يكون قولهم كالميتة . ولن نجد أيها المعارض قياساً في مقابلته في قياسات الأئمة الأربعة إن شاء الله تعالى . وإذا كانت الأئمة الأربعة من سادات أهل الكشف وكبراء عرفائهم كان قياساتهم كشوفاً بلا ريب . فن العجب قبول الكشف مطلقاً من العرفاء سوى كشوف الأئمة الأربعة وهم هم . ولو ثبت إجماع الأمة على أن القياس كالميتة لم يجوز العمل به إلا لمن اضطر إلى القياس وهو المجتهد ، ولم يجوز العمل به لمن بعده من مقلديه ، وقد صرحوا أن خبر الواحد والقياس الشرعي يجب العمل بهما ، وقد استوفينا الكلام على مضمون قوله هذا قبل فليرجع إليه . ولا بدع في أنه قد يصدر عن المقلدين ما يخالف قول إمامهم وأصله ، وقد جربت هذه السجية في الصوفية وسائر أهل المذاهب أيضاً .

وما نقل عن الإمام مالك رحمه الله تعالى من تقديم القياس على خبر الواحد فدليله عنده أن حججة القياس بإجماع الصحابة فصار مقدماً على خبر الواحد الذي يفيد الظن . وفي ثبوت هذا القول عنه في ظني شئ كما مر قبل ، لكن قول المعارض (فإن التقديم للخبر في موضع تجوز منه الخ ص ٢٥٤)

من غرائب الأقوال فإن القواعد المنقولة عن الأئمة الأربعة والتي تصرح بها الأحاديث والتي أوردتها المحدثون قلها لم يستثن عنها بعض الجزئيات مع أن العلة بحسب الظاهر موجودة فيها أيضاً ، فهل يجوز أن يقال إذا وجد الإستثناء من قاعدة والعلة في القاعدة موجودة فيه يجب ترك تلك القاعدة ويجب العمل في غير المستثنى جميعه على وفق حكم المستثنى ؟ على أنه يجوز أن تكون الأحاديث الأربعة المستثناة قطعية عند الإمام مالك فلذا إستثناءها عن هذه القاعدة بناءً على الظاهر المعروف أنها من أخبار الأحاد أيضاً . ويجوز أن يكون وجه إستثناءه هذه الأحاديث عن قاعدته هو أنه تحقق إجماع أهل المدينة عنده على ما في تلك الأحاديث وهو إجماع معتبر عنده دون غيره من المجتهدين .

وما ذكر المعارض من الفرق بين آحاد "الصحيحين" وآحاد غيرهما فلا أصل له عنده كيف ! وآحاد الصحيحين لم تصر آحاداً إلا بعد إدراج الشيخين لها في "صحيحيهما" ، وتلقى الأمة بالقبول لها ، والإجماع على قبولها إنما صدر بعد ما صنفا "الصحيحين" ولم يثبت ولادة الشيخين إلا بعد وفاة الإمام مالك بكثير فهذه أحد صنيعات المعارض التي نختها على الأئمة ؛ على أن حديث "غسل الإناء سبعاً بولوغ الكلب" من أحاديث "الصحيحين" بل السنن الأربعة أيضاً . وأما القول بأن أحاديث "الصحيحين" ترقى إلى درجة القطع بتلقي الأمة لها بالقبول فقد ذكرنا ما عليه فيما قبل ، وسيجيء مفصلاً فيما بعد إن شاء الله تعالى فقوله

(فالمراد بالآحاد في هذه المسئلة ص ٢٥٤ و ٢٥٥) منظور فيه .

قوله (لم يبق لهم إلا القول بأن تحريم القياس هذا الخ
ص ٢٥٥)

قلت : هذا أيضاً إفتراء من المعارض على العلماء السابقين وفيهم أساتذته ومرشدوه والموجودين في عصره وعصرنا وفيهم من أخذ عنه الحديث وعلومه . ثم إن حرمة القياس في مقابلة النص في حق المجتهد من وجهين أحدهما أنه لا يجوز له أن يقيس في مقابلته ، وثانيهما أنه لا يجوز له العمل بقياسه حينئذ . وحرمة القياس في حق مقلده في مقابلته من وجه واحد هو أنه لا يجوز له العمل به أصلاً . والمقلد لا يجوز له أن يقيس مطلقاً سواء كان في مقابلة النص أولاً . وحرمة مطلقاً عايه بالإجماع . ثم إنه قد جاء البحث في أنه أين ذلك القياس ؟ الذي يلزم فيه ترك الحديث من كل وجه ولم يشهد له شاهد منه أصلاً وقطعاً حتى يصدق عليه أنه قياس في مقابلة النص ، وأنه من القياسات المحرمة تحريماً قطعياً ثابتاً قطعيته بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومع ذلك قد أخذ به الأئمة الأربعة أو بعض منهم مع علمهم بذلك ، أو أخذ به الأئمة الأربعة أو بعض منهم من غير علم بذلك ، وأخذ به مقلدوهم أو مقلدو بعض منهم مع علمهم بذلك . فجميع ما أورده المعارض بعد على هذا القول المنحوت له من عند نفسه

المختصرة لإختراعات غريبة لا تكاد توجد إنما هو وارد عليه لا على العلماء المذكورين ولو علماء زمانه ، وقد عرفت سابقاً جواب جميع ما ذكره المعارض في ذيل هذا القول جواباً تفصيلياً فيما قبل فلا نعيده .

قوله وكأنك آنفاً قد أنفت فيما سبق الخ (ص ٢٥٥)

قلت : كلام المعارض هذا صريح في أن القياس الشرعي المستجمع لشروطه ليس بحجة عنده كابن العربي ، وفي أنه عند من قال بحجتيه حجة على نفس القائس لا على غيره وقد صرح فيما قبل أن جميع العارفين بمحفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا أيضاً ، وأن كشفهم حجة على غيرهم حتي يجوز لغيرهم أن يقلدوهم فيما عندهم ، ومن المعلوم أن الأئمة الأربعة من سادات العارفين وأهل الكشف أعظم شأناً من أمثال ابن العربي في هذا الشأن العظيم فن أين جاء الفرق بين كشفهم وكشوف من كان من ساداتهم بما ذكره المعارض ؟ وقد عرف أيضاً أن القائل بنفي حججية القياس من الصوفية ليس إلا بعضهم وهو ممن اختلف علماء الشريعة ومحدثوها وعرفائها في قبول قوله ، وفي أنه يجوز الالتفات إلى قوله في دين الله تعالى أولاً . ومن أهل الحديث ليس إلا بعضاً من المحدثين أصحاب الظواهر قلائل منهم لا جميع الصوفية والمحدثين ولا أكثرهم ولا نصفهم فالسهو في "الدراسات" لعلة من قلم الناسخ أوزور محض ممن باشره ، وقد عرف أيضاً أن القائل

بحجية القياس الشرعي أكثر المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء الكرام، قال الإمام العلامة التفتازاني في "تلويحه" (وأصحاب الظواهر نقوه - أي القياس - ثم عد الخوارج وبعض الشيعة الشنيعة والنظام من المعتزلة وداؤد الإصفهاني ومن تبعه من نفاته - ثم قال :
 يختلف القائلون بعدم امتناعه فقليل : واجب، والجمهور على أنه جائز - ثم قال : يختلف القائلون بالجواز فقال البعض : ليس بواقع، والجمهور على أنه واقع - ثم قال : واختلفوا في ثبوته فقليل : بالعقل وقيل : بالسمع - ثم قال : يختلف القائلون بالسمع فقليل : بدليل ظني وقيل : بدليل قطعي - ثم قال : وبه - أي بثبوته بالدليل القطعي - يشعر كلام المصنف - أي صدر الشريعة - حيث استدل عليه بدلالة نص الكتاب والسنة المشهورة وبالإجماع) انتهى نقلاً بالمعنى . ثم قال في موضع آخر منه (ثبت بالتواتر عن جميع كثير من الصحابة العمل بالقياس عند عدم النص وإن كانت تفاصيل ذلك آحاداً ، وإن عملهم بالقياس ومباحثتهم فيه بترجيح البعض على البعض شاع وتكرر من غير تكبر ، وهذا وفاق وإجماع على حجية القياس) انتهى ومثله في "فصول البدائع" للعلامة الإمام الفناري ، ومثله في "التحرير" للإمام قدوة المحققين والعارفين ابن الهمام وفي "شرحيه" وقد زيد في "التحرير" و "شرحيه" لفظ (إن هذا الإجماع ليس إجماعاً سكوتياً) انتهى ، وقال الفناري في "فصول البدائع" (القياس جائز واقع سمعاً وهو مذهب جميع الصحابة والتابعين وجهود الفقهاء والمتكلمين وذلك

السمعي قطعي إلا عند أبي الحسين البصري) انتهى فإنه عنده ظني كذا في "العصدية" وقال الإمام القاضي عضد الدين الإيجي في "عضديته" (القياس عندنا يجوز ، وعند الشيعة والنظام وبعض المعتزلة يمتنع ، وعند القفال وأبي الحسين يجب) انتهى ، وهذه العبارات تدل على أن القول بجواز القياس ووقوعه وحجتيه مطلقاً قول الأئمة الأربعة والأكثر من العرفاء والمحدثين والفقهاء وعليه إجماع الصحابة والتابعين ، وقد ثبت في كتب المذاهب الأربعة الفروعية هذا القول أيضاً . وقد ثبت أيضاً منقولاً عن الكتب المعتمدة أن الإجماع وقع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . فثبت أن القياس عمل به الخلفاء الأربعة والحسنان الكريمان رضي الله تعالى عنهم ولم يستنكفوا عنه فالمهدي رضي الله تعالى عنه حين يظهر وذووه لا يستنكفون عنه أيضاً . وقال الإمام القاضي في "عضديته" في موضع آخر (إن القياس ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة وإنهم عملوا بالقياس عند عدم النص ، والعادة تقضي بأن إجماع مثلهم في مثله لا يكون إلا عن قاطع فيوجد قاطع على حجتيه قطعاً ، وما كان كذلك فهو حجة قطعاً ، فالقياس حجة قطعاً) انتهى . فنكرو القياس في زماننا هذا منكرو إجماعين إجماع دل على عدم جواز الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة ، وإجماع قطعي دل على جواز القياس ووقوعه ، فتبين بهذا أن القول بجواز القياس ووقوعه وحجتيه قول الجمهور من العلماء المحدثين والعرفاء والفقهاء الأصوليين والفروعيين ، وعمل بدلالة نص

الكتاب ، وبالسنة المشهورة ، وإجماع الصحابة ، وأن القول بنفيه وبحرمته قول الظاهرية الجامدة من أمثال داود وابن حزم ، وقول أصحاب الظواهر من المحدثين وهم قلائل منهم كالإمام البخاري ، وقول الخوارج والرافضة أو بعضهم ، وقول بعض المعتزلة ، وقول بعض الصوفية كابن العربي يقيناً والشعراوي ظناً (١) ؛ وقد مر من إيراد العبارات الأخر الدالة على هذا في أوائل هذه "التعليقات" نقلاً عن كتب الأصول وعقائد الإسلام ؛ وقد عرفت أيضاً فيما سبق أن القائلين بحرمته قد وقعوا فيه . ومن حام حول الحمى أو شك أن يقع فيه . وقد مر أيضاً أن الفرق بين جلي القياس وخفيه منحوت المعارض ولم يقل به أحد من نفاته ، وأن القول بأن القياس الخفي يشبه التشريع قول يجر قائله إلى جهنم وبئس المهاد لكونه خرقاً لإجماع الصحابة وأهل البيت

(١) قلت الشعراوي ليس من نفاة القياس فقد صرح في خطبته "ميزانه الكبرى" (ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان . وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان وجب عليه اعتقاد ذلك عن طريق التسليم والايان . وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت الانبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز الطعن فيما استنبطه الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان - اهـ) وقال أيضاً فيها (فاكرم بها من ميزان لا أعلم احداً سبقني الى وضع مثلها ، وكل من تحقق بذوقها دخل في نعيم الأبد ، وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ، ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو القول العارف بدليله ووضع استنباطه ، وصار لا يجد شيئاً من أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند الى آية أو حديث أو إجماع أو قياس صحيح على اصل صحيح كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية اهـ) - التعان

الرضي وسوء أدب عظيم إلى الأئمة الأربعة والألوف المولفة من مقلديهم الأولياء والمحدثين والفقهاء الكرام .

قوله على أنا لم نطلق القول فيما تقدم بطرحها الخ
(ص ٢٥٦)

قلت : قد مر أن هذا مذهب جديد منحوت من المعارض لم يكذ أن يوافقه أحد من العلماء ولو الرافضة أو الخارجة أو المعتزلة أو الدهرية فيه فيجب إلغائه بالمره ، وقد قدمنا هذا آنفاً وفيما قبل سابقاً .

قوله وقياسنا هذا من الجلي على ما لا يخفى الخ (ص ٢٥٦)
قلت : عد هذا القياس جلياً من أجلى المنوعات وأوضح المحظورات ؛ على أنه لو ثبت أنه جلي ففي حرمته عن غير المجتهد ومنهم المعارض لإجماع فهو مرتكب بهذا القياس - ولو فرضنا أنه جلي - حراماً ثبت حرمته بالإجماع وحاشا عن ذلك .

قوله من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس الخ (٢٥٦)

قلت : قد ذكر المعارض سابقاً في "دراساته" أن الإجماع ليس بحجة قاطعة ، وسيجئ في كلامه ما يدل على أنه ليس بحجة لا قطعية ولا ظنية ، فكيف يسمع منه الحكم بحجية دلالة

الإجماع ! على أن الحكم بأن هذه قضية إجماعية كذب محض وإفراء
بحت ، فإن دعوى إتفاق كلمتهم على أن قياس المجتهد حجة في حقه
وليس بحجة في حق غيره " دعوى كاذبة ، فقد قدمنا منقولاً
أن وجوب التقليد للمجتهد المطلق على العامى وعلى العالم الغير المجتهد
ولو في جزئى واحد مجمع عليه - وقد اعترف به المعارض في
أول " دراساته " أيضاً - وعلى العالم المجتهد في بعض المسائل قول
الأصوليين وجمهور الفقهاء والمحدثين ، وأن القياس حجة يجب العمل
به ، وأنه حجة في حق القائس وغيره من المقلدين ، وأنه
حجة ظنية كمخبر الواحد عند أهل الظاهر ، وحجة قطعية أعلى
من خبر الواحد على ما هو مقتضى كلام ابن العربى وأمثاله فإنه
قال (أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود
عندهم فلا يأخذون الا عنه) والأئمة الأربعة من رؤساء أهل
الكشف وكبرائهم . (١) والقياسات التى صدرت عنهم ليست بأدنى

(١) قال العارف الربانى سيدى عبدالوهاب الشعرافى فى " ميزانه
الكبرى " (سمعت سيدى على المصطفى رحمه الله تعالى يقول مراراً : كان أئمة
المذاهب رضى الله تعالى عنهم وارثين لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى
علم الاحوال وعلم الاقوال معاً خلاف ما يتوهمه بعض المتصوفة) حيث قال :
ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا علم المقال فقط
حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلمهم ربع علم رجل كامل عندنا فى
الطريق ، اذ الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق فى مقام ولايته بعلوم الحضرات
الاربعة فى قوله تعالى " هو الاول والاخر والظاهر والباطن " وهؤلاء المجتهدون
لم يتحققوا بسوى علم حضرة اسمه الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة
الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى قلت : وهذا كلام جاعل باحوال الأئمة
الذين هم اوتاد الارض وقواعد الدين والله اعلم اهـ

شأناً من مقالات ابن العربى وأمثاله بل هى أعلى منها بيقين . فمن
قال : إن ابن العربى وأمثاله محفوظون عن الخطأ ولو اجتهداً ، وهو
صلى الله تعالى عليه وسلم حاضر عندهم لا يأخذون شيئاً الا عنه
فقالانهم حجة قطعية وشريعة طريفة مشافهة مأخوذة عنه
صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة وشفاهة يلزمه أن يقول بجميع ذلك
في قياسات الأئمة الأربعة ، نعم قد ثبت فى كلام البعض من علماء
الدين كصدر الشريعة " أن إلهام العرفاء حجة فى حقهم فقط لا فى
حق غيرهم " ووقع فى كلام الأكثر منهم أنه ليس بحجة أصلاً
فى الأحكام لا فى حق أنفسهم ولا فى حق غيرهم ولا قطعية ولا
ظنية ، وقد مضى التصريح بهذا فى كلام العرفاء الكاملين سيما
الشيخ القدوة العارف السرهندى قدس سره الذى هو أعلى شأناً من أمثال
ابن العربى . وليس معنى قولهم " يلزوم التقليد للمجتهد المطلق " أنه
يجب تقليده فى قياس مخالف بالنص محرم بالإجماع أيضاً ، بل معناه
أنه يلزم تقليده فيما أخذه من الكتاب أو السنة أو الإجماع عبارة
أو إشارة أو دلالة أو إقتضاء أو القياس الشرعى المستجمع
لشروطه ، لكن نقول أين ذلك القياس المحرم بالإجماع صادراً عن
واحد من الأئمة الأربعة الذى قلده فيه مقلده حتى ينفع ذلك الجاحد
للقياس دلالة هذه القضية فلا ينفع لمقلده الجواب عنه بأن " لإمامه
عن هذا الحديث جواباً أو معارضة " بمثله وترجمه عنده " إلى آخره
(١) الناشئ عن الظن والتخمين فى مقابلة الثابت عن السيد الأمين

صلى الله تعالى عليه وسلم - العباد بالله تعالى منه - من غير علم بذلك الجواب ولا المعارض. ونحن نقول : بلا ريب أن مثل هذا الجواب المظنون مجتأ إذا صح الحديث في خلافه وليس في جانب الإمام المقلد إلا مجرد الرأي لا يضمن ولا يغني من جوع ، فتطويل المعترض لرده تطويل بلا طائل لكن الشأن في ثبوته أيضاً.

وأما من قال : إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتمهأدياً ، وإنهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون إلا عنه ، وإن قولهم حجة قطعية أعلى من خبر الواحد المفيد للظن بعارض يلزم عليه أن يقول بصحة هذا الجواب ممن أجاب به ، ووجوب قبول هذا الجواب عنه ، وحرمة الإيراد عليه بما أورده المعترض بعد ، وقد ظهر لك مما سبق أن الداء العضال المنتج لجهالات شتى ولمعصية ترك الكتاب والسنة والإجماع إنما هو لا حق بمن نسب إلى الأئمة الأربعة القياسات في مقابلة النصوص - وهم برآء عنه - وبمن نسب إليهم وإلى ذويهم ما لا يليق بهم . ومن نسب أمثال هذه الكذبات إليهم فإنما هم المترسمون بالعلم الملحقون بالأصبياء والعوام العارضة عن أصل الأهلية ووجوه الشريعة ، فليقرأ ههنا (ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) ليس تقليد المجتهدين فيما لهم شهادة من من الكتاب أو السنة أو الإجماع . وفيما لا نص فيه فيما ثبت بقياسهم الشرعي المأمور به من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم من باب الإستجابة لله تعالى والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ والقول بأن

تقليد ابن العربي وأمثاله وتقليد الظاهرية الجامدة وتقليد أصحاب الظواهر القلائل من المحدثين من باب الإستجابة لها وتقليد الأئمة الأربعة ليس منه من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو ليس من باب الإستجابة لدعاء الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم حتماً . وكما أن تصويب أمثال ابن العربي إمتثال لوجوب فور الإجابة المفروضة كذلك تصويب الأئمة الأربعة وعمل مقلديهم بما قالوا - وهو أخذ عن مشكاة نبوته صلى الله تعالى عليه وسلم - بلا فرق .

وقوله (فهو تارك لليقين من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ ص ٢٥٧) محل نظر فإن الكلام في أخبار الأحاد ، وكونها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يقيناً مطلقاً لم يقل به أحد في خبر الواحد إذا كان في غير " الصحيحين " وكذا إذا كان في " الصحيحين " على المذهب المنصور بالدليل الواضح الحق .

قوله . وذلك لأن الأكل لا يمنع السهل المسلم (١) الخ

(ص ٢٥٨)

قلت : كلامه هذا يشعر بأن معاوية رضى الله تعالى عنه ما كان سهلاً مسلماً خليقاً في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فهذا من فاسدات إعتقادات المعترض إلى هذا السيد المجتهد في

(١) ووقع في المطبوعة " السلم " بدون الميم .

الصحابه . ثم نقول إنه لا دلالة لحديث "مسلم" (١) على أن

(١) قلت : قال العلامة ابن حجر المكي في الفصل الثالث من كتابه "تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بطلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان" في الجواب عن أسور طعن عليه بعضهم بها ما نصه (روى "مسلم" عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يلعب مع الصبيان فجاءه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهرب وتوارى منه فجاءه وضربه ضربة بين كتفيه ثم قال : اذهب فادع لي معاوية ، قال : فجئت فقلت : هو يأكل ثم قال : اذهب فادع لي معاوية قال : فجئت فقلت : هو يأكل فقال : لا أشبع الله بطنه . ولا نقص على معاوية في هذا الحديث أصلاً .

أما الأول فلأنه ليس فيه أن ابن عباس قال لمعاوية "رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك" فتباطأ ، وإنما يحتمل أن ابن عباس لما رآه يأكل استحي أن يدعوه فجاء وأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه يأكل ، وكذا في المرة الثانية ، وحيث أن سبب الدعاء بفرض أن يراد به حقيقة أن طول زمن الأكل يدل على الاستكثار منه وهو مذموم ؛ على أن ذلك ليس فيه الدعاء عليه بنقص ديني ، وإنما هو الدعاء عليه بكثرة الأكل لا غير ، وهي أنها تستدعي المشقة والتعب في الدنيا دون الآخرة ، وكل من لم يضره نقص أخروي لا ينافي الكمال .

وأما ثانياً بفرض أن ابن عباس أخبر معاوية بطلب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحتمل أنه ظن في الأمر سعة وأن هذا الأمر ليس فوراً ؛ على أن الأصح عند الأصوليين والفقهاء أن الأمر لا يقتضي الفورية إلا أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لا حد يشئ كان دعا الله إليه فانه يجب إجابته فوراً وإن كان في صلاة الفرض ، وكأن معاوية لم يستحضر هذا الاستثناء أو لا يقول به وحيث أنه معذور .

ابن عباس أوصل إلى معاوية رضي الله تعالى عنهم رسالة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه حتى يجب عليه إستجابته فوراً

وأما ثالثاً فيحتمل أن هذا الدعاء جرى على لسانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من غير قصد كما قال بعض أصحابه "تربت يمينك" ولبعض أصحاب المؤمنين "عقرى حاقى" ونحو ذلك من الالفاظ التي كانت تجري على السنتهم بطريق العادة من غير أن يقصدوا معانيها .

وأما رابعاً فإشار مسلم في "صحيحه" إلى أن معاوية لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء وذلك لأنه أدخل هذا الحديث في "باب من سبه النبي صلى الله عليه وسلم أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجرأ ورحمة" ، وما أشار إليه ظاهر لما قدمته أنه يحتمل أن معاوية لم يخبر بطلب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له ، أو أنه أخبر لكنه ظن أن في الأمر سعة ، أو كان معتقداً أنه لا يجب الفور كما هو رأى جماعته من أئمة الأصول ، وعند هذه الاحتمالات الثلاثة بكامل معاوية وفقهه وسكانته يتعين أن يكون هذا الدعاء عليه وهو ليس له باهل فيكون له زكاة وأجرأ ورحمة كما قال : صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، اللهم اني أغضب كما يغضب البشر فمن سبته أو لعنته أو دعوت عليه وليس هو أهلاً لذلك فاجعل اللهم ذلك له زكاة وأجرأ ورحمة .

وأما خامساً فهو نتيجة ما قررته في الرابع فهو أن هذا الحديث من مناقب معاوية الجليلة لأنه بان بما قررته أنه دعاء لمعاوية لا عليه وبه صرح الإمام النووي انتهى .

هذا وقد صرح دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمعاوية بقوله "اللهم اجعله هادياً سهدياً واهديه" وجمع العلامة إبراهيم بن المؤلف في تصحيح هذا الحديث جزءاً ساء "القول الرضى بتصحيح حديث الترمذى في فضل معاوية الصحابي" قال فيه :

بل يجوز أن ابن عباس لما رأى معاوية يأكل ما قال له شيئاً من رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم كما قالوا : في حديث نساء جعفر

(أخرج الترمذى رحمه الله تعالى في "سننه" حدثنا محمد بن يحيى نا أبو مسهر عن سعيد بن عبدالعزيز عن عبدالرحمن بن ابى عميرة - وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن النبی صلى الله عليه وسلم انه قال : لمعاوية ألهم اجعله هاديا مهديا واهديه . هذا حديث حسن غريب انتهى فانما أخرجه برجال اربعة سوى عبدالرحمن المختلف في أنه صحابي أولا ثم قال بعد ما بسط القول في ترجمه "هؤلاء الرواة وتوثيقهم ومع جلالة قدر الحافظ الترمذى اذا هو صرح بقوله : وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالظاهران الحديث مسند موصول مرفوع غير منقطع ولا مرسل ولا عليه وسلم . وقد اتضح عدالة الرواة وضبطهم مما اسلفنا ولم يتحقق مخالفته في موقوف ، واحد من روايته بارجح فلم يكن شاذاً . وما اطلع على الوهم بالقرائن وجمع الطرق فلم يكن معللاً ، وان الاثنين من رواته وهو محمد بن يحيى الذهلى وابو مسهر عبد الا على بن مسهر الغساني من رجال البخارى ، وان الثالث وهو سعيد بن عبدالعزيز التنوخى فهو وان لم يكن من رجال البخارى في "صحيجه فهو من رجال "الادب المفرد" له وقد اخرج له مسلم في "صحيجه" فالثلاثة ممن يحتج به ، بقى البحث في الرابع وقد مر توثيقه وتعديله كما مر . الظاهران الحديث صحيح ولو على غير شرط "الصحيحين" يجب العمل به اتفاقاً اهـ

وهذا الجزء محفوظ بخط المؤلف في خزانه الكتب بمدرسه "مظهرالعلوم" بکراتشى الله ردا على عصره عثمان بن تهاور بن يعقوب بن مائک بن کلیان بن ناران احد تلامذة الشيخ نور محمد النصر پوری حيث زعم ان هذا الحديث ضعيف صرح به الشيخ ابراهيم في كتابه "تشر حلاوى المعارف والعلوم في الرد على من نصر الکفار واهل الرسوم" وهو ايضاً من محفوظات خزانه مظهر

الطيار حيث لم يمتنعن من البكاء بصوت رفيع عليه حين وصل اليهن خبر شهادته رضى الله تعالى عنه مع أنه أرسل اليهن العلوم وقد جرى بينه وبين الشيخ عثمان المذكور مناظرات وسباحثات في مسائل رد فيها احدها على الآخر ولبسط هذا موضع آخر ،

وقال العلامة احمد بن حجر الهيتمي في "تطهير الجنان واللسان" "ومن غرر فضائله واطهرها الحديث الذى رواه "الترمذى" وقال : انه حديث حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لمعاوية فقال : اللهم اجعله هاديا مهديا" فتأمل هذا الدعاء من الصادق المصدق ، وان ادعيته لا منه لاسيما اصحابه مقبولة غير مردوة تعلم ان الله سبحانه استجاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء لمعاوية فجعله هاديا للناس مهديا في نفسه ، ومن جمع الله له بين هاتين المرتبتين كيف يتخيل فيه ما تقوله عليه المظلوم ووصفه به المعاندون ، سعادته لا بدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الدعاء الجامع لمعالى الدنيا والاخرة المانع لكل نقص نسبته اليه الطائفة المارقة الفاجرة الا لمن علم صلى الله تعالى عليه وسلم انه اهل لذلك حقيق بما هنا لك

فان قلت هذان اللفظان - اعنى هاديا مهديا - مترادفان او متلازمان فلم جمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما . قلت ليس بينهما ترادف ولا تلازم لان الانسان قد يكون مهديا في نفسه ولا يهتدى غيره به ، وهذه طريق من أثر من العارفين السياحة والخواة ، وقد يهتدى غيره ولا يكون مهدياً وعلى طريقته كثير من من القصاص الذين اصلحوا ما بينهم وبين الناس وافسدوا ما بينهم وبين الله ، وقد شاهدت من هؤلاء جماعة لم يبالي الله بهم في اى واد هلكوا وقد قال : صلى الله تعالى عليه وسلم "ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" فلا جل هذا طلب صلى الله عليه وسلم لمعاوية حياة هاتين المرتبتين الجليلتين حتى يكون مهديا في نفسه هاديا للناس ودالاً لهم على معنى الاخلاق والاعمال اهـ (ص ٢٢ ، ٢٣) - النعماني

صلى الله تعالى عليه وسلم رسالة المنع عن ذلك البكاء ؛ على أن معاوية مجتهد فيجوز أنه لم يعلم أن إستجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم يفترض فوراً فهو معذور مأجور بأجر واحد إن أخطأ فيه ما عند الله خطأ اجتهداً . وإن علم على حسب مبلغ علمه أن أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقتضى فور الإجابة - كما قال به كثير من الأصوليين ، وإنه هو القول الحق في الأمر كما قالت الحنفية - فلا عتب عليه أصلاً لأنه إن كان حقاً عند الله تعالى أثبت لمعاوية أجرين وإن كان خطأ عنده تعالى أثبت له أجراً واحداً البتة . وكيف لا يكون الأمر كذلك ومعاوية من المجتهدين الكاملين ! قال الإمام الحافظ ابن حجر الهيتمي صاحب "الصواعق المحرقة" في رسالة له تسمى "تطهير الجنان" (١)

(١) وهذه الرسالة قد طبعت بهامش كتابه "الصواعق المحرقة" في الرد على أهل البدع والزندقة" بالمطبعة الميمنية بمصر عام ١٣٢٤ ، وقال في مقدمتها (فهذه ورقات القتها في فضل سيدنا أبي عبد الرحمن أمير المؤمنين معاوية بن صفير أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأسوي رضى الله تعالى عنه وارضاه وفي مناقبه وحزبه ، وفي الجواب عن بعض الشبه التي أباح سببه كثير من أهل البدع والاهواء جهلاً واستهتاراً بما جاء عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من المبالغة الأكيدة في التحذير عن سب أو نقص أحد من أصحابه لا سيما أصحابه وكتابه ، ومن بشره بأنه سيملك أخته ، ودعائه بأن يكون هادياً مهدياً كما يأتي ذلك وغيره من انزياح الكثيرة دعاني الى تأليفها الطالب الحديث من السلطان "هايون" أكبر سلاطين الهند وأصلحهم وأشدهم تمسكاً بالسنة الغراء ومحبته أهلها ، وما نسب

(قد تقرر أن عمر وعلياً وابن عباس رضى الله تعالى عنهم اتفقوا على أن معاوية من أهل الفقه والاجتهاد) إنتهى وقال أيضاً فيها في موضع آخر منها (قد ثبت عن عمر رضى الله تعالى عنه ما هو صريح في أن معاوية رضى الله تعالى عنه من المجتهدين بل في أنه من أعظم المجتهدين وأجلهم) إنتهى . ثم نقول : لو سلمنا أن معاوية ليس بمجتهد فضلاً عن أن يكون من أجلهم وأعظمهم ، وأن معاوية وصله رسالة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ومع ذلك توقف في إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى أنه لم يوجد فور الإجابة منه - إن رأى معاوية هذا موافق لرأى سيدتنا قرة عيني المصطفى سيدتنا فاطمة الزهراء على نبينا وعليها الصلاة والسلام كما ثبت في حديث "صحيح مسلم" من رواية أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : خرجت مع النبي صلى الله تعالى

عليه ما يخالف ذلك بفرض وقوعه منه تتصل منه التصل الدافع لكل ربه وتهمة كما يقطع بذلك التواتر عنه في أواخر أمره كما ولد ؛ بل حكى لي من هو في رتبة مشايخ مشايخنا من بعض أكابر بني الصديق عنه أنه مكث أربعين سنة لا ينظر الى السباء حياء من الله تعالى ، وأنه إنما يأكل من كسبه يده ، وأن من قدم عليه من علماء أهل السنة بالغ في تعظيمه بما لم يسمع عن غيره ككثرة التردد عليه ، ومع سعة ملكه وأهله عسكره جالسا بين يديه على التراب كصغار طليته مطلقاً عليه من الأرزاق والالعام ما يلحقه باكابر الاغنياء وسبب طلبه ذلك أنه نبع في بلاده قوم ينتقصون معاوية رضى الله تعالى عنه وينالون منه وينسبون اليه من العظائم مما هو برى منه لأنه لم يقدم على شئ مما صح عنه الا يتاويل بمنعه من الاثم ويوجب له حظاً من الثواب كما سيأتي فاجبته لذلك وسميته "تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب معاوية بن أبي سفيان" اهـ

عليه وسلم في طائفة من النهار لا يكلمني ولا أكلمه حتى جاء "سوق بني قينقاع" ثم انصرف حتى أتى خباء فاطمة فقال : أثم لكع أثم لكع - يعني حسناً - فظننا أنه إنما تحبسه أمه لتغسله وتلبسه سنجاباً فلم يلبث أن جاء يسعى حتى أعتنق كل واحد منهما صاحبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه) انتهى . وقد علم من هذا الحديث أن سيدة النساء رضي الله تعالى عنها قد علمت دعاءه صلى الله عليه وسلم لسيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه ومع ذلك توقفت في فور إجابته حتى غسلته وألبسته ما ألبسته . وقول أبي هريرة "فلم يلبث" لا يأتي عن هذا فإن اللبث يتحقق مفهوماً باللبث القليل وباللبث الكثير ، ودل أول الحديث على توقفها في الإجابة فوراً فالتوقف في قوله "فلم يلبث" راجع إلى اللبث الكثير . فكما لا إعتراض عليها في فعلها هذا قطعاً كذلك لا إعتراض على فعل معاوية هذا أيضاً . وإن ادعى أن توقف سيدة النساء كان عن قرينة دلت على أن هذه الإجابة ليست على القور فنقول : أين تلك القرينة ؟ وجواز قيام القرينة في الحديثين سواء . وأيضاً نقول : إن رأى معاوية هذا طابق آراء ساداتنا أبي بكر وعمر وغيرهما من أجلاء الصحابة كما دل عليه حديث ذي اليمين رضي الله تعالى عنه فليهم توقفوا في إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً حين سأله صلى الله تعالى عليه وسلم عن السهو في الصلاة أول الأمر سؤالا دلالة الحال وما أجابوه صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بعد أن قال ذو اليمين ما قال ، وأجابه

صلى الله تعالى عليه وسلم بأشرف المقال فسألهما أكما قال ذو اليمين . وأيضاً رأي معاوية هذا موافق برأي سيدنا علي المرتضى رضي الله تعالى عنه حين جاءه صلى الله تعالى عليه وسلم ليوقظه وفاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنهما للتهجد فتوقف على في إجابة دعائه وأجابه بقوله "إنما أنفسنا بيد الله إذا شاء أيقظنا" والحديث في "صحيح البخاري" "صحيح مسلم" وغيرهما . فكما لا يجوز الإعتراض عليهم بهذا التوقف في الإجابة كذلك لا يجوز الإعتراض على معاوية بذلك التوقف رضي الله تعالى عنهم ، ويؤيده ما في "صحيح البخاري" من "كتاب الصيام" في "باب متى يحل فطر الصائم (عن عبدالله بن أبي أوفى قال : كنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في السفر وهو ضائم فلما غربت الشمس قال : لبعض القوم يا فلان قم فاجدح لنا فقال : يا رسول الله لو أمسيت قال : أنزل فاجدح لنا قال : إن عليك نهراً قال : أنزل فاجدح لنا فنزل فجدح لهم فشرب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى . وما فيه من ذلك الكتاب في "باب صوم الدهر" (عن عبدالله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما قال أخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أني أقول : والله إني لأصومن النهار ولأقومن الليل ما عشت ، فقلت له : قد قلته بأني أنت وأمي قال : فإنك لا تستطيع ذلك فصم وأفطر وقم ونم وصم من الشهر ثلاثة أيام قلت : إني أطيق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يومين قلت : إني أطيق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يومين قلت : إني

اطبق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يوماً) انتهى . وما فيه في "كتاب البيوع" في "باب من رأي إذا اشترى طعاماً جزافاً" (عن عائشة - في حديث الهجرة - فلما دخل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على أبي بكر قال له : أخرج من عندك فقال له أبو بكر : هما إبتائى عائشة وأسماء قال : أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج - أى من مكة إلى المدينة الخ) انتهى وما في "صحيح البخارى" من قصة كتاب "صلح الحديبية" أنه كتب على رضى الله تعالى عنه - في آخره "هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله" فقال الكفار : لو علمنا أنك رسول الله لم نمنعك من البيت فاكتب محمد بن عبدالله فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم لعلى أمح "رسول الله" فقال : والله لا أمحوه أبداً فقال لعلى : أرنيسه فأراه فحاه صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى . وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "لا أشيع الله بطنه" لم يوجد في آخره في "صحيح مسلم" لفظ "أبداً" فهو إدراج من صاحب "الدراسات" كذب على من كان معصوماً عن الكذب أبداً صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ على أن الإمام النووي في "شرحه" على "صحيح مسلم" قد أدرج هذا الحديث في ترجمة "باب من سبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له أجرأ وزكاة" فهذا يدل على أن معاوية رضى الله تعالى عنه ما كان أهلاً لهذا الدعاء فكان له أجرأ وزكاة ، وبه قال الحافظ ابن حجر الهيتمى . وقال الإمام

النووي في "شرحه" المذكور (فهم مسلم من هذا الحديث أن معاوية رضى الله تعالى عنه لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء عليه فلذا أدخله في هذا الباب وجعله غيره من مناقب معاوية لأنه يصير في الحقيقة دعاء له) انتهى . فهذه العبارة صريحة في أن الإمام مسلماً إنما أدرج هذا الحديث في هذا الباب بنفسه فحكم أن هذا الدعاء عليه صورة دعاء له حقيقة لكونه أجرأ له وزكاة ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم (إنما أنا بشر فأرى المسلمين لعننه أو سببته فاجعله له زكاة وأجرأ) والحديث في "صحيح مسلم" أيضاً . وقال الإمام النووي في "شرحه" المذكور والحافظ ابن حجر في "رسائله" المسطورة في شرح حديث معاوية (أو هو من الألفاظ التي كانت تجري على ألسنتهم بطريق العادة من غير أن أن يقصدوا معانيها كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لبعض أصحابه "تربت بمنك" وبعض أمهات المؤمنين "عقري حاقى" ونحو ذلك) انتهى . وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه "لكع" ولأبي ذر الغفارى رضى الله تعالى عنه "على رغم أنف أبي ذر" فلم يتعين هذا القول أن يكون دعاء عليه . فهذا الفرق الذى أبدعه المعترض بين عدم استجابة سعيد ومعاوية إنما نشأ من عدم صدق نيته إلى معاوية رضى الله تعالى عنه ، ولم يدل الحديث على أن معاوية رضى الله تعالى عنه قد توقف عن الإجابة الفورية مع العلم بأنها هى المفروضة ليست إلا . ومن قال "أهل الكشف محفوظون عن الخطأ مطلقاً" فمعاوية من

أجلهم . وقد سبق الجواب منا عن قول المعترض (فما ظنك برأى رجل بما ليس بحجة على أحد الخ ص ٢٥٩) .

قوله لظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة الخ (ص ٢٥٩)

قلت : ليس الأمر كذلك فإن قصة ساداتنا أبي بكر وعمر وعلى وفاطمة وغيرهم التي ذكرناها تمنع القول بظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة ، فعاوية يجوز أن يكون قد رأى ما رآه ورأوا رضي الله تعالى عنهم .

وإن مجرد رأى رجل يمنع المؤمن عن إجابة قول المعصوم والإتيان بأمره ؟ هيهات هيهات . وأهل العناد والفساد في تجهيل السلف وتخطئتهم قائمون ، وهم رضي الله تعالى عنهم يجيبون لدعائه صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم ومؤتمرون بأوامره ومتتهونون عن نواهيه أزيد من ابن العربي والشعراوي وغيرها من أمثالها بيقين إنا لله وإنا إليه راجعون .

ولا إحتياج لنا إلى إبداء الفارق بين الإجابة والعمل بالسنة ، وإنما يحتاج إليه لوقيل بالظن الفاسد إلى السلف الكرام ، وهو أنهم غير عاملين بالسنة ، وأن معانديهم الذين يدعون أنهم عملة بالحديث - وإن كانوا كذبة فاسدة - عاملون بها . وكلا الدعويين فاسد ، والمبنى على الفاسد فاسد ، والسلف رحمهم الله تعالى يجيبون لدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم وسنته كلاً وعاملون بها من غير نقصان . والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله فمن ثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً الخ (ص ٢٥٩)

قلت : من امتنع عن الغناء مطلقاً أو عن الغناء بدف فإنه

لم يمتنع عنه لمجرد قول رجل مطلقاً ورأيه ، وإنما امتنع عنه لأن قوله مؤيد بقوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) وقد حلف ابن عباس وابن مسعود أن " لهو الحديث " هنا هو الغناء ، ومذهب ومصدق بشهادته صلى الله تعالى عليه وسلم وثبت بها وهي حديث (لهو المؤمن باطل إلا في ثلاث) وليس الغناء من هذه الثلاثة رواه الحاكم في " المستدرک " وقال صحيح على شرط مسلم ولفظه (كل شيء من لهو الدنيا باطل) الخ وحديث صفوان بن أمية قال : كنا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذ جاءه عمرو بن قرّة فقال : يا رسول الله إن الله كتب على الشقوة فلا أراي أرزق إلا من دني بكفى فأذن لي في الغناء من غير فاحشة فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم لا آذن لك ولا كرامة ، كذبت أي عدو الله والله لقد رزقك الله طيباً فاخترت) إلى آخر الحديث رواه " ابن ماجه " وغيره ، فامتناعه عن سماع الغناء ليس بمنتسب إلى مجرد قول رجل ورأيه كما وهم - والأمر كما ذكرنا - فحيث امتناع الممتنع عنه ليس إلا إجابة لله وللرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حقيقة . وجواب بعض العلماء عن هذين بما لا يكون مرضياً عند ذلك الرجل ، هو مجتهده لا يجعل قوله

مخالفاً للسنة فإن رضاء ذلك به وعدم إرتضاء هذا به مبتنى على
الرأى ، فغاية ما يلزم على ذلك الممتنع هو أنه خالف رأى ذلك
الحبيب الذي يقول بتحريم إلتباع رأيه على ذلك الرجل الممتنع .
وثبت شئ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المنع عنه ،
والقول بتأخير المانع الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم - مبنى
أيضاً على حديث (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام
الحلال) على خلاف بعض الآراء - ليس مما حرمه الله تعالى
ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم . ومن أهتم وهو مجتهد أن ينهى
عن الغناء متأخر من حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو ناسخ
لجوازه السابق عليه لا بأس عليه بأن يقول : الغناء وسماعه حرام
على أمته صلى الله تعالى عليه وسلم . ولا بأس لمقلديه أن يقلدوه في
قوله هذا ، وكثير منهم عرفاء بالله تعالى أعظم شأناً من ابن
العربى وأمثاله ، والأئمة الأربعة وكثير من مقلديهم المذكورون
يحفظون عن الخطأ وأخذون عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بقطة
ومشافهة عند ابن العربى وذويه وهذا المعترض ، فأين التوقف
عن إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وترك واجب فور العمل
بدعائه لا في العبادات ولا في العادات . وقد عرف إختلاف
العرفاء بالله تعالى كالعلماء بالله في جواز السماع . ولا ينكر هذا إلا
من أنكر أن أبا حنيفة ومن تبعه من العرفاء والعلماء وبعضهم
الفقراء الكامل السهرندية كانوا من الفقراء العارفين بالله تعالى . وقال
العارف الأستاذ أبو القاسم القشبرى في "رسائله" بسنده إلى

أبي بكر ممشاد قال : سمعت الجنيد يقول : "السماع فتنة لمن
طلبه ترويح لمن صادفه" وقال أيضاً فيها (حكى عن الجنيد
أنه قال : السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء الزمان والمكان والإخوان . وسئل
الشبلى عن السماع فقال ظاهره فتنة وباطنه عبادة ، فمن عرف
الإشارة حل له استماع العبادة وإلا فقد استدعى الفتنة وتعرض
للبلية . وقيل : لا يصلح السماع إلا لمن كانت له نفس مية
وقلب حى ، فنفسه ذبحت بسيف المجاهدة وقلبه حى بنور
الموافقة) انتهى . ولم يوجد في زماننا من أهل السماع إلا طلبه .
وأي الزمان والمكان والإخوان فيهم ؟ وأي معرفة الإشارة ؟ فليس
السماع في زماننا إلا إستدعاء للفتنة وتعرضاً للبلية . وأي
النفوس المذبوحة بسيف المجاهدة والقلوب الحية بنور الموافقة .
وقال الإمام الياقعى في "روض الراحين" في الحكاية التاسعة
والسبعين بعد المائتين بعد ما نقل جواز السماع عن كثير من المشايخ
الكبار والأولياء الأحرار قدس الله تعالى أسرارهم (لا يغتر جاهل
بما ذكر عن الشيوخ في السماع أنه يجوز لكل أحد هيهات إنما هو
لمن حدى به حادى الشوق إلى موطن القرب والحضرة القدسية
خالياً عن هوى النفس والصفات الدنية متصفاً بما اتصف به أهل
الأحوال السنية) انتهى . وأي في زماننا من أهل السماع من خلا
عن هوى النفس والصفات الرذيلة الدنية واتصف بما اتصف به
الأولياء الكرام والمشايخ الفخام ؟ وعد الإمام الغزالى السماع من
ربع العبادات لا يستلزم أن الحق هو ما عليه الغزالى دون ما

عليه الإمام القمقام أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، نعم في مذهب أبي حنيفة في سماع الغناء تفاصيل وليس الممنوع منه عنده جميع أقسامه ، ومن أراد الإطلاع على هذا التفصيل فليرجع إلى شرح "كنز الدقائق" الموسوم "بتبيين الحقائق" وإلى غيره من الكتب الفقهية . ومن قال : إن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا يلزمه أن يقول : إن القول بتحريم الغناء الصادر عن كان من ساداتهم وكبرائهم ليس بخطأ ألبتة . وقد اقتصرنا في مسألة تحريم الغناء على إيراد حديث واحد ومن تتبع كتب الحديث والاستدلال وجد شيئاً كثيراً منه .

قوله وأنا أقول يترجح عندي القول الأول بوجوه الخ
(ص ٢٦٠)

قلت : قد صرح العلامة الجلبى في حاشيته على "المطول" وغيره بأنه (احتج بحديث ذى اليدين مالك والشافعي وأحمد على أن الكلام العمى في الصلاة ممن يظن أنه ليس فيها لا يبطلها . وثاويله عند الحنفية أنه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة نوقياً بين الدلائل) انتهى . وثبت عنهم أن الكلام ناسياً في الصلاة لا يفسدها أيضاً . فالقول بعدم فساد الصلاة بإجابتها له صلى الله عليه وسلم فيها مطلقاً خروج عن المذاهب الأربعة بمجرد الرأي لا بالحديث . وقد عرفت مما قد سبق أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع ، كما أن القول بعدم قبول حديث "الصحيحين"

غير ما انتقد عليهما ، وبضعفه خروج عن الإجماع ؛ على أن لفظ الدارقطني في "سننه" مرفوعاً (أنه صلى الله عليه وسلم قال : الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء) عام يشمل كلام إجابتها صلى الله عليه وسلم فيها . فإن المفرد المحلى باللام عام قطعي عند الحنفية إذا لم يكن معهوداً ، ولا عهد قطعاً . فأبداء الوجوه الثلاثة التي ذكرها المعارض لإثبات دعواه هذه ليس إلا من باب مقابلة الرأي المجرد بالحديث وإبطال الحديث به ، معاذ الله تعالى عن ذلك . وقد عرفت أنه حرام بالإجماع . وفي "صحيح البخاري" في "باب ما ينهى من الكلام في الصلاة" وفي "صحيح مسلم" و "سنن الترمذي" في "باب نسخ الكلام في الصلاة" (عن زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه قال : كنا نكلم خاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ، يكلم الرجل منا صاحبه إلى جنبه حتى نزلت "وقوموا لله قانتين" قال : أأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ثم قال : هذا حديث حسن صحيح) انتهى . وليس لفظ "وتنهينا عن الكلام" في "البخاري" والكلام ههنا عام قطعي فحال الوجوه الثلاثة أيضاً كما ذكرنا . وقول الله تعالى "وقوموا لله قانتين" والحديث الحسن الصحيح وحديث "الدارقطني" دالة على إجابتها صلى الله عليه وسلم في الصلاة وإن كانت مفروضة فوراً مفسدة للصلاة ، والوجوه الثلاثة التي ذكرها المعارض لإثبات دعواه هذه مع أن فيها ما ذكرنا آنفاً كل واحد منها منظر فيه . أما الأول فلأن إيجاب الله تعالى على العبد شيئاً

لا يستلزم أن لا يؤدي إلى فساد شئ آخر واجب عليه بإيجاب إلهي آخر كما إذا رأى المصلي رجلاً أعمى يقع في البئر أو في النار - لو لم ينقذه بترك صلاته - يفترض عليه إنقاذه . وهو من مفسدات الصلاة بلاريب إذا كان الإنقاذ بعمل كثير . ونظائره كثيرة في الشريعة الطرية البيضاء فلا تناقض ولا تضاد في الأوامر الإلهية وإنما هذه امثال بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (من ابتلى ببليتين فليختر أهونهما) فلان عدم الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً في الصلاة بلية ، وترك الصلاة وقطعها بلية أخرى ، والثانية أهون من الأولى ، فاجاز الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم باختيار الأهون وجوباً . وأما الثاني فلأن نسخ جواز الكلام في الصلاة والنهي عنه فيها إنما وقع بعد قصة ذي اليمين وقصة سعيد فلا احتياج له صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن يعلمها فساد الصلاة بالكلام حينئذ . وأما الثالث فلأن قياس التكلم لإجابته صلى الله تعالى عليه وسلم على الأفاعيل والحركات التي جازت في صلاة الخوف قياس صدر عن المعارض الغير المجتهد وهو حرام بالإجماع لا سيما وهو من نقاته ومن يأنف منه ؛ على أن الأصل أن تلك الأفاعيل والحركات منافية للصلاة لما أن منبهاها على السكون والوقار بالحديث الشريف . والدليل من الشارع إنما أخرج صلاة الخوف عن عموم ذلك الأصل الثابت بالحديث على خلاف القياس ، فلا يجوز قياس هذه الإجابة على أفاعيل صلاة الخوف وحركاتها أصلاً لأن من شروط صحة القياس أن لا يكون النص في المقيس عليه

على خلاف القياس . وأيضاً هو قياس مع الفارق فإن الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم من باب ترك الصلاة وقطعها والقيام عنده صلى الله تعالى عليه وسلم لأن يسمع أمره ويأمر به صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأفعال صلوه الخوف لم يعقل فيها معنى تركها وقطعها لا قصداً ولا شرعاً .

قوله ثم من اعجب ما يقول به قائل الخ (ص ٢٦١)

قلت : قد صرح الفقهاء ناقلين عن الإمام أبي حنيفة بأنه ينظر إن كان مقصود المصلي جواب القائل فسدت والإفلا . وليس الحكم بفسادها مطلقاً عنده ، فساد الصلاة بها ، وكونها في حكم كلام الناس إنما جاء من حيث أنه قصد الجواب لواحد من الناس غير من فرض إستجابته والعمل بحكمه علينا لا من حيث أنه صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو نظير قول المصلي " سبحان الله " في جواب من أتاه بخبر سار ، وقوله لا إله إلا الله ، وقوله لا حول ولا قوة إلا بالله إذا قصد بها جواب واحد من الناس وإن كان الذكر مطلوباً فيها أيضاً ، حتي أنهم قالوا : لو قصد المصلي حين تكلم بها إعلام الجاني أنه في الصلاة لا تفسد صلاته . وأيضاً هو نظير قول المصلي : " ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار " في جواب من قال : " أدع الله لي " قاصداً جوابه ومريداً إمثال أمره ؛ بل لو قيل إن القرآن كما يخرج عن القرآنية بقصد إنه مجرد دعاء أو ثناء كذلك الصلاة عليه

صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج عن كونه صلاة وإيمثلاً لقوله تعالى "صلوا عليه" بقصد المصلي جواب أحد من الناس بها لكان له وجه وجيبه . وهذا كما قالوا إن أبا حنيفة لما قال : إن المنفرد في الفرض الرباعي إذا قرأ في القعدة الأولى بعد التشهد الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم سهواً يجب عليه سجدة السهو ، وتأخير هذا كراهة تحريم - رآه صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فقال : يا أبا حنيفة أقلت : إن من صلى على في القعدة الأولى من الرباعية سهواً يجب عليه سجدة السهو ، وهل يكون الصلاة على في الصلاة كراهة تحريم فقال : يا رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - إني لم أقل بسجدة السهو وفعل كراهة التحريم لأجل صلاة من صلى عليك وإنما قلت بها لئلا يلزم تأخير الركن وهو القيام في الثالثة فسكت صلى الله تعالى عليه وسلم وأعجبه جواب أبي حنيفة . فلهذا الإمام حيث كان مقبولاً في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم ، على أنه كم من واجب خارج الصلاة يفسدها إذا وجد داخلها كتشميت العاطس ورد السلام . ووجوبها أو سنيها مؤكدة في محل معين من الصلاة لا يجعلها مشروعة في غيره ، فهي في غيره كقراءة القرآن في الركوع والسجود والقعدة ولا يجعلها غير مفسدة للصلاة إذا نوي بها جواب واحد من الناس كآية "ربنا أتنا الخ" إذا نوي بها الجواب ، كالسبحللة والهيللة والحوقة إذا أراد بها الجواب . نعم قد افترض الله علينا الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله تعالى (إن الله وملائكته

يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) بلارب خارج الصلاة عند السك ، وأما داخلها فعند الشافعية فقط في القعدة الأخيرة فقط دون الحنفية . لكن قد اختلف عندنا أنها فرض كفاية كلما سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم أو قرئ أو مرة واحدة في تمام العمر وما سواها سنة إستحبابية أو مؤكدة ، ولم أعرف في أئمتنا من قال : إنها فرض عين على كل من سمع أو قرأ اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم كلما سمع وكلما قرأ . نعم قال ابن حجر من الشافعية في "الدر النضيد" (ثم القائلون بالوجوب كلما ذكر اسمه أكثرهم على أن ذلك فرض عين على كل فرد فرد وبعضهم على أنه فرض كفاية) إنتهى . وقد اختلف القائلون بالقول الأول في أن المجلس إذا اتحد هل يتكرر فرضية الصلاة بتكرر اسمه فيه أولاً ، فذهب بعضهم إلى أنها تتكرر بتكرره ، وبعضهم إلى أنها لا يتكرر به ، لكن لم يختلف أحد من العلماء الذين يعتد بهم في أن المصلي إذا سمع اسمه أو قرأ كلما سمع أو قرأ أو مرة واحدة لا تكون الصلاة واجبة مفروضة ولا واجبة غير مفروضة ولا سنة ولا مستحبة ولا مباحة عليه كالثناء فيها على اسمه تعالى حين سمع أو قرئ . قال قاضيخان في "فتاواه" (رجل يقرأ القرآن فسمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجب عليه الصلاة والتسليم لأن القراءة على النظم والتأليف أفضل من الصلاة عليه . فإذا فرغ من القراءة إن صلى كان حسناً وإلا لا شئ عليه) إنتهى . ومثله في "خزانة الروايات" نقلاً عن "ملتقط الناصري" وقول قاضيخان

وغيره "أفضل من الصلاة" يدل على أنه كما لا يجب على قارئ القرآن عند سماع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك لا تسن ولا تستحب ولا تنباح بل أفادوا أن الصلاة حينئذ ترك الأفضل ، والظاهر أن أثناء الصلاة لا تكون أدنى من أثناء القرآن والله تعالى أعلم . والقول بوجوب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم على المصلي إذا سمع اسمه الشريف من غيره أو قرأه فيها لا يساعده دليل عقلي ولا نقل ، ومن ادعى ذلك فعليه البيان . وقال الحافظ ابن حجر الهيثمي المكي في " الدر النضيد " الثالث من الأقوال أن الصلاة واجبة في العمر مرة ككلمة التوحيد لأن الأمر مطلق لا يقتضي تكراراً والمأهية تحصل بمرة وعليه جمهور الأمة منهم أبو حنيفة ومالك وغيرهما . والقول الرابع أنها واجبة في التشهد . والقول الخامس أنها واجبة في مطلق الصلاة ، وتفرد بتعين دعاء الإفتتاح لها بعض الحنابلة . والقول التاسع أنها تجب كلما ذكر ، وبه قال جمع من الحنفية منهم الطحاوي ، وجمع من الشافعية ، وجمع من المالكية وبعض الحنابلة) انتهى . فانزاح الإشكال من أصله على أن هذا الإشكال لو ثبت لابتأى إلا على الرواية القائلة بفرضية الصلاة كلما ذكر وإن اتحد المجلس . وقد تحقق أن هذه الرواية ضعيفة وأن محلها إنما هو خارج الصلاة .

قوله ومن مندوباتها مؤكدة عند غيره الخ (ص ٢٦١)

قلت : هذا أيضاً مما يجب محوه فإن الحنفية رحمهم الله تعالى

قالوا : بكونها سنة مؤكدة من سنن المهدي في القعدة الأخيرة . وهي مرتبة متوسطة عندهم بين الوجوب بمعنى الفرض وبمعنى ما يوجب تركه كراهة التحريم ، وبين الندب المؤكد . فإطلاق المعترض لفظ "غيره" في كلامه غير صحيح ، وهو ممن حرم ترك الظاهر مطلقاً .

قوله ومعنى الجواب فيه الخ (ص ٢٦١)

قلت : ليس الحكم بالفساد بناء على هذا المعنى بل على قصد الجواب . والفرق بين قصد الجواب وبين كون معنى الجواب فيه بين . فالمقصود متبين وإنكار المعترض له لا يصلح للإلتفات إليه وقد صرح المعترض بأن عدم فساد الصلاة بالصلاة إذا نوى جواب واحد من الناس إنما ثبت قياساً على عدم فساد الصلاة بإجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فيها . وقد عرفت أن الحكم بعدم فساد صلاة من أجابه صلى الله تعالى عليه وسلم فيها يخالف لآية والأحاديث ، ومجرد رأى في مقابلتها ، وحرمة بالإجماع ، فكيف يصح هذا القياس ! على أنا لو فرضنا أن الحكم بعدم فساد صلاة من أجابه فيها ثبت بالقياس فنقول : إن من شرط القياس أن يكون الحكم في الأصل ثابتاً بالكتاب أو السنة أو الإجماع . فلو كان ثابتاً فيه بالقياس لا يجوز قياس الفرع عليه كما صرح به في "التنقيح" و "التوضيح" و "التلويح" . فحرمة هذا القياس بالإجماع البتة ؛ على أنه قياس المقلد المعترض وهو ليس بأهل له حرام إجماعاً .

وأيضاً هو من نفاة القياس ومحرميه ، فكيف يسمع منه الإحكام التي أثبتتها بالقياس الذي هو محرم عنده ؛

قوله يدل إيجابها بالذكر وظاهر ذلك الفور الخ (ص ٢٦٢)

قلت : قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" و شارحاه في "شرحيه" (إن الأمر على قول من لم يقل فيه بالتكرار أما مقيد بوقت يفوت لهم الأداء بفوته أولاً . فالثاني مجرد الطلب . فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به كما يجوز البدار به . وهو الصحيح عند الحنفية ، وعزى إلى الشافعي وأصحابه ، واختاره الرازي والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي) انتهى . فإثبات المعترض الوجوب الفوري في الصلاة - وهو غير مجتهد قطعاً ، ومن محرمي القياس - بقياسها على وجوب إجابة المؤذن في الأذان على وجه الفور ، وعلى وجوب الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً مما تصم عنه الأذان . وأما قولهم : إذا سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يصل عليه يبق الصلاة دنياً في الذمة فيقضى بخلاف ذكر الله لأن كل وقت محل أداء الذكر فلا يكون محل القضاء) انتهى فلا يقتضي أن يكون الأمر في الصلاة فورياً فإنه إذا جاز قضاءه لا يتحقق فوت المأمور به ؛ على أنه قد صرح ابن الهمام في "فتح القدير" بأن هذا الفرق أي بين الصلاة وذكر الله تعالى غير ظاهر) انتهى . أي فالصلاة كذكر الله تعالى . وإيجاب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بالذكر

المدلول للفظ الأحاديث لا يدل إلا على أن ذكر الاسم علة لوجوبها ولادلالة فيه على أن الوجوب فوري . فلا دلالة للفظ الأحاديث على ما حاول إثباته وإنما هو إثبات منه برأيه المجرد . فقوله (ظاهر ذلك الفور) ليس في محله . وبعد اللثا والتي نقول : إن المعترض إن أراد بأجابه المؤذن إجابة باللسان ففي أصل وجوبها على من سمع الأذان إختلاف مبين في كتب الفقه . فبعضهم رجح القول باستحبابها ، وبعضهم رجح القول بوجوبها . فاختلفهم في الفور أثبت . وقد سمعت أن إثبات وجوب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً بالقياس على وجوب الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً فاسد بوجوه بالمرة فكيف يثبت به الفور ! ولو جاء تصريح من العلماء المعترين أنها متساويان في الفورية لوضعناه على الرأس والعين وقبلناه أشد القبول . وإنما كلامنا في دفع الدلائل التي أقامها المعترض على هذين المطلوبين . ولن تجد نقصاً فيه إن شاء الله تعالى . فقوله (فكون هذا الأصل في هذا مشتملاً) الخ (١) دعوي لا يسمع منه لأنه مبنى على الفاسد ، والمبنى على الفاسد فاسد . والقول بأن (أصل ترك التعظيم الموجود في الفرع أثر في عدم الفساد الخ . ص ٢٦٤) وأن الوصف الزائد في الأصل قد أثر في وجوب ما هو محرم في الصلاة أيضاً مبنى على الفاسد فهو فاسد بلا ريب ؛ على أن القول بتأثير هذا في هذا وذاك

(١) ووقع في النسخة المطبوعة هكذا "فكون الأصل في هذا القياس

في ذلك يحتاج إلى قيام دليل عليه ، وأين ذلك ؟ وأيضاً قد نص ابن العربي " أن العلة المنصوصة لا يجوز فيها القياس أيضاً " والمعارض من أتباعه فما وجه هذا القياس من المعارض والعمل به والحكم بناء عليه ، وهو عنده من محرمات الله تعالى وإن كان القائس كاشفاً عارفاً من سادات العارفين وهو ليس بمجتهد ولا كاشف ولا عارف قطعاً .

قوله فإن لفظ الأحاديث " من ذكرت عنده " عام (١)
الخ (ص ٢٦٤)

قلت : لفظة " من " عام في الأشخاص ، وهو مطلق في الأحوال والأمكنة والأزمان كما صرحوا به فلا يدل على عموم الوجوب الذي حاول المعارض إثباته . ولوسلم أنه عام فيها أيضاً فنقول : قد ذكرنا عن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر صاحب " الدر النضيد " ما يدل على أن القول : بوجوبها في مطلق الصلاة خروج عن مذاهب الأئمة الأربعة ، وبه يصرح كلام النقاد من العلماء أيضاً . وقد عرفت أن الإجماع قام على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وأيضاً القول بوجوبها في مطلق الصلاة كما ذكر اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم يردده لفظ حديث " الترمذي " الذي قد سبق ذكره . فلفظ الكلام في ذلك الحديث

(١) ووقع في المطبوعة هكذا " ومن ذكر صلى الله عليه وسلم عنده " وهو عام .

عام يشمل الصلاة أيضاً . فالحديث والإجماع قاما على أن العموم أو الإطلاق في هذه الأحاديث الشريفة ليس بمراد فلا تشمل المصلي أيضاً . ومن المعلوم أنه يستثنى من هذا العموم العارى والجالس للبول والغائط والمشغول بالجوع ونحوها أيضاً . وقد قالوا : مامن عام إلا قد خص " حتى وصل اشتهاه فيما بينهم إلى حد المثل الدائر . ألا يجوز تقييد المطلق وتخصيص العام بالإجماع والحديث المذكورين ، على أن القول بوجوبها في مطلق الصلاة مقابلاً بقول وجوبها في التشهد لا يدل على وجوبها عموماً فيها حتى أنه كلما ذكر اسمه فيها أو سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم فيها وجب عليه الصلاة صلى الله عليه وسلم فيها ، فإن صدق المطلق يتحقق بالصلاة مرة أيضاً فيها في التشهد أو غيره سواء ذكر أو سمع اسمه الشريف فيها مرة واحدة أيضاً أو مرات معدودات ومدعى المعارض عموم الوجوب كلما ذكر أو سمع اسمه ولو في الصلاة . والأقوال العشرة التي أتى بها شيخ الإسلام في " الدر النضيد " ليس قول المعارض هذا واحداً منها . قال في " الدر النضيد " (أستفيد من قوله تعالى " صلوا عليه " أنا مامورون بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد اختلف العلماء في ذلك على عشرة أقوال) انتهى . فقتضى كلامه هذا أن قول المعارض هذا خارج عن أقوال العلماء . وقول صاحب " الدر النضيد " (القول التاسع يجب كلما ذكر أو سمع ذكره) لا دلالة فيه للمعارض فإن مراده كلما ذكر أو سمع ذكره في غير الصلاة بدليل عده الإمام الطحاوى وجمعاً من الحنفية

في القائلين بهذا القول التاسع فثبت بهذا أن قول المعارض هذا كما هو مخالف بالمذاهب الأربعة التي قام الإجماع على امتناع الخروج عنها كذلك هو مخالف بإجماع جميع العلماء في الأمة المرحومة أيضاً . وقد تقدم أنه مخالف بالحديث أيضاً ، على أن قول ابن حجر في هذا القول التاسع (وبه قال جمع من الحنفية وجمع من الشافعية وجمع من المالكية وبعض من الحنابلة) يدل صريحاً على أن هذا القول التاسع ليس بمذهب لأئمة المذاهب الأربعة التي يمتنع الخروج عنها إجماعاً . وإيضاً كما ثبت اللفظ العام في الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك ثبت العام في الأحاديث في تسميت العاطس ورد السلام أيضاً . ففي "صحيح مسلم" عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (حق للمسلم على المسلم رد السلام وتسميت العاطس) فلفظ "المسلم" بسلام التعريف عامان إذ ليس العهد فما أجاب به المعارض عن هذين العامين نجيب به في عموم الصلاة أيضاً . ومن المعلوم أن الحنفية قالوا بسنية الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة بعد الشهادتين في القعدة الأخيرة ، ولم يقولوا بأنها مفسدة للصلاة في أي موقع منها توجد إلا إذا نوي بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم جواب واحد من الناس فحينئذ تفسد .

قوله فلا أقل أن لا تكون من مفسدات صلاته الخ (ص ٢٦٤)

قلت : قد مر الجواب عنه مفصلاً فلا نعيده . ولا فساد في قول القائل بالفساد في صورة ما إذا قصد بها الجواب . وإنما الفساد في رأي من لم يفهم معنى كلامه . وإني لأطيل العجب من قول المعارض (وأما في جواب العاطس فيترجع فيه الفساد ص ٢٦٤) مع ثبوت الفاظ العموم الثابتة في الأحاديث التي ذكرنا بعضها . وما أورده المعارض من وجه الفساد بجواب العاطس في الصلاة هو مجرد رأى في مقابلة الحديث الصحيح وهو حرام بالإجماع .

وأما منع الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حال الخطبة فقال به أبو حنيفة والألوف المؤلفة من مقلديه الأولياء والمحدثين والفقهاء لما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام) ولما أخرجه الإمام مالك في "موطأته" (عن ثعلبة بن مالك القرظي أنهم كانوا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه يصلون يوم الجمعة حتى خرج عمر فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا ولم يتكلموا) انتهى . ولما أخرجه الإمام مالك في "موطأته" عن الزهري أنه قال (إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) فقوله في الأثر الأول "والكلام" بلام التعريف وليس المعهود عام كما مر . وقوله في

الأثر الثاني "واحد" بعد النفي في "لم يتكلم" وقوله "كلام" في "لا كلام" في الأثر الثالث نكرة في حيز النفي ، وهو نص في العموم ، فشملت كل كلام سواء كان من باب الذكر أو من باب الصلاة عايه صلى الله تعالى عليه وسلم أو من باب مجرد كلام الناس ولذا قالوا : يكره قراءة القرآن وتشميت العاطس والخطيب يخطب يوم الجمعة أو في العيد أو غيرهما . وإيجاب الصلاة على من سمع اسمه المعطر صلى الله عليه وسلم عن الخطيب وغيره في حال الخطبة ما رأيناه في كتاب معزواً به إلى عالم معتد به من علماء الأمة المرحومة . كما أن إيجاب التشميت في تلك الحالة لم يوجد في شئ منها . وحديث ثعلبة القرظي المذكور دل على أن الصحابة كانوا يسكتون عن الصلاة حين ما سمعوا اسمه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم في الخطبة من سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه . ولو كانت واجبة أو سنة مستحبة حينئذ لأتوا بها في تلك الحال ، ولما وسعهم ترك واجب من واجبات الشريعة المطهرة أو ترك سنة من سنتها أو ترك مستحب من مستحباتها اتفاقاً وإجماعاً عليه كرات مرات ، فحل محل الإجماع السكوتي من الصحابة على الحكم بمنع الصلاة حينئذ . ومن المعلوم أن مجرد قول الصحابي حجة عندنا إذا لم ينفه المرفوع مقدمة على القياس الشرعي لا سيما إذا ثبت عليه مثل هذا الإجماع الذي شأنه الشأن عندنا . وقد عرفت أن نفي المرفوع لهذا غير موجود ، فلا يروج في مقابلته قياسات المعارض التي لا شك في حرمتها عليه

بالإجماع ، على أنه قد قال الإمام النسفي في تفسيره المسمى "بمدارك التنزيل" ، والشيخ على القاري في "حاشيته" على "تفسير الجلالين" تحت قوله تعالى "وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا" (جمهور الصحابة على أنه في استماع المؤتم ، وقيل في استماع الخطبة ، وقيل فيها وهو الأصح) إنتهى . فإذا كان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حينئذ مخرلاً باستماع الخطبة والإنصات عنده فالمنع عنها حينئذ في وقت أن يخطب الخطيب ثابت بالقرآن ، وأثر سيدنا علي وسيدنا ابن عباس وسيدنا ابن عمر وأثر الزهري ، والإجماع السكوتي الثابت من الصحابة رضي الله تعالى عنهم . ومن العجب أن المعارض قاس في مقابلة قول يعسوب هذه الأمة باب مدينة العلم سيدنا علي المرتضى ، وقول يعسوب أعيان هذه الأمة سيدنا ابن عباس ، وقول من حاز في الورع والتقى مبلغاً عظيماً سيدنا ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، وفي مقابلة الإجماع السكوتي من الصحابة الكرام . وإذا كان قياس المجتهد الجامع للشرائط حراماً عند المعارض فما ظنك في حرمة قياسه وهو غير مجتهد قطعاً وبقينا لا سيما في مقابلة ما ذكرنا ؛ على أن المعارض ممن قال بعصمة سيدنا علي كعصمة الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، (١) وقد صرح المعارض في "دراسة" بأن (قول واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت قول جميعهم البتة (٢) وبأن إجماعهم حجة معتبرة

(١) راجع "الدراسات" من ص ٢٣١ إلى ص ٢٤٨

(٢) ايضاً ص ٤٥

كإجماع الصحابة (١) فإنا باله عدل ههنا عن ما هو قول جميعهم عنده ، وعمّا هو إجماع معتبر عنده . وأيضاً قد صرح المعارض تبعاً لابن العربي (بأن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون في شيء من الأحكام وغيرها إلا عنه (٢) وبأن جميع أهل الكشف موقوفون عن الخطأ ولو اجتهدوا (٣) فإنا باله ههنا حيث خطأ هؤلاء الصناديد من الكشافين . والحنفية رحمهم الله تعالى استثنوا عن مسألة المنع عن الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم حين سماع اسمه الشريف في أثناء الخطبة ما إذا قرأ الخطيب آية " يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسلياً " (٤) وكم من واجب ومفروض خارج الصلاة يفسد الصلاة إذا وجد داخلها كتشميت العاطس ورد السلام كما ذكرنا . وكم من مفروض يفرض فعله ولو كان الشخص في الصلاة يفسد الصلاة به أيضاً كما مر . وكم من واجب خارج الخطبة يمنع فيه حال أن يخطب الخطيب لإخلاله بواجب الانصات : وقوله (ولقد سمعنا بعض المتجاسرين

(١) "دراسات اللبيب" ص ٣٦

(٢) أيضاً ص ٢٢٦

(٣) أيضاً ص ٢٢٩

(٤) ولكن يصل السامع في نفسه كما في "المهذبة" وقال في "الدر المختار" (وكذا الخطبة فلا يأتي بما يفوت الاستماع ولو كتابته أو رد السلام وإن صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم إلا إذا قرأ آية "صلوا عليه" فيصل المستمع سراً في نفسه وينصت بلسانه عما يأمر "صلوا" و "انصتوا" انتهى - النعماني

الخ (ص ٢٦٥) لا أعرف من مراده "بعض المتجاسرين" فإن كان معتمداً به فيحتمل أن المعارض طري له سهو في سماعه عنه ، أو طرى لذلك البعض سهو في هذه المسئلة ، وعلى الأمرين التعبير عنه "ببعض المتجاسرين" مما لا ينبغي أن يصدر عن المؤمن . وإن لم يكن معتمداً به فقلوله هذا مردود عليه بلاريب .

قوله وقد كانت الجمع الغفير من الصحابة الخ (ص ٢٦٥)

قلت : الصواب وهم "محبون" (١) وقد مر الجواب عن هذا القول سابقاً فلا نعيده .

قوله فإن المرء بعد أهلية العمل بالحديث الخ (ص ٢٦٥)

قلت : القول بفور العمل بكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم فيما وجد فيه دليل الإفتراض والقرينة على أنه فوري فقبول بلاريب . وأما فيما وجد فيه دليل السنية أو الإستحباب أو الإباحة فلا . وأما فيما وجد فيه دليل الإفتراض من غير قرينة على الفور فقد نقلنا فيه عن "التحرير" و "شرحيه" أنه لا يجب الفور فيه في القول الصحيح عند الحنفية

(١) قلت لم أقب على النسخة الخطية من "الدراسات" والتي كانت بأيدينا وقت تصحيح "الدراسات" هي النسخة القديمة المطبوعة "بلاهور" وكان وقع فيها "محبون" بالهمزة ، فصحتنا في الطبع الجديدة على وفق تصحيح المصنف - النعماني

وفي قول بعض الشافعية . ولو سلمنا أن الأمر المطلق عن القرينة كما يوجب الحكم يوجب الفور أيضاً عند الكل ، فنقول : كذلك الأئمة الأربعة وعلماء مقلديهم وعرفاءهم أخذوا من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً ما ألهموا وأرشدوا من الدين الخالص ، وهم مكلفون بما في وسعهم من علم الخطاب الإلهي ، وكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم ، فوجب عليهم العمل بما أراههم الله تعالى منها لا بما رأى زيد وعمرو وبكر وإن ادعوا ما ادعوا : فمن ظن أنهم على مجرد الرأي ، وأنه على الحديث عامل به فقد خسر خسراناً ميبئاً . وهو من جزئيات (إن بعض الظن إثم) فلإما أن يكون قول كليهما من باب العمل بالسنة ، أو من باب العمل بمجرد الرأي من غير فهم من كلام الشارع ، فالواجب علينا القول بالأمر الأول في الأئمة الأربعة وسائر المجتهدين . وكان عملهم على هذا دائماً حتى إذا علموا شيئاً واعتقدوه أمر الشارع كان يحرم عليهم الحالة المنتظرة في العمل . ويحرم عليهم النظر إلى أن فهم هذا وصل إلى هذا ، وفهم ذلك وصل إلى ذلك . وأما القول بأن بعض العلماء المقلدة المجتهدين في بعض المسائل قد وصل إلى هذه الرتبة العليا بنفسه فيجب عليهم العمل بما رأوه وفهموه من كلام الشارع فوراً أو بلا فور فوقوف على أنهم إذا رأوا أن قول إمامهم مجرد رأي ليس له حجة من كلامه صلى الله عليه وسلم مخالف للسنة ألبتة ، وأنى ذلك ؟ وقد اختلف العلماء الكرام في لزوم تقليد المجتهد المطلق عليه في غير

تلك الصورة فالأكثر على لزوم تقليده عليه أيضاً والأقل على نفيه ، وتصرح بعض العبارات بأن ذلك الأقل المعترضة لكن دعوى المعارض أنه من أفراد بعض أولئك العلماء ، وأنه يجتهد في بعض المسائل منظور فيها .

قوله وقوله : " فسمعته يقول إجلس " الخ (ص ٢٦٥)

قلت : لأعرف للقول بأن هذا ظاهر وجهاً بل الظاهر أن المخاطب به ابن رواحه فإن القول بتخطئة مثل ابن رواحه وهو فصيح بليغ من بغاء شعراءه صلى الله تعالى عليه وسلم في فهمه معنى كلامه صلى الله عليه وسلم مملاً يجوز أن يجترأ عليه من غير داع إليه . وأين ذلك الداعي إليه ؟ ومن المعلوم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه إلى أن يقول له هذا القول وهو خارج عن المسجد حكمة بليغة (١) فإن فعل الحكيم لا يخلو عن الحكمة . والحكم بأن ابن رواحه اعتقد أن الجلوس لإفترض على كل سامع الخ (ص ٢٦٦) في حيز المنع . لم لا يجوز أن يكون ابن رواحه ممن يقول بإفادة الأمر النذب ، أو ممن يقول بإفادته الوجوب على التراخي ، وبأن الفور مندوب فيجوز أنه امتثل بأمره ندباً أو فوراً ندباً . ومن المتبين الذي لا ريب فيه أن فعل الواجب والمندوب كلاهما من طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكما طاعته أيضاً . ومن تحقق ما ذكرنا علم فوراً أن كلام المعارض فيما بعد منظور فيه أيضاً ؛ على

(١) فاعل "دعاه"

أن الحديث لم يثبت صحته ولا حسنه من قول الحافظ الناقد .

قوله : يتيقن أن من ترك العمل بالحديث لعدم إمامه به الخ (ص ٧٢٦)

قلت : قد مر الكلام في هذا الحديث ، وأنه لا يستدل لال به للمعترض فيما حاول إثباته . ثم نقول : إنه لم يوجد هذا الترك في علماء المذاهب الأربعة ولم يثبت ذلك عليهم ، ومن ادعى ثبوت ذلك فيهم فليأت بيينة عليه ، ولادعوى بدون البينة ، نعم قد وجد فيهم ما إذا تيقنوا ترك العمل بهذا الحديث لأخذ إمامهم بذلك الحديث الذي هو أرجح عنه أو ناسخ له عند إمامهم وعندهم وليس هذا باباً واحداً من الجفاء والظلم فضلاً عن أن يكون أبواباً منها . وهذا القدر المتيقن برئ منها ألبتة . ثم أنه لو تأمل المنصف في مقدمة " تعاليفنا " هذه وجد الجفاء والظلم وأبوابها في نفس المعترض أشد مما في تارك العمل بالحديث الصحيح لمجرد عدم أخذ إمامه به وتيقن أنه أتى بأبواب من الجفاء والظلم على نفسه معاذ الله تعالى عن ذلك .

الدراسة السابعة

قوله في الدراسة السابعة - يجب ترك قول مائة إمام مثلاً إذا كان مخالفاً الخ (ص ٢٦٧)

قلت : من المعلوم الواضح أن هذه الكلمة كلمة حق أريد بها باطل فهو نظير إستدلال الخوارج المارقة حين دعاهم على المرتضى رضى الله تعالى عنه - الذى هو الإمام الحق بعد الخلفاء الثلاثة رضوان الله تعالى عليهم - إلى طاعته فإن طاعته طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم ، فادعوا أنه لا يجوز لهم طاعته وتحريم ، واستدلوا على دعواهم الخبيثة بقوله تعالى (إن الحكم لإلله) فقال سيدنا على رضى الله تعالى عنه رداً عليهم وقدحاً فيهم - وهم أحق بذلك - " كلمة حق أريد بها باطل " والله الذى لا اله إلا هو نحن لانتحكم على كلمة المعترض إلا بمثله . فنقول : مجرد قول آلاف أو مئات آلاف من الأئمة إذا لم يصلوا حد الإجماع يجب تركه ، حتماً إذا كان مخالفاً لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت عنه . ولقد قال سيدنا الإمام حسين - فلذة كبده صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين ترأى الجمعان في " كربلاء " وبكت أخته المطهرة زينب رضى الله تعالى عنها لما خنقته من العبرة والإعتبار - لأخته تلك (إصبري واعلمي أن أبى خير منى ، وأبى خير منى ، وأخى خير منى ولى ولهم ولكل مسلم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة) انتهى . وكذلك جميع الصحابة وسائر الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت رضى الله تعالى عنهم والتابعين بإحسان ومن بعدهم إلى يوم القيامة لهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . وهذه فائدة قول سيدنا الحسين رضى الله تعالى

عنه "ولكل مسلم" فمن ادعى بعده صلى الله تعالى عليه وسلم أنه متبوع حقيقة دون الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، أليس قد سمعنا الحديث الصحيح الدال دلالة بيّنة على أن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام - مع أنه نبي مرسل من أولى العزم جامع للمراق التي لا تعد ولا تحصى - حين ينزل من السماء ويظهر على الأرض في آخر الزمان لا يجوز له إلا إقتداء سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ فما ظنك بغيره ! ولو صحايها أو من الخلفاء الراشدين أو من أهل البيت أو من أئمتهم أو مهدي آخر الزمان لكن الشأن في تحقق هذه الصورة . وأنى هي ؟ ولقد قال عز من قائل (ولقد أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لمامعكم لتؤمنن به ولتنصرنه) فقلوه (وجدنا حديثاً خالفه الأئمة الأربعة الخ ص ٢٦٧) مبنى على محض الفرض كما اعترف به المعارض فيما بعد ، فلا اعتراض عليهم به . ولا إعتراض عليه أيضاً .

نعم قد حكم العلماء الأعلام بأنه إذا خالف خبر الواحد الإجماع يقدم الإجماع عليه في العمل وجوباً لقوله صلى الله عليه وسلم (١) تجتمع أمّتي على الضلالة) ولسائر الدلائل الدالة على أن الإجماع قطعي ولم يحكموا بوجوب تقديم الإجماع القطعي عليه بمجرد رأيهم ، فهل هذا إلا من باب ترك النص النص حقيقة ! ولاضير فيه . ولو فرض أن الأئمة الأربعة إتفقوا في موضع على خلاف

الحديث الظني الصحيح وليس معهم من كتاب الله تعالى والسنة والإجماع شئ . ففقتضى قولهم بتقديم الإجماع على خبر الواحد أن يقال : في تلك الصورة المفروضة إنه لما قام الإجماع على امتناع الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة وجب العمل بقولهم دون ذلك الحديث الظني لمعارض هذا الإجماع فقط . لا لأن القائل بذلك القول الأئمة الأربعة . فكان على المعارض أن يخص الإجماع من هذا العموم قال مولانا أخى زاده في "حاشية شرح الوقاية" في أول "كتاب الصوم" (إن الإجماع المنقول بطريق التواتر يفيد الفرض الإعتقادي ، وأن الإجماع المنقول بطريق الشهرة أو الآحاد يفيد الوجوب دون الفرضية) إنتهى محصل كلامه رحمه الله تعالى .

قوله ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحكم عليه الخ (ص ٢٦٨)

قلت : قد قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وغيرهم (إن السلف إذا ردوا حديث مجهول الحال والعين لا يجوز العمل به إذا خالف القياس لأنهم لا يتهمون برد الحديث الصحيح فإتفاقهم على الرد حينئذ دليل على اتهمائه في الراوية ، وسموه منكراً كحديث فاطمة بنت قيس "أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة" وهو في "صحيح مسلم" وغيره رده عمر رضى الله تعالى عنه) إنتهى . وأيضاً

قال في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (ويرجح ما عمل به الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم على ما ليس كذلك) انتهى . وقال القدوة الشيخ عبد الله بن سالم البصري في "شرحه" على "صحيح البخاري" والعلامة الزرقاني في "شرحه" على "موطأ الإمام مالك" (إنه قال مالك : رحمه الله تعالى إذا جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثان مختلفان ، وبلغنا أن الشيخين رضي الله تعالى عنها عملاً بأحدهما وترك الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به) انتهى . وقال الحافظ أبو داود السجستاني في "سننه" (قال أبو داود : وإذا تنازع الخبران عنه صلى الله تعالى عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده) انتهى . وقال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في "شرح التحرير" والعلامة السيد أمين محمد في "التيسير شرح التحرير" أيضاً (إن إجماع أهل المدينة على العموم - وهو رأى أكثر المغاربة ، وذكر الحاجب . أنه الصحيح قالوا : وفي "رسالة مالك إلى ليث بن سعد" ما يدل عليه - يفيد القطع . ونقل السبكي عن أكثر المغاربة أنه ليس بقطعي بل ظني يقدم على خبر الواحد والقياس) انتهى . وإذا كان إجماع أهل المدينة وجب تقديمه على خبر الواحد وهو ظني فكيف إذا كان قطعياً عند من قال بأنه إجماع معتبر ! وقال ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (والحق أن مقتضى دليل كل من القول بحجية إجماع الخلفاء الأربعة فقط ، وحجية الشيخين فقط ،

الحجية الظنية) انتهى - أي فهو كإجماع أهل المدينة ظنياً مقدم على خبر الواحد على قول من قال : بأنها إجماع معتبر - ومنه ما سيورده المعارض من كلام الإمام الترمذي رحمه الله تعالى ، وقد سبق من كلام المعارض في "الدراسات" (أن قول واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت قول سائرهم (ص ٤٥) وإن لم يثبت عن سائرهم (وأن إجماعهم إجماع معتبر (١) فلزم من هذا القول بأن قول كل واحد منهم مقدم على خبر الواحد أيضاً ، لا لكونه قول واحد منهم بل لكونه قولاً إجماعياً عنهم عنده .

فهذه العبارات مع ما ذكرنا تدل على أن الحديث وإن كان محكوماً عليه بالصحة أو الحسن من نقاد الحديث بل وإن كان من أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما قد يترك العمل به لرد السلف له أو لعمل الشيخين على حديث آخر يخالف ذلك الحديث ظاهراً ، أو لعمل الصحابة على حديث آخر يخالفه (٢) وعلى

(١) "دراسات اللبيب" ص ٢٨٧

(٢) قال شيخنا الامام العلامة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم المورخ أعلم أهل عصره بالرجال مولانا محمود حسن خان التوتوكي في "معجم المصنفين" ما نصه .

"القول الجامع في الفروع"

لاربيب في ان القرن الاول عهد الصحابة والتابعين المحدث الممدوح بالخير والتقوى لم يدون فيه شئ من دواوين السنة والفروع المستنبطة منها . وإنما كان حملة السنة من علماء الصحابة وأئمة التابعين يحفظون السنة في صدورهم ويتفقهون بما رزقهم الله سبحانه من التلوي والاعتداء بالرسالة ،

أن مالكا يقول بتقديم إجماع أهل المدينة على خبر الواحد الصحيح قطعياً كان ذلك الإجماع أوطناً عنده . والمعارض أيضاً

وكان سائر الناس يستنون بهم ويرجعون اليهم في الفتيا في الفروع ، وكان جماعة السلف من علماء الصحابة وفقهاء التابعين قد انتشروا في اقطار الممالك والامصار بانتشار الاسلام ، وبتبليغهم واستئناسهم كانت سائر امة الاسلام يتعاملون في امر الشرع .

وله انقرض هذا القرن وجاء القرن الثاني ونشأت الائمة على ما ورد " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله " استوا بسنتهم وعملوا بتعاليمهم لما انهم هدوا الى ذلك بنص الشرع انه هو سبيل المؤمنين وانه الصراط المستقيم فما لم يؤثر فيه عن السلف جاهيرهم خلاف لم يختلفوا فيه قط ، لما نهوا عن الشذوذ " بمن شذوذ " ولا نهم اسروا باتباعهم باحسان وكان العدول عنه اتباع غير سبيل المؤمنين . وما ورد فيه الخلاف للسلف لكون الامر واسعا كقوله صلى الله عليه وسلم " احسنتم ولا حرج " لكل من المقدم والمؤخر في الحلق والذبح أو لغيره من الوجوه اجتهد فيه ائمتهم .

فاما ائمة اوائل القرن الثاني فسلكوا مسلك التعامل وانتقدوا الاختلاف به . وائمة الحجاز ومنهم الامام مالك رحمه الله اخذوا بتعامل بلادهم وهذا معنى قول الامام رحمه الله تعالى " ان تعامل المدينة حجة " . يعني في الاخبار الخلافية ، وعلى هذا دونت فروعه المدونة في مذهبه ، وكذا سائر ائمة الحجاز ممن واقفه في المسلك لما كان ما شاهدوه من عمل العاملين قريب العهد المشهود له بالخير والتقوى والعلم .

وكذا ائمة العراق من اول هذا القرن كابن ابي ليلى وابن شبرمة بن شيوخ سفيان الثوري ، وكذا الثوري ومن قارنهم من اهل القرن وائمة فقهاءهم اخذوا بما شاهدوا من تعامل ائمة العراق وسلفهم وآثروه على الاخبار والآثار الاقضية لما كان اصل هذا العمل من تبليغ ابن مسعود وعلى وغيرهما من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتعليم اتباعهم كما سود وعقمتهم من اصحاب العراق . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ارسل ابن مسعود رضي الله عنه الى العراق ليعلم اهل العراق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يؤثر عن عمر رضي الله عنه ومن

قائل بتصويب قول مالك هذا كما اعترف به في " الدراسات " وصرح به (١) وعلى أن المعارض قائل بتقديم إجماع أهل المدينة وإجماع الأئمة الإثني عشر على خبر الواحد الصحيح (٢) . فكانهم عدوا الإجماع على خلافة دليلاً على تحقق العلة الخفية في خبر الواحد ذلك ، وإلا لم يجر لأحد مخالفة الحديث الصحيح الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم وهو المتبوع للكل في الكل حقيقة وظاهراً أصلاً ، وبه صرحت عبارة " التحرير " و " شرحيه " التي قدمناها فلا يصح القول بأنه (ليس أحد من

قارنه من الصحابة رضي الله عنهم ما يدل على ان هذا التعاميل يخالف السنة " الى ان توارثوا عليه التعامل مع اختلافهم واختلافهم من العراق الى الحجاز ومن الحجاز الى العراق فعلى هذا التعاميل والتعامل دون فقه العراق .

ولما كان النقد في الخلافيات في صدر القرن الاول بالعمل قلما تطرق الاختلاف في فقه المدينة وفقه العراق في هذا العهد ثم تقادم العهد وتطرق الاختلاف في التعامل وتداخلت الاخبار والآثار البلدية والاغافية وجمعت الاخبار والآثار ودونت المدونات وتكاثرت وسائل الروايات وتشعبت الاسانيد وتعارضت الاراء فلم يجدوا لهم سبيلاً الا بالكشف من احوال الرجال وسلوكوا مسلك النقد باحوال الرواة فعلى هذا التنقيذ تدور الصحة للعمل في المدونات التي دونت في القرن الثالث ، وربما وقع التعارض في الصحة وعمل السلف وتباينت فروع الفقه قديماً وحديثاً فلهذا الذي ذكرناه هو اصل الاسباب التي وقع بها الاختلاف في القديم والحادث بعده انتهى (ج - ٢ ص ٢٢٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ طبع بيروت عام ١٣٤٤)

(١) راجع " الدراسات " ص ٢٧٤

(٢) ايضاً ص ٤٣٤ و ٤٣٥

المحدثين يلتفت في صحة الحديث وحسنه الخ (ص ٢٦٨) على العموم .

قوله حتى إذا لم يأخذ به أجلة القوم منهم الخ (ص ٢٧٠)

قلت : قد ذكرنا من عبارات " التحرير " و " شرحه " وقول الإمام مالك والحافظ أبي داود واعترافات المعارض ما يهدم هذه الكلية . ولا يرد على الإمام الترمذي إشكال واعتراض بسوء الأدب إلى حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله " ولم يأخذ به أهل العلم أو بعض أهل العلم " بعد إيراد الحديث المرفوع في " سننه " وحكمه عليه بالصحة أو الحسن ، فإنه إخبار منه رحمه الله تعالى بما ثبت في الواقع . وليس في ذلك شئ من سوء الأدب ولو قطعياً . وليس هذا الإخبار منه الحكم بكون مجرد القول معارضاً بالحديث الصحيح أو الحسن فإن تمامه موقوف على أن لا يكون لأهل العلم أو لبعضهم فيما قالوا حجة من الكتاب أو الحديث أو الإجماع . وليس الأمر كذلك فإنهم تمسكوا أيضاً بذيله صلى الله عليه وسلم وسنته واقتدوا به إقتداء حسناً . (١) وأما نقض هذا الفعل الصادر من الإمام الترمذي ظهر المعارض ومن وافقه على ما حاول إثباته فلأنه خبر الحق والحق مر ينقض الظاهر .

(١) قلت وفيه صرح حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر المالكي في كتابه " جامع بيان العلم وفضله وما يتبني في روايته وحمله " حيث قال رحمه الله :

ولم يدر المعارض معنى قول الشيخ ولي الله رحمه الله تعالى فإن معنى قوله أنه ليس حديث من الأحاديث الصحيحة ترد على كل واحد من الأئمة الأربعة بحيث لا يكون قول ذلك الواحد منهم إلا مجرد رأي يخالف بالحديث ، فهذا شاهد صدق لما أسسناه في " تعليقاتنا " هذه . وليس معنى كلامه ما فهمه المعارض من أن نفيه هذا راجع إلى القول الصادر عن جميعهم فقط . فكما أن المعارض قال ههنا (والأمر على ما قال سلمه الله تعالى (١) الخ ص ٢٧٣) بناء على ما فهمه من كلامه كذلك نقول : والأمر كما قال رحمه الله تعالى بناء على ما فهمناه من كلامه .

قوله فلو رأيت ما كتب بعض من المعاصرين الخ

(ص ٢٧٣)

قلت : لعل المعارض أراد " ببعض من المعاصرين " شيخه

" ليس لأحد من علماء الأمة " يثبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو بإجماع أو بعمل يجب على أصله الاقتداء اليه أو طعن في سنده ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلاً عن أن يتخذ اماماً ولزمه " الفسق " .

(ج - ٢ ص ٢٤٨ طبع المنيرية بمصر)

(١) ووقع في المطبوعة ههنا " رحمه الله " بدل سلمه الله ، والصحيح ما ذكره المؤلف .

في الحديث وعلومه (١) و "بعض المولعين" بعمل الحديث نفسه ، وكل منهما مما لا ينبغي فإن التعبير عن الشيخ في الحديث وعلومه "بعض المعاصرين" لا ينبغي أن يصدر من مثله ، وكذا التعبير الثاني فإنه يشعر بأنه مولع بالعمل بالحديث دون غيره . ونحن نقول : على ما علمنا أن الأئمة الأربعة ومقلديهم العلماء والعرفاء ومن تبعهم بإحسان وشيخه المذكور كلهم مولعون بعمل الحديث أيضاً ، فسيحان الله ما أعظم شأنهم . ومن تأمل في مقدمة "تعاليقنا" هذه وجد هذه الدعوى من المعترض في نفسه غير مسلمة .

وقوله (من قضى نحبه ووجد الله الخ ص ٢٧٣) إن أراد فيه أنه بيان لبعض المولعين بعمل الحديث كما هو الظاهر المترائي من كلامه فقوله بعد (وأي الزمان من مثله ص ٢٧٣) إطرأ

(١) قلت : يريد به المؤلف أباه الشيخ الإمام مفيد السند ومحدثها العالم الرباني العلامة محمد هاشم بن عبد الغفور السندي . قال ابن المؤلف الشيخ إبراهيم السندي في "القسطنطين المستقيم في الجواب عما وقع للفاضل المخدوم محمد معين التسليم من السقطات الواهية والقول السقيم" - والنسخة الخطية من هذا الكتاب محفوظة في خزانه الكتب بـ "مطهر العلوم" بكراتشي - مانصه "ومن عاصروه كان من قد أخذ المخدوم بالمعترض وبعض علماء الحرمين الشريفين عنه علوم الحديث ، وقد كان حائزاً للصباح الست والمسندات وكتب الاطراف والطبقات وعلوم معرفه الرجال ، وله تصانيف عظيمة مشهورة في تلك العلوم منها "اطراف البخاري" له ، وكان من اكابر الحنفية في عصره أيضاً . وهو جدي وابو ابى العارف المحدث العالم العامل العاشم الشيخ المخدوم محمد هاشم رحمه الرب الدائم" اه (ص ٢٨)

منه لنفسه خارج عن حدود الشريعة وهو حرام ، وإن أراد فيه أنه بيان لبعض من المعاصرين فدعاه هذا له بعد أن عده من التاركين للعمل بالحديث والملتزمين مذهباً معيناً ، ومن ارتكب محرمات كثيرة ذكرها في "دراساته" ومن التابعين لأبي حنيفة دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن أشرك وأتى بالثنوية مما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على زعمه الفاسد فهو أيضاً إتيان منه بالحرام المنكر عنده . وكيف يكون شيخه الذي رباه في الحديث وعلومه تربية حسنة عنده مستحقاً لأن يدعى له بمثل هذا الدعاء الذي أوله (زاد الله في المسلمين من بعده من أمثاله الخ ص ٢٧٣) على أن قوله : وأين الزمان من مثله . يأتي إباء بينا عن إرادة المعترض هذا الإحتمال الثاني في قوله هذا .

قوله فإن فلانا وهو شيخ شيخ هذا المعاصر الخ (ص ٢٧٤)

قلت : لما صرح المعترض أولاً بأن (وجود مثل هذا الحديث الصحيح يقل قلة تضاهي الفقد الكبي ص ٢٧٣) وسلمه أيضاً ثانياً بقوله (إن الأمر على ما قال الشيخ ولي الله الهندي ص ٢٧٣ على ما فهم من كلامه . وثالثاً بقوله (إن خروج قول الأربعة من حديث صحيح في الباب مما يكاد يحكم عليه بالإمتناع العادي ص ٢٧٤) كيف يصح منه دعوي أن شيخ شيخ المعاصر وجد حديثاً صحيحاً منصوباً فيها عمل به على خلاف الأئمة الأربعة. فإعترض

المعاصر ولو على شيخ شيخه ، الأقدم في عصره أوالمعترض في محله لكونه يتيقن أن هذا الخلاف منه بخالف الأئمة الأربعة . ولقد سمعنا من بعض من يعتد بقوله " إذا شيخ الشيخ وان كان يدعى أنه عامل بالحديث لكن إلزم على نفسه أنه لا يخرج عن جميع المذاهب الأربعة " والمفاد بقوله (إن كان تمسكه فيما خالف الأئمة الأربعة ص ٢٧٤) من الشك فإتمامه عائد إلى وجود الحديث الصحيح المنصوص فيما عمل به شيخ الشيخ عنده لا إلى أصل وجدان هذا الأمر في الشريعة . والعجب العجيب أن المعترض قد اعترض في هذه " الدراسات " إعتراضات على مشائخه في الطريقة وعلوم الشريعة ومنهم شيخه في الحديث وعلومه ، وعلى مشائخ مشائخه العالية والنازلة ، ومنهم العرفاء السرهندية وأتباعهم ، وعلى آباءه منهم أبوه العالم الكامل (١) حتى جعلهم تاركين الواجب مرتكبين الحرام متبعين إمامهم دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومن اشرك وأتى بالشنوية والتزم مذهبا معيناً وترك العمل بالحديث ؛ بل إعتراضاته هذه ليست بمقصورة على هؤلاء ؛ بل جعل جميع

(١) قلت هو الشيخ محمد امين بن طالب الله التتوي السندی . كان أصله من " والي " موضع من مضافات " روباہ " و " بت ہارن " من ارض السند ثم انتقل الى " تہ " واقام بها ، وهو من " لاکھادل " قبيلة من قبائل السند ، ترجم له على شير قانع في كتابه " تحفہ " الکرام " فقال : كان في الفضل اشهر زمانه . وقال ابن المؤلف الشيخ ابراهيم في " القسطاس المستقيم " (محمد امين الدل كان عالما متبحراً حنفياً)
الحنافى

مقلدي الأئمة الأربعة وملتمضى مذهب واحد منهم - ولومن العرفاء بالله تعالى أوالمحدثين أوالفقهاء الأصوليين والفروعيين - كذلك بناء على وهم فاسد وزعم كاسد أخذ بمجامع قلبه أخذاً شديداً وليس الاكبيت العنكبوت وهذا أكيداً كما تقدم ؛ على أن القول بوجودان شيخ الشيخ حديثاً كذلك مبني عند المعترض على حسن الظن إليه وقد سبق من المعترض كرات مرات التشديد التام والقدرح العام فيمن ظن بمثل هذا الظن ولو إلى الأئمة الأربعة ورد به الحديث الصحيح ، فكذلك من ظن هذا الظن ورد به قول الأئمة الأربعة جميعهم بعد ما انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة يستحق به ذلك التشديد والقدرح . فلا تكن أبها العاقل لظنه هذا سميماً ولا به أيضاً . فقلوه (فهو على بينة من ربه ص ٢٧٤) من أعجب الأقوال حيث جوز المعترض مثل هذا الظن في شيخ الشيخ وحرمة في الأئمة الأربعة . وعندنا مثل هذا الظن حرام مطلقاً ولو في أهل الكشف العرفاء بالله تعالى . ومن كان عنده ذلك الحديث الموصوف بما ذكره المعترض الذي تمسك به شيخ شيخ المعاصر في خلاف جميع الأئمة الأربعة فليأت به . وأيضا قد ذكرنا سابقاً أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع ، وقد تحقق فيما تقدم أيضاً أن الإجماع مقدم على خبر الواحد عملاً ، وأنه دليل على نسخه فلامناص للخارج عن المذاهب الأربعة ولاخلاص عن خرق الإجماع . ومن العجب العجيب أيضاً أن المعترض قد اعترض في " الدراسات " على الأئمة الأربعة ومقلديهم من الأولياء والمحدثين والفقهاء

ومنهم مشاؤون في الظاهر والباطن ومشايخوا مشايخه فيها وفيهم أبوه الذي هذب ورباه وعلمه علوما كثيرة ولا يجد بذلك نفسه مورد للإعراضات ، ووجد المعاصر الذي هو شيخه في الحديث وعلومه باعتراضه هذا على المعترض فقط أوعلى شيخ الشيخ معه محلاً للإعراض والإيراد عليه ، فيا لله أين الإنصاف خير الأوصاف ؟

قوله فهو عندنا إن شاء الله تعالى على بينة من ربه الخ (ص ٢٧٤)

قلت : هيهات هيهات إذا كان حسن الظن إلى مثل هذا العالم الكامل يجر إلى ترك الإجماع ويجوزه وإن علمه فما المانع عن تجويز مثله إلى الأئمة الأربعة ومقلديهم إذا كان قول واحد منهم مخالفاً للحديث الصحيح ولم نجد له شهادة منه أصلاً ، ونحن لانقوا بكليهما كما مر .

قوله وليس فيهم من ذكره بخير (ص ٢٧٧)

قلت : قد ذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" (قال أحمد : متروك الحديث له حديث واحد حسن في الثوم - وقال - ذكره ابن حبان في الثقات) إنتهى . ومعلوم أن حسن ذلك الحديث الواحد موقوف على حسن حال راويه ، فعرف بقول أحمد هذا أن حنشا لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، فحديثه

هذا أيضاً كذلك . والحسن قد يرجح بتراجيح آخر فيه على الحديث الصحيح ، لاسيما وقد ذكر ابن حبان حنشا في الثقات كأمير . والعجب من المعترض حيث ذكر عبارة "تهذيب التهذيب" وأسقط منها هاتين العبارتين . وأعجب من هذا أنه قال . وليس فيهم من ذكره بخير ، على أن رواية حنشا هذه تقول بحديث "الصحيحين" عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : مارأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة لغروقتها إلا بجمع - أي مزدلفة - فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - يعني غلب بها فكانت قبل وقتها المعتاد - قال ابن الهيثم في "فتح" (وكأنه ترك جمع عرفة لشهرته) إنتهى . أو لأن المخاطب كان جمع عرفة معهوداً معلوماً عنده فلذا لم يتعرض له (١)

قوله فلا معارضة بين الحديثين مع صحة أحدهما (ص ٢٧٧)

قلت : قد ذكر الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" (وقال الترمذي في آخر "كتابه" وليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به لإلحاد ابن عباس في

(١) قلت : وجاء في رواية "النسائي" ذكر جمع عرفة أيضاً فقال في "باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة" (أخبرنا إسماعيل بن مسعود عن خالد عن شعبة عن سليمان عن عبارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوات لوقتها إلا بجمع وعرفات اه - النعماني

الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة) انتهى فلعل الإمام الترمذى ومن قول من قال : إن الإمام أحمد بن حنبل قال بالجمع بعذر المرض أو نحوه من الأعذار وإن أورد قوله هذا أولاً في " سنته " فهذا من باب توهين قول بعد إirاده ، ولا بدع في ذلك . ثم نقول : لعل المعارض صدر عنه هذا الكلام ههنا وفيما قبل سهواً إذ ليس كلام الإمام الترمذى في المعارضة وإنما هو في صدد بيان أن العلماء تركوا العمل بهذا الحديث الصحيح ظاهراً لما وجدوا فيه من علة خفية قاذحة ، وأنهم عملوا بحديث حنش وإن كان ضعيفاً بحسب الظاهر ، فأفاد أن عمل العلماء على خلاف الحديث الصحيح ظاهراً يستلزم وجود علة خفية قاذحة فيه وإن لم ندركها ، فلا بأس فقد أدركها الراسخون في العلم فلا يجب العمل به . وأفاد أيضاً أن عملهم على وفق الحديث الضعيف بوجب قوة فيه فتخرجهم من الضعف إلى القوة بحيث يجب العمل به (١) وكيف ينكر هذا من يقول : إن كل كاشف وكل عارف قد يصحح

(١) قلت : قال الإمام السيوطي في " التعقيبات على الموضوعات " بعد ذكره حديث حنش هذا مانعه : أخرجه " الترمذى " وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم . فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له استناد يعتد على مثله (ص ١٢ طبع لكتاوا بالهند)

وقد بسطنا القول في هذا الباب فيما كتبنا على " الدراسات " فليراجع إليها ، محمد عبد الرشيد النعاني

حديثاً حكم عليه حفاظ الحديث بالوضع ، وقد يحكم بوضع حديث حكوا عليه بالصحة ! أليس في العلماء المذكورين عارف وكاشف أصلاً ؟ فالحق أن يقال إن هذا التطويل من المعارض تطويل بلا طائل . وإذا لم تجمع العلماء بين الحديثين وعملوا بأحدهما فالقول بهذا الجمع أو الوقفة في الحكم خروج عن الإجماع . وليس هذا من قبيل عد المعارضة من علل الحديث بل من قبيل عد عمل العلماء على خلافه من علله ؛ على أن العمل بما ترجح بعد وجود المرجح يجعل الحديث وإن صح غير معمول به ، ويسمى نسخاً لإجتهاادياً ولا يجعله معلولاً . وليس في كلام الإمام الترمذى ما يصرح بالحكم بالمعلولية ، وإنما صرح فيه بعدم المعمولية - وشتان ما بينهما - نعم في كلامه إشارات هي كالتصريح إلى ما ذكرنا أولاً . وهذا الجمع من مثل المعارض إبداء قول جديد لم يقل به أحد من السلف ولا من الخلف . فلا يجوز لأحد الالتفات إليه لكونه خلاف الإجماع ؛ على أن هذا الجمع رأى منه ولا يجب على أحد بل لا يجوز لأحد اتباع مجرد رأي مثله عند أحد . ومن العجب العجائب تسمية المعارض هذا الجمع الناشئ عن مجرد الرأي عملاً بالحديث ، وتسمية الجمع المنقول عن الحنفية الأعلام في الأحاديث الشريفة المتعارضة ظاهراً رأياً على خلاف الأحاديث وتركاً للعمل بها .

قوله فحديث القول محرم لجمع صلاتين الخ (ص ٢٧٨)

قلت: حديث القول عام في الأشخاص مطلق في الأزمنة والأمكنة والأحوال أوعام فيها على ما صرحوا به ، وقد اعترض بهذا فيما قبل في الكلام على حديث " من ذكر ت عنده فلم يصل على " فقواه (الوجه الأول قوله " من جمع بين الصلاتين الخ ص ٢٧٨) منظوريه . ثم نقول : حل الحديثين على هذا الجمع وعده من باب العمل بالحديث وهو رأى عندى منه غير واقع في محله فلا يعاب به ، فيجب حل الحديثين على ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) لاسيما وآية (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) والأحاديث الشهيرة في إمامة جبرئيل عليه السلام ، وحديث ابن مسعود الكائن في " الصحيحين " لا تقتضي ظواهرها إلا هذا الحمل . ثم إنه قد ثبت بحديث غلبة الحرام على الحلال ، وبما بنى عليه من الدليل العقلي أن الحديث القولى الذى هو العام مترسخ عن الحديث الفعلى الخاص فيجب أن يقال : بأن العام نسخ هذا الخاص ؛ على أنه يجوز أن يحمل الحديث الفعلى على تخصيصه صلى الله تعالى عليه وسلم به ، والحديث القولى ليس إلا تشريعاً منه صلى الله تعالى عليه وسلم لأمرته المرضية ، فما المانع من هذا الجمع ؟ وقد صرح العلماء بأن الحديث القولى أرجح من الحديث الفعلى لهذا . وأيضاً القول بهذا الجمع برده قوله تعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) فترجيح هذا الجمع العندى على الجمع الذى دل عليه الآية والأحاديث الصحيحة

ترجيح بلا مرجح ممن لا يعتد بمجرد قوله ، وقد سبق أن المعترض قائل بوجود الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف أيضاً .

قوله فالمعنى من جمع بين صلاتين الفائتة والوقتية الخ (ص ٢٧٨)

قلت: ليس هذا معنى لفظ الجمع الظاهرى ، وقد حرم المعترض فيها قبل ترك العمل بظاهر الحديث . ثم إن حل المعترض لفظ الجمع على هذا المعنى الغير الظاهر وعده من باب العمل بالحديث ، وعده حل الجنبية لفظ " الجمع " في الأحاديث الفعلية الدالة على جواز الجمع على معنى أداء الأولى في آخر وقتها وأداء الثانية في أول وقتها - وهذا أيضاً معنى ظاهر للفظ " الجمع " - وعده الجمع الذى نقلنا من حل حديث ابن عباس على خصوصه صلى الله تعالى عليه وسلم به خروجاً عن العمل بالحديث وتركاً للعمل به من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله فلا يبقى في حد الكراهة أو الحرمة إلا جمع من اتخذه عادة الخ (ص ٢٧٩)

قلت: مفاد كلامه هذا أن الجمع في هاتين الصورتين إما كراهة أو حرام فيجب أو يفترض الإجتنب عنه وفى غيرهما ليس بحرام ولا مكروه بل هو إما جائز أو سنة . وهذا المذهب الملقب

من هذين الأمرين خلاف الإجماع . فلا يجوز أن يصغى إلى هذا الجمع المخالف للإجماع . والخروج من الخلاف مستحب أيضاً ؟ فكيف يكون سنة أو جائزاً بلا كراهة تنزيهية ! لا سيما والخلاف بينهم في حرمة شئ وجوازه أوسنتيه . والعجب أن المعارض ظن أن هذا الجمع أقرب وجوه الجمع ولم يقل بهذا القول أحد فهو خلاف الإجماع . ومن ادعى أن هذا القول لفلان من العلماء فليأت ببينة عليه .

قوله وهذا الكلام كله على التناول الخ (ص ٢٧٩)

قلت : أوعلى التحقيق على ما صرح به ابن حبان وقد ذكرنا قوله قبل . وقد عرفت أيضاً أن حديث حنش حسن على ما قال الإمام أحمد .

قوله وجوابه أنه مفهوم وهم لا يقولون به الخ (ص ٢٨٠)

قلت : جعل هذا من باب مفهوم الموافقة أو مفهوم المخالفة غير صحيح إذ الحصر "بما" و "إلا" منطوق صريح في المقصود لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت . أليس كلمة التوحيد ينطق بنفى كل إله سوى الله تعالى . فإذا تعارض المنطوقان بعد ما سلمنا أن لفظ الجمع منطوق في المعنى الذى ذكره المعارض كان جمع الطحاوى أحسن شئ في الجمع ، وكلا المعنيين معنى ظاهر للفظ الجمع فجواب الإمام العيني للقسطالانى تسليمى لا تحقيقى .

قوله وكتب أصولهم تشهد بإطلاق إعتبار ذلك الخ (ص ٢٨٠)

قلت : ليس في كتب أصولنا ما يشهد بإطلاق إعتبار المفهوم أو إطلاق عدم إعتباره بل قد صرح العلامة القهستاني في "شرح النقاية" في "كتاب الطهارة" والسيد الحموي في "حاشيته" على "الأشباه" في "كتاب القضاء والشهادات والدعاوى" (أن مفهوم الموافقة مفهوم معتبر بلا خلاف) إنتهى . فانطبق كلامها على كلام العيني ههنا ، على أن الإمام العيني من عمدة أصحاب الأصول والفروع في مذهبنا ، فكلامه فقط أيضاً حجة لنا في مسئلتنا أصليّة كانت أوفرعية ، ويرد بقوله قول من نقل عن إمامنا خلاف ما نقله عنه ، وهو ليس من أصحابنا ومن المطلعين على أصولنا وفروعنا كمال الإطلاع . فنع الإمام العيني بناء على أنه من باب دلالة المفهوم صحيح ليس بمجرد عن السند . ثم إنه قال في "التيسير شرح التحرير" في بحث "مفهوم المخالفة" (والقائل بمفهوم الصفة - أى ونحوها - الشافعى وأحمد والأشعري وكثير من العلماء ، ونفاه أبو حنيفة وابن شريح وإمام الحرمين والقاضى أبوبكر والغزالي إنتهى) . وقال في "فصول البدائع" (وقول مالك كقول الشافعى) إنتهى ولم ينقلوا إختلافاً في إعتبار مفهوم الموافقة والمقام مقام البيان . فدل هذا أيضاً بظاهره على أن مفهوم الموافقة معتبر عند جميعهم وعلى

أن مفهوم المخالفة معتبر على الاختلاف الذي مر ذكره . ولا يمكن أن يقال إنه يجوز أن يكون مفهوم المخالفة معتبراً عند من قال به وأن لا يكون مفهوم الموافقة معتبراً عنده .

قوله والجواب الحقيقي بالتحقيق عند هذا الفقير الخ
(ص ٢٨٠)

قلت : في كلامه هذا إشارة إلى أن جواب القسطلاني لمس تحقيق بالتحقيق عند ذلك الفقير ، فالحمد لله تعالى الذي أظهر الحق على لسان المعترض وإن كان يتحرز عنه غاية التحرز . ولفظ حديث ابن مسعود في "الصحيحين" و "سنن أبي داود والنسائي" هكذا (عن ابن مسعود قال : ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا يجمع فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها) ولفظ مسلم (ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة إلا لميقاتنا إلا صلاتين الخ) فهذا يفيد أن المراد بصلاتين ههنا صلاة المغرب وصلاة الفجر من الغد ، لكن في إرجاع الحصر فيه إلى ما ذكره المعترض بعد نظر سبجي ذكره . وقال شارح "مواهب الرحمن" في شرحه عليه المسمى "بالبرهان" والشيخ على القاري في "شرح النقاية" - وهما من الحسنيين الكرام - (ولفظ حديث ابن مسعود هكذا قال ابن مسعود : والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة

قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع متفق عليه) انتهى . فهذا الحديث يدل على قلع توجيه المعترض من أصله . فهذا الجمع من المعترض لا يكاد أن يكون مقبولاً فضلاً عن أن يكون حقيقاً بالتحقيق ، والله تعالى ولي التوفيق .

قوله فالحصر على هذا المعنى يرجع إلى وقوع صلاة
الفجر الخ (ص ٢٨١)

قلت : حل الحصر في حديث ابن مسعود على هذا غير صحيح لم امر ، على أنه وجه يجر إلى أن يحمل الحديث على غير الظاهر فن المعلوم أن النكرة في حيز النفي تقيسد العموم ، وقد أقر المعترض مرات متعددة أن ترك ظاهر الحديث حرام وإخلال بواجب العمل بالحديث . ثم إنه قد أفاد حديث (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) وما استدلل به عليه أن هذا النص العام متأخر عن ذلك النص الخاص المبيح فيجب العمل بالمحرم دون المبيح . وإن قام المعترض يقول إن أحاديث الجمع الفعلية الثابتة في السفر أوفى الحضر أيضاً قرينة على ترك ظاهر حديث ابن مسعود فتقول : "الجمع" لفظ محتمل لكلا المعنيين على السواء فلا قرينة . ولو سلمنا أنه ظاهر أونص في المعنى الذي قال به الإمام الشافعي رحمه الله تعالى . فنقول : ظاهر حديث ابن مسعود قرينة على أن يحمل لفظ الجمع في تلك الأحاديث على المعنى الذي قال به الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن فرضنا

أنه مجرد تأويل وصرف للفظ عن ظاهره ، لا سيما والآيتين
القرآئيتين أيضاً توجبان ذلك ، فلم يبق الترجيح بين الطرفين إلا بالرأى ،
فلا يلزم على الحنفية مخالفة الحديث الصحيح كما لا يلزم ذلك
على الطرف الثاني . نعم يلزم عليهم مخالفة الرأى الذى حرم عليهم
تقليده فإنه يجب على كل مجتهد إتباع ما أراه الله تعالى من الأدلة
الأربعة ؛ على أن الجمع بين الأحاديث من أمثال المعترض ليس إلا
رأياً له فلم يحل لأحد تقليده فيه إلا إذا أتى عليه بشئ من
الكتاب أو السنة أو الإجماع وأين هو ؟ وإذا كان رأى المجتهد
لا يلزم تقليده عند المعترض ولو على العوام البحث فكيف يلزم
عنده تقليد رأى مثله ! وهو لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .
وأيضاً يمنع هذا الجمع ما قال الإمام العيني في " شرحه " على
" صحيح البخاري " من أن (منع الجمع في غير هذين المكانين -
أي عرفة ومزدلفة - هو قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص
وغيرهم) انتهى . فإخراج حديث ابن مسعود عن الظاهر -
ورأيه يقول بالظاهر - إخراج له عن الظاهر الذى ما أخذ به
راويه وقد سبق الإعراف من المعترض بأن القول بخلاف ظاهر الحديث
لا يسمع - ولو من راويه - فكيف يتوقف في عدم سماعه من المعترض !
وهو ممن لا يعتد بمجرد قوله في أحكام الشريعة الطرية الغراء .

قواه وجه بطلان زعمهم أن طلوع الفجر في هذا اليوم
لم يكن مما يدركه الخ (ص ٢٨١)

قلت : هذا إما حكم من المعترض بالتمام أو بالكشف التام
أو بالكشف الناقص أو بقول الكرماني ومن تبعه . ومن المعلوم
المتيقن أن منامه وكشفه بقسميه ليسا بشئ فضلاً عن أن يكونا
حجتين ولو ضعيفتين في الشرع . وأما الكرماني ومن تبعه فليسوا
بأعظم شأنًا من الحنفية الكرام الذين قالوا فيه ما قالوا حتى يكون قوله
وقول من تبعه نازلاً منزلة الحديث النبوي فيصير حجة عليهم . ثم
نقول : من أي حديث ثبت عند الكرماني ومن تبعه هذا الأمر
في خصوص هذا اليوم حتى لا يبقى لحديث ابن مسعود دلالة على
ما حاول الحنفية إثباته به فيصير قولهم زعماً باطلاً . فإن أثبت
المعترض ذلك الحديث نطالبه بسنده وما يلزمه ، ودون إثباته بسند
صحيح أو حسن خرط القتاد ؛ على أنه لو كان هذا الوجه وجه
بطلان ما قالت الحنفية وصحيحاً في نفسه لم يجز لمثل ابن مسعود
وغيره . من خواص الأمة وعوامها إتباعه صلى الله تعالى عليه وسلم
في أن يصلوا صلاة الصبح في ذلك اليوم في أوله ، وحديث
ابن مسعود الذى أورده المعترض نقلاً عن " صحيح البخاري " آب
عن هذا . فصح استدلال الحنفية بحديث ابن مسعود به على
سنية إسفار الفجر في غير هذا اليوم . ودلائلهم على هذا المطلب
حجة كثيرة لم نوردناها هنا اختصاراً . وأيضاً لو كان هذا الوجه
صحيحاً معتداً به لما صح استدلال الإمام مسلم وغيره بحديث
ابن مسعود هذا على استحباب زيادة التغليس في هذا اليوم

واستحباب المبالغة فيه في حق الأمة رحمهم الله تعالى ، ولقد فعل هو وغيره رحمهم الله تعالى كذلك فإذا بطل وجه بطلان قول الحنفية الكرام بطلاناً بيناً تأيد أصل مذهبهم بذلك الحديث فما أحسنهم ، والله تعالى الحمد . وقد جاء في الإسفار بالفجر أحاديث قوية حتى قال السيوطي في " رسالته " في الأحاديث المتواترة (حديث " أسفروا بالفجر فهو أعظم للأجر " أخرجه الأربعة عن رافع بن خديج ، وأحمد عن محمود بن لبيد ، والطبراني عن بلال وابن مسعود وأبي هريرة وجولاء ، والبزار عن أنس وقتادة ، والعليني في " مسنده " عن رجل من الصحابة) انتهى . فهذه العبارة دلت على أن هذا الحديث من الأحاديث المتواترة على ما قال السيوطي .

قوله فإذا ثبت مثل ذلك النص في السفر الخ (ص ٨٢)

قلت : فرق بينهما فإن النص في كلا المقامين وإن قلنا بصحته قد ورد بلفظ " الجمع " وهو يحتمل كلا المعنيين فحديث ابن مسعود والإجماع دالان على أنه معنى الجمع في عرفة ومزدلفة هو إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها ، ولم يثبت إجماع ولا قرينة تدل دلالة قاطعة على إرادة هذا المعنى في نص الجمع في السفر . فوجب حمله فيه على الأقل المتيقن المجمع على جوازه . فكلا الاستدلاليين من الحنفية رضي الله تعالى عنهم صحيح . والقول بأن هذا أضعف من الأول أو هن من نسج العنكبوت . وأما الجمع في الحضر فهو وإن

صح في حديث " صحيح مسلم " بلفظ الجمع المحتمل للمعنيين لكنه قد قام إتفاق الشافعية بل جميع علماء الأمة على ما يفيد لفظ الإمام الترمذي في " علله " وآخر " سننه " على ترك العمل به لو أخذ في لفظ الجمع المعنى الذي قال به الإمام الشافعي ، فدل هذا الإتفاق بل هذا الإجماع على أن معنى الجمع في حديث " صحيح مسلم " هذا هو الذي نص عليه الطحاوي وغيره ليس إلا . فلا حاجة إلى الجمع بما ذكره المعارض ؛ على أن الجمع الذي ذكره جمع رآه وهو مخالف للإتفاق بل الإجماع ، وإذا كان الرجل محرمًا للرأى مطلقاً فما ظنك بالرأى إذا كان من غير المجتهد وهو مخالف للإتفاق أو الإجماع . وقد مر الجواب عن حديث الجمع في السفر وحديث الجمع في الحضر تماماً فلا إعتداد بالجمع الذي ذكره المعارض .

قوله صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين وفيه إبطال الخ (ص ٢٨٣)

قلت : هذا الحكم من الإمام النووي مبني على رأيه رحمه الله تعالى وإلا فأين الصراحة التي يتفرع عليها الإبطال ؟ والحق ما أفاده الحافظ العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " في جوابه إلا أنه جواب تسليمي كما سيحكي ، على أن في بعض الروايات عن نافع (حتى إذا كاد آخر الشفق نزل فصلى المغرب وغاب الشفق فصلى العشاء وقال : هكذا نفعل مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا جدبنا السير) انتهى . وقد ذكره الشيخ على القاري في

” شرحه “ على ” النقايصة “ وهذه الرواية صريحة في صحة قول الطحاوي وبطلان ما قال النووي وأورد الحافظ العيني في ” شرحه “ على ” صحيح البخاري “ الروايتين الدالتين على مثل ما دل عليه الرواية التي ذكرناها . فصح قول الطحاوي وبطل ما قال النووي ، وسيجئ تلك الروايتان في هذه ” التعليقات “ وإذا كان الأمر كما ذكرنا وجب حمل لفظ ” يغيب الشفق “ على معنى يقرب غيوبة الشفق بلاريب .

قوله آخر الظهر حتى يدخل وقت العصر الخ (ص ٢٨٣)

قلت : وفي بعض الروايات ” حتى يدخل أول وقت العصر “ لكنه حمل أصابنا على معنى يقرب دخول العصر وأول وقته فإن القريب من الشيء يسمى باسمه كما حملوا ” يغيب “ على معنى يقرب الغيوبة . وإنما ساغ لهم الحمل على هذا المعنى الغير الظاهر بقريظة الآيتين وقريظة حديث عبدالله بن مسعود الذي مر ذكرها ؛ على أنه يمكن أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابي الذي روي عنه الحديث الذي تمسك به الخصم صلى صلاة الظهر في المثل الثاني وأطلق عليه الراوي لفظ ” وقت العصر “ ولفظ ” أول وقت العصر “ باعتبار مراعاته مذهب من قال : إن المثل الثاني من وقت العصر وأول وقته في هذا الاستعمال . والقريظة على هذا ما ذكرنا أيضاً ، فأين الصراحة التي يتفرع عليها ذلك الإبطال ؟ وإذا أجاز المعارض لمثله الجموع التي ذكره وهي خارجة عن الحقيقة الظاهرة وبعضها يخالف

الإجماع فما بال الحنفية لا يجوز لهم هذه التأويلات بقرائن حديثية ذكرناها . وبعد اللتيا والتي قوله (فينبغي أن يكون المغرب في أول دخول وقت العشاء) (١) من العجائب فإنه من باب قياس شئ على ما وقع التنازع والبحث فيه أيضاً كالقيس . لا سيما وهو قياس الشئ على الأصل الذي جاء على خلاف القياس وهو من غير المجتهد ، وحرمة مثل هذا القياس قد ثبت بالإجماع بوجوه عديدة .

قوله سند الطبراني لا نعرف رجاله (٢)

قلت : من المعلوم أن الطبراني لا يأتي بالحديث الموضوع كما سيجئ . وعدم معرفة المعارض أحوال رجاله لا يجعل سنده ضعيفاً ، ولو سلمنا ضعفه فالمعارض ممن يقول بوجود الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف . ثم إن هذا الحديث إنما دل على معنى الجمع الذي يحصل به الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهراً . وإذا اعترف المعارض بأن الجمع بين الأحاديث يجوز لمثله ولو كان من أمثال الجموع المذكورة فكيف لا يجوز سماع مثل هذا الجمع عن مثل الطبراني ! وهو جمع صحيح ، لا سيما وقد نقله عن ابن مسعود مرفوعاً ، فلا احتياج في هذا الجمع بينها إلى صحة السند ولا إلى حسنه ، وقد عرفت أنه ليس في الأحاديث الموهمة لئني هذا الجمع نفيه تمقيقاً كما تقدم ؛ على أن هذا الجمع

(٢١٩) قد وقع السقوط في المطبوعة ههنا الى قوله (هل يجوز عقد الاجماع على خلاف الحديث)

قد جاء في "الصحيحين" أيضاً فقد أخرج الشيخان في "صحيحيهما" (عن عمرو بن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً قال عمرو : قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء فقال وأنا أظن ذاك) انتهى . فلو سلمنا أن سند حديث "الطبراني" ضعيف نقول : قد انجبر ضعفه بهذا فصار في قوة الحسن فوجب العمل به . وليس هذا من باب حمل الراوي الحديث على غير الظاهر فكلا المعنيين مشهور في لفظ الجمع . وإذا قد تحقق ما ذكرنا نقول قد صح أخذ الطحاوي والعيني وابن الهمام وجميع الخنفية بهذا الجمع تبعاً لإمامهم رضي الله تعالى عنه أخذاً سديداً شريفاً . ويؤيد رواية الطبراني أيضاً ما قاله الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (إنه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها لا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم صلاهما في وقت واحد) . ويؤيدها أيضاً ما أخرجه الحافظ العيني في "شرحه" على "صحيح البخاري" (عن نافع أن ابن عمر سار حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق . وأخرج فيه عن نافع أيضاً أن ابن عمر سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء ، وأخرج فيه أيضاً حديثاً أخرجه أبوداؤد في "سننه بسند لا بأس به عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس

حتى تكاد أن تظلم ثم ينزل فيصلى المغرب ثم يتعشى ثم يصلى العشاء ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصنع) انتهى . فتوله حتى "تكاد أن تظلم" دل على أن علياً رضي الله تعالى عنه صلى المغرب حين كادت الليل تظلم ، ولو جمع بينهما في وقت العشاء المسمى بالعممة لكان صلاته كرم الله تعالى وجهه المغرب والعشاء بالظلام التام فهذه الروايات أيدت رواية "الطبراني" أيضاً فلا أقل من أن يحكم بالحسن على روايته ودلت أيضاً على أن معني لفظ "غاب الشفق" الوارد في بعض الروايات قرب غيوبته ، وعلى أن لفظ الجمع في حديث علي وابن عمر الموقوف والمرفوع الذي أتى به بعده هو الجمع فعلاً لا وقتاً .

قوله وعليه الإعتماد في الرواية

قلت : الحصر المستفاد من كلام المعارض بهذا لم يدل عليه دليل نقل ولا عقل ، على أن هذا الحصر وإن أخذ إضافياً بالنسبة إلى الطبراني فهو غير مسلم أيضاً فإن كثيراً من المسائل بنوها على أحاديث "الطبراني" دون أبي بكر بن أبي شيبة . نعم رتبته في الحديثين أعلى من رتبة الطبراني بكثير ، على أن رواية ابن أبي شيبة لم ينف فيها تلك الزيادة فهي ساكتة عنها ورواية الطبراني ناطقة بها فيترجح الناطق على الساكت . وأيضاً رواية ابن أبي ليلى عن عبدالله بدون تلك الزيادة لا تستلزم أن تكون رواية غيره عنه كذلك . وأيضاً تأمل في ما ذكرنا سابقاً تجد قوله هذا كاسداً

غاية الكساد.

قوله فيحتمل أن تكون هذه الزيادة في حديث الطبراني :

قلت : كذلك يحتمل أن يكون الإسقاط في رواية " ابن أبي شيبة " من بعض الرواة الذي رأيته كراي الشافعية سواء بسواء ؛ على أن تطرق هذا الإحتمال لو أخذ مانعاً عن الحكم بمضامين الأحاديث الشريفة لما بقي الأحاديث محالاً للإعتماد فإنه يجوز حينئذ أن يقول كل ما أراد أن يقول من مثل هذا الإحتمال بأن هذه زيادة من بعض الرواة وهذا إسقاط منه . وأيضاً هذا سوء أدب وسوء ظن من المعارض إلى الراوي من غير داع إلى ذلك .

قوله هذا من مثله عجيب أذهل أن الإضطراب . الخ

قلت : هذا المعارض قد ذهل معنى كلام العيني فاعترض بما كلامه برئ عنه ، وقد نقل الإمام العيني رحمه الله تعالى في " شرحه " على " صحيح البخاري " عن نافع ألقاظاً لم يكن الجمع بينها لو أريد بلفظ " الجمع " المعنى الذي أخذ به الشافعية فنقل عن نافع أولاً لفظ " سار ابن عمر قريباً من ربيع الليل " ولفظ " فسرنا أمبالاً " وثانياً لفظ " سار حتى غربت الشمس وبدت النجوم " ولفظ " أخر المغرب إلى ربيع الليل " ولفظ " سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلي المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق " ولفظ " سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل

فصلي المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء " وفي لفظ " نزل عند ذهاب الشفق فجمع بينهما " وفي لفظ " حتى كان نصف الليل أو قريباً منه نزل فصلي " انتهى . ومن تأمل في هذه الروايات لا يمتري في أنه لا يمكن الجمع بينها لو حمل لفظ " الجمع " على الجمع وقتاً فقط . فالإضطراب في حديث ابن عمر المروى عن نافع متحتم ، والضعف فيه من هذا الوجه متحقق . قال الإمام النووي في " تقييده " (والإضطراب في الحديث موجب لضعف الحديث) انتهى . وإن حمل لفظ " الجمع " على معنى قال به الحنفية فلا مجال لإنكار الجمع بين تلك الروايات إلا في لفظ أو لفظين ، وهو ضعيف غير ثابت كما سيجئ . فلا إضطراب حينئذ فيما ثبت منها .

قوله وبعد تسليم إمكان الجمع في الجميع الخ

قلت : قد وقع في كلام الحافظ العيني في ذلك الشرح أنه لا يمكن الجمع بين ما نقله الحفاظ من أصحاب نافع وبين رواية " ابن خزيمة " ولم يدع فيه أنه لا يمكن الجمع بين الجميع ؛ على أنه قد ظهر مما ذكرنا أنه لا يمكن الجمع بين الجميع أيضاً بأن لا تكون رواية من تلك الروايات متروكة أصلاً .

قوله لإخراج ابن خزيمة في " صحيحه " أقوي بعد

"الشيخين" (١)

(١) قلت: وهذا القول لا يصح على إطلاقه ولم يقل به أحد من السلف والخلف غير أن السيوطي قال في كتابه "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"

"أن اصح مصنف الصحيح "ابن خزيمة" ثم "ابن حبان" ثم "الحاكم" فيبقى أن يقال: اصحها بعد "مسلم" ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان أو الحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين. ولم أر من تعرض لذلك، فليتأمل. (ص ٣٨ طبع مصر سنة ١٣٠٧)

وهذا رأي بدا للسيوطي ولم يصرح به أحد قبله. هذا وقد صرح السيوطي نفسه في "التدريب" نقلاً عن الحافظ ابن حجر "أن ابن خزيمة وابن حبان ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن" (ص ٤٧) وقال في موضع آخر من كتابه المذكور.

"ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح، كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بأنهم دون الصحيح المبين أولاً" (ص ٥٢)

وقد صرح نفسه في "التدريب" أيضاً في حق "مستدرک الحاكم" بما لفظه "وقد لخص الذهبي "مستدرکة" وتعقب كثيراً منه بالضعف والنعارة، وجمع جزأ فيه الأحاديث التي فيه وهي موضوعة فذكر نحو مائة حديث" (ص ٣١)

فالعجب من السيوطي كيف حكم بهذا مع علمه أن في "المستدرک" أحاديث كثيرة ضعيفة وبنكرة وموضوعة ومع علمه أن ابن خزيمة وابن حبان قد حكموا بالصحة لما لا يرتقى عن رتبة الحسن،

قلت: لقد نسي المعارض ههنا قوله "بترجيح رواية الأوثق على رواية الثقة" (١) ورواية الكثیر على رواية الأقل وبأن الزيادة المخالفة لرواية الأوثقين لا يحكم بصحتها. وقد اعترف المعارض بها في كثير من "رسائله" وفي "دراساته" أيضاً في البحث على "مسئلة رفع اليدين". وهو ليس من مفرداته بل هو قول المحدثين الصناديد. ومن العجب أن هذا الرأي الشريف الذي قد اعترف به المعارض تبعاً للمحدثين رجع عنه القهقري الآن. وقد عرف في علوم الحديث أن فقدان الشذوذ المفسر بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه شرط في صحة الحديث، فالحكم من مثل الحافظ العيني بعدم صحة الزيادة التي وقعت في "صحيح ابن

والحق في هذا الباب أن تصحيح ابن خزيمة لا يفوق على تصحيح غيره من أئمة هذا الفن ما حلا الحاكم فقد قال الشيخ ابن تيمية في "التوسل والوسيلة"

"ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم وإن كان الغالب ما يصححه فهو صحيح لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرًا، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن مندة وأسماهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أوثق في هذا الباب من الحاكم" (ص ٨٨)

وليطالع ما كتبنا في هذا الباب في "التعقيبات على الدراسات"

(١) راجع "الدراسات" (ص ١٩٢ و ١٩٣)

محمد عبدالرشيد النعاني

خزيمة " بناءً على مخالفتها لرواية الحفاظ صحيح لا يجوز إنكاره .
وأما إلزام ابن خزيمة الصحيح المجرد في " صحيحه " وكون
إخراجه حديثاً فيه دليلاً على صحته ، وكون ما أخرجه فيه
أقوى مما أخرجه غيره غير الشبخين فلا يجعل جميع زياداته محكماً
عليها بالقبول . ولذا قال الحفاظ ابن حجر في " شرح النخبة "
(وزيادة راويها - أي الصحيح والحسن - مقبولة ما لم تقع
منافية لرواية من هو أوثق منه ممن لم يذكر تلك الزيادة)
إنتهى . غاية ما في الباب أن الزيادة الواقعة في " صحيح ابن
خزيمة " زيادة من راوى الحديث الصحيح الثقة فإذا خالفت
روايات من هو أوثق منه لكثيرهم فهي غير صحيحة وليست
بمقبولة ، على أن عامة الإضطراب موجودة في رواية " ابن
خزيمة " أيضاً كما سبق . فالإضطراب المفضى إلى الحكم بالضعف
موجود فيها . وقد ذكر الحفاظ السيوطي في " شرح التقریب "
(أن ما هو في تآليف البخاري غير الصحيح " كخلق أفعال
العباد " أو تعاليقه في " الصحيح " أو في مؤلف أطلق عليه اسم
الصحيح " كسند الداوي " و " المستدرک " و " صحيح ابن حبان ")
وفي مؤلف معتبر " كتصانيف البيهقي " فقد التزم فيها أن لا يخرج
فيها حديثاً يعلمه موضوعاً إنتهى . فعلى هذا غاية ما يقال في
أحاديث " صحيح ابن خزيمة " وأحاديث " البيهقي " بلا قرينة
هو هذا المقدار لا الحكم بالصحة ولا بالحسن إلا إذا دل دليل " على
ذلك ، وأين هو في زيادة ابن خزيمة هذه ؟ ومن المعلوم أن

" صحيح ابن خزيمة " من المؤلفات التي أطلق عليها لفظ الصحيح .
وقد عرف بهذه العبارة أن أحاديث مؤلف معتبر كأحاديث
" تصانيف البيهقي " كأحاديث الطبراني في " معجمه الصغير " و
" الأوسط " و " الكبير " ليست من الموضوعات فيما عليها .

قوله وأما ما أخرجه من أنه صلى بعد ما غاب الشفق .
قلت : إن صح هذا الجمع في هذا اللفظ فلا يصح في بعض
من تلك الروايات فالإضطراب في الحديث باق كما كان .

قوله فبناء تائيده . على عدم القول .

قلت : هذا من الأكاذيب المخترعة فإن لفظ الحفاظ العيني
نقلًا عن الإمام الطحاوي هكذا (ولم يقل أحد منا ولا منهم يجوز
الجمع في الحضر) وهذا صريح في أنه ليس مبناه على ما ذكره
المعارض بل إنما بناه على أنه لا يجوز لإرادة معنى الجمع وقتاً
ههنا من لفظ " الجمع " لا عندنا ولا عند الشافعية ، فيجب على
الشافعية حمل لفظ " الجمع " في حديث ابن عباس هذا على المعنى
الذي ذكرنا للفظ " الجمع " ليس إلا . فهذا إعتراف من الشافعية
بأن للفظ " الجمع " معنيين جمع فعلاً لا وقتاً ، وجمع وقتاً لا فعلاً
فإذا حملوا لفظ " الجمع " في حديث ابن عباس على المعنى الأول
فقد اعترفوا بأن للفظ " الجمع " معنيين . فلا إعتراض على الحنفية
الكرام في حملهم لفظ " الجمع " في سائر أحاديث الجمع على ذلك

المعنى الأول ، لا سيما وقد قامت القرائن الشافعية عندهم عليه . وقال الحافظ العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " (حملنا لفظ " الجمع " على الجمع الصوري حتى لا يعارض الآية القطعية خبر الواحد وهو قوله تعالى " حافظوا على الصلوات " أي أدوها في أوقاتها - وقال تعالى " إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً " أي فرضاً موقوتاً - وما قلنا هو العمل بالآية والخبر ، وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية) انتهى . أي لأن الجمع الوقتي لإخراج لإحدى الصلاتين عن وقتها ، فيلزم على من قال به ترك العمل بالآيتين بأحد محتملات الخبر الذي لم تقم قرينة قاطعة على تعيينه مراداً في ذلك الخبر . وقال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحيه " (لا يجوز عند الحنفية تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد ، ولا تقييد مطلقه به . ولا حمله على المجاز به) انتهى . ولاريب أن " الصلوات " في الآية الأولى و " الصلاة " في الآية الثانية كلاهما عام حيث لا عهد . وبعد الثبوت والتي لا بد أن يقال إن الآيتين كتابتهما مطلقتان فلا يجوز تخصيصهما ولا تقييدهما على كلا التقديرين بخبر الواحد لا سيما وهو محتمل . وأما الجمع بعرفة ومزدلفة وقتاً فقد خرج عن عموم الآيتين بالإجماع المؤيد بالأحاديث الشريفة . ولا منع عندنا في تخصيص عام الكتاب وتقييد مطلقه بالإجماع مطلقاً ، فلا منع البتة إذا كان مؤيداً بها تأييداً تاماً .

قوله وقد تبين من هذا .

قلت : قد عرفت ما فيه تماماً وكثلاً فلا نعيده ، ومن أراد الإطلاع عليه فليرجع إليه .

قوله هل يجوز عقد الإجماع على خلاف الحديث الخ (ص ٢٨٣)

قلت : يجب على المعارض أن يقول بجوازه فقد صرح في " رسالة " له (١) أن حديث " أنت مني بمنزلة هارون من موسى " حديث صحيح صريح في أفضلية على على الخلفاء الثلاثة الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام أيضاً ؛ ومع ذلك أقر فيها بإجماع الصحابة سوى الستة والتابعين تلي أفضلية سيدنا الصديق الأكبر والفاروق الأزهر عليه رضي الله تعالى عنهم . وإذا جاز عند المعارض إجماع أكثر الصحابة والتابعين على خلاف ما في الحديث الصحيح الظني فما له لا يقول بجواز إجماع جميع الصحابة أيضاً على خلاف ما في الحديث الصحيح الظني ! فضلاً عن إجماع جميع الأمة على خلافه . وقد عرفنا مما أفاض الله تعالى علينا من الأحاديث الكثيرة الغزيرة وكلمات الأعلام من المحدثين والأولياء والفقهاء الذين لا يمكن أن يعدوا ويحصوا أن إسمئاً الستة من الصحابة من إجماع الصحابة على أفضلية سيدنا الصديق والفاروق على سيدنا

(١) وهي المسألة " بالحجة الجلية " في رد من قطع بالأفضلية " وقد مر

بعض نصوصها في مقدمته هذا الكتاب في ص ٤ و ٥ من الجزء الأول .

على رضى الله تعالى عنهم لم يثبت بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف ، فلما ثبت إجماع الصحابة كلهم على خلاف ما في الحديث الصحيح عند المعارض على التحقيق . وقد عرفنا أيضاً منه أن دلالة حديث "أنت مني" على ما هواه المعارض ممنوعة بشواهد كثيرة حتى أن سيدنا علياً كرم الله تعالى وجهه قال : في أيام خلافته وهو على منبر الكوفة (من فضلى على أبي بكر وعمر - رضى الله تعالى عنهما - فهو مفتر عليه ما على المفترى) (١) وفي رواية (جلدنة حد المفترى) أى حد القاذف بالزنا ؛ على أن صحة الحديث لاتنافى أن يكون متروك العمل بالإجماع أو عند علماء الأمة كالأحاديث الصحيحة المنسوخة التي ترك العمل بها بالإجماع أو بإجماع أئمة الأمة ، وكالحديث الثاني من الحديثين الذين ذكرهما الترمذى في "علة" فإنه ترك العمل به عند علماء جميع الأمة حسب ما أفاده ظاهره ، وكحديث الأمر بالإضطجاع بعد ركعتي سنة صلاة الفجر فإن ظاهره متروك بالإجماع . ولا يقدر في دعوى هذا الإجماع خروج ابن حزم وابن العربى عنهم لما تقدم عن الإمام النووى ؛ على أنه قد صرح العلامة التفتازانى في أول "تلويحه" بأن (الإجماع مقدم على خبر الآحاد ، وأن الأحاديث القطعية مقدمة على الإجماع) انتهى محصل كلامه . فإذا كان الإجماع مقدماً على السنة الظنية بعارض عرض لها وإن كانت صحيحة

(١) قلت : وهذا القول قد روى عنه رضى الله عنه من طرق صحيحها

فلا مسامح لانكار جواز الإجماع على خلاف الأحاديث الصحيحة إذا كانت من باب أخبار الآحاد . وستقف على تمام هذا البحث في "تعاليقنا" على "الدراسة التالية" إن شاء الله تعالى .

قوله وهذا القول منه غريب جداً الخ (ص ٢٨٤)

قوله لا غرابة فإن مبنى هذا القول عند الإمام الترمذى عدم ثبوت جواب من أجاب عنه وحمل من حمله على محمل عنده أو توهينها منه . وكلام النووى لا يجعل توهين مثل الإمام الترمذى غير صحيح أو مبنى قوله هذا أن ظاهر هذا الحديث متروك العمل به بالإجماع . ثم إن وجه الغرابة الذي ذكره المعارض بهذا دل على اعترافه بأن الجواب عن الحديث وحمله على محمل وإن كان بعيداً أخذ بالحديث وعمل به على ما ظهر له من تأويله ، فقد بطل أقواله السابقة التي محصلها أنه ليس بعمل بالحديث ولا بأخذ به ، ونحمد الله تعالى على ذلك .

قوله نقلاً عن النووى - لأنه يخالف للظاهر مخالفة

لا تحتل الخ (ص ٢٨٤)

قلت : قد تقدم أنه لا يخالف للظاهر أصلاً فضلاً عن أن تكون مخالفة لا تحتل بل الأمر بالعكس . وأما فعل سيدنا ابن عباس ، واستدلال النووى برواية عبدالله بن شقيق لتصويب فعله ، وتصديق أبي هريرة له وعدم إنكاره فلم يدل شئ منها على

أنه صلى المغرب بعد غيبوبة الشفيعين. ولفظ "بدت النجوم" لا إلى هذا ولا إلى ذاك، فلم يبق في البين إلا لفظ الجمع المحتمل. فالقول بأنها صريحة في عدم التأويل غير معقول. ثم تسمية النووى معنى الجمع الذى قال به الحنفية تأويلاً - مشيراً بها إلى أن المعنى الذى قالوا به معنى غير ظاهر وأن المعنى الذى قال به الشافعية معنى ظاهر - قول لم يأت عليه بدليل يظهر به قوته. والحق أن كلا الإحتمالين في لفظ "الجمع" بالنظر إلى مجرد مفهومه على السواء. وأما القرائن التي أتت بها علماءنا على أن المراد منه ما قالوا فقد علمت قوتها. والقرائن التي أتت بها الشافعية على أن المراد منه ما قالوا فليست بأقوى منها ولا بمساوية لها كما مر، فوجب المصير إلى ما ذهب إليه علماءنا، مع أن آيتي القرآن قائمتان بعمومهما كما ذكرنا. فالقول: بأن هذا ضعيف أو باطل ضعيف أو باطل.

قوله كيف يطلق عليه أنه لم يعمل به أحد من العلماء

لخ (ص ٢٨٦)

قامت: قد صرح الترمذى في آخر "سننه" بإجماع الأمة على ترك العمل به كما مر. وهو من النقاد الحفاظ الأثبات الثقات الذين يعتمد على قولهم في الحكم على الأحاديث بالصحة والحسن والضعف ونقل الإجماعات وغيرها. فأى أمر مشعنا عن الاعتماد على قوله هذا؟ فهو القول الذى يعتمد عليه إما لأن ما ذكره النووى

من التأويلات والمذاهب غير ثابت عند الترمذى ولم يصح عنده. ولما لأنه لم يصل إليه هذا التفصيل الذى ذكره النووى؛ لكن هذا الجواب الثانى منظور فيه لأن الترمذى قد ذكر في أواسط "سننه" تحت حديث ابن عباس بعض هذا التفصيل الاختلافى، فالذى ذكره في آخر كتابه "السنن" المذكور دل على أنه ضعف هناك القول الذى ذكره أولاً في أواسط "السنن"؛ على أن الأقوال التي ذكرها النووى لا مخالفة لقول الترمذى بالإجماع بها أصلاً لأن كلام الترمذى في الجمع وقتاً في الحضر من غير خوف ولا سفر ولا مطر والأقوال المذكورة سوى قول الإمام أحمد ومن معه ليس شئ منها مخالفاً لحكمه هذا، ولحكمه بأن حديث ابن عباس دل على ثبوت هذا الأمر ولم يقل به أحد من علماء الأمة المرحومة. وأما قول الإمام أحمد وذويه فهو وإن وصل إليه كما دل عليه كلامه الأول المذكور في أثناء "سننه" لكنه زيف نسبته إليهم في آخر "سننه" لما ثبت عنده من عدم صحة نسبة هذا القول إليهم في آخر الأمر فنقل إجماع الأمة آخراً على ترك العمل بحديث ابن عباس في آخر كتابه السنن المذكور. والقول الغير الصحيح لم يبق قولاً للمنسوب إليه. وأيضاً الاختلاف في مذهب أحمد في جواز الجمع وقتاً بعذر المرض وما في معناه من الأعذار ثابت كما تشهد به كتب مذهبه. ولعل الترمذى رجح القول بمنع الجمع فيها على القول بجواز الجمع فيها في آخر "سننه" فنقل الإجماع على تركهم العمل بحديث ابن عباس بناءً على أن

المرجوح كغير الثابت . وأما من تبع الإمام أحد في هذا القول من بعض الشافعية الذين ذكرهم النووى فقد حدثوا بعد وفاة الترمذى فلا يعترض عليه بعدم اعتداده أقوالهم ، فصح كلام الإمام الترمذى القائل بإجماع الأمة على ترك العمل بحديث ابن عباس . وأيضاً يجوز أن يكون المراد بإجماع الأمة في قول الترمذى إجماع مجتهدى عصر واحد من الأئمة فلا يחדش فيه انفراد أحمد ومن تبعه بخلاف قولهم بعد انقضاء ذلك العصر ومجتهديه . وأيضاً قدم المعترض " أن تخطئة واحد من العلماء لا يجوز " فكيف تخطئته هذا مثل الإمام الترمذى ! أليس عنده واحداً من علماء المسلمين ؟

قوله فإن كل حديث في كتابه ليس مما يأول أصلاً بل عمل بظاهره (١) الخ (ص ٢٨٦)

قلت : لا بعد في أن يكون كل حديث في كتابه سوى هذين ليس مما ترك ظاهره جميع الأمة وكل واحد من علمائها وأن يكون هذان الحديثان قد ترك ظاهرهما جميع الأمة وكل واحد من علمائها . وما روى عن أحمد وذريته ما ثبتت عنده ولم تصح ، أو لم تبلغ إليه ، أو ثبتت عنده ولكن الرواية المخالفة لها الموافقة لنقله الإجماع المذكور الثابتة عنده عن أحمد أيضاً ترجحت عنده فلم يعول على القول المرجوح ثبوتاً عن الإمام أحمد . فصح أن يكون

(١) قلت ووقع في المطبوعة هكذا "فإن كل حديث في كتابه ليس بما لم يؤول أصلاً وعمل بظاهره — النعاني

معنى كلام الترمذى ما ذكره بعضهم ، ولم يتجه عليه هذا الإيراد الذى ذكره المعترض ، فعلى هذا نقل الإجماع المذكور من الترمذى صحيح أيضاً بلاريب . والجواب عن القول بأن هذا الحديث عمل بظاهره جماعة من العلماء قد تقدم فارجع إليه إن شئت . ومن ادعى أن بعض الأحاديث التى فى "سنن الترمذى" سوى هذين الحديثين قد اجتمعت الأمة على ترك العمل بظاهره فليأت به . وما دام لم يوجد بصدق الترمذى فى قوله هذا وهو صدوق ثبت ثقة حجة عند جميع الحديثين والفقهاء .

قوله يريد أن دفع الحرج يعتمد على وجوده الخ (ص ٢٨٦)

قلت : قد صرح فى "العزير شرح الوجيز" فى فقه الحنابلة (لايجوز الجمع لعذر من الأعذار سوى ما تقدم على الصحيح من المذهب وعليه علماؤنا) انتهى فعرف بهذه العبارة أن القول بجواز الجمع وقتاً فى الضر بناءً على دفع الحرج الذى تحققت أى حرج كان خارج عن المذاهب الأربعة . فهو خروج عن المذاهب الأربعة ، وإذا خروج عن الإجماع وخوق له كآمر . وقد حصل التصريح من كلام الإمام الترمذى أيضاً بأن القول به قول بخلاف إجماع الأمة فاذا ذكره النووى ههنا لم يثبت بسند صحيح عنهم عنده وهو الحق ، أو لم يبلغ إليه ، أو بلغه وثبت عنده وهو قول مرجوح عنهم عنده . وهذا الكلام الصادر عن الترمذى صريح أيضاً فى أن نسبة مثل هذا القول إلى سيدنا محمد المأقر وابنه رضى

الله تعالى عنها غير صحيحة .

قوله ومن لم يحمل جواز الجمع في الحضر على أدنى

حاجة الخ (ص ٢٨٦)

قلت : من ادعى أن مذهب سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه هو ما ذكره المعترض فليأت عليه بأثر ثابت السند أو رواية صحيحة عنه يدل على ذلك . ولا يجوز الإعتقاد في مثل هذا على مجرد قول أحد من أهل زماننا رافضياً كان أو سنةياً أو ناصبياً . لاسيما وما ذكره الترمذي من إجماع الأمة نص في عدم ثبوت هذا القول عنه أيضا على أنه لو ثبت لهدم ما بناه المعترض سابقاً على أساس ومن - من أن جمع من اتخذ عادةً لأعن شئ وجمع من يجمع عن تكاسل وتهاون وميل فراغ عن العبادة داخلان في حد الكراهة أو الحرمة فإن مذهبه هذا مطلق عن هذين القيدين والمطلق يجري على إطلاقه .

قوله ومذهب واحد منهم مذهب باقيهم الخ (ص ٢٨٦)

قلت : الضمير في قوله " منهم " إما راجع إلى آباء السيد جعفر الصادق فلا يتم التقريب فإن مقصود المعترض إثبات أن مذهب سيدنا الإمام جعفر وولده من الإثنى عشر أيضاً كذلك ولا إفادة فيه لهذا . وإما راجع إلى أهل بيت علي رضي الله تعالى عنه فيجب أن يكون معنى كلامه أن مذهب كل واحد من أهل بيت علي

مذهب باقيهم فأفاد أن مذهب كل واحد من أولاد سيدنا الحسن المجتبي وأولاد سيدنا الحسين المنتقى وأولاد سائر أبناء سيدنا علي بن أبي طالب كذلك . ولا يقول به المعترض وغيره أصلاً ؛ على أن إدخال سيدنا علي في هذا العموم على هذا المعنى يحتاج إلى مؤنة القول بالدلالة . وإما راجع إلى أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقاً فهذا القول أيضاً مما تقشعر منه جلود المعترض وذويته لدخول العباس وأولاده وأخوي سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم وأولادهم في هذا العموم . ولم يقل به أحد من الأمة المرحومة أيضاً . وأيضاً يدخل فيه جميع زوجاته صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فلزم منه القول بأن مذهب واحد من زوجاته مذهب جميع أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم . وهذا أيضاً مما لم يقل به أحد . وإما راجع إلى الأربعة الكرام المناسبة آل العباء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ففيه أن سيدنا جعفر الصادق ومن بعده من الإثنى عشر ليس منهم فلا يتم التقريب أيضاً . وإما راجع إليه وإلى آباءه رضي الله تعالى عنهم فقط . ففيه أن مدعى المعترض أن جميع الأئمة الإثنى عشر مذهب واحد منهم مذهب باقيهم - ولم يفد هذا إلا بعض ما ادعى . فأين الدليل من الدعوي ؟ وإما راجع إلى جميع الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت ففيه أنه لا سبقة لذكرهم هنا حتى يصح رجوع الضمير إليه وإن كان صرح سابقاً في " الدراسة الأولى " بأن (مذهب واحد من الأئمة الإثنى عشر مذهب باقيهم ص ٤٥)

ربحاً بالغيب . على أنه يمنع عن هذا التوجيه قوله ههنا (بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت الخ ص ٢٨٧) وقوله فيما بعد أن مرادى بأهل البيت غير هذا (١) في كون الإجماع معتبراً كسائر الإجماعات ، ومع هذا لوقلنا بالتوجيه الأخير في كلامه هذا نقول . هذا من أشد المفتريات على سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه . ومارواه ابن الهمام في " فتح القدير " فلا يدل عليه إذ عدم صدور أهل بيت سيدنا على رضي الله تعالى عنهم إلا عن رأيه في مسألة واحدة - سنل سيدنا الباقر عنها - واتفاقهم فيها لا يدل على أن الأئمة الإثني عشر أو أهل البيت كلهم مجمعون على حكم معين في كل مسألة ثبت فيها قول واحد منهم فقط ولا يستلزمه ، فنعوذ بالله تعالى من هذا التجاوز عن الحد المفضى إلى شذاعات شتى . وأيضاً الإضافة في أهل بيته في كلام ابن الهمام للعهد حيث العهد متحقق فعني كلامه رضي الله تعالى عنه أنه لا يبصر السيد محمد الباقر إلا عن رأى جد أبيه رضي الله تعالى عنه عنهم . فلا دلالة لكلامه هذا على شيء من هذه الدعوى العامة . وأيضاً لو حمل لفظ " أهل بيته " على الاستغراق فتواجه إخراج أولاد سيدنا الحسن وأبناء سيدنا علي من غير سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنهم وأولادهم عنه . وما الدليل على ذلك ، على أن شمول هذا العام المستغرق لمثل سيدنا الصادق سواء ولد في ذلك الوقت أو لا ممنوع . وأيضاً شموله لمن

(١) راجع " الدراسات " ص ٤٣٥ و ٤٣٦

بعد سيدنا الصادق من الأئمة الإثني عشر رضي الله تعالى عنهم أشد منعاً من الأول . وأيضاً هذا القول يحجره إلى القول بثبوت إجماع الأئمة الإثني عشر أو أهل البيت على كل قول ثبت فيه قول واحد منهم وإن لم يثبت عن أحد منهم سواء شئ فيه . فيلزم منه أنه يجب ترك العمل بخبر الواحد بقول واحد منهم فقط . وهل هذا إلا إفراط شنيع . وإن كان المعارض قائلاً به على ما استوقف عليه في كلامه ، على أنه يلزم منه أن يمنع الاختلاف بينهم في حكم مسألة شرعية . وأيضاً يلزم على القائل بهذا القول أن يقول به في سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها أيضاً ولا إفادة له من هذا الكلام وأيضاً يرد هذا القول صريح قول سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنه (ولولا بني ولأبي ولأخي ولكل مسلم برسول الله صلى الله تعالى عليه وعليهم وعلى جميع آل وصحبه وسلم أسوة حسنة) وأيضاً يلزم منه أن يكون قول كل واحد منهم بأن حكم هذه المسألة هكذا وإن لم يثبت عن غيره دليلاً على إجماعهم عليه . ولم يقل به أحد من العلماء ، على أن سند ما رواه ابن الهمام في " فتحه " عن سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه لم يعرف صحته ولا حسنه ولا ضعفه ، فيجب انتوقف في هذا القول بناءً عليه .

قوله فلا إجماع بمخالفة أهل البيت (ص ٢٨٧)

قلت : إن أراد المعارض " بأهل البيت " ههنا جميع آباء سيدنا الصادق رضي الله تعالى عنه كما هو الظاهر من كلامه ،

أوكل واحد من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم، فهذا إنكار منه لجميع الإجماعات التي ثبتت في عهد الصحابة أو التابعين أو من بعدهم ولم يتحقق فيها اتفاق جميع آباء سيدنا الصادق أو إجماع جميع الأئمة الإثني عشر قطيعات كانت أو غير قطيعات ولم يثبت اشتراطه في الإجماع. وإن أراد بناءً على قاعدته الباطلة المذكورة التي ليس لها أساس أن واحداً من الأئمة الإثني عشر أو من آباء الصادق الصدوق إذا ثبت اتفاقه بسائر أهل الإجماع في حكم فقد تحقق اتفاق جميعهم معهم فيه ، فنقول : قد عرفت بطلانها بما ذكرنا والبناء على الباطل باطل . وإن أراد أن مخالفة سيدنا جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه كاف في دفع القول بالإجماع مطلقاً فنقول : يتوقف هذا على ثبوت ذلك القول عنه وليس فليس ؛ عني أن إنفراده رضى الله تعالى عنه - وهو من التابعين - بقول لا يقدح في انعقاد إجماع الصحابة على خلافه وانعقاد إجماع من ولد من بعد وفاته رضى الله تعالى عنه من مجتهدى عصر واحد . وهذا أمر لا ينكره إلا من لم يعرف تعريف الإجماع المعتبر شرعاً ، نعم لو أراد المعارض أن الإجماع إذا تحقق في عهد واحد وكان سيدنا الصادق الصديق رضى الله تعالى عنه موجوداً في ذلك العهد فالإجماع لا يتحقق إلا باتفاقه معهم في ذلك العهد لكان له وجه صحيح ؛ لكنه لا يفيد المعارض شيئاً في إثبات دعواه إلا بعد ثبوت أن هذا الإجماع الذى ذكره الترمذى في آخر "سننه" كان من مجتهدى عصر عهد سيدنا الصادق رضى الله تعالى عنه وهو

لم يتفق معهم في ذلك بل حكم على خلاف ما أجمعوا واتفقوا عليه ، ودون إثباته خرط القتاد .

قوله بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت الخ
(ص ٢٨٧)

قلت : إن أراد المعارض "بأهل البيت" ههنا الأئمة الإثني عشر من أهل البيت الرضى كما صرح به في "الدراسة الأولى" وبني هذا القول بالإجماع على ثبوت قول كل واحد منهم على حيازة بدليل شرعى فنقول : هذا القول يفيد من قائله بأن إجماع الأربعة آل العباء فقط ، وبأن إجماع الأحد عشر منهم فقط ليس بإجماع معتبر في الشريعة يجب عليه الإعتماد كل الإعتماد ويحذر تركه عنده . فهذا القول لم يسبق إليه أحد من السلف والخلف لا من أهل الحق أهل السنة ولا من أهل الابتداع ولا من الرافضة ولا من الزيدية ولا من الإمامية ولا من غيرهم بل الدليل الذى جاءت به الرافضة على دعواهم بأن إجماع الأربعة آل العباء إجماع أدل دليل على بطلان هذا القول . وسيجئ التصريح (١) من المعارض بأن الحكم متى بحجية إجماع أهل البيت ، وأنه حجة معتبرة شرعاً وإن وافقت فيه الرافضة لكن موافقتهم ليس ممنوعاً في كل شئ . وهذا التصريح منه فيما بعد يرد إرادة هذا المعنى من كلامه هذا أيضاً . وإن أراد بهم هؤلاء الكرام العظام وبناه على قاعدته

(١) وهذا التصريح في الدراسة الثانية عشرة ، وقد سقط من المطبوعة .

المذكورة فنقول : قد تقدم أن هذه القاعدة باطلة فالمبنى عليه كذلك ، على أنه لم يسبق إليه أحد ممن ذكرنا مصرحاً بهذه القاعدة وصحتها عنده . وأيضاً هاتان الإرادتان بردهما قول المعترض فيما سيحكي من أن مراده بقوله " أهل البيت " في كلام " إجماع أهل البيت إجماع معتبر شرعاً " غيرهما (١) وأيضاً هاتان الإرادتان تمنعان عن دخول سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنها في هذا الإجماع بحيث لا يتحقق إجماعهم إلا بعد ثبوت اتفاقها معهم فيما حكموا به ، وإذا ليس بسديد . وإن أراد " بأهل البيت " ههنا الأربعة المتناسبة أهل العباء فقط . فنقول : لا يشهد لها سباق ولا سباق بل السباق يكاد أن ينفي هذا الاحتمال في كلامه هذا وإن كان موافقاً لتصريحه فيما بعد مما قد ذكرنا عنه سابقاً ، ومخالفاً لتصريحه الآخر فيما بعد . ثم نقول : قد قال الإمام ابن الهيثم في " التحرير " وشارحه في " شرحه " وغيرهم (ولا ينعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم مع مخالفة غيرهم لهم وهم على وفاطمة والحسنان رضي الله تعالى عنهم خلافاً للشيعة ، واقتصر في " المحصول " وغيره على الزيدية والإمامية) انتهى . فثبت من هذا أن القول باعتبار هذا الإجماع في الشريعة الطرية مجرد قول الرافضة الشيعية فبحكم الله تعالى ، أو مجرد قول الزيدية والإمامية . فمن أي دليل ظهر على المعترض أن الحق مذهب الرافضة أو الزيدية والإمامية في هذه المسئلة دون مذهب جميع أهل البيت وجميع الصحابة

(١) "دراسات الليب ص ٤٣٥ و ٤٣٦"

وجميع التابعين وجميع من بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم ؟ فلم ينقل عن أحد منهم أن إجماعهم إجماع ، بل قد نقل عنهم وثبت عندهم أن إجماعهم ليس بإجماع . فأني دليل دل على بطلان إجماع أهل الحق - ومنهم جميع أهل البيت الرضى - وثبت عند المعترض ؟ وقد صرحت عبارة " التحرير " و " شرحه " وغيرها بأن هذا مذهب الرافضة جميعهم أو الإمامية والزيدية لا غير . فهذا نقل منهم للإجماع على أنه ليس بإجماع شرعاً . وقول المعترض " عندنا " في هذا المقام يوهم أن هذا مذهب أبي حنيفة ومن تبعه وليس كذلك قطعاً . فلعل مراده بقوله " عندنا " عند معشر الشيعة . لكن الشأن في أنه هل وافق في هذا القول الشيعة الشيعية شيعة إبليس أو لا . ثم إنّه يلزم على المعترض إذ قال بالقاعدة المذكورة الفاسدة وبهذا الإجماع أن يقول إذا ثبت عن واحد من الأربعة آل العباء أو واحد من الثمانية الباقية المطهرة حكم وقول في مسئلة فقط فقد ثبت إجماعهم عليه وهو إجماع معتبر كسائر الإجماعات المعتمدة ، فيجب ترك العمل بأخبار الآحاد المخالفة له به ، والخروج عن المذاهب الأربعة به أيضاً ، على أنه يلزم على المعترض أن يقول بعصمة كل واحد منهم فقد سبق عنه أن " مهدي آخر الزمان " - وهو الإمام الثاني عشر منهم عند الرافضة والمعترض كما سمعته عنه مشافهة - معصوم عن الخطأ ولو كان اجتهداً مثنياً لأجر واحد بإخبار الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنه يستحيل عنه وقوع انطواء

مطلقاً، ووقوع الذنب مطلقاً. (١) وصرح ههنا (بأن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم) فاستلزم أقواله هذه أنه يستحيل وقوع الخطأ مطلقاً والذنب مطلقاً عن كل واحد من الأجدعشر منهم سوى المهدي أيضاً كما يستحيلان على المهدي. وأيضاً لزم عليه أن يقول إن كل حكم يحكم به المهدي في أيام ظهوره مجمع عليه بهذا الإجماع؛ على أنه يلزم على المعارض على هذا أن يقول إن الأحاديث الظنية لا يجوز العمل بها في وقت من الأوقات إلا إذا لم يوجد قول واحد منهم في المسئلة وإلا فيجب العمل به لكونه آتلاً إلى الإجماع دون الحديث الظني. وأيضاً لزم منه أن يستقرأ أولاً في الصحابة قول سيدنا على المرتضى أو سيدنا الحسن أو سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهم فإذا ثبت قول واحد منهم يجب ترك العمل بالأحاديث الظنية الصحيحة، وترك العمل بأقوال جميع الصحابة غير ذلك الواحد منهم وإن اتفقوا على قول واحد بخلاف قول ذلك الواحد - وكذا في التابعين ومن بعدهم إلى انقضاء عهد الأئمة الإثني عشر رضي الله تعالى عنهم لما أنه يلزم من العمل بها وبأقوالهم خلاف الإجماع المعبر، ومن العمل بقول ذلك الواحد منهم لإيتار بما انعقد عليه الإجماع المعبر. ولعل المعارض يقول بعين هذا القول في سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها أيضاً فيلزم عليه بهذا ما سبق أيضاً إن شاء الله تعالى. وأيضاً لزم منه إبطاله قول ابن العربي الذي ذكره عنه سابقاً من

(١) راجع "الدراسات" ص ٢٢٩، ٢٣٠.

أن "المهدي معصوم وأن سائر الأئمة من أهل البيت الرضى ليسوا كذلك". وأيضاً لزم منه أنه إذا ثبت قول من الخلفاء الثلاثة رضي الله تعالى عنهم في مسئلة وثبت من على أو من أحد إبنيه أو من فاطمة رضي الله تعالى عنهم قول بخلافه فيها وجب على الأمة العمل بالقول المنقول عن واحد من هؤلاء الأربعة آل العباء فقط، ويحرم عليهم العمل بقول هؤلاء الخلفاء الثلاثة الأطهار الكرام رضي الله تعالى عنهم. وأيضاً لزم منه أن يكون ما أجمع عليه الخلفاء الأربعة كلهم أو الثلاثة منهم وفيهم على أو الإثنين منهم وفيهما على إجماعاً معتبراً في الشرع بالأولى لا لأن الإجماع واعتباره بإجماع الخلفاء الثلاثة أو الإثنين غير على على الحكم بل لأنه اتفق معهم أو معها سيدنا على المرتضى. وقد صرح الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وغيرهم من الأصوليين بأن (إجماع الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم ليس بإجماع عند الأكثر خلافاً لبعض الحنفية) انتهى. وإذا كان إجماع الخلفاء الأربعة ليس بإجماع معتبر إلا عند بعض الحنفية فإجماع ثلاثة وإثنين منهم مطلقاً ليس بإجماع بالأولى عند الكل. ومن ادعى خلاف بعض الحنفية في هاتين الصورتين فليأت بالعبارة المعتمدة المعتمدة التي تدل عليه. ودون إثباتها بعد ما بين المشرقين. وأيضاً لزم منه أن سيدنا الصديق لما أجاب سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنها في أمر "فدك" بما أجاب مستدلاً بالحديث الصريح النبوي المشافه له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم خالف ذلك

الإجماع. وكذلك لزم عليه أن سيدنا عمرو سيدنا عثمان وسيدنا علياً وسيدنا الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنهم حيث ما أعطوا أولاد سيدتنا فاطمة وآل سيدنا العباس رضي الله تعالى عنهم من "فدك" على وجه الإرث شيئاً قد خالف كل منهم ذلك الإجماع. وأيضاً لزم منه أن يحرم على الصحابة سوي الأربعة آل العباء وعلى من بعدهم مخالفة ما ثبت عن جميعهم أو بعض منهم ولو واحداً فإن مخالفة قول واحد منهم مخالفة الإجماع عند المعارض. وقد ثبت في أوف من المسائل مخالفة الصحابة ومن بعدهم بالخليفة الرابع رضي الله تعالى عنهم في الحكم في بعض المسائل وبواحد من ابنه الكريمين في بعضها وبواحد ممن بعدهم من الأئمة الإثني عشر في بعضها. ويجب حينئذ أن يقال إنهم إذا خالفوا واحداً منهم تركوا الإجماع. وقال العلامة القناري في "فصول البدائع" (لوصحت الأدلة التي أقامت الشيعة على أن اتفاق أهل البيت لإجماع لوجب الإقتداء بهم على سائر الصحابة وهو خلاف الإجماع) انتهى. فإذا قرر المعارض أن مخالفة الصحابة ومن بعدهم لقول أي واحد من الأئمة الإثني عشر مخالفة للإجماع الحق الذي يجب أن يعتمد عليه وأن يحذر تركه وقد ثبت منهم تلك المخالفة لزمه أن يقول بتفسيقهم أو تبديعهم أو أنهم خارجون عن الإجماع، وهل هذا إلا تهافت! نعوذ بالله تعالى منه.

ولقد سبق نقلاً عن الشيخ القدوة الأجل العارف الخواجه محمد باريسا والعارف قطب السرهندي وغيرهما قدس الله تعالى أسرارهم

(أن سيدنا عيسى روح الله على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين يظهر في آخر الزمان يتفق رأيه العلي الأنور فيما يجب عليه من الأسوة الحسنة بنينا صلى الله عليه وسلم مع رأى أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه. (١) ومن المعلوم أن عيسى عليه السلام معصوم بالإجماع يستحيل عليه الذنب مطلقاً والخطأ مطلقاً على ما أَرانا الله تعالى والخطأ غير الإجتهادي على ما قال به البعض. وأن المهدي لا يخالف رأيه الشريف رأى سيدنا عيسى على نبينا وعليهما الصلاة والسلام. فتحقق من هذا أن آراء أبي حنيفة في الأحكام الشرعية

(١) قلت: قال الامام الرباني المجدد للآلاف الشافعي الشيخ احمد السرهندي في المکتوب السابع عشر من المجلد الثالث من "مكاتبه: "وحين ينزل سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يتبع شريعة خاتم الرسل عليه وعليهم الصلوات والتسليمات وأورد الخواجه محمد باريسا الذي هو من كمل خلفاء الخواجه النقشبند قدس سرها وعالم ومحدث نقلاً معتمداً في كتابه "الفصول الستة" أن عيسى عليه السلام يعمل بعد النزول بمذهب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ويحل حلاله ويحرم حرامه "

وهناك نصه رضي الله عنه :

(حضرت عيسى على نبينا وعليه الصلوات والسلام كه از آسان نزول خواهد فرمود متابعت شريعت خاتم الرسل خواهد نمود عليه وعليهم الصلوات والتسليمات ، حضرت خواجه محمد باريسا كه از خلفاء كمل حضرت خواجه نقشبند است قدس الله تعالى سرها وعالم ومحدث است اين در كتاب "فصول ستة" نقل معتمد سي آرد كه حضرت عيسى على نبينا وعليه الصلوات والسلام بعد از نزول عمل بمذهب امام ابي حنيفة خواهد كرد رضي الله عنه ، وحلال او را حلال خواهد داشت وحرام او را حرام اه)

ليست إلا شريعة طرية له صلى الله تعالى عليه وسلم يتفق معه عيسى والمهدي على نبينا وعليهم السلام . لا سباً وأبوحنيفة من أكابر الكاشفين العارفين (١) فمن عمل برأى يوافق رأى عيسى

(١) قلت : قال العارف الرباني سيدي الامام عبد الوهاب الشعراني في "ميزانه الكبرى" مانصه : "سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول : اعلم يا اخي ان الطهارة ماضعة بالاصالة" الا لتزبد اعضاء العبد نظافته وحسنه وتقديساً ظاهراً وباطناً ، والماء الذي خرت فيه الخطايا حساً وكشفناً أو تقديراً وإيماناً لا يزيد الاعضاء الا تقديراً وقبلاً تبعاً للقبح تلك الخطايا التي خرت في الماء ، فلو كشف للعبد لرأى الماء الذي يتطهر منه الناس في المظاهر في غاية القذارة والنتن ، فكانت نفسه لا تطيب باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب او هرة او فارة او نحو ذلك كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الاولى ، فقلت له : فاذن كان الاسام ابوحنيفة وابويوسف من اهل الكشف حيث قالوا بنجاسة الماء المستعمل فقال : نعم كذا ابوحنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا رأى الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التي خرت في الماء ويميز غسالته الكبائر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الاولى كالامور المجسدة حساً على حد سواء ، قال : وقد بلغنا انه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتقاطر منه فقال : يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال : تبث الى الله عن ذلك ، ورأى غسالته شخص آخر فقال له : يا اخي تب من الزنا فقال تب من ذلك ، ورأى غسالته شخص آخر فقال : يا اخي تب من شرب الخمر وسباع آلات اللهو فقال : تبث منها ، فكانت هذه الامور كالمجسوسة عنده على حد سواء من حيث العلم بها ، ثم بلغنا انه سأل الله تعالى ان يحجبه عن هذا الكشف لما فيه من الاطلاع على سوات الناس فاجابه الله الى ذلك ، فعلم أن الامام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل

والمهدي عليها السلام من مقلدي الإمام أبي حنيفة فلا عتب عليه أبداً إن شاء الله تعالى كما لا عتب أصلاً على من تبعها واقتدي بها . ولأبي حنيفة برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة وبأحاديثه قدوة شريفة ، وهو ممن كان رأى الله سبحانه وتعالى في الدنيا مائة مرة في المنام (١) ورأى رسول الله صلى الله تعالى عليه

تايماً لما يراه قد خر من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الاولى لا انه كان يعم بالقول بالنجاسة كل ماء خر من المتطهرين على حد سواء كما قد يتوهمه بعض مقلديه . فابن غسالته الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين واكل الرشا والدباثة والسعاية ونحو ذلك من غسالته النظر الى الاجنبية او القبلية لها او مواعدها على الفاحشة او الوقوع في الغيبة ! وابن غسالته هذه المذكورات الاخيرة من غسالته استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً ! وكذلك الحكم في غسالته خلاف الاولى كتوسيع الاكمام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالمال والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة في حين من الاحيان عن شئ من امور الآخرة انتهى وسمعته مرة اخرى يقول : كان الامام ابوحنيفة من اهل الكشف فكان تارة يرى غسالته الكبيرة في الماء فيحكم باجتهاده او كشفه بانها كالنجاسة المغلفة ، وتارة يرى غسالته الصغيرة في الماء فيقول : انها كالنجاسة المتوسطة لان الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي مرتبة بين النجاسة المغلفة والمخففة تبعاً لاصلها ، فليست اقواله الثلاثة ان صحت عنه في غسالته واحدة كما توهمه بعض مقلديه وانما ذلك في غسالات متعددة " انتهى (ج - اص ١٠١ - ١٠٢)

(١) قلت : ذكر الحافظ النجم الغيطي ان الامام ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال : رأيت رب العزة في المنام تسعا وتسعين مرة فقلت في نفسي ان رأيته تمام المائة لأسأله بم ينجو الخلائق من عذابه يوم القيامة ؟ قال : فرأيت

وسلم بقطة ومناماً شفاهاً وعياناً وأخذ منه الأحكام الشرعية كذلك وبالواسطة واقتبس عنه أنوار العلوم الغزيرة الباطنية والظاهرية كذلك . فلذا كان قدوة في المعرفة والطريقة الإلهية لكبراء العرفاء بالله تعالى كما صرح به في " الرسالة القشيرية " والدر المختار . كما كان قدوة لعلماء الظاهر وساداتهم في عهده وبعد وفاته رحمه الله تعالى . فله دره وما أحسنه وما أشرفه . واتخذ أجاد الشعراوى في كتابه " طبقات الأولياء الكبار " (١) والمناوى في " طبقاته " حيث ذكرنا فيها من مناقبه الكبرى ومراقبه القصوى الظاهرة والباطنة جما غفيراً فرضى الله تعالى عن أبى حنيفة وذويه الألف المؤلف من الأولياء والمحدثين والفقهاء وغيرهم ورحمهم الله تعالى .

سبحانه وتعالى فقلت : يارب عز جارك وجل ثناؤك وتقدست اسموك بم ينجو عبادك يوم القيامة . من عذابك ؟ فقال سبحانه وتعالى : من قال بعد الغداة والعشي : سبحان الالهى الابد ، سبحان الواحد الاحد ، سبحان الفرد الصمد ، سبحان رافع السماء بغير عمد ، سبحان من بسط الارض على ماء جمده ، سبحان من خلق الخلق فاحصاهم عدده ، سبحان من قسم الرزق ولم ينس احده ، سبحان الذى لم يتخذ صاحبه ولا ولده ، سبحان الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد ، نجا من عذابي اه كذا في حاشية ابن عابدين على " الدر المختار " نقلاً عن الطحاوى .

(١) وسماه " لوائح الانوار في طبقات الاخيار " وقال " هذا كتاب لخصت فيه طبقات جماعة من الاولياء الذين يقادى بهم في طريق الله عز وجل من الصحابة والتابعين الى آخر القرن التاسع وبعض العاشر ، ويقصودى بتأليفه فقه طريق القوم في التصوف من آداب المقامات والاحوال لا غير . ولم اذكر من كلامهم الاعيونه وجواهره دون ما شاركهم غيرهم فيه مما هو مسطور في كتب ائمة الشريعة . وكذلك لا اذكر من احوالهم في بداياتهم الا ما كان منتقياً

ثم إن المعارض قد ذكر بعد في " دراساته " أن مراده بأهل

للمريدين كشدة الجوع والسهر ومحبة الخمول وعدم الشهرة ونحو ذلك أو كان يدل على تعظيم الشريعة دفعا لمن يتوهم في القوم أنهم رفضوا شيئا من الشريعة حين تصوفوا وهذا الذى التزمته من ذكر عيون كلامهم فقط ما أظن ان أحداً من ألف في طبقاتهم التزمه ، انما يذكرون عنهم كل ما يجدونه من كلامهم واحوالهم ولا يفرقون بين ما قالوه او وقع منهم في حال البدايه ولا بين ما وقع منهم في حال التوسط والنهايه وسلك في هذه " الطبقات " نحو مسلك المحدثين ، وهو ان ما كان من الحكايات والاقوال في الكتب المسندة " كرساله الشيرى " والحليه لابي نعيم " وصرح صاحبه بصحة سنده أذكره بصيغته الجزم ، وكذلك ما ذكره بعض المشائخ المكملين في سياق الاستدلال على احكام الطريق اذكره بصيغته الجزم لان استدلاله به دليل على صحته سنده عنده ، وما خلا عن هذين الطريقين فاذكره بصيغته التمريض كيحكى ويروى وختمت هذه الطبقات بذكر نبذة صالحه من احوال مشائخي الذين أدركتهم في القرن العاشر وخدمتهم زمانا أوزرتهم تبركا في بعض الاحيان وسمعت منهم حكمة أو أدباً فاذكر ذلك عنهم على طريق ما ذكرناه في مشائخ السلف ، وجميعهم من مشائخ مصر المحروسة وقراها رضى الله عنهم اجمعين ثم ان من طالع مثل هذا الكتاب ولم يعصل عنده نهضة ولا شوق الى طريق الله عز وجل فهو والاسوات مواء والسلام . وسميته " بلوائح الانوار في طبقات الاخيار " فأكرم به من كتاب جمع مع صغر حجمه غالب فقه أهل الطريق فهو في جميع نصوص أهل الطريق ومقلديهم " كالروضة " في مذهب الشافعى رضى الله عنه " (ص ٣)

وفرح من تأليفه خامس عشر رجب سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة بمصر وذكر فيه من الصحابة اربعة وعشرين ومن التابعين خمسة وتسعين ومن النساء سبع عشرة ومن المشائخ مائتين ومن مشائخ عصره ستاً ومائتين فجعله ما ذكره اربعائة وأثنان وعشرون نفساً . وذكر في ترجمه الامام ابى حنيفة رضى الله عنه ما نصه :

" وأكره رضى الله عنه على توليه القضاء ، وضرب على رأسه ضرباً شديداً ايام مروان فلم يل . ولما اطلق قال : كان غم والدق اشد من الضرب على .

البيت في قوله "إجماع أهل البيت إجماع معتبر" غير هذه المعاني

وكان أحمد بن حنبل رضى الله عنه إذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه ، ثم أكرمه أبو جعفر بعد ذلك وأشخصه من "الكوفة" ، إلى "بغداد" فأبى وقال : لا أكون قاضياً فحبسه وتوفي في السجن رضى الله تعالى عنه . وأخرجه المنصور سراً من الحبس بتوعده وهو يقول : يا منصور اتق الله ولا تول إلا من يخاف الله تعالى ، والله ما أنا مأمور في الرضا فكيف أكون مأموراً في الانصاف ! ويقال انه تولى القضاء يومين أو ثلاثة ثم مرض ستة أيام ثم مات . وقال ابن الجوزي : دعا المنصور أبا حنيفة والثوري وسعراً وشريكاً ليوليهم القضاء فقال أبو حنيفة : اخن فيكم تخميناً ، أما أنا فأحتال وأتخصص ، وأما سعير فيتخاصم ويتخلص ، وأما سفيان فيهرب ، وأما شريك فيقع ، وكان الأمر كما قال وكان من تعاقب سعير أن قال : للمنصور لما دخل عليه كيف حالك ؟ وكيف عيالك ؟ وكيف حميرك ؟ وكيف دوابك ؟ فقال أخرجه فانه مجنون . ولما بلغ سفيان عن شريك أنه تولى هجره وقال له : قد أمكنك الهرب فلم تهرب .

وكان أبو حنيفة رضى الله عنه حسن الثياب طيب الريح كثير الكرم حسن المواساة لأخوانه ، كان يعرف بريح الطيب إذا أقبل وإذا خرج من داره ، وكان رضى الله عنه يقول : ما صليت قط إلا ودعوت لشيخى جاد ولكل من تعلمت منه علماً أو علمته . وكان الشافعى رضى الله عنه يقول : الناس عيال على أبي حنيفة رضى الله عنه في الفقه . وكان لا ينام الليل ، وسموه الوتد لكثرة صلاته ، وصلى الصبح بوضوء العشاء أربعين سنة . وكان رضى الله عنه لا يجلس في ظل جدار غريمه ويقول : كل قرص جرنفعاً فهو ربا . وكان عامته الليل يقرأ القرآن كله في كل ركعة ، وكان يسمع بكأؤه حتى يرحمه جيرانه ، وختم القرآن في الموضع الذي مات فيه سبعة آلاف مرة . وقال عبد الله بن المبارك : عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه صلى صلوات الخمس أربعين سنة بوضوء واحد . وكان نومه دائماً ساعة بين الظهر والعصر وفي الشتاء ساعة أول الليل . وكان يقول : إذا ارتشى القاضى فهو معزول وإن لم يعزله إلا سام . ويشل رضى الله عنه أيما أفضل علقمة أو الأسود فقال : والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف نفاضل بينهم ! وكان يقول سمعت عطاء يقول : ما من

التي ذكرناها ههنا (١) وهو أيضاً معنى من مفرداته - ولم يقل أحد من العلماء ولا من المبشدة بأن إجماع أهل البيت بذلك المعنى إجماع . فإن أراد المعترض هنا بلفظ "أهل البيت" ذلك المعنى أيضاً

ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا والله الحجة عليه أن شاء عذبه وإن شاء غفر له . وكان يقول : إنما سمي المرجئة بذلك لأنهم مثلوا عن حاله العصاة أين منزلتهم في الآخرة ؟ فقالوا : أمرهم إلى الله تعالى فسموا مرجئة لا رجائهم أمر العصاة إلى الله تعالى فإن الكفار في النار والمؤمنين في الجنة . وكان له جار يهودى وكانت قصبة بيت خلائه تنضح على بيت أبي حنيفة فمكث عشر سنين وهو يكتس كل يوم ما نزل في داره منها ويذهب به إلى الكوم ولم يعلم اليهودى قط فبلغ ذلك اليهودى فبكى ثم جاء واسلم . وكان رضى الله عنه يقول : لو أن عبداً عبد الله تعالى حتى صار مثل هذه السارية ثم الله لا يدرى ما يدخل بطنه حلال أو حرام ما تقبل منه . وكان يقول : جالست الناس منذ خمسين سنة فما وجدت رجلاً غفرلى ذنباً ولا وصلنى حين قطعت ولا ستر على عورة ولا أمتته على نفسه إذا غضب فلاشتغل بهؤلاء حتى كبير . وكان يقول : لولم تبغض الدنيا إلا لأن الله تعالى يعصى فيها لكانت تبغض . وكان يقول : المساح مع الخبز شهوة رضى الله عنه . ورؤى رضى الله عنه بعد موته فقيل له : ما فعل الله بك فقال : غفرلى فقيل له : بالعلم فقال : هيئات أن لأعلم شروطاً وآداباً قل من يفعلها فقيل : فبإذا غفر الله لك قال : يقول الناس في ما ليس في . وكان يقول : من هان عليه فرجه هان عليه دينه . وكان يقول : إذا لم يتكلم العبد بما ظنه فلا اثم عليه . وكان يقول : بلغنى أن ليس في الدنيا عز من فقيه ورع . وقال له رجل : انى أحبك فقال : وما يمنعك من محبتي ولست بأبن عم لى ولا جارى . وكان يقول : الفوغاء هم القصاص الذين يستأكلون أموال الناس . وكان يقول : لا ينبغي للقاضى أن يترك على القضاء أكثر من سنة لأنه إذا مكث فيه أكثر من سنة ذهب فقهه . ومناقبه كثيرة مشهورة رضى الله تعالى عنه . اهـ

فع أنه لم يقم عليه هنا قرينة يعينه بل قرينة السياق دافعة له نقول : سيجي كلامنا عليه هناك إن شاء الله تعالى . ومن تأمل في الدليل الذي أتى به المعارض هناك عرف أن مراده " بأهل البيت " في قوله " إجماع أهل البيت إجماع معتبر " أزواجه صلى الله تعالى عليه وسلم المكرمات وبناته المطهرات وولدهن ونحوهم . وهل هذا إلا قول لم يقل به أحد قط لا من أهل الحق ولا من المبتدعة . وإذا كان الإجماع عند أهل الحق عبارة عن إتفاق مجتهدي عصر واحد على حكم شرعي فكما أنه لا إجماع بمخالفة من كان موجوداً في ذلك العصر من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم كذلك لا إجماع إذا ثبت مخالفة مجتهد آخر من مجتهدي ذلك العصر في ذلك الحكم ولو واحداً . ولا يستلزم هذا القول بمساواة سائر المجتهدين مع الأئمة الإثني عشر فأهل البيت ثبت لهم ما ثبت من الدرجات العالية بقول الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم . وأما كون إطباق أهل المدينة وحدهم إجماعاً معتبراً فلم يقل به أحد إلا مالكاً رحمه الله تعالى ؛ على أنه أنكر أن يكون مذهب الإمام مالك هذا ابن بكير وأبو يعقوب الرازي وأبو بكر بن مينا والطيالسي والقاضي أبو الفرج والقاضي أبو بكر ، وقيل مراد مالك والطالسي والقاضي أبو الفرج والقاضي أبو بكر ، وقيل محمول من هذا القول هو أن روايتهم متقدمة على رواية غيرهم ، وقيل محمول على المنقولات المستمرة - أي المتكررة الوجود كثيراً من غير انقطاع - كالأذان والإقامة والصاع والمد دون غيرها . ولفظ القراني " وإجماع أهل المدينة عن مالك فيما طريقه التوقيف حجة " وقيل بل هو

حجة في المستمرة وغيرها وهو رأى أكثر المغاربة من أصحاب مالك ، وذكر ابن الحاجب أنه الصحيح ، قالوا : وفي " رسالة مالك إلى ليث بن سعد " ما يدل عليه ، وقيل أراد به الصحابة - أي من كان يسكن المدينة - وقيل أراد به في زمن الصحابة والتابعين وتابعهم وعليه ابن الحاجب ، وقال جد أبي العباس : هو محمول على إجماع متقدمي أهل المدينة ، والجمهور على أنه ليس بحجة شرعية وبه قالت الأئمة الثلاثة كما في " التحرير " و " شرحه " وغيرها ، وقيل مراد مالك بإجماع أهل المدينة الذي قال فيه : إنه إجماع معتبر - هو إجماع الفقهاء السبعة الذين جمعهم هذا البيت

فخذهم عبيد الله عروة قاسم

سعيد أبو بكر سليمان خارجه (١)

(١) قلت : قد نظم الشيخ محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي الحنفي المتوفى سنة أربع عشرة وثمانه الفقهاء السبعة المشهورين واختلف في السابع فعند أكثر علماء الحجاز هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حسياً قاله الحاكم ، وقيل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو قول ابن المبارك ، وقيل هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي وهو قول أبي الزناد ، واختار الشيخ محمد بن يوسف المذكور قول أبي الزناد فقال :

الا كل من لا يقتدى بأئمة فقسته ضيزى عن الحق خارجه
فخذهم عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجه

النعاني

على حكم شرعى ، ونقل هذا القول عنه بعض شراح البخاري . ولقد سمع عن بعض كبار علماء مذهب الإمام مالك (أن القول بإرسال اليمين في قيام الصلاة دليله عند مالك إجماع الفقهاء السبعة المذكورة المدينة عليه وهو حجة قطعية عند مالك مقدمة على الأحاديث الظنية) انتهى . فإذا عرفت ما ذكرنا فنقول : ما مراد المعارض ههنا " بأهل المدينة " الذى قال فيهم : بأن إجماعهم حق عنده وجب الإعتدال عليه كل الإعتدال ويحذر تركه . وأى دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع قام على أن إجماع أهل البيت الرضى وإجماع أهل المدينة المعطرة بمعناها الذى أرادها المعارض هنا كل منهما حجة إجماعية وجب عليها الإعتدال كل الإعتدال ويحذر تركها ؟ فإن كان عند المعارض أو ذويه دليل على ذلك فليأت به . وقال العلامة الفارسي في " فصول البدائع " (قيل إجماع أهل المدينة وحدهم من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك . والحق أنه وحده ليس بحجة) انتهى . وسيجى في " الدراسة الثامنة " في كلام المعارض ما يصرح بأن الإجماع عنده بشرائط . فإذا ادعى المعارض ههنا أن إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة يجب الإعتدال عليهما كل الإعتدال ويجب الحذر عن تركها فنقول : إما أن يكون هذان الإجماعان حجتين عنده على الإطلاق أو حجتيهما عنده مقبدة بتلك الشرائط ، فإن كان الأول فما الدليل عليه وما الفارق بينهما وبين سائر الإجماعات ، ودون إثبات ذلك الفارق خرط القتاد . وإن كان الثانى حتى يكون

حالهما كحال سائر الإجماعات فنقول المعارض هذا بحجية إجماع أهل المدينة لم يوافق قول الإمام مالك ومن تبعه - ولو من الأولياء والمحدثين والفقهاء - وقوله هذا بحجية إجماع أهل البيت لم يوافق قول الشيعة الشنيعة من هذا الوجه أيضاً ، فإن حججة إجماع أهل المدينة عند مالك وذويه وحجية إجماع أهل البيت عند الشيعة الشنيعة ليستا بمشروطتين بتلك الشروط . وقد افصح عن الإعراف بهذا عبارة المعارض في " الدراسة الثامنة " قلنا أن نقول : للمعارض هات بالدليل الدال على ثبوت هذا القول المخترع الذى اخترعته ولم يذهب إليه أحد من أهل الحق والبدعة ، وبالدليل الدال على أنه حق دون القول الإجماعى . وأيضاً قد أنكر المعارض في " الدراسة الثامنة " وجود الإجماع في الشريعة الغراء بالشرائط التى ذكرها فيها . فلزم من ذلك الإنكار إنكاره ثبوت هذين الإجماعين في الشريعة الغراء أيضاً على التقدير الثانى الذى لا بدله أن يقول به .

قوله وعندى أن مالكاً أخذ بحديث الجمع هذا من غير

عذر وحاجة الخ (ص ٢٨٧)

قلت : قد صدر عن المعارض ههنا حرازان فإن القول بامتداد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الثانى يتنافى القول بأن وقت أداء المغرب باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات ، ولتنقل عبارة " المعانى البديعة " الذى نقل المعارض هذا

الكلام عنه ههنا بلفظها حتى يتبين تلك الحزازتان، فنقول : عبارته ولفظه هكذا (وعند مالك يمتد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الثاني فيكون إلى غيبوبة الشفق يختص بالمغرب ثم بعد ذلك تشترك هي والعشاء ، وروى عن مالك أيضاً أن وقت اختيار المغرب وقت واحد ويتسع إلى وقت العشاء ، ووقت الأداء باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات) انتهى كلامه بلفظه . فظهر من هذه العبارة أن المعترض قد سهى سهواً ذكرناه ، ومنشأ هذا السهو جمعه بين الروایتين المتغايرتين المنقولتين عن مالك بحيث يظن أن الرواية واحدة وليست كذلك . وأيضاً دلت العبارة المذكورة على أن وقت الاختيار في صلاة المغرب بعد غيبوبة الشفق هو وقت العشاء بتمامه عند مالك على الرواية الأولى في نقل المعترض كلامه حزازة أخرى من هذا الوجه . ثم إنه إذا كان معنى الجمع عند القائل بالجمع - ولو في الحضر من غير عذر وحاجة - أداء الصلاتين في وقت إحداهما فقط . وعلى مذهب الإمام مالك لا يتحقق في الجمعين إلا أداء كل صلاة في وقتها فحاصل مذهب مالك رحمه الله تعالى أنه قال في لفظ "الجمع" أن معناه أداء كل صلاة في وقتها فكان هذا معنى لفظ "الجمع" عنده في جميع الأحاديث الواردة في الجمع بلفظ "الجمع" . ولا فرق بينه وبين أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا من حيث القول بالإشترار وعدمه ، فهذا تائيد شريف من الإمام مالك لقول الحنفية بأن المراد بلفظ "الجمع" الجمع فعلاً فقط . وأيضاً القول بأخذ مالك

بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة يتوقف على ثبوت أن مالكاً يقول به بمعنى أداء الصلاتين في وقت إحداهما في الحضر والسفر جميعاً . فلفظ هذا الحديث في الجمع صريح في الحضر ولم يثبت إلا أن مالكاً قال بالجمع بمعنى أداء كل صلاة في وقتها في الحضر والسفر جميعاً . فلا صحة لقول المعترض أن مالكاً أخذ بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة . وكلام الإمام الترمذي المصريح بإجماع الأمة على ترك العمل بحديث الجمع هذا بناء على أن معنى لفظ "الجمع" أداء الصلاتين في وقت إحداهما . فلا اعتراض بما ذكره المعترض عن الإمام مالك عليه . فهذا الوجه العندي الذي جاء من عند نفس المعترض لا يصلح أن يرد به كلام الإمام الترمذي . وحديث الجمع هذا - أي حديث ابن عباس - لا يصلح أن يكون مستندهم في ذلك على ما زعم المعترض فإن التصريح بأن ذلك الجمع كان بتأخير الظهر وجمعه في وقت العصر - لو سلمنا ثبوت ذلك التصريح - إنما يدل ظاهراً على أن الجمع بين الظهر والعصر كان في وقت العصر فقط . ولو كان المراد ما ذكره المعترض لقل في ذلك التصريح "وجمعه بالعصر في وقت الظهر والعصر" وكذا الأمر في المغرب والعشاء بلافات ، نعم إنما يكون حديث ابن عباس هذا مستندهم إذا قيل بإهدار ظاهر ذلك التصريح ، وقيل إن معنى لفظ "الجمع" فيه هو أداء كل صلاة في وقتها ، وإن هذا أيضاً معنى لفظ "الجمع" ودون هذا القول حرج عظيم على المعترض .

قوله ويصلح هذا الحديث أن يكون متمسكاً لسيد الأئمة كلهم (١) الخ (ص ٢٨٨)

قلت : إن أراد بالأئمة كلهم معنى عاماً يشمل جميع الأئمة الإثني عشر وسيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنهم فلا يخفى ما في هذا الكلام من سوء الأدب إلى سيدتنا فاطمة والخمسة الطاهرة من آباءه رضي الله تعالى عنهم . وإن أراد بالأئمة المؤكد بلفظ "كلهم" الأئمة الستة الباقية منهم المتأخرة عنه زماناً فنقول : إن أراد بالسيادة الفضل الكلي فيقال : هذا الحكم موكول إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يثبت في ذلك كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، وإن أراد بها الفضل الجزئي له عليهم من حيث أنه أبوهم وجدهم وأقدم منهم وغيرها من الفضائل والقواضل الجزئية ، فلاريب لأحد من المؤمنين في ثبوته له عليهم . وقد قدمنا أن المعارض لم ينور قوله بأن ما ذكره مذهب سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه ولم يثبت عندنا كلام معتبر يدل على أنه مذهبه ولا يصح نسبته إليه ما لم يصح روايته عنه . ولو قلنا بثبوته عنه وبثبوت ما أسس المعارض فيما قبل من الكليتين وهما "أن مذهب واحد منهما مذهب باقهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" يلزم منه أن الإجماع المعتبر ثبت على هذا القول فيجب الإعتماد عليه كل الإعتماد ويحذر تركه ، فيتفرع عليه أنه يجب على

(١) وسقط من المطبوعة لفظ "كلهم" .

المعارض أن يعتمد عليه كل الإعتماد ويحذر تركه في قوله "إن معنى الجمع" في أحاديث الجمع هو أداء الصلاتين كاتيهما في وقت أحديهما . فإن اعترف واعتمد عليه وحذر عن تركه تركوا المذاهب كلها سوى مذهبه الذي هو مذهب الإثني عشر كلهم عنده فتقول : إنه قد بطل حينئذ قوله "بأن معنى الجمع في أحاديث الجمع هو أداء الصلاتين في وقت إحديهما ، وبأنه هو القول الحق ، وبأن كون معنى "الجمع" أداء كل صلاة في وقتها على الوجه الذي ذكره الحنفية قول باطل أو ضعيف لا يسمع ، وإنه قد حبط عمله في إثبات الجمع بالمعنى الأول بالأحاديث الواردة في الجمع مدة عمره إلى أن مات ، وأنه لم تسقط عنه الصلوات المفروضة التي أداها في السفر والحضر والمرض والمطر والوحل وغيرها متيقناً أنه يؤديها على وجه الجمع بين الصلاتين في وقت إحديهما فقط . فثله كمثل الذي يصلي في الثوب الطاهر الذي يتيقن فيه أنه نجس نجاسة مانعة عن صحة الشروع في الصلاة بناء على يقينيه ذلك ، فكما لا يجوز الصلاة في ذلك الثوب بناء على اعتقاد المصلي فيه فكذلك لا تجوز تلك الصلوات من المعارض بناء على هذا الاعتقاد المترسخ في قلبه . ومن ادعى - أن حكم عدم صحة الصلاة في ذلك الثوب إنما هو مبنى على الظاهر ، وأما فيما عند الله فتصح - فليأت بدليل يدل على هذا . ولم يثبت إلى الآن . وإن أتى عن الإعراف ولم يعتمد عليه وما حذر عن تركه فتقول له : هل لا يصلح هذا الإجماع لأن يحمل أحاديث الجمع على أحد محتمليها ؟ وأليس هذا

الإجماع كسائر الإجماعات المعتمدة وكإجماع أهل المدينة المشرفة عند الإمام مالك ؟ فلم يكن هذا الإجماع معتبراً قط عنده . ثم نقول : إن أحاديث الجمع من باب أخبار الآحاد فلو سلمنا أن معنى "الجمع" وهو أداء الصلاتين في وقت إحداهما فقط جاء في السنة الظنية صريحاً أيضاً فهل يصلح هذا الإجماع لأن يقدم على خبر الآحاد أولاً ؟ فإن كان الثاني فليس هو كسائر الإجماعات وإجماع أهل المدينة عند مالك . وهذه من أمارات أنه لا يعتمد عليه ولا يعابيه . وإن كان الأول تم مطلب الحنفية هو أن الجمع في أحاديث الجمع قد أراد به الشارع ما ذكرناه . وأيضاً لم يبق حينئذ إعتراضات المعارض على الحنفية قائمة على أصولها وهي التي بناها على أس عدم صحة معنى الحنفية في تلك الأحاديث . وأيضاً لا احتياج حينئذ للإمام جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه بحديث الجمع هذا إلا لإبداء سند إجماع أهل البيت لا للاستدلال به فإن الإجماع كاف في الاستدلال به ، بل يلزم على المعارض لما قال بأن "مذهب واحد منهم مذهب باقيهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" أن يقول لا يحتاج كل واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت إلى الاستدلال بالكتاب والسنة وسائر الإجماعات المعتمدة أبداً إلا لإبداء سند إجماعهم فقط . وقد عرفت أنه لا يصح أن يكون حديث الجمع هذا - أي حديث ابن عباس هذا - متمسكاً لمالك وطاؤس وعطاء فلا يصح أن يكون متمسكاً لسيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى

عنه لعين ما قدمناه لو قلنا بثبوت ذلك المذهب عنه . وقد ذكرنا أيضاً أنه لا يتجه الإعتراض على الإمام الترمذي في قوله "بأنه لم يأخذ بحديث ابن عباس هذا أحد من العلماء" وبأنه "أجمعت الأمة على ترك العمل به" بجميع ما ذكره المعارض على كلامه في "دراساته" وهنا ، والله تعالى أعلم .

قوله إنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد دعوى من غير دليل الخ (ص ٢٨٨)

قلت : كلام هذا المعارض يدل على إنكاره أن يكون الإجماع دليلاً على النسخ ، وقد عرفت واستعرف إن شاء الله تعالى من كلام الحفاظ المتقنين والأعلام المتبحرين ما ينطق بأنه قد يكون دليلاً عليه وكلام الإمام الترمذي هنا فائق بذلك أيضاً ، فدعوى المعارض هذه واجبة الرد والدفع ، والحديث الذي أورده الترمذي دليلاً على النسخ وسنداً للإجماع الذي دل على النسخ قد أفاد قطعاً نسخ ما أوجبه ظاهر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الرابعة "فاقتلوه" من وجوب قتل الشارب في الرابعة ، وهذا هو المقصود من كلام الترمذي هذا ، وهو المراد حين حكم بأنه : ترك العلماء قديماً وحديثاً العمل بهذا الحديث ، ولم يقل أحد منهم بنسخ القتل في الرابعة للسياسة . فحينئذ الجمع الذي ذكره المعارض بين الحديثين لا يدفع القول بنسخ الوجوب ، فقد تحقق النسخ هنا بنص من الشارع ، والإجماع دال عليه فقط وليس بناسخ . وإمكان

هذا الجمع بين الحديثين لا يستلزم عدم إباحة القول بهذا النسخ من أمثال الإمام الترمذي وهو عالم من العلماء العارفين بالناسخ والمنسوخ ومن كبارهم وساداتهم .

قوله على أنه إذا لم يمكن الجمع عندنا لا يقدم على النسخ ما لم يوجد نص من الشارع الخ (ص ٢٨٩)

قلت : قال قدوة المحققين والعارفين الإمام بن الهمام في "التحرير" وشاحه الإمامان في "شرحيه" وغيرهم : (يعرف الناسخ بنصه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وبضبط تأخر الناسخ عن المنسوخ كما في حديث "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" والإجماع على أنه ناسخ . وأما القول بأن هذا ناسخ وإذا منسوخ بقول الصحابي إنه ناسخ فواجب عند الحنفية لا الشافعية) ونحوه في سائر كتب أصول الفقه لأئمة المذاهب الأربعة ، وفي كتب أصول الحديث للشافعية والحنفية ما يفيد إتفاق أهل الحديث على أن القسم الرابع يفيد معرفة الناسخ أيضاً . فأقادت هذه العبارات أن معرفة الناسخ بواحد من الأوجه الثلاثة الأول ، وأن القول بالنسخ إذا وجد واحداً من هذه الثلاثة متفق عليه بين المذاهب الأربعة فهو مجمع عليه لا مأمور ، لا سيما وكلام الإمام الحافظ الترمذي قد دل صريحاً على أن حديث عدم قتل الشارب في الرابعة ناسخ لهذا الحديث بإجماع الأمة . أليس الترمذي من أجله من يعتمد عليه من نقلة الإجماع والعارفين بالناسخ والمنسوخ ؟

وسيجيء التصريح من المعترض في "دراساته" نقلاً عن الإمام النووي في "التقريب" وعن الإمام السيوطي في شرحه المسمى "بالتدريب" نقلاً عن النووي في "شرح مسلم" (أنه قد دل الإجماع على نسخ حديث قتل الشارب في الرابعة) لإنهى (١) فقول المعترض "عندنا" معناه عندى على خلاف الإجماع فبطلانه أبين من أن يخفى . وليس مراده من قوله "عندنا" ما أوهمه ظاهر عندنا فإنه كان من المستنكفين أن يكون من الحنفية ؛ بل وأن يكون من الشافعية والمالكية والحنبلية . وتصريح الحافظ الحازمي بما ذكره المعترض أوضح لا يهدم هذين الإجماعين . وأما قول الزهري (وكانت رخصة) فليس معناه ما ذكره المعترض وإلا لزم أن يكون قول الترمذي - قبله بلا فاصلة معتد بها - بالنسخ ، وقوله بعده بلا فاصلة "والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعرف بينهم خلافاً قديماً وحديثاً" حيث أفاد أن العمل عليه دون حديث القتل في الرابعة - هباء منثوراً . ولا يجوز مثل هذا الظن في من رزق أدنى شئ من العلم فضلاً عن هذا الطود العظيم في العلوم والجليل الشامخ في الحديث وعلومه ؛ بل معناه أن وجوب القتل في الرابعة لما نسخ بقي رخصة لأجل السياسة إذا رآه الحاكم . فالحكم بالنسخ من الإمام الترمذي لا يلزم عليه شئ مما ذكره المعترض ، فالعجب كل العجب ممن يري مثل الإمام الحافظ الترمذي أنه لا يدري درية الصبيان والأغبياء ، وهو حقيق به لا

الحافظ . ثم إن قول الترمذي أولاً بالنسخ ثم قوله بالعمل على الحديث الناسخ إجماعاً ثانياً أدل دليل على أنه ما حكم أحد من العلماء بحديث وجوب قتل الشارب في الرابعة لا إعتقاداً ولا عملاً فلا يرد عليه ما ذكره المعارض ، وانقلع عرق الأشكال من أصله والله تعالى الحمد ؛ على أن الترمذي من الكاشفين الذين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا منه ، ومن العارفين المحفوظين عن الخطأ ولو اجتهداً ؛ بل هو أعظم شأناً من أمثال ابن العربي والشعراوي في المعرفة بالله تعالى فتخطئته من مثل المعارض خطأ فاحش يجب الإجتنب عنه عنده .

بحث ما يتعلق بالدراسة الثامنة

قوله في الدراسة الثامنة - فإذا سمعت في الإجماع ما لم يقرع سمعك الخ (ص ٢٩٠)

قلت : لا يخفى ما في هذا الكلام من أسوء سوء الأدب الشديد إلى جميع العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل البيت الرضى والصحابة والتابعين ومن بعدهم من العرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء أتباع المذاهب الأربعة وغيرهم ومن أساتذة المعارض وأساتذة أساتذته ومرشديه ومرشدي مرشديه رضى الله تعالى عنهم حيث نسبهم في كلامه هذا إلى أنهم مأسورون بما ألفوه ، وحكم بأن ما بداهم في باب

الإجماع أوهام المترسبين بحجاب الحدثن ، وبأنهم جهال ، وبأنهم أعداء ما جهلوه ، وبأن ما أحدثه المعارض صادر عن أصل محقق في علم عال ، وبأن ما بداهم في باب الإجماع ليس كذلك ، وبأن ما أحدثه ذكر محدث من الرب تعالى ، وبأن من لا يلتفت إلى ما أحدثه ، أو يقول بحقيقة ما قالوه في هذا الباب واقع في غطاء أشار إليه الحق سبحانه وتعالى بقوله (ما بأنهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) وبأن ما أحدثه هو الحق المعانق بدليله وبرهانه بدليل تعريف المسند إليه والمسند به باللام ، وبأن ما بدا لهم في باب الإجماع ليس بحق أو ليس بحق معانق بدليله وبرهانه وبأن الحكيم الرشيد هو الذي يتمسك بما أحدثه لكونه عنده موافقاً بالدليل الحق ، وبأن الذي يتمسك بقولهم في باب الإجماع فهو ليس بحكيم رشيد لما أن قولهم عنده لم يوافق بالدليل الحق وبأن ما أحدثه في هذا الباب نزل عن معدم (١) برهاني على مستوى نوري ، وبأن قولهم فيه ما نزل عنه على ذلك المستوي ، وبأن ما أحدثه لم ينزل عن منحت وهم على مذهل غروري ، وبأن قولهم نزل عنه عليه . نعوذ بالله من شر كل واحد من هذه الكلمات السيئة الخبيثة ؛ على أن ما ذهب إليه المعارض ههنا خروج منه عن الإجماع الذي عليه المتقدمون والمتأخرون المذكورون قديماً وحديثاً . وأيضاً جواز الأخذ بقول عالم غير مجتهد على قول من قال به مقيد بما إذا لم يكن فاسقاً . ولا ينزل هذا

(١) كذا في الأصل ، ولعله "معدن"

الكلام من أن يكون قائله فاسقاً فلا إعتداد بقوله أصلاً. فليس هذا العذر من المعارض إلا كعذر من قال: "خلقني من نار وخلقته من طين" زاعماً أن هذا دليل حق تمسك به، أو كعذر من قال من الجورسية: حين جاءهم ابن عباس من سيدنا على رضي الله تعالى عنهم "إن الحكم لإلله"، على أن قوله (إن) كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب الخ (ص ٢٩٠) يفيد الحكم منه بأن ما جاء به في "دراساته" تشريع جديد نعوذ بالله تعالى منه.

قوله وإن علم تأخر أحدهما الخ (ص ٢٩١)

قلت: قد ذكرنا سابقاً نقلاً عن الأعلام الشامخة ما يرد قول المعارض هذا فلا نعيده. ولا يلزم من القول: بأن الإجماع يكون دالاً على نسخ الحديث الصحيح أو الحسن الظني تقديم آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فإن حجية الإجماع وكونه دالاً على نسخ الحديث إنما ثبت بالحديث كما ذكر في أصول الفقه.

قوله وهو عندك منحصر فيه الخ (ص ٢٩١)

قلت: جوابه ما ذكرناه قبل فإن شئت الوقوف عليه فارجع إليه.

قوله من غير ذلك التنصيص مع علم التأخر الخ (ص ٢٩١)

قلت: كلامه هذا كما يدل على أن الإجماع لا يجوز أن يكون دليلاً على النسخ يدل على أن ضبط التاريخ كذلك أيضاً عنده. فقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) ليس عنده من باب النسخ أصلاً. وقد عرفت فساد هذين القولين كليهما فيما ذكرناه سابقاً فارجع إليه إن شئت.

قوله مع عدم تعارض الحديث المذكور بالإجماع الخ (ص ٢٩١)

قلت: قد ذكرنا من كلمات الأعلام ما يدل على أن الإجماع يدل على أن الحديث الظني متروك العمل فلانقاشته في المثال المذكور. نعم المناقشة في المثال المذكور إنما يتأق على ما أحدثه المعارض دون ما ثبت عن السلف والخلف. فالقول بالمناقشة في المثال بناءً على مجرد الراي المحدث الذي هو فرد كل بدعة من قولهم: كل بدعة ضلالة؛ جهل وضلال. والعصمة عنه من الله العلي المتعال.

قوله هذا ما أبدى لنا في حجية الإجماع (ص ٢٩٢)

قلت: قول المعارض (إن الإجماع لم يثبت عندي بحجته الخ ص ٢٩١) نص في أن الإجماع عنده ليس بحجة أصلاً لا قطعية ولا ظنية إلا إذا استجمع هذه الشروط وتيقن بوجود جميعها فيه. وقوله ثانياً: هذا ما أبدى لنا في حجية الإجماع

ظاهر في هذا المبنى ، فقوله في اليمين (أو ما يقرب القطعي ص ٢٩٢) وقوله (أو ما يضاهيه ص ٢٩٢) عبارة عن كونه حجة ظنية . ثم نقول : فعلى هذا جميع الإجماعات التي نقلها العلماء السلف والخلف في كتبهم ليس من الحجية في شيء عند المعارض لاقطعية ولا ما يضاهيها - أي ظنية - إلا بعد ثبوت هذه الشرائط المخترعة المذكورة بدليل بين وتيقن وجود جميعها فيها . وإذا لم يثبت في شيء منها جميع هذه الشرائط ولا بعض منها لم يبق عنده حجة لاقطعية ولا ظنية . فحرم القول عنده بحجة هذه الإجماعات الموجودة في الشريعة . ثم نقول القول بأن حجة الإجماع يحتاج إلى وجود هذه الشرائط المخترعة يبطل قوله السابق وهو (أن الحق عندنا أن إجماع أهل البيت وأهل المدينة إجماع فعليه الإجماع كل الإجماع ويحذر تركه ص ٢٨٧) فإن مراده بقوله " إجماع أهل البيت " أي وحدهم ، " وإجماع أهل المدينة " - أي وحدهم - ليس إلا . فإن إجماعهم على هذا إجماع على حكم مخالفه قياسات غير أهل البيت وغير أهل المدينة . فلما أن يكون قوله الأول حتماً وهذا القول الأخير الصادر عنه باطلاً ، أو الأمر بالعكس ، أو تناقض كلامه السابق واللاحق - والمتناقض لا قول له - أو يكون هذان الإجماعان بخصوصيهما مخصوصين عنده عن هذه القاعدة التي أحدثها في الشروط ، فهولا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ، أضل فضل وغوى ولم يهتد سبيلاً . وأيضاً كلامه السابق في إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة

مطلق عن اشتراط هذه الشروط فيها فدار الأمر عنده إما على أن حجة ذينك الإجماعين أيضاً مقيدة بها ، وإما على أن هذه الشروط إنما هي محتاج إليها في غيرهما لا فيهما . فإن قال بالأول فنقول له : هات بحكم جزئي تحقق فيه ذانك الإجماعان أو أحدهما وتيقن بوجود جميع تلك الشروط فيه - ونحن متيقنون أنه لم يوجد إجماع منهما كذلك - فعلى هذا لزم على المعارض إثبات هذه الشروط يقيناً في المسئلتين اللتين نقلهما عن سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه إحداهما جواز الجمع بين الصلاتين ولو في الحضر وإن لم يوجد عذر أو أدنى حاجة ، وثانيتهما أن وقت الظهر والعصر يشتركان فيه فوق كليهما من الزوال إلى الغروب . ودون إثباتها فيهما أيضاً يخرط القناد . وإن قال بالثاني فنقول : هات بالدليل الذي يدل على هذا الفرق بينهما وبين سائر الإجماعات فالبنيان بلا أساس كنسخ العنكبوت ثم إن قوله في كلامه السابق يشعر بظاهره أنه لا فرق بينهما وبين سائر الإجماعات ، وإن الحق عنده هو عدم اشتراط سائر الإجماعات بهذه الشروط كالإجماعين المذكورين فهو المعول عليه ، فبطل جميع ما أورده المعارض في هذه الدراسة " مما يصلح أن يكون مخالفاً له ، وبعد التبا واللقى نقول : إذا كان سند الإجماع كتابياً أو حديثاً فالقول : بأن القول بتقديم الإجماع على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو دلالة على نسخ قوله تقديم لآراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم قول ليس بصحيح . فإنه قول بتقديم الآراء

المصوبة بالكتاب أو الحديث عليه وبدلائها على نسخه . وأما إذا كان سند الإجماع قياساً فالقول بها ليس تقديماً لمجرد آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بل هو تقديم للآراء التي أخبر بإصابتها صاحب الشرع وثبت عنه ذلك الإخبار بحديث متواتر قطعي على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المظنون كونه قولاً له . وهذا الوجه يجري أيضاً فيما إذا كان سند الإجماع كتاباً أو حديثاً ولو تنزلنا وسلمنا أن حجة الإجماع مطلقاً أو غير هذين الإجماعين محتاجة إلى تيقن استجماع هذه الشروط فنقول : إذا ثبت استجماع إجماع من الإجماعات هذه الشروط فهو على ما ذكره المعارض آراء رجال محقة . فإن قال بتقديمه على حديثه الظني بعد ذلك لزم عليه أنه قدم آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم يقل بتقديمه عليه ولا بدلائله على نسخه فما الفائدة في اشتراط هذه الشروط في هذا المقام ، ولزم عاينه أن يقول إن الإجماع إذا ثبت استجماع هذه الشروط لا يكون حجة إلا فيما لم يوجد فيه قول منه صلى الله تعالى عليه وسلم لا قطعي ولا ظني . فهذا أيضاً خلاف الإجماع .

ومن أعجب العجائب أن المعارض ههنا رد كلامي الإمامين النووي والسيوطي مع أن كليهما كانا من أكبر الأولياء الكبار حتى أنه قد صرح العلماء الموثوق بهم بقطبيتهما وبأنهما من الذين أخذوا السنة والدين من حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم يقطعة ومشافهة وقد اعترف به المعارض فيما بعد في السيوطي

(١) ورأيت الإعراف بهذا مكتوباً بخطه على أول ورق "شرح تقريب النووي" الذي ألفه السيوطي وهو موجود عندي بحمد الله تعالى ، ولم يجد لذلك الرد وجهاً إلا الوجه المخترع المخالف لإجماع الأمة المناقض لكلامه الأول الذي ادعى فيه أنه هو الحق عندنا . فصار ما

(١) حيث قال في "الدراسة الحادية عشر" (وقال الامام الشعراوي في مقدمته "الميزان" انه رأى كتاباً بخط الامام الحافظ جلال الدين السيوطي الى بعض تلامذته يعتذر اليه في عدم مجيئه الى السلطان في حاجته التماساً من الشيخ ذلك التلميذ وانه ضي ذهابه الى السلطان حاكياً معه في ذلك الكتاب توطئه لما يبدى من عذره ان بعض من يخلص عن الكدورات البشرية وفتح الله له عين البصيرة كان يرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما كان يوم من الايام اتفق له الذهاب الى بيت بعض الملوك فيما مست به من داعية الى ذلك فلما وضع القدم على بساطه انغلق عليه الباب - والعياذ بالله سبحانه - فقافته نعمة رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ثم كتب يا اخي اني دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هذه المدة من عمرى ستين او سبعين مرة يقطعه - والشك من هذا الفقير في هذا الحال لا من الشعراوي فشافهته صلى الله تعالى عليه وسلم السؤال من احاديثه وانى رجل خادم للحديث احتاج في معرفته صحيحه عن سقيمه الى الدخول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وانى اخاف ان ادخل على السلطان فيسد الباب ويفوتنى هذا الخير) انتهى معناه وحاصله . (ص ٣٦٥ و ٣٦٦)

قلت : ونص الشعراوى في "الميزان" هكذا (ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد اصحابه وهو الشيخ عبدالقادر الشاذلى . وراسله لشخص سألته في شفاعته عند السلطان قايتباى رحمه الله تعالى . اعلم يا اخي اننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خمسا وسبعين مرة يقطعه ومشافهته ولولا خوفى من احتجابه صلى الله عليه وسلم عنى بسبب دخولى للولاة لطاعت القلعة وشققت فيك عند السلطان . وانى رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه في تصحيح الاحاديث التى ضعفها المحدثون من طريقهم . ولا شك أن نفع ذلك ارجح من نفعك انت يا اخي اه (ج - ص ٤١) - النعمانى

ذكره المعارض ههنا قولاً باطلاً غير الحق. وإذا اعترف المعارض فيما قبل أن الأحكام الكشفية المأخوذة من أهل الكشف قطعية عنده فكيف جازله ههنا مخالفة القطعي الذي ثبت عن ذينك الإمامين لاسيما وليس الحجة عنده في تلك المخالفة إلا مجرد الرأي المخترع الذي لم يسبق إليه أحد من العلماء لا من السلف ولا من الخلف قديماً وحديثاً؛ لاسيما وقوله هذا مخالف لما مهده المحدثون في أصول الحديث أيضاً، ولم يقل بقوله هذا أحد منهم، فصار قوله هذا قولاً مخالفاً لإجماع الصحابة وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم والعرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء وغيرهم جميعاً، على أن كلام المعارض في أول "هذه الدراسة" وهو قوله (مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم ص ٢٩٠) وقوله (فإذا سمعت في الإجماع ما لم يقرع سمعك الخ) دل على أن ابن العربي قائل بحجية الإجماع من غير اشتراط بهذه الشروط فهو عند ابن العربي حجة وإن لم يوجد هذه الشروط فيه. فبم جاز ههنا للمعارض مخالفة ابن العربي في هذا الباب مع أنها محرمة عنده؟ أعد المعارض قول ابن العربي هذا من شطحياته الغير اللائقة بالتمسك؟

وقوله (إن كل ١٠ أقيم من الدلائل على أن لإجماع الأمة الخ من ٢٩٢) يدل على أنه في قوله هذا خالف صريح الحديث وحكم المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (لا تجتمع أمتي على الضلالة) فارتكب بهذا حراماً وترك واجباً مفروضاً. ولو ذكر المعارض تلك الأنظار لتمييز الطيب من الخبيث، واقترب الحق من الباطل، وظهر أن الدلائل التي أقيمت

على هذا المطلوب أفادته، وأن الأنظار غير متوجهة إليها، على أن هذا القول المخترع للمعارض لو كان معولاً عليه لهدم إفادة الإجماعات الثابتة عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم القطعية وما يضافها فلها لم تجتمع فيها الشروط المذكورة؛

ومقصود المعارض من تأسيس هذا الأساس أن يبنى عليه القول: بأن أفضلية أبي بكر وعمر على علي رضى الله تعالى عنهم وحقيقه الخلافة بعده صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الترتيب المعروف لم يشنا بإجماع يعتد به وإجماع يكون حجة ظنية فضلاً عن أن يكون قطعية. وكلا القولين معروف أنها من مذهب المعارض و"رسائله" شاهدة على ذلك. قال القطب العارف السرهندي في "مكاتبه" (وأنك همه را - يعنى خلفاء أربعة را - برابر داند، - وفضل یکی بر دیگری فضولی انکارد بوالفضول است عجب بوالفضولی که إجماع أهل حق را فضولی داند مگر لفظ فضل أورا باین فضولی برده است) (١) انتهى. وقال أيضاً فيها (تفضیل شیخین بإجماع صحابه وتابعین ثابت شده است چنانچه نقل کرده اند آنرا اکابر ائمة که یکی از ایشان امام شافعی است. وشیخ ابو الحسن اشعری می

(١) یعنی والذي يرى الكل - أي الخلفاء الأربعة - متساوية ويزعم تفضيل أحدهم على الآخر فضولاً فهو فضولى أي فضولى حيث يزعم إجماع أهل الحق فضولاً، ولعل لفظ الفضل هو الذى أوردته في موارد الفضولى. (المكتوب السادس والستون بعد المائتين من المجلد الاول)

فرماید که تفضیل ابی بکر و عمر بر باقی ائمه قطعی است ، و از حضرت امیر بتواتر ثابت شده است که در زمان خلافت و اوان مملکت خود در حضور جم غفیر گروه خود میفرمود که ابوبکر و عمر بهترین این ائمه اند بالجمله تفضیل شیخین از کثرت روایة ثقة بحد ضرورت و تواتر رسیده است انکار آن یا ازراه جهل است یا ازراه تعصب (۱) إنتهى . وقال أيضاً فيها (كسيكه حضرت امير را افضل از حضرت صديق گوويد از جرگه اهل سنت می بر آيد إجماع سلف بر أفضلية حضرت صديق بر جميع بشر بعد انبياء عليهم الصلوات والتسليمات منعقد گشته است أحق باشد که توهم خرق این إجماع نماید) (۲) إنتهى . والمعرض كلمات "رسائله" بعضها ماثلة

(۱) یعنی - وتفضیل الشیخین ثابت بإجماع الصحابة والتابعین كما نقله اکابر الاثمة احدثهم الامام الشافعی رحمه الله ، وقال الشيخ ابو الحسن الأشعری تفضیل ابی بکر و عمر رضی الله تعالی عنهما علی سائر الائمة قطعی ، وقد ثبت عن علی کرم الله وجهه بالتواتر فی زمن خلافته وکرسی مملکته و بین الجم غفیر من شیعتہ ان ابابکر و عمر افضل هذه الائمة وبالجمله ان تفضیل الشیخین قد بلغ من کثرة الروایة الثقات حد الضرورة والتواتر ، فانکاره اما من الجهل واما من التعصب (المکتوب السادس والثلاثون من المجلد الثاني)

(۲) یعنی - ان من يقول بأفضلية علی کرم الله وجهه علی ابی بکر الصديق رضی الله تعالی عنه خارج عن دائرة اهل السنة والجماعة وقد انعقد إجماع السلف علی أفضلية الصديق علی جميع البشر بعد الانبياء عليهم الصلوات والتسليمات ، فما اشد حاقه من يتوهم خرق هذا الإجماع (المکتوب الثاني والمائتان من المجلد الاول)

إلى القول بالتسوية ، وبعضهما مصرحة بتفضیل علی علی الصديق رضی الله تعالی عنهما . فتعوز بالله من أمثال هذه الضلالات .

وقال صاحب رسالة تسمى "تميز الطيب من الخبيث" (حديث لا تجتمع أمتي على الضلالة رواه أحمد في "مسنده" والطبرانی في "الكبير" عن أبي نضرة الغفاري مرفوعاً في حديث فيه "سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة") إنتهى . وقال في "الدرر" قال الحافظ الجلال السيوطي (وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" بهذا اللفظ من حديث أنس ، وعند الترمذي من حديث ابن عمر لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً) إنتهى . وقال الشيخ علي القاري في "شرحہ" علی "مشكاة المصابيح" (إن أقل مراتب أسانيد أحمد الحسن) إنتهى . لاسيما وطرق هذا الحديث كثيرة . وقال السيد في شرحه علی "التحرير" الموسوم "بالنيسر" (حديث إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبداً ، وإن يد الله مع الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإن من شد شد في النار رواه أبو نعيم في "الحلية" مرفوعاً ، وفي بعض الروايات إن الله لا يجمع أمتي ، وفي بعضها لا يجمع أمة محمد) إنتهى . وقال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحه في در شرحيه (إن من الأدلة السمعية - أي على حجية الإجماع - أخبار آحاد تواتر منها قدر هو مشترك) إنتهى . وبهذا عرف أن هذا الحديث قوى

ثابت عن مصدر السنة وأن القدر المشترك منه متواتر . فهذا إخبار من الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم بأنهم معصومون أو محفوظون عن ضلالة أى ضلالة كانت وإن كانت إجتهدية ، ووجب صدق إخباره واستحال الكذب فيه ؛ فثبت أن إجماع الأمة على حكم شئ ولو لم يوجد فيه شئ من هذه الشروط إجماع معتبر بفيد القطع ؛ فالقول باشتراط الشروط المنحوتة - مع أنه خلاف الأحاديث الكثيرة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ومن باب ارتكاب الحرام وترك المفروض - يؤدي إلى ما يؤدي مما لم يرد الله تعالى إيمانه في خبر الشارع الصادق صلى الله تعالى عليه وسلم .

وأيضاً إذا سلمنا أن الدلائل التي أقامها السلف والخلف على حجية الإجماع غير قائمة على أصولها ولم تفسد من المطلوب شيئاً كما قال المعارض إدعاء . فنقول : ما الدليل للمعارض على حجية الإجماعات قطعية أو ظنية إذا ثبت فيها تلك الشروط وقد حكم المعارض فيما جاءوا به من الكتاب والسنة على هذا ما قال به وحكم ، فالقدر المتيقن هو أنه ليس حجة قطعية ولا ظنية عنده على حجية الإجماع المشروط بتلك الشروط ؛ على أن هذه الشرائط لم يسبق إلى الإشتراط بها في الإجماع أحد من العلماء لا قديماً ولا حديثاً كما اعترف به المعارض في أول هذه " الدراسة " أيضاً ، فكان القول باشتراطها مخالفاً للإجماع . فيكون القائل بأنه مشمول للعتاب الوارد في الحديث

(ومن شد شد في النار) .

ولا يفيد المعارض موافقة الشيخ ولي الله الهندي له في هذا القول المنحوت المخالف للإجماع ولظاهر الأحاديث لو ثبت عليه ذلك القول ؛ على أن قول العارف الهندي " ومن رديف " لكونه للإستفهام الإنكاري يفيد أنه لم يوافق المعارض في قوله هذا وفي جميع مفرداته ، فهو فهم للمعارض سقيم ، ومادري معنى كلام الهندي . وقال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحه في " شرحه " (لا إجماع إلا عن مستند - أى دليل قطعي أو ظني - ثم قالوا يجوز أن يكون المستند قياساً خلافاً للظاهري وابن جرير) وأيضاً إذا لم يكن في هذا القول المخترع للمعارض مستند من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس فما بقي إلا مجرد رأى مثله كما سيعرف به بقوله (وإذا اتضح عليك رأيي هذا الخ ص ٢٩٣) وقد تكرر منه الحكم في " دراساته " تكراراً غب تكرار بأن الحكم بمجرد الرأي ولو لم يجتهد حرام ولو في مقام لم يوجد فيه النص أصلاً " فكيف الحكم بمجرد صادر عن غير المجتهد في مقام صار مخالفاً للنص والإجماع ودافعاً لها لو قيل بشبوه ! ولن يجعل للمؤمنين إلى ذلك سبيلاً .

قوله ومما يجب التنبيه له ههنا أن كلام النووي الخ (ص ٢٩٢) قلت : ليس في كلام النووي رحمه الله تعالى تصريح بما سماه المعارض تحقيق الحق ولا تلويح إليه أصلاً ؛ وإنما فيه تصريح

بأن الإجماع نفسه لا يصلح أن يكون ناسخاً ، وإنما يصلح أن يكون دليلاً عليه . وهذان الأمران هما المجمع عليهما بين علماء أصول الحديث وأصول الفقه . وسيجيء في " الدراسات " نقلاً عن السيوطي أن جواز نسخ الحديث بدلالة الإجماع ثابت بالإجماع انتهى . وهذا صريح في أن القول بدلالة الإجماع على نسخه ثابت عند العرفاء وجميع العلماء . وليت شعري إذا لم يكن الإجماع حجة عند المعترض ولو ظنية إلا بالشروط المذكورة ولم يوجد مثله في إجماعات الشريعة فما معنى دلالة الإجماع على النسخ ؟ وتسليم ذلك مع الإشعار بأنه الحق . والدليل على أن الإجماع لا ينسخ سيجيء بيانه .

قوله ودلالة الإجماع على نسخ الحديث الخ (ص ٢٩٣)

قلت هذا إنما يتم لو كان يلزم أن يكون سند الإجماع كتاباً قطعي الدلالة أو حديثاً قطعي المتن والدلالة ، وقد عرفت أنه لا يلزم ذلك فإنه يجوز أن يكون سند الإجماع كتاباً ظني الدلالة أو حديثاً ظنيهما أو ظني أحدهما أو قياساً أيضاً كما صرحوا به .

قوله لكونه آراء جماعة غير معصومة الخ (ص ٢٩٣)

قلت : إنما دل الإجماع نفسه على النسخ مع قطع النظر عن السند لأنه آراء جماعة غير معصومة أخبر الشارع الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم فيها أنها : لا تجتمع على ضلالة ، وأنها

آراء محفوظة أو معصومة عن الخطأ ولو لإجتهادياً ، وهو من هذه الحيشة يوجب القطع . ولا يدل على النسخ إلا من هذه الحيشة لامن حيث أن الإجماع إجماع آراء جماعة غير معصومة . ولهذا قال صاحب " التيسير في شرح التحرير " إنه على تقدير إجماعهم على حكم يصير ذلك حقاً بالأدلة الدالة على نفي ضلالة الأمة فلا يلزم ثبوت رتبة الاستقلال باثبات الأحكام القطعية لآراء البشر أي غير المعصومة) انتهى . فالإجماع إنما يدل على النسخ من هذه الحيشة وإن لم يكن سنده إلا قياساً .

وأما الدليل على أن نفس الإجماع لا ينسخ به فهو أن الإجماع إن كان عن نص من كتاب أو سنة فهو - أي النص - هو الناسخ إن كان بحيث ينسخ . وإن لم يكن الإجماع عن نص فإن كان الحكم الذي يحكم بنسخه بالإجماع قطعياً لزم خطأ الإجماع الذي ظن كونه ناسخاً لأنه - أي لأن ذلك الإجماع - حينئذ على خلاف النص القاطع . وكل ما هذا شأنه فهو خطأ ، وإن لم يكن قطعياً بل ظنياً فالإجماع المنعقد على خلافه قد أظهر أن الظن ليس دليلاً لأن شرط الإحتجاج بالظني أن لا يكون على خلاف القطعي فلا حكم له فلا رفع لأنه فرع الثبوت كذا في " التحرير " و " شرحه " وغيرها .

ثم إن القول بقطعية الإجماع وإفادته لها لا ينأى أن يكون فيه إحتمال غير ناش عن الدليل ، وإنما ينأى أن يكون الإجماع فيه ناشياً عنه كما صرحوا به في بحث العام . فإذا ثبت إجماع

مجتهدى عصر واحد على حكم لا يضر إفادته القطع الإحتمال الذى لم ينشأ عن الدليل . فالشروط التى ذكرها المتقدمون كافية للقول بحجبيته ، ولا إحتياج لإشراطه بالشروط التى أحدثها المعارض . ومن قال : إن كل عارف وكاشف فهو محفوظ عن الخطأ ولو اجتهداً ، وإنه صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عنده فلا يأخذ إلا عنه ، وإن كشفه حجة قطعية تفيد القطع بلاريب يلزمه أن يقول بحجبية الإجماع وكونه حجة قطعية وإن لم يوجد فيه شرط من شروط المذكورة إلا إذا أثبت أن رأى العارف وإن كان رأياً واحداً محفوظاً عنه ، أو أن رأيه رأى معصوم وأن الآراء الكثيرة المعتبرة فى الإجماع ليس شئ منها رأى عارف ورأياً محفوظاً عن الخطأ أو رأياً معصوماً ودون إثباته خرط القناد . ولم يثبت من الله تعالى ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم تحريم أن يكون المجتهد عارفاً كاشفاً . ولبت شعري مامعنى قوله (وإلا فسا وجه عدم جواز النسخ من القاطع المتأخر الخ ص ٢٩٣) أليس القرآن المتأخر بنسخ القرآن المتقدم ؟ نعم الدليل الذى أقاموه على أن الإجماع لا ينسخ ، يدل على هذا ، ولكنهم أوردوا النقص عليه ، فإسناد عدم جواز النسخ هذا إليهم غير سديد .

قوله كيف يسوغ التجاسر على الحكم بأحاديث الشيخين

الخ (ص ٢٩٤)

قلت : قد ادعى المعارض فى آخر هذه " الدراسة " أنه

لم يوجد لهذا الإجماع الشروط بشروطه المحدثه مثال فى إجماعات الشريعة . فقلوه (وإذا اتضح عليك رأى هذا الخ ص ٢٩٣) كله مبنى على المفروض البحث ، وقد اعترف به صريحاً قريباً من آخر هذه " الدراسة " بقوله (مما يهتم أن يتنبه له هو أن كل ما ذكرنا الخ ص ٢٩٧) فإن وجود سند من الكتاب أو الحديث فقط دون غيرهما يثبت فيه الشرائط التى ذكرها المعارض كالتقاء فى إجماعات الشريعة الغراء فالبحث معه ههنا مبنى على مجرد الفرض أيضاً . ثم نقول : إن المعارض يقول : إن الإجماع المشرط بالشروط المذكورة لو وجد يفرق بين تقديم الإجماع على الحديث الظنى وبين القول بدلالته على النسخ فيقال : تقديم الإجماع عليه معقول والقول بدلالته على النسخ غير مقبول . وقد سبق أن كليهما معقول ومقبول ، وأن الثانى قام على جوزه الإجماع كما ر قبله عن السيوطى . فالقول بكونه لا دلالة للإجماع على النسخ أصلاً خرق للإجماع ومخالفة لما اعترف به المعارض قبل ، على أن كلام المعارض الكائن فى ذيل قوله (وإذا اتضح عليك رأى هذا الخ ص ٢٩٣) كله يرجع إلى سند الإجماع كتاباً كان أو حديثاً فلم يبق للإجماع فائدة فى الحكم الشرعى فإنه يفيد السند وإنما يحصل من الإجماع قوة سندهم على أى وجه كان وقد تكون تلك القوة بحيث يعرف بها النسخ للحديث الظنى بذلك السند . وأيضاً إذا كان عند المعارض لا بد للإجماع من سند كتاباً كان أو حديثاً فقط فإنكار أنه لا دلالة للإجماع على نسخ الحديث الظنى بذلك السند مما

بتعجب منه .

ثم نقول : الفرق الذي ذكره المعارض بين أحاديث الشيخين وأحاديث غيرها ليس بسديد فإن الحكم بالعلة الخفية القادحة إذا كان من الحافظ الماهر الثبت فيقبل سواء كان على حديثها أو على حديث غيرها وإن كان من غيره فلا يقبل ولو في حديث غيرها ؛ نعم لو قيل بالفرق بينها بأن هذا الحكم يصح في أحاديثها وهو أقل قليل وفي أحاديث غيرها بلا قلة لكان له وجه صحيح . وإنكار دلالة الإجماع على وجود العلة القادحة في الحديث وإن كان متفقاً عليه إذا حكم به الماهر الحافظ مما لا ينبغي فإنه مصدق فيه بغير الإجماع أيضاً .

ثم نقول : إن الإجماع الذي خالف حديث الشيخين أو حديث أحدهما ، وقوله (إن وجد ذلك فيها ص ٢٩٤) بلفظ " إن " يدل على أنه لم يتحقق ثبوته عنده وأنه مشكوك وجوده فهو من باب الفرض في الأصل المفروض والأمر كذلك عنده ، ولو فرض ثبوته على ما قالوا في الإجماع دون ما قاله المعارض ولو في الإجماع الذي سنده قياس لا تجاسر في هذا الحكم من الماهر الحافظ الثبت العارف بالحديث سواء كان حكمه ذلك بدليل الإجماع أولاً للماهر .

وحديث جهر البسملة مع أن رواية مسلم فيه (١) قد علل

(١) قلت : حديث الجهر بالبسملة ليس في " صحيح مسلم " والحديث الذي أشار إليه صاحب " الدراسات " بقوله (وهذا حديث البسملة " قد علل رواية مسلم فيه بسبع علل ص ٢٩٤) انتهى قد بسط القول في بيان علله الحافظ السيوطي في " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي " فقال :

بسبع علل عارضه الأحاديث الأخر الكثيرة الدالة على إسرارها التي تمسك بها الحنفية الكرام .

(ومثال العلة في المتن ما انفرد به مسلم في " صحيحه " من روايه الوليد بن مسلم حدثنا الاوزاعي عن قتادة أنه كتب اليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر و عمر و عثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ثم رواه من رواه الوليد عن الاوزاعي أخبرني اسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة أنه سمع أنسا يذكر ذلك . وروى مالك في " الموطأ " عن حميد عن أنس قال : صليت وراء أبي بكر و عمر و عثمان فكلمهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . هذا الحديث معنول أعله الحفاظ بوجوه جمعها وحرزها في المجلس الرابع والعشرين من " الامالي " بما لم أسبق اليه وأنا أخصها هنا . فاما روايه حميد فاعلمها الشافعي بمخالفة الحفاظ مالكاً فقال : في " مسنن حرمله " - فيما نقله عنه البيهقي - فان قال قائل قد روى مالك فذكره . قيل له : خالفه سفيان بن عيينه والفرازي والثقي وعدد بقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد ، ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال : كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم و أبو بكر و عمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعي : يعني يبدؤن بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني : وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس قال البيهقي : كذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأيوب وشعبة والدستوائي وشيبان بن عبدالرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبي عوانة وغيرهم . قال ابن عبدالبر : فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسملة . وهذا هو اللفظ المتفق عليه في " الصحيحين " وهو روايه الأكثرين ورواه كذلك أيضاً عن أنس ثابت البناني واسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، وما أوله عليه الشافعي مخرج به في روايه " الدارقطني " بسند صحيح فكانوا

قوله وأما نسخ الحديث فلا دلالة للإجماع عليه أصلاً الخ
(ص ٢٩٤)

قلت : قد قدمنا ما يصلح أن يكون جواباً له فارجع إليه
إن شئت ، على أن المعارض قد اعترف فيما قبل أن نفس

يستفتحون بأمر القرآن . قال ابن عبد البر : ويقولون إن أكثر رواية حميد عن
أنس إنما سمعها من قتادة وثابت عن أنس ، ويؤيد ذلك أن ابن عدى صرح
بذكر قتادة بينهما في هذا الحديث فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين إلى واحدة .

وأما رواية الأوزاعي فأعلها بعضهم بأن الراوى عنه وهو الوليد يدل
تدليس التسمية وإن كان قد صرح بإساعه من شيخه وإن ثبت أنه لم يسقط
بين الأوزاعي وقاتدة أحد ، فقاتدة ولد أكمه فلا بد أن يكون أملى على من
كتب إلى الأوزاعي ولم يسم هذا الكاتب فيجتمل أن يكون مجروحاً أو غير
ضابط فلا تقوم به الحجة مع ما في أصل الرواية بالكناية من الخلاف وإن
بعضهم يرى انقطاعها . وقال ابن عبد البر "اختلف في الفاظ هذا الحديث
اختلافاً كثيراً متداً فمضطرباً . منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم وأبى بكر وعمر ، ومنهم من يذكر عثمان ، ومنهم من يقتصر
على أبى بكر وعمر وعثمان ، ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرؤن بسم الله
الرحمن الرحيم ، ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم
من قال فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم من قال : فكانوا
يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، ومنهم من قال : فكانوا يقرؤن بسم الله
الرحمن الرحيم . قال : وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد . وما يدل على
أن أنسا لم يزد في التسمية وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث روى بالمعنى
فأخطأ ما صح عنه أن أباسلمة سألته أكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال : أنك سألتني
عن شئ ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك ، أخرجه أحمد وابن خزيمة

الإجماع لا ينسخ به ، وأما أنه دال على النسخ فهو أمر معقول ، فإن
أراد بقوله هذا أنه لا دلالة لنفس الإجماع من حيث هو هو
على النسخ فيصح ، وإن أراد به أنه لا دلالة للإجماع عليه من
كل وجه فردود .

يسند على شرط الشيخين . وما قيل من أن من حفظه عنه حجة على من
سأله في حال نسيانه فقد أجاب أبو شاهة بأنها مشكلتان فسأل أبى سلمة
عن التسمية وتركها ، وسأل قتادة عن الاستفتاح بأى سورة ، وقد ورد من
طريق آخر عنه كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسر بيسم الله الرحمن
الرحيم أخرجه "الطبراني" من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن
عنه و "ابن خزيمة" من طريق سويد بن عبد العزيز عن عمران القصير
عن الحسن عنه . وورد من طريق آخر عن المعتمر عن أبيه عن أنس قال :
كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
الدارقطني والخطيب ، وأخرجه الحاكم بن جبر عن أبيه عن الحسن
ورد بثبوت قراءتها في الصلاة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث
أبى هريرة من طرق عند الحاكم وابن خزيمة . ومنهم من قال :
والخطيب . وابن عباس عند الترمذي والحاكم والبيهقي . ومنهم من قال :
وعمر بن ياسر وجابر بن عبد الله ولشمان بن بشير وعمر بن عبد الله بن
وعائشة وأحاديثهم عند الترمذي . وسمرة بن جندب وأبى جندب
البيهقي . وريدة ومجاهد بن ثور وأبو بشير بن هذيل وهشيم بن سالم
وأحاديثهم عند الخطيب . وأم سلمة عند الحاكم وجاهلية من التابعين
والأشجار عند الشافعي . فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر وقد بينا طرق هذه
الأحاديث كلها في كتاب "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"

وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسع علل . المخالفة
من الحفاظ والأكثرين . والانتقاع . وتدليس التسمية . من الوليد .
والكتابة . وجهالة الكاتب . والاضطراب في لفظه . والادراج . وثبوت
ما يخالفه عن صحابيه . ومخالفته لما رواه عدد التواتر .

قوله فلا يرد عليه ما قاله السيوطي (١)

قلت: معنى كلام السيوطي هو أن ابن حزم من الظاهرية الجامدة من أمثال داود الظاهري، والمراد من إجماع مجتهدي عصر في معنى الإجماع المجتهدون من أهل الحق. فالمجتهدون من أهل الظواهر داخلون في جملتهم والظاهرية الجامدة ليسوا كذلك كما أن علماء الشيعة والخارجية والمعتزلة ليسوا من جملتهم، على أنه لم يثبت أن ابن حزم كان مجتهداً مطلقاً والإجماع عبارة عن إجماع آراء مجتهدي عصر واحد بخلاف مثل ابن حزم معهم لا ينفي تحقق الإجماع وإن ثبت أن ابن حزم أيضاً كان في عصر أهل ذلك الإجماع. وكون خلاف ابن حزم خلافاً عن دليل إن ثبت فيصح أن يكون خارقاً للإجماع يحتاج إلى إقامة بينة عليه وأتى هي؟ على أنه يجوز أن يكون ابن حزم ممن لم يعاصر مجتهدى هذا الإجماع فلما أن يكون متقدماً عليهم أو متأخراً عنهم فقوله في معنى كلام السيوطي (يعني به الإجماع على نسخ الحديث

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: وقول ابن الجوزي أن الأئمة اتفقوا على صحته. فيه نظر فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر لا يقولون بصحته أفلا يصدق كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله

ص ٨٩ و ٩٠ و ٩١

(١) وهذا القول قد سقط من المطبوعة.

محمد عبد الرشيد النعماني

بالإجماع (ص ٢٩٥) غير صحيح، بل الصحيح أن يقال يعني به الإجماع على أن الإجماع يدل على نسخ الحديث. ولا يجوز خرق هذا الإجماع من ابن حزم ولا من المعترض ولا من غيرهما.

قوله أما في الحكم بالنسخ إذا عرف الصحة (ص ٢٩٥) قلت: قد ظهر مما مر الوجه الذي أقدمهم على القول بأنه يدل الإجماع على نسخ الحديث الظني وإن كان صحيحاً.

قوله بل يجوز أن يكون حسناً قدم عليه سند الإجماع الخ (ص ٢٩٥).

قلت: هذا أيضاً لا يرد إشكالا على الصبري لأن قوله (فيحتمل أنه غلط ص ٢٩٥) صريح في أن الغلط من الراوي احتمال واحد فيه، لا في أنه متعين فيه حتي يرد عليه ما أورده المعترض ههنا، على أن احتمال الغلط من الراوي في أخبار الآحاد وإن كانت صحيحة ثابت في نفسه وهذا الإجماع يجوز أن يكون حاكماً ودالاً على أن هذا الحديث الحسن الغير الصحيح غلط من الراوي. وأيضاً يجوز أن يكون معنى قول الصبري (إلا إذا عرف صحته ص ٢٩٥) ما يعم الصحة والحسن الإصطلاحيين.

قوله يحمل تركه من أهل الإجماع على أحسن المحامل الخ (ص ٢٩٥)

قلت : إذا كان الحكم بوجود القادح من العارف الماهر الحافظ كما في حديث قتل شارب الخمر في الرابعة لا يرد قوله بناءً على مجرد الظن والتخمين وإن كان حكم بذلك في أحاديث الشيخين وإلا فإن قامت القرينة على تعيين محمل واحد منها فهو المأخوذ وإن لم تقم فالسبيل هو الأخذ بالأقل المتيقن . ولا يجب على العلماء السابقين على المعارض ولا على من بعده منهم تقليد قوله مخترعاً كان أو لا . وقولهم بدلالة الإجماع على النسخ موجه بما ذكرنا سابقاً .

قوله وهو الرأي المنصور عندك من حيث الدليل الخ (ص ٢٩٥)

قلت : قد قال النووي في "التقريب" (ذكر الشيخ - يعني ابن الصلاح - أن ما رواه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته ، والعلم القطعي حاصل فيه ، وخالفه المحققون والأكثرون فقالوا : بالظن ما لم يتواتر) انتهى . وقال النووي أيضاً في "شرح صحيح مسلم" (لأن ذلك شأن الآحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما ، وتلقى الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح ، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على التطع بأنه كلامه صلى الله عليه وسلم . - قال -

وقد اشتهر إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ وبالع في تغليظه) انتهى . وقال الإمام السيوطي (وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول وقال : إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته - قال : وهو مذهب ردي) انتهى . وبعضهم رجح هذا القول الذي نصره المعارض كما فصل في أصول الحديث . فنصرة المذهب الثاني وتخطئة الفحول الأعلام الذين قالوا بالقول الأول كيف يسمع من المعارض ! وهو ممن لا يجوز تخطئة عالم من علماء المسلمين ولو بالخطأ الاجتهادي . ومبجى تحقيق هذا المبحث تماماً في "الدراسة العاشرة" إن شاء الله تعالى ، على أن نصرة هذا المذهب عند من قال بها مبني على أنه تحقق فيه إجماع الأمة على القبول كما صرح به الشيخ ابن الصلاح وغيره . وقد ذكر المعارض في هذه "الدراسة" أن الإجماع ليس بحجة لا قطعية ولا ظنية ما لم توجد الشروط المذكورة المخترعة المحدثه فيه ، فعليه إثباتها في هذا الإجماع حتى يكون قابلاً للحجبة على قطع أحاديث الصحيحين ولنصرة هذا المذهب . ودون إثباتها فيه خرط القتاد . وأيضاً قد اعترف المعارض في آخر هذه "الدراسة" بأنه لم يوجد مثال للإجماع المستجمع للشروط المحدثه في إجماعات الشريعة . فمن العجب استدلاله بهذا الإجماع ! وإذ قد حكم المعارض بعدم ثبوت مثال للإجماع السدي هو حجة عنده في الشرع كان دعواه الحق والمنصورية فيما ذهب إليه ابن الصلاح وذووه بناءً على الإجماع عجيباً من القول ، على أن بين

هذه الدعوي وبين دعوى أن الحق في باب حجية الإجماع هو ما أحدثه المعارض تنافضاً بيناً وتنافياً ظاهراً ، والمتناقض لا قول له ، فتدفع كلتا الدعويين . وأيضاً للفحول من كبار المذهبين في أحاديث الشيخين قد اختلفوا في أن إجماع الأمة في أحاديثها وقع على ما ذا . فقال الأولون : الإجماع إنما تحقق على وجوب العمل بما فيها أو في أحدهما من غير توقف على النظر فيه لا على الصحة حتى يصير قطعية . وقال الآخرون : إن إجماع الأمة وقع على كليهما فصار الإجماع في أحاديثها وأحاديث أحدهما ثابتاً ولم يثبت مقدار ما أجمعوا عليه بالإجماع . فكيف يجوز إثبات القطع بصحة ما فيها أو في أحدهما بهذا الإجماع الذي لم يعلم مقدار الجمع عليه فيه قطعاً ؟ ولا يستلزم الإجماع على وجوب العمل من غير توقف على النظر الإجماع على الحكم بالصحة إذ وجوب العمل لا يتوقف على الصحة الإصطلاحية عند المحدثين . ومن العجب تسليم المعارض هذا الإجماع والحكم بقطع صحة أحاديث الشيخين بناء عليه وعدم تسليمه الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ونقله كل واحد منها ثقات أثبات !

قوله : بوجوب العلم الإجمالي بالحكم من جميع علماء العصر
الخ (ص ٢٩٦)

قلت : أما الظن به فسلم ، وأما العلم به ولو إجمالاً ففيه بحث .

قوله قلنا هذا الإجماع مندفع الخ (ص ٢٩٦)

قلت : إندفاعه ممنوع فإن حجية الإجماع جاءت من الحثية المذكورة وإن كان سنده قياساً ، نعم لو كان حجته من حيث أنه إجماع آراء جماعة غير معصومة لكان إندفاعه مسلماً فالإجماع القياسي إنما يترك به العمل بالحديث الصحيح الظني وإن كان اتفق الشيخان على إخراجهم في "صحيحهما" لوجود الحثية الأولى فيه . فحيثما الخبر المتروك عملاً ظني والإجماع قطعي فيرجع القطعي على الظني . والقياس وإن كان حراماً في مقابلة النص لكن محله ما إذا لم يجتمع آراء جميع علماء العصر من المجتهدين عليه وعلى ترك الحديث الظني عملاً .

قوله يدخل فيهم جميع حفاظ الحديث ومشائخه الخ
(ص ٢٩٦)

قلت : دعوى دخول جميعهم ليست بصحيحة إلا إذا ثبت أن جميع حفاظ الحديث ومشائخه مجتهدون . ودون إثباته أن بلغ الجمل في سم الخياط . فإن من حفاظ الحديث ومشائخه أصحاب "السنن الأربعة" وكثير من مصنفى كتب الحديث . ومن المعلوم أنهم شافعية (١) ولو كانوا مجتهدين حرم عليهم تقليد الشافعي . وقد

(١) قلت : أما مذاهب مؤلفي "الاصول الست" فقد اختلف العلماء في تعيينها اختلافاً فاحشاً فصرح المؤلف هنا (أن أصحاب "السنن الأربعة" شافعية)

ذكر في الأصول أن الإجماع عبارة عن مجتهدى عصر واحد .

قوله فن ابن جاء مسنداً في الأعصار الآتية (ص ٢٩٦)

وقال في "بحث ما يتعلق بالدراسة الأولى" ما نصه :
(فإن من العلوم أنه كان طريقة أكثر المتقدمين غير المجتهدين تقايدهم واقتفاء آثارهم في أخذ الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة بتوسيطهم كما لا يخفى على من له أدنى درية بمعرفة طبقات المحدثين والفقهاء ومذاهبهم ورحمهم الله تعالى، وأن أصحاب "الصحيح الستة" سوى الإمام البخاري، وأصحاب المسانيد والمعاجم وغيرها سوى الإمام مالك والإمام أحمد، وأكثر أصحاب الكتب الحديثية وسائر أهل الحديث والفقهاء من المصنفين في الفقه وغيرهم من جميع المذاهب سلكوا هذا السبيل اهـ - ص ٢٦ و ٢٧)

فامتثنى هناك البخاري من المقلدين . وقال ابنه العلامة إبراهيم السندی في كتابه "سحق الاغبياء من الطاعنين في كمال الاولياء واتقياء العلماء"

(وأما مسلم والترمذي فهما وإن كان المسموع للعوام أنها شافعيان لكن ليس معنى ذلك أنها تقلداً للإمام الشافعي، بل الظاهر أنها مجتهدان مستنبطان وافق فقههما فقه الشافعي . وأشار إلى اجتهاد مسلم ابن حجر في "تقريبه" وكذا في "جامع الأصول" وإلى اجتهاد الترمذي الإمام الذهبي الشافعي في "ميزانه" لكن محمد بن أحمد الترمذي شافعي، وصاحب "السنن" اسمه محمد بن عيسى بن سورة الترمذي وهو مجتهد ! فمن حكم عليه بأنه شافعي أخطأ من لفظ الترمذي

قلت : يجوز أن يكون بعض الحفاظ المجتهدين في عصر حفظه ورواه لشقة ممن لم يكن من أهل الإجماع ثم نسي فصار بحيث لا يكون محفوظاً عند أحد من هؤلاء أهل الإجماع في ذلك العصر .

ولم يحقق . ثم اطلعت في "اتحاف الأكارم" على إشارة إلى أن الإمام مسلم مالكي المذهب ، وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمالكية ولم يبين الغاية على عادته والله أعلم ، ثم وقفت في "الاتحاف" على التصريح بالغاية بقوله إلى مسلم فكان أدل دليل على أن الإمام مسلم صاحب "الصحيح" مالكي المذهب ، والله تعالى أعلم . والترمذي أثبت له في "شرح إساء رجال المشكاة" "الاجتهاد كما هو مصطلح عندهم في إطلاق الفقيه على المجتهد كما لا يخفى .

وأما الإمام البخاري فقد ذكر التاج السبكي في "طبقاته" أنه - أي البخاري - شافعي المذهب وتعقبه العلامة نفيس الدين سليمان ابن إبراهيم العلوي رضي الله تعالى عنه فقال : البخاري امام مجتهد برأسه كأبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وسفيان الثوري . و محمد بن الحسن انتهى .

ونسخه "سحق الاغبياء" الخطية محفوظة بخزانة الكتب لمدرسة "مظهر العلوم" بكراتشي . وقال الإمام العلامة حافظ العصر الشيخ محمد انور الكشميري في "فيض الباري"

(واعلم أن البخاري مجتهد لا ريب فيه ، وما اشتهر أنه شافعي فلموافقته آياه في المسائل المشهورة والافمواقفته للإمام الاعظم ليس أقل مما وافق فيه الشافعي . وكونه من تلامذة الحميدي لا ينفع

وبجوز أن لا يكون الحديث الصحيح محفوظاً عند أهل الإجماع، وأن يكون محفوظاً عند غيرهم ممن يجوز الرواية عنه وليس من أهل الإجماع في ذلك العصر.

لأنه من تلامذة اسحاق بن راهويه أيضاً وهو حنفى فعده شافعيّاً باعتبار الطائفة ليس بأولى من عده حنفياً. وأما الترمذى فهو شافعى المذهب لم يخالفه صراحة إلا في مسئلة الإبراد. والنسائى وأبو داود حنبلان صرح به الحافظ ابن تيمية. وزعم آخرون أنها شافعيان. وأما مسلم وابن ماجه فلا يعلم مذهبها. وأما ابواب مسلم فليست بما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدل بها على مذهبه اهـ ج - ١، ص ٨٠ طبع مصر

وقال أيضاً رحمه الله في "العرف الشدى"

(وأما مسلم فلا أعلم مذهبه بالتحقيق. وأما ابن ماجه فلعله شافعى. وأما أبو داود والنسائى فالشهور أنها شافعيان ولكن الحق أنها حنبلان وقد شجنت كتب الجنبلة بروايات أبى داود عن احمد والله أعلم اهـ)

وأما السيد صديق حسن خان القنوجى فقد ذكر في "الحطه" بذكر الصحاح الستة "صحیح مسلم" بلفظ ("الجامع الصحيح") للإمام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري الشافعى) وكذا قال في كتابه "اتحاف النبلاء المتقين" وذكر في كتابه "ابجد العلوم" البخارى وأبا داود والنسائى في الشوافع اهـ وقال الامام ولي الله الدهلوى في "الانصاف في بيان سبب الاختلاف"

(أما البخارى فإنه وإن كان منتسباً الى الشافعى وموافقاً له في

قوله قلنا ليس كل مشايخ الحديث ظاهريّة (ص ٢٩٦)
قلت: الأمر كذلك لكن كلام السيوطى نص في أن شذوذ الظاهريّة الجامدة ولو كان إجماعاً قياسياً لا يضر في تحقق الإجماع

كثير من الفقه فقد خالفه أيضاً في كثير، ولذلك لا يعد ما تفرد به من مذهب الشافعى. وأما أبو داود والترمذى فهما مجتهدان متسبان الى احمد واسحاق وكذلك ابن ماجه والدارمى فيما نرى، والله أعلم. واما مسلم وابو العباس الاصم جامع "سند الشافعى" و "الام"، والذين ذكرنا هم بعده - وهم النسائى والدارقطنى والبيهقى والبقوى - فهم منفردون لمذهب الشافعى يتاصلون دونه اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح البخارى"

(ان البخارى في جميع ما يورده في تفسير الغريب إنما ينقله من أهل ذلك كابى عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم. وأما المباحث الفقهية فغالبا مستمدة من الشافعى وأبى عبيد وأماليها. وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايسى وابن كلاب ونحوها اهـ ج - ١، ص ٢١٣ طبع الميرية بمصر)

وقال العلامة ابن القيم في "اعلام الموقعين" في "الوجه الرابع والاربعين من وجوه رد التقليد":

(البخارى ومسلم و أبو داود و الاثرم وهذه الطائفة من اصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحض المنتسبين اليه اهـ)

وكذلك ذكر هؤلاء الثلاثة ابن ابى يعلى في "طبقات الحنابلة" وأما تاج الدين السبكي فلم يذكر في "طبقات الشافعية" الا البخارى وأبا داود

كما أن شدوذ الرافضة والخارجية ونحوهما لا يضره أيضاً . قال في "التنقيح والتوضيح" (أهلية من ينقصد به الإجماع لكل مجتهد ليس فيه فسق ولا بدعة فإن الفسق يورث التهمة ويسقط العدالة .

والنسائي . وأما الحنفية والمالكية فلم يذكروا أحداً منهم في طبقاتهم .

فانظر الى هذا التجاذب الذي وقع بين هؤلاء الاعلام نتارة يعدون احدهم شافعيًا وتارة حنبليًا وأخرى مجتهدًا وهذا كله عندي تغرض وتكلم من غير برهان فلو كان احد من هؤلاء شافعيًا أو حنبليًا لاطبق العلماء على نقله ولما اختلفوا فيه هذا الاختلاف الفاحش كما قد اطبقوا على كون الطحاوي حنفيًا وابن عبد البر مالكيًا والبيهقي شافعيًا وابن الجوزي حنبليًا وابن حزم ظاهريًا سوى الامام ابي داود فإنه قد تفقه على الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه ومسائل عن احمد معروف مطبوع ، وذكره الشيرازي في "طبقات الفقهاء" من اصحابه . وهذان الحافظان الذهبي وابن حجر لو كان فيهم احد شافعيًا لصاحبا به . ولعل ما نقله الشيخ طاهر الجزائري في كتابه "توجيه النظر الى اصول الاثر" عن بعض الفضلاء في هذا الباب قريب من الصواب ونصه :

(وقد مثل بعض البارعين في علم الاثر عن مذاهب المحدثين مراراً بذلك المعنى المشهور عند الجمهور فاجاب عما مثل عنه بجواب يوضح حقيقة الحال وان كان فيه نوع اجمال وقد احببنا ايراده هنا مع اختصار ما قال :

أما البخاري وابوداود فاسمان في الفقه وكانا من اهل الاجتهاد . وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابو يعلى والبخاري ونحوهم فهم على مذهب اهل الحديث ليسوا مقلدين لواحد من العلماء ولا هم من الائمة المجتهدين بل يحيلون الى قول ائمة الحديث كالشافعي واحمد واسحاق

وسقطت العدالة بالتعصب والسفسه) إنتهى . ومن المعلوم أن الظاهرية الجامدة ومنهم ابن حزم متعصبية بحتة . (١) وأما الإجماع

وابن عبيد واسألهم وهم الى مذهب اهل الحجاز أميل منهم الى مذهب اهل العراق . وأما ابوداود الطيالسي فاقدم من هؤلاء كلهم من طبقه يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون الواسطي وعبد الرحمن بن مهدي وأسأل هؤلاء من طبقه شيوخ الامام احمد هؤلاء كلهم لا يألون جهداً في اتباع السنة غير أن منهم من يميل الى مذهب العراقيين كوكيع ويحيى بن سعيد . ومنهم من يميل الى مذاهب المحدثين كعبد الرحمن بن مهدي . وأما الدارقطني فإنه كان يميل الى مذهب الشافعي الا انه له اجتهاد ، وكان من ائمة السنة والحديث ولم يكن حاله كحال احد من كبار المحدثين ممن جاء على اثره فالتزم التقليد في عامة الاقوال الا في قليل منها مما يعد ويحصر فان الدارقطني كان اقوى في الاجتهاد منه وكان افقه وأعلم منه ١ - ص ١٨٥ طبع مصر عام ١٣٢٨

وعندي البخاري وابوداود أيضاً كسائر الائمة المذكورين من قبل ليسا مقلدين لواحد بعينه ولا من الائمة المجتهدين بل يميلان الى أقوال أئمتهم ولو كانا مجتهدين لنقل أقوالهما مع أقوال سائر الائمة من اهل الاجتهاد والفقه ولكن نرى أن سائر الكتب التي قد دون فيها أقوال المجتهدين خالية عن ذكر مذاهبها . وهذا الامام الترمذي مع أنه من خواص أصحاب البخاري لا يذكر في "جامعه" مذهب شيخه الذي تخرج به مع ذكر أكثر مذاهب المجتهدين كابن المبارك واسحاق ، ولو كان البخاري عند الترمذي من ائمة الفقه والاجتهاد لذكر مذهبه في كل باب . وان كان لا ينكر أن الامام ابا داود افقه الستة ولذا ذكره الشيرازي في "طبقات الفقهاء" دون غيره من اصحاب الصحاح .

(١) قلت : قال الحافظ ابو سعد عبد الكريم السمعاني في "كتاب

الانساب"

القياسي فليس بحجة عند الظاهرية الجامدة أصلاً. قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (ويجوز أن يكون

"الظاهري" بفتح الظاء المعجمة والهاء المكسورة بعد الالف في آخرها الراء هذه النسبة إلى أصحاب الظاهر، وهم طائفة ينتحلون مذهب داود بن علي الأصماني صاحب الظاهر وهم يجرون النصوص على ظاهرها وفيهم كثرة اه)

وقال العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي في "مقدمه تاريخه" عند ذكر "علم الفقه"

(أنكر القياس طائفة من العلماء وابتلوا العمل به وهم "الظاهريه"، وجعلوا المدارك كلها منحصرة في النصوص والاجماع، وردوا القياس الجلي والعلوي المنصوص إلى النص لأن النص على العلة نص على الحكم في جميع محالها. وكان امام هذا المذهب داود بن علي وابنه وأصحابها ثم درس مذهب أهل الظاهر اليوم بدروس أئمتهم وانكار الجمهور على منتحلته، ولم يبق إلا في الكتب المجلدة، وربما يكف كثير من الطالبين من تكلف بانتحال مذهبه على تلك الكتب يروم اخذ فقههم منها ومذاهبهم، فلا يخلو بطائل ويصير إلى مخالفة الجمهور وانكارهم عليه؛ وربما عد بهذه النحلة من أهل البدع بنقاه تعلم من الكتب من غير مفتاح المعلمين! وقد فعل ذلك ابن حزم بالاندلس على علو رتبته في حفظ الحديث، وصار إلى مذهب أهل الظاهر وسهر فيه باجتهاد زعمه في اقوالهم، وخالف امامهم داود، وتعرض للكثير من أئمة المسلمين فنقم الناس ذلك عليه وأوسعوا مذهبه استهجاناً وانكاراً وتلقوا كتبه بالاغفال والترك حتى انها ليحظر بيعها بالاسواق وربما تمزق في بعض الاحيان. ولم يبق الا مذهب أهل الرأي من العراق وأهل الحديث من الحجاز اه)

مستند الاجماع قياساً خلافاً للظاهرية) انتهى. وأيضاً إجماع غير الصحابة ليس بإجماع معتبر عند الظاهرية. قال ابن الهمام في

وقال شيخ الاسلام تقي الدين محمد الشهير "هنا دقيق العيد" في "شرح الامام باحاديث الاحكام" في شرح حديث "لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه"

(ارتكب "الظاهرية"، ههنا مذهبا وجه سهام الملامه اليهم وأفاض سيل الازدراء عليهم حتى أخرجهم بعض الناس من أهليته الاجتهاد واعتبار الخلاف في الاجماع. قال ابن حزم منهم: ان كل ماء راكد قل أكثر بال فيه انسان فانه لا يحل لذلك البائل خاصه الوضوء منه ولا الغسل وان لم يجد غيره ففرسه التميم، وجائز لغيره الوضوء منه والغسل وهو ظاهر مطهر لغيره الذي بال فيه. ولو تقوط فيه أو بال خارجاً فسأل البول إلى الماء الدائم أو بال في انائه وصبه في ذلك الماء ولم يتغير له صفة فالوضوء والغسل جائز لذلك المتقوط والذي سأل بوله فيه ولغيره.

وعن شنع على ابن حزم في ذلك الحافظ ابوبكر بن معوذ فقال بعد حكاية كلامه: فتأسل أكرمك الله ما جمع هذا القول من السخف وهوى من الشناعة ثم يزعم أنه من الدين الذي شرعه الله ويعت به رسوله، جل الله عن قوله وكرم دينه عن افكاه اه)

وقال العلامة ابن تيمية في كتابه "الرد على الاخواني"

(وقال ابن حزم الظاهري: السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام وأما السفر إلى آثار الأبياء فذلك مستحب. ولأنه ظاهري لا يقول بفحوى الخطاب - وهو إحدى الروايتين عن داود الظاهري - فلا يقول ان قوله تعالى "ولا تقتل لها ان" يدل على النهي عن الضرب والشم. ولا أن قوله تعالى

”التحرير“ وشارحاه في ”شرحيه“ (ولا يشترط في حجتيه القطعية كونهم - أى المجعنين - الصحابة خلافاً للظاهرية حيث

” ولا تقتلوا اولادكم خشية“ اسلاق “ يدل على تحريم القتل مع الفنى واليسار وامثال ذلك مما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين ويقطعون بخطأ من قال مثل ذلك فينسبونه الى عدم الفهم ونقص العقل اه - ص ٢١ طبع السلفية بمصر على هامش ” الرد على البكرى “

ووقع في ” سير النبلاء “ للحافظ الذهبي في ترجمه ابن حزم مانصه :

(تفقه ابن حزم اولاً للشافعى ثم اذاه اجتهاده الى القول بنفى القياس كله جليه وخفيه والاخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث والقول بالبراءة الاصلية واستصحاب الحال . وصنف في ذلك كتباً كثيرة وناظر عليه وبسط لسانه وقلمه ، ولم يتأدب مع الائمة في الخطاب بل فجع العبارة وسب وجذع فكان جزاءه من جنس فعله بحيث أنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الائمة وهجروها ونفروا منها واحرقوا في وقت . واعتنى بها آخرون وفتشوه انتقادا واستفادة وأخذوا ومواخذة ، ورأوا فيها الدر الثمين ممزوجة في الرصف بالخرز المهيئ . فتارة يطربون ومرة يعجبون ومن تفرده يهزؤون اه)

وقد حط الحافظ ابوبكر بن العربي على ابن حزم في كتاب ” العواصم من القواصم “ وعلى الظاهرية فقال :

(هى امه سخيفة تسورت على مرتبة ليست لها وتكلمت بكلام لم تفهمه . تلقفوه من اخوانهم الخوارج حين حكم على رضى الله عنه يوم صفين فقالت : لاحكم الا الله . وكان اول بدعه لقيت في رحلتى القول بالباطن فلما عدت وجدت القول بالظاهر

لوا : إجماع من بعدهم ليس بحجة) انتهى . وقال في ” التنقيح “ بعض الناس خصوا الإجماع بالصحابة) انتهى . فعلم من هذا أن

قد ملأه المغرب سخياف كان من بادية ” اشبيلية “ يعرف بابن حزم ، نشأ وتعلق بمذهب الشافعى ثم انتسب الى داؤد ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم انه امام الائمة يضع ويرفع ويعكم ويشرع ، ينسب الى دين الله ما ليس فيه ويقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيراً للقلوب منهم . وخرج عن طريق المشبه في ذات الله وصفاته فجاء فيه بطوام . واتفق كونه بين قوم لا يصر لهم الا بالمسائل فاذا طالبهم بالدليل طاعوا فيضاحك مع اصعابه منهم . وقد جاء في رجل بجزء ابن حزم ساء ” نكت الاسلام “ فيه دواهي فجردت عليه نواهي يقولون : لا قول الا ما قاله الله ولا تتبع الا رسول الله فان الله لم يأمر بالاعتداء بأحد ولا بالاهتداء بهدى بشر ، فيجب ان يحققوا ان ليس لهم دليل وانما هى سخافة في تهويل (اه)

وقال المؤرخ شمس الدين بن خلكان في ” وفيات الاعيان “ وأنباء أبناء الزمان “ في ترجمه ابن حزم :

(وكان كثير الوقوع في العلماء المتقدمين لا يكاد يسلم احد من لسانه فنفرت عنه القلوب واستهدف لفقهاء وقته فتأثروا على بغضه وردوا قوله وأجمعوا على تضليله وشنعوا عليه وحذروا سلاطينهم من فتنته ونهوا عوامهم عن الدنو اليه والاخذ عنه فاقصته الملوك وشردته عن بلاده حتى انتهى الى بادية لييلة فتوفى بها آخر نهار الاحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين واربعمائة ، وقيل انه توفى في ” منت ليشم “ وهى قرية ابن حزم المذكور رحمه الله تعالى . وكانت ولادته بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس يوم الاربعاء

إجماع الصحابة حجة عند الظاهرية إلا إذا كان السند قياساً .

سليخ شهر رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة قاله ابن صاعد .
وقال أبو العباس بن العريف : كان لسان ابن حزم وسيف
الحجاج بن يوسف الثقفي شقيقتين . وإنما قال ذلك لكثرة وقوعه
في الأئمة (اه)

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " لسان الميزان " :

(علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح
بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي أبو محمد
القرطبي اللبلي - بفتح اللام وسكون الموحدة ثم لام - الفقيه
الحافظ الظاهري صاحب التصانيف . ولد بقرطبة سنة أربع
وثمانين وثلاث مائة ونشأ في نعمته ورياسته وكان أبوه من
الوزراء وولي هو وزارة بعض الخلفاء من بني أمية بالاندلس
ثم ترك واشتغل في صباه بالأدب والمنطق والعربية .
وقال الشعر وترسل ثم أقبل على العلم فقرأ الموطأ وغيره ثم
تحول شافعيًا فمضى على ذلك وقت ثم انتقل إلى مذهب
الظاهر وتعصب له وصنف فيه ورد على مخالفه اه)

قلت : وأما إمامهم داؤد فقال ابن خلكان في " وفیات داؤد :
الاعيان " :

(أبو سليمان داؤد بن علي بن خلف الاصبهاني الامام
المشهور المعروف بالظاهري كان زاهدا متقللاً كثير الورع اخذ
العلم عن اسحاق بن راهويه وأبي ثور . وكان من اكثر
الناس تعصباً للإمام الشافعي رضي الله عنه وصنف في
فضائله والثناء عليه كتابين . وكان صاحب مذهب مستقل وتبعه
جمع كثير يعرفون " بالظاهريه " وكان ولده أبو بكر محمد
على مذهبه . وانتهت اليه رياسته العلم ببغداد وهو امام

قوله وليس كل من يطلق عليه الخ (ص ٢٩٦ ٢٩٧)

قلت : تسليم هذا موقف على ثلاث مقدمات . إحداها أن
بعض تلك الظاهرية أو كلهم كان مجتهداً . وثانيها أن ذلك المجتهد
منهم كان معاصراً لأهل الإجماع ومع هذا شد عنهم . وثالثها
إثبات أنهم من جملة أهل العدالة الذين يعتد بهم في انعقاد الإجماع .
وإذا لم يثبت شئ منها فهم كلهم ممن لا يخرق خلافه الإجماع .
وهو معنى كلام السيوطي (أن ابن حزم ظاهري فلا يقدح خلافه
في الإجماع) انتهى . فلا صحة لجواب المعارض هذا أصلاً . وليس
كل ظاهري من ثقافة الرواة وابن حزم وإن كان من ثقاتهم إلا أنه من
المفرطين في مذهبه فقد برى من الإفراط أن الحديث القائم على

اصحاب الظاهر اه)

وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " في ترجمته :

(وقد ذكره ابن أبي حاتم فاجاد في ترجمته فانه قال :
روى عن اسحاق الجبظي وجاعته من المحدثين وتفقه للشافعي
رحمه الله تعالى ثم ترك ذلك ونفى القياس والنسب في الفقه
على ذلك كتباً شد فيها عن السلف وابتدع طريقته هجره أكثر
أهل العلم عليها وهو مع ذلك صدوق في روايته ونقله واعتقاده
إلا أن رأيه أضعف الآراء وأبعدها من طريق الفقه وأكثرها
شدوا . ونقل وراق داؤد عن أبي حاتم انه قال في داؤد :
ضال مضل لا يلتفت إلى وسائسه وخطراته اه)

خلاف ماذهب إليه ليس بصحيح وهو ليس كذلك . (١)
ولقد اعترف المعارض ههنا بأن الظاهرية الجامدة خارجون عن
بخرق الإجماع بخلافه وابن حزم منهم . فبطل حكمه في ابن حزم
بأن خلافه خارق للإجماع .

قوله ويستحيل عادة عدم علم جميع علماء العصر الخ
(ص ٢٩٧)

(١) قلت : كما أفرط ابن حزم في حكمه على حديث أبي
عاسر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ليكون في أمي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف) الحديث
الذي أخرجه البخاري في الأشربة حيث قال في كتابه " المحلى "

(هذا حديث منقطع ، لم يتصل ما بين البخاري وصدقه
بن خالد ، ولا يصح في هذا الباب شئ أبداً ، وكل ما فيه
موضوع اه)

قلت : قال ابن القيم في " إغائه الألفان " بعد ذكره لهذا الحديث
وتصحيحه له :

(ولم يصنع من قدح في صحة هذا الحديث شيئاً كابن
حزم نصرة للمذهب الباطل في إباحة الملاهي اه)

وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " في حق ابن
حزم :

(وكان واسع الرواية جداً إلا أنه لثقة حافظته كان يهجم
على القول في التعديل والتجريح وتبيين إساء الرواة فيقع له
من ذلك أوهام شنيعة . وقد تتبع كثيراً منها الحافظ
قطب الدين الحلبي ثم المصري من " المحلى " خاصة اه)

قلت : قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في
" شرحية " (الإجماع اصطلاحاً إتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد صلى
الله تعالى عليه وسلم على أمر شرعي) انتهى . فليس الإجماع عبارة
عن إتفاق جميع علماء العصر سواء كانوا مجتهدين أولاً . ولا استحالة
عقلاً ولا عادة في أن لا يكون الحديث محفوظاً عند مجتهدي
عصر واحد ، ويكون محفوظاً عند غيرهم من أصحاب ذلك
العصر ، ولا يلزم أن يكون غيرهم الذين كان الحديث محفوظاً
عندهم من الظاهرية العرفية ؛ بل غاية ما يلزم أن يكون البعض
منهم ممن يتعمل عنه الحديث ويتلقى منه . فما ذكره المعارض
من الإستحالة العادية في الصورة المخصوصة لا يضر أصلاً .

قوله وكيف يجوز هذا مع أنهم معصومون الخ (ص ٢٩٧)

قلت : دعوى أن القياس الذي هو سند الإجماع قياس في
مقابلة النص خطأ ظاهر كآمر . فقوله (فالدليل الذي يوجب
عصمتهم الخ . ص ٢٩٧) ممنوع . وقد تقدم منا الكلام على
قوله (الحديث الصحيح إذا لم يكن محفوظاً إلى آخره ص ٢٩٧)
وعلى ما بنى عليه ذلك القول من الإمتناع العادي وعصمة المجتمعين
من علماء الأمة أهل الإجماع . فإن شئت أن تعرف ذلك فارجع
إليه . فإذا لم يصح ذلك لم يصح ما بنى المعارض عليه ، والحمد لله
تعالى على ذلك .

قوله

والألفى حقيقة الأمر ليس حديث الخ (ص ٢٩٨)

قلت : صحة ثبوت الحديث عنه صلى الله تعالى عليه

لاستلزام أن يكون عالم من علماء الأمة تشرف بالعمل به . ألا ترى ذلك من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وبما

ترك الإطلااق المخل بالمرام . ومن المعلوم أنه يجوز النسخ قبل

العمل ، قال الإمام ابن الهمام في "تحريره" وشارحاه في "شرحيه"

(الإتفاق على جواز النسخ للحكم بعد التمكن من الفعل الذى تعلق

به الحكم بعد علمه بتكليفه به بمضى ما يسع الفعل من الوقت المعين

للفعل شرعاً إلا ما عن الكرخى . واختلف في النسخ قبل التمكن

من الفعل فالجمهور من الحنفية وغيرهم كالشافعية والأشاعرة

قالوا : يجوز) انتهى . على أن تشرف عالم من علماء الأمة

بالعمل به لا ينتهض دليلاً على نفي الإجماع على ترك العمل به

فإنه يجوز أن يكون ذلك العالم غير مجتهد وإن كان معاصراً مع

أهل الإجماع ، وأن يكون مجتهداً غير معاصر معهم فتقدم عصره

على عصرهم أو تأخر عنه . وأيضاً لو فرض ثبوت إجماع من

الأمة قديماً وحديثاً على ترك العمل بالحديث الصحيح الظنى فلا يستلزم

ثبوته أن يكون قول أعرف خلق الله تعالى صلى الله عليه وآله

وصحبه وسلم مهماً لجواز أن يكون الترك من حيث ظاهره لا مطلقاً

فعمل بما هو مأول به كما أشرنا إليه في حديث قتل شارب

الخمرفى المرة الرابعة ، على أن الحديث المتروك العمل به

كان منسوخاً بعد العمل به فقد أخذ حقه

العمل به قبل النسخ . فكيف يلزم من القول بأن

الإجماع يدل على نسخ الحديث التعطل في كلفاته القدسية . ولا يقول

الآن من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وبما

ترك الإطلااق المخل بالمرام . ثم إن إعتقاد المعترض بأنه لا يخرج

الحديث عن المذاهب الأربعة وعلمائهم لا يجعل عدم العمل على

الحديث وترك العمل به من جميع علماء العصر أو علماء جميع الأعصار

غير جائز ، على أنه يجب ههنا أيضاً تقييد الحديث بغير المنسوخ .

وأيضاً قد سبق في كلام المعترض ما يدل على أن الحديث إذا كان

مخالفاً للمذاهب الأربعة يجب التمسك به ولا يجوز الأول إليها .

فإن كان في كلامه السابق باحثاً على مجرد الفرض فلا إشكال

ولا يهدم إعتقاده هذا عليه بسبب ذلك الكلام .

قلت : هذا الفرق الذى ذكره المعترض ههنا أيضاً اختراع

منه منحوت له لم يسبق إليه أحد من العقلاء فضلاً عن الفضلاء

قديماً وحديثاً . ولهذا زاد المعترض لفظ "عندنا" فيما قبله .

وأيضاً هذا الكلام من المعترض قلع منه لإعتبار الإجماعات القائمة

في الشريعة الغراء منقولة في كتب الحديث أو الفقه أو الكلام

أو غيرها . فلم يبق الإجماع حجة عند المعترض إلا بمعنى أنه

لو وجد في الشريعة لكان حجة وأنه لم يوجد فيها أصلاً . وهل

هذا لإتهافت وخروج عن الحق الذي يجب الإستمسك به
ومن ادعى أن المعارض وجد في الشريعة إجماعاً كذلك فليأت
ببينة على ذلك. فقله (وقل ما يوجد إجماع ينقل الخ ص ٢٩٨)
محمول على عدم وجدان أصلاً وكثير ما يستعمل لفظ " قلما " فيه
بل القول بعدم وجدان مثال له في إجماعات الشريعة مصرح به في
قول المعارض (وما نقل من الأمثلة لذلك فقد عرفت عدم
تمامه ص ٢٩٨) وفي قوله (ومن ادعى تحقق وجوده في
الشريعة فليأت به ص ٢٩٨) على أنا قد ذكرنا عن الأستاذ أبي
إسحاق الإسفراييني وعن الإمام السيوطي (الإجماع على جواز النقل
عن الكتب المعتمدة ولو بلا سند) فشمّل نقل الإجماع وغيره .
فإذا جاز نقل الإجماع عنها بالإجماع فالنظر متردد في أنه هل
يقدم على الحديث الظني إذا كان لم ينقل إلينا بالتواتر أو بالشهرة
ثم نقول : فعلى هذا على المعارض أن يقول بهذا الفرق من
غير تفاوت في إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة أيضاً ، وأن يبين
أن أي إجماعين من ذينك الإجماعين ثبت بهذا الوجه فيما إذا كان
أحدهما أو كلاهما عارض الحديث ، وعلى المعارض في ذلك أن ينقل مذهب
واحد من أهل البيت بهذا الوجه أيضاً وإلا فلا يتحقق إجماع أهل
البيت الذي يعارض الحديث عند المعارض . نعم قال الإمام
النسفي في " شرح المنار " (إن الإجماع كالسنة فكما تثبت السنة
بدليل قاطع لاشبهة فيه كالخبر المتواتر ، وتثبت بدليل فيه شبهة
كالخبر المشهور وخبر الآحاد كذلك الإجماع . فإن نقل إلينا

بالإفراد كان كنفيل السنة بالآحاد فكان مقدماً على القياس) انتهى .
وقال التفتازاني في " التلويح " (نقل الإجماع إلينا كنفيل السنة ،
فنقل الإجماع إلينا قد يكون بالتواتر فيفيد القطع ، وقد يكون
بالشهرة فيقرب منه ، وقد يكون بخبر الواحد فيوجب العمل
لوجوب اتباع الظن بالدلائل المذكورة) انتهى . فأفاد عبارة
التفتازاني أن الإجماع يقدم على الحديث الظني وهو خبر الواحد
إن كان نقل الإجماع إلينا بطريق التواتر أو بطريق الشهرة وأنه
إن كان نقل الإجماع إلينا بخبر الواحد كان كالحديث الظني يجب العمل
به . وأفاد عبارة " شرح المنار " أنه يقدم على القياس . وأما
إن العمل بهذا الإجماع الأخير مقدم على العمل بالحديث الظني
الذي هو خبر الواحد أيضاً فيستفاد من بعض العبارات المعبرة
والله تعالى أعلم . ومن المعلوم أن أكثر إجماعات الشريعة نقل
إلينا بطريق الشهرة بالمعنى الذي أسسها الأصوليون في حد الخبر
المشهور فلا إلغاء لها ولا قلع لإعتبارها في الشريعة المطهرة . وقد
ثبت من هذه العبارة أنه لا معتبر بالفرق الذي ذكره المعارض ههنا
عند علماء الشريعة ، على أن القول بهذا الفرق يفضي إلى أن يكون
الإجماع الذي وصل نقلًا إلينا إلى حد الشهرة وليس رجاله رجال الشيعين
غير قابل لأن يقدم على حديث " الصحيحين " أو حديث أحدهما . وهذا
أيضاً خلاف ما قال العلماء (١) . وإذا كانت أكثر إجماعات الشريعة
منقولة إلينا بطريق الشهرة فلا بأس إن جاءوا بها في كتبهم

(١) بل قال الإمام فخر الدين الرازي في " أساس التقديس "

معلقات فهي مما يترك بها الأحاديث الظنية عملاً فقوله
(فالإجماعات التي تنقل معلقات الخ ص ٢٩٨) ممنوع . ثم نقول :
إذا كان الإجماع الذي يصلح به ترك الحديث عند المعارض هو
الإجماع المشروط بالشرائط المذكورة المحدث لا غير . فقوله (فوجود
إجماع يترك به الحديث الخ ص ٢٩٨) إنكار بحث منه لوجود
الإجماع الحجة الذي يصلح أن يترك به الحديث في الشريعة فإن
إنكار وجود الإجماع الذي يصلح لذلك في الشريعة يستلزم إنكار
الإجماع مطلقاً فكل إجماع يصلح أن يترك به الحديث الظني لما مر
ولإخبار الصادق المصدوق بحفظهم عن الخطأ . فقد ادعى المعارض
في هذا المقام أن الإجماعات الموجودة في الشريعة الغراء ليست كل
واحدة منها بحجة شرعية ، وقد ذكر في " دراساته " قبل أن
القياس ليس بحجة شرعية أيضاً ، فلم يبق حينئذ من أركان الدين التي هي
الأصول الأربعة شئ معتد به عنده إلا إثبات وهما الكتاب والسنة .
فالعجب كل العجب من هذا الإنصاف . فلعل المعارض عمل

" وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب
بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتيهما . فأما اعتقاد أنهما علما جميع
الأحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم إلى
زمانها فذلك لا يقوله عاقل ، غاية ما في الباب أنا نحن
الآن بها وبالأدلة روي عنهم إلا أنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً
على منكر لا يمكن استناده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم
قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة " ومن ترويجاتهم على أولئك
المحدثين " اهـ ص ١٧٠ و ١٧١)

النعاني

بقولهم : الإنصاف عين الإنصاف والإنصاف خير الأوصاف
وهو مما لم يجوز أن يعمل به في مثله .

بحث ما يتعلق بالدراسة التاسعة

قوله - في الدراسة التاسعة - وهو في التحقيق عبارة
عن أصحاب داود الخ (ص ٢٩٩)

قلت : ومنهم ابن حزم على ما صرح به النووي والسيوطي
واعترف به المعارض في " الدراسة الأولى " في بحث استدلال
نفاة القياس بالإباحة الأصلية (ص ٥٧) ومنهم من مشى
على أقوالهم .

قوله وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقاً حتى في العلة
المنصوصة الخ (ص ٢٩٩)

قلت : أما القول بعدم جواز القياس في العلة الجلية فقد
صدر عن جميع نفاة القياس كما مر مفصلاً في البحث على أقوال
صدر عن جميع نفاة القياس ومنهم أصحاب الظواهر والظاهرية وابن حزم وابن العربي .
وأما القول بعدم جواز القياس في العلة المنصوصة فقد صدر عن
ابن العربي نصاً كما نقله عنه المعارض في أثناء " الدراسة الخامسة "

في بيان أحوال المهدي رضى الله تعالى عنه (ص ٢٢٨) والظاهر من دلائل سائر نفاة القياس نفي القياس فيها أيضاً . وأما ما ذكره بقوله (بل ما يترأى من أقوالهم الخ ص ٢٩٩) تخمين محض لا يعتمد عليه . فكللام ابن حزم وهو من الظاهرية مشحون بشيء يسير من الإستنباط ، وقد صرحت بعض العبارات أنهم انكروا الإستنباط وإعمال الفكر والفهم في كتاب الله تعالى ومنته صلى الله تعالى عليه وسلم فلعلهم يقولون ما لا يفعلون . فكللام المعارض هذا يستلزم أن يكون ابن حزم وابن العربي من الظاهرية الجامة . وأما المعارض فلا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . أما سمعت قول المعارض في أول " الدراسة الثامنة " (أن كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب على نمط جديد مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداوله اليوم) انتهى . أليس أسفار أصحاب الظواهر مما تداول اليوم . فالعجب أن المعارض كما تبرأ عن المذاهب ومقلديهم وإن كانوا عرفاء بالله تعالى أو محدثين وعن الظاهرية كذلك تبرأ عن أصحاب الظواهر وإن كانوا محدثين أو عرفاء بالله تعالى .

قوله وهؤلاء مما لا يعبا بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقهاء الخ (ص ٢٩٩)

قلت : قد عبر المعارض عن الظاهرية ههنا "بما" إشعاراً بأنهم عنده كالحیوانات العجم . وهذا أيضاً ليس بسديد . ثم نقول : إن ابن حزم أيضاً من الظاهرية الذين قال فيهم المعارض ما قال .

فلذا قال الإمام السيوطي (إن ابن حزم الظاهري لا يقدح خلافه في الإجماع) كما أن السيوطي صرح أيضاً (بأن الإجماع لا يتخرق بخلاف الظاهرية ، وبأن مذهبهم مردود بالكتاب والسنة) وليتقظ القطن ههنا بما اعترف به المعارض من أن الظاهرية كلهم - أى ومنهم ابن حزم - مما لا يعبا بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقهاء فإنه يفيد في رد كثير مما ذكره المعارض سابقاً عن ابن حزم .

قوله فلكلامهم وجه (ص ٣٠٠)

قلت : هذا المعنى هو مرادهم لا غير فلفظ "الظاهرية" صار في العرف علماً لقوم مخصوصين لم يدخل فيهم أصحاب الظواهر أصلاً ؛ لكن يتعجب ههنا من صنيع المعارض ههنا حيث حمل كلام الفقهاء على عمل حسن ولو على وجه التريديد الذي أشعر في شقه الآخر إلى استحسانه عنده . وليس كلام الفقهاء محلاً لهذا التريديد لا ذكرنا .

قوله على معنى أنه كما لا يخرق الإجماع خروج أهل البغى الخ (ص ٣٠٠)

قلت : ليس الأمر كما زعم المعارض بل معنى كلام الفقهاء هو الأمر الأعم للمثبت والمنفى فإن الظاهرية الملقبة بهذا اللقب عرفاً إذا كان مذهبهم مردوداً بالكتاب والسنة ، وإذا كانوا مما لا يعبا بهم ولا

بأقوالهم كما مر ومع هذا أصروا على ذلك المذهب فهم كأهل البغي
الغير المجتهدين حين أصروا على الخروج عن طاعة إمام العامة .
فكما أن إصرارهم عايه إثم كبير أخرجهم عن حيز الاعتبار وخرق
خلافهم للإجماع الواقع في زمانهم كذلك أخرجهم عن حرمة القتال
معهم فيحل قتالهم إلى أن يفيثوا إلى أمر الله تعالى . ودعوى أنهم
جامدون على الحديث ، وأن ما قالوا به منصوص عنه صلى الله
تعالى عليه وسلم فهم في ذلك على الحق إن صحت لا تنجهم عن
لزوم وقوع المعصية والإثم الكبير عنهم بسبب معصية أخرى -
وهي الإصرار على مذهبهم - فيحل قتالهم بهذه المعصية الأخرى
ولا بدع في ذلك فقد صرح العلماء رحمهم الله تعالى أن الساكنين
بقريّة إذا اجتمعوا على ترك الأذان أو الخنسة حل للإمام قتالهم
وإن كانوا مصلين صائمين فاعلين انخبرات والمبراة سواء ؛ ولزم
عليهم المعصية من جهة ترك المسنون الآكد الشعار على هيئة
الاجتماع وإن كان أصل ترك السنّة ليس مما يوجب المعصية .
وإذا كان العلماء الكرام حكموا بلزوم المعصية وحل القتال في
أمثال هاتين الصورتين فلأن يحكم العلماء الفقهاء بهما على من كان
مذهبه مردوداً بالكتاب والسنة ومع ذلك أصر عليه وما فآء
إلى أمر الله تعالى أولى وأجدر . وما ذكره المعترض من الفرق بين
البيّغة والظاهرية فلا يجديده شيئاً فيما أراد فإن إجدائه موكول
على ثبوت أن المؤثر في الحكم على الظاهرية بلزوم المعصية وحل
القتال ليس إلا ما ثبت في البيّغة دون الظاهرية ، وليس الأمر كذلك

لما مر فلا إجداء . وبهذا التحقيق علم أن مراد الفتواء في كلامهم
المثبت والمنق كلاههما ، وأن ما أتى به المعترض في معناه يشبه
التحريف له .

قوله مع أنهم ما قالوا به منصوص من رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخ (ص ٣٠٠)

قلت : هذه دعوي باطلة إن حل " ما " على العموم وهو
الظاهر وإلا انحصر الحق والقول بما نص عليه صلى الله عليه وسلم
في جميع ما قالت الظاهرية به . فيلزم أن يكون قول من خالفهم
فيما خالف تركاً لذلك المنصوص خروجاً عن الحق ، فيتفرع عليه
أن ما قاله ابن العربي أو أصحاب الظواهر أو الإمام البخاري أو
أصحاب المذاهب أو غيرهم كالمعتز فيما خالف قولهم ترك للمنصوص
وخروج عن الحق والصواب . ودون إثباته بعد ما بين
المشرقين . وإن حل " ما " على السور الجزئي فمع أنه خلاف
الظاهر لإخلال بالتقريب ؛ على أنا نتكلم بمثل ما قلنا في مصداق
ذلك الجزئي إذا ثبت الخلاف بين الظاهرية وبين سائر أهل
الشريعة . ثم نقول : إن دعوي أن ما قالوا به منصوص ولهم
في ذلك على الحق دعوي مجردة من الدليل فليأت المعترض بالدليل
عليه ، ولا بنيان بلا أس لم لا يجوز أن يكون دعواهم هذه
كدعوي الخوارج المارقّة والرافضة الخارجة والمعتزلة الفاسدة
والبيّغة الكاسدة أن ما قالوا به منصوص عنه صلى الله تعالى

عليه وسلم وأنهم في ذلك على الحق ؛ بل هو المتعين في دعواهم هذه لما صرحوا به . نعم هاتان الدعويان تصحان من أئمة المذاهب الأربعة رحمهم الله تعالى لكن بشرط أن يزيدوا في آخر دعواها الثانية هذه اللفظة ” ويحتمل الخطأ بالنسبة إلى ما عند الله تعالى “ . والعجب من المعارض أنه قال أولاً في شأن الظاهرية (وهؤلاء مما لا يعابهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقهاء ص ٢٩٩) والآن يقول في أقوالهم (إنها منصوصة منه صلى الله تعالى عليه وسلم وإنهم في ذلك على الحق ص ٣٠٠) فالقول الثاني صادر سهواً عنه أو تناقض مدفوع . وليس القول بالذم الزائد فيهم إفراطاً خارجاً عن الحق ، وإنما الإفراط الخارج عن الحق من كل وجه هو ذم فقهاء الحنفية الكرام بل جميعهم بل ذم جميع مقادير أئمة المذاهب الأربعة بما ليس فيهم - وهم براء منه - أو بما فيهم على زعم أنه معصية كبيرة صدرت عنهم ، والأمر ليس كذلك لا سيما وفيهم الكبراء من الأولياء الكرام والمحدثين العظام والفقهاء الفخام الذين كثير منهم أعلى شأنًا وأفخم كعباً من ابن العربي وأمثاله في المعرفة والظاهر . فالكلمات - صدرت بمن صدرت إليهم في الذم عليهم - كلمات قبيحة يستعاذ من شرها وبخشي من عواقبها .

قوله مع وضوح أمر التعدية في غيره (ص ٣٠٠)

قلت : كلام المعارض هذا مبني على ما ذكره قبل من أن

العللة إذا كانت منصوصة أو جلية يجوز القياس . (١) وقد ذكرنا جوابه سابقاً بما لا مزيد عليه ، فإذا بطل الأساس بطل ما بني عليه من الحصر ؛ على أن كلام السيوطي أن مذهبهم مردود بالكتاب والسنة يبطل هذا الحصر أيضاً . ولو كان خطأهم المفضي إلى الحكم بمردودية مذهبهم وكونه غير معبأ به ما كان إلا من حيث جهودهم عن أمر التعدية في غيره مع وضوحه لكان ابن العربي بل جميع نفاة القياس أيضاً كذلك لما مر أن ابن العربي وسائر نفاة القياس لا يقولون بالقياس في العلة المنصوصة ولا في العلة الجلية .

قوله وإن أرادوا به ما يعهم وغيرهم (ص ٣٠٠)

قلت : لم يرد الفقهاء بقولهم : ” إن حكم الظاهرية حكم البغاة “ هذا المعنى أصلاً فإن البحث في ” الظاهرية “ الملقبة بهذا اللقب في العرف العام وفي عرف الفقهاء الأصوليين والفروعيين فلا يشمل أمثال الإمام البخاري رحمه الله تعالى حتماً ؛ على أنه قد ثبت عن الإمام البخاري في ” جامعه الصحيح “ قياسات شتى وقد ذكرنا بعضها مفصلاً نقلاً عن الشارح القسطلاني وغيره . وفي شيء من ذلك البعض ليست العلة منصوصة ولا جلية فهو رضى الله عنه مجتهد (٢) ليس من الظاهرية البتة ولا من أهل الظواهر الذين

(١) راجع ” الدراسات “ ص ٢٩٩

(٢) قلت : وقد سربنا الكلام مفصلاً على هذا المطلب فليراجع - النعماني

ينفون القياس مطلقاً. والمعترض إنما جاء بما جاء على نمط جديد فهو ليس من أتباع البخارى ولا على مذهبه.

قوله وهذا التعميم لا يستبعد على شمول مثله الخ (ص ٣٠٠)

قلت: أصل هذه الحكاية على ما في "الفتح" و "النهر" وغيرهما قولهم (وحكى أن الإمام البخارى صاحب "الصحيح" دخل "بخارا" وكان يفتي في زمن أبي حفص الكبير فقال له: لا تفعل فأني إلى أن أفتي بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا شاة أو بقرة تمسكا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "كل صبيين ارتضعا على ثدى واحد حرم أحدهما على الآخر" فاجتمع علماءنا عليه فأخرجوه منها، والله أعلم - وزاد في "النهر الفائق" - أي بصحة هذه الحكاية) ونحوه في "الطبقات الكبرى" نقلاً عن شمس الأئمة السرخسى. فثبت بهذه العبارات أن أصل هذه الحكاية ليس بصحيح، (١) ولو صحت فالزيد ملحق بالزيد عليه من المعترض

(١) قلت: قد راجعنا "الفتح" و "البحر" و "طبقات الحنفية" للقرشى فليس في عباراتهم شئ يدل على أن أصل هذه الحكاية ليس بصحيح بل صرائح نصوصهم تدل على إثباتها عندهم وأنا أسردها بومتها. قال العلامة المدقق زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفى في "البحر الرائق"

(وقد حكى في "المبسوط" و "الكشف الكبير" أن البخارى صاحب الأخبار دخل "بخارا" وجعل يفتي، فقال له أبو حفص

نفسه من غير دليل له عليه، وسيتبين عليك ما يرد المزيد رداً

الكبير: لا تفعل، فأبى أن يقبل نصيحته حتى استفتى في هذه المسئلة، فافتى بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا من ثدى لبن شاة تمسكا بقوله عليه السلام "كل صبيين اجتمعا على ثدى واحد حرم أحدهما على الآخر" وقد أخطأ لفوات الراى، وهو أنه لم يتأمل أن الحكم متعلق بالجزئية والبعضية. فأخرجوه من "بخارا" اه) وقال كمال المحققين الامام ابن الهام في "فتح القدير":

(وقتل أن الامام محمد بن اسماعيل البخارى صاحب "الصحيح" أفتى في "بخارا" بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا شاة فاجتمع علماءها عليه، وكان سبب خروجه منها، والله أعلم. ومن لم يدق نظره في مناطات الاحكام وحكمها كثر خطاؤه. وكان ذلك في زمن الشيخ أبى حفص الكبير. وهو لدة الامام الشافعى رحمه الله فانها معا ولدا في الامام الذى توفى فيه أبوحنيفة رحمه الله، وهو عام خمسين ومائة اه)

وقال الامام العافظ الناقد محى الدين عبد القادر القرشى في "الجواهر المضية في طبقات الحنفية":

"أحمد بن حفص، المعروف بأبى حفص الكبير البخارى، الامام المشهور، أخذ العلم عن محمد بن الحسن، وله أصحاب لا يحصون. ذكر السمانى: أن "بخيزاخز" قرية من "بخارا" منها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبى حفص الكبير.

قال شمس الأئمة: قدم محمد بن اسماعيل البخارى "بخارا" في زمن أبى حفص الكبير، وجعل يفتي فنهاه أبو حفص وقال:

صريحاً ؛ على أن قول نقلة هذه الحكاية في أولها "وحكي" يشير إلى ضعف ثبوتها وعدم صحتها (١) ثم نقول : لو صحت فكان أبو حفص

لست بأهل له ، فلم ينته ، حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة فأفتى بثبوت الحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه من "بخارا" .

والمذهب أنه لا رضاع بينها ، لأن الرضاع يعتبر بالنسب ، وكما لا يتحقق النسب بين بني آدم والبهائم ، فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم (٥)

والقصة مشهورة أوردها القاضي حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري المالكي في تاريخه المعروف "بالخميس" (ج - ٣ ص ٣٨٢ طبع مصر) وأشار إليها العلامة ابن حجر المكي الشافعي في آخر كتابه "الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان" .

(١) قلت : لا شك أن لفظه "حكي" من ألفاظ التمريض ، لكن قد جرت عادة المصنفين باتيان صيغة التمريض فيها صح ، واستعمال الفاظ الجزم فيها ضعف فإشارة لفظه "حكي" إلى ضعف ثبوت ما أورد بعدها وعدم صحتها مطلقاً لا يصح ، قال الحافظ شمس الدين السخاوي في "فتح المغيث شرح ألفية الحديث" نقلاً عن النووي :

(وقد أهمل ذلك - أي اتيان ألفاظ الجزم في الصحيح والفاظ التمريض في الضعيف - كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم إذ يقول في الصحيح يذكر ويروي ، وفي الضعيف قال وروي (٢٠) طبع الهند

الكبير أجل علماً وقُدوةً وقدرًا ومشیخةً في عهده ، وكان الإمام البخاري حين مات ابن ثلاثة وعشرين سنةً على ما سنبين فكان وقت إخراجهم من "بخارا" ما بلغ مبلغاً من الحديث والاجتهاد ما بلغه بعد . (١) وبدل على هذا قول أبي حفص "لا تفعل" فلما

وهذه الحكاية أوردها القرشي بلفظ الجزم ، وصاحب البحر وان أوردها بلفظ التمريض لكن قوله بعد حكايته (وقد أخطأ الخ) يدل على صحتها عنده . وكذلك قول المحقق ابن الهام بعد إيرادها (ومن لم يدق نظره الخ) يدل على ذلك ، والله أعلم . وهذا نص شمس "اللمعة" في "المبسوط"

(ولو أن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة لم تثبت به حرمة الرضاع ، لأن الرضاع معتبر بالنسب ، وكما لا يتحقق النسب بين آدمي وبين البهائم ، فكذلك لا تثبت رمة الرضاع بشرب لبن البهائم وكان محمد بن إسماعيل البخاري صاحب "الصحيح" رضى الله عنه يقول : تثبت الحرمة ، وهذه المسئلة كانت سبب إخراجهم من "بخارا" فانه قدم بخارا في زمن أبي حفص الكبير رحمه الله ، وجعل يفتي فيها أبو حفص رحمه الله وقال : لست بأهل له ، فلم ينته حتى سئل عن هذه المسئلة ، فأفتى بالحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه (٥)

(١) قلت : واندفع بهذا ما أورده الشيخ عبد العثي الفرنجي على التكنوى "الفوائد البية" في تراجم الحنفية" من قوله .

(وهي حكاية مشهورة في كتب أصحابنا ، ذكرها أيضاً صاحب "العتابه" وغيره من شراح "الهداية" لكن استبعد وقوعها بالنسبة إلى جلاله قدر البخاري ودقه فهمه وسعه نظره وغور فكره مما لا

أفتي البخاري بحرمة الرضاع في الصورة المذكورة ووصل خبر فتواه هذه إلى أبي حفص واجتمع علماء "بخارا" على القول بعدم الحرمة ، وأصر البخاري على ما حكم ولم يتأمل في الإجماع الثابت على

يعفى على من انتفع "بصحيحه" وعلى تقدير صحتها فالبشر يغطي (٥)

فإن تلك الفتيا صدرت عن البخاري في بداية الحال حين لم يبلغ ذلك المبلغ . وعندى لا استبعاد في وقوع هذا من البخاري رحمه الله مطلقاً فهذا شيخه يحيى بن معين سيد الحفاظ وملك الحديثين قد حكى عنه : أنه سئل عن مسئلة من التيمم فلم يعرفها ، ذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وأهله" (ج - ٢ ، ص ١٦٠) وروى الحفاظ الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ما نصه :

(أخبرنا محمد بن أحمد بن علي الدقاق ، حدثنا : أحمد بن اسحاق النهاوندي - بالبصرة - قال : حدثنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد حدثنا : أبو عمر أحمد بن محمد بن سهيل حدثني : رجل ذكره من أهل العلم ، قال ابن خلاد : وأنسيت أنا اسمه . قال : وقفت امرأة على مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيثمة وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث ، فسمعتهم يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه فلان ، وما حدث به غير فلان ، فسألته عن العائض تغسل المولى وكانت غاسلة - فلم يجيبها أحد منهم - وكانوا جماعة وجعل بعضهم ينظر إلى بعض ، فأقبل أبو ثور ، فقالوا لها : عليك بالمقبل ، فالتفتت إليه وقد دنا منها فسألته فقال : نعم تغسل الميت ، لحديث القاسم عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : أما إن حيضتك ليست في يدك ، ولقولها : كنت أفرق رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالماء وأنا حائض . قال أبو ثور : فإذا فرقت

أن مثل هذا الرضاع لا يحرم - وهو المخصص لعموم الحديث المذكور - اجتمعوا عليه فحكموا بإخراجه من "بخارا" تاديباً . والتغريب من أقسام التاديب على ما عرف ، فيجوز مثله من مثله لمثله في أمثال هذه

رأس النبي فأمليت أولى به فقالوا : نعم رواه فلان ، وحدثنا فلان ، وتعرفونه به من طريق كذا ، وخاضوا في الطرق والروايات ، فقالت المرأة : أين كنتم إلى الآن ٥ (ج ٢ - ص ٦٦)

وأبو خيثمة - هوزهير بن حرب النسائي لحافظ الكبير محدث بغداد ، شيخ البخاري ومسلم وأبي داود ، وابن ماجه - قال يعقوب بن شيبة : هو أثبت من أبي بكر بن أبي شيبة . وقال الفريابي : سألت ابن نمير عن أبي خيثمة وأبي بكر بن أبي شيبة ، أيما أحب إليك أبو خيثمة أو أبو بكر بن أبي شيبة فقال : أبو خيثمة ، وجعل بطريه . وترجمته مذكورة في "تذكرة الحفاظ" للذهبي .

وخلف بن سالم هو أبو محمد السندي مولى آل المهلب ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" فقال : من أعيان حفاظ بغداد ، قال يعقوب بن شيبة : كان ثقة ثبتاً أثبت من مسدد والحميدي ٥

وروى الحفاظ ابن الجوزي بسنده إلى أحمد بن سلمة - النيسابوري قال : سمعت اسحاق بن راهويه يقول : كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا فكاننا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة ، فيقول يحيى بن معين من بينهم وطريق كذا ، فاقول أليس هذا قد صح باجماع منا ؟ فيقولون : نعم فاقول ما مراده ؟ ما تفسيره ؟ ما فقهه ؟ فيقولون كلهم إلا أحمد بن حنبل ٥ (ص ٦٣)

وهذا شيخ شيخ البخاري عبد الرحمن بن مهدي ذكر فيه الساجي قال

س. فالتأديب من الكبار للصغار غير غريب فإنهم بأشكال هذه التأديبات وصلوا إلى ما وصلوا. فقد ورد "رحم الله امرءاً تأدب وأدب" ثم لفظ العبارات المذكورة يدل على أن الإخراج ما كان عن أبي حفص فقط. وبعض الناس ينسبونه إليه فقط وهو غير صحيح، وعبارة المعترض محتملة لكن التعبير عنهم "بعض المتجاسرة من الفقهاء" من أعظم الجسارات فقد قال صاحب الطبقات الكبرى: (الإمام أبو حفص الكبير هو الإمام المشهور من الطبقة الثالثة أخذ الفقه والعلم عن محمد بن الحسن وله أصحاب لا يحصون) انتهى. وعده صاحب "الطبقات" في عداد المجتهدين. (١) وأيضاً إذا كان أبو حفص مجتهداً فإن أخطأ في هذا الإجتهد فلا

حدثنا: محمد بن إسماعيل الأصفهاني قال سمعت: موسى بن عبد الرحمن بن مهدي قال: كان أبي احتجم بالبصرة، ولم يحدث وضوءاً، فعابوه بالبصرة، وأنكروا عليه، وكان سبب كتابه إلى الشافعي بذلك، فوجه بالرسالة إلى أبي. نقله الحافظ ابن عبد البر في كتابه "الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء" (ص ٧٢) فانظر كيف استعصى وجه الجواب على ابن مهدي في هذه المسئلة حتى استعان بفتيحه هو دونه في "طبقة". وهؤلاء الحفاظ مع جلالته في العام لا عيب عليهم في هذا لباب. فكم من إمام في فن مقصر عن غيره، فلكل فن رجال. أما وظيفته المحدث أن ينقل ويروي ما سمعه من الأحاديث كما سمعه. أما استنباط الأحكام والفتوى والعمل بالمدلول فهو من وظيفته الفقيه.

(١) قلت: وترجمه العلامة المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري "حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي" فقال:

أقل من أن يكون له أجر واحد فيه وللإمام البخاري أجران المصيبة، وله أجران في الحكم بعدم ثبوت الحرمة بين الرضيع المذكورين، وللبخاري أجر واحد في الحكم بثبوتها في تلك الصور (وأبو حفص الكبير أحمد بن حفص بن زبرقان العجلي البخاري من لدات الإمام الشافعي رضي الله عنه، رحل من "بخارا" إلى العراق قديماً فسمع من محمد ما لم يسمع الجوز جاني وسمع الجوز جاني من محمد ما لم يسمعه أبو حفص - مثل كتاب السنن الكبير - لتقدم عوده إلى "بخارا" على إخراج هذا الكتاب للناس وأبو حفص هذا إمام عظيم رحل قديماً إلى العراق كما سبق وحمل علماً جماً إلى "بخارا" ونشر العلم بها حتى أصبحت "جامع الثوري" وصنفت ابن الإسلام في العلوم حيث سمعوا منه "جامع الثوري" وصنفت ابن المبارك وكيع وتفقهوا عليه حتى أصبحت كل قرية من قرى المبارك وفيها جامعة من الفقهاء من أصحابه. وذكر السمعاني في "بخارا" فيها جامعة من الفقهاء من أصحابه - قرية "بخارا" باب "الخيزاخزي": أنها نسبة إلى خيزاخز - قرية "بخارا" - فيها جامعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير. وهو من أوائل شيوخ البخاري صاحب "الصحيح" أنه حفظ كتب ابن المبارك رحلته، ففى "تاريخ الخطيب" أنه حفظ كتب ابن المبارك وكتب وكيع وعزل كلام هؤلاء يعني نفسه أهل الرأي - وهو ابن ست عشرة سنة. وفيه أيضاً أنه سمع "جامع الثوري" من أبي حفص هذا، وذكر حكاية تشهد للبخاري بجودة الحفاظ وهو شاب قال أبو بكر محمد بن جعفر النرخشي في "تاريخ بخارا" الذي ألفه سنة ٥٣٣ هـ لنوح بن نصر بن أحمد بن إسماعيل الساماني عند وصفه لموضع في "بخارا" يقال له "در حقره" بمعنى: باب سبيل الحق - كان أبو حفص

سبع عشرة ومائتين) وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "مقدم فتح الباري" وصاحب "النهر" في نهره (ولد البخاري صاحب الصحيح

العراق كانوا يحيلون مشكلات المسائل عليه وعلى أصحابه، وذكر مبلغ اقباله على العلم والتعليم والعبادة..... وقد ترجم أبو نصر أحمد بن محمد بن نصر القباوي هذا التاريخ الى الفارسية سنة ٥٥٢٢ ولخصه محمد بن زفر بن عمر سنة ٥٥٧٩ والترجمة الفارسية مطبوعة في باريس سنة ١٨٩٢ وقطعه من الاصل العربي مطبوعة هناك أيضاً، ومن يجهل مبلغ جلاله هذا الامام في العلم والورع يجب أن لا يجعل جهله معياراً لمعرفة مناسل العلماء. فليراجع الاصل والترجمة في ذلك من شاء. ١ ص ٧٠ حتى ٧٢ طبع مصر سنة ١٣٦٨)

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" في ترجمته محمد بن سلام البيكندي شيخ البخاري مانعه:

(وكان بينه وبين أبي حفص أحمد بن حفص مؤدة مع المخالفة في المذهب اه)

وقرات في "باب زهد العلماء وبعدهم عن السلطان" من كتاب "روضة العلماء" للشيخ أبي علي حسين بن يحيى البخاري الزندويستي الحنفي ونسخته الخطية محفوظة في خزائن الكتب بجامعة حيدر آباد بالسند، وأخرى محفوظة في دار الكتب الاصفية بحيدر آباد الدكن بالهند - ما نصه:

(وسمعه - يعني الامام ابا محمد عبدالله بن الفضل الخيزاخرى - يحيى بالفارسية عن أبي حفص الكبير رحمه الله:

ثم إنه قال صاحب "النهر" - وهو عمر بن نجم أخو الزين بن نجم صاحب "البحر الرائق" - (ولد الإمام أبو حفص سنة خمس مائة في العام الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة ومات سنة

الكبير البخاري يسكن في هذا المحل، وكان رجل منه الى "بغداد" وعاد بعد أن تفقه على محمد بن الحسن الشيباني وكان جامعاً بين العلم والزهد، ولم يكن له مثل في تلك الديار، وكان من مفاخر "بخارا"، وبه انتشر العلم في "بخارا" حتى أصبحت قبة الاسلام، وبه نال الامناء والامراء ما يونسه، وحكى ساجى للامير محمد بن طالوت من زيارته له، ودخله عليه بعد الاستئذان، وخروجه من غير ان يقدر ان يكلمه بكلمة. امامه من مهابة، وقوله: اني دخلت الى الخليفة هيتى له، وذكر كثرة تلاوته للقرآن الكريم حتى انه لم تنقص تلاوته من نصف ختمه كل يوم الى وفاته، ونقل عن محمد بن سلام البيكندي حافظ "بخارا" انه رأى في المنام رسول الله صلى الله عليه وسلم قادماً الى "بخارا"، وهو يركب جملاً كما وصف في الخبر، وعلى رأسه قلنسوة بيضاء، والناس في غايه الفرح من مقدمه عليه السلام فانزلوه في دار أبي حفص، وانه رأى ابا حفص قاعداً امام رسول الله يقرأ عليه كتاباً، والرسول صلى الله عليه وسلم يستمع اليه ويصدق به. ثم نص على أن ابا حفص توفي سنة ٥٢١٧ ودفن في تل يقال له: تل أبي حفص، وأن هناك مساجد وصوامع يسكنها المجاورون، وأن الناس يتبركون بتلك البقعة، وأن علماء

بعد صلاة الجمعة ثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين) انتهى . وقال الحافظ في

أن وإلى "خراسان" إسماعيل بن أحمد الساماني دعاه ليعقد عقد النكاح بينه وبين بنت بنت المطوعي ، فجاء وعقد النكاح بينهما فقال : يا بنت روجت ابنتك فلانة برضاها على مهر كذا إسماعيل بن أحمد الأمير هذا - فقالت : زوجتها فقال : للأمير يا إسماعيل بن أحمد تزوجت فلانة بهذا المهر وقبلت هذا النكاح بنفسك قال : تزوجتها وقبلت . فسأله باسمه ولم يسمه أميراً ، فلما تم العقد أتى بالغالية فلطخت لحيته أبي حفص بها وأمر الأمير له بعشرة آلاف درهم فلم يقبلها ، فلما خرج من داره أتى ناحيته تعرف "بأسفد ماشه" وغسل لحيته بمائها حتى أخذت لحيته ريح الحماة وزالت عنها ريح الغالية ، ثم قال إنما فعلت هذا لأني أستحي من الله تعالى أن أدخل بيتي وفي لحيتي رائحة غالية" السلطان . قال الزندويستي :
فهكذا كان العلماء (١٤)

وفيه أيضاً في الباب المذكور :

(سمعت أبا إسحاق الزاهد قال سمعت أبا إسحاق الزاهد بن جعفر يقول : تلقيت أبا حفص عند انصرافه من رسالته الأمير الرشيد من كورة نيسابور ، فلقيته بمياه كال عند صلاة الفجر وهو يصلي وعليه قميصه وازاره والحية والعامة موضوعة بين يديه ، وكان يوماً بارداً يجمد القطر فيه من شدة البرد ، فلما فرغ من صلاته سلت عليه مم قلت له : أتصلي في قميص واحد في مثل هذا البرد ورأسك مكشوف

"المقدمة" (ومدة عمر البخاري إثنان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً) ونحوه في "شرح القسطلاني" على "صحيح البخاري" فعلى

قال : هذه العامة والحية من هدايا السلطان لا أجتري أن لا ألبسها مخافة السلطان ، ولا أصلي فيها مخافة أن ترد علي صلاتي لمكانها ، فانزعها وأصلي كما رأيت يا أخي (١٥)
وفيه أيضاً في "باب ما يجب على العالم أن يستعمل العام أولاً" ثم يعلم غيره :

(سمعت أبا محمد عبد الرحيم بن عبد الصمد المروزي يحدثني عن أبي حفص الكبير البخاري رحمه الله : أنه ما انصرف من العراق اجتماع عليه أهل "بخارا" وسأله ليجلس للعامة ، فقال : نعم وكرامة ، فاجتمع الناس وزيّنوا المسجد ووضعوا السرير . والرسم بالعراق أن كل من جلس للعامة فقلنسوة تسمى بقلنسوة القضاة ، فقلنس بها أبو حفص وخرج إلى الدار فرأته امرأته فقالت له : أيد الله الشيخ وخرج إلى أين قصدت حيث تقلنست بقلنسوة القضاة ؟ فقال : أجلس للعامة فقالت : هل عملت بما علمت حتى تخرج إلى الناس فتعظّمهم ، فقال الشيخ : أيتها المرأة ربيت بهم نافعاً ، وخرج إلى الناس وصباح بهم وقال : انصرفوا فاني وجدت في الدار معلماً احتاج إلى علمه قال : فانصرف الناس ودخل الشيخ الدار وجعل يعبد الله ويستعمل العلم ثلاث سنين ، فلما تم ثلاث سنين اجتمع إليه الناس بعد ثلاث سنين وسأله ليجلس إليهم فشاوّر امرأته فقالت له : هل عملت بما علمت فقال : عملت بالكثيرها فقالت : هل تعرف لنفسك خصماً قال : فجلس الشيخ متفكراً فتذكر فقال :

هذا حين مات أبو حفص كان عمر البخاري ثلاثاً وعشرين سنة .
وقال الحافظ في "مقدمته" في ترجمة هي قوله "ذكر

خرجت يوماً قبل خروجي الى العراق الى قصر المجوس بدير
"سمرقند"، وكنت أطوف في المزارع فاذا انا بدير كرات ،
فاخذت طاقه كرات وأكلتها فلا اعرف لنفسى خصاً غير هذا
فقلت له : أمراته ارض خصمك ، قال فخرج أبو حفص وطلب
صاحب الديرة فاذا هو بمجوسى فوجده وأخبره بصنيعه واستحل
منه فلم يجعله في حل حتى قال له : لك على عشرة الاف
درهم فقال المجوسى : حتى استاذن أهل بيتي ، فذهب
المجوسى الى منزله وأخبر أهل بيته ، فقلت أهله : ان
هذا دين حق حسن حيث يعطيك هذا الرجل عشرة
الاف درهم في كرائته واحدة ندخل في دينه ، فآخبر
المجوسى أهل القرى في جوار قصره ، فكان حينئذ أكثر أهل
القرى المجوسيين ، فتبعه من القرى سبعون نفرأ من المجوس من
أقرباء ذلك المجوسى حتى وقفوا على باب أبي حفص ، فخاف
أبو حفص من كثرتهم ، فجاءوا اليه وقالوا له : اعرض علينا
الاسلام ، فعرض عليهم فاسلموا باجمعهم ، فقال أبو حفص :
صدقت امرأى استعمال مسئلة واحدة تقع لنيف وسبعين نفراً
حتى اسلموا ثم رجع وخرج الى الناس وجلس ووعظهم . قال
ما تكلم بهذه الحكاية ، ثم قال : وهو كما قيل "عمل واحد
ينفع الالف وقول الالف لا ينفع الواحد اهـ"
وفيه أيضاً في الباب المذكور:

(وسمعت أبا نصر احمد بن اشرف يعنى بالفارسية قال :

سببه ومولده ومنشأه ومبده طلبه للحديث (إنه قال الإمام
البخاري : خرجت مع أمي وأخي إلى الحج الخ) ثم قال الحافظ

كنت مع الشيخ أبي حفص الكبير رحمه الله في طريق مسجد
الجامع فقام اليه الرجل وسأله عن فضل صوم أيام البيض ،
فمر ولم يجب ، فلما كان في الجمعة القابلة دعاني فذهبت
معه ، فلما بلغنا الى تلك المحلة قال : يا فتى هل تعرف
الرجل الذي سألني في الجمعة الماضية عن فضل صوم أيام
البيض فقلت بلى فاذا بذلك الرجل فدعوته فاجابه عن تلك
المسئلة فلما جلس الشيخ في الجامع قلت : في ذلك لم له
تجب في الجمعة الماضية ، فقال : لا تسئل ، فقلت كأنك
لم تحسن ، فالتحت عليه ، فقال : اني ما كنت استعملت تلك
المسئلة ، فالآن صمت اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس
عشر من الشهر ثم أخبرته عن فضل صوم أيام البيض لينتفع
به فاني لو علمته قبل استعالي ذلك لم ينتفع به اهـ

وقد جمع الشيخ احمد بن محمود المدعو بمعين الفقراء جزءاً -
في ذكر طائفة من أهل "بخارا" ونواحيها من العلماء والكبراء والفضلاء
والمشائخ المتقدمين والمتأخرين الذين درست قبورهم وانظمت آثارهم
قدس الله أرواحهم وطيب أشباحهم - بالفارسية وهو المعروف "برسالة"
ملا زاده در بيان مزارات أهل بخارا" بدأ فيه بترجمة الاسام
أبي حفص الكبير - ورأيت منه نسخة خطية كتبت منه سبعين
واثنتين بعد الالف وهو من محفوظات المتحف الباكستاني بکراتشى - فقال
فيه ما نصه :

(بحکم این حدیث کہ "ان الله يجب التيامن في
كل شئ" أبتدا بذكر الشيخ الشهير خواجه أبو حفص كبير

(قلت : وكان أول رحلته - أي إلى مكة - على هذا سنة عشر ومائتين) انتهى . وقال الحافظ أيضاً في "مقدمته" في ترجمة هي قوله "ذكر فضائل الجامع الصحيح سوى ما تقدم"

قدس الله روحه کرده شد باعتبار آنکه کسی که از نفس شهر "بخارا" متوجه قبله می گردد مرقد منور این بزرگ دین بر دست راست می شود ، و بحسب زمان نیز نسبت بسائر علماء ایشان مقدمند .

"ذكر مزارات تل خواجه المذكور عليه الرحمة"

الشيخ الاسام الهام العالم الخواجه أبو حفص أحمد بن حفص بن الزبرقان بن عبد الله الحبر العجلى البخارى ، رحمه الله عليه ، ولدت أو در سنه خمسين ومائه بوده است ، ودر همین سال ولادت حضرت امام شافعى و وفات حضرت امام اعظم ابو حنيفه بوده است ، و وفات خواجه أبو حفص در سنه سبع عشرة ومائتين بوده است . و مزار پر انوار ایشان مجمع ابدال و اوتادان . وساحت ایشان در علم و عمل و مجاهدات و صفاء حال و زهد و سخاوت و غزات و أعلاء كلمة الله در درجه اعلی بوده اند . و رأفت و رحمت و شفقت ایشان با عامه مسلمانان و قیام بمصالح ایشانان بی غایت و نهایت بوده اند . و ابو سلیمان جوزجانی رحمه الله علیه فرمودند که استاد خود امام محمد بن الحسن الشیبانی رحمه الله علیه را گفتم که اگر توازین عالم نقل کنی این علم را از کجا طلبیم ؟ حضرت امام رحمه الله علیه فرمود

(إنه قال عمر بن محمد بن يحيى يقول : سمعت الإمام البخارى يقول : صنف كتابي "الجامع" في المسجد الحرام) ثم قال الحافظ فيها قلت : الجمع بين هاتين ما تقدم "أنه

که از ابو حفص بخاری که هیچکس همچون او این علم را از من یاد نگرفته است . و از ابو سلیمان می گفته است که : مادامکه آن حفص زنده است اینک من یاد نگرفته ام که اسم محمد رحمه الله علیه را از من یاد نگرفته است .

حضرت خواجه أبو حفص را پرسیدند که کدام عمل تو امیدوار تراست فرمودند که کلمه توحید "لا اله الا الله" باز پرسیدند که کدام عمل تو همتناک و ترسناکتر است فرمودند : که این فتوی دادن که با او در مانده ام . یکی از اصحاب خود را وصیت فرمودند و گفتند که علم آسوز و بعلم عمل کن ، و بکارهای خلق مشغول مشو بی ضرورت ، و هیچ کس را ببدی یاد مکن ، و ملازم منزل خود باش ، و مداومت بر تلاوت قرآن کریم بما که این عملهاست از برای نفس خود پسنیده ام و از برای تو همین میخواهم . اللهم اجعلنا من يستمعون القول فيتبعون احسنه .

و دیگر مرقد منور فرزند ایشان العالم العامل الفاضل الكامل ابو عبد الله محمد بن احمد بن حفص البخاری است ، رحمه الله علیه ، ودر جانب قبله تربت خواجه رحمه الله علیه تربت خواجه عبد الله مېنسوی که شاگرد فرزند خواجه رحمه الله علیه است (ه)

كان يصنفه في البلاد" أنه ابتداء تصنيفه وترتيب أبوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلدته وغيرها - قال - ويدل عليه قول البخاري : أنه أقام فيه - أي : تصنيف الجامع - ست عشرة سنة فإنه لم يجاوز بمكة هذه المدة كلها وقال الحافظ في أول "المقدمة" المذكورة والقسطلاني في "شرحه" على "صحيح البخاري" (قال البخاري أخرجت كتابي الصحيح من ست مائة ألف حديث ، وقال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر . وقال البخاري : ما أدخلت في كتابي "الجامع" إلا ما صحح وتركت من الصحيح حتى لا يطول) فبعض هذه العبارات دلت على أنه حين مات أبو حفص الكبير كان الإمام البخاري ابن ثلاثة وعشرين سنة ، وبعضها على أن المخرج له عن "بخاري" ما كان أباه حفص فقط (١) إن ثبت الحكاية ، وعلى أن زيادة الإيذاء زيادة لم تقع في أصل الحكاية المروية إلا إذا أريد بالابناء ما تفرع على ما تحقق مهم من مجرد الإخراج فهو كالإخراج إن ثبت ثبت وإن لم يثبت لم يثبت . وكذا لم يثبت في الحكاية ما زاد المعارض فيها بعد من عند نفسه ، وبعضها على أن الإمام البخاري ترك في "جامعه" إيراد أحاديث صحت عنده أكثر من الموردة فيه . ولو ثبت هذه الحكاية فنظيرها ما ثبت وذكره الحافظ في آخر "مقدمته" والإمام القسطلاني في أوائل "شرحه" على "صحيح البخاري" (أن الحافظ البخاري لما قدم

(١) وليراجع ما كتبنا في هذا الباب في "التعقيبات على الدراسات"

بور وقع بينه وبين شيخه محمد بن يحيى الذهلي (١) الذي عنه في صحيحه أحاديث صحيحة من فتواه بمسئلة من المسائل عية منازعة (٢) فكان الذهلي يقول : لا يجلس إلينا من ذهب

(١) قلت : هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي ، عبد الله النيسابوري الحافظ أحد الاعلام الكبار روى عن ابن مهدي بن عاصم ويزيد بن هارون وعبد الصمد وخلّاق ، وله رحله "واسعه" وعنه البخاري ويدلّسه وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه الذي جمع "حديث الزهري" في مجلدين . قال أبو حاتم : محمد بن اسام زبانه ، وقال النسائي : ثقة مأمون . قال الذهلي : أنفقت العلم مائة وخمسين ألفاً . قال أبو حاتم بن الشرق : مات سنة وخمسين ومائتين اهـ كذا في "خلاصة" تذهيب تهذيب الكمال " : صفى الدين الخزرجي - وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" : رجمته : الذهلي الامام شيخ الاسلام حافظ "نيسابور" انتهت اليه مشيخته العلم بخراسان مع الثقة والصيانة والدين .

شعبة السنن اهـ

(٢) قلت : قال البيهقي في "كتاب الاسماء والصفات" في "باب بين التلاوة والتلو" :

(مذهب السلف والخلف من اصحاب الحديث أن القرآن كلام الله عز وجل ، وهو صفة من صفات ذاته لست بآئنه سنة الا أنهم في ذلك على طريقتين ، منهم من فصل بين التلاوة والتلو ، ومنهم من أحب ترك الكلام فيه مع انكار نول من زعم : أن لفظي بالقرآن غير مخلوق) ولمحمد بن يحيى مع محمد بن اساميل البخاري رحمه

بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل - أي البخاري - ولا يكلمه في قطع الناس عن البخاري إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة. وقال الذهلي: لا يساكنني محمد بن إسماعيل في البلدة فخشى البخاري

الله تعالى في ذلك قصة طويلة، فإن البخاري كان يفرق بين التلاوة والتلو، ومحمد بن يحيى كان ينكر التفصيل انتهى ملخصاً.

وهذه القصة أوردها الخطيب في "تاريخ بغداد" مفصلاً (ج ٢ - ص ٣١، ٣٢) فروى بسنده عن أبي حامد الأعشى قال: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى يسأله عن الاسامي والكنى وعمل الحديث، ويعرفه محمد بن إسماعيل مثل الاسم "أبو بكر" "أبو حمزة أحمد". فما أتى علي هذا شهر حتى قال محمد بن يحيى: إن من يحبني إلى مجلسه لأخضع ليها قائم كتبوا الناس بن "سند"؛ أنه يكلم في اللط منته فاد يته. فاد يته ومن يقربه فلا يقربنا. فاقام محمد بن إسماعيل ههنا مدة وخرج إلى "بخارا" وروى أيضا بسنده عن أبي حامد الشرق قال سمعت محمد بن يحيى يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته وحيث يتصرف، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ وما سواه من الكلام في القرآن. ومن زعم: أن القرآن مخلوق فقد كفر وخرج عن الايمان وبانت منه امرأته يستتاب، فإن تاب والاضربت عنقه وجعل ما له فينا بين المسلمين، ولم يدفن في مقابر المسلمين. وبن وقف وقال: لا أقول مخلوق أو غير مخلوق فقد ضاهى الكفر. ومن زعم: أن لفظي بالقرآن مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتهموه فانه لا يحضر مجلسه الا من كان على مثل مذهبه اه ٢)

على نفسه وسافر منها. ولما رجع البخاري إلى "بخارا" نصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهلها وبقي مدة بحدتهم فوقع معه نزاع أمير "بخارا" خالد بن محمد الذهلي، (١) ولما

(١) قلت: قال الحافظ ابن كثير في ترجمته البخاري من كتابه "البدایه والنهایه" ما نصه:

(بعث اليه بعض السلاطين لياثيه حتى يسمع أولاده عليه فارسل اليه: في بيته العلم والحلم يؤتى - يعني ان كنتم تريدون ذلك فهلموا الي - وأبى أن يذهب اليهم. والسلطان خالد بن أحمد الذهلي نائب الطاهريه "بخارا" فبقي في نفس الامير من ذلك، فاتفق أن جاء كتاب من محمد بن يحيى الذهلي بأن البخاري يقول: لفظه بالقرآن مخلوق - وكان قد وقع بين محمد بن يحيى الذهلي وبين البخاري في ذلك كلام وصنف البخاري في ذلك كتاب "أفعال العباد" - فاراد أن يصرف الناس عن السماع من البخاري، وقد كان الناس يعظمونه جدا، وحين رجع اليهم ثثروا على رأس الذهب والفضه يوم دخل "بخارا" عائدا الى أهله، وكان له مجلس يجلس فيه للاملاء بجامعها فلم يقبلوا من الامير، فامر عند ذلك بنفيه من تلك البلاد، فخرج منها ودعا على خالد بن أحمد فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بان ينادى على خالد بن أحمد على أتان، وزال ملكه وسجن في "بغداد" حتى مات، ولم يبق أحد ليسا عده على ذلك الا اهتلى ببلع شديد.

(اه)

وذكر ابن كثير خالدا هذا في حوادث سنة ثلاث وسبعين واثنتين

فقال:

خرج البخاري من "بخارا" كتب إليه أهل "سمرقند" يخطبونه إلى بلادهم فصار إليهم فلما كان "سمرقند" وهو قرية على فرسخين من

(وفيها كانت وفاة خالد بن أحمد بن خالد الذي كان أمير "خراسان" في حبس المعتد، وهذا الرجل هو الذي أخرج البخاري محمد بن إسماعيل من "بخارا" وطرداه عنها، فدعا عليه البخاري فلم يفلح بعدها، ولم يبق في الإمارة إلا أقل من شهر حتى احتبط عليه وعلى أبواله وأركب حاراً ونودي عليه في بليد سمرقند من ذلك الحين فمكث في السجن حتى مات في هذه السنة، وهذا جزاء من تعرض لأهل الحديث واليسنة اهـ).

قلت : وكان خالد هذا أيضاً من أهل الحديث والسنة، وفيه شاق له الخليل في "تاريخ بغداد" ترجمته منسوبة فالحسن الشاء عليه فقال :

(خالد بن أحمد بن خالد . . . أبو الهيثم الذهلي الأمير ولي إمارة "مرو" و "هراة" وغيرها من بلاد خراسان ثم ولي إمارة "بخارا" وسكنها، وله بها آثار مشهورة وأمر محمود، وكان قد سمع من إسحاق بن راهويه، وعلي بن حجر، وإسحاق بن منصور الكوسج، وأبي داود السنجي، وعبيد الله بن عمر القواريري، وبشر بن الحاكم النيسابوري، وخالد بن عمرو البكرائي، والحسن بن علي الحلواني، وعديون بن إسحاق الهمداني، وعمر بن عبد الله الأودي، ومحمد بن علي الشافعي. روى عنه نصر بن أحمد السدي الحافظ وأحمد بن محمد بن عمر المتكدي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وقال ابن أبي حاتم : كتبت عنه مع أبي بالري، وهو صدوق ثقة، ولا اشتوطن "بخارا"، أقدم إلى حضرته لحفظ الحديث مثل محمد بن نصير المروزي ومصالح بن محمد جزرة، ونصر بن أحمد البجلي، وأدين وغيرهم فصف له

"سمرقند" بلغه أنه وقع بين أهل "سمرقند" فتنة بسببه فقوم يريدون دخوله وقوم يكرهون، وكان له أصدقاء في "خرتلك"

نصر "سمرقند" وكان خالد يخلف مع هؤلاء المسلمين إلى أبواب المحدثين ليسمع منهم، وكان يمشي برداء وتعل يتواضع بذلك، ويهبط يده بالأحسان إلى أهل العلم فغشوه وقدموا عليه من الأتقي، وأراد من محمد بن إسماعيل البخاري المصير إلى حضرته، فاستع من ذلك، فأخرجه من "بخارا" إلى ناحية فلم يزل محمد هناك حتى مات ثم روى الخطيب بسنده عن أبي بكر محمد بن أبي حريث البخاري الأنصاري قال : كان نصيرك البغدادي يقيد خالد بن أحمد الأمير "بخارا" عن سئلته يحدث غير أن محمد بن إسماعيل جلس عنه "بخارا" وأظهر الاستخفاف به، فاعتل عليه خالد باللفظ ففناه من "بخارا" حتى مات في بعض قرى "سمرقند"

قلت : وقد قال بعض أهل العلم : إن ما فعله بمحمد بن إسماعيل البخاري كان سبب زوال ملكه، ثم روى الخطيب بسنده عن أبي بكر محمد بن صابر بن محمد قال : سمعت أبا الهيثم خالد بن أحمد الأمير يقول : أشتتني طلب العلم أكثر من ألف درهم.

قلت : وورد خالد بن أحمد "بغداد" في آخر أيامه وحديثاً جدياً، فسمع منه محمد بن خلف العزوف "بوكج" القاضي، وأبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، وأبو العباس بن عقدة، واعتقل السلطان نالداً، وأودعه الحبس ببغداد حتى مات. ثم روى بسنده عن أبي رجاء السندي قال : كان خالد بن أحمد يشتد على الطاهرية في آخر أموره وسال إلى يعقوب بن

إلا إذا أريد بالمحدثين المعنى الأعم الشامل لهم رضى الله تعالى عنهم ولا مجال لهذا في الشق الثاني فإن الصحابة والتابعين ومنهم على وفاء طاعة والحسنان وعلى زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق كلهم ممن جوز القياس الشرعى وإن كانت العلة خفية. وإن أراد بهم أولئك القلائل من المحدثين ووصفهم بوصف أعم يشمل الكثير والقليل منهم فلما ذكرنا أيضاً. وإن أراد بهم القليل ووصفهم بتلك الأوصاف على معنى أنهم ممن انتصف بتلك الأوصاف فلا يفيدهم المعترض في مقصوده ولو قطنيراً؛ على أنه يأتي منه سباق كلامه وسياقه. والحق أن أكثر المحدثين الذين قلدوا أئمة المذاهب وأقلهم الذين لم يقلدوهم ومضوا على رأيهم الذي أراههم الله تعالى كلاهما أصحاب الظواهر حقيقة - وإن سمي الأقل بهذا الاسم عرفاً بناءً على ما ادعوا كما سمي القوم الذي حكمهم حكم البقاة وحكم مذهبهم أنه باطل كما مر "ظاهريه" بناءً على ما زعموا بلا دليل، ولم يسم الأكثر بهذا الاسم عرفاً - وأنهم خير أهل العمل في الأرض، وأنهم من خيار العلماء، وأنهم من أهل سادات هذه الأمة، وأنهم من الفرقة الناجية، وأنهم من أهل السنة.

ومن المعلوم أن أصحاب الظواهر وهم القلائل من المحدثين والعارفين يقولون بوجوه الاستنباط جميعها إلا بالقياس مطلقاً ولو كانت العلة منصوصة أو جلية كما مر، فلا مساغ لقوله (إلا بالقياس الخفى الذى يقول به أكثر الفقهاء ص ٣٠١)؛ على أن القياس

الخفى كما يقول به أكثر الفقهاء يقول به أكثر المحدثين والعرفاء بالله تعالى. وإبداء العلة من الأصل المنصوص عليه بالكتاب أو السنة ثم تعديته إلى الفروع إذا صدر عن مجتهد عارف كاشف فلا تجاسر فيه على الشريعة الغراء، ولو كان الأمر كما قال المعترض لما أجازته الصحابة وأهل البيت والتابعون وأصحاب المذاهب الأربعة والجمهور من العلماء الأعلام من مقلديهم الأوفى المؤلفين من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء وغيرهم مع أن كثيراً منهم عرفاء بالله تعالى كاشفون لا يأخذون الأحكام إلا عن حضرة الحق تعالى مناماً وعن حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم إلهاماً وكشفاً بقطعة وشفاهاً أو مناماً على قول محى الدين ابن العربى، على أن الإجماع الذى ثبت على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة صير القول بعدم حجية القياس بعد تحققه قولاً خارجاً عن الإجماع والقول به خروجاً عنه. فأين التجاسر والتشريع الجديد؟ فليس القول بالقياس إلا مما شرع صلى الله تعالى عليه وسلم. ولم يوجد القياس عنهم رحمهم الله تعالى إلا فيما لم يوجد فيه نص أصلاً. والتجاسر على الشريعة الغراء إنما هو القياس في مقابلة النص وأنى ذلك، نعم التجاسر الشديد والتشريع الجديد كلاً نفي القياس بعد تحقق الإجماع المذكور. لا سيما والأئمة الأربعة القائلون عارفون كاشفون فهم محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا على قول من قال به وقد عرف مما سبق أنه لم ينكسر جواز القياس إلا الظاهرية ومنهم ابن حزم، وإلا قلائل من الصوفية وابن منهم العربى،

فنزل عندهم فأقام أياماً فرض فأت هناك ، رحمه الله تعالى) انتهى
ملخصاً . وهذه العبارة نادى بأعلى صوتها على أن ما وقع من
الإمام أبي حفص مع الإمام البخاري إن ثبت فهو أخف مما اتفق
لـه مع شيخه الذي أئذ عنده الأحاديث وأورد بعضها في
"جامعه" وهو ثابت حتماً ، فكما أن يحمل الحكاية السابقة ما
قدمنا كذلك يحمل هذه الحكاية عليه ، وكما لا عتب بذلك على
شيخه ومن سلك مسلكه كذلك لا عتب به على أي حفص و
من معه ، فقد أبي حفص وذويهم من متجاسرة الفقهاء وترجيح
تعميم معنى لفظ الظاهرية لأصحاب الظواهر في قول الفقهاء المذكور
بناء عليه مما لا ينبغي . وتبين من هذه العبارة أنه لما خرج
الإمام البخاري من "بخارا" بسبب نزاع أمير "بخارا" معه لم
يزل كذلك حتى وصل إلى موعد لطفه تعالى وهو خارج عن داره
وبلده فأت غريباً مهجوراً في كنف أنس الحق وأوبه إليه تعالى -
قدس الله تعالى سره - فارتد مزيد المعارض في هذه الحكاية مردوداً .
فيا الله ما أجراه على أمثال هذه الأكاذيب المنحوتة .

الشيخ القائم بسجستان ، فلما حمل محمد بن طاهر إلى سجستان كان
خاله "بهره" فحلم في وجهه بما ساء ، ثم اجتاز خالد
"بغداد" حاجاً سنة تسع وستين فحبس "بغداد" ، ومات
في الحبس "بغداد" سنة تسع وستين ومائتين) انتهى ما
أورده الخطيب بلفظه

محمد عبدالرشيد النعماني

قوله وأما أصحاب الظواهر فهم أهل الحديث خير أهل
العمل على الأرض الخ (ص ٣٠١)

قلت : إن أراد المعارض بهم أكثر الحديثين الذين أخذوا
أحكام نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم من الكتاب والسنة بواسطة
المجتهدين - ولن يجعل الله له إليه سبيلاً - يصير هذا الكلام منه
رجوعاً فقهري . وإن أراد بهم أقلام الذين عملوا بما رأوا لا بواسطة
أحد من المجتهدين من الكتاب والسنة واستنبطوا الأحكام منها سواء
كان الحق معهم أو مع الأكثر منهم ، فإن أراد الحصر فدعوى
أنهم أهل الحديث ، ودعوى أنهم خير أهل العمل في الأرض ،
ودعوى أنهم خيار العلماء ، ودعوى أنهم سادات هذه الأمة ،
ودعوى أنهم الفرقة الناجية ، ودعوى أنهم أهل السنة
لا غير يحتاج إلى دليل بين يثبت جميعها أو كل واحد منها أو أي
واحد منها ، على أنه سوء أدب إلى أكثر الحديثين من
أصحاب المذاهب من تقدم من أولئك القلائل أو تأخر . وأيضاً إنكار
أن أولئك الكثير من الفرقة الناجية ومن أهل السنة ينادى على
ما ينادي من كفر قائله أو فسقه ، على أن كلنا الإرادتين يأتي عنهما
كون الصحابة وأهل البيت سادات هذه الأمة . وإن لم يرد
الحصر فإن أراد بهم جميع الحديثين فهذا لا يجدي شيئاً للمعارض
فيما حاول إثباته ، على أن السباق والسياق يأيان أيضاً هذه
الإرادة . وكذا كون الصحابة وأهل البيت سادات هذه الأمة بإباه

وإلا قلائل من المحدثين يسمون "أصحاب الظواهر". وأما الأكثر من المحدثين العظام والصوفية العظام فهم على ما عليه الأئمة الأربعة وغيرهم. وقد عرفت فيما قبل ما قالت العلماء الأعيان من المحدثين وغيرهم في شأن ابن حزم وابن العربي فلا أقل من أن لا يقبل قولها وقول من تبعها في مقابلة أقوال الأئمة الأربعة ومن قبلهم ومن بعدهم. والحق أن "أصحاب الظواهر" بالمعنى الذى ذكره المعترض يصدق على جميع الأئمة الأربعة ومقلديهم المذكورين وعلى كل واحد منهم. فالإحترار عما قالوا والتمسك بما قال المسمون بهذا الاسم - زعماً أن ما ذهبوا إليه خلاف الحديث ومخالف لكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم، وأن ما ذهب إليه أولئك المسمون وفاق بالحديث وعمل به وحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم مما وجب على كل مؤمن ومؤمنة الاستصحاب به والإقتداء به وقول غيره عند قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بطرح طرح الجيفة - قول بمجرد الرأى المذموم.

بقي أنه يفهم من كلام الخطابي في "معالم السنن شرح سنن أبي داود" أن أهل الرأى أصحاب أبي حنيفة وأن من أهل الظاهر أصحاب الشافعى، فهذا المعنى للفظ "أهل الظاهر" يرد المعنى والوصف الذى ذكره المعترض وإن الشافعية قائلون بالقياس الحنفى أيضاً. وأما وصف الخطابي وبعض الشافعية أصحاب أبي حنيفة "بأهل الرأى" فهذا تسمية منهم لهم بما رأوا كما رأوا، وأصحاب أبي حنيفة كملدهم لهم كمال إقتداء وأسوة

حسنة به صلى الله تعالى عليه وسلم. ورأى أنهم أدل الرأى رأى يخالف لما عليه الأمر حقيقة. (١) فلا اعتداد به كراى بعض من سعى الشافعية من أصحابنا بما لا يلبق بهم. غرقاً من البحر أورشفاً من الدم فكلمهم من رسول الله ملتسماً

قوله والتأويل فيما سوى الحاجة حرام الخ (ص ٣٠٢)

(١) قلت: قال العارف الشعراى في "ميزانه الخضرية":

"ورويانا عن الامام أبى حنيفة رضى الله عنه أنه قال: دخل على رجل من أهل الكوفة - والحديث بقرأ بين يديه - فقال: دعونا من هذه الأحاديث، وعليكم بكتاب الله، فزجره الامام أبوحنيفة أشد الزجر ثم قال له: فما تقول في لحم القرد؟ فافهم الرجل، فقال له: فما تقول أنت فيه؟ فقال: ليس هو من بهيمة الأنعام انتهى. فانظر يا أخى الى مناضاة الامام أبى حنيفة رضى الله عنه عن السنة وزجره من عرض له بترك النظر فى أحاديثها، فكيف ينبغى لاحد أن يقول للامام أنه من أهل الرأى! - يعنى الذى لا يشهد له كتاب ولا سنة - فتأمل" اهـ (ص ٥٢، طبع مصر بهامش كتاب "رحمة الامة" في اختلاف الأئمة)".

وقال فيها أيضاً:

"فإن الله يغفر لمن جعل الامام أبى حنيفة من أهل الرأى فإنه تعصب عليه باليقين، وكان رضى الله تعالى عنه يقول: لا ينبغى لاحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله" اهـ (ص ٥٦)

قلت لم يعرف الحاجة مقصورة على مابدا لأصحاب الظواهر ورأوا ، أوبدا للمعترض ورأى . ولم يثبت حديث جاء في بيانها يقصرها

وقال فيها أيضا :

” وما طعن أحد في مذهب امام الا لجهله ودقه مدارك ذلك الامام عليه ، لا سيما دقه مدارك مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه فانها دقيقة جداً لا يكاد يطلع عليها الا أهل الكشف من الاولياء “ اهـ (ص ٦٨)

وقال فخر الاسلام الامام أبو الحسن على بن محمد البزدوى

” اصوله “

(وأصحابنا هم السابقون في هذا الباب . ولهم الرتبة العليا والدرجة القصوى في علم الشريعة . وهم الربانيون في علم الكتاب والسنة ، وملازمة القدوة . وهم أصحاب الحديث والمعاني . أما المعاني فقد سلم لهم العلماء حتى سموهم ” أصحاب الرأي “ والرأي اسم للفقه الذى ذكرنا . وهم أولى بالحديث أيضاً ، ألا ترى أنهم جوزوا نسخ الكتاب بالسنة والحديث . ورأوا العمل به مع وعملوا بالمراسيل تمسكاً بالسنة والحديث . ومن رد المراسيل فقد رد كثيراً من الارسل أولى من الرأي . وقدسوا رايه المجهول السند ، وعمل بالفرع بتعطيل الاصل . وقال محمد على القياس ، وقدموا قول الصحابي على القياس . وقال محمد رحمه الله تعالى في ” كتاب أدب القاضي : ” لا يستقيم الحديث الا بالرأي . ولا يستقيم الرأي الا بالحديث “ . حتى أن من لا يحسن الحديث أو علم الحديث ولا يحسن الرأي

على ما رأوا أو رأى . فالحاجة عامة تشمل الحاجة التى إحتوجت الأئمة المجتهدين إلى التأويل . كيف لا ! وقد قالوا : التصوص على ظواهرها وأسسوا هذه القاعدة الشريفة بحيث جعلوها من جملة عقائد الدين ،

فلا يصلح للقضاء والفتوى . وقد ملأ كتبه من الحديث .

ومن استراح بظاهر الحديث عن بحث المعاني ، ونكل عن ترتيب القروع على الأصول انتسب الى ظاهر الحديث . اهـ (ص ١٧ و ١٨)

طبع قسطنطينية بهامش ” كشف الأسرار “

وقال الامام عبدالعزيز البخارى في ” كشف الأسرار “ شرح

” أصول البزدوى : معلقاً على قوله (وهم أصحاب الحديث والمعاني) مانصه :

(ولما طعن الخصوم في أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله أنهم كانوا أصحاب الرأي دون الحديث ، يعنون به أنهم وضعوا الاحكام باقتضاء آرائهم ، فان وافق الحديث رأيهم قبلوه والا قدموا رأيهم على الحديث ولم يلتفتوا اليه - رد عليهم طعنهم بقوله : ” وهم أصحاب الحديث “ . وقد حكى أن الشيخ المصنف رحمه الله ناظر امام الحرمين في أوان تحصيله ” بيخارا “ بإشارة أخيه الشيخ الامام صدر الاسلام أبي اليسر وأفحمه . فلما تفرقوا قال امام الحرمين : ان المعاني قد تيسرت لأصحاب أبي حنيفة ، ولكن لا يمارسه لهم بالحديث فبلغ الشيخ قوله في هذا التصنيف . وقال : ” هم أصحاب الحديث والمعاني ، أما المعاني فقد سلم لهم العلماء “ - أى سلموها اجبالاً وتفصيلاً . أما اجبالاً فلا أنهم سموهم ” أصحاب الرأي “ تعبيراً لهم بذلك ، وإنما سموهم بذلك لاتقان معرفتهم بالحلال والحرام ، واستخراجهم المعاني من

وقد نطق بها لسان ترجان الرحمن جل شأنه في "الفقه الأكبر"
فكيف يجوز أن يشب إليهم تجويز التأويل في ظواهر الشارع بغير
حاجة وهو حرام عندهم إجماعاً. وكما وافقهم المعترض في تحريمه

النصوص ابتداء الأحكام، ودقة نظره فيها، وكثرة تفرعهم
عليها، وقد عجز عن ذلك عامة أهل زمانهم ففسبوا أنفسهم
إلى الحديث وأبوا حنيفته وأصحابه إلى الرأي. والرأي
هو نظر القلب. يقال: رأي رأياً بديل ديد. ورأي رؤياً
بغير تنوين بخواب ديد. ورأي رؤيته بجشم ديد. وفي
"المغرب"، "الرأي ما ارتأه الإنسان واعتقده".

وأما تفصيلاً فاروى عن مالك بن أنس أنه كان يقول:
اجتمعت مع أبي حنيفة وجلسنا أوقاتاً، وكلمته في مسائل
كثيرة فما رأيت رجلاً الله منه، ولا أغوص منه في معنى
وجهة. وروى أنه كان ينظر في "كتب أبي حنيفة" رحمه الله
الله وتفقه بها. وعن حرمله أنه سمع الشافعي رحمه الله
يقول: من أراد أن يستبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة
رحمه الله. وعن أبي عبيد القاسم بن سلام عن الشافعي أنه
قال: من أراد الفقه فليزِم أصحاب أبي حنيفة رحمة الله ما
صرت فقيها إلا باطلاعى في "كتب أبي حنيفة" لو احقته قد
لازمت مجلسه. وبلغ ابن سريج أن رجلاً وقع في أبي حنيفة
فدعاه وقال: يا هذا أتقع في رجل سلم له جميع الأئمة
ثلاثة أرباع العلم، وهو لا يسلم لهم الربع، قال: كيف
ذاك؟ فقال: العلم تسان سؤال وجواب. وأنه وضع المسائل
فسلم له النصف، ثم أجاب فيها وواقفه في النصف أو أكثر

بغير حاجة، وفي إعطاء الظاهر حكم النص في وجوب العمل كذلك
وافقوا الأئمة الأربعة ومن قلدوهم من ذكرنا سابقاً، فلا خلاف
بينهم رحمهم الله تعالى في هذين الأمرين: على أن القول: بأن أهل

فسلم له الربع الآخر. وأما خالفوه في الباقي وهو لا يسلم لهم
ذلك. فبقى الربع متنازعا فيه بينه وبين الكل.

قوله: وعن أولى بالحديث - أي بأن يكونوا من أصحاب
الحديث أيضاً تفصيلاً وإجمالاً. أما تفصيلاً فلما روى عن يحيى
بن آدم أنه قال: إن في الحديث ناسخاً وبنسخاً كما في
القرآن. وكان الثعلبان جمع حديث أهل بلده كله، فنظر إلى
آخر ما قبض عليه النبي صلى الله عليه وسلم، فاخذ به، فكان
بذلك فقيهاً. وعن نعيم بن عمرو قال سمعت أبا حنيفة رحمه
الله يقول: عجيباً للناس يقولون: إنى أقول بالرأي، وما أفتى
إلا بالاثار. وعن النضر بن محمد قال: ما رأيت أحداً أكثر
أخذاً للآثار من أبي حنيفة. وعن يحيى بن نصر قال سمعت
أبا حنيفة يقول: عندي صناديق من الحديث ما أخرجت
منها إلا اليسير الذي ينتفع به. وعن أحمد بن يونس قال
سمعت أبي يقول: كان أبو حنيفة شديد الاتبع للآحاد
الصالح. وعن الفضيل بن عياض قال: كان أبو حنيفة
فقيهاً معروفاً بالفقه، مشهوراً بالورع، واسع المال، صبوراً على
تعليم العلم بالليل والنهار، كثير الصمت، هارباً من مال
السلطان. وكان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح
اتبعه، وإن كان فيها قول عن الصحابة والتابعين أخذ به،
والأقاس فأحسن القياس. وقيل لعبد الله بن المبارك:

الكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا عنه - يقتضي أن أهل الكشف من الصوفية لا يحتاجون إلى حل النصوص الظاهرة على الظاهر ، ولا إلى تحريم حلها على عدم الظاهر بالنسبة إليهم وإلى غيرهم . ومن المعلوم أن الأئمة الأربعة وكثيراً من مقلديهم من سادات أهل الكشف ، فليقل فيهم ما قيل في أهل الكشف مطلقاً .

قوله فهؤلاء لا يسألون بآراء الرجال إذا خالفت الظواهر

(ص ٣٠٤)

المراد من الحديث الذي جاء "أصحاب الرأي أعداء السنة" أبوحنيفة وأمثاله . فقال : سبحان الله ، أبوحنيفة يجهد جهده أن يكون عمله على السنة ، فلا يفارقه في شيء منه . فكيف يكون من أعداء السنة ! اتماهم أهل الأهواء والخصومات الذي يتركون الكتاب والسنة ويتبعون أهوائهم .

وأما إجمالاً فما ذكر الشيخ في الكتاب وإذا ثبت ما ذكرنا من مذهبه كيف يظن بهم أنهم كانوا يقدمون الرأي على الحديث الصحيح الثابت المتن ! ومع ذلك قدسوا قول الصحابي ، وروايه المجهول على القياس . فلو زعم أحد أنهم خالفوا الحديث في صورة كذا وكذا فذلك لمعارضته حديث آخر ثابت عندهم يؤيده القياس أو لدلالة آية أو نحو ذلك على ما بين في الكتب الطوال . فاما أن يكون الرأي عندهم مقدماً على السنة كما ظنه الطاعن فكلا . اهـ

ص ١٦ و ١٧

قلت : وكذلك الأئمة الأربعة . وإذا أحوجت الحاجة الشرعية إلى التأويل فجواز التأويل والرجوع إلى الآراء التي مأخذها مشكاة النبوة مغتفر عندنا ومغتفر عند أصحاب الظواهر كما اعترف به المعترض . نعم الفرق بين الفريقين هو أن الأئمة الأربعة إذا يجدوا في مسألة شرعية نصاً عن الشارع أصلاً فقد أجازوا القياس بما ألهمهم الله تعالى من كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبإجماع الصحابة والتابعين ، وأن هؤلاء لا يرونه وإن يكن مخالفاً لشئ من الحديث فضلاً عن ظاهره .

والقول بأن الظاهر كالنص الناطق من غير فرق على خلاف قول جميع أهل الأصول قول مخترع لا دلالة للحديث الذي أورده المعترض عليه إذ الكريمة دلت على إيجاب لمصدر المضاف وهو " حج البيت " . ومن المعلوم عند أهل اللسان أن المصدر المضاف من ألفاظ العموم إذا لم يكن معهوداً فشمل كل حج إلى البيت فظاهرها أنه افترض بها الحج في كل عام ، فسأل أهل اللسان عنه صلى الله عليه وسلم أن الأمر على ما هو ظاهرها أو التخفيف حاصل فيه فضلاً من الله تعالى ورحمة فبين صلى الله عليه وسلم في المرة الثالثة أنه قد حصل فيه التخفيف ونزلت (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء) الآية لما قد جاءوا بالتكرار في السؤال في حضرة من حرم الله رفع الصوت على صوته تعظيماً لشأنه لا وتفخيماً له صلى الله عليه وسلم ، فنهوا - من بعد أن يسألوا لو

التخفيف في نص ثبت ولو ظاهره العموم - حتى ينزل الله من فضله على لسان صفيته صلى الله تعالى عليه وسلم ما شاء منه ، وقد اعترف المعارض بالعموم في مثل هذا المصدر في "رسالة" له في شرح حديث (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى) مستدلاً به على حقبة أفضلية على الخلفاء الثلاثة رضي الله تعالى عنهم ولم يصب لما أن العموم والإستغراق إنما يفهم إذا لم يكن معهود. والعهد في الحديث ثابت متحقق فلا عموم في المنزلة ولا عهد في الآية فلا سبيل فيها إلا إلى العموم ، فبطل إستدلال المعارض بالآية على ما حاول إثباته. والحديث إنما دل على أن الظاهر كالنص في وجوب العمل بالمطلوع إلا إذا مست حاجة شرعية فيأول ، لا على أنه كالنص من كل وجه حتى لا يبق بينهما فرق بوجه من الوجوه ، فيبطل قول الأصوليين رأساً بالحديث . فعلم أن ما ذكره المعارض ههنا من عدم الفرق بينهما من كل وجه تشريع جديد أيضاً . وليس السؤال من المقلدين عن المخصص أو أو المقيد بعد أن رأوا نصاً عاماً أو مطلقاً داخل في الأشياء الممنوعة في الكريمة السؤال عنها أو جزئياً من جزئياتها ، فإن السؤال في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم ما كان إلا حين ما وجد النص الواحد فقط دون الآخر ، والسؤال من المقلدين إنما وجد بعد ما صدر النصان عن مصدرهما صلى الله تعالى عليه وسلم فتفتيشهم هذا محمود مرغوب إن شاء الله تعالى . نعم مجرد رأي أحد لا يمكن أن يخصص أو يقيد فليس الرجوع منه إلا إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وآله

وصحبه . وهذا الفرق بين الظاهر والنص قد أهتم به العلماء السابقين من الأصوليين وغيرهم . فدعوى الإلهام في غير ما ألهموا به دعوى صدرت من غير روية ، فليُنظر ما وقع من الخطأ في كبريات المعارض .

بحث ما يتعلق بالدراسة العاشرة

قوله في الدراسة العاشرة - وذكر الشيخ أن ما روياه أو

أحدهما فهو الخ (ص ٣٠٩)

قلت : الدعوى التي ذكرها المعارض في أول هذه الدراسة هي أن المتفق عليه من الأحاديث تفيد القطع . وكلام الشيخ ابن الصلاح لا يخصها "بالتفق عليه" بل أجراها فيما رواه أحدهما أيضاً . فإن أراد المعارض تخصيص هذه الدعوى "بالتفق عليه" فهذا أيضاً مذهب جديد له ، على أن الدليل الذي أقامه ابن الصلاح صوبه المعارض قائم فيها وفي أحدهما بلافاتوات فالتخصيص تحكم . إن أراد العموم في الدعوى كابن الصلاح فلكلامه صلاح لكن نتاج ما قال في أول "الدراسة" إلى الإصلاح . ثم إن كلام الإمام بخاري في "جامعه" يشير إلى احتياجه ما قال النووي ومن تابعه . ثم قال فيه في "كتاب البيوع" (باب ما يكره من الخداع في

(البيع) فلو كان حديث الجامع قطعياً عند البخاري لوجب عليه
يقول: "باب ما يحرم" والله تعالى أعلم.

قوله فقد تبين أنه وافقه إجماع المحدثين الخ (ص ٣١٣)

قلت: لفظ "عامة" و "قاطبة" في كلام السيوطي نقلاً
عن البلقيني - تلميذ ابن تيمية وتابعه - قد عارضه قول الكبار
من الأئمة الأعلام، فقد قال النووي: (وخالفه المحققون والأكثر
وقال السيوطي) ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين اه
وقال شيخ الإسلام مثله، وقال شراح "شرح النخبة" (إنه قو
الجمهور) فدعوى إجماع المحدثين والسلف ليست بتمامة؛ على أن
قد قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرح
(المختار عند إمام الحرمين والغزالي والآدي والرازي وابن الحاجب
وفي رواية عن أحمد وغيرهم أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقرائ
وعن أحمد في رواية يفيد العلم مع التجرد عن القرائن ويطرد
كل خبر عدل، والأكثر من الفقهاء والمحدثين على أن خبر الوا
لا يفيد العلم مطلقاً أي سواء كان بقرائن أو لا) انتهى. ونحوه
"مختصر ابن الحاجب" وشرحه "المصدي" وشرحه
"النخبة" فإذا كان أكثر المحدثين والفقهاء قائلين بعدم إفادة
الواحد العلم مطلقاً كيف كان نقل دعوى إجماع المحدثين على أن
وتحصل من هذه العبارات أن أكثر الفقهاء والمحدثين على أن
الواحد لا يفيد العلم ولو بقرائن، وأقل الفريقين على أنه يف

بقرائن فقط، وهو المختار عند من ذكر أسماؤهم قبل، وأن الجمهور
من الأقل من الفريقين وأكثر المحققين منهما على ما قال
النووي، وأن الأقل من الأقل من الفريقين ومن المحققين منها
على ما قاله ابن الصلاح. فانقلع دعوى إجماع المحدثين والسلف
على ما قال ابن الصلاح من أصلها، فقول البلقيني "قاطبة"
"وعامة" إما سهو صدر عنه، أو إفراط خارج لا يعابسه،
أو محمول على معنى كثيراً، و مفهوم الكثير يصدق إذا كان القائل
إثنين أيضاً فإن الشئ إذا ضم إلى الشئ صار كثيراً. وأيضاً البلقيني
من تلاميذ ابن تيمية وأشدهم اتباعاً له، والمعارض ممن يذم ابن
تيمية وأتباعه ذماً كثيراً. بل أوجب تحريق "كتاب ابن تيمية في رد
الروافض" وأغلظ في شأنه تغليظاً شديداً وحرم النظر إلى أقواله وأقوال
أتباعه والإلتفات إليها، فيجب عليه أن لا يعتمد بقول البلقيني هذا
أيضاً ولا يلتفت إليه. وأما سكوت السيوطي بعد إيراد كلام
البلقيني فهو لا يزيد على سكوته بعد قول النووي. "وخالفه
المحققون والأكثر" وبعد إرادته كلام شيخ الإسلام متأخراً عن
إيراد كلام البلقيني من أن "ما ذكره النووي مسلم من جهة
الأكثرين" اه؛ بل المتيقن أن المقصود للسيوطي من إيراد كلام شيخ
الإسلام بعد كلام البلقيني هو الرد منه على البلقيني فيما أفاده
ظاهر لفظة "قاطبة" و "عامة" ثم نقول: إن موافقة بعض
العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة وبعض المتأخرين ومنهم السيوطي
وأكثر الأشاعرة من أهل الكلام مع ابن الصلاح لا يجعل دعواه

صحيحة ، ولا يجعل دعوى المعارض تبعاً للبلقيني تلميذ ابن تيمية بإجماع المحدثين والسلف على ما قال ابن الصلاح صحيحة أيضاً ، فإن الإجماع عبارة عن اجتماع مجتهدى عصر واحد كما تقدم . وأنى ذلك ! على أنه قد تقدم أن إجماع الأمة على تلقى " الصحيحين " إما وقع على وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه فقط . كما قال النووي في " شرح صحيح مسلم " أو وقع على وجوب العمل بما فيها وصحته على ما قال الشيخ ابن الصلاح والحافظ ابن حجر العسقلاني ، فكيف يجزم بأن الإجماع وقع على الصحة أيضاً ! وأيضاً لو ثبت أن الإجماع وقع على الصحة أيضاً ألبتة فإنما وقع على الصحة المصطلحة عند أهل الحديث ، وهى لا تستلزم كون الحديث الصحيح اصطلاحاً كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً ، لما ثبت عن بعض الأولياء من أنا نأخذ عنه صلى الله عليه وسلم الحديث شفاهاً فقد يحكم بوضع حديث إتفق الحفاظ على صحته . وأيضاً الإجماع حجة قاطعة فى الأحكام وأما فيما عداها فلانسلم كما فى شروح " النخبة " وأيضاً المعارض قد أنكر أن يكون الإجماع من إجماعات الشريعة مفيداً للقطع . وأيضاً أنكر إفادته القطع والظن ووجوده فيها فيما قبل فكيف استدل على الحكم بقطع صحة أحاديث " الصحيحين " بهذا الإجماع ! ولا دليل يجعله مستثنى " عن إنكاره ذلك . وأيضاً المعارض قال فيما قبل إن الإجماع إنما يفيد القطع وما يضاهيه إذا وجد فيه الشروط التى أحدثها من غير سلف له فيه . فأين تلك الشروط فى هذا الإجماع ؟ ولم يتحقق بعض منها فيه

قطعاً ، على أن قول المعارض فى حجية الإجماع بالشروط المحدثثة مخالف لما نقله فى " دراساته " ههنا عن ابن الصلاح وارتضاه من أن (الأمة فى إجماعها معصومة عن الخطأ ولهذا كان الإجماع المبني على الإجتهد حجة مقطوعاً بها ص ٣٠٩) انتهى . وأيضاً ظاهر كلام ابن الصلاح أن الإجماع على تلقى " الصحيحين " بناءه الإجتهد - وهو الواقع لا غير - والمعارض قد أنكر مثل هذا الإجماع الذى سنده الإجتهد إنكاراً شديداً ، فكيف استدل بهذا الإجماع الذى سنده الإجتهد ! وأيضاً قد قال الحافظ فى " شرح النخبة " بعد ذكر الأنواع الثلاثة التى حكم فيها بالقطع بالصحة ، وبعد جعل ما فى " الصحيحين " من الأحاديث نوعاً أول منها (أن هذه الأنواع التى ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل . وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا يبنى حصول العلم للمتبحر المذكور) انتهى . فقد صرح الحافظ بأن حصول العلم بصدق الخبر وكونه لفظه أو فعله أو حاله صلى الله تعالى عليه وسلم مخصوص بالعالم الموصوف ، وبأن غيره لا يحصل له العلم بذلك ، كالمعارض وغيره من علماء الزمان ، فلو كان الإجماع حجة عند المعارض لم يحصل له العلم بصحة أحاديث " الصحيحين " وأيضاً القول : بحجية ما قال ابن الصلاح بناءً على هذا الإجماع وهو مما لم يوجد فيه شرط من الشروط المحدثثة ، والقول : بحجية القول بأن الإجماع لا يكون

حجة ما لم يوجد فيه جميع تلك الشروط قولان متناقضان ،
والمتناقض لا يسمع منه كلنا دعوييه : أليس الجمهور وأكبر الفقهاء
والمحدثين ومنهم الإمام النووي وابن برهان وابن عبد السلام بعضهم
أعلى شأنًا من السيوطي ؟ والسيوطي وإن كان هو مجدد وقته والإمام
النووي كان مجدد وقته أيضاً رجهما الله تعالى . أليس المنع
قدرد الإمام السيوطي فيما قل : من أن " ابن حزم ظاهري
لا يقوم مخالفته خارقاً للإجماع " مع ما اعترف ههنا من أن شأن
السيوطي هو الشأن ، ومع ما سيُعترف بقوله : ابن حزم من
المتجاسرين .

قوله فكثرة القائلين إن ثبت الخ (ص ٣١٣)

قلت : قد ثبت نقل هذه الكثرة صريحاً عن الإمام ابن
الهام في " تحريره " وعن شارحيه في " شرحه " وعن الإمام
النووي في " تقريبه " وعن شيخ الإسلام وعن السيوطي في
" تدريله " فإيراد المعارض لفظ " إن " في " إن ثبت " لبس
مما ينبغي . ومعلم المعارض أن جلالة الذين قالوا بمثل ما قال
ابن الصلاح وتحققهم أعلى من جلالة ذلك الأكثر من الفقهاء
والمحدثين والمحققين وتحققهم (١) حتى يحكم بعدم تقابل الأولين

(١) قلت : ولا شك أن الإمام النووي فوق الشيخ ابن الصلاح
فقد صرح شيخ الذهبي الإمام الزاهد العلامة مجد الدين ابن الظهير
الشهير بآب الأربلي أنه ما وصل الشيخ تقي الدين بن الصلاح إلى ج - ٢ ص ٤٠٣ -

الآخرين . فهل هذا إلا رمية من غير رام ؛ على أنه لما
حقق الاختلاف في مقدار الجمع عليه كيف يقال : بتحقيق
الإجماع على صحة ما في " الصحيحين " ! وأما ما ذكره
لحافظ ابن حجر في " شرح النخبة " من الإبراد على أن الإجماع
وقع على وجوب العمل بما فيهما حتى أن قل (والإجماع حاصل
على أن لها مزبة فيما يرجع إلى نفس الصحة) إنتهى . فيظهر
جوابه عما ذكره الإمام النووي في " شرح مسلم " وهو (أن
للق الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف
على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه
ويوجد فيه شروط الصحيح) إنتهى . فأفاد النووي بهذا الكلام أن
لما فيها كلاً في الصحة أزيد مما في غيرهما ، ولا يلزم منه
الإجماع على أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً .

قوله أما ثبوت الصغرى بالتواتر الخ (٣١٤)

قلت : لنا في ثبوت هذا الإجماع بالتواتر نظر . ومن ادعى
ذلك فليقم دليلاً يقوم عليه . ولم نجد سنداً متصلاً في نقله .
نقول : لفظه " ما " ، والدعوى إن كانت عبارة عن جميع ما
" الصحيحين " لا صحة للصغرى ، فإن الأمة ما اجتمعت على جميع
فيها . ولذا قال الحافظ العسقلاني في " شرح النخبة " (إلا أن

وصل إليه الشيخ محي الدين من العلم في الفقه والحديث واللغة
كما ينقله الحافظ القرشي في " الجواهر المضيه "

هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين ، وبما يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح منه ولو كان في غير "الصحيحين" ، واستثناء ما هو خير الواحد انتهى . وقال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" (ويتم في موضع البلوى ، وما لم يعمل به راويه إذ لم يقع الإجماع على إذا لم يكن مدلول الكتابين مخالفاً لما ذكره غيرهما من الخبر المختلف العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين") انتهى . وقال الشيخ محمد أكرم النصرورى (١) في وقال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" تحت قول شارح بالقرآن) انتهى ، وقال الشيخ محمد أكرم النصرورى (١) في وقال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" تحت قول شارح

(١) ذكره ابن المؤلف العلامة ابراهيم السندى في القسطاس المستقيم " فقال :

" وكان في قصبة " نصرورى " العارف العالم المحدث الكامل الشيخ القاضى محمد أكرم جامعاً بين المنقول والمقول . وشرح على " شرح النخبة " شرحاً أعجب الشراح (٥)

وذكر في " القسطاس " أيضاً في موضع آخر من تصانيفه كتاب " احراق الروافض " حيث قال ناقلاً عنه :

(قال العلامة القاضى محمد أكرم النصرورى في " احراق الروافض " : أجمع المسلمون على أن هذه الآية - - - - - تعالى ثانياً اثنين اذ هما في الغار - - - - - نزلت في أبى بكر رضى الله تعالى عنه (٥))

وترجم له العلامة الشريف عبدالحى بن فخر الدين الحسينى في الجزء السادس من كتابه " نزهة الخواهر وبهجة المسامح والنواظر " فقال :

(الشيخ العالم الكبير المحدث محمد أكرم بن القاضى عبدالرحمن النصرورى السندى ، أحد العلماء المبرزين في الفقه

" شرح شرح النخبة " (٢) (وينبغي استثناء ما وقع مخالفاً لحديث أقوى (شرح شرح النخبة) منه ولو كان في غير "الصحيحين" ، واستثناء ما هو خير الواحد يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح منه ولو كان في غير "الصحيحين" ، واستثناء ما هو خير الواحد انتهى . وقال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" (ويتم في موضع البلوى ، وما لم يعمل به راويه إذ لم يقع الإجماع على إذا لم يكن مدلول الكتابين مخالفاً لما ذكره غيرهما من الخبر المختلف العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين") انتهى . وقال الشيخ محمد أكرم النصرورى (١) في وقال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" تحت قول شارح بالقرآن) انتهى ، وقال الشيخ محمد أكرم النصرورى (١) في وقال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" تحت قول شارح

والحديث والعريية ، له " امعان النظر في توضيح نخبة الفكر شرح بسيط في مجلد ضخم طالعته في " مكتبة " الشيخ عبدالحى بن عبدالحليم الانصارى الكهنوى ، وكان له ولد ولد بطابه الطيبة ، ولذلك كانوا يسمونه " ميان مدنى " كما في تحفه الكرام " (٥)

(٢) ولسخته الخطية موجودة في خزائن الكتب " بيرجهندو " من مديرية " حيدرآباد " بالسند ، واسمه " امعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر " قال الفاضل اللكنوى العلامة المحدث ابوالحسنات محمد عبدالحى الفرنجى محلى في حواشى كتابه " الرقعة والتكميل في الجرح التعديل " (وشرحه هذا احسن شروح شرح النخبة) - - - - - النعمانى

على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين" وإن كانت عبارة عن جميع ما فيها سوى هذه المستثنيات والضمير في "قبوله" يرجع إليه فلا مناقشة في الصغرى إلا أن دعوى ثبوتها بالتواتر تحتاج إلى دليل بين يثبتها. فكان على المعارض أن يقول في صورة الشكل هكذا: ما في "الصحيحين" سوى ما استثنى مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم "الخ".

قوله وأما الكبرى فيما يثبت قطعية الإجماع الخ (ص ٣١٤) قلت: لنا ههنا مقال. أما أولاً فلأن المعارض قد قال فيما قبل: إن القياس تشريع جديد ليس بسبيل من الشريعة المعطرة، وإن الاجتهاد من غير الكتاب والسنة فضول وفساد، فأين السند في هذا الإجماع من الكتاب أو السنة؟ وأما ثانياً فلأن المعارض قد شرط في حجية الإجماع شروطاً محدثة ذكرها قبل في "دراساته" وأنى هي في هذا الإجماع؟

وأما ثالثاً فلا يهـ قال فيما قبل: (وقلما يوجد إجماع ينقل مسنداً رجال ثقة بالاتصال المشروط في صحة النقل ص ٢٩٨) انتهى. فأنى هذا المعنى في هذا الإجماع حتى يكون صحيح النقل فيتمتع عليه الحكم بقطعيته.

وأما رابعاً فلا يهـ قال فيما قبل أيضاً: أنه لم يوجد في الشريعة مثال للإجماع الذي هو حجة فضلاً عن أن يوجد فيها مثال

للإجماع الذي هو حجة قطعية. فأين الترجيح بالدليل أورده المعارض لما أراد؟ وأما خامساً فلأن المحمول في هذه الكبرى ينبغي أن يكون مقطوع بقبوله لا مقطوع بصحته. والدعوى هي القطع بالصحة لا القطع بوجوب العمل والقبول، ولا يستلزم الثاني الأول. ففي انتاج هذا القياس النتيجة القائلة: ما في الصحيحين مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بحث بين.

قوله فكذلك ههنا أخبار الآحاد مظنونة في نفسها الخ (ص ٣١٤) قلت:

لو كانت هذه الملازمة صحيحة لكانت الأحاديث الصحاح المذكورة في غير "الصحيحين" مقطوعة الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً. فقد ثبت الإجماع على وجوب العمل بخبر الواحد وقبوله إذا كان صحيحاً كما ثبت الإجماع على وجوب قبول ما في "الصحيحين". ووجوب العمل بما فيها، ولم يقل به أحد. ثم إذا كان القياس تشريعاً جديداً عند المعارض وعمرماً من الأفاعيل فالإجماع في المشبه به عنده محرمات مجتمعة فكيف تورث القطع بالحكم في المقيس!

قوله فإن الأمة إنما اجتمعت على أن ما في "الصحيحين" صحيح بالإصطلاح الخ (ص ٣١٥)

على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين" وإن كانت عبارة عن جميع ما فيها سوى هذه المستثنيات والضمير في "قبوله" يرجع إليه فلا مناقشة في الصغرى إلا أن دعوى ثبوتها بالتواتر تحتاج إلى دليل بين يثبتها. فكان على المعارض أن يقول في صورة الشكل هكذا: ما في "الصحيحين" سوى ما استثنى مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم "الخ".

قوله وأما الكبرى فما يثبت قطعية الإجماع الخ (ص ٣١٤)
قلت: لنا ههنا مقال. أما أولاً فلأن المعارض قد قال فيما قبل: إن القياس تشريع جديد ليس بسبيل من الشريعة المعطرة، وإن الإجماع من غير الكتاب والسنة فضول وفساد، فأين السند في هذا الإجماع من الكتاب أو السنة؟
وأما ثانياً فلأن المعارض قد شرط في حججة الإجماع شروطاً محدثة ذكرها قبل في "دراساته" وأنى هي في هذا الإجماع؟

وأما ثالثاً فلأنه قال فيما قبل: (وقلما يوجد إجماع ينقل مسنداً رجال ثقة بالاتصال المشروط في صحة النقل ص ٢٩٨) انتهى فأنى هذا المعنى في هذا الإجماع حتى يكون صحيح النقل فيتفرع عليه الحكم بقطعيته.

وأما رابعاً فلأنه قال فيما قبل أيضاً: أنه لم يوجد في الشريعة مثال للإجماع الذي هو حجة فضلاً عن أن يوجد فيها مثال

للإجماع الذي هو حجة قطعية. فأين الترجيح بالدليل أورده المعارض لما أراد؟
وأما خامساً فلأن المحمول في هذه الكبرى ينبغي أن يكون مقطوع بقبوله لا مقطوع بصحته. والدعوى هي القطع بالصحة لا القطع بوجوب العمل والقبول، ولا يستلزم الثاني الأول. ففي إنتاج هذا القياس النتيجة القائلة: ما في الصحيحين مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بحث بين.

قوله فكذلك ههنا أخبار الآحاد مظنونة في نفسها الخ (ص ٣١٤)

قلت: لو كانت هذه الملازمة صحيحة لكانت الأحاديث الصحاح المذكورة في غير "الصحيحين" مقطوعة الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً. فقد ثبت الإجماع على وجوب العمل بخبر الواحد وقبوله إذا كان صحيحاً كما ثبت الإجماع على وجوب قبول ما في "الصحيحين". ووجوب العمل بما فيها، ولم يقل به أحد. ثم إذا كان القياس تشريعاً جديداً عند المعارض وعمرماً من الأفاعيل فالإجماع في المشبه به عنده محرمات مجتمعة فكيف تورث القطع بالحكم في المقيس!

قوله فإن الأمة إنما اجتمعت على أن ما في "الصحيحين" صحيح بالإصطلاح الخ (ص ٣١٥)

قلت: بل الإمام النووي إنما قال: بأن الأمة إنما اجتمعت على وجوب العمل بما في "الصحيحين" من غير توقف على نظر، ولم يقل: بأنها اجتمعت على صحة ما فيها بهذا المعنى ولا بمعنى الصحة الحقيقية. ولا يستلزم الإجماع على هذا الإجماع على ذلك، وبه يصرح كلام النووي في "شرح مسلم" ولا يتجه عليه جميع ما ذكره المعارض بعد من قبل ابن الصلاح فهذا الكلام من المعارض إنما هو منحوت مخيل من قبل النووي.

قوله: فإن أدرك الصحة قطعاً بعلم يقيني الخ (ص ٣١٦)

قلت: وفي أحاديث "الصحيحين" لم يدرك الصحة قطعاً بعلم يقيني.

قوله: فإذا ثبت عندنا إجماع الأمة على حديث الخ (ص ٣١٧)

قلت: لفظ "فإذا" بظاهره يدل على ثبوت هذا الإجماع عند المعارض والأمر كما بينا.

قوله: وأحاديثها اجتمعت الأمة على صحتها المصطلحة الخ (ص ٣١٧)

قلت: قلت لم يوجد هذا الإجماع ثابتاً عند الكل، وإنما

الثابت عند الكل هو الإجماع على وجوب العمل والقبول من غير توقف على النظر، فكيف يثبت في أحاديثها القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم! ولم يتعين أن في المجمع عليه الإجماع على الصحة الاصطلاحية مندرج أولاً. ففي صحة الكبرى مقال عظيم؛ على أننا إذا سلمنا قيامه عليها أيضاً نقول: الصحة الاصطلاحية إنما تفيد غلبة الظن بصدوره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم دون القطع. فالإجماع إنما قام على تلك الغلبة لا القطع. ومعنى قيامه عليها هو أن الإجماع قام على أمرين. أحدهما أن الظن الغالب صدور أحاديثها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، وثانيهما أن الظن غير الغالب عدم صدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم. فظن الأمة المقطوع العصمة عن الخطأ وقطعي التحقق والثبوت هو هذا المجهوع لا أحد شقيه راجحاً كان أو مرجوحاً. فكون هذه الأحاديث التي فيها كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً بصادم هذا الإجماع.. فكم من فرق بين الحكم بقطعية أحد الأمرين لا على التعيين وظنية واحد منها على التعيين، وفقد هذا الإجماع أن سلم ثبوته هو الأول دون الثاني. وما صادم الإجماع يجب طرحه وعدم الإعتداد به. ففي صحة الكبرى شدة كبرى.

قوله: لزم أحد الأمرين إما عدم ظن الخ (ص ٣١٧)

قلت: بعد اللتيا والتي قد أورث الإجماع القطع بالصحة الاصطلاحية دون الحقيقية، فعدم القطع بصدورها عنه صلى الله

تعالى عليه وسلم وعدم إثبات الظنون المجتمعة القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كلامها لا يتنا في هذا الإجماع، فلزوم أخذ الأمرين بل كليهما لا يضر ولا يضير.

قوله وأما عدم إراث الظنون المجتمعة الخ (ص ٣١٨)

قلت: عدم إراثها القطع عند المعارض حق فما باله يتفوه به في مثل هذا المقام. وبما ذكرنا ظهر عدم إنتاج هذا القياس الذي جاء المعارض به من قبل ابن الصلاح، وعدم صحة حمل الأكبر على الأصغر فيه، وعدم صحة الكبرى، وكونها قضية غير منتجة لدعوى الخصم وغير صادقة وحقة.

قوله فإن قبول العمل والإجماع على وجوبه معلول بالإجماع

على الصحة الخ (ص ٣١٨)

قلت: إن أراد بالصحة في قوله "بالإجماع على الصحة" الصحة الاصطلاحية فالأمر كما ذكرنا. فقوله (وبلزم الأخير القطع بالصدور الخ ص ٣١٨) ممنوع. وإن أراد بها الصحة الحقيقية فالمعلول لها إنما هو الصحة الاصطلاحية فحسب. ثم نقول: لا نسلم أن الإجماع على وجوب قبول العمل معلول للإجماع على الصحة لجواز أن يكون معلولاً للظن بالصحة. فإذا اجتمعت الأمة وظنونها المتعددة على أحاديثها بالصحة فقد اجتمعت على وجوب قبولها والعمل بها من غير نظر فيها، على أن الإجماع على وجوب العمل

والقبول بأحاديث غير "الصحيحين" ثابت أيضاً إذا كانت صحيحة فلو كان الأمر كما زعم المعارض لكان هذا الإجماع في أحاديث غيرهما معلولاً للإجماع على الصحة فلزمه القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يقل به أحد في أحاديث غيرهما. فتبين أن الفساد في الدليل، على أن الحديث الحسن أيضاً مقبول العمل من الأمة، قال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" (إن العمل بالحسن يجب كما يجب بالصحيح) انتهى. وبهذا العبارة صريحة في "ثبوت الإجماع على وجوب العمل به كالصحيح"، انتهى. فنقول: إن الإجماع على وجوب العمل والقبول إما معلول للظن الأغلب بالصحة كما في "الصحيحين" أو للظن الغالب بها كما في صحاح أحاديث غيرهما، أو للظن بالحسن كما في الأحاديث الحسنة، أو للإجماع على الصحة الاصطلاحية كما قال بعضهم في أحاديث "الصحيحين" سوى المستثنيات، أو للإجماع على الصحة الذاتية الحقيقية، ولم يثبت الأخير علة له بحجة بينة في شئ من أخبار الآحاد - ولو من أحاديث "الصحيحين" - فيجوز أن يكون معلولاً لواحد من الأمور الأربعة المذكورة. فلا يصح أن يقال: "وكل مقبول العمل من الأمة مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم" فحينئذ صح قول الإمام النووي (ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى. ولم يتبين أيضاً تحقيق قول ابن الصلاح ولا دليله لا سيما

وقد وقع النزاع بين العلماء الأعلام في مقدار الجمع عليه فضلاً على قول من لم يعتد بمثل هذه الإجماعات ؛ بل ولا بإجماعات الصحابة إلا إذا وجدت فيها الشروط المحدثه التي ذكرها المعترض سابقاً ، وثبت بطريق بينها . فأين الدليل ؟ فضلاً عن الترجيح به فضلاً عن فضل عن القول بالحقية ، وبأنه القول المنصور بالدليل ، وبأنه المذهب الثابت . فقوله (ولا زم العلة لازم للمعلول ص ٣١٨) إرادته ههنا باطل . ثم نقول : لو كان هذا الدليل بجميع مقدماته سالماً مفيداً للقطع بصحة ما في " الصحيحين " لكان مفيداً للقطع بصحة ما في أحدهما كذلك لعين ذلك الدليل فإذا حكمنا أن ما انفرد به البخاري في صحيحه " سوى المستثنيات وأن ما انفرد به مسلم في " صحيحه " سوى المستثنيات مقطوع صدوره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بطل قولهم : أن الصحيح خمسة أقسام أعلاها ما اتفق عليه الشيخان ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم . إذ بعد ثبوت إجماع العلماء على الصحة الحقيقية وقطع أن كل واحد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف . يتجه القول بأعلوية هذا وثانوية ذلك وثالثية ذلك ؟ ووقع الكل في الرتبة العليا ، وبطل قولهم بترجيح هذا على ذلك لقوته ، وبترجيح ذلك على ذلك لقوته بعده ، فالثلاثة في القوة سواء .

قوله والقطع إنما يحصل من الإجماع على الصحة
(ص ٣١٨ و ٣١٩)

قلت : وقد تبين مما سبق أن الإجماع على الصحة الحقيقية الذي يحصل منه القطع بصدور الصحيح تلك الصحة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتحقق . وأما الإجماع على الصحة الإصطلاحية فمختلف فيه ، ولو ثبت لم يفد من المطلوب شيئاً أصلاً .

قوله فلا منافاة بين الحكم على الحديث الصحيح الخ
(ص ٣١٩)

قلت : قد أثبت الإمام السيوطي هذه المناقاة بناءً على أن قول ابن الصلاح المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه وجد فيه شروط الصحة الخ موده أحاديث " الصحيحين " أيضاً دون الصحاح من الأحاديث التي أخرجت في غيرها ، فإذا كان كلا القولين وارداً من ابن الصلاح في أحاديثها فقط فلا خلاص عن هذه المناقاة بهذا الوجه الذي ذكره المعترض . والذي بدا لي من الوجه الصحيح هو أن قول ابن الصلاح في أحاديثها المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه وجد فيه شروط الصحة الخ منها قوله الوسط الموافق لقول أكثر الفقهاء والمحدثين والمحققين . ومبني قوله الثاني في أحاديثها هو قوله الأخير وهو القول الأول له - أي لابن الصلاح - أيضاً . وقد صرح عبارة ابن الصلاح " بأنه كان يقول أولاً في أحاديثها بالقطعية ثم بالظنية ثم بالقطعية

المذكورة " انتهى . ثم إنه قد تقرر أن خير الأمور أوسطها ، وأن الوسط صراط مستقيم ، فينبغي الميل إلى قوله الوسط الموافق لأقوال أكثر المحدثين والمحققين .

قوله غير مسلم في أحد جزئي الاستثناء وهو قوله " وبما لم يقع " الخ (ص ٣٢٠)

قلت : هذا من أعجب العجائب فإن مثل الحافظ العسقلاني شارح " النخبة " الذي عده مجدد وقته الإمام السيوطي من المحققين قد نقل الإجماع على تلقى الأمة بالقبول مقيداً بهذين الاستثنائين ، فأفاد كلامه هذا أنه لم يوجد تلقى الأمة والإجماع في موادهما . وقد صرح بهذا شراح كلامه تصريحاً بليغاً ، بل زادوا بعض مواد المستثنيات الأخر أيضاً ، وصرحوا بأنه لا إجماع فيها أيضاً . فعدم تسليم المعارض للإستثناء الثاني الثابت بالنقل الصحيح بالوجوه العقلية التي ذكرها كيف يجعل مواد الإستثناء الثاني داخلية فيما ثبت الإجماع على قبوله ووجوب العمل به من غير نظر ، أو فيما ثبت الإجماع على القطع بصحته . وهل يجوز الزيادة في المنقولات الشرعية ؟ لأسباب الإجماعات من عند الأنفس من غير دليل . وهل لا يطالب بصحة النقل من ينقل هذا الإجماع بحذف الإستثناء الثاني ؟ وكيف ينكر الإستثناء الثاني وقد نقله عنه السيوطي في " تدریبه " ولم يتكلم عليه ! فيا لله كيف خفي مثل هذا الأمر الجلي على المعارض الفاضل الذكي حتى اجتراً على الإعتراض على مثل

الحافظ بمثل هذا الكلام السخيف . فقوله (وعدم الترجيح عند من فرض عدمه الخ ص ٣٢٠) وقوله (وعدم ظهور وجه الجمع بينهما الخ . ص ٣٢٠) وقوله (وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم الخ ص ٣٢١) وقوله (وأيضاً يحتمل أن يكون أحدهما في الواقع الخ ص ٣٢١) وقوله (ومالم يرجح عندنا واحد منهما الخ ص ٣٢١) من أعجب العجائب وأغرب الغرائب . ومنتهى قول السيوطي " استثنى ابن الصلاح " هو قوله " كالمدار قطني وغيره " . وما ذكره المعارض بعد من قوله (فإن جميع ما أخرجاه مقطوع الصحة ص ٣٢٢) إلى آخره فهو قوله خاصة وليس من كلام السيوطي .

قوله فإنه غير مستثنى من الصحيح وما يجب به العمل من غير نظر (ص ٣٢٣)

قلت : أما كون ما انتقد عليه صحيحاً يجب العمل به فسلم . وأما وجوب العمل به من غير وقفة ونظر ففيه بحث ، فإن عبارة الإمام النووي في " شرح مسلم " هكذا (وتلقى الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرها) انتهى . وابن تلقى الأمة في المنتقد فيه ؟ فقوله (كما تقدم عن النووي وصرح به غير واحد ص ٣٢٣) ممنوع ؛ نعم لو ثبت ذلك عن تبع ابن الصلاح في القول بالقطع في غير المستثنيات ، وبوجوب العمل من غير وقفة ونظر في المستثنيات لكان له

وجهه ، لكن الشأن في الثبوت . فالفرق عند ابن الصلاح بين ما في " الصحيحين " من غير المستثنيات وبين ما فيها من المستثنيات هو أن الأول مقطوع بصحته عنده ، والثاني مظنون بصحته يجب العمل به . والفرق عند النووي وذويه بينهما هو أن الأول مظنون بصحته ظناً أغلب وأرجح ، وأن الثاني مظنون بصحته ظناً غالباً وراجحاً . فصار حكم مستندات "الصحيحين" عند النووي وذويه كحكم صحاح الأحاديث في غيرهما ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما ولا برجال أحدهما على قول ، أو كحكم صحاحها في غيرهما مطلقاً على قول آخر . وبهذا انحلت ما أورده الحافظ في " شرح النخبة " من أنه لو لم يقل في أحاديث "الصحيحين" سوى المستثنيات بقطعية الصحة لم يبق لهما مزية على صحاح غيرهما إذ من المتبين الفرق بين ظن وظن . وأيضاً قد انحلت بما ذكره النووي في " شرح مسلم " فإن شئت الإطلاع عليه فارجع إليه .

قوله بل هو مما اجتمع عليه الأمة أيضاً (ص ٣٢٣)

قلت : صرائح عبارات شراح " شرح النخبة " تصادم هذا القول وتدفعه فلا تنفك إليه . ثم نقول : لو كان الأمر كذلك لوجب القول بقطعية الصحة فيها على قول ابن الصلاح ومن تبعه وهم رثبون من ذلك فهذا إحداث قول ثالث من المعترض وهو أن جميع ما في " الصحيحين " أوفى أحدهما متقديراً كان أو غيره

مقطوع بصحته ، وبأنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم . فلا يجوز الإصغاء إليه من غير دليل وبرهان .

قوله ولا عبرة لبعض المتجاسرين كابن حزم الظاهري الخ (ص ٣٢٣)

قلت : قد اعترف المعترض ههنا بأن ابن حزم من الظاهرية الجامدة كداود وسائر أتباعه فلا تغفل عنه فإنه يفيدك . ثم نقول : إذا كان ابن حزم من المتجاسرة والظاهرية الجامدة عند المعترض ، ومن لا يليق أن يخرق الإجماع المنعقد على ما صرح به الإمام السيوطي - وهو كذلك عند السيوطي وجميع أهل الحق - ومن كان إباحة الملامى مذهبه الفاسد على ما شهد به الإمام النووي - والأمر كذلك - فليعد أقواله التي سبقت وتمسك بها المعترض مردودة عايه غير مقبولة عند أهل الحق . وكان المعترض ممن يقول بجواز جميع المعازف والملاحى والجرس حتى المزامير والطناير والنقارات ، بل كان يقول : بإستئذانها مطلقاً حتى أنه كان لا يقبل دعوة الوليمة ولا غيرها من أحد من الشرفاء وغيرهم حتى يأتي بها وبالمطربة المغنين الذين لا يصلون ولا يصومون ويرتكبون ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ويشربون الخمر والمسكرات ويفعلون ما يفعلون من النواهي ولا يكادون يفعلون ما يؤمرون في مجلس تلك الدعوة ، ومع هذا لا يكتفى على هذا القدر واستأجر كثيراً من أولئك المطربين

الملتزمين تلك المعازف والملاهي برمتها التزاماً شديداً وجعل لهم أجوراً كثيرة من دنياه إما مياومة أو مشاهرة أو مسانحة لأجل التغنى بتلك المعازف والملاهي عنده أى وقت شاء وأى حين أراد ، وكان يعطى لهم الملابس النفيسة ويهب لهم مواهب وهدايا ونفائس وعطايا ، ويسمع منهم الغناء المقرون بها فى الخلاء والملا ، يتطرب بذلك ، ويعده عبادة مقربة إلى الله تعالى ووسيلة إلى الفوز بالدرجات العلى وعدة جميلة لحصول المعرفة بالله تعالى ومدداً وعوناً فى الوصول إليها ، ويحض غيره على ذلك حصص عباد الله تعالى على الصلوات والصيام والصدقات ويأمر بجميع ذلك . وينهى عن ترك التغنى والمعاذف والملاهي . وهو وإن كان فى أول أمره نقشبدياً معتزلاً عن جميع هذه الأمور لكن لما مات شيخه ومرشده قدس الله تعالى سره فى الطريقة المباركة النقشبندية أحدث هذه الأمور ، ونشأها إلى أن فاجأه الملك المأمور ، وكان فى صحة وتعبش وسرور ، فقبض روحه ذاهباً إلى جلال الله الشكور جل شأنه ، فهو أزيد من ابن حزم فى هذا المذهب الفاسد وأقوى وأشد . والله تعالى الكريم المتعالى الغفور الناجي .

قوله فجميع ما فى الكتابين يجب العمل به (ص ٣٢٣)

قلت : قد صرح المعارض ههنا ببعض ما نبهنا عليه أول هذه " الدراسة " من أن هذه الأبحاث ليست مخصوصة بما اتفق الشيخان

على إخراجها فى " صحيحها " بل هى تجرى فيما انفرد به أحدهما أيضاً . وأما أنه يجب العمل بما فيها من غير توقف ونظر فى غير المستثنيات فلا سبيل إلى الإنكار فيه . وأما أنه يجب العمل بما فيها من غير توقف ونظر فى المستثنيات فقد استوفينا الكلام عليه قبل وسيجى تكميمه بعد إن شاء الله تعالى .

قوله لم ينزل عن أعلى درجات الصحة (ص ٣٢٤)

قلت : القول بأن المنتقد منها لم ينزل عن أعلى درجات الصحة - وهى درجة ما أخرجه الشيخان - لا يكاد يصح ، فقد صرح الحافظ الحفاوى تلميذ الحافظ العسقلانى فى هذه المرتبة الأعلى بقوله " إلا ما استثنى " والشيخ على القارى فى " شرحه " على " شرح النخبة " فيها أيضاً بقوله " إلا ما علل " وقال الحافظ العسقلانى فى " شرح النخبة " (فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحثيثة) وقال الشيخ على القارى فى " شرحه " عليه (قال المصنف أى من حيث تلقى كتابيهما بالقبول) انتهى . ومضى المعلوم أن ليس فى المنتقد التالى بالقبول فلا أرجحية فيه ، فليس فى الدرجة العليا منه الصحة وإن كان مما اتفقا عليه . وأيضاً قال الحافظ العسقلانى فى " شرح النخبة " (ومن ثم قدم " صحيح البخارى " على غيره من الكتب المصنفة فى الحديث ثم قدم " مسلم " على غيره سوى ما علل) وقال الشيخ على القارى " فى شرحه " عليه (ويمكن أن يكون قوله : " سوى ما علل " قيدا للتقديم) انتهى .

فعني الكلام قدم "صحيح البخاري" على غيره من الكتب الحديثية ثم قدم "صحيح مسلم" على غيره فيما سوى المثلل . وأما في المثلل فلا تقديم فيها أصلاً . فإذا تقرر أن أعلى درجات الصحة هو ما في "الصحيحين" سوى ما استثنى عند الشيخ ابن الصلاح وذويه وعند الإمام النووي وذويه كان كلام المعارض في غابة من السقوط . ولما تقرر عند ابن الصلاح ومقلديه وملزمي مذهبه - كالنزام الحنفية مذهب الإمام أبي حنيفة وكنالزام الشافعية مذهب الإمام الشافعي الذي عده المعارض في سابق كلامه متابعة لذلك الإمام دون الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإثباتاً بالثبوت ، وارتكاباً للحرام - أن أعلى درجات تعالى عليه وسلم ، وإثباتاً بالثبوت ، وارتكاباً للحرام - أن أعلى درجات الصحة هو الذي قطع فيه بالصحة . فتسمية المنتقد أعلى وهو ليس من أعلى درجات الصحة في شيء إما سهو أو محمول على الأعلوية الإضافية الكائنة بالنسبة إلى ما في غيرها من الأحاديث ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما ولا برجالها ولا برجال أحدهما أو بالنسبة إلى ما في غيرها مطلقاً .

قوله ثبت أنه في أعلى درجات الصحة الخ (ص ٣٢٤)

قلت : في ثبوت أعلى درجات الصحة في المنتقد نظر ذكرناه ، وفي فوقيته على ما هو على شرطها أو شرط أحدهما أو برجالها أو برجال أحدهما ولم يخرجاه نظر سيجي . والقول بأن من انتقد على البخاري ومسلم لم يبلغ إلى عشرة عشر معرفة الأسباب

الحنفية والجرح والتعديل التي كان لها فهو وإن كان حقاً لكن إذا قلنا بمثله فيمن انتقد على الأئمة الأربعة وهو حق حق إحترق أمثال المعارض عن مثل هذا القول إذا صدر عنا .

قوله فلاربيية في وجوب العمل بالمنتقد منها الخ (ص ٣٢٤)

قلت : لاربيية في وجوب العمل بالمنتقد منها . وأما من غير وقفة ونظر ففيه ما مروما سيجي .

قوله حتي حكم المتقنون حكماً كلياً على ما نقل السبب طي عن النووي الخ (ص ٣٢٤)

قلت : هذا الحكم من المتقنين لا يجعل الأحاديث المنتقدة فيها محكوماً عليها بقطعية الصحة لأنه بناء على الإجماع المذكور ، وأن الإجماع فيها ؟ ولا يجعلها مما اجتمع عليه الأمة لما قد صرحوا أنه لا إجماع فيها أصلاً . هذا كله على ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه . وأما على ما ذهب إليه النووي والأكثر من الفقهاء والمحدثين والمحققين من أن الإجماع إنما هو على وجوب العمل والقبول من غير توقف ونظر وهو الحق كما مر فالإحتياج إلى هذا الإستثناء من هذا الإجماع إنما هو بالنظر إلى قول النووي : "من غير توقف ونظر" لا غير . فإن جميع ما فيها سوى التعاليق

المصدرة بغير صيغة الجزم منتقداً كان أو غيره يجب قبوله والعمل به .

قوله فتبين تنزهها بالانتقاد من أن يؤثر ذلك (ص ٣٢٧)
قلت : قد تحقق أن المنتقد منها تنزل درجته عن أعلى درجات الصحة فقوله (وهذا مما لا إختلاف فيه ولا ريبه لأحد من العلماء ص ٣٢٧) مما لا شك في بطلانه .

قوله فما أعظم افتضاح من يظن من أهل زماننا الخ (ص ٣٢٧)

قلت : معنى كلامه رحمه الله تعالى أن ما لم ينتقد من أحاديثها يجب العمل به من غير توقف ونظر ، وأن ما انتقد من أحاديثها يجب العمل به بعد النظر في الإنتقاد وما رد به - وإن رجح بعض العلماء الرد على الإنتقاد - وبعد النظر في وجه ترجيح الرد كما في الأحاديث الصحاح المخرجة في غيرها . وإلى هذا أشار الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" . وقد محرو ما سبق أن لا إجماع في المنتقد أصلاً فالقول بأنه (مما اجتمع عليه الأمة حتى المنتقدين ممن أنصف ص ٣٢٣) خروج عن حد الإنصاف وركون إلى التمسك بالإعتساف ، على أن وجوب ترجيح قولها على قول غيرها التمسك مطلقاً مما لم يدل عليه دليل وليست العصمة فيها ، لا سيما على قول من جعل ترجيح قول صاحب المذهب على ما ذهب إليه بعض

من مدعى هذا الزمان بناء على مجرد دعوي أنه عامل بالحديث خلاف الحديث، وترك الواجب، وأرتكاب الحرام . وأيضاً يلزم على هذا الملتزم لترجيح قولها على قول غيرها عين ما أو رده المعارض سابقاً على من التزم مذهباً معيناً . وأيضاً لو كان الأمر كذلك لما رجح الحافظ الذهبي في "الميزان" والحافظ العسقلاني في "تهذيب التهذيب" و "التقريب" وصاحب "تذكرة القاري" في تذكرته قول غيرها على قولها أو قول أحدهما في شئ من المواضع ، وليس الأمر كذلك على ما لا يخفى على المتدرب فيها ؛ بل قد رد المعارض في "رسالة" له في عدم جواز تكاح البالغة بلا ولي قول البخاري ومشى على خلاف ما قال ترجيحاً لقول غيره على قوله . فما أعظم افتضاح من كذب على الغير ولم يدبر معنى كلامه .

بحث ما يتعلق بالدراسة الحادية عشرة

قوله - في الدراسة الحادية عشرة - "الدراسة الحادية

عشر" (١) (ص ٣٢٨)

(١) قلت : وقع في المطبوعة "الحادية عشر" بتأنيث الجزء

الأول وتذكير الجزء الثاني .

قلت : صوابه " الحادية عشرة " على ما في " القوائد الضيائية " و " حواشيتها " . ومن العجيب قوله في الدراسة الآتية : " الدراسة الثانية عشر " بتانيث الجزء الأول وتذكير الجزء الثاني . وقوله ههنا بتذكير الجزئين . والصواب تانيث الجزئين في كليهما . وليس في العلماء من يدعى مساواة حديث غير " الصحيحين " بحديثها في الصحة مطلقاً . فالإطلاق في ترجمة هذه الدراسة غير سديد .

قوله : يريد بهذا الكلام الإقصاد فيها تملأت عليه كلمة الحديثين سلفاً وخلفاً الخ (ص ٣٣٠)

قلت : قد وجدت هذه الكلمة في تصانيف بعض الشافعية في أصول الحديث (١) ، وقد تكلم عليها الحنفية في تصانيفهم في

(١) وأول من تكلم بها الشيخ ابن الصلاح ثم تبعه عليها طائفة من الشافعية ممن صنفوا في علم أصول الحديث ولخصوصاً كلامه . ومنهم من لا يتابعه على ذلك كالحافظ ابن كثير وغيره تجد بسط ذلك في " التتقيات على الدراسات " وهذا القسطاني شارح البخاري ينقل عن الإمام ابن الهمام ما يرد على ابن الصلاح في هذا الباب مما لا يستند عليه ذلك . وذلك في بحث الأيلاء حيث قال البخاري في " صحيحه " (حدثنا قتيبة - حدثنا الليث عن قانع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الأيلاء الذي سمي الله تعالى : لا يعمل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسك بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل وقال لي الساعيل حدثني مالك عن قانع عن ابن عمر إذا مضت أربعة

أصول الحديث نقلاً عن أصول الفقه ، فدعوي أنها (تملأت كلمة الحديثين سلفاً وخلفاً الخ) مجرد دعوي ليس منشأها عن حجة بيينة ومحجة طيبة .

أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق (هـ) قال القسطلاني في " إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري " .

" وأجاب الشيخ كمال الدين عن حديثي الباب بما أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن عمر قالا : إذا آلى فلم ينفى حتى مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بانه . قال : ورجال هذا السند كلهم أخرج لهم الشيخان فهم رجال الصحيح فينتهض معارفاً . ولم يبق الا قول من قال بأن أصبح الحديث ما في " الصحيحين " مم ما كان على شرطها الى آخر ما عرف . قال : وهذا تحكم محض لانه اذا كان الفرض أن المروي على نفس الشرط المعتبر عندها فلم يفته الا كونه لم يكتب في خصوص أوراق معينة ولا أثر لذلك .

وقول البخاري أصبح الاثنان مالك عن قانع عن ابن عمر لم يوافق عليه فقد قال غيره غيره . وقال المحققون : ان ذلك يتعذر الحكم به وإنما يمكن بالنسبة الى صحابي وبلد فيقال أصحها عن ابن عمر مالك عن قانع عنه . وعن أبي هريرة الزهري عن سعيد بن المسيب عنه . وأصبح أسانيد الشاميين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة ونحو ذلك ، وأحسن من هذا الوقوف عن اقتحام هذه فإن في خصوص الموارد ما قد يلزم عن ذلك . نعم قد يكون الراوي المعين أكثر

وأما ما قاله ابن الهمام في "التحرير" وشارحه في "شرحيه" والشيخ على القاري، والشيخ محمد أكرم في "شرحيهما" على "شرح النخبة" والشيخ عبد الحق في "شرح سفر السعادة" وغيرهم فهو تحقيق لما هو قول أصحاب مذهب أبي حنيفة في هذا الباب على وفق قواعد وقفوا عليها، فعني كلامهم ورحمهم الله تعالى: أنه هذا الذي ذكرناه مذهب جميع المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين. من محدثي الحنفية وفقهائهم رحمهم الله تعالى لا سيما وقد وجد في كلام بعض الأعلام منهم أنه "هو القول الحق" وإذا تحققت ما ذكرنا عرفت أن كلام المعترض فيه لمعوجاج تام، على أن القول بعلو ما في "الصحيحين" على ما في أحدهما، وعلو ما انفرد البخاري على ما انفرد مسلم

بلازمة. لمعين من غيره فيصير أدري بحديثه وأحفظ له منه على معنى أنه أكثر إحاطة بأفراد متونه، وأعلم بعادته في تحديثه، وعند تدليسه أن كان، ويقصده عند أبياته، وأرساله بمن يلازمة. أما في فرد معين فرض أن غيره ممن هو مثله في ملكه النفس والضبط أو أرفع سمعه منه فأنته وحافظ عليه كما حافظ على سائر محفوظاته، ويكون ذلك عندما عليه في روايته بمغاربة. فما هو إلا تخض تحكم، فإن بعد هذا الفرض لم يبق زيادة الآخر إلا باللازمة وأنها الذي يزيد به على الآخر إنما هو بالنسبة إلى مجموع متونه لا بالنسبة إلى خصوص متن ٢٤٢هـ

محمد عبد الرشيد النعاني

بعد الحكم بقطعية الصحة وقطعية أنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما فيها وفي ما في أحدهما تحكم أيضاً إذ لا دخل لفوقية شأن البخاري على شأن مسلم، وفوقية شأنها على شأن غيرهما من مصنفى كتب الحديث بعد ذلك القطع. وأيضاً تأليف "الصحيحين" كليهما إنما كان بعد عهد الأئمة الأربعة بزمن فكيف يمكنهم ترجيح الأحاديث التي اختلفوا بها من جهة أنه اتفق الشيوخ على إخراجها وإنما يمكن الترجيح من هذا الوجه لمقلديهم وهو غير معتبر عند الأئمة أنفسهم، وليس هذا الترجيح شرطاً في صحة اعتبار المجتهدين، فليس لهم في اعتبار الشروط - وعدمه إلا الرجوع إلى رأى نفسه. فصح قول ابن الهمام وذويه؛ على أن رأى الأئمة الأربعة رضى الله تعالى عنهم أعلى شأناً من رأى البخاري ومسلم وإن كانا جليلين كاملين قد شهد بجلالتهما وكمال شأنهما أجلة الأئمة الأعلام والمحدثين الكرام فترجيحهم أو ترجيح واحد منهم حديثاً يكون أعلى من ترجيح الشيخين أو أحدهما. وأيضاً لم ينقل هذه المسئلة عن الأئمة الأربعة ولا عن أصحاب "الصحيحين" قطعاً؛ بل إنما قال به بعض المحدثين من الشافعية. فلو عارضهم الحنفية وقالوا بعدم تسليمها كيف يصح الاعتراض عليهم! على أن قول الحنفية مؤيد بما قال البخاري نفسه وهو قوله (وما تركت من الصحيح أكثر) أنهى. فأفاد أنه وإن أتى في "جامعه" بمجرد الصحاح لكن ترك من الصحاح التي هي عنده صحاح من الأحاديث أكثر مما أتى به

منها في " جامعہ " . (١)

قوله وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوي الخ
(ص ٣٣١)

قلت: غرضهم من ذلك مصادمة المحدثين والفقهاء من الحنفية الأعلام بالمحدثين والفقهاء من الشافعية، ولا بدع في ذلك، وليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام . وإن لكل إمام صاحب المذهب من الأئمة الأربعة قواعد وأصولاً يبنى عليها الفروع الجزئية على ما أهمهم الله تعالى وأرشد .
ثم إن " اللام " - في لفظ " الفقهاء " و " المحدثين " في عبارة الدهلوي - للتعريف العهدى أى مقال الفقهاء الذين خصهم الله تعالى بالجمع بين علمي الحديث والفقه من الحنفية فيما قرره المحدثون من الشافعية الذين فازوا من علم الفقه أيضاً حظاً جسيماً ، لكن بقي على هذا أن وجه التعبير عن الأولين بلفظ " الفقهاء " وعن الآخرين بلفظ " المحدثين " ماذا ؟ فنقول

(١) وقال الحافظ ابن كثير في " الباعث الحثيث الى معرفة علوم الحديث " : " ان البخارى وسلفاً لم يلتزموا باخراج جميع ما يحكم بصحته من الاحاديث فانها قد صحح احاديث ليست في كتابيها كما ينقل الترمذى وغيره عن البخارى تصحيح احاديث ليست عنده بل في السنن وغيرها ا هـ . " (ص ٤ طبع مكة المكرمة عام ١٣٥٣ هـ)

النفائى

لما ذكرت الشافعية هذه المسئلة في أصول الحديث عبر الدهلوي عنهم " بالمحدثين " ولما ذكر أكثر الحنفية إياها في أصول الفقه عبر عنهم " بالفقهاء " . ففي هذا التعبير إرشاد من العلامة الدهلوي إلى ما قلنا . ومن لم يجعل الله لسه نوراً إلى سبيل الرشاد فما له من نور فيقول ما يقول .

قوله وهذا صريح في إقرارهم بأن تائيد الخ (ص ٣٣١)
قلت: لما كان أئمة المذاهب الأربعة وأقوالهم ورواياتهم المنقولة عنهم متقدمة على تأليف " الصحيحين " جميعها لابد أن يكون إثبات رواية كل مذهب وتأييدها عند صاحبه بالحديث مع قطع النظر عن أن خرجه من جاء جمع صحاح الأحاديث في مصنفاتهم بعد ما تقرر مذاهبهم بالأحاديث التي عندهم ، وبما أهمهم الله تعالى من تلك الأحاديث . (١)

وأما كون هذا المذهب في الأغلب على خلاف ما في " الصحيحين " فلوسلم فإنما كان لما أن المذاهب دونت قبل تأليفها، وكان الإمام البخارى مجتهداً على حدة (٢) إتفق مخالفته لهذا المذهب في كثير من الأحكام ، فجاء في " جامعہ " بأحاديث

(١) سيما وقد تقرر أن قوة الحديث اسمها بالنظر الى رجال اسنده لا بالنظر الى كونه في كتاب كذا .

(٢) وقد مر الكلام منا مفصلاً على كون البخارى مجتهداً وكون مسلم شافعيًا فليراجع .

على وفق مارأى ، وترك الأحاديث التي تمسك بها صاحب هذا المذهب لإثبات مارأى . وكان الإمام مسلم شافعي المذهب فجاء في "صحيحه" بأحاديث قوى بها مذهبه . (١) فقد عرف مخالفة أحاديث "الصحيحين" لهذا المذهب في الأغلب بعد ما جمع الشيخان "صحيحهما" ، لافي حين ما ألهم الله تعالى صاحب هذا المذهب الأحكام الشرعية المأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعي ديناً راضياً . وليس الوفاق بأحاديثها وأحاديث واحد منها إذا كان المأخوذ منه أحد الأصول الأربعة من شرائط صحة الحكم بمسئلة شرعية ولا من شرائط الاعتبار الذي أمر به المجتهد ، فلا عيب في المذهب بهذا الخلاف إذا كان قائماً على أصوله الأربعة المذكورة . (٢) ثم إن فوقية مرتبة "الصحيحين"

(١) وقد أشبعنا القول في أسباب اختلاف الحديثين مع سلف المجتهدين في كتابنا "ما تمس إليه الحاجة" لمن يطالع سنن ابن ماجه .

(٢) قلت : ولا شك فقد نقل الحديث الاسير الباقى في "توضيح الأفكار شرح تنقيح الانظار" عن الحافظ ابن حجر . العسقلاني مانصبه :

"والامة لم تجمع على العمل بما فيها - أى بما في "الصحيحين" - لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل لأن فيها أحاديث ترك العمل بمادلت عليه لوجود معارض أو ناسخ" (ج ١ - ١٢٥)

على مرتبة غيرهما من الكتب الحديثية لا يجعل المذاهب المأخوذة من الكتاب والسنة قبل جمع الشيخين "صحيحهما" غير مقبولة فيما خالفها ؛ (١) على أن كون هذا المذهب في الأغلب على خلاف أحاديثها (٢) إن سلمنا تجريجه (١) قات : وبعد جمعها أيضاً فقد يعرض للمفوق ما يجعله قائماً .

(٢) قلت : إن المصنف قد مشى في هذا البحث على سبيل التنزل والتسليم ، والا فلا يخفى على من تتبع "الصحيحين" أن دعوى صاحب "الدراسات" أن (هذا المذهب - يعنى المذهب الحنفى - في الأغلب على خلاف ما في "الصحيحين" ص ٣٣١) غير صحيحة ؛ بل الحق خلافها وهو أن هذا المذهب في الأغلب موافق لما في "الصحيحين" وإنما وقع الخلاف في بعض المسائل لما قامت أدلة أخرى معارضة لرواياتها فقدست عليها لوجود مرجع قوى أو ناسخ صحيح وهذا قد وقع في سائر المذاهب أيضاً فلا خصوصية للمذهب الحنفى . وقد ذكرنا بعض أمثله ذلك في "التعقيقات على الدراسات" نقلاً عن الحافظ الجلال السيوطى . ومن فتش المذهب الحنفى وجده من أكثر المذاهب موافقه لما في "الصحيحين" و "السنن الأربعة" . ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المتكبرين على أئمة الهدى بفهمه السقيم . وقد صرح بذلك شيخ صاحب "الدراسات" الامام ولى الله الدهلوى أيضاً في "فيوض الحرمين" حيث قال :

"عرفنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في "المذهب الحنفى" طريقة أنيقه" هى أوفق الطرق بالسنة المعروفة التى جمعت وتثبت في زمان البخارى وأصحابه . وذلك أن يؤخذ من

في هذا المذهب برجحته ويقويه بحيث لا يبقى شئ مع ذلك
التجريح فيه ما ذكرنا قبل نقلاً عن العارف بالله تعالى الخواجه

أقوال الثلاثة قول أئمتهم بها في المسئلة ثم بعد ذلك يتبع
اختيارات الفقهاء الحنفيين الذين كانوا من علماء الحديث ،
فرب شئ سكت عنه الثلاثة في الأصول ، وما تعرضوا لنفيه ،
ودلت الأحاديث عليه فليس بد من إثباته ، والكل مذهب
حنفي " اهـ (ص ٤٨ طبع دهلي)

والشيخ ولي الله هذا يصنفه صاحب "الدراسات" تارة بقوله
(قدوة علماء دهره يعسوب زماننا ، الشيخ الاجل الصوفى الكامل ،
امام بلاد الهند الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم اهـ ص ٢٩٢) وتارة
بذكره بلفظ (شيخنا عالم الهند وعارف وقته الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم
الدهلوى اهـ ص ٢٧٣)

ولو شئت أن تعرف كثرة موافقة المذهب الحنفى لأحاديث
"الصحيحين" بالنسبة الى سائر المذاهب فارجع الى ما ذكره المحدث
ألفقيه الكبير أبو المظفر جمال الدين يوسف بن فرغل بن عبد الله
البغدادي سبط ابن الجوزي المتوفى عام ٦٥٤ هـ في "الباب الثامن"
من كتابه "الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح" وقد طبع بمصر سنة
١٣٦٠ هـ والى ما كتبه المحدث العلامة الشيخ الامام الفقيه قاضى
القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي المتوفى عام ٦٦٥ هـ في
الباب الاول من كتابه "جامع مسانيد الامام الاعظم" في جواب
مطاعن الخطيب على الامام من أمثله كثيرة لذلك فى كل باب
تجد فيها منقح .
التعاني

محمد پارسا والعارف السرهيندى وغيرهما من أن عيسى
وعليه الصلاة والسلام حين ينزل من السماء يعمل عمله
ويصوب إجماعه الحق عليه السلام لما ذهب إليه أ
وهذا الترجيح الثابت في هذا المذهب الشريف أعلى
به أس ذلك التجريح . والحمد لله تعالى على ذلك
جارج .

وليس فيما ذكره الإمام ابن الهمام وسائر ابا
الخصوصية "الصحيحين" مطلقاً بل فيما كان بشر
أحدهما أو رجالهما أو رجال أحدهما فهو من قبيل تشويه
وأداء واجب تعظيمهما حيث قالوا: إذا وجدت شر
التي اعتبرها البخاري أو مسلم وعرف ذلك بقول
ضابط ثبت حافظ فينبغى أن يكون الحديث الجامع لا
مثل ما أخرجه . ففي هذا القول تعظيم شأنهما و
التي بنى عليها الحكم بصحة الحديث وإثباتاً على تعذ
قررها غيرهما في الحكم بالصحة . وأما إبط
"الصحيحين" في خصوص المقامين فقط فإنما يلزم
على قبول ما فيها إجماع على نقس رجالها وعلى قبول
صحة الحديث فإذا وجد شرطها أو رجالها في الأحا
غير "الصحيحين" لزم وجود ذلك الإجماع فيه أ
الخصوصية مطلقاً في الحكم بصحة الحديث لا فيما
وحكم بوجود شرطها أو شرط أحدهما فيه حافظ

عدل . وليس هذا قدحاً في منيع مرتبتها ورفيع قدرها بل قولاً بتعظيمها وتعظيم ما قالاه والتزاماً لما أسماه وحكما به ، على أنه ليس هذا الحكم من الحنفية أشد مما قد حكم به المعترض سابقاً من أنه إذا روي الأعرابي الأدنى حديثاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد أخذه شفاهاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كالحديث الذي روى سيدنا على المرتضى رضى الله تعالى عنه شفاهاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (١) .

وأما كون "الصحيحين" أصح كتاب في الصحيح المجرد تحت أديم السماء، وأنها أصح الكتب بعد القرآن العزيز بإجماع من عليه التعويل فلم يدل إلا على أن مجموع ما في هذين الكتابين أصح وأقوى من مجموع ما في الكتب الحديثية الأخر . ولا دلالة فيه على أن كل فرد فرد من أحاديثها وأحاديث أحدهما أصح وأقوى من كل فرد فرد من أحاديث الكتب الحديثية الأخر . وما يجوز أن يكون قادحاً فيما قاله الإمام ابن المهام وذووه هو الثاني دون الأول ودون اثبات الثاني ههنا خرط القتاد .

ثم إنه قد وجد الإجماع على فضل أبي حنيفة على الثلاثة من الأئمة الأربعة وجلالة قدره وتحقق فيه إجماع لم يوجد مثله في فضل البخاري ومسلم على غيرهما من المحدثين وفيهم من هو أعلى شأناً منها كأحمد بن حنبل ، بل الأئمة الأربعة ومن في رتبهم قاضون عليها، وكل منهم له شأن عال ومقام غال . ولنا ولهم ولكل

(١) راجع "الدراسات" ٢١٨ .

مؤمن ومؤمنة برسول الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . والعجب كل العجب أن المعترض ههنا يعتمد بمثل هذه الإجماعات التي في ثبوت كونها إجماعات أكثرية أيضاً نظر . وقد عرف من كلامه السابق أن الإجماع الحقيقي لا يكون حجة إلا بعد ما وجد فيه الشروط المحدثة التي ذكرها هناك ، وأنه لم يوجد له مثال في إجماعات الشريعة الغراء . وقد عرف من اعتقاد المعترض أيضاً أن الإجماع الأكثرى لا يعتد به عنده فلا يظنه إلا هباء منثوراً . فما أجرأه على ذكر الإجماعات التي كونها أكثرية غير منتحقق أيضاً ههنا .

قوله حتى يقول في بعض المواضع "فما قال أبو حنيفة باطل" (ص ٣٣٢)

قلت : إن كان الإمام الطحاوي أورد في بعض المواضع مثل هذا اللفظ من جانب الخصم ثم تصدى له بالجواب الحق فهذا مما يرتضيه كل مقلد طالب للحق ، وإن كان أورد مثله من عند نفسه - والله تعالى أعلم بموقعه - فيما إذا وجد حديثاً صحيحاً مخالفاً لرواية المذهب ولم يثبت عنده شهادة من السنة لتلك الرواية أصلاً فلا عتب عليه بذلك . وليس هذا إلا كقول مثل النووي وغيره من الأئمة الشافعية "وقول الشافعي باطل" أو "مخالف للحديث الصحيح" وهذا مما لا تأخر عنه بعد ثبوت ما ذكرنا كيف لا ! وقد ثبت في الكتب المعتمدة في المذهب (أنه لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام

الأعظم إلا لضعف دليل (انتهى) . فإذا ثبت عند مثل الإمام الطحاوى ضعف دليل المذهب بحيث لم يكن عنده إلا مجرد قول الإمام صاحب المذهب في مقابلة الحديث لا يجوز له الفتوى عليه ، إلا أنه لا يلزم من تحقق ضعف دليله عند مثل الطحاوى تحقق ضعفه في نفس الأمر . وكَم من أقوال ضعفه بعض العلماء من حيث ضعف دليله ورد عليه البعض الآخر وقواه بما وجد من الدليل الصحيح القوى ، والحق مع المقوى . وقد جربنا مرات قول بعض أهل الزمان في روايات المذهب : أنها مخالفة بالحديث فوجدناها كاذبة عنادية .

ولا يحتاج عدم وقوع أبي حنيفة في خلاف الحديث الشريف ونجاته عنه إلى ما سيذكره المعارض إن شاء الله تعالى فله من تبرع الكتاب والحديث شأن لا يحتاج به إلى الحيل والمحل .

ولاهن في الروايات المنقولة عن أبي حنيفة المخالفة لظاهر أحاديث " الصحيحين " إذا أثبتنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت الصحيح وأبدها وإن لم ير الخفاش بهاء نوره فإنه شمس صحنى أصبحت عنه آفاق العالم واقطار الأرض وهى في ضياء كامل ، نعم إن النصف البطل القائل بصريح الحق وطريقه إذا رأى رواية إمامه غير مشهودة بحديث أصلاً وقامت الأحاديث على خلافها ثامة قائمة على أصولها بإذن الله يجب علينا ترك الرواية والعمل بتلك الأحاديث ؛ لكن أين تلك الرواية ؟ وقد رأينا دعاوى

كثير من الناس في بعض الروايات بأنها على خلاف الحديث فوجدناها كاذبة خاطئة ، ولم يثبت عندنا منها شئ ، وخسر هنالك المبطلون .

قوله ولنشغل بما أردنا الإفصاح عنه الخ (ص ٢٣٢)
قلت : فعلينا أن نشغل بما يرد قول هذا المعارض المبطل لقول الإمام ابن الهام وذويه من الحنفية الأعلام مما سيظهر عليك إن شاء الله تعالى .

قوله في كونها سلطاني سلاطين الصنعة (ص ٢٣٣)
قلت : لا يجوز إطلاق لفظ " سلطان السلاطين " على أحد سوى الله تعالى فقد جاء الحديث في منعه على ما في " سنن الترمذي " وغيره فينبغي التحرز عنه ولو مقيداً بقيد الصنعة ، ويجب عليه أن يقول في كونها سلطانين من سلاطين الصنعة ، ولأن الأئمة الأربعة وبعضاً من المحسنيين أقوى وأعلى شأناً منها في صنعة الحديث .

قوله ولما يبق ريب بإجماع العلماء الخ (ص ٣٣٣)
قلت : م ثبت دعوى هذا الإجماع ؟ وقد مر أنها دعوى كاذبة . وقول ابن المديني وأبي زرعة ليس فيه شائبة من هذا الإجماع ؛ بل ولا شائبة فيه من هذا التقديم الذى ادعى

المعترض عليه الإجماع من غير روية .

قوله فلا يعرف شرطها إلا بتصريحيها الخ (ص ٣٣٥)

قلت : هذا ممنوع . وما الدليل على عدم جواز سماع حكم الحافظ الناقد الثقة العارف بأحوالها وبما قرراه من شروطها . أليس تكذيب مثل هذا الحكم في مثل هذا الإخبار حراماً ؟ وأيضاً قال الإمام السيوطي في "التدريب" (ألف الحازمي كتباً في "شروط الأئمة" وذكر فيه شرط الشيخين وغيرهما) انتهى . وأيضاً قال الإمام السيوطي في "تدريبه" (قال ابن طاهر شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى حين تصنيفها إلى الصحاح المشهور) انتهى . فقول النووي : إن المراد بقولهم على شرط الشيخين الخ وتعليقه ذلك بما علل به بيان لما يغلب وجوده من الشقين لا حصر الذي الشقين في الوجود على أحدهما كما وهم ، على أن وجود أحد الشقين ومساواته بما أخرجه يكفي للحكم بالحكم . وسيجيء الجواب عن قول المعترض (وذلك أيضاً برواية غيرها عنهم لا يوجب المساواة بهما ص ٣٣٥) في ذيل الوجوه الآتية إن شاء الله تعالى . فقوله (فلا محيص إلى الفوز بشرطها إلا الإخراج الخ ص ٣٣٥) فيه بحث لئلا . وأيضاً رد هذا القول أقوال أصحاب أصول الحديث التي اعتبر المعترض سابقاً تمايل كلماتهم إجماعاً وذكرت منها ههنا لفظ الحافظ العسقلاني شارح النخبة " وهو قوله (ثم قدم في الأرجحية من حيث

الأصححة شرطها لأن المراد به رواتها مع باقي شروط الصحيح وإن كان على شرط أحدهما فيقدم شرط البخاري على شرط مسلم وحده ثم من الصحيح ما ليس على شرطها اجتماعاً وانفراداً) انتهى . فقوله (فإن المراد به رواتها مع باقي شروط الصحيح) يدل أن ليس المراد بشرط الشيخين أن يكون رجال إسناده رجال كتابها . فقيس : بل هو مع باقي شروط الصحيح المعروفة في أصول الحديث . وإلغاء الكلام الأخير وإعمال الكلام الأول - وهما في موضع واحد - ليس من شأن العقلاء فضلاً عن الفضلاء . ولا يلزم من عدم إتيان الشيخين في "صحيحيهما" بشرط من شروط الصحيح ومن عدم إتيانها في غيرها به على هيئة الإجماع أنها لا تعرف إلا بتصريحيها ، حتى أن من ادعى من البارعين المتقنين الحفاظ الأثبات في حديث أنه على شرطها أو على شرط أحدهما يجب علينا تكذيبه ويحرم علينا النظر والإلتفات إلى قوله . فقد أعطى الله سبحانه وتعالى لهم بالتنبع والإستقراء من العكوف على ما قرروا و شرطاً في الصحة مالا يطلع عليه غيرهم من الناس .

قوله ولم يوجد بالإجماع في عصرهما ولا فيما بعد ذلك مثلها

الخ (ص ٣٣٥)

قلت : لم يأت المعترض ههنا بسند يثبت هذا الإجماع ولم يثبت ذلك بقول أحد من الثقات المتقنين ؛ على أن من المعلوم أن الإمام أحمد بن حنبل ونظائره كانوا من المعاصرين للبخاري وهم أعظم

منه في الفن وإمامته بالضرورة فإذا كان هذا حال البخاري كان حال مسلم أولى بذلك منه . ولو سلمنا ثبوت هذا الإجماع فنقول : إن هذا استدلال بالإجماع ممن ينكر وجود الإجماع الحجة في الشريعة الطرية فلا يتم . وأما الحكم بأن بعد عصرهما لم يوجد مثلها فهو خبر كخبر العارفين ابن علان البكري الشافعي بأن المجتهد مفقود من المائة الرابعة ، وكخبر العرفاء الكاملين ممن ذكرنا أساميهم الكريمة قبل بأن عيسى عليه السلام حين ينزل من السماء يعمل بمذهب أبي حنيفة ويتفق مطابقة رأيه العالي المأخوذ من مشكاة النبوة الأحمدية والدولة الحمديدية قطعاً برأى سراج الأمة العلية ، وكخبر بعضهم أن المهدي رضى الله تعالى عنه حين يظهر أمره يعمل بمذهبه كذلك . فإذا كانت هذه الأخبار عند المعارض كاذبة ييقن ينبغي أن يكون هذا الخبر كذلك عنده أيضاً ؛ على أن هذه الأخبار صدرت عن العرفاء بالله تعالى الكاملين وهم مصدقون فيما أخبروا به عند أهل الحق ولا من أهل الباطل إن الأولياء حق . ولم يقل أحد لا من أهل الحق ولا من أهل الباطل إن خبر مثل هذا المعارض بما يكون يجب تصديقه أو يجوز ؛ بل لو قيل : إن مثل هذا الخبر من مثل المعارض وهو إخبار بما سيكون حرام من أعظم محرمات الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم لكان أوجه وأقوى . وأيضاً قد قام الدليل على أن خبره هذه كذب بين فإن عيسى والمهدي على نبينا وعليهما الصلاة والسلام أعلى شأناً منها في إمامة علم الحديث .

قوله الوجه الأول أن الشيخين لا يكتفيان في التصحيح بمجرد حال الراوى الخ (ص ٣٣٥ ، ٣٣٦)

قلت : هذا الوجه الأول لا وجه لإيراده ههنا إذ لا دخل لما ذكره المعارض ههنا في تصحيح الحديث نعم لو ثبت فله دخل في ترجيح حديثها على حديث غيرها وليس التصحيح موقوفاً عليه إذ الصحة عبارة عن معني معين ليس هذا الذي ذكره نفسه ولا جزء منه ولا لازماً له . فكلام المعارض ههنا يشبه كلام من قال : إن الأعمال ركن من أركان الإيمان وليست كذلك عنده . فالإيهام الناشئ عن كلام المعارض إيهام فاسد لا يعبأ بمثله . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لم يجوز أن يكون الحديث الصحيح على سبعة أقسام . وأيضاً قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "شرح النخبة" (أما رجحان "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" من حيث الاتصال فلاشتراطه أن يكون الراوى الغير المدلس قد ثبت له لقاء من يروى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة) انتهى . - أي إذا روى ذلك الراوى عن شيخه المروي عنه بصيغة يحتمل السماع وعدمه - فهذا الكلام من الحافظ مع ما نقلناه قبل عن الحافظ أيضاً من المراتب الثلاثة الأخيرة للحديث الصحيح رد قول المعارض السابق وهو (فلا يعرف شرطها إلا بتصريحها ولم يصرحا ص ٣٣٥) وقوله (فلا سبيل إلى إثبات مثل شروطها الخ ص ٣٣٥) ويرد هذا الوجه الأول أيضاً لأنه إذا كان مسلم يكتفي في التصحيح

بمجرد المعاصرة ولا يشترط فيه التي ولو مرة ولا ثبوت السماع
والبخاري لا يكتفي به بل يشترط اللقيا ولو مرة ولا يشترط ثبوت
السماع تبين أنها لا يشترطان في التصحيح كثرة الملازمة بينهما ولا
قلتها، ولا كون الراوى من بلد المروي عنه ولا انتفاء ذلك ولا كونه
ممارساً لحديثه ولا انعدام ذلك . فتعوز بالله تعالى من هذا الكذب
البحث والإفتاء المقت على الإمامين البارعين رحمهما الله تعالى . قال
الإمام النووي في "تقريبه" والسيوطي في "تدريبه" (مذهب
مسلم إمكان اللقاء الذي عبر عنه بالمعاصرة ، ومذهب البخاري في
"جامعه" وابن المديني والحققين هو شرط اللقاء وحده ومذهب
أبي المظفر السمعاني شرط طول الصحبة بينهما بعد اللقاء ، ومذهب
أبي عمرو الداني شرط معرفته بالرواية عنه ، ومذهب أبي الحسن
القاسبي إشتراط أن يدركه إدراكاً بيناً) انتهى محصل كلامهما .

وأما الوجه الثاني الذي ذكره المعارض فضعفه بين إذ الحاكم
يكون هذا الحديث على شرطهما أو شرط أحدهما إذا كان عارفاً
مقتناً بارعاً حافظاً ثبتاً كيف يتأتى منه هذا الحكم فيما لا يجوز له
الحكم به فيه . ولو ثبت في موضع منه نادراً الحكم بما لا يجوز له
الحكم به فهو سهو من ذلك الحاكم الغير المعصوم فلا يجوز تكذيبه
في كل ما حكم به فيه بهذا ، نعم لو حكوا بقبول مثل هذا
الحكم - ولو من غير العارف - أو بأن كون الحديث على شرطهما
أو شرط أحدهما عبارة عن مجرد معرفة حال الراوي في العدالة
والضبط لا تنجبه هذا الوجه الثاني . والأمر ليس كذلك عند

المحدثين ، فاتجاهه ضائع . أما سمعت قول الحافظ : المراد بشرطهما
رواتها مع باقي شروط الصحيح ؟ وقد قدمنا قبل .

وأما الوجه الثالث فالجواب عنه أنه مقال في خصوص
المادة . وبطلان أن تكون تلك المادة على شرط أحدهما لا يستلزم
أن يكون جميع ما حكموا فيه بأنه على شرطهما أو على شرط أحدهما
باطلاً غير صحيح ، على أن الحاكم العارف البارع الحافظ الثبت ما
ثبت عنه مثل هذا الحكم في مثلها . وأيضاً جعل هذا السند من باب
التلفيق في الإسناد غير صحيح ، ولذا أورد صاحب "تذكرة القارى
يحل رجال البخاري" في "تذكرته" سماك بن حرب وعكرمة كليهما
وقال فيها (وما لسماك بن حرب سوى موضع واحد - أي في
"صحيح البخاري" في الكفارات - في باب الكفارة قبل الحنث)
إنهى . وقال فيها : في عكرمة نقلاً عن مقدمة الحافظ (احتج به
البخاري وأصحاب السنن ، وتنكبته مسلم فلم يخرج له سوى حديث
في الحج مقروناً بسعيد بن جبير وتركه مسلم لكلام مالك فيه) انتهى .
فعرف بهذا أن سماكاً على شرطهما وعكرمة كذلك بمعنى أنه من
روائهما وإن كان مسلم ترك عكرمة فيما إذا كان الحديث دائراً عليه
فقط على خلاف الإمام البخاري . وأيضاً الإجماع منعقد على
قبول ما روياه أو رواه أحدهما ، أو على تعديل من روياه عنه
أو روي أحدهما عنه كما صرحوا به ، فالإجماع في هذا السند الذي
سماه المعارض ملفقاً قائم .
وأما الوجه الرابع فلاريب في عدم اتجاهه أيضاً إذ الكلام

في حكم الإمام البارع الحافظ المتقن العارف بأنه روي هذا الراوي عن هذا المروي عنه قبل إختلاطه وذلك الراوي عن ذلك المروي عنه بعده بذلك ، فلا يحكم بثبوت الشروط المذكورة إلا في الصورة الأولى دون الثانية .

وأما الوجه الخامس فلا شك في أنه باطل لأن ابتناء إنما هو على القول بأن شرط مسلم هو مجرد الإتيان بالحديث عن رجاله بأعيانهم والأمر ليس كذلك . وههنا وجب تذكير كلام الحافظ في " شرح النخبة " في تفسير شرطها ولا يجوز لأحد من المتقين الأثبات الأعلام أن يكتفوا في هذا الحكم العظيم بهذا المقدار .

وأما الوجه السادس فكذلك لعين هذا الذي ذكرنا . سيجني الكلام على الوجه السابع ، والوجه الثامن مستوفى إن شاء الله تعالى .

قوله بل ربما يوجد محاسن كثيرة في إسناده فيهم
كروان (ص ٣٣٧)

قلت : إن أراد بالإتهام الإتهام بالكذب فحاشا لله أن يورد البخاري في " صحيحه " مجرد حديث من كان حاله كذلك لأنه حيثئذ يكون حديثه متروكاً نازلاً من الموضوع غالباً عن بقية أقسام الحديث الضعيف في شدة الضعف . وإن أراد بالإتهام الإتهام في الصدق في الحديث فلا يجوز للإمام البخاري إيراد حديث مثله في صحيحه مجرد أيضاً ؛ على أن هذا قول بإهدار شأن البخاري وإمامته في هذه الصنعة ، وإبطال جميع ما ذكره المعارض في بيان

علو شأنه في سابق كلامه ، وبإهدار شأن " صحيح البخاري " وعدم تجرده عن أحاديث المتهمين . وهل هذا إلا مما يوجب فظيعة وزوال الأمان عن " صحيح البخاري " ! قال صاحب " تذكرة القاري " (ولم يره صلى الله تعالى عليه وسلم مروان ، وقال الواقدي بل رآه والصواب الأول سمع عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وجعاعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، وروى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي إعماداً على صدقه ، وإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث . وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في " صحيحه " وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم) انتهى . ونحوه في " ميزان الاعتدال " للحافظ الذهبي ، وفي " تهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر العسقلاني . وذكر الحافظ العسقلاني في " تحاف المهرة " (أن مروان روى عن عمر بن الخطاب أيضاً فذكر الحديث) وقال القسطلاني في " شرح صحيح البخاري " في " باب قول الله تعالى : لا يستوى القاعدون من المؤمنين " من أبواب الجهاد (مروان تابعي) انتهى . وقال الإمام العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " في ذلك الباب (ومن لطائف إسناده هذا الحديث أن سهل بن سعد الصحابي يرويه عن مروان وهو تابعي) انتهى . وقال الأستاذ الأعظم (١) قدس سره (وقد روي البخاري في " صحيحه " عن مروان منفرداً أحاديث منها حديث في " باب قوله

(١) يريد به آية الشيخ الامام محمد هاشم السندي رحمه الله تعالى

لا يستوى القاعدون من المؤمنين " من " أبواب الجهاد " ، ومنها حديث في باب من " أبواب الحج " ومنها حديث في فضل الزبير رضي الله تعالى عنه من كتاب المناقب ") وقال العلامة الشيخ عبدالرحمن النصروري في " رجال البخاري " نقلاً عن الإمام الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني ما حاصله (وقد تتبعت فيما نسب إلى مروان من أقواله وأفعاله وإبذائه لأهل بيت المصطفى صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم فلم يثبت شيء منها لا بسند صحيح ولا بسند حسن والله تعالى أعلم) انتهى . وقال الحافظ في " تهذيب التهذيب " (قال عروة بن الزبير : كان مروان لا يتم في الحديث ، وهو في رواية ذكرها البخاري لا يتم) انتهى . (١)

(١) وقال العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي في " تطهير الجنان "

" عن شيخ الاسلام والحفاظ - يعني ابن حجر العسقلاني - من جملة من روى عنه - أي عن معاوية - رضي الله عنه - من أكابر التابعين وفقهائهم مروان بن الحكم . وقد يشكل على ذلك ما جاء عنه في إبذائه الشديد لأهل البيت ، وسبه لعلي كرم الله وجهه على سبب المدينة في كل جمعة ، وقوله للحسن بن علي والحسين : أتم أهل بيت مهونون ، ونحو ذلك مما يأتي عنه . وجوابه أنه لم يصح شيء من ذلك كما ستعلمه مما سأذكره أن كل ما فيه نحو ذلك في سنده علة ، ولهذا روى له البخاري وغيره ولم يجرحه المحدثون ، وأوضح عنه

قوله بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم (ص ٣٣٧) قلت : هذا بناء على مجرد الظن الذي لا ينفع في القول بشيئ شئ أصلاً ، ولم يتم دليل على هذا ، فهو من باب الرجم بالغيب . وهل يجوز الرجم بالغيب ، لا سيما وفيه ارتكاب الكذب على مثل الإمام البخاري ؟ ثم إن مجرد الوقوف على طريق آخر من غير إيراد لها في " صحيحه " لا يدفع شيئاً عن الإمام البخاري من النقص الآثل إليه بإيراده رواية مثل مروان في " صحيحه " ، وقد عرفت سابقاً أن البخاري قد أورد في " صحيحه " عن مروان منفرداً أحاديث ولم يوجد مضمونها بطريق آخر فيه أصلاً ، على أن إيراده حديث مروان بطريق آخر في " صحيحه " لا يدفع شيئاً بن الطعن فيه وفي " صحيحه " على ما هو معتقد هذا المعارض في مروان فإنه قد عرف من معتقده من الخارج فيه أنه قد ثبت منه من الأقاويل والأفعال ما لا يشك بعده فيه أنه كذاب للحد شرير كافر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ملعون من الملائعين ، ومن كان عداوة أهل البيت الرضى - رضى الله تعالى عنهم - وسبهم ولعنهم وإبذائهم دأبه ودينانه ، وقد صرح بذلك المعارض في رسالة له سماها " مواهب سيد البشر " بإيراد إمام البخاري حديث مروان في " صحيحه " ولو مع إيراد طريق

شئ من ذلك لنقله الحفاظ وتكلموا عليه . وتسليم أنه قال ذلك فقايله أنه مبتدع ، والمبتدع غير الداعية تقبل روايته ، وقد روى البخاري في " صحيحه " عن جماعة مبتدعين ولم يؤثر ذلك فيه . اهـ (ص ٤٠٠ بهامش " الصواعق المحرقة ")

آخر له على هذا لا يدفع شيئاً من الظن الأقبح عن الإمام البخاري "وصحيحه".

قوله ومما يحمل على ذلك إلزام من يعتمد شخصاً الخ (ص ٣٣٧)

قلت: هذا الكلام لا يفيد إلا بعد إثبات أن الإمام البخاري إنما أخرج أحاديث مروان في "صحيحه" عند بحثه مع من يحسن الظن إليه ويعتقده بناءً على أن يلزمه. وكل هذا من المفتريات الباطلة؛ على أن مرمى الإلزام لا يحمل على أن يخرج حديث الكذوب أو المتهم في "الصحيح" المحرد ودون إثبات هذه المفتريات التي لا اس لها ولا بناء خرط القتاد. ولو سلمنا أنها ثابتة فلا نجاة للإمام البخاري من أنه أخرج في "الصحيح" المحرد أحاديث المتهمين مع أن مقصد الإلزام لا يلجئ إلى إخراجها فيه.

قوله ومن هذا القبيل رواية علي بن الحسين الخ (ص ٣٣٨)

قلت: قد أثبت هذه الرواية الجبال الأعلام كالحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني في "فتح الباري" و "تهذيب التهذيب" و صاحب "التذكرة" وغيرهم وصرحوا بأنها موجودة في "صحيح البخاري" فلا سبيل إلى إنكارها إلا لمن كان ينكر صحة روايات

"صحيح البخاري". وجعلها من هذا القبيل المنحوت في أول المرتبة وفي آخر المراتب؛ بل وفي جميع المراتب يحتاج إلى سند يدل عليه أو حديث ينطق به أو دليل يحكم بذلك ودون إثباته خرط القتاد.

قوله مع ما له من موبقات الأعمال وشنائع الأفعال (ص ٣٣٨)

قلت: لو ثبت عليه ما نقله أصحاب التواريخ عنه من تلك الأفعال والأعمال لكان البغض إليه والعداوة معه مفروضاً منحتماً، ولم يسع لأهل الإيمان أن ينقل عنه شيئاً من الأحاديث الشريفة وغيرها، ولم يحز لأحد أخذ الدين والسنة عنه، وما جاز رواية سيدنا علي بن الحسين وسيدنا سهل بن سعد وسيدنا عروة بن الزبير وغيرهم عنه. وإيراد الإمام البخاري في "صحيحه" أحاديثه المفردة والمقرونة بإيراد الطريق الآخر يدل على أنه ما ثبت عليه شيء من ذلك والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر، على أنا قد قدمنا ما يدل صريحاً على أنه ما ثبت عليه شيء منها. والذي أعتقده أنا هو أنه إن كان في الحقيقة من مبغضى آل الله صلى الله تعالى عليه وسلم الطيبين الطاهرين ومات على ذلك فنحن برثون عنه براءة طيبة مباركة. والله شهيد على ذلك وإلا فأمره موكل إلى الله تعالى والله شهيد على ما يعملون.

قوله فعد من لا خبرة عنده مروان من مشائخه الخ
(ص ٣٢٨)

قلت: أما هذا فصدر عن أمثال الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر وصاحب "التذكرة" وغيرهم بل عدوه من مشائخ سهل بن سعد الصحابي وعروة بن الزبير الذي هو من الفقهاء السبعة وغيرهم من نظرائه أيضاً، فإن كانوا عند المعارض من الذين يجب قبول قولهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتحسين والتضعيف، وفي أنه يروى عن كذا شيخاً، وفي أنه روى عنه كذا شيخاً وغيرها وجب عليه أن يقبل قولهم هذا أيضاً وإن كانوا عنده ممن لا خبرة عنده كما وقع التصريح به ههنا في كلامه وجب عليه أن يرد جميع ما ذكره في "الدراسات" ورسائله الأخ عنهم عليهم، فإن العلوم الدينية والأمور المذكورة فيها أمانات إلهية لا يجوز أخذها ممن لا خبرة عنده قطعاً.

وأما ما رواه الإمام النووي عن سفيان فهو رواية عن الواضع مع بيان الوضع ورواية سيدنا علي بن الحسين وسيدنا سهل بن سعد الصحابي وعروة وغيرهم عن مروان ورواية الإمام البخاري في "صحيحه" مجرد عنه ليستأ كذلك. فإن ادعيت فيها بيان الوضع عناداً فأت به إن كنت من الصادقين، قال الحافظ في "شرح النخبة" وغيره (واتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقترنة ببيانه) إنتهى. فقياس روايتهما على رواية النووي عن

سفيان قياس غير صحيح. ثم إنه يشعر كلام المعارض هذا بأن رواية مروان رواية كذاب فحديثه موضوع مفترى عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، ويستلزم هذا أن يكون بعض أحاديث "صحيح البخاري" مجرد موضوعاً مختلفاً عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فارفع الأمان عن "الجامع" وساغ لكل أن يقول: في أي حديث شاء هذا حديث موضوع أخرجه البخاري في "جامعه" لإلزام فلان الفلان في أول إلزام شخص أي شخص سبحانه هذا جهتان عظيم تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدأً. وأما الوجه السابع فلا يكاد يصح أيضاً لأن غاية ما أورد فيه حسن الظن إليهما وبناء رجحان حديثهما على حديث غيرهما عليه، وكما أنه يجب حسن الظن إليهما يجب حسن الظن إلى الحاكم بالمشاورة العارف المتقن البارع الثبت. وهل يلغى صريح حكم ذلك الحاكم في الحديث؟ ولم يثبت عنهما أو عن أحدهما فيه أنه ليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما؛ بل ماثبت عنهما هو أن الصحيح المتروك في "الصحيحين" أكثر مما فيها. ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان المخرج فبهما أرجح من المتروك؛ على أن البحث ليس إلا في شروط الصحة. وهذا الوجه السابع بعد اللتيا والتي لا يفيد إلا رجحان حديثهما على حديث غيرهما، وهو لا ينافي المساواة في الصحة ورجحان أحدهما على الآخر بوجه آخر، وقد عرف مما ذكرنا أن دعوى الإجماع على أنه لا يوازيهما أحد من المشائخ العظام دعوى غير صحيحة لوجوه ذكرناها. فم جاء

جواز الرجحان؟ فضلاً عن أن يكون متحتماً؛ على أن القول بعدم موازنة أحد من المشايخ العظام لهما لا يستلزم أن يكون حديثهما أو حديث أحدهما راجعاً على حديث غيرهما فإن من المعلوم أن الأحاديث التي جاء بها البخاري في مصنفاته غير "الجامع الصحيح" كثير منها مرجوحة عن الحديث الذي جاء به غيرهما في مصنفاتهم وأما الوجه الثامن فلا مساع له إنتهاضاً على ما ادعاه المعارض أيضاً لما سنذكر إن شاء الله تعالى.

قوله والثاني هو الحق بالدليل الواضح (ص ٣٣٩)

قلت: أراد بالثاني ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه من القول بالقطع فيما سوى المستثنيات أو ما ذهب إليه المعارض من القول الملقق من قول ابن الصلاح وما اخترعه. وقد مر على تلك الدعوى وعلى ذلك الدليل من الأبحاث ما دلت على أنه ليس بصواب بل الحق مع النووي والجمهور من المحدثين والمحققين والفقهاء.

قوله فهذا الدليل على مزية "الصحيحين" الخ (ص ٣٣٩)

قلت: فيه كلام من وجوه أما أولاً فتلقى الأمة للصحيحين بالقبول قد نقل إلينا بنقل الثقة المعترين ولم ينقل إلينا بالتواتر، ويحتاج صحة هذه الدعوى إلى إثبات إجماع جم غفير لا يمكن تواطئهم

على الكذب في كل عصر إلى يومنا هذا على نقل هذا الإجماع، ودون إثباته بعد ما بين المشرقين. وأما ثانياً فلأن الإجماع شرعاً هو اجتماع جميع مجتهدي عصر واحد على الحكم الشرعي ولم يعرف في هذا الإجماع أن إجماعهم كان على وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر فقط، أو عليه وعلى الحكم بالصحة الإصطلاحية، أو عليه وعلى الحكم بها وعلى الحكم بالصحة بمعنى أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً، بل كلامهم مضطرب في ذلك وصرح كلام أكثر المحدثين في أصول الحديث بنادي بأعلى صوته على أن هذا الإجماع ما كان إلا على الأول وهو القدر المحقق المتيقن، قال الشيخ على القاري في "شرحه" على "شرح النخبة" نقلاً عن الإمام الحافظ السخاوي (إنهم إتفقوا على وجوب العمل بما في "الصحيحين" وهو لا يستلزم صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لأن العمل يجب بالحسن كما يجب بالصحيح فحيث لا يلزم أن يكون الإتفاق على الصحة) إنتهى. وأما ثالثاً فلأن المعارض لما حكم في كلامه السابق أن الإجماع لا يكون حجة إلا بعد أن يتحقق فيه الشروط التي أحدثها، وأين تلك الشروط في هذا الإجماع؟ قيم اجترأ على القول بحجية هذا الإجماع خاصة؟ وأما رابعاً فلأن المعارض قد حكم سابقاً أيضاً بأنه لم يوجد في إجماعات الشريعة الغراء مثال للإجماع الذي يكون حجة، فأى أمر جعل هذا الإجماع حجة؟ وأليس هذا الإجماع من إجماعات الشريعة البيضاء عنده؟ وأما خامساً فلأن الحافظ اعسقلاني قال في "شرح النخبة" (رواة

"الصحيحين" قد حصل الإتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم) وقال شارحه في "شرحه" عليه (فإن العلماء لما تلقوا كتابهما بالقبول لزم القول بتعديل رجالهما) انتهى. فهذا تصريح من الحافظ والشارح بأن رجالهما وإن جاءت في حديث غيرهما بالإجماع حاصل على تعديلهم. وإذا حكم الماهر المتقن العارف بأسباب الحديث بأن هذا الحديث برجالهما أو رجال أحدهما كان تلقى الأمة حاصلًا في رجاله كما كان حاصلًا فيهم إذا جاء الحديث فيها أو في أحدهما. وأما سادساً فلأنه قال الحافظ العسقلاني في "شرح النخبة" (إن الأمة إتفقت على وجوب العمل بكل ماصح ولو لم يخرج به الشيخان) انتهى. وقال الإمام في "التحرير" وشارحه في "شرحه" (العمل بخبر العدل واجب في العمليات، ومنعه الروافض وشذوذ منهم ابن داود، لذا تواتر العمل به عن الصحابة في آحاد وقائع خرجت عن إحصاء المستقرئين يفيد إجماعهم - أي الصحابة - قولاً بأن قال كل منهم يجب العمل بخبر الواحد، أو كالفقهاء على إيجاب العمل عليه بأن لم يقل كل واحد ذلك صريحاً لكن علم ذلك من كلامهم) انتهى. فكما أن الإجماع وتلقى الأمة ثبتا على قبول ما في "الصحيحين" ووجوب العمل بما فيها كذلك ثبت الإجماع وتلقى الأمة على قبول أخبار الآحاد التي ثبتت صحيحة كانت أو حسنة ووجوب العمل بها وإن كان بينهما فرق من حيث أن وجوب العمل في الأول من غير توقف ونظر ووجوبه في الثاني مع توقف ونظر، فلا دلالة لهذا الإجماع على أنه إذا

نظر العارف المتقن البارع الحافظ الثبت في حديث غيرهما وحكم عليه بعد التأمل الصادق أنه على شرطهما أو على شرط أحدهما لا يساوى ذلك حديثهما في الصحة ووجوب العمل عليه من غير وقفة ونظر. وأما الإجماع على أن لها مزية على غيرهما فيما يرجع إلى نفس الصحة فلم يثبت نقله إلا في كلام بعض الأئمة وكلام أكثر المحدثين يدل على أنه لم يصح نقله. وبعد التتبع والتدقيق نقول: إن المزية لها فيما يرجع إلى نفس الصحة هي أن وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر بخلاف غيرهما وهذا هو المصريح به في كلام الإمام النووي ولو سلمنا أن هذا الإجماع الأخير ثابت أيضاً والمزية ليست عما مضى ذكره، فنقول: لا يلزم من الإجماع على هذه المزية أن نفس الصحة بمعنى أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً قطعية. لم لا يجوز أن يكون الإجماع على المزية في الصحة المصطلحة قطعياً ونفس الصحة بالمعنى المذكور مظنونة فدل هذا الإجماع الثاني على أن لها مزية على غيرهما من حيث أنه يجب العمل بما فيها أكد من وجوب العمل بما في غيرهما، ومن حيث أن الصحة المصطلحة فيها فيها أزيد منها مما في غيرهما، ولا يستلزم ذلك أن يكون فيها صحة حقيقية، ولم لا يجوز أن تكون المزية المذكورة فيها باعتبار أن أكثر أحاديث "الصحيحين" صحيحة قوية بالنسبة إلى الأحاديث التي أخرجها غيرهما فإن الصحة فيها لم تبلغ هذا المقدار كثرة فلا يلزم منه الصحة الحقيقية في جميع ما فيها ولا في

بعض ما فيها . قال شارح " شرح النخبة " (والحق أن الإجماع على الصحة الاصطلاحية لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل بما فيها لأنه لا يجب العمل إلا بما هو صحيح بالمعنى الشامل للصحيح والحسن) انتهى . وقال الشيخ على القارى فى " شرحه " على " شرح النخبة " تحت هذا الإجماع الثانى (وفيه أنه لا يلزم من ذلك الإجماع على صحة ما فى الكتابين فإنه يجوز أن يتفق الجميع على وجوب العمل بالصحيح ، ولا يكون جميع ما فى " الصحيحين " صحيحاً ، وتكون المزية باعتبار وجوب العمل بجميع ما فيها صحيحاً أو غيره) انتهى . أو تكون المزية باعتبار وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر . وستقف على إعراف من المعارض بأن القول بهذا الإجماع الثانى (يتسد خلة إقتضائه بالوجوب الآكد من غير إلجاء إلى القول بالتزام إفادته القطع ص ٣٤٠) انتهى . وإذا كان الأمر كما ذكرنا فقوله (وأما فى خصوص ذلك بالكتابين فلا يجزم بعدم انعقاد إجماع مثله الخ ص ٣٣٩) وقوله (وأما فى إثباته للمزية فلأن قطعية وجود المذهب الخ ص ٣٣٩) وقوله (وأما فى إرثاة مزية لامزية فوقها فلأنه يوجب الخ ص ٣٣٩ و ٣٤٠) فى كل منها بحث .

قوله فالأنه يوجب على المختار كما مر القطع (ص ٣٤٠)

قلت : قد مر ما فيه ، وأنه ليس بمختار ، وأنه لم يقم

دليله على أصوله ، وأن ما ذهب إليه النووي هو المختار ، وأنه هو المستهض بالدليل القائم ، وأنه هو الذى عليه أكثر المحيئين والمحققين والفقهاء .

قوله اللهم إلا أن يقال : لم يعهد فى الشريعة المطهرة الخ (ص ٣٤٠)

قلت : لما كان ضعف هذا أبين من ظهور الشمس فى رابعة النهار أتى المعارض فيه بقوله " اللهم " وذلك لأن وجوب العمل بالحديث المتواتر أقوى من وجوب العمل بخبر الآحاد الصحيح ، ووجوب العمل به أقوى من وجوب العمل بالحديث الحسن ، ووجوب العمل بالصحيح لذاته أو كذا من وجوب العمل بالصحيح لغيره ، ووجوب العمل بالحسن لذاته أو كذا من وجوب العمل بالحسن لغيره . فالقول بأنه (لم يبق أثر الإجماع على المزية إلا القطع باطل ص ٣٤٠) والظن اللبى لا يتوقف فى الحكم ببطلانه ، على أن القطع بأنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يوجب عملاً أكداً ، والظن بأنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوجب عملاً مثله : فثبت الفرق بين وجوب عمل وعمل . فلا تسبيل إلى إنكاره ، وإلا لكان وجوب العمل الثابت بأحاديثها مثل وجوب العمل الثابت بأحاديث غيرها على القول بقطع ما فيها أيضاً . فيفتى مزية " الصحيحين " على غيرها بالسكينة . وفى كلام المعارض ههنا إعراف بأن الإجماع الثانى لو ثبت لا يحمل مؤنة القول بالقطع ، وقد أشرنا إليه سابقاً

أيضاً .. والحكم (بأن تلقى الأمة لها بالقبول تواتره النقل من السلف إلى الخلف تواتراً الخ. ص ٣٤٠ و ٣٤١) دعوى غير صحيحة لما بينا سابقاً ، ولأن من المعلوم أن هذا الإجماع وإن نقله جم غفير من الشافعية والحنفية وغيرهم لكن كونهم بحيث لا يمكن تواطؤهم على الكذب غير متحقق ، وكون نقل الجم الغفير الموصوف بما ذكر ذلك الإجماع في كل عصر لم يتحقق أيضاً ، بل المتحقق انتفاءه . ومن ادعى تحقق كل منها أو واحد منها فليأت على ذلك بيينة قائمة . وأما الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحه في " شرحه " وشارحه " شرح النخبة " من الحنفية فلم ينكروا هذا الإجماع وقالوا : بأن ما هو على شرطها أو شرط أحدهما بإخبار عادل بارع متقن ثبت عارف فهو كرويهما صحة ، وبأن هذا الإجماع ما أفاد القطع بأن ما فيها كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله من أن سبقها على غيرها مما سبقت به الكلمة الإلهية
(ص ٣٤١)

قلت : إن كان المراد بغيرها ما يشمل ما كان على شرطها أو شرط أحدهما وما كان برجالها أو برجال أحدهما فليحل هذا الحكم من المعارض بالإلهام ، والإلهام ليس بحجة مطلقاً كما سلف لاسيما إلهام مثله .

قوله إن ما تواتر به النقل من التلقي خلاف الواقع الخ
(ص ٣٤٢)

قلت : ابن التواتر ههنا سلفاً وخلفاً لما مر ؟ وإنما أقر ابن الهمام شيخ العلامة بالإجماع على تلقي الأمة وإجماعهم على ما في الكتابين دون إجماعهم على قبول جميع ما فيها ، ولم يتعرض لإمكان تسليم القطع لإضافاً إلى ابن الصلاح القائل به ، ولم يستلزم كلام العلامة أن القول بالإجماع عليها خلاف الواقع ، وأن خبر العلماء الناقلين لذلك الإجماع كذب حتى يستتبع ذلك تعديته كلام شيخه ، فإن كلام العلامة يمنع تلقى الأمة جميع ما في كتابيهما بمعنى وجوب العمل بجمع ما فيها في الحال ، فالمنع راجع إلى الجميع . وهذا أمر قد اعترف به ابن الصلاح والحافظ العسقلاني والمعارض وكل من قال بالقطع في مرويهما ومروى أحدهما في هذين السفرين المباركين . ولهذا قال الشيخ على القاري في " شرحه " على " شرح النخبة " - نقلاً عن الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني - (أن العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول) انتهى . فلا غبار على كلام العلامة أصلاً ولا فجيرة على أهل " الصحيحين " ولا جفاء لأعظم ولا أوسط ولا أدنى ، على أن العلامة إنما أورد بالمنع ، والمنع سؤال وليس فيه شيء من الحكم أصلاً . ومناطق الاشكال إنما هو الثاني دون الأول . وأيضاً هذا القول من العلامة مثل ما قاله المعارض سابقاً من أنه (ربما يدخل مسلم في " صحيحه " من حديث غير الأثبات . ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند نازل فيعمد إلى رواية غيرهم لتحصيل علو الإسناد ٣٣٧) ومن أنه (أخرج مسلم في " صحيحه " عن بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة

ص ٣٣٧) ومن أنه (ربما يوجد في أسانيد صحيح الإمام البخاري راو متهم كروان ص ٣٣٧) فكما لا إشكال عليه عنده بأقواله هذه كذلك لا إشكال على العلامة بهذا القول . وأما ما ذكره شيخه ابن الهمام بقوله (وقد أخرج مسلم في كتابه عن كثير الخ) فهو حاصل ما قاله الحفاظ المتقنون المنتقدون عليها ، وأين الإجماع ؟ على وجوب العمل بمعضونها فقط ، وعلى تقديمها على معارضها مطلقاً . ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

قوله ونقول : أفاد ذلك أن القول بكون الأحاديث التي تكلم الخ (ص ٣٤٢)

قلت : لو سلم هذه الإفادة لثبت أنه لم يتلق الأمة لقبول جميع ما في كتابيها ، ومدعى الشيخ والعلامة أمران ، أحدهما أنه لم يتلق الأمة لقبول جميع ما في كتابيها . وثانيهما أن ما أخرجه من غير المنتقد يساوي ما أخرجه غيرها إذا كان على شرطها أو شرط أحدها . فالشيخ والعلامة أفادا أول الأمرين في بعض كلامهما ، والعلامة أفاده بهذا الكلام أيضاً مع الإشعار بأن التلقي لجميع ما في الكتابين ممنوع وبأن التلقي لبعض ما في الكتابين لا يوجب ترجيح ذلك البعض على ما كان في غيرها إذا كان رجالها أو رجال أحدها أو بشرطها أو بشرط أحدها . والشيخ أفاد ثانيهما بقوله (إذ الأصححة ليست إلا لإشمال روايتها على الشروط الخ) وسكت عليه العلامة تسليماً له ، فأفاد كلام الشيخ ما منطوقه :

تحكم رجحان الكل على هذه الأقسام الأربعة ، وأفاد كلام العلامة ذلك أيضاً مع الإشعار المذكور . وعلى هذا ما أفاد كلام العلامة ما ذكره المعارض لاتصريحاً ولاتلويحاً . وحمل كلام الإمام ابن الهمام هذا على أنه كلام منحوت له من عند نفسه من أبين الأباطيل ؛ بل المعروف من عادته أنه ينقل في " تحريره " أصول مذهبه الثابتة عن إمامه أو الأصول المأخوذة عن كتب علماء المذهب سواء كان مما اختلف فيه بين الحنفية وغيرهم أولاً ؛ على أن المنع الذي أورده العلامة إنما أورده على من قال بطريق المعارضة : أنه لا مساواة لما في غيرهما بشرطهما أو بشرط أحدهما بما فيهما لأنه تلقى الأمة لقبول جميع ما فيهما وتلقى الأمة في غيرهما إنما هو مخصوص بهذين دون الجميع فلا مساواة ، فنفع العلامة على مقدمة دليل المعارض وقال : تلقى الأمة لجميع ما في كتابيها ممنوع ، وأورد لذلك المنع سندين ، وهل يكون السند لإثبات المنع لا مفيداً لما لم يفده المنع أصلاً . فالقول بأن السند لا يفيد تحكم رجحان كل ما فيهما على القسمين المذكورين وإن صح لا يضر ذلك السند في تأييده للمنع . وأيضاً لا يجوز دفع السند إلا إذا كان مساوياً مع المنع وأين المساواة في هذين السندين ؟ حتى يجوز دفعهما تمشية وتحقيقاً .

قوله من أنه لا يوجب تحكم رجحان الكل

قلت : وهل يكون السند للمنع موجباً لإثبات الدعوى ؟
ومن قال : بتحكم رجحان الكل فلانما قال به فيما جاء في غيرها
وهو على شرطها أو على شرط أحدها لا مطلقاً .

قوله وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح
الخ (ص ٣٤٢)

قلت : دعوى الإجماع هذه باطلة لما نقلنا قبل عن شروح
" شرح النخبة " من (أن جرح الجراح في الكتابين كما
أثر في فقد القطع بالصحة عند من قال به كذلك أثر في
أرجحية المتقدم على ما في غيرها ، وفي فقد كونه من أعلى
درجات الصحة) ولما صرح شراح " شرح النخبة " أيضاً
(بأن الدارقطني وغيره ضعفوا ما تبين وعشرة من أحاديث الكتابين
وبأن غير الدارقطني ضعف غير هذه الأحاديث أيضاً)
لأنه . ولما قال الإمام السيوطي (أن النسائي ضعف جماعة
أخرج لهم الشيخان أو أحدهما) انتهى .

ومانقل عن بعض العلماء من " أنهما أخرجا عن أجمع .
على ثقته إلى حين تصنيفها " فلا يقدر في ذلك تضعيف
النسائي بعد وجود ذلك الكتابين فلا يقوم دفعا لما ذكرنا لما نقل
السيوطي أيضاً عن شيخ الإسلام من (أن تضعيف النسائي أن
كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك ، وإن كان نقله
عن متقدم فلا) انتهى . ولما في " ميزان الاعتدال " و " تهذيب

التهذيب " و " تذكرة القاري " وغيرها من جرح كثير من الحفاظ
المتقدمين والمتأخرين في رجالها أو رجال أحدها ومنهم الإمام أحمد
والحافظ أبو داود وغيره ، ولما قدمنا نقلاً عن " تذكرة القاري "
من (أن عكرمة تنكبه مسلم وتركه لكلام مالك فيه ، وأخرج عنه
البخاري ولم يتنكبه فذلك إمام الأئمة مقدم عليهما ، ولما قدمنا
أيضاً من أن الإمام البخاري ضعف حديثاً جاء فيه الراوي الغير
المدرس بالفظ يحتمل السماع وعدمه ولم يثبت لقيه مع المروى عنه
ولومرة . وأما مسلم فصحيحه إذا وجدت المعاصرة ، فتضعيف
البخاري لمثل هذا الحديث الذي كان الراوي فيه كما مر إنما هو
مبنى على عدم ثقته برواية ذلك الراوي بذلك اللفظ المحتمل وإن
ثبتت المعاصرة ، ولما ثبت في كتب الجرح والتعديل عن بعض
الحفاظ المتقنين والأثبات البارعين في شأن بعض رجالها من أنه
ضعفه أحمد بن حنبل أضعفه يحيى بن معين أضعفه مسلم أضعفه
غيرهم ممن تقدمهم أو تقدم أحدهما أو عاصرها أو عاصرها أحدهما . وأما قول
السيوطي (استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيها) فلا يدل
على ثبوت هذا الإجماع أيضاً وقوله (ولأننا أثبتنا في إخراج تلك
الأحرف عن الأرجحية الخ ص ٣٤٣) من جملة كلام المعارض
وليس من كلام السيوطي أصلاً .

قوله ووجه ذلك أن أعلى درجات الصحة عند أهل الفن

الخ (ص ٣٤٣)

قلت : هذا المبني غير مسلم على ما مر لا سيما عند الحنفية فيما إذا وجد في غيرها حديث صحيح ثبت أنه على شرطها أو على شرط أحدهما بقول إمام حافظ متقن عارف بارع ، وقد مر الكلام على تلك الوجوه التي أوردها المعارض بما لا مزيد عليه قبل فلا احتياج إلى إirاده ههنا .

قوله فتصحيحها لا يقابله تعليل غيرهما الخ (ص ٣٤٣)

قلت : إذا كان الجرح في رجالها أو رجال أحدهما من كان من أهل الإجتهد في باب الجرح والتعديل ولم يكن له عصبية معها كالإمامين البخاري ومسلم أو كان مثل مالك أو أحمد أو يحيى ابن معين أو أبي داود أو النسائي فلا محل لهذا الكلام بمجرد حسن الظن إليهما ما لم يتحقق واحد من الطرفين بالدليل البين فليسا بمعصومين عن الزلل والخطأ وإن كان شأنهما الشأن ، على أنه قد مر عن المعارض " أن مسلماً أتى في " صحبه " بأحاديث ضعيفة وروايات عن غير الأثبات ، وأن البخاري أتى في " جامعه " بالمجرد في الصحيح بروايات المتهمة " فهل وجد تصحيحهما فيها أو لا ؟ فإن قال بالأول نقول : فهل كان تصحيحهما لها قابل لتعليل المعارض أولاً . فإن قال : بعدم المقابلة بطل أقواله الأول . هذا الباب ، وإن قال : بالمقابلة نستل المعارض عن الفرق بين تعاليله في أحاديثها وتعليل غيرهما فيها ، وإن قال : بالثاني بطل قوله (أن

أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجاها في " الصحيحين " الخ (ص ٣٤٣) فهذا الكلام الصادر عن المعارض يقتضي أحد الأمرين وهو أنه إما أن يكون قد تاب ههنا عما سبق عنه من الكلمات التي ذكرناها عنه ، وإما أن يكون الحق عنده تلك الكلمات السابقة وهذا الكلام منه إطلاقه غير صحيح عنده . وإذا كان الدارقطني وأمثاله ومن تقدم عصره على عصرهما أو كان معاصراً لهما من الجارحين في رجالهما مجتهدين في باب الجرح والتعديل ولم يعرف لهم عصبية معها لم يجوز لهم الرجوع إلى قول من خطأهم وإن كانوا صائبين في نفس الأمر ما داموا يرون أن ما قلنا حق وصواب - وإن كان ليس بصواب في نفس الأمر - فإنه لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد آخر بالإجماع كما مر نقلاً عن كتب الأصول . وقد عرف أيضاً أن أصحاب " السنن الأربعة " وغيرهم من مصنفى كتب الحديث الحافظين الأثبات قد صححوا أيضاً ما اختلف فيه غيرهم ويعمل أهل الحديث على ترجيح حكمهم على حكم من خالفهم من المحدثين .

وأما القول بأن الشيخين قد اجتمعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد على صحة تلك الأحرف اليسيرة فغير صحيح لما مر نقلاً عن كلام الأعلام أن تلقى الأمة بالقبول لم يثبت فيما انتقد أصلاً . ولم يفد ذلك أن تلقى الأمة سوى نفر يسير قد وجد فيه . فهل هذا إلا أمر جاء به المعارض من عند نفسه من غير سلف له في ذلك ولا سند ! والقول بأنها اجتمعا على صحة تلك الأحرف اليسيرة

المنتقدة إنما يصح فيما اتفقا على إخراجها ، وأما ما انفرد به أحدهما فلا يصح فيه هذا القول ، فكم من أحاديث قال بصحتها البخاري ومسلم ضعفها ، وكم من أحاديث قال بصحتها مسلم وضعفها البخاري على ما مر . فقولاه (فقد اجتمعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد الخ . ص ٣٤٣) غير صحيح .

قوله وهذا القدر من الإجماع على هذا التبصر والتفتش الخ (ص ٣٤٣)

قلت : عدم وجدانه فيما في غيرهما من صحاح الأحاديث ولم يكن برجالها ولا رجال أحدهما ولا بشرطها ولا بشرط أحدهما فسلم عند المعارض في المنتقد وغير مسلم عند هذا الفقير لما مر . وأما فيما في غيرهما وهو صحيح ، ووجد فيه ذلك الشرط ، وعرف ذلك بحكم الحافظ الثبت المتن العارف بغير مسلم عند الحنفية الكرام من المحدثين والفقهاء الأعلام . فإنهم رحمهم الله تعالى يقولون بعدم رجحان غير المنتقد مما فيها على ما في غيرهما ووجد فيه الشرط المذكور ، وعرف ذلك بحكم من يعتقد به فيه . فكيف ما انتقد مما فيها !

قوله لأننا نقول عدم الجرح مع التصحيح من مخرج واحد الخ (ص ٣٤٤)

قلت : هذا مسلم في غير المنتقد الذي إتفق الشيخان على

إخراجه ، وتلقى الأمة بقبوله ، إذا لم يصرح العارف المتقن البارح بأن هذا الحديث الذي أخرجه غيرهما على شرطهما . وإذا صرح بذلك فيه فتصحيح الأمة - وفيهم الشيخان - يلزم ثبوته فيه ، وزاد بذلك شأناً على ما انتقد مما فيهما ، وسأوي به شأناً مما لم ينتقد وهو فيهما عند الحنفية الأعلام . وأما ما في غيرهما وحكم عليه ذلك العارف بأنه على شرط أحدهما كان مساوياً لما لم ينتقد وهو في أحدهما . وأما المنتقد فإن كان متفقاً على إخراجهما له كان تصحيح الأمة مفقوداً فيه لما مر . وإن كان انفرد بإخراجه أحدهما كان تصحيح الأمة وتصحيح الشيخين كلاهما معدوماً فيه .

قوله وليس الجرح من كل جارح مما يعنى به كجرح ابن الجوزي الخ (ص ٣٤٤)

قلت : الأمر كذلك ، لكن عدم قبول ذلك ، وكونه مما لا يعنى به لا يستلزم ثبوت إجماع الأمة مع الشيخين على القبول ، إذ ذاك الإجماع مقيد بغير المنتقد مما فيها كما ذكرنا . وأما تعديل لشيخين وبعض من مشى على مشاهما فسلم في المنتقد الذي إتفقا على إخراجها ، ولا يستلزم ذلك أصحية المنتقد فيها على ما في غيرهما مطلقاً ، ولا يستلزم أصحية غير المنتقد فيها على ما في غيرهما ووجد فيه الشرط المذكور .

وأما جرح مثل الدارقطني والخطيب (١) في الإمام

(١) قلت قال الدارقطني في "مسند" في "باب ذكر" قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام قراءة الامام له قراءة واختلاف الروايات في ذلك " ما نصه :

"حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر، ثنا محمد بن حرب الواسطي، ثنا اسحاق الازرق، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له امام قراءة الامام له قراءة . لم يستند عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وها ضعيفان " اهـ

فاما قوله : لم يستند عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار - فمدفوع بما أخرجه أحمد بن منيع في "مسند" قال : أخبرنا اسحاق الازرق ثنا سفيان وشريك، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له امام قراءة الامام له قراءة . وبما أخرجه عبد بن حميد في "مسند" قال : حدثنا أبو نعيم ثنا الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره، قال الامام ابن الهيثم في "فتح القدير" (واستاد حديث جابر الاول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم فهؤلاء سفيان وشريك وجابر وأبو الزبير رفعوه بالطرق الصحيحة" اهـ)

قال (فبطل رد التعصبيين وتضعيف بعضهم لمثل أبي حنيفة مع تضييقه في الرواية الى الغاية حتى انه شرط التذكر لجواز الرواية بعد علمه أنه خطه، ولم يشترط الحفاظ هذا ولم يوافقه صاحبا اهـ)

أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه فهو من باب جرح الرجل المتعصب

وأما تضعيفه لأبي حنيفة رضى الله عنه فدل قول ابن الهيثم ان ذلك لمحض التعصب ولا شك فان تعصبه لمذهب الشافعي معروف قال المحدث ابراهيم بن محمد الحلبي في "غنية المستمل في شرح منية المصلي" عند الكلام على حديث أنس رضى الله عنه "كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نساغر منا الصائم ومنا المفطر، ومنا من يتم ومنا من يقصر" ما نصه :

(وقال أبو الفرج بن الجوزي : المعروف "منا الصائم ومنا المفطر" والزيادة من قول زيد العمى . ولم يصح الاتمام أحد من أصحاب "الكتب الستة" ولا من غيرهم سوى الدارقطني . وتعصبه لمذهب الشافعي معروف كما صحح لجهر بالبسلة فلما أقسم عليه اعترف أنه غير صحيح . كذا ذكره السروجي في "شرح الهداية" اهـ)

وقال الحافظ جلال الدين بن عبد الهادي الحنبلي في "تنوير الصحيفة" في مناقب أبي حنيفة :

(ومن التعصبيين على أبي حنيفة الدارقطني وأبو نعيم فانه لم يذكره في "الحلية" وذكر من "دونه في العلم والزهد" اهـ)

وقال شيخ الاسلام الحافظ بدر الدين محمود العيني في "البنية شرح الهداية" :

(سئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة فقال : ثقة . ما سمعت أحداً ضعفه ، هذا شعبه بن الحجاج يكتب اليه أن

في رجل من رجال الله تعالى الممدوح على لسان نبيه صلى الله

يحدث ويأمره ، وشعبة - شعبة . وقال أيضاً : كان أبو حنيفة
من أهل الصدق ولم يهتم بالكذب ، وكان مأموناً على دين الله
صدوقاً في الحديث . وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار
مثل عبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة والأعمش وسفيان
الثوري وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع ، وكان يفتي برأيه
الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون ، فقد
ظهر لنا من هذا تحامل الدارقطني عليه وتعصبه الفاسد فمن
أين له تضعيف أبي حنيفة وهو مستحق التضعيف ، وقد روى
في " مسنده " أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة
وموضوعة . ولقد صدق القائل في قوله .

أذ لم ينالوا شأنه ووقاره
فالقوم أعداء له وخصوم
وفي مثل السائر " البحر لا يكدره وقوع الذباب ولا
ينجسه وقوع الكلاب " (٥١)

وقال العلامة العيني أيضاً في " عمدة القاري شرح صحيح
البخاري " :

(قلت لو تأدب الدارقطني واستجيب لما تلفظ بهذه اللفظة
في حق أبي حنيفة قاله امام هام طبق علمه الشرق والغرب
وقال يحيى بن معين : هو ثقة مأمون . وقال أيضاً :
أبو حنيفة ثقة من أهل الدين والصدق وكان مأموناً على
دين الله صدوقاً في الحديث ، وأثنى عليه الأئمة الكبار مثل
عبدالله بن المبارك - ويعد هو من أصحابه - وسفيان بن

تعالى عليه وسلم . وقول المتهم ليس بمقبول في حق من يهتم فيه ،

عيينه - وسفيان الثوري وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع بن
الجراح شيخ الشافعي وكان يفتي بقوله . وأثنى عليه الأئمة
الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون . وبهذا ظهر
أك تحامل الدارقطني على أبي حنيفة وتعصبه الفاسد ؛ مع أنه
ليس له مقدار بالنسبة إلى هؤلاء الذين أثروا عليه حتى يتكلم
في امام متقدم على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم ، ويتضعفه
أيام يستحق هو التضعيف بنفسه ؛ مع أنه روى في " سنته "
أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وضعيفة وموضوعة واحتج بها
مع علمه بذلك (٥١)

وقال بحر العلوم مولانا عبدالمعالي بن ملا نظام الدين اللكنوي
في " فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت " :

(لا بد للمعز أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح
والتعديل ، وأن يكون منصفاً ناصحاً ، لا أن يكون متعصباً
ومعجباً بنفسه ، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب ، كما قدح
الدارقطني في الإمام الهمام أبي حنيفة بأنه ضعيف في الحديث
وأي شناعة فوق هذا فإنه امام ورع تقى تقي خائف من الله .
وله كرامات شهيرة ، فبأي شئ تطرق إليه الضعف . فتارة
يقولون : أنه كان مشتغلاً بالفقه . أنظر بالانصاف أي قبح
فيا قالوا ؟ بل الفقيه أولى بأن يؤخذ الحديث منه . وتارة
يقولون : أنه لم يلاق أئمة الحديث إنما أخذ ما أخذ من
حامد رضي الله عنه وهذا أيضاً باطل ، فإنه روى عن كثير
من الأئمة كالامام محمد الباقر والأعمش وغيرهما ؛ مع أن

فكيف قول من كان تعصبه ظاهراً لا يحتاج الى البيان في حق من كان

جاداً كان وعاء للعلم فالأخذ عنه أغذاه عن الأخذ عن غيره .
ومذا أيضاً آية ورعه وكمال علمه وثقواه فانه لم يكثر
الاستاذة لئلا تتكثر الحقوق فيخاف عجزه عن ايفاءها . وتارة
يقولون : انه كان من أصحاب القياس والرأى ، وكان لا يعمل
بالحديث حتى وضع أبو بكر بن أبي شيبة في " كتابه " باباً
للرد عليه وترجمه " باب الرد على أبي حنيفة " . وهذا
أيضاً من التعصب . كيف وقد قبل المراسيل ، وقال : ما جاء
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين ، وما جاء
عن أصحابه فلا أتركه . ولم يخصص بالقياس عام خبر الواحد
فضلاً عن عام الكتاب ، ولم يعمل بالأحالة والمصالح المرسلة .
والمعجب منهم أنهم طعنوا في هذا الإمام مع قبولهم الإمام
الشافعي . وقد قال في أقوال الصحابة : كيف أتمسك
بقول من لو كنت في عصره لحاججته ، ورد المراسيل ، وخصص
عام الكتاب بالقياس ، وعمل بالأحالة . وهل هذا الا بهت
من هؤلاء الطاعنين منهم .

واحق أن الأقوال التي صدرت عنهم في هذا الإمام الهام
مقتدى الأئام كلها صدرت من التعصب لا يستحق أن ياتفت
اليها . ولا يتطعن نوراها بأفواههم فاحفظ : وثبت . وسبب
وقوعهم في هذا الامر الفظيع أنهم كانوا سيئى الفهم يقدسون
ظواهر ألفاظ الحديث ، ولا يرومون فهم بواطن المعاني فضلاً
عن المعاني الدقيقة التي يعجز عنها أفهام المتوسطين ، وكان هذا
التحريير الإمام مؤيداً بالتأييد الالهي ، متعمقاً في بحار المعاني

أخذاً لآليه عن قعر البحر الذي لا يقدر على الغوص فيه
الا أحد الآحاد من المؤيدين بتأييد الله . وهؤلاء الطاعنون
لقصور فهمهم عجزوا عن ادراك ما فيهه ، فتنفروا عما قال
تفر الحيوان الوحشى فظنوا شيئاً فرياً ، وحكموا بانه خالف
الحديث فوقعوا فيما وقعوا من الجهل المركب . اهـ

وقال خاتمه الحفاظ العلامة محمد عابد السندى في " المواهب
اللطيفة " في الحرم المكي بشرح مسند الامام أبي حنيفة " للحصيفي -
ونسخته العظيمة محفوظة في مكتبه " برجهندو " من مديريه " حيدرآباد
السند " بعد سرد طرق حديث " قراءة الامام قراءة له " مانصه :

(ويطل قول الدارقطني أيضاً : بانه لم يسنده الا الحسن
بن عمار وأبو حنيفة - وهما ضعيفان اهـ وهذا القول منه ضعيف
حداً بل مكروه وأى كراهه - أقبح منه فانه او عرف قدر الامام
وما كان عليه من الورع والزهد والتقوى لما كان أن يتكلم بهذه
الكلمة المكروهة : ولكن لما كان أنه لا يعرف أسن الفضل
الا أهل الفضل وسعه أن يتكلم بهذا . ولقد أحسن من قال :
حسدوا الفتى اذ لم ينالوا فضله فالكل أعداء و خصوم

والا فلو نظر الى الامام الشافعي لما وجده الا وهو يعظم
قدر الامام الاعظم . فانه لما زاره وصلى الفجر عنده ما وسعه
أن يقنت في صلاته ، وأنشأ قصيدة يقول فيها

فلعنه ربنا أعداد رمل على من رد قول أبي حنيفة

ومن وثق أبا حنيفة يحيى بن معين كما نقله المزى في
" تهذيب الكمال " وقال في " التهذيب " : روى نصر بن علي
عن الخريبي قال : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل ،

وأحسنهم عندي حالا الجاعل . مع أن المعروف من أبي حنيفة التضييق في الرواية إلى الغاية حتى أنه شرط التذكر لجواز الرواية بعد علمه أنه خطه ولم يشترط الحفاظ هذا ، ولم يواقه أصحابه (٥١)

وقال العلامة أبو الحسنات محمد عبدالحئي الكنوي الفرنجي على في مقدمته " التعليق المجد على سوطا الاسام محمد " مجيباً عن جرح على الامام أبي حنيفة رحمه الله :

(وبعض الجروح صدر من المتأخرين المتعصبين كالدارقطني وابن عدي وغيرهما من يشهد القرأتين الجلية بأنه في هذا الجرح من المتعصبين - والتعصب أمر لا يخلو منه البشر الا من حفظه خالق القوى والقدر - وقد تقرر أن مثل ذلك غير مقبول عن قائده بل هو موجب لجرح نفسه . ولقد صدق شيخ الاسلام بدرالدين محمود العيني في قوله في بحث قراءة الفاتحة من " البناية " شرح الهداية " في حق الدارقطني : " من أين له تضعيف أبي حنيفة ، وهو مستحق التضعيف فإنه روى في " مسنده " أحاديث سقيمة وبعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة " انتهى . وفي قوله في بحث اجارة أرض مكة ودورها : وأما قول ابن القطان : وعلمه ضعف أبي حنيفة " فاساة أدب وقلة حياء منه فإن مثل الاسام الثوري وابن المبارك وأضرابها وثقوه وأثنوا عليه خيراً . فما مقدار من يضعفه عند هؤلاء الاعلام انتهى)

وقال المحدث عبدالعزيز البنجاني صاحب " اطراف البخاري في " بغية " العلمى في تخريج الزيلعي :

(ما قال الدارقطني مردود بكلا جزئيه . أما قوله في أبي حنيفة : أنه ضعيف فيما رواه الحافظ ابن عبد البر في " الانتقاء " ص ١٧٢ عن عبدالله بن أحمد بن ابراهيم الدورق قال : سئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة ، فقال : ثقة ما سمعت أحداً ضعفه ، هذه شعبة بن الحجاج يكتب اليه أن يحدث ويأمره ، وشعبة شعبة . ١٥١ وقال في " كتاب العلم له " ص ١٤٩ - ج ٢ : قال يحيى بن معين : ما رأيت أحداً أقدمه على وكيع ، وكان يفتي برأى أبي حنيفة ، وكان يحفظ حديثه كله ، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً ، وقال علي بن المدني : أبو حنيفة روى عنه الثوري ، وابن المبارك ، وحاد بن زيد ، وهشيم ، وكيع بن الجراح ، وعباد بن العوام ، وجعفر بن عون ، وهو ثقة لا بأس به .

فقول الدارقطني في أبي حنيفة مسبوق بقول هؤلاء الاعلام ، وما منهم الا وهو أجل وأوثق من الدارقطني ، ومن واقفه على تضعيف أبي حنيفة ، قال العيني : من أين له تضعيف أبي حنيفة ، وقد روى في " مسنده " أحاديث سقيمة ، وبعلولة ومنكرة ، وغريبة ، وموضوعة ، ١٥١ ، قال الزيلعي : والدارقطني ملا " كتابه " من الاحاديث الغريبة ، والشاذة ، والمعللة ، وكم من حديث فيه لا يوجد في غيره ١٥١ . أقول : من مارس " كتابه " علم أنه قلما يتكلم على هذه الاحاديث الا حديثاً خالف الشافعي فيظهر عواره ، أو واقفه فيصححه ان وجد اليه سبيلاً ، لا أقول : انه يفعل ذلك بهوى النفس ، ولكن اذا كان ثقة ضعفه بعضهم ، أو ضعيفاً فيه كلام لبعضهم ، أو ضعيفاً وثقه بعضهم ، أو وجد مجهولاً يترقب ، ويظهر طريقه

الموافق لإمامه ، وقد عمل كتاباً في جهر البسمة ، ملاه
بالأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة ، فلما استحقه رجل من
علماء مصر ، هل فيه حديث صحيح ؟ فقال : أما عن النبي صلى الله
عليه وسلم فلا . وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف
اه . وهذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي رجل واحد
يوثق في حديث " طهارة النبي " ص ٢٦ ، ويقول : " قد في
حفظه شيء . ويسنى القول فيه في حديث " شفع الأقبية " ص
٨٩ ، ويقول : ضعيف سنى الحفظ ، وفي حديث " القارن
يسمى سبعين " ص ٢٧٣ ، ويقول : ردى الحفظ كثير الوهم .
كانه عليه غضبان وهوله غائظ . وهذا حال كثير من
الشوافع ، قال ابن تيمية في البيهقي رحمه الله : انه يحتاج
بآثار لواحتج بها بخلافه أظهر ضعفها ، فمن ملك هذا السبيل
دحضت حجته ، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق
اه . ومع هذا لا تنكر علمهم وديانتهم . وتقتدى بهم فيما لا
سبيل لنا إلى العلم به إلا بهم ، أو قالوا قولاً قضوا به
على أنفسهم ، وقد قال حافظ المغرب ابن عبد البر في " كتاب
العلم " اه ص ١٥٢ - ج ٢ : " والصحيح في هذا الباب
أن من صحت عدالته ، وثبتت في العلم إمامته ، وبانت ثقته
وعنايته ، لم يلتفت إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه
بينه عادله ، يصح بها جرحه على طريق الشهادات والعمل
فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك ، بما يوجب قوله من جهة
الفقه والنظر . وأما من لم يثبت إمامته ولا عرفت عدالته ،
ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته ، فإنه ينظر إلى ما
اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في قبول ما جاء على حسب
ما يؤدي النظر إليه اه . ثم استدل على ذلك بكلام بعض

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بعض ، وكلام الأئمة
من التابعين ومن تبعهم بعضهم في بعض ، ولم يلتفت إليه
أهل العلم . فاسر أبي حنيفة أن صير فيه إلى التقليد فيجيب
بن معين إمام أئمة هذا الفن يوثقه ، ويقول : ما سمعت
أحدًا ضعفه ، ويقول : شعبه : شعبه بن الحجاج يكتب إليه أن
يحدث ويأمره ، وشعبه : شعبه ، ويوثقه على بن المديني الذي
يقول فيه البخاري : ما استصغرت نفسي كما استصغرت عند علي
ابن المديني ، ويقول فيه : يروى عنه الثوري ، وابن المبارك ،
وحادين زيد ، وهشيم وغيرهم ، وإن ما قال الدارقطني جرح
مبهم غير مبين ولا مفسر ، وإذا في عمله مختلف فيه . فكيف
في إمام من لأئمة طبقت عمله الأرض شرقاً وغرباً اه)

ثبت من تصريحات هؤلاء الجلة الثقات الأئمة الإثبات وفيهم
لحفاظ من أئمة الحديث الكبار كالسروجي والزبلي والعيني والسندي
بن الحنفية وأبو الفرج بن الجوزي والجمال بن عبد الهادي من الحنابلة
بن الحافظ الدارقطني بلغ به التعصب إلى حد يعجب منه الناظر حيث
ضيف إمام الأئمة أباحيفه رضي الله عنه وهو أجل من أن يتكلم
به مثل الدارقطني . ويسوق في " سننه " وغيرها من تصانيفه كل
طلب ويأس من ضعيف وعلول ومنكر وموضوع ويعتج به نصرة لمذهبه
ير محذر منه . وهذا اسم وجنابه على السنن فاته يعفونا عنه .
وأما ما تكلم به صاحب " التعليق المغني على سنن الدارقطني "
حق الإمام العيني انتصاراً للدارقطني قائلاً :

(وأما قول الشيخ بدر الدين محمود العيني رحمه الله تعالى
في " البناء شرح الهداية " في بحث القراءة في حقه :

” هو مستحق للتضعيف “ انتهى . فلا يلتفت إليه ؛ بل هو إساءة أدب وقلة حياء منه فإن مثل الامام أبى محمد عبدالغنى المصرى ، وأبى عبدالله الحاكم ، والقاضى أبى الطيب الطبرى والخطيب ، والأزهري ، وأضرابهم . ومن المتأخرين السمعاني وابن الأثير والذهبي والنووي وغيرهم وثقوه وأثنوا عليه فأما مقدار الشيخ العيني رحمه الله عند هؤلاء الأئمة الأعلام اهـ

فهو محض إعادة لكلام العيني - فى حق ابن القطان حقاً وصدقاً - فى حقه ظلماً وزوراً شفاءً لغيظ قلبه عليه تعصباً وانتقاماً عفا الله عنه . فان هؤلاء الذين ساءهم انما أثنوا على حفظ الدارقطنى ومعرفة بالحديث والعلل ، واكثاره من الرواية . دون أن ينفوا عنه ما قاله الحافظ العيني وغيره من الحفاظ من تحامله المفرط ، وتعصبه البالغ ، وجرح العيني بمحض العصبية والهوى نصرة لمذهبه ، وروايته الأحاديث الرواة بمحض العصبية والمنكرة والغريبة والموضوعة . كما عليها محتاجاها مع السقيمة والمعولة والمنكرة والغريبة . ولا ريب أن من كان صنيعة هذا يستحق التضعيف ، علمه بذلك . ولأريب أن من ذكر تصانيف الدارقطنى وقد قال صاحب ” التعليق “ نفسه فى ذكر تصانيف الدارقطنى ما نصه :

(ومنها ” الاستدراك على الصحيحين “ لكن هذا الاستدراك مبنى على قواعد بعض الحديث ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك قاله النووى فى ” مقدمة شرح البخارى اهـ)

وهاهى مسئلة الجهر بالبسملة - قد ساق فيها الدارقطنى فى ” سنته “ أحاديث كثيرة من طرق وإسنادات من غير أن يتكلم عليها بشئ ثم قال :

(وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبى صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه ومن أزواجه غير من سمعنا كتبنا أحاديثهم بذلك فى ” كتاب الجهر بها “ مفرداً ، واقتصرنا ههنا على ما قدمنا ذكره طلباً للاختصار والتخفيف ، وكذلك ذكرنا فى ذلك الموضع أحاديث من جهر بها من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم والخالفين بعدهم رحمهم الله اهـ ص ١١٧ طبع دهلى)

كما أنه يومه الناظر أن هناك أحاديث ثبت فيها الجهر بالبسملة من النبى صلى الله عليه وسلم وقد أبان عن حال هذا الكتاب الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادى المقدسى الحنبلى فى ” تنقيح جرح التحقيق فى أحاديث التعليق “ - كما فى ” نصب الراية “ للزيلعى (ج - ١ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩) - حيث قال :

(قد حكى لنا مشائخنا أن الدارقطنى لما ورد ” مصر “ سأل بعض أهلها تصنيف شئى فى الجهر ، فصنف فيه جزءاً ، وأتاه بعض المالكية ، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح . من ذلك ، فقال : كل ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة ، فعنه صحيح وضعيف اهـ)

فالعجب منه كيف اجتراً على جمع كتاب فى هذا الباب مع عترافه بعدم صحة حديث واحد فيه ولكن هذا شأن من يسوى لأحاديث على مذهبه والله المستعان . ولقد صدق الحافظ جلال الدين زيلعى - وهو كثير الانصاف كما اعترف به ابو الطيب القنوجى فى كتابه ” اتعاف النبلاء المتقين ص ٣٦ “ نقلاً عن الحافظ ابن حجر

العسقلاني - حيث قال :

(ومتى وصل الأمر إلى مثل هذا ، فجعل الصحيح ضعيفاً ، والضعيف صحيحاً ، والمعلل سالماً من التعليل ، واليسالم من التعليل معللاً سقط الكلام . وهذا ليس بعدل ، والله يامر بالعدل ، وما تحلى طالب العلم باحتمال من الانصاف وترك التعصب ، ويكفي في تضعيف أحاديث الجهر اعراض أصحاب الجوامع الصحيحة ، والسنن المعروفة ، والمسائيد المشهورة المعتمد عليها في حجج العلم ومسائل الدين . قال البخاري رحمه الله مع شدة تعصبه وقرط تعامله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً ، ولا كذلك مسلم رحمه الله ، فانهما لم يذكر في هذا الباب الا حديث أنس الدال على الاخفاء . ولا يقال في دفع ذلك : أنهما لم يلتزما أن يودعا في "صحيحهما" كل حديث صحيح - يعني فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة . وهذا لا يقوله الا سخي أو مكابر - فان مسألة الجهر باليسلمة من أعلام المسائل وبعضلات الفقه ، ومن أكثرها دوراً في المناظرة وجولاناً في "المصنفات" والبخاري كثير التبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة ، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وقال بعض الناس : كذا وكذا ، يشير ببعض الناس إليه ، ويشنع لمخالفة الحديث عليه ، وكيف يغفل كتابه من أحاديث الجهر باليسلمة ؟ وهو يقول في أول كتابه : "باب الصلاة من الإيمان" ثم يسوق أحاديث الباب ، ويقصد الرد على أبي حنيفة قوله : ان الاعمال ليست من

الإيمان ؛ مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء . ومسألة الجهر يعرفها عوام الناس وباعهم . هذا مما لا يمكن ؛ بل يستحيل . وأنا أحاف بالله وبالله لواطع البخاري على حديث منها موافق بشرطه ، أو قريباً من شرطه لم يغفل منه كتابه ولا كذلك مسلم رحمه الله . ولئن سلمنا فهذا أبو داود ، والترمذي وابن ماجه مع اشتغال كتبهم على الأحاديث السقيمة والاسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئاً ، فلولا أنها عندهم وأهية بالكلية لما تركوها . وقد تفرد النسائي منها بحديث أبي هريرة ، وهو أقوى ما فيها عندهم ، وقد بينا ضعفه والجواب عنه من وجوه متعددة . وأخرج الحاكم منها حديث على ومعاوية ، وقد عرف تساهله . وباقيا عند الدارقطني في "سننه" التي هي مجمع الأحاديث المعلولة ، ومنيع الأحاديث الغريبة ، وقد بيناها حديثاً حديثاً . والله اعلم . اهـ ج - ١ ص ٣٥٥ و ٣٥٦)

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في "التنقيح"

"وأحاديث الجهر ليست مخرجة في الصحاح ولا المسانيد المشهورة . ولم يروها الا الحاكم والدارقطني ، فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعه . والدارقطني فقد ملا كتابه من الأحاديث الغريبة والشاذة والمعللة . وكمن فيه من حديث لا يوجد في غيره" (نصيب الراية ج - ١ ص ٣٦٠)

وبالجملة فقد أزرى الدارقطني من سوء صنيعه هذا على علمه بانه . ومن تأمل "كتاب السنن" له قضى من تعصباته العجب سبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

وأما الخطيب البغدادي فقد ساق في "تاريخ بغداد" في ترجمته الإمام أبي حنيفة من الخرافات والكذب ما يستحي من ذكره قال القاضي شمس الدين بن خلكان الشافعي في كتابه "وفيات الأعيان" في ترجمته أبي حنيفة رحمه الله :

(ومناقبه وقضائله كثيرة ، وقد ذكر الخطيب في "تاريخه" منها شيئاً كثيراً ، ثم أعقب ذلك بذكر ما كان الالبق تركه والاضراب عنه . فمثل هذا الإمام لا يشك في دينه ولا في ورعه وتحفظه ، اهـ)

وقال الحافظ جلال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي في "تنوير الصحيفه" في مناقب أبي حنيفة :

(ولا يغتر أحد بكلام الخطيب فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كآبي حنيفة والإمام أحمد وبعض أصحابه ، وتحامل عليهم بكل وجه ، وصنف بعضهم "السهم المصيب في كبد الخطيب" . اهـ)

وقال الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي في "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ"

(وأما أسنده الحافظ أبو الشيخ بن حيان في "كتاب السنه" له من الكلام في حق بعض الأئمة المقلدين - يعني به الإمام أبا حنيفة - رضي الله عنه - وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في "كامله" والحافظ أبو بكر الخطيب في "تاريخ بغداد" وآخرون ممن قبلهم . كإن أبي شيبة في "مصنفه" البخاري والنسائي - مما كنت أنزههم عن إيرادهم مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميله - فينبغي تجنب اقتنائهم فيه .

ولذا عذر بعض القضاة الأعلام من شيوخنا من نسب اليه التحدث ببعضه ؛ بل منعنا شيخنا - يعني ابن حجر العسقلاني - حين سمعنا عليه كتاب "ذم الكلام" للهرودي من الرواية عنه لما فيه من ذلك اهـ ص ٦٥)

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعي ، مؤلف "السيرة الكبرى الشامه" في عقود العجائب في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان - وهو في مجلد ، ونسخته الخطيه محفوظه في المكتبة السعيدية بجيدرآباد الدكن بالهند ومنه نقلت هذه العبارة :-

(وايماك يا أخى - وفقنى الله واياك - أن تنظر فيما وضعه بعض الرعاع في مثالب أحد من الأئمة ، فيحصل عندك ما يخل بتعظيمه فتزل قدمك بعد ثبوتها . ولا تغتر بما نقله الحافظ أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادي بما يخل بتعظيم الإمام أبي حنيفة - رضي الله عنه ، فإن الخطيب وإن نقل كلام المادحين فقد أعقبه بكلام غيرهم ، فشان كتابه بذلك أعظم شين ، وصار بذلك هدفاً للكبار والصغار ، وأنى بقاءذرة لا تفلسها البحار اهـ ص ١٩ من تلك النسخه المخطوطه)

وقد عقد العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي الشافعي في "الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعمش أبي حنيفة النعمان" فصلاً مستقلاً في رد ما أورده الخطيب فقال :

"الفصل التاسع والثلاثون في رد ما نقله الخطيب في "تاريخه" عن القادحين فيه" وذكر فيه :

(أن الأئمة التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من

متكلم فيه أو مجهول . ولا يجوز اجاعاً ثم عرض مسلم بمثل ذلك ، فكيف بامام من أئمة المسلمين ! (هـ)

وبالجملة فقد آذى الخطيب نفسه بالوقيعه في امام المسلمين أبي حنيفة ولم يلتفت الناس الى كلامه فيه ولا الى كلامه في جماعة من الأئمة ، وقد انتدب للرد على الخطيب فيما أورده في "تاريخه" من الأكاذيب في ترجمته الامام أبي حنيفة المحدث ابوالمؤيد الخوارزمي في مقدمته كتابه "جامع مسانيد الامام الاعظم" وصنف في ذلك عالم الملوك الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي "السهم المصيب في كيد الخطيب" وقد طبع بمصر وبالهند ، والعلامة المورخ يوسف بن فرغل سبط الحافظ ابن الجوزي وسماه "الانتصار لامام أئمة الامصار" وهو في مجلدين ، ثم جاء امام النقد العلامة الكبير المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله فصنف "تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمته أبي حنيفة من الأكاذيب" وحاسب الخطيب على ذلك حساباً شديداً بادلته ظاهرة فشفى وكفى ،

والخطيب قد وصل من التعصب المفرط الى حد يسخر منه . قال الحافظ ابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث التعليق" - كما ينقله الزيلعي في "نصب الراية" :

(أورد الخطيب في "كتابه" الذي صنفه في القنوت أحاديث أظهر فيها تعصبه . فمنها ما أخرجه عن دينار بن عبد الله خادم أنس بن مالك ، عن أنس قال : "ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح حتى مات" انتهى . وسكوته عن القدح في هذا الحديث واحتجاجه به وقاحه عظيمه وعصبية باردة وقلة دين ؛ لأنه يعلم أنه

تعصب معه ! (١) فهو كجرح بعض الناس في البخاري ومسلم .

باطل قال ابن حبان : دينار يروى عن أنس آثاراً موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب الا على سبيل القدح فيه . فوا عجباً للخطيب ! أما سمع في "الصحيح" : "من حدث عن حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" وهل مثله الا كمن أنفق نهبهراً ودلسه ! فان أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم ، وإنما يظهر ذلك للنقاد ، فاذا أورد الحديث محدث واحتج به حافظ لم يقع في النفوس الا أنه صحيح ، ولكن عصبية . ومن نظر في "كتابه" الذي صنفه في القنوت ، و "كتابه" الذي صنفه في الجهر بالجملة ، وكتابه في مسأله صوم يوم النجم ، واحتجاجه بالأحاديث التي يعلم بطلانها ، اطلع على فرط عصبية ، وقلة دينه (هـ) وفي ما ذكرناه في الدارقطني والخطيب مقنع ، ونسال السلامة .

(١) قال شمس الأئمة السرخسي في "أصوله"

"وأما الطعن المفسر بما يكون موجياً للجرح ، فان حصل من هو معروف بالتعصب أو متهم به لظهور سبب باعث له على المداوة فانه لا يوجب الجرح وذلك نحو طعن الملحدين والمتهمين ببعض الأهواء المضلة في أهل السنة ، وطعن بعض من ينتحل مذهب الشافعي رحمه الله في بعض المتقدمين من كبار أصحابنا فانه لا يوجب الجرح لعلنا أنه كان عن تعصب وعداوة" (ج - ٢ ص ١١ طبع مصر عام ١٣٧٣)

محمد عبدالرشيد النعاني

وجرح مثلها (١) في بعض رواة "الصحيحين" ليس من هذا الباب، فكم من فرق بينهما، فلم يتعين جرح أمثالها فيما أخرجاه كالجرح الأول غير معني به.

وما زعمه المعارض غير بعيد عن الحق فهو بعيد عنه بمراحل ألا ترى إلى قولهم: الدارقطني وغيره من المنتقدين ضعفوا كذا وكذا من أحاديث "الصحيحين" فأين احتمال إقرارهم على الإجمال بأن للشيخين عن ذلك أجوبة فضلاً عن وجود ذلك الإقرار، نعم لا ينافي ذلك أن يكون للشيخين ومن سلك سبلهما أجوبة عما انتقدوا في نفس الأمر. فلم يثبت الإجماع على قبول جميع ما في الكتابين - أي "الصحيحين" - ولو متقدماً فضلاً عن الإجماع على صحة جميع ما فيها.

ويدل لما قلنا ما نقله الحافظ العيني في "شرح الهداية" في "كتاب الصوم" بعد مسائل القديسة من الشيخ القاني عن ابن الجوزي حيث قال (قال أبو الفرج: لا يقل طعن الدارقطني إذا انفرد به لما عرف من عصبيته) انتهى. وقال العيني في "شرح البخاري" (تحاسد الدارقطني على أبي حنيفة، وتعصبه تعصباً فاسداً، ويتضعفه إياه يستحق هو التضعيف بنفسه) انتهى. وأنت خبير بأن طعن الدارقطني في أبي حنيفة مما انفرد به، وهو خلاف بحث لما قال به الجبال الأعلام فيه، وانتقاده ذلك ليس بذلك.

قوله لأن ترك العمل في بعض ما وقع من أحاديثها الخ (ص ٣٤٥)

قلت: كلام العلامة دل على أن فقد الإجماع على العمل بمضمون جمع ما فيها، وفقد الإجماع على تقديمها على معارضتها، مجموعها، سند لمنع تلقي الأمة جميع ما فيها - معني وجوب العمل بجميع ما فيها - فالقول بترك العمل في بعض أحاديثها لمعارض لا مدخل له في دفعه، ولا منافاة حقيقة بين تلقي الأمة بالقبول وترك العمل ببعض الأحاديث وجوباً أو جوازاً، فإن الإجماع على التلقي لا يستلزم العمل بالجميع وجوباً أو جوازاً.

قوله ومسيس الحاجة في العذر عن أي حنيفة الخ (ص ٣٤٥)

قلت: لا حاجة لأبي حنيفة إلى عذره هذا إن شاء الله تعالى. ونسبة القياسات المنقولة عنه رحمه الله تعالى إلى المخالفة بالنص عموماً، وبأحاديث الشيخين خصوصاً فضول لا بعأبه، ولا يلتفت إليه. كيف وشرط صحة القياس عدم النص في الفرع بالإجماع ونسبة الحرام إلى مثل الإمام القمقام حرام. ومن طعن عليه بهذا طعن طعنناً شديداً. ومذهبه يصفو عن أمثال هذه الكدورات. ولو كان الأمر كما زعم الشعراوي والمعارض لما عمل عيسى عليه السلام حين ينزل من السماء بمذهبه. ويرد هذا الزعم قوله عليه الصلاة والسلام

في المنام "أنا عند فقه أبي حنيفة". ألا ترى إلى قول العارف السرهندي مجدد الألف الثاني في "مكاتبه" ما حاصله (أن يوم القيامة يظهر علو شأن مذهب أبي حنيفة على سائر المذاهب واقتدار أهاليه على أهالي سائر المذاهب ، لما أنه سيؤتيهم تعالى الله من فضله أجراً عظيماً).

وأما قول الشعراوي (منى نقل أحد عن الإمام أبي حنيفة الخ فهو إما مبني على القرض والتقدير ، وهو المتيقن . أو محمول على قياس وجده الشعراوي بخالف نصاً صحيحاً صح بعد أبي حنيفة ولم يجده الإمام ، ولم يشهد لقياسه شهادة من السنة ، فهذا وإن أمكن لكون الإمام غير معصوم لكن الشأن في وجوده ، وحكم مثل الشعراوي بأنه قد وجد مما يظن الخطأ إليه فيه ، ومع هذا إيراد الشعراوي قوله (أو وجده ولكن لم يصح عنده في هذا المقام مما لا ينبغي أن يصح ، فإن ما لم يصح عنه الإمام لو صح عند بعض المحدثين بعده على خلاف ما عنده فلا يعتد به في مذهبه ، ولا يعتد بقول ذلك البعض في ما حكاه عليه الإمام بعدم الصحة ، كما أن ما لم يصح عند البخاري أو مسلم أو غيرهما وصح بعده لا يجوز لهم التمسك به . فكما لا عتب على من تمسك بقول واحد منهم ولم يلتفت إلى تصحيح بعده ، فكذلك لا عتب على من تمسك بقول الإمام بتضعيف حديث ولم يلتفت إلى تصحيح من بعده . أكان الإمام أبو حنيفة عند الشعراوي والمعارض أدون من آحاد علماء الحديث . والأمر

ليس على ما رأينا ، فهو رجل من رجال الله يلتجأ إليه في الحديث والفقه كل ملتجئ عارف بالله تعالى أعظم من ابن العربي والشعراوي وأمثالهما في جميع الشئون ، منيع شأنه في الظاهر والباطن . وأما ما أورده الشعراوي من : إعتقاده وإعتقاد كل منصف في الإمام - فلا ينبغي أن يكون إعتقاد واحد من أهل الإنصاف إليه ، نعم يجب الإعتقاد إلى الإمام بأنه قدم النص والأثر على القياس ، وبأنه لو عاش حتى دوت أحاديث الشريعة التي صحت بعده المخالفة لبعض أقواله ورواياته ولم يجد إلى ما ذهب إليه من السنة سبيلاً حتى كان ذلك البعض من الأقوال والروايات قياساً مجرداً في مقابلة النص لتركه ؛ لكن الشأن في أنه هل وجد في مذهبه بعض الروايات والأقوال المذكورة . وهكذا يجب أن يعتقد في الأئمة الثلاثة الباقية رحمهم الله تعالى ؛ بل وفي ابن العربي والشعراوي ؛ بل وفي الإمام البخاري والإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم ، فليس هذا الإعتقاد مخصوصاً بالإمام أبي حنيفة بل ينبغي أن يعمل به في جميع من ذكرنا .

وأما القول بأن القياس في مذهب أبي حنيفة كثير ، وفي المذاهب الثلاثة الباقية قليل . فهو أيضاً دعوى من بعض الناس على خلاف ما ادعاه تقلدوا مذهب الإمام الأعظم من الألوف المؤلفة من الأولياء والمحدثين والفقهاء . ولم تثبت بيينة شاهدة على ذلك ، وهي خلاف الواقع وما في نفس الأمر . وقول الشعراوي (لكن لما كانت الأدلة منفردة) أشد منعاً من

تلك الدعوى الأولى الغير الصحيحة لأنه لو كان سالماً بجميع مقدماته لاستلزم أن يكون مذاهب جميع المجتهدين من الصحابة والتابعين وأتباعهم كثر القياسات فيها، وأن يكون الإمام مالك كثر القياس في مذهبه أيضاً إذ الإمام أبو حنيفة والإمام مالك كانا معاصرين، وأن يكون مذاهب الأئمة من أهل البيت الطاهرين من الصحابة والتابعين وتبع التابعين كثرت القياسات فيها، وليس فليس. فإذا بطل الأصل بطل ما فرع عليه.

ثم إنّه إذا كان التلقى بالقبول أمراً، وترك العمل بمضمون ذلك الملقى أمراً آخر فلم يلزم من ترك الإمام أبي حنيفة العمل بمضمون بعض ذلك الملقى قدح أبي حنيفة ولا تجريحه لا في أحاديث "الصحيحين" ولا في أحاديث غيرها بهذا المقدار. وإنما يلزم ترجيح بعض الأحاديث على بعض بما أظم الله تعالى عليه لو ثبت بلوغ البعض الثاني إليه. وأما الظن إلى الإمام أبي حنيفة أنه لم تبلغه أحاديث "الصحيحين" ولو بلغت لتلقاها بالقبول، ولم يعمل إلا بها، أو بلغته من طريق لم يعتمد عليه فلم يعمل بها فهو وإن كان غير منكراً في غير المعصوم لكن كلام كبار مذهبه حين أتوا بدلائله بنادى بأعلى صوته أنها بلغته وأجاب عنها بما أرشد به من الله تعالى قائماً بالسنة النبوية على صاحبها الصلوات والتسليمات والتحية. فالذى قد علم من كلامهم هو أنها قد بلغته ولكن رجح الأحاديث التي لم يخرجها الشيخان في "صحيحيهما" في بعض المسائل على الأحاديث التي أخرجها، ورجح في بعض آخر

منها الأحاديث التي أخرجها الشيخان في "صحيحيهما" بعد زمان طويل من وفاة أبي حنيفة على الأحاديث التي أخرجها غيرهما في مصنفاته. وعدم العمل ببعض ما فيها - من المتون المخرجة بالسند الذي أتيا به - من مثل الإمام القمقام الذي أصله ثابت وفرعه في الساء كيف لا يوجب عدم العمل بما فيها من تلك المتون بعينها وهل يكفي الظن المنحوت في دفع هذا؟

ومن العجائب أن ابن العربي قد أقر بأن (أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا عنه) وقرت به عيون المعترض حتى قال: (إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو لإجتهدوا) (١) ثم لا يعد المعترض الإمام أبا حنيفة من أهل الكشف، ولا يريد أن تقر عينه بهذا القول الذي اعترف به كثيرون من كبار أولياء الله تعالى وساداتهم، ولا يعد أيضاً الألف المؤلفة من العرفاء بالله أهل الكشف التام من مقلديه، ولا يريد أن تقر عينه بهذا القول فيتفرع عليه الحكم بما حكم به على أهل الكشف مما ذكرنا. وأيضاً لما تقرر عند ابن العربي والشعراوي والمعارض "أن الأولياء العرفاء بالله تعالى ربما يصححون الأحاديث التي ضعفها، أو حكم بوضعها الحفاظ المتقنون من الحديث، وربما يضعفون الأحاديث التي صححها أخذاً عن الصورة القدسية المحمدية على

(١) راجع "الدراسات" ص ٢٢٩.

صاحبها الصلاة والسلام والتحية كان العربي وغيره (١) فهل لا يصح ثبوت مثله لمثل الإمام القمقام أبي حنيفة مرجع العلماء من المحدثين والفقهاء ، وملجأ الكبراء من العرفاء وساداتهم وأئمتهم على خلاف ما صححه البخاري أو مسلم أو أصحاب السنن أو البيهقي أو ابن خزيمة أو الدارقطني أو غيرهم ؟ وهل لا يصح ثبوت مثله للألوف المؤلفة من عرفاء ومقلديه وأهل الكشف القائمة ؟ (٢)

قوله ولم يلزم من ذلك أن لا يصح عند الحفاظ بعده الخ (ص ٣٤٦)

قلت : كذلك الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وابن حجر العسقلاني والسيوطي وابن حجر الهيتمي وابن العربي وابن حزم والشعراوي وغيرهم ، ولذا قال النووي في "تقريبه" (من رأي في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في

(١) راجع "الدراسات" ص ١٨٥ و ١٥٩

(٢) قلت : وما يؤيد ذلك أيضاً ما اجمع عليه أهل الكشف من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي فكأن النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الأمر وإن خطئه أحد فذلك الخطأ اضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل ، فإن جميع الأنبياء والرسل في منازل رفيعة لم يروهم فيها إلا العلماء المجتهدون اه كذا في "الميزان الكبرى" للشعراني (ج - ١ ص ٣٠)

كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد قال الشيخ - أي ابن الصلاح - لا يحكم بصحته لضعف أهليته في هذه الأزمان . والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته (إنتهى) . وقال السيوطي في "تدريبه" (قال العراقي . وهو الذي عليه عمل أهل الحديث) إنتهى . وليس ما ذكره الشعراوي الشافعي ههنا أصلاً فضلاً عن أن يكون أصلاً كبيراً أو عروة الإنصاف والتخلص من مضلات الإعتساف ؛ بل من تمسك به دحض في وروطات آفات عظيمة على ما ذكرنا قبل .

قوله وقالوا لو كان الحديث صحيحاً لصح عند أبي حنيفة مثلاً الخ (ص ٣٤٦)

قلت : أين من قال بهذا ؟ وإنما قال من قال بأنه : لو صح الحديث عند أبي حنيفة لما وسعه ترك العمل به إلا إذا كان مستمسكاً فيما قال بشهادة أخرى من السنة النبوية . فإذا تمسك بها علم أحد الأمرين إما أن لا يصح حديث الخصم عنده ، أو صح عنده ولكن ترجحت تلك السنة عنده عليه . وإحتمال عدم بلوغه اليه وإن كان يصح لكنه مرجوح فلا يعا به ، فلا يجب علينا العمل بما تمسك به الخصم . ومن الجهل القبيح نسبة ترك العمل بالأحاديث الصحيحة بمجرد التباسات العقابية إلى العلماء الحنفية من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء نعوذ بالله تعالى منه . وأما ما قاله الشعراوي من (أن مذهب المجتهد حقيقة هو ما

قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات (١) فع كونه لم يصح في نفسه غير نافع للمعترض إذ من المعالوم أن الكتب الفقهية المعتمدة التي صنف في أقوال مذاهب المجتهدين لم يذكر فيها إلا أقوالهم الشريفة ، وقد علم ذلك من التزامهم لهذا . ومن لم يقبل مني هذا الكلام فليُنظر في عبارات "فتح القدير" و "الأشباه" وغيرهما التي ذكرناها قبل . ومن الدليل عليه أيضاً أنهم لو وجدوا تخريجاً لا نصريحاً ذكره بلفظ "التخريج" . وقد صنف الإمام محمد رحمه الله تعالى في فقه الإمام أبي حنيفة كتب ظاهر الرواية ، وهي سنة ، وقد جمع فيها أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها إلى أن مات (١) ثم جمع هذه الكتب السنة العلامة

(١) قلت : والله أعلم من أين أخذ المصنف : أن الإمام محمد جمع في "كتب ظاهر الرواية" أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها . وذكر في كتبه الأخر الأربعة له أعني "الهارونيات" و "الكسانيات" و "الجرجانيات" و "الرقيات" أقوال الإمام أبي حنيفة التي رجع عنها في حياته اه والمشهور أن تلك الكتب الستة أعني "المبسوط" و "الجامع الصغير" و "الجامع الكبير" و "السير الصغير" و "الزيادات" بعد ما حوته من الروايات ظاهر الرواية في المذهب من حيث أنها مروية بطريق الشهرة أو التواتر . وبعد باقي كتب محمد في الفقه غير ظاهر الرواية - لورود باقي الكتب بطريق الاتحاد دون الشهرة والتواتر .

الحاكم الشهيد في كتاب سماه "الكافي" وشرح عليه الإمام شمس الأئمة السرخسي وسماه "المبسوط" وهو عندنا موجود في ثمان مجلدات بحمد الله تعالى . وسمى محمد كل واحد من تلك "الكتب السنة" باسم على حدة . فالأول منها هو الذي سماه "المبسوط" وقد عبر الفقهاء عنه كثيراً باسم "الأصل" . والثاني منها سماه "الجامع الكبير" ، والثالث "الجامع الصغير" ، والرابع "الزيادات" ، والخامس "السير الكبير" ، والسادس "السير الصغير" ، وقد جمعها الشاعر في هذا البيت الفارسي

تو ظاهر الرواية ابن شش كتب شمر
مبسوط وجامعين وزيادات ودوسير (١)

وهذا "الكافي" غير "الكافي" للعلامة النسفي صاحب "كنز الدقائق" فإنه شرح شرح به النسفي مقته الذي سماه "الوافي"

(١) ولبعضهم في العربية

وكتب ظاهر الرواية أتت
صفها محمد الشيباني
"الجامع الصغير" و "الكبير"
ثم "الزيادات" مع "المبسوط"
ويجمع الست كتاب "الكافي"
أقوى شروحه الذي كالشمس
ستاً وبالأصول أيضاً سميت
حرر فيها المذهب النعماني
و "السير الكبير" و "الصغير"
تواترت بالسند المضبوط
للحاكم الشهيد فهو الكافي
"مبسوط" شمس الأئمة السرخسي
النعماني

وأيضاً صنف الإمام محمد الكتب الأخر الأربعة التي ذكر فيها أقوال الإمام أبي حنيفة الأول التي رجع عنها في حياته. فواحد منها سماه "المارونيات"، والثاني منها "الكيسانيات" والثالث "الجرجانيات" والرابع "الرقيات". وإذا ذكرنا رواية في كتب المذهب فإن كانت من غير ظاهر الرواية صرح الشراح بأنها متركبة غير ظاهر الرواية. وأيضاً بنوا المتن أكثرها على ظاهر الرواية. ولم يوجد مثل هذا في المذاهب الثلاثة الباقية. فلو كان ما نقله المعترض عن الشعراوي مسلماً مستلزماً لما قصده لما جاز لأحد من مقلدي المذاهب العمل إلا على أقوال مقلديهم المجتهدين التي عرف موتهم عليها ولم يعرف رجوعهم عنها.

وأما ما فهمه أصحاب الأئمة المجتهدين من كلامهم رحمه الله تعالى فهو محل الإعتماد عليه. ولا إعتداد بالاحتمال الذي ذكره الشعراوي بقوله (فقد يكون ذلك الذي فهموه لا يرضاه الإمام اه) ما لم يتبين صريح نقل الأئمة على خلافه. ولو لم يكن محلاً للإعتماد واحتجنا في نقل كل مسألة إلى سند صحيح أو حسن متصل إلى الإمام لما جاز نقل من كتاب معتبر أي كتاب إلا بعد ما وجد سند تلك المسألة إلى صاحب المذهب صحيحاً متصلاً، وعرف أنه قوله تحقيقاً لا فهماً (لا تخريجاً)، وعلم موت صاحب المذهب عليها. فإن هذا الإحتمال الذي أتى به الشعراوي يجري في كل ما سوى تلك الصورة. وهل هذا إلا خروج عن الإجماع الذي قدمناه نقلاً عن الأستاذ أبي إسحاق

كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد قال الشيخ - أي ابن الصلاح - لا يحكم بصحته لضعف أهليته في هذه الأزمان. والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقوت معرفته (إنتهى). وقال الشيوطي في "تدريه" (قال العراقي. وهو الذي عليه عمل أهل الحديث) إنتهى. وليس ما ذكره الشعراوي الشافعي ههنا أصلاً فضلاً عن أن يكون أصلاً كبيراً أو عروة الإنصاف والتخلص من مضلات الإعتساف بل من تمسك به دحض في ورطات آفات عظيمة على ما ذكرنا قبل.

قوله وقالوا لو كان الحديث صحيحاً لصح عند أبي حنيفة مثلاً الخ (ص ٣٤٦)

قلت: أين من قال بهذا؟ وإنما قال من قال بأنه: لو صح الحديث عند أبي حنيفة لما وسعه ترك العمل به إلا إذا كان مستمسكاً فيما قال بشهادة أخرى من السنة النبوية. فإذا تمسك بها علم أحد الأمرين إما أن لا يصح حديث الخصم عنده، أو صح عنده ولكن ترجعت تلك السنة عنده عليه. وإحتمال عدم بلوغه إليه وإن كان يصح لكنه مرجوح فلا يعاب به، فلا يجب علينا العمل بما تمسك به الخصم. ومن الجهل القبيح نسبة ترك العمل بالأحاديث الصحيحة بمجرد التباسات العقابية إلى العلماء الحنفية من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء نعوذ بالله تعالى منه. وأما ما قاله الشعراوي من (أن مذهب المجتهد حقيقة هو

قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات اه) فع كونه لم يصح في نفسه غير نافع للمعترض إذ من المعلوم أن الكتب الفقهية المعتبرة التي صنف في أقوال مذاهب المجتهدين لم يذكر فيها إلا أقوالهم الشريفة ، وقد علم ذلك من التزامهم لهذا . ومن لم يقبل متى هذا الكلام فليُنظر في عبارات "فتح القدير" و "الأشباه" وغيرهما التي ذكرناها قبل . ومن الدليل عليه أيضاً أنهم لو وجدوا تخريجاً لا تصريحاً ذكروه بلفظ "التخريج" . وقد صنف الإمام محمد رحمه الله تعالى في فقه الإمام أبي حنيفة كتب ظاهر الرواية ، وهي سنة ، وقد جمع فيها أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها إلى أن مات (١) ثم جمع هذه الكتب السنة العلامة

(١) قلت : والله أعلم من أين أخذ المصنف : أن الإمام محمد جمع في "كتب ظاهر الرواية" أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها . وذكر في كتبه الأخر الأربعة له اعني "الهارونيات" و "الكيسانيات" و "العرجانيات" و "الرقيات" أقوال الإمام أبي حنيفة التي رجع عنها في حياته اه والمشهور أن تلك الكتب الستة اعني "المبسوط" و "الجامع الصغير" و "الجامع الكبير" و "السير الصغير" و "السير الكبير" و "الزيادات" يعد ما حوته من الروايات ظاهرة الرواية في المذهب من حيث أنها مروية بطريق الشهرة أو التواتر . وبعد باقى كتب محمد في الفقه غير ظاهر الرواية لورود باقى الكتب بطريق الاتحاد دون الشهرة والتواتر .

محمد عبد الرشيد النعاني

الحاكم الشهيد في كتاب سماه "الكافي" وشرح عليه الإمام شمس الأئمة السرخسي وسماه "المبسوط" وهو عندنا موجود في ثمان مجلدات بحمد الله تعالى . وسمي محمد كل واحد من تلك "الكتب السنة" باسم على حدة . فالأول منها هو الذي سماه "المبسوط" وقد عبر الفقهاء عنه كثيراً باسم "الأصل" . والثاني منها سماه "الجامع الكبير" ، والثالث "الجامع الصغير" ، والرابع "الزيادات" ، والخامس "السير الكبير" ، والسادس "السير الصغير" ، وقد جمعها الشاعر في هذا البيت الفارسي

تو ظاهر الرواية ابن شش كتب شمر

مبسوط وجامعين وزيادات ودوسير (١)

وهذا "الكافي" غير "الكافي" للعلامة النسفي صاحب "كنز الدقائق" فإنه شرح شرح به النسفي مقته الذي سماه "الواقى"

(١) ولبعضهم في العربية

وكتب ظاهر الرواية أت
صنفها محمد الشيباني
"الجامع الصغير" و "الكبير"
ثم "الزيادات" مع "المبسوط"
ويجمع الست كتاب "الكافي"
أقوى شروحه الذي كالشمس
ستاً وبالأصول أيضاً سميت
حرر فيها المذهب النعاني
و "السير الكبير" و "الصغير"
تواترت بالسند المضبوط
للعالم الشهيد فهو الكافي
"مبسوط" شمس الأئمة السرخسي
النعاني

وأيضاً صنف الإمام محمد الكتب الأربعة التي ذكرها فيها أقوال الإمام أبي حنيفة الأول التي رجع عنها في حياته. فواحد منها سماه "المأرونيات"، والثاني منها "الكيسانيات"، والثالث "الجرجانيات" والرابع "الرقيات". وإذا ذكرنا رواية في كتب المذهب فإن كانت من غير ظاهر الرواية صرح الشراح بأنها متروكة غير ظاهر الرواية، وأيضاً بنوا المتن أكثرها على ظاهر الرواية. ولم يوجد مثل هذا في المذاهب الثلاثة الباقية. فلو كان ما نقله المعترض عن الشعراوي مسلماً مستلزماً لما قصده لما جاز لأحد من مقلدي المذاهب العمل إلا على أقوال مقلديهم المجتهدين التي عرف موتهم عليها ولم يعرف رجوعهم عنها.

وأما ما فهمه أصحاب الأئمة المجتهدين من كلامهم رحمه الله تعالى فهو محل للإعتماد عليه. ولا إعتداد بالاحتمال الذي ذكره الشعراوي بقوله (فقد يكون ذلك الذي فهموه لا يرضاه الإمام اه) ما لم يتبين صريح نقل الأئمة على خلافه. ولو لم يكن محلاً للإعتماد واحتجنا في نقل كل مسألة إلى سند صحيح أو حسن متصل إلى الإمام لما جاز نقل من كتاب معتبر أي كتاب إلا بعد ما وجد سند تلك المسألة إلى صاحب المذهب صحيحاً متصلاً، وعرف أنه قوله تحقيقاً لا فهماً ولا تخريجاً، وعلم موت صاحب المذهب عليها. فإن هذا الإحتمال الذي أتى به الشعراوي يجري في كل ما سوى تلك الصورة. وهل هذا إلا خروج عن الإجماع الذي قدمناه نقلاً عن الأستاذ أبي إسحاق

الاسفرائني والإمام السيرطي؟ ويلزم منه زوال الإعتماد عن جميع الكتب الأصولية والفروعية في كل مذهب من المذاهب، وعن جميع الكتب المدونة في أصول الحديث إلا في خصوص تلك الصورة المذكورة. وهل هذا إلا إفساد للعالم الذي هو من ودائعته تعالى إفساداً عظيماً! وإلا طرح لهم إلى أن يكونوا في دينهم حصص بيض لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

ولو كان في مذهب الإمام أبي حنيفة قياسات خارجة عن دائرة الحديث كما زعم الشعراوي والمعارض لما أفنى بقوله هؤلاء الصناديد من الحديثين. قال الحافظ في "تهذيب التهذيب" (وكيع بن الجراح روى عنه الشافعي وخلق، وهو كان يفتي بقول أبي حنيفة) انتهى. وقال الحافظ العيني في "شرح" على "صحيح البخاري" (كان اللث بن سعد إماماً كبيراً مجمعاً على جلالته وثقته وكرمه، وكان على مذهب أبي حنيفة قاله القاضي ابن خلكان) انتهى. وقال الشيخ محي الدين عبد القادر القرشي في "طبقات الحنفية" (يحيى بن سعيد القطان، قال ابن معين: كان يفتي بقول أبي حنيفة، سمع مالكا وابن عينة وشعبة ثم روي عنه ابن عينة وشعبة، وروى عنه أحمد وابن المدبني وابن معين) انتهى. وقال أيضاً في "طبقاته" المذكورة ومن الحنفية مسعر بن كدام الكوفي، روى عن أبي حنيفة وعطاء وقتادة، وروى عنه السفينان. روى له الجماعة قال مسعر بن كدام: من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف، ولا يكون

فرط في الإحتياط لنفسه) انتهى . وقد قدمنا ذكر عبدالله بن المبارك وما قال في أبي حنيفة ومذهبه . وهؤلاء كلهم أعظم شأناً من الإمام البخارى ومسلم في الحديث ، ومع هذا أخذوا بمذهب الإمام أبي حنيفة وأقتوا برواياته الشريفة .

قوله وخرج منه أن الأقيسة الغير الجليلة التي كتب الحنفية الخ (ص ٣٤٧)

قلت : لا نسلم خروج هذا من كلامه ، ولو سلمناه لا يكون مخالفة الشعراوى وحده حجة في مقابلة أقوال ألوف مؤلفة من العلماء الكرام والفقهاء العظام الذين كان أكثرهم عرفاء بالله تعالى ، فيرد قوله بأقوالهم ، وليس نسبة السهو إلى رجل واحد بمنكر إذا كان الأمر كما ذكرنا .

ومعنى كلام الشافعى رحمه الله تعالى . " من امتحن فقد شرع " غير ما زعمه المعارض عروة وثقى له في نفي القياس الشرعى الإستحسانى متجاسراً . (١) وليس الإستحسان والأقيسة الغير الجليلة

(١) قال الحافظ أبوبكر بن العربى المالكي في كتاب " أحكام القرآن له " :

(أنكر جمهور من الناس على أبي حنيفة القول بالإستحسان ، فقالوا : انه يعزم ويحلل بالهوى من غير دليل وما كان يفعل ذلك أحد من اتباع المسلمين فكيف أبو حنيفة ! وعلمائنا من المالكية كثيرا ما يقولون : القياس كذا في

غير مستندة إلى أبي حنيفة ، فقد أتى الكبار من كبراء مذهبه في كتبهم بها . وليس سبيل إستناد شيء إليه إلا هذا غالباً . وإنكار منكرى القياس لها وتبرئهم ساحة الإمام شفقة وإحساناً عنها فلا يقرر في ثبوتها عنه شيئاً ، فإنهم قد خرجوا عن إجماع الصحابة

مسئله ، والإستحسان كذا . والإستحسان عندنا وعند الحنفية هو العمل بأقوى الدليلين ، وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف اه " ج - ١ ص ٣١١ من الطبعة الاولى سنة ١٣٣١ ")

وقال الامام حافظ الدين المعروف بابن البزاز الكردي في " مناقب الامام الأعظم " :

(ذكر الامام الحارثي : عن أبي عبيد ، عن الشافعى قال : من أراد أن يتفقه فعليه به - يعنى ابا حنيفة - وبأصحابه . فان الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه ، ومثله ذكر العيمرى عنه . الا أنه قال : عيال عليه في القياس والإستحسان . وهذا دليل على بطلان قول أصحاب الشافعى ببطلان القول بالإستحسان ، فان الشافعى ذكره في مقام المدح ، ولا يمدح الا بالحسن ؛ مع أن الشافعى قال في كتابه : انى استحسن كذا ؛ مع أن النزاع في ألفاظ تفرق بمعنى لا معنى له ، وليس من دأب العلماء ، فان القياس على نوعين قوى وأقوى وجلى وخفى ، وكذا كل دليل يتمسك به في حادثه فتسمية القوى والجللى بالقياس والأقوى والخفى بالإستحسان مثل قول القائل : تركت الأضعف وأخذت بالأقوى . ولاريب في صحته اه " ج - ١ ص ٩٠ ")

والتابعين على جواز القياس ووقوعه . وقد مر تمام هذا البحث فيما قبل فمن شاء الوقوف عليه فليرجع إليه .

قوله فبمثل هذه الأقيسة يترك صحاح الأحاديث متجاسراً من غير مبالاة الخ (ص ٣٤٧)

قلت : هذا الكلام كله من أوله إلى آخره من الأكاذيب الصريحة والمفتريات الشنيعة التي نخنها المعارض على من تبرأ عنها من عند نفسه . والمفترى الكاذب ربما يصير على جهله فيرتكب الحرام ولا يدري من جهله المركب ماذا وقع فيه . ولم يعرف في المذهب مجرد قياس كان على خلاف الحديث ونجس أئمة ذلك المذهب عن الجواب عنه بما يليق أن يكون جواباً عند أهل الحق .

وأما مجرد حسن الظن إلى عالم من علماء الأمة المرحومة - ولو كان من جملة أهل البيت المعظم - في مخالفة الحديث الصحيح فلا يجوز أن يكون يساويه . والأمر فيه كما ذكره المعارض ؛ فما ذكره هذا المعارض في بعض المواد التي وجد فيها قول واحد من أهل بيت الرضوان على خلاف الحديث الصحيح جواباً عنه بناءً على مجرد حسن الظن لا يجديهِ شيئاً في معرض الجواب ؛ بل هو ارتكاب الحرام منه الذي قد اعترف بجرمته ههنا . وهو الحق الصواب ؛ بل كان هذا الحرام دأب المعارض وديدنه فيما إذا وجد شيئاً من أهل الكشف على خلاف الحديث الصحيح سوى الأئمة الأربعة ومقلديهم من أهل الكشف الثام . وليس من

الإنصاف شيء في كلام الشعراوي هنا لما قد مر ؛ بل هو خروج عن دائرة الإنصاف أصلاً .

وما استبدع هذا المعارض - من الصورة ترويحاً - لدعوى الإنصاف الزائغ مع أنه حشو غير معتد به وكشف باطل - ليس بصحيح ، فإن قوله (ثم بعد عصره لما اجتمع التابعون وجلسوا لأخذ العلم عنهم الخ ص ٣٤٨) لا يكاد يصح ، فقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "التقريب" ما حاصله (إن الطبقات إثننا عشرة ، "فالطبقة الأولى" هم الصحابة . ومن الثانية إلى الخامسة من التابعين ، ومن السادسة إلى التاسعة أتباع التابعين . ومن العاشرة إلى الثانية عشرة هم الآخذون عنهم) انتهى (١) وقال

(١) قلت : أول طبقة أتباع التابعين في "التقريب" السابعة دون السادسة . فقد قال في مقدمته "تقريب التهذيب" "وأما الطبقات فالأولى . الصحابة" على اختلاف مراتبهم ، وتميز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره .

الثانية .. طبقة كبار التابعين كابن السائب فإن كان مخضوماً صرحت بذلك .

الثالثة .. الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين .

الرابعة .. طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقاتادة

الخامسة .. الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد

ففيه أيضاً (النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي الإمام من "الطبقة السادسة") انتهى . فلم يمكن أن تتصور هذه الصورة المخترعة أصلاً . هذا على قول من قال : إن أبا حنيفة ليس بتابعي ، وإنما

والأثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة - كالأعمش السادسة . طبقه - عاصروا الخامسة - لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة - كابن جريح .

السابعة . كبار أتباع التابعين كمالك والثوري .

الثامنة . الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة وابن علفة .

التاسعة . الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبدالرزاق .

العاشرة . كبار الأخذيين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كاحمد بن حنبل .

الحادية عشر . الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبغاري .

الثانية عشر . صغار الأخذيين عن تبع الأتباع كالترمذي ، وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائي . اهـ

فثبت من هذا أن أول طبقه أتباع التابعين وهم الكبار منهم الطبقة السابعة . وأما السادسة فهم فوق هؤلاء وهم الذين عاصروا صغار التابعين لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة وهذا لا ينافي الرواية لبعضهم فإنها أعم من اللقاء ، ولا يستلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم . كيف وقد ادركوا زمانهم ! بل قد وجد فيهم

هو من أتباع التابعين . وأما على القول الذي هو الحق الحقيقي بالقبول ، وهو أنه تابعي من صغار التابعين ، فلم يمكن أن تتصور هذه الصورة المخترعة أيضاً . فلا يصح اجتماع التابعين بعد انقضاء

من رأى بعض الصحابة كابن جريح الذي ذكره الحافظ مثلاً لهذه الطبقة فإنه تابعي نص عليه الحافظ زين الدين العراقي - وسياق تصريحه عن قريب - وكذلك الاسم أبو حنيفة رضي الله عنه فقد عده الحافظ في "التقريب" من السادسة ومع ذلك أثبت له في "تهذيب التهذيب" رؤية أنس رضي الله عنه حيث قال :

"النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي سألني بنو تميم الله . وقيل أنه من أبناء فارس . رأى أنساً" انتهى بلفظه .

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي في "تبيين الصحيفه" في مناقب الامام أبي حنيفة .

"ورفع هذا السؤال - يعني هل روى أبو حنيفة عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وهل يعد هو في التابعين أم لا ؟ - إلى الحافظ ابن حجر فأجاب بما نصه :

أدرك الامام أبو حنيفة جماعة من الصحابة لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة ، وبها يومئذ من الصحابة عبدالله بن أبي أوفى فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق ، وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ، ومات سنة تسعين أو بعدها . وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنساً . وكان غير عذرين في الصحابة بعدة من البلاد أحياء . وقد جمع

عصر أبي حنيفة على هذا أيضاً. ومن تأمل حق التأمل وجد ما قلناه حقاً بلا ريب؛ على أنه لو قيل بإمكان هذه الصورة في أبي حنيفة ووقوعها لقليل بإمكانها ووقوعها في ساداتنا على زين العابدين

بعضهم جزء فيما ورد من روايته أبي حنيفة عن الصحابة لكن لا يخلو اسنادها من ضعف، والمعتمد على ادراكه ما تقدم، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعد في "الطبقات" فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام، وإمامين بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومالك بالمدينة، ومسلم بن خالد الزنجي بمكة. وإست بن سعد بمصر والله أعلم
- هذا آخر ما ذكره الحافظ ابن حجر -

فانظر كيف نص الحافظ ابن حجر نفسه في "تهذيبه" وفي "فتاواه" أن الإمام أبا حنيفة من التابعين! ومع ذلك يعده في الطبقة السادسة في "تقريره" فثبت من ذلك أن عد الحافظ رجلاً في الطبقة السادسة لا يدل على كونه من أتباع التابعين قطعاً ولا ينافي كونه تابعياً إذا ثبت له رؤيته واحد من الصحابة.

هذا وقد قال عسويه السيد الحافظ الإمام عز الدين محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الشهير بابن الوزير الباقي في المجلد الأول من كتابه "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم" صلى الله عليه وآله وسلم - ونسخه الخطية محفوظة عندى في أربع مجلدات كبار وعليها خطوط علماء اليمن الأعلام - ومنهم الشوكاني صاحب "نيل الأوطار" وابنه أحمد بن محمد الشوكاني - مانصه :

ومحمد الباقر وجعفر الصادق رضي الله تعالى عنهم، وفي سائر الأئمة معاصري أبي حنيفة، ومن تقدمه من التابعين الكبار كمالك وغيره من المجتهدين الأخيار رحمهم الله تعالى. ومن

"وقد كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله من أهل اللسان القويمة واللغة الفصيحة، فقد أدرك زمان العرب، وعاصر جريراً والفرزدق، ورأى أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين. وقد توفي أنس رضي الله عنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة، والظاهر أن أبا حنيفة ما رآه وهو في المهد وإنما رآه بعد التمييز. فدل على أن أبا حنيفة كان من المعمرين، وتأخرت وفاته إلى سنة خمسين ومائة. والظاهر أنه جاوز التسعين في العمر، والله أعلم ذكره أبوطالب عليه السلام في "كتاب الأئمة" وهذا يقتضي أنه بلغ الحلم وأدرك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بقدر الثمانين سنة لأنه عليه السلام مات وقد مضى عشر من الهجرة. فهذا يدل على تقدم أبي حنيفة وأدركه زمان العرب وهو أقدم الأئمة سناً. فهذا مالك على تقدمه توفي بعده بنحو ثلاثين سنة ١٥ هـ"

وقال شيخه الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي في كتابه "التقييد والايضاح لما أطلق واغلق من مقدسه ابن الصلاح" معلقاً على قول ابن الصلاح في بحث روايته التابعي عن تابع التابعي: (وكعمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبدالغنى بن سعيد الحافظ في كتيب له) مانصه :

خص بها أبا حنيفة فعليه بذليل يدل على التخصيص . وأما العداوة القلبية فهي الخالقة للدين فلا إعتداد لقول ذوبها . وإذا قيل بها في من ذكرنا يجر ذلك إليهم ما يجر القول بها في أبي حنيفة إليه ، وليس الأمر على هذا فلا إعتداد أصلاً بما قال أو قالوا ، والله تعالى العاصم عن الزلل .

” الامر الثالث . أنه قد روى عنه جماعة كثير من التابعين غير هؤلاء لم يذكرهم عبد الغنى . وهم ثابت بن عجلان ، وحسان بن عطية ، وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي ، وعبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح ، والعلاء بن الحارث الشامي ، ومحمد بن اسحاق بن يسار ، ومحمد بن جعدة ، ومحمد بن عجلان ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت “ ، ا هـ

وقال صاحبه الذي تخرج به الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي في ” فتح المغيث بشرح ألفية الحديث “

” (وفي الخمسينا ، ومائة) من السنين الامام المقلد أحد من عد في التابعين (أبو حنيفة) النعمان بن ثابت الكوفي (قضى) اى مات “ ا هـ (ص ٤٧٣ طبع لكهنو بالهند)

وقال الحافظ ابن كثير في ” البداية والنهاية “ في ترجمة الامام أبي حنيفة رضى الله عنه ما لفظه :

” هو الامام أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي ، فقيه العراق ، وأحد أئمة الاسلام والسادة الاعلام ، وأحد أركان العلماء ، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ، وهو أقدمهم وفاة لأنه أدرك عصر

قوله بحيث إذا حكم الحافظ الواحد المتأخر الخ (ص ٣٤٩) قلت : كما أن حكمه حكم بلسان جميع حملة الحديث ما لم يوجد

الصحابه ، ورأى أنس بن مالك ، قيل وغيره ، وذكر بعضهم أنه روى عن سبعة من الصحابة والله اعلم “ ا هـ

وقال حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر المالكي في ” كتاب الكنى “ - ونسخته الخطية محفوظة عند المحدث العلامة مولانا زكريا السهارنبورى مع الله المسلمين بفيوضه ومنها نقلت هذه العبارة - ما نصه :

” أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي الفقيه صاحب الرأي . قيل انه رأى أنس بن مالك ، وسمع من عبدالله بن الحارث بن جزء ، فيعد بذلك من التابعين . كان في الفقه اماماً ، حسن الرأي والقياس ، لطيف الاستخراج جيد الذهن حاضر الفهم ذكياً ورعاً عاقلاً الا أنه كان مذهبه في أخبار الاحاد العدول أن لا يقبل ما خالف الأصول المجتمع عليها فانكر أهل الحديث ذلك وذموه فافراطوا ، وعظمه آخرون ورفعوا من ذكره واتخذوه اماماً وافراطوا أيضاً في ملحه “ ا هـ

وقال الامام شمس الأئمة السرخسى في كتابه ” أصول الفقه “

انه :

” كان من جملة التابعين فانه رأى أربعة من الصحابة ، أنس بن مالك ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وأبا الطفيل ،

ما يهدمه ، كذلك حكم الحافظ الواحد المتقدم - ولو من التابعين
ومن أتباع التابعين حكم بلسان جميع حملته ما لم يوجد ما يهدم كلامه ،

وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضى الله عنهم ، وقد
كان ممن يجتهد في عهد التابعين ويعلم الناس حتى ناظر
الشعبي في مسئلة "النذر بالعصية" (ج - ١ ص ٣١٤
طبع مصر عام ١٣٧٢)

ومن نص على رؤيته أنسا رضى الله عنه وكونه تابعيا غير من
سميناهم ابن سعد ، والدارقطني ، وحمزة السهمي ، وأبو نعيم الاصفهاني
والخطيب البغدادي ، وابن الجوزي ، والسمعاني ، وعبد الغني المقدسي ،
وسبط ابن الجوزي ، وفضل الله التوريشي ، والنووي ، والذهبي ،
ولسراج ، وليثاني ، والجزري ، والسميحي ، والدارقطني ،
والقسطلاني ، وابن حجر المكي ، وعلى القاري ، ومحمد اكرم السندي
وغيرهم كما تجد تفصيل ذلك في "تأنيب الخطيب" للمحدث
الكوثري وسرد عباراتهم ونقولهم في "اقامة الحجج" على أن الاكثار
في التعبد ليس ببدعة ، "للفاضل الكنوي أبي الحسنات محمد عبدالحق
الفرنجي محلي ، و "عمدة الاصول في حديث الرسول" لمحمد شاه
الصدقي صاحب "مدار الحق" ؛ بل لجماعة من قدماء أهل العلم
أجزاء ألفوها في سريوات أبي حنيفة عن الصحابة كجزء الحافظ
أبي سعد السمان ، وجزء أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي ، وجزء
أبي الحسين علي بن احمد بن عيسى التهفقي ، وجزء أبي معشر
عبدالكريم الطبري المقرئ الشافعي ، وجزء أبي بكر عبد الرحمن بن محمد
بن أحمد السرخسي الفقيه الحنفي ورواياتها مسرودة في كتاب
"مناقب الامام الاعظم" لصدر الاثمة موقوف بن أحمد المكي ، و

فحل القول بعدم ثبوت الحديث على لسان جميع حملته غير منحصر
في حكم الحافظ المتأخر ؛ بل كما يجري في حكمه يجري في
حكم الحافظ المتقدم أيضاً . ولم نجد في كلام السيوطي
في "التدريب" ما يصرح بتخصيص الحافظ الواحد المتأخر به ،
ولم يثبت على قائل ممن يعول على قوله أنه قال إن لأبي حنيفة
حديث معارض لم يرو ولم يبلغ الحافظ فهو بهتان عظيم على من
تبرأ منه . ولست نقول : إن الأئمة الأربعة معصومون عن
الخطأ - ولو اجتهداً - وعن زوال اللسان ، وعن السهو والنسيان ،
فلا يتجه علينا ما أورده المعارض من بعض سهواتهم . وكذلك
الحفاظ المتقدمون والمتأخرون وابن العربي والشعراوي ليسوا بمعصومين
فالفارق بينهم بهذا الوجه لا يتجه أيضاً .

قوله وهذا الفوت لا يختص أبا حنيفة الخ (ص ٣٤٩)

قلت : قد ادعيت فيما قبل كثرة الفوت عليه حتى جاوزت
الحق ، وقلت : إن القياسات المخالفة بالحديث قد كثرت وجوداً في

"جامع مسانيد الامام الاعظم" للخوارزمي ، و "الانتصار و الترجيح
للمذهب الصحيح" لسبط ابن الجوزي ، و "تبيين الصحيفه"
للحافظ السيوطي - فانكار من أنكر تابعية الامام أبي حنيفة كما أصر
على ذلك صاحب "معيار الحق" مكابرة محضه و مصادمة شنيعة
بنصوص هؤلاء .

محمد عبدالرشيد النعاني

مذهب الإمام أبي حنيفة ، وقتل وجوداً في المذاهب الثلاثة ، (١)
وكانت تلك الدعوى باطلة مصادمة للحق الصريح الذي لا
مربة فيه .

قوله فقد نفي ثبوت ما صح عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم بإخراج الشيخين البخ (ص ٣٥٠)

قلت : لا نقول بعصمة الإمام مالك حتى يجرح فيها هذا
السهو ؛ على أن نفي الإمام مالك إذا كان من سمع منهم يجتهدون
ومن يقتدى بهم متجه لأنه كما ثبت ذلك الحديث المروي في
"الصحيحين" عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك ثبت عنه الحديث
الذي أخرجه الترمذي في "سننه" وحسنه عن عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنه قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
يصوم من غرة كل شهر ثلاثة ، وقلما كان يفطر يوم الجمعة ،
قال : وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة (٢) انتهى (٢) فإذا كان

(١) راجع "الدراسات" ص ٣٤٥ .

(٢) ورواه ابن أبي شيبة ولفظه : ما كان صلى الله عليه وسلم
يفطر يوم الجمعة . وله عن ابن عمر ما رأيته صلى الله عليه وسلم
يفطر يوم الجمعة قط . وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً : من
صام يوم الجمعة كتب الله له عشرة أيام عددهن من أيام الآخرة
لا تشاكلن أيام الدنيا . وفيه راو لم يسم أه كذا في "المحلى بحلى
اسرار المؤطا" للشيخ سلام الله المحدث ، ونسخته الخطية موجودة عندي

أولئك المجتهدون أخذوا بظاهر حديث ثبت فيه فعله صلى الله تعالى
عليه وسلم صيام يوم الجمعة دائماً أو كالدائم - والفعل مقدم عند
البعض على القول عند التعارض - فلعلمهم حملوا فعله صلى الله تعالى
عليه وسلم ذلك على إفادته إستحباب صيام يوم الجمعة مطلقاً .
ونبيه صلى الله تعالى عليه وسلم المروي في "الصحيحين" لكونه
من باب القول كان مرجوحاً غير معمول به عندهم ، فصح ذلك
النفي عن الإمام مالك ، ويجوز أن يكونوا حملوا فعله صلى الله تعالى
عليه وسلم ذلك على التشريع العام ، وجعلوا نفيه المروي
فيها مخصوصاً بجماعة خاصة معينة من الصحابة الذين اتفق حضورهم
عنده صلى الله تعالى عليه وسلم حين تكلم بذلك النهي . وأيضاً
إن الإمام مالكاً رحمه الله تعالى نقل هذا النفي عن يفتدى
بهم من أهل العلم والفقه ، ومراده بهم أهل "المدينة" الذين إجماعهم
عنده إجماع معتبر مقدم على أخبار الآحاد ، فنقله هذا الإجماع وإن
كان في مقابلة خبر الواحد ليس بنفي عنه لما صح عنه صلى الله
تعالى عليه وسلم في "الصحيحين" ؛ بل هو بيان منه للإجماع
المعتبر عنده القائم على خلاف حديث "الصحيحين" - وهو مستنده

وروى ابن حبان في "صحيحه" عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس من عملهن في يوم
كتبه الله من أهل الجنة : من عاد مريضاً ، وشهد جنازة ، وصام
يوماً ، وراح إلى الجمعة ، وأعتق رقبة أه أوردته المنذرى في كتابه
"الترغيب والترهيب" في باب الترغيب في عيادة المريض . التمتع

في ذلك حديث آخر ثابت - ولتقدمه على خبر الواحد الكائن في "الصحيحين". وبياناه هذا لهذين الأمرين غير عزيز ، كما أنه نقل مثل هذا الإجماع مالك في إرسال اليدين في قيام الصلاة مع مخالفة الأحاديث الصحيحة له فقدمه على تلك الأحاديث لكونها أخبار الآحاد. وقد اعترف المعارض في "دراساته" سابقاً (ص ٢٨٧) بأن إجماع أهل المدينة حجة معتبرة عنده ، وبأنه عنده كسائر إجماعات الشريعة ، وبأن القول بحججته هو الحق عنده ، وأن قول مالك بحججته قول حق عنده ، فم رجع القهقري ههنا ؟

وقول الدراوردي (١) في مالك كقول الشعراوي في الأئمة مطلقاً من غير روية سواء كانوا من أئمة أهل البيت الطاهرين أو من الأئمة الأربعة .

قوله ومن أصر على قول الشافعي من الخراسانيين الخ (ص ٣٥٠)

قلت : لا يجوز أن يحكم بكونه دعوي من غير دليل

(١) كذا في الأصل وكذا وقع في النسخة المطبوعة من "الدراسات" طبع القديم والصحيح "الداودي" كما في "فتح الباري" وغيره - وهو أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر أحد أئمة المالكية شارح "الموطأ" و "البخاري" المتوفى سنة اثنتين وأربعين ، وترجمته مذكورة في "الديباج المذهب" لابن فرحون - النعماني

إلا بعد ما علم أنه لم توجد رواية حديثية عندهم توافقه ومع هذا ادعوا بوجودها كاذبين . ومن أثبت حجة على من نفي . ومن أين حصل ذلك العلم للمعارض ؟ فبطل ما بني عليه . وليس في كلام الخراسيين ما يدل على أن مبنى دعواهم هذه حسن الظن إلى الشافعي ، بل صريح كلامهم ناطق بأن الرواية الحديثية التي توافقه متحقة ، فتكذيبهم مالم يعرف كذبهم بدليل ساطع ليس بما ينبغي صدوره عن صدر .

قوله لم يخرقوا الإجماع على صحة تلك الأحاديث الخ (ص ٣٥١)

قلت : قد ثبت فيما مر أن الإجماع فيما في "الصحيحين" ثبت على تلقى الأمة بالقبول فيما سوي المستثنيات لا على الصحة . وما نقلناه أولاً عن "مختصر ابن الحاجب" و "العصديّة" و "التحرير" و "شرحيه" من أن الأكثر من المحدثين والفقهاء قالوا : (لا يفيد خبر الواحد القطع مطلقاً سواء كان محتفياً بقرائن أولاً) انتهى . بسدل بصريحه على أن هذا الإجماع ليس إلا على الثاني دون الحكم بالصحة القطعية ، ولم يستلزم الأول الثاني ضرورة . وقد أجاد الحافظ ابن حجر العسقلاني في "شرح النخبة" حيث قال (وقد يفيد خبر الواحد العلم بقرائن - ثم قال - والخبر المحتف بقرائن أنواع ، منها ما روى الشيخان في "صحيحيهما" إلى آخره) انتهى . فأفاد أن القول بقطع ما رواه الشيخان في "صحيحيهما" مبنى على

أن الأخبار الكائن فيها محتفة بقرائن أفادت القطع ، وإذا كان الخبر المحتف بها لا يفيد العلم عند أكثر المحدثين والفقهاء كيف يجوز الحكم بتحقيق الإجماع على الصحة القطعية ! على أن أهل الحديث في أصول الحديث اختلفوا فيما بينهم بأن القدر الذي أجمع عليه الأمة المرحومة فيها ماذا كسبوا . فانهسدم دعوى الإجماع على الصحة القطعية من أسها .

والقول بعدم بلوغ أحاديث "الصحيحين" إلى الأئمة الأربعة وبعدم علمهم بها وإن كان ممكناً في حد ذاته لكنه إخبار بالغيب ممن لا يصح له أن يخبر به ، ومن لا يجوز لأحد الإعتماد على خبره ذلك . والعلم عند الله تعالى العليم الخبير ،

قوله فإن قلت : قد حكمت فيما لم يثبت له روايات الحفاظ الخ (ص ٣٥١)

قلت : هذا الحكم الذي قد حكم به المعارض غير صحيح ، فإنه إلى الآن لم يثبت رواية من صاحب المذهب وهي لم تتحقق فيها روايات الحفاظ من الأحاديث ، ووجدت خلافها حديث صحيح قائم على أصوله حتى تكون مجرد القياس في مقابلة النص .

قوله إما أن يكون التمسك بذلك المعارض من المقلدين المتأخرين الخ (ص ٣٥١)

قلت : جعل هذا التمسك من المقلدين المتأخرين فقط دون الإمام والمقدمين ليس إلا كمجعل أكثر المسائل المنقولة عن الإمام قياسات غير صحيحة النسبة إليه ، وكلاهما باطل . وأما وجه احتمال تمسك إمام من الأئمة الأربعة بحديث غير "الصحيحين" لعدم بلوغ حديث "الصحيحين" إليه فإن أراد به عدم بلوغه إليه مع أنه مخرج في "الصحيحين" في عهده فلا جواز لإرادته لإمتناعه في نفسه ، وإن أراد به عدم بلوغه إليه وهو قد أخرجه الشيخان في "صحيحهما" أو أحدهما في "صحيحه" بذلك السند بعد فلا نسلم ثبوته . ولو سلمنا ثبوته فنقول : فثبت تقديمه المعارض المخرج في غيرهما فيها بلاريب . وأما احتمال أن التمسك به من الإمام لكون حديثهما وصل عنده من طريق مجروح لا يجوز أن يخرج به ، فهذا وإن كان ممكناً أيضاً لكن الشأن في أنه واقع أولاً . وما علم فهو أنه ليس بواقع . فإنك إذا تأملت كتب الاستدلال لأئمة المذاهب وجدت أحاديث "الصحيحين" بأسانيدها من غير تغيير وتفاوت موجودة من جانب الخصوم . وأما الإحتمال الرابع فهو الأمر المقبول الذي لا ينبغي أن يتجاوز عنه . ثم إذا أتى المعارض قائماً على مرتبة الإنصاف ، وتفضل على المجتهدين المتقدمين على إخراج الشيخين الأحاديث في "الصحيحين" من غير سابقة منهم عليه ، فجوز لهم "أن يرجح عندهم طريق حديث غيرهما على طريق حديث الشيخين" فلم يلزم من ترجيح

أحد الحديثين على الآخر القدر في صحة المرجوح ، وفي عدم قبوله بأحد المعنيين ، وإنما يلزم منه عدم العمل بالمرجوح ، فتقديم المعارض عليهما وعدم العمل بما فيها لازم البتة ، فتلقى الأمة بالقبول - بمعنى وجوب العمل في الحال - لم يتحقق . وتلقاها به - بمعنى أنه مما يجب العمل به وإن لم يعمل به في خصوص المادة لمعارض ثبت . لا قدر فيه لما أنه لا ينافي الترجيح . ثم إذا جاز لهم تقديم ما في غيرهما على ما فيها مطلقاً يجوز لهم أيضاً تقديم ما في غيرهما وهو على شرطها على ما فيها ، وتقديم ما في غيرهما وهو على شرط أحدهما على ما في أحدهما بالأولى .

وأما قوله (ولعدم انعقاد الإجماع على القبول لما في "الصحيحين" في ذلك الزمان ص ٣٥٢) فخالف لما نقله السيوطي أولاً في "تدريبه" عن أهل الحديث من (أن الشيخين إنما أخرجا في "صحيحهما" من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما) انتهى . وموافق لما نقله ثانياً عن شيخ الإسلام رداً عليه . والحق فيه إلى شيخ الإسلام فإن من تأمل في كتب رجال "الصحيحين" حكم بعدم وجود هذا الإجماع في جميع ما أخرجاه إلى حين تصنيفهما ، فالحق أن الإجماع إنما انعقد بعد تصنيفهما ولم يكن منعقداً في ذلك الزمان الذي أشار إليه المعارض .

ولاريب أن دعوي المعارضة على خلاف الحديث الصحيح القائم بناءً على مجرد حسن الظن إلى المعتد فيه لا يعابها البتة ،

ولم يدع بها أحد ممن يعول عليه . وإن دعوي وجود المعارض فيما حكم الحفاظ المتأخرون بانتفاؤه وقام على خلافها حديث معارض ليست بمصادمة بالحجة الصناعية فيعتبر .

قوله فإن جواز ترجيح غير "الصحيحين" على "الصحيحين" الخ (ص ٣٥٣)

قلت : إن أراد أنه بعد إخراج الإمامين الأحاديث في "صحيحهما" أو أحدهما الأحاديث في "صحيحه" وبعد تلقي الأمة بالقبول لها لا سبيل إلى جواز ترجيح ما في غير "الصحيحين" من الأحاديث على ما فيها ولو للمجتهد مثل الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أهل الاجتهاد فهو غير مسلم ، فإن تلقى الأمة بالقبول فيما سوى المستثنيات أمر لا ينافيه القول بتقديم حديث معارض في غيرهما على ما فيها ، وبترك العمل بحديثهما كما مر ؛ على أن تقديم أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما ترجيح واحد من التراجيح المعبرة . والاجتهاد إذا وجد ترجيحاً آخر في حديث غيرهما أكد له أن يرجح حديث غيرهما على حديثهما . ولا عتب على المجتهد بترك هذا الترجيح الخاص وإعمال الترجيح الآخر . وأيضاً ابن العربي قد ولد بعد إخراج الإمامين الأحاديث في صحيحهما ، وبعد تلقي الأمة بالقبول ، ومع هذا رجح حديث "سنن الترمذي" الذي وقع فيه الأمر بالإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر على حديث

”الصحيحين“ المروى عن عائشة الدال نطقاً على أنه لا يجب.
فما أبدى المعارض لابن العربي - وهو ليس بمجتهد - من الجواب
والعذر في ذلك فهو العذر للمجتهدين الذين جاءوا بعد إخراج الإمامين
وتلقي الأمة بالقبول لهما ، وقدموا حديثاً معارضاً صحيحاً في غيرهما
على حديث فيهما . وإن قال : إن ابن العربي من أهل الكشف ،
فنقول : إن أحد بن حنبل ونظائره كذلك . فقد تحرر مما ذكرنا
أن بعد إخراجها ، وتلقي الأمة بالقبول لهما جاز للمجتهد أن يرجح
حديث غير ”الصحيحين“ على حديثهما مطلقاً إذا كان صحيحاً ،
فجواز أن يرجح حديث غيرهما على حديثهما وهو على شرطهما
بالأولى . وإن أراد أن الذين جاءوا بعد إخراج الإمامين وتلقي
الأمة بالقبول لا سبيل لهم إلى جواز ترجيح حديث غير ”الصحيحين“
على حديث ”الصحيحين“ صحة لا عملاً فهو مسلم فيما غيرهما
ولم يوجد فيه شرطهما . وأما فيما وجد فيه ذلك فعدم جواز الترجيح
صحة مسلم والحكم بالمساواة بينهما صحيح عند الحنفية دون الشافعية .

قوله أما نسخاً بالرأى من غير إجماع من الأئمة الخ

(ص ٣٥٣)

قلت : قد سبق أن النسخ الإجتهادي وهو عبارة عن ترجيح
المجتهد أحد الحديثين على الآخر بما ألهه الله تعالى من وجوه
الترجيح . ولم ينكر جواز هذا الترجيح أحد لا من المحققين ولا

من غيرهم . وتسميته بالنسخ الإجتهادي اصطلاحاً وإعتباره نسخاً
حكماً لا يجعله خلاف ما عليه المحققون . ولم يعرف أحد يقول
باشتراط الإجماع في جواز الترجيح . فهل هذا إلا نحت من المعارض
صادر عنه من غير روية !

وأما دعوى أنه الأكثر في دعاوى المتأخرين فليست بصحيحة ،
إذ قد وجد الترجيح في دعاوى المتقدمين والمتأخرين كثيراً ، ولم
يعرف أن الأكثر ماذا وأن الأقل ماذا ، ولم يختص بهذا الدعوى
الفقهاء الحنفية ، بل الفقهاء من جميع المذاهب الأربعة يدعون ذلك
الترجيح أيضاً ، والإمام البخاري وابن حزم وابن العربي
لا يتحقق لهم الخلاص عن هذا الترجيح . ومن تأمل في
”صحيح البخاري“ وقول ابن حزم وابن العربي بوجوب الإضطجاع
بعد ركعتي سنة الفجر لا ينكر هذا ، نعم اختصت الحنفية
الكرام بتسميته نسخاً إجتهادياً ونسخاً حكماً . فجعل هذا للنسخ
الذي هو عبارة عما ذكرنا تعديداً وتجاوزاً من حد التعبد إلى
التشريع من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه
وسلم ، وسوء أدب شنيع إلى الأئمة الأربعة الأعلام ، وإلى
الألوف المؤلفة من مقلديهم من العرفاء والمحدثين والفقهاء ، وإلى
الإمام البخاري وإلى ابن العربي .

وأما قول المعارض : إن النسخ المرفوع إليه صلى الله تعالى
عليه وسلم ”هو النسخ“ (ص ٣٥٣) بأداة الحصر . وقوله
(وغيره تعديداً وتجاوزاً من حد التعبد إلى التشريع ص ٣٥٣)

فيفيد أن النسخ المصرح به في كلام سيدنا الصديق الأكبر ؛ وسيدنا الفاروق الأطهر ، وسيدنا ذى النورين الأنور ، وسيدنا أسد الله الكران الحيدر ، وسيدنا الإمام الحسن المجتبي الأزهر ، وسيدنا الحسين الشهيد الأعطر ، ووالدتهما سيدتنا فاطمة الزهراء ، وأمّهات المؤمنين ، وابن مسعود ، وابن عمر وغيرهم من الصحابة العظام رضى الله عنهم أجمعين ليس بنسخ ، وأنه تعدية وتجاوز من حد التعبد إلى التشريع إذا وجد في قول واحد منهم : وقد وجدنا هذا القول منقولاً عن كثير منهم ثابتاً صحيحاً عنهم ، ولا يشك أحد من العقلاء أنه على هذا يجب إبطال كلامه ، وأنه يفترض علينا مؤاخذته بما قال ، نعم الكلام المنقول عن الشافعية وهو " أن النسخ المنقول في كلام الصحابة فليس بنسخ معتبر " لا تجاوز فيه بشئ من حد الأدب الواجب . ثم قوله (وهو المعول عليه عند المتقدمين ص ٣٥٣ و ٣٥٤) يعطى أن أبا حنيفة القائل بأن النسخ المروى عن الصحابة نسخ معتبر ، وأن من تبعه من متقدمي مقلديه ما كانوا من المتقدمين . وهل هذا إلا خبط واضح !

قوله ولا يلزم من هذا الترك والتقديم الخ (ص ٣٥٤)

قلت : عدم اللزوم هذا مسلم ولكن الشأن في تحقق الإجماع في أحاديث " الصحاحين " على الصحة وقطع الثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ وقد عرفت أنه القول الغير المختار ، وأنه هو

القول الغير المنصور بالدليل . ومن عد النسخ مما ينافى الصحة المصطلحة فقد أتى بقول مهجور مردود ألا ترى أن النسخ قد وقع في " القرآن العظيم " مع أنه كله متواتر قطعي الثبوت . ووجوب العمل صحة وإن كان لا ينافيه وجوب الترك لمعارض لكن وجوب العمل صحة في الحال ينافيه ، وهو المعنى الذى أرادته العلامة من تلقى الأمة بالقبول . فلا يتجه على كلام العلامة هذا ما أورده المعارض عليه في لوجه الأول ، وكذا الوجوه الأربعة الباقية كل واحد منها لا ينافى التلقى بالقبول بالمعنى الذى ذكره المعارض وينافيه بالمعنى الذى أخذ به العلامة فلا إشكال في عبارة العلامة أصلاً .

قوله وهذا ديدن سادتنا من المشايخ الصوفية الكرام الخ (ص ٣٥٤)

قلت : يفهم من كلام المعارض هذا أن المشايخ السرهندية من الأولياء الكرام والعرفاء العظام الذين قلدوا الإمام أبا حنيفة ، ولم يأخذوا بهذا الديدن ، وأن المشايخ العرفاء الذين كانوا قبلهم ، والذين جاءوا من بعدهم - وهم قلدوا أحد المذاهب الأربعة أو غيرهم من المجتهدين - ولم يأخذوا به أيضاً ليسوا من ساداته . ونحن لا نقول إلا أن جميع هؤلاء وهؤلاء سادتنا وكبراءنا الذين هدوا الخلائق إلى الخالق جل شأنه ، نعم دعوى تقديم المعارض عملاً وهو

في غير "الصحيحين" على ما فيهما في مناهج الحديث - مسر -
 ابن العربي وبعض من تبعه في بحث نفي القياس ؛ لكن قد لا يوافق
 عملهم الدعوى كما في قولهم يوجب الإضطجاع بعد ركعتي سنة
 الفجر فإن الاحتياط في العمل وتقديم المعارض عملاً لا يحتاج
 إلى القول بوجوبه . ثم إن القول بكون دعواهم هذه حقة لا يروج
 إذا كانت في مقابلة الألوف المؤلفة من الأولياء والعرفاء والمحدثين
 والفقهاء الذين قلدوا مذهباً من مذاهب الأئمة الكرام ، وكثير
 منهم أجل شأن وأبهى كعباً من أمثال ابن العربي بوجوه وراف .

قوله ما هو ينسبونه إلى أئمتهم وما هو من تفرعاتهم على
 أصل بضيفونه إلى الأئمة الخ (ص ٣٥٥)

قلت : قوله " ينسبونه " وقوله " بضيفونه " وقوله (واما
 الجواب بما يختص بالتأخرين ص ٣٥٥) كل واحد منها يشير إلى
 أنها وإن ثبتت ليست بمنسوبة إلى أئمتهم وإلى المتقدمين . فإن أراد
 هذا المعنى بكلامه هذا فهو من الكذب الصريح ، ولعلسه بفضي
 الكاذب عند الله تعالى إلى الإفضاح .

قوله لضرورة تقليدهم لأنهم لا لإعتقادهم أن ذلك مرجح

(ص ٣٥٥)

قلت : لعل المعترض حكم بهذا إما إلهاماً أو مناماً أو كشفاً
 جامداً أو خيلاً خامداً ، وكل من هذه الأمور من مثل المعترض

لا يجوز الإصغاء إليه . وهل يجوز مثل هذا الظن إلى المتأخرين من
 العلماء رحمهم الله تعالى ؟ ولو كان الأمر الذي مبناه على الظن السوء
 في النسبة إلى الطرفين على السواء فنسبة أسوء الظن إلى من كان
 فسوقه وفسادات إعتقاداته أكثر من أن تخصي أولى من نسبته
 إلى من كانوا لم يزالوا عادلين قائمين ، وعلى مذهب أهل السنة
 والجماعة أهل الحق وفاقين . ولإعتقاد أئمة المذهب هو أن هذا
 الحديث اخرج في غير "الصحيحين" مرجح على حديثها بالتراجيح
 التي بدا لهم مما يدل عليه صريح كلامهم . فنورد بالله تعالى من
 أسوء الظن الذي هو من أقسام "إن بعض الظن إثم"

قوله فضلاً عن أن يجزئ أحدهم بالإنتقاد في حديثهما
 الخ (ص ٣٥٥)

قلت : إن كان المتأخرون من الفقهاء لم يجزوا بذلك فقد
 اجتراً جماعات من المحدثين من المتقدمين كأحمد وأبي داود والنسائي
 والمتأخرين كالدارقطني ومن عشي مشاهير ذلك . ويلزم من ترك العمل
 ببعض ما في "الصحيحين" متشكلاً كان أو غيره عدم التلقي بقبول
 جميع ما فيهما - بمعنى وجوب العمل بجميع ما فيهما - حالاً .

قوله ومن ظن الترجيح فهو أيضاً في هوان الحجة الداحضة

الخ (ص ٣٥٥)

قلت : قد سبق من المعترض تفضلاً على المجتهدين السنيين

تقدموا لإخراج الشيخين الأحاديث في "صحيحيهما" وشفقة عليهم اعتراف بأنه يجوز لهم ترجيح ما في غيرهما على ما فيهما ، والآن صرح أن ظن الترجيح كذا وكذا فلعلة أراد ظن المتأخرين بالترجيح خاصة من غير نقل له عن أئمتهم . فإن أراد ذلك فهو سهو منه ووقوع له في هوان الحجة الداحضة منهوراً تحت سلاطة الحجة البالغة ، أو أراد بظن الترجيح ظن ترجيحه صحة فهذا أيضاً كذلك ، فإن مراد الفقهاء الأعلام بترجيح ما في غيرهما على ما فيهما ترجيحه عليه بترجيح بدت لهم أخذاً عن أئمتهم لا ترجيحه عليه صحة . ومن حى حول الحمى أوشك أن يقع فيه . ولا ينافي ترك العمل ببعض ما في "الصحيحين" تلقى الأمة لهما بالتبطل فيما سوى المستثنيات إلا على المعنى الذي أراده العلامة من التلقى وقد مر ، فكلام المعارض ساقط من كل وجه ، ولا يرد شيء منه عليه ، على أنه قد تقدم أن ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما يساوى ما فيهما أو ما في أحدهما على مذهب الحنفية الكرام . فالقول بأن من ظن الترجيح فهو في هوان الحجة الداحضة لا يؤل بهم سوء أدب فإن القول بالمساواة ليس القول بالترجيح ، وظن الأئمة الترجيح ليس من باب الهوان كما اعترف به المعارض فيما قبل .

قوله التمسك بآثار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين

قلت : نسبة ترك أحاديث "الصحيحين" بمجرد تلك الآثار من غير حديث مرفوع إلى الحنفية الأعلام ككذب صريح وإفتراء شديد عليهم لا قد علم من عقيدتهم "أن قول الصحابي حجة عندهم إذا لم ينه شيء من السنة المرفوعة" كما صرح به ابن الهمام في "فتح القدير" والشيخ على القاري في "شرح المشكاة" وغيرهما . أليس قد قال الله تعالى في محكم كتابه المبين (ألا لعنة الله على الكاذبين) وقد عرف بهذا أن مبنى "رسائل" المعارض التي ألفها الإفتراء على العلماء ثم الرد عليه ، فالراد والمردود عليه واحد . وهذا مما عرف بالتجربة الصحيحة في أكثر رسائله .

وأما الجواب عن منافاة ترك العمل ببعض الأحاديث مع تلقى الأمة وعندها فقد مر .

قوله إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى الخ (ص ٣٥٦)

قلت : هذا أيضاً كالأول أو أشد منه إفتراء . نعم قد يقتصر بعض العلماء الأعلام من علماء المذاهب في الكلام مع أنهم قد وجدوا لأقوال صاحب المذهب حديثاً صحيح وقوى معارضاً أو أصح وأقوى فلا يذكرونه إما لظهوره كظهور يفاع الشمس في رابعة النهار ، أو لأن يذكره يطول الكلام ويفوت الاختصار ، أو لأن ذكره قد تقدم في طي الأوراق ، أو لأمر آخر عرض هناك . ويقولون

إن لإمامنا معارضاً أصح وأنقى أو معارضاً صح وقوى . ومرادهم ما ذكرنا . وأما الظن لإيهم بأن كلامهم هذا مبني على مجرد حسن الظن إلى إمامهم مع أن قوله يخالف للحديث الصحيح فهو من أفراد (إن بعض الظن إثم) فإنه يحرم على جميع أهل الإسلام مقابلة مجرد حسن الظن بالحديث الصحيح . فهل هذا إلا من دسائس المعارض على أصحاب أئمة المذاهب ! نعوذ بالله تعالى منها . ولو ثبت على واحد من أهل الإسلام هذا القول يرد قوله ذلك عليه كما يرد مثأت مقالات ابن العربي والشعراوي وابن حزم والمعارض عليهم . ولا يجوز سوء الظن إلى أصحاب أئمة المذاهب بهذا المقدار فقد قال عزم قائل (إن بعض الظن إثم) وإذا تأملت فيما ذكرنا حق التأمل تحققت أن منع العلامة لتلقي الأمة بجميع ما في "الصحيحين" بالقبول بمعنى وجوب العمل على جميع ما فيها حالاً من غير اعتداد لأي مانع يمنع عن العمل به ، وحرمة العمل على ما في غيرهما إذا تعرضا مستنداً بالسندين المذكورين صحيح . وإذا أمنت النظر فيما قلنا وأخذت بالإنصاف الصافي علمت أن كلام الإمام ابن الهمام نافي ، وأن ما ذكره المعارض في رده كاسد غير راجح لا يليق أن يرد به ذلك ، فقد علمت صحة كلام الشيخ والعلامة ، وصحة ما أتيا به من الإسناد ، ولم يعرف المعارض معنى كلام العلامة فقال ما قال ، ودحض من سبيل الاعتدال .

قوله وإنما الكلام في وجود الشروط الخ (ص ٣٥٦ و ٣٥٧)

قلت : هذا هو معنى كلام ابن الهمام ، وليس معنى كلامه مجرد الفرض بل الفرض المقرون بالتحقق في الواقع . والدليل الذي ذكره المعارض سابقاً في انتفاء تلك الشروط قد تبين بطلانه بصريح قول المحدثين الذين عد المعارض سابقاً إجتماعهم إجماعاً في الأقسام السبعة في الحديث الصحيح ، بوجه آخر ذكرنا سابقاً .

قوله وقد جزم الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة الخ (٣٥٧)

قلت : هذا إفتراء عليهم أيضاً أي إفتراء ، وإلا لسقطت الأقسام الثلاثة المذكورة من الأقسام السبعة للحديث الصحيح ، فتصير أقسام الحديث الصحيح حينئذ أربعة ، ولم يقل به أحد لامن المحدثين ولا من الفقهاء . ولسقط قول الحاكم أبي عبد الله صاحب "المستدرك" وغيره من أئمة الحديث : بأن هذا حديث على شرط الشيخين . وهذا على شرط أحدهما عن حيز الإعتبار ، وهم من حفاظ الحديث المتقنين . ثم لو سلمنا ثبوت هذا الحكم من أولئك الحفاظ على الوجه الذي ذكره المعارض فهو إنما يفيد إندفاع القول بالتحكم في ما إذا روى غيرهما عن غير رجالهما . وأما إذا روى غيرهما برجالهما فالقول بالتحكم المذكور باق كما كان ،

على أن مروان من رواية البخاري في " صحيحه " . فإن قال
المعارض في شأنه ما أفاده عموم كلامه لزال عنه العروة الوثقى
التي استمسك بها في دينه الذي يدين الله تعالى به من أن مروان
كان كافراً مبغضاً لأهل البيت الأطهار شأنهم على رؤس الأشهاد
بعلة طينية وبغضاء جاهلية خارجاً عن دائرة أهل الدين ، وإن
استثناء من ذلك العموم فلا عموم حقيقة . فكما جاز للمعارض
إستثناء مثله عن هذا العموم جاز لغيره أن يستثنى حديث أي
راو شاء إذا وجد فيه ما يبحق أن يستثنى ، على أن أحاديث مروان
ما أدخله المحدثون في المتنقد ولا في غيره من المستثنيات . فهي مما
تلقته الأمة بالقبول وأجمعوا على توثيق رجالها ، ووجود شروط
البخاري فيها . فكيف يصح ما ذكره المعارض سابقاً من أن
ماروي البخاري في " صحيحه " عن مروان من الأحاديث فلانما
رواها عنه لدفع شخص كان يعتقده ، ووقع له المذاكرة معه
في بعض الأمور . والقول - بأن مقصود البخاري من إيراد
أحاديث مروان في " صحيحه " إجماعاً أو إنفراداً إنما كان دفع
ذلك الشخص الذي كان يعتقد مروان فقط من غير سلف في ذلك
- قد حصل للمعارض إما إلهاماً أو مناماً أو خيالاً . والكل مما
لا يعاب به ، ولا يجوز الالتفات إليه إذا كان صادراً عن مثله . وأيضاً
قد اعترف المعارض سابقاً بأنه (ربما دخل مسلم في " صحيحه " من
حديث غير الأثبات مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند
نازل فيعمد إلى رواية غيرهم لتحصيل علو الإسناد ، وبأنه أخرج

مسلم في " صحيحه " عن بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة
(٣٣٧) فعلى هذا الشروط التي توجد في رواية غيرها إذا كانت
صحيحة لا تكاد توجد في رواية مسلم في " صحيحه " في هذين
المقامين ، ولم نعلم من العلماء أثبت كونه من الأثبات في الأول
وكونه ثقةً متقناً غير ضعيف في الثاني ، فانهدم بناء هذا الإجماع
من أساسه . وليس معنى كلام الإمام ابن الهمام هذا إلا أن قولها
وقول أحدهما الموجودة في رواتهما لم يقد القطع فيهم بمطابقة الواقع
بشهادة ما انتقد عليها ، فبقى القول بالظنية التي بنى عليها أكثر
أمر الشريعة وهي فيما في " الصحيحين " وفيما في غيرها إذا روى
برجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما على السواء
هرباً عن أن يلزم الترجيح بلامرجح ، ولأن الشيخين قالوا : بأننا قد تركنا
في " الصحيحين " أحاديث صحيحة هي أكثر من المذكورة فيها .
فهذه شهادة منهما بأن الأحاديث الصحيحة التي هي على شرطها
أو شرط أحدهما موجودة ثابتة ، ولأن الشيخين ماجاء عنهما أن
الأحاديث التي صحت عندنا وهي لم تذكر في " الصحيحين " .
لا يمكن أن تساوى صحة بما أتينا بها فيها . وليس معنى كلام
ابن الهمام هذا أن القطع مما يحتاج إليه في مثل هذا . وأن مثل
هذا لا يعاب به إلا إذا وجد القطع كما وهم المعارض ، فأطال الكلام
لفواً . وهو تطويل بلا طائل ، فقد قام الدليل من ابن الهمام على
رد قول بعض الشافعية بأرجحية ما في " الصحيحين " سوى
المستثنيات على ما في غيرها في هاتين الصورتين أيضاً ، وعلى

قوله ثبت الرجحان المطلوب في أغلب أحاديث الكتابين
الخ (ص ٣٥٨)

قلت : ثبت الرجحان صحة في غير الصورتين المذكورتين
مسلم . وأما فيها فملوع . ولوقيل بثبوت الرجحان المطلوب
مطلقاً فهذا ترجيح واحد فيجوز للمجهد متقدماً كان على الشيخين
أو متأخراً تركه إذا وجد في ما في غيرها ترجيحاً أكد آخر أو تراجع ،
وتأيد القول بنفي القطع بقول ابن الهمام (وقد أخرج مسلم) الخ
على الوجه الذي ذكرنا مما لا يحوز انكاره .

قوله بحكم الجرم الغفير من العلماء بل كلهم غير قلائل منهم
حكوا الخ (ص ٣٥٨)

قلت : فعلى هذا لم يتحقق في المنتقد تلقى الأمة بالقبول
الينة . ثم نقول : ما الفرق بين الجرم الغفير من العلماء وبين كلهم
المستثنى عنهم قلائل . وأيضاً القول (بأن المنتقد أثبت فيه وجود
الشرائط بحكم الجرم الغفير) الخ يحتاج إلى إثباته بالدليل . وما علم
يقيناً هو أن المنتقد انتقده بعض العلماء ، وأجاب عنه بعض آخر
منهم . وأما أنه أثبت وجود الشرائط الجرم الغفير من العلماء فغير
معلوم . ومن ادعى ذلك فليثبت بالبينّة الواضحة . وأيضاً هذا
القول يفيد أن إثبات وجود شرائط الشيخين قد يكون بغير تصريح
منها بحكم غيرها ، فإما المانع من أن يحكم بثبوت شرائطها فيما في غير

إثبات القول بالمساواة فيهما فقط ؛ ولذا عده تحكماً . والأمر
كذلك . نعم قد ثبت من بعض الحفاظ المتقنين من الشافعية
ترجيح ما فيهما على ما بشرطهما ، وترجيح ما في أحدهما على
ما بشرط أحدهما فأفاد ذلك أرجحية ما فيهما على ما في غيرهما
عندهم مطلقاً . لكن خالفهم الحنفية الأعلام من الحديث المتقنين
الحفاظ والأولياء الكرام والفقهاء العظام .

قوله فإنها فيها بمعنى القطع عند المحققين (ص ٣٥٧)

قلت : أعطى قول المعارض هذا بأنها فيها بمعنى وجوب
العمل من غير توقف ونظر عند غير المحققين فصار النووي والعزبي
عبد السلام عنده من غير المحققين . وهذا كما ترى بين البطلان ؛
على أنه يرد قوله هذا صريح كلام النووي حيث قال (وخالفه -
أي ابن الصلاح - المحققون والأكثرون) وصريح كلام السيوطي
حيث أفاد " أنه قد خالف قول ابن الصلاح قول أكثر الحديثين ،
وأن قول ابن الصلاح قال به بعض المحققين " . وصريح كلام غيرهما من
أصحاب أصول الفقه وغيرهم . وقدمر أن كونها فيها بمعنى القطع
هو المذهب الغير المنصور بالدليل ، وأنه هو المذهب الغير المختار .
وإذا كان معنى كلام ابن الهمام هذا ما ذكرناه في الكلام على القول
السابق لم يرد عليه شئ مما أورده المعارض عليه . فليس هناك
مفسدة يتضمنها كلامه رحمه الله تعالى ، وإنما المفسدة الطامة القارعة
في فهم من لم يفهم كلامه فاعترض عليه بغير حق .

”صحيحها“ حافظ متقن عارف بهذه الصنعة إمام ثبت ؟ وهذا مما ينهدم به كثير من كلام المعارض الذي أورده سابقاً وههنا ؛ على أن أحاديث مروان في ”صحيح البخاري“ وقسمي أحاديث مسلم التي يورد فيها غير الإثبات ، ويورد فيها الضعفاء بأي دليل خرج عن هذا ، فإذا أقام الدليل عليه بطلت كنية هذا القول . وأيضاً إثبات وجود الشرائط بحكم الجرم الغفير من العلماء لا يستلزم الحكم بقطعيته ، فاللدليل منتهض على الدعوى بلا تردد . والقول بأن التعديل متى غلب على الجرح جعل كأن لم يكن فلا ينتهض دليلاً على إثبات القطع أيضاً فلا غبار على كلام ابن الهمام وذويه فيما حاولوه .

قوله لكن حصل العلم بوقوع الإجتihad ووجدان تلك الشروط

الخ (ص ٣٥٨)

قلت : قد أطبق تصريح كلام المحدثين على وجدان تلك الشروط في ما غيرهما سواء قرئت برجالها أولاً . فم حصل العلم للمعارض بوجدان تلك الشروط في ”الصحيحين“ دون غيرهما على خلاف قول المحدثين ؟ على أن قول الشيعيين : إن المتروك في ”الصحيحين“ من الصحيح أكثر من المذكور فيها - ينادي بأعلى صوته على رد ما قاله المعارض ، وليس الحكم بالتحكم من المحقق ابن الهمام وذويه إلا في صورة تحقق وجود شروطها أو شروط أحدهما في ما في غيرهما فلا اعتراض عليهم في ما قالوا .

قوله لكن لانسلم أن ذلك مما يثبت التحكم في رجحان الكتابين الخ (ص ٣٥٩)

قلت : هذا الشئ الثاني هو الذي أراده الإمام ابن الهمام في كلامه لكن لما كان الكلام في الترجيح من الحفاظ الناظرين في شرائط المخرج ، وفي ترجيح الفقهاء المستدلين على دعاويهم بما فيها وبما في غيرهما ، وثبت حكم أولئك الحفاظ بوجود تلك الشروط في ما في غيرهما أفلا يثبت حينئذ التحكم في رجحان ”الكتابين“ على ما في غيرهما إذا كان برجلها أو وجد فيه شروطها ؟ وأما الحكم بوجود رجالها في ما في غيرهما فلا يحتاج إلى حكم العارف الإمام الثبت بذلك لكن الحكم بوجود شروط الشيعيين فيه يحتاج إلى حكمه البتة .

وما ذكره ابن الهمام في ”التحرير“ في عد التراجيح من قوله (وكانتسب إلى كتاب عرف بالصحة على ما لم يلتزمها) لا دلالة له على ما ينافي ما قاله ابن الهمام في ”تحريره“ و ”فتح“ من القول بالتحكم في الصورتين المذكورتين فقط . فعند الحنفية الكرام أحاديث ”الصحيحين“ وواحد منهما قتيماً عدا تينك الصورتين مرجحة صحة على ما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة ، كما أن أحاديث ”صحيح ابن خزيمة“ و ”صحيح ابن حبان“ و ”مستدرک الحاكم“ وغيرها من الصحاح التي التزم فيها الصحة مرجحة صحة عندهم على أحاديث غيرهم ممن لم يلتزمها ؛

إلا أن الصحة في أحاديثها أكد والصحة في أحاديثهم مؤكد.
قوله وإذا كان الأصحبة والرجحان عند الحفاظ الخ
(ص ٣٥٩)

قلت: نعم لكن إذا وجد الحديث في غيرهما برجالها أو بشرطها وجد ذلك التضييق والتدقيق الذين عليها مدار الترجيح في ما في غيرهما فالترجيح في هاتين الصورتين تحكم لا محالة.

قوله مع اشتراطه اللقاء بل الرواية أيضاً الخ (ص ٣٦٠).

قلت إشتراط البخاري اللقاء في "جامعه الصحيح" والتزامه ذلك فيه لا في مطلق أحاديثه ثابت على ما صرح به الإمام النووي في "تقريبه" والإمام السيوطي في "تدريسه" والعسقلاني في "شرح النخبة" في "شرحها" و"شرح النخبة" في "شرحهم" عليه. وأما اشتراطه الرواية فلم يثبت في قول أحد منهم ممن وقفنا على كلامه؛ بل صريح كلام النووي في "تقريبه" يأتي عن القول به منسوباً إلى البخاري في "جامعه".

قوله فروى مسلم حيث ألغى اللقاء بعد المعاصرة الخ
(ص ٣٥٩)

قلت: إن "صحيح البخاري" مرجح بهذا الوجه على "صحيح مسلم" لكن لا يلزم منه ترجيحه عليه من كل وجه لأن

مسلماً في مراعاة بعض الشرائط أكثر تضييقاً وأشد تدقيقاً من البخاري وإذا قلنا أن "صحيح البخاري" أصبح من "صحيح مسلم" مطلقاً - وهو الحق - لا يلزم منه ترجيح حديثه الذي أخرجه في "جامعه الصحيح" وهو على شرطه فقط على حديث مسلم الذي أخرجه في "صحيحه" وهو على شرطها. فالتحكم باق؛ لكن بخصوص الصورتين فقط. وليس الحكم من ابن الهمام بالتحكم إطلاقاً حتى يرد عليه ما أورده المعارض، ويكون غير مقبول أصلاً؛ على أن تلقى الأمة بالقبول، أو بالصحة كما وجد في "الصحيحين" وجد في كل منها أيضاً كما مر، فمن كان عنده مبنى ترجيح ما فهم على ما في غيرهما هو هذا التلقي ينبغي له أن يلغى هذا الترجيح فيما بينهما المبتنى على غير ذلك التلقي، فالقول بأن عنعنة المعاصر عند مسلم وحده لا يصلح معارضة ما في البخاري مما فيه الرواية عم ذلك المعاصر، وبأن القول لصلاحيتهما لما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة بل ولا كل ذي قريحة صادقة باطل من أصله؛ على أن عنعنة مسلم إذا كان عن معاصر وعنعنة البخاري جاء عن ذلك المعاصر فقد ثبت اللق بينهما ألينة برواية ثبت عند البخاري فالقول بصلاحيتهما لمعارضتهما حينئذ شديد. وليس للمعارض في نقد هذا الإجماع الذي أثبتته عن الحفاظ والفقهاء قاطبة سند يعتد أو لا يعتد به فلا يجوز الحكم به، وأما تقديم البخاري على مسلم فلا يوجب ثبوت هذا الإجماع فإن مسألة تقديم "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" مما قد وجد في كتب أصول الحديث

التي ألفها بعض الشافعية وبعض الحنفية ولم يصرحوا فيها بنقل الإجماع عليه. والمحدثون والفقهاء من الحنفية الكرام إذا كانوا يمنعون القول برجحان ما في "الصحيحين" على ما في غيرها في تينك الصورتين فمنعهم أرجحية ما في البخاري وهو على شرطه فقط على ما في "صحيح مسلم" وهو بشرطها أولى عندهم.

قوله فما ظنك ممن لا يتضيق على نفسه الخ (ص ٣٦٠)

قلت: إذا تحقق في ما في غيرها بحكم الإمام الفطن الثبت البارع أنه وجد فيه شرطها أو وجد فيه شرط أحدهما، فقد ثبت بحكمه أن ذلك الغير قد تضيق على نفسه في هذا الحديث الخصوص تضيق الشيخين في "صحيحهما" أو تضيق أحدهما على نفسه في "صحيحه". فقول ابن الهمام بالتحكم في الصورتين الخصوصيتين فقط حقيق بالقبول، وليس مما يحسب أو يتعجب منه إلا عند من لا يعرف معنى كلامه، فيصير لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فيبقى متعجباً ومتفكراً ومتحيراً.

قوله لا نسلم أن المختبر الممتحن لحال الراوي الخ

(ص ٣٦٠)

قلت: لما ذكر ابن الهمام حال غير المجتهد وحال من لم يختبر أمر الراوي بنفسه قال: (أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه، والذي اختبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه)

انتهى. فاعترض عليه المعارض بقوله هذا. فنقول في جوابه: إن المختبر الممتحن لحال الراوي بنفسه جاز أن لا يسكن نفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر، كما جاز أن لا يسكن نفس العالم إلى ما اجتمع عليه الأكثر في كثير من المواضع غير هذا، كما قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" (المختار أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقرائن، وقال الأكثر من المحدثين والفقهاء لا يفيد ولو بقرائن) انتهى. ولهذا نظائر كثيرة في الشريعة فإذا جاز مخالفة الأكثر في مثلها فلا وجه للقول بعدم جوازها للمختبر الممتحن ههنا. وليس في كلام الإمام ابن الهمام - ولو مفهوم مخالفة - ما يدل على أن المختبر الممتحن لا تسكن نفسه إلى ما أجمع عليه الأمة حتى يرد عليه ما أورده المعارض عناداً عليه، لكن العجب العجيب من المعارض من حيث أنه قد جوز خلاف الإجماع في كثير من مبتدعاته المنحوتة له التي ذكرنا بعضها في "مقدمة تعاليفنا" هذه، وفي إحداثه الشروط المحدثثة في حجية الإجماع على خلاف ما ثبت عليه الإجماع، وههنا يمنع خرقه فليقرأ ههنا قوله تعالى (جاء الحق، وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً) وأيضاً قد سبق في كلام المعارض أنه ليس في إجماعات الشريعة ما يحتاج به فضلاً عن أن يكون قطعياً فبأي دليل أثبت عدم جواز المخالفة لهذا الإجماع ههنا، وهي مما جوزها مطلقاً قبل في ذلك المقام السابق. وأيضاً إذا ثبتت مخالفة المختبر الممتحن للأكثر فهو يهدم دعوى الإجماع إذا كان غير ابن حزم وذويه فدعوى مخالفتهم للإجماع دعوى غير

صحيحة ، نعم هي مخالفة لما عليه الأكثر ، وقد عرف أيضاً أن مخالفة من كان مختبراً ممتحناً عارفاً بقوة دليله وهن دليل الأكثر للأكثر جائزة مغتفرة . والحديث الذي أخرجه غيرهما وهو على شرطهما أو على شرط أحدهما مما اجتمع على اختياره وامتحانه ألوف من جهابذة فن الجرح والتعديل باعتبار المرجع . فالقول يتحكم رجحان ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما - وهو كما قلنا - صحيح مقبول ، فالقول برجحان ما في "الصحيحين" في تينك الصورتين غير متحتم .

قوله فيلزم عليه أيضاً رجحان ما هو أصيب شرطاً الخ

(٣٦٠ و ٣٦١)

قلت : لم يقل أحد يلزم هذا التقليد على المجتهد المطلق لمن كان أصيب شرطاً ولو غير مجتهد ، مع أنه يلزم منه لزوم تقليد المجتهد لغير المجتهد إذا كان أصيب شرطاً ، وإنما هو من مبتدعات المعارض ومحدثاته ، على أن مسلماً في اشتراط مجرد المعاصرة في عنهنة غير المدلس ليس بأصيب شرطاً والبخاري بإشتراط اللقاء معها صار أصيب شرطاً ، ولم يقل أحد بأنه يلزم على مسلم تقليد البخاري لكونه أصيب شرطاً ، وأيضاً إن بعض المحدثين اشتراطوا بعد المعاصرة واللقى طول الصحبة بينهما ، وبعضهم معرفته بالرواية عنه ، وبعضهم بعدهما حقيقة الرواية عنه فهؤلاء أصيب شرطاً من البخاري ومسلم ، فهل يلزم عليهما تقليد من هو أصيب شرطاً من

هؤلاء وترك ما قال لكون شرطهما ليس بأصيب ؟ على أن المعارض قد صرح ههنا في "دراساته" بأنه ليس كتاب أصيب في الشروط على وجه الأرض من "الصحيحين" فيلزم على هذا على جميع غيرهما من المحدثين أن يقلدوها في هذا لكونهما أصيب شرطاً ، ولم يقل يلزم هذا عليهم أحد من العقلاء فضلاً عن العلماء . فهذا القول مما تقشعر منه جلود أهل الإيمان . وأيضاً الإمام الشافعي أصيب شرطاً في الوضوء والصلاة والقراءة ولم يقل أحد بأن سائر المجتهدين الذين لم يضيّقوا مثل تضييقه لزم عليهم نقايده لكونه أصيب شرطاً . وأيضاً إذا وقع في نفس المجتهد أن من هو أصيب شرطاً أدخل في بعض المواد شيئاً مما يجب مراعاته أو شرط ما لا دليل على اشتراطه ، أو شرط ما دل الدليل على نفي اشتراطه ، أو أن من هو أخف شرطاً ضيق في بعض المواد أكثر مما ضيق به الأصيب شرطاً أو أن تباع الأصيب شرطاً وجه ترجيح واحد واجتمع عنده في طرف الأخف شرطاً وجوه آخر من الترجيح ، أو وجه واحد منه أكد من ذلك الترجيح فحكم بما دعى إليه تلك التراجيح أو الترجيح الآكد وترك الإلتفات إلى ذلك الترجيح ولم يعمل بما فيه ذلك الترجيح ، أو وقع في نفسه الشريف غير ما صورناه مما ألهمه الله تعالى من بحر فيضه مما صار به ذلك المجتهد مختاراً في أن يأخذ هذا الطريق غير ذلك الترجيح فهل يلزم عليه حينئذ رجحان ما هو أصيب شرطاً في جميع هذه الصور؟ ومن قال بهذا اللزوم فهو ساقط في

ورطات الحجة الداحضة عند ربه تعالى. وأيضاً هذا القول خرق للإجماع من مثل المعارض فقد تقرر في الأصول أنه يجب على المجتهد ترجيح ما أدى إليه اجتهاده بالإجماع. وبأى دليل جاز للمعارض خرق هذا الإجماع؟ وبأى دليل أجاز للمجتهد خرقه؟ وبأى دليل ألزم على المجتهد تقليد من هو أضيّق شرطاً من غير حجة بينة له على ذلك؟ على أننا لو قلنا إن الإمام البخاري والإمام مسلماً في "صحيحهما" وإن كانا أضيّق من غيرهما شرطاً لكن الحكم يلزم التزام ذلك الضيق الشديد على المجتهد من باب إلزام ما لم يدل حجة على إلزامه عليه، وقد قال تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم (بعثت بالسحة البيضاء) وأيضاً يلزم على هذا الملتزم لتقليد من هو أضيّق شرطاً كالمعارض جميع ما أورده سابقاً على من التزم مذهباً واحداً من المذاهب من الإخلال بوجوب وحدته صلى الله تعالى عليه وسلم، والإتيان بالثنوية، وإشراك الخصوص، والإخلال بالواجب، وارتكاب الحرام وغيرها فما أجاب به المعارض في هذا الإلزام لاندفاع لزوم هذه المفاصل عليه نجيب به في دفع هذه عن من ألزم مذهباً واحداً من المذاهب الأربعة وغيرها.

قوله وليس كتاب أضيّق في الشروط على وجه الأرض

الخ (ص ٣٦١)

قلت: قد تبين مما سبق أن بعض الحديثين ضيق في الشروط

أشد من تضيق الشيخين في "صحيحهما" (١) في بعض المواد، وأن هذا القول بالضيق الشديد بالنسبة إلى مجموع الكتاب، فلا منافاة بين هذين الكلامين، إلا أن هذا مسلم بالنظر إلى ما في غير الكتابين وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما، وأما في ما في غيرهما وهو برجالها أو وجد فيه شرطهما، أو شرط أحدهما فغير مسلم لما أن العارف بالإمام الثبت الحافظ قد حكم بأن ما في غيرهما وهو موصوف بما ذكر قد وجد فيه الشرط الأضيّق كما وجد في أحاديث "الصحيحين" ولم يوجد في القول بمساواة ما في "الصحيحين" بما في غيرهما في تينك الصورتين فقط من الحنفية مخالفة المائنة من الحفاظ الحديثين مع محدث واحد بل كلا القولين على السواء فإن فرض أن القائل بترجيح ما في "الصحيحين" مطلقاً أو فيما سوي المستثنيات على ما في غيرهما مطلقاً ألوف من الحديثين والفقهاء فقد حصل من كلام الإمام ابن الهمام قدوة المحققين والعرفين وذويه أن القائل بعدم ترجيحه عليه في تينك الصورتين ألوف من الفريقين؛ فالقول بالتحكم فيها باق كما كان. فالحق ما قاله ابن الهمام وهو في ذلك ناقل عن أكابر مذهبه من الحديثين والفقهاء على ما عرف من دأبه وطريقه، ووافقه على ذلك العلامة والسيد محمد أمين شارحاً "تحريره" ووافقه أيضاً

(١) وقد بسطنا القول في هذا الباب في "التعقيبات على الدراسات" فليراجعها. النعماني

على ذلك شراح " شرح النخبة " (١) والعلامة الدهلوي وغيرهم

(١) كالعلامة المحدث محمد أكرم النصرى حيث قال في " اسعان النظر شرح شرح نخبة الفكر " :

(ولا يخفى أن ما ذكره - يعنى ابن الهمام - حق الا أنه لابد من التنبيه على أنه إذا تساوى شروط رواية حديث غير الكتابين بشروط رواية الكتابين فتقدم حديث الكتابين إنما يكون تحكما إذا كان المخرج مثلها في الضبط أو أقوى كمالك رحمه الله ، أما إذا كان دونها في الضبط كان ما جاءه فانه يصير كالديهيى التفاوت بين البخارى وبينه في الضبط كما ذكر بعض الفضلاء في حل قول المصنف : " وتتفاوت رتبة يتفاوت هذه الأوصاف " فيقدم حديث الكتابين لأجله) انتهى ما نقلته من نسخته الخطية المحفوظة " بيرجهندو "

وما ذكر من كون ابن ماجه في الضبط دون البخارى ومسلم فهو غير مديد فانه لم يؤخذ عليه في حفظه وضبطه شي كما لم يؤخذ عليها فهو مثلها في الحفظ والضبط وان كان لا ينكر جلاله الشيخين في هذا الشأن وتقدمها في هذا الفن . هذا وقد يقع الوهم نادرا لأحد الشيخين في الضبط ويسلم منه ابن ماجه فهذا الحافظ أبو الحجاج المزى ذكر في " الاطراف " له ما لفظه :

" قد روى مسلم حديث " لاتسبوا أصحابي " عن يحيى بن يحيى ، وأبي بكر ، وأبي كريب ثلاثهم عن أبي معاوية عن

المؤلفة في مذهبا قديماً وحديثاً . وبما ذكرنا عرف أنه من نقلة المذهب (١) ، وهو المصرح به في سائر الكتب الاستدلالية

الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وهم عليهم في ذلك إنما روه عن أبي معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ، كذلك رواه عنهم الناس كما رواه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه " (كذا في تدريب الراوى ص ١١٠ طبع مصر عام ١٣٠٧ هـ) النعمان

(١) كالامام الحافظ الذى انتهت اليه رئاسة مذهب أبي حنيفة في زمنه الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى الذى يصفه شيخه ابن حجر العسقلانى تارة " بالامام العلامة المحدث الفقيه " وتارة " بالشيخ الفاضل المحدث الكامل الاوحد " كما ينقله السخاوى في ترجمته في كتابه " الضوء اللامع " قال العلامة محمد بن ابراهيم الحلبي الشهير بابن الحنبلى في " قفوالاثر في صفوعوم الاثر "

(لكن ما كان على شرطها وليس له علة فهو فوق ما انفرد به البخارى وكذا مسلم في " صحيحه " على المختار ، ومذهب قاضى القضاة - يعنى ابن حجر العسقلانى - الى أن ما كان على شرطها فهو دونه أو مثله . قال : " وأما قلت " أو مثله " لأن لما عند مسلم جهة ترجيح أيضاً من حيث أنه في الكتاب المذكور فتعادلا . ورده الزين قاسم بأن قوة الحديث إنما هي بالنظر الى رجاله لا

لا يجب في كلام ابن الهمام ومن مشى على كلامه كالدهلوي وغيره ولا طول عجب فيه ، وأنه لا بطلان في كلام العلامة ، ولا في منعه ، ولا في سندی ذلك المنع الذي أوردهما متصلاً معه ، وعرف أيضاً أن الترك عملاً يجامع الصحة ولا ينافيها فلا إشكال في كلام الشيخ وتلميذه العلامة ومن نحأ نحوهما أصلاً . ثم نقول : إنه لم يثبت عن أحد من العلماء أن المجتهد الواحد إذا قال بقول وحكم وخالفه في ذلك مائة من المجتهدين السدين لم يصلوا إلى حد الإجماع ، ولم يتغير بها ما وقع في قلبه من الحكم لزم عليه أن يرجع إلى قول المائة ويترك قوله ، وأن يتقوى عنده قول المائة

بالنظر إلى كونه في كتاب كذا هـ ص ١٠ طبع
بصر سنة ١٣٢٦

وفي " فتح الملهم بشروح صحيح مسلم " للعلامة المحدث شبير احمد
العثاقى مانصه :

(قال الدناظ ابن تيمية : والحديث الذي يكون
عن رجال البخارى ، وليس هو في " الصحيح " لا يحكم
بأنه مثل ما في " الصحيح " مطلقاً لكن قد يتفق أن
يكون مثله ، كما قد يتفق أن يكون معتلاً وان كان ظاهر استاده
الصحة والله اعلم هـ ج ١ - ص ٩٥ طبع الهند)

محمد عبد الرشيد النعاني

على قوله ؛ بل من المعلوم أنه يجب على ذلك المجتهد الواحد أن يقوم على ما أحمسه الله تعالى من الرشد وإن كان يلزم منه مخالفة مائة من المجتهدين الذين لم يصلوا إلى حد الإجماع . ولو ترك ذلك المجتهد قوله ذلك وقلد المائة في مثله لزم أن يكون قد خرق الإجماع الذي نقلناه في ذيل القول السابق عن كتب الأصول وحاشاه الله تعالى عن ذلك .

قوله في القول المتفق عليه الأمة أن كل حديث صح
الخ (ص ٣٦٣)

قلت : الحمد لله الذي وهب المعترض الإعراف بالحق
الحقيق بالقبول ههنا ، وهو أن الأمة إتفقت وأجمعت على
وجوب العمل بالحديث الصحيح سواء كان من أحاديث
" الصحيحين " أو من أحاديث غيرهما ، وأن تلقى الأمة بالقبول
ثابت في كل حديث صح - ولو من صحاح غيرهما - فالإستدلال
بتلقى الأمة بالقبول والإجماع على وجوب العمل على الإجماع على
صحة ما في " الصحيحين " ، وقطع أنه من كلامه صلى الله تعالى
عليه وسلم فيما سبق في حيز المنع الشديد الأقوى . وإلا لكان
جميع ما في " صحيح ابن خزيمة " و " صحيح ابن حبان " و
" مستدرک الحاكم " وما يضاف إليها من الكتب
الحديثية التي التزم فيها الصحة مجتمعاً على صحته هذه
هذا الدليل بعينه ، ولكن جميع ما في " السنن الأربعة " وغيرها

من الكتب الحديثية التي لم يلتزم فيها بالصحة من الأحاديث
الصحاح مجعاً على صحته بذلك المعنى لهذا الدليل بعينه . وليس
فليس ؛ نعم فرق بين تلقى الأمة الكائن في " الصحيحين " وبينه
في الأحاديث الصحيحة التي أخرجت في غيرها ، وفي الكتب
الحديثية التي إلتزم فيها الصحة وهو ما أسلفنا ذكره عن الإمام
النووي في " شرح مسلم " . فإن شئت الإطلاع عليه
فارجع إليه .

قوله فيرد أن من ترك الحديث الصحيح مع العلم به

من الفقهاء الخ (ص ٣٦٣)

قلت : أو من المحدثين أئمن العرفاء . وحاشا الله تعالى هذه
الفرق الثلاث عن ذلك ؛ نعم لاحجة لمن ترك الحديث الصحيح
بمجرد ظن أن لإمامه المقلد أو معتقده العارف عن ذلك جواباً .
وأني ذلك في المقلدين الذين يعنى بقولهم ؟

قوله ثم ما يحقق رجحان الصحيحين على غيرهما من

الصحاح الخ (١) (ص ٣٦٥)

قلت : لم يعرف قبول العارفين الكاشفين لحديث ، وعلمهم
بما فيه من أدلة الحكم بصحة الحديث كما لم يعرف قبول الحافظين
المتقين لحديث بمعنى استدلالهم به وعلمهم به من أدلة الحكم بها .

(١) وسقط من المطبوعة لفظة " من الصحاح "

فكيف يكون قبولهم وعلمهم محققاً لرجحان ما في " الصحيحين " على
ما في غيرها من صحاح الأحاديث ! وكما أن قبولهم وعلمهم ثبتاً بما
في " الصحيحين " كذلك ثبتاً بما في غيرها من كتب الحديث
وهما أفضيا إلى ترك العمل بمحدثيها كالعمل بحديث " الترمذي "
الذي وقع فيه الأمر بالإضطرار بعد ركعتي الفجر مع أن
أحاديث " الصحيحين " قائمة على نفي الوجوب ، وبما في غيرها
من كتب الصوفية وكتب العقبة ، فعلم أنها لا يقتضيان الرجحان
أصلاً . وأما حكم العارفين الكاشفين بأصحيتها على غيرهما فهو
حكم أهل الظاهر من المحدثين وأهل الباطن من مقلدي الأئمة
الأربعة بالأصحية فيما سوى المستثنيات ، ولا ينافي ذلك أن يكون
ما في غيرهما وهو على شرطها أو على شرط أحدهما يساوى ما فيها
أو في أحدهما ، والإمام ابن الهمام كان من العارفين وقدوتهم كما
كان من المحققين والمحدثين والفقهاء وأئمتهم كما صرح به صاحب
" التيسير في شرح التحرير " نعم قد ينفق للعارف والعالم تحقيق
صحة الحديث عن حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً ،
وتحقيق بعض الأحكام عنه كذلك ، وليس فيه الاعتداد على قبولها
في الصحة والحكم ، وإنما المعتد به وقرة عيون المؤمنين حكمه صلى الله
تعالى عليه وسلم بالصحة والحكم ، على أن الكلام والبحث في
الصورتين المذكورتين فيما في غيرهما . وأين عدم القبول والعمل
عنهم في ما في غيرهما في تينك صورتين ؟ ومن ادعى ذلك
فليصحح النقل عنهم به . وأيضاً قد وجد من الألوفا المؤلفين

العارفين الكاشفين مقلدي الإمام أبي حنيفة قبولهم لما فيها ولما في غيرها في تينك الصورتين ، وحكمهم بمساواتهما ، وعملهم بما فيها مرة ، وبما في غيرها - وهو كما ذكرنا - مرة أخرى ، ثم إنه كما وجد فيما فيها ثلاث دلائل ، دليل الشرع ، ودليل الصناعة ، ودليل الكشف - وهي إنما تدل على الصحة الظنية - كذلك وجد في تينك الصورتين تلك الدلائل الثلاثة بعينها . وأما الدليلان الأولان فلما مر فيما قبل ، وأما الدليل الثالث فلما قلنا ههنا . فقوله (ثلاث دليل لا توجد معاً في غير الكتابين ص ٣٦٥) لا يصح . ويجب على المعارض أن يقول " ثلاث دلائل " بصيغة الجمع لا بصيغة الإفراد (١) وهذا أمر يعرفه صبياننا ؛ نعم يمكن نصحيح قوله هذا بأن يعتبر عدم الوجدان بالنسبة إلى جميع ما في غير الكتابين من الأحاديث لا بالنسبة إلى كل واحد من الأحاديث التي في غيرها ، أو بالنسبة إلى ما في غيرها ولم يوجد فيه شرطها ولا شرط أجدها .

وأما حكم بعض العلماء من الشافعية بأصحية ما فيها على ما في غيرها مطلقاً صناعة وكشفاً فغير مسلم عند العلماء الحنفية الأعلام من المحدثين والعرفاء والفقهاء ؛ بل المقبول عندهم هو القول بمساواة ما فيها بما في غيرها في تينك الصورتين صناعة وكشفاً . وأما الحكم بأصحية ما فيها على ما في غيرها في غير تينك الصورتين فتتفق عليه بين الحنفية والشافعية وأهل الكشف والمحدثين

(١) قلت : وقد وقع في المطبوعة " ثلاث دلائل " بصيغة الجمع .

والفقهاء والمحققين والأصوليين والقروعيين وغيرهم جميعاً . فلهذا در الحنفية الأعلام ما أحسن جمعهم وما أتم شأنهم . وكما أن أهل الحديث أبدال كذلك فقهاء المذاهب الأربعة الذين شأنهم الشأن أبدال . ولنا ولهم ولكل مسلم ومسلمة برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . فمن زعم أن أهل الحديث العظام تبعوه ، وأن الفقهاء الكرام خالفوه فقد خالف الله تعالى وحكم بما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله والشك من في هذا الفقير في هذا الحال لا من الشرعوى (ص ٣٦٦) .

قلت : قد نقل المعارض هذه القصة عن " ميزان الشرعوى " بعناه وليس هذا الشك في كلامه فلفظ " الميزان " خمساً وسبعين مرة ، وليس فيه ستين فقط ، ولا سبعين فقط . وقد نقلنا هذه القصة بألفظ الشرعوى في " ميزانه " قبل في أثناء هذه التعاليق .

قوله فهل تراه رحمه الله تعالى لم يشل في هذا المدخل المبارك الخ (٣٦٦) .

قلت : هذا من أعجب الأحاديث فإن كلام السيوطي ساكت عن سؤال هذا في حضرته المعطرة صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم ، وقد تقرر أنه لا ينسب إلى ساكت قول ؛ على أن لفظ قصة السيوطي التي أتى بها الشرعوى في " ميزانه " هو أنه قال السيوطي

(ولاني رجل من خدام حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم ، واحتاج إليه في تصحيح الأحاديث التي ضعفها المحدثون من طريقهم ، ولا شك أن تقع ذلك أرجح من نفعلك أنت يا اخي) ونقل عنه المعارض ما يؤدي معنى لفظه ، وليس "الصحيحان" مما ضعفه المحدثون من طريقهم حتى يسأل عنهما في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم . وأيضاً يجوز أن يكون صحة "الصحيحين" مقررّة ومترسّخة عنده بحيث لا يزعمه قاصفات الرياح فلم يسأله صلى الله عليه وسلم عنها ؛ بل اقتصر في السؤال في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم على معرفة صحيح الحديث عن سقيمه ، وعلى معرفة صحة قول المحدثين بضعف الأحاديث وعدم صحته فيما كان مردداً عنده بين الصحة والسقم على مبلغ علمه الظاهر ؛ على أنه يجوز أن يكون سأله صلى الله تعالى عليه وسلم فأجابته صلى الله تعالى عليه وسلم بعدم ترجحها على ما في غيرها فيما إذا وجد فيه رجالها أو رجال أحدهما وشرطهما أو شرط أحدهما ، أو بترجحها على ما في غيرها فيما عدا تينك الصورتين ، أو بترجحها مطلقاً على ما في غيرها مطلقاً ، أو بترجح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" فقط ، أو بترجح "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري" فقط ، أو بترجح ما فيهما على ما انفرد به أحدهما ، أو بقطعية ما فيهما دون ما في أحدهما ، أو بقطعية ما فيهما وما في أحدهما ، أو بقطعية ما ثبت بالحديث الصحيح ولو كان في غيرهما أو بقطعية ما

ثبت بالحديث الصحيح أو الحسن ولو في غيرهما ، أو بقطعية جميع ما فيهما مع مستثنيات الحفاظ ، أو بقطعية ما فيهما سوى المستثنيات ، أو بظنية كل خبر واحد ولو كان محتثاً بقرائن - وعليه الأكثر من الفقهاء والمحدثين - أو بغير هذا . فمع هذه الاحتمالات المتكررة كيف يصح الجزم بأصل السؤال ثم الجزم بالجواب على هذا الوجه الخصوص .

قوله . وهذاك (١) السيوطي لا أكاد أراه الخ (ص ٣٦٦)

قلت : هذا الجزم من المعارض إما مبني على منام رآه ، أو كشف كشف به عليه ، أو خيال سري طيفه فيه وهذه الأمور كلها لا تعند بها في مثل هذا إذا صدرت عن مثله . وكم للسيوطي في "تدريبه" وغيره من مصنفاته ترجيحات لبعض الأقوال على البعض الآخر منها . فكما أنه لا يجوز أن يحكم فيها أنه ما كان رجحها وما أخذ المرجح مذهباً له إلا بالسؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بقظة وشفاهاً أو مناماً أو بقظة بلا شفاه كذلك لا يحكم به في هذا أيضاً ما دام لم يثبت عنه صريحاً أو كالصريح بطريق ثابت في شئ أنه أخذه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا ؛ على أن الإمام النووي من كمل أولياء الله تعالى العارفين به الكاشفين أيضاً - كما صرحوا به واعترف به المعارض فيما كتب بخطه على ظهر أول ورق من "تدريب السيوطي شرح تقريب النووي" -

(١) وقع في المطبوعة "هذا" بدل "هذاك"

فينجوز أن يقال في حقه أيضاً : لا تكاد نراه قال بمظنونية ما في "الصحيحين" في "شرحه" على "صحيح مسلم" وفي "تقريره" إلا بالأسوال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً .

قوله فما ظنك بالمتجربين بالأخذ عن باطن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ (ص ٣٦٦)

قلت : إن أراد زيادة قيد "المتجربين" إخراج الأئمة الأربعة ومن قلدهم من العرفاء وأمثال النووي والسيوطي فيخرج به أمثال ابن العربي أيضاً لأنهم كما أخذوا عن باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك أخذوا عن ظاهره صلى الله تعالى عليه وسلم دل عليه ما ذكره ابن العربي في مسألة وجوب الإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر ، وفي تحقيق مهدي آخر الزمان وغيرهما . وإن أراد به معنى يشمل ابن العربي وأمثاله فذلك كما يشملهم يشمل الأئمة الأربعة ومن قلدهم من العرفاء بالله تعالى وأمثال النووي والسيوطي أيضاً . ثم نقول : كذلك ما ظنك بالأئمة الأربعة ومقلديهم العرفاء الكامل من أهل نبوة الولاية الآخذين تجرداً عن باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً ، وكثير منهم أعظم شأنًا وأعلى كعباً من ابن العربي والشعراوي في هذا الخطب العظيم ، وأقر بهم ابن العربي أو المعارض أو أنكرهم . والإنكار إن ثبت عليه فهو منكر أشد الإنكار .

قوله وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الخ

(٣٦٧)

قلت : الضمير في "خصوا" راجع إلى المتجربين بالأخذ عن باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهم إما عبارة عن ابن العربي ومن عقد لهم باباً في "فتوحاته" فدعوى أنهم خصوا به غير مسلمة لما ذكرنا قبل . وإما عبارة عنهم وعن سائر العرفاء بالله تعالى بالمعنى الشامل للأئمة الأربعة ، ولمن قلدهم من الأولياء الكرام والعرفاء العظام من المحدثين والفقهاء ، وللشيوخ ، ولأصحاب السنن الأربعة ، ولأصحاب سائر الصحاح . فما الترجيح لما أخذ عن ابن العربي على ما أخذ عن الأئمة الأربعة ومقلديهم المذكورين والشيوخ وغيرهم ممن ذكرنا : والحال أن الأئمة الأربعة وكثيراً من مقلديهم المذكورين أعظم شأنًا وأجل علماً وعرفاً من ابن العربي وأمثاله . ودعوى أن هذا طريقهم في أخذ جميع الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مما يحتاج لإثباتها إلى دليل بين وبرهان قائم ؛ نعم لو قيل : إن طريقهم هذا في أخذ بعض الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لسلمناه وقبلناه ، وأيضاً قد أثبت ابن العربي في "فتوحاته" طريقاً آخر لأخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد نقله المعارض عنه قبل في "دراساته" قال المعارض هناك (قال ابن العربي : إن الإنسان إذا زهد في عرضه ، ورغب عن نفسه وآثر ربه جل ذكره أقام له الحق سبحانه وتعالى عوضاً من صورة أمره ونهيه صورة هداية إلهية حقاً من عند حق ترغل في غلائل النور وهي شريعة نبهه برسالة رسوله صلى

الله تعالى عليه وسلم فتلقى إليه من ربه ما فيه سعادة ، فمن الناس من يراها على صورة نبيه ، ومنهم من يراها على صورة حاله - يعني مع الله سبحانه - فإذا تجلست له في صورة نبيه صلى الله تعالى فليكن عين فهمه فيما تلقى إليه تلك الصورة لا غير ، فإن الشيطان لا يتمثل لصورة بنى أصلاً ، فتلك حقيقة ذلك البنى أو روحه أو صورة ملك مثله عالم من الله تعالى بشريعته ، فما قال له فهو ذلك ، ونحن قد أخذنا عن مثل هذه الصورة أموراً كثيرة من الأحكام الشرعية لم نكن نعرفها من جهة العلماء ، ولا من جهة الكتب حتى إنه من جملة ذلك رفع اليدين في كل خفض ورفع (ص ١٨٥ و ١٨٦) انتهى . وأيضاً قد أثبت ابن العربي طريقاً ثالثاً لأخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في "فتوحاته" ونقله عنه المعارض فيما قبل في "دراساته" بقوله (قال ابن العربي : وأهل الكشف النبي صلى الله عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون الحكم إلا عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى (ص ٢٢٦) فهذه ثلاث طرق أخذ بكل منها أهل الكشف الأحاديث والأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم . ومنهم الأئمة الأربعة والألوف المؤلفة من مقلديهم العرفاء بالله تعالى ، ولم يثبت أخذهم عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق من هذه الثلاث لجميع الأحكام والأحاديث بل في البعض ، ولم يعلم قدره ، فما لم يعرف بكلام عارف من عرفاء الله تعالى أن هذا الحكم الجزئي أو أن هذا الحديث أخذه أو أخذ فلان العارف من حضرته صلى الله

تعالى عليه وسلم شفاهاً لا يجترئ على القول به ، فإنه من الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يحصل التيقن بذلك ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)

قوله وقال : نصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخ (ص ٣٦٧)

قلت : قوله (فرب صحيح عند أهل الفن) إن كان يشمل حديثاً في "الصحيحين" فدعوي المعارض الأولى متقضة بقول المعارضين الكاشفين ، وإن أراد أن معناه - فرب صحيح في غير "الصحيحين" - فيجوز لنا أن نقيده عبارته ، فنقول : معناه - رب صحيح في غير "الصحيحين" وفي غيرهما ولم يوجد فيه شرطها ولا شرط أحدهما - فكما لا مانع من تقييد عبارة ابن العربي بالقيء الأول كذلك لا مانع من تقييدها بالقيء الثاني . ثم نقول : الأحاديث التي ضعفها أو قال بوضعها أهل الفن وصححها ابن العربي وأمثاله من هذا الطريق الثابت لأهل الكشف ، والأحاديث التي صححها أهل الفن وحكم بتضعيفها أو وضعها من هذا الطريق ابن العربي وأضرابه لم تعرف معينة . فلا يجوز أن يحكم على حديث من الأحاديث التي أتى بها الصوفية في مصنفاتهم أنه ثابت عندهم بهذا الطريق الكشفي ما لم يثبت منهم ، أو من واحد منهم صريحاً أو كالصريح في حديث معين أنه ثبت عندهم بذلك الطريق

رب العزة في المنام تسعة وتسعين مرة فأتهم لي المائسة) انتهى .
وكما أن رؤيا الحكيم الترمذي أنه رأى ربه تعالى في المنام مراراً ،
ورؤيا كثير من الفقهاء والعلماء والأولياء والصلحاء والفقراء والمحدثين
صححة أيضاً . وقد سمعنا ممن يوثق به : أن المغفور السيد هارون
الذي كان متوطناً بقربة " هنكوره " قرأ في حياته " تفسير
الإمام البيضاوي " كله أو أكثره أو بعضه على رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم ، أو على سيدنا الصديق الأكبر رضى الله تعالى
عنه يقظةً وشفاهاً . وهذان الترديدان من هذا الفقير لا من الأصل
المسودع عنه لكن غالب الظن يرجح الطرف الأول في شقي الترديد
الثاني . وقال العلامة الأجهوري المالكي في " رسالة له في معراجة "
صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم (قال الشيخ أحمد الزواوي
طريقنا أن نكثر من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حتى نصير من
جلساته ونصحه يقظةً مثل الصحابة رضى الله عنهم ، ونسأله عن
أمور ديننا ، وعن الأحاديث التي ضعفها الحفاظ عندنا ونقول بقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم فيها) وقال الشعراوي في " طبقاته "
(إن أبا العباس المرسى قدس سره قال لي : أربعون سنة ما
حجبت عن الله تعالى طرفة عين فيها ولو حجبت عن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم طرفة عين ما أعددت نفسي من جماعة
المسلمين) وقال السيوطي نقلاً عن شيخ المشايخ سيدنا الشيخ
محيي الدين عبد القادر الجيلاني قدس الله تعالى سره (أنه رآه
صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الظهر) انتهى . وثبت له قدسنا

الله تعالى سره الأقدس من رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ،
ورؤية سائر الأنبياء والمرسلين والملائكة المعظمين على نبينا
وعليهم التحية والصلوة والسلام مبلغ عظيم لا يطبق القلم بيانها .
وقال الأجهوري في " رسالته " تلك (قال العلامة ابن الملتن : كان
الشيخ خليفة بن موسى كثير الرؤيا له صلى الله تعالى عليه وسلم
يقظةً ومناماً ، وأن أكثر أفعاله متلقاة عنه صلى الله تعالى عليه
وسلم بأمر منه إما يقظةً وإما مناماً ، ولقد رآه صلى الله تعالى
عليه وسلم في ليلة واحدة سبع عشرة مرة) انتهى . وفي " المنح
الإلهية " (عن علي بن وفاء أنه قال : كنت ابن خمس سنين
أقرأ القرآن على الشيخ يعقوب فأتيته يوماً فرأيتَه صلى الله تعالى
عليه وسلم يقظةً لا مناماً وعليه قبض أبيض ثم بعد ما بلغت إحدى
وعشرين سنة رأيتَه صلى الله تعالى عليه وسلم فعانقني) انتهى .
وقال الأجهوري في " رسالته " تلك (ومن رآه يقظةً الشيخ
العارف الشيخ محمد بنوفري من المالكية ، وقد ذكر ذلك لجماعة
من الناس ، ومنهم الشيخ علي الحمصاني وكان يقع ذلك له كثيراً ،
والشيخ نور الدين القلوصي ، والشيخ أحمد الآمدي وكان يراه صلى
الله تعالى عليه وسلم في غالب أوقاته يقظةً) انتهى . ومن كرامات
الفقهاء رحمهم الله تعالى - فليحرق بها من كرههم - أن الشيخ
إسماعيل بن محمد الفقيه قال يوماً لخادمه - وهو في السفر قل
لشمس تقف حتى نصل إلى المنزل ، وكان بمكان بعيد - أي من
ذلك المنزل - وعادة أهل المدينة عدم فتح بابها لأحد بعد

الغروب أبداً فقال لها الخادم : قال لك الفقيه إسماعيل قتي فوقفت حتى بلغ مكانه ، ثم قال للخادم : أطلق ذلك المحبوس فأمرها الخادم بالغروب فغربت ، فأظلم الليل في الحال . هكذا أوردته الأجهوري في آخر تلك " الرسالة "

وأما رؤيا ابن العربي في وقوع الطلقات الثلاث إذا أوقعها الرجل بكلمة واحدة فهو تائيد لمذهب أهل السنة والجماعة ، ومذهب لرواق رواج مذهب الرفضة الشيعة الشنيعة . فوا ويلاه لمن كان يحبهم بقلبه ، ويكون ظاهراً مع أهل السنة والجماعة . وهو لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " وأصابوا " أنهم أصابوا ما عندهم من العلم لا أنهم أصابوا ما عند الله تعالى حتى لا يشكل ما اختاره أهل الحق أهل السنة والجماعة ، وهو أن إصابة ما عند الله تعالى دائرين المجتهدين وليس كل مجتهد مصيباً ، وقد اختار هذا القول ابن العربي في أثناء بعض كلامه ، وإن فهم ابن العربي ههنا من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ما فهم . وأما رؤيا تعيين أن معنى لفظ " القرء " في الآية هو الحيض فتؤيد مذهب الإمام أبي حنيفة . ثم نقول : إن مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب أبي حنيفة لا يحتاجان كلاهما إلى تائيد جاء من نفس ابن العربي ، لكن لما كان ما يؤيدهما هي الرؤيا المباركة التي رأي فيها ابن العربي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأثبت فيها كلامه الشريف الناطق بوقوع الطلقات في المسئلة الأولى ، وبأن " القرء " في الآية أريد به الحيض في المسئلة الثانية فهما يحتاجان

إليه أبداً . فقيها تائيد عظيم وقرة الأعين للمؤمنين ، وراحة لقاوب جميع من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم سواء كان الرائي مثل ابن العربي أو من كان أعلى منه أو أدنى .

قوله ونحن نعتقد سنيية ذلك لمن ختم عنده البخاري الخ (ص ٣٦٩)

قلت : هذا الكلام من المعارض يدل على أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم مرة في المنام يفيد السنية ، والقول بها يحتاج إلى ثبوت المواظبة . وأني هو؟ إلا أن يحمل السنية على الإستحباب . وأما نحن فنعتقد أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام كفعله في اليقظة ، فكما أنه يفيد الفرضية والوجوب والسنية والإستحباب والإباحة كذلك فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في الرؤيا يفيد (١)

(١) قلت : وهذا القول مخالف لأجماع العلماء فقد قال الامام النووي في " شرح مسلم " معلقاً على قوله (ان حمزة الزيات رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فعرض عليه ما سمعه من أبان لما عرف منه الا شيئاً يسيراً) ما نصه :

" قال القاضي عياض رحمه الله : هذا ومثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان ، لا أنه يقطع بأمر المنام ، ولا أنه تبطل بسببه سنة ثبتت ، ولا تثبت به سنة لم تثبت ، وهذا بأجماع العلماء . هذا كلام القاضي ، وكذا قال غيره من أصحابنا وغيرهم فنقلوا الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يراه النائم ما تقرر في الشرع ، وليس هذا الذي

إلا إذا كان الحكم المتأني مخالفاً بالحكم المأخوذ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بواسطة الأحاديث الصحيحة أو الحسنة .

قوله حكايته عنه صلى الله تعالى عليه وسلم " إذا تكلمت عليه أذكركم وتكلم عليه أنت " الخ ص (٢٧٠)

قلت : وليؤخذ من هذا الكلام المستطاب وجوب معاملة حسن الأدب مع العلماء الأخيار أصحاب المذاهب الأربعة ، فيجب على المعارض محو ما صدر عنه في " دراساته " وفي سائر " رسالاته "

ذكرناه مخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم : " من رأى في المنام فقد رأى " فان معنى الحديث أن رؤيته صحيحة وليست من أضغاث الأحلام وتلبس الشيطان ؛ ولكن لا يجوز إثبات حكم شرعي به لأن حالة النوم ليست حالة ضبط وتحقيق لما يسمعه الرائي ، وقد اتفقوا على أن من شرط من تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظاً لا مغفلاً ولا سمي الحفظ ولا كثير الخطأ ولا مختل الضبط . والنائم ليس بهذه الصفة فلم تقبل روايته لاختلال ضبطه . هذا كله في منام يتعلق بإثبات حكم على خلاف ما يحكم به الولاية . أما إذا رأى النبي صلى الله عليه وسلم يائره بفعل ما هو مندوب إليه أو ينهاه عن منهي عنه أو يرشده إلى فعل مصلحة فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه لأن ذلك ليس حكماً بمجرد المنام بل بما تقرر من أصل ذلك الشيء ، والله أعلم "

محمد عبدالرشيد النعاني

من سوء الأدب إلى العلماء الكرام من جميع المذاهب لا سيما علماء مذهب الحنفية . ولم يفصل في ذلك بين أوليائهم وغير أوليائهم ، وبين محدثهم وغير محدثهم ، وبين فقهاءهم المكملة وفقهاءهم الغير المكملة ، وبين أساتذته في العلوم الظاهرية وغير أساتذته فيها ، وبين مشائخه في الطريقة النقشبندية وغيرها من الطرائق وغير مشائخه فيها ، وبين آباءه الذين كانوا على المذهب الحنفي وغير آباءه . ولا عيب في البحث في تحقيق الحق والدين لكن ينبغي أن يراعى حسن الأدب .

وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا المنام : و إذا كتبتة فسمه " الأمر المهم في تصحيح أجوبة أهل العلم " يدل على أنه يجب مراعاة سلوك الأدب مع أهل العلم وتصحيح أجوبتهم ما أمكن .

وما نقله المعارض عن ما وقع لبعض الأولياء مع فقيهه نقل الحديث الغير الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يدل على أن الفقيه ما كان مكاشفاً ومشاهداً له صلى الله تعالى عليه وسلم أبداً . وإنما دل على أنه كان صلى الله تعالى عليه وسلم حيثئذ مستوراً عنه مرة ومشاهداً له أخرى . ولنعم من قال : مئى نمأند ومى ربأند ، نعم أخطأ الفقيه في الحكم بثبوت ذلك الحديث ، والخطأ ليس بعيب في الإنسان الغير المعصوم . فكما أنه تحقق الخطأ من الفقيه في هذا الحكم كذلك يجوز تحقق الخطأ عن الولي في غير ذلك الحكم لأن فقد العصمة إستوى فيه الولي والمحدث

والفقيه . والقول : بأن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا يحتاج إثباته إلى دليل يدل عليه وأين هو؟

قوله فإن منهم من بشاوره في كل مسألة فيها رأى أو قياس الخ (ص ٣٧١)

قلت : دل هذا الكلام على نفي المشاورة في جميع المسائل ، ثم نقول : وكذلك الأئمة الأربعة ومن قبلهم من المحدثين والعرفاء بالله تعالى كانوا يشاورونه في كل مسألة فيها رأى أو قياس بحسب ما ألهموا من الظاهر .

قوله وهذه منقبة " لصحيح البخارى " وشرف لا يوازيها منقبة (ص ٣٧٢)

قلت : نعم والأمر كذلك لكن لا دلالة له على أن ما في " صحيح البخارى " فقط أو ما في " الصحيحين " قطعى الصحة ، أو أرجح مما كان في غيرهما برجالها أو رجال أحدهما ، وبشرطها أو بشرط أحدهما . كما أن القرآن وحى متلو وهو كتاب الله تعالى والحديث المتواتر عند جميع العلماء إذا جاء على خلاف ما في القرآن ظاهراً لا ترجيح بينهما من حيث الحكم والأخذ والعمل .

قوله والكشف ولا يطلق إلا على العلم المطابق للواقع الخ (٣٧٢)

قلت : لا نسلم أن كل كشف كذلك وإلا لم يكن للخطأ مجال فيه ، ويجوز أن يكون الكشف من باب الشطحيات التى لا تليق أن يتمسك بها ، وقد سمعت سابقاً من كلام العرفاء بالله تعالى أن للخطأ في الكشف مجالاً ، وقد سمعت أيضاً من كلامهم أن الشطحيات لا تليق أن يتمسك بها ، وقد سمعت أيضاً من كلامهم وكلام الصناديد من علماء الظاهر أن الكشف ليس بحجة قطعية ولا ظنية في الأحكام أصلاً لا على الكاشف ولا على غيره ، وأن الحجج في الأحكام الشرعية أربعة فقط الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وأن الأولياء الكرام مثل الجنيد والبسطامى وغيرهما كزيد وعمرو وغيرهم من أحاد الناس في الأحكام وإن كان لهم مزية عليهم من وجه آخر . ولو قيل إن الكشف حجة في حق الكاشف لا في حق غيره لكان هذا القول موافقاً لكلام بعض علماء الظاهر . ومن قال إن الكشف حجة في حق الكاشف وغيره فقد قال إنه حجة قطعية في حق الكاشف بحسب عليه أن يترك به الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وأما في حق غير الكاشف فإنه وإن كان يقول بحجتيه لكن لا أدري ما يقول ؟ إنه حجة قطعية في حق ذلك الغير أو ظنية . ولو قيل إن الكشف حجة قضائية مطلقاً فنقول : لا تخصيص لحجتيه بكشف ابن العربي وأصراجه بل كشوف الأئمة الأربعة وجميع الأولياء والمحدثين والفقهاء ممن كان من أهل الكشف وقلد المذاهب الأربعة أيضاً حجة كذلك . فنيل هذه الكشوف وراء الظهور غير ملتفت إليها وجعل كشف

ابن العربي وأمثاله نصب العين وملفتاً إليه مفيداً للعلم المطابق للواقع ليس بمقبول أبداً ،

قوله كالمجتهد (١) على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقده الخ (ص ٣٧٢)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على هدم ما قرره سابقاً وأطال فيه وزعمه حقاً وصواباً من أن اجتهاد المجتهد إنما هو حجة عليه دون غيره ، وأن غير المجتهد وإن ألزم تقليده فهو إلزام منه لما لا يلزم عليه فلا يكون لإجتهاد المجتهد حجة عليه ولا ينفعه في ذلك التزامه التقايد فهذا التشبيه من قبيل التشبيه الذي لا يصح ، فإن التشبيه لو صح اقتضى أنه كما جزم المعارض بانحصار حجية اجتهاد المجتهد في المجتهد ، وحرمة التزام رجل تقليد مجتهد معين ، وتركه الواجب ، وإخلاله بواجب وحدة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإتيانه بالثنوية ، وإشراكه خصوص الإمام ، ومتابعته لذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك يجب أن يجزم بانحصار حجية الكشف في الكاشف . وبأن التزام غير الكاشف تقليده يستلزم جميع المفاصل التي ذكره المعارض في المشبه به . فلعجاب من العجب ينشأ عن هذا التشبيه . ثم نقول : هذا كله إذا كان الإجهاد من المجتهد الغير العارف بالله تعالى . وأما الإجهاد من العرفاء به تعالى كالإثمة الأربعة فليس

(١) ووقع في المطبوعة "كالاجتهاد" وهو الصحيح .

بمنزلة كشف من كان عارفاً غير مجتهد ، بل الأول أعلى شأناً من الثاني بلاريب . وإن الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى كما أنهم مجتهدون فهم كاشفون عارفون أعظم شأناً من أمثال ابن العربي ، فلذا اقتدى بهم من العرفاء الكاملين والأولياء الواصلين والمكملين الكاشفين المشاهدين من كان كثير منهم أعلى شأناً من أمثال ابن العربي أيضاً فاجتهادهم اجتهاد وكشف وجمع بين النعمتين وقران بين السعادتين . وقد سبق منا نقلاً عن كثير من العرفاء بالله وعلماهم أهل الظاهر أن الكشف ليس من الحجج في الأحكام ، وأنه لا مماثلة له لا تامة ولا ناقصة مع إجهاد المجتهد فيها . ومبنى هذه القواعد التي أسسها المعارض بعض الشطحيات التي صدرت عن ابن العربي ، فصدقه قوم من العرفاء وأنكره قوم عظيم وجهم غفير منهم . فقوله (بل العلم في الكشف أقوى من العلم الحاصل بالاجتهاد ص ٢٧٢) فيه نظر . ولو سلم ثبوته فإلزاماً يسلم في العلم الحاصل بمجرد الإجهاد وبمجرد الكشف . وأما العلم الحاصل بالاجتهاد والكشف كليهما كالعلوم المأخوذة عن الأئمة الأربعة فكونه أقوى من العلم الحاصل بمجرد الكشف من البديهييات الأوليات فإنكاره انكارها .

قوله هذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف نوم أو يقظة الخ (ص ٣٧٢)

قلت : لا شك أن دعوى العموم هذه تقتضي أن ما كشف به الكاشف - ولم يرفيه بجانبه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أخذ عنه

صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقظة ولا نوماً ، ولا رسولا آخر من الرسل ، ولا نبياً آخر من الأنبياء ، ولا ملكاً من ملائكته تعالى على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، ولا الكعبة ولا غيرها مما لا يتمثل الشيطان به - يجب أن يكون حجة قاطعة في حق الكاشف وحجة في غيره ، فيجب عليه أن يترك به الكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعي . وهذا مما تكاد السموات يتفطرن منه .

ثم إن دعوى حجية عموم ما يكشف به العارفون وإفادته العلم القطعي سواء كان في يقظة أو نوم باطلة لوجوه .

الأول أنه على هذا يلزم أن لا يجوز لأهل الكشف وغيرهم من التزم تباعهم واعتقدهم وقلدهم النظر إلى أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من الكتب المؤلفة في الحديث الشريف ، ولا إلى الإجماعات القطعية وغيرها ، ولا إلى قياسات المجتهدين الجامعة للشروط المعتمدة في صحته ؛ بل إنما يجب عليهم العمل بما كشف به أهل الكشف ولو في منام ولو لم يأخذوه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا مناماً ولا يقظة .

والثاني أنه يلزم منه أن يكون أهل الكشف ومن التزم تباعهم غير مكلفين بشئ من الشرع الذي جاء به صلى الله تعالى عليه وسلم من عند الله تعالى إلا بما كشف به أهل الكشف .

والثالث أنه يلزم منه أن لا يجوز الطعن والقدح في أفعال أهل الكشف وأقوالهم وأفعال من التزم تباعهم وأقوالهم إذا ادعوا أنه مما كشف به أهل الكشف .

والرابع أنه كما اختلف المذاهب اختلف الكشوف ، فمن ادعى من أهل الكشف أنه كشف بهذا يلزم عليه وعلى من لزم اتباعه أن يعمل به ويحرم عليهم أن يعملوا بكشف غيره ، ومن ادعى أنه كشف بذلك وهو خلاف ما كشف به الأول يلزم عليه وعلى من التزم اتباعه أن يعمل به ويحرم عليهم أن يعملوا بكشف الأول . مثلاً كشف العرفاء السرهندية بأنه يجب تقليد المجتهد والعمل بواسطته بالكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعي على غير المجتهد سواء كان محدثاً أو عارفاً مثل الجنيد والبسطامي أو فقيهاً أو عامياً ، وأن التزام مذهب معين جائز مغتفر غير مستلزم لوقوع المأثم في المفسد المذكورة . وكشف ابن العربي بأنه يحرم تقليد المجتهد ، وأنه يحرم العمل بقياس المجتهد للمجتهد وغيره . وأن أهل الكشف لهم طرق خاصة يأخذون بها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلا واسطة ولا يحتاجون في ذلك الأخذ إلى واسطة من الصحابة وأهل البيت والمجتهدين وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ، وأن الصحابة ما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجوداً عندهم فيأخذون تارة عنه هو المرفوع ، وتارة بقولون من عند أنفسهم الطيبة وهو الموقوف ، أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه ، وأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يعملون بالقياس الشرعي فيما لم يجدوا فيه نصاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأن من أهل الكشف من يشاوره صلى الله

تعالى عليه وسلم في كل مسألة فيها رأي أو قياس ويفعل بما أشار به
صلى الله تعالى عليه وسلم بشرط أن يسمع المشاور لفظه صريحاً .
فيجب على هذا على العرفاء السرهندية وعلى من التزم تباعهم
واعتقدتهم تقليد المجتهد ولو التزموا المذهب معين ، وتجويز
القياس . ويجب على ابن العربي ومن التزم تباعه واعتقده أن لا
يقلد أحداً من المجتهدين ، وأن يحرم القياس الشرعي ، وأن يعتقد
جميع ما ذكرنا قبل .

والخامس أنه كما وجد أهل الكشف في الزمان المتقدم كذلك
وجدوا في هذا الزمان الأنخير وسوجدون إلى يوم القيامة وعلى
هذا يلزم عليهم وعلى من التزم تباعهم أن يأخذوا بما كوشف
أهل الكشف به ويتركوا العمل بظاهر الشريعة .
والسادس أنه يلزم منه أن لا يجب على أهل الكشف الذين
يكونون في زمان سيدنا مهدي آخر الزمان الموعود رضي الله تعالى
عنه وعلى من التزم تباعهم اتباعه بل يجب عليهم اتباع ما كوشف
به أهل الكشف .

والسابع أنه يلزم منه القول بأن لا يجب على أهل الكشف
في زمن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام ومن التزم
تباعهم متابعة سيدنا عيسى عليه السلام بل الواجب عليهم اتباع
ما كوشف به أهل الكشف منهم . وهذا كله يتعلق بإفساد
دعوى العموم .
والثامن مما تفسد به أنه يلزم من هذه الدعوى علوكشف

الكشف عموماً - ولو كان من أبناء هذا الزمان ، أو كان ذلك
الكشف في الزمان عموماً أيضاً - على الأحاديث الصحيحة والإجماعات
حيث لا يجوز العمل بها لأهل الكشف ولئن التزم تباعهم واعتقدتهم ؛
بل الواجب عليهم العمل بما كوشف أهل الكشف به .
والتاسع أنا لو سلمنا العموم في أهل الكشف فلم لا يصح
دعوى العموم في كشف الأئمة الأربعة والألوف من مقلديهم
العرفاء بالله تعالى الثابتة في أقوالهم وأقيستهم المنقولة عنهم . ومن
ادعى أنهم ليسوا من أهل المعرفة به تعالى ولا من أهل الكشف
لا بقظة ولا مناماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل
الله منه صرفاً ولا عدلاً .

والعاشر أنه لو كان الواجب على أهل الكشف الإقتداء في
الأحكام الشرعية بما كوشف به عموماً لوجب القول : بأن أهل
الكشف والمعرفة الذين قلدوا الأئمة الأربعة أو غيرهم من المجتهدين
تركوا الواجب وارتكبوا الحرام حيث خالفوا ما كوشفوا به وقلدوا
الأئمة الأربعة وذويهم من المجتهدين . ومن ادعى أن كشفهم
خاصة طابقت الأحكام المنقولة عن المجتهدين ، وأن كشف كل من
قلد الإمام أبي حنيفة منهم قد طابق الأحكام المنقولة عن أبي حنيفة ،
وأن كشف كل من قلد منهم الإمام الشافعي قد طابق به الأحكام المنقولة
عن الشافعي وهلم جراً فعملوا بها لكونها مما كوشفوا به لا لكونها أحكاماً
منقولة عن المجتهدين أخذوها من الكتاب والسنة والإجماع وقياسهم
الشرعي . فنقول له : أولاً هات بالحجة على هذه الدعوى ؛ على

أن صريح عبارات الكتب الصحيحة المعتبرة الناطقة بأن هذا القدر من أهل الكشف والمعرفة التزم مذهب أبي حنيفة، وهذا المقدار منهم التزم مذهب الشافعي، وهذا القدر منهم التزم مذهب مالك، وهذا المقدار منهم التزم مذهب أحمد بن حنبل، وبأن شيخ شيوخ ابن العربي سيدنا الشيخ الجيلاني قدس الله سره كان حنبلياً في المذهب يرد هذه الدعوى الكاذبة رداً بليغاً. وأيضاً يردّها قول المعترض في آخر "الدراسات" وهو (وأنا أقول: ومن أدل ما يشهد لجليل شأنه - أي شأن أبي حنيفة - في الكمال وأجله وأرفعه أن ألوفاً من عرفاء السند والسند وما وراء النهر وغير ذلك مما لا يعرف فيه مذهب لغيره وصاروا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهه ص ٢٥٤) انتهى. وأيضاً يردّها ما قال المعترض قبل في "دراساته" (١): من أن ماخالف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ولو كان من الأئمة الأربعة واجتمعوا عليه يحرم تقليدهم فيه ويجب ترك قولهم هناك. وأيضاً يردّها ما قال المعترض فيه قبل أيضاً: من أن في مذهب الحنيفة قياسات كثيرة مخالفة لصرائح الأحاديث الصحيحة، وأن في مذاهب الأئمة الثلاثة قياسات قليلة مخالفة لها (٢).

(١) راجع "الدراسة السابعة" من الكتاب المذكور.

(٢) راجع "الدراسات" ص ٢٤٥.

وأما خصوص الكشف عن رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة وإن كان هو من باب رؤية المثال كما صرحوا به فلا شك أنه حجة يجب العمل به إذا لم يخالف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ظاهراً. وأما إذا خالفها فيجب على غير الكشف وإن كان التزم تباعه واعتقده العمل بتلك الأحاديث والسكوت عما كوشف به الكشف يقظة هذا الكشف الخاص. وأما ذات الكشف ففيه اختلاف فقال بعضهم يجب عليه أيضاً أن يعمل بها فقط، وقال بعضهم لا بل يجب عليه أن يعمل به بما كوشف به هذا الكشف المخصوص بالشرف العظيم.

وأما في خصوص الكشف عن رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم مناماً وهو من باب رؤية المثال أيضاً كما صرحوا به فني عدم حجتيه إذا خالف ما سمع فيها أورثي فيها من الأحكام بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة خلاف بين العلماء أيضاً كما تصرح به عبارات بعض المالكية. وعبارات مذهبنا تصرح بأن هذا الكشف الخاص لا يجوز العمل به لفقد الضبط في النوم في الرائي لا غير، فالتقصان في الحجية ووجوب العمل به إنما جاء من قبل عدم ضبط الرائي الناقل لا من قبل غيره، وعليه أثبتني القول بعدم الحجية عندنا في هذه الصورة الخاصة. وأما إذا لم يخالفها بل توافقا فكل منهما على الرأس والعين كالخديين الصحيحين يقوى أحدهما الآخر. وإذا لم يخالفها أصلاً بل قد كوشف عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مناماً ما لم يرد فيه حديث لا يصح عنه

ولاحسن فاتفق كلمتهم على أن ذلك الكشف الخاص في حق الرائي حجة ألينة لا يجوز له إلا العمل به ، وعلى أن ذلك مقدم على القياس الشرعي في حقه . واختلفت كلمتهم على أنه في حق غير الرائي حجة وجب العمل به عليه أم لا ، فقال البعض بالآول وقال البعض الآخر بالثاني ، لكن لم يقل أحد من العلماء الذين اتفق على جلاله شأنهم في جميع هذه الصور اليقظية والمنامية بمحصول العلم القطعي لا في حق الكاشف ولا في حق غيره ، وإن ادعى ذلك بعضهم الذي طعن فيه المحدثون والعرفاء كابن حجر العسقلاني والحافظ السيوطي وغيرهما من وصل إلى مقدار السبع مائة عدداً ، وسيجئ عبارات تدل على ما ذكرنا ، وعلى أن المرئي للكاشف في المنام واليقظة إما مثاله صلى الله تعالى عليه وسلم وإما حقيقته بشرط أن يراه على صورته التي كان عليها في حياته الطيبة صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله على عصمة صاحب هذا الكشف عن الخطأ فيه
الخ (ص ٣٧٢)

قلت : إنما انتهض دليل الشرع الناطق على استحالة الخطأ عليه في رؤيته الشريفة بأن يخطأ فيعتقد إذا رأى شيئاً آخر أنه رآه صلى الله تعالى عليه وسلم لكن قد اختلفت كلمة العلماء في أن هذا يتخصص بما إذا رآه بصورته الشريفة المقدسة التي كان صلى الله تعالى عليه وسلم في حياته عليها ، ونطق بها أحاديث كتب الحديث

المصنفة في شأله وحليته صلى الله تعالى عليه وسلم ألا يتخصص به . فقال قوم بالآول ، وقال قوم بالثاني ، والمعرض ممن قال بالثاني ، وستعرف الجواب عن دليله الذي أثبت به القول الثاني وقواه به ، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال . ولم ينتهض دليل الشرع الناطق على استحالة الخطأ على الرائي في المنام في كل ما ينقله ويرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولقد أجاد العارف القطب المجدد للألف الثاني السرهندي القول في هذا الباب في " مكانيه " - وكفى به كشفاً وتمسكاً - فقال فيها (دركشف مجال خطا بسياراست تاچه ديده باشد وجه فهميده) (١) انتهى . وقال فيها أيضاً (إن الكشف ليس بحجة من الحجج الشرعية في الأحكام) انتهى . وحال النوم من أشد ما يدفع الضبط عن الرائي واعتماده واعتماد غيره على قوله . وقال الشيخ على القاري في " شرحه " على " الحصين الحصين " (الأحكام المنامية والأحكام الكشفية لا إعتبار لها في الأمور الشرعية) انتهى . وقال السيد الكامل العارف الواصل السيد جمال الدين المحدث في " روضة الأحباب " ما لفظه (آنچه رائي در خواب از آنحضرت صلى الله تعالى عليه وسلم بشنود از احكام بدان عمل نکند ، نه از برای شك دررؤيت بل از برای آنکه ضبط رائي مفقوداست درحالت نوم ، زیرا که خبر مقبول

(١) يعني وفي الكشف مجال الخطاء كثير بأن يرى شيئاً ويفهم شيئاً .

نیست مگر از ضابط مکلف ، و نائم را این حال نیست (۱)
 انتهى . وقال في " الطريقة المحمدية " " وشرحها " (قدصرح
 العلماء بأن الإلهام ليس من أسباب المعرفة بالأحكام الشرعية ،
 وكذلك الرؤيا في المنام خصوصاً إذا خالف كتاب العلم العلام
 جل وعلا أوسنة محمد عليه الصلاة والسلام) انتهى . وقال
 العلامة الشيخ عبد الحق الدهلوی فی شرحه علی " شکاة المصابيح "
 ما لفظه (گفته اند که کلامی که از آنحضرت صلی الله تعالى علیه
 وسلم در منام بشنوند آنرا از سنت قدسه و بی عرض باید کرد
 اگر موافق است حق است ، و اگر مخالفی دارد از مخرجی است که در
 سامعه اوست ، پس رویای ذات کربیه وی صلی الله تعالى
 وسلم ، و آنچه دیده یا شنیده شود حق است ، و تفاوتی و اختلافی
 که هست از ان است . اما بدین آنحضرت صلی الله تعالى علیه
 وسلم در بقیقه بعد از رفتن از دین عالم از بعضی صالحین بصحت
 رسیده است ، و روایات مشایخ و حکایات نزدیک بعد تواتر
 رسیده ، و گفته که بحقیقت آن نیز بمثل است اگرچه در بقیقه است
 و بی غلبه و غیبت نیست ، و در حصول صحبت نبوت و احکام

(۱) یعنی ان ما یسمع الرائي في المنام عن حضرة النبي عليه
 الصلاة والسلام من الأحكام فلا يعمل بها لا لوقوع الشك في الرؤية
 بل لفقدان الضبط في الرائي حاله المنام ، وذلك أن الخبر لا يقبل
 إلا عن ضابط مكلف والنائم ليس على هذا الحال .

شرعیه بر غیر رائی حجتی) انتهى . (۱) وقال العلامة الأجهوري
 في " معراجہ " (قال الشيخ أبو بكر بن العربي : ورؤيته صلى
 الله تعالى عليه وسلم بصفته المعلومة إدراك على حقيقته - أى يقظة أو مناماً
 ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال - قال الأجهوري - قال السيوطي
 في " الحلائك " : وهذا الذي قاله أبو بكر بن العربي في غاية
 الحسن . ثم قال السيوطي : وإذا رآه صلى الله تعالى عليه وسلم
 المؤمن على هيئة التي هو عليها لا مانع من ذلك ولاداعي إلى
 التخصيص برؤية المثال انتهى كلام الأجهوري . وقال انزرقاني الما لكي
 في " شرحه " على " مؤطا الإمام مالك " (وقع أن رجلاً رأى
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في النوم فقال له : إذهب إلى
 موضع كذا فاحفره فإن فيه ركازاً ، فخذها لك ، ولا تخش

(۱) یعنی وقالوا ! ينبغي أن يعرض الكلام الذي يسمع في
 المنام عن حضرة النبي عليه الصلاة والسلام على سنته القديمة فإن
 وافقها فهو حق ، وإن خالفها فهو لغال وقع في سامعته ، فرؤيته
 نفسه الكريمة صلى الله تعالى عليه وسلم وما يرى أو يسمع منه حق ، والتفاوت
 والاختلاف جاء من قبل الرائي ، فأما رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم في
 اليقظة بعد وفاته فقد صرح عن بعض الصالحين ، وكادت الروايات في هذا
 الباب عن المشايخ والحكايات أن تبلغ إلى حد التواتر ، وقيل
 إنها أيضاً بالمثال ، وأن كانت في اليقظة ، ولا تخلو عن غلبه و
 غيبة ، وليس ذلك بحجة على غير الرائي في حصول صحبة النبوة
 ولا في إثبات الأحكام الشرعية .

عليك فيه ، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع فحفره ، فوجد الركاظ ، فاستفتي علماء عصره - أي من المالكية - فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة الرؤيا . وأفتى العزبن عبد السلام بأن عليه الخمس وقال : أكثر ما ينزل مناه منزلة حديث روى بإسناد صحيح وقد عارضه ما هو أصح منه ، وهو حديث في الركاظ الخمس) انتهى . وقال العلامة اللاقاني في شرحه المسمى " بعمدة المريد على جوهر التوحيد " (نص الكرماني في " كتابه الكبير في تأويل الرؤيا " على أن الرسل والكتب المنزلة والملائكة والسحب أيضاً معصومة عن تمثيل الشيطان بمثلها) انتهى . وقال العارف السيد جمال الدين المحدث في " شرح المشرق " (وكذا رؤية الكعبة في المنام على ما أخرجه " الطبراني " من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه مرفوعاً قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من رأى فقد رأى ، فإن الشيطان لا يتمثل في ولا بالكعبة) انتهى . وإذا عرفت هذا فقوله (لانتهاض دليل الشرع الناطق باستحالة تمثيل الشيطان على عصمة النخ ص ٣٧٢) مجرد قول عنيدى للمعترض ، وليس له سلف في ذلك ، ومن ادعى غير هذا فليأت بيينة عليه ، ومادل الحديث الشريف ونطق الإجماع كونا لا بما ذكره المعترض في معناه نحتاً له من عند نفسه .

قوله وهي لانتقيد بصورة دون صورة (ص ٣٧٣) قلت : لكن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (فإن الشيطان

لا يتمثل على صورتي " الذي عال به صلى الله تعالى عليه وسلم يدل على تقيدها برؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم على صورته الشريفة المقدسة التي كان عليها في حياته ، وإن نازع في هذا القول البعض من العلماء كما مر فهو خلاف ظاهر هذا التعليل المنصوص عليه ، والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر .

قوله فالمزية في ترجيح " الجامع الصحيح " للبخارى الخ (ص ٣٧٤)

قلت : نعم الأمر كذلك ، لكن لا يلزم منه أن ما قاله ابن الهمام وذووه من القول : بمساواة ما في " الصحيحين " أو أحدهما لما في غيرها وهو على شرطها أو على شرط أحدهما غير صحيح ، وأن ما قاله ابن الصلاح من القول بقطعية ما فيها وما في أحدهما سوى المستثنيات حق أو قوي لما مر ، وقد ذكر شراح " الشاطبية " (أنه روى القرطبي أن مصنفها الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى لما فرغ من تأليف قصيدته هذه طاف بها حول الكعبة اثني عشر ألف أسبوع ، فراه صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام ، فقام بين يديه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقدم القصيدة إليه ، وقال : يا منبدي ! يا رسول الله : أنظر هذه القصيدة فتناولها بيده المباركة ، وقال : هذه القصيدة مباركة من حفظها دخل الجنة . وفي رواية ، من مات وهي في بيته دخل الجنة . وهذه الرؤيا الشريفة الطيبة وإن أفادت مزية تلك القصيدة على غيرها من

الكتب أى مزية لكن لم يلزم منه أن كل ما فيها صحيح قطعى الثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم متواتر ، وإن كان الأمر كذلك فى الواقع ههنا فقط . وأيضاً لم يلزم منه أن كل ما فى تلك القصيدة أصح وأرجح وأقوى مما فى غيرها ، والله تعالى أعلم .

قوله فهذا الفقير لا يرى ذلك فى تباع المحققين الخ
(ص ٣٩١)

قلت : كلام المعترض هذا يدل على أن القول بترجيح بعض الأحاديث على بعضها المعبر عنه فى عرف الفقهاء "بالنسخ الإجتهادى" قول الفقهاء المتأخرين الغير المحققين لا غير ، وأنه لا يرى ذلك القول أصلاً تبعاً للمحققين ، ففهم منه أن ما اختاره المعترض من عدم جواز القول بالترجيح المذكور قول المحدثين والأولياء والعرفاء تقدموا أو تأخروا ، وقول الفقهاء المتقدمين سواء كانوا محققين أو غير محققين ، وقول الفقهاء المتأخرين المحققين . فنقول : قد صدر هذا الترجيح صريحاً عن الصحابة وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم ، والأئمة الأربعة ، ومقلديهم من المحدثين والأولياء والعرفاء الكاشفين المتقدمين والمتأخرين ، والفقهاء المتقدمين والمتأخرين المحققين وغير المحققين ، وعن الشيوخ فى "صحيحيهما" وغيرهما ، وعن أصحاب "السنن الأربعة" وعن أصحاب الصحاح المجردة المؤلفة فى فن الحديث ، وعن ابن العربى فى مسئلة رفع اليدين ، ومسئلة وجوب الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر ، وعن

سائر من لا يعد ولا يحصى فى كثير من المواضع التى أمكن الجمع فيها أيضاً . فدل ذلك على أن جواز هذا الترجيح فى بعض مواد إمكان الجمع مذهب جميعهم أو أكثرهم .

ومناداة بعض الجهابذة بإمكان الجمع فى جميع الأحاديث المتعارضة ظاهراً لا توجب وجوب التقليد على المجتهدين لهم فى ذلك ولا توجب حرمة الترجيح للمجتهدين وعدم جوازه لهم أصلاً . غاية ما فى الباب أن المجتهد مأمور بقوله تعالى (فاعتبروا بأولى الأبصار) وغير من حضرة الله تعالى فتارة يعتمد الترجيح ، وتارة يأخذ بالجمع كما ألهمه الله تعالى من باطنه الصافى الزكى .

ثم إن الكشف عموماً - ولو مناهاً - إذا كان مقيداً للعلم القطعى ، صحيحاً فى كل عارف بالله تعالى ، واجب العمل به ، حرام الترك عند المعترض فكيف جعل ترجيحاتهم رحم الله تعالى فى كثير من المواد من محرمات الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وخلاف مذهب المحققين ! وهى من الكشف فى المرتبة العليا ، ومن ألهم بها كبراء الكاشفين العارفين ، وكثير منهم أعلى شأنًا من أمثال ابن العربى .

قوله وتأخير أحدهما عن الآخر على ما قال الخازنى لا يوجب القول به (ص ٣٩١)

قلت : عبارة الإمام ابن الهمام فى "التحرير" وشارحيه فى "شرحيه" ظاهرها تقتضى أن يكون القول بالنسخ فى صورة

تقدم نص وتأخر آخر ، وبسخ المتقدم المتأخر مجعاً عليه ، فإنكاره وإن صدر من مثل الحازمي فهو إنكار لما أجمع عليه وخرق له . فلا يجوز أن يلتفت إليه . ونحن لا نقول بالإيجاب حتي يرد ما أورد الحازمي بل نقول : إن الأصل في هذا الباب أن يكون النص المتأخر ناسخاً للنص المتقدم ، ولذا حكمنا بأن افتراض القعود على المتقدمين المطبقين للقيام الدين اقتدوا خلف الإمام القاعد الغير المطبق له انتسخ بآخر الأمرين من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث أم قاعداً والناس خلفه قيام . ثم نقول : إنه قد مر الجواب عن هذا القول بما لا مزيد عليه فارجع إن شئت إليه .

قوله فيما لم يعلم جمعه لمن لم يعلمه الخ (ص ٣٩١)

قلت : هذا أيضاً من مبتدعات المعترض ومخترعاته ومحدثاته وإبداء منه لما هو خلاف الإجماع ، وليس له في هذا القول معين ممن يتمسك بقوله لا من السابقين ولا من اللاحقين ، وليس القول بهذا عموماً منقولاً عن أحد من العلماء . فلا يجوز أن يلتفت إليه أصلاً ، وإن ضيع المعترض عمره في تأليف "رسالة" مشتملة على أجزاء مفردة في تحقيق القول المختلق المخالف بالإجماع فليس القول المختلق من التحقيق في شئ .

قوله فما لم يثبت في نفسه بدليل لا يكون عذراً الخ (ص ٣٩١)

قلت : ليس البحث إلا فيما إذا ثبتت السنة في الجانبين ، ورجح أحد المجتهدين هذا والآخر منها ذاك فقد ثبت الترجيح الذي هو النسخ الإجتهدى في نفسه بدليل ، فمن كان من المجتهدين ترجيح عنده هذا الحديث الذي ليس في "الصحيحين" على ما فيها بوجوه ألهمه الله تعالى بها ظهر عنده عذر بالدليل في ترك العمل بحديث "الصحيحين" ؛ على أن ترجيح ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما فيما سوى تينك الصورتين المذكورتين ترجيح واحد فلو أعمل المجتهد ترجيحاً آخر أكد عنده دون هذا في مادة أو اعتمد على تراجع ونجدها في حديث غيرهما دون هذا الترجيح الواحد فهو غير معاتب بذلك . وإذا كان ابن العربي - وهو ليس بمجتهد - غير معاتب بترجيحه حديث غير "الصحيحين" على أحاديثهما في مسئلتى رفع اليدين في كل خفض ورفع ، ووجوب الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر فعدم معاتبة المجتهد بذلك أولى .

قوله الحمل على الأعذار لا يقبل (ص ٣٩١)

قلت : لما جاز عند المعترض العمل بالحديثين المتعارضين ظاهراً بحمل أحدهما على العزيمة والآخر على الرخصة من غير دليل يدل عليه صريحاً لم لا يجوز عنده العمل بهما بحمل أحدهما على العذر والآخر على فقده من غير دليل يصرح به ؟

بأن يقال ما في "الصحيحين" محمول على العذر وما في غيرها محمله فقد العذر أو بالعكس . وأين الفارق يفرق بينهما ؟ والجمع كما لا ينافي جواز الأول لا ينافي جواز الثاني أيضاً . وليس الأول أعلى شأنًا من الثاني حتى يجوز الحمل عليه دونه ، فتجوز الأول بلا دليل يصرح به دون الثاني تحكم لا يجوز أن يعابيه .

قوله فقه الراوي لا أثر له في باب التحمل والصدق في القول الخ (ص ٣٩١)

قلت : الإعتبار في الترجيح لفقه الراوي - أي اجتهاده - مذهب الحنفية كما صرح به ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وقال شارحاه (ومنه من خص الترجيح بالمروى بالمعنى ، وفي "المحصل" والحق الإطلاق لأن الفقهية يميز ما يجوز وما لا يجوز ، فإذا سمع مالا يجوز أن يحمل على ظاهره بحث عنه وسأل عن مقدماته وسبب نزوله فيطلع على ما نزول به الإشكال بخلاف العامي - أي غير المجتهد - قال ابن برهان : ويرجح بكون أحدهما أفقه من الآخر) انتهى . لاسيما وقد ثبت الترجيح بفقه الراوي صريحاً من لفظ الإمام أبي حنيفة وقد نقلناه سابقاً عن كثير من الثقات في "تعاليقنا" هذه في البحث على مسئلة رفع اليدين فيما قبل . ومن العجب أن من وجوه التراجيح عند المعترض كون الشخص أرجح في صناعة الحديث وأزيد فيها كما قد اعترف به في ما بين البخاري ومسلم ، وفيما بينهما وبين أصحاب

"السنن الأربعة" وغيرهم من أصحاب الكتب المصنفة في الحديث ولم يعتد بكون فقه الراوي وبكون أفقيته مرجحاً ، وحرّم القول بكونها من باب وجوه التراجيح . وأهل اللسان يحتاجون إلى الفقه بمعنى الاجتهاد أيضاً على ما حققه الإمام في "المحصل" . ولو كان الأمر كما ذكره المعترض لكان رواية الخلفاء الأربعة ورواية بعض منهم غير مرجحة على رواية أدنى الأعراب إذا كان صحابياً وليس الأمر كذلك ، فكم من فرق بين هاتين الروايتين . وإذا كان ترجيح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" وترجيح "صحيحهما" على صحاح غيرهما ثبت من حيث أن حداقة البخاري في هذا الفن الشريف أزيد من حداقة مسلم فيه ، ومن حيث أن حداقتها فيه أزيد من حداقة غيرهما فما ظنك في رواية الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم ورواية بعض منهم إذا خالف برواية أدنى الأعراب ! فاندفع بهذا ما ذكره المعترض سابقاً (١) من أن رواية باب مدينة العلم عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً ورواية أدنى الأعراب عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك متساويان لا ترجيح لهذه على تلك ولا لتلك على هذه . ووجوب القول بالمساواة في هاتين ، وتحريم القول بالمساواة بين ما في "الصحيحين" وبين ما في غيرها - وهو على شرطها - من أعاجيب الأقوال وخرافاتها . والدليل على عدم المساواة بين هاتين الروايتين ما اشتهر بين الخواص مقبولاً وهو أن "كلام السيد سيد الكلام" فكما أنه لكلام

الله سبحانه وتعالى ظاهر وباطن ومحامل وتأويلات ثبتت فيه كذلك لكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم مراتب مثلها ، فالأعرابي صاحب اللسان لا يدرك إلا ظاهر معنى اللفظ الشريف ، والخلفاء الأربعة وبعض منهم كما يدركه يدرك باطنه وتأويله ومحامله الصحيحة والسقيمة وما وافقه وما خالفه ووجه الجمع بينهما وطريقة الترجيح بينهما فالواجب أن يقال : يترجح مروى الخلفاء الأربعة ومروى بعض منهم على رواية أدنى الأعراب . قال العلامة الشيخ عبد الله بن سالم البصري في " شرحه " على " صحيح البخارى " والعلامة الزرقاني في " شرحه " على " مؤطا مالك " (قال الإمام مالك : إذا جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا أن الشيخين رضى الله تعالى عنهما عملاً بأحد الحديثين وتركنا الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به) انتهى . وقال الحافظ أبوداؤد السجستاني في " سنن أبي داؤد " (قال أبوداؤد : وإذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده) انتهى . فإذا كان مجرد عمل الشيخين رضى الله تعالى عنهما وعمل الصحابة بعده بحديث مرجحاً له على الحديث الآخر فكيف الأمر إذا كانا ررياه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وعملا به ! وإذا كانت الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم روه وعملوا به !

وأما ترك حديث المصراة المروى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ممن ترك فليس بناش من ظنهم إلى أبي هريرة بعدم

الفقه أو بترك الحفظ والنسيان ؛ بل إنما جاء من حيث أن ظاهر حديث المصراة قد خالف النص والإجماع كما قرره الإمام ابن الهمام في " تحريره " وشارحاه في " شرحيه " . وقد سبق منا من تحقيق هذا المبحث فيما قبل ما لا يكاد يبق به شبهة في اندفاع كلام المعارض وحقيقة ما قلنا إن شاء الله تعالى . فن أراد أن يقف عليه فليرجع إليه . نعم لو قال قائل بالنسيان في أبي هريرة فيما خالف فيه النص والإجماع - وهو مجتهد ليس إلا في معتقد أكار أئمتنا ، والنسيان مما حكموا بجواز وقوعه في الأنبياء المعصومين قطعاً على نبينا وعليهم بالصلاة والسلام في غير الأمور التبليغية أيضاً كما صرح به العيني والقسطلاني في " شرحي صحيح البخارى " وبجواز وقوعه في الخلفاء الراشدين المهديين مطلقاً رضى الله تعالى عنهم - لما عوتب ذلك القائل به لكن لم يثبت عن أحد من العلماء . ثم إنه لم يناف هذا الحكم الذى ذكرنا عن " التحرير " و " شرحيه " بل ولا حكم هذا القائل المفروض أيضاً رجوع العبادلة الأربعة إلى أبي هريرة في الفقه ، وأنه آية حفظ في اللفظ وعدم النسيان ، وأنه خصه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بدعاء الحفظ وعدم النسيان ، وقوله (فما نسيت شيئاً بعد ذلك) فالنسيان جائز في الأمور الغير التبليغية فيمن هو أعلى حفظاً وعلماً واجتهاداً وشأناً من أبي هريرة قطعاً ، وجائز مطلقاً في الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم ؛ على أنه يجوز أن يكون أبوهريرة أخذ حديث المصراة من فيه المعظم صلى الله

تعالى عليه وسلم قبل ذلك الدعاء فوقع له النسيان فيه قبل دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولهذا قال أبوهريرة فما نسبت شيئاً بعد ذلك ، وأما التعويض بلفظ يخل بمراده صلى الله تعالى عليه وسلم عمداً فلا يتوهم في أحد من أهل الدين لا في سلاسل رجال "الصحيحين" ولا في سلاسل رجال غيرها من أصحاب الصحاح المجردة وغيرهم إذا كانوا ثقات عدولاً . وعبارة صاحب "التحقيق" و "الكشف" في "التحقيق" - على ما نقاوه عنه - إنما مفادها (أن الفرق بين الراوي المعروف بالفقه والراوي المعروف بالرواية من حيث أنه يجب تقديم خبر الأول على القياس مطلقاً ، ويجب تقديم خبر الثاني عليه إن وافق قياساً وخالف قياساً آخر ، ويجب تقديم القياس على الخبر إن خالف كل الأقيسة قول مستحدث ، وأن الحق أنه يجب القول بتقديم خبر الواحد على القياس مطلقاً من غير تفصيل) فالوزر في هذا كل الوزر على من يمنع النقل بالمعنى بلفظ يخل بالمراد ، وفي نقله هذا الكلام عن "التحقيق" إخلال بالمراد عظيم . وإن شئت التحقيق فارجع إلى "التحقيق" . وإذا قد تحقق عدم صحة ما ذكره المعارض من القول بعدم الترجيح بفقه الراوي بما ذكرنا فاجعله نصب العين لو أتيت "بورقات مفردة" من كلام المعارض فإنه يكفي مؤنة الجواب عنها . والله تعالى الحمد ، وتيقن أن ترك حديث المصرة صحيح نسبته إلى الإمام أبي حنيفة لما ذكره ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحه" لا لما ذكره البعض من القول المستحدث .

قوله فلا عذر لمن ترك العمل بحديث "الصحيحين" (ص ٣٩٢)

قلت: له عذر في ذلك لما مر ، وكيف لا .. ويجب على المجتهد اتباع ما ألقى الله تعالى في روعه وقلبه إجماعاً .

قوله تقديم الحديث لموافقة القياس الخ (٣٩٢)

قلت: إشتراط التساوي في الصحة إشتراط منحوت للمعارض من عند نفسه قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (والرجحان لأحد المتعارضين القطعيين أو الظنيين إنما يكون بتابع - أي بوصف تابع لذلك الراجع - كما في خبر الواحد الذي يرويه عدل فقيه مع خبر الواحد الذي يرويه عدل غير فقيه مع التماثل - أي تساويهما في القطع والظن - فلا رجحان بغير التابع وبغير التماثل . ثم قالوا : ولا يشترط تساويهما - أي الدليلين المتعارضين - قوة) انتهى . فإذا كان التساوي في أصل الظن موجوداً في حديثهما وفي حديث غيرهما - على القول الذي حققه أكثر المحققين والفقهاء والمحدثين واختاره أصحابنا كما أشار إليه ابن الهمام في "تحريره" وشارحاه في "شرحيه" فجاز الترجيح هناك أيضاً بترجيح ما في غيرهما لموافقة القياس على ما فيها وهو قد خالف القياس ، لا سيما إذا كان ما في غيرهما برجالها أو برجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما . وأما على قول ابن الصلاح الغير

المختار عند أكثر المحققين والفقهاء والمحدثين المرجوح عندنا فجاز ترجيح ما في غيرهما في تينك الصورتين المذكورتين فقط لموافقة القياس على ما فيها أو في أعم منها إذا وجدت التراجيح الكثيرة فيما في غيرهما ؛ على أنا لو سلمنا أن الترجيح بموافقة القياس لا يجوز إلا إذا تساوى الحديثان في الصحة فنقول : هذا مقيد بما إذا لم يوجد في ما في غيرهما من وجوه الترجيح إلا هذا المقدار. وأما إذا وجد فيما في غيرهما من التراجيح أكثر من ذلك المقدار ولم يوجد في حديثها ولا في حديث واحد منها إلا ذلك الترجيح الواحد فيجوز ترجيح ما في غيرهما من صحاح الأحاديث على ما فيها. وأيضاً إن جميع هذه الاعتراضات إعتراضات من المعارض على المجتهدين وقد قام الإجماع على أنه يجب على المجتهد العمل بما ألهم به ، ولا يجوز له تركه وتقليد غيره فكيف يجوز للمجتهد أن يترك ما ألهم به بمثل هذه الخرافات والمحدثات من القول ! فيصير تاركاً للعمل بما افترض عليه . وكيف يجوز له أن يتمسك بما ألهم به المعارض بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة من ملهاته إلا أحصاها ! وليس إلهامه في شئ من الإعتداد والاعتبار ، فثبت أنه يجوز للمجتهد التمسك بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة تقديماً له عليها إذا ألهم بذلك .

قوله لا يسمى تركاً لحديثها (١) الخ (ص ٣٩٣)

(١) كذا في الأصل والصحيح "لحديثها"

قلت : كيف لا يسمى تركاً لحديثها (١) وفيه ترك ظاهر الحديث الذي حمل على الرخصة على أن القول بالرخصة في الحديث تأويل له عن ظاهره فلو لم يكن تركاً لحديثها (٢) لكان كل تأويل في أي حديث كان لا يسمى تركاً لذلك الحديث ، فبطلت حينئذ إعتراضات المعارض على الحنفية بأنهم تركوا أكثر الأحاديث الكائنة في "الصحيحين" . ولو كان الأمر كما زعم المعارض لبطل قول المعارض أيضاً : بأن الإمام أبا حنيفة ترك العمل بأحاديث "الصحيحين" في مسألة رفع اليدين في الصلاة ، مع أن رفع اليدين الثابت في "الصحيحين" محمول عند الإمام على الرخصة التي يجوز إجتماعها مع الكراهة التنزيهية . ولبطل قوله أيضاً : إن مذهب الإمام أبي حنيفة مخالفته مع أحاديث "الصحيحين" أكثر من مخالفة المذاهب الثلاثة معها .

قوله وقد عرفت عدم تمامه في المساواة معها فضلاً عن الترجيح والتارك (ص ٣٩٣)

قلت : قد مر مفصلاً تحقيق حقيقة القول بالمساواة . وأما الترجيح الذي يتفرع عليه الترك فإنما يحصل من وجوه آخر من وجوه التراجيح ، ولم يشترط في صحة إجتهد المجتهد موافقة ظاهر حديث "الصحيحين" وإنما المشروط عدم خروجه عن الحديث من كل وجه فيما يوجد فيه .

(١ و ٢) كذا في الأصل والصحيح "لحديثها" .

وأما مجرد الدعوى المبني على مجرد الظن بأن هناك معارضاً أقوى فلا صحة له البتة في مخالفة الحديث الصحيح أو الحسن سواء كان من أحاديث "الصحيحين" أو من أحاديث غيرهما. وكما لا يصح هذه الدعوى بمجرد هذا الظن في الأئمة الأربعة في صورة مخالفة أقوالهم بالأحاديث الصحيحة الشريفة كذلك لا يصح في ابن العربي وأضرابه أيضاً.

ثم إنه يحرم عندنا التمسك بمجرد آثار الصحابة إذا وجد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديث مرفوع في خلافها كما في "فتح القدير" و"شرح" الشيخ على القارى على "مشكاة المصابيح" فالتمسك بها في خلاف السنة إنما هو تمسك حرام قام الدليل الحق على وجوب تركه، وليس التمسك بها في خلافها تمسكاً ضعيفاً، لكن أين ذلك التمسك فيما معشر الحنفية؟ فمن نسب إليهم ذلك فهو على وجل من عاقبة أمره ومفتر عليهم بما ليس فيهم. ومن العجب العجيب أن المعارض قد حرم التمسك بآثار الصحابة في الصورة المذكورة على موافقة جميع الأئمة الأربعة ومقلد بهم وأوجب العمل بكشف أهل الكشف عموماً ولو كانوا من أصحاب زماننا عليهم وعلى من ألزم متابعتهم واعتقدهم - وإن كانت مخالفة لأحاديث "الصحيحين" وأحاديث غيرهما، ولم يوجد لها شهادة من الحديث، وقام على خلافها الكتاب أو السنة أو الإجماع - وقال: إن أهل الكشف كشفهم حجة قطعية مطلقاً، وآثار الصحابة ليست كذلك، بل هي ليست بحجة أصلاً إذا وجد في خلافها المرفوع، وحجة

ظنية عند الحنفية، وليست بحجة عند الشافعية والمعتز إذا لم يوجد في خلافها مرفوع أصلاً. فما الذي أعلى شأن أهل الكشف في هذا على شأن الخلفاء الأربعة والحسين وسائر الصحابة تكريم رضى الله تعالى عنهم؟ أليست الخلفاء الأربعة والحسن وسائر الصحابة رضى الله تعالى عنهم سادات أهل الكشف وكبرائهم؟

قوله ولا ينحصر ذلك في علم نسخه كما تقول به الحنفية الخ (ص ٣٩٣)

قلت: هذا أيضاً من أسوء الكذب من المعارض على الحنفية العظام - نفعا الله تعالى بفيوضاتهم الظاهرية والباطنية - وإنما قالت الحنفية الكرام بالنسخ بأثر الصحابي إذا ثبت بذلك الأثر عمل ذلك الصحابي الراوى بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد روايته ذلك المروي عنه ولم يقولوا به مطلقاً كما يعطيه ظاهر كلام المعارض ههنا. ومن المعلوم أن ما قالوا به نقلاً عن الإمام صاحب المذهب. وقال الإمام عبدالله بن المبارك: (كان الإمام أبو حنيفة عارفاً بالناسخ والمنسوخ عالماً بهما عريقاً) انتهى. وهل يجوز أن يقال: قال الإمام بالنسخ الذي شأنه الشأن من غير علم صل إليه في ذلك، وليس مجرد احتمال وجوه أخر مما ذكره المعارض لما يدفع قول الإمام بالنسخ فيما ذكرناه من المادة الخاصة، لا سيما في مدفوعة كما مر. وتأيد القول بالنسخ بوجوه أخر محققة عند حنيفة وأصحابه ومن تبعه؛ على أن احتمال بلوغ حديث آخر

إلى ذلك الصحابي الراوى على خلاف مرويه وفهمه ذلك الصحابي معارضاً لهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك الحديث الآخر عند ذلك الصحابي لو ثبت فهو ناسخ أيضاً ، فإن المتأخر ينسخ المتقدم على ما هو الأصل عندهم ، فلم يأت الإنكار عن القول بالنسخ على هذا وجه أيضاً . وقد عرفت سابقاً أن أثر ابن عمر المروى في تركه رفع اليدين في كل خفض ورفع سوى تكبيرة الإفتتاح سنين صحيح فعله رضى الله تعالى عنها بتركه بناءً على ثبوت تأخر حديث ابن مسعود عن حديثه المروى في "الصحيحين" عند ابن عمر قول بأن مرويه منسوخ عنده من هذا الوجه أيضاً . ثم إن حديث ابن عمر المروى في "الصحيحين" بل "الصحيحين" ليس فيه رفع اليدين في كل خفض ورفع ، وإنما فيه رفعهما في موضعين سوى تكبيرة الإفتتاح وانفرد البخارى في "صحيحه" بإيراد موضع ثالث سواها فقوله (ومثال هذا حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما في رفع اليدين في كل رفع وخفض الخ ص ٣٩٣) فيه بحث . وإمكان الجمع بين حديثي ابن مسعود وابن عمر رضى الله تعالى عنهما في باب هذا الرفع وتركه بوجوه شتى التى تصدى ليبيانها العلماء وأتى بها المعارض سابقاً في بحث رفع اليدين في "دراساته" لا يدفع القول بالنسخ المذكور ، وقد تصدينا لبيان إبطال أن يكون شئ من تلك الوجوه دافعة للقول بهذا النسخ بما لا مزيد عليه هناك . ومن المتيقن المتحقق أنه قد حكم بهذا النسخ الإمام أبو حنيفة والألووف المؤلفة من مقلديه العرفاء والمحدثين والفقهاء ، وأن أبا حنيفة وكثيراً من مقلديه

أعظم شأنًا وكشفًا من أمثال ابن العربى والشعراوى ، ومن التزم أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه ، وأن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهداً ، وأنه لا يجوز تخطئة عالم من علماء المسلمين ، كيف ساغ له هذه التخطئة بالنسبة إلى الإمام ومقلديه المذكورين ! على أن المجتهد يجب عليه أن يعمل بما ألهم الله تعالى في قلبه بعد اعتباره ، ويحرم عليه العمل بهذا أو ذاك من تلك الوجوه المشتبهة وغيرها نقليداً لأولئك العلماء أو غيرهم بالإجماع .

وكون كلام الإمام قدوة المحققين والعارفين ابن الهمام مخدوشاً عند المعارض لا يستلزم أن يكون مخدوشاً في نفس الأمر ، وظن الغلط إليه أقرب من ظن الغلط إلى ابن الهمام . والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر ، وقدما البحث تماماً على ما نقله المعارض عن الكرخى قارجع إليه .

قوله فرفوع الصحيحين لا يعارضه الآثار المروية في غيرها (١) الخ (ص ٣٩٤)

قلت : نعم والأمر كذلك لكن كذلك مرفوع غير "الصحيحين" إذا صح أو حسن لا يعارضه مجرد الآثار المروية فيها أو في غيرها وكذلك الآثار المروية فيها لا تعارض مرفوع ما فيها أو في غيرها ؛ لكن هذا إذا وجد التعارض بين المرفوع وبينها . ولا

(١) ووقع في المطبوعة "غيرها" بدل "في غيرها"

نقول بالتعارض بين حديث ابن عمر المرفوع المروى في "الصحيحين" الدال على ثبوت رفع اليدين في الجملة ، وبين أثر ابن عمر - الدال على تركه رفع اليدين بعده سنين ، وعلى أن مرويه ذلك قد ثبت عنده نسخه - حتى يلزم الإبراد على الحنفية بأنهم قائلون بترك الحديث المرفوع بالأثر ، بل إنما يلزم عليهم أن يقال : إن الحنفية إذا ثبت عندهم قول الصحابي بأن هذا الحديث ناسخ لذلك الحديث يصدقون ذلك الصحابي في قوله هذا ولا يكذبونه . وهذا ليس بعار في مذهبيهم . وإنما قالت الحنفية بالتعارض بين حديث ابن عمر المروى في "الصحيحين" وغيرها في إثبات رفع اليدين في الجملة وبين حديث ابن مسعود المرفوع المروى في غيرها وهو على شرطها أو على شرط أحدهما بحكم الحافظ العارف بالصناعة البارع المتقن ، وهو متأيد بكثير من المرفوعات والآثار البالغة من كثرة الطرق حد التواتر أيضاً على ما مهده الإمام السيوطي في "رسائله" في الأحاديث المتواترة من القاعدة . نعم أخذوا من أثر ابن عمر المذكور الحكم بنسخ مرويه في "الصحيحين" لوجوه ذكرناها من قبل ، مع أن هذا الحكم ههنا تأيد بحديث ابن مسعود وغيره من المرفوعات والآثار . والعجب أن الرواية التي تمسك بها ابن العربي في إثبات سنية رفع اليدين في كل خفض ورفع وإن خالفت روايات "الصحيحين" وغيرها من الصحاح والسنن وغيرها - وهي ليست على شرطها ولا على شرط أحدهما - قبلها المعترض وقال : بأنها نسخت رواية

"الصحيحين" (ولا يفعل ذلك في السجود) وروايتها (ولا يفعل ذلك حين يسجد ، ولا حين يرفع رأسه من السجود) وأن حديث ابن مسعود وإن ثبت فيه بحكم ذلك الحافظ العارف أنه على شرطها أو شرط أحدهما ، وحديث غيره من الصحابة وآثار الصحابة إذا تمسك بها أبو حنيفة ومقلدوه من المحدثين والعرفاء والفقهاء الذين كثير منهم أعظم شأنًا من ابن العربي وأمثاله لا يقبلها ، ولا يقبل القول بالنسخ منهم ، ويقول حاشا أن يكون الأمر كذلك فإن حديث ابن عمر مروي في "الصحيحين" وحديث ابن مسعود وغيره من الصحابة مروي في غيرها وإن كان بعضها على شرطها أو على شرط أحدهما . ثم إن الحنفية الأعلام رحمهم الله تعالى ما قالوا أيضاً بالتعارض بين حديث أبي هريرة المروي في "الصحاح الستة" في الغسلات السبع من ولوغ الكعب وبين أثره الصحيح على ما جزم به الإمام تقي الدين من أعظم الشافعية وكبرائهم والإمام ابن الهمام من أكابر الحنفية الأعلام إلا بمعنى أنهم استدلوا بهذا الأثر الثابت عن أبي هريرة على أن الحديثين محمولان على العزيمة والرخصة بمعنى أن الأثر ل على أن العزيمة ثلاث ، وأن الرخصة سبع وخمس ، وعلى أن ظاهر حديثه المروي في "الصحاح الستة" منسوخ . والحمل على العزيمة والرخصة سواء كان الحديثان المتعارضان ظاهراً متساويين في الصحة أو غير متساويين فيها إذا جاز قبوله من أمثال ابن العربي والشعراوي والمعارض - ولولم يوجد دليل صريح في هذا الحمل - فكيف لا يجوز سماعه من أبي هريرة رضي الله

تعالى عنه المجتهد في دين الله تعالى ؛ الفقيه الكامل الحافظ لحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم بدعائه المطيب ، ومن أبي حنيفة ومقلديه المذكورين - وكثير منهم أعظم شأناً من ابن العربي والشعراوي في الظاهر والباطن والأكثر منهم أجمعهم أعظم شأناً وأعلى كعباً من المعارض وأمثاله - نعم لو عمل المعارض ههنا على ما قاله الكرخي ونقله ههنا عنه لما كان لتأويل من حمل من العرفاء الحديثين المتعارضين ظاهراً على العزيمة والرخصة ، وتأويل المعارض على وفقهم بذلك الوجه أو بوجه آخر من وجوه التأويل ، وحمل أبي هريرة هذا المروي على غير الظاهر بهذا الوجه أيضاً مساع . فقبول المعارض هذا التأويل من أبي هريرة وحكمه بأن هذا هو العذر عنه شهادة صدق منه على أن قول الكرخي هذا غير مقبول عنده . وإنى لأطيل العجب من أن المعارض ذكر العذر عن أبي هريرة بأنه حمل حديثه المرفوع على الاختيار والاحتياط والأثر عن الرخصة دون الوجوب ، وقبل هذا العذر على تقدير ثبوت الأثر هو عين القول بنسخ ظاهر حديث أبي هريرة المرفوع بهذا الأثر . وهكذا كل حديثين متعارضين ظاهراً يحملان على العزيمة والرخصة للجمع بينهما ، فإين الاحتراز من المعارض عن القول بالنسخ في مثل هذا ؟ فاندفع إعتراضه على قاعدة المذهب القائلة بهذا من أصله ، والله تعالى الحمد .

وأما حكم الشارح الحافظ مغلطائى في " شرحه على سنن ابن ماجه " في خصوص هذه المسئلة بأن (الصواب قول غير الحنفية حيث قالوا : الحجة في رواية أبي هريرة لافي رأيه وعليه المحدثون)

انتهى . فحكم منه مخالف لقول الألف المؤلفة من المحدثين والعرفاء والفقهاء ممن قلد بأحنية فكيف يعتد به إذا خالف قولهم ! وليس الجمع بين المرفوع والأثرى أثر كان بخاطر ، لاسيما إذا كان الأثر مروياً عن من روى ذلك المرفوع عنه قبله على أن مغلطائى قد حكم بجواز الجمع بين الحديثين وبين الحديث والآثار إذا كان متعارضين ظاهراً بأن يحمل أحدهما على العزيمة والآخر على الرخصة في كثير من المواد من " شرحه " فكيف يسمع منه منع جواز الجمع بهذا من مثل أبي هريرة المجتهد الفقيه الراوى لذلك المرفوع . وفيه العمل بالمرفوع أيضاً . وقد رد المعارض قول الحافظ مغلطائى في كثير من المواضع وظن أن رد تلك الأقوال الصادرة عنه إتيان بالواجب فلا بأس على الحنفية الكرام بأنهم لم يقبلوا قوله في هذا الموضع ، وإذا جاز عند المعارض حمل المتعارضين ظاهراً على العزيمة والرخصة دفعاً للتعارض وإعمالاً للجمع بينهما مطلقاً في أى حديثين أراد ذلك فيه فلم لا يجوز الحمل عليهما للحنفية الكرام في مسئلة رفع اليدين ، وفي مسئلة غسل الإناء بعد ولوغ الكلب ؟ لاسيما وقد تأيد الحمل عليهما في المسئلة الأولى بأثر ابن عمر ، والحمل عليهما في المسئلة الثانية بأثر أبي هريرة . ومتى جاز هذا الجمع لهم كالمعارض مامعنى المنع عن القول بالنسخ الحاصل في ضمن الحمل عليهما لاحالة ، فلا مؤاخذه على الحنفية في القول به إلا أنهم أتوا بلفظ النسخ ، وصرحوا بما لا بد من القول به في ضمن الحمل على العزيمة والرخصة وليس هذا

مما يؤخذ به أحد .

قوله وهذا قوله بعد الإغماض عما قلنا من عدم صحته

الخ (ص ٣٩٦)

قلت : لما كان الحكم بأن عمل الراوى الصحابى بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يدل على نسخ ذلك المروي قاعدة مستمرة منقولة عن الحنفية فقط - وهم لم يشترطوا فيها المساواة بين الحديث والأثر في الصحة - فالقول باشتراط المساواة بينهما كذب محض عليهم . قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحيه " عليه (ولا يشترط تساويهما - أى الدليلين المتعارضين - قوة ، وحكمه - أى التعارض - النسخ إن علم المتأخر وإلا فالحكم الترجيح لأحدهما على الآخر بطريقه إن أمكن . ثم الجمع بينهما بحسب الإمكان إذا لم يمكن الترجيح ، وقد يخال - أى يظن - تقديم الجمع بينهما على الترجيح عند الحنفية لكن الإستقراء خلافه - أى يدل على خلافه -) انتهى ؛ على أن الحمل على العزيمة والرخصة عند ابن العربى والشعراوى والمعارض لا يمكن أن يقال فيه باشتراط هذا الشرط عندهم لأن القول بجواز هذا الجمع عام عندهم فهو يعتمد على ثبوت الطرفين لا على مساواتهما عندهم . ومن العجب أن المعارض نفسه جمع بين مروي أبى هريرة وأثره بالحمل على العزيمة والرخصة ولم ينظر إلى المساواة بينهما بل إجماع بهذا الجمع بعد مجرد ثبوت الأثر فقال :

(إن ثبت الأثر) ولم يقل : إن ثبت مساواته بمرويه . فما وجه إشكاله على السابقين الأولين من علمائنا ، وجعل محط الإشكال إطلاقهم لفظ " التعارض " ههنا ليس مما ينبغي ، فإن من المتبين الواضح أن مرادهم بالتعارض ههنا ليس إلا ما ذكرنا قبل ، والله تعالى أعلم .

قوله لعدم ثبوت مروي آخر عنه في الثلاث عند حذاق

الفن الخ (ص ٣٩٦)

قلت : قال الإمام الزيلعى في " تخرجه " على " الهداية " (قد ورد ذلك عن أبى هريرة مرفوعاً من طريقين . الطريق الأول أخرجه الدارقطنى في " سننه " عن عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش بسنده إلى أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً إنتهى . ثم قال الدارقطنى : تفرد به عبد الوهاب عن ابن عياش ، وعبد الوهاب متروك . والطريق الثانى أخرجه ابن عدى في " الكامل " عن الكراييسى عن الأزرق بسنده إلى أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرات . ثم أخرجه ابن عدى في " الكامل " عن عمر بن شبة عن الأزرق موقوفاً على أبى هريرة ، قال : ولم يرفعه غير الكراييسى والكراييسى لم أجده حديثاً منكراً غير هذا ، وإنما حمل عليه أحمد بن حنبل من جهة اللفظ بالقرآن

فأما في الحديث فلم أر به بأساً انتهى عبارة الكامل . وروي الطريق الثاني المرفوع ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق ابن عدي، ثم قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، لم يرفعه غير الكرابيسي وهو ممن لا يحتج بحديثه انتهى كلام ابن الجوزي في العلل - ثم قال الحافظ في "تخريج الهداية" - وأخرج الأثر المذكور بسنده عن عطاء عن أبي هريرة الدارقطني في "سننه" وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام" وسند هذا الأثر صحيح انتهى ما في "تخريج الإمام الحافظ الزيلعي" ومثله في "فتح القدير" و"شرح الشيخ على القاري على النقاية" و"شرح الإمام العيني على صحيح البخاري" وقال الإمام العيني في الشرح المذكور (وأخرج هذا الأثر الدارقطني في "سننه" باسناد صحيح) انتهى. ومن المعلوم أن ابن الجوزي ممن لا يعبأ بقوله في حكم الوضع والضعف كما اعترف به المعترض فيما قبل، وإن حكم بعض حذاق الفن بعدم ثبوت المروي عن أبي هريرة إنما ثبت في طريق طريق مفرداً لا في مجموعهما. وقد تقرر عند الحذاق من أهل الفن أنه إذا تعددت طرق ضعاف في حديث واحد أخذ بها القوة واعتضد بها. وبلغ مرتبة الحسن لغيره لاسيما وقد حكم ابن عدي على الطريق الثاني آخرأ بأنه "حديث لا بأس به" كما مر، وأن الحسن لغيره مما يثبت به الأحكام الشرعية، ويجب به العمل فروى أبي هريرة هذا ثابت أيضاً، وجواز الجمع بين الحديث الصحيح لذاته وبين الحديث الحسن لغيره مما لم ينكره أحد من المحدثين والفقهاء، فلا بأس على الحنفية بهذا الجمع من هذا الوجه أيضاً. ومن أوجب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف

مما

عن

مس

بين

ك

في

المت

المتأ

ثم

-

الحق

على

والا

القو

لا

م و

المسا

إذا تعارضاً ظاهراً كيف يمكن له إنكار جواز الجمع في هذا المقام. وإذا قد ثبت مروى أبي هريرة في المرات الثلاث، وله طرق متعددة، وتأييد بالآثار المسطورة الكثيرة، وبأثر ذكر أن سنده صحيح جمعوا بينها على الوجه المذكور. ويمكن أن يقال رجع صاحب المذهب هذه المرفوعات على مروى أبي هريرة المخرج في "الصحاح الستة" لما أنه وجد فيها تراجيح كثيرة ألهمه الله تعالى بها. فكيف يتأق الإعراض على الإمام أبي حنيفة المجتهد ومن تبعه بهذا الجمع، أوبهذا الترجيح، لاسيما ولم يتحقق هذا الضعف في هذه المرفوعات إلا بعد ما أخذ بها الإمام أبو حنيفة وتمسك بها، لا يعتد به عند الحذاق من المحدثين والفقهاء.

قوله والعجب العجيب الذي يتحير فيه ههنا هو النسخ

(ص ٣٩٧)

قلت: ليس ههنا مجرد روى حديث "الصحيحين" بالأثر الصحيح، وليس القول بالنسخ الذي جاء من عمل الراوى بخلاف مرويه رميةً لما فيها من الحديث وصحته؛ لما قد علم أن القول بالنسخ لا ينافي القول بالصحة، ولا القول بوجوب قبولها الذي حكم به الأمة، كما أن القول بالحمل على الرخصة والعزيمة ليس رميةً لما فيها ولصحتها ولوجوب قبولها. وأما مجرد الآثار الصحيحة فلا تقاوم الأحاديث المرفوعة الصحيحة أصلاً ألبتة. وأما الأحاديث المرفوعة التي تأيدت بالآثار الصحيحة وغيرها

يجوز للمجتهد ترك ما فيها والعمل بما في غيرها ، لاسيما و "الصحيحان" ما صنفا لإبعد انقراض زمان أكثر الأئمة الأربعة بل جميعهم ، فكيف يمكن منهم حين دونوا الأحكام وأخذوها من الأحاديث الشريفة أعمال هذا الترجيح في تلك الأحكام ! - وإن قالت الحنفية والشافعية وغيرهم به بعد ما صنفا - ولم ينقل هذا الترجيح في وجوه الترجيح عند الإمام أحمد بن حنبل . فلا يجب على الأئمة الأربعة مراعاة ما انعقد عليه آراء من بعدهم من مقلديهم بعد انقراض عهدهم إما جميعهم وإما بعضهم في اعتبار هذا الترجيح والإعتناء به بمعنى أنه ترجيح واحد من وجوه الترجيح ، فلا يستدعي هذا الترجيح ترك كل مذهب يخالف حديث "الصحيحين" وظهر تمسكه بما في غيرها ، ولا يجب على المجتهد ولا على من بعده أعمال هذا الترجيح الواحد دون غيره عند وجوده ، ولا يشترط في صحة اجتهاد المجتهد أعماله فقط. ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان الواجب ترك قول ابن العربي في مسألة رفع اليدين في كل خفض ورفع ، ومسئلة وجوب الإضطجاع بعد ركعتي الفجر ونحوهما . ثم إلى وإن تتبع فلم أجد في السلف والخلف من قال بهذا القول ، وبأن أحاديث غيرها وإن كانت صحيحة إذا خالفت ما فيها ظاهراً يجب ترك العمل بها ، وبأن الإجماع القديم وتلقي الأمة الثابت على وجوب العمل بجميع الأحاديث الصحيحة والحسنة مما فيها أو مما في غيرها هدر لا يعاب به ولا يلتفت إليه . فهذا القيل وما يتصرع عليه

فلا مجال لأحد أن يمنع المجتهد من عند نفسه بغير دليل عن الجمع بينها وبين الصحاح التي تعارضها وتخالفها ظاهراً ، ولا عن ترجيح أحدهما على الآخر. ولومنع له مانع عنه من تلقاء نفسه وحكم بتقديم الجمع على الترجيح فهو مجرد رأى منه ولم يثبت فيه حديث صحيح ولا حديث حسن ولا حديث ضعيف عند ذلك المانع فكيف يعاتب المجتهد بمخالفته رأى مثله لاسيما على قول من ينكر التزام تبع المجتهد أيضاً للمقلدين ، فإنكار لزوم التبع على المجتهد بالأولى ، ولم يوجد هنا ترك المرفوع مطلقاً ، ولا ترك ما في "الصحيحين" من المرفوعات بمجرد الآثار المروية عن الصحابة. ولا يجوز هذا عندنا أيضاً إلا إذا كان الأثر من باب عمل الصحابي الراوي بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فحينئذ يحكم بنسخ المروي به لدليل جاء به أهل الأصول في كتبهم .

قوله إن ما قهرك من الحججة البالغة على ترجيح ما في الكتابين على غيرها الخ (ص ٣٩٧)

قلت : ما تمت الحججة على ترجيح ما فيها وما في واحد منهما على ما في غيرها إذا كان رجالها أو بشروطها أو رجال أحدهما أو بشروط أحدهما فضلاً عن أن تكون قاهرة بالغة . وأما ترجيح ما فيها على ما في غيرها في ما سوى تينك الصورتين فسلم عند الكل ؛ لكن هذا ترجيح واحد عندهم من وجوه التراجيح فإذا عارضه تراجيح آخر

ما

عنا

مـ

بـ

كـ

في

المـ

المـ

ثم

—

الحـ

على

والـ

القو

لا

مـ و

المسـ

من مخترعات المعترض ومبتدعاته ومحدثاته ؛ على أنه لم يوجد في المعترض ترك كل قول مخالف لأحاديث "الصحيحين" كما قال في قصة فذك : إنه كان حق سيدتنا فاطمة ، وبعدها حق ورثتها ، ومنعها ورثتها عنه الخلفاء الراشدون بدليل لم يكن سالماً صحيحاً ، وكما في المسائل الكثيرة انفرد بها المعترض من بين أهل السنة والجماعة مما قد فصلناها في مقدمة هذه "التعليق" على خلاف أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من الكتب الحديثية ، وليس له متمسك فيها أصلاً ، لا من أحاديث "الصحيحين" ولا من أحاديث غيرهما من الصحاح والحسان والضعاف . لاسيما وقد صدر عن المعترض في "رسالة" له ألفها في بعض بدعات عاشوراء من جواز النياحة والتعزية بعد الثلاث ، ولبس السواد وغيرها (١) الذي أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من كتب الحديث

(١) وسماها "قرة العين في البكاء على الامام حسين" وقد مر الكلام على بعض ما فيها في "بحث ما يتعلق بالدراسة الرابعة" من هذا الكتاب (ج - ١ ص ٣٩٦) وقد رد على هذه الرسالة أبوالمؤلف الشيخ الامام محمد هاشم السندي في جزء مفرد سماه "كشف الغطاء عما يحل ويحرم من النوح والبكاء" - ونسخته الخطية محفوظة عند الشيخ العالم مولانا محمد هاشم المجددي ، "بتندو سائين داد" من توابع "تندو محمد خان" بالسند - وكذلك رد عليها ابن المؤلف العلامة ابراهيم في "القسطاس المستقيم" وقد جمع الشيخ المحدث محمد حيات السندي أيضاً كراسه في رد بدعات أيام العشر الاول من المحرم - ونسختها الخطية محفوظة في مكتبة

اتفقت على منعه جعل الأثر المنقول عن نساء بني هاشم في وفاة

الشيخ الشهير بشاه آغا المجددي "بتندو سائين داد" اولها :
"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على أشرف من اجتبه وارفضاه ، وعلى أتباعه الذين اهتدوا بهداه .

"أما بعد" فيقول اقر العباد محمد حيات السندي المديق انه طلب مني بعض الاحباب من فضلاء السند أن أكتب شيئاً في الزجر عن البدعة الفاشية في بلاد الهند والسند وغيرها أيام العشر الاول من المحرم من ايقاد النار ، وطوف المبتدعين المارقين عن اقباع السنة حولها قائلين "يا حسبي" بحذف النون ، وأحياناً "يا حسين" ، وأحياناً "واحسنا حسينا" وضرب الطبول مع المزمارات ، ولطم الخدود والصدور ، واتخاذ التوابيت المشتملة على القبور ، واعتقادهم أنها قبور أهل البيت الطاهرين ، وسجودهم والانحناء لها ، واختلاط الرجال الفساق والنساء الكاشفات الرؤس و الايدي والعضدات وغير ذلك من المنكرات ،

قلت : اعلم أن الله تعالى أحب بعض الامور و رغب العباد في تحصيلها له لينالوا حبه ورضاه من الله الاكبر ، وللمحجوبات مراتب ، وكره بعضها الخ

وقال في خاتمها :

"وفي أقل من نصف النهار جرى قلم الفقير بهذا القدر اليسير في يادة البدر المنير البشير التذير عليه أفضل الصلوات

سيدنا الحسن المجتبي بن علي رضي الله تعالى عنهما (١) - وهو أثر موضوع مفترى على ما صرح به ابن سعد في "طبقاته" - معارضاً بأحاديث "الصحيحين" بل بأحاديث "الصحيحين الستة" بل بأحاديث جميع الكتب الحديثية التي وجدت على ظهر الأرض . مع أنه لم يبين أن الأثر موضوع . فقول به هذا التعارض في تلك "الرسالة" حرام في حرام في حرام . وإذا لم يستدع هذا الترجيح عند المعارض ترك هذه الأقوال المردودة السيئة ، وهو مذهب يخالف ما في "الصحيحين" وتيقن أنه ليس له تمسك فيها بما في غيرها أيضاً ، فالقول باستدعائه عنده ترك كل مذهب يخالف حديثها وظهر تمسكه بحديث صحيح أو حسن في غيرها ممنوع أشد المنع .

والتسلييات من ربه الخير ، فما كان من صواب فهو من كرم القدير ، وما كان من زلل وخلل فذا من خطأ الحقير ، أرجو عفو البصير من التقصير ، حسبنا الله ونعم الوكيل ، ونعم المولى ونعم الكفيل ، ونعم الحافظ ونعم النصير ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(١) وهو ما ذكره في "قرة العين" بقوله :

"وقديروى في "أسد الغابة" أن بنى هاشم سلام الله عليهم أجمعين لبسوا السواد على الحسن صلوات الله عليه وتسليياته على جده وعليه وأخيه ، سنة تامة ، وأقامت عليه نساءهن النوح شهراً انتهى"

قوله و هو وجوب العمل بالإجماع الخ (ص ٣٩٨)
قلت : كما أنه قد وجد هذا الدليل في أحاديث "الصحيحين" كذلك وجد في جميع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة كما مر نقلاً عن الكتب المعتمدة من قبل . فلو كان ما ذكره المعارض سالماً بجميع مقدماته لكان الإجماع يستدعي ترك كل مذهب يخالف ما في غيرها من الأحاديث الصحيحة وإن ظهر تمسكه بحديثها كما يستدعي ما ذكره المعارض من عكسه . والفرق الذي قدمناه نقلاً عن الإمام النووي في "شرح مسلم" بين الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" والإجماع على وجوبه بما في غيرها من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة لا يطبق أن يحمل مؤنة قول المعارض هذا . وأيضاً لو كان جميع ما ذكره المعارض بجميع مقدماته سالماً صحيحاً لكان هذا الترجيح يستدعي ويوجب على الأمة ترك العمل بما في غيرها من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة بأحاديثها ، ولم يسمع من العلماء أحد قال بهذا القول . ويتفرع على القول بوجوب ترك العمل على ما في غيرها على الأمة القول بوجوب الترجيح إذا تعارض الحديثان حديثها وحديث غيرها ظاهراً وحرمة الجمع بينهما ، وهذا مما يتحاشى عنه أشد

كنا نقله العلامة إبراهيم في "القسطاس المستقيم" عن "قرة العين"

محمد عبدالرشيد النعاني

التحاشي وأغلظه ، وبطلان اللازم يدل على بطلان المزوم ؛ على أن الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" ما قام إلا على وجوب العمل وهو لا يتنافى ترك العمل في بعض المواضع كما اعترف به المعارض سابقاً مرات ، فكيف يستدعي هذا الإجماع ترك كل مذهب خالف حديث "الصحيحين" في بعض المواضع وظهر تمسكه فيه بما في غيرها من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ! وأيضاً الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" إنما حدث بعد تصنيف الشيخين "صحيحهما" وكما أن هذا الإجماع ثابت كذلك الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ثابت ، وكذلك الإجماع ثابت على أنه لا يجوز للعالم والمقلد للغير المجتهد - ولو في جزئي واحد - إلا تقليد المجتهد المطلق ، وعلى أن العالم المجتهد في بعض المسائل إما أن يجب عليه تقليد ذلك المجتهد على ما هو قول أكثر المحدثين والمحققين والفقهاء ، وإما أن يجب عليه إعمال فهمه والعمل بما أراه الله تعالى من الدلائل على ما هو رأي الأقلين منهم والمعتزلة . وهذا إجماع منهم على أن ذلك العالم المجتهد في بعض المسائل لا يجب عليه العمل بما في "الصحيحين" وترك كل مذهب يخالف حديثهما ويوافق حديث غيرهما ، فهذان الإجماعان الأخيران استثنيا من الإجماع الأول العامي والعالم الغير المجتهد والعالم المجتهد في بعض المسائل لأن العمل بالإجماع الأول يورث الخروج عن المذاهب الأربعة وعن تقليد المجتهدين . وأيضاً إن الإجماع على وجوب العمل بما فيها ما قام إلا على أن يعمل

بما فيها بما أرى الله سبحانه وتعالى لا على أن يعمل بما فيها بما رأى المعارض . وجميع المذاهب الأربعة عامل بما فيها بما أراه الله تعالى إلا إذا تحقق عندهم القول بنسخ ما فيها أو بترجيح ما في غيرها على ما فيها بوجوه كثيرة . وأيضاً لو كان هذا الترجيح وهذا الإجماع مستدعياً لما ذكره المعارض وموجباً له لم يكن لما ثبت في المذاهب الأربعة في بعض المواضع من ترجيح ما في غيرها من الأحاديث الصحيحة على ما فيها وجه صحيح ، ولقال المحققون من أصحاب تلك المذاهب أن هذا حرام صدر عن من سبق منا من أصحاب المذاهب . فالقول بما ذكره المعارض ههنا خروج عن المذاهب الأربعة ، وهو ممتنع بالإجماع كما قدمنا . وأيضاً قوله هذا مخالف لما سبق صدوره عنه من القول بأن الاجتهاد حجة على المجتهد وغير المجتهد ممن التزم تقليده واعتقده ، (١) وأيضاً الحجة البالغة ما أخرج حديث مروان في "صحيح البخاري" منفرداً كان في روايته أو مجتمعاً مع غيره فيها عن القول بالقطعية عند ابن الصلاح وذويه ، وعن القول بوجوب العمل به من غير توقف ونظر عند النووي وذويه فلم يثبت في كلام المحدثين المتقنين أنه من المستثنيات ، فقهر الحجة البالغة قائم على المعارض في مثل هذا ، وإن عده من المستثنيات بلا حجة فقهر الحجة البالغة التي أقامها فيها في كلامه السابق قائم عليه فيه .

(١) راجع "الدراسات" ص ٣٧٢

قوله بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيح معارض
"الصحيحين" الخ (ص ٣٩٨)

قلت: ابن تصحيح الأمة بمعنى ثبوت أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً في "الصحيحين" فقد نقل تصحيح ما فيها قطعاً فيما سوى المستثنيات عن ابن الصلاح ومن تبعه من الأقلين كما ذكرنا، فلم يوجد لإجماع مجتهدى عصر واحد عليه فضلاً عن إجماع الأمة، نعم الإجماع على الصحة الظنية فيما فيها سواها ثابت، لكن لا يلزم من ترجيح المجتهد ما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة مما يعارض حديثهما وتصحيحه ذلك الحديث والعمل به إهدار تصحيح الأمة فيما فيها فإن ترجيح حديث على حديث آخر لا ينافي القول بتصحيحهما، وكذا تصحيح الحديث الأول لا ينافي القول بتصحيح الثاني أيضاً، وكذا العمل بالحديث الأول وترك العمل بالحديث الثاني لا ينافي القول بتصحيحه كما مر، فإين هذا اللزوم الذى ذكره المعارض ههنا. ثم نقول: إذا جاء الحق الذى يجب إظهاره على لسان المعارض ههنا وتصدى ليانسه بما ذكره شفقة منه وتفضلاً على المجتهدين لم يحق له أن يعدل عنه إلى خلافه في هذا الخصوص، فسبحان من أجرى الحق على لسانه في كلامه المصدر بقوله (نعم يتصور أن يكون حديث المذهب الخ ص ٣٩٨) وإن انحرف عنه في آخره، وإذا اعترف المعارض بكلامه هذا ما اعترف سقط عن المذاهب أكثر الاعتراضات التى أتى بها

المعارض في "الدراسات" على العلماء من جميع المذاهب في أفراد كثير من المسائل الفرعية.

وما نقله ابن حزم - وهو من المتجاسرين - عن جميع أصحاب أبي حنيفة من تقديم الحديث الضعيف على القياس إفراط منه قبيح (١) وإن نقله الشيخ على القارى في "شرح المشكاة" عنه قال الحافظ السخاوى في "القول البديع" (قال شيخ الإسلام أبو زكريا النووى في "الأذكار". قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً. وأما الأحكام فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في احتياط في شئ من ذلك كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة فإن المستحب أن يتزهد عنه ولكن لا يجب) انتهى. ثم قال السخاوى: (إن الذى عليه الجمهور أنه يعمل به في الفضائل - أى ونحوها - شروطه دون الأحكام، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن ثم ما يعارضه، وفي رواية عنه: ضعيف الحديث أحب إلينا من رأى الرجال) انتهى. وقال الإمام النووى في رسالة له تسمى "الترخيص في الإكرام بالقيام" (اتفق أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل

(١) قلت ولوضح النقل عن ابن حزم في هذا الباب فالمراد من الضعيف ما يكون ضعفه متعملاً كالحسن أو ما تلقته الأئمة بالقول، وقد تكلمنا عليه في "التعقيبات على الدراسات" فإيراجع - النعماني

ونحوها من القصص وشبهها مما ليس فيه حكم ولا شئ من العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف) انتهى. وقال النووي في "تقريبه" في تفسير "شبهها" (من المواظ وفضائل الأعمال) انتهى. وزاد في "شرحه" على "صحيح مسلم" فيه (وأحاديث الترغيب والترهيب والزهد ومكارم الأخلاق) وقال الحافظ ابن حجر الهيتمي المكي في "رسالة له في مناقب معاوية" مثله، وزاد فيه (ومناقب الرجال) انتهى. وقال الحافظ ابن حجر المكي في "الفتاوى الحديثية" (الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال إتفاقاً بل إجماعاً) انتهى. وقال الشيخ على القارى في "شرحه" على "المشكاة" (يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إذا لم يكن ذلك مخالفاً للحديث الصحيح أو الحسن) انتهى. وقال الشيخ على القارى في "شرحه" المذكور في موضع آخر منه (إن محل العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ما إذا لم يعارضه حديث صحيح) انتهى. وكيف يعتد بنقل ابن حزم وهو من المقرطين المتجاسرين مع وجود النقل المذكور عن مثل الإمام النووي ولا معتبر بنقله في مقابلة نقل الإمام النووي. فعد المعترض ما نقله ابن حزم تحقيقاً خارج عن حدود التحقيق.

وأما كلام الخوارزمي فلا دلالة له على أن مذهب الإمام أبي حنيفة تقديم الحديث الضعيف على القياس في الأحكام، وإنما دل على أن حديث إعادة الوضوء والصلاة في الفقهية، وحديث ابن مسعود ليلة الجن في نبيذ التمر وإن كانا ضعيفين فيما عند

الخوارزمي من سندهما لكن ترك بها الإمام القمقام أبو حنيفة القياس لما أنه قد وصل إلى أبي حنيفة ما صح من سندهما أو حسن فعنى قول الخوارزمي: فلم أن أبا حنيفة يقدم الأحاديث الضعيفة على القياس - هو أنه يقدم الأحاديث الضعيفة التي تأيدت بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة على القياس. ويمكن أن يكون ما ذكره الخوارزمي ههنا ظاهره رأى له رآه ولا مستند له في ذلك عن الإمام. ومثل هذا قد ورد في كتب الفقه والحديث. والدليل على أنه لا بد من العناية بأخذ الوجهين المذكورين في كلام الخوارزمي هو ما قالت الحنفية الأعلام من أن حديث إعادة للوضوء والصلاة بالفقهية روى مرفوعاً متصلاً عن ثمانية من الصحابة العظام سوى المراسيل المرفوعة التي سندكها بعد. أولهم أبو موسى الأشعري روى حديثه الطبراني في الكبير، وفي معجمه (١) قال الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي (لا سبيل إلى دفعه لاتصاله وثقة رجاله) انتهى. وثانيهم أبو هريرة أخرج حديثه الدارقطني في "سننه" وضعفه. وثالثهم ابن عمر أخرج حديثه ابن عدي في "الكامل" وقال الإمام الحافظ الزيلعي في "تخریجه" (ما ذكره ابن الجوزي من حكمه بعدم صحة هذا الحديث غير صحيح) انتهى؛ على أن الحكم بعدم الصحة لا ينافي أن يكون الحديث حسناً، ورابعهم أنس بن مالك أخرج حديثه الدارقطني في "سننه" وضعفه، وله طريق آخر أخرجه أبو القاسم

(١) كذا في الأصل والصواب في "معجمه الكبير"

حمزة بن يوسف السهمي في "تاريخ جرجان". وخامسهم جابر بن عبدالله أخرج حديثه الدارقطني وضعفه. وسادسهم عمران بن الحصين أخرج حديثه الدارقطني أيضاً وضعفه. وسابعهم أبو أبي المايح أخرج حديثه الدارقطني وضعفه. وثامنهم معبد بن أبي معبد الخزاعي رواه "صاحب" "مسند أبي حنيفة". قال الإمام ابن الهمام (ومعبد هذا لا شك في صحته، وذكره ابن مندة وأبو نعيم في الصحابة رضي الله تعالى عنهم) انتهى. وأما المراسيل المرفوعة فهي أربعة بل ستة (١) مرسل أبي العالية (٢) ومرسل معبد الجهني (٣) ومرسل إبراهيم النخعي (٤) ومرسل الحسن البصري (٥) ومرسل قتادة (٦) ومرسل الزهري. فأما مرسل أبي العالية عن نفسه بلفظ (عن أبي العالية قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) الخ فجاء بأسانيد أحد عشر وهي صحيحة بأجمعها كما في "تخريج الهداية" للإمام الحافظ الزيلعي، ومرسل أبي العالية عن غيره ولفظه (عن أبي العالية عن رجل من الأنصار قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) الخ له سند واحد أخرجه الدارقطني وضعفه، وأما مرسل معبد الجهني فأخرجه الدارقطني وضعفه. وأما مرسل إبراهيم النخعي فأخرجه الدارقطني وحكم بعدم صحته، وهو لا ينافي القول بحسنه. وأما مرسل الحسن البصري فأخرجه الدارقطني في "سننه" والإمام الشافعي في "مسنده". وقال ابن عدى في "الكامل" (وقد روى هذا الحديث الحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والزهري

مرسلاً) انتهى. فصارت المراسيل المرفوعة ستة. والدليل عليه أيضاً ما قالوا من أن حديث التوضي ببنيئد التمر مروي مرفوعاً متصلاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم. فأما حديث ابن مسعود فرواه أصحاب "السنن الأربعة" سوى النسائي والإمام أحمد في "مسنده" ورواه الدارقطني في "سننه" بثلاث طرق، والإمام الطحاوي في "كتابيه" بطريقتين، وابن عدى في "الكامل" وأبو نعيم في "دلائل النبوة". قال الترمذي في بعض أسانيده: هذا حديث حسن صحيح غريب، وقد سبق من قبل نقلاً (أن أدنى مراتب أسانيد أحمد أنه حسن)، أما حديث ابن عباس فرواه ابن ماجه في "سننه" والطبراني في "معجمه" والبخاري في "مسنده" ورواه الدارقطني في "سننه" بثلاث طرق، والبيهقي في "سننه" وإذا عرفت هذا فلا بد من المصير إلى نحو ما ذكرنا في كلام الخوارزمي. وهذه المراسيل حجة عند الكل لما في شروح "شرح النخبة" من (أن الإحتجاج بالمرسل مرسل القرون الثلاثة مذهب أبي حنيفة ومالك وأصحابها في طائفة، وهو قول أحمد في رواية، وقال الشافعي: يقبل المرسل إن اعتضد بمجيبه من وجه آخر يبان الطريق الأول بأن كانت شيوخها مختلفة مستنداً كان الثاني أو مرسلاً صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً ذكره الشيخ زكريا) انتهى. وقد قدمنا الكلام على المرسل أزيد من هذا. ثم إن قول الإمام بأنه يتوضأ ببنيئد التمر ويغتسل به ولا يجوز التيمم بوجوده هو القول

المرجوع عنه له ، والقول الأخير المرجوع إليه له هو أنه يتمم ولا يتوضأ به ولا يغتسل به . قال العلامة الحلبي في " شرح المنية " (إن الرواية المرجوع إليها عن أبي حنيفة هي أنه يتمم ولا يتوضأ به ولا يغتسل به ، وعليه الفتوى ؛ لأن حديث الوضوء يبيد التمر وإن صح لكن آية التيمم ناسخة له) انتهى .

قوله وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث الخ (ص ٤٠٠)

قلت : ما ثبت عن الإمام أحمد إنما هو تقديم الحديث الضعيف على رأى الرجال سواء كان جليلاً أو خفياً . ولو سلمنا أن هذا القول ثبت عن أبي حنيفة أيضاً فهو مطلق أيضاً فالقول بتقديمه على القياس الخفى دون الجلى من مبتدعات المعارض ومخترعاته لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ؛ على أن الحديث الضعيف لعدم ثبوته لم يفد الشك أيضاً فضلاً عن الظن والقياس جليلاً كان أو خفياً يفيد ظنوناً بعضها فوق بعض ؛ فما أفاد الظن أقوى مما أفاد الموهوم ، وليس العمل بالحديث الضعيف من كمال اتباع الحديث بل هو من حيث أنه نسبة من ذلك العامل لما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم إليه يفضى إلى ما يفضى . قال صلى الله تعالى عليه وسلم (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ومتى ما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شئ من الأحكام بسند صحيح أو حسن لم يصح نسبته إليه صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ لأنه

كذب عليه بظن المخبر ، وأما تقديم الإمام أحمد الخبر الضعيف على رأى الرجال فلا يفيد الحكم منه بأن ما فى الحديث الضعيف صح نسبته إليه صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله فإذا ثبت هذا من مذهب أبي حنيفة فلا يسع لمقلده الخ (ص ٤٠٠)

قلت : قد عرفت أن هذا ليس بمذهب رحمه الله تعالى بل نسبته ذلك إليه من ابن حزم إفراط مخالف لما ثبت عن الأنبياء من النقل ، فيصح لمقلده أن يحكم بالصحة على مأخذه بمجرد أخذه به كما قد أسسه المعارض من قبل واعترف به . (١) وإذا صح ذلك الحكم من المقلد صح معارضته بما فى الكتابين أو بما فى غيرهما من الأحاديث الصحاح إذا وجد فيه التراجيح ، نعم لا يسع للمقلد أن يقول للإمام فى الباب حديث صحيح أو حسن بمجرد حسن الظن إليه ، وإنما يسع له ذلك إذا وجد حديثاً صحيحاً أو حسناً كذلك ، وما حكم الحفاظ فى الوضوء بالنبيذ ، وفى فساد الوضوء والصلاة بالقهقهة من أنه ثبت فيها الحديث الضعيف ؛ فهو ليس بدليل لثب ما عداه بل إنما حكمهم هذا باعتبار سند معين . ومن حكم من الحفاظ بأنه لم يشبه فيه إلا حديث ضعيف وإنما قال لعدم اطلاعه على السند الصحيح أو الحسن فيها . والمثبت مقدم على الناقى ، أما سمعت كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا فى حديث فساد

الوضوء والصلاة بالقهقهة ، وكلام الإمام الترمذى فى حديث الوضوء بالنيل ليلة الجن ، وليس الحكم من الحفاظ فيها بأن حديثها ضعيف دليلاً على نفي ما عدها مطلقاً بل على نفي ما عدها إذا لم يوجد خلافه ، وفيما نحن فيه قد وجد وتحقق لما مر .

قوله لا ما استدلل به لنصرته الخ (ص ٤٠١)

قلت : إذا وجد الاستدلال فى كتب الفقه المعتبرة أو مسألة شرعية فيها تعين أنه منسوب إلى الإمام صاحب المذهب إلا إذا دل قرينة على أنه ليس بمنسوب إليه كما قلنا فى كلام الخوارزمى السابق ، ولا يلزم فى ذلك إيراد السند المتصل إلى الإمام أو إلى أصحاب تلك الكتب لما قد مر . فالقول باختصاص حسن الظن به لا بأتباعه المقلدين باطل ههنا ، فإن جميع ما استدلوا به منقول عنه ، فالظن فيه حسناً أقل إلى الإمام دون أتباعه ، فقوله (كما أنه مخصوص بإمام علم عدم تجويزه تقديم الضعاف على الأقيسة كما مر بخصوص بما علم الخ ص ٤٠١) باطل بشقيه ، وتبين حينئذ بطلان قوله أيضاً (فقد تبين أن فى حسن الظن من المقلد إلى صاحب المذهب لا مسامحة الخ ص ٤٠١) بشقوقه الثلاثة ، على أن مقلدى ذلك الإمام وأتباعه إذا كانوا من الأثبات المتقنين العارفين الذين يصح منهم الحكم بصحة الحديث وحسنه وضعفه وبالجرح والتعديل ، وحكموا بأن ضعيف الحديث جاء ضعفه من بعد وكان صحيحاً أو حسناً عند الإمام فيجوز أن يعارض الصحيح أو الحسن .

كيف لا يصح سماع قولهم هذا ، فالقول باختصاص حسن الظن بالإمام دون أتباعه تحكم محض لا يجوز إتباعه .

قوله ويستند عمله إلى الحديث الذى علم صحته إجمالاً الخ (ص ٤٠١)

قلت : من ذا الذى لا يستند عمله إلى الحديث فيما وجد فيه وإن كان من المجتهدين أو المقلدين ، وإنما يأتى المقلدون باسم الإمام فى البين لتعيين الوسطة فى عمله به ، كما يذكر من يقرأ القرآن على سبعة أحرف إسم قارئ معين فى واحد واحد منها ، وكما يذكر المريدون أسماء المرشدين على وجه التعيين ويرجعون إليهم فى سلوك سبيله تعالى . وإلا فالكل من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى ، لا من أبى حنيفة وذويه ، ولا من الشافعى وذويه ، ولا من مالك وذويه ، ولا من أحمد وذويه ، ولا من ابن العربى وذويه ، ولا من الشعراوى وذويه ، ولا من الأقطاب وأقطاب الأقطاب وذوهم ، ولا من سائر المجتهدين ، ولا من سائر العرفاء بالله تعالى ، ولا من القراء السبعة أو العشرة ورواتهم ، ولا من الحديثين ، ولا من الفقهاء ، ولا من غيرهم . قال تعالى خطاباً للصحابه وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم من المجتهدين وغيرهم ومن الحديثين وغيرهم ومن العارفين وغيرهم من الفقهاء الأصوليين والفروعيين وغيرهم (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) فقوله (لا إلى قول إمامه فى معارضة

الحديث (ص ٤٠١) وإن كان صحيحاً في نفسه ينبغي أن يجنب عنه لما أنه يوهم أن استناد العمل إلى قول الإمام لا يصح عنده أيضاً . قوله فغاية ذلك أنه لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث

الصحيح الخ (ص ٤٠١)

قلت : قد نبهناك فيما قبل على حال الشرائط المتقدمة فتنبه لها ولا تكن من الغافلين . ثم نقول : إذا انتفت المؤاخذه من المعارض عن الأئمة أصحاب المذاهب ووجب عليهم في تلك الصورة العمل بذلك الحديث الذي علم صحته إجمالاً عندهم فلزم منه وجوب ترك العمل بالحديث الصحيح وإن كان من " الصحيحين " عليهم ؛ لما أنه يحرم على المجتهد تقليد رأى غيره ويجب عليه العمل بما ألهم وأرشد إجماعاً . ثم جئنا إلى الكلام على من قلدهم واعتقدتهم والتزم تقليدهم وصوب أقوالهم فنقول : قد اعترف المعارض فيما قبل بأن (الإجتihad على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقدونه والتزم تقليده حجة كالكشف فإنه حجة على الكاشف وعلى غير الكاشف من اعتقده والتزم تباعه وتقليده) (١) انتهى . فإذا كان مقلدوهم من ذكرنا وصفهم فاجتهد المجتهد حجة عليهم كالكشف على غير الكاشف المذكور . ومن المعلوم أن حجية الكشف داعية إلى أن يجب على غير الكاشف المذكور تقليد الكاشف فكذا الإجتihad ؛ على أن اجتهد الأئمة الأربعة نوع عظيم من الكشف ، فكما أنهم من كبار الكاشفين وساداتهم كذلك كشوفهم واجتهاداتهم من أعظم

(١) راجع " الدراسات " ص ٣٧٢

أنواع الكشف ؛ على أن المقلدين المذكورين إذا عملوا بذلك الحديث الصحيح وتركوا العمل بحديث أئمتهم فربما يوجد منهم الخروج عن المذاهب الأربعة بذلك ، وقد تقدم أنه قام الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وأيضاً إذا كان أولئك المقلدون موصوفين بما ذكرنا فغلبة التقليد هناك صار موجباً بعدم أن كان مصححاً . وهل يجوز لأحد ترك ماصوبه والعمل بما ليس بصواب فيما عنده من العلم ؟ والأمر على هذا فيما أعلم في المقلدين للأئمة الأربعة . نعم إذا ثبت عند أولئك المقلدين أن قول إمامهم ليس له مأخذ لا من الكتاب ولا من السنة ولا من الإجماع والحديث الصحيح في خلاف قوله قائم على أصوله وتحقق ذلك عندهم في أى مسألة من المسائل الشرعية وتيقنوا به حتى ما كان قولهم عندهم إلا مجرد رأى مخالف للحديث الصحيح أو الحسن فلا يجوز لهم تقليده فيه ، فقد وقع التصريح في الكتب المعتمدة (أنه لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام أبي حنيفة ، وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها أو على قول أحدهما أو على قول زفر إلا لضعف دليل) انتهى . كما لا يجوز لأحد تقليد أهل الكشف فيما لم يتيقن فيه بأنه كوشف به عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يثبت عنده ذلك الكشف بقول عادل ثبت بناءً على حسن الظن أنه كوشف به وهو خلاف الحديث الصحيح أو الحسن القائم إجماعاً ، لكن الشأن في تحقق تلك الصورة عند المقلدين المذكورين وهم يقولون أنى هي ؟ ولم يوجد في العارفين ومن

يدعى فيهم الكشف في هذه المسئلة وتلك المسئلة إلا هذه الصورة
فلا يعباء بدعوي هذه الكشف إلا فيما استثنينا ، وأنى هو ؟

بحث ما يتعلق بالدراسة الثانية عشرة

قوله - في الدراسة الثانية عشرة - "الدراسة
الثانية عشر"

قلت : قد تكلمنا على هذا القول في الدراسة "الحادية
عشرة" فإن شئت الوقوف عليه فارجع إليه ،

قوله وبعضه في ذلك ما ذكرت من جسارات الحنفية على
خلاف الخ (ص ٤٠٢)

قلت : قد علم مما تقدم أن جميع ما ذكره المعارض عن
الحنفية الكرام وعده جسارات صدرت عنهم من عند نفسه من
غير سلف له في ذلك على خلاف الأحاديث الصحيحة فهي ليست
كذلك قطعاً ، بل هي مأخوذة منقولة عن الإمام ، مصدوقة
بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة الشريفة التي عني عنها أهل البغضاء
بالحنفية الكرام الأعلام .

مكر نه بيند بروز شهره چشم چشمه آفتاب را چه گناه
فإنما هي جسارته على الحنفية الكرام برأى رآه في ترجيح
هذا على ذلك لا غير ،

قواه فإنني ما تركت مذهبه إلا فيما خالف الحديث الصحيح
الخ (ص ٤٠٢) (١)

(١) قلت : كذا قال صاحب "الدراسات" ههنا ، وقال في "الايقاظ
الثالث" من "المرصد الثاني" من كتابه "ايقاظ الوستان في بطلان
الكفاة باهل بيت الرضوان" (ونسخته الخطية محفوظة في خزانه جامعة
السند بحيدر آباد السند ، والمرصد الثاني من هذا الكتاب يشتمل على
ابطال توهم من يتوهم من فقهاء العصر الكفاية للزهراوين ، ويشتمل
على ايقاظات ، فالايقاظ الثالث "في ابطال توهمه من حيث بيان معنى
العلم الذي يوجب الكفاة عند من قال بها" ما نصه :

"مم المراد بما يتعلق بالسنة في قولنا : يعرف أصل كل
مسئلة بشرائطه المعبرة وما يتعلق بذلك مما يوجب الاتقان
من الكتاب كان أو من السنة اه . ليس المباحث التي تصدى
بها علماء الاصول اتقدها بقولنا : وأن يكون عريفاً اه بل
المراد به الاحوال المتعلقة بالمآتون المعينة من الاحاديث التي
استدل بها علماء المذهب واسانيده ، ويندرج فيها علم الجرح
والتعديل بعد احاطة العام بالرواية على ما هو المعتبر عند
أهل الاسناد والحديث ، والتمييز بين الطرق ضعفاً وقوة وغير
ذلك من الامور التي لا بد منها لمهرة أصحاب هذا العلم المتيف
- جعلنا الله سبحانه من أهله وأعاذنا من جهله - لانهم لما

قلت : لم نجد في مذهب الإمام مخالفة للحديث الصحيح إلا إذا كان في جانبه أيضاً شهادة من حديث معارض أو ناسخ غير

اشتراطوا في حد العالم الاقتدار على تصويب مذهبه وترجيحه واظهار تخطيه مذهب غيره كالشافعي مثلاً ، لاسندوحه عن كونه من سباق علم الحديث واسناده وحذاه ، اذ كل من الاثمة تمسك فيما ذهب اليه بالا حاديت والآثار ، فإ لم يطلع على مواخذها بحقوقها متناً وسنداً ورواة وطرقاً وغير ذلك لا يقتدر على التصويب والتخطيه ، ومن قله الخدمه لهذا العلم الكريم والمنصب العظيم اجترأ بعض الضعفه على الطعن في مذهب امام الاثمة سراج الاثمة أبي حنيفه النعمان بن ثابت الكوفي - رضى الله تعالى عنه وعن أصحابه - من حيث عدم الطباق بالاحاديث النبويه صلى الله على صاحبها التحية حتى سمونا " أصحاب الرأي " وهذه شهادة صادقه منهم على أنفسهم بقله الدويه في علم الحديث ؛ اذ منشأ اشتباههم على ما قال بعض الفضلاء : أن بعض الاحاديث التي استدل به فقهاءنا المتأخرون في مدوناتهم مجروح عند السيرة من أهل الحديث كأكثر احاديث صاحب الهدايه كما لا يخفى على الناظر في كلام ابن الهام حتى أن بعض علماءنا نسبوا اليه قله المعرفة في علم الحديث ، فظن الضعفاء ان هذا يوجب وهناً في مذهب الامام ، وذلك مغلظه قبيحه ؛ لأن بعض هذه الاحاديث مما لم يتمسك به أبو حنيفه وانما تمسك به بعض الفقهاء بحسب علمه لعدم وقوفه على ماخذها ؛ ولهذا ترى أن صاحب " شرح سواهب الرحمن " استدل بالاحاديث

أن الترجيح لأحد الجانبين أمر يتعلق بالرأى . ومن المثيقن أن رأى مثل الإمام الأعظم أعلى شأنًا وأقوى مأخذاً من رأى مثل هذا

الصالح في أكثر المسائل مما لم يستدل صاحب " الهدايه " بها . وكذا الاسام ابن الهام عوض في بعض مواضع الاستدلال باحاديث الكتاب احاديث أخرى لم تتوجه اليه كلمة الجارحين في بعضها ، فإ تمسك به أبو حنيفه .

لكن الجرح طار في السفلى لا يضر في العلو ، وبيان ذلك ما صرح به القطب الامام الرباني الامام الشعرائي في مقدمه " الميزان " بما حاصله :

طالعت " مسانيد أبي حنيفه " الثلاث فلا يروى حديثاً الا وبينه وبين الصحابي تابعي واحد اوتابعيان ممن اشتهر بجلاله الشأن ولم يحتاج الى التعديل لفخامه قدره وشهره أمره ، ولا يرتاب فيه الخصم بل تلقاه الاثمة بالقبول فينتهي سنده بواسطه أو بواسطتين فهذا السند العالي لا مطمع فيه للجرح ولا سبيل اليه للتضعيف . فاستدلالة بهذه المتون المرويه بالاسناد العاليه بعد كونها ظاهرة الدلاله في المطلوب مصون من نقب الخصماء ، ولما سفل السند ونزل منه رضى الله تعالى عنه انسلك في سلك الرواة بعض الضعفاء والمجروحين ، فالتضعيف الطارى بسببهم لا يزامم استدلال الامام . قال الامام الشعرائي : وهذا مما يحفظ انتهى ثم لما تبين ذلك علم أن العالم الحنفى لابد له أن يعرف مواخذ امامه ويحيط علمه برجال اسناده بأن يعبر على

المعارض . ولا أقول في الإمام بالعصمة لكن الأمر على هذا في نفس الأمر ، فلا وجه لترك مذهبه بهذه الدعوى الكاذبة الغير

”مسائده“ الثلاث وغير ذلك من الاصول التي عليها تمويل امامه ، وعلى ”كتاب الرسالة“ و ”كتاب العالم والمتعلم“ من تصانيفه ويعرف مع ذلك طرق المتون الاخرى التي توجهت اليها كلمة التضعيف فيمكن من تصويب مذهبه ويطلع من ذلك على مواخذ المذاهب الاربعة فيقدر على تخطئتها . فلوواجهه الشافعي مثلاً بحديث اتفق عليه ”الصحيح الستة“ ناطقاً بمذهبه بقابله بحديث حمل أباحنيفه على العمل بخلافه سواء كان من ”مسائده“ الثلاث أو من غيره من الاصول ؛ اذ قد ثبت أن عنده صناديق من الاحاديث لم ينقلها احتياطاً لكون النقل بالمعنى حراماً عنده ثم يبين وجه ترجيح هذا الحديث بالتمسك اما باثبات ضعف راو من رواية حديث الخصم فقد صرحوا أن في بعض رواية الشيخين وهن وضعف فضلاً عن غيرهم وعينوهم . عددًا وقد استوعبنا هذا البحث في ”مواهب سيد البشر في حديث الخلفاء الاثنى عشر“ أو يكون روايته أوثق أو لاعتضاد الانيسه أو عمل الفقهاء من الصحابة أو لعدم كون حديث الخصم نصاً في المطلوب ومتمملاً للتأويل الى ما يفيد هذا الحديث بخلافه أو غير ذلك من الوجوه التي لا يخفى على اولى الالباب اهـ

فانظر الى هذه التصريحات ثم بلغ به الحال الى أن يقول في ”الدراسات“ ما يقول ، فسبحان مصرف القلوب والاحوال ،

محمد عبدالرشيد النعاني

الصحيحة (١)

ودعوى أنه لم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث أيضاً دعوى كاذبة غير مسموعة كما لا يخفى على من طالع كتب الإسندلال في مذهب الإمام من شروح كتب الحديث وكتب الفقه والتخریجات وغيرها . ولو كان المعارض من المنصفين العادلين لما أقدم على هذا الإنكار الكاذب ؛ على أنه قد وجد من المعارض ترك جميع الأحاديث الصحاح والحسان والضعاف ، وترك جميع المذاهب ، والقول بما اخترعه وابتدعه وأحدثه في كثير من المسائل التي قد ذكرنا بعضاً منها في ”مقدمة تعاليقنا“ هذه .

وأيضاً جواز القياس ووقوعه متفق عليه بين الأئمة الأربعة وثبت القول به عنهم . وأن الحديث الصحيح الذي خالف قولهم هذا به ؟ فتعوز بالله من أمثال هذه المقتربات المخترعات . ويرده

(١) قلت : قال العلامة ابن تيمية في ”محتاج السنة النبوية“

” والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم الا لكونهم يستندون أقوالهم الى ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ فان هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به ، وأتبعهم لذلك ، وأشد اجتهاداً في معرفته ذلك وأتباعه ، والا فأي غرض للناس في تعظيم هؤلاء وعامة الاحاديث التي يرويها هؤلاء يرويها أمثالهم ، وكذلك عامة ما يجيبون به من المسائل كقول أمثالهم ، ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوماً يجب اتباعه بل اذا تنازعوا في شئ ردوه الى الله والرسول “ (ج - ٢ ص ١٣٩ طبع الاميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢١ هـ) محمد عبدالرشيد النعاني

أيضاً قوله السابق في "دراساته" من (أن ما قهرك من الحجة البالغة على ترجيح ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما يستدعي منك ترك كل مذهب يخالف حديث "الصحيحين" وإن ظهر تمسكه بحديث في غيرهما الخ ص ٣٩٧) فإن هذا الكلام يقتضي أن المعارض ترك كل مذهب وافق حديثاً صحيحاً في غيرهما إذا خالف حديث "الصحيحين".

قوله ومن الجهل الشنيع انتساب أقوال التابعين الخ (ص ٤٠٣)

قلت: هذا إنما يتم لو صح أن هذا القول من ماثبت وصرح أنه من أقوال التابعين لإمامهم فقط ومع هذا نسبوه إلى إمامهم، وهو مجرد وهم فاسد فيما اعترض عليه المعارض قبل، فإن ما أتى به الحنفية الكرام من القواعد والفروع في كتبهم المعتمدة المتداولة قول إمامهم الكريم بن الكرام إلا إذا قام قرينة معينة على ذلك، فهي ليست بحسارات عنهم، ولا انتسابهم ذلك إلى متبوعهم من الجهل في شيء، فضلاً عن أن يكون جهلاً شنيعاً. وهل يجوز أن يقال في مثله - وهو إظهار حق - أنه جهل؟ فضلاً عن أن يكون شنيعاً. ومن جهل هذا الوجه الأسنى فقد خسر خسراناً مبيهاً، وعد القول الحقيقي بالقبول من الحسارات والجهالات، وهو أليق بها وأحرى. ولو كان هذا الوهم سالماً لما بقي الاعتماد على كتب من كتب المذاهب ما لم يوجد فيها في مسألة مسألة وجزئي

جزئي وفرع وفرع سند متصل صحيح أو حسن إلى صاحب المذهب وإلى صاحب الكتاب الذي نقل المسائل عنه. ومن مصنفها الأولياء والعرفاء والمحدثون والفقهاء من مقلديهم، فيجب علينا على هذا طرح جميع ما ذكره في كتبهم المعتمدة إلا ما وجد فيه السند كما ذكرنا من حيث أنه لم يثبت عن صاحب المذهب شيء منها بعد. وليس ملتزمنا من جعلنا قلادة التقليد في أعناقنا إلا أقوال الأئمة أصحاب المذاهب لا أقوال أتباعهم المقلدين لهم قطعاً. فهذا الأساس الباطل الذي ذكره المعارض بنى عليه المعارض البناء الباطل وهو إهدار ما نقل عن الأئمة الأربعة عن حيز الاعتبار والاعتماد، وجعل الأقوال التي جاءت في كل مذهب مما لم يوجد فيه ذلك السند كأن لم يكن. ويلزم منه أن العلماء وغيرهم الذين قلدوا الأئمة الأربعة على رواياتهم الغير المتصلة بالسند المذكور إليهم إنما كانوا على ضلال ولم يحممهم هدى من الله إلى غير ذلك من الأباطيل التي تتفرع عليه ويستلزمها.

قوله والله سبحانه وتعالى يعلم مني أفي في كل ما أظهر به في هذه الدراسة من حالي صادق إن شاء الله تعالى (ص ٤٠٣)

قلت: لما كان هذا الحلف على الماضي خرج هذا الكلام من أن يكون يميناً منعقداً. وزيادة لفظ "إن شاء الله تعالى" في آخره أخرجه من أن يكون يميناً غموساً لو كان الحالف كاذباً عامداً في كذبه في هذا الحلف، والله أعلم بحقيقة الأمر، لكن

الشأن أن المعارض وإن وجد من العلماء السبع مائة من المحدثين المتقين الذين جمعهم الحافظ السخاوي في "رسالة" له على حدة ، ومن الحافظ العدل المتقن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ومن الإمام العارف بالله تعالى الكامل الكاشف خاتمة المحدثين والمجتهدين الحافظ السيوطي ، ومن الإمام العلامة القدوة القسطلاني رحمهم الله تعالى الذين مدار صلاح قدر معتد به من "الدراسات" عليهم مؤاخذه شديدة على ابن العربي حتى أن بعضهم كفروه ، وبعضهم فسقوه ، وبعضهم بدعوه ، وبعضهم تركوه ، وبعضهم حرموا مطالعة كتبه "الفصوص" و "الفتوحات" ونحوهما ، وبعضهم كان معتقداً له في أول أمره فتاب عن ذلك وتركه تركاً شديداً ، ومع هذا تصدى لبيان تأويلات كلامه ومخامل كتاباته وإن كانت لا تطبيقها كلامه ولا كتاباته لمصلحة خلاصه عما أوردوا عليه مما يوجب ما ذكرنا - والأمر في خطر شديد - وبني بعض تأويلاته وأجوبته على مجرد حسن الظن إليه في خلاف الأحاديث الصحيحة والحسنة حتى أنه في حكمه بأن فرعون اللعين كان مسلماً وطاهراً مطهراً صوبه وصدقه ، واعتقد جميع ما صدر عنه حقاً حقيقاً بالقبول والأمر كما ذكرنا . فما بال الإمام الأعظم أبي حنيفة وهو أعظم كشفاً ومعرفة بالله تعالى من ابن العربي لم يترك في مذهبه كثيراً من الأصول والفروع إلا مخدوشاً ، وعدها جسارات من الخنيفة ، والأمر على خلاف ما زعم قطعاً . فلا يطبق أحد أن يحكم على ما في القلب لقوله صلى الله

عليه وسلم "هلا شققت قلبه" ، لكن الأمارات الظاهرة أقامها الشريعة الغراء مقام ما في القلب ، فمن حكم بالبغضاء عليه مع أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلانما بنى أمره ذلك على الأمارات الظاهرة ، وحقيقة الأمر معلومة عند الله تعالى ، كما أنه يجوز الحكم على المسلم إذا أتى بأمارات الكفر كشك الزنار ونحوه بكفره ظاهراً مع أن حقيقة الحال معلومة عنده تعالى لا غير . ثم إن من أتباع أبي حنيفة ومقلديه بل أتباع الأئمة الأربعة ومقلديهم ألوفاً مؤلفة من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء الكاملين . فهل يجوز لمن كان يحرم نسبة الخطأ إلى عالم من علماء المسلمين تبعاً لمولاه ابن العربي ، ولمن يقول : إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا تبعاً له ، ولمن يحكم أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه تبعاً له أن يحكم عليهم في "دراساته" وغيره من رسائله بالسباب والشتائم والتخطئة والجسارات والتشريع الجديد على وجه الإطلاق أو التعميم أو التخصيص أو التقييد .

قوله رزقي الله سبحانه الكينونة التي * أمر الله بها الخ
(ص ٤٠٣)

قلت : أليست الأئمة الأربعة ومقلدوهم المذكورون من كبار العارفين بالله تعالى وسادات أهل الحديث الملتزمين بصدق اللهجة فالكينونة معهم أقوى وأعلى من الكينونة مع أمثال ابن العربي من

العرفاء ومع أمثال ابن حزم من المحدثين .

قوله وقد ربيت أنا وآبائي على موائد علمه الخ
(ص ٤٠٣)

قلت : لقد كان آباءه - رحمه الله تعالى - خلفاً عن سلف صالحين (١) ولم يكن فيهم عالم من علماء الشريعة إلا آباء الحقيقي وكانوا ممن يلتزم مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى أن ماتوا . فمن كان إلزام مذهب معين عنده إخلالاً بواجب وحدة الوجهة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإتيانا بالثنوية ، وإشراكاً

(١) قلت : وكان جده الشيخ طالب الله من الصالحاء الأبرار أصحاب الكشف وقد ذكر حفيده الشيخ معين في كتابه "إيقاظ الوسنان في بطلان الكفاءة لأهل بيت الرضوان" في "الإيقاظ الرابع" منه "في بيان قولهم : الأعاجم ضيعوا أنسابهم" ما نصه :

"وقد اتضح باعتبار كثرة الشهود زماناً بعد زمان أمر النسب لبعض القبائل من شرفاء السند وانتاؤهم إلى الأئمة الطاعين وضوحاً ، وتبين تبياناً وقفت عنه الظنون والأوهام ، وأقر بذلك الخواص والعوام ، والحمد لله تعالى على ذلك . وقد اعتضد ذلك بكشوف الصادقين من الأولياء وحسبه مقوياً ومؤكداً .

وقد يروى عن جدى - إذاقنا الله تعالى حلاوة مشربه ونزع الدلاء من شرعته - أنه حقق صحة نسب بعض

لخصوص الإمام المعين ، وإتباعاً لإمام ذلك المذهب دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم - وإن صدر عن العرفاء بالله تعالى والمحدثين أو الفقهاء الكاملين أو غيرهم - كان جميع آباءه لهذا الإلزام من الموصوفين بهذه الصفات الذميمة والقبائح الدميمة عنده أيضاً . فنعوذ بالله من شر الولد الذى أثار شراً عظيماً وصل بعضه بل كله إلى آباءه الصالحين منه ، وبعضهم من العلماء الكاملين . اللهم اجعل أولادنا صالحين ، وارزقنا ولدأ صالحاً بفضلك يا أكرم الأكرمين ويا أرحم الراحمين .

القبائل منهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسافر إليهم ، وصافح صغارهم وكبارهم ، وسمعت عن بعض شيوخ الشرفاء من يعتمد على قلده لكبريته وحسن سمته : أن جدى - شكر جده - كان ضيقاً عند آباءه ، وكان من أهل بيتهم شريف لا يبالى بسوء الكلام وفحش القول ، وكان ذلك ديدنه كلما تكلم ؛ فلما سمع ذلك وجد فى باطنه فخرج من بيتهم إلى المقابر فلقبه على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - فيما يلقى فيه المنزويون لبعض المتخلصين عن الكدورات البشرية ، فمات به على ذلك الوجد ، فرجع واعتذر إليه بما حدث به من الوجد الخارج عن حد الاعتدال من أمثاله ، وأخبر بالخبر فهذه وأشبهها شهادات صادقة من الأولياء على صحة نسب بعضهم .

النعاني

قوله الأول لا أبالي بتركه إذا ترجح عندي الخ (ص ٤٠٤)

قلت: إن كان ذلك التبين بناء على أن ثبوت القول عن صاحب المذهب يحتاج إلى إيراد السند المتصل إليه صحيحاً كان أوحسناً ، وتصريحهم في كل جزئ جزئ ومسئلة مسئلة وفرع فرع أنه قول أبي حنيفة فهذا الأساس كما هو باطل كذلك ما بني عليه باطل ، وإن كان بناء على تصريح المشايخ في المذهب الموثوق بهم فهو صحيح .

قوله حتى إن القول الثابت عن الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى الخ (ص ٤٠٤)

قلت: هذا من المعارض خلاف ما صرح به الفقهاء الأعلام من الحنفية الكرام أيضاً من غير حديث صحيح أو حسن قائم عنده على خلاف ذلك . قال الفقيه العارف في " الدر المختار " (الأصح كما في " السراجية " وغيرها أن يفتي بقول الإمام على الإطلاق ثم بقول الثاني - أي أبي يوسف - ثم بقول الثالث - أي محمد - ثم بقول زفر والحسن بن زياد) انتهى . وقال الإمام ابن نجيم في " البحر الرائق " (لا يفتي ولا يعمل إلا بقول الإمام الأعظم وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها أو على قول أحدهما إلا لضعف دليل ، أو تعامل بخلافه كالمزارعة ، ثم بقول أبي يوسف ، ثم بقول محمد) انتهى . ونحوه في كثير من معتبرات الفقه . وقال الحافظ

الذهبي في كتابه " طبقات الحفاظ " (القاضي أبو يوسف الإمام العلامة فقيه العراقيين روى عنه محمد بن الحسن الفقيه ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم . وقال المزني هو أنفع القوم للحديث . وقال يحيى بن معين : ليس من أصحاب الرأي أحد أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف . وقال يحيى بن معين أيضاً: أبو يوسف صاحب حديث وصاحب سنة) انتهى . وقال الإمام الزركشي في " بحره " (قال الكيا : إنا نعلم أن محمد بن الحسن من المجتهدين) انتهى . ولقد صرح عبارات الحنفية الأعلام أيضاً بأن جميع ما روي ونقل عن أبي يوسف ومحمد فهو رواية لها حقيقة عن أبي حنيفة .

قوله والإحتمال القوي بأن الأصل في رواية كتب المذهب الخ (ص ٤٠٥)

قلت: تنبيه أبا العاقل الفطن وتيقظ عند هذا الإعراف من المعارض ولا تكن من الغافلين فإنه ينفعك كثيراً . فنسئل المعارض فيما عده من جسارات الحنفية لا الإمام عن الدليل القائم على عدوله عن هذا الأصل فيه ، فإن أقام فيها - ولن يجعل الله له إليه سبيلاً - وإن لم يقم بقي تحت سلاطة الحجة البالغة وهي الأصل متجبراً لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

قوله فإن عارضه أتركه وإن ثبت أنه قول أبي حنيفة الخ (ص ٤٠٥)

قلت : هذا أيضاً وقوع منه فيما فيه خطر عظيم فإن مجرد وجود المعارض لا يقتضى استحسان ترك قول الإمام فضلاً عن وجوبه ، وإنما يجب الترك فيما إذا عارض الحديث الصحيح أو الحسن مجرد قول صاحب المذهب وليس معه شيء من السنة . وأنى هو ؟ ففى ترك المعارض كل رواية وعمل وقول حاله ليس كذلك خطر عظيم عليه ، وقد سبق منا أنه لم يوجد مثل هذا فى أقوال الإمام وكتب الفقه على ما بلغ إليه علمنا . فقلوه (وهو كثير فى أبواب الفقه الخ ص ٤٠٥) فيه بحث ، على أن الأمثلة التى أوردها المعارض فى أول "الدراسات" وأثنائه ليست من هذا القبيل لما مر هناك ؛ بل هى من قبيل معارضة الأحاديث بالأحاديث ، وترجيح هذا الإمام هذه على تلك ، وترجيح ذلك الإمام تلك على هذه لا غير . وستقف على مثل ما قلنا فى المثال الآتى إن شاء الله تعالى .

قواه ومن أمثلة هذا القسم من المتروكات عندى ما ذكروا الخ (ص ٤٠٥)

قلت : مستند الحنفية الكرام فى ذلك الحديث الذى رواه الإمام مسلم فى "صحيحه" والترمذى فى "سننه" وقال فى آخره : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه فى "سننه" عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ، ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام) فقلوه (وهو قول لم نطلع إلى الآن على مستنده من السنة ، وثبت عندنا ما ينفيه ص ٤٠٥) وقوله (فالتسارع إلى الرواتب ما لم يظهر له دليل وجواب عن هذه الأحاديث النافية له غير مباح عندنا ص ٤٠٧) مما لا يباح القول به .

وحديث البراء بن عازب وحديث أبى رمنة رضى الله تعالى عنهم اللذان رواهما أبوداؤد فى "سننه" لا يعارض حديث عائشة لما قد تقرر عند الكل أن أحاديث غير "الصحيحين" إذا لم تكن برجالها ولا برجال أحدهما ولا بشروطها ولا بشروط أحدهما يترجح عليها حديث "الصحيحين" وحديث أحدهما لا سيما وقد نص الترمذى على أن حديث عائشة حسن صحيح ، وأبو داؤد سكت على حديثها وغاية ما يدل عليه سكوت أبى داؤد فى "سننه" الحكم بالحسن فلا تعارض بين الحسن الصحيح والحسن المجرد أيضاً ، (١) ولذا قال العلامة الشيخ إبراهيم الحلبي فى "شرحه

(١) قلت : ولكن حديث البراء رضى الله عنه قد أخرجه مسلم فى "صحيحه" أيضاً فقال

"وحدثنا حامد بن عمر البكرائى وأبو كامل فضيل بن الحسين البجدرى كلاهما عن أبى عوانة - قال حامد : حدثنا أبو عوانة - عن هلال بن أبى حميد عن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن البراء بن عازب قال : رمت الصلاة مع محمد

صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء" اهـ

وهذا السند بعينه سند أبي داود عن أبي كامل وإن كان سياقه يغاير سياق مسلم حيث قال في "باب طول القيام من الركوع وبين السجدين"

"حدثنا مسدد وأبو كامل - دخل حديث أحدهما في الآخر - قال: حدثنا أبو عوانة عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: رقت محمداً صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو كامل: رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوجدت قيامه ركعته وسجدته ، واعتداله في الركعة كسجدته ، وجلسته بين السجدين وسجدته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء . قال أبو داود: قال مسدد: فركعته واعتداله بين الركعتين فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته ، فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء" اهـ .

قال الفقيه العلامة المحدث أبو إبراهيم خليل أحمد الحنفي السهارنبوري في "بذل المجهود في حل أبي داود"

"وأخرج النسائي هذا الحديث من طريق عمرو بن عون (قلت: والدارمي أيضاً من طريقه) قال: حدثنا أبو عوانة بهذا السند قال: رقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته فوجدت قيامه وركعته واعتداله بعد الركعة فسجدته فجلسته

بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء . وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في "مسنده" من طريق عفان قال: حدثنا أبو عوانة ولفظه كحديث مسلم ، فيستدل بهذه الأحاديث على أن ما أخرجه أبو داود من لفظ أبي كامل وقع فيه الغلط والتصحيح ؛ فإن كلهم ذكروا الجلسة بين التسليم والانصراف ، وقال أبو كامل: "وسجدته ما بين التسليم والانصراف" . فهذا غلط فيه وإن حملة بعض الشراح على سجدة السهو ، وكان في أصل الرواية: "وسجدته وجلسته ما بين التسليم والانصراف" فسقط منه لفظ "فجلسته" وكذلك ادخال الكاف على ركعته وسجدته . وكذلك ذكر "سجدته" بعد ركعته فكلاًهما وهم فيه وسقوط وتغير بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان . ولعل ذكر أبي داود حديث مسدد بعد هذا إشارة إلى وهم رواية أبي كامل ؛ ولكن يشكل هذا بما رواه مسلم من حديث حاسد بن عمر وأبي كامل عن أبي عوانة إلا أنها اختلفا ، فقال أبو كامل: عن أبي عوانة ، وقال حاسد: حدثنا أبو عوانة بهذا السند ثم ساق الحديث ولم يذكر الاختلاف في لفظيهما بل ظاهر سياقه يدل على أنها اتفقا على هذا اللفظ الذي يوافق لفظ مسدد ، فكيف يمكن أن يكون سياق أبي كامل عند أبي داود على خلاف سياقه عند مسلم . والتفصي عن هذا الاشكال عندى صعب ، اللهم إلا أن يقال: أن أبا كامل لما روى الحديث لمسلم كان حاقظاً له فرواه على وجهه ثم بعد ذلك لما رواه لأبي داود نسيه فرواه بالمعنى وغلط فيه . وهذا على تقدير أن يكون الوهم نضافاً إلى أبي كامل ، ويمكن أن يكون الوهم والغلط من المصنف

أبي داؤد كما يدل عليه قوله: "دخل حديث أحدهما في الآخر" أي لم يحفظ لفظ أحدهما من الآخر ثم بين ذلك فميز لفظ مسدد من لفظ أبي كامل فاختلف عليه ونسب لفظ مسدد إلى أبي كامل ولفظ أبي كامل إلى مسدد، وكان هذا السياق الذي نسبته إلى أبي كامل سياق مسدد، وصحة هذا الجواب موقوف على أن يوجد حديث مسدد في موضع آخر على هذا السياق ولا يكون مخالفاً له ولكن تتبعته فما وجدت سياق مسدد عند غير أبي داؤد. والاولى أن يقال: إن هذا إن كان غلطاً وتصحيحاً فليس هذا من أبي كامل ولا من المصنف بل هذا تصحيح نشأ من الناسخ وتصحيح النساخ أكثر من هذا وأصح وأقبح والله تعالى أعلم" ١ هـ

قلت: وصحة هذا موقوف على ابداء نسخة صحيحة خالية عن هذا الابدال والتغيير والا فيرتفع الايمان عن صحة الكتب المتواترة عن مؤلفيها ويدعى التصحيح والتحريف من شاء في أي حديث شاء. والصحيح عندي هو الجواب الاول فاني بحمد الله قد اطلعت على سياق مسدد في "كتاب السنن الكبير" للحافظ البيهقي فوجدته كما أورده أبو داؤد في "سننه" وفيه أيضاً لفظ أبي كامل على ما ساقه مسلم عنه، قال البيهقي في "باب ما يستحب من أن يكون مكث المصلي في هذه الاركان قريباً من السواء": ما لفظه:

"اخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان أنبا أحمد بن عبيد الصفار ثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا أبو كامل ومسدد (ح واخبرنا) أبو عبد الله الحافظ أنبا أبو النضر الفقيه ثنا محمد بن أيوب أنبا مسدد قالنا ثنا أبو عوانة عن هلال بن أبي

حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: رقت محمداً صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوجدت قيامه وركعته واعتداله بعد الركوع فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء" ١ هـ

فما أورده صاحب "الدراسات" من سياق أبي كامل برواية أبي داؤد ليس فيه شيء يدل على مدعاه ولو بوجه من الوجوه.

وأما روايته مسدد فهي أيضاً لا تدل على الجلسة الطويلة التي تسع الاذكار الواردة عقب الصلوات بل على الجلسة التي تقارب الركوع والقومة والسجدة والجلسة بين السجدين، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يجلس بعد التسليم شيئاً يسيراً في مصلاه، وقد جاء بيانها في حديث عائشة رضي الله عنها مفصلاً وذكره المصنف في الكتاب.

وأما ما وقع فيه من ذكر قيامه صلى الله عليه وسلم فيعارضه ما رواه البخاري في "باب استواء الظهر في الركوع وحد اتمام الركوع والاعتدال فيه والاطنائنه" من "جامعه" من حديث شعبة "قال: اخبرنا الحكم عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريباً من السواء" ١ هـ ورواه في "باب الاطنائنه" حين يرفع رأسه من الركوع من طريق أبي الوليد عن شعبة به، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري بشرح صحيح البخاري".

"والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلوته متقارب ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في "باب استواء الظهر" وهو قوله: "ما خلا القيام والقعود" ووقع في رواية مسلم: "فوجدت قيامه فركعته فاعتداله" الحديث، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهم الراوى الثقة على خلاف الأصل، ثم قال في آخر كلامه: فلينظر ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من خارج الحديث. هـ وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه ولم يذكره الحكم عنه وليس بينها اختلاف في سوى ذلك إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من قوله: ما خلا القيام والقعود. وإذا جمع بين الروايتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيها أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة وكذا القعود، والمراد به القعود للشهد". هـ

قلت: وليس في حديث الحكم ذكر الجلسة بين التسليم والانصراف أيضاً فليتبّه. وقال العلامة المحدث شير أحمد العثاني الديوبندي "لحنى في" فتح الملهم بشرح صحيح مسلم: "

"والذى يغلب على الظن - والله سبحانه وتعالى اعلم - هو ما قاله بعض العلماء: من كون ذكر القيام في هذا الحديث وهماً، واستثناء القيام والقعود هو أصح وأقرب إلى ما هو المنقول من صفة صلاته في أكثر الأحيان، وإن التقارب

أما هو في غير هذين الركعتين، ويشهد لذلك أنه لم يذكر في الحديثين جلوس الشاهد، فيكون ذكر القيام وهماً من رواه؛ فإن القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب". هـ (ج - ٢ ص ٨٧ طبع الهند)

والذى يدل على أن الجلسة بعد الصلاة لم تكن طويلة تحديث ابن أبي ليلى هذا الحديث انكاراً على من اطال القومة قال أبو داؤد الطيالسي في "مسنده".

"حدثنا شعبة" قال: أخبرني الحكم أن مطربين ناجية لما ظهر على الكوفة أمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلى بالناس فصلى، فكان إذا رفع رأسه من الركوع أطال القيام، فحدثت به ابن أبي ليلى فحدث عن البراء بن عازب قال: كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى فركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وإذا سجد، وإذا رفع رأسه من السجود، وبين السجدين قريباً من السواء". هـ

وتفسير هذه الاطالة مروي في "صحيح مسلم" من طريق شعبة عن الحكم قال:

غلب على الكوفة رجل قد ساء زمن ابن الأشعث فأمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلى بالناس فكان يصلى فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول "اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد أهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند". قال الحكم: فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي ليلى فقال: سمعت البراء بن عازب يقول: كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وركوعه وإذا رفع رأسه من الركوع وسجوده وما بين السجدين قريباً من السواء . قال شعبه : فذكرته لعمر بن مرة فقال قد رأيت ابن أبي ليلى فلم تكن صلاته هكذا .

فظهر من هذا أن ما ذكره سدد من "جلسته عليه الصلاة والسلام بين التسليم والانصراف" لم تكن بحيث تسع هذا المقدار الذي أطال به أبو عبيدة في قوته . فضلاً عن أن تكون طويلة . مقدرة بقدر قياسه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كما زعمه صاحب "الدراسات" .

هذا وأخرج عبد الرزاق من حديث أنس قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ساعة يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رصفه . أخرج أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" عن أبي الاحوص قال : كان عبد الله إذا قضى الصلاة انفتل سريعاً ، وأخرج عن ابن عمر قال : كان الامام اذا سلم قام ، وأخرج عن أبي رزين قال : صليت خلف علي فسلم عن يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو . وأخرج عن مجاهد قال قال عمر : جلوس الامام بعد التسليم بدعة . وأخرج عن محمد بن قيس عن ابيه قال : كان أبو عبيدة بن الجراح اذا سلم كأنه على الرصف حتى يقوم . وأخرج عن عاصم عن عوسجة بن الرماح عن ابن أبي الهذيل عن ابن مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لم يجلس الا مقدار اللهم أنت السلام واليك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام . وأخرج عن مجاهد قال : أما المغرب فلا تدع أن تتحول . وأخرج عن طاووس أنه كان اذا سلم قام فذهب كما هو ولم يجلس . أ هـ (مصنف أبي بكر بن أبي شيبة ج - ١ ص ٢٠٤ طبع ملتان الباكستان الغربية)

الكبير" على "منية المصلي" (وحديث أبي داود عن أبي رمثة لا يعارض حديث عائشة لأنه لا يعادله في الصحة ، ولأنه لا مخالفة بينهما لأن المكث مقدار ألهم أنت السلام إلى آخره فصل ، ولا دلائل - أي في حديث أبي رمثة - على المكث أكثر من ذلك فيكره لمخالفته ما كان دأبه صلى الله عليه وسلم كما هو مفهوم حديث عائشة . وما ورد من الأحاديث في الأذكار عقيب الصلاة فلا دلالة فيها على الإتيان بها عقيب الفرض قبل السنة بل يحمل على الإتيان بها بعد السنة ، ولا يخرجها تحلل السنة بينها وبين الفريضة عن كونها بعدها وعقبها لأن السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها ، فلم تكن أجنبية عنها ، فما يفعل بعدها يطلق عليه أنه فعل بعد الفريضة وعقبها . وقول عائشة رضي الله تعالى عنها : "مقدار ما يقول" يفيد أن ليس المراد منه أنه كان يقول ذلك بعينه ، بل معناه كان يقعد زماناً يسع المقدار ونحوه من القول تقريباً ، فلا بنا في ما في "الصحيحين" عن المغيرة رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول : دبر كل صلاة

وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن أبي الزناد قال : سمعت خارجة بن زيد وقد يعيب على الأئمة جلوسهم في صلاتهم بعد أن يسلموا ، ويقول : السنة في ذلك أن يقوم الامام ساعة يسلم قال البيهقي : وروينا عن الشعبي وابراهيم النخعي انها كراهة ، ويذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله اعلم (ج - ٢ ص ١٨٢) .

محمد عبد الرشيد النعاني

مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، وما في مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قال بصوته الأعلى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة وله الفضل ، وله الثناء الحسن ، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون ؛ لأن المقدار المذكور من حيث التقريب دون التحديد قد يسمع كل واحد من هذه الأذكار) انتهى . ونحوه في "فتح القدير" وغيره .

ثم إن حديث البراء رضى الله تعالى عنه الظاهر أن المراد بالصلاة فيه صلاة التهجد لأن المعلوم من حاله صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس طول القيام وقصر الركوع والسجود وغيرها ، والتيسير على من اقتدي به ، والإجتناب عن التعسير عليهم ، وفي التهجد لما أنه كان يعجبه ما يشق على نفسه الطيبة المقدسة في العبادة مماثلة القيام والركوع والسجود والإعتدال بعد الركوع والجلاسة والقعود في المقدار تقريباً أو قربها كما يفصح عنه أحاديث "الصحيحين" وغيرها . ولو تركنا الظاهر وعدلنا عنه - مع أنه لا يجوز العدول عنه إلا بدليل ، وأين هو ؟ - فنقول : المراد من الصلاة في حديث البراء صلاة الفرض من الصلوات الخمس

فالظاهر أنه واقعة حال لا عموم لها على خلاف ما اعتاده صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو ليس بناف لسنة وصل السنة الراتبة بالفريضة القبلية ، وهي ثابتة بحديث عائشة مع الفصل بينهما بشئ يسير ، على أن حديث عائشة في "صحيح مسلم" وحديث البراء في "سنن أبي داود" وليس على شرطها ولا على شرط أحدهما ، فليستحي القائل بأنه : "ثبت عندنا ما ينفيه" على ما ذكره في "الدراسة السابقة" : من تقديم أحاديث "الصحيحين" وواحد منهما على ما في غيرها ، ومن أنه يتركها مذهب يخالف حديث "الصحيحين" وإن ظهر تمسكه بما في غيرها ؛ على أن الظاهر أن مورد حديث البراء المكتوبة التي ليست بعدها سنة راتبة . وقوله في الحديث (ما بين التسليم والإنصراف) يعين هذا المحمل ، وإلا لقل ما بين الفريضة والسنة .

ثم نقول إن حديث أبي رزمة لا مخالفة له بحديث عائشة لما مر فهذا هو الجمع بينهما بيتاً ، وإن تركنا الجمع وأخذنا بالترجيح فنقول : بترجيح حديث مسلم الثابت صحته وحسنه ، واتفق الأئمة على قبوله على حديث "سنن أبي داود" هو مما لم يعلم صحته ، ولم يثبت فيه أنه على شرطها أو على شرط أحدهما . وما أورده القسطلاني (١) من الآثار في قراءة الأوراد بعد

(١) قال في "دراسات اللبيب" ما نصه :

"كان بعض الصحابة يخرج من المسجد لحصول الفصل ،

وكان بعضهم يتكلم عقيب الفرض لذلك على ما أورده
القسطلاني من آثارهم في "شرح البخاري" ١ هـ (ص ٤٠٦)

ولم يبين صاحب "الدراسات" في أى موضع أورد القسطلاني
هذه الآثار من "شرحه" وإنما وجدت فيه في "باب مكث الإمام
في مصلاه بعد السلام" ما نصه:

"(عن نافع) مولى ابن عمر (قال كان ابن عمر) بن الخطاب
(يصلّي) النفل (في مكانه الذي صلى فيه الفريضة) ولا يذّر
عن الحموى "فريضة". ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن
أيوب عن نافع قال: كان ابن عمر يصلّي سبحة مكانه (وفعله)
أى صلاة النفل في موضع الفرض (القاسم) بن محمد بن أبي بكر
الصدّيق رضي الله عنهم، وهذا وصله ابن أبي شيبة (ويذكر)
بضم أوله سبحةً للمفعول مما وصله أبو داود وابن ماجه لكن
بمعناه (عن أبي هريرة رفعه: لا يتطوع الإمام في مكانه) أى
الذي صلى فيه الفريضة (ولم يصح) ولا بن عساكر "ولا يصح"
هذا التعليق لضعف أسناده واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم
وهو ضعيف، واختلف عليه فيه، وفي الباب عن المغيرة بن شعبه
مرفوعاً أيضاً مما رواه أبو داود بأسناد منقطع بلفظ: لا يصلّي
الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول عن مكانه. ولا بن
أبي شيبة بأسناد حسن عن علي قال: من السنه أن لا يتطوع
الإمام حتى يتحول عن مكانه، وكان المعنى في كراهه ذلك
خشية التباس الخافله بالفريضة على الداخل" ١ هـ

وقال في حديث أم سلمة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
سلم يمكث في مكانه يسيراً، قال ابن شهاب: والله أعلم لكى ينفذ
من ينصرف من النساء ١ هـ)

"وبقتضى هذا أن المأمومين إذا كانوا رجالاً فقط أنه لا
يستحب هذا المكث" ١ هـ — النعاني —

المكتوبة فهي مع أنها في مقابلة المرفوع فلا اعتداد بها محمولة على
أنها وردت في مكتوبة ليس بعدها سنة راتبة. والدليل عليه ما في
"البدايع" و "شرح المنية" للعلامة ابن أمير الحاج (وإن كان
صلاة بعدها سنة يكره المكث قاعداً وكراهة القعود مروية عن
الصحابه، وردى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما أنها كانا
إذا فرغا من الصلاة قاما كأنهما على الرضف) (١) انتهى.

وقد مر الجواب عن الأحاديث الواردة في الأذكار المعقبة
مما يستحسن تعقيبها للمكتوبة، ومما يستحسن تأخيرها عن الراتبة
وأن المراد بقول عائشة: "مقدار ما يقول" المقدار التقريبي حتى
أنه يشمل القدر الزائد على اللهم أنت السلام الخ جمعاً بين
الأحاديث. وقد مر أيضاً الجواب عن الحديث الأول الدال على
الجلسة الطويلة بين السلام والإنصراف، وأن الحديث الثاني لا
يخالفة فيه أصلاً. فالتسارع إلى الرواتب على الوجه المذكور قد
ظهر استثنائه بحديث "صحيح مسلم" و "سنن الترمذى" الذي
قال الترمذى فيه أنه: حديث حسن صحيح، وبحديث غيرهم.
فثبت أنه قد ظهر الدليل القاطع في هذه المسئلة للخنفية وكذا ظهر

(١) قلت: أما أثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه فرواه الإمام
ابو حنيفة في "كتاب الآثار" له (عن حماد عن أبي الضحى عن مسروق
أن أبا بكر الصديق كان إذا سلم في الصلاة كأنه على الرضف — الحجارة
المحاة — حتى ينفث ١ هـ) والحديث مخرج في نسختي أبي يوسف ومحمد
واللفظ لمحمد. — النعاني —

الجواب عن الحديثين الذين زعمهما المعترض نافيين وليس كذلك . فكيف يسوغ للمعترض أن يقول : إن التسارع إلى الرواتب بعد المكتوبات غير مباح عندنا ، وقد ثبت أنه سنة مؤكدة أو مستحبة يكره تركها بالحديث الصحيح فالصواب أن يقال إن ترك التسارع إليها بعدها غير مباح عندنا . وأيضاً لفظ " عندنا " في كلام المعترض يوهم أن ما أتى به هو مذهب الإمام أبي حنيفة وذويه ، فالواجب إسقاطه من كلام المعترض وإدخاله فيما هو الصواب . وقد ظهر أيضاً مما ذكرنا معنى تعجيل الرواتب عقيب الفرائض والتسارع إليها بعدها عند الحنفية ، وأنهم لم يقولوا بأن كل ما ورد من المعقبات يؤتى بها عقيب الراتبة ، فليس نسبة هذا القول إليهم إلا كذباً مفترى عليهم وهم برآء عنه . وقد ظهر أيضاً مما ذكرنا أن التعجيل بعد القعود القدر المذكور مسنون مؤكد أو مسنون مستحب لا واجب ، فاندفع الشك والمبين ، وارتفع الزيف من البين . والله تعالى الحمد . ويؤيد ما قلنا ما قال صاحب " فتح المعين في حاشية شرح المسكين على الكنز " (ويكره تأخير السنة إلا قدر اللهم أنت السلام الخ وقال الحلواني : لا بأس بالفصل بالأوراد ، واختاره الكمال) انتهى . فلفظ " لا بأس " يدل على أن كراهة تأخير السنة الزائد على ذلك المقدار كراهة تنزيهية لا تحريمية .

قوله والمراد من قولنا شئ من السنة ما يعم الحديث

الضعيف وأقوال الصحابة الخ (ص ٤٠٧)

قلت : قد ظهر بحمد الله تعالى في المسئلة المذكورة حديث حسن صحيح أخرجه مسلم في " صحيحه " وغيره في كتبه . ثم نقول : قد عرفت أن الحديث الضعيف عند الجمهور ومنهم الإمام أبو حنيفة لا يلتفت إليه في الأحكام (١) ولا يقدم على القياس الشرعي فيها ، وأن الإعتناء والإستمسك به فيها ليس مذهب الإمام أبي حنيفة أصلاً . فكيف يصح للمعترض ترك قول أبي حنيفة بمعارضة حديث ضعيف له على مذهب أبي حنيفة ! وأيضاً كيف يصح حينئذ قول المعترض في أول " هذه الدراسة " (فإني ما تركت مذهب أبي حنيفة إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث) انتهى . وإن قال أحد من قبله تخليصاً له عن هذا أنه إنما ترك قوله بالحديث الضعيف ، إما بناءً على رأي نفسه الذي رآه ، أو بناءً على ما روى عن الإمام أحمد بن حنبل من تقديم الحديث الضعيف على رأى الرجال فنقول : لا خلاص للمعترض بهذا عن الإشكال الثاني ولا مفر له عنه أبداً . ثم إن قوله (وأقوال الصحابة) ههنا كما أنه يكذب قوله الأول المذكور في أول " هذه الدراسة " ويناقضه كذلك يفضيه

(١) قال الامام النووي في " شرحه على صحيح مسلم "

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الأحكام فإن هذا شئ لا يفعله امام من أئمة المحدثين ، ولا يحقق من غيرهم من العلماء (بحث الكشف عن معائب رواة الحديث) محمد عبدالرشيد النعاني

إلى الوقوع فيها فيه خلاف الإجماع. قال الإمام ابن الهمام في
 "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (نقل الإمام في "البرهان"
 إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم - أي مجتهداتهم - بل على الزامهم تقليد من بعد الصحابة
 من الأئمة الذين سبوا - أي حققوا وتعمقوا - ووضعوا أبواب
 الفقه وفصوله وفصلوها ومسائلها تفصيلاً ودونوا كتبهم ، فلم
 أوضحوها وهذبوا بخلاف مجتهدى الصحابة فإنهم لم يعتنوا بذلك)
 انتهى محصل كلامهم . ومن المعلوم أن من بعدهم من الأئمة
 الموصوفين بالصفات المذكورة ليسوا إلا الأئمة الأربعة . ثم قول
 الإمام في "البرهان" بالإجماع على منع العوام منه دال على أن منع
 المجتهدين عن تقليد مجتهدى الصحابة مختلف فيه ، فعن أبي حنيفة
 قولان في وجوب تقليدهم عليهم ، والأشهر عنه القول بالوجوب
 إذا لم ينف قولهم السنة المرفوعة وإلا فلا يجوز تقليدهم عنده . وهو
 المذهب . ومذهب الإمام الشافعي عدم جواز تقليدهم مطلقاً . وما
 لا يشك فيه أن المعارض نفسه من العوام بمعنى غير المجتهدين فتقليد
 المعارض قول واجد من الصحابة فصاعداً وتركه قول أبي حنيفة
 به مخالف لما ثبت بالإجماع . ثم إن كان قول ذلك الصحابي خارجاً
 عن أقوال الأئمة الأربعة فتقليده فيه خارج عن الإجماع من وجه
 آخر أيضاً ، فقد انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب
 الأربعة . وبهذا الإجماع الأخير نطقت العبارة المذكورة المنقولة عن
 "التحرير" و "شرحيه" وعبارات "الأشباه والنظائر" و

"الشروح الثلاثة" على "جوهره التوحيد" فمن العجب العجائب
 المذهب الملقب من مخالفة هذين الإجماعين .

قوله وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة
 الخ (ص ٤٠٧)

قلت : قد علم صريحاً من كلام المعارض فيما قبل ، أن قول
 واحد من الأئمة الإثنى عشر من أهل بيت الرضوان إذا ثبت
 عنه فهو قول جميعهم عنده بلا ريب - وإن كان عموم هذا الحكم
 من المعارض رجباً بالغيب - وأنه إذا ثبت قول واحد منهم في
 أي مسألة ثبت إجماعهم فيه ، وأن إجماع أهل البيت عنده إجماع
 معتبر ، وأن إجماع أهل المدينة عنده أيضاً إجماع معتبر كإجماع أهل
 البيت ، إلا أنه ما قال في أهل المدينة المشرفة أن قول واحد
 منهم مذهب باقهم عموماً . وصرح كلامه ههنا دل على أنه
 إذا ثبت عنده قول أبي حنيفة ولو على وجه التعيين والعلومية
 وخالفه قول تابعي من غير علماء الزهراوين - سواء كان من
 الأئمة الإثنى عشر أو من سائر أولاد الإمام الحسين أو من آل
 سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم كما هو ظاهر إطلاق كلام
 المعارض ، أو أراد بعلماء الزهراوين الأئمة الإثنى عشر فقط
 كما علم من خارج عقيدة المعارض حيث كان يحصر العالمية وخلافة
 النبوة فيهم ، ولا يقول بشئ منهما في غيرهم من أولاد سيدنا
 الحسن المجتبي مطلقاً وسائر آل سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهم

ومن غير العلماء أهل المدينة . فإن ظهر له في أحد القولين سواء كان قول أبي حنيفة أو قول ذلك التابعي مرجح فعمله على المرجح عنده لا على ما هو المرجوح عنده ولو كان قول أبي حنيفة . وإن لم يظهر له مرجح فيه فأمر العمل على قول أبي حنيفة أو على قول ذلك التابعي عنده على سواء بل يقدم العمل بقول أبي حنيفة على قوله هناك لما أن ذلك التابعي ليس من علماء الزهراوين ولا من العلماء أهل المدينة ، وأنه إذا ثبت عنده قول أبي حنيفة - ولو على وجه التعيين والمعلومية - وخالفه قول تابعي من علماء الزهراوين أو قول تابعي من علماء المدينة الطيبة - على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية - سواء كان مالكا أو فقها من الفقهاء السبعة الذين مر ذكرهم في هذه التعاليفات أو عالما أو فقيها غيرهم وهو من أهل المدينة طيبة ، فالمعارض حينئذ يترك العمل بقول أبي حنيفة البتة ويستمسك عملاً بقول ذلك التابعي من علماء الزهراوين أو ذلك التابعي من علماء المدينة ويعمل به حتماً ولو ظهر له مرجح في جانب قول أبي حنيفة أيضاً . وهذا الذي أفاده المعارض ههنا جميعه خلاف الإجماع الذي ذكرناه بلا ريب أيضاً ؟ بل قد يكون خرقاً للإجماعين المذكورين لما مر . ولم يقل أحد من العلماء بجواز تقليد التابعين ومن بعدهم سوى المجتهدين منهم ؛ بل قد انعقد الإجماع بعد على عدم جواز تقليد جميع التابعين ومن بعدهم من المجتهدين سوى الأئمة الأربعة لما مر قبل .

ثم إن قول المعارض السابق (إما أن يعارضه عندي شيء من

السنة ص ٤٠٥) كما يعم الحديث وأقوال الصحابة عنده كذلك يعم الحديث الصحيح والحسن الذي عارضوا قول الإمام على ما هو المعلوم المتبين . وظاهر كلامه هذا مطلق فيما إذا كان إلى جانب الإمام شيء من السنة ، وله قوة المعارضة مع ذلك الشيء الأول ، وفيما إذا لم يكن كذلك . وقوله (فإن عارضه تركه الخ ص ٤٠٥) يقتضي أنه تكلم المعارض ههنا على الشق الثاني من هذا الإطلاق دون الشق الأول وأخذ به دون الأول ، ولم يتعرض للشق الأول من شقيه أنه ما إذا يفعل فيه . وقوله آخر (هذا إذا عارض القول المجرد شيء من السنة ص ٤٠٧) يعين أن كلامه إنما هو في الشق الثاني لا غير . فكيف يصح قوله (فالأمر عندي على سواء بل حسن الظن إلى الإمام الخ ص ٤٠٧) فإن " شيئاً من السنة " هو المرجح ، ولا مناص له عن هذا الاعتراض ؛ لكن كان من الواجب عليه على هذا أن يقول : " والمراد من قولنا شيء من السنة ما يعم الحديث الضعيف وأقوال الصحابة وأقوال التابعين من علماء الزهراوين ومن علماء المدينة " وبعد اللب واللبس لا خلاص للمعارض من أن يكون كاذباً في قوله الذي أورده في أول هذه " الدراسة " ومر ذكره . وإذا لم يزد المعارض هذا اللفظ في تفسير لفظ " شيء من السنة " كان الواجب عليه إسقاط قوله (وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة - إلى قوله - بتقديم قوله على غيره من التابعين ص ٤٠٧) ثم إن المعارض قال (وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة ص ٤٠٧) فتفيد قوله بالتعيين والمعلومية ، وهذا التقيد

ليس للإحتراز عن القول الذى يغلب على الظن صحة نسبته الى أبى حنيفة ، وعن القول الذى يشك فيه فيها ، بل لأن حكم القول المتعين المعلوم إذا كان عنده كما ذكره فغيره من الشقين المذكورين أولى به . وأيضاً قيد (ولم يظهر على أحد القولين ما يرجحه على الآخر ص ٤٠٧) فى كلامه يفيد أنه إذا عارض قول الإمام المجرى شئ من السنة يجوز أن لا يظهر هناك ما يرجح أحد القولين على الآخر . وهذا مما يستحيل إذ شئ من السنة هو المرجح فلا جواز لهذه الصورة أصلاً . وأيضاً تقييده العلماء بالزهرائين يفيد أن قول لإمام القمقام مجتهد الأمام حجة الإسلام الإمام محمد بن على بن أبى طالب رحمه الله تعالى ورضى عنه المعروف " بابن الحنفية " لا يساوى قول مالك ولا نحوه من علماء المدينة عند المعارض . فقول مالك ونحوه يجوز به عنده أو يجب به عنده ترك العمل بقول الإمام أبى حنيفة . وقول الإمام محمد بن الحنفية الذى أقر باجتهاده المؤلف والمخالف ليس بهذه المثابة عنده بل قوله كقول سائر التابعين عنده . وأيضاً كلام المعارض هذا يشير إلى أنه على المذهب الجعفرى - المنسوب إلى الإمام جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه افتراء ممن نسب إليه - أو إلى أنه على مذهب الزيدية - المنسوب إلى سيدنا زيد بن على بن الحسين رضى الله تعالى عنهم كذلك - لكون مذهب كل واحد منهما قول عالم من علماء الزهرائين عند المعارض على ما عرف من عقيدته فى الخارج ، ويشير إلى بعض منه كلامه فى آخر رسالته المسماة " بالحجة الجليلة فى رد من قطع بالأفضلية " بل على

ما سمعت من كلامه من أن " قول واحد منهم مذهب باقيمهم " وأن " إجماعهم إجماع معتبر " كان مذهب الجعفرية عنده مذهب جميع الأئمة الإثنى عشر من أهل بيت الرضوان رضى الله تعالى عنهم أجمعين . وأنه إجماع معتبر عنده ، فيجب عليه أن يهدم بهذا المذهب جميع المذاهب الباقية لكون أقوال كل واحد منهم لم يتحقق فيها الإجماع المعتبر . وأيضاً أفاد قوله هذا أن مذهب مالك هو المقبول عنده دون مذهب أبى حنيفة فيما إذا تعارض قولها وتخالف . ومن التناقض الغير المسموع القول باعتماد مذهب عالم من علماء الزهرائين ومذهب عالم من علماء المدينة الشريفة كليهما إلا أن يدعى أن عند تخالف قوليهما يترجح قول أحد الجانبين على الآخر عنده . ثم قوله (وإذا لم يعارضه شئ من السنة ص ٤٠٧) لو فسر قوله " شئ من السنة " بما ذكره المعارض يفيد أن المعارض يعمل بقول أبى حنيفة المتعين والمحتمل بقسميه وإن وجد فى خلافه قول عالم من علماء الزهرائين وعالم من علماء المدينة فهذا من أشد ما يحترق به قلب المعارض عند التنبيه به . وإن فسر قوله " شئ من السنة " بما ذكره المعارض مع ما زدنا عليه قبل الخلا كلامه عن الإشكال وعن إفادته ما لا يعتقد المتكلم به .

قوله فىنى لم أجد له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك لا أتركه (ص ٤٠٧)

قلت : مسح الرقبة عند بعضهم سنة ، وعند بعضهم أدب ،

وعند بعضهم مستحب ، والحديث الذي ثبت به مسح الرقبة في الوضوء هو حديث كعب بن عمرو البامي الذي رواه الطبراني عنه رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ ففضض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، يأخذ لكل واحدة ماء جديداً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، فلما مسح رأسه قال هكذا وأومى بيده في مقدم رأسه حتى بلغ بها إلى أسفل عنقه من قبل قفاه) انتهى . وقال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في " شرحه " على " منية المصل " (سنه لا ينزل عن درجة الحسن) انتهى . وحديث وائل بن حجر الذي رواه البزار في صفة وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم عنه رضي الله تعالى عنه ، وفي آخره (ثم مسح على رأسه ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ثلاثاً وظاهر رقبته) انتهى . وحديث ابن عمر الذي رواه أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " عنه رضي الله تعالى عنه (أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ، ويقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة) انتهى . (١)

(١) قلت : ذكره في " تاريخ أصبهان " في ترجمته عبد الرحمن

بن داود بن منصور ، أبي محمد الفارسي فقال :

"حدثنا محمد بن أحمد بن محمد ثنا عبد الرحمن بن داود ثنا عثمان بن خرزاد ثنا عمرو بن محمد بن الحسن المكتوب ثنا محمد بن عمرو بن عبيد الانصاري عن أنس بن سبرين عن ابن عمر أنه : كان إذا توضأ مسح عنقه ، ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة" (ج - ٢ ص ١١٥ طبع ليدن بمطبعة برييل ١٩٣٤ م)

وحديث ابن عمر الذي رواه أبو الحسن بن فارس عنه رضي الله تعالى عنه قال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في " شرحه " على " منية المصل " (وقال شيخنا الحافظ قاضي القضاة شهاب الدين ابن حجر قرأت جزأ رواه أبو الحسن بن فارس وفيه بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : من توضأ ومسح يديه على عنقه وقى الغل يوم القيامة ، وقال - أي الحافظ ابن حجر - هذا إن شاء الله صحيح) (١) انتهى . وحديث ابن عمر الذي رواه الديلمي في " الفردوس " عنه رضي الله تعالى عنه (أن رسول الله

ومحمد بن أحمد شيخ أبي نعيم هو أبو بكر المفيد قال الحافظ العراقي : هو آفته . وهو من رجال " الميزان " للذهبي ، وقد حدث عنه البرقاني في " صحيحه " مع اعتذاره واعترافه أنه ليس بحجة . ومحمد بن عمرو بن عبيد الانصاري ضعفه يحيى القطان وابن معين وذكره ابن حبان في " الثقات " وقد اورد الحافظ ابن حجر المسقلاني هذا الحديث في " تلخيص الغبير " ونقل اسناده من " تاريخ أصبهان " ومر عليه من غير أن يتكلم على رجاله .

(١) قلت : ليس قائل هذا ابن حجر بل هو قد نقل هذا الكلام برسته عن " البحر " للرويان ثم اعقبه بقوله : قلت : بين ابن فارس وفليح مقالة فينظر فيها اه (تلخيص الغبير ص ٣٤ طبع دهلي بمطبعة الانصاري ١٣٠٧) - المعاني -

صلى الله تعالى عليه وسلم قال مسح الرقبة أمان من الغل (انتهى (١) .
 وحديث مصرف بن عمرو رواه ابن السكن في " مسنده " عنه
 رضى الله تعالى عنه ، وفي آخره (ثم مسح صلى الله تعالى عليه وسلم
 رأسه ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ولحيته ورقبته ثلاثاً) انتهى . ومرسل
 موسى بن عقبة الذى رواه أبو عبيد في " كتاب الطهور " عنه
 رحمه الله تعالى (أنه قال : من مسح قفاه مع رأسه وفي الغل يوم
 القيامة) انتهى . قال الإمام ابن أمير الحاج في " شرحه " المذكور
 (وهو مرسل جيد ، وله حكم الرفع ، لأن هذا لا يقال من قبل الراى)
 انتهى . ثم قال ابن أمير الحاج في ذلك " الشرح " : (ذكر هذا كله
 في عمدة القارى) انتهى . ولا تنس ههنا الموقوف المروى عن
 ابن عمر في " تاريخ أصبهان " للحافظ أبي نعيم . (٢) وقد تقدم ،

(١) قلت : قال العراقى في " المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار
 في تخريج ما في الأحياء من الأخبار " : هو ضعيف .

(٢) وقال الحافظ البيهقى في " السنن الكبرى "

" أخبرنا " عبد الواحد أنا أبو القاسم بن عمرو ثنا أبو حصين
 ثنا يحيى ثنا أبو إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن مجاهد عن
 ابن عمر أنه كان إذا مسح رأسه مسح قفاه مع رأسه "
 (ج - ١ ص ٧)

محمد عبد الرشيد النعماني

فاجتمع هناك لإثبات مسح الرقبة في الوضوء ستة أحاديث
 مرفوعة ، وواحد من المراسيل - وهو في حكم المرفوع - وواحد من
 الموقوفات . فالعجب كل العجب من المعترض وقد عد نفسه محدثاً كاملاً ،
 وحل أنقال المجتهدين على نفسه ، وعاندهم بها وعارضهم مدعياً أنه
 بذلك يليق ولم يقف على هذه الأحاديث التى يعرفها صبيان زماننا
 ومذهبننا بحمد الله تعالى ومنته ، وأدخل هذا المثال في ما لم
 يعارضه - أى القول المجرد للإمام - شيء من السنة . فقولته : (فى)
 لم أجد له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً) من أعجب العجائب . (١)

(١) وقال الفاضل . الكنى أبو الحسنات محمد عبد الحى في
 " تحفة الطلبة " في تحقيق مسح الرقبة " ما نصه
 " حاصل المرام في هذا المقام انهم اختلفوا في ذلك على
 ثلاثة أقوال :

أحدها أنه بدعه كما ذهب اليه جمهور الشافعية
 والمالكية وغيرهم ، وليس هذا القول بذاك فإنه لا معنى
 لكونه بدعه بعد ثبوته بالحديث وإن كان ضعف الاسناد ،
 نعم مسح الحلقوم بدعه . بالاتفاق لعدم ثبوت ذلك .

وثانيها أنه منه كما ذهب اليه أكثر المشائخ وهو
 أيضاً ليس بذلك فإن السنية منوطة على ثبوت الاستمرار
 واذ ليس فليس .

وثالثها أنه مستحب كما ذهب اليه أكثر اصحابنا
 المتأخرين وهو المذهب المشهور لثبوته من فعل صاحب الشرع

قوله فإنى لم أجده حديثاً مرفوعاً فضلاً عن أن أجده له
ما يدل الخ (ص ٤٠٨)

قلت : قال العلامة الحلبي شارح "منية المصلي" في
"شرحه" عليها (وذكر أبو نصر الأقطع في "شرح القدوري"
أن المزني قال : زاد أبو حنيفة تكبيرة في القنوت لم تثبت في
السنة ، ولا دل عليها قياس . قال وهذا خطأ منه فإن ذلك مروي
عن علي وابن عمر والبراء بن عازب رضى الله تعالى عنهم . وقال
ابن قدامة في "المغني" وقد روى عن عمر أنه كان إذا فرغ من
القراءة - أى في ثالثة الوتر - كبر ثم قال الأقطع : والقياس يدل
عليه فإن التكبير للفصل والانتقال من حال إلى حال ، وحال القنوت
مخالف لحال القراءة) انتهى . وقال الإمام ابن أمير الحاج في "شرحه"

أحياناً ، وهو مناط الاستحباب .

وبه ظهرت سخافة ما في "دراسات اللبيب في الاسوة
الحسنة" بالعيب" عند ذكر المسائل التي وقعت مخالفة
للاحاديث (ومن هذا القسم من المعاملات عندي مسح الرقبة
في الوضوء ، فإنى لم أجده مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ،
ومع ذلك لا اتركه) انتهى وقد أحسن في قوله : "لم أجده"
حيث لم يأت بالنفي الحقيقي ، وعدم الوجدان لا يدل على
عدم الوجود فإن من وجد شيئاً معه زيادة علم بالنسبة
إلى من لم يجد " اهـ

محمد عبد الرشيد النعاني

على "منية المصلي" (ثم إذا أراد القنوت بعد فراغه من القراءة
في الركعة كبر ورفع يديه ثم قنت كذا رواه الأثرم عن فعل ابن
مسعود رضى الله تعالى عنه) انتهى . وقد أخرج الحافظ ابن أبي
شيبه في "مصنفه" بسنده المتصل إلى عبد الرحمن بن الأسود عن
أبيه عن عبد الله - أى ابن مسعود - رضى الله تعالى عنه (أنه
كان يرفع يديه في قنوت الوتر) وقد روى أيضاً فيه بسنده المتصل
إليه عن أبيه عن عبد الله (أنه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر)
وقد أخرج أيضاً فيه بسنده المتصل إليه عن أبيه (أن عبد الله بن
مسعود كان إذا فرغ من القراءة - يعنى في الركعة الأخيرة من
الوتر - كبر ثم قنت فإذا فرغ من القنوت كبر ثم
ركع) انتهى . وبهذا الأثر الأخير تبين معنى الأثرين
الأولين لأن التكبير والرفع لا يكونان إلا مقاربين أو قريبين
من المقاربة ، والرفع لم يشرع إلا مع التكبيرة كما سيجىء ، فقد
عرف بهذا أن رفع اليدين الذى جاء به الأثران الأولان ما كان
إلا مقارباً مع تكبيرة القنوت أو قريباً منها . فعنى قوله "في
قنوت الوتر" في أول قنوته . ومعنى قوله "إذا قنت" أي إذا أراد
الشروع في قنوت الوتر فحصل الجمع بينهما ، لا سيما وكلها نقلها
الأسود عن ابن مسعود . وقال العلامة الحلبي في "شرح المنية"
أيضاً (رفع اليدين حذاء الأذنين في قنوت الوتر مروي عن ابن
مسعود ، وابن عمر وابن عباس وأبي عبيد ، واسحق) انتهى .
وقال الحافظ العيني في "شرح المسألة" (أن رفع اليدين ثبت

حالة التكبير في القنوت ، وأنه غير مشروع بلا تكبير - كتكبير الإفتتاح وتكبيرات العبيدين) انتهى . وبما ذكرنا عرف أد تكبير القنوت مروية عن عمر ، وعلى ، وابن عمر ، والبراء بن عازب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم . (١) وأن رفع اليدين عندها مروى عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي عبيد واسحاق ، وأن تكبيرته قام على تأييد القول بها القياس الصحيح الشرعى ، وأن رفع اليدين فيها قام على تأييد القول به القياس الشرعى أيضاً .

(١) قلت : وذكر محمد بن نصر المروزي في "باب التكبير للقنوت"

من "كتاب الوتر"

"عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب لما فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع ، وعن علي أنه كبر في القنوت حين فرغ من القراءة وحين ركع ، وفي رواية كان يفتح القنوت بتكبير ، وكان عبدالله بن مسعود يكبر في الوتر إذا فرغ من قراءته حين يقنت وإذا فرغ من القنوت ، وعن البراء أنه كان إذا فرغ من السورة كبر ثم قنت ، وعن إبراهيم في القنوت في الوتر إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع وعن سفيان كانوا يستحبون إذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة من الوتر أن يكبر ثم يقنت ، وعن أحمد إذا كان يقنت قبل الركوع افتتح القنوت بتكبير (ص ١٣٣ طبع لاهور سنة ١٣٢٠)

محمد عبد الرشيد النعاني

ثم إن المصرح به في كتب فقه الحنفية هو أن "تكبير القنوت مستحب" ومن قال بوجوبه أخذوا عليه . فكيف يليق بمثل المعارض أن ينسب القول بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر المردود عند الحنفية بالمرّة إلى جميعهم ؛ بل إلى إمامهم أبي حنيفة . نعم لو قيل بوجوبه بعد ما وجد التصريح به من الأئمة الأعلام بأن الفتوى عليه لكان وجه القول بوجوبه هو ما ذكره وجهاً للقول بوجوب تكبير ركوع الركعة الثانية من صلاة العبد وهو الإتصال بالواجب وهو وجه حسن . وقد عرف من كتب المذهب المعتمدة أن القول بوجوبه قول مرجوح عند الحنفية ، قال الشيخ علي القاري في "شرحه" على "النقاية" (يكبر - أى استحباً - رافعاً يديه ثم يقنت فيه - أي في الوتر -) انتهى . وقال في "البحر الرائق" (وينبغي ترجيح عدم الوجوب لأنه الأصل ولا دليل عليه . وفي "الظهيرية" أنه لا رواية للوجوب) انتهى . ما في "البحر" . وقال في "طرفة المهتدى شرح تحفة المبتدى" (وأما تكبير القنوت فلم يذكروا وجوبها في أكثر الكتب ، وبعضهم عدّها من الواجبات حتى أوجب السجود بتركها سهواً) انتهى . وقال فيها في موضع آخر (وهذا التكبير قليل سنة ، وقيل واجب) وكلام شارح "النقاية" و "البحر" وعبارة "طرفة المهتدى" الأولى دلا على أن القول بأنها سنة مستحبة هو الراجح في المذهب ، وأن القول بوجوبها مرجوح فيه . وأما عبارة "طرفة المهتدى" الثانية فدلالته على ترجيح القول بالسنة الاستحبابية لما

في "النهر الفائق" للعلامة عمر بن نجيم من أنه : (إذا ذكر في الكلام قولان بلا ترجيح أحدهما على الآخر فالأول ذكراً هو المختار) انتهى . لاسيما وقد علم ترجيح الأول بالدليل الذي أتى به الشارحان المذكوران في "شرح المنية" وهذه التكبيرة في قنوت الوتر وإن لم يثبت فيه حديث مرفوع ، ولا ما يدل على استمرار وقوعها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهذه الآثار التي لم ينفها مرفوع أصلاً أفادت القول بأنها سنة استحبابية ، وقد ثبتت هذه التكبيرة عن عمر وعلى أيضاً كما مر . وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم . (اقتدوا باللذين من بعدي) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي) بل لو قيل أن مأخذ القائل بوجوبها يمكن أن يكون هذا لصح ، لكن المذهب أنها سنة استحبابية كما مر . وقد تأيد القول بالسنة بالقياس الشرعي الذي مر أيضاً ، فلو لم يوجد فيه حديث مرفوع لا بأس به إن شاء الله تعالى ههنا ، فكيف صح للمعتز إدخال هذه المسئلة تحت قوله (وأما إذا لم يعارضها شئ من السنة الخ) ! ومن العجب أنه قال فيه : (فإن لم أجده حديثاً مرفوعاً) فقيده بالمرفوع إعلماً بأنه وجد الموقوف فيه وقد عمم قوله "شئ من السنة" بحيث يعم أقوال الصحابة الموقوفة عليهم . ثم أدخل هذا المثال في ما لم يعارضه - أي القول المجرد - للإمام شئ من السنة . وإذا ترجح القول بأنها سنة مستحبة فنحن لا نعتقد إلا به .

ثم إنه يلزم على المعتز على ما أسسه في السابق وهو أن مذهب

واحد منهم - أي من الأئمة الإثني عشر من أهل بيت الرضوان رضى الله تعالى عنهم - مذهب باقيهم ، وأن إجماعهم إجماع معتبر عنده أن يقول قد انعقد إجماع أهل البيت المعتبر على وجوب تكبير القنوت أو سنننه لأنه قد ثبت القول والعمل به عن سيدنا على المرتضى . فلا بد أن يكون باقى الأئمة متفقين معه على هذا فثبت الإجماع المعتبر عنده على القول بأحد الأمرين فيه . وأيضاً إذا كان مهدي آخر الزمان عنده من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت وآخرهم - على خلاف الأحاديث الصحيحة التي مرت ، وعلى خلاف مذهب جميع أهل السنة والجماعة أهل الحق والسعادة - ونقل المعتز فيما قبل كلام ابن العربي الدال على أن مهدي آخر الزمان معصوم لا يخطئ ، وأنه استحال عليه وقوع الخطأ منه زماناً منه أنه في مهدي آخر الزمان الذي هو الإمام الثاني عشر منهم . وقال فيما سبق أيضاً : إن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ، فكيف اجترأ المعتز على الإنكار عن وجوب ذلك التكبير أو سنننه وهو يهدم قاعدته من أصلها أو يهدم ما قال ابن العربي فيه على زعم المعتز .

ثم إنه إذا كان لفظ "شئ من السنة" عاماً يشمل الحديث الضعيف وأقوال الصحابة الموقوفة عليهم فنقول : هذا القول باستحباب تكبير القنوت الصادر عن أبي حنيفة قد وافقه أقوال كثير من الصحابة الكرام العظام رضى الله تعالى عنهم ولم يوجد ما يعارضها لا من المرفوع البتة ولا من الموقوف ظناً والحمد لله

تعالى على ذلك .

قوله ومنها أيضاً قول الحنفية (١) بوجوب رفع اليدين
الخ (ص ٤٠٨)

قلت : القول بوجوبه غير ثابت عنهم (٢) وأما القول بأنها
سنة استحبابية فثبت عنهم رحمهم الله تعالى . قال في "طرفة المهتدي"
(وهذا الرفع - أي رفع اليدين - في تكبير القنوت سنة) انتهى .
وقد ثبت في أصل رفع اليدين فيه آثار فقد روي ابن أبي شيبة
في "مصنفه" بسندين رفع اليدين فيه . وقال ابن أمير الحاج في
"شرحه على منية المصلي" (إن تكبير القنوت ورفع اليدين فيه
رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود) وقال العلامة الحلبي في "شرحه"
على المنية " (إن رفع اليدين هذاء الأذنين في قنوت الوتر مروي
عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وإبي عبيد ، وإسحاق
رضي الله تعالى عنهم) انتهى . (٣) لا سيما وقد أيلده القياس

(١) ووقع في المطبوعة "قول ابن حنيفة" بدل "قول الحنفية"

(٢) قال قاضي خان في "فتاواه" (رفع اليدين عند تكبير
القنوت ليس بواجب كرفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح فلا يجب السهو
بتركه) اهـ

(٣) قلت : وروى البيهقي في "السنن الكبرى" في "باب رفع
اليدين في القنوت" من طريق الوليد بن مسلم قال أخبرني ابن لهيعة
عن موسى بن وردان : أنه كان يرى أبا هريرة يرفع يديه في قنوته
في شهر رمضان . قال الوليد : وأخبرني عاصم بن شبل الجرمي قال :

الشرعي الذي نقلناه قبل عن "شرح الهداية" للعلامة العيني .
فالعجب كل العجب إدخاله فيما لم يعارضه - أي القول المجرد للإمام -
شي من السنة ، ومعناه عنده ما ذكرناه نقلاً عنه . وبما ذكرنا
ظهر أن قوله (ولم يثبت في ذلك إلى الآن عندي أثر صحيح الخ
ص ٤٠٨) باطل لا يلتفت إليه ، فإن سندي أثر ابن مسعود اللذين
أتى بهما ابن أبي شيبة في "مصنفه" صحيحان بلاريب وحديث
(لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن ، وعد منها تكبيرات
العبد وتكبيرة القنوت .) وإن كان معلولاً ضعيفاً لكن لما كان
المتعرض ممن عد الحديث الضعيف أقوى من رأى الرجال وقياسهم
كيف صح منه مع وجود هذا الحديث المرفوع الضعيف بأن قول

رأيت أبا قلابه يرفع يديه في قنوته اهـ

وذكر محمد بن نصر المروزي في "باب رفع الأيدي عند القنوت"
من "كتاب الوتر" (عن الأسود أن عبد الله بن مسعود كان يرفع
يديه في القنوت إلى صدره ، وكان أبو هريرة يرفع يديه في قنوته في
شهر رمضان ، وعن أبي قلابه - ومكحول أنها كانا يرفعان أيديهما في
قنوت رمضان ، وعن إبراهيم في القنوت في الوتر إذا قرغ من القراءة
كبر ورفع يديه ثم قنت ثم كبر وركع ، وعن محل عن إبراهيم قال :
قل في الوتر هكذا ورفع وكيع يديه قريباً من أذنيه قال : ثم يرسل
يديه . وعن سفيان كانوا يستحبون أن تقرأ في الثالثة من الوتر
"قل هو الله أحد" ثم تكبر وترفع يديك ثم تقنت ، وسئل أحمد
يرفع يديه في القنوت قال : نعم يعجبني . قال أبو داود : رأيت أحمد
يرفع يديه) اهـ

الإمام برفع اليدين في تكبير القنوت قول مجرد لا شئ معه من السنة ! فقد ثبت فيه شئ من السنة وهو الحديث المرفوع الضعيف وأقوال الصحابة والتابعين كما قدمنا . ولو سلمنا أن هذه الآثار ضعيفة كالحديث المرفوع ، فنقول : كثرة الآثار أبدت أنفسها فقوى بعضها بعضاً حتى صارت من باب الحسن لغيره ، وأبدت الحديث المرفوع الضعيف وقواها فأرسلها إلى درجة الحسن لغيره في رفع تكبير القنوت ، والله تعالى أعلم .

قوله حيث لا أفر في إثبات ما لم يثبت عندى الخ (ص ٤١٣)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن أصل هاتين المسئلتين - أى تكبير القنوت ورفع اليدين فيه - لم يثبت عنده وإنما يأتي بهما عملاً ذهباً على إثر أبي حنيفة وعلماء مذهبه من حيث إعتقاده فيهم ، وقد مر أنه ثبت أصلهما ومأخذهما .

قوله لا فيما إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة

الخ (ص ٤١٣)

قلت : هذا يحتمل أمرين أحدهما أنه كما قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة كذلك قام على إثبات قوله وقوته دليل منهما . وثانيهما أنه لم يوجد لقوله دليل من السنة أصلاً حتى أن قوله ليس إلا مجرد الرأى في مقابلة الدليل القائم من السنة . فالأول منهما لم يتعرض له المعارض ولم يعرف أن عمله فيه على أى وجه

يكون ، وإنما تعرض للثاني منهما . فنقول أين ذلك ؟ وثبت العرش ثم انقش ، وناد بحرمة الوقفة عنده بمجرد حسن الظن . وجميع ما أتى به في " الدراسات " وغيرها من " رسائله " التى وقفنا عليها من الأمثلة للشق الثانى فليست كذلك ، بل قد ثبت أن دعواه بهذا فيها كاذبة . ولن تجد سبيلاً إلى مثال ذلك صحيحاً إن شاء الله تعالى وليس ما خالف رأى المعارض مخالفاً للحديث والدليل من السنة وهو بنفيه إلا إذا ثبت ذلك بحجة بينة ، وأين ذلك ؟ سم إنه كما لا يفيد مجرد حسن الظن إلى أبى حنيفة أو إلى واحد من الأئمة الثلاثة الباقية فيما إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة كذلك لا يفيد حسن الظن إلى العرفاء بالله تعالى . وزعم أن هذا المخالف كشف لهم كوشقوا به فيما إذا قام على معارضة قولهم ونفيه دليل من السنة ، فالأئمة الأربعة من أعظم العرفاء بالله تعالى وكبرآءهم . وإنما المعلوم فى المذاهب الأربعة عمل هذا بهذا الحديث وترك العمل بظاهر ذلك الحديث ، وعمل ذلك بظاهر ذلك الحديث وترك العمل بظاهر هذا الحديث ، ومخالفة الرأى أو الآراء كثيرة فى جميع الجوانب . وأما مخالفة المعارض منفرداً مع غيره فكثير منها تجره إلى مخالفته بالأحاديث الصحيحة والمذاهب الأربعة والإجماعات . ومن أراد التيقن بما قلنا فليتأمل فى المسائل التى نقلناها عن المعارض فى مقدمة " تعالينا " . واعلم أن التزام المعارض بالعمل على ما ذهب إليه أبو حنيفة من رفع اليدين فى تكبير القنوت وقد خالفه فيه الشافعى فى أظهر قوليه والإمام مالك والليث بن سعد والأوزاعى والقفال

وإمام الحرمين يفضيه إلى الوقوع في المفاسد التي حكم المعترض بها فيما قبل بوقوع من التزم مذهباً معيناً فيها وهي أن من التزم مذهباً معيناً وإماماً معيناً إنما تبع ذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأخل بواجب وحدة وجهته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأتى بالثنوية ، وارتكب الحرام . والمعترض ههنا عمل بقول أبي حنيفة مع أن الكأ من علماء المدينة خالفه فيه فيشغى على وفق قاعدته أن لا يعمل في مثل هذا بقول أبي حنيفة .

قوله فلا آتى بتكرار سورة واحدة في ركعتين الخ (ص ٤١٣)

قلت : قد ذكر فقهاء مذهبنا أن تكرار سورة واحدة في ركعتين مكروه كراهة تنزيه إذا كان عن قصد . وكمن مكروهات تنزيهية التي فعلها في حقنا خلاف الأولى وجب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها لما أنه قد وجب عليه التبليغ إلى الأمة ، وهو مخير في ذلك بين أن يبلغ ما أراد أن يبلغ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو بفعله ، فعلى هذا يحمل فعله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم بتكرار سورة "إذا زلزلت" في ركعتي صلاة الفجر على تبليغه أن ترك تكرار سورة واحدة في ركعتي صلاة واحدة ليس بفرض ولا بواجب ولا بمسنون سنة مؤكدة ، ومن فعل المكروه التنزيهي لا عتب عليه إذا كان من آحاد الأمة المرحومة ، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوصف فعله بالكراهة التنزيهية

بل يقال إنه أدى به الواجب عليه الخبر . ووجه آخر يدل على أنه يحمل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكرنا ، وهو أن في قراءة سورة "إذا زلزلت" في صلاة الفجر - وهي من قصار المفصل - ترك سنة القراءة في صلاة الفجر التي نطقت الأحاديث الصحيحة بها ، واتفق على القول بها الأئمة الأربعة . وهذا الوجه الواحد يتضمن وجوهاً ثلاثة ، أحدها أن في قراءة سورة "إذا زلزلت" في ركعتي صلاة الفجر ترك تطويل الأولى من ركعتي صلاة الفجر عن الثانية منهما . وثانيها أن فيها ترك المقدار المسنون أدناه عندنا بأربعين آية في صلاة الفجر . وثالثها أن فيها يثبت قراءة قصار المفصل في صلاة الفجر فيلزم من قراءتها في ركعتي صلاة الفجر ترك أربع سنن إستحبابية ، فيجب حمل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا الوارد في صلاة الفجر خاصة على تعليمه الجواز ، ولا كراهة فيه في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإنما الكراهة المذكورة في هذا الفعل في حقنا كما قد صرحوا به . وأما المحرم والمكروه تحريماً فلا يجوز وقوعه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً ولو لتعليم الجواز لأنه معصوم أى معصوم . قوله وحسن الظن المذكور ممن ولع بعلوم الحديث

الخ (ص ٤١٣)

قلت : من عجيب حسن الظن هدم قواعد المذهب وفروعه من غير حجة ، وجعله ذلك الهدم بمجرد رأيه موافقاً بالحديث

وذلك المذهب مخالفاً بالحديث ، ولن يجعل الله للمعاندين عليه سبيلاً .

قوله كما نعمل به تأدياً بأبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب الخ (ص ٤١٣)

قلت : قد ذاق الأئمة الأربعة طعم ثبوت الأحكام بطرق الأسانيد المتصلة ، وأين الذوق في غيرهم كذوقهم . وأما المعلقات التي لم تصل إلينا من تلك الطرق فقد وصلت إليهم بها وإلا لما احتجوا بها في اثبات الأحكام على ما عرف من عاداتهم أنهم لا يحتجون إلا بما يصلح للاحتجاج به ، وما لم تصل إليهم بها قد طرحوها وما اعتنوا بها ولا اعتنى بها من بعدهم من مقلديهم . وربما وجد من بعدهم تأييدها حتى صارت عندهم مما اعتنى بها بذلك فتمسكوا بها ، فله درهم ما أعلمهم وما أكملهم ، نعم يجب على المولع بعلوم الحديث وعلى من ذاق طعم الثبوت من طرق الأسانيد المتصلة أن يتوب إلى الله تعالى من عقائده وأحكامه التي أتينا ببعضها في مقدمة هذه " التعاليق " فهي مع أنها مخالفة للأحاديث الصحيحة من أحاديث " الصحيحين " وغيرهما ، وللآثار الموقوفة الصحيحة ، وللأحاديث والآثار الحسنة ، وللأحاديث والآثار الضعيفة لم يوجد فيها معلق غير صحيح وغير حسن يقوم بها . ثم إن عدم مبالاة من لم يتأدب بأبي حنيفة بتلك المعلقات أو عدم عمله بها مستمراً إن كان ناشئاً من الحمية الجاهلية فلا اعتداد

به ولا يعذر فيها أتى به . وإن كان ناشئاً من عدم علمه بأنها وصلت عند أبي حنيفة إلى رتبة الاحتجاج فلا اعتداد به لكن بالجهل يعذر فيها أتى به ، فلا اعتداد بها أو عمله بها مستمراً ممن تأدب بأبي حنيفة في موقعه ، والله لا يضيع أجر المحسنين . ومن تأمل فيما ذكرنا من قبل تبين أن بعض المعلقات مما لا يجوز طرحها .

وقد تقدم منا أيضاً الدليل الدال على سنية ترك رفع اليدين عند الركوع ، وعند القيام منه ، وعند النهوض عن القعدة الأولى بل على سنية ترك رفع اليدين في كل خفض ورفع ، وأن ذلك الدليل متواتر النقل عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً ، وأن تركه عندها سنة وأن فعله عندها رخصة مكروهة كراهة تنزيه في حق الأمة المرحومة خاصة . فإطالة العجب من قول من جعل تركه عندها مخالفاً بالحديث واجب النفي والإعدام محرم الأخذ والإستمسك به بمجرد رأى وآه - ورأيه لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء - أشد وأقوى وأحرى بها وأولى . وقد مر أيضاً أن تكبير القنوت ليس بواجب عندنا ، وأنه ثبت سنيته بأثر موقوف على ابن مسعود وغيره من الصحابة ، ولم يعهد فيه سنة مرفوعة ينفي الأثر المذكور ، فوضح الفرق بين رفع اليدين في تكبير القنوت ورفع اليدين في كل خفض ورفع في جميع الصلوات ، أو في المواضع الثلاثة منها سوى تكبيرة الإفتتاح أو في موضعين منها سواها .

قوله ومما يستغرب أيضاً أنهم يرفعون الأيدي الخ
(ص ٤١٤)

قلت: معنى الأثرين الأولين الذين أوردهما ابن أبي شيبة في "مصنفه" في أول قنوت الوتر: "وإذا أراد شروع قنوت الوتر" بدلالة الأثر الذي رواه الأثرم من فعل ابن مسعود، وأورده العلامة الإمام ابن أمير الحاج في "شرحه" على "منية المصل" وبدلالة الآثار الخمسة التي أوردها العلامة الحلبي في "شرحه" عليها أيضاً، وقد قدمناها. وأيضاً الأثر الأول يحتمل أن يكون معناه في أول قنوت الوتر أو في وسطه. والأثر الثاني يحتمل أن يكون معناه: إذا أراد شروع الوتر أو في أثناء قنوته. ومن المعلوم أن رفع اليدين شرع مع التكبيرة ولم يشرع بدونها كما صرح به الحافظ العيني في "شرح الهداية" فحمل الأثرين على ما ثبت شرعيته واجب ولم يجوز أن يحملا ما لم يستغرب شرعيته، فتوجيه الاستغراب الذي ذكره المعترض فيه ما فيه. والأثر الثالث الذي أورده ابن أبي شيبة في "مصنفه" قد أثبت تكبير القنوت ولم يثبت تكبيراً في أثناءه. وإذا قلنا إن رفع اليدين بدون التكبير غير مشروع لا بد أن نحمل رفع اليدين الثابت بالأثرين الأولين على اتصاله بتكبير القنوت فلم يثبت بهما رفع اليدين في أثناء القنوت. وهذا ظاهر لاسترة عليه. وأيضاً لم يقع في أثر ابن أبي شيبة الثالث الذي نقله عن ابن مسعود أنه:

كان لا يزيد عند الفراغ من القراءة في الركعة الأخيرة من الوتر على التكبير، وإنما فيه (كان ابن مسعود إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت) فهو من باب سكوت الراوي في مرويته ذلك عن رفع اليدين. ومن القواعد المعلومة المحققة أنه لا ينسب إلى ساكت قول، فعني قول الراوي "كبر ثم قنت" أي كبر مع رفع اليدين جمعاً بينه وبين الأثرين الأولين الذين رواهما ابن أبي شيبة في "مصنفه" أيضاً. والأثر الذي رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود، وقد مر ذكره مراراً، والآثار الخمسة التي أوردها الحلبي في "شرحه" على "المنية" وقد قدمناها أيضاً. والجمع واجب على قول من قال بتقديم الجمع وجوباً على الترجيح فيما أمكن الجمع فيه، وعلى قول من ادعى أن كل متعارضين يمكن فيه الجمع فيجب تقديمه على الترجيح، والمعارض ممن قال بأحد هذين القولين، فكيف جازله الإمتناع عن واجب الجمع عنده ههنا! وإذا تحققت ما ذكرنا فأين مخالفة الحنفية مع عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه في الموضوعين؟ وأين تبديع رفع اليدين منهم في قنوت الوتر؟

ومن العجب أنه لما زعم أن رفع اليدين في قنوت مبدع عن الحنفية وعارضه شئ من السنة، وهو قول ابن مسعود المروي في "المصنف" عنده، فلم يجزله أن يجعله من باب ما إذا لم يعارضه شئ منها، ولم يجزله أن يعمل به لما مر منه من أنه إذا عارض قول أبي حنيفة شئ أتركه، وإن ثبت أنه

قول أبي حنيفة بلا شبهة ، وقد صرح المعترض ههنا أنه يعمل به على وجه المواظبة فليشأمل .

ثم إن القول بتبديع الحنفية ، وأنهم أحدثوا بدعة لم تكن في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في عهد الصحابة سوء أدب إليهم معاذ الله تعالى عن مثله ، لا سيما وزيادة رفع اليدين على تكبير القنوت ليس من البدعة في شيء ، وإنما هي زيادة بالسنة على السنة فظهر أن كلا من هذين الحكيمين الصادرين من المعترض باطل ، وأنه لا قدح في بناء المذهب على مرويات ابن مسعود وترجيح مروياته على مرويات غيره في بعض المواد ، وعلى أقواله فيما لم يوجد في نفيها حديث مرفوع ، وهو العالم الفقيه الأفقه بعد الخلفاء الأربعة الملازم له صلى الله تعالى عليه وسلم المترصد لأحواله الحاكي عنها ، وأنه لا غرابة فيه ولا منافاة فيه ههنا .

وما ذكره المعترض في وجه الاستغراب من أن الإمام أبي مذهبه على مرويات ابن مسعود ، وأحاديثه الموقوفة عليه يقدمه الحنفية على أكثر المرفوعات من غيره بعضه كذب صريح لما مر من أن كلا من الإمام أبي حنيفة والحنفيون يريثون من أن يقدموا مجرد موقوف ابن مسعود على مرفوع غيره فضلاً عن أن يقدم ذلك الموقوف على أكثر مرفوعات غيره ، وإن اعتقدوا فيه أنه أفقه وأعرف بما عليه سنته صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم .

ونسبة رفع الأيدي في دعاء القنوت إلى الحنفية في كتاب "المغني" في فقه الحنابلة لا يستدعي أن يكون قولهم ذلك على خلاف ما ثبت عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ، ومثل هذا كثيراً ما رأينا في كتب الحنفية فيما ثبت قولهم بالأحاديث الصحيحة بلا نزاع ، واتفق عليه معهم كثير من العلماء الأعلام ، فالقول بهذا الإستدعاء من أغرب الغرائب ، وقوله (وهو أقرب بما ينبغي أن يكون الأمر عليه ص ٤١٥) مما لا ينبغي أن يكون الأمر عليه .

قوله وهو قليل الوقوع بل عديمه الخ (ص ٤١٦)

قلت : قد صنف العلماء الأعلام رسائل مفردة فيما إذا كان قول الإمام أبي حنيفة وذويه ثابتاً بالحديث الصحيح وقول واحد من الأئمة الثلاثة الباقية لم يظهر دليله من السنة أصلاً ، وجمعوا فيها مسائل كثيرة أثبتوا فيها ذلك . وأيضاً قد صنفوا رسائل مفردة أثبتوا أن قول واحد من الأئمة الثلاثة قد خالف الإجماع في هذه المسائل ، وهي كثيرة . ومن أمثلة الأول قول مالك : بسنية لإرسال اليدين في قيام الصلاة ، وقول الشافعي : أنه لو سجد المصلي على فاضل ثوبه الذي لبسه فسدت صلاته ، وقول الشافعي أيضاً : أنه يفترض على المصلي محافظة التشديدات الواقعة في سورة الفاتحة دون سائر القرآن حتى أنه لو ترك شدة واحدة منها في الفاتحة فسدت صلاته ، ولو ترك جميع تشديدات سائر القرآن في صلاته لم تفسد . وقد أوصل العلماء المسائل التي خالف فيها

الشافعي الإجماع مائة مسألة . فليس منشأ قول المعارض هذا إلا قصور بآءه في علم الحديث وقلة تيسر أسبابه عنده . فثبت بهذا صدق ما كررته في أول " التعاليم " من أنه : لم يوجد في بلاد الهند والسند إلا شئ يسير من علم الحديث وكتبه ، والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله ينبغي أن يكون ذلك عند الحنفي الغالب عليه العمل

الخ (ص ٤١٦)

قلت : ترجح ما تمسك به الحنفية من الحديث عند المعارض فقط لا يجعل لم العمل بهذا الحديث أشهى من العمل ، فإن العمل بالحديث وإن كان أشهى من العمل وأنهار الجنة في حد ذاته مطلقاً لكن العمل بمجرد ترجيح مثل المعارض والحديث الصحيح أو الحسن قائم في الطرفين أحدهما على الآخر أمر من الصبر من حيث أن ترجيح مجرد مثله لا يجوز لأحد تقليده فيه ، فإن تقليد غير المجتهد حرام بالإجماع . وترجيح ذلك العامل بنفسه أحدهما على الآخر لا يقوم له حجة منجبة عند الله تعالى إن وجدته . فعلى المقلد الوقفة ما لم يثبت عنده ترجيح معتبر في أحد الجانبين ، فإذا ثبت عند من قلده بأحديفة ذلك الترجيح كترجيح الإمام أبي حنيفة وذويه هذا الحديث يعمل به ويترك العمل بالحديث الآخر ، وينبذ الوقفة وراء ظهره . فليُنظر الحنفي العامل بالحديث إلى حديث أثبت قول مذهبه ، ويعمله كمثل عيونه

وقرتها وزينة رأسه ووديعه قلبه وملتجأه ومأواه . ثم إلى ترجحه عند صاحب المذهب ، وعند الصناديد من علماء مذهبه المرضي فليعمل به فهو أشهى له من العمل وغيره من المستلذات . ثم إن قول المعارض هذا مع ما مر منه فيما قبل (١) من أنه : يمكن الجمع في جميع الدليلين المتعارضين يفيد أن الجمع عنده ليس بواجب ولا بمختار مطلقاً . وهذا خلاف معتقده ومذهبه ، وإن قواله هذا مع ما سبق منه فيما قبل من أنه : يجب تقديم الجمع فيما أمكن الجمع فيه على التجميع ، وأنه لا يجوز الترجيح إلا فيما لم يمكن فيه الجمع يستدعي أن لا يجوز ترجيحه هذا إلا فيما لم يمكن الجمع فيه ، والنظر في الأمثلة مصرح بأنه قال بهذا الترجيح فيما أمكن فيه الجمع أيضاً . فيالله ما وجه دفع التناقض عنده ؟

قوله واتفق من ذلك عندنا فروع عديدة الخ (ص ٤١٦)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن الفروع من هذا القسم في مذهب الإمام أبي حنيفة قليلة ، وإنه لكذب ظاهر واجترأ باهر . ثم إن الأحاديث المرفوعة التي وردت في افتراض زكاة الحلي من الذهب والفضة كثيرة جداً ، وكذلك الآثار كثيرة . ومن أراد العكوف عليها فليطالع "تخريج الحافظ الزيلعي" على "الهداية" و "فتح القدير" لكنها أوردا منها حديث عائشة رضي

الله تعالى عنها المرفوع في زكاة الحلى أيضاً ، قال الزيلعي في "تخریجه" (أخرجه أبو داود في "سننه" وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه) ونحوه في "فتح القدير" . وأوردا منها حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المرفوع أيضاً ، وقالوا فيه : (أخرجه أبو داود في "سننه" وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" وقال : صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه) انتهى . فحينئذ مقتضى القاعدة التي اتفق عليها أهل أصول الحديث - فيما رأينا - من أن الحديث الصحيح سبعة أقسام ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط الشيخين يقدم على حديث صحيح كائن على شرط أحدهما ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط البخاري في "صحيحه" فقط يقدم على حديث صحيح جاء على شرط مسلم في "صحيحه" فقط ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط مسلم فقط يقدم على الحديث الصحيح الذي في غيرهما ولم يكن على شرطهما ولا على شرط أحدهما - أن يقدم حديث عائشة وأم سلمة على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هذا ، فإن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الوارد في زكاة الحلى وأخرجه أبو داود والنسائي ، وإن صححه المنذرى لكنه حديث صحيح أخرجه غيرهما وليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما ، فما بال المعترض ترك هذه القاعدة ههنا رأساً ، ورجح حديثه على حديث عائشة الذي جاء على شرط الشيخين ، وعلى حديث أم سلمة الذي جاء على شرط البخاري في "صحيحه" فقط

ومقتضى القاعدة التي أسسها الحنفية الكرام أن يكون حديث عائشة مساوياً لحديث "الصحيحين" غير المشتد منها ، وأن يكون حديث أم سلمة مساوياً للحديث الذي أخرجه البخاري في "صحيحه" منفرداً ، فالقول بترجحها على حديث عمرو بن شعيب هذا موافق ومقبول أى موافقة وقبول . وإن لم يسلم هذه القاعدة المنقولة عن الحنفية فقبوله وتسليمه القاعدة الأولى ثابت لا محالة فقلوه : (وليس في الباب على مبلغ علمي فيه الخ ٤١٦) ساقط أى سقوط .

قوله واستدل مالك في "الموطأ" والشافعي رحمهما الله تعالى على عدم وجوب الزكاة الخ (ص ٤١٦)

قلت : لما كان الاستدلال بالآثار مع قيام المرفوعات الصحيحة النافية لها حراماً إجماعاً وعند المعترض ، والقول - : بأنها دليل وإن قامت في مخالفتها المرفوعات - قولاً باطلاً بالإجماع أيضاً وبما قال المعترض ، صار هذا المثال عنده من جملة أمثلة ما لم يظهر لمن خالف من الأئمة قول الإمام أبي حنيفة دليل له عند المعترض ، فقلوه (وهو قليل الوقوع بل عديمه ص ٤١٦) كذب ساقط . وإيضاً إدخاله المعترض فيما ظهر لمن خالف من الأئمة قوله دليل عليه إرتكاب للحرام ، وتسمية للأثر الذي كانه لم يكن في هذا "بالدليل" ، وهو في مقابلة المرفوع الصحيح الذي ينفيه . وقول بكونه معتداً به وإن كان الأمر كما ذكرنا ، فدعوى أنه ظهر عليه دليل لمن خالف قوله بعد هذا الإعراف مما لا يشك

في بطلانه .

قوله بحديث حسن بن علي عليهما السلام الخ (١) (ص ٤١٧)

قلت : قد صرح الشيخ علي القاري في " شرحه " على " الفقه الأكبر " (بأن : قول " علي عليه السلام " : من دأب الشيعة الشيعية) انتهى . والأئمة الثلاثة سوى الإمام أحمد اتفقوا على كراهة تخصيص غير الأنبياء والملائكة بالصلاة أو السلام استقلالاً . وأما مذهب الإمام أحمد بن حنبل فهو أنه لا تخصيص للصلاة والسلام بأحد فيجوز أن يقال : عند أحمد أبو بكر عليه الصلاة ، أبو بكر عليه السلام ، أبو بكر عليه الصلاة والسلام ، وكذلك في جميع الصحابة والتابعين لهم ومن بعدهم إلى يوم الدين من المؤمنين الصالحين . فيجوز عند أحمد أن يقال : معاوية عليه الصلاة . معاوية عليه السلام ، معاوية عليه الصلاة والسلام ، وأبوسفيان عليه الصلاة ، أبوسفيان عليه السلام ، أبوسفيان عليه الصلاة والسلام . فثبت أن تخصيص الأفراد الطاهرين من أهل البيت بالصلاة أو السلام أو بكليهما دأب الرافضة خروج عن المذاهب الأربعة التي يمتنع الخروج عنها بالإجماع . وأما الحافظ اليونيني الحنبلي منهياً فقد صدر عنه في " صحيح البخاري " الموسوم " باليونينية " بعض هذا التخصيص لما أنه كان حنبلي المذهب ، ولم يصير هذا التخصيص شعاراً للرافضة إلى عهده ، ثم لما

(١) قلت وقد سقط من المطبوعة لفظة " عليهما السلام " وكان في القديمة رمز " رض " فكتبنا في الجديدة " رض الله عنها "

صار هذا التخصيص شعاراً لهم منعوا عنه ، واتفق على منعه أئمة جميع المذاهب الأربعة ؛ بل نقول : إن عمل اليونيني في " اليونينية " ليس بتخصيص للسلام بالأئمة الإثني عشر كما هو دأب الشيعة والمعتز وسنتهم ، فقد وجد فيها في " باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم " إنا بك لحزونون " من " كتاب الجنائز " لفظ " عليه السلام " على اسم إبراهيم ابنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

قوله وجه دلالة لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اتفقت الأئمة الخ (ص ٤١٧)

قلت : من الكذب والإفراء البحث القول باتفاق الأئمة على وجوب صلاة الوتر فضلاً عن القول باتفاقها على وجوبها في تمام السنة ، كما أن القول الذي أورده الغزالي في " تعليقه " من (أن الوتر سنة مؤكدة وليس بفرض ولا واجب وبه قالت الأئمة كلها إلا أبا حنيفة فإنه قال بالوجوب) غير صحيح فردّه الحافظ العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " وكما أن قول القاضي أبي الطيب الذي نقله عنه العيني في " الشرح " المذكور من أن العلماء كافة قالت : إنه سنة حتى أبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة وحده : هو واجب وليس بفرض ، غير صحيح أيضاً ، فردّه الحافظ العيني في الشرح المذكور رداً بليغاً فوجه دلالة لأبي حنيفة هو اطلاق سيدنا الحسن لفظ الوتر ، والاطلاق ظاهر الحديث فلا يجوز تركه بلا دليل ، وأنى هو ؟ ولذا قال الإمام في

”شرح المنهاج“ (وهذا الوجه - يعنى الاستدلال بالمرفوع في إطلاقه - قوي قاله في ”شرح المذهب“) انتهى .

قوله ولم يرو للشافعى وأحمد مرفوع يدل على مذهبهما ، وإن تمسكها بالآثار (ص ٤١٧)

قلت : يجرى في هذا القول من الإبراد والإشكال ما قدمنا ذكره تحت قوله : (واستدل مالك في ”الموطأ“ والشافعى رحمه الله تعالى) فإن شئت الإطلاع عليه فارجع إليه .

قوله فمن ذلك ما روى الترمذى في ”سننه“ وقد روى الخ (ص ٤١٧)

قلت : قد أسس المعارض فيما قبل رجماً بالغيب : أن قول واحد من أئمة أهل البيت إذا ثبت فذهب بأقبيهم عين مذهبه (١) وقد قال أيضاً فيما قبل : إن إجماعهم إجماع معتبر كسائر الإجماعات عنده (٢) ومن المعلوم أن الإجماع المعتبر يترك به الأحاديث الصحيحة إذا كانت من باب أخبار الآحاد ، فهذا الأثر وإن كان في مقابلة المرفوع لكنه يعارضها وينقضى العمل بها عند المعارض بعارض أنه أثبت الإجماع المعتبر عنده ، فيهذا المعارض يجب ترك العمل بهذه الأحاديث الصحيحة عنده بهذا الأثر . ثم إن هذا الأثر وإن علقه أبو عيسى الترمذى في ”سننه“ بلفظ ”روى“ لكن أسنده الحافظ ابن سيد الناس اليعمرى في ”شرح“ على ذلك بسند جيد ، على

(١) راجع ”الدراسات“ ص ٤٥ و ٢٨٦ (٢) أيضاً ص ٢٨٧

أن لفظ ”روى“ عند الترمذى في ”سننه“ ليس مخصوصاً بالدلالة على التمريض ؛ بل قد يورده في ما صح ثبوته عنده وقد يأتي به فيما لم يصح عنده كما لا يخفى على من تتبع في ”سننه“ ونصفح في ”شرح“ عليه للحافظ المذكور .

قوله ومن ألحق الذئب بها من أتباعه فقد خالف إمامه الخ (ص ٤١٨)

قلت : ما وجدنا في كلام من يعتد بقوله نصاً على أن الذئب ألحق بها أتباع الإمام فقط دونه ولا إشارة إليه ؛ بل ظاهر كلام أئمتنا في كتبهم دال على أنه ثبت عن الإمام أبي حنيفة في إلحاق الذئب بها روايتان . فالأولى أنه غير ملحق بها بناء على أخذه بظاهر حديث ”الصحيحين“ وغيرهما الذى ثبت فيه لفظ ”الخمس“ ولم يعد الذئب فيه منها ، وهى المذكورة في المتون القوية عند الإمام . والثانية أن الذئب ملحق بها لحديث الدارقطنى بسنده إلى ابن عمر (عن ابن عمر قال : أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المحرم بقتل الذئب ، والفارة ، والحداءة ، والغراب) وفيه الحجاج بن أرطاة ، والحديث أخرجه الطحاوي في ”آثاره“ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بنحوه ، وذكر فيه : (الحداءة ، والذئب ، والكلب العقور) وأورد هذين الحديثين الإمام ابن الهمام في ”فتح القدير“ وقال الحافظ الذهبي في ”ميزان الاعتدال“ (حجاج بن أرطاة النخعي الفقيه أحد الأعلام ، وقال العجلي :

كان فقيهاً مفتياً ، وقال أحمد : كان من الحفاظ ، وقال أبو حاتم : إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه وقال شعبة : أكتبوا عن حجاج بن أرطاة وابن اسحاق فإنهما حافظان ، وقال القطان : هو وابن اسحاق عندي سواء ، وذكر الذهبي في "ميزانه" آخرين من أهل الجرح والتعديل ممن تركوه فهو مختلف فيه بين الحديثين ، فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن عندهم . فقوله (ومن ألحق الذئب بها من أتباعه) مطعون فيه ، وقوله (وجعله بذلك عرضة للطعن الخ ص ٤١٨ و ٤١٩) أشد طعناً منه . وهل يجوز طعن من أخذ بالحديث الحسن الثابت ، وجمع بينه وبين ظاهر حديثي "الصحيحين" ثم أخذ بالترجيح ، وقوى ظاهر حديث "الصحيحين" على الحديث الحسن ، وقال بذلك الظاهر دون ذلك الحسن ولا ملتجأ له في كلا القولين إلا الحديث الثابت ؟ ومن العجب عد بعض العلماء إلحاق الذئب بها من مناقضات أبي حنيفة فليس مفهوم العدد معتبراً عند أكثر العلماء حتى يكون التنصيص على العدد نصاً في نفي ما سواه ، فن عد هذا من مناقضاته رحمه الله فلم يدر ما قال ، والعفو من الله تعالى مأمول .

قوله وليس المتنفسون والمتروحون بسر حقيقةهما الخ (ص ٤١٩)

قلت : إن أراد أن أبا حنيفة منهم ومن ساداتهم فتروح بسر حقيقتها ، فنقول : (جاء الحق ، وزهق الباطل ، إن الباطل

كان زهوقاً) وإن أراد أنه ليس منهم فهو مصادمة لما حكم به بداهة العقل وصرافة النظر وضرورة الفكر . ثم إن كلامه هذا مع كلامه المتقدم يشعر بالحكم منه بأن جمهور الفقهاء والإمام مالك والإمام الشافعي وغيرهم ممن لم يقل ههنا بقول أبي حنيفة ما كانوا عارفين ولا ممن تنفس بروح الله سبحانه فتفانح من سروضه تعالى لهذا البلد بقوله : "آمناً" . وهذا مما لا يرضى بالحكم به من هو صاحب الطبع السليم والعقل المستقيم ، على أن الأئمة الثلاثة ومنهم مالك والشافعي وكثيراً من جمهور الفقهاء عرفاء بالله تعالى كاشفون متنفسون متروحون بسر حقائق الأمور أعظم شأناً من ابن العربي في المعرفة بالله تعالى والكشف والعلوم الظاهرة والباطنة والتنفس والروح بأسرار الحقائق وبسر حقيقة البلدة المقدسة ووصفه تعالى لها بكونها آمنة .

قوله أجاب الشافعي رحمه الله تعالى عن الأحاديث المحرمة (ص ٤٢١)

قلت : لا بد للحنفية أن يجيبوا عن هاتين الآيتين إحداهما نزلت في المرتدين وهي قوله تعالى في سورة "النساء" (فإن تولوا فخذلوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم) قال البيضاوي : نزلت في ناس من المنافقين إجتوا "المدينة" فاستأذنوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخرجوا إلى البادية ، فأذن لهم فخرجوا إليها ولحقوا بالمركبين وارتدوا ، وكان نزول هذه الآية بعد مرجعه

صلى الله تعالى عليه وسلم عن غزوة "أحد" كما صرح به السيوطي في تفسيره المسمى "بالجلائل" وقال صاحب "الكشاف" : (حيث وجدتموهم) أى في الحل والحرم . ومثله في "حاشية السيد وجيه الدين العلوي" على "البيضاوي" . وثانيتهما نزلت في المشركين الذين عاهدوا المؤمنين فنكثوا العهد ولم يفوا به ، وهى قوله تعالى في سورة "التوبة" (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) قال المفسرون : أى في الحل والحرم ، ونزلت هذه الآية في سنة تسع من الهجرة ، وكان فتح مكة سنة ثمان منها ، فهاتان الآيتان ناطقتان بأن الحكم بحل قتال المؤمنين وبحل قتلهم لهم في الحرم نزل بعد غزوة "أحد" ، وبأن الحكم بحل قتالهم مع المشركين الناكثين للعهد وبحل قتلهم لهم فيه نزل في السنة التاسعة من الهجرة ، ولفظ الحديث "لا يحل لأحد قبلى ولا لأحد بعدى" لا ينافيها ولفظه (إنما أحلت لى ساعة من نهار) ، ولفظه فى رواية : (وإنما أذن لى ساعة من نهار) ، ولفظه فى رواية : (ولا يحل لى إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة) ظاهر كل واحد منها ينافيها ، فيقال من جانب الحنفية : إن أهل "مكة" فى السنة الثامنة وإن كانوا مشركين من أهل الحرب لكن كان فيهم من نكث العهد ، وكان فيهم من لم ينكث العهد ، فإrade صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه الكلمات أنه تعالى أذن لى فى قتال أهل "مكة" وفيهم من ينكث العهد أيضاً ساعة من نهار فقط ، وكانت الحرمه فى مثل هذا ثابتة قبل ، وعادت كما كانت بعد

تلك الساعة ، فهى باقية إلى يوم القيامة . وأما الحل الذى ثبت بالآية الأولى فإنما كان فى المرتدين خاصة ، وبالآية الثانية فى المشركين الذين نكثوا العهد خصوصاً ، وليس كل منها من باب حل القتال أو القتل فى الحرم عموماً والحرم لا يأمن هذين الفريقين أبداً إلى يوم القيامة كما أن الحرمه فى غير هاتين الصورتين باقية إلى يوم القيامة . وهذا ما يقتضيه قواعد الحنفية على ما أشار إليه الشيخ على القارى فى شرح "المشكاة" فى "باب حرمه مكة المعظمة" .

قوله . وقل ما يوجد مثله فى فقهاء الحنفية الخ (ص ٤٢٢)

قلت : تأويل النصوص النافية لرواية المذهب الظاهرة فى نفيها بمجرد الرأى من غير ملجئ شرعى إلى ذلك حرام عند الحنفية ، وتأويلها بملجئ شرعى إليه فليس من هذا الباب . وتأويلاتهم إنما هى على ما أراهم الله تعالى من قبيل الثانى ، فقلة وجدان مثله فيهم لا يعد من عيوبهم . والله درهم ما أعلمهم وما أعلمهم . فقوله (إذ جل سعيهم بل كله الخ ص ٤٢٢) من باب قول الزور على من تبرأ إلى الله تعالى منه . وقال صلى الله تعالى عليه وسلم (أحسنوا الظن بالمومن) ولم يستثن من المؤمن مقلدى أبى حنيفة من العرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء الكاملين الذين بلغوا ألوفاً كثيرة مؤلفة رحمهم الله تعالى . ومن ادعى أنهم مستثنون عنه فليأت بحجة بينة على ذلك .

وأما الحكم من الحنفية بتحليل "المدينة" على خير ساكنه أفضل الصلاة والسلام والتحية بمعنى معين قرروه في تحريم "مكة" شرفها الله تعالى بناء على الأحاديث الصحيحة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم التي دلت بظاهرها على التحليل فيها بذلك المعنى وعلى الجمع بينها وبين الأحاديث الصحيحة الدالة على تحريمها بذلك المعنى بما ألهم الله تعالى أبا حنيفة ومقلديه الأئمة المؤلفة من العرفاء الواصلين والمحدثين والفقهاء الكامنين فليس من الخلاف بالأحاديث الصحيحة المثبتة لحرمتها بذلك المعنى في شيء ، فإن الجمع قد كفى مؤنة الخلاف . وأما تحريم "المدينة المطيبة" بمعنى تعظيمها وتشريفها فقد اتفق عليه الأمة المقبولة حتى إن الحنفية اختلفوا فيما بينهم أن "مكة" أفضل من "المدينة" شرفها الله تعالى أو بالعكس فقال بالأول قوم منهم واستدلوا عليه بما ألهوا به ، وقال بالثاني قوم منهم فأتوا بالدلائل الدالة على ذلك ، فكان أبو حنيفة كأهل المدينة والأئمة الثلاثة فائزاً بحق الحرمين الشريفين ، كما أنهم وجهور الفقهاء فازوا بحق الحرمين أيضاً ، رضى الله تعالى عنهم .

وكون ثبوت صدور الأحاديث الصحيحة الدالة على تحليل "المدينة" بذلك المعنى الأول عند بعض حفاظ المحدثين قليل التحريم بمعنى أن تحليلها كان قبل خير ، وأن تحريمها ما كان إلا بعد خير لا يستلزم أن يكون الأمر كذلك في نفس الأمر . وكيف ثبت القول بنسخ تحليلها بقول بعض حفاظ المحدثين عند المعارض

وهو لا يقول بثبوت بقول أي صحابي من الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم ولو كان من الخلفاء الأربعة أو الحسين أو فاطمة على نبينا وعليهم التحية والسلام ، ولا يتحقق تأخر أحد المتعارضين على الآخر . فكيف يقول بثبوت النسخ ههنا بمجرد قول بعض حفاظ الحديث ! مع أن غاية ما أتوا به في الاستدلال عليه هو القول : بأن نص تحريمها مؤخر على نص تحليلها . فقوله : (وهو الحق الصراح الذي لا يرتاب فيه ص ٤٢٦) وقوله : (والاستدلال على خلافه ضعيف ص ٤٢٦) وقوله : (وما تمسك في ذلك ببعض الأحاديث الصحيحة دلت بظاهرها الخ ص ٤٢٦) كل واحد منها مما لا يلتفت إليه ولا يعابيه . ولو أني المعارض في "الدراسات" بدلائل تحريمها مفصلة لأجيب عنها على وجه التفصيل أيضاً إن شاء الله تعالى بما لا مزيد عليه ، والآن نتركه روماً للإختصار ، وتبعاً للمعارض في الإقتصار . وكفي بنا شهيداً اعتراف المعارض بأن في كل من تحريم المدينة الطيبة وتحليلها ثبتت الأحاديث الصحيحة ، فليس استدلال أبي حنيفة ومقلديه بالأحاديث الصحيحة التي أثبتت تحليل المدينة ضعيفاً إلا عند من سلم ثبوت تأخير التحريم عن التحليل بقول بعض حفاظ الحديث فقط ، وقال بثبوت النسخ بمجرد قول ذلك البعض على خلاف الإجماع ، ونسأل الله تعالى العصمة عن الوقوع في ورطة خرق الإجماع .

دربن ورطه كشتي فرو شد هزار

كه پيدا نشد تحتش بر كنار

قوله لأن مقتضى العلة - أي المؤي إليها بالنص - أن
يتقيد الحكم بها الخ (ص ٤٢٣)

قلت : قد أبطل ابن العربي في "فتوحاته" صريحاً هذا
القول : فقال : (فإن القياس ممن ليس بنبي حكم الله في دين الله بما
لا يعلم ، فإنه طرد علة ، وما يدريك لعل الله سبحانه لا يريد
طرد تلك العلة ، ولو أرادها لأبان عنها على لسان نبيه صلى الله
تعالى عليه وسلم وأمر بطردها . هذا إذا كانت العلة مما نص عليها
الشرع في قضية) انتهى . والمعارض ممن يقسده في صواباته
وهفواته وشطحياته كلها فبأي وجه رضى ههنا وفيما قبل برد قوله
هذا وقدحه فيه ؟

ثم إن المعارض أتى بالجواب عن قياس الشافعي وغيره على
وجه التسليم والنزول ، وإلا فهو كداؤد وابن حزم وابن العربي
من نقاة القياس ومنكره . فتنبه لهذا ولا تكن من الغافلين .

قوله فالأول نرى وجوب العمل بما ترجح وترك ما
خالفه فوراً الخ (ص ٤٢٦)

قلت : إذا ثبت أن في كلا الجانبين شيء من السنة الصحيحة
فترجح خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة عند المعارض بالصنعة
الحديثية لا بصحح دعواه بأن أبا حنيفة خالف الحديث ، وأخذ
بمجرد الرأي ، ولا يجعل قوله في أول هذه "الدراسة" وهو : (فإن)

ما تركت مذهبه إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر على
جواب المذهب عن ذلك الحديث (ص ٤٠٢) صادقاً ، فإن متمسك
أبي حنيفة إذا كان الحديث الصحيح أيضاً فقد ظهر جواب
المذهب عن ذلك الحديث ، على أن الترجيح بالصنعة الحديثية أو
الأصولية لا يخلو قول الإمام عنه فلا وجوب ولا ندب إن كان
المقصود طلب الحق . وأيضاً اقتضاء بعض وجوه الترجيحات
الوجوب وبعضها التدب بناء على قوة تلك الوجوه وضعفها مما لم
يثبت القول به ممن كان قبل المعارض من العلماء . فهذا الفرق
أيضاً من محدثات المعارض ومبتدعاته . وإيضاً الترجيح بهذه من
الصنعة الحديثية إنما هو رأى له رآه على وفق أهل تلك الصنعة ،
ولم يثبت فيه حديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ، فتعارض
حينئذ رأيان رأى الإمام ورأى المعارض ، فمن رأى أن رأى الإمام
أعلى شأناً من رأيه كما هو شأن مقلديه يجب عليه أن يأخذ بقول
الإمام فقط . ومن رأى أن الأمر بالعكس ، ودحض فيما دحض ،
وترك الحق والحياء فليصنع ما شاء . وإيضاً رأي مثل المعارض
ليس بحجة أصلاً . ورأى الإمام حجة فيما إذا لم يوجد في نفيه
حديث لا صحيح ولا حسن ، فلا يخلو رأى الإمام من أن يترجح
به أحد الحديثين على الآخر .

قوله أحدهما هو أن بناء مذهب أبي حنيفة لا سيما الخ
(ص ٤٢٧)

قلت : ليس الأمر كذلك عند الحنفية ، وإنما هذا إفتراء عليهم صدر عن صدر ، وإنما اعتمدت الحنفية على الآثار فيما إذا لم يجدوا فيه مرفوعاً ثابتاً ينفيها أصلاً . فهذا البناء المفتري على الحنفية مع معارضة المرفوع الثابت حرام عندهم (١) إلا إذا كان من باب عمل الصحابي الراوي على خلاف مرويه ، لأن

(١) وفي " قاعدة جليله " في التوسل والوسيلة " للحافظ ابن تيمية : ما نصه :

" ومن قال من العلماء : " ان قول الصحابي حجة " قائماً قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ، ولا عرف نص يخالفه ، ثم إذا اشتهر ولم ينكروه كان اقراراً على القول ، فقد يقال : " هذا اجماع اقاروا " إذا عرف أنهم أقروه ولم ينكروه أحد منهم وهم لا يقرون على باطل ، وأما إذا لم يشتهر فهذا ان عرف أن غيره لم يخالفه فقد يقال : " هو حجة " وأما إذا عرف أنه خالفه فليس بحجة بالاتفاق . وأما إذا لم يعرف هل وافقه غيره أو خالفه لم يجزم بأحدهما ، وحتى كانت السنة تدل على خلافه كانت الحجة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فيما يخالفها بلاريب عند أهل العلم " انتهى (ص ١٠٧ طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٧٣ بالقاهرة)

- النعاني -

عمله هذا نازل منزلة قوله إن مرويه هذا منسوخ (١) . وأما حقيقته بعض علماء المذهب من أن الأثر أقوى وأثبت لكامل معرفة

(١) قلت : وهذا أيضاً إذا لم يعرف منه سوى أنه خالف مرويه . وأما إذا ظهر أن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل أخطأ في استدلاله بذلك فلا . قال المحدث الشيخ سلام الله الحنفى في كتابه " المحلى بحلى أسرار المؤطا " في " باب ما جاء في رضاعة الكبير " - ونسخته الخطية محفوظة عندى في مجلدين كبيرين - ما نصه :

" قال ابن الهمام : فان قلت : عرف من أصلكم أن عمل الراوى بخلاف ما روى يوجب نسخ ما روى فلا يعتبر ويكون بمنزلة روايته للناسخ وحديث : " إنما الرضاعة من المجاعة " روتها عائشة وعملها بخلافه .

قلنا : المعنى أنه إذا لم يعرف منه الحال سوى أنه خالف مرويه حكمنا بأنه اطلع على ناسخه في نفس الأمر لأن الظاهر أنه لا يخطئ في ظن غير الناسخ ناسخاً لا قطعاً ، فلو اتفق في خصوص محل بآن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل علمناه فظهر للمجتهد غلطه في استدلاله بذلك الدليل لا شك أنه لا يكون فيما يحكم فيه نسخ ؛ لأن ذلك ما كان الا لاحسان الظن بنظره قائماً إذا تحققنا في خصوص مادة خلاف ذلك وجب اعتبار مرويه بالضرورة دون رأيه انتهى " .

محمد عبد الرشيد النعاني

القرن الأول بما هو الأمر عليه في نفس الأمر فلانما جاءوا به في مقام الفرق بين أثر الصحابة - حتى ان الحنفية يأخذون به ويتركون العمل بالقياس عنده - وبين أثر التابعين حتى أنهم لا يأخذون به ويعملون بالقياس مع وجوده ، ولا يبالون بذلك في مقام الفرق بين الحديث المرفوع وبين الأثر حتى يستلزم القول به أن الأثر عندهم أقوى من الحديث المرفوع ، معاذ الله تعالى عن ذلك . وأيضاً جاءوا به في بحث أن الصحابي إذا قال هذه الآية نسخت بتلك الآية أو هذا الحديث نسخ بذلك الحديث هل يصدق في قوله ذلك ؟ ألا ترى أن الإمام ابن الهمام في "فتح القدير" والشيخ على القاري في شرح "المشكاة" قد صرحا بأن (الآثار إنما تكون حجة عندنا إذا لم ينهها شيء من السنة المرفوعة) انتهى . فقولهما : "عندنا" صريح في أن ما ذكرناه هو مذهب الإمام ومن قلده ، وفي أن الحنفية كلهم متفقون عليه ، فبطل هذا الزعم من أصله . فقلوه : (هو أن بناء مذهب أبي حنيفة الخ) وقوله : (زعماً من بعض علماء المذهب أن الأثر أقوى وأثبت الخ ص ٤٢٧) وقوله : (وإن خالفهم في ذلك إمام الحنفية ابن الهمام الخ ص ٤٢٧) كل واحد منها لا يخلو عن الإفتراء والفساد . ومن أنصف تحقق عنده أن الحنفية كلهم على ما ذكره ابن الهمام والشيخ على القاري من القاعدة قائمون ، وأنهم عن ترك التقييد بالشرط المذكور في كلاميهما لتاكبون ، فهم على صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض .

قوله وثانيها أن عمل أهل المدينة المقدسة على ساكنها أفضل الصلوات والتسليمات الخ (ص ٤٢٧)

قلت : قد قدمنا أن عمل أهل المدينة ليس بحجة لا ظنية ولا قطعية ولا باجماع معتبر عند الأئمة الثلاثة وغيرهم سوى الإمام مالك فلا يقوى أن يترك به قول الإمام أبي حنيفة ما لم يكن رأياً مجرداً . وقد قدمنا أيضاً البحث على قول مالك هذا في "تعلقاتنا" هذه مستوفى ، (١) وأن أهل المدينة في هذه المسئلة معناه عند مالك ماذا ؟ وأنه قد ثبت اختلاف شديد في أتباعه رحمه الله تعالى فيه لم يثبت عن المعارض أن معني أهل المدينة في قوله هذا ماذا ؟ أن مراده به ماذا ؟ فيجب ههنا على المعارض أولاً بيان أن مراده به هذا ، ثم ثانياً إثبات عمل أهل المدينة بمعناه المراد منه في كثير من المسائل التي خالف فيه المعارض قول أبي حنيفة ذلك العمل ، ثم ثالثاً ترك العمل منه بقول أبي حنيفة بناء عليه .

وكون عمل أهل المدينة من أقوى الحجج عند مالك لا يستلزم أن يكون حجة ضعيفة عند الكل فضلاً عن أن تكون قوية عندهم فضلاً عن فضل عن أن تكون من أقوى الحجج عندهم ، يثبت من الكتاب والحديث والإجماع المتفق عليه ما يدل على

أنه حجة ظنية (١) ، فليس قول مالك هذا إلا ناشئاً عن مجرد رأيه رحمه الله تعالى ، ومجرد رأيه ليس بحجة على سائر المجتهدين . والتزام قوله هذا ممن عد إلزام مذهب معين إخلالاً بواجب وحدة الوجهة ، وإتياناً بالثنوية ، وإشراكاً ومتابعة لذلك الإمام

(١) قلت : هذا وقد شن الفارة على إثبات كونه حجة إمام الظاهرية الحافظ أبو محمد علي بن حزم الأندلسي في كتابه " الأحكام في أصول الأحكام " فأطال في ذلك جداً بحيث لم يبق للمنتصف بعده مجال في الكلام ، حيث قال رحمه الله :

"والأمور في الديانة لا تؤخذ إلا من نص منقول ، ولا نص على وجوب اتباع " أهل المدينة " دون غيرهم ، فإذا كان ذلك دعوى بلا برهان فهو اقتراء على الله عز وجل أنه أوجب ذلك ، وهو تعالى لم يوجبه ، وهذا عظيم جداً . والله تعالى نسأل التوفيق .

وإذا كان تقل أهل المدينة وغيرهم إنما حكمه أن يراعى الفاسق فيجتنب نقسه ، والعدل فيقبل نقسه ، ففي " المدينة " عدول وفساق وسناقون ، وهم شر خلق الله تعالى ، وفي الدرك الأسفل من النار ، وقال تعالى : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) وقال تعالى : (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار) وفي سائر البلاد أيضاً عدول وفساق وسناقون ولا فرق .

دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإرتكاباً للحرام مما يتعجب منه ! لكونه يفضيه إلى هذه المفاصد المعترف بها منه . ورأى مثل المعارض أن قول مالك هذا رأى قوى ، ورأيه ذاك المتقدم - فيما يجوز قتله في الحرم - ضعيف ساقط كأن لم يكن رأى ضعيف في نفسه . فلا يجوز لأحد تقليده فيه . وكما لا يجوز التخصيص وارتكاب خلاف ظاهر الحديث بمجرد رأى أحد من العلماء إجماعاً كذلك لا يجوز التخصيص وارتكاب خلاف ظاهره بإجماع أهل المدينة عند الأئمة الثلاثة ومن تبعهم في ذلك

وكيف يدعى هؤلاء المغفلون تقليد أهل المدينة وهم يخالفون عمر بن الخطاب في نيف وثلاثين قضية من " مؤطا مالك " خاصة ، وخالفوا أبا بكر وعثمان وعائشة وابن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهري وغيرهم من فقهاء " المدينة " ، في كثير من أقوالهم جداً ، فإن كان تقليد " أهل المدينة " واجباً فمالك مخطئ في خلافه لهؤلاء ، فيجب عليهم أن يتركوه اذ خالفوا ذكرنا من " أهل المدينة " .

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن مرادهم بالدعاء إلى " أهل المدينة " والتشجيع بوجوب طاعتهم - : إنما هو دعاء إلى قول مالك وحده ، لا يبالون بأحد سواه من " أهل المدينة " . وأعجب من هذا أنهم فيما يدعون فيه إجماع أهل " المدينة " من المسائل - : ليس عندهم في صحة

ذلك الا نقل مالك وحده! ومن المحال أن يثبت الاجماع بنقل واحد لا برهان بيده! وكل ما جوزوه على سائر الثقات من رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن دونه الى قيام الساعة - فهو جائز على مالك ولا فرق. فظهر بطلان قولهم لكل ذي حس سليم.

وأيضاً فان مالك بن أنس رحمه الله لم يدع اجماع "أهل المدينة" في "موطنه" الا في نحو ثمان واربعين مسأله فقط، مع أن الخلاف موجود من "أهل المدينة" في أكثر تلك المسائل بأعيانها، وأما سائرهما فلا خلاف فيها بين أحد، لا مدني ولا غيره، ولم يدع اجماعاً في سائر مسائله، فامتنع أهل الجهل على الحقيقة من أتباعه الكذب المجرد، والجهل الفاضح - ونعوذ بالله من الخذلان - في اطلاق الدعوى على جميع أقوالهم أو أكثرها: انها اجماع "أهل المدينة".

وحتى لو صح لهم هذا القول الفاسد، لوجب أن لا تقبل روايه ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم، وسائر المالكيين قديماً وحديثاً؛ لانهم ليسوا مدنيين.

فان قال قائل: انهم أخذوا عن "أهل المدينة". قيل: وكذلك أهل البصرة والكوفه والشام ومصر ومكة واليمن - أخذوا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم أفضل وأعلم من الذين أخذ عنهم المذكورون، وأخذوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي به هدى الله تعالى من شاء من "أهل المدينة" وغيرهم، والقرآن

واحد مشهور في غير "المدينة" كما هو "بالمدينة" وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم معروفه منقوله في غير "المدينة" كما هي "بالمدينة" والدين واحد، ويهب الله من يشاء من "أهل المدينة" وغير أهل المدينة ما شاء من الحظ في دينه، والفهم في كتابه. و "أهل المدينة" وغيرهم سواء ولا فرق بينهم، وما عدا هذا القول فافك وزور وكذب وبهتان. وبالله تعالى التوفيق. اهـ

(ج - ٦ ص ١٧١ حتى ١٧٣ طبع المتيريه بمصر سنة ١٣٤٦) وقال أيضاً فيه:

وقالوا أيضاً: ان جمهور الصحابة كانوا بالمدينة، وانما خرج عنها الاقل ومن المحال ان تغيب السنه عن الاكثر، ويدريها الاقل.

وهذا فاسد من القول جداً؛ لأن الروايه انما جاءت عن ألف صاحب وثلاث مائه صاحب ونيف، أكثرهم من غير "أهل المدينة" وجاءت الفتيا عن مائه ونيف وثلاثين منهم فقط، أكثرهم من غير "أهل المدينة" اهـ (ج - ٦ ص ١٨١)

وقد عقد ابن حزم في المجلد الثاني من هذا الكتاب "فصلاً" - في ابطال ترجيح الحديث بعمل "أهل المدينة" وابطال الاحتجاج بعملهم - فاطال في الابطال وقال:

"ان هذا العمل الذي يذكرون، قد سألهم من سلف من الحنفيين، والشافعيين، وأصحاب الحديث من أصحابنا

مذماتني عام وثيق واربعين عاماً : عمل من هو هذا العمل الذي يذكرون ؟ فما عرفوا عمل من يريدون . ولا عجب أعجب من جهل قوم بمعنى قولهم ، وشرح كلامهم " وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال عن يزيد بن ابراهيم التستري ثنا زريق - وكان عاملاً لعمر بن عبد العزيز على " أيله " - قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز في عبد أبي سرق ، وذكرت أن " أهل الحجاز " لا يقطعون العبد الا بقا اذا سرق ، قال : فكتب الى : كتبت الى في عبد أبي سرق ، وذكرت أن " أهل الحجاز " لا يقطعون الا بقا اذا سرق ، وإن الله تعالى يقول : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا) . الآية فان كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه به . وبه الى حجاج بن المنهال ثنا الربيع بن صبيح قال سألت نافعاً مولى ابن عمر أو سألته رجل وأنا شاهد : عن الرهن والقبيل في السلف والورق والطعام الى أجل مسمى . قال لا أرى بذلك بأساً . قلت له : إن الحسن يكرهه . قال : لولا انكم تزعمون أن الحسن يكرهه ما رأيت به بأساً ، فأما اذا كرهه الحسن فهو اعلم به . فهذا عمر بن عبد العزيز لم يبال بعمل أهل الحجاز اذ وجد القرآن بخلافه ، وهذا نافع مولى ابن عمر - من كبار فقهاء أهل المدينة - توقف في فتياه اذ خالفه الحسن وهو عراقي .

ثم تسألهم فنقول لهم : عمل من تريدون ؟ أعمل أمه محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ، أم عمل عصر دون عصر ، أم عمل محمد صلى الله عليه وسلم ، أم عمل أبي بكر ، أم عمل عمر ، أم عمل عثمان - ولم يكن " بالمدينة " - امام غير هؤلاء - أم عمل صاحب من سكان " المدينة " - بعينه ، أم عمل جميع فقهاء " المدينة " ، أم عمل بعضهم ؟ ولا سبيل الى وجه غير ما ذكرنا .

فان قالوا : عمل أمه محمد صلى الله عليه وسلم كلها بان كذبهم ، لأن الخلاف بين الائمة اشهر من ذلك ، وهم دأباً انما يتكلمون مع من يخالفهم . فان كانت الائمة مجمعة على قولهم ، فمع من يتكلمون اذا وان قالوا عصرا ما دون سائر الاعمصار ، بان كذبهم أيضاً ، اذ كل عصر فالاختلاف بين فقهاء موجود مقبول مشهور ، ولا سبيل الى وجود مسأله اتفق عايتها أهل عصرها ، ولم يكن تقدم فيها خلاف قباهم ، ثم اختلف فيها الناس ، هذا لا يوجد أبداً .

فان قالوا : عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أريناكم انهم اترك الناس لعمله عليه السلام ، بل لآخر عمله . فأنهم رويوا : أن آخر عمله كان الافطار في رمضان في السفر والنهي عن صياحه ، فقالواهم : الصوم أفضل . وكان آخر عمله عليه السلام : الصلاة بالناس جالساً وهم أصحاء وراءه ، اما جلوس على قولنا ، وأما قيام على قولنا غيرنا . فقالواهم : صلاة من صلى كذلك باطل . ورووا في " المؤطا " .

أنه صلى الله عليه وسلم ؛ كان إذا اغتسل من الجنابة
أفاض الماء على جسده . فقالواهم : طهور من تطهر كذلك
باطل حتى يتدلك ، ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : كان يرف
يديه في الصلاة إذا ركع ، وإذا رفع . فقالوا : ليس عليه
العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى فقرأ بالطور في
المغرب وبالمرسلات وكان ذلك في آخر عمره صلى الله عليه وسلم .
فقالوا ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم :
كان إذا أم الناس فاتم أم القرآن قال آمين . قالوا : ليس
عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : سجد في " إذا الساء
انشقت " فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه
وسلم : صلى بالناس جالساً وهم جلوس وراءه . فقالوا : صلاة
من صلى كذلك باطل وليس عليه العمل . ورووا أن أبا بكر الصديق
رضي الله عنه : ابتدأ الصلاة بالناس فأتى النبي صلى الله
عليه وسلم فدخل فجلس إلى جنب أبي بكر رضي الله عنه
فاتم عليه السلام الصلاة بالناس . فقالوا : ليس عليه العمل ،
ومن صلى هكذا بطلت صلاته
..... ورووا أنه عليه السلام : جمع بين الظهر
والعصر في غير خوف ولا سفر . فقال مالك : أرى ذلك
كان في مطر . فقالوا : ليس عليه العمل لا في مطر ولا في
غيره . ورووا أنه عليه السلام : أتى بصبي فبال على ثوبه
فدعا بماء فاتبعه إياه ونضح به ولم يغسله . فقالوا : ليس
عليه العمل ، وهذا لا يطهر الثوب ، ومن صلى بثوب هذه ،

صفته صلى بنجس ورووا أنه عليه السلام
صلى بالناس وهو يحمل امامه بنت أبي العاص على عنقه .
فقالوا : ليس عليه العمل وهذا اسقاط للخشوع
..... ورووا أنه عليه السلام : كان يقرأ في
في صلاة العيد بسورة " ق " و " اقتربت الساعة " فقالوا :
ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : كان يقبل في
رمضان نهارة . فقالوا : نكره ذلك لشاب ، وليس عليه العمل .
وروا أنه عليه السلام : صلى على سهيل بن بيضاء في
المسجد . فقالوا : ليس عليه العمل
وروا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على النجاشي وهو
غائب ، وأصحابه رضي الله عنهم خلفه صفوف . فقالوا :
ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على
قبر . فقالوا : ليس عليه العمل ، ورووا أنه
عليه السلام : أعطى القاتل السلب ، وقضى بذلك . فقالوا :
ليس عليه العمل الا أن يرى الامام ذلك . ورووا أنه
عليه السلام أباح النكاح بخاتم حديد . فقالوا : ليس عليه
العمل . وهذا نكاح لا يجوز ، ولا بد من ربع دينار .
وروا أنه عليه السلام : أنكح رجلاً امرأة بسورة من
القرآن . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا لا يجوز . ورووا
أنه صلى الله عليه وسلم : قضى في الجنين بغرة عبيد أو
أنه . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن ان كان جنين

حزة فيه خمسون ديناراً ، وإن كان جثين أمه ففيه عشر
 قنينة أمه ، قياماً على بيضة النعامة يكسرها المحرم فأخطأوا
 في خلافهم . حكم الله تعالى ورسوله عليه السلام
 ورووا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ودى عبد الله
 بن سهل - وهو حضري مدني - مائة من الإبل . فقالوا :
 ليس عليه العمل ولا يودي بالإبل إلا أهل البادية ، وأما
 أهل الحاضرة فلا يودون إلا بالدينارين والدرهم ، وتعلقوا في
 ذلك بعمر ورووا أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : جعل القسامة في قتل وجد بخير .
 فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يجوز أحد عن أن يلقى قتيلاً
 قتله في دور قوم آخرين . فخالقوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، وخالقوا عمر في القسامة أيضاً
 ورووا أنه عليه السلام : رجم يهوديين زنيا . فقالوا :
 ليس عليه العمل ولا يجوز رجمهم
 ورووا أنه عليه السلام قضى بالتغريب على الزاني غير المحصن
 فقالوا : لا تغريب العبد لأنه ضرر بسبيته ولم يراعوا في
 تغريب الحر الضرر بزوجته وولده وماله وأبويه إن كان له
 أبوان . ورووا أنه عليه السلام : احتجم وهو محرم . فقالوا :
 ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : تطيب لأحرامه
 قبل أن يحرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه
 عليه السلام تطيب لحله قبل أن يطوف بالبيت . فقالوا :

ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : قضى بإبطال
 كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل ، فأجازوا أزيد من ألف
 شرط ليس منها واحدة في كتاب الله ،
 ورووا أنه عليه السلام : قسم خير . فقالوا : ليس عليه
 العمل . وتركوا ذلك لايقاف عمر الأرض ، مع إقرارهم
 بأنهم لا يعرفون كيف عمل عمر في ذلك . ورووا أنه عليه
 السلام قضى بإيجاب الولاء لمن اعتق . فقالوا : من اعتق
 مائبة فلاولاء له .

قال علي : فهذا ما تركوا فيه عمل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من روايتهم في "الموطأ" خاصة ، ولو تتبعنا
 ذلك من رواية غيرهم لبلغ أضعاف ما ذكرنا
 فان قالوا : عمل أبي بكر . قلنا لهم . وبالله
 تعالى التوفيق : لم ترووا في "الموطأ" عن أبي بكر
 رضي الله عنه إلا عشر قضايا ، خالفتموه منها في ثمان . وروا
 عنه : أنه صلى بالبقرة في ركعتين ووراءه المهاجرون والأنصار
 من أهل المدينة . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه
 أنه قرأ في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن . "ربنا لا
 تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا" الآية . فقالوا : ليس عليه
 العمل . ورووا عنه أنه أمر أميراً له وجهه إلى الشام . إن لا
 يقطع شجراً شراً . فقالوا : ليس عليه العمل . وجائز قطع

الشجر المشر في دار الحرب . ورووا أنه : أنه أن لا يعقر شاة ولا بعيراً إلا لما كله . فقالوا : ليس عليه العمل ، وجائز عقرها في دار الحرب لغير ما كله ، ورووا أنه : نهاه عن تخريب العامر . فقالوا : ليس عليه العمل ولا بأس بتخريبه . ورووا عنه : أنه ابتداء الصلاة بالناس فكبر ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فتدخل الصفوف فصق الناس ، فتأخر أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فاتم الصلاة بالناس ، فقالوا : هذه صلاة لا تجوز وليس العمل ورووا : أنه أمر يهوديه أن ترق عائشه رضي الله عنها . فقالوا : ليس عليه العمل ونكره رقى أهل الكتاب هذا من روايتهم في " المؤطا " واما من روايه غيرهم فكثير .

فان قالوا : عمل عمر ، قبل لهم وبالله تعالى التوفيق : رويتم عن عمر رضوان الله عليه : أنه قرأ في صلاة الصبح بسورة الحج وسورة يوسف ووراء أهل المدينة من الانصار والمهاجرين : فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه سجد في الحج سجدتين فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه سجد في سورة النجم سجدة ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ورووا أنه نزل عن المنبر يوم الجمعة وهو يخطب ، فسجد وسجد معه المهاجرون والانصار ، ثم رجع الى خطبته فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه أمر أياً وميماً أن يقويا

للناس باحدى عشرة ركعة في ليالى رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أن الناس كانوا يقومون أيام عمر بثلاث وعشرين ركعة في ليالى رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل ، فخالقوا قضاء عمر وعمل أبي بن كعب وتمم الداري والمهاجرين والانصار بالمدينة ، لدعوى زائغته وعمل مجهول وقالوا : العمل في القيام على تسع وثلاثين ركعة . ورووا : أنه صلى المغرب بالناس ومعه أهل المدينة والمهاجرون والانصار فلم يقرأ فيها شيئاً ، فأخبر بذلك اذ سلم فلم يعد الصلاة ولا أمر باعادتها . فقالوا : ليس عليه العمل . وقد بطلت صلاة من صلى هكذا . ورووا : أنه كتب الى عاله أن يأخذوا من سائمة الغنم الزكاة . فقالوا : السائمة وغير السائمة سواء . ورووا : أنه شرب لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم الصدقة فقتياه . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه كان يقرء بعيره في طين بالسقيا وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ورووا عنه أنه قضى في الارنب يعناق . قالوا : ليس عليه وقد واقفه على ذلك غيره من الصحابة رضوان الله عليهم ورووا : أنه حكم في اليربوع بجفرة . فقالوا : ليس عليه العمل . وهذا كالذي قبله . ورووا أنه حلف لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتله ليقطن ذلك المسلم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يقتل مؤمن بكافر ورووا عنه أنه :

جعل القراض مضمونا على عبد الله ابنه . فقالوا : لا يجوز
وليس عليه العمل ورووا عنه : أنه قضى
فيمن تزوج امرأة فوجدتها جنونا أو جذاما أو برصا نفسها ،
فلها صداقها كاملا ، ويرجع به الزوج على وليها . فقالوا :
لا يغرم الولي شيئا الا أن يكون أباً أو أخاً ، فأنما ان
كان من العشيرة فلا غرم عليه ، لكن تغرم هي الصداق
الاربع دينار . ورووا عنه : أنه اذا أرخت الستور فقد وجب
الصداق . فقالوا : ان طال نعم ، والا فلا . ورووا عنه : أنه
قضى بأنه لو تقدم في نكاح السر لرجم فيه . فقالوا : ليس
عليه العمل ولا رجم فيه ، ورووا
عنه : أنه قضى في المتعة لو تقدم فيها لرجم . فقالوا :
ليس عليه العمل ولا رجم فيها ، وقد قال بعضهم : انما
هذا من عمر وعبد لا حقيقة ورووا عنه
أنه أشخص رجلا قال لامراته : جبلك على غاربك من
العراق الى مكة ، واستحلفه عن فتيته في ذلك . قالوا :
ليس عليه العمل ، ولا يستجلب أحد من العراق الى مكة
للممين ، ولا يتوى أحد في ذلك ، وهي ثلاث أبدأ ، فخالفوا
قضاء عمر في موضعين من هذا الحديث خاصة . ورووا : عنه أنه
قال . لا حكمة في سوقنا ، فقالوا : لا بأس بالحكمة في
السوق ، ورووا عنه : أنه قضى بالمدينة - بحضرة المهاجرين
والانصار - على محمد بن مسلمة بان يمر الضحاك بن

خليفة في أرضه بغليج جليبه ، ومحمد كاره لذلك . فقالوا :
ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى على جد عمرو بن
يحيى المازني بان يحول عبد الرحمن بن عوف خليجا له في
أرض ذلك المازني من مكان الى مكان والمازني كاره . فخالفوا
قضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف بحضرة المهاجرين والانصار
بالمدينة . وقالوا : ليس عليه العمل
وروا عنه : أنه أغرم حاطبا في ناقة لرجل من مزيته فجرها
عبيد لحاطب ، فقطع أيديهم ، وسأل عن ثمن الناقة فكان
أربعمائة فاضعف القيمة على حاطب وأغرمه بمائتي درهم ،
وذلك بحضرة المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا :
ليس عليه العمل . ورووا عنه : أو عن عثمان أنه قضى في
أمة غرت من نفسها ، فادعت انها حرة فتزوجها رجل فولدت
فتضى عليه أن يفدى أولاده بمثلهم . فقالوا : ليس عليه
العمل . ولا يقضى عليه بعبيد ، لكن بالقيمة . ورووا :
عنه أنه حكم في ميثوذ وجده رجل ، أن ولاءه للذي وجده .
فقالوا : ليس عليه العمل . ولا ولاء للملقط على اللقيط .
وروا عنه أنه قضى في هبسة الثواب ، أنه على هبسته
يرجع فيها ان لم يرض منها . فقالوا : ليس عليه العمل ،
وان تغيرت الهبسة عند الموهوب له بزيادة أو نقصان فلا
رجوع للواهب فيها وليس له الا القيمة . ورووا عنه أنه
كانت الابل الضوال سهملات ، لا يعرض لها أحد في أيامه .

فقالوا: ليس عليه العمل ورووا عنه أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطئ أصبع رجل من جهينه فنزف الجهني فمات . فقال عمر للسعديين : أتخلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ؟ فتخرجوا وأبوا . فقال للجهنيين : احلفوا أنتم لمات منها فأبوا ، فنقضى على السعديين بنصف الدية . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن يبدأ المدعون . وقالوا : ليس العمل على اغرامه أولياء القاتل نصف الدية ورووا عنه : أنه قضى في الترقوة بجمل فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى في الضرس بجمل . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى في الضلع بجمل ، فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه جسد عبداً رقيقاً وغربه . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا يغربه العبد ورووا عنه : أنه أمر ثابت بن الضحاك - وكان قد التقط بعيراً - بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بإرساله حيث وجدته فخالفوا قضاء عمر وعمل ثابت . فهذا ما خالفوا فيه عمر من روايتهم في " المؤطا " خاصة وأما من روايته غيرهم فأضعاف ذلك .

فإن قالوا : عمل عثمان . قيل لهم : وبالله تعالى التوفيق . أنهم رويوا عن عثمان أنه كان يصلي الجمعة ثم يتصرف وما للجدران ظل . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تجوز

الصلاة إلا بعد الخطبة ، ولا يبدأ بالخطبة إلا بعد الاذان ، ولا يبدأ بالاذان إلا بعد الزوال ، فإذا زالت الشمس فقد حدث للجدران ظل . ورووا عنه : أنه أذن على المنبر لأهل العالية في يوم عيد وافق يوم الجمعة في أن يرجع منهم من أحب . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تأخذ بأذن عثمان في ذلك ، وهو قد قضى ذلك بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة . ورووا عنه : أنه كان يغطي وجهه وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يغطي المحرم وجهه . ورووا عنه : أنه كان يغط أصحاب الديوان من الذهب والفضة فيقول على المنبر : هذا شهر زكاكم . فقالوا : ليس عليه العمل . وليس للدنانير والدراهم شهر زكاة معروف . ورووا عنه : أنه نهى عن القرآن والمتعة ، ورووا عن عمر مثل ذلك . فقالوا : ليس عليه العمل ولا ينهى عن ذلك ورووا عنه أنه صلى بمبنى أربع ركعات . فقالوا : ليس عليه العمل ، وقالوا القصر حق تلك الصلاة ورووا أنه كان يكثر من قراءة يوسف في صلاة الصبح ، ورووه أيضاً نعتي قراءتها عن عمر فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه من أصح طريق وأجلها وهي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : رأيت عثمان - فذكر أنه رآه بالعرج وهو محرم - ثم أتى

بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا فقالوا ولا تأكل أنت ، فقال : انى لست كهيتكم ، إنما صيد من أجل . فقالوا : ليس عليه العمل ولا يجوز أن يأكل محرم ما صيد من أجل محرم غيره هذا فص " المؤطا " فائين العمل ان لم يكن عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان بحضرة المهاجرين والانصار ؟ ورووا عنه وعن عمر النهى عن الحكمة ، فقالوا . ليس عليه العمل ولا بأس بها .

قال على : وكذلك خالفوا عمل عائشة رضي الله عنها وابن عمر وسائر الصحابة " بالمدينة " ، لا نحاشى منهم أحداً وكذلك خالفوا سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسائر فقهاء المدينة . وأترب ذلك خلافهم للزهري وربيعة في أشياء كثيرة جداً ، منها ان الزهري كان يرى الزكاة في الخضار والتيمم الى الابطال وغير ذلك فقد صح تركهم لعمل كل من له عمل يمكن أن يراعى أو يقتدى به ، وصح ما قلنا من أنهم لا يدرون عمل من يعنون بقولهم : ليس عليه العمل . فان قالوا : عمل الأكثر ، فقد أريناهم أنه لا أكثر من أهل عصر عمر وعثمان ، ومن صلى معهم ، ووافقهم على ما ترك هؤلاء من اعمال أولئك وانهم قد تركوا عمل الأكثر وثبت بهذا ما ذكره بعض الرواة ، من أنهم إنما يعنون عمل صاحب السوق في " المدينة " في عصر مالك ، وهذا كما ترى . وقد جمع عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ما اتفق

عليه " فقهاء المدينة " السبعة " ، خاصة فلم يبلغ ذلك إلا أوراقاً يسيرة ، هذا وعبد الرحمن من هو في الضعف والسقوط ، وان لا يحتج بروايته . وما جعل الله أولئك أولى بالقبول منهم من نظرائهم من أهل الكوفة ، الذين هم افضل منهم في ظاهر الامر ، كعلقة بن قيس ، والاسود بن يزيد ، وشريح القاضي ، وعمرو بن ميمون ، وسروق ، وأبى عبد الرحمن السلمى ، وعبيدة السلماني ، وعبد الرحمن بن أبى ليلى ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعبد الرحمن بن يزيد الليثي ، وسعيد بن جبير . ولا من نظرائهم من أهل البصرة . كالحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومسلم بن يسار ، وأبى قلابه ، وبكر بن عبد الله المزني ، وزرارة بن أوفى ، وحديد بن عبد الرحمن ، وأيوب ، وابن عون ، ويونس بن عبيد ، وسليمان التيمي . ولا من نظرائهم من أهل الشام . كعمر بن عبد العزيز ، وأبى ادريس الخولاني ، وقبيصة بن ذؤيب ، وجبير بن نفير ، ورجاء بن حيوة . ولا من نظرائهم من أهل مكة . كطاؤس ، وعطاء ، ومجاهد ، وعمرو بن دينار ، وعبيد بن عمير ، وابنه عبد الله ، وعبد الله بن طاؤس ، وبدمضى الصحابة الخلفاء رضوان الله عليهم فما ولى قضاء " المدينة " ، مثل شريح ، ولا مثل الشعبي ، ولا مثل أبى عبيدة مثل زرارة بن أوفى ولا مثل الشعبي ، ولا مثل أبى عبيدة بن عبد الله ، ولا مثل عبد الله بن عتبة أصلاً .

ويقال لهم أيضاً : هل اختلف عمل أهل المدينة أو لم يختلف ؟ فان قالوا : لم يختلف أكذبهم "الموطأ" وجميع الروايات . وان قالوا : اختلف : قيل لهم : فما الذى جعل اتباع عمل بعضهم أولى بالاتباع من عمل سائرهم ؟ وهم ينسبون الى أبى بكر وعمر وعثمان وعلى - رضوان الله عليهم - بهذا الأصل أعظم القرية ، وأشد التضييع للإسلام ، وقلة المبالاة به . وهذا مالا يحل لمسلم أصلاً أن يظنه ، فكيف أن يعتقد ويدعو اليه ، وذلك لان عمر رضى الله عنه مصر "البصرة" و"الكوفة" و"مصر" و"الشام" ، واسكنها المسلمين ، وولى عليهم الصحابة كسعد بن أبى وقاص ، والمغيرة بن شعبه ، وأبى موسى الأشعرى ، وعتبة بن غزوان ، وغيرهم . وولى عثمان عليهم ولاته أيضاً كذلك ، كمعاوية وعمر بن العاص ، وقد وليا لعمر أيضاً مع عمار وابن مسعود وغيرهم . ثم ولى على "البصرة" عثمان بن حنيف ، وعبد الله بن عباس ، وولى "مصر" قيس بن سعد . اقترى عمر وعثمان وعليهما وعالمهم المذكورين كتموا رعيته من أهل هذه الأمصار دين الله تعالى ، والحكم فى الإسلام والعمل بشرائعه ؟ ما يفعل هذا مسلم . بل الذى لا شك فيه أنهم كلهم علموا رعيته كل ما يلزمهم كاهل "المدينة" ولا فرق ثم سكن على الكوفة ، أقترأه - رضى الله عنه - كتم

أهلها شرائع الإسلام ، وواجبات الأحكام ؟ والله ما يظن هذا مسلم ولا ذمى يميز بالسير . فاذا لاشك فى هذا ، فما بالمدينة "سنة" الا وهى فى سائر الأمصار كلها ولا فرق . واما مذمضى هذا الصدر الكريم - رضى الله عنهم - فوالله ما ولى "المدينة" ولا حكم فيها الا فساق الناس . كعمرو ابن سعيد ، والحجاج بن يوسف ، وطارق ، وخالد بن عبدالله القسرى ، وعبد الرحمن بن الضحاك ، وعثمان بن حيان المرمى ، وكل عدو لله حاشى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابان بن عثمان ، وعمر بن عبد العزيز فانه كان كل واحد منهم فاضلاً . وليها أبو بكر أربعة أعوام ، عامين قاضياً وعامين أميراً لعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، فافى رزيه لاهل "المدينة" على غيرهم فى علم أو فضل أو رايه ؟ وما ادرك مالكا بالمدينة أعلى من نافع ، وهو قليل الفتيا جداً ، وربيعه وكان كثير الرأى قليل العلم بالحديث ، وأبى الزناد وزيد بن أسلم ، وكانا قليلي الفتيا ، أما الزهري فائماً كان بالشام وما كتب عنه مالكا الا بمكة ، واما من القضاة فابوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه محمد ويحيى بن سعيد الانصارى ، على أن أهل العراق يجاذبونه اياه ، لانه مات وهو قاض ببغداد ، وأما سعد بن ابراهيم فكان ثقة الا أن مالكا لم يأخذ عنه . ١ هـ

(الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ج - ٢ ص ٩٧ حتى ١١٦)

ثم أورد أيضاً في المجلد الرابع من الكتاب المذكور فصلاً مستقلاً " وابطال قول من قال : الاجاع هو اجاع أهل المدينة " فقال :

" هذا قول لهج به السالكيون قديماً وحديثاً ، وهو في غاية الفساد ، واحتجوا في ذلك باخبار منها صحاح ، ادعوا فيها انها تدل على أن المدينة أفضل البلاد ، ومنها مكذوب موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زباله وغيره ويجمع ذلك أنهم قالوا : المدينة مهبط الوحي ، ودار الهجرة ، ومجتمع الصحابة ، ومحل مكثي النبي صلى الله عليه وسلم ، واحكامها فاهلها أعلم بذلك ممن سواهم ، وهم شهداء آخر العمل من النبي صلى الله عليه وسلم ، وعرفوا ما نسخ وما لم ينسخ .

ثم اختلفوا فقالت طائفة منهم : انما اجاعهم اجاع وجهه فيما كان من جهة النقل فقط ، وقالت طائفة منهم : اجاعهم اجاع وجهه من جهة النقل كان أو من جهة الاجتهاد ، لانهم أعلم بالنصوص التي منها يستنبط وعليها يقاس ، فاذهم أعلم بذلك فاستنباطهم وقياسهم أصح من قياس غيرهم واستنباط غيرهم . وقالوا : من المحال أن يخفى حكم النبي صلى الله عليه وسلم على الأكثر وهم الذين بقوا بالمدينة ويعرفه الأقل ، وهم الخارجون عن المدينة ، مع شغلهم

بالجهاد قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، وكله لا حجة لهم في شئ منه ، على ما تبين ان شاء الله عز وجل .

أما دعواهم أن " المدينة " أفضل البلاد ، فدعوى قد بينا ابطالها في غير هذا المكان ، وبيننا أن " مكة " أفضل البلاد بنص القرآن ، والسنة الثابتة ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، وليس هذا مكان الكلام في ذلك . لكن نقول لهم : هيكم أنه كما تقولون - وليس كذلك - فأي برهان في كونها أفضل البلاد على أن اجاع أهلها هو الاجاع ؟ ونحن نقول : ان " مكة " أفضل البلاد ، وليس ذلك بموجب اتباع أهلها دون غيرهم ، ولا أن اجاعهم اجاع دون اجاع غيرهم ، ولا أنهم حجة على غيرهم ، إذ ليس فضل البقعة موجباً لشيئ من ذلك وأما قولهم : ان أهل المدينة أعلم باحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن سواهم ، فهو كذب وباطل ، وإنما الحق أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم العاملون باحكامه عليه السلام ، سواء بقي منهم من بقي بالمدينة ، أو خرج منهم من خرج ، لم يزد الباقي بالمدينة بقاءه فيها درجة في علمه وفضله ، ولا حط الخارج منهم عن " المدينة " خروجه ، عنها درجة من علمه وفضله .

وأما قولهم : انهم شهدوا آخر حكمه عليه السلام ، وعلموا ما نسخ مما لم ينسخ . فتمويه فاحش ، وكذب ظاهر ، بل الخارجون من الصحابة عن المدينة شهدوا من ذلك كالذى شهدته المقيم بها منهم سواء ، كعلي وابن مسعود وأنس وغيرهم ولا فرق
وأما قولهم : ان من المحال أن يخفى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأكثر ، وهم الباقيون بالمدينة : ويعلمه الأقل ، وهم الخارجون من المدينة . فتمويه ظاهر وشغب غث . وإنما كان يمكن أن يجهلوا بذلك ، لو وجدوا مشلة رويت من طريق كل من بقى بالمدينة من الصحابة رضی الله عنهم ، وأفتى بها كل من بقى بالمدينة من الصحابة . وأما ولا يجدون هذا ابداً ، ولا فى مشلة واحدة ، وإنما يوجد قتيلاً الواحد والاثني والثلاثة ونحو ذلك ، وروايتهم كذلك ، فممكن ان يغيب حكم النبي صلى الله عليه وسلم عن النفر من الصحابة ، ويعلمه الواحد والأكثر منهم . وقد يمكن أن يكون الذى حضر ذلك الحكم ، يخرج عن " المدينة " ، ويمكن أن يبقى بها ، ويمكن خلاف ذلك أيضاً ، ولا فرق . وإنما تفرق الصحابة فى البلاد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعجب كله انهم يجهلون باجاء أهل " المدينة " ، ثم لا يحصلون الا على رأى

مالك وحده ، ولا يأخذون بسواه . وهم أترك الناس لأقوال أهل المدينة ، كعمر وابن عمر وعائشة وعثمان ، ثم سعيد بن المسيب والقاسم وسالم وغيرهم .

ومن عجائب الدنيا التى لا نظير لها أن يتهاكوا على تقليد رأى ابن القاسم المصرى ، وسحتون التتوفى من افریقیة ، لان ابن القاسم اخذ عن مالك ، ولان سحتون اخذ عن ابن القاسم المصرى عن مالك ، ولا يرون لأخذ مسروق والاسود وعلقمة ، عن عائشة ام المؤمنين ، وعن عمر وعثمان رضى الله عنها وجهاً ولا معنى . ثم لا يستحيون مع هذا من التمويه باهل المدينة ، وإنما ذكرنا من أخذ عن هؤلاء المدنيين تنكيتاً لهم ، وكشفاً لتناقضهم ، وهم أترك خالق الله تعالى لاجاع المدينة حقاً
ثم ان المسائل المذكورة التى ذكر مالك أنها اجاع أهل المدينة ، تنقسم قسمين . أحدها لا يعلم فيه خلاف من أحد من الناس فى سائر الامصار ، وهو الأقل . والثانى : قد وجدنا فيه الخلاف بالمدينة ، كما هو موجود فى غير المدينة .

قال أبو محمد : ونقول لهم : لا يخلو ما ادعيتوه - من اجاع أهل المدينة - من أن يكون عن توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يكون عن اجتهاد فمن أين جاز أن يكون اجتهاد أهل المدينة أولى من

غيرهم ؟ والنصوص التي يقيسون عليها معروفة عند غيرهم ، كما هي عندهم ، اذ كتاباتها محال غير ممكن ولا فرق بين دعواهم هذه ودعوى غيرهم . أو يكون اجابهم عن توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق الا هذا الوجه ، فلا يخلوا ذلك التوقيف من أن يكون علمه الخارجون من المدينة من الصحابة أو جهلوه ، أو علمه من علمه من أهل المدينة سائر الناس أو كتموه ، فان كان علمه الخارجون من " المدينة " من الصحابة ، أو علمه من علمه من بقي في " المدينة " سائر الناس فقد استوى في العلم به أهل " المدينة " وغيرهم ضرورة . وان كان من بقي في " المدينة " كتمه عن سائر أهل البلاد ، فهذا محال غير ممكن ، لان كل سراجاؤ اثنين شائع فكيف ما علمه جميع أهل " المدينة " بزعمهم ، وحتى لو صح أنهم كتموه لسقطت عدالتهم . قال الله عز وجل : " ان الذين يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون " ولقد أعاذهم الله من هذا فبطل ضرورة ما ادعوه من اجاب أهل المدينة

..... وأيضاً فيقال لهم : أخبرونا هل خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبليغ أحكام الدين أو بعضها أو حكم واحد منها - : المتيمن بالمدينة

من الصحابة رضى الله عنهم ، عن علم الله عز وجل أنهم سيخرجون عن المدينة . فان قالوا : نعم ! كفروا وكذبوا ، اذ جعلوه عليه السلام كتم شيئا من الدين عن يلزمه من علم الديانة ، كالذى يلزم غيره وصاروا الى اقوال الروافض من كذب . وان قالوا : لا ! ثبت أن السنن هي بيان الدين في غير المدينة ، كما هي في المدينة ضرورة ولا فرق .

وأيضاً فان من بقي بالمدينة من الصحابة رضى الله عنهم ، كانوا يجاهدون ويحجون ، ومن خرج عن المدينة منهم كانوا ينفذون على عمر وعثمان ، فقد وجب التداخل بينهم ، وهكذا صحت الآثار بنقل التابعين من سائر الامصار عن أهل المدينة ، وبنقل التابعين من أهل المدينة ومن بعدهم عن أهل الامصار ، فقد صحب علمه ومسروق عمر وعثمان وعائشة أم المؤمنين ، واختصوا بهم ، وأكثروا الاخذ عنهم ، وكذلك صحب عطاء عائشة أم المؤمنين ، وصحب الشعبي وابن سيرين ابن عمر ، وصحب قتادة ابن المسيب ، وأخذ الزهري عن أنس ، وأخذ مالك عن أيوب وحيد المكي ، وأخذ عبيد الله بن عمر عن ثابت البناني ، وأخذ عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس .

أخبرني يوسف بن عبد الله النمري قال نا عبد الوارث

بن حسرون نا قاسم بن اصبح نا احمد بن زهير بن حرب
نا احمد بن حنبل نا عبد الرحمن بن مهدي سمعت
مالك بن انس يقول قال سعيد بن المسيب : ان كنت
لاسير الايام والليالي في طلب الحديث الواحد . فاستوى الامر
في " المدينة " وغيرها بلا شك .

وأيضاً فنقول لهم : هل تعتمد عمر وعثمان رضي الله
عنها أن يبعثا من يعلم أهل البصرة والكوفة والشام ومصر
دينهم وأحكامهم ، أم أغفلا ذلك وضيعاه ؟ وعمالها يترددون
على هذه البلاد ، ووفود هذه البلاد يفدون عليها كل عام ،
أم لم يتركا ذلك بل علمهم كل ما يجب علمه من
الدين ؟ ولابد من احد هذه الاقسام . فان قالوا : تعتمد
كتان الدين عنهم أو ضيعوا ذلك كذبوا جهاراً ، ونسبوا
الخليفتين الفاضلين الى ما قد نزهها الله تعالى عنه ، مما هو
أعظم العجور وأشد الفسق ، بل هو الانسلاخ من الاسلام
وان قالوا : ما تركا ذلك ، علمهم كل ما يجب علمه
والعمل به من الدين قلنا : صدقتم ! وقد ثبت بهذا أن
أهل المدينة وغيرهم سواء في المعرفة والعلم والعسالة ،
وظهر فساد دعواهم الكاذبة في دعوى اجاع أهل المدينة .
نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم
بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن يشار

نا محمد بن جعفر - غندر - نا شعيبه نا ابو اسحاق
السبيعي قال سمعت حارثة بن مضرب قال : قرأت كتاب
عمر بن الخطاب الى أهل الكوفة : " اني بعث اليكم عاراً
أميراً ، وعبد الله معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بدر ، فخذوا عنهما ،
واقصدوا بهما ، فاني آثرنكم بعبد الله على نفسي اثره .
حدثني احمد بن عمر بن انس العذري نا عبد الله بن الحسين
بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن
محمد بن الجهم نا اساعيل بن اسحاق القاضي نا احمد بن
يونس نا قيس عن اشعث عن الشعبي . قال : ما جاءك
عن عمر فخذ به ، فانه كان اذا أراد اسراً استشار أصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم فاذا اجمعوا على شئ كتب به .
فهذا تعليم عمر ما عنده من العلم لاهل الامصار ، فصار
الامر في المدينة وغيرها سواء
..... وقال بعضهم : من خرج عن المدينة اشتغل
بالجهاد قلنا : لا يشغل الجهاد عن تعليم الدين ، وقولكم
هذا مجاهدة بالباطل قال ابو محمد : فبطل كل
ما موهوا به ، ونحن والله الحمد على ثقة من ان الله لو
أراد أن يجعل اجاع أهل المدينة حجة ، لما اغفل أن يعين
ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يفعل

فلا فرق عندهم في ذلك بين إجماع أهل المدينة ورأي واحد من العلماء .

فنحن ثبتت بانه لم يجعل قط إجماعهم حجة على أحد من خلقه ، وهذا لو صح وجود إجماع لهم في شئ من الأحكام فكيف ! ولا سبيل الى وجود ذلك أبداً ، الا حيث يجمع سائر أهل الاسلام عليه ، أو حيث تقل إجماعهم كلهم ورضاهم بذلك الحكم ، وتسليمهم لهم . والا فدعوى إجماعهم كذب بحت على جميعهم ، وتعود بالله العظيم من مثل هذا
 بما روى من عمل قضاة المدينة الذين أدرك مالك ، فليعلم كل ذى فهم : أن النازلة كانت تقع في المدينة وغيرها فلا يقضى فيها الأمير ولا القاضي حتى يخاطب الخليفة بالشام .
 مم لا ينفذ الا ما خاطبه به ، فالما هي أوامر عبد الملك والوليد وسليمان ويزيد وهشام ، والوليد بحسبكم ، والقليل من ذلك من عهد عمر بن عبد العزيز اقصر مدته . هذا أمر مشهور في كتب الاحاديث " اه .

(ج - ٤ ص ٢٠٢ حتى ص ٢١٨)

محمد عبد الرشيد النعماني

والشيخ الدهلوى في " شرح السفر " ما نقي إلا دليل الإرسال .
 وأثر ابن الزبير في مقابلة المرفوعات الصحيحة ليس بدليل أصلاً .
 وأيضاً عمل أهل المدينة وإجماعهم مطلقاً لا سيما في مقابلتها ليس بدليل عند الأئمة الثلاثة ومن تبعهم أصلاً . فتني مطلق الدليل من الدهلوى ههنا صحيح ؛ على أنه ليس في كلام الدهلوى ولا في كلام بعض علماء المالكية ما يدل على أن ذلك البعض ذكر في جواب الدهلوى عمل أهل المدينة وإجماعهم على الإرسال . وأيضاً نقول : أن الدليل الصحيح الثابت بالسند المتصل الذي يثبت عمل أهل المدينة بالإرسال ، فما لم يقم دليل كذلك عليه لا يحكم بثبوته . وإن ادعاه المعترض أو عالم من علماء المالكية .

والمعترض قد ادعى فيما قبل أنه ممن : (ذاق طعم الثبوت من طرق الأسانيد المتصلة فيمض سمعه كل معلق لم يصل إليه من تلك الطرق فيطرحه من غير مبالاة ولا يعبا به أصلاً . ص ٤١٣)
 فما باله يدعى هنا عمل أهل المدينة وإجماعهم على الإرسال ولم يثبت ذلك عنده بمعلق فضلاً عن المتصل ! والإرسال بخلاف ما جاء في الأحاديث المرفوعة الصحيحة والحسنة ؛ على أن التحقيق عند المالكية هو أن الإرسال إنما ثبت عندهم بعمل الفقهاء السبعة من أهل المدينة الذين مر ذكرهم لا غير ، وما حكموا بأن عمل أهل المدينة بأى معنى من المعاني التي قدمنا ذكرها في هذه " التعاليق " لفظ " أهل المدينة " ثبت بالإرسال عندهم به ، وإن كان نقلهم عمل الفقهاء السبعة بالإرسال ما ثبت إلا على وجه التعليق . فكثير

من أقوال المعترض التي أتى بها ههنا فاسدة مردودة غير مقبولة .
والعجب كل العجب ممن لم يفهم معنى كلام الشيخ الدهلوي في
"شرح السقر" فاعترض عليه مع أن جواب الإعتراض واضح
حق الواضح .

قوله وقد ظهر على محمد الله تعالى فيما يصلح لإستنادهم
الخ (ص ٤٣١)

قلت : سيظهر عليك إن شاء الله تعالى أن أثر ابن مسعود (١)

(١) قال ابن حزم في "الاحكام في أصول الاحكام" :
وقالوا : كان ابن مسعود اذا اُفتي بفتيا أتى "المدينة"
فيسأل عنها فان اُفتي بخلاف فتياه رجع الى "الكوفة"
فنسخ ما عمل .

قال أبو محمد : وهذا كذب ، إنما جاء أنه اُفتي بمسئلتين
فقط ، فأن عمر بفسخ ذلك . وعمر الخليفة فلم يمكنه
خلافه . نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم
نا إبراهيم بن حاد قال نا إسماعيل بن إسحاق نا حجاج بن
المنهال نا حاد بن سلمة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي
عمرو الشيباني : أن رجلا سأل ابن مسعود عن رجل طلق
امرأته قبل أن يدخل بها ، أيتزوج أسها ؟ قال نعم :

هذا لا يصلح لإستناد علماء مذهب مالك في عمل أهل المدينة
فنقول : إنه ليس في رجوع ابن مسعود - عن الإرخاص بعد
ما قدم "المدينة" فأخبر أنه ليس كما قال - دلالة على أنه
أخبره بذلك في "المدينة المطيبة" واحد من علماء "المدينة"
أو اثنان منهم أو أكثر منهم أو واحد من علماء الأطراف الذين
أتوا في "المدينة" لزيارة قبره صلى الله تعالى عليه وسلم الأعطار
أو اثنان منهم أو أكثر منهم ، فلا دليل فيه لمن قال بحجية عمل
أهل "المدينة" فلم يتعين أن رجوع ابن مسعود ما كان إلا لأنه
أخبره بأنه ليس كما قال جميع علماء "المدينة" . وإلا لإعتقاده
أن عمل أهل المدينة فقط حجة . ولئن سلمنا أنه أخبره بذلك
جميع علماءها فرجع بإخبارهم ، فنقول : لا نسلم دلالة ذلك على أن
إجماعهم فقط حجة لجواز تحقق الرجوع بقول واحد أو اثنين من
علماء "المدينة" وبقول واحد واثنين وأكثر من علماء "مكة"
و "البصرة" و "الكوفة" فإن الحق أحق أن يتبع ، على أن
القول بعدم الإرخاص ههنا مما اتفق عليه علماء "المدينة"

فتزوجها ، فولدت له ، فقدم على عمر فسأله . فقال له عمر :
فرق بيننا . قال ابن مسعود : إنها ولدت ، قال عمر : وإن
ولدت عشرا ففرق بينهما .

قال أبو محمد : والخلاف في هذا موجود بالمدينة .
نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن

خالد نا علي بن عبد العزيز نا حجاج بن المنهال نا حاد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت قال : ان طلق الابنة قبل ان يدخل بها تزوج أمها ، وان ماتت موتاً لم يتزوج أمها . نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن دحيم نا ابراهيم بن حاد نا اسماعيل بن اسحاق نا اسماعيل بن أبي أويس نا عبد الرحمن بن أبي الموال عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة : أن رجلاً من بني ليث يقال له الاجدع تزوج جارية شابة فكان يأتيها فيتحدث مع أمها ، فهلكت امرأته ولم يدخل بها ، فخطب أمها وسأل عن ذلك ناساً من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فمتهم من أرخص له ومنهم من نهاه .

قال أبو محمد : هذا والمسئلة المذكورة منصوصة في القرآن الذي هو عند جميع الناس كما هو عند أهل المدينة ، لا يمكن أن يدعوا فيها توقيفاً حتى خفي عن هو خارج المدينة ، لكن من اباح ذلك حمل الام على حكم الربيبة ، ومن منع أخذ بظاهر الآية وعمومها ، وهو الحق فلا مزية ههنا لأهل المدينة على غيرهم أصلاً ، وقد صح أن عمر استفتى ابن مسعود بالبتة وأخذ بقوله ، وهذا مدني امام اخذ بقول كوفي . (ج - ٤ - ص ٢١٣ و ٢١٤)

محمد بن عبد الرشيد النعماني

و "مكة" و "الكوفة" وغيرها . واتفق عليه الأئمة الأربعة ، (١) فيجوز أن يكون رجوع ابن مسعود كان باخبار الإنفاق الأول . وأيضاً البحث إنما وقع في أن إجماع أهل "المدينة" فقط حجة ولم يدل أثر ابن مسعود على شيء من ذلك لأن عدم الإرخاص ليس مما أجمع عليه أهل المدينة فقط . وأيضاً لودل أثر ابن مسعود على أن إجماع أهل "المدينة" حجة لدل على أن عمل واحد من أهل "المدينة" وإثنين منهم وأكثر منهم كذلك لأن الإجماع لا يملكها متساوية الأقدام للمسلمين .

وإذا كان عمل مالك وأصحابه على أنهم يقدمون تارة إجماع أهل "المدينة" على ما ثبت خلافه في الحديث الصحيح أو الحسن المرفوع فيتركون العمل بذلك الحديث ، ويعملون بذلك الإجماع ويأولونه أخرى بذلك الإجماع ، فترك مجرد آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم بذلك الإجماع أولى بالجواز عندهم ؛ لكن كل ما أورده المعترض في "دراساته" من قبل على من تمسك برواية مذهبه مع أن الحديث الصحيح يخالفها ، وعلى من تمسك برواية اثنين من الأئمة الأربعة والثلاثة منهم وجميع الأربعة يرد على من تمسك بما ذهب إليه "أهل المدينة" والحديث الصحيح يخالفه عند من قال : إن إجماعهم ليس بإجماع معتبر . وليت شعري ما الفرق بين ترك

(١) وقد مر ما فيه من الاختلاف نقلاً عن ابن حزم .

الحديث بعمل أهل المدينة على خلافه وبين تركه بعمل الأئمة الأربعة على خلافه ؟ فقال المعارض بجواز الأول دون الثاني . واجماع أهل المدينة ليس باجماع معتبر عند الكل إلا عند مالك ومقلديه ، وامتناع الخروج عن المذاهب الأربعة إجماع معتبر عند الكل . ومن شرط في حجية الإجماع شروطاً محدثة مخترعة لا تكاد توجد في جميع إجماعات أهل المدينة فقط ، وفي جميع إجماعات أهل البيت بل وفي جميع أفراد الإجماعات المعتبرة إجماعاً فأكثر تحقق الإجماع المعتبر في جميع أمثلة الإجماعات الموجودة في الشريعة الغراء كيف تصدى ههنا لبيان حجية إجماع أهل المدينة فقط ، وإجماع أهل البيت فقط ، وأتى ببعض أمثلة الأول في المسائل الشريعة ! ثم إنه كما لم يدل عدم إرخاص ابن مسعود بعدم رجوعه عن الإرخاص في " المدينة الطيبة " بإخبار من أخبره بعدم الإرخاص على أن عمل جميع أهل المدينة حجة ، كذلك لم يدل على أن آثار الصحابة يترك العمل بها بعمل أهل المدينة فقط ، فإن أثر ابن مسعود ههنا صار متروك العمل به برجوعه عنه لا بعمل أهل المدينة . فقلوه : (وذلك لأن ما ثبت عن فعل الصحابي أو قوله الخ ص ٤٣١) قول ساقط لا يلتفت إليه ولا يعتنى به .

ثم إن القول : بأن آثار الصحابة تترك بعملهم يقتضي أن آثارهم التي أثبت إجماعهم على حكم من الأحكام ترك بعمل أهل المدينة ، وأن قول الخلفاء الأربعة ، وقول الشيخين ، وقول الختتين ،

وقول الشيخين والختن الأول ، وقول الشيخين والختن الثاني ، وقول الحسين وفاطمة مطلقاً يترك بعمل أهل المدينة قول تصمم الآذان عن سماعه ، فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً (اقتدوا بالذين من بعدي) . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) . ولم يثبت مثل هذا في أهل المدينة إذا كان مراد مالك بهم غير الصحابة ، فقلوه (ويتعين تقدم عمل أهل المدينة المطهرة على اجتهد رجل من الصحابة الخ ص ٤٣٢) فيه ما فيه .

قوله ومنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة الخ (١)
(ص ٤٣٣)

(١) قال في " الدراسات " :

" وأما الامام المطلب الشافعي الدرافيد من بحر شرف هاشم - برد الله سبحانه صدور المحبين بثلج العلوم من أهل هذا البيت المقدس رضى الله تعالى عنهم - فقد روى الشمراني في كتابه تلخيص السنن للبيهقي المسمى " بالمنهج المبين في جمع أدلة المجتهدين " ، عنه يستند عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت الشافعي يقول : كل حديث جاء من أهل العراق وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله وإن كان صحيحاً انتهى

قلت : ينبغي للمعترض أن يثبت أولاً صحة هذا السند فليس كل مسند صحيحاً - أى ثابتاً - (١) فإن أثبتته فنقول : كلام

وسنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة المقدسة - يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم مطلقاً أو عند أهل الكوفة - بخصوصهم " الخ (ص ٤٣٢ و ٤٣٣) .

(١) ولا يصح أن شاء الله بل قد صح عن الشافعي خلافه . ولم يبد صاحب " الدراسات " منده ، ولا ذكر الشعرائي في أي موضع من " السنن الكبير " أسنده البيهقي لكي يراجع استاده . وقد روى عصره حافظ المقرب يوسف بن عبد البر النمرى القرطبي في كتابه " الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء " :

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى قال : نا ابن حمدان ببغداد قال : نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول : قال الشافعي لنا : أما اتم فاعلم بالحديث والرجال بنى ، فإذا كان الحديث صحيحاً فاعلموني أن يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً أذهب إليه إذا كان صحيحاً اهـ (ص ٧٥ طبع القاهرة عام ١٣٥٠) .

وقال شيخ الاسلام تقي الدين على بن عبد الكافي السبكي في رسالته المسماة " معنى قول الامام المطلبى : إذا صح الحديث فهو مذهبي " ما نصه :

أصحاب الإمام الشافعي في كتب الاستدلال مع كثرتها يأتي عن اشتراط ذلك في قبول الحديث الصحيح عند الشافعي . (١) ولئن

" وروى الطبراني عن عبد الله بن الامام احمد قال : سمعت أبي يقول : قال محمد بن ادريس الشافعي أنت أعلم بالاخبار الصحاح منا فإذا كان خبر صحيح فاعلمني حني اذهب اليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً .

فانظر انصاف الشافعي رحمه الله ، وقوله لاحمد ! واحمد من أصحابه ، وقد قال ابراهيم الحري : قال استاذ الاستاذين ، قالوا : من هو ؟ قال الشافعي ، أليس هو استاذ احمد بن حنبل " اهـ .

(ص ٩٩ الرسالة السادسة من المجلد الثالث من مجموعة الرسائل المتبرية طبع مصر سنة ١٣٤٦)

(١) قلت قال الامام تقي الدين السبكي في رسالته " معنى قول الامام المطلبى " :

" واعلم أن في قول الشافعي : إذا صح الحديث فهو مذهبي ثلاثة الفاظ . احدها " إذا " وهي وإن كانت مطلقة الا أن المراد بها العموم فيصح فيها على كل الاحوال ، وسنبين صحة العموم في ذلك ، وأنه لا معارض له أصلاً .

والثاني صحة الحديث وعموم الالف واللام فيه سواء

كان حجازياً أم كوفياً أم بصرياً أم شامياً كما أشار إليه الشافعي في كلامه لاحد؛ لان من الناس من لا يأخذ بأحاديث العراق.

والثالث قوله : فهو مذهبي . ودلالته على قوله به . ويدل له ما قدمنا من رواية الربيع عليه من قوله : فخذوا بها ودعوا قولي فاني أقول بها . - يعني بها ما ذكره قبل من رواية الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : اذا وجدتم سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي فخذوا بها ودعوا قولي فاني أقول بها - فانظر تصريحه بقوله : " بها " واذنه في الاخذ بها " اه (ص ١٠٩)

وقال الحافظ ابن كثير في " البداية والنهاية " بعد ذكره قول الشافعي لاحد ما لفظه :

" يعني لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون الا رواية الحجازيين ، وينزلون أحاديث من سواهم منزلة أحاديث أهل الكتاب " اه .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني " في فتح الباري بشرح صحيح البخاري " في بحث الترجيح بين روايتي ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما في التشهد ما نصه :

" وأما من وجهه يكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون أضيظ لما روى . أو بأنه اقبح من رواه . أو يكون

إسناد حديثه حجازياً وإسناد حديث ابن مسعود كوفياً - وهو مما يرجح به - فلا طائل فيه لمن أنصف " اه :

وأما توقف من توقف من أهل الحجاز في قبول روايته العراقيين لعدم علمهم برواياتهم وعدم تميزهم بين صحيح أحاديثهم من غيرها فكان منشأ التوقف حصول الاشتباه وعدم التمكن على النقد بين صحيحها وسقيمها ليس الا ، قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " في نقض كلام الشيعة والقدرية " .

" فمن جرب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنهم من أكذب خلق الله فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم الكذب قبل ان يعرف صدق الناقل ! وقد تعدى شرهم الى غيرهم من أهل الكوفة وأهل العراق حتى كان أهل المدينة يتوقون أحاديثهم . وكان مالك يقول : نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، وقال له عبد الرحمن بن مهدي : يا أبا عبد الله سمعنا في بلدكم أربعاء حديث في أربعين يوماً ونحن في يوم واحد نسمع هذا كله فقال له : يا عبد الرحمن ومن أين لنا دار الضرب ؟ أنتم عندكم دار الضرب تضربون بالليل وتنشقون بالنهار ، ومع هذا انه كان في الكوفة وتحيرها من الثقات الاكابر كثير . ومن كثرة الكذب الذي كان اكثره في الشيعة صار الأمر يشبهه على من لا يميز بين هذا وهذا بمنزلة الرجل الغريب اذا دخل الى بلد نصف أهله كذابون

خوانون فانه يحترس منهم حتى يعرف الصدوق الثقة،
ويعتزله الدراهم التي كثر فيها الغش فانه يحترس عن
المعامله بها من لا يكون نقاداً“ ١٥ (ج - ١ ص ٢٣١
طبع مصر سنة ١٣٢١).

ومع هذا فقد بنى أهل المدينة في بعض أمرهم مذاهبهم على
أحاديث أهل العراق أو من أخذ عنهم فكثرت تشيع العلماء عليهم
في هذا الباب، قال الحافظ ابن حزم في ”الاحكام في أصول
الاحكام“.

فما حضرناه ذكره - مما تركوا فيه آخر فعله صلى الله
عليه وسلم فانهم لم
يرووا الصلاة خلف الامام القاعد والاصحاء وراعه تعود أو
قيام، وهذه صفة آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه
وسلم. وتعلقوا بحديث رواه جابر الجعفي - وهو كذاب -
عن الشعبي مرسلاً: لا يؤمن احد بعدى جالساً. وهى رواية
كوفية وهم يردون الصحيح من رواية أهل الكوفة،
ويتعلقون بوزن الرواية التي لا شك في كذبها من روايات
أهل الكوفة“ ١٥ (ج - ٢ ص ١٢٣).

وقال في المجلد الرابع من الكتاب المذكور:

”وتركوا اجاع أهل المدينة“، اذ صلوا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم آخر صلاة صلاها بالناس. فقالوا: هذه
صلاة فاسدة، تقليداً لخطأ مالك في ذلك“.

والعجب احتجاجهم كلهم في ترك اجاع أهل المدينة
على هذا، وعلمهم برواية جابر الجعفي الكذاب الكوفي عن
الشعبي الكوفي، أن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: لا
يؤمن أحد بعدى جالساً. وهذه رواية ليس في رواية أهل الكوفة
أثن منها، فهل في العجب أكثر من هذا وهم يقولون:
ان اجاع أهل المدينة هو الاجاع؛ فان روايات أهل الكوفة
الصحيح مدخوله.

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن
شعيب اخبرنا ايوب بن محمد الوزان نا عمرو بن ايوب نا
افلاج بن حميد نا محمد بن حميد عن أبي بكر بن محمد بن
عمرو بن حزم أن سليمان بن عبيد الملك عام حج جمع
ناساً من أهل العلم، فيهم عمر بن عبد العزيز، وخارجه
بن زيد بن ثابت، والقاسم بن محمد، وسالم وعبد الله ابنا
عبد الله بن عمر، وابن شهاب، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام، فسألهم عن الطيب قبل الافاضة، فكلمهم
أمره بالطيب. وقال القاسم: أخبرتنى عائشة أنها طيبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحربه حين أحرم، ولحله
حين حل قبل أن يطوف بالبيت ولم يختلف عليه أحد منهم.
الا ان عبد الله بن عبد الله قال: كان عبد الله رجلاً حاداً محمداً
كان يرمى الجمرة مم يذبح مم يحلق مم يركب فيفيض قبل
أن يأتى منزله، قال سالم: صدق.

فهذه فتيا أهل المدينة وفقهائها عن سلفهم . فقال هؤلاء المدعون أنهم يتبعون أهل المدينة : لا يجوز ذلك ، تقليدا لخطأ مالك . واحتجوا برواية كوفية ليست بموافقة لقولهم أيضاً ، لكن موهوا بإيرادها ، اهـ

(ج - ٤ ص ٢٠٧ و ٢٠٨)

وقال الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني في " كتاب الحجج " له :

" وقال أهل المدينة : إذا اجتمع على إقامة أربع أيام قصر الصلاة ، فإن أقام ساعة فإن اجتمع على إقامة أربع أيام أتم الصلاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف أخذتم أربع أيام ؟ قالوا : بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب . قالوا : رواه مالك بن أنس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب . قيل لهم : فقد أخبرنا بذلك مالك ، فقد أخذتم عليكم هذا في هذه الأربع عن رجل من أهل خراسان ، ولم يبلغه أحد منكم يائره عن سعيد بن المسيب أن هذا لمن العجب أنكم ترغبون فيما تزعمون عن رواية أهل الكوفة ولا تأخذون بها ، وتروون عن يائخذ من أهل الكوفة . كيف لم تسمعوا بهذا الحديث . وهو فيما تزعمون فقيهم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني . أما إن لم ارد بذلك عيب عطاء الخراساني - وإن كان عندنا لشقه - ولكننا اردنا أن نبصركم عيب قولكم وقلة

سلمنا أنه كلام الشافعي وأنه قوله المقبول المعمول في مذهبه فنقول : هذا وإن كان مذهباً له رحمه الله تعالى لكنه من مفرداته التي خالف فيها ما ذهب إليه غيره من المحدثين والأئمة الثلاثة الباقية ، والإمام البخاري ومسلم وغيرهم . (١) ولو سلمنا أنه

معرفتكم بقول فقيهمكم . وهذا مما لا ينبغي أن تجهلوه من قول أصحابكم ، وهو مما يبتلى به الناس كثيراً في أسفارهم ، وليس من الغامض الذي تعذرون بجهله من قول أصحابكم . مع أنكم خالفتم في ذلك على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم " اهـ

(١) قال الحافظ ابن رجب في " فضل علم السلف على الخلف " " فأمّا الأئمة وفقهاء أهل الحديث فإنهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان إذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم . أو عند طائفة منهم . فأمّا ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به . قال عمر بن عبد العزيز خذوا من الوأى ما يوافق من كان قبلكم فإنهم كانوا أعلم منكم " .

فإذا ما خالف عمل أهل المدينة من الحديث فهذا كان مالك يرى الأخذ بعمل أهل المدينة ، والاكترون أخذوا بالحديث .

(ص ٩ طبع مصر سنة ١٣٤٧)

ليس من مفرداته أيضاً ، فنقول : إنما دل كلام الشافعي هذا على أن الحديث الصحيح الذي ثبتت صحته عنده إذا جاء من أهل العراق ، وليس له أصل في الحجاز أعم من أن يكون مكة أو المدينة أو ما بينهما أو ما حولها مما يصدق عليه مفهوم اسم الحجاز فلا تقبله عملاً وتتوقف في العمل به ، لا على أن عمل أهل الحجاز عموماً أو عمل أهل المدينة خصوصاً أو عمل أهل مكة خصوصاً يترك به الحديث الصحيح الثابت عند غيرهم ، فبطل الأساس من أصله ، فإذا بطل بطل ما بني المعارض عليه ، على أن ثبوت الأصل في الحجاز لحديث العراقيين إنما يعرفه العارفون من الحفاظ المتقنون لا كل من يدعى أنه عامل بالحديث ، فإن كثيراً مما كان

وهذه مسئلة الجهر بالتأمين قد نقل الدارقطني فيها عن شيخه أبي بكر عبدالله بن أبي داؤد السجستاني أنه قال : هذه سنة تفرد بها أهل الكوفة اه وقال الحافظ ابن حزم في " المحلى " :

" ومن العجب أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير لها ، ولا يجدون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً ، فما نعلم لأهل المدينة أصح من روايات سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة وسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين ، وابن مسعود " اه (ج ٣ - ص ٦٢ طبع النيرية بمصر سنة ١٣٤٨) .

محمد عبد الرشيد النعاني

رجال العراقيين ثبت له أصل من الحجازيين وكثيراً منها ليس كذلك ، بل الحق أن يقال : إن قول الشافعي هذا ساكت عن عمل أهل الحجاز عموماً ، وعن عمل أهل المدينة خصوصاً ، وعن عمل أهل مكة خصوصاً ، وعن عمل أهل ما بينهما خصوصاً ، وعن عمل أهل ما حولها خصوصاً ولا ينسب إلى ساكت قول أصلاً ، فليس قول الشافعي هذا قابلاً لأن يستدل به في إثبات ما حاول المعارض إثباته خصوصاً . ولو دل على ما حاول إثباته لدل على أن اجماع أهل مكة فقط . وأن اجماع أهل ما بينهما فقط ، وأن اجماع أهل ما حولها فقط أيضاً لاجماع يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم ، ولم يقل به أحد

ثم إن قول المعارض هذا يدل على أن عمل أهل المدينة يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم وإن كان ذلك من أهل الحجاز ، وعلى أن ذلك مما دل عليه كلام الإمام الشافعي ، وكل واحد من هذين باطل لا محالة ضرورة ؛ على أن الوجه الذي ذكره المعارض ههنا مبني على حسن ظن المعارض بالإمام مالك وأتباعه فقط بأمرين ، أحدهما أن عملهم بشئ وحكم دليل قوى على وجود الحديث الصحيح عندهم مثبت لذلك الحكم مع أن عملهم ذلك كان على خلاف الحديث الصحيح الموجود المحقق ، وثانيهما أن عملهم ذلك دليل قوى على أن حديثهم الذي تمسكوا به ترجح على حديث غيرهم . وقد سبق من المعارض كرات ومرات أن

حسن الظن هذا فيما إذا كان الحديث الصحيح قائماً على خلاف قول واحد من الأئمة الأربعة أو جميع الأربعة أو مائة فقيه مثلهم حرام وترك واجب ، وهل يكون الظن الحرام حسناً ؟ فما وجه إعتناء المعترض بمثل هذين الظنين واعتدادهما حسنين ؟ ولم يثبت بحديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا مرسل ولا منقطع ولا مسند ولا مرفوع ولا موقوف ولا متصل أن حسن الظن إلى علماء المدينة المطيبة واجب في مثل هذا إذا ثبت عملهم على خلاف الحديث الصحيح الموجود المحقق ، وأن حسن الظن إلى الأئمة الأربعة وإلى مائة فقيه مثلهم من قبيل الحرام ، وترك الواجب إذا كان الأمر كما ذكرنا ؟ على أن كلام المعترض فيما قبل في شروط الإجماع التي أحدثها يفيد أن حسن الظن بمثل هذا لا يفيد في حججة الإجماع أصلاً ولا يضمن ولا يغني من من جوع ، والتناقض في الكلام مما يلغى حججة المتناقضين . وأيضاً لم يثبت دليل دال على أن عمل أهل المدينة مخصوص بهذا الظن الحسن ، وعلى أن هذا الظن حرام في عمل غيرهم ، ومن ادعى ذلك فليأت به . وبما ذكرنا ظهر أنه لا إحتياج للقائل بأن: عمل أهل المدينة حجة ، وبأن: إجماعهم معتبر إلى هذين الوجهين المظنونين ، ولا إلى ما فرعه عليهما فإن الإجماع حجة مستقلة بنفسها ويترك به الحديث الصحيح المحقق ، ولا حاجة له في حججته وكونه متروكاً به ذلك الحديث إلى مثل هذين الوجهين المبنيين على الظن ، فكذا إجماع أهل " المدينة " عند من قال

إنه كسائر إجماعات الشريعة المطهرة . وأيضاً يجوز عند مالك أن يكون مستند إجماع أهل المدينة فقط هو القياس كسائر الإجماعات ، فثبت أنه لا يستلزم إجماعهم أن يكون مستندهم حديثاً ضعيفاً أو حسناً أو صحيحاً فضلاً عن أن يكون ذلك الحديث مترجماً عندهم على حديث غيرهم ، فنعوذ بالله من هذه المحدثات المخترعات المحدثات .

وبما ذكرنا ظهر أيضاً أنه لا إحتياج للإمام الشافعي في قوله الذي نقله الشعراوي عنه إلى هذا الذي ذكره المعترض من الوجهين المذكورين . فلا دلالة لكلام الشافعي على حججة عمل أهل " المدينة " كما مر حتى يتكلف لاستقامته بهذا التكلف الزائف ، فالفساد كل الفساد إستناد المعترض ما اخترعه وأحدثه إلى الإمامين مالك والشافعي في موضعين ، والعياذ بالله تعالى من أن يرتكب مثله بلا دليل .

ثم إن تقديم حديث " الصحيحين " وحديث غيرهما إذا ثبت عن مصدره صلى الله تعالى عليه وسلم على عمل أهل " المدينة " على قول من عدا مالكا ومن تبعه لأنه قول المعصوم وعمله صلى الله تعالى عليه وسلم وهما أقوى وأعلى من قول من لم يقل بعصمته إلا شرذمة قليلة وعمله . وأما على قول مالك وذويه فيقدم عمل أهل المدينة وقولهم على حديث " الصحيحين " وعلى حديث غيرهما الصحيح لأنه إجماع معتبر عنده وعند ذويه ، والإجماع المعتبر يقدم عملاً على حديث " الصحيحين " وعلى حديث غيرهما الصحيح

إذا كان من باب أخبار الآحاد كما قد عرف في الأصول . فالفرق بين حديث "الصحيحين" بعد تدوينها ، وبين حديثها قبل تدوينها ، وحديث غيرهما الصحيح فرق مستحدث مبتدع لا يكاد يقول مالك بمثله بعد تدوينها أيضاً - وستقف إن شاء الله تعالى على ما ورد على الدليل الذي أورده المعارض لإثبات هذا الفرق - والعجب كل العجب ممن يلتزم العمل بما عمل به علماء "المدينة" وإن كان مخالفاً بحديث صحيح كائن في غير "الصحيحين" وفي ذلك الإلزام يتحقق جميع المفاسد التي أوردها المعارض قبل على من التزم مذهباً معيناً من أنه ارتكب الحرام ، واجتنب الواجب ، وأخل بواجب واحدة الوجهة ، وأتى بالثنوية ، والإشراك ، ومن أنه إنما تبع ذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا سيما إذا عمل بذلك الحديث واحد من المذاهب الثلاثة الباقية أو إثنان منها أو كلهم . ثم إن كلام المعارض هذا دال على أن تقديم حديث "الصحيحين" على عمل أهل المدينة عنده مقيد بما بعد تدوينها . وأما فيما قبل تدوينها فيقدم عملهم على حديث "الصحيحين" وعلى حديث غيرهما حتماً عنده ؛ مع أن هذا الفرق في مذهب مالك فرق مستحدث لم يقل به مالك ولا أتباعه الذين ما توا قبل تدوينها ، ولا أتباعه الذين ولدوا بعد تدوينها إلى يومنا هذا .

قوله ومن جعلتها وساداتها علماء المدينة الخ (ص ٤٣٤)
قلت : هذا الدليل أيضاً من العجائب والخرافات فإن الإمام

مالكاً وإن ثبت عنه القول : بأن عمل أهل المدينة فقط لإجماع معتبر لكن وقع الاختلاف في أتباعه الكرام بأن مراده بأهل "المدينة" في هذا المقام ماذا ؟ ولم يثبت عن أحد نقل عن مالك أن إجماع "علماء المدينة" ، وأن عملهم لإجماع معتبر بعد وفاته أيضاً إلى يوم القيامة عند مالك . ومن المعلوم أن تلقى الأمة لأحاديث "الصحيحين" بالقبول فيما عدا المستثنيات إنما وقع بعد تدوينها ، ولذا قيد المعارض ههنا بقوله "بعد تدوينها" وعلماء "المدينة" في وقت ذلك التلقي ليس اجتماعهم على حكم إجماعاً معتبراً ، فلا فائدة في هذا الفرق العندي ، على أنه لم يتيقن أن في ذلك الوقت وجدت في "المدينة" علماءها . ولو كان الظن أنها لا تخلو عن بعضهم . وإن ثبت التيقن بأنه كان فيها علماءها حينئذ فلم يتيقن أنهم كانوا ممن توقف عليهم انعقاد إجماع أهل "المدينة" (١) وقد قدمنا أن من كان إجماعهم معتبراً من علماء "المدينة" ما كانوا فيها حين ذلك التلقي ، فإذا بطل هذا الأساس بطل ما فرع عليه المعارض من تقديم حديث أجزاء صوم الولي عن الميت على عمل أهل المدينة عند الإمام مالك وذويه .

(١) وقد قال الحافظ ابن حزم في "الاحكام في اصول الاحكام" "وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن المصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وهو آخر من بقي من الفقهاء المشاهير بالمدينة" ، ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين أيام المتوكل ، وولى قضاء المدينة ، ونقل العلم بها بعد ذلك ، فأنالله وأنا اليه راجعون" اهـ (ج - ٥ ص ٩٧) - النعماني -

قوله وزجج البيهقي والنووي القول القديم للشافعي الخ (ص ٤٣٤)
قلت: قال ميرك: (ذهب الجمهور إلى أنه لا يجزئ عن
الميت صوم وليه، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في أصح
قوله، وأولوا الحديث على أنه يطعم عنه وليه) انتهى. وقال
ابن الهمام في "فتح القدير": (وقد أخرج النسائي في "سننه
الكبرى" عن ابن عباس - الذي هو راوي حديث الإجزاء - أنه
قال: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد)
وأخرج الطحاوي عن عائشة - التي روت حديث الإجزاء أيضاً -
بسنده إلى عمرة بنت عبد الرحمن (قالت قلت: لعائشة إن أمي توفيت
وعليها صيام رمضان أيسلح أن أقضي عنها؟ فقالت: لا ولكن
تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين، فهو خير من
صيامك. ثم قال الطحاوي: وهذا سند صحيح) انتهى. وفتوى
الراوي الصحابي على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ، وبمنزلة
قوله: إن مرويه هذا منسوخ، كما مر، وقد روى عن عمر بن
الخطاب (١) رضي الله تعالى عنه نحوه أخرجه عبد الرزاق في "جامعه"
عنه، وذكره الإمام مالك في "موطائه" بلاغاً. ثم قال مالك (٢) فيه:
(لم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين "بالمدينة" أن أحداً
منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد) انتهى.
أي فثبت بهذا إجماع أهل "المدينة" على قول الجمهور. ثم قال

(١) كذا في الأصل والصحيح "عن ابن عمر"
(٢) قلت: وهو في رواية أبي مصعب للموطأ - النعماني -

ابن الهمام (وهذا مما يؤيد القول بالنسخ، وبأنه الأمر الذي استقر
عليه الشرع آخر) انتهى كلام ابن الهمام في "فتحه" ويدل لمسا
ذهب إليه الجمهور ما روى الترمذي في "سننه" وابن ماجه في
"سننه" وابن عدي في "الكامل" والبيهقي في "سننه" وفي
كتاب "المعرفة" له. وعبد الحق في "أحكامه" والدارقطني في
"عنه" بأسانيدهم المتصلة: (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: من مات وعليه
صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً) انتهى. ثم قال الترمذي:
(والصحيح موقفه على ابن عمر) انتهى. فنقول: لما ثبت رفعه عنه
بأسانيد متعددة فهو ثابت لإمام يستدل بحسن لذاته، وإما بسند حسن
لغيره متأيد بموقوفات صحيحة، ولو سلم أن حديث ابن عمر لم
يثبت موقفه أصلاً فهو موقوف لا غير. فنقول: قدم قال الشيخ
على القاري في شرحه على "المشكاة" جواباً عنه (لا يتحقق أنه
موقوف لا يقال من قبل الراي: فهو مرفوع حكماً) انتهى.
فثبت الرفع في هذه الحديث حقيقة سواء قلنا إن الصحيح لفظه
موقوفاً (لا غير) أو أن الثابت رفعه موقفه كلاهما لفظاً، على أن
الإثبات والنفي إذا تعاضدا رجح الثبوت، ويقال: الحكم لمنبت الزيادة
لأن معه زيادة علم لم تكن مع النافي. وقال الإمام القرطبي في
"شرح الموطأ" (إسناد حديث ابن عمر المرفوع حسن) وضعف
من ضعف حديث الترمذي بغيره، وباشتت، وبمحمد بن عبد الرحمن
بن أبي ليلى. فأما خبر فقال أحمد فيه: صدوق ثقة وقال

أبو داود : ثقة ثقة ، وروى له الجماعة . وأما أشعث فوثقه يحيى ، وروى له مسلم في المتابعات والأربعة أصحاب السنن . وأما محمد بن عبد الرحمن قال العجلي : كان فقيهاً صاحب سنة صدوقاً جازئ الحديث روى له الأربعة ، قال الحافظ العيني في " شرحه على صحيح البخاري " : (قتل هؤلاء إذا رفعوا الحديث لا ينكر عليهم لأن معهم زيادة علم مع أن القرطبي حسن إسناده ، على أن ابن سيرين قد تابع محمد بن أبي ليلى على رفعه) انتهى كلام الإمام العيني . ويدل له أيضاً حديث مرفوع أورده الإمام النووي في " شرحه على صحيح مسلم " وهو (من مات وعليه صيام أطعم عنه) انتهى وقال العيني : (مما روى عن عمارة بن عمير عن امرأة عن عائشة رضي الله تعالى عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم قالت : يطعم عنها ، وما روى من وجه آخر عن عائشة أنها قالت : لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم) انتهى . قال الإمام النووي (وأجمعوا على أنه لا يصلي عن الميت صلاة فائتة ، وعلى أنه لا يصام عن أحد في حياته ، وإنما الخلاف في الميت) انتهى . وينبغي أن لا ينسب القول القديم للشافعي لما في " البحر الرائق " (قد تقرر في الأصول أنه لا يمكن صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد ، والمرجوح عنه لم يبق قولاً له) انتهى .

قوله وكذلك حديث العراقيين إذا جاء الخ (ص ٤٣٤) قلت : هذا كله بناء المعارض على ما نقله الشعراوي عن

الإمام الشافعي ، ولم يثبت عن الشافعي لما مر . وأيضاً تقييد المعارض لحديث العراقيين بقوله : (إذا جاء من غير طريق " الشيخين " ص ٤٣٤) خلاف منطوق كلام الشافعي فهو تقييد عندي من المعارض في قاعدة قالها الشافعي لأنه ما دون في عهده " الصحيحان " أصلاً . فالوجه الوجه أن يقال : إن هذه القاعدة إن ثبتت عن الإمام الشافعي فهي من مفرداته على خلاف ما عليه الشيخان والجمهور من المحدثين وغيرهم ،

قوله نعم يترجع حديث رجاله المدنيون على ما رجاله الخ (ص ٤٣٤)

قلت : إذا كان كلا الحديثين في كلا " الصحيحين " أو في أحدهما معيناً فلا يعرف لهذا الترجيح وجه صحيح ، ولم نجد من السلف ولا من الخلف من قال به ، فهو أيضاً من محدثات المعارض ومخترعاته ، لا سيما عدم صحته عند من أنكر الترجيح بفقه الراوي مطلقاً واضح ، ولم يثبت أيضاً فرق بين تلقى من الأمة في هذا الحديث وبين تلقى الأمة في ذلك الحديث ، فلهذا قال المعارض في آخره " عندنا " ولو كان متمسكاً بالمعارض في هذا الحكم أيضاً ما نقله الشعراوي عن الشافعي فبعد اللتبيا واللبى ينبغي له أن يقول : نعم يترجع حديث رجاله المدنيون أو المكيون أو غيرهم من أهل الحجاز على ما رجاله الخ كما أطلق في قوله السابق على هذا القول ، وهو : (ولا يوجد له أصل عند الحجازيين

لا يقبل من (٤٣٤)

قوله وأما مسلم المقبول فلا نقول به فيها اتفق الخ

(ص ٤٣٤)

قلت : لو كان دليل هذه الدعوى الذي أورده ، المعارض
سائلاً لكان من الواجب عليه أن يقول بنفي عدم القبول في كل
حديث صحيح أو حسن أخرجه غيرهما سواء كان على شرطها أو
على شرط أحدهما أو لم يكن كذلك لما ثبت أن الأمة تلتفت بقبول
كل حديث صحيح أو حسن ، وانفقت على وجوب العمل به وقد
قدمناه ، على أن هذا خلاف منطوق كلام الشافعي ونصه فلا

يعمل به ، وأما ترجيح أحد الصحيحين على الآخر فمعلم

فقاعدة كتابة الخ (ص ٤٣٤) قلت : أرجح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" من حيث القوة في الصحة أمر نطق بها كتب جميع أهل أصول الحديث والكتب المعتمدة من أصول الفقه وغيرها من كتب الأصول ساكت عن هذا الترجيح ولا ينسب إلى ساكت قول أصلاً ، فلا يحتاج ترجيحه عليه إلى ثبوت عمل أهل المدينة على ما في "صحيح البخاري" فقط دون "صحيح مسلم" وأما القول بترجيح ما في "صحيح مسلم" فقط على ما في "صحيح البخاري"

بعمل أهل المدينة فهدمه قول جميع أصحاب الكتب الذين قدمنا ذكرها حيث ثبت فيها قولهم : ثم "صحيح البخاري" ثم "صحيح مسلم". وأيضاً كلامه هذا يناقض إطلاق ما قدمه في "الدراسات" من (أن ما في "صحيح البخاري" فقط يرجح على ما في "صحيح مسلم" فقط ويقدم عليه ص ٣٣١) ولم يقيده هناك بقيد يجمع بين كلامه السابق وكلامه هذا. نعم لو قيل : إنه يثبت بعملهم ترجيح آخر سوى ترجيح قوة الصحة إذا كان عملهم على ما في "صحيح البخاري" فقط ثابتاً ويثبت بعملهم على ما في "صحيح مسلم" فقط دون ما في "صحيح البخاري" ترجيح في حديث مسلم يراحم الترجيح الذي في ما في "صحيح البخاري" فقط من قوة الصحة لكان له وجه ، لكن ينبغي أن يثبت من المحدثين في هذه الصورة الأخيرة تقوية ترجيح عملهم على ترجيح قوة الصحة - ولم يثبت إلى الآن - وإلا فلا يصح قول المعارض هذا على وجه الإطلاق أصلاً. ثم نقول : إن ترجيح ما في أحد "الصحيحين" على ما في الآخر منها بعمل أهل "المدينة" في مذهب الإمام مالك متعين لما أن عمل أهل المدينة فقط عنده إجماع معتبر ، وكل إجماع معتبر يرجح على ما في "الصحيحين" كليهما إذا كان من باب أخبار الآحاد ، فكيف لا يرجح على ما في أحدهما فقط دون الآخر ! وإن كان قول مالك هذا خلاف ما ذهب إليه مصنفو جميع كتب أصول الحديث والكتب المعتمدة من أصول الفقه. والعجب أن المعارض ادعى على ما في كتب أصول الحديث

من تقسيم الحديث الصحيح إلى سبعة أقسام مرتبة بعضها فوق بعض ثبوت الإجماع ، ونقم كل النقم على من يخالفه ، وههنا دحض بنفسه من غير روية أو معها في ورطة خرق ذلك الإجماع حتى صار به مقوماً مثل ذلك النقم أو أزيد .

ونقول أيضاً : إن ترجيح ما في أحد "الصحيحين" على ما في الآخر منهما في مذهب الشافعي لم يتعين فلذا ترى كتب الشافعية مشحونة في بعض المواد من ترجيح حديث أحدهما على الآخر بعمل غير أهل المدينة في مقابلة عملهم . ومن تصفح وتنبع فيها لا ينكر ما قلنا . وأيضاً عمل أهل "المدينة" ليس بحجة عند الشافعي لا ظنية ولا قطعية ، فالقول بأنه يرجح عند الشافعي حديث أحد "الصحيحين" على حديث الآخر منها يحتاج إلى أن يثبت عليه بينة عادلة ، وأنى هو؟ فقله (فقاعدة كلية في مذهبهما) ساقط أشد السقوط .

وأما فضل أهل "المدينة" طائفة فمن يرتاب في ذلك ، فله در البيهقي ومن قال بمثل ما قال ، (١) وكل مؤمن يقول بفضلهم ، ومن أنكر فضلهم فقد أنكر الحق الذي يجب قبوله والتزامه ،

(١) قلت : قال صاحب "الدراسات" :

"عقد البيهقي في "سننه" باباً في فضل أهل المدينة مما يدل على صحة عملهم في مباحث الأذان" اهـ (ص ٤٣٤ و ٤٣٥)

وقد صنف بعض الحديثين رسالة على حدة في فضل الجوش وهي موجودة عندنا ، وله بذلك أجر عند الله تعالى إن شاء الله ، فكيف من فضل أهل المدينة أو صنف في فضلهم رسالة أو مصنف عظيم ! فهم القاطنون في جواره صلى الله عليه وسلم والمبشرون بشارات عظيمة ثابتة لم تكذب توجد جميعها في قاضي غيرها ولو "مكة" المشرفة ، لا سيما و "المدينة" المطيبة مسكن "رسول الله صلى الله عليه وسلم" وقد أجمعوا على أن الموضع الذي ماس جسده الأطيب الأظهر الأعطر صلى الله تعالى عليه وسلم حين وضعوه في قبره المنور الأنور أفضل من جميع ماعداه سائر مواضع "المدينة" كان "أومكة" بتمامها مع "الكعبة" أو بدونها ، أو "الكعبة" أو سائر ما في الدنيا من البقعات ، أو جميع الأرضين أو جميع السماوات مع جميع ما فيها

قلت : وهذا غلط فإن البيهقي لم يعقد باباً في فضل أهل المدينة وإنما لفظه في "سننه" هكذا : "باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم" ولفظ "أهل الحجاز" كما ترى لا يختص بأهل المدينة ، والله الموفق -

وفي "مقدمة كتاب التعليم" للإمام مسعود بن شيبة السدي ونسخته الخطية محفوظة في خزائنه اللجنة وستشره اللجنة عن قريب .

"فإن قالوا : لا كلام إن "المدينة" أفضل من "الكوفة" . وعلماء "المدينة" أعلم من علماء

« الكوفة » وما اتى مالك حتى أذن له في الاقتداء ثلاثون تابعياً من فقهاء « المدينة » فوجب أن يكون التقدم للمالك لا لأبي حنيفة قلنا لهم: أما « المدينة » فلا منازعة في أنها أفضل من « الكوفة » وليس كلامنا في تفضيل البلدان وإنما الكلام في تفضيل المشايخ . وأما العلماء المتقدمون فلا كلام أيضاً في تفضيل علماء « المدينة » على سائر علماء الأمصار وإنما الكلام في علماء زمان أبي حنيفة ومالك ، ولا يختلف أحد من أهل العلم أن فقهاء زمان أبي حنيفة أعلم وأعظم من فقهاء زمان مالك لأن علم أهل « المدينة » ذهب مع موت الفقهاء السبعة الذين كانوا ، وذلك في نيف وتسعين من الهجرة وكفى لأبي حنيفة شرفاً أنه أدرك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلقاً من التابعين وأخذ عنهم الفقه والحديث ، وناظر الشعبي وعطاء وابن جريج والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وربيعة الرأي . وقد اتفق علماء « الكوفة » على اجلاس أبي حنيفة في موضع حماد بن أبي سليمان ، وهو الذي يقول : كل ما جاء من الله ورسوله فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن الصحابة فتخير ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال ، وفي روايه : زاحمتهم . وقد استقصينا الكلام في هذا المعنى في « كتاب الطبقات » اهـ

من الكائنات إلا الأنبياء أوبدونهم أوجيع ما فيها منها أو البيت المعمور أو الكرسي أو اللوح أو القلم أو الجنة مع ما فيها أوبدونهم أوجيع ما فيها أو العرش أو ما فوق السماوات أو تحت الأرضين أو فوق الكرسي أو فوق العرش من الكائنات التي لا يعلمها إلا هو تعالى وتقدس ، واختلفوا في أن مسكنه من الجنة الذي يسمى « الوسيلة » وملزمه منها أفضل أم هذا المكان الذي تشرف بهذا المكين المخصوص صلى الله تعالى عليه وسلم وهو في المدينة العطرة . والذي عليه المحققون هو أن مكانه المخصوص به صلى الله تعالى عليه وسلم الكائن في المدينة أفضل منه مادام هو صلى الله عليه وسلم متمكناً فيه بجسده المطيب الأطيب الحى القائم وأن مسكنه وملزمه من الوسيلة أفضل من مكانه في المدينة إذ أترك صلى الله عليه وسلم هذا المكان ، وتشرف باستقراره صلى الله عليه وسلم ذلك المسكن الملزم من الوسيلة في يوم القيامة فصلى الله تعالى وسلم على خير ساكنها وآله وصحبه وعلى من كان بالمدينة أويكون في الحال أو الإستقبال من المؤمنين .

قوله تعين علينا ترك كل مذهب يخالف مذهبهم (ص ٤٣)

قلت : قد تبين مما ذكرنا قبل أن مشى المعارض ليس على إثر الإمامين مالك والشافعي ولا على إثر أحدهما فإن ذلك من باب التزام مذهب معين أو مذهبين معينين ، وقد حكم فيه المعارض فيما قبل بما حكم مما يجب عليه أن يتحاشى عنه

أشد التحاشي وأتمه . وأيضاً دعواه هذه تناقض ما صرح به في أول " الدراسة الثامنة " من (أن كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب على نمط جديد مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم) انتهى كلامه هناك . وتبين مما ذكرنا قبل أيضاً أن ممشى المعترض ليس إلا على ما رآه سواء وافق هذا أو ذاك من الأئمة الأربعة أو خالف الأحاديث الصحيحة الكائنة في " الصحيحين " وفي غيرهما أو خالف أحاديثهما فقط وعمل بما في غيرهما أو خالف الإجماع أو خالف إجماع أهل المدينة أو خالف إجماع الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة أو خالف إجماع أهل بيت النبوة بالمعنى المعبر عنده - وسيجئ قريباً إن شاء الله تعالى - ومن تأمل في " دراساته " والمسائل التي قدمناها في " مقدمة تعالينا " هذه ومسئلة سنية رفع اليدين في كل خفض ورفع وجد ما قلنا حقاً بلارية إن شاء الله تعالى، فلا قرّة لعينه ولا لعينه بمشيه على إثر الإمامين مالك والشافعي ولا على إثر أحدهما ، كما أنه لم تفرع عنه ولا عيناه بالمشي على إثر الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل . ثم إن قوله : (ولا شك عندك أن الحنفية بل وفقهاء " الكوفة " قاطبة الخ ص ٢٣٥) كذب محض وافتراء بحسب عليهم (١)

(١) كيف ! وقد قال صاحب " الدراسات " نفسه :

" وقد قال بعض الكبراء : أن الخلاف في أتباع

أبي حنيفة معه أكثر من خلاف الشافعي له انتهى .

فإنه قد ثبت خلاف الحنفية بل وفقهاء الكوفة كالشافعية والحنابلة مع مالك فقط كثيراً ، ولم يثبت خلاف الحنفية بل وفقهاء " الكوفة " مع جميع علماء أهل المدينة فقط على بعض المعاني التي قالت المالكية بها في لفظ " علماء المدينة " الواقع ههنا لإقليلاً كالشافعية والحنابلة أيضاً . فكيف يصح من المعترض تفريع ما فرعه عليه ههنا مع ما ادعاه من قبل من أن كثرة ذلك في علمنا بوجهين (١) ثم نقول : إن هذه الدعوى من المعترض دعوى كاذبة غير صحيحة لما أن المعترض ترك عمل أهل المدينة في كثير من المسائل ولم يوجد في خلاف مذهبهم وعملهم حديث " الصحيحين " ولا حديث واحد منهما لاسيما في مسائل كثيرة ذكرناها في أول " مقدمة هذه التعاليت " بل قد ثبت في أكثرها من المعترض ترك الإجماع بالمعنى المشهور، وترك إجماع أهل البيت بالمعنى الذي قدمناها ، وبالمعنى الذي سيجئ ، وترك إجماع أهل " المدينة " وترك أحاديث " الصحيحين " كليهما ، وترك

وإذا كان هذا في الشافعي مع كثرة خلافه به فالحكم بهذا في مالك وأحمد أظهر لقله الخلاف حتى حصر خلاف أحمد به فيما لا يتجاوز عشرين مسألة والله تعالى اعلم

هـ (ص ١٠٥)

(١) راجع " الدراسات " ص ٢٧

- التعاني -

أحاديث غيرها الصحيحة والحسنة والضعيفة ، وترك الموقوفات والآثار الثابتة والتعليقات ، ومن رجع إلى تلك " المقدمة " لابد أن يصدقني في هذا المقال إن شاء الله تعالى .

قوله ومن أعظم الجفاء على تسمية محمد بن الحسن الخ (ص ٤٣٥)

قلت : مراد محمد رحمه الله في تلك التسمية " بأهل المدينة " الإمام مالك ومن تبعه ومن عاصره من أهل بلده واتفق معه في الحكم و " بأهل الكوفة " أبوحنيفة الإمام ومن تبعه ومن عاصره من أهل بلده واتفق معه في الحكم فليس في هذه التسمية إلا إشعار أنه ما جاء به محمد في " كتاب اختلاف أهل المدينة وأهل الكوفة " إلا هذا القسم من المسائل دون غيره . فلو أتى في التسمية بغير هذه العبارة لفات هذا الإشعار ، فله دره ، وما أحسن قوله وتسميته ، وما أزكى تعبيره عن الإمامين الهاميين ومن وافقهما ، وما أصنى تقديمه لفظ " أهل المدينة " على لفظ " أهل الكوفة " في التعبير . ثم إن الإمام محمداً قد التزم في كتابه ذلك أن يورد الدلائل المثبتة لتلك المسائل الموردة فيه من جانب الإمام أبي حنيفة كما التزم الشيخان في " صحيحهما " وغيرهما من الكتب المصنفة لها أن يوردا الدلائل الدالة على ما قالا به في الأكثر رداً على من زعم أن في تلك المسائل لم يشب لقول أبي حنيفة دليل ، فقوله (ثم لو فتشت ذلك الكتاب الخ ص ٤٣٥) ساقط لأن لكل مقام

مقالاً ، ولكل مقال مقاماً . فمضى اعترض على الإمام محمد بهذا فقد جفا وخرج عن ما صفا ،

وقد أورد بعض العلماء المحدثين في مصنفه : (أن أباحنيفة ومالكاً كانا يجلسان في المسجد الحرام بعد ما صليا صلاة العشاء فيه يتكلمان هناك في مسائل شرعية وقع الاختلاف فيها بينهما إلى صلاة الفجر فيصليانها بوضوء العشاء ، وكان الأكثر وقوعاً أن يحج أبوحنيفة على مالك وكان هذا دأبها سنين كثيرة) انتهى (١)

(١) قلت : قال صدرالاسم الموفق بن أحمد المكي في " مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة " :

" أنبأني الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد السامري بمدينة السلام عن الحافظ الأمين أبي الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون اجازة أنا القاضي الإمام أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري أنا عبد الله بن محمد الحلواني أنبا مكرم بن أحمد أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي فيما كتب به إلى أنبا خيرون بن عيسى أنبا أيوب العراقي حدثني محمد بن رشيد عن يوسف بن عمرو عن ابن الدراوردي قال : رأيت مالكا وأباحنيفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلاة العشاء الآخرة وهما يتذاكران ويتدارسان حتى إذا وقف أحدهما

على القول الذي قال به وعمل عليه امسك أحدهما عن صاحبه من غير تعسف ولا تخطئه لواحد منهما فلم يزالا كذلك حتى صليا الغداة في مجلسهما ذلك " (ج - ٢ ص ١٦٣ و ١٦٤ طبع دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند)

وقال الامام مسعود بن شيبة السندی في " مقدمة كتاب التعليم " له :

" ذكر الطحاوي في : " كتابه الذي جمع فيه أخبار أصحابنا " عن الدراوردي قال : سمعت مالكا يقول : عندي من فقه أبي حنيفة ستون ألف مسألة " ١٥

وقال صدر الائمة في الباب الثاني و العشرين من " المناقب " :

أخبرني الحافظ أبو منصور الديلمي فيما كتب الى من همدان أنا أبو الفرج الصيرفي اجازة باصبهان أنا أبو الحسين احمد بن محمد أنا أبو عبد الله بن مندة الحافظ أنا الامام أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي أخبرنا زيد بن يحيى البلخي حدثني اسحاق بن أبي اسرائيل سمعت محمد بن عمر الواقدي يقول : كان مالكا بن أنس كثيراً ما كان يقول يقول أبي حنيفة ويتفقده وان لم يكن يظهره ،

وبه الى الحارثي هذا قال أخبرنا الفضل بن بسام أنبا اسمعيل بن اسحاق أنبا اسحاق بن محمد قال : كان مالكا ربما اعتبر بقول أبي حنيفة في المسائل (ج - ٢ ص ٣٣)

وبه قال أخبرنا الحسن بن بدور الفرغاني أنبا محمد بن فضيل سمعت محمد بن اسمعيل بن أبي قديك قال : رأيت مالكا بن أنس قابضاً على يد أبي حنيفة عيشان ، فلما بلغا المسجد قدم أبا حنيفة ، فسمعت أبا حنيفة لما دخل مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم قال : بسم الله هذا موضع الامان فأسنى من عذابك ونجني من النار " له (ج - ٢ ص ٣٤)

وروى صدر الائمة باسناده المذكور الى الصيرفي قال :

" أخبرنا عمر بن ابراهيم أنبا مكرم أنبا جعفر بن سهل أنبا احمد بن محمد أنبا سليمان بن الربيع أنبا كادح بن رحمه قال : سأل رجل مالكا بن أنس عن رجل له ثوبان أحدهما نجس والاخر طاهر ، فحضرت الصلاة قال : يتحرى ! قال كادح : فاخبرت مالكا يقول أبي حنيفة انه يصلي في كل ثوب مرة فأمر برد الرجل واقتاه يقول أبي حنيفة رحمه الله ١٥ (ج - ٢ ص ٦٣ و ٦٤)

وروى الاسام الصمري في كتابه الذي صنفه في
 "مناقب أبي حنيفة" رحمه الله تعالى باسناده عن ابن المبارك
 قال :

"كنت عند مالك بن أنس فدخل عليه رجل فلما
 خرج قال : أتدرون من هذا ؟ حين خرج ، قالوا : لا
 وعرفته أنا فقال : هذا أبوحنيفة النعمان لوقال : هذه
 الأسطوانة من ذهب لخرجت كما قال ، لقد وقع له
 الفقه حتى ما عليه فيه كثير مؤنة ، قال : ودخل عليه
 الثوري فاجلسه دون ما جلس فيه أباحنيفة ، فلما خرج قال :
 هذا سفيان وذكر قلعه و ورعه " اهـ

كذا نقله صدرالائمه في "مناقبه" (ج ٢ ص ٢٦ و ٢٧
 وروى صدرالائمه باسناده الى الحارثي قال :

"أخبرنا عمرو بن عاصم الاسدي أنبا النضر بن محمد
 سمعت بشر بن يحيى يقول : سمعت ابراهيم بن المغيرة سمعت
 الوائدي قال قلت لمالك بن أنس : من أفقه من قدم عليكم
 من أهل العراق ؟ قال : ومن قدم علينا من أهل العراق ؟
 قلت : قدم عليكم ابن أبي ليلى وابن شبرمة وسفيان الثوري
 و أبو حنيفة . فقال مالك : ذكرت أباحنيفة في آخرهم
 رأيته يكلم قتيباً من فقهاءنا حتى رده الى رأى نفسه ثلاث

مرات وقال : هذا أيضاً خطأ "

(وبه قال أخبرنا أبو حاتم) أنبا عبد الرحيم بن
 حبيب أنبا اسمعيل بن يحيى قال : قدم أبوحنيفة
 "المدينة" فبكلم أحداً من فقهاءنا الا قطعه الا
 أنه كان يكلم مالك بن أنس برفق اهـ (ج - ١ ص
 ١١٢)

قال صدرالائمه : وأخبرني الامام أبوالمحسن الحسن بن علي
 المرعشي في كتابه الى من "بخارا" قال :

" قيل لأبوحنيفة رحمه الله كيف رأيت غلان أهل
 المدينة ؟ قال : ان أفلح فيهم أحد فالا شقر الأزرق -
 يريد مالك بن أنس رحمه الله - "

قال صدرالائمه :

ولقد صدق رحمه الله في فراسته فان مالك بلغ في العلم
 مرتبة لم يبلغها أحد من أهل المدينة في عصره . ولقد نسج
 على منواله الحافظ أبو الحسن الدارقطني فانه مثل عن غلان
 مصر فقال : أن أفلح فيهم أحد فابن سعيد الأزدي - يريد
 أحمد الغني الحافظ أمم أهل مصر في الحديث وحفظ الانساب
 والفرائب - اهـ (ج - ١ ص ١٨٧)

وروى صدرالأممته - بإسناده إلى الإمام أبي محمد عبدالله
ابن محمد الحارثي قال :

” أنا محمد بن القاسم البلخي أبا أحمد بن الأزهر
أبا حبيب كاتب مالك قال : قدم أبو حنيفة ” المدينة “
فنأظره مالك فلما قام سمعت مالكا يقول : ما أحلمه “
١ هـ (ج ١ ص ٢٦٧ و ٢٦٨)

وقال الإمام الحافظ يوسف بن عبدالبر القرطبي المالكي في
كتابه ” الانتقاء في فضائل الثلاثة ” الأئمة الفقهاء “ :

” نا أحمد بن محمد قال نا أحمد بن الفضل قال نا
محمد بن جرير قال نا أحمد بن خالد الخلال قال : سمعت
الشافعي يقول : مثل مالك يوماً عن عثمان البتي قال :
كان رجلاً مقارباً ، وسئل عن ابن شبرمة فقال : كان رجلاً
مقارباً ، قيل : فأبو حنيفة ؟ قال : لوجاء إلى أساطيتكم هذه
- يعني السواري - فسايسكم على أنها خشب
لظننتم أنها خشب “ ١ هـ (ص ١٤٦ و ١ طبع مصر
عام ١٣٥٠)

وروى ابن عبد البر في ” الانتقاء “ بإسناده إلى ابن جرير قال :
” نا العباس بن الوليد قال نا إبراهيم بن حماد الزهري

المدني قال سمعت مالكا يقول : قال لي المهدي : يا أبا
عبدالله ضع لي كتاباً أحمل الأئمة عليه ، فقلت له : يا
أمير المؤمنين ! أسأ هذا السقع وأشار إلى القرب فقد
كفيتكه وأسأ الشام فقيم الرجل الذي علمته - يعني
الأوزاعي - وأما أهل العراق فهم أهل العراق ! “ ١ هـ
(ص ٤٠)

وقال ابن عبدالبر في كتابه ” جامع بيان العلم وفضله
وما ينبغي في روايته وحمله “

” حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر قال حدثنا ابن أبي دليم قال
حدثنا ابن وضاح قال حدثنا محمد بن يحيى المصري قال سمعت
عبدالله بن وهب يقول : سئل مالك عن مسألة فأجاب
فيها فقال له السائل : إن أهل الشام يخالفونك فيها فيقولون
كذا وكذا فقال : ومتى كان هذا الشأن بالشام إنما هذا
الشأن وقف على أهل ” المدينة “ و ” الكوفة “ ١ هـ
قال ابن عبدالبر :

” لأن شأن المسائل ” بالكوفة “ مداره على أبي حنيفة
وأصحابه والثوري “ ١ هـ (ج - ٢ ص ١٥٨ طبع المنيرة
بمصر)

وقال الإمام الكوثري في ” تعليقات الانتقاء “ له :

” وأما ما يذكره الذهبي في ” طبقات الحفاظ ” من أن سعيد بن أبي سريم روى عن أشهب أنه قال : رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أبيه ، قلت : فهذا يدل على حسن أدب أبي حنيفة وتواضعه مع كونه أسن من مالك اه . فلابد كاد يصح استناداً وكان أشهب لذة الشافعي أو كان على أكبر تقدير ابن عشر عند وفاة أبي حنيفة ولم يثبت اجتماعه مع مالك في أواخر سني وفاة أبي حنيفة ، وما كان مالك مؤدب الأطفال ، وإنما كان اجتماعها قبل ممته مالك سنة ست وأربعين وقبل أن يأخذ يغزو شانه ، ويمكن ذلك مع حماد دون أبيه .

وأما ما يرويه ابن أبي حاتم في ” مقدمة الجرح والتعديل ” من أن : أبا حنيفة كان يطلع على كتب مالك . ففيه خدشه من جهة أن تأليفه للموطأ كان في عهد المهدي أو في أواخر عهد المنصور بعد وفاة أبي حنيفة على الصحيح اه . (ص ١٤ و ١٥)

قلت : وأما ما ذكره الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني في الجزء السابع من شرحه على ” المواهب اللدنية ” (ص ٢٢٤) من أنه :

” ذكر السيوطي : أنه - يعني الامام أبا حنيفة - روى عنه حديثين أخرجهما الخطيب أحدهما عن طريق القاسم

بن الحكم العرقى - بضم العين المهملة - وفتح الراء ونون - قال : حدثنا أبو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : أقر كعب بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن راعيه له كانت ترعى في غنمه فتخوفت على الشاة الموت فذبحتها بحجر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكلها . وثانيهما من طريق اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وصحتها إقرارها انتهى . وقال ابن عبد البر في الحديث الثاني : قيل . رواه أبو حنيفة عن مالك ولا يصح لكن جزم تلعيذ تلاسيذه عياض بأنه رواه عنه . وزاد في ” تزيين المالك ” ثالثاً عن أبي حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : إذا صليت الفجر والمغرب ثم أدركتهما فلا تعدهما اه .

فردّه الحافظ المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري فيما علق على كتاب ” أحاديث المؤطا واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصاً ” للدارقطني حيث قال رحمه الله :

” لم يذكر المصنف أبا حنيفة في عداد الرواة عن مالك هنا مع أنه ساق حديثاً بطريقه عنه في ” غرائب مالك ”

وهو حديث : (الأئمة أحق بنفسها) لأن ذكر أبي حنيفة في سنده غلط محض حيث أقام بعض رواة كلمة (عن) مقام (ابن) وهماً - وهو كثير الوقوع في الأئمة وصواب الرواية (عن حماد بن أبي حنيفة عن مالك) كما يظهر من الجزء المسمى (ما رواه الأئمة عن مالك) للحافظ محمد بن مخلد العطار - وهو يدار الكتب الظاهرية - بدمشق - وشرح ذلك فيما عاقت على " الانتقاء " لابن عبد البر ، ويظهر الفالطون في ذلك من طرق ساقها أبو المؤيد الخوارزمي في (جامع المسانيد ٢ - ١١٩) حتى أن السيوطي يقول في (تنوير العوائد ٢ - ٦٢) قيل انه رواه عنه أبو حنيفة ولا يصح . ٥١ . لكنه ناقض نفسه وذكر روايته في " الفوائد " . وذكر الخطيب في " رواة مالك " روايته " أبي حنيفة " عنه لحديث آخر وهو حديث (ذبح الشاة بحجر) لكن اتفق أصحاب القاسم العرفي - راوي الحديث عن أبي حنيفة - على روايته عن عبد الملك دون مالك وانفرد ابن الصلت بجعله مالكاً حيث سقط (عبد) وانطمس اللام في نسخه فجعله (عن مالك) باعتبار أن الألف المتوسطة في الأعلام تحذف في الرسم كما يظهر من طرقه في (جامع المسانيد ٢ - ٢٢٥) وزاد السيوطي ثالثاً في " تزيين المالك " وهو حديث (إذا صليت الفجر والغرب) لكن هذا الحديث من مرويات محمد بن الحسن عن مالك مباشرة كما يعلم من نسخ " المؤطا " .

ثم إن محمد بن الحسن شيخ الشافعي ورايه (١) روى عنه الشافعي في " مسنده " أربعة أحاديث كما صرح به الأستاذ

لمحمد و " الآثار " له ، فما في (جامع المسانيد ١ - ٤١٠) و " مختصره " لابن الضياء المكي ما هو الأسبق قلم - راجع " مؤطاً " محمد و " الآثار " -
..... وتفصيل البحث في (أقوم المسالك في تحقيق رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك) والله سبحانه وتعالى أعلم : (ص ٧ و ٨ طبع مصر سنة ١٣٦٥)

(١) قال العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري رحمه الله في " بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني " رضي الله عنه ما نصه :

" وكم لمحمد بن الحسن من أياد بيضاء على الشافعي حتى قال الشافعي : أمن الناس على في الفقه محمد بن الحسن . رواه الخطيب عن الحسن بن محمد الخلال عن علي بن عمرو الجريدي عن علي بن محمد النخعي عن أحمد بن حماد بن مقيان عن المزني عنه ، وذكر السمعاني عن البويطي عن الشافعي أنه قال : أعانني الله برجلين بآبائ عيشت في الحديث وبمحمد

في الفقه . وعن الربيع عن الشافعي ليس لأحد على منه في العلم وأسباب الدنيا ما لمحمد علي ، وكان يترحم عليه في عامة أوقاته ، وعن ابن سبابة : أن محمد بن الحسن جمع من أصحابه نحو ألف درهم لأجل الشافعي مرة بعد أخرى ، وروى الذهبي في " جزئه " عن إدريس بن يوسف القراطيسي أنه سمع الشافعي يقول : ما رأيت أحلم بكتاب الله من محمد كأنه عليه نزل . وكل ذلك بما يدل على أن الشافعي كان عظيم الاجلال لمحمد بن الحسن كبير الادب في معاملته معه .
 ٨١ (ص ٢٣ طبع مصر سنة ١٣٥٥ هـ)

وقال أيضاً فيه :

" لم يرو عن الشافعي ثناء في حق أحد من الائمة " قدر ما روى عنه من الثناء على محمد بن الحسن عن جدارة منه بذلك الثناء " ٨١ (ص ٢٩)

وقال أيضاً فيه :

" وقدرى عن الشافعي بأسانيد صحيحة ثناء بالغ في حق محمد بن الحسن مدون في " تاريخ الخطيب " وكتاب ابن أبي العوام " وكتاب الصيمري " و " تهذيب النوى " و مؤلفات الذهبي " وغيرها فضلاً عما في " كتاب

الأعظم قدس سره في بعض منبهاته . . (١) وقال الحافظ ابن

الكردي " فتستغنى عن سرد تلك الروايات هنا لشهرتها . ومن الحقائق الملموسة أنه لا يعرف للشافعي عمل يذكر في الفقه قبل اتعاليه بمحمد بن الحسن بل انما رجع الى مكة بعد أن تلقه عليه وأخذ يقارن ما تلقاه منه بفقه أهل الحجاز حتى حصلت له اختيارات أدت به الى اظهار الاجتهاد بعد وفاة محمد بستوات بأن غاد الى العراق سنة ٢٥٨ هـ وتسعين ومائة بعد وفاة محمد بن الحسن بست سنوات وبقي هناك سنتين ينشر اختياراته ومذهبه القديم على رواة القديم المعروفين ، بكتاب ألفه ومائة " العجدة " في مجلد ضخيم وهو الذي رد عليه عيسى بن أبان كما رد على جديده القاضي بكار بمصر " .
 (ص ٢٨)

(١) قلت : وفي " المستدرک علی الصحیحین " للحاكم النيسابوري

(ج - ٤ ص ٢٤١)

" حدثنا ابو العباس محمد بن يعقوب عوداً على بدء ثنا الربيع بن سليمان ثنا الشافعي انبا محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الولاء لجمعة كلجمعة -
النسب لاتباع ولا توهب . ١٥

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . وقال
الذهبي في " تلخيص المستدرک " بعد نقله تصحيح الحاكم
لهذا الحديث : " قلت بالدبوس " ١٥ وقال الحافظ ابن
حجر العسقلاني في " تلخيص الحبير " في تخريج أحاديث الرافعي
الكبير : " :

" ورواه ابن حبان في " صحيحه من طريق بشر بن الوليد
عن أبي يوسف لكن قال : عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار ،
وكذلك رواه البيهقي ، وقال في " المعرفة " : كان الشافعي حدث به
من حفظه فتنسى عبيد الله بن عمر من اسناده ، وقد رواه
محمد بن الحسن في " كتاب الولاء " له عن أبي يوسف عن
عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار به " ١٥ (٢١٣ طبع الهند) .

وقال سيد الحفاظ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي في " عقود
الجواهر المتينة " في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة بما وافق فيه
الائمة الستة أو أحدهم " :

" ورواه ابن المظفر من طريق علي بن سليمان الأحميمي
عن محمد بن إدريس عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة . وهو مسلسل بالائمة كإتراه ، ومثله نادر الوجود ،

حجر العسقلاني في " لسان الميزان " (قال الربيع : سمعت
الشافعي يقول : حملت عن محمد بن الحسن وقر بعير كتباً)

انتهى (١)

وقد أوردته السيوطي في جزء له سماه " الفوائد في حلاوة
الاسانيد " ورواه ابن خسرو من طريق ابن المظفر ، وأخرجه
الدارقطني عن محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق عن أحمد
بن محمد بن الحجاج عن علي بن سليمان الأحميمي ، مثله ، ومن
طريقه رواه ابن عبد الباقي " ١٥ (ج - ٢ ص ٥٥ طبع
القسطنطينية سنة ١٣٠٩)

(١) قلت : قال الربيع بن سليمان ، سمعت الشافعي يقول :
لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغته محمد بن الحسن لقلته لفصاحته ، وقال
أبو بكر بن المنذر ، سمعت المزني يقول : سمعت الشافعي يقول : ما رأيت
سميئاً أخف روحاً من محمد بن الحسن ، وما رأيت أفصح منه ، كنت إذا
رأيت يقرأ كأن القرآن نزل بلغته ، وقال الطحاوي : سمعت أحمد بن
أبي داود المكي ، سمعت حملة بن يحيى ، سمعت الشافعي يقول :
ما سمعت أحداً قط كان إذا تكلم رأيت أن القرآن نزل بلغته غير محمد بن الحسن
وقد كتبت عنه حمل بختي . وقال ابن أبي حاتم : قال الربيع سمعت

وذكر النووي نقلاً عن الخطيب البغدادي (أن الامام الشافعي روى عن محمد بن الحسن) انتهى (١) وقال العارف في " الدر المختار " : (وتزوج محمد بن الحسن بأم الشافعي وفوض إليه

الشافعي يقول : حملت عن محمد بن الحسن حمل بغتي ليس عليه الا سماعي ، وقال أحمد بن أبي سريح الرازي ، سمعت الشافعي يقول : أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ثم تدبرتها فوضعت الى جنب كل مسئلة حديثاً ، وقال ابن كاس النخعي ، ثنا احمد بن حاد بن سفيان ، ثنا الربيع بن سليمان ، سمعت الشافعي يقول : ما رأيت أعقل ولا أفقه ولا أزهده ولا أورع ولا أحسن نطقاً وإيراداً من محمد بن الحسن .
أورد هذه الأقوال كلها الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن احمد الذهبي الشافعي رحمه الله في " جزء " ألفه في ترجمة الامام محمد بن الحسن رضي الله عنه وقد طبع هذا الجزء بمصر مع مناقب أبي حنيفة وإبي يوسف رحمهما الله تعالى عنيت بنشره " لجنة " احياء المعارف النعمانية بحيدرآباد الدكن بالهند ، وعليه تعليقات مميّنة للعلامة المرحوم محمد زاهد الكوثري والاستاذ العلامة أبي الوفاء الأتقاني رئيس اللجنة .

(١) وقال الحافظ الذهبي باللفظ :

كتبه وماله فبسيبه صار الشافعي فقيهاً (انتهى . (١)
قوله ومما اعتقده حججاً اجتماع أهل بيت النبوة الخ
(ص ٤٣٥)

" وأما الامام الشافعي رحمه الله فاحتج بمحمد بن الحسن في الحديث " ١ هـ (" مناقب أبي حنيفة وصاحبيه " ص ٥٩)

(١) قلت : ذكر الديلمي عن الامام الشافعي رضي الله عنه قال : جالست محمد بن الحسن عشر سنين وحملت من كلامه حمل جمل لو كان كلم على قدر عقله ما فهمنا كلامه ولكنه كان يكلمنا على قدر عقولنا ١ هـ (كذا في " المناقب الكردية " ج - ٢ ص ١٥٥)
وذكر السمعاني والاسفرايني عن أبي عبيد قال : قدمت على محمد فرأيت الشافعي رضي الله عنه عنده فسألته عن شئ فاجاب فرضى بالجواب فكتبه قرأه محمد فوهب له مائة درهم ، وقال : ان كنت تشتهي العلم فالزم فسمعت الشافعي يقول : لقد كتبت عنه حمل بعير لولاه مالم يقب لي من العلم شئ والناس عيال على أهل العراق وأهل العراق على أهل الكوفة ، وأهل الكوفة على الامام أبي حنيفة ١ هـ (المناقب الكردية " ج - ٢ ص ١٥٤)

قلت : قد تقدم جميع ما يتعلق بهذا من قبل فارجع اليه ، (١)
 لكن كان مبنى كله على ما يتبادر من لفظ " أهل البيت " والقرائن
 الموجودة هناك من المعنى وهو الأئمة الإثنا عشر من أهل بيت
 الرضوان ، وبعض الكلام هناك مبنى على أن معنى لفظ " أهل
 البيت " الأربعة أصحاب العباء . وهذا المعنى الأخير أخذته الشيعة
 الشيعة في قولهم : إجماع أهل البيت حجة معتبرة . وإجماع
 معتبر . وههنا قد أثبت المعارض معنى آخر للفظ " أهل البيت " فتشكك
 عاينه فنقول : إن الوجه الذي أتى به المعارض لاثبات حجية إجماع
 أهل البيت وجه قال به من عند نفسه : وادعى أنه ليس
 بدليل إقناعي فضلاً عن أن يكون قطعاً ، فلم يجز لأحد تقليد
 رأى مثل المعارض أى رأى كان مادام لم يتحقق له سلف يجوز
 تقليد رأيه . ونحن إذ تتبعنا أقوال العلماء ما وجدنا له سابقاً
 في هذا القول لآمن أهل السنة والجماعة وآمن الشيعة الشيعة وآمن
 غيرهم ، فوجب علينا رد ما رآه فقط لكونه خروجاً عما انعقد
 إليه الإجماع ، ولما عرف ههنا معنى لفظ " أهل البيت "
 الذي أراده المعارض في قوله : (إجماع أهل البيت
 إجماع معتبر) وقوله : إجماع أهل بيت النبوة وعملهم حجة
 (ص ٤٣٥) بقوله (لا سيما ويدخل في أهل بيته صلى الله تعالى
 عليه وسلم نساءه مع الذكور من أولاده وأقربائه وخدمهم ومواليهم

وما نفي من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا
 ما يشمل نساءه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وذكر بنى
 هاشم ، وبنى المطلب (ص ٤٣٦) انتهى . فالقول بحجية هذا
 الإجماع وعمل ذويه ، وبأن اجتماعهم وعملهم إجماع معتبر خروج
 عن إجماع جميع أهل السنة (١) والشيعة الشيعة وغيرهم ممن كان من

(١) قلت : ولكن قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة "

ما نصه :

" أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته :
 " ألها والكتاب لن يفترقا حتى يردا على الحوض " وهو
 الصادق المصدوق ، فيدل على أن إجماع العترة حجة . وهذا
 قول طائفة من أصحابنا ، وذكره القاضى في " المعتمد " لكن
 العترة هم بنو هاشم كلهم ولد العباس وولد على وولد العارث
 بن عبد المطلب وسائر بنى أبى طالب وغيرهم ، وعلى وحده
 ليس هو العترة ، وسيد العترة هو رسول الله صلى الله عليه
 وسلم . يبين ذلك أن علماء العترة كآمين عباس وغيره لم
 يكونوا يوجبون اتباع على في كل ما يقوله ، ولأ كان على
 يوجب على الناس طاعته في كل ما يفتى به ، ولا أعرف أن
 أحداً من أئمة السلف لا من بنى هاشم ولا غيرهم قال :
 انه يجب اتباع على في كل ما يقوله " اهـ (ج - ٤
 ص ١٠٥) .

أهل القبلة ، وإحداث القول المحدث والمخترع من المعارض .
وليت شعري لما أدخل المعارض في لفظ " أهل بيت النبوة "
نساء صلى الله تعالى عايه وسلم سواء كانت عبارة عن أمهات
المؤمنين أو عنهن وعن بناته المقدسة وبنات بناته المطهرات فما وجه
تقييده بالذكور من أولاده على الشق الأول ، وبالذكور من
أقربائه ، وبذكور بني هاشم والمطلب على الشق الثاني . وضمير
" خدمهم ومواليهم " يرجع إليه صلى الله عليه وسلم وإلى ذكور أولاده
وأقربائه فدخل فيها زيد بن حارثة ، وأسامة ابنه ، وابن مسعود ،
وأنس وأمثالهم رضي الله تعالى عنهم . ولبت شعري ما فائدة
وضع المعارض هذا الإجماع مع أنه قد أنكر وجوده مطلقاً في أمثلة
الشريعة الغراء لما أنه اشترط في حجته بشروط محدثة مخترعة
مبتدعة قدمها من قبل في " الدراسة الثامنة " فلا يمكن أن يتحقق مسألة
من مسائل الشريعة ويجد فيها اجتماع أهل بيت النبوة بهذا المعنى مع
استجماع شروطه . ولو قطعنا النظر عن تلك الشروط فائبات
اجتماع أهل بيت النبوة فقط بهذا المعنى في حكم شرعي أعسر بل
بل دون ثبوته خراط القتاد . ومن ادعى وجود هذا الإجماع مع
تلك الشروط فيسه فليأت ببيينة تشهد على ذلك . ومن ادعى
وجوده بدونها فلا بد له أن يأتي بدليل يثبت أن إجماع أهل البيت
فقط بهذا المعنى ثبت في هذا الحكم . ولعمري إذا كان معني لفظ
" أهل البيت " في هذه المسئلة هو هذا عند المعارض فما معني
قوله السابق (ومذهب واحد من أهل البيت مذهب باقيهم ص

(٢٨٦) ؟ الذي استدلل عليه المعارض هناك بكلام سيدنا محمد الباقر
رضي الله عنه - وكلامه برئ من أن يستدل به على هذا -
وما معني تعقيب قاعدة أن إجماع أهل البيت إجماع معتبر عندي
هناك لذلك القول السابق ؟ وما معني قوله ههنا (وكون إجماعهم
حجة عند الشيعة الخ) ؟ (١) ومقتضى قوله السابق وتعقيب تلك
القاعدة له أن يكون معني لفظ " أهل البيت " في هذه المسئلة
عند المعارض " الأئمة الإثني عشر " لا هذا المعنى ، ولا الأربعة
فقط أصحاب العباء ، ومقتضى قوله (وكون إجماعهم حجة عند
الشيعة الخ) أن يكون معناه عنده فيها " الأربعة فقط آل العباء " لا
هذا المعنى ، ولا الأئمة الإثني عشر . ومن المعلوم أن ثبوت إجماع
أهل بيت النبوة فقط بهذا المعنى على حكم لا يكاد يتحقق كما مر .
فقوله : (وإذا اجتمعوا على شيء وتوارث ذلك فيهم ص ٤٣٦) مجرد
تسليم من المعارض لنفسه على خلاف إجماع الأمة أهل القبلة - ومنهم
الشيعة - بما لا يمكن تحقيقه عادة . ومن ادعى وجود هذا الإجماع
فقط وثبوته في حكم شرعي فليأت بدليل بين عليه . وعندى أنه
لا يمكن أن يوجد في مثال في الشريعة الغراء . ومن قال :
إن مراده بالمضاف إليه هو هذا المعنى الذي ذكره المعارض ههنا
فقد أتى بما لا دلالة عليه هناك . ومن قال : إن مراده به هو
الأئمة الإثني عشر فيخذه كلام المعارض ههنا . ومن قال : إن

(١) وقد سقط هنا من المطبوعة ما ينقله المصنف .

مراده به هو الأربعة الطاهرة آل العباء فيفسد قوله كلامه ههنا أيضاً . ثم نقول : إن هذا الوجه الذى ذكره المعترض لاثبات حجية إجماع أهل البيت فقط إما أن يفيد أن الطبقة الأولى منهم إجماع معتبر دون الثانية والثالثة إلى آخرها ، وهذا الحصر هو ظاهر كلام المعترض وهو قوله : (هذا بمجرد ما يعطى وحدة البيت معه صلى الله تعالى عليه وسلم وملازمة أهله حضرته ص ٤٣٦) وأما أن يفيد أن الطبقة الثانية والطبقة الثالثة منهم إلى آخرها كالطبقة الأولى فكما أن إجماع الطبقة الأولى منهم إجماع معتبر كذلك إجماع الطبقة الثانية والثالثة إلى آخرها كل واحد منها إجماع معتبر ، ومقتضى الدليل والوجه المذكور هو هذا لا الأول بحسب الظاهر ، ففيه أن على هذا يدخل فيهم بنو العباس الذين ظلموا أهل البيت وغيرهم ، ولن يرد الله ذلك إن شاء الله تعالى . وأيضاً يستلزم أن يكون اجتماع أهل البيت في زماننا كذلك . وأيضاً لو كان هذا الدليل سائماً لأدى إلى أن إجماع الخلفاء الأربعة فقط ، وأن إجماع الشيعين الوزيرين كل واحد منهما إجماع معتبر ، ولم يقل المعترض به ، ولم تفرع عنه بذلك . ثم إن قوله : (الزائد على ما يعطى من ذلك وحدة البلد معه الخ) يقتضى أن أهل المدينة الذين لازموا إياه صلى الله تعالى عليه وسلم هم الذين إجماعهم معتبر لا مطلقاً فهذا يخالف قول مالك على أحد الأقوال .

قوله فكيف إذا انضم إلى ذلك حديث " الثقلين " الخ

(١) (ص ٤٣٦)

قلت : إنما ورد حديث " الثقلين " في أهل البيت بالمعنى المشهور الأعم الشامل لمن كان منهم إلى يوم القيامة سواء كان من (١) قلت : قال الحافظ ابن تيمية في كتابه " منهاج السنة النبوية " :

" إن لفظ الحديث الذى فى " صحيح مسلم " (عن زيد بن أرقم قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة فقال : أما بعد أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن ياتينى رسول رى فأجيب ، وإنى تارك فيكم ثقلين ، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال : وأهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى) وهذا اللفظ يدل على أن الذى أمرنا بالتمسك به وجعل المتمسك به لا يضل هو كتاب الله . وهكذا جاء فى غير هذا الحديث كما فى " صحيح مسلم " عن جابر فى حجة الوداع لما خطب يوم عرفة وقال : (قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله ، وأنتم تسئلون عنى فما أنتم قائلون ؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت ، فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء ينكبها إلى الناس : اللهم أشهد ثلاث مرات) .

بنى هاشم ، أومن بنى المطلب ، من أولاد سيدنا الحسن والحسين وإخوتها العلانية ، ومن بنى العباس وغيرهم إلى يوم القيامة ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : (ولن يفترقا حتى يردا على الحوض) وأورد هذا الحديث العلماء الكرام في مناقب أهل البيت الرضى مطلقاً . وإيراد المعارض هذا الحديث ههنا يدل على أن معنى لفظ " أهل البيت " في حديث " الثقلين " هو المعنى الذى ذكره هنا فيما قبل ، فلزم منه أنه لو كان الأمر كما قال لكاد أن يكون هذا الحديث مثبتاً للعصمة في كل واحد منهم إلى يوم القيامة - ولو كانوا غير العلماء منهم وتبعوا علماءهم العظام - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من نسائه صلى الله عليه وسلم -

وأما قوله : (وعترتي أهل بيتي وإنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض) فهذا رواه الترمذى . وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا : لا يصح ، وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلاله ، قالوا : ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضى أبو يعلى وغيره ؛ لكن أهل البيت لم يفتقروا - والله الحمد - على شيء من خصائص مذهب الرافضة بل هم المبرؤن المنزهون عن التدلس بشئ منه " ٥١ (ج - ٤ ص ١٠٤ و ١٠٥)

محمد عبد الرشيد النعناعي

سواء أخذت بمعنى أهيات المؤمنين فقط ، أو بمعنى يشملهم ويشمل بناته المطهرات وبنات بناته - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من ذكور أولاده سواء كان الحسن أو الحسين أو أولادهما مطلقاً ، ومثبتاً للعصمة في أعمامه وأولاد أعمامه ، وسائر أقربائه وأولادهم من العباسيين وغيرهم إلى يوم القيامة - نعوذ بالله تعالى من ذلك - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من خدمه ومواليه صلى الله عليه وسلم ، وخدمتهم ومواليهم ، ومثبتاً للعصمة في جميع ذكور بنى هاشم وبنى المطلب ؛ بل ومثبتاً للعصمة في كل واحد من أصهاره وأختانه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومثبتاً للعصمة في أمثال ابن مسعود و زيد مولاه وابنه أسامه وأنس ، وهذا مما لم يقل به أحد من العلماء ، ولا يمكن أن يقول المعارض به لما علم من اعتقاده مهي أنه كان يقول بحصر العصمة في الأنبياء والملائكة والإثنى عشر من أئمة أهل البيت .

ولوقلنا كما قال المعارض بأنه (مما يكاد يثبت في علمائهم العصمة من ٤٣٦) فنقول : لا دلالة للفظ هذا الحديث بعد هذا التسليم على أن علمائهم هم الأئمة الإثنا عشر فقط أو الأئمة الأربعة آل العباء فقط ؛ بل علماءهم أعم من أن يكون الحسن والحسين وفي أولاد الحسن وأولاد الحسين وإخوتهم وفي أولاد إخوتهم وأعمامهم وعماتهم أو أعمام أبيهما وعمات أبيهما وفي أولادهم وغيرهم من بنى هاشم وبنى المطلب ، وكما أنه يجري هذه الإشكالات لوقيل بإفادة حديث " الثقلين " العصمة في أهل البيت

مطلقاً أو في علماءهم كذلك تجرى في الشقوق الثلاثة الأخيرة التي ذكرها المعارض أيضاً .

وأيضاً لا دلالة فيه على خصوص الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة ، وعلى خصوص الأئمة الأربعة آل العبا رضي الله تعالى عنهم ، فوجب أن يراد هذا المعنى الأعم المشهور فإن اللفظ مطلق بل عام ، ولا يجوز الغاء إلعام عن عمومه بلا دليل ، فإذا حمل على العموم لزم أن يكون كل واحد من أهل بيت النبوة إلى يوم القيامة - وإن كان ظاهره منكراً جداً - معصوماً بهذا الحديث ، وليس فليس . والتخصيص بهم أو بعلماء أهل البيت مطلقاً يحتاج إلى معونة القرينة البيئية الدالة عليه . وكذلك الحكم في الشقوق الثلاثة الأخيرة ، على أنه إذا جاز هذا التخصيص من عند نفس المعارض بالرأي المجرد من غير دليل لم لا يجوز حمله على خصوص سيدنا العباس أو جميع أبنائه أو على خصوصه وأبنائه أو على خصوصه وبعض منهم أو بعض منهم معين ؟ وهذا الاحتمال الأخير يحتمل عشرة احتمالات لأن أبناء سيدنا العباس رضي الله تعالى عنه كانوا عشرة على ما روي عن العباس رضي الله تعالى عنه إذ قال

تموا بتمام فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كراماً بررة

أو على خصوص بعض منهم مبهم أو بعض منهم معين ، فهذا الأخير يحتمل عشرة احتمالات أيضاً ، أو على خصوص سيدنا حمزة أو على خصوص جميع أولاده ، أو على خصوص بعض منهم كذلك ، أو على خصوص سائر أعمامه من المسلمين أو أولادهم

أو بعض منهم كذلك ، أو على خصوص سيدتنا وقرّة عيوننا وقلوبنا سيدتنا قاطمة الزهراء البتول رضي الله تعالى عنها ، أو على خصوصها وأبنائها كذلك ، أو على خصوص أبنائه صلى الله عليه وسلم الصلبية كذلك ، أو على خصوص بناته صلى الله عليه وسلم كذلك ، أو على خصوص سيدنا الحسن ، أو على خصوصه وأبنائه جميعهم أو بعضهم كذلك ، أو على خصوص أبنائه فقط كذلك ، أو على خصوصه مع سيدنا الحسين فقط ، أو على خصوصهما مع أبنائه الأول كذلك فقط ، أو على خصوصهما مع أبنائه الثاني فقط كذلك ، أو على خصوصهما مع أبنائهما كذلك ، أو على خصوصه وأبنائه فقط ، أو على الحسين فقط ، أو على خصوص أبنائه فقط من الخصوصيات العقلية التي تجزئها العقل والرأي المجرد إلى آخر الأئمة الإثني عشر ، على أن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك الحديث (ولن ينفركا حتى يردا على الخوض) آت عن حمل لفظ " أهل البيت " في هذا الحديث على المعنى الذي ذكره المعارض ههنا ، وعن حمله على الأئمة الإثني عشر ، وعن حمله على الأئمة الأربعة آل العبا ، وعن حمله على كل واحد مما ذكرنا من الخصوصات ، فيجب حمله على المعنى الأعم المشهور ، وبهذا المعنى " أهل بيت النبوة " باقون إلى يوم القيامة كما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ، فعلى هذا يكون معنى هذا الحديث : أن كتاب الله تعالى وأهل بيت النبوة يدوم بقاءهما على الأرض إلى يوم القيامة ، ولن ينفركا أصلاً في الدنيا ، وأن وجودهما

في الأمة المرحومة يستتبع بركات عظيمة ومنحآت فخيمة وكمالات شريفة ومراقى كريمة في الأمة بحث إذا تمسكت بهما أو بمجموعهما ينتفي الضلال عنها - بالمعنى الأعم للضلال الذي سيجئ إلى يوم القيامة - بشهادة هذا الحديث ما داموا يتمسكون بهما ويلتزمون الإستمساك بحبلها ويستغلون بالرجوع إليهما .

وأما التمسك بكتاب الله تعالى فقط فلا يلزم منه انتفاء الضلال بمعنى عدم جواز كل عذور حتى الخطأ الاجتهادي عن تمسك به ، وإلا لكان كل مجتهد مصيباً . وكل مجتهد بل وكل مؤمن ومؤمنة فهو متمسك بكتاب الله تعالى ، وهو عروته الوثقى التي لا انفصام لها ، ومع ذلك جاز ونوع الخطأ الاجتهادي من المجتهد فكذلك لا يلزم من التمسك بأهل البيت انفراداً انتفاء الضلال بالمعنى المذكور عن تمسك به ، والإجماع المعتبر ناف للضلال بهذا المعنى . فثبت أن إجماع أهل البيت بذلك المعنى ، وبمعنى الأئمة الأربعة آل العباء وبمعنى الإثنى عشر ليس بإجماع معتبر .

ثم إنه إذا تحقق أن هذا الحديث ورد في التمسك بمجموعهما فلا دلالة فيه على حكم التمسك بأحدهما ، فلا يدل الحديث على ما حاول المعارض إثباته . وأما إن التمسك بأحدهما مفرداً فيفيد انتفاء الضلال بمعنى ما يتفرع عليه الإنم والذنب لا بمعنى أعم يشمل انتفاء الخطأ الاجتهادي أيضاً . ومقصود المعارض من إثبات العصمة هو إثبات المعنى الثاني لهم بهذا الحديث لما مر في تحقيق المهدى (١)

(١) راجع " الدراسات " من ص ٢٣٠ حتى ٢٤٦

رضي الله تعالى عنه دون المعنى الأول ، ولا دلالة لهذا الحديث على كلا المعنيين أصلاً فضلاً عن أن يدل على المعنى الثاني الذي قصد إثباته . إلا أن المعنى الأول ثابت في نفس الأمر والمعنى الثاني لم يثبت بدليل إلى الآن ، فإذا لا يكاد يثبت من هذا الحديث الذي ثبت نصاً من الشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم الحكم بعصمة كل واحد من علماء أهل البيت بالمعنيين المذكورين ، أو بالمعاني الثلاثة المذكورة ، بل بالمعاني الأربعة المذكورة ، ولا بعصمة كلهم عند إجماعهم ، (١) ولا بغلبة ظن الإصابة في كل واحد منهم ، ولا بغلبة ظن الإصابة في كلهم عند إجماعهم فقط ، وإن كان معتقداً بحسب

(١) قلت : قال الحافظ ابن تيمية " في " منهاج السنة النبوية " : "

" فهذه - يعني القول بعصمة الامامة - خاصة الرافضة الامامية التي لم يشركهم فيها أحد لا الزيدية الشيعة ولا سائر طوائف المسلمين الا من هو شر منهم كالاسماعيلية الذين يقولون بعصمة بنى عبيد المتسبين الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ، القائلين : بان الامامة بعد جعفر في محمد بن اسماعيل دون موسى بن جعفر . وأولئك ملأوا منافقون والامامية الاثنا عشرية خير منهم بكثير ، فان الامامية مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خلق مسلمون ظاهراً وباطناً ليسوا زنادقة منافقين لكنهم جهلوا وضلوا واتبعوا

أهواءهم . وأما أولئك فأنتمهم الكبار العارفون بحقيقته
دعواهم الباطنية زنادقة منافقون ، وأما عوامهم الذين لم
يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين ، ٥١ (ج - ١
ص ٢٢٨ و ٢٢٩)

ثم قال :

وما اختصت به الامامية من عصمة الائمة فهو في
غاية الفساد والبعد عن العقل والدين ، وهو أفسد من اعتقاد
كثير من النساك في شيوئهم أنهم محفوظون ، وأضعف من
اعتقاد كثير من قدماء الشاميين أتباع بنى أمية أن الامام
تجب طاعته في كل شئ ، وأن الله اذا استخلف اماماً تقبل
منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات ؛ لان الغلاة في الشيوخ
وان غلوا في شيخ فلا يقصرون الهدى عليه ، ولا يمتنعون
اتباع غيره ولا يكفرون من لم يقل بمشيخته ، ولا يقولون
فيه من العصمة ما يقوله هؤلاء ، أللهم الا من يخرج عن الدين
بالكلية فذاك في الغلاة في الشيوخ كالنصيرية والاسماعيلية
والرافضة . فبكل حال الشر فيهم أكثر والغلو فيهم أعظم ،
وشر غيرهم جزء من شرهم .

وأما غالية الشاميين أتباع بنى أمية فكانوا يقولون :
ان الله اذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن
السيئات ، وربما قالوا : انه لا يحاسبه ؛ ولهذا مأل الوليد

ابن عبد الملك عن ذلك العلماء فقالوا له : يا أمير المؤمنين
أنت أكرم على الله أم داؤد ؟ وقد قال له : " يا داؤد
انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق
ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون
عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب " .
وكذلك مؤال سليمان بن عبد الملك عن ذلك لابي حازم
المدني في موعظته المشهورة فذكر له هذه الاية . ومع خطأ
مؤلاء وضلالهم فكانوا يقولون ذلك في طاعة امام قد
أوجب الله طاعته في موارد الاجتهاد كما يجب طاعة والي
الحرب وقاض الحكم لا يجعلونه شرعاً عاماً يجب على كل
أحد ولا يجعلونه معصوماً عن الخطاء ، ولا يقولون أنه يعرف
جميع الدين ؛ لكن غلط من غلط منهم من جهتين ، من جهة
أنهم كانوا يطيعون الولاة طاعة مطلقة ويقولون : ان الله
أمرنا بطاعتهم ، والثانية قول من قال منهم : ان الله اذا
استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات
وأين خطأ هؤلاء من ضلال الرافضة القائلين بعصمة الائمة ،
٥١ (ج - ١ ص ٢٣٢ و ٢٣٣)

ولم يأت صاحب " الدراسات " على عصمتهم دليلاً سوى
حديث الثقلين وهو بعد ثبوته لا يدل على مدعاه في شئ كما بسطه
المصنف رحمه الله . وقال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة
النبيهة " .

”والذى رواه مسلم بانه : ”بغدير خم“ قال : انى تارك فيكم الثقلين كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ، ثم قال : وعترتى اهل بيتى اذكركم الله ثلاثاً . وهذا مما انفرد به مسلم ولم يروه البخارى وقد رواه الترمذى وزاد فيه : ”وانها لن يفترقا حتى يردا على الحوض“ . وقد طعن غير واحد من الحفاظ فى هذه الزيادة وقال : انها ليست من الحديث . والذين اعتقدوا صحتها قالوا : انما يدل على أن مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلاله وهذا قد قاله طائفة من اهل السنة ، وهو من اجوبة القاضى أبى يعلى وغيره . والحديث الذى فى مسلم اذا كان النبى صلى الله عليه وسلم قد قاله فليس فيه الا الوصية باتباع كتاب الله ، وهذا أمر قد تقدمت الوصية به فى حجة الوداع قبل ذلك وهو لم يأمر باتباع العترة ولكن قال : ”اذكركم الله فى اهل بيتى“ . وتذكر الامم لهم يقتضى أن يذكروا ما تقدم الامر به قبل ذلك من اعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم ، وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم“ اه (ج - ٤ ص ٨٥) .

قلت : ولعل أصل هذا الحديث ما ذكره مالك فى ”الموطأ“ :
”انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
تركت فيكم أمراء لن تضلوا ما تمسكتم بها كتاب الله
ومنه“ نبيه“

وهذا البلاغ وصله الحفاظ ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده كما فى ”تنوير الحوالك“ للحافظ السيوطى ، وأخرجه ابو نعيم الاصبهاني فى ”تاريخ اصبهان“ من حديث أنس رضى الله عنه قال :

”حدثنا عبد الله بن محمد ثنا احمد بن الخطاب ثنا
طلوت بن عباد ثنا هشام بن سليمان عن يزيد الرقاشى عن
أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
تركت فيكم بعدى ما إن اخذتم لن تضلوا كتاب الله وسنة
نبيكم“ اه (ج - ١ ص ١٠٣)

وأخرجه الحاكم فى ”المستدرک على الصحيحين“ من طريق اسماعيل بن أبى أويس حدثنى أبى عن ثور بن زيد الدبلى عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس فى حجة الوداع فقال : قديس الشيطان بأن يعبد بأرضكم ، ولكنه رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحاقرون من أعمالكم ، فاحذروا . يا أيها الناس انى قد تركت فيكم ما ان اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً : كتاب الله وسنة نبيه - الحديث . قال الحاكم : قد احتج البخارى بأحد حديث عكرمة واحتج مسلم بأبى أويس ، وسائر رواته متفق عليهم . ثم ذكر الحاكم شاهداً من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، رواه صالح

ابن موسى الطلحي عن عبيد العزيز بن رفيع عن أبي صالح
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال : رسول الله صلى الله
عليه وسلم : " انى قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما
كتاب الله وسنتى ، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض " .
١ هـ (ج - ١ ص ٩٣) وقد اقر بصحة اسناد حديث ابن
عباس الحافظ الذهبي في " تلخيص المستدرک " (ج - ١
ص ٩٣) والحافظ المنذرى في كتابه " الترغيب والترهيب " .
(ج ١ ص ٤٤)

فالعاصل أن الثقلين اللذين أمرنا بالتسك والاعتصام
والأخذ بهما هما الكتاب والسنة دون العترة : وإنما قال في العترة :
" اذكركم الله في أهل بيتي " اهـ ولعله قد اختلط على بعض
الرواة هذا الحديث فاختصره فقرن بين القرآن والعترة بدوذا
ذكر السنة والله أعلم .

وقد بسط القول الحافظ ابن تيمية في مواضع عديدة من كتابه
" منهاج السنة " في الرد على من يقول بمصمة الائمة الاثنى عشر
الاعتداد بأجماعهم فافاد واجاد ولا بأس بإيراد نبذة منه قال
رحمه الله :

" الامام " هو من يقتدى به . وذلك على وجهين
(أحدهما) أن يرجع اليه في العلم والدين ، بحيث يطاع
باختيار المطيع ؛ لكونه عالماً بأمر الله عز وجل آسراً به ،
فيطيعه المطيع لذلك ، وإن كان عاجزاً عن إلزامهم بالطاعة

(والثاني) أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعاً وكرهاً
قادراً على إلزام المطيع بالطاعة . وقوله تعالى : (يا أيها
الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) قد
فسر "أولو الأمر" بذوى القدرة كأمرأء العرب ، وفسر بأهل
العلم والدين ، وكلاهما حق . وهذان الوصفان كانا كاملين
في الخلفاء الراشدين ، فانهم كانوا كاملين في العلم والعدل
والسياسة والسلطان وإن كان بعضهم أكمل في ذلك من
بعض فابوبكر وعمر أكمل في ذلك من عثمان وعلي ، وبعدهم
لم يكمل أحد في هذه الأمور الا عمر بن عبد العزيز ؛
بل قد يكون الرجل أكمل في العلم والدين من يكون له
سلطان ، وقد يكون أكمل في السلطان من هو أعلم منه
وأدين ، وهؤلاء ان أريد بكونهم أئمة : أنهم ذووا سلطان
فباطل ، وهم لا يقولونه . وإن أريد بذلك أنهم أئمة في
العلم والدين يطاعون مع عجزهم عن إلزام غيرهم بالطاعة ،
فهذا قدر مشترك بين كل من كان متصفا بهذه الصفات .
ثم اما أن يقال : قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم
وأدين ، اذ العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول
عنهم ، وظهور آثار غيرهم في الائمة أعظم من ظهور
آثارهم في الائمة . والمتقدمون منهم كعلي بن الحسين وابنه
أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ عنهم من العلم قطعة
معروفة وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير . وأما

من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جداً ، ولا ذكر
 لأحد منهم في رجال العلم المشاهير بالرواية والحديث
 والفتيا ولا غيرهم من المشاهير بالعلم ، وما يذكر لهم
 من المناقب والمحسن فمثلثه يوجد لكثير غيرهم من الأئمة .
 وأما أن يقال : أنهم أفضل الأئمة في العلم والدين فعلى
 التقديرين فإمامتهم على هذا الاعتبار لا ينازع فيها أهل
 السنة ؛ فإنهم متفقون على أنه يؤتم بكل أحد فيما يأمرون
 به من طاعة الله ويدعوا إليه من دين الله ويفعله مما يحبه
 الله ، فما فعله هؤلاء من الخير ودعوا إليه من الخير فأنهم
 أئمة فيه يقتدى بهم في ذلك . قال تعالى : (وجعلناهم
 أئمة يهدون بأمرنا لما صرنا وكانوا بآياتنا يوقنون) وقد
 قال تعالى لإبراهيم : (إني جاعلك للناس إماماً) ولم يكن
 ذلك أن جعله ذاسيف يقاتل به جميع الناس بل جعله
 بحيث يجب على الناس اتباعه سواء أطاعوه أم عصوه .
 فهؤلاء الأئمة في الدين أسوة أسألهم ، فأهل السنة مقرون
 بأئمة هؤلاء فيما دلت الشريعة على الإتيان بهم فيه كما
 أن هذا الحكم ثابت لأئمتنا مثل أبي بكر وعمر وعثمان
 وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ وأبي الدرداء وأسألهم
 من السابقين الأولين ، ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار
 وعبيد الله بن عبد الله وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر
 ابن عبد الرحمن وخارجة بن زيد ، وهؤلاء فقهاء المدينة .

ومثل عاصم والأسود بن يزيد وأسماء ومحمد بن سيرين
 والحسن البصري ، ومثل سالم بن عبد الله بن عمر ومثل هشام
 بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى
 وأبي الزناد ، ومثل مالك والأوزاعي والليث بن سعد
 وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم ؛
 لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتيا قد يكون
 أكثر من المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة
 علمه أو لقوة حجته أو نحو ذلك والا فلا يقول أهل
 السنة أن يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أولى
 بالاتباع من جعفر بن محمد . ولا يقولون : أن الزهرى
 ويحيى بن أبي كثير وحسب بن أبي سليمان وسليمان بن يسار
 ونسور بن المعتز أولى بالاتباع من أئمة أبي جعفر الباقر ،
 ولا يقولون : أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم
 بن عبد الله أولى بالاتباع من علي بن الحسين بل كل
 واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدق في ذلك ، وما
 بينه من دلالة الكتاب والسنة على أمر من الأمور هو من
 العلم الذي يستفاد منه فهو مصدق في الرواية والأسناد .
 وإذا أفتى بفتيا وعارضه غيره رد ما تنازعوا فيه إلى الله
 ورسوله كما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله بن هؤلاء
 جميعهم ، وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين رضى الله تعالى

عنهم " ١٥ (ج - ٢ ص ١٣٥ و ١٣٦)
 ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي واحداً
 أكثر مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي
 لما عدلوا عن هؤلاء إلى هؤلاء ولا فائى غرض لاهل
 العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر إلى مالك بن أنس
 وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر
 من علم الرسول ما وجدوه عند مالك مع كمال رغبة
 المسامحين في معرفته علم الرسول . ونفس بنى هاشم كانوا
 يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه
 من ابن عمهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك
 وقد خالفه في أشياء وردّها عليه حتى وقع بينه وبين
 أصحاب مالك ما وقع ، وهو أقرب نسباً من بنى هاشم من
 مالك ، ومن أحرص الناس على ما يستفيدة من علم الرسول
 من بنى عمه وغير بنى عمه ولو وجد عند أحد من بنى
 هاشم أعظم من العلم الذي وجدّه عند مالك لكان أشد
 الناس مسارعاً إلى ذلك ، فلما كان يعترف بأنّه لم يأخذ عن
 أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينة ، وكانت كتبه مشحونة
 بالأخذ عن هذين الاثنين وغيرها وليس فيها شئ عن موسى
 ابن جعفر وأمثاله من بنى هاشم علم أن مطلوبه من علم
 الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر

ما هو عند هؤلاء . وكذلك احمد بن حنبل قد علم كمال
 محبته لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولحديثه ومعرفته
 بأقواله وأفعاله ومولاته لمن يوافقه ومعاداته لمن يخالفه
 ومحبة لبنى هاشم وتصنيفه في فضائلهم حتى صنف فضائل
 علي والحسن والحسين كما صنف فضائل الصحابة . ومع هذا
 فكتبه مملوءة عن مثل مالك والثوري والاوزاعي والليث بن
 سعد ووكيع بن الجراح ويعقوب بن سعيد القطار وهشيم بن
 بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر
 وعلي بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم فلو وجد مطلوبه عند
 مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك .

فان زعم زاعم : أنه كان عندهم من العلم المخزون
 ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتُمونه ، فائى فائدة للناس
 في علم مكتوم ؟ فعلم لا يقال به ككنز لا ينفق منه .
 فكيف ياتم الناس بمن لا يبين لهم العلم المكتوم كالامام
 المعلوم وكلاهما لا ينتفع به ، ولا يحصل به لطف ولا
 مصلحة .

وان قالوا : بل كانوا يبينون ذلك لخواصهم دون
 هؤلاء الاثمة ، قيل : أولاً هذا كذب عليهم فان جعفر
 بن محمد لم يجئ بعده مثله وقد أخذ العلم عنه هؤلاء
 الاثمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جريج
 ويعقوب بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الاعيان ، ثم

من ظن بهؤلاء السادة أنهم يكتفون العلم عن مثل هؤلاء ويخصون به قوماً مجهولين ليس لهم في الأمة لسان صدق فقد أساء الظن بهم . فإن في هؤلاء من المحبة لله ورسوله والطاعة له والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاة من والاه ومعاداة من عاداه وصيانتهم عن الزيادة والنقصان مالا يوجد قريب منه لاحد من شيوخ الشيعة وهذا أمر معلوم بالضرورة لمن عرف هؤلاء وهؤلاء اهـ (ج - ٢ ص ١٤٠) .

وقال ايضاً :

” فليس في هؤلاء من أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مميز الا على رضى الله تعالى عنه ، وهو الثقة الصدوق فيما يخبر به عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، كما أن أسأله من الصحابة ثلاث صادقون فيما يخبرون به أيضاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - والله الحمد - من أصدق الناس حديثاً عنه لا يعرف منهم من تعمد عليه كذباً مع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ، ولهم ذنوب وليسوا معصومين ،
..... وأما الحسن والحسين فمات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما صغيران في سن التمييز فروايتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قليلة
..... وأما سائر الاثنى عشر فلم

يدركوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
..... فإني مزيه لهم في النقل عن جدهم الا بكال العناية والاهتمام ؟ فإن كل من كان أعظم اهتماماً وعنايةً بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلقيها من مظانها كان أعلم بها ، وليس من خصائص هؤلاء بل في غيرهم من هو أعلم بالسنة من أكثرهم كما يوجد في كل عصر من غير بنى هاشم أعلم بالسنة من أكثر بنى هاشم ، فالزهري أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأحواله وأقواله باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن علي وكان معاصراً له . وأما موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي فلا يستريب من له من العلم نصيب أن مالك بن أنس وحمام بن زيد وحمام بن سلمة والليث بن سعد والاوزاعي ويحيى بن سعيد ووکیع بن الجراح وعبد الله ابن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأسألهم أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من هؤلاء . وهذا أمر تشهد به الآثار التي تعين وتسمع كما تشهد الآثار بأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان أكثر فتوحاً وجهاداً بالمؤمنين وأقدر على لمح الكفار والمنافقين من غيره مثل عثمان وعلي رضى الله عنهم اجمعين . وبما بين ذلك أن القدر الذي ينقل عن هؤلاء من الأحكام المسندة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ينقل عن أولئك ما هو

وأما دعوى المدعى أن كل ما أفتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا كذب على القوم رضى الله عنهم أجمعين ، فانهم كانوا يميزون بين ما يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين ما يقولون من غير ذلك ، وكان على رضى الله عنه يقول : إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوالله لأن آخر من الساء الى الأرض أحب الى من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ؛ ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه ، ولهذا كانوا يتنازعون في المسائل كما يتنازع غيرهم وينقل عنهم الأقوال المختلفة كما ينقل عن غيرهم . وكتب السند والشيعة بمائة الروايات المختلفة عنهم (ج - ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠) .

وقال أيضا :

”وأما على بن الحسين فمن كبار التابعين وساداتهم علما ودينا وله من الخشوع وصدقته السر وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى أنه كان من صلاحه ودينه يتخطى مجالس أكابر الناس ويجالس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب

وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين - فيقال له : تدع مجالس قومك وتجالس هذا ؟ فيقول : إنما يجلس الرجل حيث يجد صلاح قلبه ! وكذلك أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين ، وقيل : إنما سمي ”الباقر“ لأنه بقر العلم لا لأجل بقر السجود جبهته . وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج الى دليل ، والزهرى من أقرانه وهو عند الناس أعلم منه وجعفر الصادق رضى الله عنه من خيار أهل العلم والدين وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي : ثقة أمين صدوق من أئمة المسلمين قال ابن سعد : توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وليس له كثير رواية روى عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي . وروى له الترمذي وابن ماجه . وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين وتواريخهم فان أولئك الثلاثة توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمساند وتوجد فتاواهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن المبارك وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة وغير هؤلاء . وأما من بعدهم فليس له رواية في الكتب الاثبات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف ولا لهم تفسير ولا غيره ولا لهم

أقوال معروفة ، ولكن لهم من الفضائل والمعاسن ما هم
له أهل رضى الله عنهم . وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة
والنسك
وأما ولده على الرضا فالتاس يعلمون أنه
كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهده منه كالشافعى
واسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وأشهب بن عبد العزيز
وأبى سليمان الداراقى ومعروف الكرخى وأمثال هؤلاء . هذا
ولم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئاً ولا روى
له حديثاً في كتب السنة وإنما يروى له أبو الصلت الهروى
وأمثاله نسخاً عن آباءه فيها من الأكاذيب ما نزه الله عنه
الصادقين منهم " (ج - ٢ ص ١٢٣ حتى ١٢٥) .

وقال أيضاً :

" وأيضاً فالإمامة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من
الإمامة بأحد منهم جميع مقاصد الإمامة . أما من دون على
فإنما كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من
نظرائه ، وكان على بن الحسين وابنه أبو جعفر وابنه جعفر
ابن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم
وكان في زمانهم من هو أعلم منهم وأنفع للإمامة . وهذا
معروف عند أهل العلم ولو قدر أنهم كانوا أعلم وأدين فلم
يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الولاية "

من القوة والسلطان والزام الناس بالحق ومنعهم باليد من
الباطل . وأما من بعد الثلاثة كالمسكوبين فهؤلاء لم يظهر
عليهم علم تستفيده الإمامة ولا كان لهم يد تستعين بها الإمامة
بل كانوا كأمثالهم من الهاشبيين لهم حرمة ومكانة ، وفيهم
من معرفته ما يحتاجون إليه في الاسلام والدين ما في
أمثالهم ، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين . وأما ما
يختص به أهل العلم فهذا لم يعرف عنهم ، ولهذا لم
يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة ، ولو
وجدوا ما يستفاد لأخذوا ولكن طالب العلم يعرف مقصوده
وان كان للسان نسب شريف ، وكان ذلك مما يعينه
على قبول الناس منه . الا ترى أن ابن عباس لما كان كثير
العلم عرفت الإمامة له ذلك واستفادت منه وشاع ذكره
بذلك في الخاصة والعامة ، وكذلك الشافعى لما كان عنده
من العلم والفقه ما يستفاد منه عرف المسلمون له ذلك
واستفادوا ذلك منه وظهر ذكره بالعلم والفقه ولكن اذا
لم يجد الانسان مقصوده في محل لم يطلبه منه " ا هـ
ج - ٣ ص ٢٤٨) .

وقال أيضاً :

" ان اقرار على لقضاته على أن يحكموا بخلاف رأيه
دليل على انه لم يعد نفسه معصوماً . وقد ثبت بالاسناد الصحيح

نفس الأمر ظن الإصابة في كلهم عند اجتماعهم فقط إذا ثبت ذلك في حكم شرعى بدليل ، ومعتقدنا ظن الإصابة في كل واحد من علمائهم القائمين بأمر الله تعالى الراسخين في العلم وستته صلى الله

أن علياً قال : اجتمع رأيي ورأي عمر في أهيات الأولاد أن لا يعين ، وقد رأيت الآن أن يعين . فقال له : عبيدة السلمي قاضيه : رأيك مع عمر في العجاسة أحب إلينا من رأيك وحدك في الفرقة . وكان شريح يحكم باجتهاده ولا يرأجه ولا يشاوره وعلى يقره على ذلك ، وكان يقول : انفضوا كما كنتم تقضون . وكان يفتي ويحكم باجتهاده ثم يرجع عن ذلك باجتهاده كأمثاله من الصحابة . وهذه أقواله المنقولة عنه بالأمانيد الصحاح موجودة ثم قد وجد من أقواله التي تخالف النصوص أكثر مما وجد من أقوال عمر وعثمان ، وقد جمع الشافعي من ذلك "كتاباً" فيه خلاف على وابن مسعود لما كان أهل العراق يناظرونه في المسئلة فيقولون : قال علي وابن مسعود ويحتجون بقولها فجمع الشافعي كتاباً ذكر فيه ما تركوه من قول علي وابن مسعود ١٥١ (ج - ٣ ص ٢٦٥) .

وفي ما أوردناه كفايه لمن ألقى السمع وهو شهيد .

محمد عبد الرشيد النعاني

عليه وسلم ولكن لا يلزم من معتقـدنا الحكم بأن اجتماع أهل البيت بذلك المعنى أو بالمعنيين المذكورين إجماع معتبر إذ قد ثبت في الإجماع العصمة عن الخطأ الإجتهادي أيضاً . ولا يستلزم غلبة ظن الإصابة العصمة عنه ؛ على أنه لا يمكن نقل شئ من الإمام الثاني عشر من الإثنى عشر من أهل بيت النبوة فإجماعهم كلهم على حكم شرعى محال لا محالة .

والقول بأن : " مذهب واحد منهم - مذهب باقيهم - " قول مبتدع محدث باطل كما مر (١) والقول بأن : الإمام الثاني عشر هو الغائب المنتظر الموعود ظهوره في آخر الزمان - لا يساعده رواية ولادارية ؛ (٢) بل المصرح به في الأحاديث النبوية

(١) راجع الجزء الاول ص ١٠٣ ، وص ٩٤ حتى ٩٧ من هذا الجزء

(٢) قالت : قال العلامة الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " مائنه :

" وهم - يعنى الرافضة - يقولون بإمام منتظر موجود غائب ، لا يعرف له عين ولا أثر ، ولا يعلم بهس ولاخبر ، لا يتم الايمان الا به ، ويقولون : أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة . وهذا ينتهى الاسام عندهم الايمان بانه : معصوم ، غائب عن الابصار ، حاضر في الامصار ، سيخرج الديار من قعر البحار ، يطبع الحصى ويورق

على صاحبها أفضل الصلاة والسلام والتحية هو أن مهدي آخر الزمان يكون من أولاد سيدنا الحسن المجتبي ، وأن اسمه محمد ، واسم أبيه عبد الله ، فيواطىء اسمه واسم أبيه اسم أبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنه حين يظهر يكون عمره أربعين سنة كما مره مفصلاً (١) ومن المتحقق أن الإمام الثاني عشر المسمى بمحمد بن الحسن العسكري ليس كذلك (٢) فليس هذا الحديث نصاً من الشارع المعصوم في حجية إجماع أهل بيت النبوة بأحد المعاني الثلاثة

العصا ، دخل سرداب " سامرا " منه ستين ومائتين ، وله من العمر أما ستان وأما ثلاث وأما خمس أولئحو ذلك فأنهم مختلفون في قدر عمره ثم إلى الآن لم يعرف له خبر ، ودين الخلق مسلم إليه ، فالحلال ما حله والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ، ولم ينتفع به أحد من عباد الله " ٥١ (ج - ٣ ص ٤٤)

(١) راجع الجزء الأول من الكتاب ص ٥٢١ حتى ٥٢٤
وص ٧٤٤

(٢) قلت : قال العلامة العافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

.. قد ذكر محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع وغيرهما من أهل العلم بالانساب والتواريخ : أن الحسن ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب ، والامامية الذين

المذكورة ، فهم ليسوا ممن ورد نص الشارع الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم في حجية إجماعهم ولم يتحقق عند جميع أهل السنة

يزعمون أنه : كان له ولد يدعون أنه دخل سرداب " سامرا " وهو صغير . منهم من قال : عمره ستان ، ومنهم من قال : ثلاث ، ومنهم من قال : خمس سنين . وهذا لو كان موجوداً معلوماً لكان الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن والسنة والاجماع أن يكون معصوماً عند من يحفظه في بدنه كأمة وأم أمه ونحوهما من أهل الحضارة ، وأن يكون ماله عند من يحفظه أما وصى أبيه أن كان له وصي ، وأما غير الوصي ما أقرب وأما نائب لدى السلطان : فإنه يتم موت أبيه والله تعالى يقول : (وابتلو اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ، ولا تأكلوها أسراراً وبداراً أن يكبروا) فهذا لا يجوز تسليم ماله إليه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه الرشداً كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه . فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بدنه وماله اسماً لجميع المسلمين معصوماً لا يكون أحد مؤمناً إلا بالايان به . ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لاقى الدين ولا في الدنيا ، ولا علم أحداً شيئاً ، ولا عرف له صفة من صفات الخير ولا الشر ، فلم يحصل به شئ من مقاصد الامامة وبصالحها لا الخاصة ولا العامة بل أن قدر وجوده فهو ضرر على

قاطبة سوي المعارض لإلحجية إجماع مجتهدي عصر واحد بشروطه

أهل الأرض بلانفع أصلاً؛ فإن المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلاً ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة والمكذبون به يعذبون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خير فيه . وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل ،

وإذا قالوا : إن الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم . قيل أولاً : الظلم كان في زمن آباءه ولم يحتجبوا ،

وقيل ثانياً : المؤمنون به طهقوا الأرض فهلا اجتمع بهم في بعض الأوقات أو أرسل إليهم رسولاً يعلمهم شيئاً من العلم والدين .

وقيل ثالثاً : قد كان يمكنه أن يأوى إلى كثير من المواضع التي فيها شيعته كجبال الشام التي كان فيها الرافضة عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية .

وقيل رابعاً : فإذا كان هو لا يمكنه أن يذكر شيئاً من العلم والدين لأحد لأجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة ، فكان هذا مناقضاً لما اثبتوه بخلاف من أرسل من الأنبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه . وهذا المنتظر لم يحصل به لطائفه الا الانتظار لمن لا ياتى ودوام الحسرة والالتم وسعادة العالم ، والدعاء الذي لا يستجيبه الله لأنهم يدعون له بالظهور والخروج من مدة أكثر من أربع مائة وخمسين سنة ولم يحصل شئ من هذا " ١٥ (ج - ٢ ص

المعتبرة عندهم فيها . وأما المعارض فزاد فيها الشروط المحدثثة المخترة التي أخرج الإجماع من أن يكون حجة في مثال من إجماعات الشريعة الغراء . وجاز أن يكون مجتهدو عصر واحد جميعاً من علماء أهل بيت النبوة عقلاً لكن لم يعرف له مثال في الشريعة فيما علمنا . ومن أتى به بيينة فعلية رحمة الله وبركاته ، والأمر عند أهل السنة والجماعة في غير إجماع مجتهدي عصر واحد من إجماع أهل البيت لم يتحقق ، ومن إجماع أهل " المدينة " لم يتحقق إلا عند الإمام مالك وذويه .

وأما إن عمل أهل البيت بذلك المعنى بل بأحد المعنيين المذكورين أيضاً مما يرجح أحد المتعارضين من الأحاديث على الآخر ولو كانا حديثي " الصحابين " أو أحدهما حديث " الصحابين " والآخر حديث غيرهما فسلم مقبول لكن الشأن في إثبات ذلك في حديث حتي يقال بترجيحه على الحديث الآخر المعارض له ، ولم نجد هذا الترجيح في حديث معين على مبلغ علمنا إلى الآن .

والعجب أن كلام المعارض بعد الكلام على حديث " الثقلين " بعضه دال على أن مراده " بأهل البيت " في قوله : (إجماع أهل البيت حجة معتبرة) الأئمة الأربعة أصحاب العباء وهو قوله : (وكون إجماعهم حجة عند الشيعة لا يدل على بطلان الخ) (١) و بعضه دال على أن مراده به في قوله ذلك هذا

(١) وسقطت هذه العبارة من المطبوعة ، وهي موجودة في نسخة خطية محفوظة بمكتبة " اسلامية " كالج " في " بشاور ، تحت رقم (٢٤٧ من علم الحديث ، ونصها :

المعنى والأئمة الاثنا عشر من أهل البيت كلاًهما، وهو قوله :
(ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة المعظمة الخ ص ٤٣٧)
فصار معنى قوله إن إجماع أهل البيت بالمعنى الذى ذكرت وبمعنى
الأئمة الإثنى عشر كل واحد منها إجماع معتبر ، وغاية ما يلزم على
هذا أن يقال : إن المعارض يستعمل المشترك فى كلامه عليه . أو اللفظ
فى الحقيقة والحجاز جميعاً ، ولا محذور فى ذلك عند الشافعية ،
ولعله تبعهم فى ذلك فما أصبره على هذا التناقض الشديد لاسيما
فيما هو كلام واحد .

قوله وكون إجماعهم حجة عند الشيعة لا يدل (٢) (٣)

” وكون إجماعهم عليهم السلام حجة عند الشيعة لا يدل
على بطلان المسئلة ، فان الحق يتلقاه أهله ولو عن أهل
الباطلان ؛ على أن الشيعة بمومنين ليسوا من أهله ، كما يثبت
ذلك فى وريقه ؛ مع أن التسمية بالشيعة تحتمت على كل
مولى لأهل بيت النبوة مائل الى أقوالهم على اتهام بدعة
ليست من ضروراتها ولذا سموا مثل الحاكم الخ

(٢) وقد سقط من المطبوعة من قوله هذا الى قوله : (ولما
قال مالك) فليتنبه . وهو موجود فى نسخة خطية من ” الدراسات “
كما نقلناه آنفاً .

(٣) قلت : لا شك أن مجرد كون الشئ حجة عند
الشيعة لا يدل على بطلانه ، وينبغي أيضاً أن يعلم أنه ليس كل ما
نكره بعض الناس عليهم يكون باطلاً ؛ بل من أقوالهم أقوال

قلت : كلام المعارض هذا دال على ما ذكرنا من قبل
فتنبه له ، ولا يجوز أن يكون معنى ” أهل البيت “ عند الشيعة الشنيعة
فى هذه المسئلة وفى غيرها هذا المعنى الذى ذكره المعارض ،
فإنهم يقولون بارتداد نساءه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وجميع
أقربائه ، وجميع خدمه ومواليه ، بل جميع الصحابة سوى الستة
أو السبعة أو نحوهم فلعنهم الله تعالى بما قالوا ؛ على أنه قد ثبت أن
الشيعة إنما قالوا بحجية إجماع أهل البيت بمعنى الأئمة الأربعة
أصحاب العباء ، وإجماع الأئمة الإثنى عشر مع سيدتنا البتول من
أهل البيت إجماع معتبر عندهم بالأولى ، فقد صرح العلامة والسيد
فى ” شرحيهما “ على ” التحرير “ بأن ” أهل البيت “ - أى فى
هذه المسئلة - عند الشيعة عبارة عن الأئمة الأربعة المتناسبة آل العباء
رضى الله تعالى عنهم والولدان والولدان المطهرون ، فأهل البيت
بالمعنى الذى ذكره المعارض شئ لم يخطر فى قلوب الشيعة الشنيعة أبداً -
وقلوبهم قاسية - لا يقظة ولا مناماً فضلاً عن أن يقولوا به لساناً .
وقوله : (وما نعى من أهل بيت النبوة فى هذه المسئلة إلا ما يشمل

خالفهم فيها بعض أهل السنة ووافقهم بعض والصواب
مع من وافقهم لكن ليس لهم مسئلة انفردوا بها عن أهل
السنة أصابوا فيها . ومسئلة حجية إجماع الأئمة الإثنى
عشر مما انفردوا بها عن أهل السنة فهى باطلة قطعاً .

عبد عبد الرشيد النعماني

الخ ص ٤٣٦) يفيد أن اجماع أهل البيت بالمعنى الذي قالت به الشيعة ليس باجماع معتبر عند المعارض ، ولا بحجة شرعية لازنية ولا قطعية عنده ، فحكم المعارض بأن مذهب الشيعة ههنا حق ، وأن أهل الحق ، وأن صاحب " السداسات " الذي هو منهم يتلقون الحق ولو من أهل البطلان لا ندرى مامعناه ؟ على أن هذا الحكم من المعارض إنما يصح إذا أثبت المعارض مذهب الشيعة الشيعية في هذه المسئلة بالحجة البينة البالغة الكاملة ، وأبطل مذهب جميع أهل السنة والجماعة بذلك الحجة ، وأين تلك ؟ فأين الإبطال وأين الإثبات ؟ فبالعجب كل العجب من جسارات المعارض ومجاسراته . نعوذ بالله تعالى منها .

قوله على أن الشيعة بعمومهم ليسوا من أهل البطلان (١)

(١) قال الشيخ العلامة ابن تيمية في كتابه " منهاج

السنة " ماله :

" وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينفرد عن أمته الحديث بقول صحيح ، بل لابد أن يكون معه من دين الاسلام ما هو حق ، وبسبب ذلك وقعت الشبهة ، والا فالباطل المحض لا يشبه على أحد ، ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات ، وقيل فيهم أنهم يلبسون الحق بالباطل ، وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل . ولهذا قال تعالى لهم (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتُموا الحق وأنتم تعلمون) وقال :

(أفئذنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) وقال عنهم : (ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا) وقال عنهم : (وإذا قيل لهم بما أنزل الله قالوا تؤمن بما أنزل علينا ونكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقا لما معهم) وذلك لأنهم ابتدعوا بدعا خلطوها بما جاءت به الرسل ، وفرقوا دينهم وكانوا شيعة ، فكان في كل فريق منهم حق وباطل ، وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ويصدقون بالباطل الذي معهم . وهذا حال أهل البدع كلهم فإن معهم حقًا وباطلًا ، فهم فرقوا دينهم وكانوا شيعة ، كل فريق يكذب بما مع الآخر من الحق ، ويصدق بما معه من الباطل كالخوارج والشيعة . فهؤلاء يكذبون بما ثبت من فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ويصدقون بما روى في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ويصدقون بما ابتدعوه من تكفيره وتكفير من يتولاه ويحبه . وهؤلاء يصدقون بما روى في فضائل علي بن أبي طالب ، ويكذبون بما روى في فضائل أبي بكر وعمر ، ويصدقون بما ابتدعوه من التكفير والطعن في أبي بكر وعمر وعثمان .

وهذه الاسلام وسط بين الاطراف المتعادية فالمسلمون وسط في التوحيد بين اليهود والنصارى فاليهود تصف الرب بصفات النقص التي يختص بها المخلوق ويشبهون الخالق بالمخلوق كما قالوا : انه بغيض وانه فقير ، وانه لما خلق السماوات

والارض تعب ، وهو سبحانه الجواد الذى لا يبخل ، والغنى الذى لا يحتاج الى غيره ، والقادر الذى لا يمسه لغوب ، والقدرة والارادة والغنى عن سواه هى صفات الكمال التى تستلزم مآثرها . والنصارى يصفون المخلوق بصفات الخالق التى يختص بها ، ويشبهون المخلوق بالخالق حيث قالوا : ان الله هو المسيح بن مريم ، وان الله ثالث ثلاثة ، وقالوا : المسيح ابن الله واتخذوا اُحبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما امروا الا ليعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون . فالمسلمون وحدوا الله ووصفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع صفات النقص ، ونزهوه عن أن يماثله شئ من المخلوقات فى شئ من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لابصفات النقص ، وليس كمثله شئ لاق ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله . وكذلك فى النبوات فاليهود تقتل بعض الانبياء وتستكبر عن اتباعهم وتكذبهم وتتهمهم بالكبائر ، والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبياً ورسولاً كما يقولون فى الحواريين : انهم رسل بل يطيعون اُحبارهم ورهبانهم كما تطاع الانبياء ؛ فالنصارى تصدق بالباطل واليهود تكذب بالعق
..... وأما الشرائع فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولاً بغير شريعة الرسول الاول ، وقالوا : لا يجوز أن ينسخ ما شرعه والنصارى جوزوا لا اُحبارهم أن يغيروا من الشرائع ما ارسل الله به رسوله . فاولئك معجزوا الخالق

ومنعوه ما تقتضيه قدرته وحكمته فى النبوات والشرائع ، وهؤلاء جوزوا للمخلوق أن يغير ما شرعه الخالق فضاهاوا المخلوق بالخالق ، وكذلك فى العبادات فالنصارى يعبدونه ببدع ابتدعوها ما انزل الله بها من سلطان ، واليهود معرضون عن العبادات حتى فى يوم السبت الذى أمرهم الله أن يتفرغوا فيه لعبادته انما يشتغلون فيه بالشهوات ، فالنصارى مشركون به واليهود مستكبرون عن عبادته ، والمسلمون عبدوا الله وحده بما شرع ولم يعبدوه بالبدع ، وهذا هو دين الاسلام الذى بعث الله به جميع النبيين وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره ، وهو الحنيفية دين ابراهيم فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً ، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر ، وقد قال تعالى : (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وقال : (ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) . وكذلك فى أمر الحلال والحرام فى الطعام واللباس وما يدخل فى ذلك من النجاسات ، فالنصارى لا تحرم ما حرمة الله ورسوله ، ويستحلون الخبائث المجرمة كالميتة والدم ولحم الخنزير حتى انهم يتعبدون بالنجاسات كالبول والغائط ولا يغتسلون من جنبه ، ولا يتطهرون للصلاة ، وكما كان الراسب عندهم أبعد عن الطهارة وأكثر سلاسة للنجاسة كان معظماً عندهم . فاليهود حرمت عليهم طيبات أحلت لهم فهم يحرمون من الطيبات ما هو منفعة للعباد ويجتنبون الامور الطاهرة مع النجاسات ، فالمرأة الحائض لا يأكلون معها ولا يجالسونها

فهم في آصار وأغلال عذبوا بها ، وأولئك يتناولون الخبائث المضرة مع أن الرهبان يحرمون على أنفسهم طيبات أحلت لهم فيحرمون الطيبات ويباشرون النجاسات ، وهؤلاء يحرمون الطيبات الساقعة مع أنهم من أخبت الناس قلوباً وفسدهم بواطن . وطهارة الظاهر إنما يقصد بها طهارة القلب فهم يطهرون ظواهرهم وينحسبون قلوبهم .

وكذلك أهل السنة في الاسلام متوسطون في جميع الأمور فهم في على وسط بين الخوارج والروافض ، وكذلك في عثمان وسط بين المروانية والزيدية وكذلك في سائر الصحابة وسط بين الغلاة فيهم والطاعنين عليهم . وهم في الوعيد وسط بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة . وهم في القدر وسط بين القدريه من المعتزلة ونحوهم وبين القدريه المجبرة من الجهميه ونحوهم ، وهم في الصفات وسط بين المعطلة والمثله .

والمقصود أن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينفردون عن سائر طوائف الأمة إلا بقول قاسد لا ينفردون قط بقول صحيح . وكل من كان عن السنة أبعد كان انفراده بالاقوال والافعال الباطلة أكثر . وليس في الطوائف المنتسبين الى السنة أبعد عن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضة ، فلهذا تجد فيها انفراداً به عن الجماعة أقوالاً في غاية الفساد وأما الخوارج والجهميه

قلت : كما أن الشيعة خذلهم الله تعالى بعمومهم ليسوا من أهل البطلان كذلك الخوارج خذلهم الله تعالى بعمومهم ليسوا من أهل البطلان (١) فكما لا يجوز لأهل الحق أن يتلقى الحق منهم وإن كانوا بعمومهم ليسوا من أهل البطلان ، كذلك لا يجوز لأهل الحق أن

والمعتزلة فانهم أيضاً لا ينفردون عن أهل السنة والجماعة بحق بل كل ما معهم من الحق ففي أهل السنة والجماعة من يقول به ولكن ما يبلغ هؤلاء من قلة العقل وكثرة الجهل ما بلغت الرافضة " (١) (ج - ٣ ص ٤٤ حتى ٤٤)

(١) قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

" والرافضة أشد بدعة من الخوارج وهم يكفرون من لم تكن الخوارج تكفروه كأبي بكر وعمر ، ويكذبون على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كذباً ما كذب أحد مثله . والخوارج لا يكذبون لكن الخوارج كانوا أصدق وأشجع منهم وأوفى بالعهد منهم فكانوا أكثر قتلاً منهم ، وهؤلاء أكذب وأجبن وأغدر وأذل ، وهم يستعينون بالكفار على المسلمين فقد رأينا ورأى المسلمون أنه إذا ابتلى المسلمون بعمد كافر كانوا معه على المسلمين كما جرى لجنكز خان ملك الترك الكفار فان الرافضة أعانتهم على المسلمين . وأما أعانتهم لهؤلاء ابن ابنه لما جاء الى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره باطناً وظاهراً

وكان وزير الخليفة ببغداد الذي يقال له ابن العلقمي منهم فلم يزل يكرر بالخليفة والمسلمين ويسمى في قطع ارزاق عسكر المسلمين وضعفهم وينهى العامة عن قتالهم ويكيد أنواعاً من الكيد حتى دخلوا فقتلوا من المسلمين ما يقال انه بضعة عشر ألف ألف انسان أو أكثر أو أقل ، ولم ير في الاسلام ما حمة مثل ملحمة الترك الكفار المسلمين بالقتل وقتلوا الهاشمين وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين فهل يكون مواليا لال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين وهم يكذبون على الحجاج وغيره انه قتل الاشراف ولم يقتل الحجاج هاشميا قط مع ظلمه وغشمة فان عبد الملك اياه عن ذلك ، وانما قتل قاسم بن اشراف العرب غير بنى هاشم ، وقد تزوج هاشمية وهي بنت عبد الله بن جعفر فامكنه بنو أمية من ذلك وفرقوا بينه وبينها ، وقالوا : ليس الحجاج كفواً لشقيقه هاشمية . وكذلك من كان بالشام من الرفضه الذين لهم كلمة أو سلاح يعينون الكفار من المشركين ومن النصاري أهل الكتاب على المسلمين على قتلهم وسبيهم واخذ اموالهم . والخوارج ما عملت من هذا شيئا بل كانوا يقاتلون الناس لكن ما كانوا يسلطون الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين ودخل في الرفضه الزنادقة المناققين الاسماء عليه والنصيرية وغيرهم من لم يكن يجهل أن يدخل

عسكر الخوارج لان الخوارج كانوا عباداً مشردين كما قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : " يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم " الحديث ، فأتين هؤلاء الرفضه من الخوارج ؟ والرفضه فيهم من هو متعبد متورع زاهد لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء فالتعزلة أعقل منهم وأعلم وأدين والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرفضه ، والزيدية من الشيعة خير منهم أقرب إلى الصدق والعدل والعلم . وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج
..... ولهم - (يعني الرفضه) شر كثير
..... فالحكم عمداً إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والرسلين وإلى خيار أمه أخرجت للناس فجعلوهم شرار الناس واقتروا عليهم العظائم وجعلوا حسناتهم سيئاتهم ، وجاءوا إلى شر من انتسب إلى الاسلام من أهل الأهواء وهم الرفضه باصنافها غالبها واساميتها وزيديتها - والله يعلم وكفى بالله علماً ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الاسلام مع بدعة وضلالة شر منهم ولا أجهل ولا أكذب ولا أنظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الايمان منهم - فزعموا ان هؤلاء هم صفوة الله من عباده فان ما سوى أمية محمد كفار وهؤلاء كفروا الأمية كلها أو ضلوا ما سوى طائفتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة ،

وأنها لا تجتمع على ضلاله" فجعلوهم صفوة بني آدم فكان مثلهم كمن جاء الى غنم كثيرة فقيل له أعطنا خير هذه الغنم لنضحى بها فعمد الى شر تلك الغنم الى شاة عوراء عجفاء عرجاء مهزولة لانقى لها فقال هذه خيار هذه الغنم لاتجوز الاضحية" الا بها وسائر هذه الغنم ليست غنا وانما هي خنازير يجب قتلها ولا تحوز الاضحية" بها . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حمى مؤمنا من منافق حمى الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة" وهؤلاء الرافضة" اما منافق واما جاهل فلا يكون رافضى ولا جهمى الا منافقا او جاهلا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يكون فيهم أحد عالما بما جاء به الرسول مع الايمان به ، فان مخالفتهم لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يغنى قط الا على مفرط في الجهل والهوى
..... وهم في دينهم لهم عقليات وشرعيات ، فالعقليات متأخروهم فيها أتباع المعتزلة" الا من تفلسف منهم فيكون اما فيلسوفا واما مجتزعا من فلسفة واعتزال ويضم الى ذلك الرفض فيصيرون بذلك من أبعاد الناس عن الله ورسوله وعن دين الاسلام المحض .

وأما شرعياتهم فعمدتهم فيها على ما ينقل عن بعض أهل البيت مثل أبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد الصادق وغيرها ولاربيب أن هؤلاء من سادات المسلمين وأئمة الدين ولا أقوالهم

من العروة" والقدر ما يستحقه أمثالهم لكن كثير مما ينقل عنهم كذب والرافضة" لاخبرة لها بالاسانيد والتمييز بين الثقات وغيرهم بل هم في ذلك من أشباه أهل الكتاب فكل ما يجدونه في الكتب منقولا عن اسلافهم قبلوه بخلاف أهل السنة" فان لهم من الخبرة بالاسانيد ما يميزون به بين الصدق والكذب . واذ اصح النقل عن علي بن الحسين فله أسوة نظرائه كالقاسم بن محمد وسالم بن عبدالله وغيرها كما كان علي بن أبي طالب مع سائر الصحابة" ، وقد قال الله تعالى : " فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول " فأمر برد ما تنازع فيه المسلمون الى الله والرسول . والرافضة" لاتعتنى بحفظ القرآن ومعرفته" معانيه وتفسيره وطلب الأدلة" الدالة" على معانيه ، ولاتعتنى أيضاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفته" صحيحه من سقيعه والبحث عن معانيه ولاتعتنى بأثار الصحابة" والتابعين حتى تعرف مأخذهم ومسالكهم وترد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول بل عمدتها آثار تنقل عن بعض أهل البيت فيها صدق وكذب ، وقد أصلت لها ثلاثة أصول . أحدها أن كل واحد من هؤلاء امام معصوم بمنزلة" النبي لا يقول الا حقا ولا يجوز لاحد أن يخالفه ولا يرد ما ينازعه فيه غيره الى الله والرسول فيقولون عنه ما كان هو وأهل بيته يتبرؤون منه . والثاني أن كل ما يقوله واحد من هؤلاء فانه قد علم منه انه قال أنا اتقل كل ما أقوله عن

النبي صلى الله عليه وسلم وبإلتهام قنعوا بمراسيل التابعين كعلی ابن الحسين بل يأتون إلى من تأخر زمانه كالعسكريين فيقولون : كل بما قاله واخذ من أولئك فالتبى قد قاله وكل من له عقل يعلم ان العسكريين بمنزلة أمثالها من كان في زمانها من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرهم ويعتاج اليهم فيه أهل العلم ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم كما يأخذون عن علماء زمانهم ، وكما كان أهل العلم في زمن علي بن الحسن وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد فان هؤلاء الثلاثة رضى الله عنهم قد أخذ أهل العلم عنهم كما كانوا يأخذون عن أمثالهم بخلاف العسكريين ونحوها فانه لم يأخذ أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئاً فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه الله الى جميع العالمين بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا ينسب عليه دينه الا من كان من أئمة الناس عن طريقه أهل العلم والامان

وأصلوا أصلاً ثالثاً وهو أن اجماع الرافضة هو اجماع العترة واجماع العترة معصوم . والمقدسة الاولى كاذبة ييقن والثانية فيها نزاع ، فصارت الأقوال التي فيها صدق وكذب على أولئك بمنزلة القرآن لهم وبمنزلة السنة المسموعة من الرسول وبمنزلة اجماع الامة وحدها . وكل عاقل يعرف دين الاسلام وتصوير هذا فانه يمجبه أعظم مما يمجج الملح الاجاج والعلقم " ١ هـ (ج - ٣ ص ٣٨ حتى ٤١)

يتلقى الحق من الشيعة الشيعة وإن كانوا بعمومهم ليسوا من أهل البطلان إلا إذا قامت الحججة البالغة الكاملة على بطلان مذهب جميع أهل السنة والجماعة في هذه المسئلة ، وحقيقة مذهب الشيعة الشيعة شيعة إبليس . ودون قيام الحججة عليها وعلى واحد منها خرط القتاد . ولن يجعل الله لهم على المؤمنين سبيلاً كما لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً . وإن جاز أخذ الحق عن الشيعة أهل البطلان جاز أخذه عن الخوارج أهل البطلان أيضاً سواء بسواء ؛ لكن العجب العجيب من الحق الذي اختفى عن الصحابة وأهل البيت والتابعين و من بعدهم من أهل الكشف والمعرفة والمحدثين والفقهاء وظهر على الشيعة الشيعة فقط ، فأخذه المعرض عنهم وتلقاه منهم أوظهر على الخوارج المارقة فقط فإأخذه المعرض عنهم ويتلقاه منهم .

قوله مع أن التسمية " بالشيعة " تحتمت على كل موالي الخ

قلت : صريح كلام العلماء الأعلام في هذه المسئلة يدل على أن لفظ " الشيعة " في هذه المسئلة أريد به المعنى المشهور المعروف عرفاً عاماً في الأصل ، وعرفاً خاصاً للرافضة ، وقد حكم العرف العام بأن لفظ " الشيعة " عندهم بمعنى الرافضة المطرودة خذلهم الله تعالى ، وعن هذا قالت العلماء الأعلام كما نقله الحافظ ابن حجر المكي في " شرح الحمزية " : (أن الشيعة شيعة إبليس ،

وقالوا : صدق عليهم هذه الآية الكريمة " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم شئاً ") وتحم هذا المعنى في هذه المسئلة بقرينة العرف العام وبقرينة أن الإمام الرازي قال في " محصوله " : (فيها خلافاً للزيدية والإمامية) وبقرينة ما قال العضد في " عضديته " : (أما الشيعة فبنوا على أصلهم في العصمة) إنتهى . ومن المعلوم المتيقن أن اسم الزيدية والإمامية كل منهما خاص بقوم معين من الرافضة ، وأن أصل القول بالعصمة في الأئمة الأربعة آل العباء لم يثبت إلا عن الرافضة الطاغية ، ولم يبق هذا العرف العام من المعنى الأصلي في لفظ " الشيعة " إلا مقدار ما أبقاه في لفظ " الخوارج " فكما يجب التحرز عن تسمية قوم مؤمنين بالخوارج بادعاء أنهم أحبوا الشيخين رضي الله تعالى عنها وخرجوا عن عسكر سيدنا على رضي الله تعالى عنه ، كذلك يجب التحرز عن تسمية قوم مؤمنين " بالشيعة " بادعاء أنهم أحبوا " أهل البيت " فقط ، وتسمية المشرئين عن كونهم شيعة إبليس ، وعن الإتهام بالبدعة الشيعية بالشيعة من ضروراتها الإتهام بالبدعة في العرف العام الذي يحى ما عداه ، فلا يصح أن يسمى مطلق موالى أهل البيت بالشيعة في العرف العام فضلاً عن أن يتحم تلك التسمية على كل مواليتهم ، كما أن تسمية المشرئين عن الزنا وشرب الخمر وأمثالها بمن اتهمهم بالزنايين والشاربين من ضروراتها الإتهام بالبدعة المفسدة إن لم يستحلها ، وبالبدعة المكفرة إن استحلها أيضاً فلا يصح أن يسموا بها ، وهذا مما لا يخفى على أحد من العقلاء فضلاً عن الفضلاء .

فالحكم من المعارض بالتحتم ، والقول : بأن إتهام البدعة ليست من ضروراتها كل واحد منها غير صحيح . وهل يجوز لأحد من المؤمنين تقليد شيعة إبليس ؟ لعنهم الله تعالى . ومن قلدهم ، واعتقد فيهم أن الحق يدور معهم حيث داروا ، وأن حزب الله المفلحين وهم أهل السنة والجماعة بعدوا عن الحق بعد ما بين المشرقين أينما كانوا - ولو في خصوص مسألة معينة - حججهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد .

وتسمية أمثال الحاكم والأعشى والمحب الطبري بالشيعة بمن سموهم بها من أهل الحق . فإنما كانت من أهل الحق الذين اتهموهم بالرفض ولكنهم برآء منه في نفس الأمر . ولهذا ذهب من بعدهم من أهل الحق من العلماء الأعلام عنهم هذا الإتهام بوجوده كثيرة معقولة قامت حاكمة بدفع تلك التهمة عنهم رحمهم الله تعالى .

فالتسمية بأسم " الشيعة " من الأولين هم إنما كانت مبنية على زعمهم وجود البدعة والمعنى العرفي فيهم . (١)

(١) قلت : وقال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

مانصه :

وسئل الحاكم عن حديث الطبري فقال : لا يصح هذا ! مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع ، وقد طلب منه أن يروى حديثاً في فضل معاوية فقال : ما يعنى من قلبى ما يعنى من قلبى ، وقد ضربوه على ذلك فلم يفعل ، وهو يروى في الأربعين أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أمته الحديث كقولهم : يقتال الناكثين

وأما ما قالوا من : (أن صحيح مسلم ملائ من الشيعة) فليس مرادهم منها فيه إلا المعنى العرفي الذي من ضروراته البدعة . قال الإمام النووي في " التقريب " وقال الإمام السيوطي في شرحه المسمى " بالتدريب " (من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق ، ومن لم يكفر فقيه خلاف ، قيل لا يحتج به مطلقاً ، ونسبه الخطيب لما لك لأن في الرواية عنه ترويحاً لأمره وتنوياً بذكره ، ولأنه فاسق ببدعته ، وإن كان متأولاً يرد كالفاسق بلا تأويل كما استوى الكافر المتأول وغيره ، وقيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية أولاً ،

والقاسطين والمائلين ، لكن تشييعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالتسائي وابن عبد البر وأمثالها لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليها بل غايته التشييع منهم أن يفضل على عثمان أو يعصم منه كلام أو اعراض عن ذكر محاسن من قاتله ونحو ذلك ؛ لأن علماء الحديث قد عصمهم وقدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين .

ومن ترفض ممن له نوع اشتغال بالحديث كابن عقدة وأمثاله فهذا غاية أن يجمع ما يروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما قوا من فضائل الشيخين ؛ فانها باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما صح في فضائل على وأصح وأصح في الدلالة " (ج - ٤ ص ٩٩)

ولا يقبل أن استحل ذلك ، وحكي هذا القول عن الشافعي وعن ابن أبي ليلى والثوري والقاضي أبي يوسف ، وقيل يحتج به - أي بغير المستحل - إن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يحتج به إن كانت داعية إليها ، وهذا القول هو الأظهر الأعدل ، وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ، وضعف القول الأول باحتجاج " الصحيحين " وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة - أي وغير المستحلة - (١) قال الحاكم : " وكتاب مسلم " ملائ من الشيعة . وقد ادعى ابن حبان الاتفاق على رد الداعية - أي نظر يستحل - وقبول غيره بلا تفصيل (انتهى كلامها . ومن ممن في هذه العبارة لا يحتج عليه إن شاء الله تعالى ما ذكرنا من أن مرادهم بانقضاء " الشيعة " في قولهم (" وصحيح مسلم " ملائ من الشيعة) هو المعنى العرفي الذي يفيد تحقق البدعة في ذويه ، وهو أتم من الإتهام بها وإلا لم يصح دعوى تضعيف القول الأول من مثل الإمامين للنووي والسيوطي ، وأفاد أنه إذا كان المبتدع ببدعة غير مكفرة مأولاً غير مستحل للكذب في نصرته مذهبه ولأهل مذهبه ، وغير الداعية وكان ضابطاً ثقة مأموناً صحیح الإحتجاج بغيره على القول الذي هو الأظهر والأعدل وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ، ولا يلزم منه أن يجوز كونه مقلداً في الأحكام الشرعية مجتهداً فيها حتى يجوز تقليده فيها إذا تفرد به .

(١) قلت : وقال العاقل الذهبي في كتابه " ميزان الاعتدال في نقد الرجال " في ترجمته أبان بن تغلب الكوفي :

” شيعى جلد لكنه صدوق قلنا صدقه وعليه بدعته ، وقد وثقه احمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم ، وأورده ابن عدى وقال : كان غالباً في التشيع ، وقال السعدى : زائع مجاهر .

فلتأمل ان يقول : كيف ساع توثيق مبتدع واحد النقة العادلة والاتقان ، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة ؟

وجوابه : أن البدعة على ضربين . فبدعة صغرى كفلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق ، فهذا كثر في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بهيمة . ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والعط على أبي بكر وعمر رضى الله عنها والدعاء الى ذلك ، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامته . وأيضاً فما استعصر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم ، فكيف يقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكله .

فالشيعة الغالى في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة من حارب علياً رضى الله عنهم وتعرض لسبهم . والغالى في زماننا وعرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضال مفتر ، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً بل قديعتقد علياً أفضل منهما ! هـ

واتفق فيها بأمثالسه من المبتدعة الضالة فقط . فإن باب قبول خير الواحد أوسع من أن يقلد في الأحكام الشرعية التى تفرد بها المبتدعة في دين الله تعالى باجتهاد منهم وادعاء منهم بأنها من أحكام الشرع المطهر عن الأدناس . وقد ذكر الإمام السيوطى في ” تدريره ” أيضاً أن (الحافظ أباداؤد صاحب ” السنن ” قال : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج) انتهى . فمع أن الخوارج أصح حديثاً من الشيعة الشيعية ومن سائر أهل الأهواء والبدعة كما لا يصح تقليدهم وأخذهم مقالدين لأحد من المؤمنين فيما تفردوا به من الأحكام لا يصح تقليد الشيعة الشيعية وأخذهم مقلسين لأحد من المؤمنين فيما تفردوا به منها .

قوله ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة المعظمة لزمه الخ (ص ٤٣٧)

قلت : القول بهذا لزوم يحتاج إلى ثبوت أمور . أحدها أن يكون جميع علماء ” المدينة المعظمة ” الذين قال مالك بحجية عملهم ، وبأن إجماعهم إجماع معتبر من أهل البيت بالمعنى الذى ذكره المعترض ههنا أولاً . وثانيها أن يكون اجتماع الأئمة الإثنى عشر منهم بالمعنى الثانى الذى أخذه في هذه المسئلة في لفظ ” أهل البيت ” في عصر واحد وإنما قال مالك بحجية عمل علماء ” المدينة ” في عصر واحد أو أزبد ، وثالثها أن يكون علماء ” المدينة ” منحصرين في الأئمة الإثنى عشر . ودون إثبات كل واحد منها خرب الفتاد ،

وقد ثبت خلافها بحجة شرعية وبينة واضحة . ثم نقول . قد ذكر الإمام العلامة شمس الدين الفنارى فى " فصول البدائع " (أن أجماع أهل المدينة وحدهم من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك) . انتهى . وقال الإمام ابن الحاجب فى " مختصره " (أجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك) . انتهى . وقال الإمام القاضى عضد الدين فى " عضديته " (قد اشتهر أن أجماع أهل المدينة وحدها من الصحابة والتابعين حجة عند مالك) . انتهى . وقال شارحو " تحرير " ابن الممام فى شرحهم عليه (قبل أراد به فى زمن الصحابة ، وقيل فى زمن الصحابة والتابعين ، وعليه ابن الحاجب) . انتهى . فقد حكموا أن أجماع علماء " المدينة " وحدهم من الصحابة مطلقاً سواء كانوا من أهل بيت النبوة أولاً بعد أن كانوا من ساكني بلد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الذى سباه الله تعالى فى كتابه بالإيمان إجماع معتبر عند مالك ، وأن أجماع علماء " المدينة " وحدهم من التابعين مطلقاً إجماع معتبر عند مالك ، وأن أجماع علماء " المدينة " وحدهم الذين بعضهم صحابيون وبعضهم تابعيون إجماع معتبر عند مالك أيضاً . وإذا عرفت هذا فمن أين استلزام مذهب مالك - بأن أجماع أهل المدينة فقط إجماع معتبر وحجة قوية - حججة إجماع أهل بيت النبوة بالمعنى الذى ذكره المعارض أولاً ، وحججة إجماعهم بمعنى الأئمة الإثني عشر منهم فقط أو معهم ، وحججة إجماعهم بالمعنى الذى قال به الشيعة الشيعية ، نعم لو ثبت ذلك الاجتماع من أهل البيت فقط فى زمان

الصحابة والتابعين فى عصر واحد ولم يوجد فى ذلك العصر فى " المدينة المطيبة " عالم من علماء " المدينة " لإمان أهل البيت بأحد المعانى الثلاثة ولم يثبت فيها حينئذ من علماءها صحابى ولا تابعى من غيرهم للزم من مذهب مالك فى علماء " المدينة " القول بحججة اجتماع أهل البيت لأنه إجماع علماء المدينة . ودون اثبات تلك الصورة فى الخارج خرط القتاد ، فلا دلالة لمذهب مالك على حججة ما ذكره المعارض من عند نفسه بناءً على المعنيين ومن الشيعة بناءً على معنى واحد أصلاً ولا لزوم حتماً . ثم إن أكثر النصف الثانى من الأئمة الإثني عشر إنما ولدوا بعد انقراض زمن التابعين ، وكثير منهم سافروا فخرجوا من " طيبة المطيبة " فسكنوا فى بلاد الله تعالى غيرها ، وتوطنوا فيها . فالقول بهذا اللزوم باطل أهد البطلان يعرفه كل من أحب أهل البيت بالايقان .

قوله . والحق حق وإن لم يأخذه أحد (ص ٤٣٧)

قلت : من العجيب الأعجب أن يكون الحق قد تركه كل من الصحابة والتابعين وجميع أهل السنة والجماعة من الأولياء وأهل الكشف والمحدثين والفقهاء وابن العربى والشعراوى وغيرهم أو اختفى عليهم مع أنهم تكلموا فيه فتركوه ، وظهر ذلك على الشيعة الشيعية فقط ، أو الخوارج المارقة فقط ، وهل هذا إلا انكوب عن سواء السبيل ! ثم نقول : إذا كان الحق لم يأخذه أحد من الصحابة ولا من التابعين

ولا من بعدهم ثم ظهرت الشيعة الشنيعة بعد أن لم يكن منهم شيء ولا أثر في أرض الله تعالى فأظهروا ذلك الحق الذي أخذ به في "دراساته" المعترض عنهم ، أولم يأخذ به أحد منهم ولا من غيرهم إلا إذا أظهر المعترض وادعى أنه عامل بالحدث فقط أخذ به وتمسك به فذلك الأخذ منهم في الصورة الأولى ، وذلك الأخذ منه وحده في الصورة الثانية كل واحد منهما خرق للإجماع ، لاسيما إذا تكلموا عليه وأخذوا فيه بالحكم النافي لحكم الشيعة فقط ، وألحكم المعترض وحده ، فصارت الشيعة حيثئذ والمعترض هناك خارقاً للإجماع الذي ثبت عليه القرن الأول ومن بعدهم إلى يوم ما أحدثه المحدث والمبتدع - أي الشيعة - أو المعترض ذلك الحكم النافي لحكم الإجماع محدثاً مخترعاً مبتدعاً ، فمن المحال أن يكون ذلك الحكم المخالف لحكم الإجماع حقاً ومن ادعى أنه يجوز أن يكون الأمر كذلك ، أوقع هكذا في الخارج فقد كذبه صلى الله تعالى عليه وسلم في إخباره بقوله : (لا تجتمع أمتي على الضلالة) ومن كذبه ، ولو في خبر واحد فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرف ولا عدلاً . وهذا الجواب كثيراً ما يغنيك في المسائل المتنازع فيها بين أهل الحق والشيعة الطاغية ، وبين أهل الحق والأقوام المبتدعة الذين لم يكونوا في زمن الصحابة والتابعين ، وإنما حدثوا فيما بعد فخلّاه نصب عينيك ولا تكن من الغافلين عنه .

قوله : أنتقد على إمام الحنفية كمال الدين ابن الهمام

(ص ٤٣٧)

قلت : لا انتقاد عليه أصلاً ، ولا في كلامه ما يحترق به قلب المؤمن المحب لأهل بيت النبوة صلى الله تعالى عليهم الصلاة والسلام ، ولا ما يبعد عند المؤمن المحب لهم إفراطاً كما ستعرف مفصلاً إن شاء الله تعالى فيما بعد .

قوله : أحدهما في مباحث الطلاق حيث ذكر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ (ص ٤٣٧)

قلت : ابن الهمام قد ذكر في مباحث الطلاق أولاً مسألة هي " أن الطلاق ليس بمكروه كراهة تحريم ، ولا كراهة تنزية بل هو مباح " ثم أجاب عن الحديث المرفوع الذي يرد عليها نقضاً وإشكالاً فقال : (وأما ما روى : " لعن الله كل ذواق مطلق " فحمله الطلاق لغير حاجة - ثم قال - : والأصح حظره إلا الحاجة فباح - ثم قال - : وأما ما روى عن الحسن رضي الله تعالى عنه وكان قيل له في كثرة تزوجه . فقال : أحب الغناء قال الله تعالى : " وإن يتفرقا يغن الله كلا " من سعته " فهو رأى منه إن كان على ظاهره فلم يذكر ابن الهمام قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لعن الله كل ذواق " الخ في كلامه إلا لدفع إشكال يرد على ما مهده هو من الحكم باباحة الطلاق ، وليس في كلام ابن الهمام إشارة إلى تحريم فعل أحد أو كونه كراهة تحريرية أو تنزيهية فضلاً عن أن يكون إشارة إلى تحريم فعل سيدنا وسيد شباب أهل

سيدنا الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنه ، ولا إلى كونه مكروهاً كراهة تحريم أو تنزيه . ولفظ الحظر في قوله (والأصح حظره إلا لحاجة) ليس بصريح ولا بظاهر في الحرمة والكراهة التحريمية والكراهة التنزيهية والأقل المتيقن فيه ترك الأولى ، فإنه في الأكثر يقابل الإباحة فيقال : الحظر والإباحة . ومقابل الإباحة يجوز أن يكون ترك الأولى ، وهو المتيقن ، على أن لفظ " الحظر " إنما وقع في كلام ابن الهمام مقيداً بقوله (إلا لحاجة) ثم صرح بنفسه أن في صورة الحاجة يباح الطلاق ، ثم بين أنه إنما فعله سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه لحاجة معتد بها ، وذكر لاثباتها سرائع ساداته الطيبة المطيبة النفيسة وهو قوله : (فقال : أحب إلغاء) مقرونة بالإستدلال منه رضي الله تعالى عنه على اثبات تلك الحاجة بالطلاق بنص الآية الشريفة الناطقة . وأيضاً لفظ " الأصح " يقتضي أن يكون القول بأن الطلاق مباح ولو بغير حاجة صحيحاً ، وإذا تعارض الأصح والصحيح فالراجح العمل بالصحيح . قال العلامة إبراهيم البكري في " حاشيته " على " الأشباه والنظائر " : (لفظ الصحيح يقتضي أن يكون غيره غير صحيح . ولفظ " الأصح " يقتضي أن يكون غيره صحيحاً) انتهى وقال العلامة إبراهيم الحلبي في " شرحه " على " منية المصلي " (أن الصحيح مقابله الفاسد ، والأصح مقابله الصحيح ، فالأخذ ذوقاً ، فلابصدق عليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (ذواق بما اتفقا عليه أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو فاسد) انتهى . مطلقاً) ولم يجوز أن يكون فرداً من أفراد " كل ذواق مطلق " ونحوه في " الدر المختار " فليس في حكم ابن الهمام بإباحة فعله رضي الله تعالى عنه على كلا الوجهين ريبة . ثم قوله رضي الله تعالى عنه : (أحب الغناء) يحتمل أن يكون معناه أحب غناء أو أحب غنى من طلقة ، أو أحب غناء وغناها . وهذا الأخير هو المتعين بدليل لفظ الآية حيث قال عز من قائل : (يغن الله كلاً) فحبة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه غناه مثله كمثل سيدنا أيوب الصابر من الرسل الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام فقد روى : أنه جاء يوماً يغتسل في الماء فأرسل الله تعالى الجراد من الذهب متراكمة مزاحمة إليه ، فأخذها في ثوبه وصرف همتها في جمعها فيه ، فأوحى الله تعالى إليه : يا أيوب ما هذا الميل إلى الدنيا فقال : يا رب أنت أعلم أي لا ميل لي إلى الدنيا ولكن لا غنى لي عن رحمتك ، فرضى عنه ربه تعالى . فهي حاجة عظيمة أحوجته إلى الطلاق . وأما غناها فحاجة عظيمة أيضاً لاحتياج إلى البيان .

وقول ابن الهمام (فهو رأى منه) ليس معناه القياس في مقابلة النص الذي هو حرام بالإجماع . وإنما معناه أن الحكم من سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه بأن حاجة الغناء حاجة معتبرة في إباحة الطلاق مستدلاً عليها بنص الكتاب إستدلال منه به ، فخرج طلاق سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه من أن يكون ذوقاً ، فلابصدق عليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (ذواق بما اتفقا عليه أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو فاسد) انتهى . مطلقاً) ولم يجوز أن يكون فرداً من أفراد " كل ذواق مطلق " ونحوه في " الدر المختار " فليس في حكم ابن الهمام بإباحة فعله رضي الله تعالى عنه على كلا الوجهين ريبة . ثم قوله رضي الله تعالى عنه : (أحب الغناء) يحتمل أن يكون معناه أحب غناء أو أحب غنى من طلقة ، أو أحب غناء وغناها . وهذا الأخير هو المتعين بدليل لفظ الآية حيث قال عز من قائل : (يغن الله كلاً) فحبة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه غناه مثله كمثل سيدنا أيوب الصابر من الرسل الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام فقد روى : أنه جاء يوماً يغتسل في الماء فأرسل الله تعالى الجراد من الذهب متراكمة مزاحمة إليه ، فأخذها في ثوبه وصرف همتها في جمعها فيه ، فأوحى الله تعالى إليه : يا أيوب ما هذا الميل إلى الدنيا فقال : يا رب أنت أعلم أي لا ميل لي إلى الدنيا ولكن لا غنى لي عن رحمتك ، فرضى عنه ربه تعالى . فهي حاجة عظيمة أحوجته إلى الطلاق . وأما غناها فحاجة عظيمة أيضاً لاحتياج إلى البيان .

وقول ابن الهمام (فهو رأى منه) ليس معناه القياس في مقابلة النص الذي هو حرام بالإجماع . وإنما معناه أن الحكم من سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه بأن حاجة الغناء حاجة معتبرة في إباحة الطلاق مستدلاً عليها بنص الكتاب إستدلال منه به ، فخرج طلاق سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه من أن يكون ذوقاً ، فلابصدق عليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (ذواق بما اتفقا عليه أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو فاسد) انتهى . مطلقاً) ولم يجوز أن يكون فرداً من أفراد " كل ذواق مطلق " ونحوه في " الدر المختار " فليس في حكم ابن الهمام بإباحة فعله رضي الله تعالى عنه على كلا الوجهين ريبة . ثم قوله رضي الله تعالى عنه : (أحب الغناء) يحتمل أن يكون معناه أحب غناء أو أحب غنى من طلقة ، أو أحب غناء وغناها . وهذا الأخير هو المتعين بدليل لفظ الآية حيث قال عز من قائل : (يغن الله كلاً) فحبة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه غناه مثله كمثل سيدنا أيوب الصابر من الرسل الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام فقد روى : أنه جاء يوماً يغتسل في الماء فأرسل الله تعالى الجراد من الذهب متراكمة مزاحمة إليه ، فأخذها في ثوبه وصرف همتها في جمعها فيه ، فأوحى الله تعالى إليه : يا أيوب ما هذا الميل إلى الدنيا فقال : يا رب أنت أعلم أي لا ميل لي إلى الدنيا ولكن لا غنى لي عن رحمتك ، فرضى عنه ربه تعالى . فهي حاجة عظيمة أحوجته إلى الطلاق . وأما غناها فحاجة عظيمة أيضاً لاحتياج إلى البيان .

فهو رأى شريف صدر عنه رضى الله تعالى عنه ، ويكون مثله
مثمراً في حق المجتهد لأجرين إن أصاب ، ولأجر واحد إن
أخطأ خطأ اجتهداً . والحق مع سيدنا الحسن رضى الله عنه في
إعتباره حاجة مبيحة للطلاق فهو ممن يؤتى أجره مرتين . ألا يرى
إلى قول ابن الهمام (إن كان على ظاهره) فإنه صريح في أن كلامه
رضى الله تعالى عنه لو لم يحمل على ظاهره بأن يحمل فعله رضى
الله تعالى عنه على وجود الحاجة الأخرى التي عرضت له أيضاً
سوى تلك الحاجة التي نطق بها كلامه الكريم ، واستدل على اثباتها
بنص الآية ففعله رضى الله تعالى عنه صحيح حتماً محمول على
الإباحة قطعاً . وليس في كلام ابن الهمام ما يدل على أن على رأيه
رضى الله تعالى عنه هذا غير مقبول عند ابن الهمام أو عند جميع
الحنفية . فما أورده هذا المعارض على قول ابن الهمام : " فرأى
منه " إفتراء محض وكذب بحت عليه ، وهو يرى منه عند الله
تعالى وليس في كلام ابن الهمام أيضاً دلالة على أنه أراد أنه رأى
منه رضى الله تعالى عنه في مقابلة النص من غير تمسك بنص آخر
فقد روي عنه في كلامه الطيب المطيب تمسكه بنص آية الكتاب ،
ولا دلالة فيه على أنه لا جواب له عن هذا ، ولا على أن ذلك
الرأى الشريف لا يقبل عنه ، ولا على أنه رضى الله تعالى عنه
مجموع بالحديث ، ولا على أنه غير مبال بإصلاحه ، وقد ظهر
من كلامه إصلاح فعله رضى الله تعالى عنه بوجه ملبح يقبله كل
مؤمن بالله تعالى محب لأهل بيت النبوة فضلاً عن العلماء منهم ،

فنعوذ بالله تعالى من هذه الإفتراءات الشنيعة والإختلاقات القبيحة
التي نحتها المعارض على ابن الهمام وهو يرى عنها . وأيضاً إطلاق
لفظ " الرأى " من ابن الهمام على رأيه رضى الله تعالى عنه
الشريف العظيم ليس إلا من باب إطلاق سيدنا محمد الباقر لفظ
" الرأى " على رأى جده سيدنا على بن أبى طالب ، وعلى رأى
أهل بيته الأطهار في الحديث الذى سيأتى في " الدراسات " وفي
قولنا الآتى ، فلا عتب على ابن الهمام بهذا الإطلاق أصلاً .

والعجب العجيب أن ابن العربى في قوله : بوجوب
الإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر ، وبتحريم تركه بعدهما
حكم على رأى الخلفاء الأربعة والحسين وفاطمة وعائشة وغيرهم
رضى الله تعالى عنهم القائلين بعدم وجوبه وعلى فعلهم بالتحريم
ولم يبال المعارض بذلك حتى جعل قوله ذلك قرّة عينه وحسنه
تحسيناً بليغاً . وأمثلة ذلك كثيرة في كلام ابن العربى فإن كان ابن
العربى مأخوذاً بحكمه ذلك فابن الهمام غير مأخوذ بهذا الحكم وهو
يرى عما بهت عليه ، ومما ورد في الحديث (أن سيدنا الحسن
رضى الله تعالى عنه لما كثر طلاقه ووصل خبره إلى أبيه سيدنا
على رضى الله تعالى عنه وهو " بالكوفة " في أيام خلافته أمر على
ينادى بالناس في أسواق " الكوفة " بأن أمير المؤمنين رضى الله
تعالى عنه يقول : إن ابني هذا مطلق فلا تزوجوه ، فاجتمع
إليه من كان " بالكوفة " فقالوا : يا أمير المؤمنين أمانحن فنزوجه
والخيرة في الفراق والطلاق إليه إنتهى محصله . ومن كان مصدراً لمثل

هذا الأدب العظيم بأهل بيت الرضى فهو من أهل السعادة العظمى
ومن غصب أموال بعض من أولاد سيدنا الحسين رضى الله تعالى
عنه الشهيد بكر بلا وآذاهم وأخرجهم من بلدتهم وهددهم بتهديدات
شديدة في أواخر عمره ومات على ذلك فقد خسر خسراً
مبيناً .

قوله وثانيهما في "باب الغنائم" حيث تكلم على قول
أبي جعفر الخ (ص ٤٣٨)

قلت : قد ذكر ابن الهمام هناك أولاً في سهام الغنيمة قوله :
ولنا أن الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم قسموه على ثلاثة
سهم على نحو ما قلنا ، وكفى بهم قدوة ، ثم إنه لم يذكر ذلك
عليهم أحد مع علم جميع الصحابة بذلك وتوفرهم ، فكان إجماعاً
إذ لا يظن بهم خلافه صلى الله عليه وسلم . - ثم تصدى ابن الهمام
لإثبات ذلك عن الخلفاء الأربعة - فأورد فيه رواية سيدنا ابن
عباس رضى الله تعالى عنها رواها أبو يوسف صاحب أى حنيفة
بسنده إليه عنه رضى الله تعالى عنها - وفيه الكلبي - ورواية سيدنا
أبي جعفر محمد الباقر بن علي زين العابدين رضى الله تعالى عنها رواها
الطحاوي بسنده عن محمد بن محمد بن اسحاق قال : سألت محمد الباقر
قلت : أرايت على بن أبي طالب حين ولي "العراق" وما ولي
من أمر الناس كيف صنع في سهم ذوي القربى قال : سلك به
والله سبيلاً أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنها فقال : وكيف

وأنتم تقولون ما تقولون فقال : أم والله ما كان أهله يصدون
إلا عن رأيه ! فقلت : مامعه ، قال : كره والله أن يدعى بخلاف
سيرة أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنها) انتهى . ثم قال :
(وكون الخلفاء فعلوا ذلك لم يختلف فيه ، وبه تصح رواية أبي يوسف
عن الكلبي ، فإن الكلبي مضعف عند أهل الحديث إلا أنه وافق
الناس ، وإنما الشافعي يقول : لا إجماع بمخالفة أهل البيت .
وحين ثبت هذا حكمنا بأنه إنما فعله لظهور أنه الصواب لأنه لم يكن
يجل له أن يخالف اجتهاده لاجتهادهما ، وقد علم أنه رضى الله
تعالى عنه خالفهما رضى الله تعالى عنها في أشياء لم توافق رأيه .
وبهذا يتدفع ما استدلل الشافعي عن أبي جعفر محمد بن علي رضى الله
تعالى عنه قال : كان رأى علي في الخمس رأى أهل بيته ولكن
كره أن يخالف أبا بكر وعمر رضى الله تعالى عنها - قال - أي
الشافعي - : ولا إجماع بدون أهل البيت لأننا نمنع أن فعله رضى
الله تعالى عنه كان ثقية من أن ينسب إليه خلافهما رضى الله
تعالى عنها . وكيف ! وفيه منع المستحقين عن حقهم في اعتقاده
فلم يكن منعه إلا لرجوعه وظهور الدليل) انتهى كلامه . فانظر
أيها المنصف الكامل أن كلام ابن الهمام هذا ليس محصوله كون
غير أبي جعفر محمد الباقر رضى الله تعالى عنه ذلك خلاف
الواقع فضلاً عن أن يفرع عليه ما فرعه المعترض عليه من
التفريعات الأربعة ، وإنما محصوله كلامه هذا أن سيدنا علياً رضى الله
تعالى عنه كان رأيه في أول الأمر على إثبات سهم ذوي القربى كما

نقله عنه الكريم بن الكريم بن الكريم محمد الباقر بن علي
زين العابدين بن سيدنا الحسين بن سيدنا علي بن أبي طالب رضي
الله تعالى عنهم ، ومع هذا سلك به سبيل أبي بكر وعمر رضي
تعالى عنهما كراهة أن يدعى بخلاف سيرتهما ، ثم رجع عنه فقال :
باسقاط سهمهم حتي صار رأيه وعمله رضي الله تعالى عنه موافقين
لرأي الخلفاء الثلاثة الأول الكرام رضي الله تعالى عنهم وعلمهم ،
فثبت أن مانقله عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
نور ولده سيدنا الباقر إما هو القول الأول له ، ويحتمل أنه لم
يصل إلى سيدنا الباقر قول جده سيدنا علي الثاني رضي الله تعالى
عنهما ، ويحتمل أنه وصل إليه وماتت عنده ذلك الرجوع ، ويحتمل أنه
وصل وثبت ولكن لم يقو عنده قوة القول الأول فإذا كان القول الأول
المروي عن جده علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه مقبولاً
عنده لقوة دليله لديه بين وجه عدم إعطاء جده علي رضي الله
تعالى عنه سهم ذوى القربى في أيام خلافته بقوله : (كره والله أن
يدعى بخلاف سيرة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما) فهذا
القول من الإمام محمد الباقر رضي الله عنه أفاد إفادة تامة بأن جده
الكريم أسد الله وأسود رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان من دأبه
المبارك ، وشيمته الغراء أنه إذا رأى في اجتهداه حكم مسئلة
شرعية على وجه مخصوص ألهم به من عند الله تعالى فإذا كان عمله
على ذلك الوجه مستلزماً لخلاف سيرة الشيخين رضي الله تعالى
عنهما ترك العمل برأيه الشريف ذلك المتحقق عنده كراهة أن

يدعى بخلاف سيرتهما واستحياء عنهما وأدباً بها لقوله صلى الله
تعالى عليه وسلم : (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) رضي
الله تعالى عنهما وهذا الطريق وإن كان ظاهر كلام ابن الهمام يقتضي
نفيه لكن كما ترى بمائله مانقله خاتمة الحديث في " عقوده "
عن الإمام العلامة الزاهد ولي الله الشيخ شهاب الدين ، وعن
الشيخ محي الدين القرشي كلاهما عن الإمام الشافعي ، ونقله
الشعراوي الشافعي في رسالته المسماة " بالعهود الحمديدية " عن
الشافعي أيضاً : (أنه لما دخل " بغداد " زار قبر الإمام أبي حنيفة
فحضرته صلاة الصبح فترك القنوت مع أنه يقول به فقبل
له : في ذلك فقال : استحيت من الإمام أن أقنت بحضرته
وهو لا يقول به) انتهى . وزاد القرشي عنه (ولم يجهز بالبسملة
أيضاً) انتهى . فتمسك بعض ولد سيدنا علي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهم بما رأوا أنه رأى سيدنا علي جدنا في هذه
المسئلة لما أنهم قد رأوا أن جهة عدم إعطاء سيدنا علي جدنا
رضي الله تعالى عنه ذوى القربى سهمهم ما كانت لإكراهة أن
يدعى بخلاف سيرة الشيخين رضي الله تعالى عنهما والأدب بهما ،
وحديث الاقتداء حلوه على ما إذا لم يكن فعلهما خلاف ظاهر
الحديث الذي عندهم فصار الحكم الأصل وهو إثبات سهم ذوى
القربى ثابتاً عن جدهم سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى
عنهم عندهم ، فثلهم في هذا كمثل ما ثبت عن الإمام محمد بن الحنفية في
ابن ملجم من أن ابن ملجم أشق الأولين والآخرين لخدسه الله

تعالى لما طعن علياً رضي الله تعالى عنه حين خرج في الغلس
 لصلاة الصبح بسيفه المسموم رجع إلى داره وأذن بالصلاة وقال :
 خذوا هذا السكّاب فإن بقيت حياً نعاقيه أشد العقوبة ولا نقتله ، وإن
 استشهدت فآتواوه قصاصاً فكتاب الله القصاص ، فأخذوه وحبسوه
 وسجنوه مردوداً محبوساً ، فأخبر بذلك الإمام محمد بن علي بن أبي
 طالب رضي الله تعالى عنهما المعروف " بابن الحنفية " وكان
 مجتهداً مطلقاً كآبيه ، فإن الولد الخلف سراييه فأخرجته من
 السجن فوراً وقتله قصاصاً فوراً بسيفه القاهر ، ولم يمهله ولورماناً
 يسيراً ، وكان أبوه علي رضي الله تعالى عنه حينئذ حياً فوصل
 إليه خبر ماجرى علي خلاف ما حكم ورأى ، فسكت ولم يؤاخذ
 ابنه محمداً بهذا الفعل ، لما قد علم من الصادق المصدوق صلى الله
 عليه وسلم من أن المجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران ، وإذا
 اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ، ولما علم من أن المجتهد لا يجوز له
 أن يقلد مجتهداً غيره إلا لعارض ، كما ثبت من فعله رضي الله عنه
 عدم إعطاء سهم ذوى القربى لهم لذلك العارض إلى أن رجع
 عن قوله الأول ووافق الخلفاء الثلاثة الأول رضي الله تعالى عنهم ،
 ورأى مارأوا - ورأيهم رأى شريف كامل - فنقول : سيدنا محمد
 الباقر رضي الله تعالى عنه مجتهد مطلق أيضاً فلا بأس إن وجد منه
 الحكم بخلاف قول جده علي رضي الله تعالى عنه باعتبار رأيه الثاني
 المرجوع إليه ، وبما وافق قوله باعتبار رأيه الأول
 الأول المرجوع عنه بعد ما أخبر عنه برأيه الأول

ونقله عنه في كلامه الطيب ؛ بل هذا أولى من حمل محمد
 ابن الحنفية عم أبيه رضي الله تعالى عنهما فإن كلا القولين الشريفين
 في هذا مروى عن جده الكريم رضي الله تعالى عنه كما صرح
 به ابن الهمام في كلامه ، ورأى محمد بن الحنفية ما كان إلا خلاف
 رأى أبيه رضي الله تعالى عنهما . وابن الهمام إذا ثبت عنده
 رجوع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه عن رأيه
 الشريف الأول نور دعواه ومذهبه باجتماع الخلفاء الأربعة وإجماع
 الصحابة عليهما .

وأيضاً كلام سيدنا أبي جعفر الداعي على ثبوت سهم ذوى القربى
 عند جده رضي الله تعالى عنهما وإخبار بذلك عنه . وكلام ابن الهمام
 لا يدل على عدم ثبوته عنده ، وعلى أن إخباره هذا خلاف الواقع ؛
 بل إنما يدل على أن جده علياً رضي الله تعالى عنه رجع عن القول
 الذي نقله عنه أبو جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه ، فكلام ابن
 الهمام يدل بصريحه على ثبوت الحكم المرجوع عنه رواية عن جده
 سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما ، وعلى أن إخباره
 هذا إخبار صادق أيضاً كسائر إخباراته . فنحقق من هذا أن ليس
 محصول كلام ابن الهمام هذا كون خبر سيدنا محمد الباقر رضي الله
 تعالى عنه خلاف الواقع ، فلا يجوز أن يتفرع عليه ما ذكره المعارض
 بعد من التفريع المردد الذي تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم .
 وأما السهو والنسيان وجوازهما وإن لم يقعا منسوبين في كلام
 ابن الهمام إلى سيدنا محمد الباقر لكن ما قام عندهما دليل يدل

على أنه معصوم عنها أو محفوظ عنها أو معصوم أو محفوظ عن واحد منهما والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر . وأثبت الدليل على ذلك وقام بالحكم بما ثبت به قررة عين المؤمنين بالانزع وبلا ارتياب . وكلام الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " والحافظ العيني والإمام القسطلاني في " شرحه " على " صحيح البخاري " وغيرهم ناطق بأنه يجوز السهو والنسيان على الأنبياء عليهم السلام في غير الأمور التبليغية . فيجب التأمل في هذا وإن كان التمسك بعروة الأدب الوثيق أحفظ وأحوط .

ثم إنه لم يعرف من كلام سيدنا محمد الباقر رضى الله تعالى عنه هذا أنه مذهب الأئمة من ولده ؛ بل المعلوم من كلامه هو أن أهل جده سيدنا علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه من أبناء الأربعة عشر وبناته التسع عشرة من الفاطميين وغيرهم وأبناء سيدنا الحسن وبناته وأبناء سيدنا الحسين وبناته وأبناء إخوتها وأخواتها وبناتهم ممن مضوا أو بقوا إلى الآن رضى الله تعالى عنهم ما كانوا - كلهم أو بعضهم أي بعض كان - يصدر عن إلا عن رأيه في هذه المسئلة خاصة ، وليس المراد عموم جميع المسائل وإلا لكان الحسنان الكريمان وأبناءهما مع أنهم كانوا مجتهدين على الإطلاق يجب عليهم تقليد رأى سيدنا علي رضى الله تعالى عنهم في جميعها ، وليس الأمر كذلك ، وقد عرفت من قصة محمد بن الحنفية ما يهدمه أيضاً . وإذا كان صدور هذا جائزاً عنه لكونه مجتهداً بناءً على أن المجتهد لا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين بالإجماع فلا بدع في جواز

صدور مثله عن الحسين الكرّمين وأولادهما ممن كان مجتهداً مطلقاً أداءً للواجب الذي ثبت بذلك الإجماع . فثبت أنه مادل كلام سيدنا الباقر على أن ما ذهب إليه في هذه المسئلة هو مذهب الأئمة من ولده ، فقله : (لترويج مذهبه ومذهب الأئمة من ولده ص ٥٣٨) فيه بحث وقد أشبعنا الكلام على قول سيدنا محمد الباقر رضى الله تعالى عنه هذا فيما قبل فارجع إليه فإنه عجيب . (١) وإذ لم يعرف مذهب الأئمة من ولد الباقر رضى الله عنهم في هذه المسئلة كيف يجوز الجزم بوافق مذهبهم بمذهب الباقر وآبائه الكرام رجماً بالغيب وما قال المعارض من (أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم) رجماً بالغيب لم يدل عليه كلام الباقر رضى الله تعالى عنه هذا ، على أن مذهب أهل السنة والجماعة من الأولياء والمحدثين والفقهاء وغيرهم أن الثاني عشر من الأئمة وهو محمد بن الحسن العسكري رضى الله تعالى عنها توفي في صباه ، وأن مهدي آخر الزمان غيره من ولد سيدنا الحسن المجتبي رضى الله تعالى عنها ، ومذهب الشيعة الشيعية أنه غاب في صباه في سرداب في الموضع الذي يسمى " بسر من رأى " فيكون فيه إلى أن يجئ وقت ظهور مهدي آخر الزمان فيخرج من سردابه وهو مهدي آخر الزمان . وكيف أمكن للمعارض إثبات أن مذهبه ولو في هذه المسئلة خاصة وافق مذهب الباقرين من أئمة أهل البيت الطاهرين رضى الله

(١) . راجع الجزء الأول ص ١٠٣ و ص ٩٤ حتى ٩٧ من هذا

تعالى عنهم ، وقد عرفت أنه لادلالة في كلام سيدنا الباقر هذا على هذا أصلاً .

وأما قول الشافعي (لا إجماع بمخالفة أهل البيت وبدون أهل البيت) فيصدق بأن يشد واحد من أهل البيت ممن انعقد بهم الإجماع وهو ههنا سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بدلالة سباق الرواية على رأيه الأول ، وليس المراد به ههنا سيدنا محمد الباقر لأن الإجماع اجتماع مجتهدي عصر واحد ، والإجماع الذي نقله ابن الهمام بناء على رأيه الثاني رضي الله تعالى عنه ما عهد عهده أنه ولد حينئذ سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه فلا يدفع ذلك الإجماع مخالفته فقط . وأيضاً لا يمكن أن يراد " بأهل البيت " في كلام الإمام الشافعي هذا المعنى الذي ذكره المعترض أولاً ، والمعنى الذي قال به الشيعة ، ومعنى الأئمة الإثني عشر لما ذكرنا في الإمام الثاني عشر .

وإذ قد تحقق أن كلاماً بما ذكره المعترض على ابن الهمام من الأمور الموحشة التي تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم لم يصدر شئ منها عن الإمام ابن الهمام فتلك الأمور إنما صدرت من المعترض في جناب سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه لأن الحاكى الكاذب المعلوم كذبه يجعل منشأ لذلك المحكى على ما صرحنا به عبارات كتب الفقه المعتمدة . وأيضاً لم يصدر من ابن الهمام رد ما رواه الإمام الباقر رضي الله تعالى عنه وأخبر به ولا دل عليه كلامه أصلاً لما مر .

قوله فالجميعية كل الجميعية على الأمة أن خلت كتب المذاهب الأربعة الخ (ص ٤٣٨)

قلت : قد خلت كتب المذاهب الأربعة عما لم يثبت عنهم رضي الله تعالى عنهم . وأما ما وجدوا فيه شيئاً ثابتاً عنهم كأحاديث سيدنا علي وأقواله وكلماته ، وأحاديث سيدنا الحسين وأقوالها ، وأحاديث سيدتنا فاطمة وأقوالها ، وأحاديث من بعدهم من أئمة أهل البيت وأقوالهم فقد ذكروه في كتبهم كما أنهم لم يذكرُوا عن الخلفاء الثلاثة الأول في كتبهم من الأحاديث والأقوال إلا ما ثبت عنهم فخلت كتبهم عن مذاهبهم أيضاً . وكذلك باقى الصحابة وجميع التابعين ومن بعدهم سوى الأئمة الأربعة قد خلت كتب المذاهب الأربعة عن مذاهبهم ، فلا جميعية أصلاً فضلاً عن أن تكون كل الجميعية وإن كانت فهي أمر مشترك لا تخصيص لها بخلو كتب المذاهب الأربعة عن مذهب أئمة أهل البيت لما مر . أو ليس الكذب حراماً مطلقاً حتى على الكافر فليس في حرمة الكذب على الخلفاء الثلاثة الأول وعلى أئمة أهل البيت وعلى سائر الصحابة وعلى التابعين وعلى من بعدهم ريب أصلاً وقطعاً . فهل هذا إلا مؤاخذه من المعترض بما لا يجوز الأخذ به ! وتجاوز عن حدود الله وتعد عنها (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) . وأما الرافضة الطاغية فكتبهم المقررة مملوءة عن مذاهبهم المخترعة عليهم الموضوعة

المفتراة عليهم وهم برآء عنها ، على أن مذهب أبي حنيفة هو عين مذهب أهل البيت الطاهرين فقد قال خاتمة المحدثين الحافظ الشافعي صاحب " السيرة الشامية " في كتابه " عقود الجمان " (إن من مشايخ أبي حنيفة محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبا جعفر الباقر ، وإن من مشايخه جعفر الصادق ابنه ، وأن من أخذ عنه جعفر الصادق ومحمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) انتهى . وقال فيها أيضاً (وعن أبي حمزة الثمالي قال : كنا عند الإمام أبي جعفر محمد بن علي فدخل عليه أبو حنيفة ، فسأله عن مسائل فأجابته محمد بن علي ثم حاجه أبو حنيفة فقال له أبو جعفر : ما أحسن هديه وسمته ، وما أكثر فقهه) وقال أيضاً فيه : (وروى أبو المؤيد الخوارزمي عن البحري قال : دخل أبو حنيفة على جعفر الصادق فلما نظر إليه قال : كائني أنظر إليك وأنت تحيي سنة جدي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما درست ، وتكون مفزعا لكل ملهوف وغياثا لكل مهموم ، بك يسلك المتحبرون إذا وقفوا ، وتهديهم إلى الواضح من الطريق إذا تحبروا) انتهى . (١) وظهر من هذا أن أبا حنيفة

(١) قلت : وروى صدر الأئمة الإمام الموفق بن أحمد المكي في كتابه " مناقب الإمام الأعظم " بسنده إلى الإمام الحافظ العارضي : " قال أخبرنا إبراهيم بن علي الترمذي أنبا عبيد بن مسلم ببغداد عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد قال :

كنا مع جعفر بن محمد جلوساً في " الحجر " فجاء أبو حنيفة فسلم وسلم عليه جعفر وعانقه وسأله حتى سأله عن الخدم فلما قام قال له بعض أهله : يا ابن رسول الله ما أراك تعرف الرجل ، فقال : ما رأيت أحق منك أسأله عن الخدم وتقول : تعرف هذا ؟ هذا أبو حنيفة من أقسه أهل بلده ، (ج - ٢ ص ٣٣٠)

وروى صدر الأئمة بسنده إلى المحدث الصيعري شيخ الخطيب

قال :

" حدثنا عبد الله بن محمد أنبا مكرم بن أحمد أنبا ابن عتيبة أنبا ابن ساعدة أنبا أبو يوسف قال : كان أبو حنيفة في المسجد الحرام يفتي الناس فوقف عليه جعفر ابن محمد فظن له ققام مم قال : يا ابن رسول الله لو شعرت بك أول ما وقفت ما رأي الله أقعد وأنت قائم ، فقال له : اجلس يا أبا حنيفة فاجب الناس فعلى هذا أدركت آبائي " (ج - ٢ ص ٦٦)

وقد ذكرنا قول جعفر الصادق لأبي حنيفة رضي الله عنها : أنت سيد العلماء - من روايته الشعراني في " التعقيبات على الدراسات " وقال صدر الأئمة في " المناقب " (ج - ١ ص ٢٥٤) ما نصه : " قلت : أورد الثقة في تصنيفه " مناقب لأبي حنيفة " رحمه الله فقال : فظن موسى بن جعفر الصادق إلى أبي حنيفة فقال له : أنت النعمان ، فقال : كيف عرفتني ؟ فقال قال الله تعالى : " سيأهم في وجوههم من أثر السجود " (ج - ١ ص ١٨)

محمد عبد الرشيد النعماني

أخذ العلوم الظاهرة والباطنة واللدنية عن الإمامين سيدنا الباقر والصادق رضي الله تعالى عنهم ، والظاهر أن مذهب الآخذ مذهب المأخوذ عنه مالم يتبين خلافه . ومن المعلوم أنه لم يتبين خلافه بد لاسيما وقد أخبر الصادق الصدوق رضي الله تعالى عنه عن شأنه وشأن ظاهره وباطنه وعلو شأنه في المعرفة بالله تعالى بقوله : (وأنت تحيي سنة جدى بعد ما درست) وعن كمال معرفته بالله تعالى وولايته وكشفه بقوله : (وتهديهم إلى الواضح من الطريق إذا تحيروا) ومن المتبين المعلوم أن ليس مذهب سيدنا الصادق وآبائه وولده المطهرين المعظمين إلا سنة جدهم الكريم صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم . وأو قال قائل كالأفضة أن مذهبهم غير مذهب أبي حنيفة ألبتة ، فهو ممن يرد خبر الصادق رضي الله تعالى عنه هذا ، وإذا مما لا يرضى الله تعالى به ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولا يلزم منه أن يكون متطابقين في كل جزئ جزئ وكل فرع فرع ، وإنما التطابق بينهما في أغلب الجزئيات والفروع بعد المطابقة بينهما في الأصول الشريفة . وإذا تحقق هذا يجب على من يعتقد العصمة فيهم وعلى من يعتقد أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم أن المهدي رضي الله تعالى عنه إذا ظهر في آخر الزمان ، وأن عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين ينزل على الأرض يعملان بمذهب أبي حنيفة الذي هو مذهب أهل البيت ، ويجب أن يكون إنكار هذا عنده إنكار خبر سيدنا الصادق رضي الله تعالى عنه . وقد تحقق أيضاً أنه إذا وجد في كتب المذاهب الأربعة شيء من مذاهب أهل البيت فلا يعارض في كتبهم بمثل ما ذكره المعترض

بل إنما يعارض به فيها بما يكون قابلاً للمعارضة . فقوله : (ثم إذا وجد فيها شيء من ذلك يعارض بمثل هذا ص ٤٣٨) باطل " والرسالة " (التي ألفها المعترض في انتقاد الموضع الثاني من هذين الموضعين على ابن الهمام بكفى في جوابها ما ذكرناه ههنا وبغنى هذا عنه فإذا بطل الأساس بطل ما بنى عليه المعترض كما مر ، وقد عرفت مما ذكرناه ههنا أن تكلم المعترض على الموضع الأول منها في كلامه الذي تقدم وفي كلامه الذي سيجي على وجه الاعتراض على ابن الهمام باطل أشد البطلان ، ولا مساغ له .

وقال خاتمة المحدثين في " العقود " أيضاً (كان أو حنيفة من أعيان الحفاظ والمحدثين ، ومن كبار حفاظ الحديث ، وذكره الحفاظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه " المتع " وفي طبقات الحفاظ " من المحدثين في الحفاظ منهم ، (١) قال : ولقد أصاب وأجاد ، ولولا كثرة إعتنا به بالحديث مائتياً له إمتنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطها من الأدلة ، وعدم ظهور حديثه في الخارج لا يدل على عدم اعتنا به بالحديث كما زعم بعض من يحسده . وإنما قلت الرواية عنه وإن كان منسج الحفاظ لا اشتغاله عن الروايات - أي الحديثية - باستنباط المسائل من الأدلة كما كان أجلاء الصحابة كابي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل من الرواية حتى قلت

(١) قلت : وكذلك الحفاظ ابن عبد الهادي الحنبلي والجلال السيوطي الشافعي ، وقد مر ما نقله المؤلف من نص كلام الحفاظ ابن عبد الهادي (ج - ١ ص ٥)

وقال الحافظ السيوطي في كتابه "طبقات الحفاظ" - وتسنخه
الخطية "مفوظة" في خزائنه "بيرجهندو" من مضافات حيدرآباد السند
ما نعه :

"أبو حنيفة" النعمان بن ثابت التيمي الكوفي فقيه أهل
العراق وإمام أصحاب الرأي ، وقيل أنه من أبناء فارس ، رأى
أنساً ، وروى عن حماد بن أبي سليمان وعطاء وعاصم بن أبي
النجدود والزهرى وقتادة وخلق ، وعنه ابنه حماد ووكيع
وعبد الرزاق وأبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن وزفر
وخلائق . وقال العجلي : كان خزازا يبيع الخبز ، وقال ابن معين :
كان ثقة لا يحدث من الحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث
بما لا يحفظ . وقال عبد الله بن المبارك : ما رأيت في
الفقه مثله . وقال مكي بن إبراهيم : كان أعلم أهل زمانه
وما رأيت في الكوفيين أوسع منه . وقال الشافعي : الناس
في الفقه عيال على أبي حنيفة ، وسئل يزيد بن هارون أي
أفقه أبو حنيفة أو سفيان فقال : سفيان أحفظ للحديث
وأبو حنيفة أفقه ،

أكره أبو حنيفة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً ، وكان
يحجى الليل صلاة ودعاء ، وتضرعاً . ولد سنة ثمانين ومات
سنة خمسين ومائة ، وقيل إحدى وخمسين وقيل ثلاث " ١ هـ
محمد عبد الرشيد النعماني

روايتهم بالنسبة إلى كثرة إطلاعهم ، وكثرت رواية من دونهم
بالنسبة إليهم - وهكذا الإمام مالك والشافعي لم يرويا إلا القليل
بالنسبة إلى ماسمعهما ، كل ذلك لاشتغالهما باستخراج المسائل من الأدلة
انتهى . وقال بعض العلماء : (وعن إبراهيم الحارثي قال : قلت لأحمد بن حنبل :
من أين لك هذه المسائل الدقيقة قال : من كتب محمد بن الحسن)
انتهى وقال الحافظ العسقلاني في "تهذيب التهذيب" : (وعن اسماعيل
ابن حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت قال : ذهب جدى ثابت إلى علي
وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته . وقال محمد بن سعد العوفي
سمعت ابن معين يقول : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما
يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه ، وقال : صالح بن محمد الأمدى عن
ابن معين قال : كان أبو حنيفة ثقة في الحديث ، وقال أبو وهب محمد
ابن مزاحم سمعت ابن المبارك يقول : أفقه الناس أبو حنيفة ، ما رأيت
في الفقه مثله ولولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان كنت
كسائر الناس ، وقال ابن أبي خيثمة حدثنا سليمان بن أبي شيخ قال :
كان أبو حنيفة ورعاً سخيّاً ، وعن محمد بن عيسى قال : سمعت روح
بن عباد يقول : كنت عند ابن جريج فأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع
وتوجع وقال : أي علم ذهب . وقال أحمد بن علي القاضي سمعت
يحيى بن معين يقول : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : لا تكذب الله
ما سمعنا أحسن من رأى أبي حنيفة وقد أخذنا أكثر أقواله . وقال
الربيع وحرمله : سمعنا الشافعي يقول : الناس عيال في الفقه على
أبي حنيفة . وقال الحسن بن عمار لما فرغ من غسل أبي حنيفة بعد موته

رحمك الله تعالى وغفر لك لم تغطر منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد بيمينك بالليل منذ أربعين. وقال الصغاني عن ابن معين قال: سمعت عبيد بن أبي قرة يقول: سمعت يحيى بن الضريس يقول: شهدت سفیان وأباه رجل فقال: ما تنقم على أبي حنيفة قال: وما له؟ قال: سمعته يقول: أخذ بكتاب الله تعالى، فإن لم أجد فبسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن لم أجد فبقول الصحابة أخذ بقول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم. فلما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وعطاء فقوم اجتهدوا فاجتهد كما اجتهدوا ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً، فرضى الله عنه وأسكنه الفردوس آمين) انتهى كلام الحافظ في "تهذيب التهذيب" وقال خاتمة المحدثين الشامي في "العقود" أيضاً (عن ابن المبارك قال قال سفیان الثوري: كان أبو حنيفة والله شديداً لأخذ العلم ذاباً عن المحارم متبعاً لأهل بلده لا يستحل أن يأخذ إلا بما صح من آثار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، شديد المعرفة بتناسخ الحديث ومتسوخه، وكان يطلب أحاديث الثقات والآخر من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم. وعن نعم بن عمر قال: سمعت أبا حنيفة يقول: عجباً للناس يقولون أفني بالرأي ما أفني إلا بالأثر. وعن الحسن بن زياد قال قال الإمام أبو حنيفة: ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ما أجمع عليه الصحابة، وأما ما اختلفوا فيه فتخير من أقاربهم أقربهم إلى كتاب الله تعالى والسنة ونجته، وما جاوز ذلك فالاجتهاد بالرأي. وعن القضايل

ابن عياض قال: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح إتبعه وإن كان عن الصحابة والتابعين فكذلك، وإلا قاس فأحسن القياس، وعن أبي حمزة السكري قال: سمعت أبا حنيفة إذا جاء الحديث عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم أعدل عنه إلى غيره وأخذ به. وروى ابن كاس عن الحافظ عبد العزيز بن أبي رواد قال من أحب أبا حنيفة فهو سني، ومن أبغضه فهو مبتدع. ورواه أبو محمد الحارثي عن الحافظ المذكور بلفظ بيننا وبين الناس أبو حنيفة فمن تولاه وأحبه علمنا أنه من أهل السنة، ومن أبغضه علمنا أنه من أهل البدعة، وعن أبي غسان قال سمعت إسرائيل يقول: كان نعم الرجل النعمان ما أحفظه لكل حديث فيه فقه وما أشد فحظه عنه، وذكر الهمداني في "الخرائج" أن أبا حنيفة لما حج حجة الوداع شاطر بماله مع السدنة - أي خدام بيت الله - واستخلى الكعبة، فقام على رجل وقرأ نصف القرآن، ثم قام على رجله الأخرى وختم النصف - أي الباقي - وقال: يارب عرفتك حق المعرفة وما عبدتك حق العبادة، فهب لي نقصان الخدمة بكامل المعرفة، فزودي من زاوية البيت عرفت فأحسنيت المعرفة وخدمت فأحسنيت الخدمة غفرنا لك ولمن كان على مذهبك إلى قيام الساعة. وعن الحافظ الناقد يحيى ابن معين أنه سئل هل حدث سفیان عن أبي حنيفة قال نعم كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله تعالى) انتهى (١) وقد ذكر صاحب العقود في "عقوده" جماعات من

(١) وقال الامام الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفي في "تخريج

أحاديث الاختيار“ في بحث حديث ”من كان له إمام لقراءة الإمام له قراءة“ ما نصه :

” نقل المزي في كتابه ”تهذيب الكمال“ عن يحيى ابن معين أنه قال : أبو حنيفة ثقة في الحديث . وروى ابن خسر في ”مسنده“ حدثنا الشيخ أبو منصور الشيعي قال حدثنا القاضي أبو القاسم التنوخي حدثنا أبي حدثنا أبو بكر حدثنا أحمد سمعت يحيى بن معين يقول : وهو يسئل عن أبي حنيفة ثقة هو في الحديث ؟ فقال : نعم ثقة ثقة كان والله أروع من أن يكذب وهو أجل قدراً من ذلك ، وسئل عن أبي يوسف فقال : صدوق ثقة ، وروى الإمام الأجل عبد الخالق تاج الدين بن أسد بن ثابت في ”معجمه“ : حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن عمر الصوفي الباغيان بإصبهان حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة إجازة (وأخبرنا) محمد بن أبي زيد بن محمد يعرف بحكمته بإصبهان حدثنا أبو نصر محمد بن أبي الرجاء بن أبي النصر المؤدب حدثنا عبد الرحمن ابن مندة حدثنا عبد الصمد القاضي حدثنا نصر بن أحمد المطوعي أبو منصور حدثنا أبو القاسم أحمد بن حم الفقيه سمعت عبد الله بن محمد المصري يقول سمعت يحيى بن معين يقول : أبو حنيفة ثقة في الحديث وأبو يوسف كذلك ، وهو أكثر حديثاً ،

وأما مناقبه وفضائله

حفاظ الحديث الأجلاء البارعين ونقل عنهم أنهم أثبتوا على الإمام أبي حنيفة ثناء حسناً جميلاً ، وأورد فيهم الإمام أحمد بن حنبل أيضاً ، فليطلع من هذا الكلام على كمال أبي حنيفة في علم الحديث وعلى أنه من الحفاظ المحدثين المتقنين البارعين ، وعلى كماله في المعرفة بالله تعالى ، وعلى أن دعوى كمال المعرفة والولاية التامة فيه صادقة بوجوه شتى يخبر بها ما نقلناه . وقال الشعراوي في كتابه المسمى ”بالمنهج المبين“ (ان المذاهب الأربعة مأخوذة من من السنة منسوجة من الشريعة خصوصاً مذهب الإمام الأعظم وإمام الأقدم إلا أن استنباطاته تدق عن بعض الفهوم ، ولا تنكشف إلا على صاحب الكشف الصحيح) انتهى . وقد أتى الشعراوي في كتابه ”طبقات الأولياء الكبار“ والمناوي في ”طبقاتهم“ أسماء

كالبدري لا تخفى ليلاً اشعته الأعلی أكمه لا يعرف القراء وقال في ”التهذيب“ : روى نصر بن علي عن الخريبي قال : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل وأحسنهم عندى الجاهل “

٥١

كذا وأيت مكتوباً بقلم العلامة إبراهيم بن المؤلف على ظهر جزء الفقه في تحرير الفنا ساء ”وصول الفنا في تحرير الدفوف مع الجلال والفنا“ وهذا الجزء محفوظ في مجموع رسائله الخطية بمدرسة ”مظهر العلوم“ بكراتشي .

محمد عبد الرشيد النعماني

الأئمة الأربعة وعندهم من جللتهم ، وذكرنا كثيراً من مناقبهم وأحسننا ، فأجادا والله درهما . وقال العارف شعيب الحريفيش اليمني الشافعي في كتابه " الروض القائق في المواضع والصدقائق " (وعن السيد الشريف أبي عبد الله بن علي الحسيني قال أخبرني أبو العباس مسلمة بسنده إلى الضمري قال : كان أبو حنيفة حسن السمات والوجه والثوب والفعل والمواصاة لكل من أضاف به ، ومن أحسن الناس منطقاً ، سقطت في حجره حبة فقام الناس عنه فنفض الحبة وهو في مكانه ولم يتغير . وعن أبي نعيم أنه كان يقول : كان أبو حنيفة حسن الوجه والثياب ، طيب الريح حسن المجلس ، شديد الكرم ، حسن المواصاة لإخوانه ، وكان عابداً زاهداً عارفاً بالله تعالى محائفاً منه مريداً وجه الله بعلمه . وقال علي بن أبي يزيد الصدائي قال : رأيت أبا حنيفة ختم القرآن في شهر رمضان ستين ختممة بالليل وختممة بالنهار . وكان أبو حنيفة يقول : ما جاءنا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبلناه على الرأس والعين ، وما جاءنا من الصحابة اخترناه ولم نخرج عن قولهم ، وما جاءنا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال . وقال شريك النخعي رحمه الله تعالى قال : كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى طويل الصمت دائم الفكرة قليل الحادثة للناس . وهذا من أوضح الأمارات على علم الباطن والإشتغال بمهمات الدين فمن أوتي الصمت والزهد فقد أوتي العلم كله . وعن جعفر بن الحسن قال : رأيت أبا حنيفة في المنام فقلت : ما فعل الله بك قال : غفرتي .

وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن قال : رأيت في المنام كأن نجماً سقط من السماء فقبل أبو حنيفة ، ثم سقط آخر فقبل مسرعاً ، ثم سقط آخر فقبل سفيان ، فمات أبو حنيفة قبل مسرعاً ثم سفيان . وعن صدقة المقابري - وكان مجاب الدعوة - قال : لما دفن أبو حنيفة في مقابر " الخيزران " سمعت صوتاً في الليل ثلاث ليال يقول

ذهب الفقيه فلا فقيه لكم فاتقوا الله وكونوا خلفاء
مات تيمان فمن ذا السدى يحبي الليل إذا ما سجعاً
أى أظلم .

ولبعضهم في وفاته رضى الله عنه

ولأبي حنيفة في العلوم سوابق
وتزهد وتعبد وتفرد
له يوم حان فيه حمامه
ويعلو وقار نفسه وسكينة
وقاموا صفوفاً للصلاة كأنهم
تحفهم فيها الملائك خشعاً
وقد حسد المسك التراب لطيبه
وفتحت الجنات يوم قدومه
وكم من منامات رآها أولو النهي
وكم من علوم واجتهاد وفقهه
وكم حل إشكالات وكم من أدلة
ومناقب وعوارف وحقائق
وعوارف ومعارف وطرائق
كادت له تهوى جبال شواهد
وكل فؤاد قد غدا وهو خافق
سطور وهاتيك البقاع مهابق
ومن حوله حور حسان عوائق
يقبر له فالطيب من ذاك عابق
يقبله رضوانها ويعانق
فها هي بالإسناد عنه توافق
يصون حماها حافظ منه صادق
تشدد إلى معناه فيها الأناثق

وحدث عن خير الوري عند قبره
وأحيى بعلم الفقه سنة أحمد
أحن إليه كل وقت وأنثى
لأن أوصلتني أرض نجد مطيبي
كحللت عيوني من تراب ضريحه
عليه صلاة الله ثم سلامه
انتهى كلام العارف الحريفيش . وقال العارف الفقيه في
"الدر المختار" (إن محمداً صنف في العلوم الدينية تسع مائة
وتسعة وتسعين كتاباً ، ومن تلامذته الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ،
وتزوج بأب الشافعي ، وفوض إليه كتبه وماله فبسيبه صار
الشافعي فقيهاً . ولقد أنصف الشافعي حيث قال : من أراد
الفقه فليزِم أصحاب أبي حنيفة فإن المعاني قد تيسرت لهم ، والله
ما صرت فقيها إلا بكتب محمد بن الحسن . وقال اسماعيل بن أبي
رجاء : رأيت محمداً في المنام فقلت له . ما فعل الله بك قال :
غفر لي ثم قال : لو أردت أن أعذبك ما جعلت هذا العلم فيك
فقلت له : أين أبو يوسف قال : فوقنا بسدر جنتي قلت :
فأبو حنيفة قال : هبات ذاك في أعلى عليين . كيف ! وقد صلى
الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة ، وحج خمسين وحججة .
ورأى ربه في المنام مائة مرة ، وقال مسعر بن كدام : من جعل
أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف ، وقال فيه .
حسبي من الخيرات ما أعدته يوم القيامة في رضا للرحمان

دين النبي محمد خير الوري ثم اعتقادي مذهب النعمان
وعنه صلى الله عليه وسلم : إن آدم افتخرني ، وأنا افتخر
رجل من أمي اسمه نعمان ، وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمي ،
قال في "الضياء المعنوي" وقول ابن الجوزي : إنه موضوع
تعصب لأنه روى بطرق مختلفة . (١) ومناقبه أكثر من أن
تخصر ، وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلدين كبيرين وسماه
"الإنتصار لإمام أئمة الأمصار" وصنف غيره أكثر من ذلك
(١) قلت : قال الحافظ أبو بكر الخطيب في كتابه "تاريخ بغداد" :

"أخبرني القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي ، وأبو عبد
الله أحمد بن أحمد بن علي القصري قالا : أخبرنا أبو زيد
الحسين بن الحسن بن علي بن عامر الكندي - بالكوفة -
أخبرنا : أبو عبد الله محمد بن سعيد البورقي المروزي حدثنا :
سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر حدثنا : بشر بن
يعقوب قال : أخبرنا الفضل بن موسى السيناني عن محمد بن
عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : (إن في أمي رجلاً - وفي حديث القصري -
يكون في أمي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة . هو
سراج أمي ، هو سراج أمي) . قال لي أبو العلاء الواسطي :

والحاصل أن أبا حنيفة من أعظم معجزاته صلى الله عليه وسلم وحسبك من مناقبه أشهر مذهبه ما قال قولاً إلا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام ، وقد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه الصلاة والسلام ، وهو كالصديق رضى الله تعالى عنه له أجره وأجر من دون لفقه وفرع أحكامه على أصوله العظام إلى يوم الحشر والقيام

كتب عنى هذا الحديث القاضي أبو عبد الله الصيمرى . قلت : وهو حديث موضوع تفرد بروايته البورق " (ج - ١٣ ص ٣٣٥)

وقال الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثرى رحمه الله فى "تائيب الخطيب" :

"أقول : استوفى طرقه البدر العينى فى "تاريخه الكبير" واستصعب الحكم عليه بالرفع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة وقد قال بعد : أن ساق طرق الحديث فى "تاريخه الكبير" : فهذا الحديث كما ترى قد روى بطرق مختلفة ومتون متباينة ورواة متعددة عن النبى عليه الصلاة والسلام - فهذا يدل على أن له أصلاً ، وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم ينكروته وبعضهم يدعون أنه موضوع ، وربما كان هذا من أثر

التعصب . ورواة الحديث أكثرهم علماء ، وهم من خير الأئمة فلا يلحق بحالهم الاختلاق على النبى - عليه الصلاة والسلام - مع علمهم بما روى من الوعيد فى حق من كذب على النبى - عليه الصلاة والسلام - متعمداً اهـ . ونص ما قاله أيضاً فى ترجمته : أبى حنيفة فى كتابه فى رجال الطحاوى المسمى (مقاييس الاختيار) : وكل طريق من هذه الطرق على وجوه مختلفة فى المتن والاسناد بينا جميع ذلك فى ترجمته : أبى حنيفة فى "تاريخنا البدرى" . والمحدثون ينكرون هذا الحديث ، بل أكثرهم يدعون وضعه ولكن اختلاف طرقه ومتونه ورواته يدل على أن له أصلاً والله أعلم بالصواب اهـ وعالم مشطهد طول حياته ، يموت ، وهو محبوس بم يعم علمه البلاد من أقصاها إلى أقصاها شرقاً وغرباً ويتابعه فى فقهاء شطر الأئمة المحمديه بل ثلثاها على توالى القرون رغم مواصلة الخصوم من بقاء ومحدث ومورخ مناصبه العداء له ثراً جلل لا يستبعد أن يغير به النبى - صلى الله عليه وسلم - على أن يكون من الأنبياء الغيبية . . . وسلطان فقهاء مما يهر الإخبار وليس عرفان منزلته فى العلم مما يحتاج إلى حديث يختلف فيه العلماء . وإنما مقتا هذا الكلام لتحريف أقوال الناس فيه " (ص ٣ طبعه السيد عزة العطار الحسينى مؤسس مكتبة : نشر الثقافة الإسلامية بمصر) .

محمد عبد الرشيد النعماني

وهذا يدل على أمر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام ، كيف لا ! وقد اتبعه على مذهبه كثير من الأولياء الكرام ممن اتصف بثبات المجاهدة ، وركض في ميدان المشاهدة كإبراهيم بن أدهم ، وشقيق البلخي ، ومعروف الكرخي ، وأبي يزيد البسطامي ، وفضيل بن عياض ، وداؤد الطائي ، وأبي حامد اللقاف ، وخلف بن أيوب ، وعبد الله بن المبارك ، ووكيع بن الجراح ، وأبي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى له عدة أن يستقصي ، فلو وجدوا شبهة فيه ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه . وقد قال الأستاذ أبو القاسم القشيري في "رسالته" مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة سمعت الأستاذ أبا علي الدقاق يقول : أنا أخذت هذه الطريقة من أبي القاسم النصرآبادي ، وقال أبو القاسم : أنا أخذتها من الشبل ، وهو أخذها من الجنيد البغدادي ، وهو أخذها من السري السقطي ، وهو من معروف الكرخي ، وهو من داؤد الطائي ، وهو أخذ العلم والطريقة من أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم ، وكل منهم أننى عليه وأقر بفضلته فمعجبا لك يا أخى ألم تكن لك أسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار أكانوا متهمين في هذا الإقرار والإفتخار ؟ وهم أئمة هذه الطريقة وأرباب الشريعة والحقيقة ، ومن بعدهم في هذا الأمر فليهم تبع ، وكل ما خالف ما اعتمدوه مردود ومبتدع . وبالحيلة فليس أبو حنيفة في زهده وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك . وما قال فيه ابن المبارك .

لقميد زان البلاد ومن عليها بأحكام وآثار وفقه فإني في المشرقين له نظير بيت مشمراً سهر الليالي فن كافي حنيفة في علاه رأيت العائنين له سفاهاً وكيف يحل أن يؤذى فقيهه وقد قال ابن ادريس مقالاً بأن الناس في الفقه عيال فلعنة ربنا أهداد رمل انتهى كلام صاحب "الدر المختار" . وزاد في "مسند الخوارزمي" أولياء كباراً قلدوا أبا حنيفة فقال (ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وحفص بن غياث ، وحيان وعلى ابنا متدل ، والقاسم بن معن ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود) انتهى . وزاد في "سفيينة الأولياء" إسمي بشر الحافي وعبد الله بن زيد ، فيمن قلده من العرفاء بالله تعالى . وقد اتبعه على مذهبه كثير من كبار المحدثين أيضاً كالإمام الكبير للجمع على جلالته وثقته وكرمه ذكره العيني في "شرح البخاري" ووكيع بن الجراح كما في "تهذيب التهذيب" وكيحيى بن سعيد القطان كما في "طبقات الحنفية" للشيخ عبد القادر القرشي ، وكسعر بن كدام كما في "الطبقات" المذكور أيضاً ، وكثيرهم من الأئمة المحدثين الأعلام

الذين لا يخصصهم عدد. وقال الجافظ في "تهذيب التهذيب" وعن الخريزي قال : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل) انتهى وكان الخطيب البغدادي ممن حسده كثيراً فنصف كتاباً طعن فيه أبا حنيفة وذكر فيه بعض مناقبه أيضاً مراعاة لظاهر تعظيم الإمام كالمعارض. وقد رد عليه كثيرون من العلماء الأعلام والأولياء الأفخام والمحدثين الكرام والفقهاء العظام حتى صار بذلك مطعوناً فيها بينهم طعناً شديداً والأمر كذلك. والإمام يرى مما نسب الخطيب إليه ورد عليه سبط ابن الجوزي في مجلدين كبيرين، وخاتمة المحدثين الشافعي في "عقود الجبان" أيضاً رداً بليغاً، وقد سمى بعضهم المصنف الذي صنّفه في رده "السهم المصيب في كبد الخطيب" وبعضهم مصنفه الذي صنّف في رده أيضاً "الصارم المصيب في جنان الخطيب" وقد سمعت قول ابن المبارك - وهو جبل من جبال الله في الحديث والدين - في آخر أبياته من الدعاء على من حط قدر الإمام أبي حنيفة.

قوله فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله تعالى عليهم أجمعين (١) (ص ٤٣٨)

قلت : لم يدل دليل بين علي صدق هذه الدعوى. وما

(١) قال في "الدراسات" :

"فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله تعالى عليهم أجمعين يحرمون الرأي والقياس وإنما عملهم على النصوص والآلهام والكشف والفهم" ١٥

قلت : قال العلامة ابن تيمية في "منهاج السنة" "القياس - ولو أنه ضعيف - هو خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين، فإن كل من ادّعى العلم وانصاف يعلم أن مثل مالك والليث بن سعد والاوزاعي وأبي حنيفة والثوري وابن أبي ليلى، ومثل الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور أعلم وأتقن من العسكريين المشاهير. وأيضاً فهؤلاء خير من المنتظر الذي ينام ما يقول، فإن الواحد من هؤلاء إن كان عنده من يقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن النص الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم على القياس بلاريب وإن لم يكن عنده نص ولم يبق بالقياس كان جاهلاً. والقياس الذي يفيد الظن خير من الذي لا علم معه ولا من" ١٥ (ج - ٢ ص ٨٩).

وقال أيضاً في موضع آخر من الكتاب المذكور :

"القول بالرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان خير من الأخذ بما ينقله من يعرف بكثرة الكذب ممن يصيب ويخطئ نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم. ولا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك وابن أبي ذيب وابن الماجشون والليث ابن سعد والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وشريك وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد اللؤلؤي والشافعي واليوحى والمزني وأحمد بن حنبل وأبي داود السجستاني

والأئمة وإبراهيم الحري والبخاري وعثمان بن سعيد الدراسي وأبي بكر بن خزيمة ومحمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وغير هؤلاء إلى اجتهدهم واعتبارهم مثل أن يعلموا منه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت عنه ويجتهدوا في تحقيق مناط الأحكام وثبوتها وتخريجها خير لهم من أن يتمسكوا بنقل الروايف عن العسكريين وأمثالها، فإن الواحد من هؤلاء لا علم بدين الله ورسوله من العسكريين أنفسهم فلو افتاه أحدهما بفتيا كان رجوعه إلى اجتهد أول من رجوعه إلى فتيا أحدهما بل ذلك هو الواجب عليه. فكيف إذا كان ذلك نقلاً عنها من مثل الرافضة! والواجب على مثل العسكريين وأمثالها أن يتعلموا من مثل الواحد من هؤلاء. ومن المعلوم أن علي بن الحسين وأبا جعفر وجعفر بن محمد كانوا هم العلماء الفضلاء وأن من بعدهم لم يعرف عنهم من العلم ما عرف عن هؤلاء وسع هذا فكانوا يتعلمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم" (ج - ١ - ص ٢٣١ و ٢٣٢) محمد عبد الرشيد النعاني

ذكره الشعراوي في "الواقف" فلا يدل عليه فإن كلام سيدنا الطاهرين من الآباء والأبناء رضي الله تعالى عنهم، وجميع الأئمة للصادق رضي الله تعالى عنه إنما هو في القياس المحذور الذي يكون لأربعة، وجميع الأمة المرحومة متفقون ومجمعون على تحريم هذا في مقابلة النص، ويدل عليه قوله المطيب: (فإن أول من قيس المحذور، وقدر أن ما روى عن مالك من تقديم القياس على قاس إبليس) فليس في كلامه رضي الله تعالى عنه دلالة إلا على خبر الواحد قرواية ضعيفة عنه فيبقى دعوى المعارض هذه - وهي تحريم القياس في مقابلة النص، وهو حرام بالإجماع. وجميع الأئمة تحريم القياس الشرعي عند الأئمة الطاهرين - كذبا محضاً وافترافاً محتماً عليهم نعوذ بالله تعالى منه، فليس الكذب عليهم كالكذب على آحاد الأمة، ويدل لما ذكرنا ما في "المضمرات" شرح القندوري (أن الإمام أبا حنيفة تشرف يوماً بقلبا سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنها فقال: يا أبا حنيفة قد وصل إلينا أنك ترك الآيات والأحاديث، وتعمل بالقياس والاجتهاد، فقال: يا ابن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في أسولة ثلاثة في حضرتك فأجب لي عنها، فقال: ما هي؟ فقال: السؤال الأول أبول أنجس أم ماء المني؟ فقال: البول. فقال: أبو حنيفة لو كان العمل بالقياس لحكمت بالغسل عند كل بول. والثاني أنجس الرجال ضعيف أم جنس النساء؟ قال: جنس النساء، فقال أبو حنيفة: لو كان العمل بالرأي والقياس لحكمت بأن للإنثى مثل حظ الذكرب من الميراث. والثالث الصلاة أفضل أم الصوم، فقال: الصلاة فقال: أبو حنيفة لو كان العمل بالقياس لحكمت في حق الحائض بقضاء الصلاة لا الصوم لما سمع الإمام الباقر من أبي حنيفة مقاله هذا أني عليه ودعا (٤) انتهى. ويدل له أيضاً مما ذكره خاتمة المحدثين في

”عقوده“ وهو أنه (روي الإمام أبو بكر محمد في ”مناقبه“
عن عبد الله بن المبارك قال : حج أبو حنيفة قلبي في ”المدينة“
محمد الباقر رضي الله تعالى عنه فقال : أنت الذي خالفت جدي
صلى الله تعالى عليه وسلم وأحاديثه بالقياس ! فقال : معاذ الله
من ذلك ، اجلس فإن لك حرمة كحرمة جلدك - عليه
وعلى آله أفضل الصلاة والسلام - فجلس أبو حنيفة وجئى بن
يديه ، فسأل عنه الأسئلة الثلاثة المذكورة وأجاب رضي الله تعالى
عنه بما مر ذكره ، ثم قال : معاذ الله أن أنقول على غير الحديث
بل أحوم حوله ، فقام الباقر وقبل وجه أبي حنيفة . وروى عن
زهير بن معاوية قال : كنت عند الإمام أبي حنيفة وهو والأبيض
بن الأغر يقيسان في مسئلة يد يرونها بينهم ، فصاح رجل من
ناحية المسجد ظننته من أهل ”المدينة“ : ما هذه المقايسات ؟
دعوها فإن أول من قاس إبليس ، فأقبل عليه الإمام أبو حنيفة
فقال : يا هذا وضعت الكلام في غير موضعه ، إبليس رد على
الله تعالى أمره ، قال تعالى : ”ففسق عن أمر ربه“ وكل من رد
على الله تعالى أمره فهو كافر . وهذا القياس هو الذي نطلب فيه
اتباع أمر الله تعالى لأننا نرده إلى أصل أمر الله تعالى وكتابه أو إلى
سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو إلى الاجماع أو إلى قول الأئمة من
الصحابة والتابعين ، قال تعالى : ”يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الأمر منكم - إلى قوله - واليوم الآخر“ فنحن
ندور حول الإتياع فتعمل بأمر الله تعالى ، وإبليس حيث قاس

خالف أمر الله تعالى ورده فكيف يستويان ! فقال الرجل :
غلطت يا أبا حنيفة وتبت فنور الله قلبك كما نورت قلبي) انتهى
فليس استناد القياس الشرعي إلى سيدنا الباقر والأئمة من آباءه وولده
حراماً وصار القول : بأن هذا الدليل دل على عدم جواز استناده
إليهم باطلاً ، ولا يكون نسبة جواز القياس إلى سيدنا الباقر وغيره
من الأئمة الطاهرين من مثل ابن الهمام وهو عدل ثقة ثبت كالإمام
النووي والسيوطي وابن العربي والشعراوى غير مقبولة ، ولو سلم
ثبوت تحريم ذلك عن الإمام جعفر الصادق بما ذكره الشعراوى
فنقول : ما أفاد ما ذكره الشعراوى إلا ثبوت تحريم القياس عنه
رضي الله تعالى عنه فقط ، فنسبة تحريم القياس مطلقاً إلى جميع
الأئمة الطاهرين لم تثبت بحجة .

وبعد التلويح واللي قول سيدنا الباقر : ”أما والله أهله لا
يصدرن إلا عن رأى جده على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنها“
لا يدل إلا على أن رأى سيدنا الباقر ممن كان موجوداً في حال قوله هذا
ورأى آباءه الكرام رضي الله تعالى عنهم وافق رأى جده على بن أبي
طالب رضي الله تعالى عنه في هذه المسئلة لا أن رأى جميع الأئمة
ممن كان ولد بعده لا يكون إلا موافقاً أيضاً . ومن أين علم أن
مذهب سيدنا على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه تحريم القياس؟
حتى يحكم بأن رأى سائر الأئمة الطاهرين وافق رأيه في تحريمه . وما
في ”فصول البدائع“ من أن : ”جواز القياس الشرعي ووقوعه ثبت
عن جميع الصحابة والتابعين“ نص صريح في أن مذهب على و

الحسين وفاطمة وزين العابدين وابنه الباقر وابنه الصادق رضي الله تعالى عنهم كان جواز القياس الشرعي ووقوعه فلو كان قاعدة المعترض هذه مسلمة رجحاً بالغيب أو أخذاً لها من كلام سيدنا الباقر الذي ذكرنا لكان القول بثبوت جواز القياس ووقوعه عن جميع الأئمة الطاهرين أولى بالقبول وأحرى بالإذعان، ولكان القول بتحريم القياس عنهم أبطل وأنفي، على أنه لم يتختم حمل لفظ "الرأي في كلام ابن الهمام على معنى القياس، لم لا يجوز حمله على المعنى الذي اراده الإمام الباقر "نفسه من لفظ" رأى جده علي بن أبي طالب "رضي الله تعالى عنها، والإمام الشافعي من لفظ "رأى أهل بيته" "ورأى علي" رضي الله تعالى عنهم ؟ وقد آتينا الكلام على هذا فيما قبل أيضاً فارجع إليه .

قوله وإنما عملهم على النصوص والإلهام والكشف والفهم الخ (ص ٤٣٩)

قلت : قد عرفت أن القياس حجة أجمع على إثباتها ووقوعها الصحابة والتابعون وهو قول الأكثر ممن بعدهم ، والإلهام والكشف ليس بحجة في الأحكام إتفاقاً ، أو خلافاً للأقلين كما مر صريحاً ، فالصير في أهل البيت المكرمين وكثير من أحكامهم إلى أن إثباتها عندهم بما ليس بحجة عند الجميع أو عند الأكثر، وإلى نفي إثباتها عندهم بما هو حجة عند جميع الصحابة والتابعين وعند الأكثر ممن بعدهم ليس بسديد، على أن الإمام الأعظم أباحنيفة بل الأئمة الأربعة كانوا عارفين ملهمين

كاشفين فاهمين بفهم الله تعالى ، وقد أثبتنا ذلك في أبي حنيفة بصريح النقل فيما قبل ، فعمل الأئمة الأربعة على النصوص والكشف والإلهام والفهم من الله تعالى أيضاً . وتسمية فهمهم منه تعالى بالقياس لا ينبغي أن يلاق من أنكر القياس وأثبتته، وكم من فرق في هذه المراتب العلية وغيرها بين هؤلاء علماء الأئمة الطاهرين وهؤلاء الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب في نفس الأمر، والله تعالى أعلم بحقيقة كنيته ومقداره .

ثم إن الوجه الذي ذكره المعترض ههنا في حديث (لعن الله كل ذواق مطلق) لاخراج مطلق سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه من عمومته لا يحتاج إليه لهذا بعد قول ابن الهمام : (محمله إذا كان لغير حاجة) وإن كان وجهاً صحيحاً في جلد ذاته، على أن الكلام الذي نقله ابن الهمام عن سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه في بيان الحاجة إنما يميل إلى ما ذكره ابن الهمام لا إلى ما ذكره المعترض .

قوله فكان الواجب أن يقول : وأما ما فعله الحسن الخ (ص ٤٤٠)

قلت : قوله : (محمله إذا كان لغير حاجة) قد تأدى به ذلك الواجب ، وإنما الفرق بين عبارة وعبارة .

قوله بل عندنا معارضة الأحاديث الصحيحة بعمل هؤلاء الأئمة الخ (ص ٤٤١)

قلت قوله: "بعمل هؤلاء الأئمة" يفيد أن عمل الخلفاء الثلاثة الراشدين وعمل سائر الصحابة، وعمل سائر التابعين، وعمل سائر من بعدهم رضى الله تعالى عنهم ليس بهذه المثابة عند المعارض، فلزم على المعارض أن يأتى بالفرق بين عملهم وعملهم عما لم يستبدعه الشيعة الشيعة من عند أنفسهم مخترعاً منحوتاً، ولزم من قول المعارض هذا أن عمل الخلفاء الثلاثة جميعهم ليس كعمل أى واحد من الإثنى عشر من أئمة أهل البيت عند المعارض، وهذا مما تقشعر منه الجلود.

ثم إن ظاهر إطلاق كلام المعارض يشمل الأحاديث الصحيحة الكائنة في "الصحيحين" وفي واحد منها أيضاً، فإن أراد هؤلاء الأئمة جميع الأئمة الإثنى عشر لا كل واحد منهم وهو المعنى القبر الظاهر كان هذا الكلام إعادة من المعارض للكلام السابق الذى يفيد أن اجتماعهم عنده حجة معتبرة وإجماع معتبر، فالجواب عنه ما ذكرناه هناك، وإن أراد أن عمل كل واحد منهم كذلك عنده وهو المعنى الظاهر المتبادر من كلام المعارض أدعى قوله هذا إلى جواز معارضة عمل غير المعصوم بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم، وقد تصدى المعارض في مواضع عديدة من "الدراسات" لإثبات حرمة وعدم جوازه، ولإثبات أن من قال بجوازه فقد أتى بترك الواجب المتحتم المفروض، وارتكب الحرام الباطل المنقوض، فكيف ساع له القول بذلك ههنا على أن هاتين الإرادتين كليهما يردان جميع كلام

المعارض الذى أورده في "الدراسة" المنفردة التى أتى بها في أحاديث "الصحيحين" وإن أراد أن كل واحد من هؤلاء الأئمة معصومون كعصمة الأنبياء، وكعصمة خير المرسلين والأنبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام حتى يستحيل وقوع كل خطأ ولو اجتهدوا عنهم بها فإجماعهم إجماع معتبر وحجة معتبرة بها، وقول كل واحد منهم وعمله قول معصوم وعمله كما هو مذهب الشيعة الشيعية الضالة، ولزم منه معارضة عمل المعصوم بعمل المعصوم، وقول المعصوم بقول المعصوم، فيرد عليه أن هذا القول بمعارضة عمل واحد منهم - وهو معصوم على قول الرافضة الضالة فقط - وقوله بعمل المعصوم الذى ثبتت عصمته إجماعاً وقطعاً ويقيناً، وقوله بجره إلى القول بمساواة عمل كل واحد منهم وقوله بعمل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله، وهل هذا إلا خروج عن الصواب! أما اعتبر المعارض ترجيح قوله صلى الله عليه وسلم على قولهم، وقول كل واحد منهم، وترجيح عمله صلى الله تعالى عليه وسلم على عملهم، وعمل كل واحد منهم كما اعتبر المعارض ترجيح الحديث المتفق عليه في "الصحيحين" على حديث واحد منها، وترجيح حديث "صحيح البخارى" على حديث "صحيح مسلم" وترجيح حديث "صحيح مسلم" على الأحاديث الصحيحة في غيرهما ولو كانت رجالها أو رجال أحدهما أو بشرطهما أو بشرط أحدهما، وترجيح ما كان بشرطهما على ما كان بشرط أحدهما، وترجيح ما كان بشرط البخارى على ما كان بشرط مسلم، وترجيح ما كان بشرط مسلم على الأحاديث الصحيحة

في غيرهما مما لم يثبت فيه شرطها ولا شرط واحد منها .
 وقوله (على فرض وجودها) يدل على أنه لم يثبت عنهم ،
 ولا عن واحد منهم عمل وقول كذلك . واحذر أيها المؤمن الصادق
 المحب لأهل البيت وذويهم عن ما في "الكافي" وأمثاله من كتب
 الشيعة الشنيعة فإن فيها أكاذيب مخترعة على أهل البيت الأطهار ورواهم
 براء عنها .

وأما الجزم بأن لا تعارض بينهما في نفس الأمر فذا متوقف على
 أن يقال بمصممة كل واحد منهم كمصممة الأنبياء عليهم الصلاة
 والسلام ، ولم يعرف ذلك مذهباً إلا للشيعة الشنيعة شيعة إبليس على
 خلاف إجماع أهل السنة والجماعة ، ولم ينقل ذلك عن كل واحد منهم
 رضى الله تعالى عنهم أيضاً ، فالجراءة على هذا القول إتباعاً للشيعة
 ماياً بي الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه . وأما
 على القول بعدم عصمتهم فتقول : إنه إذا علم جميعهم أو واحد
 منهم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم أو عماله لا يقول بخلافها
 وإن قال بخلافها تركه بعد العلم بها : على أن المعارض قد ترك قول
 سيدنا على وسيدنا الحسنين وغيرهم من الأئمة الطاهرين الذي أثبتة
 الحنفية في كثير من المسائل التي اختلف فيها الحنفية والشافعية ، وقد
 أخذ المعارض بقول الشافعية فيها وغيرها لا سيما في المسائل التي
 قدمناها في مقدمة "تعليقنا هذه" .

وليس الإرسال لعمل كل واحد من الأئمة الطاهرين في محمل
 حسن كافياً في الجواب ههنا كما هو ليس بكاف في غيرهم من

الخلفاء الثلاثة وسائر الصحابة وسائر التابعين وسائر من بعدهم
 أيضاً .

قوله أحدهما أن للعارفين في مجالي النساء تجلياً إلهياً خاصاً
 (ص ٤٤١)

قلت : هذا الوجه لا يصلح أن يدفع الحظر الثابت بقول
 المعصوم صلى الله عليه وسلم (لعن الله كل ذواق مطلق) فإن
 أمثال هذه الأمور وإن كانت مراقي ومعالى حصلت في العارفين ،
 وأعطى لكل منهم نصيب منها بقدره لا يجوز لهم بها ترك ظاهر
 الشريعة المطهرة الثابت وقول الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه
 وسلم . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لجاز لكل عارف بالله تعالى
 ترك العمل بظواهر الشريعة به لعموم العلة . ومن المعلوم أن ليس
 شأن سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه يساوى شأن سائر العارفين
 من التابعين ومن بعدهم ، ولجاز لكل عارف بالله تعالى أن يتزوج
 نساء أزيد من أربع حرائر من غير تخلل طلاق لهذه العلة العامة ،
 على أنه كما للعارفين في مجالي النساء تجلياً إلهياً خاصاً كذلك للعارفات
 بالله تعالى في مجالي الرجال تجلياً إلهياً خاصاً ، فلو كان ما ذكره
 المعارض سالماً لجاز لهم الزواج برجال كثيرين لهذا بلا طلاق ،
 فهذا الوجه في الجواب ليس بسديد . وأيضاً صريح قول سيدنا
 الحسن رضى الله تعالى عنه في بيان الحاجة يرد هذا الذي ذكره
 المعارض ، فالوجه الوجيه ما أفاده ابن الهمام في "فتح" .

أبي طالب مكابرة محضة ، وإن قالت به الشيعة الشيعية . انتهى .
وأما للوصلة بسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه - ولو بالتزويج -
مع كثرة طلاقه فعبادة محضة وسعادة بحته أسعد الله في الدارين من
نالها . ولكل مؤمن ومؤمنة به وبأهل البيت وصلة تامة يسعد به في
الدارين إن شاء الله تعالى . ولهذا سر أمير المؤمنين أبوه رضى الله تعالى
عنه بعدما أحابه رجل من همدان من أهل السعادة الكبرى بما
أجاب ودعا له ولهمدان بمادعا ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ،
والله درمن توصل بسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه وذويه رضى
الله تعالى عنهم فإنهم كسفينة نوح على نينا وعليه الصلاة والسلام
من ركبها فقد نجى ، ومن تهاعد عنها ولم يركبها غرق وهلك ووتر
هو وأهله وولده وماله ، ولا منافاة بين التوصل بالآل الأطهار
والصحابة الأخيار فإنهم كالنجوم لا يهتدى من ركب السفينة إلا بها ،
ولا ينال مقصوده إلا بها ، ومن لم يراعها في ركوب السفينة غرق
كمن لم يركبها . ولبت شعري ماوجه إخراج الرخصة البطلية . وهذا
المعترض أبناء سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه وعنهم وأبنائه
أبنائه . ولم جراً وإن كانوا علماء فضلاء من الذين حكموا عليهم
بالعصمة ؟ وما وجه إخراج الرخصة لهم ممن يكون قوله حجة
في الشريعة الغراء ؟ وما وجه عدم إيرادهم قول أحد منهم في
كتبهم ؟ وما وجه عدم إعتدادهم بأقوالهم في الشرع ؟ وما وجه
إخراج الرخصة والمعترض لهم عن الخلفاء الإثني عشر الذين جاء
كرهم في الأحاديث ؟ وما وجه حصرهم وحصره اثنا عشر خليفة

قوله وثانيهما أنه قد ثبت في الحديث ما دل على أن أهل
بيته الخ (ص ٤٤٢)

قلت : قد ثبت في الحديث الذي أخرجه الطبراني والحاكم
والشيرازي : " أنه صلى الله عليه وسلم لا يزوج إلا من أهل
الجنة ، وأنه لا يزوج إلا منهم " وثبت مثل هذا الحديث
في حق أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم قاله أعلم به .
والإستدلال بشئ فرع ثبوته . والظاهر أن المراد في هذا الحديث
بالثاني أختانه صلى الله تعالى عليه وسلم المطهرون أنفسهم ، وأن
المراد بالأول أزواجه الطاهرات أنفسهن ، وإلا فحق المعلوم أن
آباء أزواجه الإحدى عشرة صلى الله وسلم عليه وعليهن سوى
سيدتنا عائشة ، وسيدتنا حفصة ، وسيدتنا أم حبيبة ، وسيدتنا
جويرية لم يثبت إسلامهم ، وأن آباء أختانه صلى الله عليه وعليهم
وسلم لم يثبت إسلامهم أيضاً . نعم قالت الرافضة بإسلام أبي طالب
فقط ، والمعترض ساعدهم عليه ، والآيتان إحداهما (ما كان
للنبي والسذين آمنوا) إلى آخرها ، والثانية (إنك لا تهدي من
أحببت) إلى آخرها نزلتا في شأنه كما في " الصحيحين "
وغيرهما ونواطق أحاديثها وأحاديث غيرهما دالة على
وغيرهما ونواطق الكفر ، فالقول بأنه مات مسلماً عند
أن موته كان على أهل السنة والجماعة إلا الشيعة الشيعية
محض لم يقل به أحد من العلامة التفتازاني (إن القول بإسلام
والمعترض . وقد قال

في الحديث في هؤلاء الأئمة الإثني عشر من أهل البيت المشهورين الذين أكثرهم من ولد سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهم وليس من أولاد سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم فيهم شق ولو واحداً؟ وما وجه عدم تبويز الرافضة والمعتزلة أن يكون مهدي آخر للزمان من ولد الحسن رضي الله تعالى عنهم مع أن الأحاديث الصحيحة ناطقة بذلك؟ (١) وما وجه قول الرافضة والمعتزلة بتخصيص معارضة قول واحد من الأئمة الإثني عشر وحمله بأحاديث الشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم وعليهم دون قول أي واحد من ولد

(١) قلت : قال العلامة الحافظ ابن تيمية في "محتاج السنة" :

"ان الأحاديث التي يعتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داؤد والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره . كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن مسعود : لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه رجل مني أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يعقوب . ورواه الترمذي قسماً وعدلاً كما ملكت جواراً وظلماً . ورواه الترمذي وأبو داؤد من رواية أم سلمة . وأيضاً فيه : المهدي من عترتي من ولد فاطمة . ورواه أبو داؤد من طريق أبي سعيد وفيه : يملك الأرض سبع سنين . ورواه عن علي رضي الله عنه أنه : نظر إلى الحسن وقال : ان ابني هذا سيد كما ساء

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسيخرج من صابه رجل يسمى باسم ليكم يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق إلا الأرض قسطاً .

وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف طائفة أنكروها واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا مهدي الا عيسى بن مريم . وهذا الحديث ضعيف وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه ، وليس مما يعتمد عليه . ورواه ابن ماجه عن يونس عن الشافعي ، والشافعي رواه عن رجل من أهل اليمن يقال له : محمد بن خالد الجعدي ، وهو من لا يعتج به . وليس هذا في "مسند الشافعي" . وقد قيل : ان الشافعي لم يسمعه من الجعدي وان يونس لم يسمعه من الشافعي .

(الثاني) أن الاثنا عشرية الذين ادعوا ان هذا هو مهديهم ، مهديهم اسمه محمد بن الحسن والمهدي الملقب الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله ؛ ولهذا حذف طائفة لفظ "الاب" حتى لا يناقض ما كذبت ، وطائفة خرفته فقالت : جدّه الحسين وكنيته أبو عبد الله ، فمعناه محمد بن أبي عبد الله وجعلت الكنية اسماً ، ومن ملك هذا ابن طلحة في كتابه الذي ساء "غاية السؤل في مناقب الرسول" ومن له أدنى نظر يعرف أن هذا تحريف صحيح وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهل يفهم أحد من قوله :

« يواطى اسمه اسمى واسم أبيه اسم أبى »، إلا أن اسم أبيه
عبد الله : وهل يدل هذا اللفظ على أن جده كنيته
أبو عبد الله ؟ ثم أى تمييز يحصل له بهذا فكم من ولد
الحسين من اسمه محمد وكل هؤلاء يقال في أجدادهم محمد بن
أبي عبد الله كما قيل في هذا . وكيف يعدل من يريد البيان
الى من اسمه محمد بن الحسن فيقول : « اسمه محمد بن عبد الله »
ويعنى بذلك أن جده أبو عبد الله ! وهذا كان تعريفه بأنه
محمد بن الحسن أو ابن أبي الحسن لأن يريد الهدى والبيان ،
أبو الحسن أحسن من هذا وأبين لأن يريد الهدى والبيان ،
وايضاً فإن المهدي المنتصوت من ولد الحسن بن علي لا من ولد
الحسين كما تقدم لفظ حديث على .

(الثالث) أن طوائف ادعى كل منهم أن المهدي البشر
به . مثل مهدي القرامطة الباطنية الذي أقام دعوتهم
بالمغرب ، وهم من ولد ميمون القلاح ، وادعوا أن ميمونا
هذا من ولد محمد بن اسماعيل ، وإلى ذلك اتسب الاسماعيل ،
وهم سلاحدة في الباطن خارجون عن جميع الملل أكفر من
الغالية كالنصيرية ، وبذهبهم مركب من مذهب المجوس والصابئة
والفلاسفة مع اظهار التشيع ، وجدهم رجل يهودى كان ربيعاً
لرجل مجوسى ، وقد كانت لهم دولة وأتباع . وقد صنف
العلماء كتباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم مثل كتاب
القاضى أبى بكر الباقلانى والقاضى عبد الجبار الهمدانى وكتاب
الغزالي ونحوهم .

وعن ادعى أنه المهدي ابن التوسرت الذي خرج أيضاً
بالمغرب ، وسمى أصحابه الموحدين ، وكان يقال له في خطبهم :
الامام المعصوم والمهدي العلوي الذي يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما

ملئت جوراً وظلماً . وهذا ادعى أنه من ولد الحسن دون الحسين ؛
فانه لم يكن رافضياً وكان له من الخبرة بالحديث ما ادعى
به دعوى تطابق الحديث . وقد علم بالاضطرار أنه ليس هو
الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم . ومثل عدة آخرين
ادعوا ذلك منهم من قبل ، ومنهم من ادعى ذلك فيه
أصحابه هؤلاء كثيرون لا يحصى عددهم إلا الله . وربما
حصل بأحدهم نفع لقوم وإن حصل به ضرر لآخرين كما
حصل بمهدي المغرب انتفع به طوائف وانضر به طوائف .
وكان فيه ما يحمد وكان فيه ما يذم ، وبكل حال فهو وأمثاله
خير من مهدي الرافضة الذي ليس له عين ولا اثر ، ولا
يعرف له حس ولا خبر ، لم ينتفع به أحد لا في الدنيا
ولا في الدين ؛ بل حصل باعتقاد وجوده من الشر والفساد
ما لا يحصيئه الارب العباد . وأعرف في زماننا غير واحد
من المشائخ الذين فهم زهد وعبادة ، يظن كل منهم أنه
المهدي ، وربما يخاطب أحدهم بذلك مرات متعددة ، ويكون
المخاطب له بذلك الشيطان وهو يظن أنه خطاب من قبل
الله . ويكون أحدهم اسمه احمد بن ابراهيم فيقال له : محمد
واحمد سواء وابراهيم الخليل هو جد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبوك ابراهيم فقد واطأ اسمك اسمه واسم أبيك
اسم أبيه . ومع هذا هؤلاء مع ما وقع لهم من الجهل
والغلط كانوا خيراً من منتظر الرافضة ، ويحصل بهم من
النفع ما لا يحصل بمنتظر الرافضة ولم يحصل بهم من
الضرر ما حصل بمنتظر الرافضة بل ما حصل بمنتظر الرافضة
من الضرر أكثر منه « (ج - ٤ ص ٢١١ و ٢١٢) .

محمد عبد الرشيد النعماني

الحسن رضى الله تعالى عنهم وعمله ؟ وما وجه حكم الرفضه بأنه لا يجوز أخذ العلم والدين إلا من الأئمة الإثنى عشر دون ولد سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنهم ؟ ولعل وجه ذلك عندهم هو أنهم زعموا أنهم لو جوزوا ذلك انهلهم ببيان قواعده إساسهم الباطل وغيرها من الأمور التي أخذوا وقالوا بها رجاء بالغيب .

قوله إن ثبت عندى تمسك أبى حنيفة نفسه فى حكم شرعى الخ (ص ٤٤٣)

قلت : أورد المعترض هنا لفظ " ثبت عندى " مصدراً ،
 " بل إن " الموضوعه للشك وعدم القطع بشئ من الإثبات والنفي ،
 وعطفت قوله : " وصح عندى " عليه فهو مشكوك أيضاً كالمعطوف
 عليه وأضاف لفظ " التمسك إلى لفظ " أبى حنيفة " مؤكداً له
 " بنفسه " احترازاً عما تمسك به مقلدوه فيها منسوب
 إليه صريحاً ، وما تمسك به مقلدوه فيها منسوباً إليه صريحاً ولم
 يثبت نسبة ذلك إليه عنده لفقدان السند المتصل الصحيح الواصل
 إليه . فنقول : ترجيح المعترض حديث أبى حنيفة على
 حديث غيره فيما لم يوجد له مثال عنده ومبناه على الأمرين
 المشكوكين عنده على ما هو ظاهر كلامه هنا . والأمر الثانى
 منها متيقن الانتفاء على ما ذكره فى " دراساته " من قبل ،
 وحسن أدبه مع الإمام أبى حنيفة فيه من أعجب العجائب وأغرب
 الغرائب ، فلم يبق هذا الترجيح وهذا الأدب الحسن إلا خيالاً

لا واقعياً ، ولولا صدر هذا الترجيح وحسن الأدب منى
 المعترض الذى عد نفسه من أهل الصدق والاخلاص لأبى حنيفة
 لعد من باب الإستهزاء وللتهمك ، ولزم منه دخوله فىمن دعا
 عليه سيدنا عبد الله بن المبارك المستجاب الدعوة فى أواخر كلامه
 المنظوم ، وقد سبق ذكره .

قوله وإذا نظرت إلى أن الجرح مقدم على التعديل الخ
 (ص ٤٤٤)

قلت : إذا كان جرح بعض رواة " الصحيحين " من الحفاظ
 الإثبات كأحمد بن حنبل والنسائى وغيرهم غير مقبول عند المعترض
 مع أن تلقى الأئمة بالقبول فى ذلك المجروح غير ثابت كما
 صرحوا به واعترف به المعترض أيضاً ، ومع أن الجرح مقدم على
 التعديل عند المعترض مطلقاً لمجرد جلاله شأن البخارى ومسلم
 رحمهما الله تعالى ، فلم يصر ذلك صيباً لإحجامه عن الحكم بصحة
 حديث ثبت فيه ذلك المجروح ، وعن الحكم بتقديم ذلك الحديث
 على جميع الأحاديث الصحيحة فى غير " الصحيحين " ولو
 برطها أو بشرط أحدهما فما بال المعترض لا يدع مخيلة الإحجام
 فى حديث الإمام ؟ ولا ينظر أن شأنه حال عن شأن البخارى
 مسلم وغيرهما فى جميع العلوم والحديث والزهد والمعرفة والكشف
 لإلهام .

وأيضاً إن المعترض ترك مسألة رفع اليدين فى كل رفع

لا أنظر إلى هذه الصنعة رأساً عند ثبوت عمله ، أو أراد به أني
لا أنظر إليها عند ثبوت عمل أي واحد من علماء " المدينة " فقط
فلم يثبت بدليل أن عمل كل واحد منهم أعظم شأناً من قول
أبي حنيفة وعمله . فما وجه ترك قوله وعمله ؟ وما أعجب حسن الظن
بالإمام ، هذا ! فليس ههنا ترك قول أبي حنيفة إلا بغير دليل لاسيما
إذا كان قول أبي حنيفة وقول كل واحد من علماء " الحجاز " أو
" المدينة " على حد سواء في اخراج المناط ومعاني الأحكام
والتعدي .

وأما الآثار فإن كانت عن الصحابة واختلفت بأن جاء بعضها
على وفق ما حكم به أبو حنيفة وبعضها على خلاف ما حكم به
فلا وجه أيضاً لترك قوله إتباعاً لمجرد الآثار المخالفة لما حكم به وإن
كانت عنهم وانفقت على مخالفته ولم يدر أن إجماع الصحابة عليه ،
فالإمام برئ من أن يحكم بقياسه في مثل هذا ويترك آثارهم
المتفقة لما قد أسلفنا من أن أبا حنيفة لا يجوز القياس في مقابلة أقوال
الصحابة . ومن ادعى وقوع ذلك فليأت بمثال يدل عليه ، ولن
ينال إن شاء الله تعالى . وإن كانت عن التابعين وانفقت فعن الإمام
الصحابة . وهما رواية فضيل بن عياض أن آثارهم كآثار
روایتان إحداهما وهي رواية أنهم رجال ، ونحن رجال وهي الرواية
الصحابة عنده ، وثانيتهما أنهم رجال ، وإن كانت عنهم واختلفت فلا تبايع على
المشهور المنصورة عنه ، وإنما يحكم بما أراه الله تعالى من الحكم .
الإمام لأحد منهم ، وإنما يحكم بالصحيح أو الحسن على خلاف ما ذهب
وأما إذا وجد المرفوع الصحيح أو الحسن على خلاف ما ذهب

إليه الإمام وهو قياس مجرد ولم يوجد معه شهادة من السنة أصلاً
ففي وجوب ترك مجرد قياس المذهب لأربعة لأحد ، ولئن تجد مثل
ذلك في مذهبه إن شاء الله تعالى .

وأما ترك مجرد القياس بالحديث الضعيف الغير المتناهي في
الضعف ولم يتعدد طرقه فقول للبعض خلافاً للأكثر ومنهم أبو حنيفة
وليس في ترك القياس المنقول عن الإمام بالحديث الضعيف حرج
ظن إلى الإمام ، كيف ولم يثبت الحديث الضعيف عن الشارع
المعصوم ! فترك قول المجتهد وقياسه الذي ثبت التمسك به بصحيح
قول المعصوم الثابت عنه عند وجود شرائطه ، والتمسك بقول
لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً مجموعها خروج عن
حد الاعتدال ، وليس في ذلك من حسن الظن بالإمام القمقام
شئ .

قوله من ارتكاب الإخراجات البعيدة والجدل المفرط على
ما يشبه التشريع الجديد (ص ٤٤٥)

قلت : كلام المعارض هذا سوء أدب شديد إلى أبي حنيفة
ومقلديه من الأولياء والمحدثين والعلماء والفقهاء الكاملين ، والمعارض
وإن كان يراعى كمال الإحتياط في الأدب إلى الإمام ظاهراً لكن
كل إناء يترشح بمافيته ، وقلبه إناء يترشح بمافيته إذا جاءت الغلبة
عليه ، وقد قال الشاعر

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

قوله بما بدا لي من ذلك ترجيحه من غير مبالاة الخ (ص ٤٤٥)

قلت : جعل المعارض ترجيح نفسه حاكماً بصحة العمل على

قول الإمام أبي حنيفة ، وترجيح نفسه قول غيره - ولو كان خارجاً عن المذاهب الأربعة - مصححاً للعمل على قول ذلك الغير ، وترك قول المذاهب الأربعة ، ونصب نفسه حاكماً عادلاً

بين الأئمة الكرام من أعجب الأقوال ، مع أن ذلك الترجيح مجرد رأيه ، ويحرم تقليد رأي مثله فإن تقليد غير المجتهد حرام ، والعالم المجتهد في بعض المسائل إذا حكم برأيه أن ترجيح مثله وصل إلى رتبة الكمال فحق جواز ترك قول مقلده المجتهد له بذلك ثبت الاختلاف

بين العلماء ، بالأصوليون وأكثر الحديث والفقهاء لم يجوزوا له ذلك أيضاً كالعلماء والعالم الغير المجتهد ولو في مسألة واحدة ، وأقل الحديث والفقهاء وجميع المعتزلة حكموا بحرمة التقليد عليه كما مر .

ولا يحتاج أقوال الإمام أبي حنيفة والأئمة الثلاثة وغيرهم من المجتهدين إلى أن يقول بترجيحها مثل المعارض ، لاسيما والألوف المؤلفة من الأولياء العظام والمحدثين والفقهاء الفخام من قبل الإمام أبي حنيفة

رجح قوله ، ومن قبل غيره من الأئمة الثلاثة رجح قوله أيضاً ، وإن يفلح قوم ولوا أمرهم مثل هذا المدعى المعارض في تقويم أقوال الإمام وأضرابه ، على أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع كما مر ، فترجيح المعارض مادام في مثل هذا المقام بفضيحه إلى خرق الإجماع الثابت نعوذ بالله تعالى منه

وقال نخاعة المحدثين الشافعي في " العقود " (روى القاضي أبو القاسم بن كاس عن جعفر بن عون قال : قيل لسعر : لم تركت رأي أصحابك وأخذت برأي أبي حنيفة ؟ فقال : أنا فعلت ذلك لصحة رأيه فأتوا بأصح منه لأرغب عنه إليه . وروى الخطيب من الحفاظ الإمام معمر قال : ما أعرف رجلاً يحسن يتكلم في الفقه ويسمعه أن يقيس ويشرح الفقه أحسن معرفة من أبي حنيفة ، ولا أشق على نفسه من أن يدخل في دين الله شيئاً من الشك من أبي حنيفة . وعن الفضيل بن عياض قال : كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه مشهوراً بالورع . وعن عبد الله بن أبي جعفر الرازي قال : ما رأيت أحداً أفقه من أبي حنيفة ولا رأيت أحداً أروع منه . وعن الحفاظ الناقد يحيى بن معين : أنه سئل هل حدث سفيان عن أبي حنيفة قال : نعم كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله تعالى انتهى . وأمثال هذه الآثار كثيرة جداً ، وإذا وجدت الشهادات للكثيرة التي نقلناها من قبل عن سادات أهل البيت وغيرهم في أبي حنيفة ووجدت شهادات هؤلاء الحفاظ الأثبات الأجلاء من المحدثين كيف يجوز لشك المعارض ! أن يقول : " قد نسب ما يشبه التشريع الجديد والجدل المفرط إلى مثل الإمام أبي حنيفة " وما أجرأه وما أصبره على ذلك ، ولا دليل له في ذلك إلا تخيلات رأيه المخترعة التي ليست لها أصل ولا مستند .

وعدم المبالاة بهذا الخروج من الإجماع أفصح وأشنع من عدم المبالاة بالأول إذ عدم المبالاة بالحكم الثابت بالإجماع كعدم المبالاة بحديثه صلى الله عليه وسلم ، ونعوذ بالله تعالى من كلا الشرين الضالعين . وقال خاتمة المحدثين الشافعي في "العقود" (وروى عن أبي معاذ الفضل بن خالد قال : رأيت رسول الله ما تقول في الإمام أبي حنيفة ؟ وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله ما تقول في الإمام أبي حنيفة ؟ فقال ذلك يحتاج إليه الناس ، وروى أبو القاسم النضرى في "مناقبه" عن مسدد بن عبد الرحمن أنه كان "بمسكة" فنام بين الركن والمقام فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما تقول في هذا الرجل السدى "بالكوفة" النعمان ابن ثابت أخذ من عنقه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابن ثابت آخذ من عنقه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ففهمت من نوى فنادى نخذ بعلمه وعمل بعمله فنعم الرجل هو ، ولقد كنت والله أكره الناس للنعمان ، وأنا منادى صلاة الصبح ، ولقد كنت والله أكره الناس للنعمان ، وأنا استغفر الله تعالى مما كان منى . وروى أيضاً عن صالح بن الحليل قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وعلى معه فجاء أبو حنيفة فقام على رضى الله تعالى عنه وأجلسه وبجمله وأكرمه . وقال الإمام العلامة الحافظ ضياء الدين المقدسى سن الإمام أبي العباس المقدسى الحنبلى قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً في بيت الرضى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار قال : ثم جلس وجلس في تهويلها وتعيرها كمثل رؤيا رواها الخطيب التبريزى في

المذاهب ثلاثة فوقع في نفسى أنه يخرج مذهب أبي حنيفة لنفسه بالرأى فابتدأ فقال : أبو حنيفة والشافعي وأحمد ، ثم قال : ومالك أربعة أربعة مرتين ، فقلت : أيها خير فغالب ظنى أنه قال مذهب أحمد ، ثم قال ألا أدلك على خير المذاهب وأسدها ثم جعل يمدح أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه) انتهى . وقال هرويس العارفين عثمان بن على في "كشف المحجوب" (إن معاذ الرازى رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أين أطلبك يا رسول الله ؟ قال عند فقهِه أبي حنيفة - وقال أيضاً فيه - : أراد أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس الخرقه وترك الفقه والتدريس فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فنحسه عن ذلك ليقوم بمنصبه من إمامة المسلمين في الأحكام الشرعية) انتهى كلامه . وقال العارف شهاب الحريش البني في "روضة الفائق" بسنده إلى أبي حنيفة أنه قال : رأيت في المنام كأني نبشت قبر النبي صلى الله عليه وسلم فأخرجت منه عظماً فطاحتها ، قال : فهالني هذه الرؤيا فدخات على ابن سيرين فقصصتها عليه فقال : إن صدقت رؤياك لتحبين سنة محمد صلى الله عليه وسلم . وقال أيضاً فيه : حدثنا يوسف بن الصباغ قال قال لى رجل : رأيت كان أبا حنيفة ينبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك ابن سيرين ولم أخبره من الرجل - أى الذى ينبش - فقال : هذا يحبى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) انتهى . ومثل هذه الرؤيا والتي قبلها

”مشكاة المصابيح“ والحب الطبري في ”دخائر العقبي“ (عن أم الفضل رضي الله تعالى عنها قالت : دخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت : يا رسول الله رأيت حلماء منكراً الليلة قال : ما هو ؟ قلت : إنه شديد قال : وما هو ؟ قلت : رأيت كان قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجرى فقال : رأيت خيراً تلد فاطمة - رضي الله تعالى عنها - إن شاء الله غلاماً يكون في حجرى ، فولدت الحسين رضي الله تعالى عنه) هذا لفظ ”المشكاة“ ولفظ ”الدخائر“ (فولدت الحسن) لكن أتم الطبري ههنا القصة . وزاد في ”المشكاة“ (فقلت : فكان في حجرى كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) إلى آخر الحديث . ومن تأمل في هذه المتاممة المباركة والمكاشفات التامة علم أن ما ذكره المعارض في هذه ”الدراسة“ من تركه قول الإمام أبي حنيفة لما لاح له غير واقع في موضعه . ولم ينبغ له أن يترك قول الإمام بخالات نفسه ، وقد اعترف المعارض ههنا (بأن الوفا من عرفاء ”السند“ و ”الهند“ و ”ما وراء النهر“ وغير ذلك مما لا يعرف فيه مذهب لغيره وصلوا إلى الله تعالى سبحانه بتعبدهم بفقهم) واعترف أيضاً ههنا (بأن إبراهيم بن أدهم وفضيل بن عياض كانا يجلسان إلى أبي حنيفة ، وتلمذ عليه داود الطائى ص ٤٥٤) انتهى . فهل كان كشفت المعارض أولى بالإعتناء من كشف هؤلاء الجبال في دين الله تعالى ؟ حتى ترك قول الإمام في كثير من المواضع من غير مبالاة ، وتمسك هؤلاء بأقواله

استمسك من استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، وهم من سادات العرفاء والكاشفين ، وقد سبق من المعارض الإعراف بأن : (أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا) (١) فليس التزامهم مذهب أبي حنيفة وتمسكهم باجتهاده في كل جزئى جزئى من الخطأ في شئ ولو اجتهدوا ، فمن خطأ أقوال أبي حنيفة بمجرد رأيه فهو في خطر عظيم . ولا تغفل ههنا عما ذكره المعارض نقلاً عن الجلد العاشر من ”جامع الأصول“ من ”فصل النون“ فإنه ينفعك كثيراً ، ويرد ما ذكره المعارض سابقاً رداً بليفاً .

وقد ذكر خاتمة الحديث في ”عقوده“ جماعات من الحفاظ حفاظ الحديث الأجلاء البارعين ، ونقل عنهم أنهم أثنوا على الإمام أبي حنيفة ثناء عظيماً حتى نقل (عن سلمة بن شبيب قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : رأى الأوزاعي ورأى مالك ورأى أبي حنيفة ورأى صفيان كله رأى ، وإنما الحجية في الآثار) انتهى كلام صاحب ”العقود“ وقد سبق الإعراف من المعارض بأن (الجرح في أبي حنيفة نفسه فهو بحاج معارض باتفاق الأمة القريب من إجماعها ص ٤٤٤) وقد سبق منا أيضاً نقل كلام الإمامين الكمالين من سلاطين أهل البيت الأظهر الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق ابنه رضي الله تعالى عنهما في تعظيم شأنه ، وكونه إماماً متبوعاً يحى سنة جداهما صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكونه من العرفاء الكمالين

(١) راجع ”الدراسات“ ص ٢٢٦ و ٢٤٦ و ٢٦٦

الكاشفين ، فانعمى تجريجه صدر عمن صدر ، وثبت القول بتعديله قائماً بالقسط . فكيف يعارض قول النسائي في مقابلة قولهم : فهو سهو ظاهر من النسائي إن لم يكن مذكوساً عليه كما أنه منها سهواً ظاهراً في تجريج بعض رواة "الضعيفين" عفاه الله تعالى عنه . وممن من سهو صدر عنه ورده الجهابذة النقاد الأثبات فيها رداً حسناً وهذا إن ثبت عليه منها كما لا يخفى على من تدرب في علوم رجال الحديث ، على أن جرح النسائي إن ثبت عنه جرح غير مفسر وهو غير مقبول عند أكثر المحققين ، وإن كان الجراح عادلاً لا سيما إذا كان المعجلون كثراً بحيث وصلوا إلى قرب الإجماع .

وكلام الإمام البخاري لا يصح أن يكون تفسيراً له لما أنه ليس فيه شيء مما يوجب التجريح والردالة فبقي جرح النسائي غير مفسر كما كان ، على أن الإمام البخاري والنسائي قد طعنا بمطامع أيضاً . (١) فكما أنها محفوظون عنها تحقيقاً فكذلك الإمام أبو حنيفة .

(١) قلت : أما النسائي فنسب إلى الشيخ وقد صرح بشيعة الحافظ ابن تيمية في "منهاجه" (ج ٤ ص ٩٩) وقد مر نص كلامه في هذا الباب . وقال الحافظ عز الدين محمد بن إبراهيم بن علي ابن المرتضى الباق في العزم الرابع من كتابه "العواصم والقواصم" ونسخته الخطية محفوظة عندى في أربع مجلدات كبار وعليها خطوط علماء اليمن الاعلام منهم الشوكاني وابنه - عند الكلام على الوهم

الثالث والثلاثين : (ان العاكف والنسائي من ائمة الشيعة واهل المعرفة التاسعة بالرجال) ١٥ وقال أيضاً : (النسائي من المشايخ بالتشيع) ١٥ وقال القاضي ابن خلكان في كتابه "وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان" ما نصه :

"قال محمد بن اسحاق الاصبهاني : سمعت مشائخنا بمصر يقولون : ان ابا عبد الرحمن فاروق "مصر" في آخر عمره وخرج الى "دمشق" فقتل عن معاوية وما روى من فضائله فقال : اما يرضى معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى يفضل . وفي رواية أخرى : ما أعرف له فضيلة . "الا لا أشجع الله بطنه" . وكان يتشيع فلما زالوا يدفعون في حقه حتى أخرجوه من المسجد . وفي رواية أخرى يدفعون في خصمته وداسوه ثم حمل الى الرملة فأت بها " ١٥ .

وقال الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال

"أحمد بن صالح أبو جعفر المصري الحافظ ثبت أحد الاعلام آذى النسائي نفسه بكلامه فيه قال ابن عدي : كان النسائي سني الرأي فيه وأكره عليه أحاديث فسمعت محمد بن هارون البرقي يقول : هذا الخراساني يتكلم في أحمد بن صالح لقد حضرت مجلس أحمد فطرده من مجلسه فعمله ذلك على أن تكلم فيه" ١٥ .

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في "هدى السارى مقدمة" فتح البارى :

"قال أبو جعفر الثعلبي : كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه وقد صاحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي لجميع الأحاديث التى وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه وما ضره ذلك شيئاً. وأحمد بن صالح إمام ثقة..... قال الخليل : اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تعامل. وهو كما قاله " ١٠٨ .

قلت : وكذلك كلام النسائي في الإمام الأعظم تعامل مفرط عفا الله عنه ولقد آذى نفسه بكلامه فيه أكثر مما آذى نفسه بكلامه في أحمد بن صالح . ورحم الله الجميع .

وأما البخارى فقال ابن أبى حاتم في "كتاب الجرح والتعديل" له ما نصه :

"محمد بن اسمعيل البخارى أبو عبد الله . قدم عليهم "الرى" سنة مائتين وخمسين . روى عن عبدان المروزي وأبى همام الصلت بن محمد والقرياني وابن أبى أويس ، سمع منه أبى وابوزرعة ثم تركا حديثه عند ما كتب اليها محمد بن يحيى النيسابورى أنه أظهر عندهم : أن لفظه بالقرآن مخلوق " ٨ (ج - ٢ القسم ٢ - ص ١٩١) .

وقال العلامة المحدث عبد الرؤوف المناوى في "فيض القدير شرح الجامع الصغير" .

"البخارى زين الأئمة" وافتخار الأئمة صاحب أصح الكتب بعد القرآن ، صاحب ذيل الفضل على مر الزمان الذى قال فيه إمام الأئمة ابن خزيمة : ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث منه . وقال بعضهم : أنه من آيات الله الذى يمشى على وجه الأرض .

وقال الذهبي : "كان من أفراد العالم مع الدين والورع والثبات" . هذه عبارته في "الكشف" ومع ذلك غلب عليه الغضب من أهل السنة فقال في "كتاب الضعفاء والمتروكين" : "ما سلم من الكلام لأجل مسئلة اللفظ تركه لأجلها الرازيان" . هذه عبارته . واستغفر الله تسأل الله السلامة ونعوذ به من الخذلان . قال التاج السبكي : شيخنا الذهبي عنده على أهل السنة تعامل مفرط ، وإذا وقع بأشعري لا يبقى ولا يذر . فلا يجوز الاعتقاد عليه في ذم أشعري ولا شكر حنبلي " ١٠٨ (ج - ١ : من ٢٤ طبع مصر سنة ١٣٥٩) .

ولا يخفى أن البخارى ليس بأشعري ولا حنبلي والذهبي إنما ورد هذه الكلمة على سبيل الاخبار على ما هو دأب الورع لا لأجل التلذذ في البخارى . كيف ! وقد قال الذهبي نفسه في "ميزان

الاعتدال" في ترجمته على بن المديني شيخ البخاري : ما نصه :

"على بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن الحافظ أحد الأعلام
الاثبات وحافظ العصر ذكره العقيلي في "كتاب الضمفاء"
فليس ما صنع وقد تركه إبراهيم الحري
وذلك ليته إلى أحمد بن أبي دؤاد فقد كان محسناً إليه ، وكذا
استمع مسلم من الرواية عنه في "صحيحه" لهذا المعنى .
كما استمع أبو زرعه وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد
لأجل مسئلة اللفظ ولو ترك حديث
على وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم
بن سعد وعفان وأبان العطار وأزهر الساماني وهب بن أسد وثابت
البناني وجريز بن عبد الحميد لغلطنا الباب وانقطع الخطاب .
ولمات الآثار واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجال . فمالك
عقل يا عقيلي ؟ أتدرى فيمن تكلم ، وإنما تبغناك في ذكر
هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم ، كأنك لا
تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ؛ بل
وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك فهذا مما
لا يرتاب فيه محدث ، وإنما أشتبه أن تعرفني من هو الثقة
الثبت الذي ما غلط ولا انفراد بما لا يتابع عليه ؟ بل الثقة
الحافظ إذا انفرد بأحد حديث كان أرفع له وأكمل لربته وأدل
على إعتناؤه بعلم الآثار وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ،

ألهم إلا أن يتبين غلطه ووجهه في الشيء فمعرفة ذلك .
فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار
والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنه فيقال له : هذا
الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما
ليس عند الآخر من العلم . وما الغرض هذا فإن هذا مقرر
على ما ينبغي في علم الحديث . وإن تفرد الثقة المتن يعد
صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإن
اكتثر الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو
استاداً يصيره متروك الحديث . ثم ما كل أحد فيه بدعة
أوله حقوة أو ذنوب يلدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من
شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطاء ؛ ولكن فائدة
ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهم
أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يحرك أنه غيرهم أرجح
منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم ، فزنى الأتقياء بالعدل
والورع " اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" في
ترجمته البخاري :

"قال مسلمة في "المصلة" : كان ثقة جليل القدر ،
علماً بالحديث ، وكان يقول بخلق القرآن فأنكر ذلك عليه
علماء خراسان ؛ فهرب ومات هو مستخف

..... قل مسلمة : قال علي بن المديني
 " كتاب العلل " وكان ضيقنا به ، فغاب يوماً في بعض ضياعه ،
 فجاء البخاري الى بعض بيته ، ورأى به بالمال على أن يرى
 الكتاب يوماً واحداً ، فاعطاه له ، فدفعه الى النساخ ،
 فكتبوه له ورده اليه ، فلما حضر على تكلم بشئ ، فأجابه
 البخاري بنص كلامه مراراً ، ففهم القضية واغتم لذلك ، فلم
 يزل مغموماً حتى مات بعد يسير واستغنى البخاري عنه
 بذلك الكتاب ، وخرج الى خراسان ، ووضع كتابه " الصحيح "
 فمظلم شأنه وعلا ذكره ، وهو اول من وضع في الاسلام
 كتاباً صحيحاً فصار الناس له تبعاً بعد ذلك .

قلت : انا اوردت كلام مسلمة هذا لابين نفاذه ،
 فمن ذلك اطلاقه بان البخاري كان يقول بخلق القرآن وهو
 شئ لم يسبقه اليه أحد ، وقد قدمنا ما يدل على بطلان
 ذلك ، وأما القصة التي حكاهما فيها يتعلق " بالعلل لان
 المديني " فانها غنية عن الرد لظهور فسادها ، وحسبك
 انها بلا استناد ، وأن البخاري لما مات على كان مقياً ببلاذه
 وأن " العلل " لاي المديني قد سمعها منه غير واحد غير
 البخاري ، فلو كان ضيقاً بها لم يخرجها الى غير ذلك من
 وجوه البطلان لهذه الخلقة . والله الموفق " ا هـ .

خدمه عبد الرشيد النعاني

واقعد طعن بعض الحساد في الإمام الشافعي فقال : إنه من الشيعة
 (١) فأجابه الشافعي بقوله :

لو كان رقصاً حب آل محمد فليشهد الثقلان إني رافض
 وقال آخر حين طعن بالنصب تهمة :

لو كان نصباً حب محمد فليشهد الثقلان إني ناصب
 ولقد طعن ابن العربي طعناً لا يوجد في غيره حتى إنه طعن فيه

(١) قلت : قال العلامة الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الهادي
 في المجلد الرابع من كتابه " العواصم والقواصم " عند الكلام على
 الوهم الثالث والثلاثين ما ألفظه :

" وحسبك أن يحيى بن معين وأبا عبيد روى الشيع عن
 الامام الشافعي ذكره الذهبي في ترجمته الشافعي من " النبلاء "
 . ا هـ .

وقال الحافظ الذهبي في جزء ألفه في " الرواة الثقات المتكلم فيهم
 بما لا يوجب ردهم " مترجماً للامام الشافعي ما نصه :

" وكذا قول احمد بن عبد الله في الامام أبي عبد الله :
 هو ثقة صاحب رأى ليس عنده حديث ، وكان يتشيع ، فكان
 العجلي يوهم في الامام أبي عبد الله الشيع اقلوه
 ان كان رقصاً حب آل محمد
 فليشهد الثقلان إني رافض

وكذا تكلم فيه بعض أعدائه من كبار المالكية موافقة
 الشيعة في مسائل فروعية أصابوا فيها ولم يدعوا بها كالجهر

سبع مائة من المحدثين والعارفين الكبراء ، (١) فإذا لا مواخذة بذلك كان الإمام بعدم المواخذة به أولى . ومن حسد مع الأئمة الأعلام فقد طعن في الدارين . وإذا كان قول النسائي إن ثبت عنه بطير عند هذه الأقوال المباركات حتى أنه يصير هباءً منثوراً ، فالحق أن الإنسان مشتق من النسيان . وكيف يجوز أن يكون قول النسائي معارضاً بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم - ولو في المنام -

بالبسمله - والقتوت في الصبح والتختم باليمين . وهذا قلده وزرع وتسرع الى الكلام في الامام ، فالشافعي رحمه الله أبعد شئ من التشيع ، كيف ! وهو اللائل فيما ثبت عنه : الخلفاء الراشدون خمسة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز . أفشيعي يقول هذا قط ؟ وقلة صنف الخطيب العاقل "مسألة" الاحتجاج بالشافعي " فشنى وكفى . تقول العجلي " ليس عنده حديث " قول من لا يدري ما يقول في حق الامام أبي عبد الله ! وما عرفه العجلي ولا جالسه فالشافعي من جلة اصحاب الحديث " (ص ٨ طبع مصر عام ١٣٢٤) .

(١) راجع الكتاب (ج - ١ ص ٦٨ حتى ٧٠) ولقد أطلت النفس ابن المؤلف ابراهيم في ترجمته ابن عربى حين افتتح الكلام على " الدراسة الخامسة " من كتابه " القسطاس المستقيم " واستوى كلام الفريقين مادحيه وذاميه .

وقول سيدنا الباقر وسيدنا الصادق عليه وعليهما الصلاة والسلام ! والإمام البخارى برى عن ترجمه بالكيفية : فليس قول النسائي هذا إلا كقول الدارقطني وابن حبان : (قال الدارقطني قال أخبرنا ابن حبان في كتابه " (١) أن علي بن موسى الرضا يروى عن أبيه عجائب بهم ويخطئ) انتهى ما ذكره الحافظ الذهبي في "ميزانه" من الدارقطني (٢) وكقول الحافظ العقبلي في سيدنا موسى الكاظم الرضى أن : (حديثه غير محفوظ - يعنى في الإيمان -) انتهى

(١) كذا في الأصل وفي النسخة المطبوعة من " الميزان " هكذا (قال أبو الحسن الدارقطني : أن ابن حبان في كتابه قال)

(٢) قلت : قال الذهبي في " ميزان الاختلال " :

" علي بن موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي العلوي الرضا عن أبيه عن جده . قال ابن طاهر : يأق عن أبيه بمعائب . قلت : إنما الشأن في ثبوت السند اليه ، والا فالرجل قد كذب عليه ، ووضع عليه نسخة سائر الكذب على جده جعفر الصادق ، فروى عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين . ولعلني بن مهدي القاضي عنه نسخة " ولاي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخة كبيرة ، ولداؤد بن سليمان القزويني عنه نسخة . مات سنة ثلاث ومائتين . قال أبو الحسن الدارقطني : أن ابن حبان في كتابه قال : علي بن موسى الرضى روى عن أبيه عجائب بهم ويخطئ " ١ هـ .

كلام الحافظ الذهبي في "الميزان" أيضاً (١) فكما يجب القطع
برد قولهم في هذين الإمامين الرضيين رضي الله تعالى عنهما كذلك

قلت : أخرج له ابن ماجه في الايمان من طريق أبي الصلت
عبد السلام بن صالح الهروي ثنا علي بن موسى الرضى عن أبيه عن جعفر
ابن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الايمان بعرفة
بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان . قال أبو الصلت : لو قرئ
هذا الاسناد على مجنون لبرا اء وأبو الصلت رافض خيث متهم بوضع
هذا الحديث ، وقد اشتهت الكلام على وضع هذا الحديث في كتابي
الموسوم "ما تمس اليه الحاجة" لمن يطالع سنن ابن ماجه " فليراجع .

(١) قلت : قال الذهبي في "الميزان" .

" (موسى بن جعفر - ت ، ق -) بن محمد بن علي العلوي
الماقب بالكاظم عن أبيه . قال ابن أبي حاتم : صدوق امام ،
وقال أبوه أبو حاتم : ثقة امام .

قلت : روى عنه بنوه علي الرضا ، وابراهيم واسماعيل ،
وحسين ، وأخواه علي ، ومحمد . وإنما أوردته لأن العقيلي
ذكره في كتابه ، وقال : حديثه غير محفوظ - يعني في
الايمان - قال : الحمل فيه على أبي الصلت الهروي .
قلت : فإذا كان فيه الحمل على أبي الصلت فما ذنب موسى
تذكره وقد كان موسى من أجواد
الحكماء ، ومن عباد الاتقياء ، وله مشهد معروف ببغداد .

يجب رد قول النسائي في الإمام أبي حنيفة (١) .

مات سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وله خمس وخمسون سنة .
وحديثه قليل جداً " ١٥ .

(١) قلت : وعندى أن النسائي قد رجع عما قاله في حق الامام
أبي حنيفة رضي الله عنه فإنه رحمه الله قد أخرج حديثه في " صحيحه "
واحتج به ، ولعل ذلك حينما لقي الطحاوي بمصر وحالسه . قال
الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته الامام أبي حنيفة من كتابه
" تهذيب التهذيب " .

" وفي كتاب النسائي حديثه عن عاصم عن أبي رزين
عن ابن عباس قال " ليس على من أتى بهيمة حد " قلت :
وفي روايته أبي على الاسيوطي والمغاربة عن النسائي قال حدثنا
علي ابن حجر ثنا عيسى - هو ابن يونس - عن النعمان عن
عاصم . فذكره ولم ينسب النعمان ، وفي روايته ابن الأثير
" يعني أبا حنيفة " ، أو رده عقيب حديث الدراوردي عن عمرو عن
هكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : " من وجدتموه يعمل عمل
قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به " الحديث . وليس هذا
الحديث في روايته حمزة وابن السني ولا ابن حيوة عن
النسائي ، وقد تابع النعمان عليه عن عاصم سفيان الثوري " .
١٥ .

قلت : وهذا الحديث مما فات عن الحافظ الزبيدي فلم يذكره
في " عقود الجواهر النيفة " في أدله مذهب الامام أبي حنيفة فيما

وأما قول الإمام البخارى (سكتوا عن رأيه وحديثه) فعمته أنهم لم يجرحوا في رأيه وحديثه ليس إلا . (١) فإن ما ذكره خاتمة المحدثين في "عقوده" وغيره في مصنفاتهم صريح في أنهم قبلوا حديثه ورأيه . فحكم البخارى بالسكوت يجب أن يحمل على هذا المحمل الذى ذكرناه حتى لا يلزم الكذب الصريح في كلامه .

وافق فيها الائمة الستة أو بعضهم " مع أن هذا فرد حديث رواه النسائي عن الامام نفسه وليس له في الكتب الستة سوى هذا الحديث . وهذا كما فعل بالحارث الاعور حيث قال في حقه في "كتاب الضعفاء" له " ليس بالقوى " ثم أخرج حديثه في "سننه" فقال الحافظان الذهبي في "الميزان" وابن حجر في "التهذيب" ما نصه :

" وحديث الحارث في "السنن الأربعة" والنسائي مع

تعمته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره " اهـ .

قلت : وليس للحارث عند النسائي سوى حديثين .

(١) قلت : وهذا التوجيه من المصنف انما صدر لانه لم

يطلع على أن مراد البخارى بهذه الكلمة ما ذا ؟ وقد قال الحافظ ابن كثير في كتابه "الباعث الحثيث الى معرفة علوم الحديث" ما لفظه :

"وتم اصطلاحات لأشخاص ينبغي الوقوف عليها

من ذلك أن البخارى اذا قال في الرجل : "سكتوا عنه" أو "فيه نظر" فانه يكون في أدنى المنازل وأردأها غنده ، ولكنه لطيف العبارة في التجريح ، فليعلم ذلك " اهـ (ص ٣٤ طبع مكة المكرمة) .

وقال الحافظ السيوطى في "تدريب الراوى" :

"البخارى يطلق : "فيه نظر" و "سكتوا عنه"

فيعن تركوا حديثه " اهـ (ص ١٢٧) .

قلت : ومن طالع ما أورده البخارى في ترجمة أبى حنيفة رضى الله عنه من تصانيفه "كتواريخه الثلاثة" وكتابه في "الضعفاء والمتروكين" وتامل فيما يعرض به عليه في كتابه "الجامع" وجزئيه في "القراءة" و "رفع اليدين" قضى العجب من شدة تعصبه وقرط تحمله على الامام أبى حنيفة رضى الله عنه ! والله يغفر له ويسامحه . قال حافظ العصر الامام العلامة محمد أنور شاه الكشميرى في "بسط اليدين لنيل الفردين" :

"لم ينقل البخارى في "تاريخه" من مناقب أبى حنيفة

شيئا ، فكأنه لم يجمع منها شيئا اذا كان هنا مناقب ومثالب عندهم " اهـ .

وقال الحافظ ابن رشيد :

"والبخارى كثير المخالفة للحنفية" اهـ .

تقله سيد الحفاظ المتأخرين مرتضى الزبيدى في كتابه "اتحاف

السادة المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين" (ج - ٤ ص ٩٤)

وقد مرت كلمه الامام الحافظ الزيلعي في حق البخارى عند كلامنا على الدارقطني (ص ٢٩٦) والزيلعي كثير الانصاف باقرار الخصوم وكذلك سبق منا نقل ما قاله الحافظ السخاوي في كتابه "الاعلان بالتوييح" في باب البخارى وزملائه في ما كتبنا على الخطيب البغدادي (ص ٢٩٨) ولقد أصاب صاحب "الدراسات" فيما أجاب به عن جرحه على أبي حنيفة رضي الله عنه. ولو كان في قول البخارى هذا أدنى شائبه من الصحة لما تصدى بالرد عليه والتعريض له في كتابه "الجامع" وغيره من تصانيفه، فان كل من له أدنى لب يعلم علماً يقيناً أن الاشتغال بالرد على من سكتوا عن رأيه وعن حديثه لا يجدي شيئاً فضلاً أن يكون مثل البخارى وقد تقرر رحمه الله من بين الائمة الستة في قوله هذا فان مسلماً وابن ماجه رحمهما الله لم يحفظ عنها في الكلام عليه شئ، وأما الترمذى رحمه الله فقد روى في "كتاب المال" من "الجامع الكبير" له :
 "حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو يحيى الحافى قال سمعت أبا حنيفة يقول ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح" (ج - ٢ ص ٣٣٣ طبع مصر سنة ١٢٩٢).

ووقع في "الجواهر المضيه" في ذكر السند هكذا : (حدثنا محمود بن غيلان عن جرير عن يحيى الحافى) وكذا نقله على القارى في "شرح على مسند أبي حنيفة" للحصكفى (ص ١٣) وهو خطأ والصحيح ما وقع في المطبوعه ونقل الترمذى هذا يدل على أن أبا حنيفة

عنده من ائمة الجرح والتعديل حيث قبل قوله في هذا الباب. والنسائي رحمه الله وان ذكر الامام في "كتاب الضعفاء" لكنه مع تعنته في الرجال وتشديده الى الغايه - بحيث يقول الحافظ سعد بن على فيه : أن له شرطاً في الرجال أشد من شرط البخارى ومسلم - وتجنبه اخراج حديث جامعه من رجال "الصحيحين" فضلاً ان يكونوا من رجال أبى داود والترمذى كما صرح به الحافظ ابن حجر في "نكتته على ابن الصلاح" - روى عنه حديثاً في "سننه" التى هي أصح السنن بعد "الصحيحين" عند ائمة هذا الشأن واحتج به وقوى أمره وقد نقل عنه تلميذه محمد بن معاوية الاحمر الراوى عنه كتابه أنه قال : "كتاب السنن كله صحيح" اهـ وهذا يدل على أنه رجح عن تضعيفه وأدخل حديثه في الصحيح ولا يضربنا عدم اخراجه في "المجتبى" فانه اختصار ابن السنى تلميذه دون النسائي صرح به الحافظ الذهبي في ترجمه النسائي من كتابه "النبلاء" والمعدود في الصحاح "كتاب النسائي" دون "اختصار ابن السنى" وبه صرح الحافظان ابن الملقن والمزى، وهو المراد بقول المحذنين عند الاطلاق : "رواه النسائي" وهو الذى يخرجون عليه الاطراف والرجال، واما الامام أبو داود فهو من أحسنهم ثناء عليه رحمه الله فقد روى الحافظ ابن عبد البر في "الانتقاء" :

"حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله قال أنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف بابن داسه قال : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق

السجستاني رحمه الله يقول : رحمه الله - بالكا كان اماماً .
 رحمه الله الشافعي : كان اماماً . رحمه الله ابا حنيفة كان اماماً .
 ٥١ (ص ٣٢) .

ثم هؤلاء مشايخ البخاري الثلاثة - أحمد بن حنبل ويحيى
 بن معين وعلي بن المديني يوثقونه ويشنون عليه خيراً وفيهم يقول
 البخاري في " جزء رفع اليدين " :

" وهؤلاء أهل العلم من بين أهل زمانهم " (ص ٥)

و ١٦ طبع لاهور سنة ١٣٥٩)

فوالله ما درى البخاري قدر الامام ومن أين يعرفه وهو لم
 يطلع على دقة مداركه كما لم يعرف شيخه ابن معين قدر الامام
 الشافعي ومن جهل شيئاً عاداه . وبالحجمه هذه هفوة بدت منه
 رحمه الله لخفاء مدارك الامام عليه فينبغي أن يضرب بها عرض
 الحائط . وقد قال البخاري نفسه في " جزء القراءة خلف الامام " :
 ما لفظه :

" ولم ينبج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم
 نحو ما يذكر عن ابراهيم من كلامه في الشعبي وكلام
 الشعبي في عكرمة وفي من كان قبلهم ، ولم يلتفت أهل العلم
 في هذا النحو الا ببيان وجبه . ولم يسقط عدالتهم الا
 برهان ثابت وجبه . والكلام في هذا كثير " ٥١ (ص ٣٨)
 طبع لاهور سنة ١٣٦٠ .

قلت : فابو حنيفة . رضي الله عنه أسوة غيره من العلماء فلم

ينبج من كلام بعض الناس فيه ولا يقبل كلام من تكلم فيه من
 غير برهان وجبه . وقد عقد حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر
 النمرى القرطبي في كتابه " جامع بيان العلم وأهله وما ينبغي في
 روايته وحمله " باباً في " حكم قول العلماء بعضهم في بعض " وأطال
 فيه ونحن نقتل لك من سياقه ما يحسن ايرادها هنا . قال
 رحمه الله :

" هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس ، وضلت به

نابته جاهله لا تدري ما عليها في ذلك . والصحيح في هذا
 الباب أن من صحت عدالته ، وثبتت في العلم أمانته ، وبانت
 ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه الى قول أحد الا أن يأتي
 في جرحته بينه عادله تصحح بها جرحته على طريق
 الشهادات ، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك . بما
 يوجب قوله من جهه الفقه والنظر . وأما من لم تثبت أمانته ،
 ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته
 فانه ينظر فيه الى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في
 قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر اليه . والدليل
 على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين
 اماماً في الدين قول أحد من الطاعين أن السلف رضوان الله
 عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب ،
 ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن دينار
 وأبو حازم ، ومنه على جهه التأويل مما لا يلزم القول فيه

ما قاله القائل فيه . وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف
تأويلًا واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شئ منه دون برهان
ولا حجة توجيه
وقد كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجله العلماء عند الغضب كلام هو أكثر من هذا ولكن
أهل الفهم والعلم والميز لا يلتفتون إلى ذلك لأنهم بشر
يغضبون ويبرضون ، والقول في الرضا غير القول في الغضب
ولقد أحسن القائل :

لا يعرف العلم الا ساعة الغضب

..... وقد كان ابن معين - عفا الله عنه -
يطلق في أعراض الثقة الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه :
منها قوله : عبد الملك بن مروان أبخر الفم ، وكان رجل
سوء . ومنها قوله : كان أبو عثمان النهدي شرطياً . ومنها
قوله في الزهري : أنه ولي الخراج لبعض بني أمية ، وأنه
قد مرة مالا فاتهم به غلاماً له فغضبه فمات من ضربه .
وذكر كلاماً خشناً في قتله على ذلك غلامه تركت ذكره
لأنه لا يليق بمثله . ومنها قوله في الأوزاعي : أنه من
الجند ولا كرامته . وقال في حديث الأوزاعي عن الزهري
ويحيى بن أبي كثير ليس بثبت . ومنها قوله في طاؤس : أنه
كان شيعياً . ذكر ذلك كله الأزدى عماد بن الحسين الموصلي
الحافظ في الأخبار التي في آخر كتابه في " الضعفاء "

عن الغلابي عن ابن معين . وقد رواه مفترقاً جاءه عن
ابن معين منهم عباس الدوري وغيره .

ومما نقم على ابن معين وعيب به أيضاً قوله في
الشافعي : أنه ليس بثقة . وقيل لأحمد بن حنبل : إن
يحيى بن معين يتكلم في الشافعي فقال أحمد : ومن أين
يعرف يحيى الشافعي ، هو لا يعرف الشافعي ، ولا يقول ما
يقول الشافعي أو نحو هذا . ومن جهل شيئاً عاداه . قال
أبو عمر : صدق أحمد بن حنبل رحمه الله . أن ابن معين
كان لا يعرف ما يقول الشافعي . وقد حكى عن ابن معين
أنه : سئل عن مسألة من التيمم فلم يعرفها . ولقد أحسن
أكرم بن صفي في قوله : ويل لعالم أمر من جاهله . من
جهل شيئاً عاداه . ومن أحب شيئاً استعبده . حدثنا عبد الوارث
ابن سفيان قال : حدثنا قاسم بن أصبغ قال : حدثنا ابن زهير
قال : سئل يحيى بن معين وأنا حاضر عن رجل خير
أمراته فاختارت نفسها ، فقال : سئل عن هذا أهل العلم
وقد كان عبد الله الأُمير بن عبد الرحمن بن محمد الناصر
يقول : إن ابن وضاح كذب على ابن معين في حكايته عنه
أنه : سأل عن الشافعي فقال : ليس بثقة . وزعم عبد الله :
أنه رأى أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق وفيه :
سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال : هو ثقة . قال :
وكان ابن وضاح يقول : ليس بثقة ، فكان عبد الله الأُمير يحمل

على ابن وضاح في ذلك. وكان خالد بن سعد يقول : إنما سألته ابن وضاح عن ابراهيم بن محمد الشافعي ولم يسأله عن محمد بن ادريس الشافعي الفقيه. وهذا كله عندي تخرص وتكلم على الهوى ، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاه احمد بن حنبل وقال له : لم ترعيناك قط مثل الشافعي .

وقد تكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام فيه جفاء وخشونة كرهت ذكره ، وهو مشهور عنه قاله انكاراً منه لقول مالك في حديث " البهيمن بالخيار " . وكان ابراهيم بن سعد يتكلم فيه ويدعو عليه ، وتكلم في مالك أيضاً في ما ذكره الساجي في " كتاب العلل " : عبد العزيز ابن أبي سلمة ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وابن اسحاق ، وابن أبي يحيى ، وابن أبي الزناد وعابوا أشياء من مذهبه .

وتكلم فيه غيرهم لتركة الرواية عن سعد بن ابراهيم وروايته عن داود بن الحصين وثور بن زيد ، وتحامل عليه الشافعي وبعض أصحاب أبي حنيفة في شيء من رأيه حسداً لموضع اسامته . وعابه قوم في انكاره المسح على الخفين في الحضر والسفر ، وفي كلامه في علي وعثمان ، وفي فتياه باتيان النساء في الاعجاز ، وفي قعوده عن مشاهدة الجاعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونسبوه بذلك الى ما لا يحسن ذكره . وقد برأ الله عز وجل مالكا عما قالوه ،

وكان ان شاء الله عند الله وجيها .

وما مثل من تكلم في مالك والشافعي ونظرائها من الائمة الا كما قال الاعشى :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها قام يضرها وأوهى قرنها الوعل

او كما قال الحسين بن حميد :

يا ناطح الجبل العالي ليكله اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

وكلام أبي الزناد في ربيعة هو من هذا الباب ايضاً . ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول :

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً ولاناس قال بالظنون وقيل

وهذا خير من قول القائل :

وما اعتذارك من شيء اذا قيل

فقد رأينا البغي والحسد قديما لا ترى الى قول الكوفي في سعد بن أبي وقاص أنه : لا يعدل في الرعية . ولا يغزو في السرية ، ولا يقسم بالسوية . وسعد بدرى ، واحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، واحد الستة الذي جعل عمر بن الخطاب الشورى فيهم . وقال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض . وروى أن موسى صلى الله عليه وسلم قال : يارب اقطع عني السن بني اسرائيل فأوحى الله اليه يا موسى لم أقطعها من نفسي فكيف أقطعها عنك !

قال أبو عمر: والله لقد تجاوز الناس الحد في الغيبة والذم فلم يقتضوا يذم العامة دون الخاصة، ولا يذم الجهال دون العلماء. وهذا كله يحمل الجهل والحسد. قيل لابن المبارك: فلان يتكلم في أبي حنيفة، فأنشد بيت ابن الرقيات:

حسدوك أن راوك فضلك الله به فضات به النجاء
وقيل لأبي عاصم النبيل: فلان يتكلم في أبي حنيفة، فقال:
هو كما قال نصيب:

سلمت وهل حي على الناس يسلم
وقال أبو الأسود الدؤلي:

حسدوا الفتى إذ لم يتالوا سعيه فالناس أعداء له وخصوم
فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة - الأئمة - فليقبل قولهم في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضل ضلالاً بعيداً. وخسر خسراناً مبيناً. وكذلك إن قبل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي الشعبي، والنخعي، وأهل الحجاز، وأهل مكة، وأهل الكوفة، وأهل الشام على الجملة. وفي مالك، والشافعي، وسائر من ذكرنا في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ولن يفعل إن هداه الله وألهمه رشده، فليقف عند ما شرطنا في: أن لا يقبل فيمن صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته،

وسلم من الكبائر، ولزم المروعة والعتاون، وكان خيره غالباً، وشبه أقل عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به. فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله. قال أبو العتاهية:

بكي شجوه الاسلام من علمائه فما اكتروا لما رأوا من بكائه
فأكثرهم مستقبح لصواب من يخالفه مستحسن لخطائه
فأيهم المرجو فينا لدينه وأيهم الموثوق فينا برأيه

والذين أثنوا على سعيد بن المسيب وعلى سائر من ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين أكثر من أن يحصوا. وقد جمع الناس فضائلهم وعنوا لسيرهم وأخبارهم، فمن قرأ فضائل مالك، وفضائل الشافعي، وفضائل أبي حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين، وعنى بها ووقف على كريم سيرهم وهدبهم كان ذلك له عملاً زاكياً - نفعا الله بحب جميعهم - قال الثوري رحمه الله: "عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة". ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما بدر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والنصب والشهوات دون أن يعي بفضائلهم حرم التوفيق، ودخل في القية، وحاد عن الطريق - جعلنا الله وإياك ممن يسمع القول فيتبع أحسنه - وقد افتتحنا هذا الباب بقوله صلى الله عليه وسلم: "دب اليكم داء الأسم قبلكم الحسد والبغضاء"

وفي ذلك كفاية..... ومن صحبه التوفيق
أغناه من الحكمة سيراها، ومن المواعظ قليلها اذا فهم
واستعمل ما علم. وما توفيقى الا بالله، وهو حسبي ونعم
الوكيل. وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال : حدثنا
ابن دحيمون قال : سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول :
سمعت أبا داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني يقول : رحم
الله مالكا كان اماما. رحم الله الشافعي كان اماما. رحم الله
أبا حنيفة كان اماما. (ج - ٢ ص ١٥٢ حتى ١٦٣)

قلت وصنيع البخاري مع الامام أبي حنيفة يشبه صنيعه مع
الامام جعفر الصادق وأويس القرني الزاهد العابد، قال الحافظ الذهبي
في "ميزان الاعتدال" :

"(جعفر بن محمد صح م) بن علي بن الحسين الهاشمي
أبو عبد الله أحد الأئمة الأعلام بر صادق كبير الشأن لم
يحتج به البخاري وروى عباس عن يحيى
قال : جعفر ثقة مأمون. وقال أبو حاتم : ثقة لا يسأل
عن مثله" ا. هـ.

وقال في "ترجمة جعفر الصادق من كتابه "تذكرة الحفاظ"

ما نصه :

"لم يحتج به البخاري واحتج به سائر الأئمة" ا. هـ

وقال شيخ الذهبي الحافظ ابن تيمية في "متهاج السنة" :

وليس في كلام البخاري ما يدل على الحصر على أمر علمي
ورأى يبدو للعالم في العقائد ظنه بدعة على خلاف ما عليه
أهل السنة والجماعة. وأما لفظ البخاري (أن أبا حنيفة كان
مرجئا) (١) فلا دلالة له على هذا. قال خاتمة المحدثين

"وقد استراب البخاري في بعض حديثه - يعني

جعفر الصادق - لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام

فلم يفزع له" ا. هـ.

وقال الذهبي في "الميزان" في ترجمة أويس القرني رضي الله

عنه :

"ولو لا أن البخاري ذكر أويسا في "الضعفاء"

لما ذكرته أصلا فانه من أولياء الله الصادقين
قال ابن عدي : ولا يتهيأ أن يحكم عليه بالضعف بل هو

ثقة صدوق" ا. هـ.

فكما لا يقبل قول البخاري فيها كذلك لا يقبل في حق

الامام أبي حنيفة فانه رضي الله عنه ليس دونها في الجلالة في

الاسلام والمظمة في النفوس، ورحم الله الجميع.

(١) قلت : قال الامام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه في

"رسالته الى عثمان البتي" عالم أهل البصرة ما نصه :

"وأما ما ذكرت من اسم الرجئة فبا ذنب قوم

تكموا بعدل وسأهم أهل البدع بهذا الاسم ؟ ولكنهم أهل العدل وأهل السنة . وإنما هذا اسم سأهم به أهل شتان . ١٠٨ (ص ٣٧ و ٣٨ طبع مصر سنة ١٣٦٨) .

وقال العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله معلقاً على قوله : (من اسم المرجئة) :

” وعد من جعل مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه بها من أهل الضلال لا يكون الا من المعتزلة . أو الخوارج أو من سار سيرهم وهو غير شاعر ، وقد روى ابن أبي العوام الحافظ عن ابراهيم ابن احمد بن سهل الترمذي عن القاسم بن غسان المروزي القاضي عن أبيه عن محمد بن يعلى زنبور عن أبي حنيفة (ح) قال ابراهيم ثنا عبد الواحد بن أحمد الرازي بمكة ثنا موسى بن سهل الرازي أنبأنا بشار بن قيراط عن أبي حنيفة : دخلت أنا وعلقتة بن مرثد على عطاء بن أبي رباح فقلنا له : يا أبا محمد ان بلادنا قوماً يكرهون أن يقولوا انا مؤمنون ثم قالوا : قال عطاء : ولم ذاك : قال يقولون : ان قلنا نحن مؤمنون قلنا نحن من أهل الجنة ، فقال عطاء : فليقولوا نحن مؤمنون ولا يقولون نحن من أهل الجنة . فانه ليس من ملك مقرب ولا نبي مرسل الا والله عز وجل عليه الحجة . ان شاء عذبه وان شاء غفر له ثم قال عطاء : يا علقتة ان أصحابك كانوا

يسمون أهل العجالة حتى كان نافع بن الأزرق فهو الذي سأهم ” المرجئة “ . قال القاسم : قال أبي : وإنما سأهم المرجئة فيما بلغنا أنه كلم رجلاً من أهل السنة فقال له : أين تنزل الكفار في الآخرة ؟ قال النار . قال : فأين تنزل المؤمنين ؟ قال : المؤمنون على ضربين : مؤمن يرتقى فهو في الجنة . ومؤمن فاجر ردى فأمره الى الله عز وجل ان شاء عذبه بذنوبه وان شاء غفر له بإيمانه . قال : فأين تنزله ؟ قال : لا أنزله ولكني أرجى أمره الى الله عز وجل . فقال : فأنت مرجئ ؟ أ .

فمن سمي أهل السنة بالمرجئة فقد تابع نافع بن الأزرق الخارجي الذي يرى تخليد مرتكب الكبيرة في النار “ ١٠٨ (ص ٣٧ و ٣٨)

وقال الامام الكوثري أيضاً فيما علقه على تلك ” الرسالة “ : ” وقد عد القليل من غلطات الخواص : جعل المرجئ اسماً لمن قال : ان صاحب الكبيرة اذا لم يتب تحت المشيئة ، وصرف أحاديث ذم المرجئة الى ذلك وإنما هم من قال : لا وعيد لأهل الصلاة فأخبرهم عن الوعيد رأساً ، وأما الدخول تحت المشيئة فصریح الكتاب والسنة لفظاً ومعنى تواتراً . ذكر ذلك في ” الأبحاث “ . فيكون أرجاء أبي حنيفة محض السنة ونيزه به على المعنى البدعي محض فريه “ ١٠٨ (ص ٣٤)

وقال أيضاً في "تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب" :

"وأما قوله - يعني البخاري - في "تاريخه الكبير" :
"كان مرجئاً مكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه" في بيان لسبب اعراض من اعرض عنه على أن ارجاءه هو عرض السنة رغم تقولات جهلة - النقلة - وخلافه انحياز الى الخوارج كما تجد شرح ذلك في هذا الكتاب أوضح شرح فالمعرض عنه اما خارجي يذكى مثل عمران بن حطان ، وحريز بن عثمان أو معتزلي قائل بالمنزلة بين المنزلتين .

وادعاء السكوت عنه انما يصح ان اراه به سكوت بعض اghار النقلة وليس ذلك بضائره بعد أن طبق فقهه مشارق الارض ومغاربها بحيث لو بحث كتيبه وكتب أصحابه من الوجود لعاشت مسائله في كتب مخالفيه من طوائف الفقهاء مدى الدهر - كما هي - رغم حاسديه ولو كان مراده غير ذلك لكان سالماً طريق المجازفة متناسياً نشأته في حلقه أبي حفص الكبير البخاري وكان مالتى من أهل نيسابور وبخارى عقوبة معنوية له . ساعده الله تعالى " ا هـ (ص ٤٨)

وقال سيد الحفاظ المتأخرين محمد مرتضى الزبيدي في مقدمة كتابه "عقود الجواهر المنيفة" :

"وأما نسبة الارجاء اليه فغير صحيح ، فان أصحاب

الامام كلهم . على خلاف رأى أصحاب الارجاء ، فلو كان أبو حنيفة مرجئاً ، لكان أصحابه على رأيه ، وهم الان موجودون على خلاف ذلك . واذا اجمع الناس على أمر وخالفهم واحد أو اثنان لم يلتفت الى قوله ولم يصدق في دعواه حتى ان الصلاة عند أبي حنيفة خاف المرجئة - لا يجوز .

ومن اجمع الائمة على أنه أحد الائمة الاربعة - المجمع عليهم لا يقدح فيه قول من لا يعرفه الا بعض المحدثين . وقد روى عن حماد بن زيد يقول : سمعت أيوب - يعني السخيتاني - . وقته ذكر عنده أبو حنيفة بنقص فقال : يريدون أن يطفئوا نور الله بأقواهم . وياي الله الا أن يتم نوره . وقد رأينا مذاهب جماعة ممن تكلم في أبي حنيفة - قد ذهبت واضمحلت ومذهب أبي حنيفة باق الى يوم القيامة ، وكلما قدم ازداد نوراً وبركة ، والناس الان مطبقون على أن أصحاب السنة والجماعة هم أهل المذاهب الاربعة - مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وكل من تكلم في مذهب أبي حنيفة درس مذهبه حتى لا يعرف مذهب أبي حنيفة باق مل الأرض شرقها وغربها واكثر الناس عليه " ا هـ (ص ١١ طبع القسطنطينية سنة ١٣٠٩) .

وقال الامام الكوثري في "التأنيب" :

"كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الايمان قول وعمل يزيد وينقص ، ويرمون بالارجاء من

يرى الايمان العقد والكلمة مع أنه الحق الصراح بالنظر الى حجج الشرع قال الله تعالى : (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " الايمان أن تؤمن بالله وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره " أخرجه مسلم عن ابن عمر وعليه جمهور أهل السنة . وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً ان كانوا يعدون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة ، لأن الاختلال بعمل من الاعمال - وهو ركن الايمان - يكون اختلالاً بالايمان ، فيكون من أجل يعمل خارجاً عن الايمان اما داخل في الكفر كما يقوله الخوارج ، واما غير داخل فيه بل في منزلة بين المنزلتين الكفر والايمان كما هو مذهب المعتزلة ، وهم من أشد الناس تبرؤاً من هذين الفريقين ، فإذا تبرؤوا أيضاً لما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباق أممة هذا الشأن - يبقى كلامهم متهاقلاً غير مفهوم . وأما اذا عدوا العمل كمال الايمان فقط فلا يبقى وجه للتنازع والتناهد لكن تشددهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يعدون العمل من كمال الايمان فحسب بل يعدونه ركناً منه أصلياً ونتيجة ذلك كما ترى .

ومن الغريب أن بعض من يعدونه من أمراء المؤمنين في الحديث يتجح قائل ان لم أخرج في كتابي عن لا يرى

في " عقوده " (قال السيد السند في " شرح المواقف " (١) كان غسان المرجي يحكي ما ذهب إليه من الإرجاء عن الإمام أبي حنيفة

أن الايمان قول وعمل يزيد وينقص مع أنه أخرج عن غلاة ونحوهم في كتابه وهو يدري أن الحديث القائل - بأن الايمان قول وعمل يزيد وينقص - غير ثابت عند النقاد . ولا التفات الى المتساهلين ممن لا يفرقون بين الشال واليمين فماذا بعد ظهور الحجة ووضوح المسئلة ، على من يرى ارجاء العمل من أن يكون ركناً أصلياً للايمان ؟ وعليه الكتاب والسنة وجمهور الصحابة وجميع علماء أهل السنة الذين يستتكرون قول الفريقين الخوارج والمعتزلة ، فأرجاء العمل من أن يكون من أركان الايمان الأصلية هو السنة . وأما الارجاع الذي يعد بدعة فهو قول من يقول : لا تخبر مع الايمان معصية . وأصحابنا أبرياء من مثل هذا القول براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام . ولو لا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسئلة لزم اكفار جماهير المسلمين غير المعصومين لاختلالهم بعمل من الاعمال في وقت من الاوقات وفي ذلك الطامة الكبرى . (ص ٤٤ و ٤٥)

(١) قلت : قال السيد السند في " شرح المواقف " عند ذكر فرق المرجئة ما نصه :

قبل ومن بعد مخلوق ، فلا يرى الصلاة ديناً " ١ .
 فأما رسيد بالارجاء وتبرزه بأنه لا يرى الصلاة ديناً فقد
 مضى الكلام عليه . وأما عزوه إليه : أنه يزعم أن الخنزير البري
 لا بأس به . فقد قال الحافظ العلامة أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم
 الشهير بابن تيمية الحراني الحنبلي في كتابه " منهاج السنة النبوية " :
 ما نصه :

" ان أبا حنيفة " وإن كان الناس خالفوه في أشياء
 وأنكروها عليه فلا يسترىب أحد في فقهه وفهمه وعلمه ،
 وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عاينه ، وهي
 كذب عاينه قطعاً مثل مسئلة " الخنزير البري ونحوها " ١ .
 (ج - ١ ص ٢٥٩) .

وقال سيد الحفاظ المتأخرين العلامة محمد بن محمد الحسيني
 الزبيدي الشهير بمرتضى في كتابه " اتحاف السادة المتقين " .

" كيف ! والائمة الكبار من معاصريه كالك وسفيان
 والشافعي وإمامه أحمد والاوزاعي وإبراهيم بن أدهم قد أثنوا
 عليه ، وعلى معتقده ، وفقهه ، وورعه ، وخوفه ، وتضلعه
 من علوم الشريعة ، واجتهاده ، وعبادته ، واحتياظه في
 أمور الدين ما هو مسطور في الكتب المطولة ، ومحاجته مع
 جهنم بن صفوان في أن : الايمان هو التصديق بالقلب
 والاقرار باللسان - وكان جهنم يكتفى بالتصديق - والزامة
 اياه مشهور في الكتب ، وقد حكى الكلبى في مقالاته "

ومحمد بن شبيب عن أبي حنيفة في الايمان كلاماً هو عنه
 برئ . وكذا اجتاعه بعمر بن عثمان الشمزي بمكة ومناظرته
 في الايمان من أكاذيب المعتزلة على أبي حنيفة لانكاره عليهم في
 أصول دياناتهم ، وجعلهم من أهل الاهواء حنفاً عليه وحسداً .
 وهو قد برأه الله من كل ذلك فتأمل . ١ (ج - ٢
 ص ٢٤٢)

قلت : وأبو عثمان الآدمي مقدوح في عدالته ، وإما الشمزي
 فقال الحافظ السمعاني في " كتاب الاثساب " :

" (الشمزي) بالشين المعجمة المكسورة والميم المشددة المفتوحة
 بعدها زاء . والمشهور بهذه النسبة عمرو بن أبي عثمان الشمزي
 رأس المعتزلة ، يروي عن حمرو بن عبيد وواصل بن عطاء .
 روى عنه اسماعيل بن ابراهيم العجلي " ١ .

وقاتل الله التعصب فان للانقطاع ، وعدم الضبط ، وتهمة
 الكذب والجهالة ، والبدعة ، والحسد والبغض ، والعصبية أحكامها
 في رد الخبر عند النقلة الا اذا كان الخبر في مثالب أبي حنيفة
 الذي اتخذه شطر الامة بل ثلثاها اماماً في دين الله تعالى على
 توالى القرون ، فهناك تقبل الاخبار كلها على علائها ! فيقبل من
 كذاب مرجى ويفترى معتزلي . وهذا الشمزي تلميذ عمرو بن عبيد
 عابد شيوخ الاعتزال . وقد قبل قوله في هذا الباب مع أن شيخه
 لا يساوى فلسين بالنسبة الى جلالة قدر الامام فضلاً عن تلميذه
 رأس المعتزلة وقد قال الاتجري عن أبي داود : أبو حنيفة خير من

أنف مثل عمرو بن عبيد . ذكره الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب " في ترجمة عمرو بن عبيد . وبطل من هذا ما ظن الوزير التيمي في " تنقيح الأنظار " من أن : عمرو بن عبيد ما كان في دون مرتبة أبي حنيفة في الحفاظ والاتقان اه فهذا قول امام الناس في الحديث في المقارنة بينهما . فإين الثرى من الثريا .

وأما قوله في الرضاع : وهذا خلاف نص كلام الله عز وجل . اه فقال الامام أبو بكر الجصاص - وهو مجتهد على ما صرح به الشيخ اسمعيل العمري في " تنوير العيتين " - في كتاب ' احكام القرآن ' له :

" فان قال قائل : قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) نص على أن الحولين بمقام الرضاع ، فغير جائز أن يكون بعده رضاع .

فيل له : اطلاق لفظ الاسمام غير مانع من الزيادة عليه ، ألا ترى أن الله تعالى قد جعل مدة الحمل ستة أشهر في قوله : (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) وقوله تعالى : (وفصاله في عامين) فجعل مجموع اليتين الحمل ستة أشهر ، ثم لم تمتنع الزيادة عليها ، فكذلك ذكر الحولين للرضاع غير مانع جواز الزيادة عليها . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من أدرك عرفة فقد تم حجه . ولم تمتنع زيادة الفرض عليها .

وأيضاً فان ذلك تقدير لما يلزم الاثب من أجرة الرضاع ، وأنه غير مجبر على أكثر منها لاثباته الرضاع بتراضيهما بقوله تعالى : (فان أرادا فصلاً عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليهما) ويقول تعالى : (وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم) فلما ثبت الرضاع بعد الحولين دل ذلك على أن حكم التحريم به غير متصور عليهما "
..... وايضاً لو كان الحولان هما مدة الرضاع وبهما يقع الفصال لما قال تعالى : (فان أرادا فصلاً) وهذا القول يدل من وجهين على أن الحولين ليسا ثبوتياً للفصال . أحدهما : ذكره للفصال منكوراً في قوله تعالى (فصلاً) ولو كان الحولان فصلاً لقال : " الفصال " حتى يرجع ذكر الفصال اليهما لأنه معهود مشار اليه فلما أطلق فيه لفظ التكرار دل على أنه لم يزد به الحولين . " والوجه الآخر " تعليقه الفصال بإرادتهما ، وما كان متصوراً على وقت محدود لا يعلق بالإرادة والتراضى والتشاور وفي ذلك دليل على ما ذكرنا " اه (ج ١ - ص ٤٨٨ و ٤٨٩ طبع مصر سنة ١٣٤٧) .

وأما قوله : " ويرى السيف على الامة " فالسيف الذي يراه أبو حنيفة هو سيف الحق المصمت على أهل الباطل عند وجوب التعاطف اليه . قال الامام أبو بكر الجصاص في " احكام القرآن " : " وكان مذهبه مشهوراً في قتال الظلمة وائمة الجور ؛

ولذلك قال الأوزاعي : احتملنا أبو حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف - يعني قتال الظلمة - فلم نحتمله . وكان من قوله : وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول فإن أم يؤتمر له فيالسيف على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وسأله إبراهيم الصائغ - وكان من فقهاء أهل خراسان ، ورواة الأخبار ، ونسألكهم - عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقال : هو فرض ، وحديثه بحديث عن عكرمة عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر ، فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتل . فرجع إبراهيم إلى مرو وقام إلى أبي مسلم صاحب الدولة فأمره ونهاه ، وأتكر عليه ظلمه وسفكه الدماء بغير حق ، فاحتمله مراراً ثم قتله . وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة ، وفي حمله المال إليه ، وقتياه الناس سرّاً في وجوب نصرته ، والقتال معه . وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن . وقال لأبي إسحاق الفزاري : حين قال له : لم أشرت على أخني بالخروج مع إبراهيم حتى قتل ، قال : مخرج أخيك أحب إلى من مخرجك ، وكان أبو إسحاق قد خرج إلى البصرة . وهذا إنما أنكره عليه أعمار أصحاب الحديث الذين بهم فقد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على أسور الاسلام " ٨١ (ج ١ - ص ٨١) .

وأما قوله : " ويؤمن أن أمر الله من قبل ومن بعد مخلوق " فجل مقدار أبي حنيفة في العلم والفهم أن يقول في الكلام النفسي أنه مخلوق كما جل مقداره أيضاً أن يقول في الحروف والأصوات والحروف المتخيلة في أدغمة الحفظ أنها غير مخلوقة . وهذا القرآن أمر ونهي وقد روى فيه البيهقي عن الإمام في كتابه " الأسماء والصفات " ما نصه :

" أخبرنا أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد أن إسماعيل بن أحمد الجرجاني حدثنا عبد الملك بن محمد الفقيه ثنا سليمان بن الربيع بن هشام النهدي الكوفي قال سمعت العارث بن إدريس يقول : سمعت محمد بن الحسن الفقيه يقول : من قال : القرآن مخلوق فلا تصل خلقه . وقرأت في كتاب أبي عبد الله محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق روايته عن القاسم بن أبي صالح الهمداني عن محمد بن أبي أيوب الرازي قال : سمعت محمد بن سابق يقول : سألت أبا يوسف فقلت : أكان أبو حنيفة يقول : القرآن مخلوق ؟ قال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله ، فقلت : أكان يرى رأى جهم ؟ فقال : معاذ الله ولا أنا أقوله . رواه ثقات .

و (أنبأني) أبو عبد الله الحافظ إجازة أنا أبو سعيد أحمد ابن يعقوب الثقفى ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي قال سمعت أبي يقول : سمعت أبا يوسف القاضي يقول : كلمت أبا حنيفة رحمه الله تعالى سنة جرداء في أن

القرآن مخلوق أم لا ؟ فاتفق رأيه ورأى على أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر. قال أبو عبد الله : رواة هذا كلهم ثقات " (ص ٢٥٠ و ٢٥١ طبع مصر)

وقال الحافظ ابن تيمية في "كتاب الايمان" له ما لفظه :
 "ولكن من رحمه الله بعباده المسلمين أن الائمة الذين لهم في الائمة لسان صدق الائمة الاربعة وغيرهم كمالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد ، وكالشافعي واحمد واسحاق ، وأبي عبيد وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية : قولهم في القرآن والايمان وصفات الرب ، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف " (ص ١٦٣ و ١٦٤ طبع مصر سنة ١٣٢٥)

وهذا الامام أبو عبد الله أحمد بن حنبل شيخ البخاري وهو من أشد الناس عداوة لمن يقول بخلق كلام الله عز وجل يجعل أبا حنيفة ويجهله غاية التجهيل كما سيتقله المؤلف عن "العقود" وقال العلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في "شرح مختصر الروضة" في أصول العنابلة :

"والى والله لا أرى الا عصبة أبي حنيفة بما قالوه وتبزيهه عما اليه نسبوه. وجعله القول فيه : أنه قطعاً لم يخالف السند عناداً ، وإنما خالف فيما خالف اجتهاداً بهجيج واضحة ودلائل صالحة لا تعدم ، وحججه بين أيدي الناس موجودة ، وقل أن ينتصف منها مخالفوه وله بتقدير الخطأ

وكذلك من بعده من المرجسة ، وهو افتراء عليه قصد غسان ترويع مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور . قال الآمدي ومع هذا فأصحاب المقالات قد عدوا أبا حنيفة من مرجسة أهل السنة ، ولعل ذلك لأن المعتزلة في الصدر الأول كانوا يلقبون من خالفهم في القدر مرجئاً (١) أو لأنه لما قال الإيمان هو التصديق ولا يزيد ولا ينقص ظن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان ، وليس

أجر ، ويتقدير الاصابة أجران . والطاعنون عليه اما حساد أوجاهلون بمواقع الاجتهاد ، وآخر ما صح عن الامام احمد رضي الله عنه احسان القول فيه ، والثناء عليه ذكره أبو الورد من أصحابنا في كتاب أصول الدين " (ص ١٠١)

نقله الشيخ الكوثري في "التأنيب" (ص ١٤٤) وفيما أوردناه عبرة لمن اعتبر .

(١) كما أنهم كانوا يسمون كل من أثبت الصفات مجسماً بشيئاً فذكروا في عداد المشبهة مالكا والشافعي واحمد وأصحابهم . قال العلامة أبو العباس بن تيمية في "منهاج السنة" :

"فالمعتزلة والجهمية وتحوم من نقاة الصفات يجعلون كل من أثبتها مجسماً مشيئاً . ومن هؤلاء من يعد من المجسمة والمشبهة من الائمة المشهورين كمالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب "الزينة" ، وغيره لما ذكر طوائف المشبهة ، فقال : ومنهم طائفة يقال

كذلك إذ قد عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه) انتهى
 كلام شارح "المواقف" وقال خاتمة المحدثين في "العقود"
 (قال القاضي أبو القاسم بن كاس أنبأنا أبو بكر المروزي قال :
 سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : لم يصح عندنا أن
 أبا حنيفة قال : القرآن مخلوق فقلت : الحمد لله يا أبا عبد الله
 هو من العلم بمنزلة ! فقال : سبحان الله ! هو من العلم والورع
 والزهد وإيثار الدار الآخرة بمحل لا يدركه فيه أحد ، ولقد
 ضرب بالسياط على أن يلى القضاء لأبي جعفر المنصور فلم يفعل ،
 فرحمه الله عليه ورضوانه) انتهى . وكلام البخاري في "صحيحه"
 في "كتاب الإيمان" يدل بظاهره على أن البخاري كان من أهل
 الاعتزال ، والتحقيق أنه يترك هذا الظاهر ، فيقال : إن البخاري
 برئ من أهل الاعتزال ومذهبهم ، والأخذ بهذا الجزئي من
 مذهبهم ، فكذلك يقال في سيد كثير من أهل السنة والجماعة
 الإمام أبي حنيفة : أنه فهم من كلامه في بعض المواد من لم يطلع
 على التحقيق في معناه أنه من أهل الإرجاء ، والتحقيق أنه برئ
 منهم ومن مذهبهم ؛ بل هو سادات أهل السنة والجماعة ، والعرفاء
 الكاملين الكاشفين وكبرائهم رحمهم الله تعالى ؛ بل هو سيد كثير

لهم : "المالكية" ينتسبون الى رجل يقال له مالك بن أنس .

ومذهب طائفة يقال لهم : "الشافعية" ينتسبون الى رجل

يقال له الشافعي " (ج ١ - ص ١٧٣) .

منهم - والإمام الهام فيهم - ومنهم الإمام البخاري وغيره من العرفاء
 والمحدثين والفقهاء وغيرهم .

وأما ما نقله المعترض عن "غنية الطالبين" عن الغوث
 الأعظم قدس الله سره فالظاهر أنه مدموم عليه من أعدائه
 الأشقياء (١) ولو سلمنا ثبوته عنه فقد عرف وروده في جماعة

(١) ولا ريب أنه قدس في "الغنية" أشياء ليس منها .
 وكتب الشيخ العلامة ابن حجر المكي في "الفتاوى الحديثية" في
 الجواب عن سؤال سائل سألته عن عقائد العنابلة في إثبات الجهة
 والجسمية ما نصه :

"واياك أن تفتر أيضاً بما وقع في "الغنية" لإمام
 العارفين وقطب الاسلام والمسلمين الأستاذ عبد القادر الجيلاني
 فانه دس عليه فيها من سينتقم الله منه ، والا فهو برئ من
 ذلك" (١ - ص ١٧٣ طبع مصر سنة ١٣٥٦) .

وهذا آخر ما أردنا كتابته من "التعليقات على ذهابات
 الدراسات عن المذاهب الأربعة" المتناسبات "و (الله) تعالى
 أسأل أن يجعل ما حررته خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبله
 بفضله العميم وأن ينفع به المسلمين وأن يجعله ذخراً لي يوم
 الدين ، وأن يتجاوز عما فرط مني في الكلام في المناقشة مع
 الأئمة الأعلام ، وأن يوفقني وأحبائي والمسلمين لما يحبه
 ويرضاه ، ولا حرج ولا قوة الا بالله . سبحان رب العزة عما

مخصوصة ممن تسمى وترسم بمذهب أبي حنيفة ، وكمن من جماعات ممن ترسم بمذهبه أو بمذهب أى واحد من الأئمة المجتهدين ، وممن ادعى أنه من المحدثين أو أنه يعمل بالحديث فقط ويعمل به ، وممن ادعى أنه من العرفاء والأولياء وأظهر المناسبات والمكاشفات والإلهامات - والله أعلم بصدقها - وممن ادعى أنه من مريدى الغوث الأعظم قدس الله سره أو الجشتية أو الشاذلية أو النقشبندية أو من مريدى ابن العربى أو الشعراوى أو غبرهم لا يجوز

يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العلمين . وصلى الله على سيدنا محمد وبارك وسلم .

وكان فراغى من تحريره عشية يوم السبت لعشر خلون من شهر رجب سنة تسع وتسعين وثلاث مائة بعد الألف حين أقامتى بكراتشى حرسها الله تعالى وصلى الله على المسلمين بممه وكرمه آمين .

وانا النقيب اليه تعالى

محمد عبد الرشيد بن محمد عبد الرحيم الجيبورى مولداً ومنشأ ، والسندى نزيل ، والنعماني مذهباً خادماً الحديث بالمدرسة العربية الإسلامية في جامع نيوتاؤن ، بكراتشى عفا الله عن سيئاته وغفر له ولوالديه ولجميع مشائخه ولقرابته

آمين

مناكرتهم ومؤاكتهم لما ثبت فيهم من الأمور المانعة لجوازهما ، فليس شئ منه راجعاً إلى مذهب أبي حنيفة كما أن ما ذكرنا ليس شئ منه راجعاً إلى طرائقهم النبيلة الشريفة ، فكلام الغوث الأعظم ليس راجعاً إلى مذهب المتجاسرين من أهل مذهب أبي حنيفة فقط ؛ بل إنما يرجع إلى المتجاسرين كلهم من أى مذهب كان ، وعلى أى طريقة كان ولو من الحنفية أو المترسمين بمذهب آخر من المذاهب المعبرة أو المتصوفة أو الذين يدعون العمل بالحديث .

قوله وإنما الغث والسمين فيمن ترسم بمذهبه (ص ٤٥٢)

(٤٥٣)

قلت : كذلك من ترسم بالمذاهب الباقية وترسم بالتصوف وليس كذلك كالمعترض . وترسم باسم العمل بالحديث وهو ليس كذلك كالمعترض أيضاً ؛ على أن رؤيا مثل المعترض من هذا النوع ليس بشئ ، ولا بحجة ظنية ولا بحجة قطعية ولا مما تطمئن ليه القلوب . وأيضاً رؤيا مثله من هذا النوع يجوز أن يكون صفات الأحلام خيالاً شيطانياً وإضلالاً من الشيطان . وأما مذهب المعترض المجرى من البركات والبيارات ، الخالي عن متابعة السلف لأبرار أصحاب الكرامات من المخترعات المحدثات فهو ابتداع ، ومذهب على حدة ، ومنشأ للشرور ومفسدة عظيمة ، وبحق لكثير من الخيبرات ، فإن فساد العالم فساد العالم من أبين المشهورات ، ومن ترسم بمذهبه الخاص الذى صفقه ما ذكرنا فهو ممن جمع

الغث والسمين حتماً .

قوله يجب حمله على أن الحصر عليه الخ (ص ٤٥٣)

قلت : معناه نفى الولاية الكاملة في عهد ذلك الرجل عن رجال ذلك المذهب كما أن سيدنا الغوث الأعظم وقطب الأقطاب الشيخ الجيلاني رضي الله تعالى عنه لما ولي على وجه الأرض نفى الولاية الكاملة عن رجال مذهبه وغير مذهبه في بلاده وفيما سواها ممن في عهده لا ممن كان قبله ، ولذا قال : - وهو على المنبر وقد حضر عنده سبعون أو ثمانون ألفاً من الناس - قدمي هذه على رقبة كل ولي لله تعالى على ما هو مفصل في كتب مناقبه رضي الله تعالى عنه .

ومن العجائب أن المعارض قد عبر عن الشيخ القطب الجيلاني رضي الله تعالى عنه في آخر "دراساته" بلفظ "الغوث الأعظم" رضي الله تعالى عنه وعن ابن العربي في أول "الدراسة الخامسة" بقوله (الشيخ الأكبر الأجل الوارث الأكمل قطب أقطاب الأمة قدسنا الله تعالى بمداول علومه القدسية الفائضة من بحره المحيط الذي لا ساحل له) مع ما ترى في كثير من مواضع شتى من "دراساته" من حسن أدبه معه وحسن تعبيره عنه فهل كان ابن العربي عند المعارض أعلى شأنًا وأفخم كعباً من قطب الأقطاب الذي قدمه على رقبة كل ولي لله تعالى وعلى رقبة ابن العربي ومن كان مثله ؟

قوله ولو قيل إن العارف بهد كما له لا ينسب الخ (ص ٤٥٣)

قلت : أكثر الأولياء الكرام والعرفاء العظام حتى سيدنا الغوث الأعظم رضي الله تعالى عنه ينسبون إلى مذهب معين بعدد كمالهم أيضاً ، فليس هذا انكاراً للبديهي البين بداهته . نعم قد تحقق من بعض الأولياء ترك هذه المذاهب المعروفة والمذهب بما أعلمهم الله تعالى كالأقليات من أهل الحديث والفقهاء وهو مصدر لقول : "بأن الصوفي لا مذهب له" وإذا لا يستلزم أن يكون كل عرف كذلك كما أن ذلك لا يستلزم أن يكون كل محدث وكل فقيه هذا هو الذي اعترف به للمعارض فيما بعد بقوله : لو أن من عرفاء السند والهند وما وراء النهر وغير ذلك مما لا مرف فيه مذهب لغيره وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهاءهم (أبي حنيفة) انتهى .

وقال جماعة المحدثين في "المقود" : (ولقد جمع أبو عمر بن عبد البر جماعات من العلماء عابوا على مالك صاحب المذهب بأشياء في مذهبه ، وعلى الشافعي . ثم قال : وقد برأ الله مالكا الشافعي مما قالوا) انتهى . وقال فيها أيضاً (ولا يفتر بما وقع في "المنحول" المنسوب للإمام الغزالي من تعيير الإمام أبي حنيفة : إن ذلك من قائله مزية عن الصواب عظيمة وهفوة حادثة عن الطريقة المستقيمة تقشعر منها الجلود وتمججها السماع وتأبأها النفوس

وتنشر منها الطباع قال : وانما قلت المنسوب للإمام الغزالي لأن هذا الكتاب لم يرو بالسند المتصل إليه ولا قرأه رجل على رجل وهكذا اليه فيحتمل أن تلك الألفاظ الشنيعة اختلقت عليه ، وعلى تقدير صدورها عنه فسمعت جماعة من مشايخ الشافعيين ينقلون عن ابن أعيان المحققين في عصره الشيخ الإمام علاء الدين البغاري أحد أصحاب الشيخ سعد الدين التفازاني رحمهم الله تعالى أنه كان يعظم الغزالي غاية التعظيم ولا يجسر أحد بحضرته أن يقول " قال الغزالي " بل " قال الإمام الغزالي " ونحو ذلك مما يدل على تعظيمه فقيل له : ألم تر ما صدر عنه في حق الإمام أبي حنيفة قال : صدر منه ذلك من الشباب حين سلطان الهوى والعصبية عليه قبل أن يتسلق ويتأدب ويتخلق بأخلاق السادة الصوفية ويترك الرعونات وحظوظ النفس ، فلما تم خلق بأخلاق القوم وانسلخ من الأخلاق الدنية . وتحلى بالصفات العلية ، وسلك المناهج السوية ، رجع عن هذه الألفاظ الردية ، وطمس ما في نسخته وعرف الحق لأهله ، وتعذر عليه طمس ما في بقية النسخ لانتشارها . ولما صنف كتاب " الأحياء " بعد ذلك عظم الإمام أبا حنيفة غاية التعظيم وذكر في مواضع منه جملاً من فضائله ، ولو عرض عليه كلام " المنحول " بعد رجوعه عن الأخلاق المذمومة لتبرأ منه واستغفر الله تعالى ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له) انتهى كلام خاتمة المحدثين . ثم قال : (وسمعت الاستاذ العارف ذا الأحوال السنية والأفعال المرضية والطريقة السنية الشيخ شاهين بن عبد الله

يذكر نحو ما ذكره الشيخ علاء الدين البخاري ويقرره) انتهى كلام " العقود " .

وهذا ما قال أهل الحرمين الشريفين من العلماء بعد ما رأوا رسالة المعترض المسماة « بالحجة الجليلة في رد من قطع بالافضالية »

قد طالعنا الرسالة الواردة من نواحي " الهند "

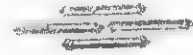
المتضمن للبحث مع الأئمة في الجزم بتفضيل أبي بكر على عمر رضي الله تعالى عنهما ، وتأملنا في مبادئ الواقفة على غير أصل ، وتبعنا النظر في معانيها لم تشتمل على قول فصل ، فألفينا فيها من الحلل والفساد في الرأي والاعتقاد ما شهد بابتداع مؤلفها ، وخروجه عن السنة النبوية وإتباعها ، وبين أنه مستقر في ظرف الرفض والاعتزال والتشيع ، وقاطن في مساكن البدعة ورباعها ، وجاء فيها بحجج لا محجة لها في قواعد الشرع ، وأتى بكلمات لم يستند فيها لأصل ولا فرع ، ولولا أن الإشتغال ينتج ذلك من الفضول وتضييع الوقت ، والإعتناء به اعتناء بالابتداع الموجب للمقصد لصرفنا له عنان العناية وأوضحنا ما ارتكبه من الضلالة والغواية ، مع أن مثل هذا عند أئمة السنة مما علم من الدين بالضرورة ، لا سيما وقد قام إلى الأمر الأخ الصالح

المبارك الناصح أبو عبد الله محمد حياث السندي م
المدني و رد تلك الرسالة في "رسالة" له على حدة ،
فقد طالعناها بأجمعها ، ورأينا فيها من الفوائد العجيبة
والأبحاث المفيدة الغريبة ما رد كبد ذلك المتبدع في
نحره ، وأغرق ضلالتة في بحر (انتهى) .

فهذه حجة عظيمة من علماء " المدينة " و " مكة " شرفها
الله تعالى وقد اعترف المعارض بأن " قول أهل المدينة عنده حجة
معتبرة " على أن المعارض ممن استقر في ظرف الرفض والإعتزال
والتشيع ، ومن ابتدع الهدعة واطمأن بالبدع .

وقد تمت ههنا تعالينا المسماة « ذب ذبابات الدراسات

عن المذاهب الأربعة المتناسبات » والحمد لله تعالى عا
ذلك ، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .



تم الكتاب والحمد لله أولا وآخرا

فهرس ما في الجزء الثاني من (ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات)

صفحة

صفحة

بحث ما يتعلق بالدراسة
السادسة

التقديم في موضع تجوز
منه في ألف موضع لاستواء
العلمة " ٢

وما ذكر المعارض من
الفرق بين آحاد
" الصحيحين " وآحاد
غيرهما فلا أصل له
عند مالك ٣

الكلام على قوله : " لم
يبق لهم إلا القول بأن
تحريم القياس إنما هو في
حق المجتهد دون المقلد " ٤
المقلد لا يجوز له أن يقيس
مطلقا ٤

الكلام على قوله : وما
نقل عن أبي حنيفة فقوله
مستحدث من أتباعه " ١
الرد على دعوى المصنف
باجتماع الأمة على أن القياس
كالميتة

ما نقل عن مالك من
تقديم القياس على خبر
الواحد في ثبوت هذا عنه
شئ

الانتقاد على قوله : " فإن

أين ذلك القياس الذي يلزم فيه ترك الحديث منه كل وجه
 ٤ الكلام على قوله : "وكانك آنفاً قد أنفت فيما سبق عن حجية القياس الخ
 • القائل بنفى حجية القياس من الصوفية ومن أهل الحديث ليس إلا بعضهم
 ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل بالقياس عند عدم النص
 ٦ إن الإجماع وقع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة
 ٧ منكر القياس منكر إجماعين
 ٧ القول بنفى القياس وحرمة قول الظاهرية الجأمة وقول الخوارج والرافضة
 ٨ الفرق بين جلي القياس

١١ وخفيه منحوت المعترض حق غيرهم
 مذهب جديد منحوت بمعنى قولهم يلزوم التقليد
 ١١ من المعترض للمجتهد المطلق
 ١١ المعترض ارتكب بهذا القياس حراماً
 ١١ الكلام على قوله : " إنه من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس
 • وجوب التقليد للمجتهد المطلق على العامى وعلى العالم الغير المجتهد مجمع عليه
 ٦ الأئمة الأربعة من رؤساء أهل الكشف وكبرائهم ، والقياسات التي صدرت عنهم ليست بأدنى شأنًا
 من مقالات ابن العربي وأمثاله
 قال صدر الشريعة :
 " إن المهام العرفاء حجة في حقهم فقط لا في
 ١١ حق غيرهم "
 معنى قولهم يلزوم التقليد للمجتهد المطلق
 ١١ أين ذلك القياس المحرم بالإجماع
 ١١ قول المعترض : " فهو تارك لليقين من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " الخ محل نظر
 ١٣ الكلام على قوله : " وذلك لأن الأكل لا يمنع السهل المحل " الخ
 ١٣ نيل المعترض من معاوية رضي الله عنه
 ١٣ لدلالة الحديث مسلم على أن ابن عباس أوصل إلى معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه
 ١٤ عليه وسلم دعاه ويجوز أنه لم يعلم أن استجابة دعائه صلى الله عليه وسلم

١٨ يفترض فوراً ومعاوية من المجتهدين الكاملين
 ١٨ إن رأى معاوية هذا موافق لرأى سيدتنا فاطمة الزهراء
 ١٩ إن رأى معاوية هذا مطابق آراء ساداتنا أبي بكر وعمر وغيرهما رضي الله تعالى عنهم
 ٢٠ تأييد صنيع معاوية في هذا الباب بصنيع على رضي الله عنه وغيره من الصحابة
 ٢١ إدراج صاحب "الدراسات" لفظ "أبدأ" في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند نفسه
 ٢٢ الإمام النووي أدرج حديث " لا أشيع الله بطنه " في ترجمة " باب من سبه

صفحة

النبي صلى الله عليه وسلم ودعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له أجراً وزكاة" ويجوز أن يكون هذا من الألفاظ التي جرت على ألسنتهم بطريق العادة ممن غير أن يقصدوا معانيها ٢٢ لم يدل الحديث على أن معاوية قد توقف عن الإجابة الفورية مع العلم بأنها هي المفروضة ليس إلا

الانتقاد على قوله : "أظهر أمره على أهل الإسلام قاطبة" ٢٣

الكلام على قوله : "فن ثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً" ٢٤

مدد الأحاديث التي تدل

على حرمة الغناء القول بتأخير المانع مبنى على حديث (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) ٢٢

قد عرف اختلاف العرفاء كالعلماء في جواز السماع سرد أقوال الصوفية في السماع

من قال إن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ يلزمه أن يقول إن القول بتحريم الغناء ليس بخطأ البتة ٢٣

الكلام على حديث أبي البدين القول بعدم فساد الصلاة بإجابة المصلي له صلى الله عليه وسلم فيها مطلقاً خروج عن المذاهب الأربعة ٢٤

صفحة

لام على الوجوه الثلاثة ذكرها المعترضات دعواه ٢٩

انتقاد على القياس الذي يدر عن المعترض ٣٠

كلام على فساد الصلاة لصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه الشريف

القرآن كما يخرج عن رأيانية بقصد الدعاء والثناء لذلك الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يخرج عن صلاة بقصد الجواب ٢٨

روية أبي حنيفة النبي صلى الله عليه وسلم في المنام السؤال والجواب في مسألة وجوب سجدة السهو على من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة ٢٨

صفحة

الأولى ٣٢

كم من واجب خارج الصلاة يفسدها إذا وجد في داخلها ٣٢

الوجوب والإحتنان في محل معين من الصلاة لا يدل على المشروعية في محل آخر ولا على عدم فساد الصلاة ٣٢

مسئلة فرضية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم القول بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على المصلي إذا سمع اسمه الشريف أو قرأه فيها لا يساعده دليل عقلي ولا نقل ٣٤

بسط المذاهب في مسألة وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ٣٤

صفحة	صفحة	صفحة
العجب من قياس المعارض	فساد الجواب	عنده (عام
٤٣ في مقابلة أقوال الصحابة	٤١	لفظة "من" عام في الصلاة هو
المعارض من قال بعصمة	٤١	الأشخاص مطلق في رأي
سيدنا على رضي الله عنه	٤١	الأحوال والامكنة كلام على منع الصلاة
الحنفية استثنوا عن مسألة	٤١	والأزمان
منع الصلاة ما إذا قرأ	٤١	القول بوجوب الصلاة سلم في حال الخطوة ،
الخطيب آية " صلوا عليه	٤١	عليه صلى الله عليه وسلم أثبات ذلك بالآثار
٤٤ وسلموا تسليماً "	٤١	في الصلاة مطلقاً خروج بحاج الصلاة على من
لا أعرف من مراده ببعض	٤١	عن المذاهب الأربعة مع اسمه صلى الله عليه
٤٥ المتجاسرين	٤١	الحديث والإجماع قاما على سلم من الخطيب وغيره
تصحيح المعارض في نقل	٤١	أن العموم في هذه آرائه في كتاب معزواً
٤٥ الحديث "	٤١	الأحاديث ليس بمراد على عالم معتد به
الكلام على قوله : " فإن	٤١	قول المعارض هذا خارج في المعلوم أن مجرد قول
المرء بعد أهلية العمل	٤١	عن أقوال العلماء
٤٥ بالحديث " الخ	٤١	كما ثبت اللفظ العام في
فيما يجب العمل فوراً وفيما	٤١	الصلاة عليه صلى الله عليه عليه
٤٥ لا يجب	٤١	وسلم كذلك ثبت اللفظ
دعوى المعارض أنه مجتهد	٤١	العام في تشييت العاطس
في بعض المسائل منظور	٤١	ورد السلام
٤٧ فيها	٤٣	ما أورده المعارض من
		النقد على قوله : " ومن
		مند وباتها " المؤكدة عند
		غيره " الخ
		٣٤
		الكلام على قوله : " ومعنى
		الجواب فيه لا يوجد بأزيد
		من تفرع وجوبه على قول
		الذاكر لاسمه صلى الله عليه
		وسلم "
		٣٥
		الإنقاذ على قياس المعارض
		في هذا الباب
		٣٥
		الكلام على قوله : لفظ
		الأحاديث الموجبة للصلاة
		عند ذكر اسمه صلى الله
		عليه وسلم يدل على إيجابها
		بالذكر وظاهر ذلك الفور "
		٣٦
		إثبات المعارض الوجوب
		الفوري في الصلاة بالقياس
		٣٦
		بيان فساد قياس المعارض
		٣٧
		الكلام على قوله : " فإن
		لفظ الأحاديث (من ذكرت

صفحة

الكلام على حديث ابن رواحة
الذي استدل به المعارض
في وجوب العمل بالحديث
فوراً

٤٧

الكلام على قوله : " نيقن
أن من ترك العمل بالحديث
لعدم أخذ إمامه به " الخ

٤٨

بحث ما يتعلق بالدراسة
السابعة

الكلام على قوله : " يجب
ترك قول مائة إمام مثلاً
إذا كان مخالفاً بالحديث
الصحيح "

٤٨

إن هذه الكلمة كلمة حق
أريد بها باطل

٤٩

قوله : " وجدنا حديثاً
خالفه الأئمة الأربعة
مبنى على محض الفرض "
فقد حكم العلماء الأعلام

٥٠

صفحة

بأنه إذا خالف خبر الواحد
الإجماع يقدم الإجماع عليه
إن الإجماع المنقول بطريق
التواتر يفيد الفرض الاعتقادي

٥٢

أبو داود : " إذا
وإن الإجماع المنقول بطريق
الشهرة أو الآحاد يفيد
الوجوب دون الفرضية

٥٢

الكلام على قوله : " ولا
عدم أخذهم بالحديث إذا
ثبت من حذاق الفن .

٥٢

الحكم عليه بالصحة أو
بالحسن " الخ

٥٢

إن السلف إذا ردوا حديث
مجهول العين و الحال لا يجوز
العمل به

٥٢

ويرجع ما عمل به الخلفاء
الراشدون على ما ليس
كذلك

٥٣

قال مالك : " إذا جاء
حديثان مختلفان ، بلغنا أن

٥٣

صفحة

المعارض قائل بتقديم إجماع
أهل المدينة وإجماع الأئمة
الإثنى عشر على خبر الواحد
الصحيح

٥٥

الكلام على قوله : " حتى
إذا لم يأخذ به أجلة القوم
منهم يعد بذلك معلولاً

٥٦

الذب عن صنيع الترمذي
لم يدر المعارض معنى قول
الشيخ ولي الله رحمه الله تعالى

٥٧

الكلام على قوله : " فلو
رأيت ما كتب بعض من
المعاصرين "

٥٧

الكلام على قوله : " فإن
فلاناً وهو شيخ شيخ هذا
المعاصر "

٥٩

وشيخ الشيخ وإن كان
يدعى أنه عامل بالحديث
لكنه التزم على نفسه
أن لا يخرج عن المذاهب

٥٣

صفحة	صفحة	صفحة	صفحة
٦٠	٦٥	٦٠	٦٠
الأربعة	الجمع من المعارض	صحة أحدهما	والعجب العجيب أن المعارض.
قد اعترض في هذه	له قول جديد	الكلام على قول الترمذي	قد اعترض في هذه
"الدراسات" على مشائخه	لام على الوجوه التي	في حديث ابن عباس :	"الدراسات" على مشائخه
وعلى آبائه	وها المعارض في الجمع	أجمعت الأمة على ترك	وعلى آبائه
القول بوجدان شيخ الشيخ	حديثي ابن عباس	العمل به، ونقله عن أحد	القول بوجدان شيخ الشيخ
حديثاً مبني على حسن	اب الجمع بين الصلاتين	الجمع بعذر المرض	حديثاً مبني على حسن
الظن إليه والمعارض يقدر	على ما قال في الوجه	أفاد الترمذي أن عمل العلماء	الظن إليه والمعارض يقدر
على من ظن مثل هذا الظن	: "فالمعنى من جمع	على خلاف الحديث الصحيح	على من ظن مثل هذا الظن
في الأئمة الأربعة	صلاتين الفاتحة والوقتية	ظاهراً يستلزم وجود علة	في الأئمة الأربعة
الكلام على قوله "فهو	أني باباً من الكبائر"	خفية قادحة فيه	الكلام على قوله "فهو
عندنا إن شاء الله على بينة	على قوله : "فلا يبق	وأفاد أيضاً أن عملهم على	عندنا إن شاء الله على بينة
من ربه"	حد الكراهة أو الحرمة	وفق الحديث الضعيف	من ربه"
الرد على قوله : "وليس	جمع من اتخذ عادة"	يوجب قوة فيه	الرد على قوله : "وليس
فيهم من ذكره - يعني	وقد ادعى أن هذا	وكيف ينكر هذا من يقول	فيهم من ذكره - يعني
حنشاً - بخبر"	أقرب وجوه الجمع	أن كل كاشف يصحح	حنشاً - بخبر"
رواية حنش تقوت بحديث	م على قوله : "وجوابه	حديثاً حكم عليه بالوضع	رواية حنش تقوت بحديث
"الصحيحين"	هم وهم لا يقولون	إن العمل بما ترجح بعد	"الصحيحين"
الكلام على قوله : "فلا	الخ	وجود المرجح يجعل الحديث	الكلام على قوله : "فلا
معارضة بين الحديثين مع	هذا من باب المفهوم	وإن صح غير معمول به	معارضة بين الحديثين مع
	٦٥ صحيح	ويسمى نسخاً اجتهادياً	

صفحة	صفحة
٦٩	٦٩
الرد على قوله : "وكتب	الرد على قوله : "وكتب
أصولهم تشهد باطلاق اعتبار	أصولهم تشهد باطلاق اعتبار
ذلك"	ذلك"
ليس في كتب أصولنا ما	ليس في كتب أصولنا ما
يشهد باطلاق اعتبار المفهوم	يشهد باطلاق اعتبار المفهوم
أو إطلاق عدم اعتباره	أو إطلاق عدم اعتباره
إن مفهوم الموافقة معتبر	إن مفهوم الموافقة معتبر
بلاخلاف	بلاخلاف
الإمام العيني من عدة	الإمام العيني من عدة
أصحاب الأصول والفروع	أصحاب الأصول والفروع
في مذهبه	في مذهبه
الرد على قوله "والجواب	الرد على قوله "والجواب
الحقيق بالتحقيق عند هذا	الحقيق بالتحقيق عند هذا
الفقير "الخ"	الفقير "الخ"
الكلام على قوله	الكلام على قوله
: "فالخصر على هذا	: "فالخصر على هذا
المعنى يرجع إلى وقوع	المعنى يرجع إلى وقوع
صلاة الفجر والمغرب بغير	صلاة الفجر والمغرب بغير
ميقاتها "الخ"	ميقاتها "الخ"
منع الجمع في غير مزدلفة	منع الجمع في غير مزدلفة

صفحة

- وعرفة هو قول ابن مسعود
وسعد بن أبي وقاص وغيرهم ٧٢
الكلام على قوله : " رجه
البطلان زعمهم هذا أن
طلوع المعجر في هذا اليوم لم
يكن مما يدركه عموم الناس
بل خصوصهم أيضاً " ٧٢
استدلال الحنفية بحديث
ابن مسعود على سنية الإسفار ٧٣
قد جاء في الإسفار بالفجر
أحاديث قوية ٧٤
حد السيوطي حديث "أسفروا
بالفجر" من المتواترات ٧٤
الكلام على قوله : فإذا
ثبت مثل ذلك النص في
السفر يخص ذلك من
هذا العموم " ٧٤
إن معنى الجمع في عرفة
ومزدلفة هو إخراج إحدى
الصلاة من وقتها ولم يثبت

هذا المعنى في نص الجمع
في السفر
وأما الجمع في الحضر فقد
قام اتفاق الشافعية بل جميع
علماء الأمة على ترك العمل به
الرد على ما نقل عن
النووي في حديث الجمع
أنه " صريح في الجمع في
وقت إحدى الصلاتين "
الكلام على قوله : أخر الظهر
حتى يدخل وقت العصر "
حمل أصحابنا لفظ "يدخل"
على معنى يقرب دخول
العصر
قوله : فينبغي أن يكون
المغرب في أول دخول
العشاء " من باب قياس
شيء على ما وقع التنازع فيه
إن الطبراني لا يأتي بالحديث
الموضوع

صفحة

- ض يقول بوجوب
مع بين الحديث الصحيح
حديث الضعيف ٧٧
ابن عباس : " أظنه
الظهر وعجل العصر
والمغرب وعجل العشاء " ٧٨
الروايات التي تدل
الجمع الصوري ٧٨
كثيراً من المسائل
ما على أحاديث الطبراني ٧٩
أبي شيبة أعلى رتبة من
رأى
لام على إبداء الاحتمال
المعترض ٨٠
الألفاظ التي رواها
في حديث ابن عمر في
ح
بطراب في الحديث
بب للضعف ٨١
م على قوله : " إخراج

صفحة

- ابن خزيمة في " صحيحه "
أقوى بعد الشيخين " ٨١
التزام ابن خزيمة الصحيح
المجرد لا يجعل جميع زياداته
محكوماً عليها بالقبول ٨٤
حكم تعاليق البخاري وما
أخرجه في غير الصحيح ،
وما وجد في مؤلف أطاق
عليه اسم الصحيح أوفى
مؤلف معتبر ٨٤
غاية ما يقال في أحاديث
ابن خزيمة وأحاديث
البيهقي هو أنهما لا يخرجان
حديثاً يعلمانه موضوعاً ٨٤
إن أحاديث مؤلف معتبر
كأحاديث تصانيف البيهقي
وكأحاديث الطبراني في
" معاجمهم " ليست من
الموضوعات فيما علما ٨٥
لم يقل أحد منا ولا منهم

صفحة

بجواز الجمع في الحضر ٨٥
حملنا لفظ "الجمع" على الجمع
الصوري حتي لا يعارض
آية القطعية خبر الواحد ٨٦
لا يجوز عند الحنفية تخصيص
عام الكتاب بخبر الواحد
ولا تقييد مطلقه به ،
ولا حمله على المجاز به ٨٦
ولا منع عندنا في تخصيص
عام الكتاب وتقييد مطلقه
بالاجماع مطلقاً
الكلام على قوله : " هل
يجوز عقد الاجماع على
خلاف الحديث " ٨٧
المعارض قد عارض نفسه
في قوله هذا . ٨٧
البحث في تفضيل علوي على
الشيخين ٨٧
قال علي : من فضائي على
أبي بكر وعمي جلدته حد

صفحة

المفتري الكلام على قوله : كيف
صحة الحديث لا تنافي لفظاً عليه أنه لم يعمل
يكون متروك الحمل كأنه أحد من العلماء ٩٠
يكون منسوخاً لإمام الترمذي من النقد
الإجماع مقدم على خبر لحفاظ الأثبات الثقات
الآحاد ، والآحاد يثبت يعتمد على قولهم ٩٠
القطعية مقدمة على الاجماع لاختلاف في مذهب أحمد
لإسراع لانكار جواز الاجماع ، جواز الجمع بعد المرض
على خلاف الحديث إذا ثبت
كان آحاداً كلام على قوله : " فإن
الرد على ما انتقد المعارض حديث في كتابه ليس
على الإمام الترمذي قوله لم يؤول أصلاً وعمل
" لم يأخذ بهذا الحديث عامره " ٩٢
أحد من أهل العلم بقوله : من ادعى أن بعض
" وهذا القول منه غريب أحاديث التي في " سنن
جداً " ترمذي " سوى هذين
الكلام على رده الجمع لحديثين قد اجتمعت الأمة
الصوري نقلاً عن النووي على ترك العمل بظاهره
بقوله : " لأنه يخالف للظاهر ، يأتي به ٩٣
مخالفة لا تحتل " الخ ترمذي صدوق ثبت ثقة

صفحة

حجة عند جميع المحدثين
والفقهاء ٩٣
الكلام على قوله : " يريد
إن دفع الحرج يعتمد على
وجوده " ٩٣
إن القول بجواز الجمع وتنافي
الحضر بناء على دفع الحرج
أي حرج كان خارج عن
المذاهب الأربعة ٩٣
كلام الترمذي صريح في
أن نسبة هذا القول إلى
سيدنا الباقر وأبيه غير
صحيحة ٩٣
الكلام على قوله : " ومن
لم يحمل جواز الجمع في
الحضر على أدنى حاجة
واتخذ مذهباً من غير عذر
رأساً الإمام الصادق " ٩٤
بسط الكلام على قوله :
" ومذهب واحد منهم

صفحة

الرد على انتقاد المعترض
قول الترمذى : " انما كان
هذا في أول الامر ثم نسخ
بعده " ١٢١
الاجماع قد يكون دليلاً
للسنخ ١٢١
الترمذى من العلماء العارفين
بالناسخ والمنسوخ ومن
كبرائهم وساداتهم ١٢٢
الكلام على قوله : " على
أنه اذا لم يمكن الجمع
عندنا لا يقدم على النسخ
ما لم يوجد نص من الشارع " ١٢٢
يعرف الناسخ بنصه صلى الله
عليه وسلم وبضبط تأخر الناسخ
والاجماع على أنه ناسخ ١٢٢
قول الصحابي إنه ناسخ
يفيد معرفة الناسخ ١٢٢
استنكاف المعترض من أن
يكون من الحنفية أو من

صفحة

الشافعية والمالكية والحنبلية جنة الإجماع إنما ثبت
ما معنى قول الزهرى : حديث
" وكانت رخصة " إجماع يدل على أن
خط المعترض على الترمذى حديث الظنى منروك
ماحكم أحد من العلماء من
بحديث وجوب قتل الشارب فلام على قوله : " هذا
في الرابعة لا اعتقداً ولا بدى لنا في حجية
عملاً " ١٢٧
الامام الترمذى من أن اضطراب كلام
الكاشفين أعظم شأناً من تعرض في حجية الإجماع
ابن العربى والشعراوى بروطه ١٢٨
تعرض لابشترط في اجماع
ببحث ما يتعلق بالدرج البيت واجماع أهل
الثامنة مدينة هذه الشرائط
الكلام على قوله : فرعة ١٢٨
" فإذا سمعت في الاجماع ما لم
يقرر سمعك " الخ يتم لأراء الرجال على
جواز الأخذ بقول عالم حديث ليس بصحيح ١٢٩
غير مجتهد مقيد بما إذا لم
يكن فاسقاً تعرض ههنا رد كلاه

صفحة

الإمامين النووى والسيوطى
مع أن كليهما من أكابر
الأولياء الكبار ١٣٠
المعترض يعترف بأخذ
السيوطى عن النبي صلى الله
عليه وسلم مشافهة ١٣١
إعتراف المعترض بأن
الأحكام الكشفية قطعية ١٣٢
الرد على قوله : " إن كل
ما أقيم من الدلائل على
أن لاجتماع الأمة تأثيراً في
إيجاب القطع فنظور فيه " ١٣٢
قدح المعترض في أفضلية
الشيخين على ١٣٣
من ساوى بين الخلفاء
الأربعة في الفضيلة فهو
فضولى ١٣٣
ثبت إجماع الصحابة
والتابعين على أفضلية
الشيخين ١٣٣

صفحة

- قد تواتر عن علي : أن خير هذه الأمة أبو بكر ثم عمر ١٣٤
من فضل علياً على الشيخين فقد خرج من زمرة أهل السنة ١٣٥
تخريج حديث : " لا يجتمع أمتي على الضلالة " ١٣٥
إن أقل مراتب أسانيد أحمد الحسن ١٣٥
إن من الأدلة السمعية على حجية الإجماع أخبار آحاد تواتر منها قدر مشترك ١٣٥
ما الدليل للمعتز على خجية الاجاعات اذا ثبت فيها تلك الشروط ١٣٦
لا يفيد المعتز موافقة الشيخ ولي الله الهندي ١٣٧
مادري المعتز معنى كلام المعارف الهندي ١٣٧
لا إجماع إلا عن مستند ١٣٧

صفحة

- المعتز يأخذ بالرأى مع دعوى كافية ولا احتياج اعترافه بأن الحكم بالرأى روط التي أحدثها ١٤٠
حرام
الكلام على قوله : " ومما يعتقده الكشف حجة وجب التنبيه له ههنا أن لا يلزمه أن يقول كلام النووي " الخ ١٤٠
جواز نسخ الحديث بدلالة ما شرى ما معنى قوله : الإجماع ثابت بالاجماع ١٤٠
الرد على قوله : " ودلالة الإجماع على نسخ الحديث من حيث كون سنده ناسخاً لأنه المؤثر للقطع " ١٤٠
الكلام على قوله : لكونه آراء جماعة غير معصومة " ١٤٠
بيان الدليل على أن نفس الإجماع لا ينسخ به القول بقطعية الإجماع لا يتناقض أن يكون فيه احتمال غير ناش عن الدليل الشروط التي ذكرها ١٤٢
١٤٢
١٤٢
١٤٢

صفحة

- الأحاديث الأخر الكثيرة الدالة على استمرارها ١٤٢
الكلام على قوله : وأما نسخ الحديث فلا دلالة للاجماع عليه أصلاً ١٤٤
لم يثبت أن ابن حزم كان مجتهداً مطلقاً ١٤٦
الرد على انتقاده كلام الصبري بكلا شقيه ١٤٧
الكلام على قطعية أحاديث الصحيحين ١٤٨
من العجب تسليم المعتز هذا الإجماع والحكم بقطع صحة أحاديث الشيخين وعدم تسليمه الاجماع على امتناع الخروج من المذاهب الأربعة ١٥٠
الاجماع القياسي إنما يترك به العمل بالحديث الصحيح الظني وإن كان من رواية

صفحة	صفحة
١٥١	الشيخين
١٥١	الكلام على دخول جميع الحفاظ في أهل الاجماع
١٥١	أصحاب " السنن الأربعة "
١٥١	شافعية
١٥٤	يجوز أن يكون الحديث الصحيح محفوظاً عند من ليس من أهل الاجماع
١٥٤	الكلام على قوله : " قلنا ليس كل مشايخ الحديث ظاهريه "
١٥٥	شدوذ الظاهرية لا يضر في تحقق الاجماع
١٥٥	تسقط العدالة بالقعص والسفه
١٥٧	الظاهرية الجامدة ومنهم ابن حزم متعصب بجهة
١٥٧	الاجماع القياسي ليس بحجة عند الظاهرية
١٥٨	اجماع غير الصحابة ليس
١٥٩	اجماع معتبر عند الظاهرية
١٥٩	اجماع الصحابة حجة عند الظاهرية إلا إذا كان السند قياساً
١٦٢	الكلام على قوله : " وليس كل من يطلق عليه الظاهرية في العرف ممن لا يخرق خلافه الاجماع "
١٦٣	ابن حزم ظاهري فلا يقدح خلافه في الاجماع
١٦٣	ابن حزم وان كان من نقاتهم إلا أنه من المفرطين في مذهبه
١٦٣	اعتراف المعارض أن الظاهرية الجامدة خارجون عن يخرق الاجماع بخلافه
١٦٤	تعريف الاجماع
١٦٥	لا استحالة عقلاً ولاعادة في أن لا يكون الحديث محفوظاً عند مجتهدي

صفحة	صفحة
١٦٥	عصرواحد
١٦٥	الكلام على قوله : وكيف يجوز هذا مع أنهم معصومون في اجتماعهم "
١٦٥	دعوى أن القياس الذي هو سند الاجماع قياس في مقابلة النص خطأ ظاهر
١٦٥	الكلام على قوله : " وإلا ففي حقيقة الأمر ليس حديث صحيح ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد تشرف عالم من علماء الأمة بالعمل به "
١٦٦	من المعلوم أنه يجوز النسخ قبل العمل
١٦٦	تشرف عالم بالعمل لا ينتهض دليلاً على نفي الإجماع
١٦٦	كيف يلزم من القول : أن الإجماع يدل على
١٦٧	نسخ الحديث التعطل في كلماته القدسية
١٦٧	اعتقاد المعارض بأنه : لا يخرج الحديث عن المذاهب الأربعة لا يجعل عدم العمل به من جميع العلماء غير جائز
١٦٧	الكلام على قوله : " فإن كان مما اتفق عليه الشيخان مثلاً يجب أن يكون الاجماع قد نقل لإينا برجال كرجال الشيخين "
١٦٧	هذا الفرق الذي ذكره المعارض اختراع منه لم يسبق إليه أحد من العقلاء
١٦٧	وهذا الكلام من المعارض قلع منه لإعتبار الاجماع المثقولة في كتب الحديث والفقه
١٦٧	الاجماع على جواز النقل عن الكتب المعتمدة

صفحة

صفحة

- ولو بلا سند ١٦٨ لا يقدم على حديث
على المعارض أن يقول .
بهذا الفرق في إجماع أهل
البيت وإجماع أهل المدينة
أيضاً ١٦٨ وعلى المعارض بيان ثبوت
هذين الإجماعين بهذا الوجه ١٦٨
نقل الإجماع إلينا كنقل
السنة ، قد يكون بالتواتر
وقد يكون بالشهرة وقد
يكون بخبر الواحد ١٦٩
الإجماع يقدم على الحديث
الظني إن كان نقل إلينا
بالتواتر أو بطريق الشهرة
وإلا فيقدم على القياس ١٦٩
إن أكثر إجماعات الشريعة
نقل إلينا بطريق الشهرة ١٦٩
القول بأن : الإجماع الذي
نقل إلينا بطريق الشهرة
وليس رجاله رجال الشيخين
- ١٦٨ لا يقدم على حديث
" الصحيحين خلاف ما
قال العلماء ١٦٩
الرد على قوله : "الإجماعات
التي تنقل معلقات ليست مما
ترك بها الأحاديث" ١٧٠
انذار المعارض عن كون
الإجماع والقياس حججتي
شرعيتين ١٧٠
بحث ما يتعلق بالدراسة
التاسعة
الكلام على قوله : " وهو
في التحقيق عبارة عن
أصحاب داود " ١٧١
الكلام على قوله : " وذلك
لعدم قولهم بالقياس مطلقاً
حتى في العلة المنصوصة
والجلية " ١٧١
القول بعدم جواز القياس

صفحة

صفحة

- في العلة الجلية فقد صدر
عن جميع نفاة القياس ١٧١
القول بعدم جواز القياس
في العلة المنصوصة فقد
صدر عن ابن العربي ١٧١
تصريح السيوطي : بأن
الإجماع لا ينخرق بخلاف
الظاهرية ١٧٣
اعتراف المعارض بأن
الظاهرية مما لا يعابهم ولا
بأفوالهم أئمة الحديث والفقه ١٧٣
هل الظاهرية في حكم أهل
الباقي ؟ ١٧٣
إذا اجتمع أهل قرية على
ترك الأذان أو الختنة حل
للإمام قتلهم ١٧٤
الانتقاد على قوله : " مع
أنهم ما قالوا به منصوص
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم " ١٧٥
- الكلام على قوله : " وما
خطأهم إلا من حيث
جمودهم على ما ورد
الحديث فيه مع وضوح
أمر التعدية في غيره " ١٧٦
الكلام على قوله : " وإن
أراد ما يعهم وغيرهم " ١٧٧
قد ثبت عن الإمام البخاري
في " جامع الصحيح " ١٧٧
قياسات شتى ١٧٧
البخاري مجتهد ليس من
الظاهرية ولا من أهل
الظواهر ١٧٧
حكاية فتيا البخاري بثبوت
الحرمية بين صبيين ارتضعا
شاة ، وإخراجه من " بخارا " ١٧٨
بسبب هذه الفتيا ١٧٨
كان أبو حفص الكبير أجل
علماً وقُدوة في عهده ١٨١
كان البخاري وقت إخراجه

صفحة

صفحة

١٩٤

كلها

قال البخاري : أخرجت

كتابي الصحيح من ست

مائة ألف حديث ، ولم

أخرج في هذا الكتاب إلا

صحيحاً وما تركت من

الصحيح أكثر

ذكر ما جرى بين البخاري

وشيوخه الحافظ الذهلي

كان الذهلي يقول : لا

يجلس إلينا من ذهب بعد

هذا إلى محمد بن اسماعيل

قال الذهلي : لا يساكنني

محمد بن اسماعيل في

البلدة

نزاع أمير "بخارا" مع

البخاري

نزول البخاري "بخرنك"

ووفاته

ما وقع من الإمام

من "بخارا" ما بلغ مبلغاً

من الحديث ما بلغه بعد ١٨١٠

الإخراج ما كان عن

أبي حفص فقط

كان أبو حفص مجتهداً

بيان سنة ميلاد أبي حفص

ووفاته

بيان عام ولادة البخاري

ووفاته

كان البخاري حين مات

أبو حفص ابن ثلاث

وعشرين سنة

كان أول رحلة البخاري

سنة عشر ومائتين

قال البخاري : صنف

كتابي الجامع في المسجد

الجرام

أقام البخاري في تصنيف

الجامع ست عشرة سنة

ولم يجاوز بمكة هذه المدة

صفحة

صفحة

٢٠٠

أبي حفص مع البخاري

أخف مما اتفق له مع

شيخه الذهلي

حد أبي حفص من متجاسرة

الفقهاء مما لا ينبغي

الكلام على قوله : وأما

أصحاب الظواهر فهم أهل

الحديث خير أهل العمل

على الأرض

إن القياس الخفي كما يقول

به أكثر الفقهاء يقول به

أكثر المحدثين والعرفاء

لم ينكر جواز القياس إلا

الظاهرية والقلائل من

الصوفية والمحدثين

الرد على الخطابي في زعمه :

"أن أهل الرأي أصحاب

أبي حنيفة"

الكلام على قوله : "والتأويل

سوي الحاجة حرام"

٢٠٥

النصوص على ظواهرها

الكلام على قوله : "فهؤلاء

لا يبالون بأراء الرجال إذا

خالفوا الظواهر"

القول بأن الظاهر كالنص

الناطق قول مخترع

الانتقاد على استدلال

المؤلف بالحديث في كون

الظاهر كالنص

بحث ما يتعلق بالدراسة

العاشرة

الكلام على قوله : "وذكر

الشيخ أن ما روياه أو

أحدهما فهو مقطوع

بصحته"

إن كلام البخاري في

"جامعه" يشير إلى إختيان

ما قال النووي

الانتقاد على دعوى "لزم

٢٢٥

صفحة

صفحة

- أحد الأمرين إما عدم
ظن " الخ ٢٢٥
الكلام على قوله : " فإن
قبول العمل والإجماع على
وجوبه معلول بالإجماع
على الصحة " ٢٢٦
لا نسلم أن الإجماع على
وجوب قبول العمل معلول
للإجماع على الصحة ٢٢٦
الإجماع على وجوب العمل
والقبول بأحاديث غير
" الصحيحين " ثابت
أيضاً ٢٢٦
الحديث الحسن أيضاً
مقبول العمل من الأمة ٢٢٧
لا يلزم من إجماع الأمة
على العمل بالإجماع على
القطع ٢٢٧
لو كان دليل المعارض
بجميع مقدماته سالماً
- مفيداً للقطع بصحة ما في
" الصحيحين " لكان مفيداً
للقطع بصحة ما في أحدهما،
فيبطل قولهم بترجيح
أحد " الصحيحين " على
الآخر، ويذهب تقسيمهم
الصحيح إلى سبعة أقسام
هدراً ٢٢٨
الكلام على قوله : " والقطع
إنما تحصل من الإجماع
على الصحة " ٢٢٨
كيف الجمع بين قول
ابن الصلاح ٢٢٩
الكلام على انتقاد المعارض
قول الحافظ ابن حجر :
" إلا أن هذا مختص بما
لم يقع التعاذب بين
مدلوليه " ٢٣٠
كيف خفي هذا الأمر
الجلي على المعارض القائل

صفحة

صفحة

- الذي ! ٢٣٠
الكلام على أن ما انتقد
عليه من أحاديث
" الصحيحين " هل هو
مستثنى عن الصحيح وما
يجب به العمل من غير
نظر ووقفه أم لا ٢٣١
حل ما أورد الحافظ في
" شرح النخبة " من
الإشكال ٢٣٢
الرد على قوله : " بل هو
مما اجتمع عليه الأمة " ٢٣٢
اعتراف المعارض بأن
ابن حزم من الظاهرية
الجامدة كداود ٢٣٣
كان المعارض ممن يقول
بجواز جميع المعارض والملاهي
وباستئنائها مطلقاً ٢٣٣
ذكر بعض فضائح المعارض
في هذا الباب ٢٣٣
- الكلام على قوله :
" فجميع ما في الكتابين
يجب العمل به " ٢٣٤
الكلام على قوله : " المنتقد
منهما لم ينزل عن أعلى
درجات الصحة " ٢٣٥
ليس في المنتقد التلقي
بالقبول فلا أرجحية فيه ٢٣٥
الكلام على قوله : " ثبت
أنه في أعلى درجات
الصحة " ٢٣٦
الانتقاد على قوله : " حتى
حكم المتقنون حكماً كلياً
أن كل ما ضعف من
أحاديثها فهو مبني على
علل ليست بقادحة " ٢٣٧
إن المنتقد منها تنزل
درجته عن أعلى درجات
الصحة ٢٣٨
الكلام على قوله : " فما

صفحة	صفحة
٢٤٠	أعظم اقتضاح من يظن من أهل زماننا أن الانتقاد يوجب الوقفة " ٢٣٨
٢٤٠	وجوب ترجيح قول الشيخين على قول غيرها مطلقاً مما لم يدل عليه دليل ٢٣٨
٢٤٠	ترجيح الحفاظ السني والعسقلاني قول غيرها على قولها ٢٣٩
٢٤٠	رد المعارض في " رسالة له في عدم جواز نكاح البالغة بلا ولي " قول البخاري ٢٣٩
٢٤٠	بحث ما يتعلق بالدراسة الحادية عشرة
٢٤٢	الكلام على قوله: " الدراسة الحادية عشر " ٢٣٩
٣٤٢	ليس في العلماء من يدعى مساواة حديث غير " الصحيحين " بحديثها
٢٤٠	في الصحة مطلقاً الرد على انتقاده على الشيخ ابن الهمام بقوله : يريد بهذا الكلام الانتقاد فيما عمالات عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً " ٢٤٠
٢٤٠	وجود ما قال ابن الهمام في تصانيف الشافعية والحنفية ٢٤٠
٢٤٠	ما قاله ابن الهمام وافقه عليه شارحاً " التحرير " وعلى القاري وعبد الحق الدهلوي ومحمد أكرم الدهلوي وهو تحقيق لما هو قول أصحاب المذهب ٢٤٢
٢٤٢	القول بهلوا ما فيها على ما في أحدهما بعد الحكم بقطع الصحة فيها تحكم ٣٤٢
٢٤٢	تأليف " الصحيحين " إنما كان بعد الأئمة الأربعة

صفحة	صفحة
٢٤٤	الحنفية بالفقهاء والشافعية بالمحدثين في هذه المسئلة ٢٤٤
٢٤٣	لما كانت المذاهب الأربعة دونت قبل تأليف " الصحيحين " لا بد أن يكون إثبات رواية كل مذهب بالحديث مع قطع النظر عن إخراج من أخرجه ٢٤٥
٢٤٣	لم ينقل مسئلة ترجيح " الصحيحين " عن الأئمة الأربعة ولا عن أصحاب " الصحاح السنة " قطعاً ٢٤٣
٢٤٥	قول الحنفية مؤيد بما قال البخاري نفسه : " وما تركت من الصحيح أكثر " ٢٤٣
٢٤٥	الكلام على قوله : " وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوي تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ٢٤٤
٢٤٦	وجه تعبير الشيخ الدهلوي
٢٤٦	إن فوقية مرتبة " الصحيحين "

صفحة

صفحة

أبي حنيفة على الثلاثة	لا يجعل المذاهب المأخوذة
اجماع لم يوجد مثله في	من الكتاب والسنة غير
فضل البخاري ومسلم على	مقبولة
غيرهما	٢٤٧
أحمد بن حنبل أعلى شأنًا	إن عيسى عليه السلام
من البخاري ومسلم بل	حين ينزل من السماء يعمل
الأئمة الأربعة فاضلون	بمذهب أبي حنيفة الإمام
عليهما	٢٤٩
الكلام على قوله : "حتى	ليس فيما ذكره ابن الهمام
يقول - أي الطحاوي -	ابطال مزية "الصحيحين"
فما قال أبو حنيفة باطل"	بل هو من قبيل تشریفهما
لا يفتى إلا بقول الإمام	وأداء واجب تعظيمهما
إلا لضعف دليل	٢٤٩
لا يلزم من تحقق ضعف	لا ابطال لخصوصية
دليله عند مثل الطحاوي	"الصحيحين" إلا فيما
تحقق ضعفه في نفس	وجد فيه شرطها
الأمر	٢٤٩
لا ومن في الروايات المنقولة	حكم المعارض أن رواية
عن أبي حنيفة المخالفة لظاهر	الأعرابي كرواية على
أحاديث "الصحيحين"	٢٥٠
	لا دلالة لكون "الصحيحين"
	أصح كتاب في الصحيح
	على أن كل فرد فرد من
	أحاديثها أصح
	٢٥٠
	قد وجد على فضل

صفحة

صفحة

إذا أثبتها قوله عليه السلام	شروط الأئمة	٢٥٤
الثابت الصحيح	٢٥٢	نقل ما قال ابن طاهر
لا يجوز إطلاق لفظ	في شرط للشيخين	٢٥٤
"سلطان السلاطين" على	المراد بشرطها روايتها مع	
أحد سوى الله تعالى	٢٥٣	باق شروط الصحيح قاله
إن الأئمة الأربعة وبعضاً	العسقلاني	٢٥٥
من الحديث أعلى شأنًا من	لا يلزم من عدم تصريحهم	
البخاري ومسلم في صفة	بشرطها أن لا يعرف	
الحديث	٢٥٣	شرطها
الكلام على قوله : "لم	الانتقاد على قوله : "ولم	
يبق ريب باجماع العلماء في	يوجد بالإجماع في عصرهما	
تقديم البخاري على مسلم	ولا فيما بعد ذلك مثلها	
ثم مسلم على أهل عصره"	٢٥٣	في هذا الفن"
الانتقاد على قوله : "فلا	من المعلوم أن الإمام أحمد	
يعرف شرطها إلا بتصريحها"	٢٥٤	ابن حنبل ونظاره كانوا
ما الدليل على عدم جواز	من المعاصرين للبخاري	
سماع حكم الحافظ الناقد	وهم أعظم منه في الفن	
العارف بأحوالها وبما قرأه	٢٥٤	ولم يمت بالضرورة
من شروطها	٢٥٤	الحكم بأن فيما بعد عصرها
تأليف الخازمي كتاباً في	لم يوجد مثلها خبر كخبر	

صفحة

صفحة

- ابن علان بأن المجتهد
مفقود من المائة الرابعة ٢٥٦
بسط الكلام على الوجوه
النهائية التي أوردتها المعارض
لإثبات عدم المساواة بين
روايتها ورواية غيرها
وإن كان على شرطها ٢٥٧
الكلام على قوله : "الوجه
الأول أن الشيخين لا
يكفيان في التصحيح بمجرد
حال الراوى في العدالة
والإتصال بل ينظران
في حاله مع من روى
عنه" ٢٥٧
الكلام على الوجه الثاني
الذى ذكره المعارض ٢٥٨
الكلام على الوجه الثالث
والرابع ٢٥٩
الكلام على الوجه الخامس
والسادس ٢٦٠
- الإنقاذ على قوله : "بل
ربما يوجد محاسن كثيرة
في اسناد فيه متهم كروان" ٢٦٠
حاشا لله أن يورد البخارى
حديث المتهم في "صحيحه" ٢٦٠
مروان تابعى ، وقيل صحابي ٢٦١
ذكر من روى من الكبراء
عن مروان ٢٦١
قد روى البخارى عن
مروان منفرداً أحاديث ٢٦١
قال السخاوى : "قد
تبع ما نسب إلى مروان
من إيدائه لأهل البيت فلم
يثبت شيء منها" ٢٦٢
قال عروة : "كان مروان
لا يهتم في الحديث" ٢٦٢
الكلام على قوله : "بعد
الوقوف عليه من طريق
آخر عندهم" ٢٦٣
إن مجرد الوقوف على

صفحة

صفحة

- طريق آخر من غير إيراد
لها في "صحيحه" لا بدفع
شيئاً عن البخارى ٢٦٣
معتقد المعارض في مروان
أنه ملحد شرير كافر ٢٦٣
رسالة للمعارض سماها
"مواهب سيد البشر" ٢٦٣
الكلام على قوله : "ونما
يحمل على ذلك إلزام من
يعتقد شخصاً" الخ ٢٦٤
مرى الإلزام لا يحمل على
أن يخرج حديث المتهم في
"الصحيح" ٢٦٤
الكلام على قوله : "ومن
هذا القبيل رواية على بن
الحسين عن مروان" ٢٦٤
جعل رواية زين العابدين
عن مروان من هذا القبيل
بحاج إلى سند ٢٦٥
الكلام على قوله في حق
- مروان : "مع ماله من
موبقات الأعمال وشنائع
الأفعال" ٢٦٥
والذى اعتقد أنه إن كان
من مبغضى آل عليه السلام
فنحن منه بريئون ٢٦٥
الكلام على قوله : "فعد
من لا خبرة عنده مروان
من مشائخه" - أى على
ابن الحسين - ٢٦٦
وهذا الأمر قد أثبتته
الذهبي وابن حجر ٢٦٦
ما استدلل المعارض بحكاية
سفيان قياس غير صحيح ٢٦٦
اتفقوا على تحريم رواية
الموضوع ٢٦٦
الكلام على الوجه السابع ٢٦٧
وهذا الوجه السابع لا يفيد
إلا رجحان حديثها على
حديث غيرها وهو لا

صفحة	صفحة
٢٦٧	يتنافى المساواة في الصحة
٢٦٧	دعوى الإجماع على أنه لا يوازئها أحد من المشايخ
٢٦٧	العظام دعوى غير صحيحة
٢٦٩	من المعلوم أن الأحاديث التي جاء بها البخاري في مصنفاته غير "الجامع"
٢٦٨	كثير منها مرجوحة
٢٦٨	شروع الكلام في انتقاد الوجه الثامن ، وهو التلقي على أحاديث "الصحيحين"
٢٦٨	الكلام على قوله : "فهذا الدليل على مزية الصحيحين"
٢٦٨	تلقى الأمة "للصحيحين"
٢٦٨	لم ينقل إلينا بالتواتر لم يعرف أن إجماعهم كان على وجوب العمل بما فيها أو على الحكم بالصحة الاصطلاحية أو على أنه
٢٦٩	كلامه عليه السلام قطعاً
٢٦٩	القادر المحقق أنهم اتفقوا على وجوب العمل بما فيها وهو لا يستلزم الصحة فضلاً عن القطعية
٢٦٩	المعترض ينكر الإجماع ويحتج به
٢٦٩	إذا حكم الماهر المتقن العارف بأن هذا الحديث برجالها كان تلقى الأمة حاصلاً في رجاله
٢٧٠	إن الأمة اتفقت على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان
٢٧٠	العمل بخبر العدل واجب في العمليات
٢٧٠	الإجماع وتلقى الأمة كما ثبتا على قبول ما في "الصحيحين" ووجوب العمل بما فيها كذلك ثبتا

صفحة	صفحة
٢٧٤	على قبول أخبار الآحاد الصحيحة والحسنة
٢٧٠	إن المزية لهما هي إن وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر بخلاف غيرها
٢٧٤	الإجماع على الصحة الاصطلاحية لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل بما فيها
٢٧١	الكلام على قوله : "ألهم إلا أن يقال : لم يعهد في الشريعة المطهرة فرق بين وجوب عمل وعمل"
٢٧٢	الحكم بأن تلقى الأمة لها بالقبول تواتر به النقل دعوى غير صحيحة
٢٧٤	ابن المهام وغيره من الحنفية قالوا : أن ما هو على شرطها بإخبار متقن
٢٧٤	عارف فهو كرويهما الكلام على قوله : "من أن سبقهما على غيرها مما سبقت به الكلمة الإلهية"
٢٧٤	الرد على انتقاد المعترض دعوى العلامة ابن أمير الحاج في باب التلقي
٢٧٥	أين تواتر التلقي سلفاً وخلفاً لم يستلزم كلام العلامة أن القول بالإجماع عليها خلاف الواقع
٢٧٥	إن العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول
٢٧٥	أين الإجماع على وجوب العمل بمضمونها وعلى تقديمها على معارضها مطلقاً
٢٧٦	الكلام على قوله : "ونقول أفاد ذلك أن القول بكون الأحاديث التي تكلم في

صفحة

صفحة

رجاها راجحاً على ما في

الكلام على قوله : " وقد

غيرها تحكم "

٢٧٦

أجمع أرباب الصنعة

مدعى الشيخ والعلامة

الحديثية على أن جرح

أمران عدم التلقى لجميع

الجراح في حديث الكتابين

ما فيها ، وأن ما أخرجاه

إنما يؤثر في فقد القطع

بساوى ما أخرجه غيرها

٢٧٨

بالصحة "

إذا كان بشرطها

٢٧٦

دعوى الإجماع هذه باطلة

ما أفاد كلام العلامة ما

إن الدارقطنى وغيره

ذكره المعارض

٢٧٧

ضعفوا مائتين وعشرة من

المعروف من عادة ابن الهمام

٢٧٨

أحاديث الكتابين

أنه ينقل في " تحويره "

إن النسائي ضعف جماعة

أصول مذهبه الثابتة عن

٢٧٨

أخرج لهم الشيخان

عن إمامه أو الأصول

جرح كثير من الحفاظ

الماخوذة عن كتب المذهب

٢٧٧

المتقدمين والمتأخرين في

الكلام على قوله : " من

٢٧٩

رجاها ومنهم أحمد وأبو داود

أنه لا يوجب تحكم رجحان

إختلاف البخارى ومسلم

الكل "

٢٧٧

في التصحيح

من قال بتحكم رجحان

٢٧٩

الكلام على قوله : " إن

الكل فإنما قال فيما جاء

أعلى درجات الصحة عند

على شرطها

٢٧٨

أهل الفن ما أخرجاها في

صفحة

صفحة

" الصحيحين "

٢٧٩

نفر يسير ممن انتقد على

هذا المبني غير مسلم عند

صحة تلك الأحرف اليسيرة

الحنفية إذا وجد حديث

غير صحيح

٢٨٠

كم من أحاديث قال

صحيح على شرطها

بصحتها البخارى ومسلم

الكلام على قوله :

ضعفها وكذا بالعكس

٢٨٠

الحنفية يقولون بعدم

تعليل غيرها "

رجحان غير المنتقد مما

إذا كان الجراح مثلها فلا

فيها على ما في غيرها

٢٨٠

وروي عن

عمل لهذا الكلام

الشيخان ليسا بمعصومين

٢٨٠

الكلام على قوله : " لأننا

من الزلل والخطأ

نقول عدم الجرح مع

إعتراف المعارض أن مسلماً

التصحيح من مخرج واحد

أتى في " صحيحه " أحاديث

لا يساوى تصحيح الأمة

ضعيفة وأن البخارى أتى

وفيهم الشيخان "

٢٨٠

هذا مسلم في غير المنتقد وأما

الدارقطنى لم يعرف له

فتصحيح الأمة مفقود فيه ،

عصبية على البخارى ومسلم

وإن كان من رواية أحدهما

٢٨١

فتصحيح الثانى أيضاً مفقود

القول بأن الشيخين قد

الكلام على قوله : " وليس

اجتمعا مع الأمة سوى

صفحة	صفحة
الجرح من كل جارح مما	لا يقبل طعن الدارقطني
يعنى به كجرح ابن	إذا انفرد به لما عرف
الجوزي " الخ	من عصبية
وهذا لا يستلزم ثبوت	تحاسد الدارقطني على
إجماع الأمة مع الشيخين	أبي حنيفة
على القبول	الكلام على قوله : " لأن
جرح مثل الدارقطني	ترك العمل في بعض ما
والخطيب في الإمام أبي حنيفة	وقع من أحاديثها ممن وقع
من باب جرح الرجل	لم يقع إلا بعارض " ٣٠٣
المتعصب	الكلام على قوله :
وجرح مثلها في بعض	" ومسيس الحاجة في العذر
رواة الشيخين ليس من	عن أبي حنيفة في ذلك
هذا الباب	أكثر من غيره لكثرة
أبن إقرار الدارقطني وغيره	القياسات " الخ ٣٠٣
أن للشيخين عن ذلك	لا حاجة لأبي حنيفة إلى
أجوبة	هذا العذر ٣٠٢
لم يثبت الإجماع على قبول	وشرط صحة القياس عدم
جميع ما في الكتابين	النص ، فنسبة القياسات
فضلاً عن الإجماع على	المخالفة بالنص فضول ٣٠٣
ما فيها	كشف العارف السرهندي

صفحة	صفحة
جميع المذاهب	في علو شأن مذهب
بحث بلوغ أحاديث	أبي حنيفة ٣٠٤
" الصحيحين " الإمام	قول الشعراوي محمول على
أبا حنيفة	القرض والتقدير ٣٠٤
المعترض قد أذعن لأهل	ما لم يصح عند الإمام
الكشف فلم لا يجعل	لو صح عند بعض المحدثين
الإمام أبا حنيفة من أهل	بعده فلا يعتد به في
الكشف	مذهبه ٣٠٤
الكلام على قوله : " ولم	الإمام أبو حنيفة رجل من
يلزم من ذلك أن لا يصح	رجال الله يلتجأ إليه في
عند الحفاظ بعده " ٣٠٨	الحديث والفقه ٣٠٥
حكم تصحيح الحديث في	ماذا يجب من الاعتقاد في
هذا الأزمان	حق الأئمة ؟ والانتقاد على
الكلام على قوله : " وقالوا	الشعراوي في هذا الباب ٣٠٥
لو كان الحديث صحيحاً	القول بكثرة القياس في
لصح عند أبي حنيفة " ٣٠٩	مذهب أبي حنيفة دعوى
أين من قال بهذا ؟ ٣٠٩	خلاف الواقع ٣٠٥
إذا تمسك أبو حنيفة بالسنة	قول الشعراوي : لما كانت
علم أحد الأمرين إما عدم	الأدلة متفرقة " لو صح
صحة حديث الخصم أو	لاستلزم كثرة القياس في

صفحة	صفحة	صفحة	صفحة
مرجوحية	٣٠٩	الأول التي رجع عنها	٣٠٢
واحتال عدم بلوغ الحديث		إن كانت الرواية من غير	
إلى أبي حنيفة مرجوح	٣٠٩	ظاهر الرواية صرح الشراح	
من المعاصم أن الكتب		أنها متروكة	٣١٢
الفقهية لم يذكر فيها إلا		لمتون بنوا أكثرها على	
أقوال الأئمة، وأو وجدوا		ظاهر الرواية	٣١٢
تخرجاً ذكره بلفظ		١. فهم أصحاب الأئمة	
التخريج	٣١٠	من كلامهم فهو مثل	
كتب ظاهر الرواية قد		الإعتماد	٣١٢
جمع فيها أقوال أبي حنيفة		وما ذكره الشعراوي في	
التي مات عليها ولم يرجع		هذا الباب خروج عن	
عنها	٣١٠	الإجماع	٣١٢
"المبسوط" عندنا موجود		لو كان في مذهب أبي حنيفة	
في ثمان مجلدات	٣١١	قياسات خارجة عن دائرة	
تفصيل كتب ظاهر الرواية	٣١١	الحديث لما أفق بقوله	
"الكافي" للنسفي غير "الكافي"		الصناديد من الحديثين	٣١٣
للحاكم الشهيد	٣١١	وكيع كان يفتى بقول	
تفصيل الكتب الأربعة		أبي حنيفة	٣١٣
التي صنعها محمد لذكر		الليث بن سعد كان على	
أقوال الإمام أبي حنيفة		مذهب أبي حنيفة	٣١٣
		عن الجواب عنه	٣١٦
		يحيى الفطان كان يفتى بقول	
		أبي حنيفة	٣١٣
		من الحنفية مسعر بن كدام	٣١٣
		وهؤلاء كلهم أعظم شأناً	
		من البخاري ومسلم	٣١٤
		الكلام على قوله: "وخرج	
		منه أن الأئمة الغير	
		الجلية التي كتب الحنفية	
		مشحونة بها غالبها لا يستند	
		إلى أبي حنيفة"	٣١٤
		ليس الأئمة الغير الجليلة	
		غير مستندة إلى أبي حنيفة	
		فقد أتى الكبار في كتبهم بها	٣١٤
		الكلام على قوله: "فيمثل	
		هذه الأئمة يترك صحاح	
		الأحاديث متجاسراً"	٣١٦
		لم يعرف في المذهب مجرد	
		قياس كان على خلاف	
		الحديث وعجز أئمة المذهب	
		عن الجواب عنه	٣١٦
		دأب المعارض وديدنه	
		ترك الحديث الصحيح إذا	
		وجد شيئاً من أهل	
		الكشف خلافة	٣١٦
		الإنقاذ على قول المعارض:	
		"ثم بعد عصره - أي	
		أبي حنيفة - لما اجتمع	
		التابعون وجلسوا لأخذ	
		العلم عنهم" الخ	٣١٧
		بحث تابعة الإمام أبي حنيفة	٣١٨
		لا يصح إجماع التابعين	
		بعد انقضاء عصر أبي حنيفة	٣١٩
		لو أمكن ما قال المعارض	
		في حق أبي حنيفة لأمكن	
		ذلك في حق زين العابدين	
		والباقر والصادق	٣٢٠
		الكلام على قوله: "بحيث	
		إذا حكم الحافظ المتأخر	
		الواحد بأنه ليس في الباب	
		حديث فذلك حكم لسان	

صفحة

صفحة

- جميع حملة الحديث " ٣٢٣
القول بعدم ثبوت الحديث
على لسان جميع حملته غير
منحصر في حكم الحافظ
المتأخر ٣٢٥
الكلام على قوله: " وهذا
الفوت لا يختص أها حقيقة " ٣٢٥
الإنقاذ على قوله: " فقد
نفي - يعني مالمسكاً -
ثبوت ما صح عن النبي
صلى الله عليه وسلم بإخراج
" الشيخين " ٣٢٦
مستدل مالك في ذلك النفي ٣٢٦
الفعل مقدم عند البعض
على القول عنه التعارض ٣٢٧
قول الدراوردي في مالك
كقول الشعراوي ٣٢٨
الكلام على قوله: " ومن
أصر على قول الشافعي
من الخراسانيين " الخ ٣٢٨
- الكلام على قوله: " وهؤلاء
الأئمة في عدم بلوغهم
أحاديث الصحيحين ...
لم يخرقوا الإجماع على
حجة تلك الأحاديث " ٣٢٩
لا يفيد خبر الواحد القطع
مطلقاً ٣٢٩
القول بعدم بلوغ أحاديث
" الصحيحين " إلى الأئمة
الأربعة وإن كان ممكناً لكن
العلم عند الله تعالى ٣٣٠
إلى الآن لم يثبت المعارض
رواية من صاحب المذهب
وهي لم تتحقق فيها روايات
الحفاظ ٣٣٠
الكلام على قوله: إما
أن يكون التمسك بذلك
المعارض من المقلدين
المتأخرين " ٣٣٠
البحث عن الإحتمالات

صفحة

صفحة

- الأربعة التي أبدأها المعارض
في تقديم المعارض لما في
" الصحيحين " ٣٣١
يجوز أن يترجح عندهم طريق
حديث غير " الصحيحين " ٣٣١
على طريقها
إذا جاز تقديم ما في
غيرها على ما فيها مطلقاً
جاز تقديم ما على شرطها
على ما فيها ٣٣٢
الكلام على قوله: " لعدم
انعقاد الإجماع على القبول
لما في " الصحيحين " في
ذلك الزمان " ٣٣٣
دعوى وجود المعارض
فيما حكم الحفاظ المتأخرون
بانتفاءه وقام على خلافها
حديث معارض ليست
بمصادمة بالحجة الصناعية ٣٣٣
الكلام على قوله: :
نسخاً بالرأى من غير
- " فإن جواز ترجيح غير
" الصحيحين " على
" الصحيحين " لا سبيل
إلى ذلك " ٣٣٣
تلقى الأئمة بالقول لا يتأفبه
تقديم حديث معارض ٣٣٣
تقديم أحاديث " الصحيحين " ٣٣١
ترجيح واحد والمجتهد
إذا وجد ترجيحاً أكد
له أن يرجح حديث غيرهما
على حديثها ٣٣٣
ابن العربي يرجح حديث
" سنن الترمذي " على
حديث " الصحيحين " ٣٣٣
جاز للمجتهد أن يرجح
حديث غير " الصحيحين " ٣٣٣
على حديثها مطلقاً إذا
كان صحيحاً ٣٣٤
الكلام على قوله: إما
نسخاً بالرأى من غير

صفحة	صفحة
٣٣٤	إجماع من الأمة
٣٣٤	بحث النسخ الإجتهادى
٣٣٦	إنكار المعارض ثبوت النسخ
٣٣٦	بقول الصحابة
٣٣٦	الكلام على قوله : " ولا يلزم من هذا الترك والتقديم عدم تلقى التارك " ٣٣٦
٣٣٧	معنى التلقى السدى أراحه العلامة صاحب " التحبير " ٣٣٧
٣٣٧	الكلام على قوله : " وهذا ديدن ساداتنا من المشايخ الصوفية الكرام " ٣٣٧
٣٣٨	الكلام على قوله : " ما هو ينسبونه إلى أئمتهم وما هو من تفرعاتهم على أصل يضيفونهم إلى الأئمة " ٣٣٨
٣٣٨	الانتقاد على قوله : " لضرورة تقليدهم لأئمتهم لا لإعتقادهم أن ذلك مرجح " ٣٣٨
٣٣٩	فسوق المعارض وفسادات اعتقاداته
٣٣٩	انتقاد المحدثين المتقدمين على أحاديث " الصحيحين " ٣٣٩
٣٣٩	يلزم من ترك العمل عدم التلقى
٣٣٩	الكلام على قوله : " ومن ظن الترجيح فهو أيضاً فى هوان الحجة الداحضة " ٣٣٩
٣٤٠	إن ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما يساوى ما فيها أو ما فى أحدهما على مذهب الحنفية
٣٤٠	الكلام على قوله : " التمسك بآثار الصحابة " ٣٤٠
٣٤١	إن قول الصحابي حجة إذا لم ينفه شئ من السنة المرفوعة
٣٤١	إن مبنى " رسائل المعارض " التى ألفها الإفتراء على

صفحة	صفحة
٣٤١	العلماء ثم الرد عليه
٣٤١	الانتقاد على قوله : " إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى مما فيها فياخذ به دونها " ٣٤١
٣٤١	إن منع العلامة لتلقى الأمة بجميع ما فى " الصحيحين " بالقبول بمعنى وجوب العمل على جميع ما فيها خلاً
٣٤٢	الكلام على قوله : " وإنما الكلام فى وجود الشروط " ٣٤٣
٣٤٣	الانتقاد على قوله : " وقد حكم الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة بأن الشروط التى توجد فى روايتها لا توجد فى غيرهم " ٣٤٣
٣٤٣	لو ثبت ما قال المعارض لسقطت الأقسام الثلاثة المذكورة من الأقسام
٣٤٣	السبعة للحديث الصحيح
٣٤٣	ودعوى المعارض إنما يفيد فى ما إذا روى غيرها عن غير رجالها
٣٤٣	إن " مروان " من رواة البخارى فى " صحيحه " ودفع طعن المعارض فى " مروان " ٣٤٤
٣٤٤	إعتراف المعارض بتضعيف بعض رواة مسلم
٣٤٤	شهادة الشيخين بأن الأحاديث الصحيحة على شرطها موجودة
٣٤٥	ما جاء عن الشيخين : أن الأحاديث التى لم تذكر فى " الصحيحين " لا يمكن أن تساوى صحة بما أتينا بها فيها
٣٤٥	الكلام على قوله : " فإنها فيها بمعنى القطع عند

صفحة

صفحة

- ٣٥٣ اجتماع عليه الأكثر هو التلقى ينبغي له أن
العجب من المعارض من بنى الترجيح فيما بين
حيث أنه قد جوز "الصحيحين" ٣٥١
خلاف الإجماع في كثير إن عننة مسلم إذا كان
من مبتدعاته ، وههنا من معاصر وعننة البخارى
يمنع خرقه جاء عن ذلك المعاصر
٣٥٣ الحديث الذي أخرجه فالقول بصلاحيتهما لمعارضتهما
غيرهما وهو على شرطها سديد
أو على شرط أحدهما مما الكلام على قوله :
اجتمع على اختياره أوف من الجهابذة ٣٥١
٣٥٤ الكلام على قوله : "فيلزم عليه أيضاً رجحان ما هو
أضيق شرطاً" ٣٥١
لم يقل أحد بلزوم هذا الراوى ليس ممن تسكن
التقليد على المجتهد المطلق نفسه إلى ما اجتمع عليه
لمن كان أضيق شرطاً ولو الأكثر " ٣٥٢
٣٥٤ غير مجتهد إن المختبر الممتحن لحال
لم يقل أحد بأنه يلزم على الراوى بنفسه جاز أن
مسلم تقليد البخارى لكونه لا يسكن نفسه إلى ما

صفحة

صفحة

- المحققين " ٣٤٦ خزيمة " و "صحيح ابن
الانتقاد على قوله : " ثبت حبان " و "مسندك
الرجحان المطلوب في الحاسك " وغيرهما من
أغلب أحاديث الكتابين " ٣٤٧ الصحاح التي التزم فيها
الرد على قوله : " وأثبت الصحة مرجحة صحة على
وجود الشرائط فيها بحكم أحاديث غيرهم ٣٤٩
الجم الغفير من العلماء بل إشتراط البخارى اللقاء
كلهم غير قلائل منهم " ٣٤٧ ثابت وأما إشتراطه الرواية
الكلام على قوله : " لكن فلم يثبت
حصل العلم بوقوع الإجتهد الكلام على قوله : " فروى
ووجدان تلك الشروط في مسلم حيث ألغى اللقاء
" الصحيحين " ٣٤٨ بعد المعاصرة لا يساوى
النقد على قوله : " لكن مروي البخارى " ٣٥٠
لا نسلم أن ذلك مما يثبت إن مسلماً في مراعاة بعض
التحكم في رجحان الكتابين " ٣٤٩ الشرائط أكثر تفصيلاً وأشد
عند الحنفية أحاديث تدقيقاً من البخارى ٣٥١
" الصحيحين " مرجحة لا يلزم ترجيح حديث
على ما في غيرهما إذا لم البخارى إذا كان حديث
نكن على شرطها مسلم على شرطها ٣٤٩
إن أحاديث " صحيح ابن من كان عنده مبنى الترجيح

أضيق شرطاً ٣٥٥ وشراح "شرح النخبة"
بعض المحدثين أضيق شرطاً
من البخارى ومسلم ٣٥٤ من نقلة المذهب ، وهو
قد تقرر في الأصول أنه المصرح به في سائر الكتب
يجب على المجتهد ترجيح ما أدى إليه اجتهاده
بالإجماع ٣٥٦ إن الترك عملاً يجمع
الكلام على قوله : "وليس الصحة ولا ينافيها ٣٦٠
كتاب أضيق في الشروط لم يثبت عن أحد من
على وجه الأرض من العلماء أن المجتهد الواحد
"الصحيحين" ٣٥٦ إذا قال بقول وخالفه
إن هذا مسلم بالنظر إلى مائة من المجتهدين لزم عليه
ما في غير الكتابين وليس أن يرجع إلى قول المائة ٣٦٠
على شرطها وأما في ما في الكلام على قوله : "القول
غيرها وهو برجالها أو وجد المتفق عليه الأمة أن كل
فيه شرطها فغير مسلم ٣٥٧ حديث صح وجب العمل
الحق ما قاله ابن الهمام به سواء كان من أحاديث
وهو في ذلك ناقل عن الشيخين أو من غيرها ٣٦١
أكار مذهبه ووافقه على لو صح الاستدلال
ذلك شراح "التحرير" بالإجماع على وجوب

العمل على الإجماع على الصحة لكان جميع ما في
"صحيح ابن خزيمة" و "صحيح ابن حبان" و
"المستدرک" وما يضافها مجمعا على صحته ٣٦١
الكلام على قوله : "ثم مما يحقق رجحان "الصحيحين"
على غيرها من الصحاح قبول العارفين لأحاديثها ٣٦٢
لم يعرف قبول العارفين لحديث وعملهم بما فيه
من أدلة الحكم بصحة الحديث كما لم يعرف قبول
الحفاظين بمعنى استدلالهم به من أدلة الحكم بها ٣٦٢
حكم العارفين بأصحتها كحكم أهل الظاهر من
المحدثين وهو لا ينافى المساواة ٣٦٣

الإمام ابن الهمام كان من العارفين وقدوتهم كما كان
من المحققين والمحدثين والفقهاء وأتمتهم ٣٦٣
المقبول عند الحنفية هو القول بمساواة ما فيها بما
في غيرها إذا كان على شرطها صناعة وكشفاً ٣٦٤
كما أن أهل الحديث أبدل كذلك فقهاء المذاهب
الأربعة أبدل ٣٦٥
الكلام على قوله : "فهل تراه رحمه الله تعالى لم
يسئل في هذا المدخل المبارك عن شأن "الصحيحين" ٣٦٥
لا ينسب إلى ساكت قول ٣٦٥ ليس "الصحيحان" مما
ضعفه المحدثون حتى يسأل عنها في حضرته صلى الله
عليه وسلم ٣٦٦

صفحة

صفحة

دعوى أن هذا طريقهم	الكلام على قوله: "وهذا"
في أخذ جميع الأحكام عنه	السيوطي لا أكاد أراه
صلى الله عليه وسلم مما	قال بقطعية ما فيها إلا
يحتاج إلى اثباتها إلى دليل	بالسؤال عنه عليه السلام" ٣٦٧
بين ٣٦٩	لا يحكم بهذا ما لم يثبت
تفصيل بعض الطرق التي	عنه صريحاً أنه أخذه عنه
أثبتها ابن العربي لأخذ	صلى الله عليه وسلم ٣٦٧
الأحكام عنه عليه الصلاة	الإمام النووي من كمل
والسلام ٣٦٩	أولياء الله تعالى العارفين به
الكلام على قوله :	الكاشفين ٣٦٧
"وقال: نصح من هذا	الكلام على قوله : "فما
الطريق أحاديث النبي صلى	ظنك بالمتجربين بالأخذ
الله عليه وسلم" ٣٧١	عن باطن رسول الله صلى
لا يجوز أن يحكم على	الله عليه وسلم من كمل
حديث من الأحاديث التي	العارفين" ٣٦٨
أق بها الصوفية في	الكلام على قوله : "وبين
مصنفاتهم أنه ثابت عندهم ٣٧١	ما خصوا به من طريق
الكلام على قوله : "ومن	معهود في أخذ الأحكام
مثل هذا الطريق أخذ	عن النبي صلى الله عليه
رفع اليدين عند كل خفض	وسلم" ٣٦٨

صفحة

صفحة

ورفع"	٣٧٢	السنة	٣٧٦
من العلوم أن حديث			رؤيا تعين أن معنى لفظ
رفع اليدين في كل رفع			"القرء" في الآية هو
وخفض مع ما علم من			الحيض وتؤيد مذهب الإمام
ضعفه مخالف لأحاديث			أبي حنيفة ٣٧٦
"الصحيحين" ٣٧٣			الكلام على قوله :
إن السيد هارون الذي كان			"ونحن نعتقد سنة ذلك لمن
بقريه "هنگورة" قرأ			ختم عنده البخاري أو ختمه" ٣٧٧
في حياته "تفسير البيضاوي"			إن فعله صلى الله عليه
على رسول الله صلى الله			وسلم في المنام كفعله في
عليه وسلم أو على الصديق			اليقظة، إلا إذا كان الحكم
الأكبر رضى الله عنه			المنام مخالفاً بالحكم المأخوذ
بقظة وشفاهاً ٣٧٤			عنه صلى الله عليه وسلم
ذكر بعض من كان			بالأحاديث الصحيحة ٣٧٧
يصحب النبي صلى الله			الكلام على قوله : "حكاية
عليه وسلم بقظة ٣٧٤			عنه صلى الله عليه وسلم
من كرامات الفقهاء ٣٧٥			"إذا تكلمت عليه أذكرهم
رؤيا ابن العربي في وقوع			وتكلم عليه أنت" ٣٧٨
الطلاقات الثلاث بكلمة			كان آباء المعارض على
واحدة تأييداً لمذهب أهل			المذهب الحنفي ٣٧٩

صفحة

صفحة

- القول بأن أهل الكشف
محفوظون عن الخطأ ولو
اجتهادياً يحتاج إثباته إلى
دليل يدل عليه ٣٨٠
الكلام على قوله :
" فإن منهم من يشاوره
في كل مسألة فيها رأى
أو قياس " ٣٨٠
الكلام على قوله :
" وهذه منقبة " لصحيح
البيخاري " وشرف لا يوازها
منقبة ٣٨٠
الإنقاذ على قوله :
" والكشف - ولا يطلق
إلا على العلم المطابق للواقع -
حجة على الكاشف وغير
الكاشف " ٣٨٠
يجوز أن يكون الكشف
من باب الشطحيات ٣٨١
الكشف ليس بحجة قطعية
- ولاظنية في الأحكام أصلاً ٣٨١
الكلام على قوله :
" كالإجتهاد على المجتهد
وغير المجتهد ممن يعتقده " ٣٨٢
إن الأئمة الأربعة كما إنهم
مجتهدون فهم كاشفون
عارفون فاجتهادهم اجتهاد
وكشف وجمع بين النعمتين ٣٨٣
الشطحيات التي صدرت
عن ابن العربي صدقه قوم
وأكرهه قوم ٣٨٣
الرد على قوله : " هذا
في عموم ما يكشف به
العارفون كشف نوم أويقظة " ٣٨٣
البسط في رجوه بطلان
هذه الدعوى ٣٨٤
الشيخ الجيلاني كان حنبلياً ٣٨٨
إعتراف المعارض بأن :
أولاً من عرفاء السند
والهند وصلوا إلى الله سبحانه

صفحة

صفحة

- بتعبدهم بفقهاء أبي حنيفة ٣٨٨
حكم خصوص الكشف عن
رؤية النبي صلى الله عليه
وسلم بقظة ومناماً ٣٨٩
لم يقل أحد من العلماء
بحصول العلم القطعي لا في
حق الكاشف ولا في حق
غيره ٣٩٠
المرئي للكشف في المنام
واليقظة إما مثاله صلى الله
عليه وسلم وإما حقيقته ٣٩٠
الكلام على قوله :
" لإنهاض دليل الشرع
انطاق باستحالة تمثيل
الشیطان على عصمة صاحب
هذا الكشف عن الخطأ
فيه " ٣٩٠
إختلاف العلماء في أن عدم
تمثيل الشيطان هل يختص
بصورته الشريفة أم هو عام ٣٩٠
بمثالها ٣٩٤
- لم ينتهض دليل الشرع الناطق
على استحالة الخطأ على
الرائي في المنام في كل ما ينقله
عنه عليه السلام ٣٩١
الأحكام المنامية والأحكام
الكشفية لا اعتبار لها في
الأمور الشرعية ٣٩١
الإلهام ليس من أسباب
المعرفة بالأحكام وكذلك
الرؤيا في المنام ٣٩٢
رؤيته صلى الله عليه وسلم
بصفته المعلومة إدراك على
حقيقته ، ورؤيته على غير
صفته إدراك للمثال ٣٩٣
قصة رؤيا رجل في المنام
أن لا نخس في الركاك ٣٩٣
إن الرسل والكتب المنزلة
والملائكة والسحب والكمبة
معصومة عن تمثيل الشيطان
بمثالها ٣٩٤

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : "الأنائية المشار إليها" بأنها وهي لا تنقيد بصورة دون صورة "	٣٩٤
الكلام على قوله : " فالنزبة في ترجيح "الجامع الصحيح" للبخاري على غيره مزية على مصادمة الأدلة الثلاثة "	٣٩٥
بسط الكلام على النسخ الإجتهادي	٣٩٦
الكلام على قوله : " وتأخير أحدهما عن الآخر على ما قال الحازمي لا يوجب القول به "	٣٩٧
الكلام على قوله : " فإلم يشته في نفسه بدليل لا يكون عذراً لترك ما في " الصحيحين "	٣٩٨
ترجيح ما في " الصحيحين "	٤٠٢
ترجيح واحد فلو أعمل المجتهد ترجيحاً آخر أو اعتمد على ترجيح فهو غير معائب بذلك	٣٩٩
الكلام على قوله : "الحمل على الأعذار لا يقبل "	٣٩٩
الإنتقاد على قوله : " فقه الراوي لا أثر له في باب التحمل والصدق في القول "	٤٠٠
الإعتبار في الترجيح لفقه الراوي مذهب الحنفية	٤٠٠
من العجب أن من وجوه الترجيح عند المعارض كون الشخص أرجح في صناعة الحديث ولم يعتد بكون فقه الراوي مرجحاً	٤٠٠
يترجح مروي الخلفاء الأربعة على رواية أدنى الأعراب	٤٠٢
إذا جاء حديثان مختلفان	

صفحة	صفحة
والشيخان عملاً بأحدهما كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به	٤٠٢
قال أبو داود : " وإذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده "	٤٠٢
وجه عدم العمل بحديث المصراة	٤٠٢
التمويض بلفظ يخل بمراده صلى الله عليه وسلم عمداً فلا يتوهم في أحد من أهل الدين	٤٠٤
البحث في مانقله المعارض عن " التحقيق "	٤٠٤
الكلام على قوله : " تقديم الحديث لموافقة القياس إنما يتأق في إذا تساوى في الصحة "	٤٠٥
الكلام على قوله : " الأخذ بالعزيمة مع اعتقاد إباحة العمل بالرخصة لا يسمى تركاً لحديثها "	٤٠٦
القول بالرخصة في الحديث تأويل له عن ظاهره لم يشترط في صحة اجتهاد المجتهد موافقة ظاهر حديث " الصحيحين "	٤٠٧
أما مجرد الدعوى بأن هناك معارضاً فلا صحة له ألبتة في مخالفة الحديث الصحيح أو الحسن	٤٠٨
يحرم عندنا التمسك بمجرد آثار الصحابة إذا وجد حديث مرفوع بخلافها	٤٠٨
من العجب أن المعارض قد حرم التمسك بآثار الصحابة و أوجب العمل بكشوف أهل الكشف	٤٠٨

صفحة

صفحة

الكلام على قواه : " ولا
ينحصر ذلك بمعنى ترك
الصحابي العمل بالحديث -
في علم نسخته كما تقول به
الحنفية "
إنما قالت الحنفية بالنسخ
إذا ثبت عمل ذلك الصحابي
بخلاف مروي لا مطلقاً
قال ابن المبارك : " كان
أبو حنيفة حارفاً بالناسخ
والمسوخ عالمًا بهما "
إن أثر ابن عمر في ترك
رفع اليدين صحيح بناء على
ثبوت تأخر حديث ابن
مسعود عن حديثه
وحديث ابن عمر المروي
في الصحاح ليس فيه رفع
اليدين في كل خفض ورفع
الإمام ابن الهمام قدوة
الحققيين والعارفين

الكلام على قوله :
" فرفوع " الصحيحين
لا يعارضه الآثار المروية
في غيرهما "

٤١١

العجب أن الرواية التي
تمسك بها ابن العربي في
اثبات رفع اليدين في كل
خفض ورفع وإن خالفت
رواية " الصحيحين "
قبلها المعترض

٤١٢

بسط الكلام في حديث أبي
هريرة وأثره في مسألة
غسل الإناء من ولوغ
الكب

٤١٣

الكلام على قوله : " وهذا
قوله بعد الإغماض عما
قلنا من عدم صحته "
الانتقاد على قوله : " لعدم
ثبوت مروي آخر عنه في
الثلاث عند حذاق الفن "

٤١١

٤١٧

صفحة

صفحة

سرد روايات الغسلات
الثلاث بولوغ الكب المروية
عن أبي هريرة
ابن الجوزي ممن لا يعبا
بقوله في حكم الوضع
والضعف

٤١٧

٤١٨

إذا تعددت طرق ضعاف
في حديث واحد بلغ مرتبة
الحسن لغيره
الحسن لغيره مما ثبت به
الأحكام

٤١٨

٤١٨

الكلام على قوله :
" والعجب العجيب الذي

٤١٩

يتحير فيه ههنا هو " الخ
الكلام على قوله :

٤١٩

إن ما قهرك من الحججة
البالغة على ترجيح ما في

٤١٩

الكتابين على غيرهما
يستدعي ترك كل

٤١٩

مذهب يخالف حديث

٤١٩

" الصحيحين " ٤٢٠

لا يجب على الأئمة الأربعة
مراعاة ما انعقد عليه آراء
من بعدهم . فلا يستدعي
هذا الترجيح ترك كل

مذهب يخالف مذهبه ٤٢١

إني وإن تنبعت فلم أجد
في السلف والخلف من
قال بأن أحاديث غيرهما
وإن كانت صحيحة إذا
خالفت ما فيها يجب ترك

العمل بها ٤٢١

قال المعترض : إن " فذك "

كان حق فاطمة ومنعها

عنه الخلفاء الراشدون ٤٢٢

ذكر ما صدر عن المعترض

في " رسالة " له ألفها

في بدعت عاشوراء ٤٢٢

الكلام على قوله :

" لاتحاد الدليل في

صفحة	صفحة
الصورتين وهو وجوب العمل بالإجماع " ٤٢٥	" بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيح معارض " الصحيحين " ٤٢٨
وجد هذا الدليل في جميع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ٤٢٥	أين تصحيح الأمة بمعنى ثبوت أنه كلامه صلى الله عليه وسلم قطعاً في " الصحيحين " ٤٢٨
لم يسمع من العلماء أحد قال بهذا القول ٤٢٥	ترجيح حديث على حديث لا ينافي القول بتصحيحهما ٤٢٨
وجوه طرح هذا القول الإجماع على وجوب العمل بما في " الصحيحين " لا ينافي ترك العمل في بعض المواضع ٤٢٦	وما نقله ابن حزم عن جميع أصحاب أبي حنيفة من تقديم الحديث الضعيف على القياس فهو إفراط منه ٤٢٩
الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ثابت ٤٢٦	حكم العمل بالحديث الضعيف ٤٢٩
الإجماع ثابت على أنه لا يجوز للعالم والغير المجتهد إلا تقليد المجتهد المطلق ٤٢٦	عن أحمد بن حنبل : أنه بعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن ثم ما يعارضه ٤٢٩
الكلام على قوله :	الحديث الضعيف يعمل

صفحة	صفحة
ثبت هذا من مذهب أبي حنيفة فلا يسع إقليده أن يحكم على مأخذه بالصحة " ٤٣٥	به في الفضائل اتفاقاً ما لم يعارضه حديث صحيح ٤٣٠
الكلام على قوله : " لا ما استدل به لنصرتة " ٤٣٦	سرد طرق أحاديث الوضوء بالتهمة ٤٣١
الكلام على قوله : " ويستند عمله إلى الحديث الذي علم صحته إجمالاً " ٤٣٧	بيان طرق حديث الوضوء بنبذ التمر ٤٣٣
الكلام على قوله : " فغاية ذلك أنه لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث الصحيح " ٤٣٨	إن أدنى مراتب أسانيد أحمد أنه حسن ٤٣٣
الانتقاد على قوله : " الدراسة الثانية عشر " ٤٤٠	الإحتجاج بالمرسل مذهب أبي حنيفة و مالك و أحمد ٤٣٣
الكلام على قوله : " وبعضه في ذلك ما ذكرت من جسارات الحنفية على خلاف الأحاديث الصحيحة " ٤٤٠	الفتوى على أن لا يتوضأ بنبذ التمر ولا يغتسل به ٤٣٤
الرد على قوله : " فإنني	الكلام على قوله : " وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث " ٤٣٤
	ليس العمل بالحديث الضعيف من كمال اتباع الحديث ٤٣٤
	الكلام على قوله : " فإذا

صفحة

صفحة

- ما تركت مذهبه إلا فيما خالف
الحديث الصحيح* ٤٤١
لم يجد في مذهب الإمام
مخالفة للحديث الصحيح ٤٤٢
جواز القياس ووقوعه
متفق عليه بين الأئمة
الأربعة ٤٤٥
الكلام على قوله : "ومن
الجهل الشنيع انتساب أقوال
التابعين إلى المتبوعين " ٤٤٦
إن ما أتى به الحنفية
من القواعد والفروع في
كتبهم المعتمدة المتداولة قول
إمامهم ٤٤٦
لو كان وهم المعارض سالماً
لما بقي الاعتماد على كتاب
من كتب المذاهب ما لم
يوجد فيها في مسألة مسألة
سند متصل صحيح ٤٤٦
الكلام على قوله : "وانتد
- سبحانه وتعالى يعلم مني في
كل ما أظهرته في هذه
الدراسة من حالي صادق
إن شاء الله تعالى " ٤٤٧
مؤاخذة البخاري وابن
حجر والسيوطي والقسطلاني
على ابن عربي وذب
الاعتراض عنه حتى في
تصحيح إيمان فرعون ٤٤٨
الكلام على قوله : "رزقني
الله سبحانه الكينونة التي
أمر بها " ٤٤٩
الكلام على قوله : "وقد
ريت أنا وآبائي على موائد
علمه وأدبه " ٤٥٠
كان آباء المعارض خلفاً عن
سلف صالحين ولم يكن
فيهم عالم إلا أباه ، وكانوا
من يانزم مذهب أبي
حنيفة رحمه الله ٤٥٠

صفحة

صفحة

- الكلام على قوله :
" والإحتمال القوي بأن
الأصل في رواية كتب
المذهب أن يكون من صاحبه " ٤٥٣
الانتقاد على قوله : " فلن
عارضه - أي شئ من السنة -
أتركه وإن ثبت أنه قول
أبي حنيفة " ٤٥٣
لم يوجد مثل هذا في أقوال
الإمام وكتب الفقه ٤٥٤
الرد على قوله : ومن
أمثلة هذا القسم من
المتروكات عندي ما ذكروا
من تعجيل الرواتب قبل
المعقبات " ٤٥٤
ذكر مستند الحنفية في
تعجيل الرواتب ٤٥٤
غاية ما يدل عليه سكوت
أبي داود الحكم بالحسن ٤٥٥
وحديث أبي داود عن أبي
- الكلام على قوله : الأول
فلا أبالي بتركه إذا ترجح
عندي خلافه " ٤٥٢
الانتقاد على قوله : " حتى
إن القول الثابت عن الأئمة
الثلاثة يترجح عندي على
أقوالهم " ٤٥٢
هذا خلاف ما صرح به
الفقهاء الأعلام ٤٥٢
الأصح أن يفتي بقول
الإمام على الإطلاق ثم
يقول أبي يوسف ثم يقول
محمد ثم يقول زفر
الحسن بن زياد ٤٥٢
ترجمة الإمام أبي يوسف
نقلاً عن " تذكرة الحفاظ
للذهبي ٤٥٣
قال الكيام : " إنا نعلم
أن محمد بن الحسن من
المجتهدين " ٤٥٣

صفحة

صفحة

رمشة لا يعارض حديث عائشة

٤٦٣

ما ورد من الأحاديث في الأذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيها على الإتيان بها عقب الفرض قبل السنة

٤٦٣

إن حديث البراء الظاهر أن المراد بالصلاة فيه صلاة التهجد أو هو واقعة حال لا عموم لها

٤٦٤

إن كان صلاة بعدها سنة يكره المكث قاعداً

٤٦٧

إن الحنفية لم يقولوا بأن كل ما ورد من المعقبات يؤتى عقب الراتبة

٤٦٨

الكلام على قوله : " والمراد من قولنا - شئ من السنة - ما يعم الحديث الضعيف وأقوال الصحابة "

٤٦٩

الحديث الضعيف عند الجمهور ومنهم الإمام أبو حنيفة لا يلتفت إليه في الأحكام

٤٦٩

التناقض بين قولي صاحب " الدارسات "

٤٦٩

إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة مما لا يشك فيه أن المعارض من العوام

٤٧٠

انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة

٤٧٠

الكلام على قوله : " وإذا كان القول معيناً معلوماً عن أبي حنيفة وخالفه قول تابعي "

٤٧١

المعارض يحصر العالمية وخلافة النبوة في الأئمة الإثني عشر

٤٧١

صفحة

صفحة

لم يقل أحد من العلماء بجواز تقليد التابعين ومن بعدهم سوى المجتهدين

٤٧٢

كلام المعارض يشير أنه على المذهب الجعفرى أو على مذهب الزيدية

٤٧٤

الكلام على قوله : " مسح الرقبة في الوضوء ، فإنى لم أجده مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك لا أتركه "

٤٧٥

ذكر الأحاديث التي فيها مسح الرقبة في الوضوء العجب من المعارض وقد عد نفسه محدثاً كاملاً أنه لم يقف على هذه الأحاديث

٤٧٦

الكلام على قوله : " قولهم بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر فإنى لم أجده له حديثاً مرفوعاً

٤٧٩

فضلاً عن أن أجده له ما يدل على استمرار فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم

٤٨٠

بيان آثار الصحابة في تكبير القنوت

٤٨٠

ثبوت رفع اليدين حذاء الأذنين في قنوت الوتر عن الصحابة

٤٨١

إن المصرح به في كتب فقه الحنفية هو أن تكبير القنوت مستحب ، ومن قال

٤٨٣

بالوجوب أخذوا عليه إذا ذكر في الكلام قولان بلا ترجيح أحدهما على الآخر فالأول ذكره هو المختار

٤٨٤

يلزم على المعارض على ما أسسه القول بوجوب التكبير

٤٨٤

صفحة

صفحة

ويحمل فعله عليه السلام	الرد على قوله : "ومنها
بتكرار السورة على التبليغ ٤٩٠	أيضاً قول الحنفية بوجوب
الكلام على قوله : "كما	رفع اليدين عند تكبير
نعمل به تأدياً بأبي حنيفة" ٤٩٢	قنوت الوتر"
الإلتقاء على قوله : "ومما	القول بوجوبه غير ثابت
يستغرب أيضاً أنهم يرفعون	عنهم
الأيدي عند تكبير الوتر	الكلام على قوله : "لا
ولا يرفعون عند قنوت	فيها إذا قام على معارضة
الوتر"	قوله ونفيه دليل من
٤٩٤	السنة"
لم يفهم صاحب "الدراسات"	٤٨٨
معنى الأثرين الذين أوردهما ٤٩٤	وأن ذلك ؟ وإيس ما
عبد الله بن مسعود هو	خالف رأى المعارض
العالم الفقيه الأفقه بعد ٤٨٩	مخالفاً للحديث
الخلفاء الأربعة ٤٩٦	الكلام على قوله : "فلا
ما ذكر المعارض من أن	آتى بتكرار سورة واحدة
الحنفية يقدمون أقوال ابن	في ركعتين إلا في "إذا
مسعود على المرفوعات ٤٩٠	زلزلات"
كذب ٤٩٦	إن تكرار سورة مكروه
الكلام على قوله : "فإذا	كراهية تنزيهه إذا كان
أن لا يظهر لمن خالفه ٤٩٠	عن قصد

صفحة

صفحة

من الأئمة دليل علينا وهو	عديدة" ٤٩٩
قليل الوقوع بل عديمه" ٤٩٧	ترك المعارض حديثاً على
تصنيف العلماء في اثبات	شرط الشيخين وذكره
مذهب الإمام ٤٩٧	حديثاً ليس على شرطها ٥٠٠
أنموذج من أقوال مالك	الكلام على قوله : "واستدل
والشافعي التي انفردا فيها	مالك في "الموطأ" والشافعي
عن الجمهور ٤٩٧	على وجوب الزكاة في
المسائل التي خالف فيها	الحلى بالآثار" ٥٠١
الشافعي الإجماع مائة مسألة ٤٩٨	الكلام على قوله : "بحديث
قصور باع المعارض في	حسن بن علي عليها
علم الحديث ٤٩٨	السلام" ٥٠٢
لم يوجد في بلاد الهند	إن قول : "على عليه
والسند إلا شيء يسير من	السلام" من دأب الشيعة ٥٠٢
علم الحديث ٤٩٨	الأئمة الثلاثة سوى أحمد
الكلام على قوله : "ينبغي	اتفقوا على كراهة تخصيص
أن يكون ذلك عند الحنفى	غير الأنبياء والملائكة
الغالب عليه العمل بالحديث	بالصلاة أو السلام استقلالاً ٥٠٢
أحلى من العسل" ٤٩٨	الحافظ اليوناني كان حنبلياً
الكلام على قوله : "واتفق	ولم يصير هذا التخصص
من ذلك عندنا فروع	شعراً لأرافضة إلى عهد ٥٠٢

صفحة	صفحة
٥٠٤	٥٠٦
إن عمل اليوناني في	عند أكثر العلماء
"اليونانية" ليس بتخصيص	الكلام على قوله: "وليس
للسلام بالأئمة الإثني عشر"	المتنفسون والمتروكون بسر
كما هو دأب المعارض	حقيقتها إلا العارفون
٥٠٣	٥٠٦
الكلام على قوله: "وجه	تفسير قوله تعالى: "فإن
دلالتيه لأبي حنيفة أنه	تولوا فخذلوهم واقتلوهم
اتفقت الأمة على وجوب	حيث وجدتموهم
٥٠٣	٥٠٧
صلاة الوتر"	تفسير قوله تعالى: "فاقتلوا
من الكذب والإفراء	المشركين حيث وجدتموهم"
البحث للقول باتفاق الأمة	٥٠٨
على وجوب صلاة الوتر	الكلام على قوله: "وقل
٥٠٣	٥٠٩
تخطيط الغزالي وأبي الطيب	ما يوجد مثله في فقهاء
القاضي في ادعائها انفراد	الحنفية
أبي حنيفة في القول	٥٠٩
بوجوب الوتر أو بفرضيته	إن الحنفية اختلفوا فيما
٥٠٣	٥١٠
الكلام على قوله: "ولم	بينهم أن "مكة" أفضل
يرو للشافعي وأحمد مرفوع	من "المدينة" أو بالعكس
٥٠٤	٥١٠
يدل على مذهبيها"	كيف يثبت القول بنسخ
الكلام على قوله: "فمن	تحليل المدينة بقول بعض
ذلك ما روى الترمذي	حفاظ الحديث
	٥١٠
	إعتراف المعارض بأن في
	كل من تحريم "المدينة"

صفحة	صفحة
٥١١	٥٠٦
وتحليلها ثبت الأحاديث	الكلام على قوله: "وليس
٥١١	٥٠٦
الصحيحة	المتنفسون والمتروكون بسر
الكلام على قوله: "لأن	حقيقتها إلا العارفون
مقتضى العلة أن يتقيس	٥٠٦
٥١٢	٥٠٧
الحكم بها"	تفسير قوله تعالى: "فإن
قد أبطل ابن العربي في	تولوا فخذلوهم واقتلوهم
"فتوحاته" صريحاً هذا	حيث وجدتموهم
٥١٢	٥٠٨
القول	تفسير قوله تعالى: "فاقتلوا
الكلام على قوله: "فالأول	المشركين حيث وجدتموهم"
نرى وجوب العمل بما	٥٠٨
ترجح وترك ما خالفه	الكلام على قوله: "وقل
٥١٢	٥٠٩
فوراً"	ما يوجد مثله في فقهاء
الكلام على قوله:	الحنفية
"أحدهما هو أن بناء	٥٠٩
مذهب أبي حنيفة لا سيما	إن الحنفية اختلفوا فيما
في الخلافات في الأكثر	بينهم أن "مكة" أفضل
٥١٣	٥١٠
على آثار الصحابة"	من "المدينة" أو بالعكس
ليس الأمر كذلك عند الحنفية	كيف يثبت القول بنسخ
٥١٣	٥١٠
إلا إذا كان من باب عمل	تحليل المدينة بقول بعض
الصحابي الراوي على	حفاظ الحديث
	٥١٠
	إعتراف المعارض بأن في
	كل من تحريم "المدينة"

خلاف مرويه فإنه يدل
على النسخ

الآثار إنما تكون حجة
عندنا إذا لم ينفها شيء
من السنة

الكلام على قوله: "وثانيهما
أن عمل أهل المدينة المقدسة
على ساكنها أفضل الصلوات
والتسليمات من أقوى حجج
الدين عندنا"

لم يثبت من الكتاب والسنة
والإجماع المتفق عليه ما
يدل على أن عمل أهل
المدينة حجة ظنية فضلاً
عن أن يكون من أقوى
حجج الدين

أين الدليل الصحيح الثابت
الذي يثبت عمل أهل
"المدينة" بالإرسال
إن التحقيق عند المالكية

٥١٤

٥١٦

٥١٧

٥١٧

٥٤٧

هو أن الإرسال إنما ثبت

عندهم بعمل الفقهاء السبعة ٥٤٧

الكلام على قوله: "وقد
ظهر على بحمد الله تعالى

فيما يصلح لإستنادهم فيه" ٥٤٨

إن أثر ابن مسعود الذي
ذكره المعارض في الإستدلال

لا يصلح لاستناد مذهب

مالك في عمل أهل المدينة ٥٤٩

ما للفرق بين ترك الحديث

بعمل أهل المدينة وبين

تركه بعمل الأئمة الأربعة

على خلافه

الكلام على قوله: "ومنه
يخرج أيضاً أن عمل أهل

المدينة المقدسة يترك به

الحديث الصحيح عند

غيرهم مطلقاً"

٥٥٣

كلام أصحاب الشافعي يأتي
من اشتراط ذلك في قبول

قال مالك: "لم أسمع أحداً

من الصحابة والتابعين

بالمدينة أن أحداً منهم أمر

أحداً أن يصوم عن أحد

ولا يصلي عن أحد" ٥٦٨

الكلام على حديث ابن عمر

في هذا الباب ٥٦٩

الإثبات والنفي إذا تعارضا

رجح المثبت ٥٦٩

توثيق غير

الكلام على أشعث وابن

أبي ليلى ٥٧٠

أجمعوا على أنه لا يصلي

عن الميت صلاة فائنة ٥٧٠

لا يمكن صدور قولين

مختلفين متساويين من مجتهد

والمرجوع عنه لم يبق قوله ٥٧٠

الكلام على قوله: "وكذلك

حديث العراقيين إذا جاء

من غير طريق الشيخين" ٥٧٠

الحديث الصحيح عند

الشافعي ٥٥٥

الكلام على قول الشافعي

المذكور على تقدير التسليم ٥٦

لا دلالة لكلام الشافعي

على حجية عمل أهل المدينة ٥٦٥

الفرق بين حديث

"الصحيحين" بعد تدوينهما

وبين حديثهما قبل تدوينهما

في استدلالات ٥٦٦

الكلام على قوله: "ومن

حملتها وساداتها علماء المدينة" ٥٦٦

لم يثبت أن إجماع أهل

المدينة وعملهم إجماع معتبر

بعد وفاة مالك إلى يوم

القيامة ٥٦٧

الكلام على مسألة اجزاء

صوم الولي عن الميت ٥٦٨

فتوى ابن عباس وعائشة

في هذا الباب ٥٦٨

صفحة

صفحة

- الكلام على قوله : " نعم
يترجح حديث رجاله
مدنيون على ما رجاله
العراقيون " ٥٧١
إذا كان كلا الحديثين في
" الصحيحين " فلا يعرف
لهذا الترجيح وجه صحيح ٥٧١
الكلام على قوله : " وأما
عدم للقبول فلا نقول به
فيما اتفق عليه الشيخان " ٥٧٢
الانتقاد على قوله : " وأما
ترجيح أحد الصحيحين
على الآخر بعملهم فقاعدة
كافية في مذهبهما " ٥٧٢
كتب أصول الفقه ساكتة
عن ترجيح " صحيح البخاري " ٥٧٢
على " صحيح مسلم " ٥٧٢
القول بترجيح ما في
" صحيح مسلم " على ما في
" صحيح البخاري " بعمل
- أهل المدينة يهدمه قول
جميع أصحاب الكتب ٥٧٣
إن ترجيح ما في أحد
" الصحيحين " على ما في
الآخر منهما بعمل أهل
المدينة في مذهب مالك ٥٧٣
وهذا القول لم يثبت في
مذهب الشافعي ٥٧٤
قد أجمعوا على أن الموضع
الذي ماس جملته صلى الله
عليه وسلم أفضل من جميع
ما عداه ٥٧٥
اختلفوا أن مسكنه صلى الله
عليه وسلم من الجنة أفضل
أم هذا المكان ٥٧٧
الكلام على قوله : " نعمين
علينا ترك كل مذهب
بخالف مذهبهم " ٥٧٧
تمشي المعترض ليس إلا
على ما رآه ٥٧٨

صفحة

صفحة

- الشافعي في " مستده " ٥٩١
أربعة أحاديث
قال الشافعي : " حلت عن
محمد وقر بعير كتباً " ٥٩٥
زوج محمد بأمر الشافعي ٥٩٦
الكلام على قوله : " وما
أعتقه حجة اجتماع أهل
بيت النبوة " ٥٩٧
اضطراب المعترض في تعيين
أهل البيت ٥٩٨
ما وجدنا له سلفاً في هذا
القول ٥٩٨
قلع أساس ما بناه المعترض
في هذا الباب ٥٩٨
الكلام على قوله :
" فكيف إذا انضم إلى
ذلك حديث الثقلين " ٦٠٢
إنما ورد " حديث الثقلين " ٥٨١
في أهل البيت بالمعنى الأعم
الشامل لمن كان منهم إلى
- الانتقاد على قوله : " ولا
شك عندك أن الحنفية بل
وفقهاء الكوفة قاطبة كثر
خلافهم مع أهل المدينة
المنورة " ٥٧٨
المعترض ترك عمل أهل
المدينة في كثير من المسائل ٥٧٩
الكلام على قوله : " ومن
أعظم الجفاء على تسمية
محمد بن الحسن الشيباني
لمصنفه بكتاب " اختلاف
أهل المدينة والكوفة " ٥٨٠
ما إذا أراد محمد بقوله
" أهل المدينة " و " أهل
الكوفة " ٥٨٠
مذاكرة أبي حنيفة ومالك
في المسجد الحرام طول
الليل ٥٨١
إن محمد بن الحسن شيخ
الشافعي ورايه روى عنه

صفحة

صفحة

قد ثبت في الإجماع العصمة	يوم القيامة سواء كان من
عن الخطأ الإجهادي	بنى هاشم أو من بنى المطلب ٦٠٣
أيضاً ٦٢٧	لو كان حديث الثقلين مثبتاً
لا يمكن نقل شئ من	للعصمة لثبتت العصمة في
الإمام الثاني عشر ٦٢٧	كل واحد من هؤلاء ٦٠٤
القول بأن : " مذهب	لا دلالة للفظ هذا الحديث
واحد منهم مذهب باقيهم "	على أن علماءهم هم الأئمة
٦٢٧ قول مبتدع باطل	الإثنا عشر ٦٠٥
القول بأن الإمام الثاني	إشباع الكلام في توهين
عشر هو الغائب المنتظر لا	دعوى المعارض ٦٠٦
يساعده رواية ولا دراية ٦٢٧	قوله صلى الله عليه وسلم
ما جاء في الأحاديث	" ولن يتفرقا حتى يرثيا
الصحيحة في حق مهدي	على الخوض " آب عن
آخر الزمان ٦٢٨	حمل لفظ " أهل البيت "
من المتحقق أن محمد بن	على المعنى الذي ذكره
الحسن العسكري ليس بمهدي ٦٢٨	المعارض ٦٠٧
إن عمل أهل البيت مما	معنى حديث الثقلين ٦٠٨
يرجح أحد المتعارضين لكن	ما معنى التمسك بكتاب الله
الشأن في إثبات ذلك العمل ٦٣١	لا يدل الحديث على ما
بيان اضطراب كلام المعارض	حارل المعارض ثباته ٦٠٨

صفحة

صفحة

في تعيين المراد بأهل	لجاز أخذه عن الخوارج
البيت ٦٣١	أيضاً سواء بسواء ٦٤٥
الكلام على قوله :	الكلام على قوله : " مع
" وكون اجاءهم حجة	أن التسمية " بالشيعة "
عند الشيعة لا يدل على	تختمت على كل موالى ٦٤٥
بطلان المسئلة " ٦٣٢	بجب التحرز عن تسمية
الإمامية بقولون بارتداد	قوم مؤمنين " بالشيعة " ٦٤٦
نسائه صلى الله عليه وسلم	تسمية أمثال الحاكم والأعمش
وجميع أقرائه وخدمته	والحب الطبري بالشيعة
ومواليه وجميع الصحابة	فإنما كانت ممن اتهمهم
سوى الستة ٦٣٣	بالرفض ٦٤٧
" أهل البيت " عند الشيعة	مسئلة قبول رواية المبتدع ٦٤٨
عبارة عن الأئمة الأربعة	احتجاج " الصحيحين "
آل العباء ٦٣٣	بكثير من المبتدعة ٦٤٩
الكلام على قوله :	كتاب مسلم مألآن من الشيعة ٦٤٩
" على أن الشيعة بعمومهم	ليس في أهل الأهواء أصح
ليسوا من أهل البطلان " ٦٢٤	حديثاً من الخوارج ٦٥١
كذلك الخوارج بعمومهم	الكلام على قوله : " ولما
ليسوا من أهل البطلان ٦٣٩	قال مالك بحجية عمل أهل
لوجاز أخذ الحق عن الشيعة	المدينة المعظمة لزمه القول

صفحة	صفحة
٦٥١	٦٥١
٦٥١	٦٥١
٦٥٥	٦٥٥
٦٥٥	٦٥٥
٦٥٢	٦٥٢
٦٥٦	٦٥٦
٦٥٣	٦٥٣
٦٥٦	٦٥٦
٦٥٧	٦٥٧
٦٥٧	٦٥٧
٦٥٨	٦٥٨
	٦٥٤

صفحة	صفحة
٦٦١	٦٥٩
٦٦٣	٦٥٩
٦٦٤	٦٥٩
٦٦٤	٦٦٠
٦٦٦	٦٦٠
٦٦٧	٦٦١
٦٦٧	٦٦١

صفحة	صفحة
٦٨٢	٦٧٦
نقلًا عن "الدر المختار"	الشامى
أسمى بعض الأولياء الكبار	كمال أبي حنيفة في علم
الذين قلدوا الإمام أبا حنيفة ٦٨٧	الحديث وأنه من الحفاظ
كان الليث بن سعد ووكيع	٦٧٩
ابن الجراح ويحيى بن سعيد	المحدثين المتقين
القطن ومسر بن كسدام	٦٧٩
٦٨٧	من السنة
من الحنفية	دقة استنباطات أبي حنيفة
ذكر حسد الخطيب	بحيث لا تنكشف إلا على
البغدادى على الإمام	٦٧٩
أبي حنيفة ورد العلماء عليه ٦٨٨	صاحب الكشف الصحيح
الانتقاد على قوله: "فاعلم	ذكر الشعراوى والمناوى
أن الأئمة الطاهرين سلام	٦٧٩
الله عليهم أجمعين يحرمون	الأئمة الأربعة في "طبقات
الرأى والقياس"	الأولياء"
٦٨٨	ذكر بعض مناقب الإمام
كلام الصادق إماما هو في	أبي حنيفة نقلًا عن كتاب
٦٩٠	"الروض الفائق" للعارف
القياس المخطور	٦٨٠
٦٩٠	شعيب الحريفيش
مكلمة أبي حنيفة مع الباقر	ذكر بعض ما رثى به بعد
في هذا الباب وثناء الباقر	٦٨١
٦٩١	وفاته
عليه	ذكر بعض مناقب الإمام
حوار أبي حنيفة مع رجل	محمد والإمام أبي حنيفة

صفحة	صفحة
٦٦٨	٦٦٨
الباقر وجعفر الصادق و	أهل البيت
٦٧٠	الكلام على قوله :
زيد بن علي	"فالفجيرة كل الفجيرة
ثناء الباقر والصادق على	على الأمة أن خلت كتب
٦٧٠	المذاهب الأربعة عن
أبي حنيفة	مذهب أهل البيت
كان أبو حنيفة من أعيان	٦٦٩
الحفاظ والمحدثين	قد خلت كتب المذاهب
٦٧٣	الأربعة عالم يثبت عنهم
لو لا كثرة اعتناء أبي حنيفة	وأما ما ثبت عنهم فقد
بالحديث ما تهيأ له	ذكره في كتبهم كما أنهم
٦٧٣	لم يذكره عن الخلفاء
استنباط مسائل الفقه	الثلاثة إلا ما ثبت عنهم
٦٧٣	فخات كتبهم عن مذاهبهم
وجه قلة رواية أبي حنيفة	أيضاً
الإمام مالك والشافعى لم	الرافضة كتبهم مملوءة عن
٦٧٥	مذاهبهم المخترعة عليهم
يروى إلا القليل	الموضوعة
٦٧٥	٦٦٩
قيل لأحمد : من أين لك	إن مذهب أبي حنيفة هو
هذه المسائل الدقيقة؟ قال :	عن مذهب أهل البيت
من كتب محمد بن الحسن	٦٧٠
ترجمة أبي حنيفة نقلًا عن	من مشائخ أبي حنيفة محمد
٦٧٥	"التهذيب"
ثناء العلماء الأعلام على	الجهان" لخاتمة المحدثين
أبي حنيفة نقلًا عن "عقود	

صفحة

صفحة

كان ينكر القياس ويقول:

٦٩٢ إن أول من قاس إبليس

ابن المهام عدل ثقة ثبت

كالإمام النجاشي والسيد

٦٩٣ وابن العربي والشعراوي

نقل "فصول البدائع"

يدل على أن مذهب على

٦٩٣ وأولاده هو جواز القياس

الكلام على قوله: "ولأنما

عملهم على النصوص

٦٩٤ والإلهام والكشف والفهم

الكشف والإلهام ليس

٦٩٤ بحجة في الأحكام

الوجه الذي ذكره المعارض

٦٩٥ لا يحتاج إليه

الكلام على قوله: "بل

عندنا معارضة الأحاديث

الصحيحة بعمل هؤلاء

الأئمة لها حكم معارضة

٦٩٥ النصوص بعضها ببعض

عمل الخلفاء الثلاثة جميعهم

ليس كعمل واحد من

الأئمة الإثني عشر عند

٦٩٦ المعارض

كلام المعارض هذا يؤدي

إلى جواز معارضة عمل

٦٩٦ غير المعصوم بقول المعصوم

في "الكافي" أكاذيب

٦٩٨ مخترة على أهل البيت

القول بعصمة الأئمة ليس

٦٩٨ إلا مذهباً للشيعة

الكلام على قوله: "إن

للمعارفين في مجالى النساء

٦٩٩ تجلياً إلهياً خاصاً"

لو كان الأمر كما ذكره

المعارض لجاز لكل عارف

بالله ترك العمل بظواهر

٦٩٩ الشريعة

وكما للمعارفين في مجالى

النساء تجلياً إلهياً خاصاً

صفحة

صفحة

كذلك للعارفات

٦٩٩ الكلام على قوله: "قد

ثبت في الحديث ما دل

على أن أهل بيته عليه

السلام لا يتزوجون إلا من

٧٠٠ أهل الجنة"

الله أعلم بشيئ هذا

٧٠٠ الحديث

قالت الرافضة بسلام

أبي طالب والمعارض ساعدهم

عليه والقول بسلامه مكابرة

٧٠٠ مخضة

لا منافاة بين التوسل بالآل

٧٠١ الأطهار والصحابة الأخيار

بيان تفريق الروافض

والمعارض بين أولاد الحسن

وبين أولاد الحسين في

٧٠١ سائر الأحكام

الكلام على قوله: "إن

ثبت عندي تمسك أبي حنيفة

٧٠٦ نفسه في حكم شرعى"

الانتقاد على قوله: "وإذا

نظرت إلى أن الجرح مقدم

٧٠٧ على التعديل أحجم"

ما بال المعارض لا يدع

تحميل الإجماع عن حديث

٧٠٧ الإمام؟

شأن أبي حنيفة الإمام عال

عن البخارى ومسلم وغيرهما

في جميع العلوم والحديث

٧٠٧ والزهد والكشف والإلهام

الإمام أبو حنيفة أعظم كشفاً

٧٠٨ ومعرفة من ابن العربي

قول المعارض: إن المعارفين

ربما يحكمون بصحة حديث

حكم الحفاظ بوضعه

٧٠٨ وبالعكس

الكلام على قوله:

"فشهدت بعلة في متن

٧٠٨ الحديث ينظر حاذق"

صفحة	صفحة
٧١٠	إمكان هذا لا يختص بحديث أبي حنيفة فقط بل هو ثابت في حديث جميع الأئمة ٧٠٨ حكم الحافظ لا يعادل حكم أبي حنيفة بالصحة أو الحسن وإن كان ضمنياً ٧٠٩ لو أنصفت ما جعلت الإمام أدنى من البخارى و مسلم ٧٠٩ الكلام على قوله : " فلا أنظر إلى هذه الصنعة رأساً عند عمل أهل الحجاز "لم يقل أحد أن إجماع أهل الحجاز إجماع معتبر ٧٠٩ إذا كان قول أبي حنيفة وقول كل واحد من علماء الحجاز على حد سواء في إخراج المناط فليس ههنا ترك قول أبي حنيفة إلا
٧١٠	بغير دليل الآثار إذا اختلفت عن الصحابة فلا وجه لترك مذهب أبي حنيفة اتباعاً للأثر المخالف دون الموافق ٧١٠ حكم قول التابعى ٧١٠ لن نجد في المذهب قياساً مخالفاً للحديث الصحيح أو الحسن ٧١١ ترك القياس بالجديد الضعيف قول لبعض خلافاً للأكثر ٧١١ الانتقاد على قوله : " من ارتكب الإخراجات البعيدة والجدل المفرط على ما يشبه التشريع الجديد " ٧١١ كلام المعارض هذا سوء أدب إلى أبي حنيفة ومقلديه من الأولياء والمحدثين ٧١١ ثناء بعض الأجلة على

صفحة	صفحة
٧١٢	الإمام أبي حنيفة توثيق يحيى بن معين أبا حنيفة ٧١٢ الكلام على قوله : فإنى أعمل بما بدا لى من ذلك ترجيحه من غير مبالاة " ٧١٣ لا تحتاج أقوال الإمام أبي حنيفة والأئمة الثلاثة إلى أن يقول بترجيحها مثل المعارض ٧١٣ ذكر بعض المناسبات الحسنة التي رأها بعض الصلحاء في حق الإمام أبي حنيفة ٧١٤ رؤيا أبي حنيفة كأنه ينبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذه الرؤيا في التهويل رؤيا رأتها أم الفضل رضي الله عنها ٧١٥
٧١٦	اعتراف المعارض بأن الوفاً من عرفاء السند و الهند وما وراء النهر وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهه ٧١٦ ذكر ثناء الأئمة على أبي حنيفة ٧١٧ جرح النسائي على أبي حنيفة غير مقبول ٧١٨ كلام البخارى لا يصح أن يكون تفسيراً لما قاله النسائي ٧١٨ البخارى والنسائي أيضاً قد طعننا بمطاعين فكما أنهما محفوظان عنهما فكذلك أبو حنيفة ٧١٨ طعن بعض الحساد في الإمام الشافعى ٧٢٥ طعن في ابن العربى سبحة من المحدثين والعارفين ٧٢٥ ليس قول النسائي في حق الإمام الأعظم إلا كقول

فهرس ما في الهوامش

صفحة	صفحة
الشعراوى ليس مع نفاة	١٧
القياس وسرد عباراته	٨
في هذا الباب	٨
الرد على من زعم أن	١٨
المجتهدين لم يرثوا من	١٨
رسول الله صلى الله عليه	١٨
وسلم إلا علم المقال دون	١٨
علم الأحوال	١٠
الكلام المشنع على حديث	٤٤
" لا أشنع الله بطنه "	١٤
تصحيح حديث " اللهم	٥٣
اجعله هادياً مهدياً واهديه "	١٥
الوارد في حق سيدنا معاوية	١٥
رضى الله عنه	١٥
شرح قوله صلى الله عليه	١٥
وسلم : " هادياً مهدياً "	١٧
ثناء ابن حجر المكي على	١٧
سلطان الهند " همايون "	١٧
وتصنيفه له كتابه " تطهير	١٧
الجنان "	١٨
إذا سمع الخطيب في	١٨
الجمعة يقرأ آية " صلوا عليه "	١٨
يصلى سرّاً في نفسه	١٠
وينصت بلسانه	٤٤
الكلام على حجية تعامل	١٤
الامة ، والقول الجامع	٥٣
في الاختلاف في القروع	١٥
ليس لأحد من علماء الأمة	١٥
أن يلبث حديثاً ثم يرده	١٥
دون إبداء علة فيه ولو	١٥

صفحة	صفحة
فعل ذلك سقطت مدالته	٥٧
بمسند من ترجمة الشيخ	٥٧
الإمام محمد هاشم السندي	٥٧
وذكر تلمذة الشيخ معين	٥٧
عليه	٥٨
رجمة للشيخ محمد أمين أبي	٦٠
الشيخ محمد	٦٠
جاوي رواية النائي ذكر	٦٣
جمع للمصنفين بمدة أنشأ	٦٣
قد صرح غير واحد	٦٤
من دليل صحة الحديث	٦٤
قول أهل العلم به ، وإن	٦٤
لم يكن له إسناد يعتمد	٦٤
على مثله	٦٤
الانتقاد على رأى السيوطي	٨٢
في قوله : " إن أصبح	٨٢
مصنف الصحيح ابن خزيمة	٨٢
م ابن حبان ثم الحاكم "	٨٢
م ابن خزيمة وابن حبان	٨٢
لا يرى للفرقة بين	٨٢

صفحة	صفحة
الصحيح والحسن	٨٢
الحق في تصحيح ابن خزيمة	٨٢
لا يفوق على تصحيح غيره	٨٢
من أئمة هذا الفن	٨٣
عن مقلد الإمام الرباني	٨٣
المجدد للألف الثاني نقلاً	٨٣
عن خواججه محمد بارسا :	٨٣
أن سيدنا محمدي عليه السلام	٨٣
يعمل بعد نزوله على	٨٣
منحبه أي حنيفة الإلهية	١٠٥
سرد ما قاله العارف الشهير	١٠٥
نقلاً عن سيدي علي	١٠٥
الخواص في كون الإمام أبي	١٠٥
حنيفة و أبي يوسف من	١٠٥
أعظم أهل الكشف	١٠٦
الجمع بين أقوال الإمام	١٠٦
أبي حنيفة الثلاثة في الغسالة	١٠٧
ذكر الحافظ النجم الغيطي	١٠٧
أن الإمام أبا حنيفة رأى ربه	١٠٧
الغرة في المنام تسع وتسعين	١٠٧

- ١٥١ في هذا الباب
الظاهرية وأئمتهم ، وتشنيع
العلماء عليهم
١٥٨ قول ابن دقيق العيد في
الظاهرية
١٥٩ تشنيع الحافظ أبو بكر
ابن معوذ على ابن حزم
١٥٩ ما شنع ابن تيمية على
الظاهرية
انتقاد الحافظ للذهبي على
ابن حزم
١٦٠ حط ابن العربي على ابن حزم
ما انتقده ابن خلكان على
ابن حزم
١٦١ كان لسان ابن حزم وسيف
الحجاج شقيقين
الحافظ ابن حجر يقر
بتعصب ابن حزم
١٦٢ ترجمة داود الظاهري
جرح ابن أبي حاتم وأبيه

- مرة وسرد القصة في ذلك ١٠٧
التعريف بكتاب " لواقع
الأنوار في طبقات الأخيار"
للشعراني ١٠٨
سرد ترجمة الإمام أبي حنيفة
المذكورة في " اللواقع "
للشعراني ١٠٩
الفقهاء السبعة من أهل
المدينة ، وبيان الاختلاف
الذي وقع في تعيين السابع
منهم ١١٣
قصة اجتماع الحافظ
السيوطي مع النبي صلى
الله عليه وسلم بقطعة ومشافهة ١٣١
بسط القول في بيان علل
حديث البسلة الذي أورده
مسلم في " صحيحه " ١٤٢
بسط القول في بيان مذاهب
مؤلفي الأصول الستة ،
وسرد ما قاله أهل العلم

- ١٦٣ في داود
افراط ابن حزم في تضعيف
حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم نصرة لمذهبه
الباطل
١٦٤ كان ابن حزم يهجم على
لقول في التعديل والتجريح
ليقع له أوام شتية ١٦٤
قال الفخر الرازي : البخاري
للشعري ما كانا عالمين
الغيب ، فإذا شاهدنا
خبراً مشتملاً على منكر
اطعنا بأنه من ترويجات
الملاحدة على المحدثين " ١٧٠
لبوت وقعة اخراج البخاري
من " بخارا " بسبب
تياه بثبوت الحرمة بين
صيين ارتضعا شاة ،
وسرد نصوص العلماء في
هذا الباب

- نهى الإمام أبي حفص
الكبير تلميذه البخاري
صاحب الصحيح عن أن
يفي ١٧٩
قد جرت عادة المصنفين
بإتيان صيغة التريض فيما
صح واستعمال الفاظ الجزم
فيما ضعف ١٨٠
الانتقاد على الشيخ عبدالحق
في استبعاده صحة هذه الواقعة ١٨١
سئل يحيى بن معين عن مسألة
من التبع فلم يعرفها ١٨٢
سئلت امرأة يحيى بن معين
وأبا خيثمة وخلف بن
سالم عن الحائض تغسل
الموتى فلم يجبها أحد وجعل
ينظر بعضهم إلى بعض ١٨٢
ترجمة أبي خيثمة ١٨٣
ترجمة خلف بن سالم السندی ١٨٣
حكايمة مجالسة اسحاق

- مع الحديثين كاحمد وابن معين وذاكرته في الحديث منهم وكان اذا سئلهم عن تفسير الحديث وقفه يقولون كلهم إلا أحد ابن حنبل ١٨٣ استقصاء جواب المسئلة على ابن مهدي ١٨٤ استقصاء في ترجمة الإمام أبي حفص الكبير ، مسند منقبه ومزايده تارة عن الثقات ١٨٥ جمع الإمام أبو حفص من محمد ما لم يسمع الجوزجاني ١٨٥ الإمام أبو حفص من أوائل شيوخ البخاري ١٨٥ زبني حفص انتشار المسلم ببخارا ١٨٦ هبة الأمراء من أبي حفص ١٨٦ كثرة تلاوة أبي حفص للقرآن الكريم رأى حافظ " بخارا " محمد بن سلام الميكندى أبا حفص في المنام قاعداً امام رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عليه كتاباً ١٨٦ حكاية أبي حفص مع والي خراسان ١٨٨ كان أبو حفص لا يصلي في ثوب أهداه السلطان إليه ١٨٩ زهد أبي حفص وعلمه بما علم ١٨٩ إسلام سبعين نفرأ من الجوس على يد أبي حفص ١٩٠ عمل واحد ينفع الآلف ، وقول الآف لا ينفع الواحد ١٩٠ عمل أبي حفص قبل للتعليم ١٩١ عمل محمد بن أحمد بن أحمد

- هذا العلم كأخذ أبي حفص ١٩٣ قال أبو سليمان : لا تختلفوا إلى ما دام أبو حفص فيكم ١٩٣ بعض أقوال الإمام أبي حفص الكبير ١٩٣ ترجمة الإمام الذهلي شيخ البخاري ١٩٥ إن البخاري كان يفرق بين التلاوة والتلوو الذهلي كان ينكر التفصيل ١٩٦ سرد القصة التي وقعت بين البخاري و الذهلي ١٩٦ قال الذهلي : من زعم أن نفعي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يجالس ولا يكلم ١٩٦ ذكر ما وقع بين البخاري والسلطان خالدين أحمد نائب الطاهرية " ببخارا " ١٩٧ ترجمة خالد بن أحمد أمير " بخارا " وكان من أهل الحديث والسنة ١٩٨ كان خالد أنفق في طلب العلم أكثر من ألف ألف درهم ١٩٩ رد الشعرائي على من يقول : إن أبا حنيفة من أهل الرأي ٢٠٥ أصحابنا الحنفية هم أهل الحديث والمعاني ٢٠٦ من رد المراسيل فقد رد كثيراً من السنة ٢٠٦ تقديم الحنفية الحديث والأثر على الرأي ٢٠٦ قال محمد : لا يستقيم الحديث إلا بالرأي ، ولا يستقيم الرأي إلا بالحديث ٢٠٦ من لا يحسن علم الحديث لا يصلح عندنا للقضاء والفتوى ٢٠٦ الإمام محمد قد ملأ كتبه

صفحة	صفحة
٢٠٧	من الحديث
٢٠٩	من استراح بظاهر الحديث
٢٠٧	عن بحث المعاني انفسب إلى
٢٠٧	ظاهر الحديث
٢٠٩	مناظرة البزدوي مع إمام
٢٠٧	الحرمين
٢٠٧	وجه تسمية الخصوم أصحابنا
٢٠٧	" بأصحاب الرأي "
٢٠٨	ثناء مالك على أبي حنيفة
٢٠٩	نظر مالك في كتب أبي
٢٠٨	حنيفة
٢٠٨	قال الشافعي : " والله ما
٢٠٩	صبرت فقيها إلا باطلاعى
٢٠٨	في كتب أبي حنيفة "
٢٠٨	ذب ابن سريج عن الإمام
٢٠٨	أبي حنيفة
٢٠٩	سلم لأبي حنيفة جميع الأمة
٢٠٨	ثلاثة أرباع العلم
٢٠٨	قال يحيى بن آدم : كان
٢١٠	النعمان جمع حديث أهل بلده
٢٠٧	كله فنظر إلى آخر ما قبض
٢٠٩	عليه النبي عليه السلام
٢٠٧	قال أبو حنيفة : " عجبا للناس
٢٠٩	يقولون : إني أقول بالرأى
٢٠٩	وما أفنى إلا بالأثر
٢٠٧	قال النضر بن محمد : ما رأيت
٢٠٩	أحدأ أكثر أخذأ للأثار
٢٠٩	من أبي حنيفة
٢٠٩	قال أبو حنيفة : عندى
٢٠٩	صناديق من الحديث
٢٠٨	قال يونس : " كان
٢٠٩	أبو حنيفة شديد الانهاج
٢٠٩	للأحاديث الصحاح "
٢٠٨	قال فضيل بن عياض :
٢٠٨	" كان أبو حنيفة إذا وردت
٢٠٨	عليه مسألة فيها حديث
٢٠٩	صحيح اتبعه "
٢٠٨	قال ابن المبارك : " أبو حنيفة
٢٠٨	يجهد جهده أن يكون عمله
٢١٠	على السنة "

صفحة	صفحة
٢١٨	الإمام النووى فوق ابن
٢٢٠	الصلاح
٢٢٠	ترجمة الشيخ محمد أكرم
٢٢٠	النصر بورى
٢٢٠	أول من تكلم بالأقسام
٢٢٠	السبعة للحديث الصحيح
٢٢٠	الشيخ ابن الصلاح ولم
٢٢٠	يتابعه على ذلك الحافظ
٢٢٠	ابن كثير ولا القسطلاني
٢٢٠	شارح البخارى
٢٢٠	نص القسطلاني في هذا
٢٢٠	الباب نقلاً عن ابن الهمام
٢٢٠	قول البخارى : " أصح
٢٢٠	الأسانيد مالك عن نافع
٢٢٠	عن ابن عمر لم يوافق عليه
٢٢٠	فقد قال غيره غيره "
٢٢٠	قال المحققون بتعذر الحكم
٢٢٠	بأصح الأسانيد على سند
٢٢٠	واحد بعينه
٢٢٠	قد يكون الراوى المعين
٢٢٠	أكثر ملازمة لشيخه من
٢٢٠	غيره فيصير أدرى بحديثه
٢٢٠	لكن بالنسبة إلى مجموع
٢٢٠	متونه لا بالنسبة إلى
٢٢٠	خصوص من شاركه فيه
٢٢٠	حافظ مثله
٢٢٠	إن البخارى ومسلماً قد
٢٢٠	صححا أحاديث ليست في
٢٢٠	كتابيهما
٢٢٠	قد تقرر أن قوة الحديث
٢٢٠	إنما هي بالنظر إلى رجال
٢٢٠	إسناده لا بالنظر إلى كونه
٢٢٠	في الكتاب القلاى ٢٢٥ و ٣٥٩
٢٢٠	قال العسقلاني : " الأمة
٢٢٠	لم تجمع على العمل بما في
٢٢٠	" الصحيحين " لا من
٢٢٠	حيث الجملة ولا من حيث
٢٢٠	التفصيل "
٢٢٠	بسط القول في أن المذهب
٢٢٠	الحنفى أكثر موافقة

صفحة	صفحة
٢٤٧	لما في "الصحيح السنة"
٢٨٥	ثناء صاحب "الدراسات"
٢٨٥	على شيخه الإمام ولي الله
٢٤٨	الدهلوي
٢٨٦	اعتذار ابن حجر عن
٢٦٢	مروان لرواية البخاري
٢٨٦	عنه
٢٨٦	الرد على الدارقطني في
٢٨٦	قوله : "لم يسنده عن
٢٨٦	موسى بن أبي عائشة غير
٢٨٦	أبي حنيفة والحسن بن عمارة
٢٨٤	وكلاهما ضعيفان"
٢٨٦	تضييق أبي حنيفة في الرواية
٢٨٦	إلى الغاية حتى إنه شرط
٢٨٧	التذكر لجواز الرواية بعد
٢٨٤	علمه أنه خطه
٢٨٧	نعصب الدارقطني لمذهب
٢٨٥	الشافعي معروف
٢٨٧	قال ابن عبد الهادي :
٢٨٧	"ومنى المتعصبين على

صفحة	صفحة
٢٨٥	أبي حنيفة الدارقطني
٢٨٥	وأبو نعيم
٢٨٥	توثيق ابن معين وشعبة
٢٨٥	لأبي حنيفة
٢٨٦	ثناء الأئمة الكبار على
٢٨٦	أبي حنيفة
٢٨٦	من أين للدارقطني تضعيف
٢٨٦	أبي حنيفة ودو مستحق
٢٨٦	للتضعيف
٢٨٦	رواية الدارقطني في كتابه
٢٨٦	أحاديث سقيمة ومعاولة
٢٨٦	ومنكرة وموضوعة
٢٨٦	انتقاد العيني على الدارقطني
٢٨٦	نقلاً عن "عمدة القاري"
٢٨٧	رد بحر العلوم على الدارقطني
٢٨٧	في تضعيفه لأبي حنيفة
٢٨٧	الفقيه أولى بأن يؤخذ
٢٨٧	الحديث منه
٢٨٧	الإمام أبو حنيفة روى
٢٨٧	عن كثير من الأئمة

صفحة	صفحة
٢٨٨	قول ابن القطان : "وعلمته
٢٩٠	ضعف أبي حنيفة" إساءة
٢٨٨	أدب وقلة حياء منه
٢٨٨	ما قال الدارقطني مردود
٢٨٨	بكلالة جزئية ، وبسط الرد
٢٨٨	عليه نقلاً عن الحادث
٢٩١	عبد العزيز صاحب
٢٨٨	"أطراف البخاري"
٢٨٩	كان وكيع يفتي برأى
٢٨٩	أبي حنيفة وكان يحفظ
٢٨٩	حديثه كله وكان قد سمع
٢٨٩	من أبي حنيفة حديثاً كثيراً
٢٨٩	توثيق على بن المديني
٢٩١	لأبي حنيفة
٢٩١	دأب الدارقطني في "سننه"
٢٩١	في باب التصحيح والتجريح
٢٩٢	أعوزج من توثيق الدارقطني
٢٩٢	وتضعيفه لرجل واحد
٢٩٢	اليهني يحنج بآثار لو احتج
٢٩٢	بها مخالفوه أظهر ضعفها

صفحة	صفحة
٢٨٨	كان حماد وعاء للعلم
٢٨٨	الرد على من يقول إن
٢٨٨	أبا حنيفة من أصحاب
٢٨٨	الرأى والقياس
٢٨٨	سبب وقوعهم في الإمام
٢٨٨	أنهم كانوا سيئ الفهم يخدمون
٢٨٨	ظواهر ألفاظ الحديث ولا
٢٨٨	يرومون بواطن المعاني
٢٨٨	انتقاد الحافظ محمد عابد
٢٨٩	السندی على الدارقطني في
٢٨٩	تضعيفه لأبي حنيفة
٢٨٩	لو عرف الدارقطني قدر
٢٨٩	الإمام لما تكلم فيه
٢٨٩	قال الخريبي : "الناس
٢٨٩	في أبي حنيفة حاسد
٢٨٩	وجاهل ، وأحسنهم عندي
٢٨٩	حالاً الجاهل
٢٨٩	نعقب الشيخ عبد الحئي
٢٨٩	على الدارقطني تضعيفه
٢٩٠	للإمام

صفحة	صفحة
٢٩٦	أبي حنيفة
٢٩٦	مسألة الجهر بالبسملة من
٢٩٦	من أعلام المسائل
٢٩٦	البخارى كثير التتبع لما يرد
٢٩٦	على أبي حنيفة
٢٩٣	اشتمال كتب أبي داود و
	الترمذى و ابن ماجه على
	الأحاديث السقيمة والأسانيد
٢٩٧	الضعيفة
٢٩٧	الحاكم قد عرف تسامله
	"سنن الدارقطنى" يجمع
	الأحاديث المعلولة ومنيع
٢٩٧	الأحاديث الغريبة
٢٩٤	من تأمل "كتاب السنن"
	للدارقطنى قضى من تعصباته
٢٩٥	العجب
	الخطيب البغدادى ساق
٢٩٦	فى تاريخه فى ترجمة الإمام
	أبى حنيفة من الخرافات
	والكذب ما يستحقى من
	قاعدة قبول الجرح والتعديل
	تقلاً عن الحافظ ابن
٢٩٢	عبد البر
	ما قال الدارقطنى فى حق
	الإمام جرح مبهم غير
٢٩٣	مبين
	الانتقاد على صاحب
	"التعليق المغنى" فى رده
٢٩٣	على العيني انتصاراً للدارقطنى
	تصنيف الدارقطنى كتاباً
	فى الجهر بالبسملة مع
	اعترافه أنه لم يصح فيه عن
	النبي صلى الله عليه وسلم
٢٩٤	شئ
	الزيلعى كثير الإنصاف
٢٩٥	باعتراف ابن حجر
	كلام الحافظ الزيلعى فى
	أحاديث الجهر بالبسملة
	شدة تعصب البخارى
	وفرط تحمله على مذهب

صفحة	صفحة
٢٩٨	ذكره
٢٩٨	انتقاد ابن خلكان على
٢٩٨	الخطيب فى هذا الباب
٢٩٨	ما قال ابن عبيد الهادى
٢٩٨	فى حق الخطيب
	تحذير الحافظ السخاوى
٢٩٨	عن اقتفاء من تكلم فى
٢٩٩	الأئمة
٢٩٩	منع ابن حجر من رواية
٢٩٩	"ذم الكلام" للهروى لما
٢٩٩	فيه من الخط على بعض
٢٩٩	الأئمة
٢٩٩	أبى الخطيب بقا ذورة لا
٢٩٩	تغسلها البحار
٢٩٩	ذكر حال الأسانيد التى
٢٩٩	ذكرها الخطيب للقدح
٢٩٩	بيان من صنف من العلماء
٣٠٠	فى رد الخطيب
٣٠٠	قلة دين الخطيب وفرط
٣٠٠	عصبيته
٣٠١	الطعن المفسر إذا صدر
٣٠١	من هو معروف بالتعصب
٣٠١	لا يوجب الجرح
٣٠١	أجمع أهل الكشف على
٣٠١	أن المجتهدين هم الذين
٣٠١	ورثوا الأنبياء حقيقة فى
٣٠٨	علوم الوحي
٣٠٨	الانتقاد على المصنف
٣١٠	العلام فيما ذكر عن حال
٣١٠	ظاهر الرواية
٣١٠	الإستحسان العمل بأقوى
٣١٥	الدليل
٣١٥	دليل بطلان قول أصحاب
٣١٥	الشافعى بطلان القول
٣١٥	بالاستحسان
٣١٥	تفصيل الطبقات المذكورة
٣١٥	فى "تقريب التهذيب"
٣١٧	للعسقلانى
٣١٧	قد وجد فى الطبقة السادسة
٣١٨	من رأى بعض الصحابة

صفحة

ثبوت تابعية الإمام
أبي حنيفة ، وسرد أقوال
العلماء في هذا الباب ٣١٩
رواية أبي حنيفة لأنس
الصحابي رضى الله عنه ٣١٩
كان أبو حنيفة من أهل
اللسان القويمة واللغة
الفصيحة ، وهو أقدم
الأئمة سناً
سمع أبو حنيفة من عبد الله
ابن جزء الصحابي رضى
الله عنه ٣٢٣
ترجمة الإمام أبي حنيفة
نقلاً عن " كتاب الكنى "
لابن عبد البر ٣٢٣
كان مذهب أبي حنيفة في
أخبار الآحاد للعدول أن
لا يقبل ما خالف الأصول
المجتمع عليها ٣٢٣
رأى أبو حنيفة أربعة من

الصحابة

سرد أسماء من نص على
تابعية الإمام أبي حنيفة ٣٢٤
لجماعة من قدماء أهل العلم
أجزاء ألفوها في مرويّات
أبي حنيفة عن الصحابة ٣٢٤
مكبرة صاحب " معيار الحق "
في هذا الباب ٣٢٥
أحاديث صيام يوم الجمعة ٣٢٦
الداؤدى شارح البخارى ٣٢٨
وفاق الشيخ محمد أكرم
النصربورى مع ابن الهمام
في تساوى حديث غير
" الصحيحين " بحديثها
إذا وجدت فيه شروطها ٤٥٨
الانتقاد على النصربورى
فيما حط من قدر الإمام
ابن ماجه ٣٥٨
ثناء ابن حجر العسقلانى
على قاسم بن فطلوبغا ٣٥٩

صفحة

٣٢٣

صفحة

قال الحافظ قاسم : ما كان
على شرطها وليس له علة
فهو فوق ما انفرد به
البخارى وكذا مسلم وقال
ابن حجر : ما كان على
شرطها فهو دونه أو مثله ٣٥٩
قال ابن تيمية : الحديث
السدى يكون عن رجال
البخارى وليس هو في
" الصحيح " قد يتفق أن
يكون مثله ٣٦٠
الانتقاد على اعتقاد
المصنف أن فعله عليه
السلام في المنام يفيد
الفرضية والوجوب والسنية
والإستحباب والإباحة ٣٧٧
رد الإمام محمد هاشم
السندى على رسالة الشيخ
معين المساة " بكرة العين في
البكاء على الإمام حسين " ٤٢٢

صفحة

تأليف الشيخ محمد حياة
السندى " رسالة في رد
بدعات أيام العشر الأول
من المحرم " ٤٢٢
رواية لبس السواد على
الحسن رضى الله عنه ٤٢٤
 وإقامة النوح عليه
مراد ابن حزم من الضعيف
في قوله : " إن جميع
أصحاب أبي حنيفة مجمعون
على تقديم الحديث
الضعيف على القياس " ٤٢٩
نص ما قاله صاحب
" الدراسات " نصرة
لمذهب أبي حنيفة في كتابه
" إيقاظ الوسنان " ٤٤١
اجترأ بعض الضعفة على
الطعن في مذهب إمام
الأئمة أبي حنيفة ٤٤٢
الجرح الطارى في السفلى

صفحة	صفحة
٤٤٣	لا يضر في العلو
٤٤٣	"مسانيد أبي حنيفة"
٤٤٣	الثلاث لا مطمع فيها للريح
٤٤٣	ولا سبيل إليها للتضعيف
٤٤٣	العالم الحنفى لا بد له أن
٤٤٣	يعبر على "مسانيد الثلاث"
٤٤٣	وعلى "كتاب الرسالة" وعلى
٤٤٤	"كتاب العالم والمتعلم"
٤٤٤	يجوز للحنفى المعارضة بحديث
٤٤٤	مسانيد الإمام مع حديث
٤٤٤	"الصحيح السنة"
٤٤٤	كان عند الإمام أبي حنيفة
٤٤٤	صناديق من حديث
٤٤٤	قد صرحوا أن في بعض رواة
٤٤٤	الشيخين ومن ضعف
٤٤٤	اعتضاد الأئمة وعمل
٤٤٤	الفقهاء من الصحابة من
٤٤٤	وجوه الترجيح
٤٤٤	وجه أخذ الناس بقول
٤٤٤	مالك والشافعى و أحمد
٤٤٥	وغيرهم من المجتهدين
٤٤٥	المجتهدون من أعلم الناس
٤٤٥	بما جاء به النبي صلى الله
٤٤٥	عليه وسلم
٤٤٥	لقاء الشيخ طالب الله حد
٤٤٥	معين غايأ رضى الله في
٤٥١	الواقعة
٤٥١	الكلام المشيع من حديث
٤٥١	البراء : "رقت الصلاة
٤٥١	مع محمد صلى الله عليه
٤٥١	وسلم فوجدت قيامه فركعتة"
٤٥١	الحديث
٤٥١	بيان الوهم الذى وقع لأبي
٤٥١	داؤد في رواية هذا
٤٥٧	الحديث
٤٥٧	الكلام على ما وقع فيه من
٤٥٧	ذكر قيامه صلى الله عليه
٤٥٧	وسلم
٤٥٧	سرد روايات عدم المكث
٤٦٢	في المصلى بعد السلام

صفحة	صفحة
٤٦٢	جلوس الإمام بعد التسليم
٤٦٢	بدعة
٤٦٦	ذكر بعض الآثاء في تطوع
٤٦٦	الإمام في مكانه
٤٦٦	تحذير أثر الصديق أنه
٤٦٦	كان إذا سلم في الصلاة
٤٦٦	كانه على الرضف حتى
٤٦٧	ينفقل
٤٦٩	الأئمة لا يروون عن الضعفاء
٤٦٩	شيئا يحتجون به في الأحكام
٤٦٩	الكلام على حديث ابن
٤٧٦	عمر في مسح الرقبة
٤٧٦	ذكر اختلاف المذاهب في
٤٧٩	في مسح الرقبة
٤٨٠	بيان سخافة ما قال في
٤٨٠	"دراسات اللبيب"
٤٨٠	ذكر من ثبت عنه من
٤٨٢	الصحابة التكبير في قنوت
٤٨٢	الوتر
٤٨٢	ذكر من ثبت عنه من
٤٨٦	الصحابة رفع اليدين في
٤٨٦	قنوت الوتر
٥١٤	من قال من العلماء :
٥١٤	"إن قول الصحابي حجة"
٥١٤	فلانما قاله إذا لم يخالفه
٥١٤	غيره من الصحابة ولا
٥١٤	عرف نص بخالفه
٥١٤	قاعدة "أن عمل الراوي
٥١٤	بخلاف ما روى يوجب
٥١٤	نسخ ما روى" إنما تجرى
٥١٤	فيما لم يعرف منه سوى أنه
٥١٥	خالف مرويه
٥١٥	سرد ما قال ابن حزم في
٥١٥	بطلان حجبة عمل أهل
٥١٨	المدينة
٥١٨	لائص على وجوب اتباع
٥١٨	أهل المدينة
٥١٨	قد خالف أهل المدينة عمر
٥١٨	بن الخطاب في نيف وثلاثين
٥١٨	قضية ، وخالفوا أبا بكر

صفحة	صفحة
٥٢٢	وعثمان وعائشة وابن عمر وغيرهم من فقهاء المدينة في كثير من المسائل ٥١٩
٥٢٣	كل ما جوزه على سائر الثقات فهو جائز على مالك ولا فرق ٥٢٠
٥٢٧	إن مالك بن أنس لم يدع إجماع أهل المدينة إلا في نحو ثمان وأربعين مسألة فقط ٥٢٠
٥٢٨	سنن الرسول صلى الله عليه وسلم معروفة منقولة في غير المدينة كما هي بالمدينة ٥٢١
٥٣٢	أهل الرواية وأهل الفتيا أكثرهم من غير أهل المدينة ٥٢١
٥٣٤	لم يبال عمر بن عبد العزيز بعمل أهل الحجاز ماذا يريدون من قولهم : ٥٣٤
	ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتهم في "الموطأ" ٥٢٣
	لم ترو في "الموطأ" عن أبي بكر رضى الله عنه إلا عشر قضايا وخالفه أهل المدينة في ثمان ٥٢٧
	ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل عمر رضى الله عنه من روايتهم في "الموطأ" ٥٢٨
	ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل عثمان رضى الله عنه من روايتهم في "الموطأ" ٥٣٢
	خلاف أهل المدينة لسعيد المسيب وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة ٥٣٤

صفحة	صفحة
٥٣٧	قد جمع عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ما اتفق عليه فقهاء المدينة السبعة ٥٣٤
٥٣٧	ذكر أسماء نظراء الفقهاء السبعة من أهل الكوفة ، وأهل البصرة ، وأهل الشام وأهل مكة ٥٣٥
٥٣٧	ما ولى قضاء المدينة بعد الخلفاء مثل شريح والشعبي ٥٣٥
٥٣٧	على ماذا يكون العمل عند اختلاف أهل المدينة ٥٣٦
٥٣٧	ذكر من ولاهم عمر وعثمان وعلى على الأمصار من الصحابة ، وكلهم علموا رخصتهم كل ما يلزمهم كأهل المدينة ولا فرق ٥٣٦
٥٣٨	سكن على الكوفة ما بالمدينة سنة إلا وهى في سائر الأمصار كلها ٥٣٦
٥٣٨	مزية المدينة اختلاف المالكية في إجماع أهل المدينة ٥٣٨
٥٣٧	ولا فرق ذكر من ولى "المدينة" من فساد الناس أى فصيحة لأهل المدينة على غيرهم فى علم أو فضل أو زواية ؟ ٥٣٧
٥٣٧	نافع قليل الفتيا جداً ربيعة كان كثير الرأى قليل العلم بالحديث ٥٣٧
٥٣٧	أبو الزناد وزيند بن أسلم كانا قليل الفتيا الزهرى كان بالشام وما كتب عنه مالك إلا بمكة ٥٣٧
٥٣٧	يحيى بن سعيد الأنصارى أهل العراق يجاذبونه إياه سعد بن إبراهيم كان ثقة ولم يأخذ عنه مالك ٥٣٧
٥٣٨	مزية المدينة اختلاف المالكية في إجماع أهل المدينة ٥٣٨

صفحة

صفحة

محب علقمة ومسروق عمر
وعثمان وعائشة واختصوا
بهم وأكثروا الأخذ عنهم ٥٣٩
أخذ مالك عن أيوب وحيد
المكي ٥٤٣

قال سعيد بن المسيب :
" إن كنت لأسير الأيام
والليالي في طلب الحديث
لواحد " ٥٣٩

اهتمام عمر وعثمان بتعليم
أهل الأمصار ٥٤٤

كتاب عمر إلى أهل الكوفة ٥٤٥
قال الشعبي : " ما جاءك
عن عمر فخذبه " ٥٤٥

وقضايا قضاة المدينة
إنما هي أوامر خلفاء بني
أمية ٥٤٦

الجواب عما قال بعضهم :
إن عبد الله بن مسعود
إذا أقي بقتيا أقي المدينة ٥٤١

إن مكة أفضل البلاد بنص
القرآن والسنن الثابتة
وأقوال الصحابة ٥٣٩
الحق أن أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم هم
العالمون بأحكامه عليه السلام
سواء بقي منهم من بقي
بالمدينة أو خرج منهم
من خرج ٥٣٩

إنما تفرق الصحابة في
البلاد بعد موت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ٥٤٠
أهل المدينة أترك الناس
لأقوال أهل المدينة ٥٤٠

المسائل التي ذكر فيها إجماع
أهل المدينة قد وجد في
أكثرها الخلاف بالمدينة ٥٤١

من أين جاز أن يكون
اجتهاد أهل المدينة أولى
من غيرهم

صفحة

صفحة

فيسأل عنها ٥٤٨
قد صح أن عمر استفتى
ابن مسعود بالبتة وأخذ
بقوله ٥٥٠

الانتقاد على ما حكاه
صاحب "الدراسات" عن

الشافعي نقلاً عن الشمراني ٥٥٤
قال الشافعي : " إذا كان
الحديث صحيحاً فأعلموني
أن يكون كوفياً أو بصرياً

أو شامياً أذهب إليه " ٥٥٤
شرح قول الإمام الشافعي
المذكور ٥٥٥

لا طائل في الترجيح بكون
الإستاد حجازياً أو كوفياً ٥٥٧
وجه توقف من توقف من
أهل الحجاز عن قبول

رواية أهل العراق ٥٥٧
كان في الكوفة وغيرها
من الثقات الأكابر كثير ٥٥٧

ذكر بعض ما بني عليه
أهل المدينة مذاهبتهم من
أحاديث أهل العراق ٥٥٨
عمل أهل المدينة برواية
جابر الجعفي الكوفي
الكذاب ٥٥٩

أخذ أهل المدينة عن يأخذ
عن أهل الكوفة ٥٦٠
توثيق عطاء الخراساني ٥٦٠
ما اتفق على تركه فلا
يجوز العمل به ٥٦١
الجمهور بالتأمين سنة تفرد
بها أهل الكوفة ٥٦٢
إن المالكيين يؤمنون
روايات أهل الكوفة التي
لا نظير لها ٥٦٢
أبومصعب الزهري آخر
من بقي من الفقهاء المشاهير
بالمدينة وقل العلم بها بعد
ذلك ٥٦٧

صفحة	صفحة
بيان خطأ صاحب	كان مالك كثيراً ما يقول
"الدراسات" في دعواه	يقول أبي حنيفة ويتفقده ٥٨٢
أن البيهقي عقد باباً في	بعض ما جرى لمالك مع
"سننه" في فضل أهل	أبي حنيفة ٥٨٣
المدينة	٥٧٤ ثناء مالك على أبي حنيفة ٥٨٤
وجوه ترجيح أبي حنيفة	قال أبو حنيفة: "إن أفلح
على مالك	فيهم أحد فالأشقر ٥٧٥
علم أهل المدينة ذهب مع	الازرق" - يريد مالك - ٥٨٥
موت الفقهاء السبعة	نسج السدازقطنى على ٥٧٦
التعقب على صاحب	منوال أبي حنيفة ٥٨٥
"الدراسات" في قوله:	ثناء مالك على حلم ٥٨٦
"إن الحنفية بل وفقهاء	أبي حنيفة
الكوفة قاطبة كثر خلافهم	ثناء مالك على أهل
مع أهل المدينة	العراق ٥٨٧
مذاكرة أبي حنيفة و	حكاية رؤية أشهب أبا حنيفة
مالك في مسجد رسول	بين يدي مالك مكدوبة ٥٨٨
الله صلى الله عليه وسلم	٥٨١ اطلاع أبي حنيفة على
قال مالك: "عندي من	كتب مالك غير صحيح ٥٨٨
فقه أبي حنيفة ستون ألف	بسط الكلام في عدم
مسئلة"	٥٨٢ صحة رواية أبي حنيفة عن

صفحة	صفحة
مالك	٥٨٨ بعض أقوال الشافعي في
لم يذكر السدازقطنى	تقريب محمد بن الحسن ٥٩٥
أبا حنيفة في عداد الرواة	احتج الشافعي بمحمد بن
عن مالك	٥٨٩ الحسن في الحديث ٥٩٧
ثناء الشافعي على محمد بن	جالس الشافعي محمد بن
الحسن	٥٩١ الحسن عشر سنين ٥٩٧
لا يعرف للشافعي عمل	اتفاق محمد على الشافعي ٥٩٧
قبل اتصاله بمحمد بن	قال الشافعي: "أولاً
الحسن	٥٩٣ محمد ملصق بي من العلم
تصحيح الحاكم والذهبي	شئى" ٥٩٧
لحديث رواه الشافعي	اجماع العترة حجة عند
عن محمد	٥٩٤ طائفة من الحنابلة ٥٩٩
إخراج ابن حبان في	العترة هم بنو هاشم كلهم
"صحيحه" حديث	وسيد العترة رسول الله
أبي يوسف	٥٩٤ عليه السلام ٥٩٩
بيان نسيان الشافعي في	الكلام على معنى حديث
رواية محمد عن أبي يوسف	٥٩٤ الثقلين نقلاً عن ابن تيمية ٦٠٣
ذكر حديث رواه الشافعي	الكلام على حديث "وعنرق
عن محمد عن أبي يوسف	أهل بيتي وإنهما لن يفترقا
عن أبي حنيفة	٥٩٤ حتى يرثا على الخوض" ٦٠٤

صفحة	صفحة
اشباع الكلام على فساد القول بعصمة الأئمة الإثني عشر	٦٠٩
القول بعصمة الأئمة خاصة الرافضة الإمامية لم يشركهم فيها أحد	٦٠٩
الإمامية يقولون بعصمة بني عبيد وأولئك ملاحدة الإمامية فيهم خلق مسلمون ظاهراً وباطناً لكنهم ضلوا عوام الباطنية الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين	٦١٠
ما اختصت به الإمامية من عصمة الأئمة فهو في غاية الفساد بعض معتقدات غالبية الشاميين أتباع بني أمية الكلام على حديث الثقلين	٦١٢
ذكر طرق حديث : " تركت فيكم أمرين " نضالوا ما تمسكتم بها يكتب الله وسنتي " لفظ "الإمام" يطلق على معين	٦١٢
الخلفاء الراشدين كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان ، وبعدهم لم يكمل أحد في هذه الأمور إلا عمر بن عبد العزيز	٦١٥
قد كان في أعصار أئمة الشيعة الإمامية من هو أعلم منهم وأدين لا ذكر لأحد منهم بعد جعفر في مجال العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا	٦١٦
هؤلاء الأئمة في الدين أسوة أمثالهم ، وأهل السنة	٦١٢

صفحة	صفحة
مقرون بإمامة هؤلاء فيما دلت الشريعة على الأئمة بهم فيه	٦١٦
لولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي واحداً أكثر مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي لما عدلوا عن هؤلاء إلى هؤلاء	٦١٨
صنف أحمد فضائل علي والحسن والحسين وفضائل الصحابة	٦١٩
رد زعم من زعم أنه كان عندهم من العلم الخزون	٦١٩
ابطال زعم من زعم أنهم كانوا يبينون العلم لخوارجهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من أصدق الناس حديثاً	٦١٩
عنه لا يعرف منهم من تعتمد عليه كذباً مع أنه كان تقع من أحدهم من الهنات ما يقع ولهم ذنوب	٦٢٠
الحسن والحسين روايتهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قليلة الزهري أعلم باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن علي الباقر مالك والشافعي والحنابلة وأمثالهم أعلم من موسى ابن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي دعوى أن كل ما أتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كذب على القوم	٦٢٢

صفحة

صفحة

- كان على يقول : إذا
حدثتكم عن رسول الله
صل الله عليه وسلم فوالله
لأن آخر من السماء إلى
الأرض أحب إلى من أن
أكذب عليه ٦٢٢
- الثناء على علي بن الحسين ٦٢٢
- الثناء على من بعده من
الأئمة الإثني عشر ٦٢٣
- أما من بعد موسى فليس
له رواية في الكتب
الأمهات ولا فتاوى ولا
تفسير ٦٢٣
- أما علي الرضا فالتاس
يعلمون أنه كان في زمانه
مع هو أعلم منه وأزهد
كالشافعي وأحمد وأمثالهما ٦٢٤
- أبو الصلت يروي نسخة
فيها الأكاذيب ٦٢٤
- الأئمة الإثنا عشر لم يحصل
لأحد من الأئمة بأحد
منهم جميع مقاصد الإمامة ٦٢٤
- إن أقرار على لقضائه على
أن يحكموا بخلاف رأيه
دليل على أنه لم يعد نفسه
معصوماً ٦٢٥
- جمع الشافعي كتاباً في
خلاف علي وابن مسعود ٦٢٦
- الرافضة يقولون بإمام
منتظر موجود غائب لا
يعرف له عين ولا أثر ٦٢٧
- إن الحسن بن علي العسكري
لم يكن له نسل ولا عقب ٦٢٨
- إن المؤمنين لم ينتفعوا بهذا
الغائب المنتظر أصلاً ٦٣٠
- إبطال زعم من زعم أنه
غاب بسبب ظلم الناس ٦٣٠
- هذا المنتظر لم يحصل به
إطافته إلا الإنتظار لمن
لا يأتي ودوام الحسرة والألم ٦٣٠

صفحة

صفحة

- نص عبارة "الدراسات"
التي سقطت في النسخة
المطبوعة وهي موجودة
في نسخة خطية ٦٣١
- ليس للإمامية مسألة انفردوا
بها عن أهل السنة أصابوا
فيها ٦٣٣
- كل من سوى أهل السنة
من الفرق فلا ينفرد بقول
صحيح بل يكون معه من
دين الاسلام ما هو حق
وبسبب ذلك وقعت الشبهة ٦٣٤
- حال أهل البدع كلهم أن
معهم حقاً وباطلاً ٦٣٥
- كشف ضلال الجوارح
والشبهة ٦٣٥
- بسط الكلام في أن المسلمين
وسط في التوحيد بين
اليهود والنصارى وكذلك
في النبوات والشرائع
- والعبادات ٦٣٥
- أهل السنة في الاسلام
متوسطون في جميع الأمور
وتفصيل القول في ذلك ٦٣٨
- ليس في الطوائف المنتسبين
إلى السنة أبعد عن آثار
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الرافضة ٦٣٨
- الرافضة أشد بدعة من
الخوارج ٦٣٩
- الرافضة إذا ابتلى المسلمون
بعدو كافر كانوا معه ٦٣٩
- مكر ابن العلقمي بالخليفة ٦٤٠
- قتل في وقعة التتار بضعة
عشر ألف ألف انسان ٦٤٠
- ما وقع من يد التتار على
المسلمين ٦٤٠
- لم يقتل الحجاج هاشمياً
قط مع ظلمه وغشمه ٦٤٠
- تزوج الحجاج هاشمية فها

صفحة	صفحة	الليوطى
هو مهديهم ، وقد علم	٦٧٤	أقوال ابن معين في توثيق
بالاضطرار انه ليس هو	٦٧٨	الإمام أبي حنيفة
الذى ذكره النبي صلى الله	٦٨٣	الكلام على حديث
عليه وسلم	٦٨٩	”أبوحنيفة سراج أمتي“
٧٠٤		كلام ابن تيمية في اثبات
٧٠٤		القياس
تصانيف العلماء في كشف		ذكر بعض المشاهير من
أسرارهم		أئمة أهل السنة وكونهم
٧٠٤		أعلم وأفقه من العسكريين
ابن التورث مهدي		الأحاديث التي يحتاج بها
الموحدون		على خروج المهدي
٧٠٤		أحاديث صحيحة
بيان الضرر الذي وقع		بيان خطأ من أنكر هذه
بمنتظر الرافضة		الأحاديث
٧٠٥		بيان خطأ الإثني عشرية
النسائي منسوب إلى التشيع		الذين ادعوا أن هذا هو
٧١٨		مهديهم
طرد أحمد بن صالح		إن طوائف ادعى كل
٧١٩		منهم أن المهدي المبشر به
النسائي عن مجلسه		
٧٢٠		
كلام النسائي في الإمام		
الأعظم تحامل مفرط		
٧٢٠		
ترك أبي زرعة وأبي حاتم		
٧٢٠		
التحديث عن البخاري		
انتقاء المناوى على الذهبي		
بذكره البخاري في ”كتاب		

صفحة	صفحة	الليوطى
ممكنه بنو أمية من ذلك	٦٤٠	اشتغال بالحديث لا يقدر
وفرقوا بينه وبينها	٦٤١	أن يدفع ما تواتر من
المعتزلة أعقل من الرافضة	٦٤١	فضائل الشيخين
وأعلم وأدين	٦٤١	بحث توثيق المبتدع
ليس في أهل الأهواء	٦٤١	البدعة على ضربين
أصدق ولا أعبد من	٦٤١	الفرق بين الشيعي الغالي
الخوارج	٦٤١	في زمان السلف وبين
بيان شر الرافضة	٦٤٣	الغالي في زماننا
الرافضة لا تعنى بحفظ	٦٤٣	قال جعفر الصادق :
القرآن	٦٤٣	”أبوحنيفة أفقه أهل بلده“
بيان الأصول الثلاثة التي	٦٤٣	حكاية أبي حنيفة مع جعفر
بنى عليها الإمامية دينهم	٦٤٧	الصادق
الحاكم منسوب إلى التشيع	٦٤٧	ثناء موسى الكاظم على
حديث قتال الناكثين	٦٤٨	أبي حنيفة
والقاسطين موضوع عند	٦٤٨	ذكر الحفاظ ابن عبد
ابن تيمية	٦٤٨	الهادي والجلال السيوطي
تشيع الحاكم والنسائي وابن	٦٤٨	أبا حنيفة في ”طبقات
عبد البر لا يبلغ الى	٦٤٨	الحفاظ“
تفضيل على الشيخين	٦٤٨	ترجمة الإمام أبي حنيفة
من ترفض ممن له نوح		نقلًا عن ”طبقات الحفاظ“

صفحة	صفحة
٧٢١	الضعفاء
٧٢١	الذهبي عنده على أهل السنة تحامل مفرط
٧٢١	لا يجوز الاعتماد على الذهبي في ذم أشعري ولا شكر حنبلي
٧٢١	تحقيق إن الذهبي لم يقدح في البخاري
٧٢١	لو ترك حديث البخاري وأمثاله لمات الآثار واستولت الزنادقة ونخرج الدجال
٧٢٢	مالك عقل يا عقيلي
٧٢٢	من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرّد بما لا يتابع عليه ؟
٧٢٢	ما في الصحابة أحد إلا وقد انفرّد بسنة ، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر
٧٢٣	الفرق بين الصحيح الغريب والمنكر
٧٢٣	من هو متروك الحديث
٧٢٣	ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ
٧٢٣	فائدة ذكر الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهم أوهم يسيرة في كتب الجرح والتعديل
٧٢٣	كلام مسلمة بن قاسم في البخاري
٧٢٤	انتقاد الحافظ ابن حجر على مسلمة
٧٢٥	من تكلم في الشافعي
٧٢٥	قول العجلي في الشافعي
٧٢٦	الحلفاء الراشدون خمسة صنف الخطيب مسألة الاحتجاج بالشافعي
٧٢٦	ترجمة علي الرضا

صفحة	صفحة
٧٣٢	الكلام على حديث : " الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان "
٧٣٢	ترجمة موسى الكاظم رجوع النسائي عما قاله في حق الإمام أبي حنيفة واخراجه حديثه في " سننه "
٧٣٢	ذكر الرواية التي رواها النسائي عن أبي حنيفة وهذا الحديث مما فات عن الزبيدي
٧٣٢	لم يطلع المصنف على مراد البخاري من قوله : " سكتوا عن رأيه وعن حديثه "
٧٣٣	النقد على البخاري فيما أورده في ترجمة أبي حنيفة من تصانيفه
٧٣٣	تحامله على أبي حنيفة الإمام
٧٣٣	الزبيدي كثير الانصاف تفرد البخاري مع بين الأئمة الستة في هذا الباب
٧٣٢	احتجاج الترمذي بقول أبي حنيفة في باب الجرح والتعديل
٧٣٢	تصحيح الغلط للذي وقع في " الجواهر المضيئة " و " شرح المسند " لعلي القاري
٧٣٣	تشديد النسائي في الرجال " سنن النسائي " أصح السنن بعد " الصحيحين "
٧٣٣	احتجاج النسائي بالإمام أبي حنيفة
٧٣٣	" المجتبى " اختصار ابن السني دون النسائي
٧٣٣	المعروف في الصحاح كتاب النسائي " دون اختصار ابن السني

صفحة

صفحة

ما انتقد على ابن معين	الإمام أبو داود من أحسنهم
من كلامه على بعض	ثناء على أبي حنيفة ٧٣٣
الأعلام ٧٣٦	مشايخ البخارى الثلاثة
ومما نقم على ابن معين	أحمد بن حنبل ويحيى بن
وعيب به كلامه في	معين وعلى بن المدنى يوثقون
للشافعى أنه ليس بثقة ٧٣٧	أبا حنيفة ويثنون عليه
إن ابن معين كان لا يعرف	خيراً ٧٣٤
ما يقول الشافعى ٧٣٧	لا يقبل قول البخارى
سئل ابن معين عن مسألة	في الإمام أبي حنيفة على
من التيمم فلم يعرفها ٧٣٧	ما أسسه البخارى نفسه
وسئل عن رجل خير	في باب الجرح والتعديل ٧٣٤
امراته فاخترت نفسها	سرد ما قاله الإمام ابن
فقال : سل أهل العلم ٧٣٧	عبد البر في حكم قول
أسماء من تكلم في الإمام	العلماء بعضهم في بعض ٧٣٥
مالك ٧٣٨	قاعدة نافعة في باب الجرح
تحامل الشافعى على مالك ٧٣٨	والتعديل ٧٣٥
مثل من تكلم في مالك	لا يقبل فيمن اتخذ
والشافعى ونظرائها ٧٣٩	جمهور من جماهير المسلمين
بعض مناب سعد بن	إماماً قول أحد من
أبي وقاص رضى الله عنه ٧٣٩	الطاعين ٧٣٥

صفحة

صفحة

ذكر ما انشد ابن المبارك	وسماه أهل البدع بالمرجئة ٧٤٣
وأبو عاصم النبيل لما قيل	نافع بن الأزرق هو الذى
لهما أن فلاناً يتكلم في	سمى أهل الجماعة المرجئة ٧٤٥
أبي حنيفة ٧٤٠	قد عد المقبل من غلطات
لا يقبل فيمن صحت	الخواص جعل المرجعى
عدالته وعلمت بالعلم عنانيته	أسمى لمن قال : " إن
وسلم من الكبار وكان	صاحب الكبيرة تحت
خير غلباً قول قائل	المشيئة " ٧٤٥
لا برهان له به ٧٤١	ارجاء أبي حنيفة هو محض
من قرأ فضائل مالك	السنة وخلافه انحياز الى
والشافعى وأبي حنيفة كان	الحوارج ٧٤٦
ذلك له عملاً زاكباً ٧٤١	لو كان أبو حنيفة مرجئاً
قال الثورى : " عند	لكان أصحابه على رأيه ٧٤٧
ذكر الصالحين تنزل الرحمة " ٧٤١	إن الصلاة عند أبي حنيفة
ثناء أبي داود على الأئمة	خلف المرجئة لا يجوز ٧٤٧
الثلاثة ٧٤٢	ثناء أيوب السخيتاني على
صنيع البخارى مع الإمام	أبي حنيفة ٧٤٧
أبي حنيفة يشبه صنيعه مع	الناس مطبقون على أن
جعفر الصادق وأويس القرنى ٧٤٢	أصحاب السنة والجماعة هم
ما ذنب قوم تكلموا بعدل	أهل المذاهب الأربعة ٧٤٧

صفحة

صفحة

٧٥٠	ترويحاً لمذهبه	٧٤٧	من تكلم في مذهب
	ذكر ما حكى الشمزى		أبي حنيفة درس مذهب
	المعزلى عن أبي حنيفة		حتى لا يعرف ومذهب
٧٥٠	إفكاً وزوراً		أبي حنيفة باق ملء الأرض
	من العزيز جداً الظفر	٧٤٧	شرقها وغربها
	بأصل صحيح من مؤلفات		بيان تهافك مع يعتقد أن
٧٥١	الأشعرى		أن الإيمان قول وعمل يزيد
	البخارى يحكى عن	٧٤٧	وينقص
	أبي حنيفة ما يحكى عنه		من الغريب أن لا يروى
٧٥١	غسان وشمزى		عن لا يرى أن الإيمان
	الانتقاد على ما حكاها للبخارى		قول وعمل يزيد وينقص
٧٥١	عن أبي حنيفة الإمام	٧٤٨	ويروى عن الغلاة والخوارج
٧٥٢	الكلام على ربه بالإرجاء		الإرجاء الذى يعد بدعة
	النقد على حكايته عنه أن		قول مع يقول : لا تضر
٧٥٢	الخنزير لا بأس به	٧٤٩	مع الإيمان معصية
	ثناء الأئمة الكبار على معتقد		أولاً مذهب أبي حنيفة في
٧٥٢	أبي حنيفة		هذه المسئلة للزم أكفار
	محاجة أبي حنيفة مع جهنم	٧٤٩	جواهر المسلمين
٧٥٢	والزاهه أياه مشهور	٧٥٠	الغسانية ومعتقداتهم
	ما حكى الكعبى في "مقالته"		افتراء غسان على أبي حنيفة

صفحة

صفحة

٧٥٥	عن أبي حنيفة في الإيمان	٧٥٢	هو عنه يرى
	على الباطل		اجتماع أبي حنيفة مع
	مذهب أبي حنيفة مشهور		الشمزى بمكة ومناظرته في
٧٥٥	في قتال الظلمة وأئمة		الإيمان من أكاذيب المعزلة
	الجور	٧٥٣	ترجمة الشمزى
	وكان من قوله : "وجوب	٧٥٣	بيان تعصب من يقبل كل
	الأمر بالمعروف والنهي		خير في مثالب أبي حنيفة
	عن المنكر فرض بالقول	٧٥٣	قال أبو داود : "أبو حنيفة
٧٥٦	فان لم يؤتمر له فبالسيف"		خير من ألف مثل عمرو
	افتاء أبي حنيفة إبراهيم		ابن عبيد"
٧٥٦	الصانع في هذا الباب	٧٥٣	الرد على قول البخارى
	قتل أبي مسلم إبراهيم		في مسئلة الرضاع : "وهذا
٧٥٦	المذكور		خلاف نص كلام الله
	قضية أبي حنيفة في أمر	٧٥٤	عزوجل"
	زيد بن على وفتياه الناس	٧٥٤	أبو بكر الجصاص مجتهد
	في وجوب نصرته مشهورة		الرد على قول البخارى :
	وكذلك امره مع محمد	٧٥٥	"ويرى السيف على الأمة"
	وابراهيم ابني عبيد الله		السيف الذى براه أبو حنيفة
٧٥٦	بن حسن		هو سيف الحق المصلت
	انكار أغمار أصحاب الحديث		
	على أبي حنيفة في هذا		

صفحة	صفحة
٧٥٦	الباب
آخر ما صرح عن الإمام	الرد على قوله : " ويزعم
أحمد احسان القول في	أن أمر الله من قبل ومن
الإمام أبي حنيفة والثناء	بعد مخلوق "
٧٥٩ عليه	٧٥٧
المعتزلة والجهمية يجعلون	براءة أبي حنيفة عن القول
كل من أثبت الصفات	بخلق القرآن وعن رأى
٧٥٩ مجسماً مشبهاً	٧٥٧
ذكر أبو حاتم صاحب	جهنم
" كتاب الزينة " الشافعية	انكار أبي حنيفة وصاحبيه
٧٥٩ والمالكية في المشبهة	على أمل الكلام من
قد دس في " الغيبة "	الجهمية
٧٦١ أشياء ليس منها	٧٥٨
	ذبح سليمان الطوفي التنبلي
	عن الإمام أبي حنيفة

فهرس الآيات

ج - ٢

هو الأول والآخر والظاهر و
الباطن (الحديد) ١٠ (ت)
ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا
يعلمون (البقرة) ١٢
ومن الناس من يشتري لهو
الحديث . (لقمان) ٢٥
وقوموا لله قانتين (البقرة) ٢٩
إن الله وملكته يصلون على النبي
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسلماً (الأحزاب) ٣٢ و ٤٤
وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له
 وأنصتوا (الأعراف) ٤٣
إن الحكم إلا لله (الأنعام ويوسف)
٤٩
وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما
آتينكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم
رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به
 ولتنصرنه (آل عمران) ٥٠
إن الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتاً (النساء) ٦٦ و ٨٦
حافظوا على الصلوات (البقرة)
٨٦
ما يأتهم من ذكر من ربهم
محدث إلا استمعوه وهم يلعبون
(الأنبياء) ١٢٥
ولا تقل لهما أف (بنى اسرائيل) ١٥٩
ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق
(بنى اسرائيل) ١٦٠ (ت)
يا أيها الذين آمنوا لا تستأوا عن
أشياء (المائدة) ٢١١
ثاني اثنين إذ هما في الغار (التوبة)
٢٢٠ (ت)

حيث وجدتموهم (النساء) ٥٠٧

فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم

(التوبة) ٥٠٨

ومن أهل المدينة مردوا على

النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم

سنعذبهم مرتين (التوبة) ٥١٨

(ت)

إن المنافقين في الدرك الأسفل

من النار (النساء) ٥١٨ (ت)

السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما

جزاء بما كسبا (المائدة) ٥٢٢

(ت)

إن الذين يكتمون ما أنزلنا من

البينات والهدى من بعد ما بيناه

للناس في الكتاب أولئك يلعنهم

الله ويلعنهم اللعنون (البقرة)

٥٤٢ (ت)

وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا

لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون

(الأنبياء) ٦١٦ (ت)

لا يستوى القاعدون من المؤمنين

(النساء) ٢٦١ و ٢٦٢

ألا لعنة الله على الكاذبين (هود)

٣٤١ (١)

إن بعض الظن إثم (الحجرات)

٣٤٢

جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل

كان زهوقاً (بنى اسرائيل) ٣٥٣

٥٠٦

وما جعل عليكم في الدين من

حرج (الحج) ٣٥٦

فاعتبروا يا أولى الأبصار

(الحشر) ٣٩٧

لقد كان لكم في رسول الله أسوة

حسنة (الأحزاب) ٤٣٧

فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم

(١) كذا في الأصل وفي

القرآن العظيم "الظالمين" بدل

"الكاذبين".

إني جاءك للناس إماماً (البقرة)

٦١٦ (ت)

ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

(النساء) ٦٣٧ (ت)

إن الذين يستكبرون عن عبادتي

سيدخلون جهنم داخرين (المؤمن)

٦٣٧ (ت)

فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى

الله والرسول (النساء) ٦٤٣ (ت)

إن الذين فرقوا دينهم وكانوا

شيعاً لست منهم في شئ (الأنعام)

٦٤٦

وإن يتفرقا يغن الله كلاً من

سعته (النساء) ٦٥٥ و ٦٥٧

ومن يتعد حدود الله فأولئك

هم الظالمون (البقرة والطلاق)

٦٦٩

سيأثم في وجوههم من أثر

السجود (الفتح) ٦٧١ (ت)

ففسق عن أمر ربه (الحج)

٦٩٢

وأبتلوا اليتمى حتى إذا بلغوا

النكاح فإن أنستم منهم رشداً

فادفعوا إليهم أموالهم، ولا تأكلوها

إسرافاً وبداراً أن يكبروا (النساء)

٦٢٩ (ت)

ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا

الحق وأنتم تعلمون (البقرة) ٦٣٤

(ت)

أفتؤمنون ببعض الكتابات و

تكفرون ببعض (البقرة) ٦٣٥ (ت)

ويقولون نؤمن ببعض ونكفر

ببعض ويريدون أن يتخذوا بين

ذلك سبيلاً (البقرة) ٦٣٥ (ت)

وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل

الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا و

يكفرون بما وراءه وهو الحق

مصدقاً لما معهم (البقرة) ٦٣٥

(ت)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ
(النساء) ٦١٥ (ت) و ٦٩٢
مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا
(التوبة) ٧٠٠
إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ
(القصص) ٧٠٠
وَمَا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ
(الحجرات) ٧٤٨ (ت)
حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ
الرِّضَاعَةَ (البقرة) ٧٥١ (ت)

وَالْوَالِدَاتِ - ضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ
(البقرة) ٧٥٤ (ت)
وَحَمْلَهُ وَفَصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا
(الأحقاف) ٧٥٤ (ت)
وَفَصَالَهُ فِي عَامَيْنِ (لقمان)
٧٥٤ (ت)
إِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ
مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا
(البقرة) ٧٥٥ (ت)
وَلِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرَضِعُوا أَوْلَادَكُمْ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (البقرة) ٧٥٥
(ت)

فهرس الأحاديث والآثار

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم
للحسن بقوله: «اللهم إني أحبه فأحبه
وأحب من يحبه» ٢٠
حديث ذى الدين في السهو في
الصلاة ٢٠
قول على في جوابه عليه السلام:
«لنما أنفسنا بيد الله إذا شاء أيقظنا»
٢١
قول النبي صلى الله عليه وسلم:
«يا فلان قم فاجدح لنا» ٢١
قولسه عليه السلام لعبد الله بن
عمر: «فإنك لا تستطيع ذلك فصم
وأفطر وقم ونم وصم من الشهر
ثلاثة أيام» ٢١
قول أبي بكر له عليه السلام:
«ها ابنتاي عائشة وأسما» ٢٢

حديث: غسل الإناء سبعاً
بولوغ الكلب ٣
قوله عليه السلام في حق معاوية:
«لا أشبع الله بطنه» ١٤ (ت) و
٢٢ و ٧١٩ (ت)
اللهم إني أغضب كما يغضب
البشر، فمن سببته أو لعنته أو
دعوت عليه وليس هو أهلاً لذلك
فاجعل اللهم ذلك له زكاة وأجرًا
ورحمة ١٥ (ت) و ٢٣
دعاء النبي صلى الله عليه وسلم،
لمعاوية بقوله: «اللهم اجعله هادياً
مهدياً واهديه» ١٥ (ت) و ١٦
(ت) و ١٧ (ت)
إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل
الفاجر ١٧ (ت)

جواب على في قصة صلح
الحديبية حين قال له النبي صلى الله
عليه وسلم: «أمح رسول الله» ٢٢
قوله عليه السلام لبعض أصحابه :
« تربت بيمينك » ٢٣
قوله عليه السلام لبعض أمهات
المؤمنين : «عقرى حلقى» ٢٣
قوله عليه السلام للحسن : « لكع »
٢٣
قوله عليه السلام لأبي ذر : « على
رغم أنف أبي ذر » ٢٣
حلف ابن عباس وابن مسعود :
أن «هو الحديث» في الآية هو
الغناء ٢٥
هو المؤمن باطل إلا في ثلاث ٢٥
كل شيء من هو الدنيا باطل ٢٥
قول النبي صلى الله عليه وسلم
لعمر بن قرة : «لا آذن لك ولا
كرامة» ٢٥

ما اجتمع الحلال والحرام إلا
وقد غلب الحرام الحلال ٢٦ و
٦٦ و ٧١
الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض
الوضوء ٢٩
حديث زيد بن أرقم في منع
التكلم في الصلاة ونزول آية
« وقوموا لله قانتين » ٢٩
من ابتلى ببليتين فليختر أهونهما
٣٠
حق المسلم على المسلم رد السلام
وتشميت العاطس ٤٠
حديث على وابن عباس وابن
عمر : أنهم كانوا يكرهون
الصلاة والكلام بعد خروج الإمام
٤١
حديث ثعلبة بن مالك القرظي
أنهم كانوا في زمن عمر يصلون
يوم الجمعة حتى خرج عمر فإذا
خرج وجلس على المنبر وأذن

المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا
سكت المؤذن وقام عمر سكتوا
لم يتكلم واحد ٤١
قال الزهري : إذا خرج الإمام
فلا صلاة ولا كلام ٤١
قال علي : كلمة حق أريد بها
باطل ٤٩
قال الحسين لأخته : «إصبري و
اعلمي أن أبي خير مني ، وأخي خير
منى ، ولي ولهم ولكل مسلم برسول
الله أسوة حسنة» ٤٩ و ٩٧
تجتمع أمتي على الضلالة ٥٠
١٣٢ ١٣٥ و ٦٥٤ (ت)
حديث فاطمة بنت قيس أنه
عليه السلام لم يجعل لها سكنى ولا
نفقة ٥١
يحمل هذا العلم من كل خلف
بدوله ٥٤
قوله عليه السلام : « أحسن
لا حرج » لكل من المقدم و

المؤخر ٥٤
قال ابن مسعود : ما رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
لغير رقتها إلا بجمع ٦٣ و ٧٠
من ذكرت عنده فلم يصل على
٦٦
أسفروا بالفجر فهو أعظم للأجر
٧٤
عن نافع : حتى إذا كاد آخر
الشفق نزل فصلى المغرب وغاب
الشفق فصلى العشاء وقال : «هكذا
كنا نفعل مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا جد بنا السير» ٧٥
قال ابن عباس : صليت مع النبي
صلى الله عليه وسلم ثمانياً جميعاً و
سبعاً جميعاً الخ ٧٨
عن نافع : أن ابن عمر سار حتى
إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى
المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى
الشفق ٧٨

خلف النبي صلى الله عليه وسلم و ٢ و
أبي بكر وعمر وعثمان فكانوا
بسنقة يحون بالحمد لله رب العالمين فقص
الحج ١٤٣ (ت)

لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي منع
لا يجرى ثم يغتسل فيه ١٥٩ (ت) بكة
ليكونن في أمتي أقوام يستحلون
الجروا الحرير والحمر والمعازف ١٦٤
كل صبيبين ارتضعا على ثدي
واحد حرم أحدهما على الآخر
١٧٨ و ١٧٩ (ت)

قال عليه السلام لعائشة : «أما إن
حيضتك ليست في يدك» ١٨٢ (ت)
قالت عائشة : كنت أفرق
رأس النبي صلى الله عليه وسلم
بالماء وأنا حائض ١٨٢ (ت)
رحم الله امرأة تأدب وأدب
١٨٤

إن الله يحب التيامن في كل شيء
١٩١ (ت)

حديث علي : أنه كان إذا سافر
سار بعد ما تغرب الشمس حتى
تكاد أن تظلم ثم ينزل فيصلي
المغرب ٧٨

أنت مني بمنزلة هارون من
موسى ٨٧ و ٨٨ و ٢١٢
قال علي : «من فضلي على أبي بكر
وعمر فهو مفتر ، عليه ما على
المفترى» ٨٨

قال عليه السلام : «كنت نهيتكم
عن زيادة القبور فزوروها» ١٢٢
و ١٢٧

لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة
أبدأ ١٣٥

إن الله لا يجمع هذه الأمة على
ضلالة أبدأ وأن يد الله مع الجماعة
فاتبعوا السواد الأعظم فإن من
شد شد في النار ١٣٧

عن أنس بن مالك : صليت

من كان له إمام فقرأه الإمام
له قراءة ٢٨٤ (ت) و ٢٨٩
(ت)

عن أنس قال : كنا أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم
سافر منا الصائم ومنا المفطر ، و
بنا من يتم ومنا من يقصر ٢٨٥
(ت)

ما زال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح
حتى مات ٣٠٠ (ت)

حدثني عن حديثاً وهو يرى
له كذب فهو أحد الكاذبين
٣٠ (ت)

كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصوم من غرة كل شهر
لثلاثة ، وقال كان يفطر يوم الجمعة
٣٢

صام يوم الجمعة كتب الله له
شرة أيام عددهن من أيام الآخرة
٣٢

لا تشا كلهن أيام الدنيا ٣٢٦ (ت)
خمس من عملهن في يوم كتبه
الله من أهل الجنة : من عاد
مريضاً ، وشهد جنازة ، وصام
يوماً ، وراح إلى الجمعة ، و
أعتق رقبة ٣٢٧ (ت)

بعثت بالسحرة البيضاء ٣٥٦
لاتسبوا أصحابي ٣٥٨ (ت)

من كذب على معتمداً فليتبوأ
مقعده من النار ٣٧١ و ٤٣٤
من رآني في المنام فقد رآني
٣٧٨ (ت)

قال عليه السلام : «من رآني
فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل
بي ولا بالكعبة» ٣٩٤

قول أبي هريرة : «فما نسيت شيئاً
بعد ذلك» ٤٠٣

قال عليه السلام : «يغسل الإناء
من ولوغ الكلب ثلاثاً أو خمساً
أو سبعاً» ٤١٧

ج - ٢

إذا ولغ الكلب في إناء أحلكم
فليهرقه ، وايعسله ثلاث مرات

٤١٧

هلا شققت قلبه ٤٤٩

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول : « اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ٤٥٥

حديث البراء بن عازب قال : رمقت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه الخ ٤٥٥ (ت) و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٩ (ت) و ٤٦٠ (ت) و ٤٦١ (ت)

عن أنس قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم وكان ساعة يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكأنما يقوم عن رخصة ٤٦٢ (ت)

ج - ٢

كان عبد الله إذا قضى الصلاة انفتل سريعاً ٤٦٢ (ت)

عن ابن عمر قال : كان الإمام إذا سلم قام ٤٦٢ (ت)

عن أبي رزين قال : صليت خلف علي فسلم عن يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو ٤٦٢ (ت) قال عمر : « جلوس الإمام بعد التسليم بدعة » ٤٦٢ (ت)

كان أبو عبيدة بن الجراح إذا سلم كأنه على الرضف حتى يقوم ٤٦٢ (ت)

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يجلس إلا مقدار « اللهم أنت السلام وإليك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ٤٦٢ (ت)

قال مجاهد : « أما المغرب فلا تدع أن تتحول » ٤٦٢ (ت)

ج - ٧

عن طاؤس : أنه كان إذا سلم قام فذهب كما هو ولم يجلس ٤٦٢ (ت)

إنه عليه السلام كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع » الخ ٤٦٣

كان عليه السلام إذا سلم من صلاته قال بصوته الأعلى : « لا إله إلا الله وحده » الخ ٤٦٤

كان ابن عمر يصلي (النفل) في مكانه الذي صلى فيه الفريضة ٤٦٦ (ت)

قال عليه السلام : « لا يتطوع الإمام في مكانه » ٤٦٦ (ت)

عن علي قال : « من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول عن مكانه » ٤٦٦ (ت)

ج - ٢

إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيراً ٤٦٦ (ت)

عن أبي بكر وعمر : أنها كانا إذ فرغا من الصلاة قاما كأنهما على الرضف ٤٦٧

إن أبا بكر كان إذا سلم في الصلاة كأنه على الرضف ٤٦٧ (ت)

كان عليه السلام توضعاً فضعض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماءً جديداً الخ ٤٧٦

كان ابن عمر إذا توضعاً مسح عنقه ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من توضعاً ومسح عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة » ٤٧٦

قال عليه السلام : « من توضعاً ومسح يديه على عنقه وقى الغل يوم القيامة » ٤٧٧

- ٨ -

ج - ٢

مسح الرقبة أمان من الغل ٤٧٨

مسح صلى الله عليه وسلم رأسه ثلاثاً ، وظاهر أذنيه وخيته ورقبته ثلاثاً ٤٧٨

ثلاثاً ٤٧٨

من مسح قفاه مع رأسه وقى

الغل يوم القيامة ٤٧٨

عن ابن عمر أنه كان إذا مسح

رأسه مسح قفاه مع رأسه ٤٧٨

(ت)

عن عمر أنه كان إذا فرغ من

القراءة - أى فى الثالثة الوتر - كبر

٤٨٠

كان ابن مسعود يرفع يديه فى

قنوت الوتر ٤٨١

إن عمر بن الخطاب لما فرغ من

القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع

٤٨٢ (ت)

عن على أنه كبر فى القنوت

حين فرغ من القراءة وحين ركع

٤٨٢ (ت)

كان عبد الله بن مسعود يكبر

فى الوتر إذا فرغ من قراءته حين

يقنت وإذا فرغ من القنوت ٤٨٢

(ت)

عن البراء أنه كان إذا فرغ من

السورة كبر ثم قنت ٤٨٢ (ت)

عن إبراهيم فى القنوت فى الوتر إذا

فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر

وركع ٤٨٢ (ت)

عن سفيان : كانوا يستحبون

إذا فرغ من القراءة فى الركعة

الثالثة من الوتر أن يكبر ثم يقنت

٤٨٢ (ت)

إقتدوا بالذين من بعدى ٤٨٤

و ٥٥٣ و ٦٦٣

عليكم بسنتى وسنة الخلفاء

الراشدين من بعدى ٤٨٤ و ٥٥٣

كان أبا هريرة يرفع يديه فى

قنوته فى شهر رمضان ٤٨٦ (ت)

و ٤٨٧ (ت)

- ٩ -

ج - ٢

عن عامر بن شبل الجرمى قال :

رأيت أبا قلابة يرفع يديه فى قنوته

٤٨٧ (ت)

لا ترفع الأيدي إلا فى سبع مواطن

٤٨٧

إن عبد الله بن مسعود كان يرفع

يديه فى القنوت إلى صدره ٤٨٧

(ت)

كان ابن مسعود إذا فرغ من

القراءة كبر ثم قنت ٤٩٥

أمر عليه السلام المحرم بقتل

الذئب ، والفارة ، والحدأة ،

والغراب ٥٠٥

لا يحل لأحد قبلى ولا لأحد

بعدى ٥٠٨

ولا يحل لى إلا ساعة من نهار

فهو حرام بحرمة الله إلى يوم

القيامة ٥٠٨

قال عليه السلام : «أحسنوا الظن

بالمؤمن» ٥٠٩

إنما الرضاغة من الخجاجة ٥١٥

(ت)

كان آخر عمله عليه السلام :

الإقطار فى رمضان فى السفر و

النهي عن صيامه ٥٢٣ (ت)

كان آخر عمله عليه السلام :

الصلاة بالناس جالساً وهم أصحاب

وراءه ٥٢٣ (ت)

إنه عليه السلام كان إذا اغتسل

من الجنابة أفاض الماء على جسده

٥٢٤ (ت)

كان عليه السلام يرفع يديه فى

الصلاة إذا ركع وإذا رفع ٥٢٤

(ت)

إنه صلى الله عليه وسلم : صلى

فقراً بالطور فى المغرب وبالمرسلات

٥٢٤ (ت)

إنه صلى الله عليه وسلم كان إذا

أم الناس قائم أم القرآن قال : آمين

٥٢٤ (ت)

إنه عليه السلام سجد في " إذا
السماء انشقت " ٥٢٤ (ت)
إنه عليه السلام : كان يقبل في
رمضان نهاراً ٥٢٥ (ت)

إن أبا بكر الصديق ابتداء الصلاة
بالناس فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم فدخل فجلس إلى جنب
أبي بكر فأتى عليه السلام الصلاة
بالناس ٥٢٤ (ت)

إنه عليه السلام : جمع بين
الظهر والعصر في غير خوف ولا
سفر ٥٢٤ (ت)
إنه عليه السلام : أتى بصبي فبال
على ثوبه فدعا بماء فأتبعه إياه و
نضح به ولم يغسله ٥٢٤ (ت)

إنه عليه السلام : أعطى القاتل
السلب وقضى بذلك ٥٢٥ (ت)
إنه عليه السلام : أباح النكاح
بختام حديد ٥٢٥ (ت)

إنه عليه السلام : صلى بالناس
وهو يحمل أمانة بنت أبي العاص
على عنقه ٥٢٥

إنه عليه السلام : كان يقرأ في
صلاة العيد بسورة " ق " و " اقتربت
الساعة " ٥٢٥

إنه عليه السلام ودى عبد الله بن
سهل - وهو حضرمي مدني - مائة
من الإبل ٥٢٦ (ت)

إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : جعل القسامة في قنيل
وجد " بخير " ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : رجم يهوديين
زانيا ٥٢٦ (ت)

إنه عليه السلام : قضى بالتغريب
على الزاني غير المحصن ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : احتجم وهو
محرم ٥٢٦ (ت)

إنه عليه السلام : تطيب لإحرامه
قبل أن يحرم ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : تطيب لحمله
قبل أن يطوف بالبيت ٥٢٦ (ت)

إنه عليه السلام : قضى بإبطال
كل شرط ليس في كتاب الله عز
وجل ٥٢٧ (ت)

إنه عليه السلام : قضى بإبطال
كل شرط ليس في كتاب الله عز
وجل ٥٢٧ (ت)

إنه عليه السلام : قضى بإبطال
كل شرط ليس في كتاب الله عز
وجل ٥٢٧ (ت)

إنه عليه السلام قسم خبير ٥٢٧
(ت)

إنه عليه السلام : قضى بإيجاب
الولاء لمن اعتق ٥٢٧ (ت)

إن أبا بكر رضى الله عنه صلى
" بالبقرة " في ركعتين ووراء
المهاجرون والأنصار من أهل المدينة
٥٢٧ (ت)

إن أبا بكر رضى الله عنه : قرأ
في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن
" ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا "
الآية ٥٢٧ (ت)

إن أبا بكر رضى الله عنه أمر
أميراً له ووجهه إلى الشام أن لا
يقطع شجراً مثمراً ٥٢٧ (ت)

إن أبا بكر رضى الله عنه أمره
أن لا يعقر شاة ولا بغيراً إلا لما كله
٥٢٨ (ت)

إن أبا بكر رضى الله عنه :
نهاه عن تخريب العامر ٥٢٨ (ت)

إن أبا بكر رضى الله عنه :
ابتدأ الصلاة بالناس فكبر ثم أتى
النبي صلى الله عليه وسلم فتخلل
الصفوف فصفق الناس ، فتأخر
أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه
وسلم فأتم الصلاة بالناس ٥٢٨ (ت)
إن أبا بكر رضى الله عنه أمر
يهودية أن ترق عائشة رضى الله
عنها ٥٢٨ (ت)
إن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه قرأ في صلاة الصبح بسورة
«الحج» وسورة «يوسف» ووراءه
أهل المدينة من الأنصار والمهاجرين
٥٢٨ (ت)
إن عمر رضى الله عنه سجد في
«الحج» سجدين ٥٢٨ (ت)
إن عمر رضى الله عنه سجد في
سورة «النجم» سجدة ٥٢٨ (ت)

إن عمر رضى الله عنه : نزل
عن المنبر يوم الجمعة وهو يخطب
فسجد وسجد معه المهاجرون
والأنصار ثم رجع إلى خطبته ٥٢٨
(ت)
إن عمر رضى الله عنه : أمر
أبياً وتبعاً أن يقوموا للناس باحدى
عشرة ركعة في ليالى رمضان ٥٢٩
(ت)
إن الناس كانوا يقومون أيام
عمر بثلاث وعشرين ركعة في ليالى
رمضان ٥٢٩ (ت)
إن عمر رضى الله عنه : صلى
المغرب بالناس ومعه أهل المدينة
والمهاجرون والأنصار فلم يقرأ
فيها شيئاً ، فأخبر بذلك إذ سلم
فلم يعد الصلاة ولا أمر بإعادتها،
٥٢٩ (ت)

إن عمر رضى الله عنه : كتب
إلى عماله أن يأخذوا من سائمة الغنم
الزكاة ٥٢٩ (ت)
إن عمر رضى الله عنه شرب
لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم
الصدقة فتقبأه ٥٢٩ (ت)
إن عمر رضى الله عنه كان يقرء
بغيره في طين بالسقيا وهو محرم
٥٢٩ (ت)
إن عمر رضى الله عنه قضى في
الأرنب بعناق ٥٢٩ (ت)
إن عمر رضى الله عنه جكم في
اليربوع بجفرة ٥٢٩ (ت)
إن عمر رضى الله عنه حلف
لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتله
ليقتلن ذلك المسلم ٥٢٩ (ت)
إن عمر رضى الله عنه جعل
القراض مضمونا على عبد الله ابنه
٥٣٠ (ت)

إن عمر رضى الله عنه قضى
فيمن تزوج امرأة فوجد بها
جنوناً أو جزماً أو برصاً فسها ،
فلها صداقها كاملاً ، ويرجع به
الزوج على وليها ٥٣٠ (ت)
عن عمر إذا أرخت الستور فقد
وجب الصداق ٥٣٠ (ت)
إن عمر رضى الله عنه قضى
بأنه لو تقدم في نكاح السر لرجم
فيه ٥٣٠ (ت)
إن عمر رضى الله عنه قضى في
المتعة لو تقدم فيها لرجم ٥٣٠
(ت)
إن عمر رضى الله عنه أشخص
رجلاً قال لامرأته : حبلك على
غاربك من العراق إلى مكة ، و
استحلفه عن نيته في ذلك ٥٣٠
(ت)
قال عمر رضى الله عنه : لا
محكرة في سوقنا ٥٣٠ (ت)

فرضى عمر رضى الله عنه في
الضلع بجمل ٥٣٢ (ت)
إن عمر رضى الله عنه جلد عبداً
زنى وعربه ٥٣٢ (ت)
إن عمر رضى الله عنه أمر ثابت
ابن الضحاك - وكان قد التقط بعيراً -
بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بإرساله
حيث وجده ٥٣٢ (ت)
كان عثمان بن عفان رضى الله
عنه : يصلى الجمعة ثم ينصرف
وما للجدران ظال ٥٣٢ (ت)
إن عثمان رضى الله عنه أذن على
المنبر لأهل العالية في يوم عيد
وافق يوم الجمعة في أن يرجع
منهم من أحب ٥٣٣ (ت)
إن عثمان رضى الله عنه كان
يغضى وجهه وهو محرم ٥٣٣ (ت)
إن عثمان رضى الله عنه كان
يخاطب أصحاب الديوان من
الذهب والنفضة فيقول على المنبر :
هذا شهر زكاتكم ٥٣٣ (ت)
إن عثمان رضى الله عنه نهى عن
القرآن والمتعة وكذا روى عن عمر
أيضاً ٥٣٣ (ت)
إن عثمان رضى الله عنه صلى
بمئى أربع ركعات ٥٣٣ (ت)
إن عثمان رضى الله عنه كان يكثر
من قراءة " يوسف " في صلاة
الصبح ، وكذا روى قراءتها عن
عمر أيضاً ٥٣٣ (ت)
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة
قال : رأيت عثمان - فذكر أنه
رآه بالعرج وهو محرم - ثم أتى
بالحم صيد فقال لأصحابه : كلوا
فقالوا : ولاتأكل أنت ؟ فقال :
«إني لست كهيتكم ، إنما صيد من
أجلى» ٥٣٣ (ت)
سؤال ابن مسعود عن عمر في
رجل نكح أم امرأته التي طلقها
قبل أن يدخل بها ٥٤٩ (ت)

إن عمر رضى الله عنه قضى
بالمدينة - بخضرة المهاجرين
والأنصار - على محمد بن مسلمة
بأن يمر الضحاك بن خليفة في
أرضه بخليج جلبه ، ومحمد كاره
لذلك ٥٣٠ (ت)
إن عمر رضى الله عنه قضى على
جد عمرو بن يحيى المازنى بأن يحول
عبد الرحمن بن عوف خليجاً له في
أرض ذلك المازنى من مكان إلى
مكان والمازنى كاره ٥٣١ (ت)
إن عمر رضى الله عنه أغرم
حاطباً في ناقة لرجل من مزينة
نحرها عبيد لحاطب ، فقطع
أيديهم ، وسأل ثمن الناقة فكان
أربعائة فأضعف القيمة على حاطب
وأغرمه بمائتى درهم ، وذلك
بخضرة المهاجرين والأنصار من
أهل المدينة ٥٣١ (ت)
روى عن عمر أو عثمان أنه قضى
في أمة غرت من نفسها ، فادعت
أنها حرة فتزوجها رجل فولدت
فقضى عليه أن يفدى أولاده
بمثلهم ٥٣١ (ت)
إن عمر رضى الله عنه حكم في
منبوذ وجده رجل ، أن ولاءه
للذى وجده ٥٣١ (ت)
إن عمر رضى الله عنه قضى في
هبة الثوب أنه على هبته يرجع
فيها إن لم يرض منها ٥٣١ (ت)
كانت الإبل الضوال مهملات ،
لا يعرض لها أحد في أيامه ٥٣١
(ت)
حديث عمر في القسامة ٥٣٢ (ت)
إن عمر رضى الله عنه قضى في
الترقة بجمل ٥٣٢ (ت)
قضى عمر رضى الله عنه في
الضرس بجمل ٥٣٢ (ت)

أما عليه السلام : « الأيم أجق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وصمتها إقرارها » ٥٨٩

قال ابن عمر : « إذا صليت الفجر والمغرب تم أدركتهما فلا تعدهما » ٥٨٩

قال عليه السلام : « الولاء لحمه كلحمه النسب لا تباع ولا توهب » ٥٩٤ (ت)

إني تارك فيكم ثقلين (الحديث) ٦٠٣ (ت)

قال عليه السلام : قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله (الحديث) ٦٠٣ (ت)

ولن يفترقا جنى يردا على الخوض ٦٠٤ و ٦٠٧

قال عليه السلام : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما

فتياً زيد بن ثابت في هذا الباب ٥٥٠ (ت)

قال عليه السلام : أصحابي كالمنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ٥٥٣ تطيب عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله وحرمه ٥٥٩ (ت)

قال ابن عباس : « لا يصلى أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد » ٥٦٨

فتيا عائشة رضى الله عنها لامرأة في هذا الباب ٥٦٨

قال عليه السلام : « من مات و عليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً » ٥٦٩

عن عائشة رضى الله عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم قالت : « يطعم عنها ٥٧٠ »

أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكل الشاة التي ذبحت بالحجر من خوف الموت ٥٨٩

كتاب الله وسنة نبيه » ٦١٢ (ت) كتاب الله وسنة نبيه » ٦١٤ (ت)

قال عليه السلام : « أذكركم الله في أهل بيتي » ٦١٤ (ت)

قال عليه السلام : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم » ٦٤١

من جمى مؤمناً من منافق حوى الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة ٦٤٢ (ت)

لعن الله كل ذواق مطلق ٦٥٥ (ت) و ٦٥٧ و ٦٩٩

عن الحسن رضى الله عنه وكان قيل له في كثرة تزوجه ، فقال : « أحب الغناء » ٦٥٥

قصة سيدنا أيوب النبي عليه السلام ٦٥٧

قول علي رضى الله عنه : « إن ابني هذا مطلق فلا تزوجه » ٦٥٩

لأنه صلى الله عليه وسلم لا يتزوج إلا من أهل الجنة ٧٠٠

أحاديث خروج المهدي ٧٠٢ (ت)

لامهدي إلا عيسى بن مريم ٧٠٣ حديث رؤيا أم الفضل وقول النبي صلى الله عليه وسلم لها : « رأيت خيراً لقد فاطمة - إن شاء الله - غلاماً » ٧١٦

الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان ٧٢٨ (ت)

قال ابن عباس : « ليس على من أتى بهيمة حدة » ٧٢٩ (ت)

من وجد تموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ٧٢٩ (ت)

قال موسى عليه السلام : يارب اقطع عني ألسن بني إسرائيل » ٧٣٩ (ت)

البيمين بالخيار « الحديث » ٧٤٨ (ت) ٧٥٤

أفضل الشهداء حمزة بن (ت)

عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته

جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن (ت) وكتبه ورسله ٧٤٨

المنكر فقتل ٧٥٦ (ت) من أدرك عرفة فقد تم حججه

فهرس أسماء الكتب المذكورة في "ذبذبات
الدراسات" والتعليقات ورسوم. التعليقات (ت)

ج - ٢

أحكام القرآن لابن العربي ٣١٤
(ت)

أحكام القرآن للجصاص ٧٥٤
(ت) و ٧٥٥ (ت)

أحكام لعبد الحق ٥٦٩

أبي سناء للغزالي ٧٦٦

إختصار ابن السني ٧٣٣ (ت)

الأدب المفرد ١٦ (ت)

الأذكار للنووي ٤٢٩

إرشاد الساري لشرح صحيح

البخاري ٢٤١ (ت)

الأزهار المتناثرة في الأخبار

المتواترة ١٤٥ (ت)

أساس التقديس للرازي ١٦٩

(ت)

الإستدراك على الصحيحين

٢٩٤ (ت)

أسد الغابة ٤٢٤ (ت)

(١)

الإبانة ٧٥١ (ت)

أبجد العلوم ١٥٤ (ت)

إتحاف الأكابر ١٥٣ (ت)

إتحاف السادة المتقين بشرح

أسرار إحياء علوم الدين ٧٣١ (ت)

و ٧٥٢ (ت)

إتحاف المهرة ٢٦١

إتحاف النبلاء المتقين ١٥٤ (ت)

و ٢٩٥ (ت)

إحراق الروافض ٢٢٠ (ت)

الإحكام في أصول الأحكام لابن

حزم ٥١٨ (ت) و ٥٣٨ (ت)

و ٥٤٨ (ت) و ٥٥٨ (ت) و

٥٦٧ (ت)

ج - ٢

٢ - ٢

- الأسماء والصفات للبيهقي ٧٥٧ إغاثة اللهفان لابن القيم ١٧٤
(ت) (ت)
إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضى ٧٥١ (ت)
الأشباه والنظائر ٣١٠ و ٤٧٠ إقامة الحجة على أن الإكثار في
أصول البردوى ٢٠٦ (ت) و التعبد ليس ببدعة ٣٢٤ (ت)
٢٠٧ أقوم المسالك في تحقيق رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة
الأصول الست ١٥١ (ت) عن مالك ٥٩١ (ت)
أصول الفقه للسرخسى ٣٠١ الأم للشافعى ١٥٥ (ت)
(ت) ٣٢٣ (ت) الإمام ٤١٨
أطراف البخارى لعبد العزيز إمعان النظر في توضيح شرح نخبة
البنجاني ٢٩٠ (ت) الفكر ٢٢١ و ٣٥٨ (ت)
أطراف البخارى لمحمد هاشم الانتصار لإمام أئمة الأمصار
٥٨ (ت) ٣٠٠ (ت) و ٦٨٣
الأطراف للمزى ٣٥٨ (ت) الانتصار والترجيح للمذهب
إعلام الموقعين لابن القيم ١٥٥ الصحيح ٢٤٨ (ت) و ٣٢٥ (ت)
(ت) الإعتناء في فضائل الثلاثة الأئمة
الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ الفقهاء ١٨٤ (ت) و ٢٩١ (ت)
للسخاوى ٢٩٨ (ت) و ٧٣٢ (ت)

٣ - ٣

ج - ٢

- ٥٥٤ (ت) و ٥٨٦ (ت) و بذل المجهود في حل أبي داود
٥٩٠ (ت) و ٧٣٣ (ت) ٤٥٦ (ت)
الإنصاف في بيان سبب الاختلاف البرهان شرح مواهب الرحمن
١٥٤ (ت) ٧٠
إيقاظ الوسنان في بطلان الكفاءة بسط اليدين لنيل الفرقدين للإمام
لأهل بيت الرضوان ٤٤١ (ت) الكشميرى ٧٣١ (ت)
و ٤٥٠ (ت) بغية الأمل في تخرج الزيلعى
لعبد العزيز البنجاني ٢٩٠ (ت)
بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني ٥٩١ (ت)
البنية شرح الهداية للعيني ٢٨٥ البقاية شرح الهداية للعيني ٢٨٥
(ت) و ٢٩٠ (ت) و ٢٩٣ (ت)

(ب)

- الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث لابن كثير ٢٤٤ (ت)
و ٧٣٠ (ت)
البحر الرائق لزين العابدين بن ابراهيم ١٧٨ (ت) و ١٨١ (ت)
و ٤٥٢ و ٤٨٣ و ٥٧٠
البحر للرؤباني ٤٧٧ (ت)
البحر للزركشى ٤٥٣
البدائع ٤٦٧
البداية والنهاية لابن كثير ١٩٧
(ت) و ٣٢٢ (ت) و ٥٥٦ (ت)

(ت)

- تاريخ أصبهان لأبي نعيم ٤٧٦ و تاريخ بخارا ١٨٥ (ت)
٤٧٧ (ت) و ٤٧٨ و ٦١٣ (ت) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
١٨٢ (ت) و ١٨٥ (ت) و ١٩٦ (ت) و ١٩٨ (ت) و

- تخریج أحادیث الهداية للزيلعي ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٩٩ و ٥٠٠
تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثواب سيدنا معاوية بن أبي سفيان ١٤ (ت) و ١٧ (ت) و ١٨ (ت) و ١٩ (ت) و ٢٦٢ (ت)
التعقبات على الموضوعات للسيوطي ٦٤ (ت)
التعقبات على الدراسات ٢٤٠ (ت) و ٢٤٧ (ت) و ٣٥٧ (ت) و ٤٢٩ (ت) و ٦٧١ (ت)
التعليق المغني على سنن الدارقطني ٢٩٣ (ت)
التعليق الممجد على مؤطاء الإمام محمد لعبد الحئي اللكنوي ٢٩٠ (ت) و ٢٩٤ (ت)
التعليق على "أحاديث المؤطا و اتفاق الرواة واختلافهم فيها" للكوثري ٥٨٩ (ت)
التعليق للغزالي ٥٠٣
- تدريب الراوي شرح تقريب التواوي للسيوطي ٨٢ (ت) و ١٢٣ و ١٣١ و ١٤٢ (ت) و ٢١٨ و ٢٣٠ و ٢٥٤ و ٢٥٨ و ٣٠٩ و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٥٠ و ٣٥٩ (ت) و ٣٦٧ و ٦٤٨ و ٦٥١ و ٧٣١ (ت)
تذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٣ (ت) و ٧٤٢ (ت)
تذكرة القاري بحل رجال البخاري لعبد الرحمن النصر بوري ٢٣٩ و ٢٥١ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٧٩
الترخيص في الإكرام بالقيام ٤٢٩
الترغيب والترهيب للمنذري ٣٢٧ (ت) و ٦١٤ (ت)

- ٢٩٨ (ت) و ٣٠٠ (ت) و التحرير لابن الهمام ١ و ٦ و ٣٦ و ٥٩٢ (ت) و ٦٨٣ (ت) و ٤٥ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦ و ٨٦ و تاريخ جرجان لحمزة السهمي ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١١٣ و ١٢٢ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦٥ و ١٦٦ و ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٤٢ و ٢٧٠ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٣٢٩ و ٣٤٩ و ٣٥٣ و ٣٩٧ و ٤٠٠ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤١٦ و ٤٧٠ و ٦٣٣ و ٦٥٢
تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب للكوثري ٣٠٠ (ت) و ٣٢٤ (ت) و ٦٨٤ (ت) و ٧٤٦ (ت) و ٧٥٩ (ت)
تبليص الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة للسيوطي ٣١٩ (ت) و ٣٢٥ (ت)
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٨

— ٩ —

ج - ٢

- التعليقات على الإفتاء في فضائل
الثلثة الأئمة الفقهاء للعلامة الكوثري
(ت) ٦١٤ (ت)
٥٨٧ (ت)
التلويح للفتاوى ٥ و ٣٥ و ٨٨
و ١٦٩
تفسير البيضاوى ٣٧٤
تفسير الجلالين ٤٣ و ٥٠٨
تقدمة الجرح والتعديل لابن
أبي حاتم ٥٨٨ (ت)
تقريب التهذيب لابن حجر ١٥٢
(ت) ٢٣٩ و ٣١٧ و ٣١٩
(ت) ٣٢٠ (ت)
التقريب للنووى ٨١ و ١٢٣ و
١٤٨ و ٢١٨ و ٢٥٨ و ٣٠٨ و ٣٥٠
و ٣٦٨ و ٤٣٠ و ٦٤٨
التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق
من مقدمة ابن الصلاح ٣٢١ (ت)
تلخيص الحبير في تخرىج أحاديث
الرافعى الكبير ٤٧٧ (ت) و
٥٩٤ (ت)
- تلخيص المستدرك للذهبي ٥٩٤
(ت) ٦١٤ (ت)
التلويح للفتاوى ٥ و ٣٥ و ٨٨
و ١٦٩
تميز الطيب من الخبيث ١٣٥
تنقيح الأنظار للوزير الباقى ٧٥٤
(ت)
تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق
لابن عبد الهادى المقدسى ٢٩٥
(ت) ٢٩٧ (ت)
التنقيح ٣٥ و ١٥٦ و ١٦١
تنوير الخواك للسبوطى ٥٩٠ (ت)
٦١٣ (ت)
تنوير الصحيفة في مناقب أبي حنيفة
٢٨٥ (ت) ٢٩٨ (ت)
تنوير العينين لإسماعيل العمري
٧٥٤ (ت)

— ٧ —

ج - ٢

التواريخ الثلاثة للبخارى ٧٣١ . التيسير شرح التحرير ٥٢ و ٦٩
و ١٣٥ و ١٣٩ و ٣٦٣ (ت)

(ج)

- توجيه النظر إلى أصول الأثر لظاهر
الجزائرى ١٥٦ (ت)
التوسل والوسيلة ٨٣
توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار
٣٥ و ٢٤٠ (ت)
التوضيح ٣٥ و ١٥٦
تهذيب التهذيب لابن حجر ٦٢
و ٦٣ و ١٨٧ (ت) ٢٣٩ و
٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٧٨ و
٢٨٩ (ت) ٣١٣ و ٣١٩ (ت)
و ٣٢٠ (ت) ٥٩٢ (ت) و
٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٩ (ت) و
٦٨٧ و ٦٨٨ و ٧٢٣ (ت) و
٧٢٩ (ت) ٧٣٠ (ت) و
٧٥٤ (ت)
تهذيب الكمال للزمزى ٢٨٩ (ت)
و ٦٧٨ (ت)
- جامع الأصول لابن الأثير ١٥٢
(ت) ٧١٧
جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي
في روايته وحماته لابن عبد البر
٥٦ و ١٨٢ (ت) ٢٩١ (ت)
و ٢٩٢ (ت) ٥٨٧ (ت) و
٧٣٥ (ت)
جامع الثورى ١٨٥ (ت)
الجامع الصحيح للبخارى (أنظر
" صحيح البخارى ")
الجامع الصغير للإمام محمد ٣١٠
(ت) ٣١١
جامع عبد الرزاق ٥٦٨
الجامع الكبير للترمذى (أنظر
سنن الترمذى)

الجامع الكبير للإمام محمد ٣١٠ جزء رفع اليدين للبخارى ٧٣١
(ت) ٣١١ (ت) ٧٣٤ (ت)

جامع مسانيد الإمام الأعظم
لأبي المؤيد الخوارزمي ٢٤٨ (ت)
٣٠٠ (ت) و ٣٢٥ (ت) و

٥٩٠ (ت) و ٥٩١ (ت) ٦٨٧
الجرجانيات للإمام محمد ٣١٠
(ت) ٣١٢ (ت) ٧٣٢ (ت)

جزء أبي بكر السرخسي ٣٢٤
(ت)

(ح)

جزء أبي حامد الحضرمي ٣٢٤ (ت)
جزء أبي الحسين النهفي ٣٢٤ (ت)

جزء الحافظ أبي سعد السمان
٣٢٤ (ت)

جزء أبي عبد الله الذهبي ٥٩٢
(ت) و ٥٩٦ (ت)

جزء أبي معشر الطبري المقرئ
٣٢٤ (ت)

حاشية ابن عابدين على الدر
المختار ١٠٨ (ت)

حاشية الأشباه والنظائر للعلامة
ابراهيم البيهقي ٦٥٦

حاشية الأشباه للسيد الحموي ٦٩
حاشية السيد وجيه الدين العلوي

على البيضاوي ٥٠٨
حاشية شرح الوقاية لأخي زاده ٥١

الحجة الجلية في الرد على من
قطع بالأفضلية ٨٧ و ٤٧٤ و ٧٦٧ (ت)

الحجة للشافعي ٥٩٣ (ت)
حسن التقاضي في سيرة الإمام
أبي يوسف القاضي ١٨٤ (ت)
الحطة بذكر الصحاح الستة ١٥٤
(ت)

الحلك (١) للسيوطي ٣٩٣

الحلية لأبي نعيم ١٠٩ و ١٣٥ و
٢٨٥ (ت)

حواشي الفوائد الضمائية ٢٤٠

(خ)

خزانة الروايات ٣٣

الخزانة للهمداني ٦٧٧

(١) كذا في الأصل والصحيح
في اسمه " تنوير الحلك في امكان
رؤية النبي والملك " كما في كشف
الظنون - النعماني -

(د)

دراسات اللبيب ٥ و ٩ و ١٠ و
١١ و ٢٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ (ت)

٥٣ و ٥٥ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٤
(ت) و ٨٣ و ٩٦ (ت) و ١٠٠

و ١٠٢ و ١٠٩ و ١١١ (ت) و
١٢١ و ١٢٣ و ١٢٦ و ١٣٧ و ١٣٨

و ١٤٢ (ت) و ١٧٠ و ١٧٧ (ت)
و ٢١٧ و ٢٢٢ و ٢٤٧ (ت) و

٢٤٨ (ت) و ٢٥٠ (ت) و
٢٦٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٢٦ (ت)

و ٣٢٨ و ٣٥٥ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و
٣٧٨ و ٣٨٨ و ٤٠١ (ت) و

٤١٠ و ٤٢٧ و ٤٢٩ و ٤٣٥ (ت) الديباج المذهب لابن فرحون ٣٢٨

و ٤٣٨ (ت) و ٤٤١ (ت) و (ت)

٤٤٤ (ت) و ٤٤٦ و ٤٤٨ و

٤٤٩ و ٤٥٤ و ٤٥٩ (ت) و

٤٦٢ (ت) و ٤٦٥ (ت) و

٤٦٦ (ت) و ٤٨٠ (ت) و

٤٨٩ و ٤٩٩ و ٥٠٤ و ٥١١ و ٥٥١

(ت) و ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت)

٥٧٣ و ٥٧٤ (ت) و ٥٧٨ (ت)

٥٧٩ (ت) و ٦٠٨ (ت) و

٦١١ (ت) و ٦٣٢ (ت) و

٦٣٤ و ٦٥٤ و ٦٥٩ و ٦٨٨ (ت)

٦٩٦ و ٧٠٦ و ٧٠٨ (ت) و

٧١٧ و ٧٣٢ (ت) و ٧٦٤

الدرر ١٣٥

الدر المختار ٤٤ و ١٠٨ و ٤٥٢

٥٩٦ و ٦٥٧ و ٦٨٢ و ٦٨٧

الدر النضيد ٣٣ و ٣٨ و ٣٩

دلائل النبوة لأبي نعيم ٤٣٣

(ذ)

ذب ذبابات الدراسات عن

المذاهب الأربعة المتناسبات ٧٦١

(ت) و ٧٦٨

ذخائر العقبي المحب الطبري ٧١٦

(ر)

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة

٢٠٥ (ت)

الرد على الاخواني لابن تيمية

١٥٩ (ت)

الرد على البكري لابن تيمية

١٥٩ (ت)

رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي

٧٤٣ (ت)

رسالة للأجهوري في معراجة

صلى الله عليه وسلم ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٢١٢ و ٢٣٩

رسالة ملازاده در بيان مزارات

”بخارا“ للشيخ أحمد بن عمود ١٩١ (ت)

الرفع و التكميل في الجرح

و التعديل ٢٢١ (ت)

الرقيات للإمام محمد ٣١٠ (ت)

٣١٢ و

الرواة الثقة المتكلم فيهم بما

لا يوجب ردهم للذهبي ٧٢٥ (ت)

رواة مالك للخطيب ٥٩٠ (ت)

روض الرياحين ٢٧

الروض الفائق في المواعظ والدقائق

للحرفيش ٦٨٠ و ٧١٥

روضة الأجياب لجمال الدين

٣٩١

رسالة للمعترض (الشيخ معين)

روضة العلماء ١٨٧ (ت)
الروضة في مذهب الشافعي ١٠٩
والسنن الأربعة ١٥١ و ٢٤٧ (ت)
٢٨١ و ٣٦١ و ٣٩٦ و ٤٠١ و
٤٣٣ و ٧٣٠ (ت)

(ز)

الزيادات ٣١٠ (ت) و ٣١١
الزينة لأبي حاتم ٧٥٩ (ت)
سنن البيهقي ٨٤ و ١٤٥ (ت)
٤٣٣ و ٤٥٨ (ت) و ٤٦٣ (ت)
٤٧٨ (ت) و ٤٨٦ (ت) و
٥٥٤ (ت) و ٥٦٩ و ٥٧٤ (ت)
و ٥٧٥ (ت)

(س)

سحق الإغبياء من الطاعنين في
كامل الأولياء وأتقياء العلماء ١٥٢
(ت) و ١٥٣ (ت)
السراجية ٤٥٢
سفينة الأولياء ٦٨٧
سنن ابن ماجه ٤٣٣ و ٤٥٤ و
٥٦٩
سنن حرمله ١٤٣ (ت)
سنن الدارقطني (ويقال له
المسند أيضاً) ٢٩ و ١٤٣ (ت)

سنن أبي داود ٥٢ و ٧٠ و ٧٨
و ٤٠٢ و ٤٥٥ و ٤٥٨ (ت) و
٤٦٥ و ٥٠٠ و ٦٥١ و ٧٣٣ (ت)

السيرة الكبرى الشامية لمحمد بن
يوسف الصالحى الشامى ٢٩٩ (ت)
٦٧٠ و
٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت) و
٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و
٢٩٣ (ت) و ٢٩٤ (ت) و
٢٩٧ (ت) و ٤١٧ و ٤١٨ و
٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٥٠٥

(ش)

الشاطبية ٣٩٥

شرح أسماء رجال المشكاة ١٥٣
(ت)
سنن النسائي ٦٣ (ت) و ٧٠
و ١٤٥ (ت) و ٧٢٩ (ت) و
٧٣٠ (ت) و ٧٣٣ (ت)
السنة لابن أبي عاصم ١٣٥

شرح الإمام بأجاديث الأحكام
لابن دقيق العيد ١٥٩ (ت)

شرح التحرير لابن أمير الحاج
٥٢ (راجع شرحي "التحرير")

شرح الترمذى لابن سيد الناس
٥٠٤ و ٥٠٥

شرح التقريب للسيوطى ٨٤

شرح الحصن الحصين لعلى القارى
٣٩١

شرح سفر السعادة ٢٤٢ و ٥٤٧
و ٥٤٨ (ت)

السهم المصيب في كبد الخطيب
٢٩٨ (ت) و ٣٠٠ (ت) و
٦٨٨

السير الصغير ٣١٠ (ت) و
٣١١

السير الكبير ١٨٥ (ت) و ٣١٠
(ت) و ٣١١

- شرح سنن ابن ماجه لمغلطائى ٢٣ و ٦٣ و ١٢٣ و ١٤٨ و ٢١٦ و ٢٣٨ و ٢١٩ و ٢٢٤ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٨ و ٤١٤ و ٤١٥
- شرح شرح النخبة لعلی القاری ٣٦٢ و ٣٦٨ و ٣٧٧ (ت) و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٧ و ٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٥٧٠
- شرح شرح النخبة لمحمد أكرم السندی ٢٤٢ و ٢٧٤
- شرح صحيح البخارى لعبدالله ٥٠٢
- بن سالم البصرى ٤٠٢
- شرح صحيح البخارى للقسطلاى ٤٨٠
- ١٨٩ و ٢٦١ و ٤٠٣ و ٤٦٦ (ت) و ٦٦٦
- شرح صحيح البخارى للعينى المسمى عمدة القارى ٧٢ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٠ و ٨٦ و ٢٦١ و ٢٨٦ (ت) و ٣٠٢ و ٣١٣ و ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤٧٨ و ٥٠٣ و ٥٧٠ و ٦٦٦ و ٦٨٧
- شرح صحيح مسلم للإمام النووى
- شرح الطريقه المحمديه ٣٩٢
- شرح الفقه الأكبر لعلی القاری ٥٠٢
- شرح القدورى لأبى نصر الأقطع ٤٨٠
- الشرح الكبير على منية المصلى المسمى " غنية المستعمل فى شرح منية المصلى " لإبراهيم الحلبي ٢٨٥ (ت) و ٤٣٤ و ٤٥٥ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٤ و ٤٨٦ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٥٦
- شرح مختصر الروضة لسليمان بن عبد القوى الطوفى ٧٥٨ (ت)

- شرح مسند أبى حنيفة لعلی القارى ٧٣٢ (ت)
- شرح المشارق ٣٩٤
- شرح مشكاة المصابيح لعبد الحق الدهلوى ٣٩٢
- شرح مشكاة المصابيح لعلی القارى ١٣٥ و ٢٤١ و ٤٠٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٥٠٩ و ٥١٦ و ٥٦٩
- شرح معاني الآثار ٧٨
- شرح المنار للنسفى ١٦٨ و ١٧٩
- شرح المنهاج ٥٠٤
- شرح المنية لابن أمير الحاج ٤٦٧ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و ٤٨٤ و ٤٨٦ و ٤٩٤
- شرح المنية للحلبى (أنظر لشرح الكبير)
- شرح المذهب ٥٠٤
- شرح المواقف للسيد السند ٧٤٩
- شرح مواهب الرحمن ٤٤٢
- شرح المواهب اللدنية للزرقانى ٥٨٨ (ت)
- شرح المؤطا للزرقانى ٥٢ و ٣٩٣ و ٤٠٢
- شرح المؤطا للقرطبى ٥٦٩
- شرح النخبة لابن حجر العسقلانى ٨٤ و ٧١٤ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٠ (ت) و ٢٢١ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٥٤ و ٢٥٧ و ٢٦٠ و ٢٦٦ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٨ و ٣٢٩ و ٣٥٠ و ٣٥٨ و ٣٣٣
- شرح النقاية لعلی القارى ٧٠ و ٧٦ و ١٨٠ و ٤٨٣
- شرح النقاية للقهستانى ٦٩
- شرح الهداية للسروجى ٢٨٥ (ت)

2-5

شرح الهداية للعيني ٣٠٢ و ٤٨١ : الصحاح الستة ١٥٢ (ت) و

۴۸۷ و ۴۹۴
۲۴۳ و ۲۸۵ (ت) و ۳۷۳ و ۴۱۰

شرح الحمزية لابن حجر المكي ٦٤٥
و٤١٣ و٤١٩ و٤٢٤ و٤٤٤ (ت)
٧٠٨

شرحی التحریر ۶ و ۳۶ و ۴۵ و صحیح ابن حبان ۸۲ (ت) و

۵۱ و ۵۲ و ۵۵ و ۵۶ و ۸۶ و ۱۰۰ ۸۴ و ۳۲۷ (ت) ۳۴۹ و ۳۶۱ و

و ۱۰۱ و ۱۰۳ و ۱۱۳ و ۱۲۲ و ۵۹۴ (ت)

١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٥٨ و ١٦٠ صحيح ابن خزيمة ٨١ و ٨٢

و ۱۶۵ و ۱۶۶ و ۲۱۴ و ۲۱۸ و (ت) ۸۳ و ۸۴ و ۸۵ و ۱۴۵

۱۲۱ و ۱۷ و ۱۷۲ و ۲۲۹ و ۳۹۷ (ت) و ۳۴۹ و ۳۶۱

صحیح البخاری ۱۶ (ت) و

٢١ و ٢٢ و ٢٩ و ٥٢ و ٧٣ و ٨٤

۴۷ و ۱۱۴ و ۱۵۷ (ت) و ۱۷۷ و

۱۷۸ و ۱۷۹ (ت) و ۱۸۱ (ت)

(۳)

الصارم المصيب في جنان الخطيب

733

٢-ج

و ٢٧٥، ٢٥٧، ٢٤٦، ٢٣٦ ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٤٥، ٢٤٤،

و ۲۶۱ و ۲۶۳ و ۲۶۴ و ۲۸۱ و ۳۴۴ و ۳۴۵ و ۳۵۱ و ۳۵۱

٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٦، ٣٥٢، ٣٥٩ (ت) و ٣٦٦ و

٢٨٠، ٣٠١ (ت) و ٣١٣ و ٤٠١ و ٤٣٠ و ٤٥٤ و ٤٥٥ (ت)

٣٢٨ (ت)، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٠، ٤٦١ (ت)، ٤٦٥، ٤٦٧ و

٣٦١، ٣٦٢ (ت) ٣٦٦، ٤٦٩، ٥١١، ٥٧٢، ٦١٣ (ت)

(ت) ۷۷۲، ۷۹۷، ۷۹۹، ۷۹۸، ۹۱۱، ۹۱۱، ۳۴۲، ۳۸۱، ۳۸۱

1011-1713 600-650

الصحيحين ٢ و ١٢ و ١٦ (ب)

و ۲۸ و ۵۳ و ۶۳ و ۶۶ و ۷۰ و

و ۱۱۱ و ۱۶۷ و ۷۱۵ (ت) و ۷۸ و ۱۵۳ (ت) و ۱۴۹ و ۱۵۱

و ۲۲۱ و ۲۱۹ و ۲۱۷ و ۱۶۹ و ۷۲۹ (ب) و ۷۲۱ (ب) و

۷۴۲ (ت) و ۷۶۰ ۲۲۲، ۲۲۳، و ۲۲۴، ۲۲۷، و ۲۲۸

صحيح البرقاني ٤٧٧ (ت) و ٢٢٩ و ٢٣٢ و ٢٣٤ و ٢٣٦ و

صحیح مسلم ۱۴ و ۱۵ و ۱۶ (ت) ۲۴۰ و ۲۴۱ (ت) ۲۴۲ و ۲۴۳

و ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧ و ٢٤٨ (ت)

۱۴۳، ۱۴۲، ۸۲، ۷۵، ۵۱، ۴۰ و ۲۵۵، ۲۵۲، ۲۵۱، ۲۴۹

(١)، (٢)، (٣) ١٤٥، (ت) ١٤٣، (ث) ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧٢

(ت) ۲۹۶، ۲۹۱، ۲۷۹، ۲۷۳، ۲۳۹، ۲۲۸، (ج) ۱۳۶.

و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٦ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٥ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٦ و ٣٦٨ و ٣٧١ و ٣٧٣ و ٣٨٠ و ٣٨٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٣٨ و ٤٤٦ و ٤٥٥ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٩٢ و ٥٠١ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٦٣١ و ٦٤٩ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٨ و ٧٣٣ (ت)

(ض)

الضوء اللامع للسخاوي ٣٥٩ (ت)
الضياء المعنوي ٦٨٣

(ط)

طبقات الأولياء الكبار المشهورة
" بالطبقات الكبرى " واسمها
لواقع الأنوار في طبقات الأخيار
للشعراوي ١٠٨ و ١٠٩ و ١٧٨ و ١٨٤ و ٣٧٤ و ٦٧٩ و ٦٩٠
طبقات ابن سعد ٣٢٠ (ت)
٤٢٤ و ٥٨٠ و ٦٣١ و ٦٤٩ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٧٠٠ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٨ و ٧٣٣ (ت)
الصلة لسلمة ٧٢٣ (ت)
الصواعق المحرقة ١٨ و ٢٦٣ (ت)

(ع)

طبقات الحفاظ للذهبي ٤٥٣ و ٥٨٨ (ت) و ٦٧٣
طبقات الحفاظ للسيوطي ٦٧٤ (ت)
العرف النذري ١٥٤ (ت)
العزير شرح الوجيز ٩٣
العصدي أو العصديّة ٧ و ٢١٤ و ٣٢٩ و ٦٤٦ و ٦٥٢
عقود الجان في مناقب الإمام
أبي حنيفة النعمان ٢٩٩ (ت) و ٦٦٣ و ٦٧٠ و ٦٧٣ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٨٨ و ٦٩٢ و ٧١٢ و ٧١٤ و ٧١٧ و ٧٣٠ و ٧٤٩ و ٧٥٠ (ت) و ٧٥٨ و ٧٦٠ و ٧٦٥ و ٧٦٧
عقود الجواهر المنيفة في أدلة
مذهب الإمام أبي حنيفة للزبيدي
٥٩٤ (ت) و ٧٢٩ (ت) و ٧٤٦ (ت)

عالم الترمذي ٧٥ و ٨٨ و ٧٣٢ (ت)
عالم الدارقطني ٥٦٩

(ظ)

الظهيرة ٤٨٣

غنية الطالبين للشيخ الجليلي ٧٦١

العلل المتناهية ٤١٨

عمدة الأصول في حديث الرسول

لمحمد شاه الصديقي ٣٢٤ (ت)

عمدة المرید علی جوهره التوحید

٣٩٤

العناية ١٨١ (ت)

العواصم والقواصم في الذب

عن سنة أبي القاسم محمد بن عبدالله

بن عبد المطلب بن هاشم لابن

الوزير ٣٢٠ (ت) و ٧١٨ (ت)

و ٧٢٥ (ت)

العواصم من القواصم لابن العربي

١٦٠ (ت)

العهود المحمدية للشعراوي ٦٦٣

(غ)

غاية السؤل في مناقب الرسول

لابن طلحة ٧٠٣ (ت)

غرائب مالك ٥٨٩ (ت)

(ف)

القائيد في حلاوة الأسانيد ٥٩٠

(ت) و ٥٩٥ (ت)

فتاوى ابن حجر الحافظ ٣٢٠

(ت)

الفتاوى الحديثية لابن حجر المكي

٤٣٠ و ٧٦١ (ت)

فتاوى قاضى خان ٣٣ و ٤٨٦

(ت)

فتح البارى بشرح صحيح البخارى

١٥٥ (ت) و ٢٦٤ و ٣٢٨ (ت)

و ٤٥٩ (ت) و ٥٥٦ (ت) و

٦٦٦

فتح القدير لابن الهمام ٣٦ و ٦٣

و ٩٦ و ٩٧ و ١٧٨ و ١٧٩ (ت)

و ٢٨٤ (ت) و ٣١٠ و ٣٤١ و

٣٤٩ و ٤٠٨ و ٤١٨ و ٤٦٤ و ٤٩٩ • فضل علم السلف على الخلف

و ٥٠٠ و ٥٠٥ و ٥١٦ و ٥٦٨ و ٥٦١ (ت)

٥٦٩ و ٦٩٩

فتح المعين في حاشية شرح

المسكين على الكنز ٤٦٨

١٨١ (ت)

الفتاوى الضيائية ٢٤٠

فتح المغيث شرح ألفية الحديث

للسخاوى ١٨٠ (ت) و ٣٢٢

(ت)

فتح الملهم بشرح صحيح مسلم

٣٦٠ (ت) و ٤٦٠ (ت)

الفتوحات لابن العربي ٣٦٩ و

٣٧٠ و ٣٧٢ و ٤٤٨ و ٥١٢

الفرردوس للديلمى ٤٧٧

القصص لابن العربي ٤٤٨

فصول البدائع ٦ و ٦٩ و ١٠٤

و ١١٤ و ٦٥٢ و ٦٩٣

الفصول الستة ١٠٥

قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة

لابن تيمية ٥١٤ (ت)

القران العظيم ٣٣٧ و ٤١٧

(ق)

- ثرة العين في البكاء على الإمام
حسين لمعين السندی ٤٢٢ (ت)
و ٤٢٤ (ت) و ٤٢٥
القسطاس المستقيم في الجواب
عما وقع للفاضل المحمود محمد معين
التسليم من السقطات الواهية و
القول السقيم لابن المؤلف ٥٨
(ت) و ٦٠ (ت) و ٢٢٠ (ت)
و ٤٢٢ (ت) و ٤٢٥ (ت) و
٧٢٦ (ت)
قفوا الأثر في صفو علوم الأثر
لابن الحنبلي الحنفى ٣٥٩ (ت)
القول البديع للسخاوى ٤٢٩
(ك)
الكاشف للذهبي ٧٢١ (ت)
الكافي للحاكم الشهيد ٣١١ (ت)
الكافي للعلامة التستقي ٣١١
- الكامل لابن عدى ٢٩٨ (ت)
و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و
٤٣٣ و ٥٦٩
كتاب الآثار لأبي حنيفة ٤٦٧
(ت) و ١٩٥ (ت)
كتاب ابن أبي العوام ٥٩٢ (ت)
كتاب ابن تيمية في رد الروايف
(انظر " منهاج السنة ")
كتاب أحاديث المؤطا و اتفاق
الرواة عن مالك و اختلافهم فيها
زيادة و نقصاً للدارقطنى ٥٨٩
(ت)
كتاب اختلاف أهل المدينة و
أهل الكوفة المسمى " بالحجج "
للإمام محمد ٥٦٠ (ت) و ٥٨٠
كتاب أدب القاضي للإمام محمد
٢٠٦ (ت)
كتاب الأصل (انظر المبسوط
للإمام محمد)

- كتاب أصول الدين لأبي الورد
٧٥٩ (ت)
كتاب الأمالى لأبي طالب ٣٢١
(ت)
كتاب الأنساب للسمعاني ١٥٧
(ت) و ٧٥٣ (ت)
كتاب الإيمان لابن تيمية ٧٥٨
(ت)
كتاب التعليم لمسعود بن شيبه
السندی ٥٧٥ (ت) و ٥٨٢ (ت)
كتاب الجرح والتعديل لابن
أبي حاتم ٧٢٠ (ت)
كتاب الخطيب في الجهر بالبسملة
٣٠١ (ت)
كتاب الخطيب في القنوت ٣٠٠
(ت) و ٣٠١ (ت)
كتاب الخطيب في مسألة صوم
يوم الغيم ٣٠١ (ت)
كتاب ذم الكلام للهروى ٢٩٩
(ت)
كتاب الرسالة لأبي حنيفة ٤٤٤
(ت)
كتاب السنة لأبي الشيخ ٢٩٨
(ت)
كتاب الضعفاء للأزدى ٧٣٦
(ت)
كتاب الضعفاء للعقبلى ٧٢٢
(ت)
كتاب الضعفاء للنسائي ٧٣٠
(ت) و ٧٣٣ (ت)
كتاب الضعفاء و المتروكين
للبخارى ٧٣١ (ت)
كتاب الضعفاء و المتروكين
للذهبي ٧٢١ (ت)
كتاب الطبقات لمسعود بن شيبه
السندی ٥٧٦ (ت)

للكرماني ٣٩٤

كتاب الكنى لابن عبد البر ٣٢٣
(ت)

كتاب المعرفة للبيهقي ٥٦٩ و
٥٩٤ (ت)

كتاب الوتر للمروزي ٤٨٢
(ت) و ٤٨٧ (ت)

كتاب الولاء للإمام محمد ٥٩٤
(ت)

الكتب الستة للإمام محمد ٣١١

الكتب الستة (أنظر الصحاح
الستة)

الكشاف ٥٠٨

كشف الأسرار للإمام عبد العزيز

البخاري ١٧٨ (ت) و ٢٠٧ و
٤٠٤

كشف الغطاء عما يحل ويحرم من
الزوح والبيكاء ٤٢٢ (ت)

كشف المحجوب ٧١٥

كتاب الطحاوي الذي جمع فيه
أخبار أبي حنيفة وأصحابه ٥٨٢

(ت)

كتاب الطهور لأبي عبيد ٤٧٨

كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة
٤٤٤ (ت)

كتاب العلل لابن المديني ٧٢٤
(ت)

كتاب العلل للساجي ٧٣٨ (ت)

كتاب العلم لابن عبد البر (أنظر
"جامع بيان العلم")

كتاب الغزالي في الرد على الباطنية
٧٠٤ (ت)

كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني

في الرد على الباطنية ٧٠٤ (ت)

كتاب القاضي عبد الجبار الحمداني

في الرد على الباطنية ٧٠٤ (ت)

الكتاب الكبير في تأويل الرقبا

كنز الدقائق ٢٨ و ٣١١

الكيسانيات للإمام محمد ٣١٠ (ت)

٣١٢ و

المحصل للرازي ١٠٠ و ٤٠٠ و
٤٠١ و ٦٤٦

(ل)

المحلى بحلى أسرار المؤطا لسلام الله

لسان الميزان لابن حجر ١٦٢

(ت) و ١٦٣ (ت) و ١٦٤ (ت)

المحلى لابن حزم ١٦٤ (ت) و
٥٦٢ (ت)

مختصر ابن الحاجب ٢١٤ و ٣٢٩ و
٦٥٢

(م)

ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع

سنن ابن ماجه للمحشي ٢٤٦ (ت)

و ٧٢٨ (ت)

ما رواه الأكابر عن مالك لمحمد

بن مخلد ٥٩٠ (ت)

المبسوط للسرخسي ١٧٨ (ت)

و ١٨١ (ت) و ٣١٠ (ت) و ٣١١

المجيب ٧٣٣ (ت)

مسانيد أبي حنيفة ٤٤٣ (ت) و
٤٤٤ (ت)

- المستدرك على الصحيحين للحاكم
مسند عبد بن حميد ٢٨٤ (ت)
- ٢٥ و ٨٢ (ت) و ٨٤ و ٣٤٩ و
٣٦١ و ٥٠٠ و ٥٩٣ (ت) و ٦١٣
(ت)
- مسند ابن خسرو ٦٧٨ (ت)
- مسند ابن السكن ٤٧٧
- مسند أبي حنيفة للصبكي ٢٨٩
(ت) و ٤٣٢ و ٧٣٢ (ت)
- مسند أبي داود الطيالسي ٤٦١
(ت)
- مسند أحمد بن حنبل ١٣٥ و
٤٣٣ و ٤٥٧ (ت)
- مسند أحمد بن منيع ٢٨٤ (ت)
- مسند البزار ٤٣٣
- مسند الخوارزمي (راجع "جامع
مسانيد الإمام الأعظم")
- مسند الدارمي ٨٤
- مسند الشافعي ١٥٥ (ت) و ٤٣٢
و ٥٩١ و ٧٠٣ (ت)
- مشكاة المصابيح ٧١٦
- مصنف ابن أبي شيبة ٤١ و ٢٨٨
(ت) و ٢٩٨ (ت) و ٤٦٢ (ت)
- ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٤ و
٤٩٥
- المضمرات شرح القادوري ٦٩١
- المطول ٢٨
- معالم السنن شرح سنن أبي داود
٢٠٤
- المعاني البديعة ١١٥
- المعتمد للقاضي أبي يعلى ٥٩٩
(ت)

- المعجم الأوسط ٨٥
- المعجم الصغير ٨٥
- معجم الطبراني ٤٣٣
- معجم عبد الخالق تاج الدين بن
أسد ٦٧٨ (ت)
- المعجم الكبير للطبراني ٨٥ و ١٣٥
و ٤٣١
- معجم المصنفين ٥٣
- معنى قول الإمام المطلب إذا صح
الحديث فهو مذهبي ٥٥٤ (ت)
- و ٥٥٥ (ت)
- معيار الحق ٣٢٥ (ت)
- مغاني الأخبار ٦٨٥ (ت)
- المغرب ٢٠٨ (ت)
- المفتي عن حمل الأسفار في الأسفار
في تخريج ما في الإحياء من
الأخبار للعراقي ٤٧٨ (ت)
- المغني لابن قدامة ٤٨٠ و ٤٩٧
- مقالات الإسلاميين للأشعري
٧٥٠ (ت) و ٧٥١ (ت)
- مقالات الكعبى ٧٥٢ (ت)
- مقدمة التاريخ لابن خلدون ١٥٨
(ت)
- مقدمة شرح البخارى للنووى
٢٩٤ (ت)
- مقدمة فتح البارى لابن حجر
١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ٢٥٩
- مكاتيب العارف السرهندى المجدد
للألف الثاني ١٠٥ و ١٣٣ و ٣٠٤
و ٣٩١
- ملقط الناصرى ٣٣
- المتع للذهبي ٦٧٣
- مناقب أبي القاسم النصرى ٧١٤
- مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي
٥٩٧ (ت)
- مناقب أبي حنيفة لأبي محمد ٦٩٢

المنهج المبين للشعراوي ٥٥٣ و
٦٧٩

منية المصلى ٤٦٣ و ٤٧٦ و ٤٧٧
و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٩٥
المواقف ٧٦٠

مواهب سديد البشر في حديث
الخلفاء الإثني عشر للشيخ معين
٢٦٣ و ٤٤٤ (ت)

المواهب اللطيفة في الحرم المكي
بشرح مسند الإمام أبي حنيفة للحصكفي
محمد عابد السندي ٢٨٩ (ت)

موطا مالك ٤١ و ٥٢ و ١٤٣
(ت) و ١٦٢ (ت) و ٣٢٨ (ت)
و ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥١٩ (ت) و ٥٢٠
(ت) و ٥٢٣ (ت) و ٥٢٧ (ت)
و ٥٢٨ (ت) و ٥٣٢ (ت) و ٥٣٤
(ت) و ٥٣٦ (ت) و ٥٦٨ و ٥٨٨
(ت) و ٥٩٠ (ت) و ٦١٢ (ت)
موطا محمد ٥٩٠ (ت) و ٥٩١
(ت)

مناقب أبي حنيفة للصيمري ٥٨٤
(ت) و ٥٩٢ (ت)

مناقب الإمام الأعظم للموفق بن
أحمد المكي ٣٢٤ (ت) و ٥٨١ (ت)
و ٥٨٢ (ت) و ٥٨٤ (ت) و ٦٧٠
(ت) و ٦٧١ (ت)

المناقب الكردية ٢٦٥ (ت) و
٥٩٢ (ت) و ٥٩٧ (ت)

المنح الإلهية ٣٧٥

المتخول ٧٦٥ و ٧٦٦

منهاج السنة النبوية في نقض
كلام الشيعة والقدرية ٢١٥ و ٤٤٥
(ت) و ٥٥٧ (ت) و ٥٩٩ (ت) و
٦٠٣ (ت) و ٦٠٩ (ت) و ٦١١
و ٦١٤ (ت) و ٦٢٧ (ت) و ٦٣٤
(ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٤٧ (ت) و
٦٨٩ (ت) و ٧٠٢ (ت) و ٧١٨
(ت) و ٧٤٢ (ت) و ٧٥٢ (ت) و
٧٥٩ (ت)

ميزان الاعتدال للذهبي ١٥٢
(ت) و ٢٣٩ و ٢٦١ و ٢٧٨ و ٤٧٧

(ت) و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٦٤٩ (ت)
و ٧١٩ (ت) و ٧٢١ (ت) و ٧٢٧
و ٧٢٨ و ٧٣٠ (ت) و ٧٤٢ (ت)
و ٧٤٣ (ت)

الميزان الحضري للشعراني ٢٠٥
(ت)

النكت على ابن الصلاح لابن
حجر ٧٣٣ (ت)

النهر الفائق لعمر بن نجيم ١٧٨
و ١٨٦ و ١٨٧ و ٤٨٤

نيل الأوطار للشوكاني ٣٢٠
(ت)

(ن)

النبلاء للذهبي ٧٣٣ (ت)

نزهة الخواطر وبهجة المسامع
و النواظر ٢٢٠ (ت)

نشر حلاوى المعارف والعلوم في
الرد على من نصر الكفار وأهل

(و)

الوفاء للعلامة النسفي ٣١١

وصول الغنا في تحريم الدفوف
مع الجلال والثناء لابراهيم ابن
المؤلف ٦٧٩ (ت)

فهرس الأعلام

ج - ٢

- إبراهيم بن أدهم ٦٨٦ و ٧١٦ و ٧٥٢ (ت)
 إبراهيم بن حماد الزهرى المسنى ٥٨٦ (ت)
 إبراهيم بن حمد ٥٤٨ (ت) و ٥٥٠ (ت)
 إبراهيم بن سعد ٧٢٢ (ت) و ٧٣٨ (ت)
 إبراهيم بن عبد اللطيف السندى (ابن المؤلف) ١٥ (ت) و ٥٨ (ت)
 (ت) و ٦٠ (ت) و ١٥٢ (ت) و ٢٢٠ (ت) و ٤٢٢ (ت) و ٤٢٥ (ت)
 و ٦٧٩ (ت) و ٧٢٦ (ت)
 إبراهيم بن عبد الله بن حسن ٧٥٦ (ت)

(١)

- الآجرى ٧٥٣ (ت)
 آدم (عليه السلام) ٦٨٣
 الأمدى ٣٦ و ٢١٤ و ٧٥٩
 الأئمة الإثنى عشر ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠
 أبان بن تغلب الكوفى ٦٤٩ (ت) و ٦٥٠ (ت)
 أبان بن عثمان ٥٣٧ (ت)
 أبان العطار ٧٢٢ (ت)
 أبان ٣٧٧ (ت)
 إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذى ٧٤٤ (ت)

ج - ٢

٣٠

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٤٤٢ و ٤٤٣ (ت) و ٤٩٩
 هدى السارى مقدمة فتح البارى ١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و ٧١٩
 لابن حجر ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ (ت)
 ١٩٢ و ٢٥٩ و ٧٢٠ (ت)

(٤)

(ى)

- المارونيات للامام محمد ٣١٠
 (ت) و ٣١٢
 الهداية ٤٤ و ١٨١ (ت) و ٤١٧
 اليونانية ٥٠٢

- إبراهيم بن علي الترمذي ٦٧٠ (ت)
 إبراهيم النخعي ٤٣٢ و ٤٦٣ (ت)
 ٤٨٢ (ت) و ٤٨٧ (ت) و ٥٦٢
 (ت) و ٧٣٤ (ت) و ٨٤٠
 ابن أبي خيثمة ٦٧٥
 ابن أبي دليم ٥٨٧ (ت)
 ابن أبي ذئب ٦٨٩ (ت) و ٧٣٨ (ت)
 ابن أبي الزناد ٧٣٨ (ت)
 ابن أبي شيبة أبو بكر ٤١ و ٧٩ و ٨٠
 و ١٨٣ (ت) و ٢٤١ (ت) و ٢٨٨
 (ت) و ٢٩٨ (ت) و ٣٢٦ (ت)
 و ٣٥٨ (ت) و ٤٦٢ (ت) و ٤٦٦
 (ت) و ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٤
 و ٤٩٥ و ٦٢٣ (ت)
 ابن أبي عاصم ١٣٥
 ابن أبي العوام ٥٩٢ (ت) و ٧٤٤
 (ت)
 ابن أبي ليلى (محمد بن عبد الرحمن)
 ٥٤ (ت) و ٧٩ و ٢٩٢ و ٥٦٩ و ٥٧٠
 و ٥٨٤ (ت) و ٦٤٩ و ٦٨٩ (ت)
 إبراهيم بن محمد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ٥٠٣
 إبراهيم بن محمد الحلبي ٢٨٥ (ت)
 ٤٣٤ و ٤٥٥ و ٤٨٠ و ١٨١ و ٤٨٦
 و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٥٦
 إبراهيم بن محمد الدينوري ٥٤٥
 (ت)
 إبراهيم بن محمد الشافعي ٧٣٨
 (ت)
 إبراهيم بن المغيرة ٥٨٤ (ت)
 إبراهيم بن موسى بن جعفر ٧٢٨
 (ت)
 إبراهيم البيري ٦٥٦
 إبراهيم الحربي ٥٥٥ (ت) و
 ٦٧٥ و ٦٩٠ (ت) و ٧٢٢ (ت)
 إبراهيم الخليل عليه السلام ٦١٦
 (ت) و ٦٣٧ (ت) و ٧٠٥ (ت)
 إبراهيم الصائغ ٧٥٦ (ت)

- ابن أبي الهذيل ٤٦٢ (ت)
 ابن أبي يحيى ٧٣٨ (ت)
 ابن أبي يعلى ١٥٥ (ت)
 ابن الأثير الجزري ٢٩٤ (ت)
 و ٣٢٤
 ابن الأحرار ٧٢٩ (ت)
 ابن الأشعث ٤٦١ (ت)
 ابن أمير الحاج ٥٢ و ٤٦٧ و
 ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و ٤٨٦
 و ٤٩٤ و ٦٣٣
 ابن برهان ١٤٩ و ٢١٨ و ٤٠٠
 ابن البزاز الكردي حافظ الدين
 ٣١٥ (ت) و ٥٩٣ (ت)
 ابن تيمية الحافظ ٨٣ (ت) و
 ١٥٤ (ت) و ١٥٩ (ت) و ٢١٤
 و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٩٢ (ت) و ٣٦٠
 (ت) و ٤٤٥ (ت) و ٥١٤ (ت) و
 ٥٥٧ (ت) و ٥٩٩ (ت) و ٦٠٣
 (ت) و ٦٠٩ (ت) و ٦١١ (ت)
 و ٦١٤ (ت) و ٦٣٤ (ت) و ٦٣٩ (ت) و
 ٦٤٧ (ت) و ٦٨٩ (ت) و ٧٠٢
 (ت) و ٧١٨ (ت) و ٧٤٢ (ت) و
 ٧٥٢ (ت) و ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩
 (ت)
 ابن الجوزي (أبو الفرج) ١١٠
 (ت) و ١٤٦ (ت) و ١٥٦ (ت)
 و ١٨٣ (ت) و ٢٨٣ و ٢٨٥ (ت)
 و ٢٩٣ (ت) و ٣٠٠ (ت) و
 ٣٠٢ و ٣٢٤ (ت) و ٤١٨ و ٤٣١
 و ٦٨٣
 ابن الحاجب ٣٦ و ٥٢ و ١١٣
 و ٢١٤ و ٦٥٢
 ابن حبان (أبو حاتم) البستي ٦٢
 و ٦٣ و ٦٨ و ٨٢ (ت) و ٨٣
 (ت) و ٣٠١ (ت) و ٣٠٨ و ٣٢٧
 (ت) و ٤٧٧ (ت) و ٥٠٦ و ٥٩٤
 (ت) و ٦٤٩ و ٧٢٧

ج - ٢

٤ -

ابن حجر العسقلاني ١٥٢ (ت) ٣٤ و ٣٨ و ٤٠ و ٨٢ و ٨٤ و
 ١٥٥ (ت) ١٦٢ (ت) ١٦٣ و ١٥٦ (ت) ١٨٠ (ت) ٢٦٢ و
 (ت) ١٦٤ (ت) ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و
 ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و
 ٢٣٥ و ٢٣٩ و ٢٤٦ (ت) و
 ٢٥٤ و ٢٥٧ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و
 ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٦٩ و
 ٢٧٠ و ٢٧٥ و ٢٩٥ (ت) ٢٩٩ و
 (ت) ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٧ و
 ٣١٩ (ت) ٣٢٠ (ت) ٣٢٩ و
 ٣٥٠ و ٣٥٩ (ت) ٣٩٠ و ٤٤٨ و
 ٤٥٩ (ت) ٤٧٧ و ٥٥٦ (ت) و
 ٥٩٤ (ت) ٥٩٥ و ٦٦٦ و
 ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٨٨ و ٧٢٠ (ت) و
 ٧٢٣ (ت) ٧٢٩ (ت) ٧٣٠ و
 (ت) ٧٣٣ (ت) ٧٥٤ (ت) و
 ابن حجر المكي الهيثمي ١٤ (ت) و
 ١٧ (ت) ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٣٣

ج - ٢

٤ -

ج - ٢

٥ -

١٥٩ (ت) ٤١٣ و ٤١٨ و ٤٦٠ (ت) ٥٧٠ و ٧١٥
 (ت) ابن شبرمة ٥٤ (ت) ٥٨٤ و
 ابن رجب الحافظ ٥٦١ (ت) (ت) ٥٨٦
 ابن رشيد الحافظ ٧٣١ (ت) ابن شهاب الزهري ٤١ و ٤٣ و
 ابن الرقيات ٧٤٠ (ت) ١٢٣ و ٢٤١ (ت) ٣١٧ (ت) و
 ابن رواحة رضى الله عنه ٤٧ ٤٣٢ و ٤٦٦ (ت) ٥١٩ (ت) و
 ابن زهير ٧٣٧ (ت) ٥٣٤ (ت) ٥٣٧ (ت) ٥٤٣ و
 ابن سريج ٦٩ و ٢٠٨ (ت) (ت) ٥٥٩ و ٦١٧ و
 ابن سعد ٣١٩ (ت) ٣٢٠ و ٦٢٣ و ٤٢٤ (ت) ٦٢٣ و
 (ت) ابن الصلاح ١٤٨ و ١٤٩ و
 ابن السكن ٤٧٨ ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و
 ٢١٨ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و
 ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٦ و
 ابن السني ٧٢٩ (ت) ٧٣٣ و ٢٣٧ و ٢٤٠ (ت) ٢٦٨ و ٢٧٥ و
 ٢٧٩ و ٣٠٩ و ٣٢١ (ت) ٣٤٦ و
 ابن سيد الناس اليعمرى ٥٠٤ ٣٩٥ و ٤٠٥ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و
 ابن سيرين ٣١٧ (ت) ٥٤٣ و ابن الصائ ٥٩٠ (ت)

- ابن الضياء المكي ٥٩١ (ت)
 ابن طاهر (الأمير) ١٩٧ (ت)
 ابن طاهر (المحدث) ٢٥٤ و ٧٢٧ (ت)
 ابن طلحة ٧٠٣ (ت)
 ابن عباس (عبد الله) رضى الله
 عنها ١٤ (ت) ١٥ و ١٦ و ١٩
 و ٢٥ و ٤١ و ٤٣ و ٦٣ و ٧٨ و ٨٥
 و ٨٩ و ٩١ و ٩٢ و ١١٧ و ١٢٠
 و ١٢١ و ١٢٦ و ١٤٥ (ت) و
 ٢٤١ (ت) و ٤٣٣ و ٤٨١ و ٤٨٢
 و ٤٨٦ و ٥٣٦ (ت) و ٥٤٣ (ت)
 و ٥٥٦ (ت) و ٥٦٨ و ٥٨٩ (ت)
 و ٦١٣ (ت) و ٦١٤ (ت) و ٦٢٥
 (ت) و ٦٦٠ و ٧٢٩ (ت) و ٧٣٥
 (ت) و ٧٥٦ (ت)
 ابن عبد الباقي ٥٩٥ (ت)
 ابن عبد البر (انظر يوسف)
- ابن عبد الحكم ٥٢٠ (ت)
 ابن عبد الهادي الحافظ صاحب
 "التنقيح" (راجع محمد بن أحمد)
 ابن عدى الحافظ أبو أحمد ١٤٤
 (ت) و ٢٩٠ (ت) و ٢٩٨
 (ت) و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و
 ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٥٦٩ و ٦٥٠ (ت)
 و ٧١٩ (ت) و ٧٤٣ (ت)
 ابن العربي (الشيخ الأكبر أبو بكر)
 ٥ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ٢٤ و ٢٦
 و ٣٨ و ٤٤ و ٨٨ و ١٠٢ و ١٢٤ و
 ١٣٢ و ١٦٠ (ت) و ١٧١ و ١٧٢
 و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٠٣ و
 ٢٠٤ و ٢١٨ (ت) و ٢١٩ (ت)
 و ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٤ (ت)
 و ٣٢٥ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٨
 و ٣٤٢ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و
 ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٦ و ٣٧٧
 و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٥ و

- ٣٨٦ و ٣٨٨ و ٣٩٣ و ٣٩٦ و ٤٣١ و ٤٦٢ (ت) و ٤٦٦ (ت)
 ٣٩٧ و ٣٩٩ و ٤٠٨ و ٤١١ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و
 ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٦ و ٤٢١ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٦ و ٥٠٥ و ٥١٩
 و ٤٣٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٨٥ و (ت) و ٥٣٠ (ت) و ٥٣٤
 و ٥٠٧ و ٥١٢ و ٦٥٣ و ٦٥٩ و ٦٩٣ و (ت) و ٥٤١ (ت) و ٥٤٣
 و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧٢٥ و ٧٢٦ (ت) و ٥٦١ (ت) و ٥٦٨
 و ٧٦٢ و ٧٦٤ (ت) و ٥٦٩ و ٥٨٩ (ت) و
 ٥٩٣ (ت) و ٧٤٨ (ت)
 ابن عساكر ٤٦٦ (ت)
 ابن عطية ٦٧١ (ت)
 ابن عقدة ٦٤٨ (ت)
 ابن العلقمي ٦٤٠ (ت)
 ابن علان البكري ٦٥٦
 ابن عليبة ٣١٨ (ت)
 ابن عمر (عبد الله) رضى الله عنها
 ٢١ و ٤١ و ٤٣ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠
 و ٨١ و ١٣٥ و ١٤٥ (ت) و
 ٢٤٠ (ت) و ٢٤١ (ت) و
 ٣٢٦ و ٤١٠ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٥
 ابن القاسم المصري ٥٢٠ (ت)
 و ٥٤١ (ت)
 ابن قدامة ٤٨٠
 ابن القطان ٢٩٠ (ت) و ٢٩٤
 (ت)
 ابن القيم ١٥٥ (ت) و ١٦٤ (ت)
 ابن كثير الحافظ ١٩٧ (ت) و

- ٦٦٣ و ٦٦٥ و ٦٦٨ و ٦٧٣ و ٦٩٣
 و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٩
 أبو الأحوص ٤٦٢ (ت)
 أبو إدريس الخولاني ٥٣٥ (ت)
 أبو إسحاق الإسفرائيني ١٦٨ و
 ٣١٢ و ٥٩٧ (ت)
 أبو إسحاق الزاهد بن جعفر ١٨٨
 (ت)
 أبو إسحاق الزاهد ١٨٨ (ت)
 أبو إسحاق السبيعي ٥٤٥ (ت) و
 ٥٤٨ (ت)
 أبو إسحاق الفزاري ١٤٣ (ت)
 و ٧٥٦ (ت)
 أبو إسرائيل ٤٧٨ (ت)
 أبو الأسود الدؤلي ٧٤٠ (ت)
 أبو بكر الباقلاني القاضي ٧٠٤
 (ت)
 أبو بكر بن أبي شيبة (أنظر ابن
 أبي شيبة)
- أبو بكر بن خزيمة ٦٩٠ (ت)
 أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
 بن هشام القرشي المخزومي ١١٣
 (ت) و ٢٦١ و ٥٥٩ (ت) و
 ٦١٦ (ت)
 أبو بكر بن العربي (أنظر ابن العربي)
 أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
 ٥٣٧ (ت) و ٥٥٩ (ت) و
 ٦٩٢
 أبو بكر بن المعوذ الحافظ ١٥٩
 (ت)
 أبو بكر بن المنذر ٥٩٥ (ت)
 أبو بكر بن مينا ١١٢
 أبو بكر الجصاص ٧٥٤ (ت) و
 ٧٥٥ (ت)
 أبو بكر الخطيب (أنظر الخطيب
 البغدادي)
 أبو بكر القاضي ٦٩ و ١١٢

- أبو بكر المروزي ٧٦٠
 أبو بكر الوراق ٦٨٦
 أبو بكر الصديق رضي الله عنه ٢٠ و
 ٢٢ و ٢٤ و ٥٢ و ٨٧ و ١٠٣ و ١٣٣
 و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٤ (ت) و ٢٢٠
 (ت) و ٣٧٤ و ٤٦٧ و ٥٠٢
 و ٥١٩ (ت) و ٥٢٣ (ت) و
 ٥٢٤ (ت) و ٥٢٧ (ت) و
 ٥٣٤ (ت) و ٥٣٦ (ت) و
 ٦١٥ (ت) و ٦١٦ (ت) و
 ٦٣٥ (ت) و ٦٣٩ (ت) و
 ٦٤٨ (ت) و ٦٥٠ (ت) و
 ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٧٣
 و ٦٨٤ و ٧١٥ و ٧٢٦ (ت) و
 ٧٦٧
 أبو ثور ١٦٢ (ت) و ١٨٢ (ت)
 و ٦٨٩ (ت)
 أبو حاتم الرازي ٥٠٦ و ٦٢٣ (ت)
 و ٦٥٠ (ت)
 أبو حاتم صاحب "كتاب الزينة"
 ٧٥٩ (ت)
 أبو حاتم ٥٨٥ (ت)
 أبو حازم المدني ٦١١ (ت) و
 ٧٣٥ (ت)
 أبو حامد الأعمش ١٩٦ (ت)
 أبو حامد الشرقي ١٩٦ (ت)
 أبو حامد اللقاف ٦٨٦
 أبو الحسن الأشعري ١٣٣ و ١٣٤
 (ت)
 أبو الحسن بن فارس ٤٧٧
 أبو الحسن الدارقطني (أنظر الدارقطني)
 أبو الحسن القابسي ٢٥٨
 أبو الحسين البصري ٧٠
 أبو حصين ٤٧٨ (ت)

أبو حفص الكبير البخاري ١٧٨ ٢٣٦ و ٢٤٢ و ٢٤٩ و ٢٥١ و ٢٥١
 (ت) ١٧٩ و (ت) ١٨٠ و ٢٥٢ و ٢٥٦ و ٢٨٤ (ت) و
 ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ (ت) ٢٨٥ (ت) ٢٨٦ (ت) و
 ١٨٦ و ١٨٧ (ت) ١٨٨ (ت) ٢٨٧ (ت) ٢٨٨ (ت) و
 ١٨٩ (ت) ١٩٠ و ١٩١ و ٢٨٩ (ت) ٢٩٠ (ت) و
 ١٩٢ (ت) ١٩٣ (ت) و ٢٩١ (ت) ٢٩٣ (ت) و
 ٢٩٦ (ت) ٢٩٨ (ت) و ٢٩٩ (ت) ٣٠٠ (ت) و
 ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و
 ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و
 ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٨
 ٢٦ و ٣١٩ (ت) ٣٢٠ و ٣٢١ و
 ٣٢٢ و ٣٢٣ (ت) ٣٢٤ (ت) و
 ٣٢٥ (ت) ٣٢٦ و ٣٣٦ و
 ٣٣٧ و ٣٥٩ (ت) ٣٦٤ (ت) و
 ٣٠٣ و ٣٧٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٤٠٠
 ٤٠٤ و ٤٠٧ و ٤٠٩ و ٤١٠ و
 ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٩ و ٤٢٩ و ٤٣٠
 ٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و
 ٢٠٩ (ت) ٢١٠ (ت) و
 ٢٠٥ (ت) ٢٠٦ (ت) و
 ٢٠٧ (ت) ٢٠٨ (ت) و
 ٢٠٤ (ت) ١٩٢ (ت) و
 ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠
 ١١٦ و ١٥٣ (ت) ١٧٩ (ت) و
 ١٨٦ و ١٩٢ (ت) ٢٠٤ (ت) و
 ٢٠٥ (ت) ٢٠٦ (ت) و
 ٢٠٧ (ت) ٢٠٨ (ت) و
 ٢٠٩ (ت) ٢١٠ (ت) و

٤٣٧ و ٤٣٩ و ٤٤٢ (ت) و ٦١٧ (ت) ٦٦٠ و ٦٦٣ و
 ٤٤٣ (ت) ٤٤٤ (ت) و ٦٧٠ و ٦٧١ (ت) ٦٧٢ و
 ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٦٧٣ و ٦٧٤ (ت) ٦٧٥ و
 ٤٦٧ (ت) ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ (ت) و
 ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و
 ٤٧٥ و ٤٨٠ و ٤٨٣ و ٤٨٥ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ (ت) و
 ٤٨٦ (ت) ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ (ت) و
 ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٥ و ٧٠٦ و
 ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠١ و ٥٠٣ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و
 ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٩ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و
 ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٦ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧٢٩ و
 ٥١٧ و ٥٦٨ و ٥٧٦ (ت) و ٧٣١ (ت) ٧٣٢ (ت) و
 ٥٧٨ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٧٣٤ (ت) ٧٣٨ (ت) و
 (ت) ٥٨٣ (ت) و ٧٤٠ (ت) ٧٤١ (ت) و
 ٥٨٤ (ت) ٥٨٥ (ت) و ٧٤٢ (ت) ٧٤٣ (ت) و
 ٥٨٦ (ت) ٥٨٧ (ت) و ٧٤٤ (ت) ٧٤٥ (ت) و
 ٥٨٨ (ت) ٥٨٩ (ت) و ٧٤٦ (ت) ٧٤٧ (ت) و
 ٥٩٠ (ت) ٥٩٤ (ت) و ٧٤٨ (ت) ٧٤٩ (ت) و
 ٥٩٦ (ت) ٥٩٧ (ت) و ٧٥٠ (ت) ٧٥١ (ت) و

- ٧٥٢ (ت) و ٧٥٣ (ت) و أبو داؤد السجستاني ١٩٨ (ت)
 ٧٥٤ (ت) و ٧٥٥ (ت) و أبو داؤد الطيالسي ١٥٧ و ٣١٨
 ٧٥٦ (ت) و ٧٥٧ (ت) و (ت) و ٤٦١ (ت)
 ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩ و ٧٦٠ و أبو الدرداء رضي الله عنه ٦١٦
 ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٥ و ٧٦٦ (ت)
 أبو داؤد السجستاني الحافظ (سليمان
 بن الأشعث) صاحب السنن ٥٢ و
 ٥٦ و ٧٨ و ١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت)
 و ١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و
 ١٨٣ (ت) و ٢٧٩ و ٢٨٠ و
 ٢٩٧ (ت) و ٣٣٩ و ٤٠٢ و
 ٤٥٥ و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٧ (ت)
 ٤٥٨ (ت) و ٤٥٩ (ت) و
 ٤٦٣ و ٤٦٦ (ت) و ٤٨٧ (ت)
 و ٥٠٠ و ٥٧٠ و ٦٥١ و ٦٨٩
 (ت) و ٧١٢ (ت) و ٧٣٣
 (ت) و ٧٤٢ (ت) و ٧٥٣
 (ت)
 أبو سعد السمان الحافظ ٣٢٤ (ت)

- أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى
 عنه ٣٢٧ (ت) و ٣٥٩ (ت) و (ت)
 ٣٩٤ و ٧٠٢ (ت) أبو الطيب الطبري القاضي ٢٩٤
 أبو سفيان رضي الله عنه ٥٠٢ (ت) و ٥٠٣
 أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 ١١٣ (ت) و ١٤٥ (ت) و أبو العالية ٤٣٢
 ٦٨٣ (ت) أبو عامر الأشعري رضي الله عنه
 أبو سليمان الجوزجاني ١٨٥ (ت) و ١٩٢ (ت) و ١٩٣ (ت)
 أبو عباس بن العريف ١٦٢ (ت) أبو سليمان الداراني ٦٢٤ (ت)
 أبو شامة ١٤٥ (ت) أبو العباس المرسى ٣٧٤
 أبو الشيخ بن حيان الحافظ ٢٩٨ (ت)
 أبو صالح ٣٥٩ (ت) و ٦١٤ (ت) أبو الضحى ٤٦٧ (ت)
 أبو طالب صاحب "كتاب الأمالي"
 ٣٢١ (ت) أبو طالب ٥٩٩ (ت) و ٧٠٠ و ٧٠١
 أبو عبد الله بن مندة الحافظ ٥٨٢ (ت)

- أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه
٤٦٢ (ت)
أبو عبيدة بن عبد الله ٤٦١ (ت)
و ٤٦٢ (ت) و ٥٣٥ (ت)
أبو العتاهية ٧٣٩ (ت) و ٧٤١ (ت)
أبو عثمان الآدمي ٧٥٠ (ت) و ٧٥٣ (ت)
أبو عثمان النهدي ٧٣٦ (ت)
أبو علي الأسدي ٧٢٩ (ت)
أبو علي الدقاق ٦٨٦
أبو عمرو الداني ٢٥٨
أبو عمرو الشيباني ٥٤٨ (ت)
أبو عوانة ١٤٣ (ت) و ٤٥٥
(ت) و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٧
(ت) و ٤٥٨ (ت)
أبو غسان ٦٧٧
أبو الفرج القاضي ١١٢
أبو الفرج الصيرفي ٥٨٢ (ت)
- أبو القاسم بن عمرو ٤٧٨ (ت)
أبو القاسم بن غسان المروزي ٧٤٤
(ت) و ٧٤٥ (ت)
أبو القاسم التتويحي ٦٧٨ (ت)
أبو القاسم القشيري ٢٦ و ٦٨٦
أبو القاسم النصرآبادي ٦٨٦
أبو القاسم النصرى ٧١٤
أبو قلابة ٤٨٧ (ت) و ٥٣٥ (ت)
أبو كامل ٤٥٦ (ت) و ٤٥٧ و ٤٥٨ (ت) و ٤٥٩ (ت)
أبو كريب ٣٥٨ (ت) و ٣٥٩ (ت)
أبو مالك الأشعري ١٦٤ (ت)
أبو محمد بن الوليد البغدادي ٧٠٣ (ت)
أبو مسلم صاحب الدولة ٧٥٦ (ت)
أبو المظفر السمعاني ٢٥٨

- أبو معاوية ٢٤١ (ت) و ٣٥٨
(ت) و ٣٥٩ (ت)
أبو الملبح ٤٣٢
أبو منصور الديلمي ٥٨٢ (ت)
أبو منصور الشيعي ٦٧٨ (ت)
أبو موسى الأشعري رضى الله عنه
٤٣١ و ٥٣٦ (ت)
أبو نصر الأقطع ٤٨٠
أبو النصر الفقيه ٤٥٨ (ت)
أبو نصر الغفاري ١٣٥
أبو نعيم الإصبهاني ١٣٥ و ٢٨٤
(ت) و ٢٨٥ (ت) و ٣٢٤
(ت) و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٧٦ و ٤٧٧ (ت) و ٤٧٨ و ٦١٣ (ت)
أبو الورد ٧٥٩ (ت)
أبو الوفاء الأفغاني ٥٩٦ (ت)
أبو الوليد ٤٥٩ (ت)
- أبو هريرة رضى الله عنه ١٩ و ٢٠
٤٠ و ٧٤ و ٨٩ و ١٤٥ (ت)
و ٢٤١ (ت) و ٢٩٧ (ت) و ٣٢٦ و ٣٥٩ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٣١ و ٤٦٦ (ت) و ٤٨٦ (ت) و ٤٨٧ (ت) و ٥٠٥ و ٦١٣ (ت) و ٦١٤ (ت) و ٦٨٣ (ت)
أبو يحيى الحماني ٧٣٢ (ت)
أبو يزيد البسطامي ٣٨١ و ٦٨٦
أبو اليسر صدر الإسلام ٢٠٧ (ت)
أبو يعقوب الرازي ١١٢
أبو يعلى الحافظ ١٥٦ (ت)
أبو يعلى القاضي (صاحب المعتمد)
٥٩٩ (ت) و ٦٠٤ (ت) و ٦١٢ (ت)
أبو يوسف القاضي ١٠٦ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٦٧ (ت) و ٥٠٣ و ٥٩٣ (ت) و ٥٩٤ (ت) و ٥٩٦ (ت)

- (ت) ٦٤٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و
 ٦٧١ (ت) و ٦٧٤ (ت) و
 ٦٧٨ (ت) و ٦٨٢ و ٦٨٩ (ت)
 و ٧٥٧ (ت) و ٧٥٨
 أبي بن كعب ١٤٥ (ت) و ٥٢٩
 (ت) و ٦١٦ (ت)
 الأبيض بن الأغبر ٦٩٢
 الأثرم ١٥٥ (ت) و ٤٨١ و ٤٨٦
 و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٩٠ (ت)
 الأجهوري المالكي ٣٧٤ و ٣٧٥
 و ٣٧٦ و ٣٩٣
 أحمد الأمدي ٣٧٥
 أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهري
 ٥٦٧ (ت) و ٥٦٨ (ت)
 أحمد بن أبي داود المكي ٥٩٥ (ت)
 أحمد بن أبي دؤاد ٧٢٢ (ت)
 أحمد بن أبي سريح الرازي ٥٩٦
 أحمد بن أحمد القصري ٦٨٣
 (ت)
 أحمد بن الأزهر ٥٨٦ (ت)
 أحمد بن اسحاق النهاوندي ١٨٢
 (ت)
 أحمد بن أشرف أبو نصر ١٩٠ (ت)
 أحمد بن الحسين بن خيرون الخافظ
 أبو الفضل ٥٨١ (ت)
 أحمد بن حفص (أنظر أبو حفص
 الكبير)
 أحمد بن حم أبو القاسم ٦٧٨ (ت)
 أحمد بن حماد بن سفيان ٥٩١ (ت)
 و ٥٩٦ (ت)
 أحمد بن حمدان ٥٥٤ (ت)
 أحمد بن حنبل الإمام ٢٨ و ٦٢ و ٦٤
 و ٦٨ و ٦٩ و ٧٤ و ٩١ و ٩٢ و ١١٠
 (ت) و ١٣٥ و ١٤٤ (ت) و
 ١٥٣ (ت) و ١٥٤ (ت) و
 ١٥٥ (ت) و ١٥٦ (ت) و
 ١٥٧ (ت) و ١٨٣ (ت) و
 ٢١٤ و ٢٥٠ و ٢٥٥ و ٢٧٩ و ٢٨٠

- أحمد بن خالد الخلال ٥٨٦ (ت)
 أحمد بن خالد ٥٢٢ (ت) و ٥٤٩
 (ت)
 أحمد بن الخطاب ٦١٣ (ت)
 أحمد بن دحيم ٥٤٨ (ت) و ٥٥٠
 (ت)
 أحمد بن زهير بن حرب ٥٤٤
 (ت)
 أحمد بن سعيد بن بشر ٥٨٧ (ت)
 أحمد بن سلمة النيسابوري ١٨٣
 (ت) و ١٩٦
 أحمد بن صالح أبو جعفر المصري
 الخافظ ٧١٩ (ت) و ٧٢٠ (ت)
 أحمد بن عبد الحليم أبو العباس
 تقي الدين (أنظر ابن تيمية)
 أحمد بن عبد الله ٧٢٥ (ت)
 أحمد بن عبيد الصفار ٤٥٨ (ت)
 أحمد بن علي القاضي ٦٧٥
 ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت)
 ٢٩٨ (ت) و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٨
 (ت) و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٩ و
 ٣٨٨ و ٤١٧ و ٤٢١ و ٤٢٩ و ٤٣٣
 و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٧ و ٤٤٥ (ت)
 و ٤٥٣ و ٤٥٧ (ت) و ٤٦٩ و
 ٤٨٢ (ت) و ٤٨٧ (ت) و
 ٥٠٢ و ٥٠٤ و ٥٠٦ و ٥٤٤ (ت)
 و ٥٥٤ (ت) و ٥٥٥ (ت) و
 ٥٥٦ (ت) و ٥٦٩ (ت) و
 ٥٧٨ و ٥٧٩ (ت) و ٦٠٤ (ت)
 و ٦١٧ (ت) و ٦١٨ (ت) و
 ٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت) و
 ٦٢٤ (ت) و ٦٥٠ (ت) و
 ٦٧٥ و ٦٧٩ و ٦٨٩ (ت)
 و ٧٠٢ (ت) و ٧٠٧ و ٧١٥
 و ٧٣٤ (ت) و ٧٣٧ (ت)
 و ٧٣٨ (ت) و ٧٤٧ (ت) و
 ٧٥٢ (ت) و ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩
 (ت) و ٧٦٠

- إسماعيل بن محمد الفقيه ٣٧٥ و
 ٣٧٦
 إسماعيل بن مسعود ٦٣ (ت)
 إسماعيل بن موسى بن جعفر ٧٢٨
 (ت)
 إسماعيل بن يحيى ٥٨٥ (ت)
 إسماعيل العمري ٧٥٤ (ت)
 أسماء رضى الله عنها ٢٢
 الأسود بن يزيد ٥٤ (ت) و
 ١١٠ (ت) و ٤٨١ و ٤٨٧ (ت)
 ٥٣٥ (ت) و ٥٤١ (ت) و
 ٥٦٢ (ت) و ٦١٧ (ت)
 أشعث ٥٤٥ (ت) و ٥٦٩ و
 ٥٧٠
 الأشعري ٦٩ و ٧٥٠ (ت) و
 ٧٥١ (ت) (راجع أبا الحسن
 الأشعري)
 أشهب بن عبد العزيز ٥٢٠ و
 ٥٨٨ (ت) و ٦٢٤ (ت)
- الأعشى الشاعر ٧٣٩ (ت)
 الأعشى ٢٤١ (ت) و ٢٨٦ (ت)
 و ٢٨٧ (ت) و ٣١٨ (ت) و
 ٣٥٩ (ت) و ٦٤٧
 أفلح بن حميد ٥٥٩ (ت)
 أكنم بن صيفي ٧٣٧ (ت)
 إمام الحرمين ٦٩ و ٢١٤ و ٤٩٠
 أمامة بنت أبي العاص ٥٢٥ (ت)
 أم حبيبة أم المؤمنين رضى الله
 عنها ٧٠٠
 أم سلمة أم المؤمنين رضى الله
 عنها ١٤٥ و ٤٦٦ (ت) و ٥٠٠
 و ٥٠١ و ٧٠٢ (ت)
 أم الفضل رضى الله عنها ٧١٦
 الأمير الباني ٢٤٦ (ت)
 أمين محمد السيد ٥٢
 أنس بن سيرين ٤٧٦ (ت)
 أنس بن مالك رضى الله عنه ٧٤

- ١٣٥ و ١٤٣ (ت) و ١٤٤ (ت)
 و ١٤٥ (ت) و ٢٨٥ (ت) و
 ٢٩٦ (ت) و ٣٠٠ (ت) و
 ٣٠١ (ت) و ٣١٩ (ت) و
 ٣٢١ (ت) و ٣٢٣ (ت) و
 ٣٢٤ (ت) و ٤٣١ و ٤٦٢ (ت)
 و ٥٤٠ (ت) و ٥٤٣ (ت) و
 ٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٣ (ت) و
 ٦٧٤ (ت).
- أبيوب السخنياني ١٤٣ (ت) و
 ٤٦٦ (ت) و ٥٣٥ (ت) و
 ٥٤٣ (ت) و ٧٤٧ (ت)
 أبيوب الصابر غنية السلام ٦٥٧
 أبيوب العراقي ٥٨١ (ت)

(ب)

- الباقر (أنظر محمد بن علي)
 البحري ٦٧٠
 بحر العلوم (أنظر عبد العلي)
 البخاري الإمام (محمد بن إسماعيل
 ٨ و ١٥٢ (ت) و ١٥٣ (ت)
 و ١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و
 ١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و
 ١٦٤ (ت) و ١٧٠ (ت) و
 ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ (ت)
 و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ (ت) و
 ١٨٥ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١
 الأوزاعي ١٤٣ (ت) و ١٤٤
 (ت) و ٢٤١ (ت) و ٣٢٠
 (ت) و ٤٨٩ و ٥٨٧ (ت) و
 ٦١٧ (ت) و ٦١٩ (ت) و
 ٦٢١ (ت) و ٦٨٩ (ت) و
 ٧٣٦ (ت) و ٧٥٢ (ت) و
 ٧٥٦ (ت) و ٧٥٨ (ت)
 أويس القرني ٧٤٢ (ت) و ٧٤٣
 (ت)
 أبيوب بن محمد الوزان ٥٥٩ (ت)

و ١٩٣ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ (ت) و ٦٩٠ (ت) و ٧٠٧ و ٧٠٩ و
 و ١٩٩ (ت) و ٢٠٠ و ٢١٣ و ٧١٨ (ت) و ٧٢٠ (ت) و
 ٢١٤ و ٢٢٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ (ت) و ٧٢١ (ت) و ٧٢٢ (ت) و
 و ٢٤١ (ت) و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٧٢٣ (ت) و ٧٢٤ (ت) و
 ٢٤٤ (ت) و ٢٤٥ و ٢٤٧ و ٧٢٥ (ت) و ٧٢٦ (ت) و
 (ت) ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥٤ و ٧٢٧ و ٧٣٠ و ٧٣١ (ت) و
 ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٧٣٢ (ت) و ٧٣٣ (ت) و
 ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٧٣٤ (ت) و ٧٤٢ (ت) و
 ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٧٤٣ و ٧٤٦ (ت) و ٧٥١ (ت)
 و ٢٦٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٧٦٠ و ٧٦١
 ٢٩٣ (ت) و ٢٩٦ (ت) و ٢٩٧ (ت) و ٢٩٨ (ت) و
 ٣٠١ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٨ و ٤٥٥ و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٩ (ت)
 ٣١٤ و ٣١٨ (ت) و ٣٣٥ و ٤٦٠ (ت) و ٤٦١ (ت) و
 و ٣٤٤ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٨٠
 و ٣٥٤ و ٣٥٦ و ٣٥٨ (ت) و ٤٧٧ (ت)
 ٣٥٩ (ت) و ٣٦٠ (ت) و ٣٧٧ و ٤٧٨ (ت) و ٤٧٩ (ت)
 ٣٩٥ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤١٠ و ٤٣٣ و ٤٧٦
 ٤٥٩ (ت) و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥١٠ و ٥٧٦ و ٥٧٧
 ٥٦١ و ٦١٢ (ت) و ٦١٣ (ت) و ٦١٤ (ت) و ٦١٥ (ت) و ٦١٦ (ت) و ٦١٧ (ت) و ٦١٨ (ت) و ٦١٩ (ت) و ٦٢٠ (ت) و ٦٢١ (ت) و ٦٢٢ (ت) و ٦٢٣ (ت) و ٦٢٤ (ت) و ٦٢٥ (ت) و ٦٢٦ (ت) و ٦٢٧ (ت) و ٦٢٨ (ت) و ٦٢٩ (ت) و ٦٣٠ (ت) و ٦٣١ (ت) و ٦٣٢ (ت) و ٦٣٣ (ت) و ٦٣٤ (ت) و ٦٣٥ (ت) و ٦٣٦ (ت) و ٦٣٧ (ت) و ٦٣٨ (ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٤٠ (ت) و ٦٤١ (ت) و ٦٤٢ (ت) و ٦٤٣ (ت) و ٦٤٤ (ت) و ٦٤٥ (ت) و ٦٤٦ (ت) و ٦٤٧ (ت) و ٦٤٨ (ت) و ٦٤٩ (ت) و ٦٥٠ (ت) و ٦٥١ (ت) و ٦٥٢ (ت) و ٦٥٣ (ت) و ٦٥٤ (ت) و ٦٥٥ (ت) و ٦٥٦ (ت) و ٦٥٧ (ت) و ٦٥٨ (ت) و ٦٥٩ (ت) و ٦٦٠ (ت) و ٦٦١ (ت) و ٦٦٢ (ت) و ٦٦٣ (ت) و ٦٦٤ (ت) و ٦٦٥ (ت) و ٦٦٦ (ت) و ٦٦٧ (ت) و ٦٦٨ (ت) و ٦٦٩ (ت) و ٦٧٠ (ت) و ٦٧١ (ت) و ٦٧٢ (ت) و ٦٧٣ (ت) و ٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ (ت) و ٦٧٦ (ت) و ٦٧٧ (ت) و ٦٧٨ (ت) و ٦٧٩ (ت) و ٦٨٠ (ت) و ٦٨١ (ت) و ٦٨٢ (ت) و ٦٨٣ (ت) و ٦٨٤ (ت) و ٦٨٥ (ت) و ٦٨٦ (ت) و ٦٨٧ (ت) و ٦٨٨ (ت) و ٦٨٩ (ت) و ٦٩٠ (ت) و ٦٩١ (ت) و ٦٩٢ (ت) و ٦٩٣ (ت) و ٦٩٤ (ت) و ٦٩٥ (ت) و ٦٩٦ (ت) و ٦٩٧ (ت) و ٦٩٨ (ت) و ٦٩٩ (ت) و ٧٠٠ (ت) و ٧٠١ (ت) و ٧٠٢ (ت) و ٧٠٣ (ت) و ٧٠٤ (ت) و ٧٠٥ (ت) و ٧٠٦ (ت) و ٧٠٧ (ت) و ٧٠٨ (ت) و ٧٠٩ (ت) و ٧١٠ (ت) و ٧١١ (ت) و ٧١٢ (ت) و ٧١٣ (ت) و ٧١٤ (ت) و ٧١٥ (ت) و ٧١٦ (ت) و ٧١٧ (ت) و ٧١٨ (ت) و ٧١٩ (ت) و ٧٢٠ (ت) و ٧٢١ (ت) و ٧٢٢ (ت) و ٧٢٣ (ت) و ٧٢٤ (ت) و ٧٢٥ (ت) و ٧٢٦ (ت) و ٧٢٧ (ت) و ٧٢٨ (ت) و ٧٢٩ (ت) و ٧٣٠ (ت) و ٧٣١ (ت) و ٧٣٢ (ت) و ٧٣٣ (ت) و ٧٣٤ (ت) و ٧٣٥ (ت) و ٧٣٦ (ت) و ٧٣٧ (ت) و ٧٣٨ (ت) و ٧٣٩ (ت) و ٧٤٠ (ت) و ٧٤١ (ت) و ٧٤٢ (ت) و ٧٤٣ (ت) و ٧٤٤ (ت) و ٧٤٥ (ت) و ٧٤٦ (ت) و ٧٤٧ (ت) و ٧٤٨ (ت) و ٧٤٩ (ت) و ٧٥٠ (ت) و ٧٥١ (ت) و ٧٥٢ (ت) و ٧٥٣ (ت) و ٧٥٤ (ت) و ٧٥٥ (ت) و ٧٥٦ (ت) و ٧٥٧ (ت) و ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩ (ت) و ٧٦٠ (ت) و ٧٦١ (ت) و ٧٦٢ (ت) و ٧٦٣ (ت) و ٧٦٤ (ت) و ٧٦٥ (ت) و ٧٦٦ (ت) و ٧٦٧ (ت) و ٧٦٨ (ت) و ٧٦٩ (ت) و ٧٧٠ (ت) و ٧٧١ (ت) و ٧٧٢ (ت) و ٧٧٣ (ت) و ٧٧٤ (ت) و ٧٧٥ (ت) و ٧٧٦ (ت) و ٧٧٧ (ت) و ٧٧٨ (ت) و ٧٧٩ (ت) و ٧٨٠ (ت) و ٧٨١ (ت) و ٧٨٢ (ت) و ٧٨٣ (ت) و ٧٨٤ (ت) و ٧٨٥ (ت) و ٧٨٦ (ت) و ٧٨٧ (ت) و ٧٨٨ (ت) و ٧٨٩ (ت) و ٧٩٠ (ت) و ٧٩١ (ت) و ٧٩٢ (ت) و ٧٩٣ (ت) و ٧٩٤ (ت) و ٧٩٥ (ت) و ٧٩٦ (ت) و ٧٩٧ (ت) و ٧٩٨ (ت) و ٧٩٩ (ت) و ٨٠٠ (ت) و ٨٠١ (ت) و ٨٠٢ (ت) و ٨٠٣ (ت) و ٨٠٤ (ت) و ٨٠٥ (ت) و ٨٠٦ (ت) و ٨٠٧ (ت) و ٨٠٨ (ت) و ٨٠٩ (ت) و ٨١٠ (ت) و ٨١١ (ت) و ٨١٢ (ت) و ٨١٣ (ت) و ٨١٤ (ت) و ٨١٥ (ت) و ٨١٦ (ت) و ٨١٧ (ت) و ٨١٨ (ت) و ٨١٩ (ت) و ٨٢٠ (ت) و ٨٢١ (ت) و ٨٢٢ (ت) و ٨٢٣ (ت) و ٨٢٤ (ت) و ٨٢٥ (ت) و ٨٢٦ (ت) و ٨٢٧ (ت) و ٨٢٨ (ت) و ٨٢٩ (ت) و ٨٣٠ (ت) و ٨٣١ (ت) و ٨٣٢ (ت) و ٨٣٣ (ت) و ٨٣٤ (ت) و ٨٣٥ (ت) و ٨٣٦ (ت) و ٨٣٧ (ت) و ٨٣٨ (ت) و ٨٣٩ (ت) و ٨٤٠ (ت) و ٨٤١ (ت) و ٨٤٢ (ت) و ٨٤٣ (ت) و ٨٤٤ (ت) و ٨٤٥ (ت) و ٨٤٦ (ت) و ٨٤٧ (ت) و ٨٤٨ (ت) و ٨٤٩ (ت) و ٨٥٠ (ت) و ٨٥١ (ت) و ٨٥٢ (ت) و ٨٥٣ (ت) و ٨٥٤ (ت) و ٨٥٥ (ت) و ٨٥٦ (ت) و ٨٥٧ (ت) و ٨٥٨ (ت) و ٨٥٩ (ت) و ٨٦٠ (ت) و ٨٦١ (ت) و ٨٦٢ (ت) و ٨٦٣ (ت) و ٨٦٤ (ت) و ٨٦٥ (ت) و ٨٦٦ (ت) و ٨٦٧ (ت) و ٨٦٨ (ت) و ٨٦٩ (ت) و ٨٧٠ (ت) و ٨٧١ (ت) و ٨٧٢ (ت) و ٨٧٣ (ت) و ٨٧٤ (ت) و ٨٧٥ (ت) و ٨٧٦ (ت) و ٨٧٧ (ت) و ٨٧٨ (ت) و ٨٧٩ (ت) و ٨٨٠ (ت) و ٨٨١ (ت) و ٨٨٢ (ت) و ٨٨٣ (ت) و ٨٨٤ (ت) و ٨٨٥ (ت) و ٨٨٦ (ت) و ٨٨٧ (ت) و ٨٨٨ (ت) و ٨٨٩ (ت) و ٨٩٠ (ت) و ٨٩١ (ت) و ٨٩٢ (ت) و ٨٩٣ (ت) و ٨٩٤ (ت) و ٨٩٥ (ت) و ٨٩٦ (ت) و ٨٩٧ (ت) و ٨٩٨ (ت) و ٨٩٩ (ت) و ٩٠٠ (ت) و ٩٠١ (ت) و ٩٠٢ (ت) و ٩٠٣ (ت) و ٩٠٤ (ت) و ٩٠٥ (ت) و ٩٠٦ (ت) و ٩٠٧ (ت) و ٩٠٨ (ت) و ٩٠٩ (ت) و ٩١٠ (ت) و ٩١١ (ت) و ٩١٢ (ت) و ٩١٣ (ت) و ٩١٤ (ت) و ٩١٥ (ت) و ٩١٦ (ت) و ٩١٧ (ت) و ٩١٨ (ت) و ٩١٩ (ت) و ٩٢٠ (ت) و ٩٢١ (ت) و ٩٢٢ (ت) و ٩٢٣ (ت) و ٩٢٤ (ت) و ٩٢٥ (ت) و ٩٢٦ (ت) و ٩٢٧ (ت) و ٩٢٨ (ت) و ٩٢٩ (ت) و ٩٣٠ (ت) و ٩٣١ (ت) و ٩٣٢ (ت) و ٩٣٣ (ت) و ٩٣٤ (ت) و ٩٣٥ (ت) و ٩٣٦ (ت) و ٩٣٧ (ت) و ٩٣٨ (ت) و ٩٣٩ (ت) و ٩٤٠ (ت) و ٩٤١ (ت) و ٩٤٢ (ت) و ٩٤٣ (ت) و ٩٤٤ (ت) و ٩٤٥ (ت) و ٩٤٦ (ت) و ٩٤٧ (ت) و ٩٤٨ (ت) و ٩٤٩ (ت) و ٩٥٠ (ت) و ٩٥١ (ت) و ٩٥٢ (ت) و ٩٥٣ (ت) و ٩٥٤ (ت) و ٩٥٥ (ت) و ٩٥٦ (ت) و ٩٥٧ (ت) و ٩٥٨ (ت) و ٩٥٩ (ت) و ٩٦٠ (ت) و ٩٦١ (ت) و ٩٦٢ (ت) و ٩٦٣ (ت) و ٩٦٤ (ت) و ٩٦٥ (ت) و ٩٦٦ (ت) و ٩٦٧ (ت) و ٩٦٨ (ت) و ٩٦٩ (ت) و ٩٧٠ (ت) و ٩٧١ (ت) و ٩٧٢ (ت) و ٩٧٣ (ت) و ٩٧٤ (ت) و ٩٧٥ (ت) و ٩٧٦ (ت) و ٩٧٧ (ت) و ٩٧٨ (ت) و ٩٧٩ (ت) و ٩٨٠ (ت) و ٩٨١ (ت) و ٩٨٢ (ت) و ٩٨٣ (ت) و ٩٨٤ (ت) و ٩٨٥ (ت) و ٩٨٦ (ت) و ٩٨٧ (ت) و ٩٨٨ (ت) و ٩٨٩ (ت) و ٩٩٠ (ت) و ٩٩١ (ت) و ٩٩٢ (ت) و ٩٩٣ (ت) و ٩٩٤ (ت) و ٩٩٥ (ت) و ٩٩٦ (ت) و ٩٩٧ (ت) و ٩٩٨ (ت) و ٩٩٩ (ت) و ١٠٠٠ (ت)

بشر بن الحاکم التيسابورى ١٩٨ (ت) و ١٥٥ (ت) و
 (ت) و ١٥٦ (ت) و ٢٩٢ (ت) و
 بشر بن الوليد ٥٩٤ (ت) و ٣٠٨ و ٣٢٦ (ت) و ٤٣٣ و
 بشر بن يحيى ٥٨٤ (ت) و ٦٨٣ و ٤٥٨ (ت) و ٤٦٣ (ت) و
 (ت) و ٤٧٨ (ت) و ٤٨٦ (ت) و
 بشر الحافى ٦٨٧ و ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت) و
 بشر (أو بشير) بن معاوية ١٤٥ و ٥٦٧ و ٥٦٩ و ٥٧٤ و ٥٧٥ (ت) و
 (ت) و ٥٩٤ (ت) و ٧٥٧ (ت)

(ت)

البغوى الإمام ١٥٥ (ت)
 بكار القاضي ٥٩٣ (ت)
 بكر بن عبدالله المزنى ٥٣٥ (ت)
 بلال رضى الله عنه ٧٤
 البلقينى الإمام ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦
 البويطى ٥٩١ (ت) و ٦٨٩ (ت)
 بهز بن أسد ٧٢٢ (ت)
 البياضى ٧٥١ (ت)
 البيضاوى ٣٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨
 البيهقى الإمام ١٤٣ (ت) و ١٥٢ (ت) و ١٥٣ (ت) و
 الترمذى الإمام أبو عيسى ٥٣ و ٥٦ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٧٥ و ٨٣
 (ت) و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٨ و ١١٧ و ١٢١ و
 ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٥ (ت) و ١٥٢ (ت) و ١٥٣ (ت) و

- ١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و ثابت أبو الإمام أبي حنيفة ٦٧٥
 ١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و ثابت البناني ١٤٣ (ت) و ١٤٤
 ٢٤٤ (ت) و ٢٩٧ (ت) و ٣١٨ (ت) و ٣٢٦ و ٣٧٤ و ٤٣٣
 ٤٣٦ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٦٧ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٦٩ و ٦٠٤
 (ت) و ٦١٢ (ت) و ٦٢٣ (ت) و ٦٧٥ و ٧٠٢ (ت)
 و ٧٣٢ (ت) و ٧٣٣ (ت) و الثفتازاني ٥ و ٨٨ و ١٦٩ و ٧٠٠ و ٧٦٦
 تقي الدين (علي بن عبد الكافي) السبكي
 شيخ الإسلام ٥٥٤ (ت) و ٥٥٥ (ت)

تميم الداري ٥٢٩ (ت)

(ث)

- ثابت بن الضحاك ٥٣٢ (ت)
 ثابت بن عجلان ٣٢٢ (ت)

- جابر الجعفي ٥٥٨ (ت) و ٥٥٩ (ت) و ٦٤٤ (ت) و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٩٠ (ت) و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٧١٧ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٤٢
 (ت) و ٧٤٣ (ت) و جبرئيل عليه السلام ٦٦
 جبير بن نفير ٥٣٥ (ت) و جرير بن عبد الحميد ٢٨٤ (ت)
 و ٧٢٢ (ت) و ٧٣٢ (ت) و جرير الشاعر ٣٢١
 جعفر بن الحسن ٦٨٠ و جعفر بن سهل ٥٨٣ (ت)
 جعفر بن عون ٢٩١ (ت) و ٧١٢
 جعفر بن محمد أبو عبد الله المعروف بالصادق ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٩ و ٢٠٢ و ٣٢١
 و ٤٧٤ و ٦٠٩ (ت) و ٦١٥ (ت) و ٦١٧ (ت) و ٦١٩ (ت) و ٦٢٣ (ت) و ٦٢٤ (ت) و ٦٤٢ (ت) و
 جمال الدين بن عبد الهادي (أنظر يوسف بن حسن)
 جمال الدين الزيلعي (أنظر الزيلعي الحافظ)
 جمال الدين المحدث ٣٩١ و ٣٩٤ و جنكز خان ٦٣٩ (ت)
 الجنيد البغدادي ٢٧ و ٣٨١ و ٦٨٦ و الجوزجاني (أنظر أبو سليمان الجوزجاني)
 جويرية (أم المؤمنين) رضي الله عنها ٧٠٠

جهنم بن صفوان ٧٥٢ (ت) و (ت) ٣١١ و ٣٤٣ و ٤٨٥
٧٥٧ (ت)

(ت) ٥١٠ و ٥٥٧ (ت) ٥٩٤

(ت) ٦١٣ (ت) ٦٤٧ و

٦٤٩ و ٧٠٠ و ٧١٩ (ت) و

٧٥٧ (ت) ٧٥٨ (ت)

حامد بن عمر البكراوى ١٩٨

(ت) ٤٥٥ (ت) ٤٥٧ و

(ت)

حبان بن مندل ٦٨٧

حبيب كاتب مالك ٢٤١ (ت)

٥٨٦ (ت)

الحجاج بن أرطاة ٥٠٥ و ٥٠٦

الحجاج بن المنهال ٥٢٢ (ت)

٥٤٨ (ت) ٥٥٠ (ت)

الحجاج بن يوسف الثقفى ١٦٢

(ت) ٥٣٧ (ت)

حرملة بن يحيى ٢٠٨ (ت) و

٥٩٥ (ت) ٦٧٥ و

(ح)

الحارث بن إدريس ٧٥٧ (ت)

الحارث بن عبيد المطلب ٥٩٩

(ت)

الحارث الأعور ٧٣٠ (ت)

حارثة بن مضرب ٥٤٥ (ت)

الحارثى (أنظر عبد الله بن محمد

الحارثى)

الحازمى الحافظ ١٢٣ و ٣٩٧ و

٣٩٨

حاطب رضى الله عنه ٥٣١ (ت)

الحاكم أبو عبد الله صاحب المستدرك

٨٣ (ت) ١١٣ (ت) ١٤٥ و

(ت) ٢٩٤ (ت) ٢٩٧ و

حرير بن عثمان ٧٤٦ (ت) ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٤ (ت) و

الحريفيش ٦٨٠ و ٦٨٢ و ٧١٥ (ت) ٧١٦ و ٧٠٥

الحسن بن علي الحلوانى ١٩٨

(ت) ٣٢٢ (ت)

الحسن بن علي العسكري ٦٢٨

(ت)

الحسن بن علي المرغينانى أبو المحاسن

٥٨٥ (ت)

الحسن بن عمارة ٢٨٤ (ت) و

٢٨٩ (ت) ٦٧٥ و

حسن بن محمد الخلال ٥٩١ (ت)

الحسن البصرى ١٤٥ (ت) و

٣١٧ (ت) ٤٣٢ و ٥٢٢ (ت)

٥٣٥ (ت) ٦١٧ (ت)

الحسان رضى الله عنها ٧ و ١٠٠

٢٠٢ و ٤٠٩ و ٥١١ و ٥٥٣ و

٦٥٩ و ٦٦٧ و ٦٦٩ و ٦٩٤ و

٦٩٨ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٩٥ و ٦٩٩ و

- الحسين بن الحسن أبوزيد الكندي
٦٨٣ (ت)
الحسين بن حميد ٧٣٩ (ت)
حسين بن عرفة ١٤٥ (ت)
الحسين بن علي بن أبي طالب رضي
الله عنها ٤٩ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٢ و
٢٦٢ (ت) و ٣٣٦ و ٤٢٣ (ت)
و ٤٧١ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٧ و
٦١٩ (ت) و ٦٢٠ (ت) و
٦٦٠ و ٦٦٢ و ٦٦٦ و ٧٠٢ و
٧٠٣ (ت) و ٧٠٤ (ت) و
٧٠٥ (ت) و ٧١٦
الحسين بن علي الصيمري أبو
عبدالله القاضي ٣١٥ (ت) و ٥٨١
(ت) و ٥٨٣ (ت) و ٥٨٤ (ت)
٥٩٢ (ت) و ٦٧١ و ٦٨٤ (ت)
حسين بن محمد الديار بكري
المالكي القاضي ١٨٠ (ت)
- حسين بن موسى بن جعفر ٧٢٨
(ت)
حسين بن يحيى البخاري
الزوندويستي الحنفي ١٨٧ (ت)
و ١٨٨ (ت)
الحصكفي ٧٣٢ (ت)
حفص بن غياث ٦٨٧
حفصة أم المؤمنين رضي الله
عنها ٧٠٠
الحكم بن عمير ١٤٥ (ت)
الحكم ٤٥٩ (ت) و ٤٦٠ (ت)
و ٤٦١ (ت)
الجلوافي ٤٦٨
حماد بن أبي حنيفة ٥٩٠ (ت)
و ٦٧٤ (ت)
حماد بن أبي سليمان ٥٧٦ (ت)
و ٦١٧ (ت) و ٦٧٤ (ت)
حماد بن زيد ١١٠ (ت) و ٢٨٦

- (ت) و ٢٨٧ (ت) و ٢٨٨
(ت) و ٢٩١ (ت) و ٢٩٣
(ت) و ٤٦٧ (ت) و ٥٨٨
(ت) و ٦٢١ (ت) و ٧٤٧
(ت)
حماد بن سلمة ٥٤٨ (ت) و
٥٥٠ (ت) و ٦٢١ (ت)
الحمادي ٣٢٠ (ت)
حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء
رضي الله عنه ٦٠٦ و ٧٥٦ (ت)
حمزة بن يوسف السهمي أبو القاسم
٣٢٤ (ت) و ٤٣٢
حمزة الزيات ٣٧٧ (ت)
حمزة (راوي سنن النسائي) ٧٢٩
(ت)
الحموي (راوي الصحيح) ٤٦٦
(ت)
الحموي (شارح الأشباه) ٦٩
حميد بن عبد الرحمن ٥٣٥ (ت)
حميد المكي ١٤٣ (ت) و ١٤٤
(ت) و ٥٤٣
الحميدي ١٥٣ (ت)
حنش ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٨
حواء رضي الله عنها ٧٤
- (خ)
خارجة بن زبيد (أحد الفقهاء
السبعة) ١١٣ و ٤٦٣ (ت) و
٥٥٩ (ت) و ٦١٦ (ت)
خالد بن أحمد الذهلي أمير "بخارا"
نائب الطاهرية ١٩٧ (ت) و
١٩٨ (ت) و ١٩٩ (ت)
خالد بن عبد الله القسري ٥٣٧
(ت)
خالد ٦٣ (ت)

الحنين الأول ٥٥٣

الحنين الثاني ٥٥٣

الحنينان ٥٥٢

الحريبي ٢٨٩ (ت) و ٦٧٩
(ت) و ٦٨٨

الخطابي الإمام ٢٠٤

الخطيب البغدادي أبو بكر ١٨٢
(ت) و ١٩٦ (ت) و ١٩٨

(ت) و ١٩٩ (ت) و ٢٠٠
(ت) و ٢٤٨ (ت) و ٢٨٤

و ٢٩٤ (ت) و ٢٩٨ (ت) و
٢٩٩ (ت) و ٣٠٠ (ت) و

٣٠١ (ت) و ٣٠٢ و ٣٢٤ (ت)
و ٥٨٨ (ت) و ٥٩٠ (ت) و

٥٩١ (ت) و ٥٩٦ و ٦٨٣ (ت)
و ٦٨٨ و ٧١٢ و ٧٢٦ (ت) و

٧٣٢ (ت)

الخطيب التبريزي ٧١٥

خلف بن أيوب ٦٨٦

خلف بن سالم أبو محمد السندي
١٨٢ (ت) و ١٨٣

الخلفاء الأربعة ٥١١ و ٦٠٢ و
٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦٥

خليقة بن موسى ٣٧٥

خليل أحمد السهاري بوري ٤٥٦
(ت)

الخليلي ٧٢٠ (ت)

الخوارزمي (أبو المؤيد محمد بن
محمود) ٢٤٨ (ت) و ٣٠٠

(ت) و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٣ و
٤٣٦ و ٥٩٠ (ت) و ٦٧٠

خيرون بن عيسى ٥٨١ (ت)

(د)

الدارقطني أبو الحسن الحافظ ٨٣

داؤد بن علي الإصبهاني المعروف
بالباهري ٦ و ٨ و ١٤٦ و ١٥٨

(ت) و ٢٣١ و ٢٧٨ و ٢٨١ و
(ت) و ١٥٩ (ت) و ١٦١ و

٢٨٤ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)
و ٢٨٧ (ت) و ٢٨٩ (ت) و

٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و
٢٩٣ (ت) و ٢٩٤ (ت) و

٢٩٥ (ت) و ٢٩٧ (ت) و
٣٠١ (ت) و ٣٠٢ (ت) و

٣٠٨ و ٣٢٤ (ت) و ٣٣٩ و
٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣

و ٥٦٢ (ت) و ٥٦٩ و ٥٨٥ (ت)
و ٥٩٥ (ت) و ٧٢٧ و ٧٣٢

(ت) و ١٥٥ (ت) و
٤٥٦ (ت)

داؤد بن الحصين ٧٣٨ (ت)

داؤد بن سليمان القزويني ٧٢٧
(ت)

(ذ)

ذوالبيدين رضي الله عنه ٢٠ و
٢١ و ٢٨ و ٣٠

ج - ۲

المسرخسى شمس الأئمة ١٧٨

۱۷۹ (ت) و ۱۸۱ (ت)

۳۱۶ (ت) ۳۱۱ و ۳۲۳

السروجي الحافظ ٢٨٥ (ت) و
٢٩٣ (ت)

السرى السقطى ٦٨٦

سعد بن ابراهيم ٥٣٧ (ت) و
٥٣٨ (ت)

سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه
٧٢ و ٥٣٦ (ت) و ٧٣٩ (ت)

سعد بن علي الخافظ ٧٣٣ (ت)

سعد بن لیث ۵۳۲ (ت)

سعد الدین التفٹازانی (انظر التفٹازانی)

السعدی ۶۵۰ (ت)

سعيد بن أبي عروبة ١٤٣ (ب)

سعيد بن أبي مريم ٥٨٨ (ت)

(س)

الساچی ۷۳۸ (ت)

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

۱۱۳ (ت) و ۱۱۴ (ت) و

۵۵۹ (ت) و ۶۱۷ (ت) و

سبط ابن الجوزی (أنظر يوسف
بن فرغل)

سَمْعُونُ التَّوْخِي ٥٤١ (ت)

السخاوى الحافظ (شمس الدين

محمد بن عبد الرحمن (١٨٠ ت)

298, 270, 279, 230,

(ت) ۴۲۹ و ۴۴۸ و ۷۳۲

السراج ٣٢٤ (ب)

٢ - ج

سعيد بن جبیر ۲۴۱ (ت) و، سفیان الثوري ۵۴ (ت) و ۱۱۰

٢٥٩ و ٥٣٥ (ت) و ٥٦١ (ت) و ١٥٣ (ت) و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٨٤

سعيد بن عبد العزيز التوحي ١٦ (ت) و ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت)

(ت) و ۲۹۰ (ت) و ۲۹۱ (ت) و

(ت) ۳۲۰ (ت) ۴۸۲ (ت) و

(ت) ۵۳۴ (ت) ۵۴۱ ۶۱۹ (ت) ۶۴۹ و ۶۷۴ (ت)

(ت) ۵۴۳ (ت) ۵۴۴ و ۶۷۵، ۶۷۶، ۶۷۷ و ۶۸۱ و

(ت) ۵۵۰، (ت) ۵۶۰، ۶۸۹ (ت)، ۷۱۲، ۷۲۹ (ت)

(ت) ۶۶۶ (ت) ۷۴۰

(ت) ۷۴۱ (ت)

شعبه: ۶۲۳ (ت) ۳۱۳

١٠٠٠

سعيد رضى الله عنه ١١ و ١٢ سلام الله اجمعى ١١١ (ب) و

سفیان بن عیینة ۱۴۳ (ت) و ۵۱۵ (ت)

٢٨٦ (ت) و ٣١٣ و ٣١٨ (ت) سليمان بن ابراهيم بن عيسى الدين

و ۵۹۱ (ت) و ۶۱۸ (ت) و العلوی ۱۵۳ (ت)

٦١٩ (ت) سليمان بن أبي شيخ ٦٧٥

- سليمان بن الأشعث السجستاني
(أنظر أبوداؤد السجستاني)
سليمان بن جابر ٦٨٣ (ت)
سليمان بن الربيع الفهري الكوفي
٧٥٧ (ت)
سليمان بن عبد القوي الطوق الحنبلي
٧٥٨ (ت)
سليمان بن عبد الملك ٥٥٩ (ت)
٦١١ (ت)
سليمان بن يسار ١١٣ و ٥١٩ (ت)
٥٣٤ (ت) و ٦١٦ (ت) و
٦١٧ (ت)
سليمان التيمي ٥٣٥ (ت) و
٥٤٦ (ت)
سماك بن حرب ٢٥٩
سمرة بن جندب رضى الله عنه
١٤٥ (ت)
السمعاني الحافظ (عبد الكريم
أبوسعبد) ١٥٧ (ت) و ١٧٩
(ت) و ١٨٥ (ت) و ٢٩٤
٢٢٥ و ٣٣٢ و ٣٤٦ و ٣٥٠ و
٢٥٨ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٣٠٨ و
٣٠٩ و ٣١٣ و ٣١٩ (ت) و
٢٥٤ (ت) و ٢٣٧ و ٢٤٧ (ت)
٢٥٤ (ت)
١٦٨ و ١٧١ و ١٧٣ و ١٧٧ و ٢١٤
٢١٥ و ٢١٨ و ٢٢٩ و ٢٣١ و
٢٣٣ و ٢٣٧ و ٢٤٧ (ت) و ٢٥٤
٢٥٨ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٣٠٨ و
٣٠٩ و ٣١٣ و ٣١٩ (ت) و
٢٥٤ (ت)

- ٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٧٤ و
٣٩٠ و ٣٩٣ و ٤١٢ و ٤٤٨ و
٥٠٨ و ٥٨٨ (ت) و ٥٩٠ (ت)
٥٩٥ (ت) و ٦١٣ (ت) و
٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥١ و ٦٧٣ (ت)
٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ و ٦٩٣ و
٧٣١ (ت)
٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٧٤ و
٣٩٠ و ٣٩٣ و ٤١٢ و ٤٤٨ و
٥٠٨ و ٥٨٨ (ت) و ٥٩٠ (ت)
٥٩٥ (ت) و ٦١٣ (ت) و
٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥١ و ٦٧٣ (ت)
٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ و ٦٩٣ و
٧٣١ (ت)
الشافعي الإمام (محمد بن إدريس)
٢٨ و ٣٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ١١٠
(ت) و ١٣٣ و ١٣٤ (ت) و
١٤٣ (ت) و ١٤٥ (ت) و
١٤٦ (ت) و ١٥١ و ١٥٢ (ت)
١٥٣ (ت) و ١٥٥ (ت) و
١٥٦ (ت) و ١٦٠ (ت) و
١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و
١٦٣ (ت) و ١٧٩ (ت) و
١٨٤ (ت) و ١٩٢ (ت) و ٢٠٨
٢٣٦ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)
٢٨٧ (ت) و ٢٨٨ (ت) و
٢٨٩ (ت) و ٣٠١ (ت) و
٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ (ت)
٣١٨ (ت) و ٣٢٨ و ٣٢٩ و
٣٥٥ (ت) و ٣٨٧ و ٣٨٨ و
٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٧ و ٤٤٢ (ت)
٤٤٤ (ت) و ٤٤٥ (ت) و
٤٧٠ و ٤٨٩ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و
٥٠١ و ٥٠٤ و ٥٠٧ و ٥١٢ و
٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت) و
٥٥٥ و ٥٥٦ (ت) و ٥٦١ و
٥٦٢ (ت) و ٥٦٣ و ٥٦٥ و
٥٦٨ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و
٥٧٤ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٨٦ (ت)
٥٨٨ (ت) و ٥٩١ و ٥٩٢ و
(ت) و ٥٩٣ (ت) و ٥٩٤

(ش)

- (ت) ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و شير أحمد العماني الديوبندي ٣٦٠
 ٦١٧ (ت) ٦١٨ و (ت) و (ت) ٤٦٠ (ت)
 ٦٢١ (ت) ٦٢٤ و (ت) و شرح القاضي ٥٣٥ (ت) و
 ٦٢٥ (ت) ٦٢٦ و (ت) و ٦٢٦ (ت)
 ٦٤٩ و ٦٦١ و ٦٦٣ و ٦٦٨ و شريث النخعي ١١٠ و ٢٨٤ (ت)
 ٦٧٤ (ت) ٦٧٥ و ٦٨٢ و ٦٨٩ و (ت)
 ٦٨٧ و ٦٨٩ (ت) ٦٩٤ و شعبة بن الحجاج ٦٣ (ت) و
 ٧٠٣ (ت) ٧١٥ و ٧٢٥ و ١٤٣ (ت) ٢٨٥ (ت) و
 ٧٢٦ (ت) ٧٤٤ و (ت) و ٢٨٦ (ت) ٢٩١ و (ت) و
 ٧٣٧ (ت) ٧٣٨ و (ت) و ٢٩٣ (ت) ٣١٣ و ٤٥٩ (ت)
 ٧٣٩ (ت) ٧٤٠ و (ت) و ٢٦٠ (ت) ٤٦١ و (ت) و
 ٧٤١ (ت) ٧٤٧ و (ت) و ٥٠٦ و ٥٤٥ (ت) ٦١٩ و (ت)
 ٧٥٢ (ت) ٧٥٨ و (ت) و الشعبي ٣٢٤ (ت) ٤٦٣ و (ت)
 ٧٥٩ (ت) ٧٦٠ و (ت) و ٥٣٥ (ت) ٥٤٣ و (ت) و
 ٧٦٥ (ت) ٥٤٥ (ت) ٥٥٨ و (ت) و
 ٥٥٩ (ت) ٥٧٦ و (ت) و ٧٣٤ (ت) ٧٤٠ و (ت)
 شاه آغا الخدي السندي ٤٢٣
 (ت)
 شاهين بن عبد الله ٧٦٦
 الشبلي ٢٧
 الشعراوي ٨ (ت) ١٠ و (ت)
 ٢٤ و ١٠٨ و ١٢٤ و ١٣١ (ت)

- ٢٠٥ (ت) ٣٠٣ و ٣٠٤ و الشوكاني صاحب "نيل الأوطار"
 ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣٢٠ (ت) ٧١٨ و (ت)
 ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٧ و شهاب الدين ٦٦٣
 ٣٢٥ و ٣٢٨ و ٣٤٢ و ٣٦٥ و شيان بن عبد الرحمن ١٤٣ (ت)
 ٣٦٨ و ٣٧٤ و ٤١١ و ٤١٣ و شيخ الإسلام ٢١٨ و ٢٧٨ و ٣٣٢
 ٤١٤ و ٤١٦ و ٤٣٧ و ٤٤٣ (ت) (راجع ابن حجر العسقلاني)
 ٥٥٣ (ت) ٥٥٤ و (ت) و الشميخان رضى الله عنهما ١٣٣ و
 ٥٦٥ (ت) ٥٧٠ و ٥٧١ و ١٣٤ و ٤٠٢ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و
 ٦٥٢ و ٦٤٦ و ٦٤٨ (ت) و ٦٠٢
 ٦٥٠ (ت) ٦٦٢ و ٦٦٣ و
 ٧٦٢ (البخاري مسلم) ٨٢
 ٨٤ و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٥ (ت) و
 ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٦٧ و شعيب الخريفيش
 ١٦٩ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٤١ (ت) شقيق البلخي ٦٨٦
 ٢٤٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٤ و شمس الأئمة (أنظر السرخسي)
 ٢٥٥ و ٢٥٧ و ٢٧٠ و ٢٧٨ و شمس الدين بن خلكان المؤرخ
 ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ (ت) (أنظر ابن خلكان)
 ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و شمس الدين السخاوي الحافظ
 ٣٢٦ و ٣٢٩ و ٣٣١ و ٣٣٢ (ت) (أنظر السخاوي)
 ٣٤٠ و ٣٤٣ و ٣٤٥ و ٣٤٧ و شمس الدين الفناوي ٦٥٢

ج - ٢

٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٢ و ٣٥٧ و جسدق حسن خان أبو الطيب
٣٥٨ (ت) و ٣٦٩ و ٣٩٦ و القنرجى ١٥٤ (ت) و ٢٩٥
٤٢٦ و ٤٤٤ (ت) و ٥٠٠ و (ت)
٥٨٠ و ٥٧١

الصفاني ٦٧٦

الشيرازى صاحب طبقات الفقهاء
١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و
٧٠٠

الصلت بن محمد أبوهمام ٧٢٠
(ت)

الصيرفى ١٤٧

(ص)

صالح بن الخليل ٧١٤

صالح بن محمد الأسدى ٦٧٥

صالح بن محمد جزرة ١٩٨ (ت)

صالح بن موسى الطالحي ٦١٣
(ت)

صدر الأئمة (راجع الموفق بن
أحمد المكي)

صدر الشريعة ٥ و ١١

صدقة المقابري ٦٨١

طارق بن شهاب ٤٨٢ (ت) و
٥٣٧ (ت)

(ط)

ج - ٢

(ع)

طالب الله جد معين ٤٥٠ (ت)

طالوت بن عباد ٦١٣ (ت)

طاؤس ١٢٠ و ٤٦٢ (ت) و

٥٣٥ (ت) و ٧٣٦ (ت)

طاهر الجزائرى ١٥٦ (ت)

الطبراني ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و

٨٠ و ٨٥ و ١٣٥ و ١٤٥ (ت)

و ٣٩٤ و ٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٧٦ و

٥٥٥ (ت) و ٧٠٠

الطحاوى الإمام (أبو جعفر أحمد

بن محمد) ٣٤ و ٣٩ و ٦٨ و ٧٥

و ٧٦ و ٧٨ و ٨٥ و ١٥٦ (ت) و

٢٥١ و ٢٥٢ و ٤٣٣ و ٥٠٥ و

٥٦٨ و ٥٨١ (ت) و ٥٨٢ (ت)

و ٥٩٥ (ت) و ٦٦٠ و ٧٢٩

الطحطاوى ١٠٨ (ت)

طلحة رضى الله عنه ٦٥٠ (ت)

الطلياسى ١١٢

عاصم بن أبى النجود ٤٦٢ (ت)

و ٦٧٤ (ت) و ٧٢٩ (ت)

عامر بن سليمان أبو أحمد الطائى

٧٢٧ (ت)

عامر بن شبل الجرمى ٤٨٦ (ت)

عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها

٢٢ و ١٤٥ (ت) و ١٨٢ (ت)

و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٩ (ت) و

٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٧ و ٤٩٩ و

٥٠٠ و ٥٠١ و ٥١٩ (ت) و

٥٣٤ (ت) و ٥٤١ (ت) و

٥٤٣ (ت) و ٥٥٩ (ت) و

٥٦٢ (ت) و ٥٦٨ (ت) و

٥٧٠ و ٦٥٩ و ٧٠٠

عباد بن العوام ٢٩١ (ت)

العباس بن الوليد ٥٨٦ (ت)

- عباس الدوري ٧٣٧ (ت) و - اللكنوى ١٨١ (ت) و ٢٢١
٧٤٢ (ت)
العباس رضى الله عنه ١٠٤ و
٦٠٦
عبر ٥٦٩
عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر
الغسانى ١٦ (ت)
عبد الباقي بن قانع ٦٢٨ (ت)
عبد بن حميد ٢٨٤ (ت)
عبد الجبار الهمداني القاضى ٧٠٤
(ت)
عبد الحق الدهلوى المحدث ٢٤٢
و ٣٥٨ و ٣٦٠ و ٣٩٢ و ٥٤٧ و
و ٥٤٨ (ت) و ٥٦٩
عبد الحكيم بن عبد الله ٥٥٠
(ت)
عبد الحميد بن عبد الرحمن ٦٨١
عبد الحى بن عبد الحليم الأنصارى
(ت) و - اللكنوى ١٨١ (ت) و ٢٢١
(ت) و ٢٩٠ (ت) و ٣٢٤
(ت) و ٤٧٩ (ت)
عبد الحى بن فخر الدين الحسى
اللكنوى ٢٢٠ (ت)
عبد الخالق تاج الدين بن أسد
٦٧٨ (ت)
عبد الرحمن بن أبى خاتم الرازى
١٦٣ (ت) ١٩٨ (ت) و
٥٨٨ (ت) و ٥٩٥ (ت) و
٧٢٠ (ت) و ٧٢٨ (ت)
عبد الرحمن بن أبى عميرة ١٦ (ت)
عبد الرحمن بن أبى ليلى ٤٥٥
(ت) و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٩
(ت) و ٤٦٥ (ت) و ٤٦١
(ت) و ٤٦٢ (ت) و ٥٣٥
(ت)
عبد الرحمن بن أبى الموال ٥٥٠
(ت)

- عبد الرحمن بن الأسود ٤٨١
عبد الرحمن بن خلدون المغربى
١٥٨ (ت)
عبد الرحمن بن داؤد الفارسى ٤٧٦
(ت)
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٥٣٤
(ت) و ٥٣٥ (ت) و ٧٣٨
(ت)
عبد الرحمن بن الضحاك ٥٣٧ (ت)
عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة
٦٧٨ (ت)
عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه
٥٣١ (ت)
عبد الرحمن بن القاسم ٦١٧ (ت)
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
السرخسى ٣٢٤ (ت)
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار
الرضى ٧١٤
عبد الرحمن بن مندة ٦٧٨ (ت)
عبد الرحمن بن مهدي ١٥٧ (ت)
و ١٨٣ (ت) و ٥٤٤ (ت) و
٥٥٧ (ت) و ٦١٩ (ت)
عبد الرحمن بن يزيد اللبى ٦٣
(ت) و ٥٣٥ (ت)
عبد الرحمن النصرى ٢٦٢
عبد الرحيم بن حبيب ٥٨٥ (ت)
عبد الرحيم بن عبد الصمد أبو
محمد المروزى ١٨٩ (ت)
عبد الرزاق ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧
(ت) و ٣١٨ (ت) و ٤٦٢
(ت) و ٥٦٨ و ٦٢٣ (ت) و
٦٧٤ (ت) و ٧٢٢ (ت)
عبد الرؤف المناوى ٧٢١ (ت)
عبد السلام بن صالح أبو الصات
الهروى ٦٢٤ (ت) و ٧٢٧ و
٧٢٨ (ت)
عبد الصمد القاضى ٦٧٨ (ت)

- عبد العزيز بن أبي رواد ٦٧٧ عبد الكريم أبو معشر الطبري
عبد العزيز بن أبي سلمة ٧٣٨ المقرئ الشافعي ٣٢٤ (ت)
(ت) عبد الله بن أبي أوفى رضي الله
عنه ٢١ و ٣١٩ (ت) و ٣٢٣ (ت)
عبد العزيز البنجاني صاحب
أطراف البخاري ٢٩٠ (ت)
عبد العزيز بن رفيع ٦١٤ (ت)
عبد العلي بحر العلوم اللكنوي
٢٨٧ (ت)
عبد الغني بن سعيد المصري
الحافظ ٢٩٤ (ت) و ٣٢١ (ت)
و ٣٢٢ (ت) و ٥٨٥ (ت)
عبد القادر الجيلاني محي الدين القطب
٣٧٤ و ٣٨٨ و ٧٦١ (ت) و
٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥
عبد القادر الشاذلي ١٣١ (ت)
عبد القادر القرشي ١٧٨ (ت)
و ١٧٩ (ت) و ١٨١ (ت) و
٢١٩- (ت) و ٣١٣ و ٦٦٣

- الزبيدي رضي الله عنه ٣٢٣ (ت)
و ٣٢٤ (ت)
عبد الله بن الحسين ٥٤٥ (ت)
عبد الله بن دينار ٥٩٣ (ت)
و ٥٩٤ (ت)
عبد الله بن ربيع ٥٢٢ (ت) و
٥٤٩ (ت) و ٥٥٩ (ت)
عبد الله بن الزبير رضي الله عنها
٤٦٤ و ٥٤٧
عبد الله بن زيد ٦٨٧
عبد الله بن سالم البصري ٥٢ و
٤٠٢
عبد الله بن سهل الحضرمي ٥٢٦
(ت)
عبد الله بن شداد ٢٨٤ (ت)
عبد الله بن شقيق ٨٩
عبد الله بن طاوس ٥٣٥ (ت)
عبد الله بن عامر ٣٣ (ت)
عبد الله الأمير بن عبد الرحمن بن
محمد الناصر ٧٣٧ (ت)
عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى
الطائي ٣٢٢ (ت)
عبد الله بن عبد الله بن عمر ٥٥٩
(ت)
عبد الله بن عبيد بن عمير ٥٣٥
(ت)
عبد الله بن عتبة بن مسعود
٥٣٥ (ت)
عبد الله بن عمر رضي الله عنها
(أنظر ابن عمر)
عبد الله بن الفضل أبو محمد
الحلي أخزي ١٨٧ (ت)
عبد الله بن الفضل ٥٨٩ (ت)
عبد الله بن المبارك (أنظر ابن
المبارك)
عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن
٥٥٤ (ت) و ٧٣٣ (ت)

- عبد الله بن محمد بن عثمان ٥٢٢ عبد الله بن وهب ٥٨٧ (ت)
 (ت) و ٥٤٩ (ت) عبد الله ٧٩
 عبد الله بن محمد بن يوسف عبد المجيد بن عبد العزيز بن
 ٧٤٢ (ت) أبي رواد ٦٧٠ (ت)
 عبد الله بن محمد الحارثي السبزموني عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد
 ١٩٣ (ت) و ٣١٥ (ت) و أبو سعد ٧٥٧ (ت)
 ٥٨٢ (ت) و ٥٨٣ (ت) و عبد الملك بن عبد العزيز بن
 ٥٨٤ (ت) و ٥٨٦ (ت) و جريج ٣١٨ (ت) و ٣١٩ (ت)
 ٦٧٠ (ت) و ٦٧٧ (ت) و ٣٢٢ (ت) و ٥٤٦ (ت) و
 ٦٩٢ ٥٧٦ (ت) و ٥٩٠ (ت) و
 عبد الله بن محمد الحلواني ٥٨١ ٦١٩ (ت) و ٦٧٥
 (ت) عبد الملك بن محمد الفقيه ٧٥٧
 (ت) عبد الله بن محمد المصري ٦٧٨
 (ت) عبد الله بن محمد ٦١٣ (ت)
 ٦٧١ (ت) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 (أنظر ابن مسعود)
 عبد الواحد ٤٧٨ (ت)

- عبد الوارث بن حسرون ٥٤٣ ٦٢٦ (ت)
 (ت) عتبة بن غزوان رضي الله عنه
 عبد الوارث بن سفيان ٧٣٧ (ت) ٥٣٦ (ت)
 عبد الوهاب بن الضحاك ٤١٧ عثمان بن أبي شيبة ٧٢٢ (ت)
 عبد الوهاب الشعرائي (راجع عثمان بن تهارو ١٦ (ت) و ١٧
 الشعراوى) ١٠٦ (ت) (ت)
 عبدان المروزي ٦٢٠ (ت) عثمان بن حنيف رضي الله عنه
 عبيد بن أبي قرة ٦٧٦ ٥٣٦ (ت)
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (أحد عثمان بن حيان المري ٥٣٧ (ت)
 الفقهاء السبعة) ١١٣ و ٥٤٣ عثمان بن خرزاد ٤٧٦ (ت)
 (ت) و ٦١٦ (ت) عثمان بن سعيد الدارمي ٦٩٠
 عبيد الله بن عمر القواريري ١٩٨ (ت)
 (ت) عبيد الله بن عمر ٥٤٣ (ت) و
 ٥٩٤ (ت) عبيد بن عمير ٥٣٥ (ت)
 عبيد بن مسلم ٦٧٠ (ت) و
 عبيدة السلمي ٥٣٥ (ت) و عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي
 الله تعالى عنه ٥٢ و ١٠٣ و ١٠٤
 و ١٤٤ (ت) و ١٤٥ (ت) و ٢٦١ و ٥١٩ (ت) و ٥٢٣ (ت)
 و ٥٣١ (ت) و ٥٣٢ (ت) و ٥٣٣ (ت) و ٥٣٤ (ت) و

- ٥٣٦ (ت) و ٥٤١ (ت) و
 ٥٤٣ (ت) و ٥٤٤ (ت) و
 ٦١٥ (ت) و ٦١٦ (ت) و
 ٦٢١ (ت) و ٦٢٦ (ت) و
 ٦٣٥ (ت) و ٦٤٨ (ت) و
 ٦٥٠ (ت) و ٧٢٦ (ت) و
 ٧٣٨ (ت)
 عثمان بن علي عروس العارفين
 ٧١٥
 عثمان بن عمر الضبي ٤٥٨ (ت)
 عثمان النبي ٥٨٦ (ت)
 العجلى ٥٠٥ و ٦٧٤ (ت) و
 ٧٢٥ (ت) و ٧٢٦ (ت)
 العلقي ٧٤
 العراقي (عبد الرحيم بن الحسين
 زين الدين) ١٤٦ (ت) و ٣٠٩
 و ٣١٩ (ت) و ٤٧٧ (ت) و
 ٤٧٨ (ت)
 عمرو بن الزبير (أحمد الفقهاء
 السبعة) ١١٣ و ٢٦١ و ٢٦٢ و
 ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٦١٦ (ت) و
 ٦١٧
 العزيز بن عبد السلام ١٤٩ و ٢١٨
 و ٣٩٤ و ٣٩٥
 عزة العطار الحسيني ٦٨٥ (ت)
 العسقلاني (راجع ابن حجر
 العسقلاني)
 العسكريين ٦٤٤ (ت) و ٦٨٩
 (ت) و ٦٩٠ (ت)
 عضد الدين الأيوبي ٧ و ٦٤٦
 و ٦٥٢
 عطاء بن أبي رباح ١١٠ (ت)
 و ١٢٠ و ٣١٣ و ٥٣٥ (ت) و
 ٥٤٣ (ت) و ٥٧٦ (ت) و
 ٦٧٤ (ت) و ٧٣٢ (ت) و
 ٧٤٤ (ت)
 عطاء الخراساني ٥٦٠ (ت)

- عفان ٤٥٧ (ت) و ٧٢٢ (ت)
 العقيلي أبو جعفر ٧٢٠ و ٧٢٢
 (ت) و ٧٢٧ و ٧٢٨ (ت)
 عكرمة ٢٥٩ و ٢٧٩ و ٦١٣ (ت)
 و ٧٢٩ (ت) و ٧٣٤ (ت) و
 ٧٤٠ (ت) و ٧٥٦ (ت)
 العلاء بن الحارث الشامي ٣٢٢
 (ت)
 علاء الدين البخاري ٧٦٦ و ٧٦٧
 علقمة بن قيس ٥٤ (ت) و ١١٠
 (ت) و ٥٣٥ (ت) و ٥٤١
 (ت) و ٥٤٣ (ت) و ٥٦٢ (ت)
 و ٦١٧ (ت)
 علقمة بن مرثد ٧٤٤ (ت)
 علي بن أبي طالب أمير المؤمنين
 رضي الله عنه ١٩ و ٢١ و ٢٢ و
 ٢٤ و ٤١ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٢ و ٥٤
 (ت) و ٧٩ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٤ و
 ٩٥ و ٩٦ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣
 و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٢٦ و ١٣٣ و
 ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٥ (ت) و
 ١٦٠ (ت) و ٢٠٢ و ٢١٢ و
 ٢٥٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ (ت) و
 ٢٩٧ (ت) و ٤٥١ (ت) و
 ٤٦٦ (ت) و ٤٨٠ و ٤٨٢ و
 ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٥٠٢ و ٥٢٧ (ت)
 و ٥٣٦ (ت) و ٥٤٠ (ت) و
 ٥٦١ (ت) و ٦١٥ (ت) و
 ٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت) و
 ٦٢٦ (ت) و ٦٣٥ (ت) و
 ٦٤٣ (ت) و ٦٤٦ و ٦٤٨
 (ت) و ٦٥٠ (ت) و ٦٥٩ و
 ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و
 ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٨ و
 ٦٦٩ و ٦٧٥ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و
 ٧٠١ و ٧٠٢ (ت) و ٧٢٦ (ت)
 و ٧٢٨ (ت) و ٧٣٨ (ت)

- على بن أبي يزيد الصدائي ٦٨٠ (ت) ٤٥٨
 على بن أحمد بن سعيد أبو محمد
 المعروف بابن حزم الظاهري ٨ و
 ٨٨ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٦ (ت)
 و ١٥٧ (ت) و ١٥٨ (ت) و
 ١٥٩ (ت) و ١٦٠ (ت) و
 ١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و
 ١٦٣ و ١٦٤ و ١٧١ و ١٧٢ و
 ١٧٣ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١٨ و
 ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٣٠٨ و ٣٣٥ و
 ٣٤٢ و ٣٥٣ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و
 ٤٣٥ و ٤٥٠ و ٤١٢ و ٥١٨ (ت)
 و ٥٢١ (ت) و ٥٣٩ (ت) و
 ٥٤١ (ت) و ٥٤٥ (ت) و
 ٥٤٨ (ت) و ٥٤٩ (ت) و
 ٥٥٠ (ت) و ٥٥١ (ت) و
 ٥٥٨ (ت) و ٥٦٢ (ت) و
 ٥٦٧ (ت) و ٧٠٨
 على بن أحمد بن عبدان أبو الحسن
 (ت) ٤٥٨
 على بن أحمد بن عيسى النهدي
 (ت) ٣٢٤
 على بن جعفر الصادق ٧٢٨ (ت)
 على بن حجر ١٩٨ (ت) و
 ٧٢٩ (ت)
 على بن الحسين (زين العابدين)
 ٢٠٢ و ٢٦١ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦
 و ٣٢٠ و ٦١٥ (ت) و ٦١٧ (ت)
 و ٦٢٢ (ت) و ٦٢٤ (ت) و
 ٦٤٣ (ت) و ٦٤٤ (ت) و
 ٦٦٢ و ٦٩٠ (ت)
 على بن سليمان الاخميمي ٥٩٤
 (ت) و ٥٩٥ (ت)
 على بن عبد العزيز ٥٢٣ (ت)
 و ٥٥٠ (ت)
 على بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن
 المعروف بابن المديني الحافظ
 (راجع ابن المديني)

- على بن عبد الله بن مبشر ٢٨٤
 (ت)
 على بن عمرو الجريري ٥٩١
 (ت)
 على بن محمد البزودي أبو الحسن
 فخر الإسلام ٢٠٦ (ت)
 على بن محمد أبو القاسم الشهير
 بابن كأس البخعي القاضي ٥٩١
 (ت) و ٥٩٦ (ت) و ٦٧٧ و
 ٧١٢ و ٧٦٠
 على بن مندل ٦٨٧
 على بن موسى الرضا ٦١٨ (ت)
 و ٦٢١ (ت) و ٦٢٤ (ت) و
 ٧٢٧ و ٧٢٨ (ت)
 على بن مهدي القاضي ٧٢٧ (ت)
 على بن وفا ٣٧٥
 على الحمصاني ٣٧٥
 على شير قانع ٦٠ (ت)
 على القاري ٤٣ و ٧٠ و ٧٥ و
 ١٣٥ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٧ و
 ٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ و
 ٢٧٥ و ٣٢٤ (ت) و ٣٤١ و
 ٣٩١ و ٤٠٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و
 ٤٨٣ و ٥٠٢ و ٥٠٩ و ٥١٦ و
 ٥٦٩ و ٧٣٢ (ت)
 على المرصفي ١٠ (ت)
 عمار بن ياسر رضي الله عنه ١٤٥
 (ت) و ٥٣٦ (ت) و ٥٤٥
 (ت)
 عمار بن عمير ٦٣ (ت) و
 ٥٧٠
 عمر بن إبراهيم ٥٨٣ (ت)
 عمر بن أبي عثمان الشمزي ٧٥٢
 (ت) و ٧٥١ (ت) و ٧٥٣
 (ت)
 عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي
 الله عنه ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٤١ و

- ٤٢ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ (ت) و ٧٣٩ (ت) و ٧٦٧
 ٨٧ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٤
 ١٤٤ (ت) و ٢٦١ و ٤٦٣
 (ت) و ٤٦٧ و ٤٨٢ و ٤٨٤
 ٥١٩ (ت) و ٥٢٣ (ت) و
 ٥٢٦ (ت) و ٥٢٧ (ت) و
 ٥٢٨ (ت) و ٥٢٩ (ت) و
 ٥٣٠ (ت) و ٥٣١ (ت) و
 ٥٣٢ (ت) و ٥٣٣ (ت) و
 ٥٣٤ (ت) و ٥٣٦ (ت) و
 ٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و
 ٥٤٤ (ت) و ٥٤٥ (ت) و
 ٥٤٨ (ت) و ٥٤٩ و ٥٥٠ (ت)
 ٥٦٢ (ت) و ٥٦٨ و ٦١٥
 (ت) و ٦١٦ (ت) و ٦٢١ (ت)
 و ٦٢٢ (ت) و ٦٢٦ (ت) و ٦٣٥
 (ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٤٨ (ت)
 و ٦٥٠ (ت) و ٦٦٠ و ٦٦١ و
 و ٦٦٣ و ٦٧٣ و ٧٢٦ (ت) و
- عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين
 ٥٢٢ (ت) و ٥٣٥ (ت) و
 ٥٣٧ (ت) و ٥٤٦ (ت) و
 و ٥٥٩ (ت) و ٥٦١ (ت) و
 ٦١٥ (ت) و ٧٢٦ (ت)
 عمر بن محمد بن يحيى ١٩٣
 عمر بن نجيم صاحب الزهر ١٨٦ و ٤٨٤
 عمران بن الحصين رضى الله عنه
 ٤٣٢
 عمران بن حطان ٧٤٦ (ت)
 عمران القصير ١٤٥ (ت)
 عمرو بن أبوب ٥٥٩ (ت)
 عمرو بن دينار ٧٨ و ٥٣٥ (ت)
 و ٧٢٩ (ت)
 عمرو بن سعيد ٥٣٧ (ت)
 عمرو بن شعيب ٣٢١ (ت) و
 و ٥٠١ و ٥٠٠

- عمرو بن العاص رضى الله عنه ٥٨٩ (ت)
 عيسى بن أبان ٥٩٣ (ت)
 عيسى بن أبي بكر الأيوبي ٣٠٠
 عيسى بن يونس ٧٢٩ (ت)
 عيسى عليه السلام ٥٠ و ١٠٥ و
 ١٠٦ و ٢٤٩ و ٢٥٦ و ٣٠٣ و
 ٣٨٦ و ٦٧٢ و ٦٨٤
 العيني (بدر الدين محمود الخافض)
 ٦٨ و ٦٩ و ٧٢ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨
 و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ و
 ٢٦١ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)
 و ٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و
 ٢٩٣ (ت) و ٢٩٤ (ت) و
 ٣٠٢ و ٣١٣ و ٣٢٤ (ت) و
 ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٨٧ و
 ٤٩٤ و ٥٠٣ و ٥٧٠ و ٦٦٦ و
 ٦٨٤ (ت) و ٦٨٧
 عمرو بن محمد بن الحسن المكتب
 ٤٧٦ (ت)
 عمرو بن مرة ٤٦٢ (ت)
 عمرو بن ميمون ٥٣٥ (ت)
 عمرو بن يحيى المازني ٥٣١ (ت)
 عمرة بنت عبد الرحمن ٥٦٨
 عويجة بن الرماح ٤٦٢ (ت)
 عياض القاضي ٣٧٧ (ت) و
- العزالي الإمام ٢٧ و ٦٩ و ٦١٤

(غ)

و ٥٠٣ و ٧٠٤ (ت) و ٧٦٥ و الفراء ١٥٥ (ت)

٧٦٦ القرزدي الشاعر ٣٢١ (ت)

غسان الكوفي ٧٤٩ و ٧٥٠ (ت) الفريابي ١٨٣ (ت) و ٧٢٠

و ٧٥١ (ت) و ٧٥٩ (ت) (ت)

الغلابي ٧٣٧ (ت) الفضل بن بسام ٥٨٣

الفضل بن خالد أبو معاذ ٧١٤

فضل الله التوربشتي ٣٢٤ (ت)

فضيل بن الحسين الجحدري أبو

كامل ٤٥٥ (ت)

فضيل بن عمرو ٤٧٨ (ت)

الفضيل بن عياض ٢٠٩ (ت)

و ٦٧٦ و ٦٨٦ و ٧١٢ و ٧١٦

فليح بن سليمان ٤٧٧

القناري العلامة ٦ و ١٠٤ و ١١٤

(ق)

القاسم بن أبي صالح الهمداني ٧٥٧

(ت)

قاسم بن اصبح ٥٤٤ (ت) و (ت) و ٥٥٩ (ت) و ٥٧٦

٧٣٧ (ت) (ت) و ٦١٦ (ت) و ٦١٧ (ت)

(ت) و ٦٤٣ (ت)

القاسم بن الحكم العربي ٥٨٨

(ت) و ٥٩٠ (ت)

القاسم بن سلام أبو عبيد ١٥٧

(ت) و ٢٠٨ (ت) و ٣١٥

(ت) و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٦ و ٤٩٧

(ت) و ٦٨٩ (ت) و ٧٢٥

(ت) و ٧٥٨ (ت)

القاسم بن غسان المروزي ٧٤٤

(ت) و ٧٤٥ (ت)

قاسم بن قطلوبغا الختلي الحافظ

زين الدين ٣٥٩ (ت) و ٤٣١

و ٤٣٥ و ٦٧٧ (ت)

القاسم بن محمد بن أبي بكر

(أحد الفقهاء السبعة) ١١٣ و ١٨٢

(ت) و ٤٦٦ (ت) و ٥٤١

القسطاني ٦٨ و ٧٠ و ١٧٧ و

٢٤٠ (ت) و ٢٤١ (ت) و

٢٦١ و ٣٢٤ (ت) و ٤٠٣ و

(ف)

فاطمة بنت قيس رضي الله تعالى

عنها ٥١

فاطمة الزهراء رضي الله تعالى

عنها ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٩٦

و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤

و ١١٨ و ٢٠٢ و ٣٣٦ و ٤٢٢ و

٥١١ و ٥٥٣ و ٦٠٧ و ٦٥٩ و

٦٦٩ و ٦٩٤ و ٧٠٢ (ت) و

٧١٦

فخر الدين الرازي ٣٦ و ١٦٩ (ت)

و ٢١٤ و ٦٤٦

٤٤٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ (ت) و ٤١٤

٦٦٦

الكردرى ٥٩٣ (ت)

قطب الدين الحلبي الحافظ ١٦٤

الكرمانى ٧٣ و ٣٩٤

(ت)

كعب بن عمرو الياهمى رضى الله

القفال ٧ و ٤٨٩

عنه ٤٧٦

القهمستانى ٦٩

كعب بن مالك رضى الله عنه

قيس بن سعد رضى الله عنه ٥٣٦

(ت) ٥٨٩

(ت)

الكلبي ٧٥٢ (ت)

قيس ٤٦٢ (ت) و ٥٤٥ (ت)

الكلبي ٦٦٠ و ٦٦١

(ك)

الكلينى ٦٩٨

الكوثرى (أنظر محمد زاهد

كادح بن الرحمة ٥٨٣ (ت)

الكوثرى)

كثير بن عبد الله بن عمرو بن

الكلباء ٤٥٣

عوف ٦١٣

الكرابيسى ١٥٥ (ت) و ٤١٧ و

٤١٨

الكرخى الإمام ١٦٦ و ٤١١ و

اللاقانى ٣٩٤

(ل)

ليث بن أبي سليم ٤٦٦ (ت) و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٨٨ و

الليث بن سعد ٥٢ و ٢٤٠ (ت)

٤٠٢ و ٤٣٣ و ٤٣٧ و ٤٤٥ (ت)

٣١٣ و ٣٢٠ (ت) و ٤٨٩ و

٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و

٦١٧ (ت) و ٦١٩ (ت) و

٤٩٧ و ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥٠٧ و

٦٢١ (ت) و ٦٨٧ و ٦٨٩ (ت)

٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ (ت)

٧٥٨ (ت)

٥٢٤ (ت) و ٥٣٣ (ت) و

(م)

٥٣٤ (ت) و ٥٣٧ (ت) و

٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و

٥٤٤ (ت) و ٥٤٩ و ٥٥١ و

مالك الإمام ١ و ٢ و ٣ و ٢٨ و

٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٧ (ت) و

٣٤ و ٤١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و

٥٥٨ (ت) و ٥٦٠ (ت) و

٥٦ و ٦٩ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و

٥٦٣ (ت) و ٥٦٥ و ٥٦٦ و

١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٠ و

٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٧٣ و ٥٧٦ (ت)

١٤٣ (ت) و ١٥٣ (ت) و

٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و

٢٠٨ (ت) و ٢٤٠ (ت) و

٥٨١ و ٥٨٢ (ت) و ٥٨٣ (ت)

٢٤١ (ت) و ٢٦١ و ٢٧٩ و

٥٨٤ (ت) و ٥٨٥ (ت) و

٢٨٠ و ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت)

٥٨٦ (ت) و ٥٨٧ (ت) و

٣٠٦ و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٨ و

٥٨٨ (ت) و ٥٨٩ (ت) و

(ت) و ٣٢٠ (ت) و ٣٢١ و

٥٩٠ (ت) و ٦١٢ (ت) و

- ٦١٧ (ت) و ٦١٨ (ت) و محارب بن دينار ٥٣٥ (ت)
 ٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت) و المحب الطبري ٦٤٧ و ٧١٦
 ٦٣١ و ٦٣٢ (ت) و ٦٥١ و محل ٤٨٧ (ت)
 ٦٥٢ و ٦٧٥ و ٦٨٩ (ت) و محمد اكرم النصر بوري السندی
 ٦٩١ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٥ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٤٢ و ٣٢٤ (ت)
 ٧٣٤ (ت) و ٧٣٨ (ت) و ٣٥٨ (ت)
 ٧٣٩ (ت) و ٧٤٠ (ت) و محمد أمين بن طالب الله التتوي
 ٧٤١ (ت) و ٧٤٢ (ت) و السندی ٦٠
 ٧٤٧ (ت) و ٧٥٢ (ت) و محمد أمين شاه التتوي
 ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩ (ت) و محمد أنور شاه الكشميري علامة
 ٧٦٠ (ت) و ٧٦٥
 مالك بن دينار ٧٣٥ (ت)
 المتوكل (الملك) ٥٦٧ (ت)
 مجالد بن ثور ١٤٥ (ت)
 مجاهد ٤٦٢ (ت) و ٤٧٨ (ت)
 ٥٣٥ (ت)
 مجد الدين ابن الظهير الشهير بابن
 الأربلي ٢١٨ (ت)
 ٧١٨ (ت) و ٧٢٥ (ت)
 ٧٥٤ (ت)

- محمد بن أبي أيوب الرازي ٧٥٧ عبد الخالق ٥٩٥ (ت)
 (ت) محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم
 محمد بن أبي بكر بن محمد بن ٥٤٥ (ت)
 عمرو بن حزم ٥٣٧ (ت) محمد بن أحمد بن محمد بن عمر
 محمد بن أبي الرجاء المؤدب ٦٧٨ الصوفي ٦٧٨ (ت)
 (ت) محمد بن أحمد بن محمد ٤٧٦
 محمد بن أبي زيد بن محمد يعرف (ت)
 بحكمته ٦٧٨ (ت) محمد بن أبي ليلى (أنظر ابن
 أبي ليلى) محمد بن أحمد الترمذي ١٥٢
 محمد بن أحمد بن حفص أبو عبد الله (ت)
 البخاري ١٩٣ (ت) محمد بن إدريس الشافعي (أنظر
 الشافعي الإمام)
 محمد بن أحمد بن عبد الهادي شمس الدين ٢٩٥ (ت) و ٢٩٧
 (ت)
 محمد بن أحمد بن علي الدقاق ١٨٢ (ت)
 (ت) محمد بن إسحاق الإصبهاني ٧١٩
 محمد بن أحمد بن عمرو بن (ت)

- محمد بن إسماعيل الإصفهاني ١٨٤ (ت)
 محمد بن إسماعيل البخاري (أنظر البخاري الإمام)
 محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ٥٨٣ (ت)
 محمد بن إسماعيل بن جعفر ٦٠٩ (ت)
 محمد بن إسماعيل ٧٠٤ (ت)
 محمد بن أيوب ٤٥٨ (ت)
 محمد بن بشار ٥٤٤ (ت)
 محمد بن بكر بن داسة ٧٣٣ (ت) و ٧٤٢ (ت)
 محمد بن جحادة ٣٢٢ (ت)
 محمد بن جرير الطبري ١٣٧ و ٥٨٦ (ت) و ٦٢٨ (ت) و ٦٩٠ (ت)
 محمد بن جعفر الصادق ٧٢٨ (ت) و ٥١٣ و ٥٦٠ (ت) و

- ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٩٠ (ت) و محمد بن رشيد ٥٨١ (ت)
 ٥٩١ و ٥٩٢ (ت) و ٥٩٣ (ت) محمد بن زفر بن عمر ١٨٧ (ت)
 ٥٩٤ (ت) و ٥٩٥ و ٥٩٦ و محمد بن زيد بن علي بن الحسين ٦٧٠
 ٥٩٧ (ت) و ٦٧٤ (ت) و محمد بن سابق ٧٥٧ (ت)
 ٦٧٥ و ٦٨٢ و ٦٨٩ (ت) و محمد بن سعيد بن نبات ٥٤٤ (ت)
 ٧٥٧ (ت) و ٧٥٨ (ت) محمد بن الحسن العسكري ٦٢٨ و ٦٦٧ و ٧٠٣ (ت)
 محمد بن الحسين الموصلي الأزدي ٧٣٦ (ت)
 محمد بن حميد ٥٥٩ (ت) محمد بن سلام البيهقي ١٨٦ (ت) و ١٨٧ (ت)
 محمد بن الحسين (أنظر محمد بن علي بن أبي طالب) محمد بن سيرين ٥٣٥ (ت) و ٦١٧ (ت)
 محمد بن خالد الصديقي ٣٧٣ محمد بن خلف المعروف بوكيع
 محمد بن علي بن أبي طالب ١١٩ (ت) محمد بن طاووس ١٨٦ (ت)
 محمد بن داود الظاهري ١٦٢ محمد بن طاهر ٢٠٠ (ت)

- محمد بن عبد الباقي الزرقاني ٥٨٨ (ت) ٦٢٤ (ت) و ٦٤٢ (ت) و
(ت) ٦٤٤ (ت) و ٦٥٩ (ت) و
محمد بن عبد السلام الخثني ٥٤٤ ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٤ و ٦٦٥
(ت) ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٧٠ و
محمد بن عبد الله بن حسن ٧٥٦ ٦٧٢ و ٦٩٠ (ت) و ٦٩٢ و
(ت) ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٧١٧ و ٦٢٧ و
٧٢٨
محمد بن عبد الله مهدي آخر
الزمان ٦٢٨ و ٧٠٣ (ت) و
٧٠٤ (ت)
محمد بن عجلان ٣٢٢ (ت)
محمد بن علي بن أبي طالب الشهير
بابن الخنفية ٤٧٤ و ٦٦٣ و ٦٦٤
و ٦٦٥ و ٦٦٦
محمد بن علي الباقر الإمام ٩٣ و
٩٦ و ٩٧ و ٢٠٢ و ٢٨٧ (ت)
و ٣٢١ و ٦٠١ و ٦١٥ و ٧١٧ و
٦١٨ (ت) و ٦١٩ (ت) و
٦٢١ (ت) و ٦٢٣ (ت) و
محمد بن فضيل ٥٨٣ (ت)

- محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري ٥٨٦
(ت) ١٦ (ت) و ١٩٦ (ت) و
١٩٧ (ت) و ٣١٨ (ت) و
٧٢٠ (ت)
محمد بن مزاحم أبو وهب ٦٧٥
محمد بن مسلمة ٥٣٠ (ت) و
٥٣١ (ت)
محمد بن معاوية الأحمر ٥٥٩
(ت) و ٧٣٣ (ت)
محمد بن ناصر بن محمد السلامي
أبو الفضل ٥٨١ (ت)
محمد بن نصر المروزي ١٩٨
(ت) و ٤٨٢ (ت) و ٤٨٧
(ت) و ٦٩٠ (ت)
محمد بن هارون البرقي ٧١٩
(ت)
محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي
٣٢٤ (ت)
محمد بن يحيى المصري ٥٨٧ (ت)
محمد بن يعقوب أبو العباس
الأصم ١٥٥ (ت) و ٥٩٣
(ت)
محمد بن يعلى زنبور ٧٤٤ (ت)
محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق
٧٥٧ (ت)
محمد بن يوسف بن الخضر بن
عبد الله الحلبي ١١٣ (ت)
محمد بن يوسف الصالح الحافظ
مؤلف السيرة الكبرى الشامية
٢٩٩ (ت) و ٦٧٠ و ٦٧٦ و
٦٨٨ و ٦٩٢ و ٧١٢ و ٧١٤

- ٧١٧ و ٧٣٠ و ٧٤٣ و ٧٦٠ و
٧٦٥ و ٧٦٦
محمد بنوفري ٣٧٥
محمد بارسا الخواجه ١٠٤ و ١٠٥
٢٤٩
محمد جبات السندی ٤٢٢ (ت)
٤٢٣ (ت) و ٧٦٨
محمد: احمد الكوثري ١٨٤ (ت)
٣٠٠ (ت) و ٣٢٤ (ت) و
٥٨٧ (ت) و ٥٨٩ (ت) و
٥٩١ (ت) و ٥٩٦ (ت) و
٦٨٤ (ت) و ٧٤٤ (ت) و
٧٤٥ (ت) و ٧٥١ (ت) و
٧٥٩ (ت)
محمد زكريا السهارنبوري ٣٢٣
(ت)
محمد شاه السديقي ٣٢٤ (ت)
محمد عابد السندی ٢٨٩ (ت)
٢٩٢ (ت) و
- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي
٥٩٤ (ت) و ٧٢٩ (ت) و
٧٣١ (ت) و ٧٤٦ (ت) و
٧٥٢ (ت)
محمد معين التسليم التتوي "صاحب
الدراسات" ٥٨ (ت) و ٤٥٠
(ت)
محمد هاشم بن عبد الغفور السندی
٥٨ (ت) و ٢٦١ (ت) و ٤٢٢
(ت)
محمد هاشم المجددي السندی ٤٢٢
(ت)
عمود بن غيلان ٧٣٢ (ت)
عمود بن ليبد رضى الله عنه ٧٤
عمود حسن خان التونكي ٥٣
(ت)
عبي الدين ابن العربي (أنظر ابن
العربي)

- ٣١٣ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٧ و
٧١٢
محمي الدين (راجع عبد القادر
الجيلاني شيخ المشايخ)
مروان بن الحكم ١٠٩ و ٢٦٠ و
٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٦
و ٢٦٧ و ٢٧٦ و ٣٤٤ و ٣٤٨
المزني ٤٥٣ و ٤٨٠ و ٥٩١ (ت)
٥٩٥ (ت) و ٦٨٩ (ت)
المزني أبو الحجاج ٢٨٩ (ت) و
٣٥٨ (ت) و ٦٧٨ (ت) و
٧٣٣ (ت)
مسدد بن عبد الرحمن ٧١٤
مسدد ١٨٣ (ت) و ٤٥٦ (ت)
و ٤٥٧ (ت) و ٤٥٨ (ت) و
٤٥٩ (ت) و ٤٦٢ (ت)
مسروق ٤٦٧ (ت) و ٥٣٥ (ت)
و ٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و
٥٦٢ (ت)
مسعر بن كدام الكوفي ١١٠ و
- ٣١٣ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٧ و
٧١٢
مسعود بن شيبة السندی ٥٧٥
(ت) و ٥٨٢ (ت)
مسلم بن الحجاج الإمام ٢٣ و ٢٤
و ١٤٣ (ت) و ١٥٢ (ت) و
١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و
١٥٦ (ت) و ١٧٠ (ت) و
١٨٣ (ت) و ١٩٦ و ٢٢٨ و
٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ (ت) و
٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و
٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و
٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و
٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و
٢٨١ و ٢٨٤ (ت) و ٢٩٦ (ت)
و ٢٩٧ (ت) و ٣٠١ و ٣٠٤ و
٣٠٥ و ٣٠٨ و ٣١٤ و ٣٤٤ و
٣٤٥ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٥٠ و
٣٥١ و ٣٥٤ و ٣٥٦ و ٣٥٨ (ت)

- و ٣٥٩ (ت) و ٤٠١ و ٤٠٠ (ت) و ١٥ و ١٦ و ١٧ (ت)
 ٤٥٤ و ٤٥٥ (ت) و ٤٥٦ (ت) و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣
 و ٤٥٧ (ت) و ٤٥٨ (ت) و ٢٤ و ٢٦٢ (ت) و ٢٩٧ (ت)
 ٤٦٠ و ٤٦٤ و ٤٦٩ و ٥٠٠ و ٥٠٢ و ٥٣٦ (ت) و ٦٤٧
 ٥٦١ و ٥٧٠ و ٦١٢ (ت) و ٦١٣ (ت) و ٧٠٧ و ٧٠٩ و
 ٧٢٢ (ت) و ٧٣٢ (ت) و ٧٣٣ (ت) و ٧٤٨ (ت)
 مسلم بن خالد الزنجي (ت) ٣٢٠ (ت)
 مسلم بن يسار (ت) ٥٣٥ (ت)
 مسلمة صاحب " الصلة " ٧٢٣ (ت) و ٧٢٤ (ت)
 مسلمة أبو العباس ٦٨٠
 مصروف بن عمرو ٤٧٨
 مطر بن ناجية ٤٦١ (ت)
 معاذ الرازي ٧١٥
 معاذ رضي الله عنه ٦١٦ (ت)
 معاوية رضي الله عنه ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ (ت)
 معمر ٧١٢
 مغلطاي الحافظ ٤١٤ و ٤١٥
 مغيرة بن شعبه رضي الله عنه ٤٦٣ و ٤٦٦ (ت) و ٥٣٦ (ت)
 المنقبلي ٧٤٥ (ت)
 مكحول ٤٨٧ (ت)

- مكرم بن أحمد (أبو بكر) ٥٨١ (ت) و ٧٢٧ و ٧٢٨ (ت)
 (ت) و ٥٨٣ (ت) و ٦٧١ (ت) و ٦٧٨ (ت)
 مكى بن إبراهيم ٦٧٤ (ت)
 ممشاد أبو بكر ٢٧
 المناوي ١٠٨ و ٦٧٩
 المنذرى الحافظ ٣٢٧ (ت) و ٥٠٠ ر ٦١٤ (ت)
 منصور بن المعتمر ٥٦٢ (ت) و ٦١٧ (ت)
 منصور أبو جعفر الخليفة ١١٠ و ٥٨٨ (ت) و ٧٦٠
 موسى بن أبي عائشة ٢٨٤ (ت)
 موسى بن جعفر الكاظم ٦٠٩ (ت) و ٦١٨ (ت) و ٦١٩
 (ت) و ٦٢٠ (ت) و ٦٢٣ (ت) و ٦٢٤ (ت) و ٦٧١ (ت)
 موسى بن عبد الرحمن بن مهدي ٦٨٤ (ت)
 موسى بن عقبة ٤٧٨
 موسى بن وردان ٤٨٦ (ت)
 الموفق بن أحمد المكي صدر الأئمة ٣٢٤ (ت) و ٥٨١ (ت) و
 ٥٨٢ (ت) و ٥٨٣٠ (ت) و ٥٨٤ (ت) و ٥٨٥ (ت) و
 ٥٨٦ (ت) و ٦٧١ (ت) و ٦٧٢ (ت) و ٦٧٣ (ت)
 المهدي بن التومرت ٧٠٤ (ت)
 المهدي ٧ و ٥٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و
 ١٧٢ و ٢٥٦ و ٣٦٨ و ٣٨٦ و ٤٨٥ و ٥٨٧ (ت) و ٥٨٨ (ت)
 و ٦٠٨ و ٦٦٧ و ٦٧٢ و ٧٠٢ (ت) و ٥٦٨
 مبرك ٥٦٨

٥٦٨ و ٦٤٨ (ت) و ٧٠٧ و
٧١٨ و ٧١٩ (ت) و ٧٢٠ (ت)
٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و
(ت) و ٧٣٣

نصر بن أحمد البغدادي ١٩٨
(ت) و ١٩٩ (ت)

نصر بن أحمد الكندي ١٩٨ (ت)
نصر بن أحمد المطوعي أبو منصور
(ت) و ٦٧٨

نصر بن علي ٢٨٩ (ت)

نصيب الشاعر ٧٤٠ (ت)

نصر بن شميل ١٥٥ (ت)

النصر بن محمد ٢٠٩ (ت) و
٥٨٤ (ت)

النظام (من المعتزلة) ٥ و ٧

النعمان بن بشير رضي الله عنه ١٤٥
(ت)

ميمون القداح ٧٠٤ (ت)

(ن)

نافع بن الأزرق ٧٤٥ (ت)

نافع بن جبير بن مطعم ٥٨٩ (ت)

نافع (مولى ابن عمر رضي الله
عنه) ٧٨ و ٨٠ و ٨١ و ٢٤٠

(ت) و ٢٤١ (ت) و ٢٤٢ (ت)
٢٤٣ (ت) و ٢٤٤ (ت) و ٢٤٥ (ت)

٢٤٦ (ت) و ٢٤٧ (ت) و ٢٤٨ (ت)
٢٤٩ (ت) و ٢٥٠ (ت) و ٢٥١ (ت)

٢٥٢ (ت) و ٢٥٣ (ت) و ٢٥٤ (ت)
٢٥٥ (ت) و ٢٥٦ (ت) و ٢٥٧ (ت)

النسفي ٤٣ و ١٦٨ و ٣١١

النسائي الإمام (أحمد بن شعيب)
١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و

١٥٦ (ت) و ٢٧٨ و ٢٨٠
٢٩٧ (ت) و ٢٩٨ (ت) و ٢٩٩ (ت)

٣١٨ (ت) و ٣٣٩ و ٣٤٣
٤٥٦ (ت) و ٤٥٧ (ت) و ٤٥٨ (ت)

النعمان بن ثابت (أنظر أبو حنيفة
الإمام) ٣٠٨ و ٣٢٤ (ت) و ٣٤٦ و
٣٤٠ و ٣٦١ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و

نعم بن عمرو ٢٠٩ (ت) و ٦٧٦

نوح بن نصر بن أحمد بن اسماعيل
الساماني ١٨٥ (ت)

نوح عليه السلام ٧٠١

نور الدين القلاوصي ٣٧٥

نور محمد النصر بوري ١٦ (ت)

النوري ١٥ (ت) و ٢٢ و ٢٣

٦٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٨١ و ٨٨

٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ١٢٢

١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣

١٨٠ (ت) و ٢١٣ و ٢١٤ و

٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٨ و ٢١٩ و

٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٣١ و ٢٣٢ و

٢٣٣ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٥١ و

٢٥٤ و ٢٥٨ و ٢٦٦ و ٢٦٨ و

٢٧١ و ٢٧٣ و ٢٩٤ (ت) و

واصل بن عطاء ٧٥٣ (ت)

لواندي (راجع شمس بن عمر)

وائل بن حجر رضي الله عنه

٤٧٦

وكيع بن الجراح ١٥٧ (ت) و

١٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت) و

٢٨٧ (ت) و ٢٩١ (ت) و

٣١٣ و ٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت)

٦٧٤ (ت) و ٦٨٦ و ٦٨٧

(ه)

الوليد بن عبد الملك ٥٤٦ و ٦١١ هشام بن عروة ٦١٧ (ت)
(ت) هشام الخليفة ٥٤٦ (ت)

الوليد بن مسلم ١٤٣ (ت) و هشيم بن بشير ٢٩١ (ت) و
١٤٤ (ت) و ١٤٥ (ت) و ٢٩٢ (ت) و ٦١٩ (ت)
٤٨٦ (ت)

ولي الدين العراقي ٣٢٤ (ت) و ٤٤١ (ت) و ٤٥٨ (ت) و
٤٦٠ (ت)

ولي الله السدهلوي ٥٧ و ٥٩ و ١٣٧ و ١٥٤ (ت) و ٢٤٧ (ت)
٢٤٨ (ت) هارون الساطان ١٨ (ت)
الهمداني ٦٧٧

هولاكو خان ٦٣٩ (ت)

(٤)

هارون بن اسحاق الهمداني ١٩٨

(ت)

هارون السندی ٣٧٤

هاشم ٥٥٣ (ت)

الهروي ٢٩٩ (ت)

هشام بن سليمان ٦١٣ (ت)

يحيى بن سعيد الأنصاري ٥٣٧ يزيد الرقاشي ٦١٣ (ت)
(ت) و ٦١٧ (ت) يزيد ٥٤٦ (ت)

يحيى بن سعيد القطان ١٥٧ (ت) و ٣١٣ و ٤٧٧ و ٥٠٦ (ت) و
٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت) و ٦٧٥ و ٦٨٧ و ٧٤٣ (ت)

يحيى بن الضريس ٦٧٦ يوسف بن حسن الشهير بابن
عبدالمهدي الحنبلي الحافظ جمال الدين

٢٨٥ (ت) و ٢٩٣ (ت) و ٢٩٨ (ت) و ٦٧٣ (ت)

يوسف بن الصباغ ٧١٥

يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر النمرى المالكي ٥٦ (ت)

١٤٣ (ت) و ١٤٤ (ت) و ١٤٦ (ت) و ١٥٦ (ت) و
١٨٢ (ت) و ١٨٤ (ت) و ٢٩١ (ت) و ٢٩٢ (ت) و
٣٢٣ (ت) و ٥٤٣ (ت) و ٥٥٤ (ت) و ٥٨٦ (ت) و
٥٨٧ (ت) و ٥٨٩ (ت) و ٥٩٠ (ت) و ٦١٣ (ت)

يزيد بن ابراهيم التستري ٥٢٢ (ت)

يزيد بن هارون الواسطي ١٥٧ (ت) و ٣١٨ (ت) و ٦٧٤ (ت)

(٥)

اليافعي ٢٧ و ٣٢٤ (ت)

يحيى بن آدم ٢٠٩ (ت)

يحيى بن أبي بكير ٦١٧ (ت) و ٧٣٦ (ت)

يحيى بن زكريا بن أبي رائدة ٦٨٧

فهرس الأمكنة

ج - ٢

١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ (ت) و
 ٢٠٠ و ٢٠٧ (ت) و ٥٨٥ (ت)
 ٧٤٦ (ت)
 بشاور ٦٣١ (ت)
 البصرة ١٨٢ (ت) و ١٨٤ (ت)
 ٣١٩ (ت) و ٣٢٠ (ت) و
 ٥٢٠ (ت) و ٥٣٦ (ت) و
 ٥٤٤ (ت) و ٥٤٩ و ٥٥٤ (ت)
 ٥٥٥ و ٥٥٦ (ت)
 بغداد ١١٠ و ١٦٢ (ت) و ١٨٣
 (ت) و ١٨٦ (ت) و ١٩٦
 (ت) و ١٩٩ (ت) و ٢٠٠
 (ت) و ٥٣٧ (ت) و ٥٥٤
 (ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٦٣ و
 ٧٢٨ (ت)

أحد ٥٠٨
 اسفند ماشه ١٨٨ (ت)
 أشبيلية ١٦١ (ت)
 إصبهان ٥٨٢ (ت)
 إفريقية ٥٤١ (ت)
 الأندلس ١٥٨ (ت) و ١٦٢
 (ت)
 الأيلة ٥٢٢ (ت)
 باريز ١٨٧ (ت)
 تاران ٦٠ (ت)
 بخارا ١٧٨ و ١٧٩ (ت) و ١٨٠
 (ت) و ١٨١ (ت) و ١٨٢ و
 ١٨٣ و ١٨٦ (ت) و ١٨٩ (ت)
 و ١٩١ (ت) و ١٩٦ (ت) و

- ٧٤ -

ج - ٢

٦٤٨ (ت) و ٧٣٣ (ت) و
 ٧٣٥ (ت) و ٧٣٧ (ت) و
 ٧٤٠ (ت) و ٧٦٥
 يوسف بن عمرو ٥٨١ (ت)
 يوسف بن فرغل أبو المظفر
 جمال الدين البغدادي المعروف
 بسبط بن الجوزي ٢٤٨ (ت)
 و ٣٠٠ (ت) و ٦٨٨
 يوسف عليه السلام ٧٤٩ (ت)
 يونس بن عبد الأعلى ٥٥٣ (ت)
 و ٧٠٣ (ت)
 يونس بن عبيد ٥٣٥ (ت)
 اليونيني الحافظ ٥٠٢ و ٥٠٣

بیر جهندو ٢٢١ (ت) و ٢٨٩
(ت) و ٣٥٨ (ت) و ٦٧٤
(ت)
بيروت ٥٥ (ت)
تنه ٦٠ (ت)
تل أبي حفص ١٨٦ (ت)
تندو سائين داد ٤٢٢ (ت) و
٤٢٣ (ت)
تندو محمد خان ٤٢٢ (ت)
الحجاز ٥٤ (ت) و ٥٥ (ت)
و ١٥٧ (ت) و ١٨٣ (ت) و
١٨٥ (ت) و ١٨٧ (ت) و
١٨٩ (ت) و ١٩٠ (ت) و
٥٢٢ (ت) و ٥٥٣ (ت) و
٥٥٦ (ت) و ٥٥٧ (ت) و
٥٦٢ (ت) و ٥٦٣ (ت) و ٥٧١ (ت)
و ٥٧٥ (ت) و ٥٩٣ (ت) و
٧٠٩ و ٧١٠ و ٧٤٠ (ت)
خيدرآباد الدكن ١٨٧ (ت) و
٢٩٩ (ت) و ٥٨٢ (ت) و
٥٩٦ (ت)
خيدرآباد السند ١٨٧ (ت) و
٢٢١ (ت) و ٢٨٩ (ت) و
٤٤١ (ت)
خراسان ١٨٨ (ت) و ١٩٨
(ت) و ٥٦٠ (ت) و ٦٣٩
(ت) و ٧٢٣ (ت) و ٧٢٤
(ت) و ٧٥٦ (ت)
خرتنگ ١٩٨ و ١٩٩ (ت)
خيبر ٥١٠
خيزاخز ١٧٩ (ت) و ١٨٥
(ت)
درحقره ١٨٥ (ت)
دمشق ٥٩٠ (ت) و ٧١٩ (ت)
دهلي ٢٩٥ (ت) و ٤٧٧ (ت)
الرملة ٧١٩ (ت)

روباہ ٦٠ (ت)
الري ١٩٨ (ت) و ٦٧٤ (ت)
و ٧٢٠ (ت)
سامرا (سرمين رأى) ٦٢٨ (ت)
و ٦٣٠ (ت) و ٦٦٧
سجستان ٢٠٠ (ت)
سمرقند ١٩٠ (ت) و ١٩٨ و
١٩٩
السند ٣٨٨ و ٤٢٢ (ت) و ٤٢٣
(ت) و ٤٤١ (ت) و ٤٩٨ و
٧١٦ و ٧٦٥
سوق بني قينقاع ٢٠
الشام ٣٢٠ (ت) و ٥٢٠ (ت)
و ٥٣٥ (ت) و ٥٣٦ (ت) و
٥٣٧ (ت) و ٥٤٤ (ت) و
٥٤٦ (ت) و ٥٥٤ (ت) و
٥٥٥ (ت) و ٥٥٦ (ت) و
٥٨٧ (ت) و ٦٣٩ (ت) و
٧٤٠ (ت)
صفين ١٦٠ (ت)
الطابة الطيبة (انظر المدينة
المنورة)
العراق ٥٤ (ت) و ٥٥ (ت)
و ١٥٧ (ت) و ١٨٣ (ت) و
١٨٥ (ت) و ١٨٧ (ت) و
١٨٩ (ت) و ١٩٠ (ت) و
٣٢٢ (ت) و ٥٣٠ (ت) و
٥٣٧ (ت) و ٥٥٣ (ت) و
٥٥٧ (ت) و ٥٥٨ (ت) و
٥٦٢ و ٥٨٤ (ت) و ٥٨٧ (ت)
و ٥٩٣ (ت) و ٥٩٧ (ت) و
٦٣٩ (ت) و ٦٦٠ و ٦٧٤ (ت)
العرج ٥٣٣ (ت)
عرفة ٦٣ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٨٦
فدك ١٠٣ و ١٠٤ و ٤٢٢
القاهرة ٥١٤ (ت) و ٥٥٤ (ت)
قرطبة ١٦٢ (ت)
قسطنطينية ٢٠٧ (ت) و ٥٩٥
(ت) و ٧٤٧ (ت)

فهرس الدراسات

- (الدراسة الأولى) فيما إذا خالفت
أقوال الفقهاء الأحاديث الصحيحة
(ذب ، ج - ١ ص ٢٠)
- (الدراسة الثانية) فيما يدل من
كلام الصحابة والسلف الصالحين
على الاعتصام بالسنة ، وحسن
أدبهم فيما سمعوا من الحديث ،
وتبريهم عند ذلك عن أقوالهم ،
وذم الراى ، وما يبدل على
تحريم صنع من يعمل بالرواية
على خلاف الحديث
(ذب ، ج - ١ ص ١٧٦)
- (الدراسة الثالثة) فيما يدل من
كلام المتأخرين على وجوب
ترك الرواية إذا خالفت الحديث
(ذب ، ج - ١ ص ٢٧٥)
- (الدراسة الرابعة) فى كلام بعض
الأجلاء من الحنفية وغير الحنفية مما
يصرح بمطلوب الباب ، وبأبى
الكلام فيه على عين المسئلة ، و
التنصيص بترك المذهب إذا خالف
الحديث الصحيح والنطق لها ، و
لتقدم من كلام الحنفية ما يحتاج إلى
الدبلى لكونه ألزم فى الحجة

ج - ٢

- ٦ -

- ٧٤٤ (ت) و ٧٥٥ (ت) و
٧٥٨ (ت) و ٧٦١ (ت)
مقابر الخيزران ٦٨١
مكة المكرمة ٢٢ و ١٩٢ و ٢٤٤
(ت) و ٣٢٠ (ت) و ٥٠٨ و
٥٠٩ و ٥١٠ و ٥٢٠ (ت) و
٥٣٠ (ت) و ٥٣٥ (ت) و
٥٣٧ (ت) و ٥٣٩ (ت) و
٥٤٩ و ٥٥١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ (ت)
و ٥٧٥ و ٥٩٣ (ت) و ٦٠٣ (ت)
٧٠٩ و ٧١٤ و ٧٣١ (ت) و
٧٤٠ (ت) و ٧٤٤ (ت) و
٧٥٠ (ت) و ٧٥٣ (ت) و
٧٦٨
ملتان ٤٦٢ (ت)
- منه ليشم ٢٦١ (ت)
منى ٥٣٣ (ت)
نصريوز ٢٢٠ (ت)
نيسابور ١٨٨ (ت) و ٧٤٦
(ت)
والى ٦٠ (ت)
هراة ١٩٨ (ت) و ٢٠٠ (ت)
همدان ٥٨٢ (ت)
الهند ١٨٠ (ت) و ٢٩٩ (ت)
و ٣٠١ (ت) و ٣٢٢ (ت) و
٣٦٠ (ت) و ٣٨٨ و ٤٢٣ (ت)
و ٤٦١ (ت) و ٤٩٨ و ٧١٦ و
٧٦٥ و ٧٦٧
اليمن ٥٢٠ (ت) و ٧٠٣ (ت)

وابكت في الالتزام على إخواننا
المعاصرين من بلاد الهند
إن شاء الله تعالى

(الدراسة السادسة) في الاستدلال
على حرمة ترك المقلد الحديث
الصحيح برواية إمامه ورأيه
بمقدمات مسلحة معروفة

(ذب ، ج - ٢ ص ١)

(الدراسة السابعة) فيما إذا
خالفت أقوال الأئمة الأربعة
الحديث

(ذب ، ج - ٢ ص ٤٨)

(الدراسة الثامنة) فيما إذا عارض
الإجماع الحديث الصحيح

(ذب ، ج - ٢ ص ١٢٤)

(الدراسة التاسعة) في الفرق
بين الظاهرية وبين أصحاب
الظواهر

(ذب ، ج - ٢ ص ١٧١)

(الدراسة العاشرة) في بيان أن
المتفق عليه من الأحاديث هل
يفيد الظن أو القطع ؟

(ذب ، ج - ٢ ص ٢١٣)

(ذب ، ج - ١ ص ٣٩٦)

(الدراسة الخامسة) وهي
متمحضة من كلام الشيخ الأكبر

الأجل الوارث الأكل قطب
أقطاب الأمة محي الدين محمد بن
العربي الطائي الحاتمي المغربي

الأندلسي - قدسنا الله تعالى بجدوال
علومه القدسية الفائضة من بحره

المحيط الذي لاساحل له - في
الحديث على العمل بالحديث ،

وذم رأى الفقهاء المضيقين على
الناس كثيراً مما لم تضيق عليهم

الشريعة الرجاء السمحة على
صاحبها الصلاة والتسليمات أتمها

وأكملها وعلى آله

(ذب ، ج - ١ ص ٤٨٨)

(الدراسة الحادية عشرة) في
إبطال قول من يدعى مساواة
حديث غير الصحيحين بحديثهما
في الصحة

(ذب ، ج - ٢ ص ٢٣٩)

(الدراسة الثانية عشرة) في
إبداء حسن الطوية إلى الإمام
الأجل أبي حنيفة رحمه الله تعالى ،
ولزوم التأدب به وبمذهبه ، و
الذب عنه ، وردما قيل فيه

(ذب ، ج - ٢ ص ٤٤٠)

نبذة مما ذكره المورخون في ترجمة المصنف

ترجمه العلامة الشريف عبدالحق بن فخرالدين الحسنى في كتابه
 "نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر" فقال :
 "الشيخ الفاضل عبد اللطيف (١) بن محمد هاشم التتوى
 السندى أحد العلماء المبرزين في الفقه والأصول والحديث ،
 كان يدرس ويفيد في مدرسة والده ، ويذكر يوم الجمعة من
 كل أسبوع ، وكان يدرس في الحديث كل يوم بعد العصر
 في مسجده . كما في تحفة الكرام"
 وقال الشيخ أمين بن الشيخ هارون في الباب الثانى من كتابه
 "مناقب مخدومين" (٢)
 في ترجمة ابراهيم ابن المصنف ما نصه :

(١) ووقع في النسخة المطبوعة من "نزهة الخواطر" في سياق
 نسبه هكذا : « عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن محمد هاشم » وهو
 خطأ فإن عبد الرحمن هو أخو الشيخ عبد اللطيف دون أبيه كما في
 "تحفة الكرام"

(٢) وهو كتاب جمعه في مناقب شيخه شيخه الشيخ آدم صفى الله
 النقمشندى وشيخه المخدوم ابراهيم بن عبد اللطيف السندى مصنف
 "الذب" ورتبه على بابين الأول في مناقب الشيخ آدم ، والثا
 في مناقب الشيخ ابراهيم - النعماني -

"وخود ايشان هاشمى النسب از اولاد حيارث بن
 عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف اكبر اعمام النبي صلى الله
 تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم بودند ، ووالد ماجد ايشان
 حضرت مخدوم جامع العلوم ، هادم الرسوم ، العالم العامل
 العلامة ، الفاضل الكامل الفهامة ، بانى بنيان الدين المتين ،
 قانع قوائم الكفرة والمبتدعين ، الولي المبجل المنيف شيخنا و
 ثقتنا ومولانا المخدوم المرحوم عبد اللطيف رضى الله تعالى عنه
 وأرضاه ، وطيب تربته وآه ، وجعل رضوانه مثواه ،
 والجنة ما وآه ، آمين"

وقال أيضاً :

"تا آنكه جناب حضرت والد ماجد ايشان بحكم كريمه :
 « كل نفس ذائقة الموت » وبحكم خبر : « إن الموت جسد
 يوصل الحبيب إلى الحبيب » در سنه يك هزار ويك صد
 وهشتاد ونه رخت حیات خود را ازین دار بی ثبات
 کشیده ره گرای دیار جاودانی گردیدند ، ومركب عم ١٠
 از كوفتكى هر روزه راه این گزرگاه بیارامیدند إنا لله وإنا
 اليه راجعون

این جان عاریت که بحافظ سپرده دوست
 روای رخس به بینم ونسلم وی کنم

وعهده قضا که وابسته آن مقيم مقام رضا ، ولقب قاضی
القضاة اين ديار که بنام آن نامدار مقرر بود ، بعد از
وفات آن خجسته صفات منسوب ذات ذات الحسنت
حضرة مخدوم ما که خلف الرشيد شان بودند کردید
وقال محمد ابراهيم خليل التتوی فی کتابه " تکملة مقالات
الشعراء " :

" مخدوم عبد اللطيف قدس سره علامه زمان تحریر
دوران بودند ، در زمان ایشان شخصی طالب علم در بلده
آمده گفت ما را " مطول معانی " خواندنی است ، اما
پیش کسی می خوانم که تنها خطبه " مطول " را که تخمیناً
دو ورق باشند مرا در تمام سال درس آن بدهد ، بجمع
اهل علم آن وقت مستدعی شد ، کسی قبول نکرد ، چون
پیش ایشان آمد فرمودند که ناشش ماه درس وی می دهم
آن شخص قبول کرد و شروع نمود ، هنوز خطبه را
می خواند و بساثر کتابیان اباحت آخرین مطول را درس
می گفت

ایشان تصانیف کثیره دارند مگر تعداد آن بفقر معلوم
نیست "

صورة ما قرظه عصری المصنف الشيخ العالم أحد
الأعلام بالسند محمد شقيق علي كتاب " ذب ذبايات
الدراسات "

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،
وعلى آله وأصحابه المظهرين فضله ومجده ،

(أما بعد) فقد طالعت الكتاب الأنيق ، الخلى بالتحقيق
الحقيق ، المسمى " بذب ذبايات الدراسات عن المذاهب
الأربعة المتناسبات " لاشك أنه حق مبين ، محيط لفرائد
منتظمة في سلك الشرع المتين ، مذبابة لذبايات الدراسات ،
مرواحة للمذاهب الأربعة المتناسقات للعالم الفاضل ، الباذل
الكامل ، الخقق المدقق ، الممتع المتطلع المضطلع ، فريد
عصره وأوانه ، ووجيد دهره وزمانه ، مولانا وقبلتنا الشيخ
العفيف المسمى بالشيخ عبد اللطيف عامه الله تعالى باطقه
الخفي بن المرحوم المغفور المبرور المخدوم المشتهر شرقاً وغرباً
الشيخ محمد هاشم تغمده الله تعالى بغفرانه ، وأسكنه بحبوة
جنانه . فوجدته كتاباً مستطاباً مشتملة على نكت عجيبة ،

وفوائد غريبة ، جزى الله تعالى المحيپ والمعترض حق
جزائها .

وأنا الفقير تراب الأفدام أوضع الوضيع
محمد الملقب بالشفيع عفى الله تعالى عنه
جميع جرائمه وعن والديه وجميع
المؤمنين آمين . وصلى الله تعالى
على سيد الخلق
أجمعين



